





جمهورية مصر العربية

مكتب النقض

مكتب الفنى

مجموعة

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجنائية
ومن الدوائى الجنائية

الجنة الثالثة والثلاثون

من يناير الى يونيو سنة ١٩٨٢
ومن أكتوبر الى ديسمبر سنة ١٩٨٢

القاهرة
مطبعة دار القضاء العالى

١٩٨٢

الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

(١) النقابات

جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / فوزى الملوك وفوزى اسعد وعبدالرحيم نافع
وحسن غلاب .

(١) (نقابات)

الطعن رقم ٩٣٠ لسنة ٥٢ القضائية

نقابات • محاماه • نقض • ما لا يجوز الطعن فيه •

الطعن بالنقض في قرارات مجلس نقابة المحامين الفرعية بإعادة الاعلان
عن فتح باب الترشيح لنقابة المحامين • عدم جوازه • أساس ذلك ؟ •

البن من استقراء نصوص قانون المحاماه الصادر بالقانون رقم ١١
لسنة ١٩٦٨ انه حدد على سبيل الحصر في المواد ٢٥ ، ٤٦ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٧٣ ،
٧٧ ، ٨٥ منه القرارات التي يجوز الطعن فيها أمام الدائرة الجنائية بمحكمة
النقض وليس من بينها قرارات فتح باب الترشيح لمنصب النقيب والأعضاء سواء
بالنسبة الى النقابة العامة أو النقابات الفرعية وهي التي نظمت اجراءاتها
ومواعيدها بأحكام الفصل الثاني من الباب الثاني من لائحة النظام الداخلي
لنقابة المحامين الصادرة في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ • لما كان ذلك ،
وكان الأصل أن اختصاص الدوائر الجنائية لمحكمة النقض على التحديد •

الوارد بالمادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض قاصرا على الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح ، فان الطعن أمام محكمة النقض في قرارات مجلس نقابة المحامين الفرعية باعادة الاعلان عن فتح باب الترشيح لمنصب النقيب لا يكون جائزا ، مما يتعين معه الحكم بعدم جواز الطعن •

الوقائع

تتصل وقائع هذا الطعن في ان نقابة المحامين اعلنت بالصحف اليومية بتاريخ ٧ من مارس سنة ١٩٨٠ عن فتح باب الترشيح لانتخاب رؤساء وأعضاء مجالس النقابات الفرعية اعتبارا من ١٥ من مارس سنة ١٩٨٠ حتى ٢٢ من مارس سنة ١٩٨٠ مع تقديم الطلبات الى كل تلك النقابات على ان تجرى الانتخابات في صباح يوم الاثنين الموافق ٥ من مايو سنة ١٩٨٠ في مقر النقابة الفرعية وفي حالة عدم تكامل العدد القانوني تؤجل الانتخابات الى يوم ١٦ من مايو سنة ١٩٨٠ وقد تقدم عدد من السادة المحامين من بينهم الطاعن للترشيح لمنصب النقيب لنقابة المحامين ولم يتقدم أحد للترشيح لعضوية النقابة الفرعية الناتج لها الطاعن حتى انتهاء الميعاد المحدد لتقديم الطلبات ثم صدر قرار أعلن في الصحف اليومية بتاريخ ١٢ من ابريل سنة ١٩٨٠ باعادة فتح باب الترشيح لمنصب رئيس واعضاء مجلس النقابة الفرعية بالقيوم خلال المدة من ١٩ من ابريل سنة ١٩٨٠ حتى ٢٤ من ابريل سنة ١٩٨٠ مع تقديم الطلبات الى النقابة العامة بالقاهرة وحدد لاجراء الانتخابات يوم ٢٩ من مايو سنة ١٩٨٠ وفي حالة عدم اكتمال النصاب تجرى الانتخابات يوم ١٢ من يولييه سنة ١٩٨٠ •

الطعن الطاعن في هذا القرار بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث ان مبنى الطعن هو أن القرار المطعون فيه اذ صدر باعادة الاعلان عن فتح باب الترشيح لمنصب نقيب المحامين لنقابة القیوم الفرعية بعد أن اكتسب الطاعن مركزا قانونيا بترشيح نفسه لهذا المنصب بناء على قرار سابق تم الاعلان عنه في ١٩٨٠/٣/٧ ، فان القرار الثاني يكون معيبا بمخالفة القانون بما يوجب نقضه •

وحيث ان الين من استقراء نصوص قانون المحاماه الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ أنه حدد على سبيل الحصر في المواد ٢٥ ، ٤٦ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٧٣ ، ٧٧ ، ٨٠ منه القرارات التي يجوز الطعن فيها أمام الدائرة الجنائية بمحكمة النقض وليس من بينها قرارات فتح باب الترشيح لمنصب النقيب والأعضاء سواء بالنسبة الى النقابة العامة والنقابات الفرعية وهي التي نظمت اجراءاتها ومواعيدها بأحكام الفصل الثاني من الباب الثاني من لائحة النظام الداخلي لنقابة المحامين الصادر في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ •

لما كان ذلك - وكان الاصل أن اختصاص الدوائر الجنائية لمحكمة النقض على التحديد الوارد بالمادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنایات والجنح ، فان الطعن أمام محكمة النقض في قرارات مجلس نقابة المحامين الفرعية باعادة الاعلان عن فتح باب الترشيح لمنصب النقيب لا يكون جائزا • مما يتعين معه الحكم بعدم جواز الطعن •

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوه نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / جمال الدين منصور وصفوت مؤمن وصلاح
خاطر ومحمد حسين لبيب •

(٢) (نقابات)

الطعن رقم ٦١٦٢ لسنة ٥٢ القضائية

محاماه • شروط القيد • قانون • تفسيره • نقابات •

اشتراط الفقرة الخامسة من المادة ٥١ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨
في شأن المحاماه فيمن يقيد اسمه بجدول المحامين أن يكون غير متجاوز
للسن الخمسين من عمره • حله • ؟ •

لما كانت الفقرة الخامسة من المادة ٥١ من القانون رقم ٦١ لسنة
١٩٦٨ في شأن المحاماه تشترط فيمن يقيد اسمه في جدول المحامين أن
يكون غير متجاوز لسن الخمسين من عمره الا اذا كان قد سبق له الاشتغال
بالقضاء أو النيابة العامة أو النيابة الادارية أو في الأعمال القضائية أو الفنية
بمجلس الدولة أو بإدارة قضايا الحكومة أو بهيئة تدريس القانون بالجامعات
وظائف المعدين بها أو في الأعمال القضائية والفنية التي يصدر بتحديد
قرار وزير العدل بعد أخذ رأى مجلس النقابة ، واذ صدر قرار وزير
العدل رقم ١٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ وبين من مادته الأولى الأعمال القضائية والفنية
التي يتوافر بها الاستثناء من القيد الخاص بشرط السن وفقا لنص المادة ٥١

من قانون المحاماة ومن بينها أعمال التحقيق والافتاء وإبداء الرأي في المسائل القانونية واعداد العقود ومراجعتها والقيام بالبحوث القانونية واعداد مشروعات القوانين واللوائح والقرارات ذات الطابع التنظيمي التي يقوم بها الموظفون بالهيئات القضائية وبالجهاز الإداري للدولة ومجلس الشعب والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وغيرها مما أوردته هذه المادة والأعمال الأخرى التي تنص القوانين على اعتبارها نظيرة للعمل القضائي ، واشترطت المادة الثانية من ذات القرار ان يكون الاشتغال بالأعمال المنصوص عليها في المادة الأولى بصفة أصلية بعد الحصول على اجازة الحقوق أو بما يعادلها • واذ كان ذلك ، وكان الثابت ان الطاعن قد جاوز الخمسين من العمر وقت تقديمه طلب قيده بالنقابة ، وكانت الأعمال والوظائف التي شغلها لا تندرج تحت أى من تلك التي حددتها المادة الأولى من قرار وزير العدل سالف الإشارة إليه اذ أنها قاصرة على قيامه بالاشراف التربوي ولم ينص القانون على اعتبارها نظيره للعمل القضائي ، هذا الى أن الثابت من الأوراق أن ممارسة الطاعن لهذه الأعمال كانت متابقة على حصوله على اجازة الحقوق التي لم يحصل عليها الا في أكتوبر سنة ١٩٧٩ أى بعد إحالته الى من التقاعد سنة ١٩٧٤ - مما يفقده أحد الشروط التي يجب توافرها في الأعمال التي تعتبر من الأعمال القضائية والفنية ، والتي تؤهله للقيد بالنقابة ومن ثم فان ما انتهى إليه القرار المطعون فيه من رفض قيد الطاعن بجدول المحامين تحت التمرين قد أصاب صحيح القانون •

الوقائع

تتوصل وقائع هذا الطعن حسب الثابت في الأوراق في ان الطاعن وهو من مواليد ١٩١٤/٥/٢٣ حصل على اجازة الحقوق في شهر اكتوبر عام ١٩٧٩ بعد احواله الى المعاش وتقدم بطلب الى لجنة قبول المحامين لقيده اسمه بجدول المحامين تحت التمرين في ١٩٨٠/٢/٢١ فقررت اللجنة بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٤ رفض طلبه لتجاوزه السن القانوني فتظلم في هذا القرار وبتاريخ ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨١ قضت في التظلم برفض طلب القيد بالجدول العام لتجاوزه السن •

فطعن الطاعن في هذا القرار بطريق النقض • الخ ••

المحكمة

وحيث ان مبنى الطعن ان القرار المطعون فيه اذ أيد القرار المعارض فيه والقاضي برفض قيد اسم الطاعن بجدول المحامين تحت التمرين ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه أسس قضاءه على تجاوزه سن الخمسين رغم تقديمه ما يثبت قيامه بأعمال تعتبر نظيرة للأعمال القضائية والفنية طبقاً للاستثناء الوارد بالمادة ٥١ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، وهو ما يعيب القرار بما يستوجب نقضه •

وحيث ان الين من القرار المطعون فيه انه استند في قضائه برفض طلب الطاعن الى تجاوزه سن الخمسين • لما كان ذلك ، وكانت الفقرة

الخامسة من المادة ٥١ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ فى شأن المحاماة تشترط فيمن يقيد اسمه فى جدول المحامين أن يكون غير متجاوز لسن الخمسين من عمره الا اذا كان قد سبق له الاشتغال بالقضاء أو النيابة العامة أو النيابة الادارية أو فى الأعمال القضائية أو الفية بمجلس الدولة أو بإدارة قضايا الحكومة أو بهيئة تدريس القانون بالجامعات ووظائف المعيدين بها أو فى الأعمال القضائية والفنية التى يصدر بتحديدتها قرار وزير العدل بعد أخذ رأى مجلس النقابة ، واذ صدر قرار وزير العدل رقم ١٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ ويبين من مادته الأولى الأعمال القضائية والفنية التى يتوافر بها الاستثناء من القيد الخاص بشرط السن وفقا لنص المادة ٥١ من قانون المحاماة ومن بينها أعمال التحقيق والافتاء وابداء الرأى فى المسائل القانونية واعداد العقود ومراجعتها والقيام بالبحوث القانونية واعداد مشروعات القوانين واللوائح والقرارات ذات الطابع التنظيمى التى يقوم بها الموظفون بالهيئات القضائية وبالجهاز الادارى للدولة ومجلس الشعب والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وغيرها مما اوردته هذه المادة والأعمال الأخرى التى تنص القوانين على اعتبارها نظيرة للعمل القضائى ، واشترطت المادة الثانية من ذات القرار أن يكون الاشتغال بالأعمال المنصوص عليها فى المادة الأولى بصفة أصلية بعد الحصول على ايجازة الحقوق أو بما يعادلها • واذ كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعن قد تجاوز الخمسين من العمر وقت تقديمه طلب قيده بالنقابة ، وكانت الأعمال والوظائف التى شغلها لا تدرج تحت أى من تلك التى حددتها المادة الأولى من قرار وزير العدل سالف الإشارة اليه اذ أنها قاصرة على قيامه بالاشراف التربوى ولم ينص القانون على اعتبارها نظيرة للعمل القضائى ، هذا الى ان

المثبت من الأوراق أن ممارسة الطاعن لهذه الأعمال كانت سابقة على حصوله على إجازة الحقوق التي لم يحصل عليها إلا في أكتوبر سنة ١٩٧٩ أي بعد إحالته إلى من التقاعد سنة ١٩٧٤ - مما يفقده أحد الشروط التي يجب توافرها في الأعمال التي تعتبر من الأعمال القضائية والفنية ، والتي تؤهله للمقيد بالنقابة ، ومن ثم فإن ما انتهى إليه القرار المنطعون فيه من رفض قيد الطاعن بجدول المحامين تحت التمرين يكون قد اصاب صحيح القانون مما يكون معه الطعن على غير أساس متعين الرفض موضوعا ♦

(ب) فى المواد الجنائية

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليه نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : جمال الدين منصور وعبد العزيز عبد العاطى
ومحمد صلاح خاطر ونجاح نصار •

(١)

الطعن رقم ٢٣٦٥ لسنة ٥١ القضائية

- ١ - اعدام • نيابة عامة • محكمة النقض •
- (١) اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها حضوريا بالاعدام •
بمجرد عرضها عليها ولو تم بعد الميعاد •
- (٢) وظيفة محكمة النقض فى شأن الأحكام بالاعدام ؟ •
- ٣ - اثبات « بوجه عام » « خبرة » • حكم « تسببيه • تسبب معيب » •
بيانات حكم الادانة م ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية •
اعتماد الحكم على تقرير الصفة التشرحية دون بيان مضمونه اكتفاء
بالاشارة الى نتيجته • قصور •
- ٤ - محكمة النقض « سلطتها » • نقض « نظره والفصل فيه »
« حالات الطعن » •
- اندراج البطلان الذى شاب الحكم تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٥
من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ • وجوب ان تنقض محكمة النقض الحكم من تلقاء
نفسها • أساس ذلك ؟ •

١ - من المقرر أن محكمة النقض تتصل بالدعوى - مادام الحكم صادراً فيها حضورياً بعقوبة الاعدام - بمجرد عرضها عليها وتفصل فيها - لتستين من تلقاء نفسها - ما أن يكون قد شاب الحكم من اخطاء أو عيوب ، يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة في الميعاد المحدد أو بعد فواته .

٢ - وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالاعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها اعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضى بنقض الحكم في أية حال من حالات الخطأ في القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة في ذلك بحدود أوجه الطعن أو مبنى الراى الذى تعرض به النيابة العامة تلك الأحكام .

٣ - لما كان من المقرر طبقاً للمادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن الحكم بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة المأخذ تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم، وكان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه اعتمد من بين ما أعتمد عليه - في ادانة الطاعن على التقرير الطبى الشرعى واذ عرض لهذا التقرير لم يورد منه الا قوله : وثبت من تقرير الصفة التشريحية أن الحروق الموجودة بجثة الميجنى عليه عبارة عن حروق نارية حيوية حديثة من ملابسه سطع للجسم للهب النار وتعزى الوفاة الى الحروق النارية وما صاحبها من صدمة عصبية ، . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أكتفى بالإشارة الى نتيجة تقرير الصفة التشريحية دون أن يبين مضمونه من وصف الاصابات المنسوب الى الطاعن احداثها وموضعها من جسم الميجنى عليه وكيفية حدوثها

حتى يمكن التحقيق من مدى موافقتها لادلة الدعوى الأخرى ، وكان لا يبين من الحكم أن المحكمة حين استعرضت هذا الدليل فى الدعوى كانت ملزمة به المماثلا تماما يهيب لها ان تمحصه التمحيص الشامل الكافى الذى يدل على انها قامت بما ينبغى عليها من تدقيق البحث لتعرف وجه الحقيقة تمكينا لمحكمة النقض من التعرف على صحة الحكم من فساد .

٤ - لما كان البطلان الذى لحق الحكم المطعون فيه يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التى احوالت اليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ وكانت المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر قد اوجبت على هذه المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم اذا ما وقع فيه بطلان من هذا القبيل فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة وذلك بغير حاجة الى بحث ما يثيره الطاعن فى أوجه طعنه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل عمدا ومع سبق الاصرار بأن بيت النية على قتله واعد لذلك مادة كحولية « سبرتو » وما ان ظفر به فى مفهام حتى قام بسكب المادة الكحولية عليه واشعل النار به قاصدا من ذلك قتله فاحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى اودت بحياته وطلبت من السيد مستشار الاحالة احواله الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الورددين بامر الاحالة فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا وباجماع الراء بمعاقبته بالاعدام شنقا . عملا بالمادتين ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . الخ . .

المحكمة

وحيث ان النيابة العامة وان كانت قد عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم عملا بنص المادة ٤٦ من القانون رقم

٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض بعد ميعاد الاربعين يوما المنصوص عليه في المادة ٣٤ من هذا القانون وطلبت اقرار الحكم ، الا ان تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ، بل أن محكمة النقض تتصل بالدعوى - مادام الحكم صادرا فيها حضوريا بعقوبة الأعدام - بمجرد عرضها عليها وتفصل فيها - لتسيين من تلقاء نفسها - ما عسى ان يكون قد شاب الحكم من أخطاء أو عيوب ، يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة في الميعاد المحدد أو بعد فواته ، ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة لهذه القضية .

وحيث ان المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف البيان تنص على أنه « مع عدم الإخلال بالأحكام المتقدمة اذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الأعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ ، ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالأعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها اعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضى بنقض الحكم في أية حال من حالات الخطأ في القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة في ذلك بحدود أوجه الطعن أو مبنى الراى الذى تعرض به النيابة العامة تلك الأحكام وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه . لما كان ذلك وكان من المقرر طبقا للمادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله وسلامة المأخذ تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صرا اثنائه افي الحكم، وكان يبين من مطالعة

الحكم المطعون فيه أنه اعتمد من بين ما اعتمد عليه - في ادانة الطاعن على التقرير الطبى الشرعى واذ عرض لهذا التقرير لم يورد عنه الا قوله « وثبت من تقرير الصفة التشريحية أن الحروق الموجودة بجثة المجنى عليه عبارة عن حروق نارية حيوية حديثة من ملابسه سطح الجسم للهب النار وتعزى الوفاة الى الحروق النارية وما صاحبها من صدمة عصبية » . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بالإشارة الى نتيجة تقرير الصفة التشريحية دون أن يبين مضمونه من وصف الاصابات المنسوبة الى الطاعن احدائها وموضعها من جسم المجنى عليه وكيفية حدوثها حتى يمكن التحقق من مدى موافقتها لأدلة الدعوى الأخرى ، وكان لا يبين من الحكم أن المحكمة حين استعرضت هذا الدليل فى الدعوى كانت ملزمة به اماما شاملا يهيم بها أن تحصى التحيص الشامل الكافى الذى يدل على أنها قامت بما ينبغى عليها من تدقيق البحث لتعرف وجه الحقيقة تمكينا لمحكمة النقض من التعرف على صحة الحكم من فساد ، فان الحكم يكون قد تعيب بالقصور الموجب لنقضه . لما كان ذلك وكان البطلان الذى لحق الحكم المطعون فيه يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التى أحالت اليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ وكانت المادة ٤٦ من القانون مالف الذكر قد أوجبت على هذه المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بنقص الحكم اذا ما وقع فيه بطلان من هذا القبيل فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة وذلك بغير حاجة الى بحث ما يثيره الطاعن فى أوجه طعنه .

جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : فوزى الملوك وراغب عبد الظاهر وفوزى اسعد
وحسن غلاب .

(٢)

الطعن رقم ٢٤٠٨ لسنة ١ القضاية

١ - نيابة عامة • نقض « المصلحة فى الطعن » •
اختصاص النيابة العامة بمركز قانونى خاص يجيز لها الطعن فى الحكم
ولو لمصلحة المحكوم عليه •

٢ - قانون « تفسيره » « تطبيقه » •
ثبوت أن لعب القمار وقع فى طريق عام • لا قائم أساس ذلك ؟ •

١ - لما كان من المقرر أن النيابة العامة - وهى تمثل الصالح العام
وتسمى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هى خصم
عادل • تختص بمركز قانونى خاص يجيز لها أن تطعن فى الحكم ، وأن لم
يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة فى الطعن ، بل كانت المصلحة هى
للمحكوم عليه ، ولما كانت مصلحة المجتمع تقضى أن تكون الاجراءات فى كل
مراحل الدعوى صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانونى صحيح
نخال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطلان ، فان مصلحة النيابة العامة فى
هذا الطعن تكون قائمة •

٢ - لما كان نص الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة قد جرى على أنه : « لا يجوز فى المحال العامة لعب القمار أو مزاولة أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهى التى يصدر بتعيينها قرار من وزير الداخلية » ، مما مفاده أنه يشترط لتأيم الفعل طبقا لتلك المادة ان يقع فى احد المحال العامة . ولما كان الأصل أنه يجب التحرز فى تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة فى ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتل ومع مراعاة ما هو مقرر من أن القياس محظور فى مجال التأيم ، وكان لعب القمار فى واقعة الدعوى قد وقع فى طريق عام وليس فى أحد المحال العامة فإنه كان يتعين على المحكمة أن تفضى ببراءة المطعون ضده مما يكون معه حكمها بادانته معيا بما يوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخرين بأنهم بدائرة مركز قلوب محافظة القليوبية « لعبوا القمار فى ميدان عام على النحو المين بالأوراق » وطلبت عقابهم بالمواد ١ ، ١٩ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٧ ومحكمة جناح قلوب قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس كل منهم أسبوعا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ جنيه لوقف التنفيذ وتغريم كل منهم ٢٠٠ جنيه والمصادرة . فأستأنفت النيابة العامة الحكم . ومحكمة منها الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غايبا بقبوله شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وحبس كل منهم أسبوعا واحدا مع الشغل وكفالة مائتى قرش وغرامة عشرة جنيهات والمصادرة . وغلق المقهى لمدة أسبوعين . عارض وتضى فى المعارضة بقبولها شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه

وحبس المتهم أسبوعاً مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات وغرامة عشرة جنيهاً والمصادرة .
فطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه اذ دان المطعون ضده وآخرين بجريمة لعب القمار في الطريق العام فقد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن المواد ١٩ ، ٣٤ ، ٣٦ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ والتي طبقها الحكم لا تؤثم فعل المطعون ضده الا اذا تم في المحلات العامة الامر الذي لم يتوافر في واقعة الدعوى ، مما يكون معه الحكم المطعون فيه معيباً بما يوجب نقضه .

وحيث انه لما كان من المقرر أن النيابة - وهي تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هي حصص عادل . تختص بمركز قانوني خاص بجيز لها ان تطعن في الحكم ، وأن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن ، بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه ، ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الاجراءات في كل مراحل الدعوى صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح حال ما يشوبه من أسباب الخطأ والبطلان ، فان مصلحة النيابة العامة في هذا الطعن تكون قائمة . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه انه حصل واقعة الدعوى بما مجمله انه اثناء مرور الرائد بالطريق العام شاهد المطعون ضده وآخرين يلعبون القمار (لعبة الكومي) بالطريق العام . وبعد أن أورد الحكم الأدلة على ثبوت تلك الواقعة المستمدة مما ثبت بمحضر ضبط الواقعة دان المطعون ضده وباقي المتهمين بجريمة لعب القمار في الطريق العام بالتطبيق للمواد ١٩ و ٣٤ و ٣٦

• من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وقرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ •
لما كان ذلك ، وكان نص الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١
لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة قد جرى على أنه : « لا يجوز في المحال
العامة لعب القمار أو مزاولة أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح
الجمهور وهي التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الداخلية » • مما مفاده انه
يشترط لتأيم الفعل طبقاً لتلك المادة ان يقع في أحد المحال العامة • ولما
كان الاصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة
في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل ومع مراعاة ما هو مقرر من
أن القياس محظور في مجال التأيم ، وكان لعب القمار في واقعة الدعوى
قد وقع في طريق عام وليس في أحد المحال العامة فانه كان يتعين على المحكمة
أن تقضى ببراءة المظنون ضده مما يكون معه حكمها بإدائته معيياً بما يوجب
نقضه • لما كان ذلك ، وكان العيب الذي شاب الحكم المظنون فيه مقصوراً
على الخطأ في تطبيق القانون بالنسبة للواقعة كما صار اثباتها في الحكم فانه
يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم
٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض مع
نقض الحكم أن تحكم المحكمة في الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى
القانون • ولما كان وجه الطعن يتصل بالمحكوم عليهما الأولين اللذين لم
يطعنا في الحكم ونظراً لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة فانه يتعين أن
يكون نقض الحكم وتصحيح الخطأ بالقضاء بالبراءة بالنسبة للمظنون ضده
وكذلك بالنسبة للمحكوم عليهما الآخرين (٠٠٠ و ٠٠)

جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوه نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : جمال الدين منصور وعبد العزيز عبد العاطي
ومحمد صلاح خاطر ونجاح نصار .

(٣)

الطعن رقم ٢٤٥٠ لسنة ٥١ القضائية

- ١ - قصد جنائي • قتل عمد • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب »
قصد القتل امر خفي لا يدرك بالحس الظاهر • استخلاص توافره •
موضوعي •
- ٢ - موانع العقاب « حالات الاثارة » « الاستفزاز والغضب » •
مسئولية جنائية • قتل عمد • اثبات « بوجه عام » حكم « تسببيه »
تسبیب غیر معيب • نقض « اسباب الطعن • ما لا يقبل منها » •
حالات الاثارة أو الاستفزاز أو الغضب • لا تنفي نية القتل •
- ٣ - اثبات « خبرة » • نقض « اسباب الطعن • ما لا يقبل منها »
دفاع •
عدم التزام المحكمة باعادة المهمة للخير أو إعادة مناقشته ما دامت
الواقعة قد وضحت لديها •
- ٤ - دفاع « الاخلال بحق الدفاع ما لا يوفره » •
خلو الملف المطبوع من صورة التقرير الطبي • لا اخلال بحق الدفاع •
هذه ذلك ٩ •

١ - قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وانبا يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر والأمارات الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضمنه في نفسه فان استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية .

٢ - من المقرر أن حالات الاثارة والاستفزاز أو الغضب لا تنفى نية القتل ، كما انه لا تناقض بين قيام هذه النية لدى الجاني وكونه ارتكب فعله تحت تأثير أى من هذه الحالات ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون فى غير محله .

٣ - تقدير اراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه اليها من اعراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التبدلية لتقرير الخير المقدم اليها دون أن تلتزم باعادة المهمة الى ذات الخير أو اعادة مناقشته ، ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء وطالما أن استنادها الى الرأى الذى انتهى اليه هو استناد سليم لا يجافى المنطق والقانون .

٤ - لما كان ما يثيره الطاعن فى شأن خلو الملف المطبوع من صورة التقرير المقدم من الطبيب المعالج فانه - بفرض ثبوته - مردود بانه لا اخلال فى ذلك بحق الدفاع ، ذلك لأنه كان فى وسع محامى المتهم وقد لاحظ هذا النقص أن يستوفيه بطلب الاطلاع على أصل التقرير المودع ملف القضية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بانه : قتل ... بان ضربها بالةراضة . قصة خشية ، متويا من ذلك قتلها فاحدث بها الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي اودت بحياتها وطلبت من السيد مستشار الاحالة احالته الى

محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الورددين بامر الاحالة فقرر ذلك .
 وادعى كل من و قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على
 سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا
 بالمادة ٢٣٤/١ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة خمسة
 عشر عاما والزامه بأن يدفع للمدعين بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين
 جنيها على سبيل التعويض المؤقت .
 فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث ان الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة القتل
 العمد قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق
 الدفاع ، ذلك بأنه استدل على توافر نية القتل في حق الطاعن من استعماله
 آلة راضة ثقيلة ، ومن مواصلته ضرب المجنى عليها بها بشدة عدة ضربات ،
 في حين أن هذا الاستدلال لا يوفر في حقه سوى جريمة الضرب المفضى الى
 الموت سيما وأن المجنى عليها هي التي توجهت اليه بمكان الحادث واثارته
 واستفزته بما وجهته اليه من اهانة ، فضلا عن أن اقوال المتهم بالتحقيقات -
 وهي الدليل الوحيد القائم قبله - قد خلت من انتوائه قتل المجنى عليها .
 وقد أضح الحكم ما دفع به محامى الطاعن من انعدام مسئولية عن الحادث
 لاسبابه بمرض عقلى وقت ارتكابه - يعفيه من العقاب بما لا يسوغ ، ولم
 يلتفت الحكم الى تقرير الطبيب المعالج المثبت لمرضه ولم تستجب المحكمة
 لطلب الدفاع استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته دون مبرر ، كما أن الملف
 المنسوخ لم يتضمن صورة تقرير الطبيب المعالج ولم تدارك المحكمة هذا
 الأمر رغم ما أثاره الدفاع بصدده . كل هذا مما يعيب الحكم بما يستوجب
 نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان قصد القتل امراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر والامارات الخارجية التي ياتيها الجاني وتم عما يضره في نفسه فأن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، ولما كان الحكم قد استظهر نية القتل في قوله « وحيث ان نية قتل المجنى عليها وازهاق روحها متوافرة في جانب المتهم من استعمال المطرقة الخشبية التي دق بها رأس المجنى عليها ، وهي لا شك آلة ثقيلة وقد ضرب المجنى عليها بها عدة ضربات على رأسها حتى تفتت عظام الجمجمة وأحدث انسكابات دموية في المنح مما يؤكد توافر نية القتل لدى المتهم فعلاً ، ولو أنه قصد مجرد رداهاثة المجنى عليها له لاكتفى بضربها بيديه أو ضربها مرة واحدة بالمطرقة وتركها بمجرد سقوطها على الأرض من أول ضربة أما موالة الاعتداء بالقوة التي حدثت وأدت الى كسر عظام الجمجمة وتفتت لقاطع الدلالة على تصميمه على قتل المجنى عليها ، . واذ كان ما أورده الحكم من ذلك كافياً وسائغاً في التدليل على ثبوت نية القتل لدى الطاعن ، وكان من المقرر أن حالات الاثارة والاستفزاز أو الغضب لا تنفي نية القتل ، كما أنه لا تناقض بين قيام هذه النية لدى الجاني وكونه ارتكب فعله تحت تأثير أي من هذه الحالات ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد تقرير الطبيب المعالج قد خلص الى رفض الدفع بعدم مسئولية الطاعن في قوله « وحيث ان الثابت بالأوراق ان النية العامة قد أمرت بوضع المتهم تحت الملاحظة الطبية لتقرير حالته العقلية ومدى مسئوليته عما يأتي من أفعال وتم ذلك فعلاً بوضع المتهم تحت ملاحظة الدكتور مدير دار الاستشفاء للصحة النفسية بالدار المذكورة خلال الفترة من ١٩٧٩/١/١١ حتى ١٩٧٩/٤/٣٠ وقدم تقريراً عن ذلك بعد اطلاعه

على التقرير الاستشاري السابق الاشارة اليه والمقدم من الدكتور ،
وانتهى مدير دار الاستشفاء في تقريره وبعد ملاحظته للمتهم على مدى
أربعة شهور ومناقشته عدة مرات في تواريخ مختلفة على مدى هذه
الشهور الأربعة أن المتهم لا يعاني من المرض العقلي ويبي ويفهم ما
يقول ويعتبر مسئولاً عن أفعاله فيما هو منسوب اليه وقت ارتكاب الحادث ،
وحيث ان المحكمة تطمئن الى ما انتهى اليه تقرير مدير دار الاستشفاء
النفسى في تقريره الذي جاء نتيجة ملاحظته للمتهم خلال أربعة شهور
متتالية ومناقشته له خلال هذه الفترة عدة مرات خاصة وقد كان تحت بصره
ذلك التقرير الاستشاري المقدم من المتهم ، الأمر الذي ترى معه المحكمة
أنه لا محل لاستدعاء أى من الطبيين النفسيين لمناقشتهما اراء ما تضمنه هذا
التقرير الأخير من رأى يقيم على أسباب وأساسيد فنية تطمئن اليها المحكمة ،
ولما كانت المحكمة قد أقامت قضاءها - فيما سلف - على ما اقتضت به
من أساسيد حواها تقرير دار الاستشفاء - الذى لم ينازع الطاعن فى صحة
ما نقله الحكم عنه - ويستقيم به الرد على دفاعه - وكان تقدير آراء الخبراء
والمفاضنه بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه اليها من اعتراضات مرجعه الى
محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير
الخبر المقدم اليها دون أن تلتزم بإعادة المهمة الى ذات الخير أو إعادة
مناقشته ، ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها حاجة الى
اتخاذ هذا الاجراء وطالما ان استادها الى الراى الذى انتهى اليه هو استناد
مسليم لا يجافى المنطق والقانون ومن ثم فان نعى الطاعن فى هذا الصدد
يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن فى شأن خلو الملف المطبوع
من صورة التقرير المقدم من الطبيب المعالج فانه - بفرض ثبوته - مردود بأنه
لا اخلال فى ذلك بحق الدفاع ، ذلك لأنه كان فى وسع محامى المتهم وقد

لاحظ هذا النقض ان يستوفيه بطلب الاطلاع على أصل التقرير المودع ملف القضية ، فضلا عن أن الثابت من محضر جلسة المحاكمة ان محامي الطاعن قد أطلع على التقرير وتضمنت مرافقته تلاوته على المحكمة وشرحا وافيا لما انتهى اليه من رأى ، بما لايتأتى صرف أثره الا باعتبار ذلك محصلة لبحث متعمق فى دراسته ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا وفرضه موضوعا .

جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار/محمد عبدالعزيز الجندى نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : أحمد محمود عيكل ومحمد عبد المنعم البنا
ومحمد الصوفى عبد الجواد ومحمد نبيل رياض .

(٤)

الطعن رقم ٢٥٥٩ لسنة ٥١ القضائية

حكم « تسببه • تسبب معيب » • بياناته « بيانات التسبب » •
نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها » •

وجوب اشتغال الحكم ولو كان صادراً بالبراءة على الأسباب التى بنى
عليها • والا كان باطلا • المادة ٣١٠ اجراءات •
المراد بالتسبب المعتبر ؟ •

أوجب الشارع فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن
يشتمل الحكم - ولو كان صادراً بالبراءة - على الأسباب التى بنى عليها
والا كان باطلا والمراد بالتسبب المعتبر تحديد الاسانيد والحجج المبني هو
عليها والمنجزة هى له سواء من حيث الواقع او القانون ولكى يحقق
الغرض منه يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف
على مسوغات ما قضى به ولا يكون كذلك اذا جاءت أسباب الحكم مجمله
أو غامضة فيما اثبت أو نفيه من وقائع ، أو شابها الاضطراب الذى ينبىء عن
اختلال تكرته فى موضوع الدعوى وعناصر الواقعة مما لا يمكن معه
استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانونى،
ويسجز بالتالى محكمة النقض عن اعمال رقابتها على وجهها الصحيح •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخر بأنه : تصرف في كميات الدقيق والزوائد الناتجة عن الردء على وجه يخالف التعليمات ودون اذن بذلك من الجهة المختصة • وطلبت معاقبته بالمادتين ٢١ و ٢٢ من قرار التموين رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٧ المعدل والقرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ والمواد ٤ و ٥٦ و ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ••
ومحكمة جناح القناطر الخيرية قضت حضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه ••

فاستأنفت النيابة العامة ومحكمة بنها الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم بالاستئناف ••

قطعت النيابة العامة على هذا الحكم بطريق النقض •• الخ

المحكمة

حيث ان النيابة العامة تمنى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بتبرئة المطعون ضده من جريمة التصرف في الدقيق وزوائد الردء على وجه مخالف للقانون قد شابه تناقض بين اسبابه ومنطوقه ذلك انه يمد ان اشار في أسبابه الى ثبوت الاتهام في حق المتهم دون أن يفصح عن يقصده من المتهمين المقدمين للمحاكمة - مما مفاده ثبوت الاتهام قبل كليهما - عاد فقضى في المنطوق بتبرئة المطعون ضده مما يصم الحكم بالتخاذل ويعيه بما يوجب نقضه •

وحيث ان الشارع أوجب في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم - ولو كان صادرا بالبراءة - على الأسباب التي بنى عليها والا كان باطلا والمراد بالتسبيب المعتبر تحديد الاسانيد والحجج المبني هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع او القانون ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ولا يكون كذلك اذا جاءت اسباب الحكم مجمله أو غامضة فيما اثبتته او نفتته من وقائع ، أو شايها الاضطراب الذي ينشأ عن اختلال فكرته في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني ويعجز بالتالي محكمة النقض عن اعمال رقابتها على وجهها الصحيح ، ولما كان ذلك وكان البين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أن الدعوى الجنائية أقيمت قبل المطعون ضده وآخر فقطت محكمة أول درجة ببراءة المطعون ضده وتغريم المتهم الآخر مائة جنيه وانصادرة واقامت قضاءها على قولها ، وحيث ان المحكمة تطمئن الى صحة ما جاء بمحضر الضبط وان التهم المسندة الى المتهم ثابتة في حقه ثبوتا كافيا وقام الدليل عليه مما ورد بمحضر الضبط ومن ثم فيتعين عقابه عملاً بالمادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكانت أسباب الحكم على هذا النحو قد شايها العموض والابهام بما لا يستطيع معه استخلاص اى من المتهمين اللذين تجرى محاكمتهم هو المقصود بثبوت الاتهام ، ولا يمكن معه الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم من براءة المطعون ضده واذا أيده الحكم المطعون فيه لاسبابه دون أن ينشئ لنفسه اسبابا جديدة فانه يكون معييا بما يبطله ويوجب نقضه والاحاله .

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليه نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : جمال الدين منصور وعبد العزيز عبد العاطي
ويحيى العمورى ونجاح نصار .

(٥)

الطعن رقم ٢٤٨٥ لسنة ١ • القضائية

- ١ - اثبات « شهود » • نقض « أسباب الطعن • ما لا يقبل منها » •
وزن أقوال الشهود • موضوعي •
- ٢ - اثبات « شهود » • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » •
تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله • لا يعيب الحكم • شرط ذلك ؟ •
- ٣ - اثبات « شهادة » حكم « تسببه • تسبب غير معيب » •
دفاع « الإخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره » •
حق المحكمة في الاعتراض عن أقوال شهود النفي • ما دامت لم تستند
إليها •
عدم إفصاح الطاعنين عن ماهية أوجه الدفاع التي أغفلها الحكم •
آثره ؟
- ٤ - جريمة « أركانها » • سرقة • سلاح • ظروف مشددة •
تغليظ العقاب على السرقة • إذا كان مرتكبها يحمل سلاحا • علته •
وآثره ؟
- ٥ - عقوبة « تطبيقها » عقوبة الجرائم المرتبطة • نقض « أسباب
الطعن • ما لا يقبل منها » •

انتهاء الحكم الى اعتبار جرائم التورقة مع حمل سلاح واحراز ذخيرة
بغير ترخيص جريمة واحدة وتوقيع العقوبة الاشد المقررة لاولهما ينتفى به
المصلحة في النفي بعدم صلاحية السلاح .

١ - من المقرر ان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون
فيها شهادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن مرجعه
الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن
اليه وهي متى اخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات
التي ساقتها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها .

٢ - تناقض الشاهد او تضاربه في اقواله لا يعيب الحكم ولا يقدح في
سلامته مادام قد أستخلص الحقيقة من أقواله استخلاصا سائغا لاتناقض فيه .

٣ - لمحكمة الموضوع ان تعرض عن قالة شهود النفي مادامت لا تنق
بما شهدوا به وهي غير ملزمة بالإشارة الى اقوالهم طالما لم تستند اليها في
قضائها وفي قضائها بالادانة استنادا لأدلة الثبوت التي اوردتها دلالة على انها
لا تطمئن الى اقوال هؤلاء الشهود فاطرحتها ولما الطاعنون لم يفصحوا عن
ماهمية أوجه الدفاع التي يقولون انهم اثاروها واغفل الحكم التعرض لها وذلك
حتى يتضح مدى اهميتها في الدعوى المطروحة فان ما يثرونه في هذا الصدد
لا يكون مقبولا .

٤ - لما كان الحكم قد اثبت في حق الطاعنين ارتكاب جناية الشروع
في سرقة ليلا حالة كون الاول والرابع منهم يحمل كل منهما سلاحا ناريا
« فرد صناعة محلية » وكانت العملة التي من اجلها غلط الشوارع العقاب على
السرقة اذا كان مرتكبها يحمل سلاحا انما هي مجرد حمل مثل هذا السلاح
ولو كان الجاني لم يقصد من حمله الاستعانة به واستخدامه في الجريمة
وذلك لما يلقبه مجرد حمله من رعب في نفس المجنى عليه ، وهذه العملة

توافر ولو كان السلاح فاسدا او غير صالح للاستعمال فان ما يعنيه الطاعنون على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص لا يكون له محل .

٥ - لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه اعتبر جريمة السرقة مع حمل السلاح واحراز هذا السلاح وذخيره بغير ترخيص جريمة واحد وعاقب الطاعنين الاول والرابع بالعقوبة المقررة لاشدها وهي جريمة السرقة مع حمل السلاح وبذلك فلا مصلحة لهما فيما اتارا به بشأن عدم صلاحية السلاح للاستعمال واسناد هذه التهمة لهما مادامت المحكمة قد دانتهم بجريمة السرقة مع حمل السلاح وواقعت عليهما عقوبتهما عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة ذات العقوبة الاشد ويكون نعيهما في هذا الصدد في غير محله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بانهم شرعوا مع آخرين سبق الحكم عليهم في سرقة الماشية المينة وصفا وقيمة بالتحقيقات والمملوكة للمجنى عليه ٥٥٥٠٠٠ بار توجهوا الى مسكنه ليلا حالة كون اثنين منهم يحملان أسلحة نارية قاصدين من ذلك السرقة ولكن خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادتهم فيه عو ضبطهم والجريمة متلبس بها .

المتهم الثاني : احرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً غير مشسختن « فرد » .
أحرز بغير ترخيص ذخائر نارية ست طلقات مما تستعمل في السلاح مالف الذكر حالة كونه غير مرخص له بجائزة ذلك السلاح وتلك الذخيرة ٥٥٠٠ وطلبت من السيد مستشار الاحاله احالتهم الى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا لتقيد والوصف الوردادين بنقير الاتهام فقرر بذلك .

ومحكمة جنايات بنها قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، و ٣١٦ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ٦ ، ١/٢٦ ، ٤ / ٤ ، ٣٠ من القانون رقم

٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرفق بمعاقبه كل من المتهمين بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات عن التهم المسندة اليهم ومصادرة الاسلحة النارية والذخائر المضبوطة باعتبار أن المتهمين جميعا شرعوا في سرقة المواشى الميئه الوصف والقيمة بالتحقيقات والمملوكة ٥٥٥٥٠ بان توجهوا الى مسكنه ليلا حاله كون اثنين منهم يحملان سلحة نارية (الاول والرابع) قاصدين من ذلك السرقة . المتهمان الاول والرابع : ١ - حازا بغير ترخيص سلاحين نارين غير مششختين (فردين) ب - حازا بغير ترخيص ذخائر (٦ طلقات) مما تستعمل في الاسلحة سالفة حالة الذكر كونها غير مرخص بها .
قطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث ان ماينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانهم عن تهمة الشروع في السرقة ليلا مع حمل السلاح ، ودان الأول والرابع أيضا عن تهمة احراز سلاح ناري وذخيرته بغير ترخيص قد شابه القصور والفساد في الاستدلال والتناقض وأخطأ في تطبيق القانون وانطوى على مخالفة الثابت في الاوراق ذلك بانه عول على شهادة المجنى عليه وزوجته ووالدته رغم تناقضهما ولم يشر الى اقوال شهود النفي ، والتفت عن دفاع الطاعنين وآخذهم عن جريمة الشروع في السرقة ليلا مع حمل السلاح مع مائت من التقرير الطبي الشرعى من عدم صلاحية السلاحين المضبوطين للاستعمال وهو ما ينفي عنها وصف السلاح فلا تتوافر لحملهما علة التشديد في العقاب على السرقة ، فضلا عن ان مؤدى مائتته التقرير الطبي الشرعى على النحو السالف لا تتحقق به جريمة احراز السلاح المنسوبة الى الطاعنين الاول والرابع ، كما أن عقوبة الشروع المسندة الى الطاعنين

وفق المادة ٤٦ من قانون العقوبات هي السجن وليست الأشغال الشاقة التي أوقعها الحكم ، هذا الحكم ، هذا الى ان الحكم بعد أن اسند في ديباجته تهمة أحرار السلاح الى المتهم الثاني انتهى أن الى اسنادها الى المتهمين الأول والرابع ، وركن الحكم المطعون فيه الى أن الثابت من التقرير الطبي الشرعي صلاحية السلاحين للاستعمال خلافا لما جاء بهذا التقرير وكل ذلك مما يعيب الحكم يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعنين بها واورد على ثبوتها في حقهم أدلة سائغة من شأنها ان تؤدي الى مآربه عليها . وكان الحكم قد عول - ضمن ماعول - في قضائه بادانة الطاعنين على اقوال المجنى عليه وزوجه ووالدته والتي اوردها في قوله وشهد ... المجنى عليه .. بأنه في ليلة الحادث حضر الى مسكنه الملازم اول ... وأفهمه أن المتهمين عقدوا العزم على سرقة مواشيه هذه الليلة وأفهمه انه يرغب عمل كمين هو والقوة المرافقة له داخل المسكن فادخله هو ومن معه من رجال الشرطة في حجرة من المدخل وبعد نصف ساعة سمع حركة غير عادية بالمنزل فنظر من فتحة صغيرة بباب الحجرة فشاهد شخصا ملثما واقفا أمام باب الحجرة يحمل سلاحا نازيا وبعد فترة وجيزة شاهد شخصين يخرجان من المنزل ومعهما بقرة وجاموسة فخرج خلفهم الضابط والقوة المرافقة له وتمكنوا بمساعدة رجال الشرطة المنتشرين حول المنزل من ضبط المتهمين ... ، ... ، ... ومعهم المواشي المسروقة وشهدت والدة المجنى عليه بمضمون ماشهد به الشاهد السابق وشهدت زوجة المجنى عليه فقررت أنها في ليلة الحادث استيقظت من نومها اثر سماع صوت استغاثة والدته زوجها ومأ سألتهما عن سبب ذلك أخبرتهما أن المتهمين سرقوا مواشيهما وأن رجال الشرطة قبضوا عليهن ومعهم المسروقات .

لما كان ذلك وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من طاعن مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن اليه وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها اضرحت بجميع الاعتبارات التي ساقها اندفاع لحملها على عدم الأخذ بها وكان نقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ولا يتدح في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من اطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض •

أما ما يتعمد الطاعنون على الحكم المطعون فيه اغفاله الإشارة الى أقوال شهود انفي فسرود بما هو متروك من أن محكمة الموضوع أن تعرض عن قائله شهود انفي مندمت لا تنق بما شهدوا به زعمي غير ملزمة بالإشارة الى أقوالهم طالما لم تستند اليها في قضائها وفي قضائها بالأدلة الثبوت التي اوردتها دلالة على انها لا تظمن الى أقوال هؤلاء الشهود فاطرحتها وما كان الطاعنون لم يفصحوا عن ماهية اوجه الدفاع التي يقولون انهم اثاروها واغفل الحكم التعرض لها وذلك حتى يتضح مدى اهميتها في الدعوى المطروحة فإن ما يثيرونه في هذا الصدد لا يكون مقبولا لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعنين ارتكاب جنائيه الشروع في سرقة لئلا حالة كون الاول والرابع منهم يحمل كل منهما سلاحا نازيا • فرد صناعه محلية • وكانت العلة التي من أجلها غلظ الشارع العقاب على السرقة اذا كان مرتكبها يحمل سلاحا إنما هي مجرد حمل مثل هذا السلاح ولو كان الجاني لم يقصد من حمله الاستعانة به واستخدامه في الجريمة وذلك لما يلقى مجرد حمله من رعب في نفس المجنى عليه • وهذه العلة تتوافر ولو كان السلاح فاسدا أو غير صالح للاستعمال فإن ما يعيه الطاعنون على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص لا يكون له محل •

لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٦ من قانون العقوبات تنص على أنه يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التي نحصل ليلا من شخصين فأكثر يكون أحدهم على الأقل حاملا سلاحا ظاهرا أو مخبئا .

وكانت المادة ٤٦ من ذات القانون قد نصت على أنه « يعاقب على اشروع في الجناية بالعقوبات الآتية . . . بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانونا أو السجن اذا كانت عقوبة الجناية الاشغال الشاقة المؤقتة .

وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنين بجريمة الشروع في السرقة ليلا مع حمل السلاح كما دان الطاعنين الاول والرابع أيضا بجريمتي احرار سلاح ناري وذخيرته بغير ترخيص ثم أوقع عليهم - بعد ان أعمل في حق الآخرين حكم المادة - ٢/٣٢ - عقوبات - عقوبة الاشغال الشاقة لمدة خمس سنين ومصادرة الأسلحة والذخائر المضبوطة باعتبارها العقوبة المقررة لاشد تلك الجرائم وعلى جريمة شروع في السرقة ليلا مع حمل السلاح فانه يكون قد التزم تطبيق القانون على وجهة الصحيح ويكون معنى الطاعنين في هذا الصدد غير سديد .

لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد مانعه . وثبت من تقرير فحص الأسلحة والذخائر أن السلاحين المضبوطين غير صالحين للاستعمال وأن الطلقات المضبوطة صالحة للاستعمال ، وهو ما يكشف عن أن الحكم المطعون فيه قد حصل مضمون تقرير فحص الأسلحة والذخائر على النحو الذي أوردته الطاعنون بأسباب طعنهم فان نعيم على الحكم بقالة الخطأ في الاسناد يكون غير صحيح .

وحيث أنه لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتبر بجريمتي السرقة مع حمل السلاح وحرار هذا السلاح وذخيرته بغير

ترخيص جريمة واحدة وعاقب الطاعنين الأول والرابع بالعقوبة المقررة لاشدهما وهي جريمة السرقة مع حمل السلاح وبذلك فلا مصلحة لهما فيما اتفراه بشأن عدم صلاحية السلاح للاستعمال واسناد هذه التهمة لهما مادامت المحكمة قد دانتها بجريمة السرقة مع حمل السلاح وأوقعت عليها عقوبتها عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة ذات العقوبة الأشد ويكون نعيهما في هذا الصدد في غير محله •

ويضحى الطعن برمته على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً •

جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار/محمد عبدالعزيز الجندى نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : أحمد محمود هيكل وجهدان حسين عبدالله
ومحمد عبد المنعم البنا ومحمد الصوفى عبد الجواد .

(٦)

الطعن رقم ٢٥٠٣ لسنة ١ هـ القضائية

- ١ - نقض « التقرير بالطعن وتقديم الاسباب » « ميعاده » .
التقرير بالطعن فى الميعاد . دون تقديم الاسباب . أثره : عدم قبول
الطعن شكلا . علة ذلك ؟ .
- ٢ - نيابة عامة . اعدام . نقض « التقرير بالطعن . ميعاده » .
قبول عرض النيابة قضايا الاعدام ولو تجاوزت الميعاد المقرر لذلك .
- ٣ - محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . اثبات
« اعتراف » . اعتراف .
حق محكمة الموضوع فى الأخذ باعتراف المتهم فى أى دور من أدوار
التحقيق وان عدل عنه بعد ذلك . تقدير صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه
كان نتيجة اكراه . موضوعى .
- ٤ - اجراءات « اجراءات المحاكمة » . محضر الجلسة . اثبات .
دفاع « الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره » .
الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه .
- ٥ - دفاع - « الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره » . اثبات « خبرة » .
حكم « تسببه . تسبب غير معيب » نقض « اسباب الطعن . ما لا يقبل
منها » .

تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسئوليته الجنائية .
موضوعي . عدم التزام المحكمة بالاستعانة بخبير الا فيما يتعلق بالمسائل
الفنية البحتة .

٦ - قتل عمد . قصد جنائي . جريمة « أركانها » . حكم « تسببه .
تسبيب غير معيب » . سبق اصرار .

قصد القتل أمر خفي . لا يدرك بالحس الظاهر . ادراكه بالظروف
المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التي يأتياها الجاني وتتم عما يضمره .
استخلاصه موضوعي .

٧ - سبق اصرار . جريمة « أركانها » .
سبق الاصرار . ماهيته ؟

١ - من اقرر أن التقرير بالظن بصريق النقض هو مناط
اتصال المحكمة به وان تقديم الاسباب التي بنى عليها الظن في الميعاد الذي
حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالظن وتقديم أسبابه يكونان
معا وحدة اجرائية لا يغني أحدهما عن الآخر ، وكان المحكوم عليه وأن
قرر بالظن في الميعاد الا أنه لم يقدم أسبابا لظنه فان الظن يكون غير
مقبولا شكلا .

٢ - لما كان تجاوز ميعاد الأربعين يوما الذي أوجبت المادتان ٣٦ و ٣٤
من القانون مالف الذكر على النيابة العامة عرض القضية فيه على محكمة
القبض مع مذكرة برأيها في الحكم لا يترتب عليه - على ما جرى به قضاء
هذه المحكمة - عدم قبول عرض النيابة ، بل أن المحكمة تتصل بالدعوى
بمجرد عرضها عليها مادام الحكم صادرا فيها حضوريا بعقوبة الاعدام وتفصل
فيها لتستبين من تلقاء نفسها ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من أخطاء أو
عيوب ، يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة العامة حاصلا في الميعاد
المحدد أو بعد فواته ، ومن ثم فانه يتعين قبول عرض النيابة العامة لهذه
القضية شكلا .

٣ - لما كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأحكام باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق وأن عدل بعد ذلك متى أطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، وأن لمحكمة الموضوع دور غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه ، ومتى تحققت من أن الاعتراف سليم مما يشوبه وانطأنت إليه كان لها أن تأخذ به بلا معقب عليها •

٤ - الطلب الذي تلزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية ،

٥ - من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسؤوليته الجنائية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها وإدانت تقيم تقديرها على أسباب سائفة ، وهي غير ملزمة بالاستعانة في ذلك بخبير إلا فيما يتعلق بالأسئلة الفنية البحتة التي يتعذر عليها تقديرها •

٦ - من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتبها الجاني وتتم عما يضره في نفسه وأن امتخلاص هذه النية موكلول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية •

٧ - من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج •

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن : بأنه قتل .. عمدا مع سبق الإصرار بأن
 بيت النيه على قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا واستدرج المجنى عليه الى مكان
 خال من الأدميين وما أن ظفر به أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله
 فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته
 ثانيا : أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مشتمل « فرد رصاص » .
 ثالثا : أحرز ذخائر « طلقتين » مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر
 حالة كونه غير مرخص له . رابعا : سرق السيارة المينة بالتحقيقات والمملوكة
 .. عمدا حالة كونه يحمل سلاحا ناريا مخبأ .

وظلبت من مستشار الاحالة احواله الى محكمة الجنايات لمعايقته طبقا
 للمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٣١٦ مكرر ثالثا ٣/ من قانون العقوبات ١/١ ، ٦ ،
 ١/٢٦ ، ٢ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦
 لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، ٢٦ لسنة ١٩٧٨ والجدول رقم ٢ الملحق
 بالقانون الاول ، فقرر ذلك .

وقررت محكمة جنايات كفر الشيخ احواله اوراق انتهم الى مفتي
 الجمهورية وقضت حضوريا عملا بمواد الاتهام باجماع الآراء بمعايقه المتهم
 بالأعدام شنقا ومصادرة المضبوطات .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض كما عرضت النيابة
 العامة القضية على هذه المحكمة مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم .

المحكمة

حيث انه لما كان من المقرر أن التقرير بالظن بطريق النقض هو
 مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الاسباب التي بنى عليها الظن في الميعاد

الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وان التقرير بالطعن وتقديم اسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يثنى أحدهما عن الآخر ، وكان المحكوم عليه وان قرر بالطعن في الميعاد الا انه لم يقدم أسبابا لطعنه فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

وحيث انه عملا بالمادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادرة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٧ قد عرضت النيابة العامة القضية على هذه المحكمة مشفوعة بمذكرة برأيها انتهت فيها الى طلب اقرار الحكم الصادر حضوريا باعدام المحكوم عليه ، وقد خلت الاوراق من تاريخ ايداع هذه المذكرة الا انه لما كان تجاوز ميعاد الاربعين يوما الذي أوجبت المادتان ٣٦ و ٣٤ من القانون سالف الذكر على النيابة العامة عرض القضية فيه على محكمة النقض مع مذكرة برأيها في الحكم لا يترتب عليه - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عدم قبول عرض النيابة ، بل ان المحكمة تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها مادام الحكم صادرا فيها حضوريا بعقوبة الاعدام وتفصل فيها لتستين من تلقاء نفسها ماعسى أن يكون قد شاب الحكم من اخطاء أو عيوب ، يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة العامة حاصل في الميعاد المحدد أو بعد فواته ، ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة لهذه القضية شكلا .

وحيث ان الحكم المنطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما حاصله أن المحكوم عليه خطط لسرقة سيارة أجرة عن طريق اسدراج قائدها الى مكان خال يقتله فيه ويستولى على السيارة واعد لهذا الغرض سلاحا ناريا وطلقين مما تسعملان فيه ، وتوجه الى موقف لسيارات الأجرة وتظاهر بالرغبة في استئجار سيارة لاستحضار عروس من بلدة الحامول وتم له عن طريق الممثل عن الموقف استئجار السيارة قيادة المجنى عليه ورافق الأخير بالسيارة متجهين الى الحامول ولما أن بلغا مكانا خلا من المارة استوقف المجنى عليه وهبط من السيارة بدعوى استكشاف الطريق ودار حولها حيث عاقل المجنى عليه وأطلق عليه عيارا ناريا من السلاح الذي كان يحمله أصابه في مؤخر راسه فأرداه قتيلا ثم ألقى به حخته في الطريق وأنطلق بالسيارة حيث

تقام بإخفاء السلاح كما نزع لوحتي السيارة المعدنين ، واذ تعطلت منه السيارة بعد ذلك تركها أمام إحدى الورش بيد أن صاحب الورشة ارتاب في أمره وأبلغ الشرطة التي قامت بضبطه حيث اعترف تفصيلاً بمقارفة الجريمة وأرشد عن السلاح المستعمل في ارتكابها . وساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة استمدتها من أقوال كل من الرائد رئيس وحدة مباحث مركز كفر الشيخ ، المسئول عن موقف سيارات قويسنا بمدينة طنطا ومن الاعتراف التفصيلي للمحكوم عليه بتحقيقات النيابة العامة بارتكابه الحادث طبقاً للتصوير الذي أورده الحكم ومن الصفة التشريحية ، وبعد أن حصن الحكم مؤدى هذه الأدلة بما يتفق مع أصلها الثابت في الأوراق - على ما يبين من مطالعة المفردات المضمومة - عرض لموقف الإنكار الذي اتخذته المحكوم عليه بالجلسة ورد عليه في قوله : « أن لمحكمة لا تعول على إنكار المتهم لأطمئنان عقيدتها لأدلة الثبوت سائغة اليان لسدادها وتساندها وتكاملها ، . كما عرض الحكم لما أثاره الدفاع من أن اعتراف المحكوم عليه في تحقيقات النيابة العامة كان وليد إكراه وقع عليه ورد عليه في قوله « وحيث أن ما أثاره الدفاع من أن المتهم أكد على اعترافه بالتحقيقات لا سند له في أوراق الدعوى وتحقيقاتها وأن الثابت أنه صدر منه طوعية واختياراً دون وقوع ثمة إكراه عليه للإدلاء بها . لما كان ذلك وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع وإن لمحكمة الموضوع دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المغزوا إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه، ومتى تحققت من أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بلا معقب عليها وكان الحكم المطروح - على ما سلف بيانه - قد خلص في منطلق سائق وتدلبل مقبول إلى أطراح الدفع بطلان اعتراف المحكوم عليه لصدوره تحت تأثير الإكراه وأفصح عن اطمئنانه إلى صحة هذا الاعتراف ومطابقته للحقيقة

والواقع فانه - يكون قد برىء من أى شائبة فى هذا الخصوص . -
كان ذلك ، وكان الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه
هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به وادّصر ر
عليه فى طلباته الختامية ، وكان الين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن
الدافع عن المحكوم عليه وإن أشار فى مرافعته الى أنه مع التسليم جدلاً بأن
الاعتراف لم يكن وليد إكراه ، فإن المحكوم عليه يكون مخن العقل لعدم
تصور صدور هذا الاعتراف من انسان عاقل وانتهى الى طلب عرض المحكوم
عليه على الطبيب الشرعى لفحص قواه العقلية ، ومع أنه لم يتمسك بهذا
الطلب فى ختام مرافعته ولم يضمنه طلباته الختامية فقد عرض الحكم له ورد
عليه فى قوله : « وحيث ان ما ذهب اليه الدفاع من أن الاعترافات التى صدرت
من المتهم لاتصدر من انسان عاقل ، ومن طلب إحالته الى الطب الشرعى
لفحص قواه العقلية لهذا السبب فانه اقتراض لا سند له فى الأوراق يعضده
ولا يعبر إلا أن يكون قولاً مرسلًا اذ الثابت من التحقيقات التى تمت أن المتهم
كان فى حالة عقلية سليمة وقت الحادث وبعده وأن اجاباته جميعها تؤكد أنه
سليم العقل والادراك كما أن المحكمة لم تلاحظ ثمة ما ينبىء عن أن المتهم
مريض بأى مرض عقلى ، ومن ثم فان ترتيب الدفاع لزومية مرض المتهم
عقليا على اعترافانه منفصلة بارتكابه الجرم المسند إليه هو نتيجة خاطئة
منطقيا لاتصايره المحكمة فى الأخذ بها وبالتالي لاتعتد بطلب إحالته الى الطب
الشرعى لفحص قواه العقلية سيما وأن اعترافات المتهم التفصيلية تصور
حقيقة الحادث كما وقع لأنها جاءت متفقة مع الدليل الفنى متمثلا فى تقرير
الصفة التشريحية ومع سائر أقوال شهود الإثبات والتى تركز وتنظم
اليها المحكمة ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية
ومدى تأثيرها على مسؤوليته الجنائية من الأمور الموضوعية التى تستقل
محكمة الموضوع بالفصل فيها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة ، وهى
غير ملزمة بالاستعانة فى ذلك بخير الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التى
يتعذر عليها تقديرها واذ كان الحكم قد انتهى فى منطق سليم وبأدلة سائغة

الى سلامة أدراك المحكوم عليه وقت أقرافه الجريمة ووقت اعترافه بارتكابها واطرح طلب عرضه على الطبيب الشرعى لفحص قواه العقلية لعدم استناد هذا الطلب الى أساس جدى . وكان ما أورده الحكم فى هذا الشأن مثبت الصلة بما هو محظور على المحكمة أن تفهم نفسها فيه من الأمور الفنية التى لا يستطيع أن تشق طريقها فيها دون الاستعانة بأهل الخبرة بل أنه لا يبدو أن يكون من الأمور التى تتعلق بسلطة المحكمة فى تقدير الدليل فإن شبهة الاخلال بحق الدفاع تكون متفية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالطروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتبها الجانى وتم عما يضره فى نفسه وأن استخلاص هذه النية موكل الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم قد عرض لنية القتل ودلل على توافرها فى حق المحكوم عليه فى قوله « أن نية القتل ثابتة فى حق المتهم من اعترافه فى التحقيقات من أنه كان يقصد من الاعتداء على المجنى عليه قتله وازهاق روحه أبتغاء سرقة سيارته ، ومن استعماله سلاحا قاتلا بطيئته (فرد رصاص) ومن تخيره رأس المجنى عليه لاطلاق رصاصه فإن الحكم يكون قد أثبت بأسباب سائغة توافر نية القتل فى حق المحكوم عليه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى قد لا يكون لها فى الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هى تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضى منها استخلاصا ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ، وكان الحكم قد دلل على توافر ظرف سبق الإصرار فى حق الطاعن فى قوله « أن سبق الإصرار ثابت فى حق المتهم ذلك أنه بيت النية وصمم على استدراج قائد سيارة أجرة وقتله وسرقة سيارته وقد ارتكب جريمته فعلا تنفيذاً لهذا التصميم وبعد أعمال روية وفكر مطمئن قبل تنفيذ مأربه فإن

الحكم يكون قد دلل على توافر ظرف سبق الاصرار بما ينتجه لما كان ما تقدم وكان الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تنوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار التي دان بها المحكوم عليه وأودر عنى ثبوتها في حقه أدله مردودة الى أصولها الثابتة في الأوراق من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . واستظهر الحكم نية القتل كما استظهر ظرف سبق الاصرار على النحو المعرف به قانونا وتناول الدفع ببطلان الاعتراف والدفع بانعدام مسئولية المحكوم عليه ورحضهما في منطق صائغ ، وقد صدر الحكم بالاعدام باجماع آراء أعضاء المحكمة بعد استطلاع رأى مفتى الجمهورية وجاء خلوا من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله كما أنه صدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولم يصدر بعدم قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما انتهى اليه هذا الحكم ومن ثم فإنه يتعين اقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه .

جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / فوزى المملوك وراغب عبد الظاهر
وعبد الرحيم نافع وحسن غلاب .

(٧)

الطعن رقم ٢٦١٨ و ٢٦٢٥ لسنة ٥١ القضائية

- ١ - تهريب جمركى . دعوى جنائية « انقضاؤها بالتصالح » .
صلح . حكم « بياناته » « بيانات التسبيب » « تسببيه » تسبيب معيب .
نقض « أسباب الطعن » ما يقبل منها . دفع « الدفع بانقضاء الدعوى
الجنائية صلحا فى جرائم التهريب الجمركى » .
الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية صلحا فى جرائم التهريب الجمركى .
وجوب التعرض له وتمحيصه . مخالفة ذلك . قصور .
- ٢ - اثبات « بوجه عام » . حكم « بياناته » « بيانات التسبيب » .
المراد بالتسبيب المعتبر فى حكم المادة ٣١٠ أ ج ٤

مؤدى نص المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار
قانون الجمارك أن لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين فى جرائم التهريب
الجمركى فى جميع الاحوال سواء تم الصلح فى أثناء نظر الدعوى أمام
المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات ، ويترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية ،
أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الاحوال ، فالصلح يعد - فى حدود تطبيق هذا
القانون - بمثابة نزول من الهيئة الاجتماعية عن حقها فى الدعوى الجنائية
مقابل الجعل الذى قام عليه الصلح ، ويحدث اثره بقوة القانون ، فانه

يعين على المحكمة إذا ماتم التصالح اثناء نظر الدعوى أن تحكم بانتضاء الدعوى اما اذا تراخى الى ما بعد الفصل فى الدعوى فانه يترتب عليه وجوبا وقف تنفيذ العقوبة الجنائية المقضى بها • لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع المبدى من الطاعن بانتضاء الدعوى الجنائية صلحا ولم يقل كلمته فى الدليل الذى قام عليه هذا الدفع والمستند من أقوال الشاهد بأنه تم سداد مبلغ الصلح المستحق كاملا ، ولافى صفته هذا الشاهد ومدى تمثله للجهة الادارية المختصة باجراء الصلح ، وماتوثره هذه الصفة لافواله من تأثير على وجه الرأى فى الدعوى بالنسبة للتهمة الاولى ومدى مطابقة الصلح المقول بحدوثة لاحكام المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فانه يكون معيا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، بما يوجب نقضه والاحالة •

٢ - الشارع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الاسباب التى بنى عليها والا كان باطلا ، والمراد بالتسبيب المعتبر تحرير الاسانيد والحجج المبني عليها والمنتجة له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكى يحقق الغرض منه يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما إفراغ الحكم فى عبارات معناه ، أو وضعه فى صورة جملة مجهلة فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من استيجاب تسبيب الاحكام ، ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما بدائرة قسم شبرا محافظة القاهرة :
أولا قاما بتهريب التبغ على النحو الموضح بالأوراق • ثانيا أحرزا وقاما بخلط

الدخان الليبي « الطرابلسي » • ثالثا : - الطاعن الأول أيضا بصفته صاحب حانوت والثاني بصفته تاجرا أحرزا دخانا مغشوشا ومخلوطا • وطلبت عقابهما بالمواد ٤،٣،٢ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ و ١/٦١ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ • و ١ و ٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ ، ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ • وأدعت مصلحة الضرائب مدنيا قبل التهمين بمبلغ ١٩٧ ج و ٦٥٥ مليم على سبيل التعويض •

ومحكمة جنح شبرا قضت حضوريا بالنسبة الى الطاعن الاول وغايبا بالنسبة الى المتهم الثاني عملا بمواد الاتهام بحبس كل منهما ثلاثة أشهر مع الشغل مائة جنيه والمصادرة وكفالة عشرة جنيهات لاييقاف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها والزامهما متضامنين بان يؤديا للخزانة العامة بمصلحة الضرائب مبلغ ١٩٧ و ٦٥٥ م والمصروفات وماتى قرش مقابل أتعاب المحاماة •

فأستأنف المحكوم عليه الاول (الطاعن الاول) ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور الحكم •

هاضر المحكوم عليه الثاني (الطاعن الثاني) فى الحكم الغيابى الابتدائى الصادر ضده وقضى فى معارضته بأعبارها كأن لم تكن • فأستأنف •

ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت بقبول الاستئناف شكلا ويتأييد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم •

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض •

المحكمة

وحيث ان مبنى الطعن الاول المقدم من المحكوم عليه ... هو ان الحكم المطعون فيه اذ دانة بوصفه صاحب محل بجرائم تهريب التبغ واحراز دخان طرابلسي واحراز دخان مخلوط مغشوش - فقد اخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسيب ، وذلك لم ياخذ بالدفع المبدى من الطاعن بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح ، ونم يرد على هذا الدفع .
مما يعنيه بما يوجب نقضه .

وحيث ان مما ينهك المحكوم عليه الثانى الطاعن بالنقض المضموم ٢٦٢٥ سنة ٥١ ق أن الحكم المطعون فيه اذ دانه بوصفه تاجرا بدأت الجرائم سالفة البيان أخذاً بأسباب الحكم الابتدائى على قصورها فى بيان عناصر الواقعة ووجه استدلال الحكم على ثبوتها فى حقه ، ولم ينشئ لنفسه أسباباً جديدة فانه يكون مشوباً بالقصور الذى يعنيه ويوجب نقضه .

وحيث انه بين من الاوراق ان محكمة أول درجة دانت الطاعين حضورياً للاول وغايباً للثانى بالجرائم الثلاث بحبس كل منهما ثلاثة أشهر مع الشغل وبتغريمه مائة جنيه والمصادرة والزمتهم متضامنين بأن يؤديا لتخزانه العامة ولمصلحة الصرائب على الانتاج مبلغ ٦٥٥ م ١٩٧٧ جواً المصروفات ودائتى قرش مقابل اتعاب المحاماه ، وقد طعن المحكوم عليه الاول على هذا الحكم بالاستئناف ودفع بانقضاء الدعوى الجنائية صلحاً فاصدرت محكمة ثانى درجة بجلسته ١٩٧٩/٥/٢٦ حكمها المطعون فيه بالنقض ٢٨٦١ سنة ٥١ ق بالتأييد ووقف تنفيذ العقوبة كما عارض المحكوم عليه الثانى فقضى باعتبار معارضته كأن لم تكن . فاستأنف ومحكمة ثانى درجة قضت بجلسته ١٩٨٠/١/٢٦ بتأييد الحكم المستأنف ووقف تنفيذ العقوبة فطعن فيه بالنقض بالطعن ٢٦٢٥ سنة ٥١ ق المضموم . لما كان ذلك ، ونظراً لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة فقد قررت هذه

المحكمة - محكمة النقض - ضم الطعن الثاني الى الطعن الاول ليصدر فيهما حكم واحد . لما كان ذلك ، وكان الثابت في خصوص الطعن الاول - بمحضر جلسة ١٩٧٩/٥/٢٦ أن المحكوم عليه الاول قد تمسك بالدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح استنادا الى أنه قبل الصلح المعروض عليه من الجهة المختصة وقام بسداد قيمة مبلغ الصلح كاملا واذ كان مؤدى نص المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك أن لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين في جرائم التهريب الجمركي في جميع الاحوال سواء تم الصلح في أثناء نظر الدعوى امام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات ، ويترتب عليه انقضاء الدعوى أمام المحكمة أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الاحوال ، فالصلح يعد - في حدود تطبيق هذا القانون - بمثابة نزول من الهيئة الاجتماعية عن حقها في الدعوى الجنائية مقابل الجعل الذي قام عليه الصلح ، ويحدث أثره بقوة القانون ، فانه يتعين على المحكمة اذا ماتم التصالح أثناء نظر الدعوى أن تحكم بانقضاء الدعوى أما اذا تراخى الى ما بعد الفصل في الدعوى فانه يترتب عليه وجوبا وقف تنفيذ العقوبة الجنائية المقررة بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع المبدي من الطاعن بانقضاء الدعوى الجنائية صلحا ولم يقل كلمته في الدليل الذي قام عليه هذا الدفع والمستند من أقوال الشاهد بأنه تم سداد مبلغ الصلح المستحق كاملا ، ولا في صفة هذا الشاهد ومدى تمثيله للجهة الادارية المختصة باجراء الصلح ، وما توفره هذه الصفة لاثواله من تأثير على وجه الرأي في الدعوى بالنسبة للتهمة الأولى ومدى مطابقة الصلح المقول بحدوثه لاحكام المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فانه يكون معيا بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، بما يوجب نقضه والا حالة . لما كان ذلك ، وفي خصوص الطعن الثاني المضموم - فانه لما كان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها والا كان باطلا ، والمراد بالتسبيب المعتبر تحرير

الأسانيد والحجج المبني عليها والمنتجة له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ماقضى به ، أما أفراغ الحكم في عبارات معناه ، أو وضعه في صورة مجملة مجهلة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسيب الاحكام ، ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم واذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بالطعن ٦٦٢٥ سنة ٥١ ق المضموم قد اقتصر في أدانة المحكوم عليه الثاني على الأخذ بتقرير التحليل دون أن يورد الدليل الذي استعد منه صحة اسناد الاتهام اليه عن المتهم الثالث ومسئوليته عن الدخان الذي جاء في مدونات الحكم أنه ضبط لدى المتهم الآخر ، وليس في متجر الطاعن كما لم يرد على ما أثاره الأخير من دفاع جوهرى بأن المتهم الآخر اشترى الدخان من محله حسبما ورد بفتاورة اشراء المقدمة منه ، وأنه غير مسئول عما قد يكون لحق به من تغير بعد نقله من محله ، ومن ثم واذا أخذ الحكم المطعون فيه بهذه الأسباب على قصورها ولم ينشئ لنفسه أسبابا جديدة يتدارك بها هذا التصور فإنه يكون كذلك معينا بما يوجب نقضه والا حالة يغير حاجة الى بحث أوجه الطعن الأخرى •

جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / فوزى الملوك وفوزى أسعد وعبد الرحيم
نافع وحسن غلاب .

(٨)

الطعن رقم ٢٦٢٦ لسنة ٥١ القضائية

١ - حكم « بياناته » « بيانات حكم الادانة » . نصب جريمة .
« أركانها » نقض « أثر الطعن » .

بيانات حكم الادانة . المادة ٣١٠ اجراءات جنائية ؟
جريمة النصب المنصوص عليها بالمادة ٣٣٦ عقوبات . مناط
تحققها ؟

ادانة الطاعن بجريمة النصب تأسيسا على استعماله طرق احتيالية
لسلب المجنى عليهم بعض ثرواتهم بالادعاء كذبا بإمكانه تسفيرهم للسعودية
والحاقهم بعمل بها على غير الحقيقة دون استظهار تلك الصور . قصور .

٢ - نصب . جريمة « أركانها » . حكم « تسببيه » . تسبيب معيب .
مناط تطبيق المادة ٣٣٦ عقوبات ؟

مناط تحقق الطرق الاحتيالية في النصب ؟

٣ - نصب . جريمة « أركانها » . حكم « تسببيه » . تسبيب معيب .
نقض « أسباب الطعن » ما يقبل منها .

مجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة مهما بالغ فيها مبدئيا . لا نتحقق
بها الطرق الاحتيالية في النصب .

١ - أن المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة التي دان المتهم بها والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم • وكانت جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله ويقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف •

٢ - نص القانون على أن الطرق الاحتيالية في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور الميئة على سبل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات •

٣ - لما كان من المقرر أن مجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها في توكيد صحتها لا تكفي وحدها لتكوين الطرق الاحتيالية بل يجب لتحقيق هذه الطرق في جريمة النصب أن يكون الكذب مصحوبا بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته ، وكان الحكم لم يبين الطرق الاحتيالية التي استخدمها المتهم الأول والطاعن والصلة بينها وبين تسليم المجنى عليهم المبالغ موضوع الاتهام فإنه يكون مشوبا بالقصور في استظهار أركان جريمة النصب التي دان الطاعن بها - الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار إثباتها في الحكم مما يتعين معه نقض الحكم •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر في قضية... بأنهما توصلا إلى الاستيلاء على المبالغ النقدية المينة قدرا - بالأوراق والملوكة للمجنى عليهم الواردة أسماؤهم بالمحضر وكان ذلك باستعمال طرق احتيالية بأن ادعى انهما من رجال الأعمال وأن في مكتتهما تسخير المجنى عليهم وتمكنا بهذه الوسيلة من استلام النقود السالفة الذكر بناء على ذلك الاتهام، المتهم الآخر : أعطى بسوء نيته شيكا بمبلغ ٢٥٠ جنية ٠٠٠٠ لا يقبله رصيد قائم وقابل للسحب • وطلبت عقابهما بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات • ومحكمة جناح قصر النيل الجزئية قضت حضوريا بالنسبة إلى الطاعن وحضوريا اعتباريا بالنسبة للمتهم الآخر عملا بمادتي الاتهام بحبس الأخير سنة مع الشغل وتغريمه ٥٠ جنية وكفالة ٥٠ جنية لوقف التنفيذ عن التهمة الأولى وبحبسه ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ٢٠ جنية لوقف التنفيذ عن التهمة الثانية ، وبحبس الطاعن سنة مع الشغل وتغريمه ٥٠ جنية وكفالة ٥٠ جنية لوقف التنفيذ عما أسند إليه • فاستأنف الطاعن • ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وأيد الحكم المستأنف •

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقص الخ... •

المحكمة

وحيث ان مما يتعاد الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريسة النصب فقد شابه القصور في التسميب وانطوى على الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم لم يستظهر الطرق الاحتيالية التي كان من شأنها التأثير على المجنى عليهم وحملهم على تسليم أموالهم للطاعن ، فضلا عن أن ما صدر عن الطاعن - بفرض وقوعه - لا يبدو أن يكون مجرد أقواله

• ادعاءات لا تكفى وحدها لتكوين الطرق الاحتيالية الواجب تحقيقها فى جريمة النصب ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه •

وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل بواقعة الدعوى بما مؤداه أن السفارة السعودية أبلغت بان ... المحكوم عليه الآخر - استولى على مبالغ نقدية من المجنى عليهم مقابل العمل على سفرهم للعمل بالسعودية وأنه بسؤال المجنى عليهم قرروا أنهم دفعوا المبالغ للطاعن الذى سلمها للمحكوم عليه الآخر ليعمل على سفرهم الا أنه لم يقم بذلك وامتنع الطاعن المحكوم عليه الآخر عن رد تلك المبالغ وخلص الحكم من ذلك الى ثبوت التهمة فى حق الطاعن والمحكوم عليه الآخر فى قوله : • وحيث أنه لما كان الثابت من الأوراق ومن افوال المجنى عليهم ان المتهمين قد استخدموا طرق احتيالية ذلك لسلب المجنى عليهم بعض ثرواتهم وذلك بالادعاء كذبا بتسفيرهم للسعودية والحقاقهم بعمل بها على غير الحقيقة • لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت فى كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة التى دان المتهم بها والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم • وكانت جريمة النصب كما هى معرفة فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيتبع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذى يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف فى مال الغير ممن لا يملك التصرف • وقد نص القانون على أن الطرق الاحتيالية فى جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الايهام بوجود مشروع كاذب أوواقعة مزورة واحداث الأمل بحصول ربح وهمى أو غير ذلك من الأمور الميئة على سبل الحصر فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار اليها • لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها فى توكيد

صحتها لا تكفى وحدها لتكوين الطرق الاحتمالية بل يجب لتحقيق هذه الطرق فى جريمة النصب أن يكون الكذب مصحوبا بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته ، وكان الحكم لم يبين الطرق الاحتمالية التى استخدمها المتهم الاول والطاعن والصلة بينها وبين تسليم المجنى عليهم المبالغ موضوع الاتهام فانه يكون مشوبا بالقصور فى استظهار أركان جريمة النصب التى دان الطاعن بها - الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار إثباتها فى الحكم ، مما يتعين معه نقض الحكم والاحالة دون حاجة لبحث مائر أوجه الطعن - لما كان ماتقدم ، وكان وجه الطعن وان اتصل بالمتهم الآخر فى الدعوى ألا أنه لا يفيد من نقض الحكم المطعون فيه لانه لم يكن طرفا فى الخصومة الاستئنافية التى صدر فيها ذلك الحكم ، ومن ثم لم يكن له أصلا حق الطعن بالنقض فلا يمتد إليه أثره •

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبدالصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان وحسين كامل حنفى
ومحمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى .

(٩)

الطعن رقم ٢٦٤٣ لسنة ١ • القضائية

- ١ - دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره » • اثبات « خبرة » •
« بوجه عام » •
تقديم ترخيص ببناء طابقين غير البناء محل الاتهام تقل تكلفه كل
منهما عن خمسة آلاف جنيه • مؤداه ؟ •
- ٢ - قانون « قانون اصلاح » « قانون ايجار الاماكن » • بناء • محكمة
النقض « سلطتها » •
انشاء مبنى تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه دون موافقة لجنة تنظيم
وتوجيه أعمال البناء • أصبح غير مؤتم بالنسبة لكافة مستويات الاسكان
عدا الفاخر •
القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ • اثر ذلك ؟ •

١ - يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها ، ان الطاعن
لم يدفع الاتهام المسند اليه بما يشبه فى طعنه من أنه طلب تدب خير لتقدير
قيمة الأعمال محل الاتهام ، كما أن تقديمه ترخيصا بالبناء عن طابقين مغايرين
لبناء محل الاتهام تقل تكلفه كل منهما عن خمسة آلاف جنيه ، لا يعد
طلباً صريحاً بتدب خير أو اجراء تحقيق فى هذا الشأن ، انما هو من قبيل

الدفاع الذي لا ينصرف الا الى مجرد التشكيك في الدليل المستمد من الأوراق توصلا الى عدم تعويل المحكمة عليه ، مما يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالادانة استنادا الى ادلة الثبوت التي اخذت بها المحكمة .

٢ - لما كان قد صدر بتاريخ ٢٧ من يولييه سنة ١٩٨١ القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٣٠ من يولييه سنة ١٩٨١ ، ونس في المادة ١٢ منه على أنه ، فيما عدا المباني من المستوى الفاخر يلغى شرط الحصول على موافقة لجنة توجيه وتنظيم أعمال البناء قبل الحصول على الترخيص بإقامة المباني وسائر أحكام الباب الاول من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ، كما تلغى المادة ٢١ من ذلك القانون ، . وقد جاء في تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الاسكان والمرافق العامة والتعمير ومكتب الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب تعليقا على هذه المادة أنها ، تضمنت الغاء شرط الحصول على موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء قبل الحصول على الترخيص بإقامة المباني وسائر أحكام الباب الاول من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء وكذلك المادة ٢١ من ذات القانون ، وذلك بالنسبة لكل مستويات الاسكان عدا الفاخر ، وذلك بقصد تيسير اجراءات صرف تراخيص البناء بالسرعة المطلوبة دون اختناقات أو معوقات . لما كان ذلك فان اقام مبنى تزيد قيمته على خمسة الاف جنيه قبل الحصول على موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء ، تكون قد أضحت عملا غير مؤتم بالنسبة لكافة مستويات الاسكان عدا الفاخر ، ويكون القانون الجديد رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المنسار اليه - بهذه المثابة - أصحح للمتهم من هذه الناحية فحسب متى ثبت أن البناء محل الاتهام ليس من الاسكان الفاخر ، وبالتالي يكون هو الواجب التطبيق على الطاعن ، مادامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه لم يفصل فيها بحكم بات ويكون لمحكمة النقض من تلقاء نفسها أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم عملا بما تخوله لها المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة

١٩٥٩ ، واذ كان مناط تطبيق حكم المادة الثانية عشر من القانون الرقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر فى حق الطاعن - بوصفها قانونا أصح له - يقتضى استظهار ان البناء محل الاتهام لا يصدق عليه وصف المستوى الفاخر ، وكان الحكم المطعون فيه قاصرا عن استظهار ذلك ، وأنه يتعين أن يكون مع النقض الاعادة لتقول محكمة الموضوع كلمتها على ضوء ماتستينه من مستوى البناء •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ١ - أقام أعمال البناء بدون ترخيص ٢ - أجرى أعمال للبناء بدون موافقة اللجنة حالة كون البناء تزيد عن خمسة آلاف جنيه وطلبت عقابه بالمواد ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣ و ٢٤٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ومحكمة جناح البلدية الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم عشرة جنيهات وضعف رسم الترخيص عن التهمة الأولى وتغريمه مبلغ خمسة آلاف وستمائة وخمسة وعشرون جنيها قيمة المبنى عن التهمة الثانية • فعارض ، وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه • فاستأنف • ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف • فطعن الاستاذ / المحامى بصفته وكىلا عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض •

المحكمة

ومن حيث ان الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه اذ داته بجريمتى اقامة بناء بدون ترخيص ، واقامته بدون موافقة اللجنة المختصة حالة كون قيمة الأعمال تجاوز خمسة آلاف جنيه ، قد شابته الأخلال بحق الدفاع والقصور فى التسييب ، ذلك بان دفاعه فى الدعوى قام على أن قيمة أعمال

البناء محل الاتهام لانتجاوز المبلغ المذكور ، فلا يلزم لأجرائها موافقة اللجنة المختصة ، واستند في ذلك الى ترخيص صادر بإقامة طابقين مغايرين بلغ تقدير تكاليفهما مبلغ ٨١٥٠ جنيه بيد ان الحكم الصادر في المعارضه الابتدائية والمؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، اصرح هذا الدفاع بمفولة أن الترخيص المذكور صادر عن طابقين آخرين ، كما انه ردد هذا الدفاع امام محكمة الدرجة الثانية وطلب ندب خبير لتقدير قيمة الأعمال محل الاتهام ، الا أنها أغفلت دفاعه ايرادا له وردا وايدت الحكم المستأنف لأسبابه ، مما يعيب حكمها المنطعون فيه ويستوجب نقضه .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها ، أن الطاعن لم يدفع الاتهام المسند اليه بما يشبه في طعنه من أنه طلب ندب خبير لتقدير قيمة الأعمال محل الاتهام ، كما ان تقديمه ترخيصا بالبناء عن طابقين مغايرين للبناء محل الاتهام نقل تكلفه كل منهما عن خمسة آلاف جنيه ، لا يعد طلبا صريحا بندب خبير أو إجراء تحقيق في هذا الشأن ، انما هو من قبيل الدفاع الذي لا ينصرف الا الى مجرد التشكيك في الدليل المستند من الأوراق توصلا الى عدم تعويل المحكمة عليه ، مما يكون الرد عليها استفادا من الحكم بالادانة أستنادا الى ادلة الثبوت التي أخذت بها المحكمة ، ومن ثم يكون منعى الطاعن في هذا الشأن غير سديد . الا أنه وقد صدر القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر بتاريخ ٢٧ من يولييه سنة ١٩٨١ ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٠ يولييه سنة ١٩٨١ ، نص في المادة ١٢ منه على أنه : فيما عدا المباني من المستوى الفاخر يلغى شرط الحصول على موافقة لجنة توجيه وتنظيم أعمال البناء قبل الحصول على الترخيص بإقامة المباني وسائر أحكام الباب الأول من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ، كما تلغى المادة ٢١ من ذلك القانون ، . وقد جاء في تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الاسكان

والمرافق العامة والتعمير ومكتب الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب تعليقا على هذه المادة أنها « تضمنت إلغاء شرط الحصول على موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء قبل الحصول على الترخيص بإقامة المباني وسائر أحكام الباب الأول من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء وكذلك المادة ٢١ من ذات القانون ، وذلك بالنسبة لكل مستويات الاسكان عدا الفاخر ، وذلك بقصد تيسير اجراءات صرف تراخيص البناء بالسرعة المطلوبة دون اختناقات او معوقات » . لما كان ذلك فان اقامة مبنى تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه قبل الحصول على موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء ، تكون قد أضحت فعلا غير مؤتم بالنسبة لكافة مستويات الاسكان عدا الفاخر ، ويكون القانون الجديد رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المنسار اليه - بهذه المثابة - أصحح للمتهم من هذه الناحية فحسب متى ثبت أن البناء محل الاتهام ليس من الاسكان الفاخر ، وبالتالي يكون هو الواجب التطبيق على الطاعن ، ما دامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه لم يفصل فيها بحكم بات ، ويكون لمحكمة النقض من تلقاء نفسها أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم عملا بما تخوله لها المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، واذا كان مناط تطبيق حكم المادة الثانية عشر من القانون الرقيم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر في حق الطاعن - بوصفها قانوناً أصحح له - يقتضى استظهار أن البناء محل الاتهام لا يصدق عليه وصف المستوى الفاخر ، وكان الحكم المطعون فيه قاصرا عن استظهار ذلك ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الاعادة لتقون محكمة الموضوع كلمتها عن ضوء ما تستينه من مستوى البناء .

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار/محمد وجدى عبدالصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان وحسين كامل حنفى
ومحمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البستويسى .

(١٠)

الطعن رقم ٢٦٥٠ لسنة ٥١ القضائية

تزوير « أوراق رسمية » • اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببه »
تسبب غير معيب » •

جرائم التزوير لم يرسم القانون طريقاً خاصاً لاثباتها كفاية •
اُطمئنان المحكمة من الأدلة السائغة التى أوردتها الى ثبوت الجريمة •
اعتراف الطاعن فى التحقيقات بأنه تسمى بأسم غير اسمه فى جواز
السفر الذى لم يطلب من المحكمة فض حره • ليس له النعى على الحكم
عدم اطلاع المحكمة على المحرر المزور •

لما كان القانون لا يجعل لاثبات التزوير طريقاً خاصاً ما دامت المحكمة
قد اطمأنت من الأدلة السائغة التى أوردتها الى ثبوت الجريمة ، وكان
اثبات من الحكم المطعون فيه أن الطاعن اعترف فى التحقيقات - بما لا يمارى
فيه - بارتكاب جريمة التسمى باسم غير اسمه الحقيقى فى جواز السفر ،
ولا يبين من محضر الجلسة أنه طلب من المحكمة أن تفض حرر جواز
السفر والبطاقة العائلية ، فليس له أن ينعى على الحكم عدم اطلاع المحكمة
عليهما وعرضهما عليه أو سلوك طريق معين فى اثبات الجريمة •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه (أولا) اشترك بطريق التجريض والاتفاق والمساعدة مع آخر مجهول فى تزوير محرر رسمى هو البطاقة العائلية رقم ٢٥٠٢٨ الصادرة من سجل مدنى الدرب الأحمر بأن حرصه واتفق معه على أن يقوم بتغيير اسم صاحب البطاقة المذكور من الى وساعده على ذلك بأن قدم له تلك البطاقة فأجرى بها ذلك التغيير بطريق الاضافة ووقعت الجريمة بناء على ذلك التجريض والاتفاق وتلك المساعدة (ثانيا) استعمل البطاقة المزورة سالفة الذكر بأن وضع عليها صورته وقدمها الى الموظف المختص بمصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية لاستخراج جواز سفر يستنصاها مع علمه بتزويرها . (ثالثا) اشترك مع موظف عمومى حسن النية فى تزوير جواز السفر رقم ٧٧/٤٠٠٠٠١ القاهرة بأن قدم البطاقة آتفة البيان للموظف المختص للحصول على جواز سفر بالاسم المزور المدون بها فقام بتحرير الجواز بناء على تلك البيانات المزورة . (رابعا) تسمى فى جواز السفر مسالف الذكر باسم غير اسمه الحقيقى . وطلبت الى مستشار الاحالة احواله انى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضوريا عملا بالمادتين ٢١٦ و ٢٢٤ من قانون العقوبات (أولا) بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل مدة سنة واحدة عن التزوير موضوع التهمتين الثالثة والرابعة . (ثانيا) ببراءته من التهمتين الأولى والثانية .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . الخ ..

المحكمة

ومن حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة التسمي في جواز سفر باسم غير اسمه الحقيقي قد شايعه البطالان في الاجراءات. ذلك بأن المحكمة لم تطلع على الاوراق المقول يتزويرها في حضرة الطاعن مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال شهود الاثبات وتقرير قسم أبحاث الزيف والتزوير وكتاب السجل المدني ومصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية ومن اعتراف الطاعن في تحقيقات النيابة . لما كان ذلك وكان القانون لا يجعل لاثبات التزوير طريقا خاصا ما دامت المحكمة قد اطمأنت من الأدلة السائغة انثى أوردتها الى ثبوت الجريمة ، وكان اثبات من الحكم المطعون فيه أن الطاعن اعترف في التحقيقات - بما لا يمارى فيه - بارتكاب جريمة التسمي باسم غير اسمه الحقيقي في جواز السفر ، ولا يبين من محضر الجلسة أنه طلب من المحكمة أن تفض حرز جواز السفر والبطاقة العائلية ، فليس له أن ينعى على الحكم عدم اطلاع المحكمة عليهما وعرضهما عليه أو سلوك طريق معين في اثبات الجريمة ، ومن ثم فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٨٢

بإدارة السيد المنتشار/محمد وجدى عبدالصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / إبراهيم حسين رضوان وحسين كامل حنفى
ومحمد ممدوح ، سالم ومحمد رفيق البسطويسى .

(١١)

الطعن رقم ٢٦٥٣ لسنة ١ هـ القضائية

مواد مخدرة • نقض • حالات الطعن • الخطأ فى تطبيق القانون •
عقوبة • تطبيقها • ظروف مخففة • تعدى على القائمى على تنفيذ قانون
مكافحة المخدرات •

العقوبة المقررة لجريمة التعدى المنصوص عليها بالمادة ٤٠ من
القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ • الأشغال الشاقة المؤقتة والغرامة من ثلاثة
آلاف الى عشرة آلاف جنيه • اعمال المادة ١٧ عقوبات لا يمس الحكم
بالغرامة • مخالفة ذلك • خطأ فى القانون • يتعين تصحيحه •

لما كانت العقوبة المقررة لاشد الجريمتين وهى جريمة التعدى على
أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمى على تنفيذ قانون مكافحة
المخدرات أو مقاومته بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ، طبقا
لما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة
١٩٦٠ المعدل ، هى الأشغال الشاقة المؤقتة والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى
عشرة آلاف جنيه وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز
تبديل عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة السجن أو الحبس الذى لا يجوز أن
تقص مدته عن ستة شهور بالإضافة الى عقوبة الغرامة التى يجب الحكم بها لما

هو مقرر من أن تلك المادة إنما تجيز تبديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها في مواد الجنايات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها إذا اقتضت الأحوال رأفة القضاء . ولما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بعقوبته الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٠ سالفه البيان بالإضافة إلى عقوبة الحبس المقضى بها ، يكون قد خالف القانون مما يتعين معه تصحيحه بتغريم المطعون ضده ثلاثة آلاف جنيه بالإضافة إلى عقوبة الحبس المحكوم بها عن تهمة المقاومة والاتلاف العمد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده (أ) بأنه قاوم وآخرون مجهولون بالقوة والعنف موظفين عموميين هم الرائد ورجال الشرطة السريين و و و من قوة قسم مكافحة المخدرات بأن قذفهم بالطوب والحجارة والزجاجة الفارغة أثناء ضبطهم المتهم الأول (الآخر) محرر المخدر موضوع التهمة الأولى (ب) أنلف عمداً وآخرون مجهولون سيارة الشرطة المينة بالأوراق والمخصصة للنفع العام . وطلبت إلى مستشار الأحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبة طبقاً للقيود والوصف الواردين بأمر الأحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضورياً عملاً بالمواد ١/٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، ١٧٤ ، ٣٢ ، ١٦٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر عما أسند إليه .

فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

ومن حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان للمطعون ضده بجريمتي مقاومة موظفين عموميين بالقوة والعنف بمناسبة

قيامهم بتنفيذ قانون مكافحة المخدرات والاتلاف العمد قد خالف القانون ، ذلك بأنه أغفل القضاء بالغرامة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه يمد أن بين واقعة الدعوى بما توافر به العناصر القانونية بجريمته مقاومة ، وظيفتين عموميتين بالقوة والعنف بمناسبة قيامهم بتنفيذ قانون مكافحة المخدرات والاتلاف العمد اللتين دان المظعون ضده بهما ، وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها ، انتهى الى عقابه عنهما طبقا للمادة ١/٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والمواد ١٧ ، ٢/٣٢ ، ١٦٢ من قانون العقوبات ، ثم أوقع عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة ستة شهور باعتبارها العقوبة المقررة لأشد الجريمتين . لما كان ذلك وكانت العقوبة المقررة لأشد الجريمتين وهي جريمة التعدي على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ قانون مكافحة المخدرات أو مقاولته بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ، طبقا لما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل ، هي الأشغال الشاقة المؤقتة والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه ، وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة السجن أو الحبس الذي لا يجوز أن تنقص مدته عن ستة شهور بالإضافة الى عقوبة الغرامة التي يجب الحكم بها ، لما هو مقرر من أن تلك المادة انما تجيز تبديل العقوبات المفيدة للحرية وحدها في مواد الجنايات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها اذا انتضت الأحوال وأنة القضاء لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه اذ أغفل القضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٠ صائفة البيان بالإضافة الى عقوبة الحبس المقضى بها ، يكون قد خالف القانون مما يتعين معه تصحيحه بتفريم المظعون ضده ثلاثة آلاف جنيه بالإضافة الى عقوبة الحبس المحكوم بها عن تهمة المقاومة والاتلاف العمد .

جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة
ومضوية السادة المستشارين : أحمد أبو زيد ومحمد نجيب صالح وعوض
يخادو ومصطفى طاهر •

(١٢)

الطعن رقم ٢٣٥٩ لسنة ٥١ القضائية

- ١ - حكم « وضعه والتوقيع عليه واصداره » « بطلان الحكم » •
• بطلان •
- تحرير الحكم على نموذج مطبوع • لا يبطله طالما استوفى مقوماته •
- ٢ - شيك بدون رصيد • مسؤولية جنائية • نقض « اسباب الطعن •
ما لا يقبل منها » • جريمة « اركانها » قصد جنائي • تبديد •
جريمة اصدار شيك بدون رصيد • مناط تحققها ؟ •
- الاسباب التي دعت الى اصدار الشيك • دوافع لا اثر لها على
المسئولية الجنائية •

- ١ - تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه مادام الحكم
لقد استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون •
- ٢ - من المقرر أن جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد اعطاء
الماحب الشيك الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب
في تاريخ الاستحقاق ، اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتعطف عليه
الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك في التداول باعتباره أداة

وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات ، ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دعت صاحب الشيك الى اصداره لانها دوافع لا أثر لها على مسؤوليته الجنائية •

الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بالطريق المباشر أمام محكمة جناح قصر النيل ضد الطاعن بوصف أنه أصدر لها ثلاثة شيكات دون أن يكون لها رصيد قائم وقابل للسحب وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٦ و ٢٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع لها مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت • والمحكمة المذكورة قضت غاييا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة مع الشغل وكفالة خمسمائة جنيه لوقف التنفيذ والزامه بأن يدفع للمدعية بالحقوق المدنية ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت • فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه فاستأنف • ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة المقررة بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائيا •

فطن الأستاذ المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ •

المحكمة

حيث أن مبنى الفطن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إعطاء شيكات بدون رصيد قد شابه البطلان وانطوى على الخطأ في تطبيق القانون والتصور في التسيب ذلك بأنه تحرر على نموذج مطبوع ، وقد دفع الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية بأنه أصدر الشيكات موضوع التهمة

وسلمها للشركة المدعية بالحقوق المدنية باعتبارها تأمينا لضمان تنفيذ عقد مقاوله بحيث لا يحق لها أن تتعامل بها الا عند عدم الوفاء بالتزاماته ، وقدم المستندات المؤيدة لدفاعه والدالة على ان تأخره في تنفيذ بعض التزاماته إنما يرجع الى فعل الشركة ذاتها وانه قد تحاسب عن قيمة تلك الشيكات قبل تقديمها للبنك على ما اوضحه تقرير الخبير المندوب في المنازعات المدنية التي تارت بين طرفي التعاقد ، ولكن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع ودانته دون ان يتوفر في حقه سوء النية وقد استعمل الحق المقرر له بمقتضى المادة ١٤٨ من قانون التجارة . مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة اعطاء شيك بدون رصيد التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها استمدها مما أبلغت به المدعية بالحقوق المدنية وما ثبت من الاطلاع على الشيكات الثلاث التي أصدرها الطاعن وافادة البنك بعدم وجود رصيد يسمح بصرف قيمتها وهو ما لم يجادل الطاعن في أن له أصله اثبات بالأوراق . لما كان ذلك وكان تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ما دام الحكم قد استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون ، فان ما ينهه الطاعن في هذا الشأن يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق ، اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتطفف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك في التداول باعتباره أداة وفاء تجري مجرى النقود في المعاملات ، ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دعت صاحب الشيك الى اصداره لانها دوافع لا أثر لها على مسئولية الجنائية ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الشيكات التي أصدرها الطاعن استوفت شرائطها القانونية ، فانه لا يجديده ما يشتره من

يجدل حول الأسباب والظروف التي دعت الى اصداره ، ولاوجه لما يتزرع به في صدد نفي مسئولية الجنائية بقوله أنه أعطى الشيكات للشركة المدعية بالحق المدني كأمين لا يحق لها صرفه - طبقا للعقد المبرم بينهما - طالما أنه لم يخل بالتزاماته قبلها ، اذ لا يعتبر هذا العقد عقد وديعة لتخلف شرطها الأساسي وهو أن يلتزم المودع لديه برد الوديعة بعينها للمودع ، ومن ثم لا يرقى تصرف الشركة الى جريمة التبيد - على فرض صحة دفاع الطاعن - ولا يعدو أن يكون اخلاا منها بالالتزام الذي سحبت الشيكات بناء عليه ، وهو أمر لا يدخل بالنسبة الى الطاعن في حالات الاستثناء التي تدرج تحت مفهوم حالة ضياع الشيك وهي الحالات التي يتحصل فيها الشيك عن طريق احدى جرائم سلب المال كالسرقة البسيطة والسرقة بظروف والنصب والتبيد وأيضا الحصول عليه بطريق التهديد ، فحالة الضياع وما يدخل في حكمها هي التي أبيع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديرا من الشارع بملو حق الساحب في تلك الحال على حق المستفيد وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخرى التي لا بد لحمايتها من دعوى ولا تصلح مجردة سببا للإباحة ، كما لا يجدى الطاعن كذلك ما يدعيه من أنه تحاسب مع الشركة المدعية بالحق المدني عرفيه الشيكات قبل تقديمها للبنك لصرفها مادام أنه - على فرض صحة ذلك - لم يسترد الشيكات منها ، ولما كانت أوجه الدفاع الميئة بوجه الطعن - نفي ما سلف بيانه - انما هي من أوجه الدفاع القانونية الظاهرة البطلان - لا تلتزم محكمة الموضوع أصلا بالرد عليها ولا يعتبر سكونها عنها قصورا في حكمها فلا يعيب الحكم التفاته عنها ، ومن ثم يضحى ما يشير الطاعن في هذا الشأن في غير محله . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا . .

جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : أحمد أبو زيد ومحمد نجيب صالح وعوض
جادو ومصطفى طاهر .

(١٣)

الطعن رقم ٢٥٠٠ لسنة ٥١ القضائية

١ - نقض « التقرير بالطعن » الصلة فيه .

عدم تقديم المحامي التوكيل الذى يخوله الطعن بالنقض نيابة عن
المحكوم عليه اثره : عدم قبول الطعن شكلا . اساس ذلك ؟

٢ - نيابة عامة . اعدام . نقض « الطعن بالنقض » ميعاده .

اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام ولو تم بصفة
الميعاد .

٣ - حكم « حكم الاعدام » عرضه « عقوبة الاعدام » محكمة النقض
« سلطتها » .

وظيفة محكمة النقض فى شأن الاحكام الصادرة بالاعدام ؟

عدم تقيدها بحدود اوجه الطعن او رأى النيابة . المادة ٢/٣٥ من
القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٤ - حكم « تسبيبه » . تسبيبه معيب « اثبات » بوجه عام «
« اعتراف » . قتل عمد . مبق اصرار . قصد جنائى .

استدلال الحكم على جدية اعتراف متهم بالتحقيق وبالتراريد
كتايين باعتراف متهم آخر لا اصل له فى الاوراق . خطأ فى الاستناد .

٥ - اعدام • حكم • بطلانه • تسببيه • تسبب معيب • • نقض
« اثر نقض الحكم »

- صدور الحكم القاضي بالاعدام معيبا بأحد العيوب التي أوردتها
المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ • وجوب نقضه • المادة ٤٦ من
ذات القانون •

الاتصال سبب نقض الحكم بغير المحكوم عليه بالاعدام • وجوب
لاعتداد اثر نقض الحكم اليه • علة ذلك ؟

١ - لما كان الاستاذ • • المحامي قرر بالظن بالنقض في الحكم المطعون فيه
لإبابة من الطاعن الثاني غير أنه لم يقدم التوكيل الذي يخوله حق الطعن
لإبابة عنه وبذلك يكون طعنه غير مقبول شكلا لما هو مقرر من أن الطعن
بالنقض حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه
بحسب ما يرى فيه مصلحته وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرة هذا
الحق إلا بأذنه •

٢ - ولئن كانت النيابة العامة قد عرضت هذه القضية على محكمة
النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم عملا بنص المادة ٤٦ من القانون
رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة
النقض بعد ميعاد الأربعين يوما المين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون وطلبت
القرار الحكم الصادر باعدام الطاعن الأول ألا أن تجاوز هذا الميعاد - على ما
يجرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة •

٣ - تنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ على أنه مع
عدم الاخلال بالاحكام المتقدمة اذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة
الاعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض •
ومشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المين بالمادة ٣٤ وتحكم

المحكمة طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ - ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالاعتماد ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعيه وشكلية وتقتضي بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة في ذلك بحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأي الذي تعرض به النيابة العامة تلك الأحكام وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

٤ - لما كان البين من المفردات المضمومة أن الاقرارين المؤرخين ١٩٧٦/١١/٢٥ الموقع عليهما من الطاعنين قد خليا من اعتراف لهما باتفاقهما على قتل المجنى عليه واستدراج الطاعن الأول له الى مسكن شقيقه الطاعن الثاني واعدادهما آلة القتل ، كما اقتصر اعتراف الطاعن الأول في تحقيق النيابة على انه ضرب المجنى عليه على رأسه وقرر انه لم يكن يقصد قتله كما أنكر اتفاقه مع الطاعن الثاني على قتل المجنى عليه أو استدراجه الى حجرة شقيقه أو اعداده آلة القتل ومن ثم يكون الحكم قد أورد في تحصيله لاعتراف الطاعنين وقائع لا أصل لها في الاوراق كان لها أثر في منطق الحكم واستدلالة على توافر نية القتل وطرف مسبق الاصرار في حق الطاعن الأول مما يعيه بالخطأ في الأسناد ولا يغير من الأمر أن يكون الحكم قد اخذ باعتراف الطاعنين للضابط في محصر جمع الاستدلالات وباعتراف الطاعن الثاني - في حق نفسه وعلى الطاعن الأول - في تحقيق النيابة وهو ماله سند بالاوراق مادام أنه قد أستدل على جديته باعترافهما

في الاقراءين الكتابين الصادرين منها وباعتراف الطاعن الأول في تحقيق النيابة وهو ما لا أصل في الاوراق ولا يقضى في ذلك ما تضمنه الحكم من أدلة أخرى اذ الادلة في المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث اذا سقط أحدهما أو استبعد تعدد الوقوف على مبلغ الاثر الذي كان للدليل الباطل في الراى الذى انتهت اليه المحكمة .

٥ - لما كان البطلان الذى لحق الحكم المطعون فيه يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التى أحالت اليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، وكانت المادة ٤٦ من القانون مسالف الذكر قد أوجبت على هذه المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم اذا ما وقع فيه بطلان من هذا القيل فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه الصادر باعدام الطاعن الأول واحالة القضية الى المحكمة التى أصدرته لتحكم فيها من جديد هيئة مشكلة من قضاء آخرين وذلك بغير حاجة الى بحث ما يثيره الطاعن الأول فى أوجه طعنه . ولما كانت تلك المناعى تتصل بالطاعن الثانى فانه يتعين نقض الحكم بالنسبة له أيضا لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما قتلا عمداً . . . مع سبق الاصرار بأن يتا النية على قتله وفاجأه المتهم الأول حالة وجوده بحجرة المتهم الثانى وضربه بألة حادة راضة ثقيلة ، قطعة حديد ، على مؤخرة رأسه ضربة واحدة ثم ناولها للمتهم الثانى الذى ضربه بها ضربتين على رأسه وقاما بخنقه بسلك كهربي لفاه حول عنقه قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الاصابات

الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته وطلبت الى مستشاري
الاحالة احالتهما الى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمادتين ٢٣٠ ، ٢٣١ من
لقانون العقوبات ، فقرر ذلك • ومحكمة جنايات القاهرة قررت ارسال أوراق
الدعوى الى مفتي الجمهورية لابداء رأيه ثم قضت حضوريا عملا بمادتي
الانهاض مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الثاني :
أولا : وباجماع الآراء بمعاقبه المتهم الأول بالاعدام شنقا • تانياً : بمعاقبه
للمتهم الثاني بالاشغال الشاقة المؤبدة •

نظن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض • الخ • • وقدمت
أسباب الطعن موقفا عليها من الأستاذ • • • كما عرضت النيابة العامة القضية
بمذكرة مشفوعة برأيها •

المحكمة

من حيث أن الأستاذ • • • المحامي قرر بالطعن بالنقض في الحكم
المطعون فيه نيابة عن الطاعن الثاني غير أنه لم يقدم التوكيل الذي يخوله
حق الطعن نيابة عنه وبذلك يكون طعنه غير مقبول شكلا لما هو مقرر من
أن الطعن بالنقض حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه
بحسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرة هذا
الحق الا بإذنه •

وحيث ان الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر في
القانون •

وحيث أن النيابة العامة ولئن كانت قد عرضت هذه القضية على محكمة
النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم عملا بنص المادة ٤٦ من القانون

رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد ميعاد الأربعين يوما المين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون وطلبت اقراان الحكم الصادر باعدام الطاعن الأول الا أن تجاوز هذا الميعاد - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة لهذه القضية .

وحيث أن المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف البيان تنص على أنه : مع عدم الاخلال بالأحكام المتقدمة اذا كان الحكم صادرا حصوريا بقوبة الاعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعه بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ . . ومفاد ذلك أن وطيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالاعدام ذات طبيعة خاصة تقضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعيه وشكلييه وتقضي بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة في ذلك بحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأي الذي تعرض به النيابة العامة تلك الأحكام وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ للشار اليه . لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى استند أساسا في قضائه بإدانة الطاعنين وفي سياق استدلاله على توافر نية القتل وظرف سبق الاصرار في حقهما الى اعتراف كل منهما في حق نفسه وعلى الآخر في الاقرارين الصادرين منهما بتاريخ ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ وفي محضر جمع الاستدلالات المحرو في ذات التاريخ بمعرفة المقدم . . . وفي تحقيق النيابة وحصل الحكم مؤدى هذا الاعتراف في مراحل المختلفة بقوله : فقد اعترف المتهمان - الطاعنان - في الاقرارين

الكتابين الصادرين منهما بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٥ وفي محضر جمع الاستدلالات المحرر في ذات التاريخ بمعرفة المقدم . . . مفتش مباحث الفرقة « ب » ، وفي تحقيق النيابة ومجمل اعترافهما فيها مأخوذا منها مجتمعة يخلص في انهما اتفقا في صباح يوم ١٩٧٦/١١/٢٠ على قتل المجنى عليه لتبديل زواج ابنته . . من ابن عمها . . الذي تحدده يوم ١٩٧٦/١١/٢١ وتنفيذا لما اتفقا عليه طلب المتهم الأول - الطاعن الأول - من شقيقة المتهم الثاني - الطاعن الثاني - أن يسبقه الى حجرته بعين شمس واستدرج هو المجنى عليه اليها عند ذهابه لاستدعاء كهربائي يسكن في المنزل الذي تقع به لعمل اصلاحات الكهرباء اللازمة بمناسبة الفرح وهناك ضرباه على رأسه من الخلف ثلاث ضربات بقطعة من الحديد « قسطة » كان قد أعدها لهذا الغرض وسقط المجنى عليه قتلا فأغلق عليه الحجرة وانصرفا وعادا اليها يوم ١٩٧٦/١١/٢٣ حيث وضعا جثة المجنى عليه في « قفة » اشتراها المتهم الثاني لهذا الغرض وغطيا الجثة ببطانية ونقلوها ليلا الى ماسورة المجاري التي ضبطت بها ، . ولما كان البين من المفردات المضمومة أن الاقرارين المؤرخين ١٩٧٦/١١/٢٥ الموقع عليهما من الطاعنين قد خليا من اعتراف لهما باتفاقهما على قتل المجنى عليه واستدراج الطاعن الأول له الى مسكن شقيقه الطاعن الثاني واعدادهما آلة القتل ، كما افصر اعتراف الطاعن الأول في تحقيق النيابة على أنه ضرب المجنى عليه على رأسه وقرر أنه لم يكن يقصد قتله كما أنكر اتفاقه مع الطاعن الثاني على قتل المجنى عليه أو استدراجه الى حجرة شقيقه أو اعداده آلة القتل ومن ثم يكون الحكم قد أورد في تحصيله لاعتراف الطاعنين وقائع لا أصل لها في الأوراق كان لها أثر في منطق الحكم واستدلالة على توافر نية القتل وظرف سبق الاصرار في حق الطاعن الاول مما يبيح بالخطأ في الاسناد ولا يغير من الامر أن يكون الحكم قد أخذ باعتراف الطاعنين للضابط في محضر جمع الاستدلالات

وباعتراف الطاعن الثانى - فى حق نفسه وعلى الطاعن الأول - فى تحقيق النيابة وهو ماله سند بالأوراق مادام أنه قد استدل على جديته باعترافهما فى الاقرارين الكتابيين الصادرين منهما وباعتراف الطاعن الأول فى تحقيق النيابة وهو ما لا أصل له فى الأوراق ولا يقضى فى ذلك ما تضمنه الحكم من ادلة أخرى إذ الادلة فى المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقبتها عنها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى رأى الذى انتهت إليه المحكمة • لما كان ذلك ، وكان البطلان الذى لحق الحكم المطعون فيه يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التى أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، وكانت المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر قد أوجبت على هذه المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم إذا ما وقع فيه بطلان من هذا القيل فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه الصادر باعدام الطاعن الأول وإحالة القضية الى المحكمة التى أصدرته لتحكم فيها من جديد هيئة مشكلة من قضاة آخرين وذلك بغير حاجة الى بحث ما يثيره الطاعن الأول فى أوجه طعنه • ولما كانت تلك المناعى تتصل بالطاعن الثانى فانه يتعين نقض الحكم بالنسبة له أيضا لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة ••

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٨٢

بقيادة السيد المستشار / أمين أمين عليوة نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : جمال الدين منصور وعبدالعزیز عبدالعاطي
وإحيى العموري ونجاح نصار .

(١٤)

الطعن رقم ٢٧٤٠ لسنة ١٥ القضائية

١ - أمر حفظ . أمر بالأوجه . تحقيق . « التحقيق بمعرفة النيابة العامة » .

العبارة في تحديد طبيعة أمر الحفظ الصادر من النيابة العامة . هي
بحقيقة الواقع .

أمر الحفظ الصادر منها بعد التحقيق . هو أمر بالأوجه لاقامة
الدعوى .

٢ - أمر بالأوجه « تسببه » . غرفة المشورة « تسبب قراراتها » .
مستشار الاحالة « تسبب قراراته » . طعن . نقض « أسباب الطعن » .
ما لا يقبل منها » .

الأمر الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية . من النيابة
العامة . أو مستشار الاحالة . بداءة . وجوب اشتماله على الأسباب التي
لحق عليها .

علم اقتضاء القانون . تسبب الأمر الصادر من مستشار الاحالة
أو من غرفة المشورة . بتأييد القرار الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى .
اعتبار ما يورده أيهما من أسباب مكملا لأسباب الأمر المطعون فيه وجوب
النظر الى أسبابهما معا كوحدة واحدة .

١ - من المقرر أنه وأن كانت النيابة العامة قد أمرت بقبض الأوراق بهدف الشكاوى الادارية وحفظها الا أن هذا الأمر منها هو في حقيقته - وعلى ماجرى به قضاء النقض - أمر بالأوجه لاقامة الدعوى لأنه صدر بعد تحقيق اجزته في الواقعة بناء على بلاغ الطاعنه ، اذ العبرة في تحديد طبعه الامر الصادر بحفظ الشكاوى هي بحقيقه الواقع لا بما تذكره النيابة عنه أو بالوصف الذي يوصف به .

٢ - من المقرر أن القانون وان استلزم أن يشمل الأمر الصادر بالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية - سواء من النيابة العامة أو من مستشار الاحالة بداءة بداعم - على الأسباب التي بنى عليها فإنه لم يتطلب ذلك عند اصدار مستشار الاحالة - أو الجنب المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة حسب الأحوال - الأمر بتأييد أمر النيابة العامة بالأوجه لاقامة الدعوى في الطعن المرفوع اليه عنه مما مفاده أنه اذا أورد مستشار الاحالة - أو غرفة المشورة - أسبابا للأمر الصادر منه في هذا الصدد فإنها تعد أسبابا مكمله للأسباب التي بنى عليها أمر النيابة العامة المطروح عليه .

الوقائع

تمحصل وقائع الطعن في أن الطاعنين قدما الى نيابة مصر القديمة بشكاوى ضد... متهمين اياه بأنه ادعى قيام علاقة تربط بينه وبين طبيب يعمل بإدارة التجنيد يمكن الاستعانة به في ارجاء تجنيد ابن المدعين وأنهم المدعي بأنه نظرا لسفر الطبيب الى الخارج يمكن ان يصحبها الى مقابلة زوجته فتوجهت معه المدعي الى احدى الشقق وتقابلت مع شخص آخر حيث أمسكا بها وقاما بشد وثاقها وتكسيما وخلع ملابسها عنها وقام اللطمون ضده بالتقاط صور لها وهي عارية ثم قام الشخص الذي لا تعرفه بمعاشرتها تحت تهديداتها بالسلاح والسكينة والتقطا لها كذلك صورا

حالة الواقعة الأمر الذي انكره المتهم مقررا ان ادعاءها دافعة قيامه بقطع علاقة مسابقه بينهما وفي أثناء تحقيق الشكوى أمام النيابة المذكورة ادعت المدعية وزوجها مدنيا قبل المشكو في حقه بمبلغ واحد وخمسين جنيها علمي سبيل التعويض المؤقت بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٩ أمرت النيابة العامة بفتح الأوراق بدفتر الشكاوى وحفظها اداريا .

فقطنا في هذا الأمر أمام مستشار الاحالة فأمر بتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ بتأييد أمر النيابة .

فطمح الاستاذ ... المحامي عن المدعين بالحقوق المدنية في هذا الأمر .
طريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث أن الطاعنين ينعين على القرار المطعون فيه أنه اذ قضى بتأييد أمر بالحفظ الصادر من النيابة العامة - قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه خلا من الأسباب اذ اكتفى بسرد الوقائع ثم خلص منها الى تأييد الأمر المتظلم منه لأسبابه ، هذا الى أن تلك الاسباب التي استندت اليها النيابة في إلغاء رقم الجناية وفتح الأوراق بدفتر الشكاوى وحفظها اداريا - من القول بعدم وجود أي شاهد أو دليل على صحة رواية المبلغ أو على أنها استغاثت أو اشتكت فضلا عن انتفاء أية آثار بجسمها أو بملابسها وعدم ضبط أية أمثلة أو آلات أو صور مما ادعت انه استخدم في الواقعة الى جانب التأخير في الإبلاغ وتبوت قيام الخلف والتزاع السابق بسبب المعاملات المالية المتشعبة بين زوج المبلغ - الطاعن الثاني - وبين امشكو - المطعون ضده - والتي عمد الطاعن الى انكارها ثم ثبت صحتها من تقرير الطب الشرعي ومن أقوال الشهود - هي جميعا أسباب غير مائنة

ولا تؤدي الى النتيجة انتهى اليها أمر النيابة المتظلم منه ، وهو ما يعيب القرار المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث انه وأن كانت النيابة العامة قد أمرت بقيد الأوراق بدتر الشكاوى الادارية وحفظها الا أن هذا الأمر منها هو في حقيقته - وعلى ما جرى به قضاة النقض - أمر بالأوجه لاقامة الدعوى لأنه صدر بعد تحقيق أجرته في الواقعة بناء على بلاغ الطاعنه ، اذ العبرة في تحديد طيعة الأمر الصادر بحفظ الشكاوى هي بحقيقته الواقع لا بما ذكره النيابة العامة أو الوصف الذي بوصف به ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن القانون وإن استلزم ان يشمل الأمر الصادر بالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية سواء من النيابة العامة أو من مستشار الاحالة بداه - على الأسباب التي بنى عليها فانه لم يتطلب ذلك عند اصدار مستشار الاحالة - أو الجنع المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة حسب الاحوال - الأمر بتأييد أمر النيابة العامة بالأوجه لاقامة الدعوى في الطعن المرفوع اليه عنه مما مفاده أنه اذا أورد مستشار الاحالة - أو غرفة المشورة - أسبابا للأمر الصادر منه في هذا الصدد فأنها تعد أسبابا مكمله للأسباب التي بنى عليها أمر النيابة العامة المطروح عليه . لما كان ذلك وكان قرار مستشار الاحالة المطعون فيه قد أورد أسبابا ضمنها قوله « وحيث انه يبين من الاطلاع على التحقيقات جميعا والأوراق بما فيها قسم ابحات التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى أن قرار الحفظ صدر صحيحا سليما وعلى أسباب تحمله ترى الهيئة الأخذ بها وتأييدها » ومن ثم يتعين تأييد القرار . . . فان هذه الأسباب تعد مكمله للأسباب التي تأسس عليها الأمر الصادر من النيابة العامة لما كان ما تقدم وكان هذا الأمر الاخير قد بين وقائع الدعوى تفصلا وعرض لما قام فيها من « اتهام قبل المطعون ضده بما ساقه من عديد الأدلة والقرائن وهو ما خلاص منه الى قوله: « وحيث انه يبين من الغرض المتقدم ان عماد هذه الواقعة قولي رددته المبلغه

ثم يساندها فيه ثمة دليل أو قرينة بل أن الأوراق حفلت بالمديد من الأمور
التي تال من امكان الاعتداد بروايتها بصد ما قالت به من احداث ...
على نحو ما سلف بيانه مما يتعين معه قيد الأوراق بدفتر الشكاوى وحفظها
أدارياً ... لما كان ذلك وكان من المقرر أن الاسباب التي بنى عليها
الامر الصادر من النيابة العامة والامر المؤيد له لا تناقض في كل جزئية
من جزئياتها على حده وانما تؤخذ كوحدة لبيان ما اذا كانت تلك الاسباب
منتجة فيما أنتهى اليه الامر ومؤدية لما رتبة عليها . وكان أمر النيابة
العامة - المؤيد بالقرار المطعون فيه - قد أحاط بواقعة الدعوى ومحصل أدلتها
ووارن بينها عن بصر وبصيرة وخلص في تقرير مائع له مسنده من الأوراق الى
أن عناصر الاتهام يحوطها الشك والريبة وغير كافية لاحالة المطعون ضده
للمحاكمة فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل في مجموعه الى جدل
موضوعي في تقدير الدليل مما لا تجوز معاودة طرحه والتصدي له أمام
محكمة النقض لما كان ما تقدم فان الطعن يكون على أساس متعينا
رفضه موضوعا .

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / فوزى المملوك وراغب عبد الظاهر وفوزى
أسعد وحسن غلاب •

(١٥)

الطعن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٥١ القضائية

اثبات « بوجه عام » • سلاح • ظروف مشددة • إجراءات « إجراءات
المحاكمة » • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » •
خلو أوراق الدعوى من صحيفة الحالة الجنائية • ونفى المتهم بإحراق
سلاح أن له سوابق • استبعاد المحكمة الظروف المشددة • لا عيب : ما دامت
النيابة العامة لم تطلب التأجيل لتقديم الدليل على توافر ذلك الظروف •
لا ينال من ذلك وجود مذكرة من جدول النيابة بسبق الحكم على
المتهم فى جريمة شروع فى سرقة لم يقم الدليل نهائيته •

مضى كان الين من أوراق الدعوى أنها خالية من صحيفة الحالة الجنائية
للمتهم والتي يعول عليها فى اثبات مواابقة وقد نفى بالجلسة أن له سوابق
وتبين من الاطلاع على المفردات المرفقة بملف الطعن أنها تضم مذكرة مستخرجة
من جدول نيابة مغاغة تفيد أن المظنون ضده حكم عليه فى قضية الجنحة ٢٤٨
سنة ١٩٧٠ مغاغة بجريمة شروع فى سرقة بالحبس أسبوعين مع الشغل
وأن العقوبة نفذت فى بحث المظنون ضده • لما كان ذلك •
وكانت هذه الشهادة لا تدل بما حوته على أن الحكم التابى بها صان
نهائيا بحيث يعتديه فى اثبات توافر الظروف المشددة المنصوص عليه فى المادة
٢/أ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ولم

تقدم النيابة ما يثبت أن ذلك الحكم صار نهائياً ، كما لم تطلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من استبعاد الظرف المشدد بناء على الأوراق المطروحة أمام المحكمة يكون صحيحاً لا مخالفاً فيه للقانون أو للثابت في الأوراق .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم بدائرة مركز مغاغة - محافظة المنيا - (١) أحرز سلاحين ناريتين غير مسنختين حالة كونه ممن لا يجوز الترخيص له في حيازة واحراز الأسلحة النارية لسابقة الحكم عليه بمقوبة مقيدة للحرية لجريمة شروع في سرقة . (٢) أحرز ذخائر « بارود أسود » مما يستعمل في الأسلحة النارية حالة كونه ممن لا يجوز الترخيص لهم في حيازة واحراز الأسلحة النارية لسابقة الحكم عليه بمقوبة مقيدة للحرية لجريمة شروع في سرقة . وطلبت من مستشار الاحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/١ ، ٦ ، ٥/٧ ، ١/٢٦ و ٣٠ و ٥٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٧٥ سنة ١٩٥٨ ، ٢٦ لسنة ١٩٧٨ والجدول رقم ١٢ الملحق . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات المنيا قضت عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٣٢/٢ ، ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وتغريمه خمسة جنيهات ومصادرة المضبوطات وأمرت بإيقاف التنفيذ لعقوبتي الغرامة والحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم .

لطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ

المحكمة

وحيث أن ماتعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذا دان المطعون ضده بجريمة أحرار سلاحين نارين غير متسحقين وذخيرة بغير ترخيص وقضى بعد أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبته بالحبس والغرامة فقد أخطأ في تطبيق القانون وخالف الثابت في الأوراق ، وذلك بأنه لم يعمل أثر الظرف المشدد القائم من سبق الحكم على المطعون ضده في جنحة سرقة مما يمنع معه النزول بالعقوبة طبقا للمادة ١٧ ، وقد تساند الى القول بحل ملف الدعوى من صحيفة الحالة الجنائية في حين أن أوراق الدعوى تضم مذكرة تنفيذ أنه حكم على المطعون ضده بالحبس لجريمة شروع في سرقة الجنحة ٢٤٨ سنة ١٩٧٠ مغاغة مما يتوافر معه الظروف المشدد في حقه .

وحيث أن البين من الاطلاع على مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى عرض للظرف المشدد في قوله « وحيث أن أوراق الدعوى خالية من صحيفة الحالة الجنائية للمتهم والتي يعول عليها في اثبات سوابقه وقد نفى بالجلسة أن له سوابق » وتبين من الاطلاع على المفردات المرفقة بملف الطعن انها تضم مذكرة مستخرجة من جدول نيابة مغاغة تفيد أن المطعون ضده حكم عليه في قضية الجنحة ٢٤٨ سنة ١٩٧٠ مغاغة بجريمة شروع في سرقة بالحبس أسبوعين مع الشغل وأن العقوبة نفذت في المطعون ضده ، لما كان ذلك ، وكانت هذه الشهادة لا تدل بما حوته على أن الحكم الثابت بها صار نهائيا بحيث يعتد به في اثبات توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٧/أ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ولم تقدم اثبات ما يشهد أن ذلك الحكم صار نهائيا ، كما لم تطلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض فإن ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من استبعاد الظرف المشدد بناء على الأوراق المطروحة أمام المحكمة يكون صحيحا لا مخالفه فيه للقانون أو للثابت في الأوراق ، ويكون الطعن بذلك على غير أساس متعينا ورفضه .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار/محمد وجدى عبدالصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان وحسين كامل حنفى
ومحمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى .

(١٦)

الطعن رقم ٢٤٤٤ لسنة ٥١ القضائية

أحداث • اثبات « أوراق رسمية » • خبرة • قانون « تطبيقه » •
ققض « أسباب الطعن • ما يقبل منها » • محكمة الجنايات • محكمة
الأحداث • نيابة عامة • تنازع الاختصاص • « التنازع السلبي » •
الحدث هو من لم يتجاوز سنة ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت
ارتكاب الجريمة • المادة الأولى من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٦ المناط
فى تقدير سن المتهم فى هذا الخصوص هو بوثيقة رسمية فان لم تكن
فبواسطة خبير • م ٣٢ من ذات القانون • البطاقة الشخصية • للمحكمة
الركون اليها • فى تقدير سن الحدث • علة ذلك ؟ •

قضاء محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى • اعتبارا بأن
المتهم حدثا • استنادا الى تقرير الخبير • ثبوت أنه يتجاوز سن الأحداث
بناء على أوراق رسمية • اعتبار طعن النيابة فى الحكم طلبا بتعيين المحكمة
المختصة • أساس ذلك ؟ •

لما كان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث المعمول به اعتبارا
من ١٦ من مايو سنة ١٩٧٤ قد نص فى مادته الأولى على أن « يقصد
بالحدث فى حكم هذا القانون من لم يتجاوز سنة ثمانى عشرة سنة ميلادية
لكاملة وقت ارتكاب الجريمة .. » ، كما نص فى المادة ٣٢ منه على أن « لا

يعتمد في تقدير من الحدث بغير وثيقة رسمية فإذا ثبت عدم وجوها فقد رُسنته بواسطة خير، وكان يبين من الحكم المظنون فيه أن تاريخ ميلاد المتهم المنبى في بطاقته الشخصية استمدادا من شهادة ميلاده على ما أفاد السجل المدني المختص بذلك، هو ٢١ من يونيو سنة ١٩٥١، ولما كانت البطاقة الشخصية تعتبر دليلا على صحة البيانات الواردة بها طبقا لنص المادة ٥١ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية فهي تعد من قيل الوثيقة الرسمية التي يعتمد بها في تقدير من الحدث طبقا لنص المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر، لما كان ذلك فانه يكون قد ثبت بتعيين ان من المتهم وقت ارتكاب الحادث بتاريخ ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧١ قد تجاوزت ثمانى عشرة سنة ميلاديه كاملة، ومن ثم فلا يعد حدا في حكم القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ ولئن كان حكم محكمة جنائيات أسبوط قد عول في تقدير من المتهم على تقرير خير، الا أنه اذا ما استبان من بعد بأوراق رسمية حقيقة سنة فانه يتعين الركون الى هذه الاوراق دون سواها. لما كان ذلك فانه يتوجب حرصا على العدالة أن يتعطل سيرها اعتبار الطعن المقدم من النيابة العامة طلبا بتعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى وقبول هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السلبى بين المحكمتين، وتعين محكمة جنائيات أسبوط للفصل فى الدعوى.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظنون خسده واخرين بأنهم : زرعوا نبات الحشيش الممنوع زراعته فى غير الأحوال المصرح بها قانونا وكان ذلك بقصد الاتجار وطلبت الى مستشار الاحالة احالتهم الى محكمة الجنائيات لمعاقبتهم طبقا للتقيد والوصف الورددين بأمر الاحالة فقرر ذلك . ومحكمة جنائيات أسبوط قضت غاييا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالتها الى محكمة جنح

الأحداث • ومحكمة أحداث ساحل سليم قضت حضوريا بعدم - اختصاصها
بنظر الدعوى • فطلعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض •

المحكمة

من حيث أنه يبين من الاطلاع على الاوراق أن الدعوى الجنائية رفعت
ابتداء الى محكمة جنايات أسسوط قبل المطعون ضده لانه فى يوم ١٣
من ديسمبر ١٩٧١ بداءة مركز ساحل سليم محافظة أسسوط زرع نبات الحشيش
فى غير الاحوال المصرح بها قانونا وطلبت النيابة العامة معاقبته طبقاً لاحكام
القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فقضت المحكمة المذكورة بتاريخ ٢٢ من نوفمبر
سنة ١٩٧٩ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالتها الى محكمة الاحداث
المخصصة ، واقامت قضاها على ما ثبت من التقرير الطبى من أن المطعون ضده
دون الثامنة عشرة قدمت النيابة العامة الدعوى الى محكمة احداث ساحل سليم،التي
قضت حضوريا بتاريخ ٢٤ من فبراير سنة ١٩٨٠ بعدم اختصاصها بنظر اندعوى
تأسيسا على ما تبين لها من الاطلاع على بطاقة المتهم من أنه من لمواليد ٢١
من يولييه ١٩٥١ ، وعلى أفاد به سجل مدنى ساحل سليم من أن المتهم
استخرج تلك البطاقة بناء على ما هو ثابت فى شهادة ميلاده ، وأنه بذلك
يكون منه وقت ارتكاب الحادث قد جاوز الثامنة عشرة • واذ
استبان من الاطلاع على المفردات ان المتهم لم يطعن فى الحكم الأخير رغم
صدوره حضوريا فان هذا الحكم يصبح نهائيا • لما كان ذلك وكأن القانون
رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث المعمول به اعتبارا من ١٦ من مايو
سنة ١٩٧٤ قد نص فى مادته الاولى على أن « يقصد بالحدث فى حكم هذا
القانون من لم يتجاوز سنة نمائى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب
الجريمة • • ، كما نص فى المادة ٣٢ منه على أن « لا يعتد فى تقدير

من الحدث بغير وثيقة رسمية فإذا ثبت عدم وجودها تقدر منه بواسطة
خير ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن تاريخ ميلاد المتهم المثبت في
بطاقته الشخصية استمدادا من شهادة ميلاده على ما افاد السجل المدني
المختص بذلك ، هو ٢١ من يونيو سنة ١٩٥١ ، ولما كانت البطاقة
الشخصية تعتبر دليلا على صحة البيانات الواردة بها طبقا لنص المادة ٥١ من
القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية فهي مقدمة قيل
الوثيقة الرسمية التي يعتد بها في تقدير من الحدث طبقا لنص المادة ٣٢
من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ مالف الذكر لما كان ذلك فانه يكون قد
ثبت يقين ان من المتهم وقت ارتكاب الحادث بتاريخ ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧١
قد تجاوزت ثمانى عشرة سنة ميلاديه كامله ، ومن ثم فلا يعد حدثا في
حكم القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ ولئن كان حكم محكمة جنايات أسيوط
قد عول في تقدير من المتهم على تقرير خير ، الا أنه الا ما استبان من بعد باوراق
رسمية حقيقة سنة فانه يتعين الركون الى هذه الأوراق دون سواءها ، لما كان
ذلك فانه يتوجب حرصا على العدالة أن يتعطل سيرها اعتبار الطعن المقدم
من النيابة العامة طلبا بتعين المحكمة المختصة بنظر الدعوى وقبول هذا الطلب
على أساس وقوع التنازع السلبي بين المحكمتين ، وتعين محكمة جنايات
أسيوط للفصل في الدعوى .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٨٢

بقيادة السيد المستشار/محمد وجدى عبدالصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان وحسين كامل حنفى
ومحمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى .

(١٧)

الطعن رقم ٢٧٢٦ لسنة ٥١ القضائية

- ١ - نقض « التقرير بالطعن والصفة فيه » وكالة • محاماه •
علم تقديم المحامى الذى قرر بالطعن التوكيل الذى يخوله حق الطعن
للتحقق من صفته • اثره ؟ •
- ٢ - نقض « الصفة فى الطعن » • دعوى مدنية • نظرها والحكم
فيها • • نقض « اسباب الطعن ما لا يقبل منها » •
الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمستنول عنها • حده ؟ •
- ٣ - دعوى مدنية • دعوى جنائية • طعن « الصفة والمصلحة فى الطعن »
« اسباب الطعن » •
حق المدعى المدنى فى الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية
منها ؟ •
- ٤ - دعوى مدنية « تحريكها » • تركها •
رفع المدعى بالحق المدنى دعواه المدنية أمام المحكمة المدنية نفاذه ؟
- ٥ - دعوى مدنية • تعويض • نقض « اسباب الطعن » • ما لا يقبل
منها • • حكم « تسببيه • تسبب غير معيب » •

الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية استنادا إلى
لجوء المدعى بالحقوق المدنية إلى المحكمة المدنية صحيح .
هنال يتحقق فيه وحدة السبب الدعوى المدنية .

دفاع « الاخلال بحق الدفاع » ما لا يوفره « محكمة الموضوع » نظرها
الدعوى والحكم فيها « تحقيق » التحقيق بمعرفة المحكمة « .

طلب التحقيق والتأجيل لتقديم مستندات المبدى فى مذكرة قدمت
بعد حجز الدعوى للحكم عدم التزام المحكمة بإجابة أو الرد عليه .

١ - من حيث أن محام قرر بالطن بطريق النقض بصفته وكيلًا عن
المدعين بالحقوق المدنية الثانى والثالث ، يد أن سند الوكالة فى ذلك لم
يقدّم . ولما كان الطعن بطريق النقض حقا شخصا لمن صدر عنه الحكم ،
يمارسه أولا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته ، وليس لاحد أن ينوب عنه فى
مباشرة الا اذا كان موكلًا توكيلا يخوله هذا الحق ، فان الطعن بالنسبة
للمدعين بالحقوق المدنية المذكورين يكون غير مقبول للتقرير به من غيرذى
صفه ..

٢ - لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون حالات واجراءات
الطن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على
أن « لا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها الا فيما
يتعلق بحقوقها المدنية » مما مفاده أنه لا يقبل من أيهما الطعن فى الحكم
الصادر فى الدعوى الجنائية لانعدام صفته فى ذلك .

٣ - لا يكون للمدعى بالحقوق المدنية صفة فى الطعن على الحكم بوجه
متعلقة بالدعوى الجنائية الا اذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب
الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا ، وانطوى العيب الذى شابه الحكم على
مساس بالدعوى المدنية . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم
المستأنب المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى
المدنية على أن الطاعن ترك دعواه المدنية التابعة ورفع الدعوى ذاتها إلى
المحكمة المدنية ، ولم يتصل هذا الشق من الحكم بالأسباب التى تحمل قضاءه

بالبرادة ، فانه لا تكون للطاعن صفة أو مصلحة فيما يشتره في أسباب طعنه من أوجه متعلقة بالدعوى الجنائية .

٤ - لما كان المستفاد من نص المادتين ٢٦٢ ، ٢٦٤ من قانون الاجراءات الجنائية أن المدعى بالحقوق المدنية يعد تاركا لدعواه المدنية امام المحكمة الجنائية ، اذا قام برفعها من بعد أمام المحكمة المدنية ، متى اتحدث الدعويان خصوما وسيا وموصوتا ، لأنه بذلك يكون قد أصبح عن ارادته في التنازل عن الحق في سلوك طريق التداعي أمام المحكمة الجنائية .

٥ - لما كان الطاعن يقر في مذكرة أسباب طعنه أن الاتفاق المحرر بينه وباقي الطاعنين وبين المطعون ضده في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٧ قد تلافت فيه ارادة طرفيه على اعتبار نصوص المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر هي المحاكمة لهذا الاتفاق بالإضافة الى الشروط الواردة به ، فإن استناد الطاعن الى الاتفاق المذكور في طلب التعويض أمام المحكمة المدنية لا يتحقق به المغايرة في السبب عنه الدعوى المدنية التابعة ، إذ الواقعة التي يستمد منها الطاعن حقه في طلب التعويض في الدعويين واحدة هي مخالفة المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ متمثلة في واقعة عدم انشروع في البناء في الموعد المقرر قانونا ، وهي ذات الواقعة التي أقيمت بها الدعويان الجنائية والمدنية التابعة وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على عدم قبول الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية ، فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تأويله . ولا يقدح في ذلك أن يكون الاتفاق المحررين الطرفين قد تضمن - ضمن ما تضمنه - تحديد قيمة التعويض في حالة مخالفة المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من ألف الذكر ، إذ هذا التحديد في جوهره لا يبدو أن يكون مجرد تقدير اتفاقي للتعويض الواجب ادائه وهو ما يجيزه نص المادة ٢٢٣ من القانون المدني ، فلا يعتبر بذاته مصدرا لوجوب هذا التعويض .

٦ - من المقرر أن المحكمة متى أمرت بإقفال باب المرافعة في الدعوى وحجزها للحكم ، فهي من بعد لا تكون ملازمة بإجابة طلب التحقيق الذي يديه المدعى بالحقوق المدنية في مذكرته التي يقدمها في فترة حجز الدعوى للحكم ، أو الرد عليها ، سواء قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح ، مادام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل اقفال باب المرافعة في الدعوى ، وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن لم يطلب اجلا لتقديم مستندات في الدعوى ، فانه على فرض ابدائه هذا الطلب في مذكرته المقدمة بعد حجز الدعوى للحكم ، فلا على المحكمة أن لم تستجب لهذه الطلب أو ترد عليه •

الوقائع

أقام المدعون بالحقوق المدنية دعواهم بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح طنطا الجزئية ضد المتهم بوصف أنه : لم يشرع في إعادة البناء الكائن بشوارع المديرية والذي اتفق مع الطالبين على أخلائه لهدمه وإعادة بناءه خلال المدة المقررة قانونا من تاريخ انتهاء الهدم وطلبوا عقابه بالسنتين ١/٥٢ ، ١/٥٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والزامه بأن يؤدي لهم مبلغ واحد وخمسون جنيها على ميل التعويض المؤقت •• ومحكمة جنح قسم أول طنطا الجزئية قضت حضوريا عملا بسواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الأسفل وكفالة خمسين جنيها لاييقاف التنفيذ وبعد قبول الدعوى المدنية •• فاستأنف كل من المتهم والمدعين بالحقوق المدنية ، ومحكمة طنطا الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى الجنائية وبرائة المتهم مما استند اليه وتأيدته فيما عدا ذلك والزم المدعى المدني بمصاريف الدعوى المدنية ••

فطن المدعون بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ••

المحكمة

من حيث أن قرر بأنطعن بطريق النقض بصفته وكيلًا عن المدعين بالحقوق المدنية الثاني والثالث ، يد أن سنة الوكالة في ذلك لم يقدم . ولما كان الطعن بطريق النقض حقا شخصا لمن صدر ضده الحكم ، يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته ، وليس لاحد أن ينوب عنه في مباشرته الا اذا كان موكلًا توكيلا يخوله هذا الحق ، فان الطعن بالنسبة لمدعين بالحقوق المدنية المذكورين يكون غير مقبول للتقرير به من غير ذي صفة ..

ومن حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى ببرئته المتهم من تهمة عدم الشروع في إعادة بناء في الموعد المقرر قانونا وبعدم قبول الدعوى المدنية قبله ، قد شابه الاخلال بحق الدفاع الخطأ في تاويل القانون ذلك بأنه أسس قضاءه بالبراءة على أنه لامحل لتطبيق المادتين ١/٥٢ ، ٥٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لان الاتفاق المحرر بين الطرفين في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٧ لا يصح أن يكون المناط في التجريم ، وأنه لا عقاب على عدم اتمام البناء بصورة غير المتفق عليها ، وأن صدور قرار بإزالة البناء يجعل الواقعة غير مؤتمنة في حين أن الواقعة المنسوبة الى المطعون ضده معاقب عليها بالمواد ٥٢ ، ٥٣ ، ٧٨ من القانون الرقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر ، كما أنه أيد الحكم الابتدائي فيما قضى به في الدعوى المدنية استنادا الى انها تتحد في سببها مع دعواهم ضد المتهم المقامة أمام المحكمة المدنية ، حال أن سبب دعواهم المدنية التابعة هو الضرر الناشئ عن الجريمة وسبب دعواهم المدنية هو الاتفاق المؤرخ في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٧ ، هذا الى أن الطاعن قدم مذكرة طلب فيها فتح باب المرافعة لتقديم مستندات هامة في الدعوى ، الا أن المحكمة لم تجبه الى طلبه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه ..

ومن حيث انه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن « لا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها ألا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية » مما مفاده ، أنه لا يقبل من أيهما الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية لانعدام صفته في ذلك ، كما لا يكون للمدعى بالحقوق المدنية صفة في الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية الا اذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه التقاضي الجزئي نهائيا، وانطوى العيب الذي شاب الحكم على مساس بالدعوى المدنية . لما كان ذلك، وكان الين من مدونات الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى المدنية على أن الطاعن ترك دعواه المدنية التابعة ورفع الدعوى ذاتها إلى المحكمة المدنية ، ولم يتصل هذا الشق من الحكم بالأسباب التي تحمل قضاءه بالبراءة ، فإنه لا نكون للطاعن صفة أو مصلحة فيما يثيره في أسباب طعنه من أوجه متعلقة بالدعوى الجنائية ، ويضحي منعاه في شأنها غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان المستفاد من نص المادتين ٢٦٢ ، ٢٦٤ من قانون الاجراءات الجنائية أن المدعى بالحقوق المدنية يعد تاركا لدعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية ، اذا قام برفعها من بعد أمام المحكمة المدنية ، متى اتحدت الدعويان خصوما وسببا وموضوعا لانه بذلك يكون قد أفصح عن ارادته في النزاع عن الحق في سلوك طريق التداعي أمام المحكمة الجنائية . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض للدفع المبدى من المتهم بعدم قبول الدعوى المدنية قبله في قوله أن « الثابت من الأوراق أن المدعى المدني أقام دعواه بطريق الادعاء المباشر في ٢٧/٨/١٩٧٨ » ، ثم أقام دعواه المدنية بالتعويض في ٣/١٠/١٩٧٨ ، ومن ثم يكون قد أقام دعواه بطريق الادعاء المباشر أولا وعلى هدى ما سلف يكون ما قضى به الحكم المستأنف من عدم قبول الدعوى المدنية لاختيار المدعى طريق الدعوى المدنية بطلب التعويض . . (٤) ج .

بصحيفة في ١٠/١٩٧٨، قد صادف صحيح القانون ، كما يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه انه تصدى للدفع المذكور ورد عليه في قوله « ان نص المادة ٢٦٤ أـ قد جرى على أن (اذا رفع من ناله ضرر من الجريمة دعواء بطلب التعويض الى المحكمة المدنية ثم رفعت الدعوى الجنائية جاز له اذا ترك دعواه أمام المحكمة المدنية أن يرفعها الى المحكمة الجنائية مع الدعوى الجنائية) ، وكان المدعون بالحقوق المدنية قد اقاموا الدعوى الجنائية الماثلة بطريق الادعاء المباشر على نحو ماقرره القانون ثم اقاموا ضد المتهم الدعوى ٥٦٠١ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى طنطا بطلب تمكينهم من البناء والزامة بتعويضهم عما نالهم من اضرار من جراء تقاعسه عن تنفيذ الاتفاق مبلغ عشرين ألف جنيه بصحيفة معلنه للمتهم في ١٠/٥/١٩٧٨ حسبما يبين من صورة الصحيفة المعلنه للمتهم بذلك التاريخ وفي المرافعة وبمذكرة دفاعه ، الأمر الذى تكون الدعوى المدنية وقد اتحدت وحدة الدعوى خصوما وأسبابا غير مقبولة لدى القضاء الجنائى عملاً بالمادة سالفة الذكر ، ويكون الدفع المبدى من الدفاع عن المتهم بشأن ذلك الشق قد جاء على سند من القانون خليفاً بالقبول وتأخذ به المحكمة ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن يقر في مذكرة اسباب طعنه ان الاتفاق المجرر بينه وباقي الطاعنين وبين المطعون ضده في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٧ قد تلاقت فيه ارادة طرفيه على اعتبار نصوص المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر هي الحاكمة لهذا الاتفاق بالإضافة الى الشروط الواردة به ، وان استناد الطاعن الى الاتفاق المذكور فى طلب التعويض امام المحكمة المدنية لا تتحقق به المغايرة فى السبب عنه فى الدعوى المدنية التابعة ، اذ الواقعة التى يستمد منها الطاعن حقه فى طلب التعويض فى الدعوى المدنية واحدة ، هى مخالفة المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - متمثلة فى واقعة عدم الشروع فى البناء فى الموعد المقرر قانوناً ، وهى ذات الواقعة

التي أقيمت بها الدعويان الجنائية والمدنية التابعة واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على عدم قبول الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية ، فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تأويله . ولا يقدح في ذلك أن يكون الاتفاق المحررين الطرفين قد تضمن -- ضمن ما تضمنه -- تحديد قيمة التعويض في حالة مخالفة المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر ، اذ هذا التحديد في جوهره لا يعدو أن يكون مجرد تقدير اتفاقي للتعويض الواجب اداؤه وهو ما يجيزه نص المادة ٢٢٣ من القانون المدني ، فلا يعتبر بذاته مصدرا لوجوب هذا التعويض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة متى أمرت باقفال باب المرافعة في الدعوى وحجزها للحكم ، فهي من بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذي يديه المدعى بالحقوق المدنية في مذكرته التي يقدمها في فترة حجز الدعوى للحكم ، أو الرد عليها ، سواء قدمها بتصريح منها أم بغير تصريح ، مادام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل اقفال باب المرافعة في الدعوى ، وكان الين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن لم يطلب أجلا لتقديم مستندات في الدعوى فانه على فرض ابدائه هذا الطلب في مذكرته المقدمة بعد حجز الدعوى للحكم فلا على المحكمة ان لم تستجب لهذا الطلب أو ترد عليه ، لما كان ما تقدم فان الطعن في الحكم في خصوص قضائه في الدعوى المدنية يكون على غير أساس منعيًا رفضه موضوعا ، مع مصادرة الكفالة عملا بالمادة ٣٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، والزام الطائنين المصاريف المدنية .

جلسة ٢٧ من يار سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار/محمد وجدى عبدالصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان وحسين كامل حنفى
ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى .

(١٨)

الطعن رقم ٢٧٣٠ لسنة ١ هـ القضائية

١ - نقض « التقرير بالطعن » الصفة فيه » اشكال فى التنفيذ .
محاسبه .

عدم تقديم المحامى الذى قرر بالطعن نيابة عن المحكوم عليه التوكيل
الذى يخوله ذلك . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . أساس ذلك ؟ .

٢ - وكالة . كفالة . تعويض .

مصادرة الكفالة فى حالة القضاء بعدم قبول الطعن أو برفضه أو عدم
جوازه أو سقوطه . مناطها . أن يكون ايداع الكفالة واجبا . انتفاء موجب
الايداع . أثره ؟ .

الاشكال فى التنفيذ يتبع الحكم الصادر فى موضوع الدعوى
الجنائية .

١ - لما كان المحامى قد قرر بالطعن بطريق النقض بصفته وكىلا عن
المحكوم عليه ، بيد أن سند الوكالة فى ذلك لم يقدم . ولما كان الطعن بطريق
النقض فى المواد الجنائية حقا شخصا لمن صدر ضده الحكم ، يمارسه أولا
يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته ، وليس لاحد أن ينوب عنه فى مباشرته
ألا إذا كان موكلا توكيلا يخوله هذا الحق ، فإن الطعن يكون غير مقبول
للتقرير به من غير ذى صفة .

٢ - لما كان مناط الحكم بمصادرة الكفالة وفق نص الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، فى حالة القضاء بعدم قبول الطعن أو برفضه أو بعدم جوازه أو بسقوطه ، أن يكون الطعن من المحكوم عليه ومقوبه غير مقيدة للحرية ، فان كان محكوما عليه بمقوبة مقيدة للحرية ، انتهى موجب القضاء بمصادرتها بل ايداعها اصلا ، يستوى فى ذلك أن يكون الطعن واردا على الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية ، أو فى اشكال فى تنفيذ هذا الحكم - كما هو الحال فى الطعن المائل - لما هو مقرر أن الاشكال فى التنفيذ يتبع الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية ، فان مصادره الكفالة لا يكون لها محل ..

الوقائع

انهت النيابة العامة الطاعن وآخر بأتهما : المتهم الاول تعامل فى أوراق النقد الأجنبى الموضحة بالأوراق بأن حصل عليها من مجهولين وذلك على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانونا من غير طريق المصارف المرخص لها .. ثانيا : الأول والثانى لم يعرضا للبيع على وزارة الاقتصاد وبمسعر الصرف الرسمى أوراق النقد الأجنبى التى فى حيازتهما وطلبت عقابهما بالمادة ١/٣٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح القاهرة للجرائم المالية الجزئية قضت غايبا عملا بمادة الاتهام بحبس كل من المتهمين ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرون جنيا لكل منهما لوقف التنفيذ ومصادرة المبالغ المضبوطة . فعارضا وقضى فى معارضتهما بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المعارض فيه .. فامتنقا . ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافيه) قضت غايبا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع

يرفضه وتأيد الحكم المستأنف ... فعارض الطاعن وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع يرفضها وتأيد الحكم الغيايى للمعارض فيه . فاستشكل انتهم فى تنفيذ العقوبة فى حكم أول درجة وقضى فيه برفض الأشكال والاستمرار فى التنفيذ .. فاستأنف . ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت بقبول الأشكال شكلا وفى الموضوع يرفضه والاستمرار فى التنفيذ ..

فطعن الاستاذ / المحامى بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه فى هذا الاشكال

المحكمة

من حيث ان المحامى قرر بالطعن بطريق النقض بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه ، يد أن سند الوكالة فى ذلك لم يقدم . ولما كان الطعن بطريق النقض فى المواد الجنائية حقا شخصا لمن صدر ضده الحكم، يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته ، وليس لأحد أن ينوب عنه فى مباشرته الا اذا كان موكلًا توكيلا يخوله هذا الحق ، فان الطعن يكون غير مقبول للتقرير به من غير ذى صفة . ولما كان مناط الحكم بمصادرة الكفالة وفق نص الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، فى حالة القضاء بعدم قبول الطعن أو برفضه أو بعدم جوازه أو بسقوطه ، أن يكون الطعن من المحكوم عليه بعقوبة غير مقيدة للحرية ، فان كان محكوما عليه بعقوبة مقيدة للحرية ، انتهى موجب القضاء بمصادرتها بل ايداعها أصلا ، يستوى فى ذلك أن يكون الطعن وإردا على الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية ، أو فى أشكال فى تنفيذ هذا الحكم - كما هو الحال فى الطعن المائل - لما هو مقرر أن الأشكال فى التنفيذ يتبع الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية فان مصادره الكفالة لا يكون لها محل ..

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار/محمد وجدى عبدالصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان و حسين كامل حنفى
ومحمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسويسى

(١٩)

الطعن رقم ٢٧٣٤ لسنة ٥١ القضائية

١ - دعوى جنائية « تحريكها » « انقضاؤها » • نيابة عامة •
اختصاص • محكمة أمن الدولة العسكرية •

الحكم بعدم الاختصاص • لا تنقضى به الدعوى الجنائية • جواز رفعها
امام المحكمة المختصة • قبل أن يصبح الحكم بعدم الاختصاص نهائيا •
علة ذلك ؟ •

٢ - طعن « طرق الطعن فى الأحكام » • محاكم أمن الدولة « التصديق
على أحكامها » •

التصديق على الأحكام : عدم وجوبه الا بالنسبة للأحكام الصادرة فى
الموضوع بالادانة أو بالبراءة المواد ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ من قرار رئيس
الجمهورية بالقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حالة الطوارئ •

٣ - قانون « تطبيقه » « قانون أصلح » ايجار أماكن • خلو رجل •
أوامر عسكرية •

العقاب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها حد
ذلك وأثره ؟ • مثال فى جريمة خلو رجل •

٤ - وصف اتهمه • قانون « تطبيقية » • محكمة الموضوع « سلطتها
فى تعديل وصف التهمة » •

عدم تقيد المحكمة بالوصف المسبغ على الواقعة أو بالقانون المطلوب
تطبيقه •

٥ - اختصاص « الاختصاص الولائي » • محاكم أمن الدولة « اختصاصها » أوامر عسكرية • طعن « المصلحة فيه » • عقوبة « وقف تنفيذها » • وقف تنفيذ • قانون « قانون أصلح » •

اختصاص محاكم أمن الدولة بالجرائم التي تقع بالمخالفة للأوامر العسكرية الصادرة من رئيس الجمهورية • لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها بالفصل فيها • عملاً بقانون الطوارئ • أساس ذلك ؟

تحقق المصلحة في النعي على الحكم عدم تطبيقه أحكام الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ برغم التزام المحكمة عند تطبيقها للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ • الحد الأدنى للعقوبة المقررة به • أساس ذلك ؟

القضاء بوقف تنفيذ عقوبة الحبس • لا ينفي مصلحة الطاعن في انعي على الحكم • علة ذلك ؟

٦ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير العقوبة » • عقوبة « تقديرها » •

تقدير العقوبة في حدود النص المنطبق • موضوعي • أثر ذلك ؟

٧ - قانون « القانون الأصلح » عقوبة « الاعفاء من العقوبة » ايجاز اماكن • خلو رجل •

النص في المادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على الاعفاء من عقوبة جريمة خلو الرجل بالشروط الواردة بتلك المادة يجعل هذا القانون قانوناً أصلح للمتهم • أساس ذلك ؟

١ - لما كان من المقرر أن الدعوى الجنائية تظل قائمة الى أن يصدر في موضوعها حكم نهائي بالادانة أو البراءة ، وأن الحكم بعدم الاختصاص لا يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية بل تبقى ويجوز رفعها أمام المحكمة المختصة لفصل في موضوعها بحكم نهائي ، ولا قيد على النيابة العامة في ذلك حتى ولو كان الحكم بعدم الاختصاص لم يصبح بعد نهائياً اذ ليس في القانون ما يمنع من أن ترفع دعوى أمام محكمتين مختلفتين تقضي كل منهما بحكم فيها بل ان القانون نظم حالات التنازع السلبي والايجابي • لما كان

ذلك ، فانه بفرض صدور حكم بعدم الاختصاص من محكمة أمن الدولة العسكرية ، فان تحريك الدعوى أمام المحكمة العادية يكون متفقا وصحيحا القانون .

٢ - مؤدى نصوص المواد ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حالة الطوارئ - أن الشارح لم يوجب التصديق إلا بالنسبة للأحكام الصادرة فى الموضوع بالادانة أو البراءة ، .

٣ - لما كان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد نص فى المادة ١٧ منه على أنه « لا يجوز للمؤجر بالذات أو بالواسطة اقتضاء أى مقابل أو أتعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها فى العقد . ويسرى هذا الحظر أيضا على المستأجر كما لايجوز بأية صورة من الصور للمؤجر اقتضاء مقدم ايجار ، . كما نصت المادة ٤٥ على أنه « يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المادة ١٧ سواء كان مؤجرا أو مستأجرا أو وسيطا . ويعفى من العقوبة كل من المستأجر أو الوسيط اذا أبلغ أو اعترف بالجريمة ، . وكان نائب الحاكم العسكرى العام قد أصدر الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ - الذى عمل به بتاريخ ١٩٧٦/٩/٢٣ - ونص فى المادة ١٣ منه على أن كل من يتقاضى خلو الرجل بأى صورة من الصور ، يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مئلى مبلغ الخلو وذلك فضلا عن رد ماقتضاه ثم صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذى عمل به بتاريخ ١٩٧٧/٩/٩ - ونص فى المادة ٢٦ على أن « لا يجوز للمؤجر مالكا كان أو مستأجرا بالذات أو بالواسطة اقتضاء أى مقابل أو أتعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليها فى العقد ، كما لا يجوز بأية صورة من الصور للمؤجر أن يتقاضى أى مقدم ايجار ، . ونص فى المادة ٧٧ على أن

• يعاقب كل من يخالف حكم المادة ٢٦ من هذا القانون سواء كان مؤجرا أو مستأجرا وسيطا بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة تعادل مثلي المبلغ الذي تقاضاه بالمخالفة لأحكام هذه المادة • ويعفى من العقوبة كل من المستأجر والوسيط إذا أبلغ أو بادر بالاعتراف بالجريمة • • كما نص في المادة ٨٦ على إلغاء أمر نائب المحاكم العسكرية العام رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ • وكانت المادة الخامسة من قانون العقوبات تنص على أن « يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها • ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره • • فان الأفعال المستندة الى الطاعة - وقد وقعت على ما جاء بالحكم في شهرى نوفمبر سنة ١٩٧٦ ويناير سنة ١٩٧٧ - يسرى عليها أمر نائب المحاكم العسكرية العام رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ - لوقوعها في فترة العمل به - دون القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي صدر بعد وقوعها مادام أنه لم يتحقق فيه معنى القانون الأصلح لتقريره عقوبة أشد من تلك المقررة في أمر نائب المحاكم العسكرية العام المشار إليه بتحديد حد أدنى لعقوبة الحبس الواجب الحكم بها •

٤ - لما كان من المقرر أن المحكمة ملزمة بأن تنزل الحكم الصحيح للقانون على الواقعة التي رفعت بها الدعوى غير مقيدة في ذلك بالوصف الذي أسبغ عليها ولا بالقانون الذي طلب عقاب المتهم طبقا لأحكامه ،

٥ - انزال المحاكم الأحكام الواردة بالأوامر العسكرية على الوقائع الجنائية غير متمتع عليها بل هو من واجبه، ذلك بأن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ قد حصر اختصاص محاكم أمن الدولة - وما هي الا محاكم استثنائية في الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الاوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه بينما لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئا البته من اختصاصها الأصلي الذي اطلقتها الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون

السلطة القضائية الصادرة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ يشمل الفصل في كافة الجرائم - إلا ما استثنى بنص خاص - وبالتالي يشمل هذا الاختصاص الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر العسكرية التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه عملاً بأحكام قانون الطوارئ حتى ولو لم تكن في الأصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعمل أحكام أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ - الذي يسرى على واقعة الدعوى - وعاقب الطاعة بمقتضى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه بما بوجب نقضه . ولا محل لما تثيره النيابة في مذكرتها من انتفاء مصلحة الطاعة في النص على الحكم بهذا السبب طالما أن العقوبة المقررة بها - وهي الحبس لمدة ثلاثة أشهر - داخلية في العقوبة المقررة بأمر نائب الحاكم العسكري العام سالف الذكر ، اذا الواضح من الحكم أن المحكمة قد التزمت بالحد الأدنى للعقوبة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - وهو ما يشعر أنها إنما وقفت عند هذا الحد ولم تستطع النزول الى أدنى منه مقيدة به - الأمر الذي كان يحتمل معه انها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لو فطنت الى أن أحكام أمر نائب الحاكم العسكري العام هي الواجبة الأعمال . ولا محل أيضاً لما قد يقال من انتفاء تلك المصلحة طالما أن عقوبة الحبس المقررة بها ، مأمور بوقف تنفيذها ، ذلك أن الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة يجوز الغاؤه - طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٥٦ من قانون العقوبات - اذا صدر ضد المحكوم عليه - خلال مدة ثلاث سنوات - نبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً - حكم بالحبس أكثر من شهر عن فعل ارتكبه قبل الإيقاف أو بعده ، ومما يترتب على الإلغاء - وفق نص المادة ٥٨ من قانون العقوبات تنفيذ العقوبة المحكوم بها

٦ - لما كان تقدير العقوبة في حدود النص المنطبق من إطلاقات قاضي الموضوع ، فانه يتعين أن يكون مع نقض الحكم الإعادة .

٧ - ان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بما نص عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٤ منه على أنه « ومع ذلك يعفى من جميع العقوبات المقرر لجريمة

خلو الرجل كل من يادر إلى رد ما تقاضاه وبالمخالفة لأحكام القانون إلى صاحب الشأن وأداء مثليه إلى صندوق تمويل الإسكان الإقتصادي بالمحافظة وذلك قبل أن يصبح الحكم نهائياً في الدعوى « - بعد قانوننا أصلح للمتهم أن أنشأ له مركزاً قانونياً أصلح لما أشتملت عليه أحكامه من أنقضاء من العقوبات المقررة للجريمة المسندة إليه ، إذا ما توافرت موجبات هذا الإعفاء ..

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنه بوصف أنها : تفاضت خلو رجل من .. و .. و .. على النحو المبين بالأوراق • وطلبت عقابها بالمواد ٢٦-٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الخاص بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر • وادعى كل من المدعين بالحقوق مدنياً قبل المتهمة بالزامها بدفع مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت • ومحكمة جنح قسم أول المنصورة الجزئية قضت بحضورها : في الدعوى الجنائية براءة المتهمة بلا مصاريف جنائية والمصادرة • ثانياً : برفض الدعاوى المدنية الثلاث المقامة من المدعين بالحقوق المدنية • فاستأنفت النيابة العامة والمدعون بالحقوق المدنية ومحكمة المنصورة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت بحضورها أولاً بقبول الاستئناف شكلاً • ثانياً : في الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهمة ثلاثة أشهر مع الشغل وتغريمها بمبلغ ١٣٠٠ جنية وبالزامها بأن تؤدي للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ ٢٠٠ جنية إلى ٠٠٠ ومبلغ ٢٥٠ جنية إلى ٠٠٠ وبأن تؤدي لكل منهم مبلغ واحد وخمسين جنيهاً كتعويض مؤقت وأمرت

بايقاف التنفيذ بالنسبة لعقوبة الحبس المقضى بها على أن يكون شاملا
لكافة الآثار الجنائية المترتبة على الحكم ..

قطعن الاستاذ / .. عن الاستاذ / .. المحامي بصفته وكيل
من المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

ومن حيث أن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المصعون فيه أنه إذ دأبها
بجريمة تقاضى خلو رجل قد شابه البطلان وانخفاً في تطبيق القانون ،
ذلك بأن محكمة أمن الدولة العسكرية سبق أن قضت في الدعوى بعدم
الاختصاص ولما يصبح هذا الحكم نهائياً لعدم التصديق عليه اعمالاً لحكم
المادة ١٢ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في
شأن حالة الطوارئ مما يبطل صفة تحريك الدعوى أمام المحاكم العادية ،
وأعمل الحكم أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ مع أن القانون رقم ٥٢
لسنة ١٩٦٩ هو الواجب التطبيق ، إذ الثابت من أقوال المدعين بالحقوق
المدنية أن الطاعنة تفاضت منهم خلو الرجل في شهرى نوفمبر سنة ١٩٧٦
ويناير سنة ١٩٧٧ قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧

ومن حيث أنه لما كان من المقرر أن الدعوى الجنائية نظل قائمة الى
أن يصدر في موضوعها حكم نهائى بالادانة أو البراءة ، وأن الحكم بعدم
الاختصاص لا يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية بل تبقى ويجوز رفعها
أمام المحكمة المختصة للفصل في موضوعها بحكم نهائى ، ولا قيد على النيابة
الامة في ذلك حتى ولو كن الحكم بعدم الاختصاص لم يصبح بعد نهائياً

اذ ليس في القانون ما يمنع من أن ترفع دعوى أمام محكمتين مختلفتين تنفي كل منهما بحكم فيها ، بل أن القانون نظم حالات التنازع السلبى والايجابى . لما كان ذلك ، فانه يفرض صدور حكم بعدم الاختصاص من محكمة أمن الدولة العسكرية . فان تحريك الدعوى أمام المحكمة العادية يكون متفقا وصحيح القانون ، هذا فضلا عن أن مؤدى نصوص المواد ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حالة الطوارئ - أن الشارع لم يوجب التصديق الا بالنسبة للأحكام الصادرة فى الموضوع بالادانة أو البراءة ، ومن ثم يكون معنى الطاعة فى هذا الصدد غير شديد أما بخصوص ما تنهيه الطاعة من خطأ الحكم فى تطبيق القانون ، فانه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أثبت أن وقائع تقاضى الطاعة خلو الرجل المسندة اليها قد تمت فى خلال شهرى نوفمبر سنة ١٩٧٦ ويناير سنة ١٩٧٧ ، أنصح عن معاقبه الطاعة بمقتضى المادتين ٢٦ و ٢٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد نص فى المادة ١٧ منه على أنه « لا يجوز للمؤجر بالذات أو بالواسطة اقتضاء أى مقابل أو اتعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ اضافى خارج نطاق تقدير الأيجار زيادة عن التأمين والأجر المنصوص عليهما فى العقد . ويسرى هذا الحظر أيضا على المستأجر كما لايجوز بأية صورة من الصور للمؤجر اقتضاء مقدم ايجار » . كما نصت المادة ٤٥ على أنه « يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المادة ١٧ سواء كان مؤجرا أو مستأجرا أو وسيطا . ويعفى من العقوبة كل من المستأجر أو الوسيط إذا أبلغ أو اعترف بالجريمة » . وكان نائب الحاكم العسكرى العام قد أصدر الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ - الذى عمل به بتاريخ ١٩٧٦/٩/٢٣ - ونص فى المادة ١٣ منه على أن « كل من يتقاضى خلو الرجل بأى صورة من الصور ، يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مئلى مبلغ الخلو وذلك فضلا عن رد ما تقاضاه » . ثم صدر القانون رقم ٤٩

لسنة ١٩٧٧ - الذى عمل به بتاريخ ٩/٩/١٩٧٧ - ونص فى المادة ٢٦ على ان « لا يجوز للمؤجر مالكا كان أو مستأجرا بالذات أو بالواسطة اقتضاء أى مقابل أو تعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار زيادة على التأمين والاجرة المنصوص عليها فى العقد . كما لا يجوز بآيه صورة من الصور للمؤجر أن يتقاضى أى مقدم ايجار » . ونص نى المادة ٧٧ على أن « يعاقب كل من يخالف حكم المادة ٢٦ من هذا القانون سواء كان مؤجرا أو مستأجرا أو وسيطا بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة تعادل مثلى المبلغ الذى تقاضاه بالمخالفة لأحكام هذه المادة . ويعفى من العقوبة كل من المستأجر والوسيط اذا أبلغ أو بادر بالاعتراف بالجريمة » . كما نص فى المادة ٨٦ على الغاء أمر نائب الحاكم العسكرى العام رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ . وكانت المادة الخامسة من قانون العقوبات تنص على أن « يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها . ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره » . فان الأفعال المسندة الى الطاعنة - وقد وقعت على ما جاء بالحكم فى شهرى نوفمبر سنة ١٩٧٦ ويناير سنة ١٩٧٧ - يسرى عليها أمر نائب الحاكم العسكرى العام رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ - لوقوعها فى فترة العمل به - دون القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذى صدر بعد وقوعها مادام أنه لم يتحقق فيه معنى القانون الأصح لتقريره عقوبة أشد من تلك المقررة فى أمر نائب الحاكم العسكرى العام المشار اليه بتحديد حد أدنى لعقوبة الحبس الواجب الحكم بها . لما كان ذلك، وكان من المقرر أن المحكمة لازمة بأن تنزل الحكم الصحيح للقانون على الواقعة التى رفعت بها الدعوى غير دقيقة فى ذلك بالوصف الذى أسبغ عليها ولا بالقانون الذى طلب عقاب المتهم طبقا لأحكامه ، وأن إنزال المخاتم الأحكام الواردة بالأوامر العسكرية على الوقائع الجنائية غير ممتنع عليها بل هو من واجبهما ، ذلك بأن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حالة الطوارئ

قد حصر اختصاص محاكم أمن الدولة - وما هي الا محاكم استثنائية - في الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه بينما لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئاً البته من اختصاصها الاصيل الذي اطلقتها الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢. يشمل الفصل في كافة الجرائم - الا ما استثنى بنص خاص - وبالتالي يشمل هذا الاختصاص الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الاوامر العسكرية التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه عملاً بأحكام قانون الطوارئ حتى ولو لم تكن في الأصل موثمة بالقوانين المعمول بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعمل أحكام أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ - الذي يسرى على واقعة الدتوى - وعاقب الطائفة بمقتضى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه بما يوجب نقضه . ولا محل لما تثيره النيابة في مذكرتها من انتفاء مصلحة الطاعة في النعي على الحكم بهذا السبب طالما أن العقوبة المقررة بها - وهي الحبس لمدة ثلاثة أشهر - داخلية في العقوبة المقررة بأمر نائب الحاكم العسكري العام سالف الذكر ، اذ الواضح من الحكم أن المحكمة قد التزمت بالحد الأدنى للعقوبة المقررة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - وهو ما يشعر أنها إنما وقفت عند هذا الحد ولم تستطع النزول الى أدنى منه مقيدة به - الامر الذي كان يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لو نظنت الى أن أحكام أمر نائب الحاكم العسكري العام هي الواجبة الاعمال . ولا محل أيضاً لما قد يقال من انتفاء تلك المصلحة طالما أن عقوبة الحبس المقررة بها ، وأمور يوقف تنفيذها ، ذلك أن الامر بإيقاف تنفيذ العقوبة يجوز الغاؤه - طبق لنص الفقرة الثانية من المادة ٥٦ من قانون العقوبات - اذا صدر ضد المحكوم عليه - خلال مدة ثلاث سنوات - تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم

نهائيا - حكم بالحبس أكثر من شهر عن فعل ارتكبه قبل الايقاف أو بعده،
ومما يترتب على الغاء - وفق نص المادة ٥٨ من قانون العقوبات تنفيذ العقوبة
المحكوم بها • لما كان ذلك ، وكان تقدير العقوبة في حدود النص المنطبق
من إطلاقات قاضى الموضوع، فإنه يمين أن يكون مع نقض الحكم الاعادة بغير
حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن • هذا فضلا عن أن القانون رقم ١٣٦
لسنة ١٩٨١ بما نص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٢٤ منه على أنه «مع
ذلك يعفى من جميع العقوبات المقررة لجريمة خلو الرجل كل من يادر الى رد
ماتقاضاه وبالمخالقة لإحكام القانون الى صاحب الشأن وأداء مثليه الى صندوق
تمويل الاسكان الاقتصادى بالمحافظة وذلك قبل أن يصبح الحكم نهائيا • -
بعد قانونا أصلح للمتهم اذ أنشا له مركزا قانونيا أصلح لما اشتملت عليه
احكامه • من اعفاء من العقوبات المقررة للجريمة المسندة اليه ، اذا ما توافرت
موجبات هذا الاعفاء ••

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار/محمد وجدي عبدالصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان و حسين كامل حنفى
ومحمد ممدوح مالم ومحمد رفيق البسطويسى •

(٢٠)

الطعن رقم ٢٧٣٨ لسنة ١ هـ القضائية

محاماة • اجراءات « اجراءات المحاكمة » • محكمة الجنايات
« الاجراءات امامها » بطلان • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما يوفره » •
تولى محام تحت التمرين - وحده - الدفاع عن المتهم بجناية • امام
محكمة الجنايات • أثره : بطلان اجراءات المحاكمة • أساس ذلك ؟ •

لما كان من المقرر وجوب حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة
الجنايات يتولى الدفاع عنه ، وكانت المادة ٣٧٧ من قانون الاجراءات
تقضى بأن المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة الاستئناف أو المحاكم الابتدائية
يكونون مختصين دون غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنايات ، وكان يبين من كتاب
نقابة المحامين المرفق ، أن المحامي الذى تولى - وحده - الدفاع عن الطاعن ، غير
متبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية إذ أنه كان ما يزال مقيدا بجدول
المحامين تحت التمرين فى ذلك الوقت ، فان اجراءات المحاكمة تكون قد
وقعت باسلة مما يعيب الحكم ويوجب نقضه •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنائية - بوصف أنه : أحرز
جوهرا مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا وكان ذلك
بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . وطلبت الى مستشار
الاحالة إحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين
بأمر الاحالة ، فقرر ذلك . . ومحكمة جنايات دمنهور قضت حضوريا بعد أن
عدلت وصف التهمة من الاتجار الى الاحراز بغير قصد الاتجار أو التعاطي
أو الاستعمال الشخصي عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧/١ ، ٣٨ و ٤٢ من
القانون ١٤٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ٥٢ من
الجدول رقم واحد المرفق بالقانون الأول بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة
١٩٧٦ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالجس مع الشغل
سنة أشهر وتغريمه خمسمائة جنيه والمصادرة . .
فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق القضا . .

المحكمة

ومن حيث أن مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه
بجريمة احراز مخدرات بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ،
قد شابه بطلان في الاجراءات أثر فيه ، ذلك بأن المحامي الذي حضر معه
أمام محكمة الجنايات وتولى الدفاع عنه غير مقبول للمرافعة أمام المحاكم
الابتدائية مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه . .

ومن حيث أنه بين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه ومحضر
الجلسة أنه حضر للدفاع عن الطاعن أمام محكمة الجنايات ، الاستاذ /
..... المحامي وهو الذي شهد المحاكمة وقام بالدفاع عنه . ولما كان من

المقرر وجوب حضور محام مع المتهم بجناية امام محكمة انجنايات يتولى الدفاع عنه ، وكانت المادة ٣٧٧ من قانون الاجراءات الجنائية تقضى بأن المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مخففين دون غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنائيات ، وكان يبين من كتاب نقابة المحامين المرفق ، أن المحامي الذي تولى - وحدد - الدفاع عن الطاعن بجلسة ١٣ من ابريل سنة ١٩٨٠ ، غير مقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية اذ انه مايزال مقيدا بجدول المحامين تحت التمرين في ذاك الوقت ، فان اجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلا مما يعيب الحكم ويوجب نقضه والاعادة ، دون حاجة الى بحث الوجه الاخر من الطعن ..

جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / د. ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : هاشم محمد قراعة وصفوت خالد مؤمن
ومحمود بهي الدين ومحمد نبيل رياض .

(٢١)

الطعن رقم ٤٣٦٠ لسنة ٥١ القضائية

دعوى جنائية . نقض « ما لا يجوز الطعن فيه » . غرفة المشورة .

القرار الصادر من محكمة الجناح المتستأنفة منعقدة في غرفة مشورة -
بعدم قبول طعن في أمر بالاوجه لاقامة الدعوى الجنائية عن تهمة موجهة الى
موظف عام لجريمة وقعت منه أثناء تأدية الوظيفة وبسببها . لايجوز
الطعن فيه بالنقض . أساس ذلك ؟ .

لما كان الشارع قد حرم بالقانون رقم ١٢١ سنة ٥٦ المعدل للمادة
٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية فيما حرمه من اتخاذ اجراءات الدعوى
ضد الموظفين أو المستخدمين بجرائم وقعت أثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها حق
استئناف الاوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بأن لاوجه
لاقامة الدعوى عن جريمة من هذه الجرائم كما عطل حق رفع الدعوى
بالطريق المباشر وكان لايلتزم مع هذا المنع أن يظل حق الطعن بالنقض
باقيا على أصل جوازه بالنسبة للأوامر الصادرة من غرفة المشورة والمتعلقة
بالقرارات بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى بل ان هذا يجب أن يمتد -
لنفس العلة التي أفصح عنها الشارع في المذكرة الايضاحية للقانون ١٢١
سنة ٥٦ وهي أن يضع للموظفين حماية خاصة تقيهم كيد الأفراد لهم وتزعجهم
الطبيعية للشكوى منهم - الى الطعن بطريق النقض أيضا مادام الشارع قد

قصد الى مد سبيل الاعتراض على الأوامر بأن لاوجه لاقامة الدعوى بالنسبة للموظفين العامين وفي نطاق الجرائم المشار اليها في النص ومادام الطعن بالطريق العادي وبالطريق غير العادي يلتقيان عند الرد الى تلك العلة التي توخاها الشارع بهذا التعديل تحصينا للموظفين العامين من شطط المخاصمة - لما كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد صدر من محكمة الجنح المستأنفة (منعقدة في غرفة مشورة) بعدم قبول الطعن الذي أقامه الطاعن عن الأمر الصادر من النيابة العامة بالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية عن تهمة موجهة الى المطعون ضده وهو مستخدم عام لجريمة وقعت منه أثناء تأديته لوظيفته وبسببها من ثم فإن الطعن بطريق النقض في القرار المطعون فيه يكون غير جائز .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده ، بأنه بصفته موظفا عموميا (مدرس بكلية التربية بجامعة طنطا) استعمل القسوة مع . . (الطالب بالدراسات العليا) بالكلمة المذكورة بأن تعدى عليه بالضرب وأحدث به الاصابات الميئة بالتقرير الطبي اعتمادا منه على سلطة وظيفته . وادعى المجنى عليه - أمام النيابة العامة - مدنيا قبل التهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . وبتاريخ . . . أصدرت النيابة العامة أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى . فاستأنف المدعى بالحق المدني هذا الأمر أمام محكمة الجنح المستأنفة بمحكمة طنطا الابتدائية - منعقدة بهيئة غرفة مشورة . وبتاريخ قررت تلك المحكمة بعدم قبول الطعن شكلا .

فطعن الاستاذ المحامي عن المدعى بالحق المدني في هذا القرار بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث أن الطاعن ينعى على الأمر الصادر من غرفة المشورة الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه قرر بعدم قبول الطعن المقام منه شكلاً لرفعه من غير ذي صفة بغير الطريق القانوني على سند من القول بأنه قدم التظلم بتقرير في قلم الكتاب حالة أنه يشترط لقبوله تقديمه على النموذج المعد لذلك في حين أن المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات لم تحدد طريقة معينة للتقرير بالطعن في القرار الصادر بأوجه لاقامة الدعوى سوى أن يفصح الطاعن عن رغبته في الطعن خلال الموعد المحدد وهو ما سلكه الطاعن بأنه تقدم بطلب الى قلم الكتاب معلناً رغبته في الطعن ثم أعقبها بإعلان مذكرة بأسباب الطعن وبتاريخ الجلسة المحدد لنظره الى النيابة العامة والمطعون ضده وبذلك فقد تحققت الغاية من الاجراء الذي تطلبته المادة ٢١٠ سالفه البيان مما يعيب القرار المطعون فيه ويستوجب نقضه . وحيث أنه يبين من الاطلاع على الأمر المطعون فيه أن الطاعن استأنف القرار الصادر من النيابة العامة بالأوجه لاقامة الدعوى العمومية في جريمة استعمال القسوة بموجب صحيفة وبجلسة ١٩٧٩/٦/٣ قررت غرفة المشورة عدم قبول الطعن شكلاً وأقامت قرارها على أسباب حاصلها أن التهمة الموجهة الى المتهم هي تهمة استعمال قسوة وقعت منه وهو موظف عام أثناء وبسبب تأديته لوظيفته كما أن المدعى بالحق المدني لم يلتزم الشكل في الطعن وإقامته بصحيفة بينما تقضى المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات اقامته بتقرير في قلم الكتاب ومن ثم يتعين عدم قبول الطعن شكلاً . لما كان ذلك وكان الثمار قد حرم بالقانون رقم ١٢١ سنة ٥٦ المعدل للمادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية فيما حرمه من اتخاذ اجراءات الدعوى ضد الموظفين أو المستخدمين بجرائم وقعت أثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها حق استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بأن لاوجه لاقامة الدعوى عن جريمة من هذه الجرائم كما عطل حق رفع الدعوى بالطريق المباشر وكان

لا يلتزم مع هذا المنع أن يظل حق الطعن بالنقض باقيا على أصل جوازه بالنسبة للأوامر الصادرة من غرفة المشورة والمتعلقة بالقرارات بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى بل أن هذا المنع يجب أن يمتد - لنفس العلة التي أفصح عنها الشارع في المذكرة الايضاحية للقانون ١٢١ سنة ٥٦ وهي أن يضع للموظفين حماية خاصة تقيهم كيد الأفراد لهم ونزعتهم الطبيعية للشكوى منهم الى الطعن بطريق النقض أيضا مادام الشارع قد قصد الى سد سبيل الاعتراض على الأوامر بأن لاوجه لاقامة الدعوى بالنسبة للموظفين العاملين وفي نطاق الجرائم المشار اليها في النص ومادام الطعن بالطريق العادي وبالطريق غير العادي يلتقيان عند الرد الى تلك العلة التي توخاها الشارع بهذا التعديل تحصينا للموظفين العاملين من شطط المخاصمة - لما كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد صدر من محكمة الجنح المستأنفة (منعقدة في غرفة مشورة) بعدم قبول الطعن الذي أقامه الطاعن عن الأمر الصادر من النيابة العامة بالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية عن تهمة موجهة الى المطعون ضده وهو مستخدم عام لجريمة وقعت منه أثناء تأديته لوظيفته وبسببها من ثم فإن الطعن بطريق النقض في القرار المطعون فيه يكون غير جائز •

جاسة ٣١ من يناير سنة ١٩٨٢

برياسة السيد المستشار / أمين أمين عليوة نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : جمال الدين منصور وعبد العزيز عبدالعاطي
ومحمد صلاح خاطر ونجاح نصار .

(٢٢)

الطعن رقم ٤٣١٤ لسنة ١٥ القضائية

- عقوبة : « تطبيقها » • حكم • « بياناته » • بيانات حكم الادانة •
- تسببيه • تسبب معيب • نقض « أسباب الطعن » • ما يقبل منها •
- اغفال الحكم تحديد مدة عقوبة الحبس الموقعة على الطاعن • تجهيل
للعقوبة • بيانها في محضر الجلسة • عدم جدواه • علة ذلك ؟ •

لما كان البين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه
قضى بحبس المتهم وتغريمه ٧٠٠ جنيه دون أن يحدد مدة الحبس التي
أوقعها عليه فانه بذلك يكون قد جهل العقوبة التي قضى بها على الطاعن
مما يعيبه بالقصور ويوجب نقضه ، ولا يقدح في ذلك أن يكون محضر
الجلسة قد بين مدة عقوبة الحبس طالما أن ورقة الحكم لم تستظهرها اذ
يتعين أن يكون الحكم منبثاً بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ، ولا يكمله
في ذلك أي بيان خارج عنه •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تعامل في النقد الأجنبي المين بالمحضر
على غير الشروط والأوضاع المقررة قانوناً وعن غير طريق المصارف

المنظمة والجهات الأخرى المرخص لها بذلك • وطلبت عقابه بالمادتين ١٤٤١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ومحكمة الجرائم المالية الجزئية قضت حضوريا اعتباريا عملا بالمادتين ١٤٤١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسون جنيها لوقف التنفيذ وبغرامة سبعمائة جنيها والمصادرة • فاستأنف المحكوم عليه ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف •

فطمن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

وحيث أن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في البيان ذلك أنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي الذي جهل بالعقوبة المقضى بها عليه إذ قضى بحبسه دون أن يحدد مدته مما يعيبه ويوجب نقضه •

وحيث أنه يبين من الحكم الابتدائي - المؤيد بالحكم المطعون فيه - أنه قضى بحبس المتهم وتغريمه ٧٠٠ جنيها دون أن يحدد مدة الحبس التي أوقعها عليه فإنه بذلك يكون قد جهل العقوبة التي قضى بها على الطاعن مما يعيبه بالقصور ويوجب نقضه ، ولا يقدح في ذلك أن يكون محضر الجلسة قد بين مدة عقوبة الحبس - طالما أن ورقة الحكم لم تستظهرها إذ يتعين أن يكون الحكم منبثا بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ، ولا يكمله في ذلك أي بيان خسارجه عنه ومن ثم فقد تعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون ما حاجه الى بحث ما يثيره الطاعن في طعنه •

جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / راغب عبد الظاهر وفوزي أسعد
وعبد الرحيم نافع وحسن غلاب .

(٢٣)

الطعن رقم ٤٣٦٩ لسنة ١ • القضائية

معارضة • « نظرها والحكم فيها • استئناف • » نظره والحكم
فيه • حكم • بطلانه • بطلان • طعن • « نطاق » •

المعارضة في الحكم الغيابي الاستئنافي القاضي بعدم قبول الاستئناف
شكلا تطرح على المحكمة أولا الفصل في صحة الحكم المعارض فيه من ناحية
شكل الاستئناف فان رأت أن قضاءه صحيح وقفت عند هذا الحد وأن رأت
أنه خاطيء ألغته ثم أنتقلت الى موضوع الدعوى وحق لها في هذه الحالة
فقط أن تعدل العقوبة المقررة بها لصالح المعارض • تعرض المحكمة
الاستئنافية لموضوع الدعوى أو للعقوبة المقررة بها • قبل الفصل في صحة
الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف وانتهأؤها الى تأييد الحكم
المعارض فيه خطأ واضطراب يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة التطبيق
القانوني على الواقعة •

إذا كان الحكم المعارض فيه لم يقض الابدوم قبول الاستئناف شكلا
لرفعه بمد الميعاد دون أن يتعرض الى الموضوع فان المحكمة يكون منعينا
عليها عند المعارضة أن تفصل أولا في صحة الحكم المعارض فيه من ناحية
شكل الاستئناف • فان رأت أن قضاءه صحيح وقفت عند هذا الحد ،
وان رأت أنه خاطيء ألغته ثم انتقلت الى موضوع الدعوى ، وفي هذه
الحالة فقط يكون لها أن تعرض للعقوبة فتعدلها لمصلحة المعارض •

لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أورد في أسبابه أنه يؤيد الحكم المعارض فيه - القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد - أخذاً بأسبابه ، مما كان لازماً ألا تتعرض لموضوع الدعوى ، إلا أنه تخطى إليه بالقول أنه يرى تعديل العقوبة ثم انتهى في منطوقه الى تأييد الحكم المعارض فيه والى تعديل العقوبة بالاكفاء بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل ، وإزاء هذا الخطأ والاضطراب البادى فى الحكم لا تستطيع محكمة النقض مراقبه صحة التطبيق القانونى على الواقعة ،

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن فى قضية الجنيحة لأنه بمركز فارسكور محافظة دمياط : أولاً : - تسبب خطأ فى اصابة ••••• بأن قاد سيارته بحالة خطيرة فاصطدم بالمجنى عليه وأحدث به اصابته • ثانياً - لم يهتم بأمر المصاب • ثالثاً : - قاد سيارة بحالة خطيرة • وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات ومواد القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ • ومحكمة جناح فارسكور قضت غيابياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل عن النهم المسندة اليه • عارض ، وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وتأييد الحكم المعارض فيه • فاستأنف • ومحكمة دمياط الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابياً بتاريخ ••••• بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد • عارض ، وقضى بقبول المعارضة شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكفاء بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل •

فطعن الأستاذ ••••• المحامى بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض •• الخ

المحكمة

وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أذ دان الطاعن بجريمه الاصابة الخطأ فقد شابه القصور في التسبب ذلك بأنه أخذ بأسباب الحكم المستأنف واكتفى بتعديل العقوبة المقضى بها دون أن يتدارك ما شابه من قصور في بيان واقعة الدعوى ويربط بين الخطأ الذى وقع من الطاعن والضرر الذى لحق بالمجنى عليه ، كما التفت الحكم المطعون فيه عما أثاره الطاعن من وجود تضارب بين أقوال الشهود والتقرير الطبى • مما يعيب الحكم ويوجب نقضه • وحيث أنه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أن الطاعن بعد أن صدر ضده الحكم فى الأول من نوفمبر سنة ١٩٧٨ بقبول معارضته الاستئنافية شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه القاضى بحبسه شهرا مع الشغل، استأنفه فى الثالث من ديسمبر سنة ١٩٧٨ فقضت المحكمة غاييا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد • واذ عارض فى هذا الحكم ، قضت المحكمة بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع بتأييد الحكم المعارض فيه والاكتفاء بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل والنفاذ • لما كان ذلك، وكان الحكم المعارض فيه لم يقض إلا بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعته بعد الميعاد دون أن يتعرض الى الموضوع فان المحكمة يكون متعينا عليها عند المعارضة أن تفصل أولا فى صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف • فان رأت أن قضاءه صحيح وقفت عند هذا الحد ، وأن رأت أنه خاطيء ألغته ثم انتقلت الى موضوع الدعوى ، وفى هذه الحالة فقط يكون لها أن تعرض للعقوبة فنعدلها لمصلحة المعارض • لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أورد فى أسبابه أنه يؤيد الحكم المعارض فيه - القاضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد

الميعاد -أخذاً بأسبابه، مما كان لازماً الا يتعرض لموضوع الدعوى، إلا أنه تخطى إليه بالقول أنه يرى تعديل العقوبة ثم انتهى في منطوقه الى تأييد الحكم المعارض فيه والى تعديل العقوبة بالاكفاء بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل، وإزاء هذا الخطأ والاضطراب البادى فى الحكم لا تستطيع محكمة النقض مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية الى المحكمة التى أصدرته لنظر المعارضة من جديد، وذلك دون حاجة لبحث مائل أوجه الطعن •

جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٨٢

بقيادة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / فوزى المملوك وراغب عبد الظاهر وفوزى
أسعد وعبد الرحيم نافع

(٢٤)

الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٥١ القضائية

ضرب • « ضرب أحدث عاهة » • محكمة الموضوع • « سلطتها في
تقدير وقوع الجريمة » • جريمة • « أنواعها » • اثبات • « بوجه عام » •
خبره •

العاهة المستديمة في مفهوم المادة ٢٤٠ عقوبات ؟ تقدير قيام العاهة •
موضوعي • أثر ذلك ؟

وان لم يرد في القانون تعريف للعاهة المستديمة واقتصر على ايراد
بعض أمثلة لها ، الا أن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه
الأمثلة أن العاهة في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء
الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعة أو تقليلها أو تقليل قوة مقاومته
الطبيعية بصفة مستديمة • كذلك لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذي
يكفي وقوعه لتكوينها ، بل ترك الأمر في ذلك لتقدير قاضي الموضوع يت
فيه بما تبينه من حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب ، ومن ثم فلا
جدوى مما يجادل فيه الطاعن من أن حالة المجنى عليها لم تصبح نهائية ومن عدم
إعادة عرضها على الطبيب الشرعي لبيان ماهية العاهة وتقدير مداها مادام
أن ما انتهى إليه الحكم من ذلك أنما يستند إلى الرأي الفني الذي قال به
الطبيب الشرعي وخلص منه إلى أنه قد نشأت لدى المجنى عليها من جراء

اعتداه المتهم عليها عامة متسديمه ، فيكون ماينعاه الطاعن في هذا الشأن في غير محله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بدائرة مركز المراغة محافظة سوهاج :
أولا : - ضرب باله حادة (فاس) على رأسها فأحدث بها الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي نشأ عنها عامة متسديمه يستحيل برؤيها
مى رفع العظام المنخسفة . ثانيا : - ضرب فأحدث بها الإصابة المينة بالكشف الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما .
وطلبت من مستشار الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته - طبقا للمادتين ١/٢٤٠ ، ٢/٢٤٢ من قانون العقوبات فقرر ذلك وادعت
المجنى عليها الأولى - مدنيا قبل المتهم بمبلغ مائتين وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات سوهاج قضت حضوريا عملا بمادتي الانهام مع تطبيق المادتين ٣٢ ، ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن مدة سنة واحدة عما اسند اليه واحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقدم المحامي عنه تقريرا بالاسباب موقعا عليه منه وبجلسة اليوم .

المحكمة

وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الضرب الذي نشأت عنه عامة متسديمه فقد شابه الفساد في الاستدلال ذلك بأن المحكمة أخذت الطاعن بتلك الجريمة قبل أن تصبح حالة المجنى

عليها نهائية ، ودون اعادة عرضها على الطبيب الشرعى وربما لو أعيد عرضها
لكانت قد شفيت من أصابتها .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعه الدعوى بما تتوالت به
كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب الذى نشأت عنه عاهة مستديمة
التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقة أدلة مستمدة من أقوال
المجنى عليها والشهود ومن التقرير الطبى الشرعى ، وهى أدلة سائغة
من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان
الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر العاهة المستديمة بالمجنى عليها برفع
العظام المنخفضة برأسها نتيجة الاعتداء بقوله « . ان التقرير الطبى الشرعى
انتهى الى أن أصابة برأسها قطعية رضية حدثت من جسم
صنّب راض ذى حافة حادة نوتا ومن الممكن حدوثها من الضرب من فأس
وتختلف لديها من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها . لما كان ذلك ،
وكان القانون وأن لم يرد فيه تعريف للعاهة المستديمة واقتصر على ايراد
بعض أمثلة لها ، الا أن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه الأمثلة
على أن العاهة فى مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هى فقد أحد أعضاء
الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منقمة أو تقليلها أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية
بصفة مستديمة كذلك لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذى يكفى
وتوابعه لتكوينها ، بل ترك الأمر فى ذلك لتقدير قاضى الموضوع يبت فيه
بما يتيقنه من حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب ، ومن ثم
فلا جدوى مما يجادل فيه الطاعن من أن حالة المجنى عليها لما تصح
نهائية ومن عدم اعادة عرضها على الطبيب الشرعى لبيان أهمية العاهة وتقدير
مداها مادام أن ما انتهى اليه الحكم من ذلك انما يستند الى رأى القضى
الذى قال به الطبيب الشرعى وخلص منه الى أنه قد نشأت لدى المجنى
عليها من جراء اعتداء المتهم عليها عاهة مستديمة ، فيكون ما ينعاه الطاعن
فى هذا الشأن فى غير محله . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون غير
ذير أساس متعينا رفضه موضحا .

جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار/محمد وجدى عبدالصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان وحسين كامل حنفى
ومحمد رفيق البسطويسى ومحمود سامى البارودى .

(٢٥)

الطعن رقم ٢١٣٢ لسنة ٥١ القضائية

محاكم أمن الدولة • طعن « طرق الطعن فى الأحكام » • نقض « مالا
يجوز الطعن فيه من الأحكام » •

عدم جواز الطعن فى الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكك
وفقا لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ • باى
وجه •

انغلاق باب الطعن بالاستئناف • أثره : عدم جواز الطعن بالنقض •
النكح خطأ من محكمة الجنح المستأنفة فى الاستئناف المرفوع من الطاعن
يقبوله شكلا لا ينشئ للمحكوم عليه طريقا من طرق الطعن حظره القانون •

١- كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد صدر
بتاريخ ٩ من يناير سنة ١٩٧٩ من محكمة أمن الدولة الجزئية المشككة
وفقا لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، وكانت
المادة الثانية عشرة من هذا القانون تقضى بعدم جواز الطعن بأى وجه فى
الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ، فإن الطعن المقدم من المحكوم
عليه يكون غير جائز لأنه ما كان يجوز له أن يطعن فى الحكم الصادرة من
محكمة أمن الدولة الجزئية ، ومن المقرر أنه حيث يتعلق باب الطعن بطريق
الاستئناف يتعلق - ومن باب أولى - باب الطعن بطريق النقض ، ولا يغير من

ذلك أن يكون الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة الجنح المستأنفة بناء على استئناف الطاعن وقضى بقبول الاستئناف شكلاً ، ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية وما تردى فيه من خطأ ، ليس من شأنه أن ينشئ للمتهم المحكوم عليه طريقاً من طرق الطعن يحظره القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنحة : بأنه في يوم ٠٠ بدائرة مركز النيا محافظتها : حاز شايًا مما يوزع استرشاداً بالطاقات التموينية ، وطلبت عقابه بالمادتين ٥٢، ٥٣ من القرار ٧١ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٦ و ٥٦ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . . . ومحكمة جنح أمن الدولة الجزئية قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة شهور وتغريمه مائة جنيه والمصادرة وشهر ملخص الحكم لمدة مساوية لمدة العقوبة . . . فاستأنف المحكوم عليه ومحكمة النيا الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . . . فطعن الاستاذ / . . . المحامي بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

الحكمة

من حيث أنه لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٩ من يناير سنة ١٩٧٩ من محكمة أمن الدولة الجزئية المشكلة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، وكانت المادة اثنتا عشرة من هذا القانون تقضى بعدم جواز الطعن بأي وجه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ، فإن الطعن المقدم

من المحكوم عليه يكون غير جائز لأنه ما كان يجوز له أن يطعن في الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة الجزئية ، ومن المقرر أنه حيث ينفلق باب الطعن بطريق الاستئناف ينفلق - ومن باب أولى - باب الطعن بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة الجنح المستأنفة بناء على استئناف الطاعن وقضى بقبول الاستئناف شكلاً ، ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية وما تردى فيه من خطأ ، ليس من شأنه أن ينشئ للمتهم المحكوم عليه طريقاً من طرق الطعن حظره القانون •

جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار/محمد وجدى عبدالصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان وحسين كامل حنفى
ومحمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى .

(٢٦)

الطعن رقم ٤٣٣١ لسنة ١ هـ القضائية

- ١ - استئناف « سقوطه » • عقوبة « تنفيذها » •
مثول المحكوم عليه أمام المحكمة الاستئنافية للفصل فى استئنافه عن
حكم مشمول بالنفاذ • مؤداه ؟ •
تعرض الحكم لموضوع الاستئناف • صحيح •
- ٢ - اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » •
كفاية الشك فى صحة سناد التهمة الى المتهم للقضاء بالبراءة ورفض
الدعوى المدنية متى أحاط الحكم بالدعوى عن بصر وبصيرة •
الرد على كل دليل من أدلة الاتهام • غير لازم • علة ذلك ؟ •
- ٣ - تزوير « أوراق عرقية » • « استعمال أوراق مزورة » • قصد
جنائى • اثبات • « بوجه عام » • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » •
مجرد تمسك المطعون ضده بالمحرر المزور وكونه صاحب المصلحة فى
تزويره • عدم كفايته للدلائل على ارتكابه التزوير أو علمه به •

- ١ - لما كانت المادة ٤١٢ من قانون الاجراءات - الجنائية وبفرض
أن المدعى بالحقوق المدنية ذو صفة فى النص على الحكم لعدم أعمالها - إذ

نصت على أن « يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة
 عقيدة للحرية واجبة النفاذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة » ، فتد جعلت سقوط
 الاستئناف منوطا بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة ، فأفادت بذلك ألا
 يسقط استئنافه متى كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته في يوم
 الجلسة ، مادام التنفيذ عليه أصبح أمرا واقعا قبل نظر الاستئناف ولما كان
 من المقرر أنه يكفي أن يكون المتهم قد وضع نفسه تحت تصرف السلطة
 المهيمنة على التنفيذ قبل الجلسة دون الاعتداد بما إذا كانت هذه السلطة
 قد اتخذت قبله إجراءات التنفيذ قبل الجلسة أم بعدها ، فإن المطعون ضده ،
 إذ مثل أمام المحكمة الاستئنافية للفصل في استئنافه عن حكم شمول بالسناد ،
 يكون التنفيذ عليه قد أصبح أمرا واقعا قبل نظر الاستئناف ويكون الحكم
 المطعون فيه إذ تعرض لموضوع الاستئناف قد اقترن بالصواب .

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يكفي أن يتشكك القاضي في
 صحة أسناد التهمة إلى المتهم كي يقضى له بالبراءة ورفض الدعوى
 المدنية إذ ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدانه ما دام الظاهر أنه أحاط
 بالتدوى عن بصر وبصيرة وأقام قضاءه على أسباب تحميله وكان
 يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وعرض
 لادلة الثبوت فيها بما يكشف عن تمحيصه لها والاحاطة بظروفها
 وأدلة الاتهام فيها - خلص إلى أن التهمة الموجهة إلى المطعون ضده محل
 شك للأسباب السائغة التي أوردناها أنه لا يكون ملزما من بعد أن يرد على
 كل دليل من أدلة الاتهام لأن في أغفال التحدث عنه ما يفيد حتما أنه أطرحه
 ولم ير فيه ما يطمئن معه إلى الحكم بالادانة ومن ثم لا يعيب الحكم
 المطعون فيه وهو يقضى بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى
 المدنية عدم تصديه لما قد يكون المدعى بالحقوق المدنية قد ساقه من قرائن
 تشير إلى ثبوت الاتهام .

٣ - لما كان مجرد تمسك المطعون ضده بالمحرر المزور وكونه صاحب المصلحة في التزوير لا يكفي للتدليل على أنه هو الذي قام بالتزوير أو يعلم به - .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية (الطاعن) دعواه بطريق الادعاء المباشر ضد المطعون ضده وأخر بوصف أنهما قاما وبسوء قصد بتزوير محرر عرفى هو عقد الايجار المؤرخ فى أول أغسطس سنة ١٩٥٨ الموضح بمريضة الدعوى وطلب عقابهما بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات والزامهما متضامنين بأن يؤديا له مبلغ واحد وخمسين جنيهًا على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح الازبكية الجزئية لغت حضوريا اعتباريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم الأول ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ والزأمة بأن يؤدى للمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيهًا على سبيل التعويض المؤقت . فأستأنف المحكوم عليه ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا أولا : بقبول الاستئناف شكلا . ثانيا : برفض الدفع بسقوط الدعوى الجنائية بمعنى المدة . ثالثا وفى الموضوع بالالغاء والبراءة ورفض الدعوى المدنية . فظمن الاماذا المحامى بصتفه وكلا عن المدعى بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

المحكمة

ومن حيث أن الطاعن (المدعى بالحقوق المدنية) ينهى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضده من

تهمة تزوير محرر عرفى ورفض الدعوى المدنية ، قد خالف القانون وشابه
 القصور فى التسيب والفساد فى الاستدلال ، ذلك بأنه كان يتعين عليه أن
 يقضى بسقوط استئناف المطعون ضده المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية
 لانه لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة هذا الى أن الحكم اقام قضاءه
 بإبراءه على أن المطعون ضده لم يوقع على العقد المزور وأن الأوراق خلت من
 دليل على قيامه بالتزوير أو الاشتراك فيه أو علمه وقت تقديم العقد المذكور
 أنه مزور ، مع أن المحكمة او محصت الادلة لانتهمت الى نتيجة مغايرة وهى أن
 العقد الذى قدمه المتهم بغاير العقد الذى أبرمه الطاعن مع شقيق المتهم - واندفاع
 باصطناع العقد اخذته الدعوى رقم ٥٠٦٢ لسنة ١٩٧٠ مستعجل القاهرة
 التى اقامها طالباً طرد الطاعن من العين المؤجرة وثبت من تقرير قسم
 أبحاث التزييف والتزوير المقدم فى الدعوى المدنية التى اقامها الطاعن
 بطلب رد وبطلان العقد المذكور أن التوقيع المنسوب اليه على العقد ليس
 بخطه وتمسك المطعون ضده بالعقد أمام المحكمة المدنية يفيد أنه كان عالم
 بتزويره مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه ..

ومن حيث أن الثابت من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن
 المطعون ضده حضر الجلسة المحددة لنظر استئنافه لما كان ذلك
 وكانت المادة ٤١٢ من قانون الاجراءات - الجنائية وبفرض أن المدعى
 بالحقوق المدنية ذو صفة فى النعى على الحكم لعدم أعمانها - اذ نصت على أن
 ميسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ
 اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة ، فقد جعلت سقوط الاستئناف منوطاً بعدم تقديم
 المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة ، فأفادت بذلك الا يستقط استئناف متى
 كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته فى يوم الجلسة ، مادام
 التنفيذ عليه أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الاستئناف ولما كان من المقرر أنه يكفى
 ان يكون المتهم قد وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهيمنة على التنفيذ

قبل الجلسة دون الاعتداد بما اذا كانت هذه السلطة قد اتخذت فيه إجراءات التنفيذ قبل الجلسة أو بعدها فإن المطعون ضده اذا مثل أمام المحكمة الاستئنافية المفصل في استئنافه عن حكم مشمول بالنفاذ ، يكون التنفيذ عليه قد أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الاستئناف ويكون الحكم المطعون فيه اذا تعرض لموضوع الاستئناف قد اقرن بالصواب لما كان ذلك وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يكفي أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية اذ ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدانه مادام الظاهر أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة وأقام قضاؤه على أسباب تحمله وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وعرض أدلة الثبوت فيها بما يكشف عن تمحيصه لها والاحاطة بظروفها وأدلة الاتهام فيها - خلص إلى أن التهمة الموجهة إلى المطعون ضده محل شك للأسباب السائغة التي أوردها فإنه لا يكون ملزماً من بعد أن يرد على كل دليل من أدلة الاتهام لأن في اغفال التحدث عنه ما يفيد حتماً أنه اطرحه ولم ير فيه ما يطمئن معه إلى الحكم بالإدانة ومن ثم لا يعيب الحكم المطعون فيه وهو يقضى بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية عدم تصديه لما قد يكون المدعى بالحقوق المدنية قد ساقه من فرائض تشير إلى ثبوت الاتهام ، مادامت المحكمة قد قطعت في أصل الواقعة وتشككت في ثبوت التهمة على المتهم ، وبذلك يضحى النعى على الحكم بالقصور في غير محله . لما كان ذلك وكان مجرد تمسك المطعون ضده بالمحرر المزور وكونه صاحب المصلحة في التزوير لا يكفي للتدليل على أنه هو الذي قام بالتزوير أو يعلم به - مادام يذكر ارتكابه له وخلا تقرير المضاهاه من أنه محرر بخطه . فإن النعى على الحكم في هذا الصدد يكون على غير سند . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متيناً رفضه موضوعاً مع مصادرة الكفالة عملاً بالمادة ٣٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ والزام الطاعن والمصاريف المدنية .

جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار/محمد وجدى عبدالصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان وحسين كامل حنفى
ومحمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى .

(٢٧)

الطعن رقم ٤٣٣٦ لسنة ٥١ القضائية

١ - اخفاء أشياء متحصلة من جنحة سرقة • نقض « حالات الطعن •
مخالفو القانون » • « الخط فى تطبيقه » •

العقوبة المقررة لجريمة اخفاء أشياء متحصلة من جريمة سرقة ، هي
الحبس مع الشغل مدة لا تزيد على سنتين • قضاء الحكم المطعون فيه بالغرامة
فقط • خطأ •

٢ - اخفاء أشياء مسروقة • جريمة • « أركانها » • حكم « تسببه » •
تسبب معيب » •

فى جريمة اخفاء أشياء متحصلة من سرقة • وجوب أن يبين حكم
الادانة فوق اتصال المتهم بالمال المسروق • أنه كان يعلم يقينا أن المال
متحصل من جريمة سرقة • أو أن تكون الوقائع كما أثبتتها الحكم • تفيد
بذاتها توافر هذا العلم • وأن يستخلصها استخلاصا سائفا كافيا لحمل
قضائه • مثال لتسبب معيب •

١ - لما كان نص المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات قد جرى بأن
كل من أخفى أشياء مسروقة أو متحصلة من جناية أو جنحة مع عملة
بذلك يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على سنتين • وإذا كان الجانى يعلم

بأن الأشياء التي يخفيها متحصلة من جريمة عقوبتها أشد حكم عليه باعتوبة المقررة لهذه الجريمة ، ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضده بجريمة أخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة سرقة مع علمه بذات وقضى عليه بالفراغة تطبيقا لنص الفقرة من المادة الأولى ٤٤ مكررا من قانون العقوبات يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

٢ - لما كان الواجب لسلافة الحكم بالاثبات في جريمة اخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة أن يبين فوق اتصال المتهم بالمال المسروق ، أنه كان يعلم علم اليقين أن المال لا بد متحصل من جريمة سرقة أو أن تكون الوقائع كما أثبتتها الحكم تفيد بذاتها توافر هذا العلم وأن يستخلصها استخلاصا دائما كافيا لحمل قضاءه ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بأدانة المطعون ضده على قوله « أن التهمة ثابتة من ظروف وملابسات الدعوى وضبط المسروقات طرفه وأقوال من سئل في التحقيق ولا يقدح في ذلك ما جاء بدفاع المتهم أو شاهده سيما وأن الآخرين لم يشاهدوا الخشبة المضبوطة مما يشكك في أقوالهما ، ، وكان هذا الذي أورده الحكم لا يكفي للاتع به توافر العلم اليقيني لدى المطعون ضده بأن قطعة الخشب المضبوطة لديه متحصلة من جريمة سرقة ، فإن الحكم يكون قاصر البيان في استظهار ركن العلم ، بما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وإعلان ركنيتها فيما تثيره النيابة بوجه النعي ، ويتعين لذلك أن يكون مع النقض الإعادة لما للقصور من الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون . .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : سرق الأخشاب المينة وصفها بقيمة بالمحضر والمملوكه لهيئة السكة الحديد وطلبت عقابه بالمادة ٣١٨

من قانون العقوبات .. ومحكمة جناح القناطر الجزئية قضت حضوريا عملا بإسادة ١/٤٤ مكرر من قانون العقوبات بحبس المتهم ثلاثة شهور شغل وكفالة عشرين جنيتها باعتبار أن الواقعة اخفاء مسروقات • فاستأنف المحكوم عليه ومحكمة بنها الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا للمتهم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريمه عشرين جنيتها •

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

ومن حيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة اخفاء أشياء متحصلة من جريمة سرقة مع علمه بذلك وقضى بتغريمه عشرين جنيتها ، تد خالف القانون ، ذلك بأن العقوبة المقررة لتلك الجريمة طبقا للمفقرة الاولى من المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات هي الحبس لا الغرامة ..

ومن حيث أنه يبين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه انتهى الى ادانة المطعون ضده بجريمة اخفاء أشياء متحصلة من جريمة سرقة مع علمه بذلك وقضى بمعاقبته عملا بالمفقرة الأولى من المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات بالحبس ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة عشرين جنيتها لوقت التنفيذ • ويبين من الحكم المطعون فيه أنه أخذ بأسباب الحكم المستأنف وقضى بتعديل عقوبة الحبس والاكتفاء بتغريم المطعون ضده عشرين جنيتها • لما كان ذلك وكان نص المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات قد جرى بأن « كل من أخفى أشياء مسروقة أو متحصلة من جناية أو جنحة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على سنتين • وإذا كان الجاني يعلم بأن الأشياء التي يخفيها

• متحصلة من جريمة عقوبتها أشد حكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة فان
 احكم المطعون فيه اذ دان المطعون ضده بجريمة اخفاء الاشياء المتحصلة
 من جريمة سرقة مع علمه بذلك وقضى عليه بالغرامة تطبيقا لنص الفقرة
 الاولى من المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات يكون قد خالف القانون بما
 يوجب نقضه • لما كان ذلك وكان الواجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة
 اخفاء الاشياء المتحصلة من سرقة أن يبين فوق اتصال المتهم بالمال المسروق،
 أنه كان يعلم علم اليقين أن المال لا بد متحصل من جريمة سرقة أو أن
 تكون انقائع كما أثبتتها الحكم تفيد بذاتها توافر هذا العلم وأن يستخلصها
 استخلاصا سائعا كافيا لحمل قضاءه ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد
 لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بادانة المطعون ضده على قوله ،
 أن التهمة ثابتة قبل المتهم من ظروف وملابسات الدعوى وضبط المسروقات
 طرفه وأقوال من مسئل في التحقيق ولا يقدح في ذلك ما جاء بدفاع المتهم
 أو شاهديه سيما وأن الآخرين لم يشاهدوا الخشبة المضبوطة مما يشكك في
 أقوالهما ، • وكان هذا الذي أورده الحكم لا يكفي للقطع بتوافر العلم
 اليقيني لدى المطعون ضده بأن قطعة الخشب المضبوطة لديه متحصلة من
 جريمة سرقة ، فان الحكم يكون قاصر البيان في استظهار ركن العلم ، بما
 يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا
 على واقعة الدعوى وعلان كلاتها فيما تثيره النيابة بوجه النعي ، ويتعين
 لذلك أن يكون مع النقض الاعادة لما للتصور من الصدارة على وجه
 الطعن المتعلق بمخالفة القانون ••

جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار/محمد وجدى عبدالصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان وحسين كامل حنفى
ومحمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى .

(٢٨)

الطعن رقم ٤٤٨٧ لسنة ٥١ القضائية

سلاح • عقوبة « تطبيقها » • نقض « حالات الطعن » • الخطأ فى تطبيق
القانون •

العقوبة المقررة لجريمة احراز سلاح نارى مششخن بغير ترخيص
المنصوص عليها بالمادتين ٢٢/٢ ، ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
المعدل هى الاشغال الشاقة المؤقتة والمصادرة •

نزول الحكم عند معاملة المتهم بالرافة عملا بالمادة ١٧ عقوبات
بالعقوبة الى ثلاثة شهور • خطأ فى القانون • وجوب تصحيحه •

٢ - محكمة النقض « سلطتها » • وقت تنفيذ العقوبة •
حق محكمة النقض فى القضاء بوقف تنفيذ عقوبة الحبس متى كانت
محكمة الموضوع قد قضت به •

١ - لما كانت العقوبة المقررة لجريمة احراز سلاح نارى مششخن بغير
ترخيص طبقا لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون مالف
الذكر هى الاشغال الشاقة المؤقتة • فضلا عن وجوب الحكم بمصادرة
السلاح موضوع الجريمة وفقا لنص المادة ٣٠ من ذلك القانون ، وكان
مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تعديل الاشغال الشاقة
المؤقتة بعقوبة السجن أو الحبس الذى لا يجوز أن ينقص عن ستة شهور •

لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه وقد نزل بالعقوبة الى الحبس لمدة ثلاثة شهور يكون قد خالف القانون مما يتعين معه تصحيحه بمعاقبة المطعون ضده بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور بالاضافة الى عقوبة المصادرة المحكوم بها .

٢ - لما كانت محكمة الموضوع قد أوردت في أسباب حكمها أنها رأت لظروف الدعوى وقف تنفيذ عقوبة الحبس التي قضت بها عملاً بنص المادتين ٥٥ ، ٥٦ عقوبات ، فان هذه المحكمة تأمر بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها . .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده في قضية الجنائية رقم لسنة ١٩٧٧ مركز جرجا (المنقيدة بجدواها الكلى برقم ١٥٢٧ لسنة ١٩٧٧) بأنه : حاز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخاً (بنديقية سريعة الطلقات) وطلبت الى مستشار الاحالة إحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات سوهاج قضت حضورياً عملاً بالمواد ١/١ ، ٢/٢٦ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند « ب » من القسم الاول من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون الاول مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر ومصادرة السلاح المضبوط وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم .

فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ

المحكمة

ومن حيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة أحرار سلاح ناري مششخن بغير ترخيص وطبق في حقه المادة ١٧ عقوبات عنها بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر مع إيقاف التنفيذ ، قد خالف القانون ، ذلك بأن عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة المقررة لهذه الجريمة في المادة ٢٦/٢ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر ، لا يجوز أبدالها عند معاملة المتهم بالرافعة الا بعقوبة السجن أو الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ستة شهور عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ..

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة احرار سلاح ناري مششخن بغير ترخيص التي دان المطعون ضده بها ، وأورد على ثبوتها في حق أدلة صائفة - انتهى الى عقابه عنها طبقاً للمواد ١/١ ، ٢/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند « ب » من القسم الاول من الجدول رقم ٣ المرفق به والمواد ١٧ ، ٥٥ ، ١/٥٦ من قانون العقوبات ثم أوقع عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور ومصادرة السلاح المضبوط مع إيقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات . لما كان ذلك وكانت العقوبة المقررة لجريمة احرار سلاح ناري مششخن بغير ترخيص طبقاً لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون سالف الذكر هي الاشغال الشاقة المؤقتة . فضلاً عن وجوب الحكم بمصادرة السلاح موضوع الجريمة وفقاً لنص المادة ٣٠ من ذلك القانون ، وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تعديل عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة السجن أو الحبس الذي لا يجوز ان ينقص عن ستة شهور . لما كان

ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه وقد نزل بالعقوبة الى الحبس لمدة ثلاثة شهور يكون قد خالف القانون مما يتعين معه تصحيحه بمعاقبة المطعون ضده بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور بالاضافة الى عقوبة المصادرة المحكوم بها . ولما كانت محكمة الموضوع قد أوردت في أسباب حكمها أنها رأت لظروف الدعوى وقف تنفيذ عقوبة الحبس التي قضت بها عملاً بصـ المادتين ٥٥ ، ٥٦ عقوبات ، فإن هذه المحكمة تأمر بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها .

جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار/محمد وجدى عبدالصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان وحسين كامل حنفى
ومحمد رفيق البسطويسى ومحمود سامى الباروى .

(٢٩)

الطعن رقم ٤٤٨٨ لسنة ٥١ القضائية

اختصاص « الاختصاص الولاىى » • قضاء عسكرى « اختصاصه » •
نقض حالات الطعن • الخطأ فى تطبيق القانون » •

القضاء العسكرى فى صدد اختصاصه • لا يقبل تعقيبا • المادة ٤٨
قانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦

قرار النيابة العسكرية بعدم اختصاص القضاء العسكرى بالجريمة •
أثره : رجوب الفصل فيها من القضاء العادى • قضاؤه على خلاف القانون
بعدم اختصاصه ولائيا بنظر الدعوى • منه للخصومة • أثر ذلك : جواز
الطعن فيه بالنقض •

متى كان يبين من المفردات المضمومة - تحقيقا لوجه الطعن - أن
رئيس نيابة أميوط العسكرية اعاد أوراق النيابة - موضوع الطعن - الى
نيابة موهاج الكلية لعدم اختصاص القضاء العسكرى بنظرها لوجود منهم
آخر مدنى - لما كان ذلك وكانت المادة ٤٨ من قانون الاحكام العسكرية
الصادر بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن السلطات القضائية العسكرية
هى وحدها التى تقرر ما اذا كان الجرم داخلا فى اختصاصها أم لا مما
مقتضاه أن قرار جهة القضاء العسكرى فى صدد اختصاصها هو القول
الفصل الذى لا يقبل تعقيبا ، بحيث اذا رأت عدم اختصاصها بجريمة

ما تعين على القضاء العادى أن يفصل فيها ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم اختصاص القضاء العادى ولائيا بنظر الدعوى - بعد سبق خروجها من ولاية القضاء العسكرية - يكون منها للخصومة ومائنا من السير فيها فيجوز الطعن فيه بالنقض ، وقد استوفى الطعن الشكل المقرر فى القانون • ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف القانون حين قضى بعدم الاختصاص ولائيا بنظر الدعوى ، بما حجب المحكمة عن نظر الموضوع ، فانه يكون متعين النقض والاعادة •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده فى قضية الجناية ••• بأنه: ١ - أحرز سلاحا ناريا مششخا «مسدس» بغير ترخيص •• (٢) أحرز ذخيرة (خمس طلقات) مما تستعمل فى السلاح النارى مالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بحيازته واحرازه • (٣) سرق السلاح النارى مالف الذكر والذخيرة المملوكة لـ •••••••• من مسكنه وطلبت الى مستشار الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الزاردين بأمر الاحالة ، فقرر ذلك •• ومحكمة جنايات سرهاج قضت غيابيا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى •

قطعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض •• الخ

المحكمة

ومن حيث ان النيابة العامة تعنى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، ذلك بأنه قضى بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى ، رغم سبق صدور قرار من ادارة المدعى العسكرية بعدم اختصاص جهة القضاء العسكرية بنظرها ، ومؤدى هذا القرار - الصادر استنادا الى نص

المادة ٤٨ من قانون الاحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ -
العودة الى القواعد العامة التي تجمل القضاء العادى هو صاحب الاختصاص
العام بالفصل فى جميع انجرائم •

ومن حيث انه يبين من المفردات المضمومة - تحقيقا لوجه الطعن -
أن رئيس نيابة أسيرط العسكرية اعاد أوراق النيابة - موضوع الطعن -
الى نيابة سوهاج الكلية لعدم اختصاص القضاء العسكرى بنظرها لوجود
منهم آخر مدنى - لم كان ذلك وكانت المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية
الصادرة بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن السلطات القضائية العسكرية
هى وحدها التى تقرر ما اذا كان الجرم داخلا فى اختصاصها أم لا مما
مقتضاء أن قرار جهة القضاء العسكرى فى صدد اختصاصها هو القول
الفصل لا يقبل تمقيا ، بحيث اذا رأت عدم اختصاصها بجريمة ماتعين على
القضاء العادى أن يفصل فيها فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم اختصاص
القضاء العادى ولائيا بنظر الدعوى - بعد سبى خروجها من ولاية القضاء
العسكرى - يكون منها للخصومة ومانعا من السير فيها فيجوز الطعن فيه
بالنقض ، وقد استوفى الطعن الشكل المقرر فى القانون • ولما كان
الحكم المطعون فيه قد خالف القانون حين قضى بعدم الاختصاص ولائيا
بنظر الدعوى ، بما حجب المحكمة عن نظر الموضوع ، فانه يكون متعين
النقض والاعادة ••

جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٨٢

بقيادة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : أحمد أبوزيد ومحمد نجيب صالح وعوض
جادو ومعتطفى طاهر

(٣٠)

الطعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥١ القضائية

١ - محكمة الموضوع « سلطتها فى استخلاص صورة الدعوى »
« سلطتها فى تقدير الدليل » • اثبات « شهادة » •

حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى
واطراح ما يخالفها ما دام استخلاصها سائفاً •

٢ - محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » • اثبات
« بوجه عام شهود » •

وزن أقوال الشاهد وتقدير ظروف الادلاء بها • موضوعى •

أخذ المحكمة بأقوال شاهد • مفاده : اطراحها الاعتبارات التى سقيت
لحملها على عدم الأخذ بها • لها ألا تأخذ بقالة شهود النفى • ما دامت لم
تطمئن اليها •

٣ - مواد مخدرة • تبس • مأمورو الضبط القضائى
« اختصاصاتهم » • محكمة الموضوع • « سلطتها فى تقدير الدليل » •

يكفى للقول بقيام حالة التبس باحراز المخدر أن تكون هناك مظاهر
خارجية تنبئ عن وقوع الجريمة • تبين المادة المخدرة قبل التفتيش •
عدم لزومه •

٤ - مواد مخدرة • اتفاقيات دولية • معاهدات • قانون
« تفسيره » « الغاؤه » •

تطبيق أحكام الاتفاقية الدولية للمخدرات الصادر بشأنها القرار الجمهوري رقم ١٧٦٤ لسنة ١٩٦٦ لا يؤثر في مجال تطبيق أحكام قانون المخدرات المعمول به . أساس ذلك ؟ .

١ - من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وماتر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الاوراق .

٢ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بأقوال شاهد فان ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، كما أن لها أن تعرض عن قائله شهود النفي مادامت لا تثق بما شهدوا به .

٣ - من المقرر أنه يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، ولا يشترط في التلبس باحراز المخدر ان يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها بل يكفي في تحقق تلك المظاهر الخارجية بأي حاسة من الحواس متى كان هذا التحقق بطريقة يقينية لا تحتل شكاً .

٤ - الاتفاقية الدولية للمخدرات الموقعة في نيويورك في ٣٠/٣/١٩٦١ والتي صدر بشأنها القرار الجمهوري رقم ١٧٦٤ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ٢/٥/١٩٦٦ والتي نشرت في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠/٢/١٩٦٧ هي مجرد دعوة من الدول بصفتهم أشخاص القانون الدولي العام الى القيام بعمل منسق لضمان فاعلية التدابير المتخذة ضد اساءة استعمال المخدرات ، ويبين من الاطلاع على نصوصها انها لم تلغ أو تعدل - صراحة أو

ضمننا - أحكام قوانين المخدرات المعمول بها في الدول الموقعة عليها ، وقد نصت المادة ٣٦ منها على الاحوال التي تدعو الدول الى تجريمها والعقاب عليها ، دون أن تتعرض الى تعريف الجرائم واجراءات المحاكمة وتوقيع العقاب ، وترك ذلك كله الى القوانين المحلية في الدول المنضمة اليها ، يؤكد ذلك ما جرى به نص الفقرة الرابعة من تلك المادة من أنه « لا تتضمن هذه المادة أى حكم يخل بمبدأ تعريف الجرائم التي ينص عليها ومحاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم وفقا للقوانين المحلية في الدول الاطراف المعنية » ومن ثم فان تطبيق أحكام هذه الاتفاقية لا يؤثر في مجال تطبيق أحكام قانون المخدرات المعمول به في جمهورية مصر العربية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة في قضية الجناية بأنها في يوم .. بدائرة قسم الشراية محافظة القاهرة : حازت بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا « عقار المونولون » في غير الاحوال المصرح بها قانونا وطلبت الى مستشار الاحالة احالتها الى محكمة الجنايات لمناقبتها بالمواد ١/١ و ١/٢ و ١/٧ و ١/٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والجدول رقم واحد الملحق . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة اتهمته بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتجريمها ثلاث الاف جنيه والمصادرة .

فطعن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

المحكمة

وحيث ان الطاعة تنمى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانها بجريسه احراز مواد مخدرة بقصد الاتجار قد شابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال وانطوى على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك ان المدافع عن الطاعة دفع ببطلان القبض والتفتيش لان الواقعة لم تكن فى حالة تلبس اذ تم ضبط الطاعة بمسكنها وليس بالطريق العام كما جاء بتصوير الضابط ، كما أنها لم تتخل عن الكيس الذى يحوى المخدر اختياراً وانما انتزعه الضابط منها قبل أن يتيقن مبادخله الا أن الحكم أطرح هذا الدفاع الذى تأيد بأقوال شاهد النفى ورد على الدفع بالبطلان بما لا يسوغ رفضه • هذا الى أن مادة الميثاكوأون • المضبوطة ليست ضمن المواد المخدرة التى أوردتها الجداول الملحقه بالاتفاقية الدولية الموقعة فى ٣٠/٣/١٩٦١ ومن ثم فان احرازها يخرج عن نطاق التأييم ، ولا يغير من ذلك ورودها ضمن قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ لمخالفته أحكام الاتفاقية التى أضحت قانونا لا يصح تعديل أحكامه بقرار وزارى - كل ذلك مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه •

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن الرائد علم من أحد مرشديه أن الطاعة تقوم ببيع الاقراص المخدرة في شارع فتوجه وبصحبه المرشد الى ذلك المكان حيث أرشد عنها • واذا عرض الضابط عليها أن تبعة خمسة أقراص ونقدها ستين قرشا ثمنها لها أخرجت من ملابسها كيسا ن النيلون فسارع بامساكه حيث وجد بداخله الاقراص المضبوطة وكانت ظاهرة للعيان • وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة ادلة مستمدة من أقوال الضابط ومما ثبت من تقرير التحليل ، وهى ادلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ادرته عليها - لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى

إليه اقتناعها وأن تطرح ما يجافها من صور أخرى مادام استخلاصها مسانغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكاً لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الأعباء التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، كما أن لها تعرض عن قالة شهود النفي مادامت لا تنق بما شهدوا به ولما كانت المحكمة قد أطمأنت الى أقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة فإن ماثيره الطاعنة من منازعة في صورة الواقعة لا يكون له محل . لما كان ذلك . وكان من المقرر أنه يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، ولا يشترط في التلبس باحراز المخدر أن يكون عن شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها بل يكفي في ذلك تحقق تلك المظاهر الخارجية باني حاسه من الحواس متى كان هذا التحقق بطريقة يقينية لا تحمل شكاً ، ولما كانت المحكمة قد أطمأنت الى ما شهد به الضابط الذي أبصر الطاعنة - وقد دلت تحرياته على أنها تتجر في الأقراص المخدرة - وهي تخرج من ملابسها كيساً من النايلون يشف عن الأقراص التي طلب شرائها منها بعد أن تقدمها اثنان بما يكفي لتوافر المظاهر الخارجية التي تنبئ عن وقوع جريمة احراز مواد مخدرة فإن ما انتهى اليه الحكم من قيام حالة التلبس - التي تسوغ القبض والتفتيش - يكون صحيحاً في القانون ويكون النعي عليه في هذا الخصوص غير مقبول - لما كان ذلك ، وكانت الاتفاقية الدولية للمخدرات الموقعة في نيويورك في ٣٠/٣/١٩٦١ والتي صدر بشأنها القرار الجمهوري رقم ١٧٦٤ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢ التي نشرت في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٠ هي مجرد دعوة من الدول بصفقتهم أشخاص القانون الدولي العام الى القيام بعمل منسق لضمان فاعلية التدابير المتخذة ضد آسائه استعمال المخدرات ، وبين من الاطلاع على نصوصها أنها لم تلغ أو تعدل - صراحه أو ضمناً - احكام قوانين المخدرات

المعمول بها في الدول الموقعة عليها ، وقد نصت المادة ٣٦ منها على الاحوال التي تدعو الدول الى تجريمها والعقاب عليها ، دون أن تتعرض الى تعريف الجرائم واجراءات المحاكمة وتوقيع العقاب ، وتركت ذلك كله الى القوانين المحلية في الدول المنضمة اليها ، يؤكد ذلك ما جرى به نص الفقرة الرابعة من تلك المادة من أنه « لا تتضمن هذه المادة اى حكم يخل بمبدأ تعريف الجرائم التي ينص عليها ومحاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم وفقا للقوانين المحلية في الدول الاطراف المعنية » ومن ثم فإن تطبيق أحكام هذه الاتفاقية لا يؤثر في مجال تطبيق أحكام قانون المخدرات المعمول به في جمهورية مصر العربية . لما كان ذلك ، وكان المشرع في المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد أعمل الرخصة المتاحة له بمقتضى المادة ٦٦ من الدستور مناطه بالوزير المختص على تعديل الجداول الملحقة بهذا القانون بالحذف وبالإضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها ، وذلك تقريراً منه لما يتطلبه كشف وتحديد الجواهر المخدرة من خبرة فنية ومرونة في اتخاذ القرار يمكن معها مواجهة التغيرات المتلاحقة في مسمياتها وعناصرها تحقيقاً لصالح المجتمع - واذ صدر قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مستنداً الى المادة ٣٢ انفة الذكر وقد الحق تعديلاً على تعريف المواد المخدرة الواردة بالجدول الاول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ كان من شأنه اعتبار مادة « الميتاكوالون » من المواد المخدرة التي جرم المشرع حيازتها . فان ما تنهه الطاعة في هذا العدد يكون غير سديد لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / د. ابراهيم علي صالح نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : حسن عثمان عمار وهاشم محمد قراعه
وصفوت خالد مؤمن ومحمود بهي الدين .

(٣١)

الطعن رقم ٤٤٩٠ لسنة ٥١ القضائية

سلاح . جريمة « أركانها » . قصد جنائي . باعث . عقوبة
« نطبقها » . وصف التهمة . نقض « حالات الطعن . مخالفة القانون »

جريمة احراز سلاح ناري بغير ترخيص . ما يكفي لتحقيقها ؟ .

واجب المحكمة تمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها
وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقاً صحيحاً . عدم تقيدها
بالوصف الذي أسبغته النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم .

نفي الحكم عن المطعون ضده الاتجار بغير ترخيص في الأسلحة
النارية وانتهائه الى تبرئته دون بحث مدى انطباق مواد القانون على واقعة
حيازة سلاح ناري بغير ترخيص . خطأ في تطبيق القانون . أثر ذلك ؟ .

جريمة احراز سلاح ناري بغير ترخيص - المؤتممة بالمواد ١/١ و ٢/٢٦
من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر المعدل
بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥٠ لسنة ١٩٥٨ والبند ب من القسم الأول
في الجدول رقم ٣ الملحق به - يكفي لتحقيقها مجرد الحيازة المادية -
طالت أو قصرت - وايا كان الباعث على الحيازة ولو كانت لأمر عارض
أو طارئ وكانت محكمة الموضوع طبقاً للمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات

الجنائية ملزمة بأن تمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وصولاً إلى انزال حكم القانون صحيحاً عليها دون أن تتقيد بالوصف القانوني الذي أسبقته النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بعد أن نفى عن المطعون ضده الاتجار في الأسلحة بغير ترخيص وقضى ببراءته أغفل حكم مواد القانون سالف الإشارة إليها ومدى انطباقها على ذات الواقعة المادية وهي حيازة سلاح ناري « بندقية مششخنة » بغير ترخيص فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وكان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن تمحيص الواقعة ولم توجه للمتهم الوصف القانوني الواجب التطبيق حتى يتسنى له تقديم دفاعه ، مما يتعين معه أن يكون مع النقض الاعادة •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : اتجر بغير ترخيص - بطريق الحيازة - في الأسلحة النارية المششخنة المضبوطة بندقية وأجزاء بنادق وطلبت إلى مستشار الاحالة احواله لمحكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للفيء والوصف الورددين بأمر الاحالة فقرر ذلك ومحكمة جنايات سوهاج قضت غايياً تملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ٣٠ من قانون العقوبات ببراءة المتهم من التهمة المسندة اليه وبمصادرة المضبوطات •

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض •• الخ •

المحكمة

وحيث ان مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة الاتجار بغير ترخيص بطريق الحيازة في الأسلحة النارية المششخنة المضبوطة « بندقية وأجزاء بنادق » قد أخطأ في

تطبيق القانون ذلك أن المحكمة لم تقم بما يتعين عليها من تمحيص الواقعة بكافة كيوفها وأوصافها ولم تضيف عليها الوصف الصحيح وهو حيازة انهم - المطعون ضده - سلاحا ناريا مشمخنا (بندقية روسي) بغير ترخيص مما يعيب الحكم ويوجب نقضه ..

وحيث أن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى كما صورها الاتهام في أنه تنفيذ لاذن النيابة العامة بتفتيش شخص ومسكن المطعون ضده لضبط دايحوزه من أسلحة وذخائر بغير ترخيص باشرت قوة برئاسة النقيب رئيس وحدة مباحث مركز أولاد طوق تفتيش مسكن المطعون ضده وقد اسفر ذلك عن ضبط بندقية واجزاء لأسلحة نارية «بنادق» مشمخنة وأن تحريات المباحث أسفرت عن أن المتهم يتجر في هذه الأسلحة ، وبعد أن عرض الحكم للأدلة التي استندت اليها النيابة العامة في إبتدليل على ثبوت التهمة قبل المطعون ضده أقام قضاءه بالبراءة بقوله « أن هذا الذي استندته النيابة العامة الى المتهم بخصوص الاتجار بغير ترخيص بطريق الحيازة بالنسبة الى البندقية واجزاء الاسلحة المضبوطة لم يضم عليه دليل تظمن اليه المحكمة يثبت أن المتهم يتجر فيها بالفعل وأن المحكمة بمالتها من سلطة تقديرية لاتعول على تحريات الشرطة وحدها ولا تأخذ بها دليلا كافيا نطعن اليه للادانة في هذا الصدد » لما كان ذلك وكانت جريمة احراز سلاح نارى بغير ترخيص - المؤتممة بالمواد ١/١ و ٢/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند ب من القسم الاول في الجدول رقم ٣ الملحق به - يكفي لتحقيقها بمجرد الحيازة المادية - طالت أو قصرت - وأيا كان الباعث على الحيازة ولو كانت لأمر عارض أو طارئ وكانت محكمة الموضوع طبقا للمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ملزمة بان تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وصولا الى انزال حكم القانون صحيحا عليها دون أن تنقذ بالوصف القانوني الذي

أُسيغت النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم ، لما كان ذلك وكان
الحكم المطعون فيه بعد أن نفى عن المطعون ضده الاتجار في الأمثلة
بغير ترخيص وقضى ببراءته اغفل حكم مواد القانون سالف الإشارة اليها
ومدى انطباقها على ذات الواقعة المادية وهي حيازة سلاح ناري « بندقية
مشفخة بغير ترخيص فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وكان
هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن تمحيص الواقعة ولم توجه
للمتهم الوصف القانوني الواجب التطبيق حتى يتسنى له تقديم دفاعه ،
مما يتعين معه أن يكون مع النقض الاعداد .

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار/محمد عبد الحميد صادق نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد سالم يونس وفؤاد بدر وسعد
الساعي وأحمد سفيان

(٣٢)

الطعن رقم ٤٤١٩ لسنة ١ هـ القضائية

١ - استئناف « نظره والحكم فيه » . اجراءات « اجراءات المحاكمة » . تقرير التلخيص .

ثبوت تلاوة التلخيص من الهيئة التي فصلت في الدعوى . كفاية كون التقرير وضعته هيئة سابقة . لا عيب . علة ذلك ؟

٢ - اجراءات « اجراءات المحاكمة » تقرير التلخيص . بطلان . تقرير التلخيص . ماهيته ؟

وجود نقص أو خطأ في تقرير التلخيص . لا يعيب الحكم . عدم جواز النعي على تقرير التلخيص بالقصور لأول مرة أمام النقض . علة ذلك ؟

٣ - محضر الجلسة . حكم « بيانات الديباجة » « بطلان » . بطلان .

الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات حصول تلاوة تقرير التلخيص . ورود هذا في ديباجة الحكم . لا عيب . حد ذلك وأساسه ؟

٤ - حكم « اصداره » بطلان . شهادة سلبية . نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها «

٣ - حق الطاعن في التمسك ببطلان الحكم لعدم التوقيع عليه في الميعاد . شرطة ؟

٥ - نقض « أسباب الطعن » • مالا يقبل منها »

وجه الطعن • وجوب أن يكون واضحاً محدداً • عدم افصاح الطاعن عنه • ماهية الدفاع الذي ينشأ على الحكم الالتفات عنه • أثره ؟ •

٦ - نقض « أسباب الطعن » • مالا يقبل منها • المصلحة في الطعن والصلة فيه » •

• وجه الطعن • وجوب أن يكون متصلاً بشخص الطاعن •

١ - وحيث إن البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن تقرير التلخيص قد تلى بالجلسة التي نظرت فيها الدعوى لما كان ذلك فإنه لا يندح في صحة هذا الاجراء أن يكون التقرير من وضع هيئة أخرى غير تلك التي فصلت في الدعوى إذ في تلاوة المقرر لهذا التقرير ما يفيد أنه - وقد اطلع على أوراق الدعوى - رأى أن ما أتمل عليه التقرير من عناصر ووقائع كاف للتعبير عما استخلصه من جانبها لها • وأنه لم يجد دليلاً لوضع تقرير آخر •

٢ - لما كان تقرير التلخيص وفقاً للمادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجزائية مجرد بيان يتبع لأعضاء الهيئة الامام بمجمل وقائع الدعوى وضرونها وما تم فيها من تحقيقات واجراءات ولم يرتب القانون على ما يشوب التقرير من نقض أو خطأ أي بطلان يوجب الحكم الصادر في الدعوى وكان الثابت بمحضر الجلسة أن الطاعن لم يعرض على ماتضمنه التقرير فلا يجوز له من بعد التمسك على التقرير بالقصور الأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ كان عليه أن يرى أن التقرير قد أغفل الإشارة إلى واقعة تهمه أن يوضحها في دفاعه •

٣ - لما كان من المقرر أن الحكم يكمل محضر الجلسة في أثبات حصول تلاوة تقرير التلخيص وكان الحكم المطعون فيه أثبت تلاوة ذلك التقرير فلا يندح في ذلك أن يكون اثبات هذه التلاوة قد ورد في ديباجة

الحكم المطعون فيه مادام رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم قد وقع عليه مع كاتبها طبقا للمادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية مما يفيد اقراره لما ورد به من بيانات ، فان ما يتطلبه المشرع في هذا الخصوص يكون قد تحقق مما يتعين معه اطراح ما يثيره الطاعن في شأن نقص تقرير التخليص أو اثبات تلاوته .

٤ - لما كان قضاء النقض قد استقر على أنه يجب على الطاعن لكي يكون له التمسك بطلان الحكم لعدم توقيعه في خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره أن يحصل من قلم الكاتب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد - وكان الطاعن لم يقدم أية شهادة بهذا المعنى - فان معنى الطاعن في هذا الصدد يكون على غير سند .

٥ - لما كان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا ومحددا ولما كان الطاعن لم يفصح عن ماعية أوجه الدفاع التي يقول أنه أثارها وانغل الحكم التعرض لها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى المطروحة فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

٦ - لما كان من المقرر أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا منها بشخص الطاعن فان ما يثيره الطاعن من دعوى الفساد في الاستدلال للتدليل على براءة المتهم الأول لا يكون مقبولا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته موظفا عموميا بمجلس مدينة دمياط استخدم القسوة مع المجنى عليه ... المحامي اعتمادا على وظيفته بحيث أحدث آلاما بيديه بأن ضربه أثناء تواجده بمجلس مدينة

- ديمقراطية وطلبت عقابه بالمواد ١٢٩ ، ١٣٦ ، ١٣٧/١ من قانون العقوبات .
- ومحكمة جناح قسم ديمقراطية قضت حضوريا بتغريم المتهم عشرة جنمات
- استئناف • ومحكمة ديمقراطية الابتدائية - هيئة استئنافه - قضت حضوريا
- بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف •
- فطمعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ •

المحكمة

وحيث ان انطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة استعمال القسوة قد شابه البطلان والقصور في التسبيب والخطأ في الاسناد والفساد في الاستدلال ، ذلك أنه لم يصدر بعد تلاوة تقرير تلخيص من وضع أحد أعضاء الدائرة التي أصدرته • وإنما كل ما أثبت على الملف هو تقرير تلخيص قاصر من وضع دائرة أخرى - فضلا عن أن الحكم لم يودع موقعا عليه من تلك الدائرة خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره مما يبطله • وزيادة على ذلك فلم يبين الحكم بالرد على دفاعه ردا مقبولا • كما لم يدل على توافر اركان الجريمة تدنيلا سائما بل وأثبت على خلاف الثابت بالأوراق أن التقرير الطبي أثبت وجود أصابات بالمجنى عليه وأن الطائفتين اعترف بسبق وجود علاقة بينه وبين المجنى عليه • مما يعيب الحكم ويتوجب نقضه •

وحيث أن البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن تقرير التلخيص قد تلى بالجلسة التي نظرت فيها الدعوى لما كان ذلك فانه لا يندح في صحة هذا الاجراء أن يكون التقرير من وضع هيئة أخرى غير تلك التي فصلت في الدعوى • اذ في تلاوة المقرر لهذا التقرير ما يفيد أنه وقد أطلع على أوراق الدعوى - رأى أن ما شتمل عليه التقرير من عناصر ووقائع كاف للتعبير عما استخلصه من جانبها • وأنه لم يجد

داعياً لوضع تقرير آخر . لما كان ذلك وكان تقرير التلخيص وفقاً للمادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية مجرد بيان يتيح لأعضاء الهيئة اللامع بمجمل وقائع الدعوى وظروفها وماتم فيها من تحقيقات وإجراءات ولم يرتب القانون على ما يشوب التقرير - من نقص أو خطأ - أى بطلان يلحق بالحكم الصادر فى الدعوى وكان الثابت بمحضر الجلسة أن الطاعن لم يعترض على ما تضمنه التقرير فلا يجوز له من بعد النعى على التقرير بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ كان عليه ان رأى أن التقرير قد أغفل الإشارة الى واقعة تهمه ان يوضحها فى دفاعه . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الحكم يكمل محضر الجلسة فى اثبات حصول تلاوة تقرير التلخيص وكان الحكم المطعون فيه أثبت تلاوة ذلك التقرير فلا يقدح فى ذلك أن يكون اثبات هذه التلاوة قد ورد فى ديباجة الحكم المطعون فيه مادام رئيس الدائرة انتى أصدرت الحكم قد وقع عليه مع كاتبها طبقاً للمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية مما يفيد اقراره لما ورد به من بيانات ، فان ما يتطلبه المشرع فى هذا الخصوص يكون قد تحقق مما يتعين معه اطراح ما يثيره الطاعن فى شأن نقص تقرير التلخيص أو اثبات تلاوته لما كان ذلك وكان قضاء النقض قد استقر على أنه يجب على الطاعن لكى يكون له التمسك ببطلان الحكم لعدم توقيعه فى خلال الثلاثين يوماً التالية لصدوره أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد - وكان الطاعن لم يقدم أية شهادة بهذا المعنى - فان معنى الطاعن فى هذا الصدد يكون على غير سند . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى خلص الى ادائه الطاعن فى قوله « ان المتهم الثانى قد اعتدى عليه (المتهم الأول) بأن ضربه فى صدره على نحو ما شهد به شاهده لوجود خلافات ومنازعات قضائية بينهم ولا يغير من ذلك وجود صلة مصاهره بين المتهم الأول وشاهده ومن ثم تعين مساءلة المتهم الثانى عن فعله عملاً بالمادة ٣٠٤/٢ إجراءات جنائية

وما أورده الحكم فيما تقدم بحمل قضاة في ثبوت الجريمة المسندة الى الطاعن . لما كان ذلك وكان الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم الا فيما يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة . واذ كان الحكم لم يذكر التقرير الطبى وهو بصدد أدلته على قيام الجريمة التى دان الطاعن بها ومن ثم فان هذا التقرير خارج عن سياق اقتناع القاضى ومن بعد فانه لا يعيب الحكم دعوى الخطأ فى الاسناد فى شأن هذا التقرير ، أما آثاره الطاعن فى شأن ما أثبتته الحكم على خلاف الثابت فى الأوراق من قيام منازعات قضائية بين الطاعن والمجنى عليه فان ذلك ليس ركنا من أركان الجريمة التى دين الطاعن بها أو عنصرا من عناصرها وانما هو سبب الجريمة والخطأ فيه بفرض حصوله لا يؤثر فى سلامة الحكم . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا ومحددا ولما كان الطاعن لم يفصح عن ماهية أوجه اندفاع التى يقول أنه أثارها وأغفل الحكم التعرض لها حتى يتضح مدى أهميتها فى الدعوى المطروحة فان ما يشير به الطاعن فى هذا الصدد لا يكون مقبولا لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم الا ما كان متصلا منها بشخص الطاعن فان ما يشير به الطاعن من دعوى الفساد فى الاستدلال للتدليل على براءة المتهم الأول لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم جميعه فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة .

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٨٢

رئاسة السيد المستشار/ محمد عبدالحميد صادق نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد سالم يونس وفؤاد بدر ومسعد
الساعي وأحمد سفقان

(٣٣)

الطعن رقم ٤٤٢٣ لسنة ٥١ انقضائية

١ - اختصاص « الاختصاص الولائي » « اختصاص محاكم أمن
الدولة » • أوامر عسكرية •

وقوع الجريمة في فترة سريان أمر عسكري • مؤداه ؟
المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة • لم يسلبها قانون
الطوارئ شيئاً من اختصاصها • أساس ذلك • وأثره ؟

٢ - عقوبة « أنواعها » « عقوبة تكميلية » • تعويض •

عقوبة الرد المنصوص عليها في المادة الأولى من أمر نائب الحاكم
العسكري رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ طبيعتها : عقوبة تكميلية • تنطوي على
عنصر التعويض • الحكم بها حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على
المستول عن الجريمة •

٣ - اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » •
نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

العبرة في الاثبات في المواد الجنائية باقتناع قاضي الموضوع
من أى دليل أو قرينة يرتاح اليها •

٤ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • دفاع
« الاخلال بحق الدفاع • الا يوفره » • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » •
نفي التهمة • دفاع موضوعي • أثر ذلك ؟

٥ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • دفاع
« الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • حكم « تسببيه • تسبب غير معيب » •

عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في كل جزئية من جزئيات
دفاعه •

٦ - استئناف • حكم « تسببيه • تسبب غير معيب » • « بيانات
التسبب » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

احالة الحكم الاستئنافي الى أسباب الحكم المستأنف • كفايته
تسبباً لقضائه •

٧ - حكم « تسببيه • تسبب غير معيب » • عقوبة • نقض • محكمة
النقض « سلطتها » •

خطأ الحكم في ذكر مادة العقاب الواجبة التطبيق • لا يبطله
مادامت العقوبة لم تخرج عن حدود تلك المادة •

متى يكون لمحكمة النقض تصحيح أسباب الحكم المطعون فيه ؟

١ - لما كانت التهمة المندة للطاعن قد وقعت في غضون
المدة من يوليو سنة ١٩٧٤ حتى يونيو سنة ١٩٧٥ أي فترة سريان أمر
نائب الحاكم العسكري العام رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ وهو القانون الواجب
التطبيق على واقعة الدعوى ، لما هو مقرر من أنه يعاقب على الجريمة
بمقتضى القانون الذي كان معمولاً به وقت ارتكابها مادام القانون اللاحق
لم يعدل من أحكامها • لما كان ذلك وكانت المحكمة ملزمة بأن تنزل
الحكم الصحيح للقانون على الواقعة التي رفعت بها الدعوى غير مقيدة في
ذلك بالوصف الذي أسبقته النيابة العامة عليها ولا بالقانون الذي طلبت
عقاب المتهم طبقاً لأحكامه وكان انزال المحاكم للأحكام الواردة بالأوامر
العسكرية على الوقائع الجنائية غير ممتنع عليها بل هو من واجبها لما هو
مقرر من أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة في حين أن محاكم
أمن الدولة ليست إلا محاكم استثنائية ذلك لأن قانون الطوارئ الذي

صدرت تلى أساسه الأوامر العسكرية لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية
البناء شيئاً البتة من اختصاصها الأصل الذى أطلقته الفقرة الأولى من
المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون ٤٦ سنة ١٩٧٢
ليشمل الفصل فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر العسكرية
التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه عملاً بأحكام قانون
الطوارئ حتى ولو لم تكن فى الأصل وثيقة بالقوانين المعمول بها .

٢ - ان الرد المنصوص عليه فى المادة الأولى من أمر نائب
الحاكم العسكرى العام ٦ لسنة ١٩٧٣ يعتبر عقوبة تكميلية تنطوى
على عنصر التعويض وتلازم عقوبتى الحبس والغرامة التى يحكم بها على
الجانى تحقيقاً للغرض المتصور من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزجر
ولا يجوز الحكم بها الا من محكمة جنائية والحكم بها حتى تقضى بها
المحكمة من تلقاء نفسها على المسئول عن ارتكاب الجريمة .

٣ - من المقرر أن العبرة فى الإثبات فى المواد الجنائية هى باقتناع
القاضى واطمئنانه الى الأدلة المطروحة عليه ، وقد جعل القانون من سلطته
أن يأخذ بأى دليل أو قرينه يرتاح اليها .

٤ - نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل رداً
طالما كان الرد عليها مستفاداً من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم .

٥ - بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة
المنتجة التى صحت لديه على ما أستخلصه من وتوع الجريمة المسندة الى
المتهم ولا عليه أن يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لان مفاد
التفاتة عنها أنه أطرحها .

٦ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية اذا مارأت تأييد الحكم
المستأنف الأسباب التى بنى عليها فليس فى القانون ما يلزمها أن تذكر تلك

الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها - اذ الاحالة على الأسباب
تقوم مقام ايرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها صادرة منها •

٧ - متى كان الحكم قد وصف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة
بيانا كافيا وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجبة التطبيق فان
خطأه في ذكر مادة العقاب لا يبطله ولا يقتضى نقضه اكفاه بتصحيح أسبابه
عملا بالمادة ٤٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات
الطعن أمام محكمة النقض •

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطعن بأنه بدائرة قسم مصر الجديدة : - بصفه
مالك لعقار تقاضى من ٠٠٠ و ٠٠٠ المبالغ المالية المبيته بالمحضر خارج نطاق عقد
الايجار « خلو رجل » وطلبت منقبة بالمادتين ١٧ ، ٤٥ من القانون
رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ • ومحكمة جنح مصر الجديدة قضت حضوريا
بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لايقاف التنفيذ
وتغريمه خمسمائة جنيه وبالزامه برد المبالغ المتحصله من كل من المجنى
عليهم وبلغ أربعمائة وخمسين جنيها لكل من ٠٠٠ و ٠٠٠ ومبلغ أربعمائة جنيه
لـ ٠٠٠ استأنف المحكوم عليه ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة
استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد
الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات •
فقرر الاستاذ • المحامى بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه الطعن في هذا الحكم
بطريق النقض ••• الخ •

المحكمة

من حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة
تقاضى مبالغ نقدية خارج نطاق عقد الايجار قد أخطأ في تطبيق القانون

وشابه قصور في التسيب ذلك أنه قضى بالرد استنادا الى أحكام القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ مع أن الوقائع المسندة اليه سابقة على صدور هذا القانون ومخالفا بذلك قواعد الالبات المقررة في القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٨ هذا الى أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لما ساقه الطاعن من قرائن تنطع بان الاتهام ملفق وكان ردا من المبلغين على موقفه من الطعن في تقدير القيمة الايجارية .

وحيث انه يبين من الأوراق أن النيابة العامة استندت للطاعن أنه في غضون المدة من يوليو سنة ١٩٧٤ حتى سنة ١٩٧٥ بصفته مالكا قاضي من وآخرين المبالغ المثبتة بالمحضر خارج نطاق عقد الايجار . وطلبت عقابه بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ومحكمة أول درجة قضت حضوريا بجلسة ٧ من يونيو سنة ١٩٧٩ بحبس المتهم ستة أشهر وكفالة خمسون جنيها لايقاف التنفيذ وبتغريمه خمسمائة جنية وبالزامه برد المبالغ المتحصلة من كل من المجنى عليهم ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه وأمرت بايقاف تنفيذ عقوبة الحبس . لما كان ذلك وكانت التهمة المسندة للطاعن قد وقعت في غضون المدة من يوليو سنة ١٩٧٤ حتى يونيو سنة ١٩٧٥ أي فترة سريان أمر نائب الحاكم العسكري الدام رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ وهو القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى ، لما هو مقرر من أنه يعاقب على الجريمة بمقتضى القانون الذي كان معولا به وقت ارتكابها مادام القانون اللاحق لم يعدل من أحكامها . لما كان ذلك وكانت المحكمة ملزمة بان تنزل الحكم الصحيح للقانون على الواقعة التي رفعت بها الدعوى غير مقيدة في ذلك بالوصف الذي أسبغته النيابة العامة عليها ولا بالقانون الذي طلبت عقاب المتهم طبقاً لأحكامه وكان انزل المحاكم للاحكام الواردة بالأوامر العسكرية على الوقائع الجنائية غير ممتنع عليها بل هو من واجبه لما هو مقرر من أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة في حين أن محاكم أمن الدولة ليست الا محاكم استثنائية ذلك لان قانون الطوارئ الذي صدرت على أمامه الأوامر العسكرية لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئا

البته من اختصاصها الاصيل الذي اطلقتها الفقرة الاولى من المدة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون ٤٦ سنة ١٩٧٢ ليشمل الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر العسكرية التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه عملاً بأحكام قانون الطوارئ حتى ولو لم تكن في الأصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها . لما كان ذلك وكانت المادة الاولى من أمر نائب الحاكم العسكري رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ الذي وقعت الجريمة المسندة للطاعن في ظل سريانه قد رصدت لها عقوبات الحبس والغرامة التي لا تجاوز خمسمائة جنيه ولا تقل عن قيمه المبالغ المدفوعة زيادة عن الحق المذكور مع رد المبالغ التي حصل عليها . فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تضيى بعقوبات لا تخرج عن المادة المذكورة الحكم المطعون فيه يكون قضى بعقوبات لا تخرج عن المادة المذكورة ومن ثم فقد أصاب صحيح القانون . لما كان ذلك وكان الرد المنصوص عليه في المادة الاولى من أمر نائب الحاكم العسكري العام ٦ لسنة ١٩٧٣ يعتبر عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر التعويض وتلازم عقوبتي الحبس والغرامة التي يحكم بها على الجاني تحقيقاً للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزجر ولا يجوز الحكم بها الا من محكمة جنائية والحكم بها احتسب تقضى بها المحكمة من تلقاء نفسها على المشوّل عن ارتكاب الجريمة ومن ثم فإن الحكم الابتدائي المؤيد بأسبابه بالحكم المطعون فيه اذ قضى بالرد يكون قد أصاب صحيح القانون بتوقيعه للعقوبات المقررة للجريمة التي دان الطاعن بها عملاً بنص المادة الاولى من الامر رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ لنائب الحاكم العسكري العام . لما كان ذلك وكان من المقرر أن العبرة في الاثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي واطمئنانه الى الادله المطروحة عليه - وقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأي دليل أو قرينه يرتاح اليها . لما كان ذلك وكانت جريمة خلو الرجل التي دين الطاعن بها من الجرائم التي يجوز اثباتها بكافة الطرق فانه لما تقدم يكون منعى الطاعن من أن الحكم بالرد جاء من محكمة غير مختصة

أو انه قضي به دون طلبه من الخصوم وأنه لم تجر على اثبات نقاضى
الطاعن له القواعد المنصوص عليها فى القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٨ يكون غير
سديد . لما كان ذلك وكان النعى بانتفاء المحكمة عن الرد على دفاع
الطاعن بعدم ارتكاب الجريمة مردودا بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع
الموضوعية انتهى لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة
الثبوت التى أوردتها الحكم . وبحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم
قضائه أن يورد الأدلة المتجهة التى صحت لديه على ما استخلصه من
وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه أن يتعقبه فى كل جزئية من
جزئيات دفاعه لان دفاعه انتفاء عنها أنه اطرحها . ومن ثم فإن ما يثيره
الطاعن من قول بأن المحكمة لم تعرض لما ساقه من قرائن على عدم
اقراره الجريمة وان الاتهام ملفق لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا
فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى
واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض - لما كان
ما تقدم وكان من المقرر أن المحكمة الاستئنافية اذا مارأت تأييد الحكم
المستأنف للأسباب التى بنى عليها فليس فى القانون ما يلزمها أن تذكر
ملك الأسباب فى حكمها بل يكفى أن تحيل عليها - اذ الاحالة على
الأسباب تقوم مقام ايرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها
صادرة منها وكان الحكم الابتدائى قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به
كفه العناصر القانونية للجريمة انتهى دان الطاعن بها وأقام فى حقه أدله
ماتغه تؤدى الى ما رتبها عليها فان ما يثيره الطاعن من دعوى القصور
فى التسبيب لا يكون له محل . لما كن ما تقدم جميعه فان الطاعن برمته
يكون على غير أساس متعين رفضه موضوعا مع تصحيح أسباب الحكم
المطعون فيه فى شأن مادة العقاب باستبدال المادة الأولى من أمر نائب

الحاكم العسكري العام رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ الواجبة التطبيق على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم بمواد القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التي طبقها عليه خطأ متى كان الحكم قد وصف الفعل وبين الواقعة المستوجبه للعقوبة بياناً كافياً وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجبة التطبيق فان خطأ في ذكر مادة العقاب لا يبطله ولا يقتضى نقضه اكتفاء بتصحيح أسبابه عملاً بالمادة ٤٠ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجرامات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار/محمد عبدالحميد صادق نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد سالم يونس ومسعد الساعى وأحمد
سبعان وعبدالسلام خطاب

(٣٤)

الطعن رقم ٤٤٩٩ لسنة ١٥ القضائية

- ١ - جريمة « أركانها » • خطف • اثبات « بوجه عام • اكراه •
جريمة خطف الأنثى • المنصوص عليها بالمادة ٢٩٠ عقوبات •
مناط تحققها ؟
- ٢ - خطف • اكراه • اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببيه •
تسبيب غير معيب » •
ركن الاكراه فى جريمة الخطف • تقديره موضوعى •
- ٣ - جريمة « أركانها » • هتك عرض • اثبات « بوجه عام •
محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » حكم « تسببيه • تسبيب
غير معيب » •
ركن القوة فى جناية الواقعة • مناط تحققه ؟
- ٤ - حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » • اثبات • « بوجه
عام » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •
اقتناعية الأدلة فى المواد الجنائية • للمحكمة • الالتفات عن دليل
النفى ولو حملته أوراق رسمية • حد ذلك ؟

٥ - اثبات « بوجه عام » • محكمة الموضوع « ساطتها في تقدير الدليل » •

حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واطراح ما يخالفها •

٦ - زنا • جريمة • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره » •
نقض « أسباب الطعن • ما لا يقبل منها » •
جريمة الزنا • طبيعتها ؟ •

وقوع الوطء بغير اختيار من الزوجة • لا تقوم به جريمة الزنا •
أثر ذلك ؟ •

٧ - اجراءات المحاكمة • محكمة الجنائيات « الاجراءات أمامها » •
اثبات « بوجه عام » « خبرة » « شهود » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع •
مالا يوفره » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » • حكم
« تسببه • تسبب غير معيب » •

- سقوط الحكم الغيابي واعادة المحاكمة في مواجهة المتهم • لا يهدر
الأدلة في أوراق الدعوى • للمحكمة أن تستند إليها في قضائها • ولها
أن تورد في حكمها الحكم الغيابي • حد ذلك ؟

١ - ان جريمة خطف الأنثى التي يبلغ سنها أكثر من ست
عشرة سنة كاملة بالتحيل أو الاكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من
قانون القنابات تتحقق بإبعاد هذه الأنثى عن المكان الذي خطفت منه أيا
كان هذا المكان بقصد العبث بها وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية
من شأنها التبرير بالمجنى عليها وحملها على واقعة الجاني لها أو
باستعمال أية وسائل مادية أو ادبية من شأنها سلب ارادتها ،

٢ - تقدير توفر ركن الاكراه في جريمة الخطف مسأله موضوعية
تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام استدلا لها سليما •

٣ - ركن القوة فى جنائية الواقعة يتحقق كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا من المجنى عليها سواء باستعمال المتهم فى سبيل تنفيذ مقصدة من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر فى المجنى عليها فيعدمها الإرادة ويقعدها عن المقاومة •

٤ - الأدلة فى المواد الجنائية اقتناعية فللمحكمة أن تلتفت عن دليل انفى ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح فى العتل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى اطمأنت اليها المحكمة مع باقى الأدلة القائمة فى الدعوى •

٥ - من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود والعناصر المطروحة أدائها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق •

٦ - لما كانت جريمة الزنا ذات طبيعة خاصة لانها تقتضى التفاعل بين شخصين يبد الثانون أحدهما فاعلا أصليا وهى الزوجة ، ويعد الثانى شريكا وهو الزانى ، فاذا انمحت جريمة الزوجة فان التلازم الذهني يقتضى محو جريمة الشريك أيضا ، وكانت هذه الجريمة قد انمحت فى الدعوى لوقوع الوطء بغير اختيار من الزوجة ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن بشأن اغفال الحكم توقيع عقوبة الزنا على المجنى عليها وشركائها فيها - وهو من بينهم - يكون غير مديد فى القانون •

٧ - من المقرر أن سقوط الحكم الغيابي واعادة المحاكمة فى مواجهه المتهم لا يترتب عليه اهدار الأدلة التى تضمنتها أوراق الدعوى بل تظل قائمة ومعتبرة وللمحكمة أن تستد اليها فى قضائها ، ولا ينال من عقدها أو يعيب حكمها أن تكون هى بذاتها التى عول عليها الحكم الغيابي بل

ولها أن تورد في حكمها الأسباب التي اتخذها الحكم الغيائي الساقط قانونا أسبابا لحكمها مادامت تصلح في ذاتها لاقامة قضائها بالإدانة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في الجناية رقم شبرا بوصف أنه في يومى ٢٠٠٠ بدائرة قسم شبرا محافظة القاهرة . أشترك مع آخرين سبق الحكم عليهم أولا : خطفوا ٠٠٠٠٠ التي تبلغ سننها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالاكراه وتحت التهديد بأن أمسك بها المتهم الأول عنوه مهددا اياها بمدينة ثم أدخلوها سيارة خاصة قيادة المتهم السادس وذلك على النحو المبين بالتحقيقات . ثانيا : واقعوا المجنى عليها سائلة الذكر بغير رضاها وذلك بالاكراه وتحت التهديد بأن أمسك بها المتهم الأول عنوة مهددا اياها بمدينة (مطواه) وهددها باستخدام تلك المدينة ثم اقتادها حيث قام المتهمون من الثانى للرابع بواقعتها بأحد المساكن ليلا ثم أقلعها المتهمان الخامس والسادس بسيارة خاصة قيادة الأخير وتوالا على واقعتها داخل السيارة ثم واقعها باقى المتهمين على التوالى بمسكن المتهم السابع وأولجوا جميعا - كل منهم - قضيه فى فرجها كرها عنها على النحو المبين بالتحقيقات . وطلبت من مستشار الاحالة احالة الى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام فقرّر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٦٧/١ ، ٢٩٠ مع تطبيق المادة ٣٢ من ذات القانون بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات عما أسند اليه .

نظن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ٠٠٠ الخ .

المحكمة

وحيث أن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمتي خطف انثى تبلغ سنهما أكثر من ست عشرة سنة كاملاً بالاكراه وموافقتهما بغير رضاها قد خُصاً في تطبيق القانون وفي الاستناد وشأبه التناقض والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ذلك أن الحاضر معه أشار دفاعه مؤداه أن المجنى عليها استقلت السيارة مع المتهمين بارتداتها دون اكراه وقع عليها وتمت روايتها برضاها ، ورد الحكم على هذا الدفاع بما لا يسوغ اطراحه كما لم يستظهر الحكم ركن انقوة في جريمة الواقعة واعرض عن دفاعه بأنه كان متواجداً بوحده في الجيش وقت وقوع الحادث على الرغم من تقديم الشهادة الدالة على ذلك . وجاء تصوير الحكم لواقعة الدعوى مخالفاً لطبيعة الامور اذ وقع الحادث في مكان عام وعلى مرأى من الناس ، تستلزم رواية المجنى عليها انها كانت تحت اكراه أو تهديد . كما أورد الحكم في مدوناته أن الطاعن أنكر بالجلسة في حين أن الثابت من الأوراق أنه أنكر في جميع مراحل التحقيق . كما لم تنبه المحكمة الى ما تضمنته أوراق الدعوى من جريمة زنا وتوقع عقوبتها على المجنى عليها وجميع المتهمين . هذا وقد امتد الحكم في ادانة الطاعن الى ذات الأدلة التي امتد اليها الحكم الغيابي القاضي بادانته مع باقي المتهمين ، وكن ذلك من شأنه أن يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتها في حقة أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليها وشهود الإثبات وأقوال المتهم في التحقيقات وما جاء في المعاينة والتقرير الطبي ، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى مارتبه عليها ، عرض لدفاع الطاعن وأطرحه أخذاً بأقوال المجنى عليها ومائر أدلة الثبوت التي أطمأن اليها . لما كان ذلك وكانت جريمة خطف الانثى التي يبلغ سنهما أكثر من ست عشرة سنة

كلمة بالرجل أو الاكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإبعاد هذه الاتي عن المكان الذي خطفت منه ايا كان هذا المكان بقصد العبث بها وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليها وحملها على مواجهة الجاني لها أثر باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية بمن شأنها سلب ارادتها ، وان كان الحكم انقطع فيه قد استظهر ثبوت الفعل المادي للخطف وتوافر ركن الاكراه وان قصد الجنائي في هذه الجريمة وتساند في قضائه الى أدلة متجه من شأنها أن تؤدي الى ما انتهى اليه ، وكان تقدير توافر ركن الاكراه في جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام استدلالها سليما كما هو الحال في الدعوى المطروحة - وان انعني على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان انحكم قد استظهر عدم رضا المجنى عليها في جريمة الواقعة بما مؤداه أنه بعد خطف المجنى عليها والدخول بها في إحدى المساكن هدها أحد المتهمين بمطواه وقام بخلع ملابسها وواقعها وتلاه الطاعن وباقي المتهمين بمواقعها تحت هذا التهديد ثم صحبوها في سيارة وكرر الطاعن ومن معه ذات الفعل داخل السيارة تحت التهديد . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن ركن القوة في جناية الواقعة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها وقد وقع بغير رضا من المجنى عليها سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في المجنى عليها فيعدمها الارادة ويعقدها عن المقاومة وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الاكراه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أخذا بأقوال المجنى عليها التي اطمأن اليها أن واقعة الطاعن لها كانت تحت التهديد فان هذا الذي أورده الحكم كاف لإثبات توافر جريمة مواجهة أنشئ بغير رضاها بارتكابها بما فيها ركن القوة ، ومن ثم فان منع الطاعن عن الحكم في هذا الشأن يكون على غير أساس . لما كان ذلك وكانت الأداة في المواد الجنائية اقناعية فللمحكمة أن تلتفت عن دليل

النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملثم مع الحقيقة التي أطمأنت إليها المحكمة مع بقاء الأدلة القائمة في الدوى وكان الحكم قد أورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من مقارنة الطاعن للجريمة المسندة إليه مطرحا دفاعه من أنه كان موجودا بوحده زقت وتوع الحادث في قوله « وأما عن دفاع المتهم بأنه كان في وحدته العسكرية وقت الحادث فإنه فضلا عن أن الأوراق قد خات من الشهادة التي قال عنها الدفاع انه سبق أن قدمها فإن المتهم قد أقر في التحقيقات بوجوده في مكان الحادث وقت ان كانت المجيى عليها في المجمع قبل الحادث وانه شاهد المتهم الآخر الذي سبق الحكم عليه هناك ولم ينف وجوده هناك ولم يقل بوجوده في وحدته كما زعم بالجلسة وكن ما رافقه الحكم ردا على دفاع الطاعن سائغا ويستقيم به ما انتهى اليه الحكم من تواجده على مسرح الحادث ونسبة الجريمة اليه - حتى بفرض وجود الشهادة - التي يدل بها على نفي تواجده على مسرح الحادث - فان ما يشبه في هذا الصدد ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل وفي استنباط المحكمة لمعتقداتها وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان ما يشبه الطاعن من أن تصوير الحكم للواقعة يجافى طبيعة الأدور مردودا بأن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، واذا كانت الصورة التي أشارت إليها في حكمها لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي فان نعى الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون في غير محله اذ هو في حقيقته لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة واستخلاص ما تؤدي.

فليه بما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب طالما كان استخلاصها مائتاً كما هو الحال في واقعة الدعوى فلا يجوز منازعتها في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل أقوال الطاعن في التحقيقات بما يؤداه أنه كان في المجمع الاستهلاكي الذي كانت فيه المجنى عليها والمتهم الآخر ثم تركها وانصرف الى منزله حيث قبض عليه ، كما نقل من محضر الجلسة أنه أنكر ما اسند اليه ، وكان الطاعن لا يتازع في صحة ما حصله الحكم من أقال في مرحلتي التحقيق والمحاكمة ، فان ما يثيره الطاعن بقاله الخطأ في الاسناد من أن الحكم أورد بدوئياته أنه أنكر بالجلسة فقط بيد أن الثابت في الأوراق أنه أنكر في جميع مراحل الدعوى لا يكون له محل . لما كان ذلك وكانت جريمة الزنا ذات طبيعة خاصة لأنها تقتضي التفاضل بين شخصين يعد القانون أحدهما فاعلاً أصلياً وهي الزوجة ، ويعد الثاني شريكاً وهو الزاني ، فلذا تمتعت جريمة الزوجة فان التلازم الذهني يقتضي محو جريمة الشريك أيضاً ، وكانت هذه الجريمة قد امتدت في الدعوى لوقع الوطء بغير اختيار من الزوجة ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن بشأن اغفال الحكم توقيع عقوبة الزنا على المجنى عليها وشركائها فيها وهو من بينهم يكون غير سديد في انقائون . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن سقوط الحكم الغيابي وإعادة المحاكمة في مواجهته المتهم لا يترتب عليه اهدار الأدلة التي تضمنتها أوراق الدعوى بل تظل قائمة ومعتبرة وللمحكمة أن تستند اليها في قضائها ، ولا ينال من عقيدتها أو يعيب حكمها أن تكون هي بذاتها التي عول عليها الحكم الغيابي بل ولها أن تورد في حكمها ذات الآليات التي اتخذها الحكم الغيابي الساقط قانوناً أسباباً لحكمها ما دامت تصالح في ذاتها لائمة قضائها بالادانة . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً وفقه موضوعاً .

جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة :المستشارين / راغب عبد الظاهر وفوزى أسعد
وعبدالرحيم نافع وحسن غلاب

(٢٥)

الطعن رقم ٩٤٤٩ لسنة ١٥ القضائية

١ - حكم « وضعه والتوقيع عليه واصداره » « بطلانه » • محضر
الجلسة •

اشغال القاضى التوقيع على محاضر الجلسات • لا أثر له على صحة
الحكم • طالما أنه قد وقع على هذا الحكم •

٢ - اجراءات « اجراءات المحاكمة » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع •
مالايوفره » • نقض « أسباب الطعن • والايقبل منها »
كون الواقعة المسادية المبينة بأمر الاحالة هي بذاتها التي دارت عليها
المراقبة • لا اخلال بحق الدفاع •

٣ - تقليد • استعمال • مسئولية جنائية • فاعل أصلي • حكم
« تسببيه • تسبب غير معيب » • قصد جنائي •

عدم تحدث الحكم صراحة وعلى استقلال عن علم المتهم بتقليد الأوراق
المالية التي يتعامل بها • لا يعيبه • مادامت الوقائع كما أثبتتها تفيد نوفر
هذا العلم لديه •

٤ - قصد جنائي • تقليد • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها •
القول بتوافر العلم بالتقليد • موضوعي •

٥ - اثبات « شهود » • تقليد • حكم « تسببيه • تسبب غير
معيب » •

الخطأ فى الاسناد • متى لايعيب الحكم ؟

١ - من المقرر أن مجرد آغفال القاضي التوقيع على محضر الجلسة لا اثر له على صحة الحكم ولا يترتب عليه البطلان •

٢ - لما كانت الواقعة المادية المبينة بامر الاحالة مطروحة بالجلسة وهى بذاتها الواقعة التى دارت عليها المرافعة ، ولم تمجر المحكمة تعديلا فى وصف التهمة فان ما يثيره الطاعن من دعوى الاخلال بحق الدفاع يكون فى غير محله •

٣ - لا يعيب الحكم عدم تحدثه صراحة وعلى استقلال عن علم المتهم بتقليد الأوراق المالية التى يتعامل بها ما دامت الوقائع كما أثبتتها تفيد توافر هذا العلم لديه •

٤ - القول بتوافر علم المتهم بالتقليد هو من خصائص محكمة الموضوع تستقل به وتستخلصه من الوقائع والعناصر المطروحة عليها •

٥ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم خطؤه فى الاسناد مالم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة وكان البين من الحكم المطعون فيه أن ما ينهض عليه الطاعن من خطئه فى الاسناد فيما نقله عن الشهود بخصوص عبارة « ورقة واحدة » - على فرض وجوده - لم يكن له أثر فى منطق الحكم أوفى النتيجة التى انتهى اليها ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا النعى لا يكون مقبولا •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم السيدة زينب محافظة القاهرة : روج عملة ورقية مقلدة على غرار العملة الورقية الصحيحة المتداولة قانونا فى الخارج « ورقة مالية فئة الخمسمائة دولار الامريكية » بأن دفع بها الى التعامل مع علمه بتقليدها ببيعها لـ... على أنها ورقة صحيحة •

وطلبت إحالته الى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف
الواردين بأمر الاحالة • ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا
بالمواد ٢٠٢/١-٢ ، ٢٠٣ ، ٣٠ ، ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم
بالنحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة والمصادرة •

قطعن الاستاذ / المحامي بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه
فى هذا الحكم بطريق النقض وقدم تقريرًا موقعًا وبجلسة اليوم سمعت
المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة •

المحكمة

وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن
بجناية ترويج عملة مقلدة مع عمله بذلك ، فقد شابه البطلان واعتراه
القصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع والفساد فى الاستدلال ،
ومخالفة الثابت فى الأوراق ، ذلك بأن محضر الجلسة التى صدر فيها
الحكم لم يوقع من رئيس الدائرة التى أصدرته ، ولم يتناول الحكم
ايراداً ورداً دفاع الطاعن المدعم بالمستندات التى قدمها ومن بينها اقرار
أحد الشهود بنفى علم الطاعن بتقليد الورقة موضوع الاتهام وأنه قام
بسداد قيمتها ، وشهادات بدرجاته العلمية وحسن سمعته ، ولا لما أثاره
من دفاع بأنه توجه مع المجنى عليه الى الشرطة للإبلاغ ولم تضبط
لديه أدوات مما يستخدم فى التقليد وقد دانه الحكم بوصف جنائية
التقليد دون لفت نظر الدفاع ، واثبت فى حقه توافر ركن العلم بالتقليد
بأسباب غير سائغة ونسب للشهود قولهم أن الطاعن أخبرهم بأنه لم يبق
لدى مصدر الورقة المقلدة سوى ورقة واحدة رغم أن عبارة (ورقة
واحدة) لم ترد على لسان أحدهم • وكل ذلك يعيب الحكم ويوجب
نقضه •

وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن رئيس
الدائرة التى أصدرته قد وقع عليه ، واذا كان من المقرر أن مجرد اغفال

القاضي التوقيع على محضر الجلسة لا أثر له على صحة الحكم ولا يترتب عليه البطلان ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية لجناية تزويج عمله مقلده مع العلم بذلك التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال الشهود وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وهي أدلة سائغة تؤدي إلى ما اتبته عليها ، وإذا كان بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ، ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التنازع عنها أنه أطرحها ، فإن منعى الطاعن على الحكم بالقصور بدعوى عدم الرد على دفاعه الثابت بالمستندات المقدمة منه للمحكمة - بفرض تقديمه - وما أثاره من دفاع لا تارة الشك في الاتهام لا يكون صديدا . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة المادية الميمنة بأمر الاحالة مطروحة بالجلسة وهي بذاتها الواقعة التي دارت عليها المرافعة ، ولم تجر المحكمة تعديلا في وصف التهمة فإن ما يثيره الطاعن من دعوى الاختلال بحق الدفاع يكون في غير محله . لما كان ذلك وكان لا يعيب الحكم عدم تحدته صراحه وعلى استقلال عن علم المتهم بتقليد الأوراق المالية التي يتعامل بها مادامت الوقائع كما أثبتتها تفيد توافر هذا العلم لديه ، وأن القول بتوافر علم المتهم بالتقليد هو من خصائص محكمة الموضوع مستقل به ومستخلصه من الوقائع والعناصر المطروحة عليها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لعلم الطاعن بتقليد الورقة محل الاتهام عند قبولها وأثبت توافره في حقه في قوله « وترى المحكمة أن سوء نية المتهم وعلمه السابق بتقليد الورقة التي قام ببيعها للمجنى عليه وأنه تلقاها أساسا وهو عالم بأنها مقلدة في تناقض روايات المتهم للشهود من قول بأن الورقة لاخت أحد زملائه الضباط التي عادت من سفرها باستراليا ثم عندما تبين أن العبارة ليس بها من تحمل تلك الأوصاف وذكر أن الذي أعطاها له شخص كان يهم بالخروج من

العمارة لم يرشد عنه أو ببرر ادعاءه بقول مستشاع عقلا ثم انكاره ذلك كله وقوله بأن مجهولا قابله بالقطار طلب منه أن يبحث له عن مشنر لأشياء مستوردة كل ذلك التناقض وتلك الأقوال الغير مستساغة يجعل المحكمة في يقين من ثبوت علم المتهم بأن الورقة التي طرحها للتداول مقلدة وأنه حين تلقاها كان على بينة من أمرها اذ لو كان حسن النية في حصوله عليها لما كان ثمة داع لانكاره ولأثبت حسن نيته وكيفية حصوله عليها أما انكاره الواقعة أساسها مما يجعل المحكمة في يقين من أن المتهم كان على علم مسبق بطبيعة هذه الورقة ، وما أوردته الحكم على النحو المتقدم مائع وسديد ويتوافق به العلم بالتقليد ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها في شأنه أمام محكمة التقض .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لايعيب الحكم خطؤه في الاستناد ما لم يتناول من الادلة مايؤثر على عقيدة المحكمة وكان البين من الحكم المطعون فيه أن مايشعاه عليه الطاعن من خطئه في الاستناد فيما نقله عن اشهود بخصوص عبارة « ورقة واحدة » - على فرض وجوده ، - لم يكن له أثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي انتهى اليها ، فإن ما يثير الطاعن في هذا النعى لا يكون مقبولا . ولما كان ماتقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيلا رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين راضوان وحسين كامل حنفى ومحمد رفيق البسطويسى ومحمو سامى البارودى

(٣١)

الطعن رقم ١٨٣٨ لسنة ٥١ القضائية

١ - حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » • محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » اثبتت « بوجه عام » • تهريب جمركى • شروع •

تبرئة المطعون ضدهما من تهمة الشروع فى تهريب بضائع لعدم ثبوت الواقعة فى حقهما • قضاء ضمنى فى الدعوى المدنية برفضها • ولو لم ينص على ذلك فى المنطوق علة ذلك ؟

٢ - قانون « تطبيقه » • مأمورو الضبط القضائى • اختصاص « اختصاص مأمورى الضبط القضائى » •

ضباط الشرطة من مأمورى الضبط القضائى فى دوائر اختصاصهم • المادة ٢٣ اجراءات معدلة بالقانون ٢٦ لسنة ١٩٧١ • القضاء بالبراءة على سند من بطلان التفتيش • ثبوت أن ضابط المباحث الذى قام بالضبط والتفتيش فى دائرة اختصاصه قد استعان ببعض زملائه من مأمورى الضبط القضائى وبعض رجال الشرطة السريين فى ذلك • وتم ضبط الجريمة تحت اشرافه صحيح • مخالفة ذلك • معيب •

١ - لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى ببراءة المطعون ضدهما على أساس أن الواقعة غير ثابتة فى حقهما ، فإنه يكون قد انطوى ضمنا على الفصل فى الدعوى المدنية بما يؤدى الى رفضها ، لان القضاء بالبراءة

فى صدد هذه الدعوى وقد اقيم على عدم ثبوت وقوع الشروع فى التهريب من المطعون ضدهما ، أنما يتلزم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ، ولو لم ينص على ذلك فى المنطوق .

٢ - متى كانت المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالتانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ قد أسبغت فى فقرتها الثانية على ضباط الشرطة صفة مأمورى الضبط القضائى فى دوائر اختصاصهم واذ كان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة أن - ضابط مباحث شرطة ميناء بورسعيد هو الذى قام باجراءات الضبط والتفتيش فى نطاق دائرة اختصاصه مستعينا فى ذلك ببعض زملائه من مأمورى الضبط القضائى وبعض مرؤوسيه من رجال الشرطة السريين حيث تم بمعرفة وتحت اشرافه العثور على البضائع الموقول بالشروع فى تهريبها دون أداء الرسوم الجمركية المقررة عليها وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بالبراءة وما لزم عنه من رفض الدعوى المدنية على سند من بطلان اجراءات الضبط والتفتيش وما أسفرت عنه من دليل بقالة انها لم تتخذ بمعرفة أحد مأمورى الضبط القضائى فانه يكون قد تيب بمخالفة الثابت فى الأوراق ، ولا يقدح فى ذلك أن يكون مأمور الضبط القضائى قد استعان فى اجراء الضبط والتفتيش بمساعديه من غير مأمورى الضبط القضائى مادام الثابت أنهم عملوا تحت اشرافه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما شرعاً فى تهريب البضائع المينة بالأوراق بدون أداء الرسوم الجمركية المستحقة وطلبت عقابهما بالمواد ١٢١ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٦ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .
ومحكمة جنح ميناء بورسعيد الجزئية قضت غاياباً بتغريم كل من المتهمين

عشرين جنسها وضعف والضرائب المستحقة والمصادرة • وادعت مصلحة الجمارك قبل المتهمين مدنيا فمارضا ، ونضى فى معارضتهما ببراءة المتهمين من التهمة المسندة إليهما بلا مصاريف فاستأنف النيابة العامة وإدارة قضايا الحكومة ومحكمة بورسعيد الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف •

فطن محامى إدارة قضايا الحكومة نيابة عن مصلحة الجمارك فى الحكم بطريق النقض

المحكمة

من حيث ان ماتعاه مصلحة الجمارك - المدعية بالحقوق المدنية - على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى ببراءة المطعون ضدهما من تهمة الشروع فى تهريب بضائع دون أداء الرسوم الجمركية المستحقة عليها ويرفض الدعوى المدنية قبلهما ، قد انطوى على مخالفة الثابت فى الأوراق ذلك بأنه اسس قضاءه بالبراءة على سند من القول بطلان اجراءات الضبط والتفتيش وما أسفرت عنه من دليل ، لأنها تمت بمعرفة رجال الشرطة السريين بمنأى عن اشراف أى من مأمورى الضبط القضائى ، حال أن الثابت من الأوراق أن هذه الاجراءات تمت بمعرفة مأمورى الضبط القضائى واشرافه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه •

ومن حيث انه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى ببراءة المطعون ضدهما على أساس أن الواقعة غير ثابتة فى حقهما ، فأنه يكون قد انطوى ضمنا على الفصل فى الدعوى المدنية بما يؤدي الى رفضها ، لأن القضاء بالبراءة فى صدد هذه الدعوى وقد اقيم على عدم ثبوت وقوع الشروع فى التهريب من المطعون ضدهما انما يتلزم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ، ولو لم ينص على ذلك فى المنطوق ، ومن ثم فان ما

ذهبت اليه النيابة في مذكرتها من عدم جواز الطعن بدعوى أن محكمة الموضوع انفلت الفصل في الدعوى المدنية يكون غير مقترن بالصواب وقد استوفى الطعن باقى أوجه الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث أن المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ قد أسبغت في فقرتها الثانية على ضباط الشرطة صفة مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم واذ كان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة أن - ضابط مباحث شرطة ميناء بور سعيد هو الذى قام بإجراءات الضبط والتفتيش في نطاق - دائرة اختصاصه مستعيناً في ذلك ببعض زملائه من مأموري الضبط القضائي وبعض رؤوسيه من رجال الشرطة السريين حيث تم بمعرفة وتحت إشرافه العثور على البضائع الموقوفة بالشروع في تهريبها دون أداء الرسوم الجمركية المقررة وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بالبراءة وما لزم منه من رفض الدعوى المدنية على سند من بطلان إجراءات الضبط والتفتيش وما أسفرت عنه من دليل ، بذالة أنها لم تتخذ بمعرفة أحد مأموري الضبط القضائي فإنه يكون قد تعيب بمخالفة الثابت في الأوراق ، ولا يقدح في ذلك أن يكون مأمور الضبط القضائي قد استعان في اجراء الضبط والتفتيش بمساعدة من غير مأموري الضبط القضائي ما دام الثابت أنهم عملوا تحت إشرافه لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للدعوى المدنية والاعادة مع الزام المطعون ضدهما المصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماه .

جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٨٢

برئاسة / السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس
المحكمة وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان وحسين
كامل حنفى ومحمد رفيق البسطويسى ومحمود سامى البارودى .

(٣٧)

الطعن رقم ٢٣٤٧ لسنة ١٥ القضائية

نقض « التقرير بالطعن والصفة فيه » • نيابة عامة •

التقرير بالطعن • ورقة شكلية من أوراق الاجراءات • وجوب أن تحمل
بذاتها مقوماتها الأساسية • عدم جواز تكملة أى بيان فيه بأى دليل آخر
خارج عنه غير مستمد منه • توقيع المقرر بالطعن بالنقض بتوقيع غير مقروء
وخلو التقرير من بيان اسمه ووظيفته • أثره : عدم قبول الطعن شكلا •
عله ذلك ؟

متى كان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٦/٤/١٩٧٩ ، وقد
حذر تقرير الطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٤/٦/١٩٧٩ وأودعت -
فى اليوم ذاته الأسباب التى بنى عليها الطعن موقعة من رئيس نيابة
بنى سويف بتوقيع غير مقروء ، بينما أثبت بتقرير الطعن أنه تم
بناء على مكالمة تليفونية من نيابة استئناف بنى سويف بتوكيل سيادة
المحامى العام ضد المحكوم عليه » • وخلا
التقرير من اسم ووظيفة المقرر ، وأن وجد توقيع غير مقروء له • ومن ثم فقد
استحال التثبت من أن الذى قرر بالطعن انما هو من أعضاء النيابة ،
ولا يقضى فى هذا الصدد أن يكون الطعن قد قرر به من ذى صفة فعلا
• اذ لم يثبت بالتقرير ما يدل على هذه الصفة ، لما هو مقرر من أن

تقرير الطعن هو ورقة شكلية من أوراق الاجراءات التي يجب أن نحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذي يشهد بصدور العمل الاحرائي عن صدر منه على الوجه المعتبر قانونا ، فلا يجوز تكملة أى بيان فى التقرير بأى دليل خارج عنه غير مستمد منه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض - كما رسمه القانون - هو الذى يترتب عليه دخول الطعن فى جورة المحكمة واتصالها به بناء على انصاح ذى الشأن عن رغبته ، فان عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة فلا تتصل به محكمة النقض ولا يغنى عنه تقديم أسباب له ، واذ كان الثابت أن هذا الطعن - وان أودعت أسبابه فى الميعاد موقعة من رئيس نيابة - الا أن التقرير به قد جاء غفلا من بيان اسم ووظيفة المقرر فهو والعدم سواء ، فانه يتعين القضاء بعدم قبوله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده فى قضية الجنحة : بأنه ١ - قاد مركبة آليه غير مرخص بها . (٢) لم يقدم الرخص لرجل المرور عند طلبها . (٣) قاد مركبة بدون لوحات معدنية . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٤١ و ٧٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ . ومحكمة جنح سنورس الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم عشرة جنيهاً عن التهمة الأولى ومائة جنيه عن الثانية وعشرة جنيهاً عن الثالثة . فعارض وتضى نى معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنفت النيابة العامة ، ومحكمة القيوم الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديله الى تغريم المتهم عشرة جنيهاً عن التهمة الأولى والثانية وبتأييد فيما عدا ذلك . فطعنتم النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض . الخ

المحكمة

من حيث ان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٦/٤/١٩٧٩ ، وقد حرد تقرير الطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٤/٦/١٩٧٩ وأودعت - في اليوم ذاته - الأسباب التي بنى عليها الطعن موقعة من رئيس نيابة بنى سوييف بتوقيع غير مقروء ، بينما أثبت بتقرير الطعن أنه تم بناء على مكالمة تليفونية من نيابة استئناف بنى سوييف بتوكيل سيادة انحامى العام ضد المحكوم عليه « وخلا التقرير من اسم ووظيفة المقرر ، وان وجد توقيع غير مقروء له • ومن ثم فقد استحال اثبت من أن الذي قرر بالطعن إنما هو من أعضاء النيابة ، ولا يغنى في هذا الصدد أن يكون الطعن قد قرر به من ذي صفة فعلا مادام لم يثبت بالتقرير ما يدل على هذه النصفة ، لما هو مقرر من أن تقرير الطعن هو ورقة شكلية من أوراق الاجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذي يشهد بصدور العمل الاجرائي عن صدر منه على الوجه المعتبر قانونا ، فلا يجوز تكملة أى بيان في التقرير بأى دليل خارج عنه غير مستمد منه • لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض - كما رسمه القانون - هو الذي يترتب عليه دخول الطعن فى حوزة المحكمة واتصالها به بناء على افصاح ذى الشأن عن رغبته ، فان عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة فلا تتصل به محكمة النقض ولا يغنى عنه تقديم أسباب له ، واذا كان الثابت أن هذا الطعن - وان أودعت أسبابه فى الميعاد موقعة من رئيس نيابة - إلا أن التقرير به قد جاء ثغلا من بيان اسم ووظيفة المقرر فهو والعدم سواء ، فانه يتمين القضاء بعدم قبوله •

جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس
المحكمة وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضون وحسين
كامل حنفى ومحمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى

(٣٨)

الطعن رقم ٥١٣ لسنة ١ هـ القضائية

١ - نيابة عامة • طعن « المصلحة فى الطعن » • نقض « المصلحة فى
الطعن • والصفة فيه »

النيابة العامة خصم عادل • أثر ذلك ؟

٢ - بناء • تقسيم • عقوبة « تطبيقها » •

القانون لم يتضمن الالتزام بتنفيذ القرار الهندسى الصادر من اللجنة
المختصة أو المحكمة فى شأن المنشآت الآيلة للسقوط خلال مدة معينة •
أثر ذلك ؟

١ - من المقرر أن النيابة العامة وهى تمثل الصالح العام وتسعى الى
تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، هى خصم عادل تختص
بمركز قانونى خاص يجيز لها أن تطعن فى الأحكام ، وان لم يكن لها
كسلطة اتهام مصلحة خاصة فى الطعن ، بل كانت المصلحة هى للمحكوم
عليه ، ومن ثم فان مصلحتها فى الطعن تكون قائمة ، ولو أن الحكم قضى
بإدانة المتهم •

٢ - القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن
وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، اذ نص فى الفقرة الأولى من المادة

(٢٧٠م)

٦٠ منه عن أنه « مع عدم الاخلال بالأحكام الخاصة بتوجيه وتنظيم أعمال البناء يجب على قوى الشأن أن يبادروا الى تنفيذ قرار اللجنة النهائي أو حكم المحكمة الصادر في شأن المنشأة الآيلة للسقوط والترميم والصيانة وفقا لأحكام هذا القانون وذلك في المدة المحددة لتنفيذه » وفي المادة ٩٧ منه على أن « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهرين ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادتين ١/٦٠ ، ٦٤ من هذا القانون » فاذا ترتب على عدم تنفيذ المالك لقرار صادر بالهدم الكلى أو الجزئى سقوط المبنى ، كانت العقوبة الحبس « فانه يكون قد فرض عقوبة الحبس والغرامة أو احدى هاتين العقوبتين - على حسب الأحوال - عن جريمة عدم تنفيذ القرار الهندسى الصادر من اللجنة أو المحكمة في شأن المنشأة الآيلة للسقوط والترميم والصيانة في المدة المحددة لتنفيذه » ولم يتضمن الالتزام بتنفيذ القرار الهندسى خلال مدة معينة ، وقد خالف الحكم المطعون فيه نص المادة ٧٩ المشار اليه وجرى في قضائه بالزام المطعون ضده بتنفيذ القرار الهندسى خلال شهر وعلى نفقته ، فانه يكون معيا بما يوجب تصحيحه بالذات ما قضى به من هذا الالتزام •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه لم يتم بتنفيذ القرار الهندسى الوارد بالمحضر والصادر من لجنة المنشآت الآيلة للسقوط المختصة في الميدان رغم اعلانه به وطلبت عقوبة بالمواد ٣٥ ، ٤٦ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المعدل • ومحكمة جنح قسم العرب قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم عشرة جنيهات وتنفيذ القرار الهندسى على نفقته الخاصة خلال شهر من تاريخه • فاستأنفت النيابة العامة والمتهم ومحكمة بورسعيد الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع باجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم مائة جنيه

والزامه بتنفيذ القرار الهندسى خلال شهر على نفقته الخاصة عملا بالمادة ١/٦٠ ، ٧٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧

قطعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق التقض ٠٠ الخ

المحكمة

من حيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة عدم تنفيذ القرار الهندسى الصادر من لجنة المنشآت الأيلة للسقوط فى الميعاد المقرر لذلك رغم اعلانه به ، وعاقبة بالغرامة والزامه بتنفيذ القرار الهندسى ، قد خالف القانون ، ذلك بأن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، الواجب التطبيق لا يتضمن عقوبة الإلزام بتنفيذ القرار الهندسى •

ومن حيث أن من المقرر أن النيابة العامة وهى تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، هى خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص يجيز لها أن تطعن فى الأحكام ، وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة فى الطعن ، بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليه ، ومن ثم فإن مصلحتها فى الطعن تكون قائمة ، ولو أن الحكم قضى بادانة المتهم ، وقد استوفى الطعن الشكل المقرر فى القانون •

ومن حيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه دان المتهم بجريمة عدم تنفيذ القرار الهندسى الصادر من لجنة المنشآت الأيلة للسقوط فى الميعاد المقرر رغم اعلانه ، وقضى بتعزيم مائة جنيه والزامه بتنفيذ القرار الهندسى خلال شهر على نفقته الخاصة • لما كان ذلك وكان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، اذ نص فى الفقرة الأولى من المادة ٦٠ منه على أنه • مع

عدم الإخلال بالأحكام الخاصة بتوجيه وتنظيم أعمال البناء يجب على ذوى الشأن ان يبادروا الى تنفيذ قرار اللجنة النهائي أو حكم المحكمة الصادر فى شأن المنشأة الأيلة للسقوط والترميم والصيانة وفقا لاحكام هذا القانون وذلك فى المدة المحددة لتنفيذه وفى المادة ٧٩ منه على أن « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهرين ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادتين ١/٦٠ ، ٦٤ من هذا القانون ، فاذا ترتب على عدم تنفيذ المالك لقرار صادر بالهدم الكلى أو الجزئى سقوط المبنى ، كانت العقوبة الحبس » فانه يكون قد فرض عقوبة الحبس والغرامة أو احدى هاتين العقوبتين - على حسب الأحوال - عن جريمة عدم تنفيذ القرار الهندسى الصادر من اللجنة أو المحكمة فى شأن المنشأة الأيلة للسقوط والترميم والصيانة فى المدة المحددة لتنفيذه ، ولم يتضمن الالتزام بتنفيذ القرار الهندسى خلال مدة معينة ، واذا خالف الحكم المطعون فيه نص المادة ٧٩ اشارة إليها وجرى فى قضائه بالزام المظعون ضده بتنفيذ القرار الهندسى خلال شهر وعلى نفقته ، فانه يكون معيا بما يوجب تصحيحة بالقاء ما قضى به من هذا الالتزام .

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور رئيس الجلسة
وعضوية السادة المستشارين : عبد العزيز عبد العاطى ويحيى العمورى
ومحمد صلاح خاطر ونجاح نصار

(٣٩)

الطعن رقم ٤٥٥٦ لسنة ٥١ القضائية

غش • اغذية • قصد جنائي • قانون « تطبيقه »
مصادرة • نقض « نظر الطعن والحكم فيه » « بوجه عام » « تسببه »
تسبب معيب • قرائن •

نطاق تطبيق القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦

الاثار المترتب على صدور القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض
أحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس •
اعتبار الحكم المطعون فيه الواقعة مخالفة رغم ثبوت حسن نية
المتهم واثبات مصدر البضاعة المغشوشة خطأ في القانون • أساس ذلك
وأثره ؟

لما كان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذى صدر فى ١٠ يوليو سنة ١٩٦١
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش قد نص
فى المادة الأولى منه على أن يستبدل بالفقرة الثانية من المادة الثانية من
القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش النص الآتى :
« يفترض العلم بالغش والفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من
الباعة الجائلين » الم ثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة » كما نص

فى المادة الثانية منه على أن يستبدل بالمادة السابقة من القانون المشار إليه النص الاتى « يجب أن يقضى فى الحكم فى جميع الأحوال بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى تكون جسم الجريمة فإذا لم ترفع الدعوى الجنائية لسبب ما فيصدر قرار المصادرة من النيابة العامة » . وجيء بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون « أنه رأى تعديل الفقرة الثانية من البند (١) من المادة الثانية صالفة الذكر بحيث لا يقبل من التاجر المخالف أن يدحض قرينة العلم بالعلم بالعلم الا اذا اثبت علاوة على حسن نيته مصدر المادة الفاسدة أو المغشوشة وذلك اعتبارا بأن هذا الاثبات سهل ميسر على التجار الذين يراعون واجب الذمة فى معاملاتهم وفى نفس الوقت رأى أن هؤلاء التجار حسنى النية الذين يكونون ضحية لغيرهم من صانعى المواد المغشوشة أو الفاسدة أو المتجرين فيها جديرون بالعقوبات من العقاب حتى عن جريمة المخالفة ولهذا اقتضى الأمر تعديل المادة السابقة بما يؤدى الى ذلك مع بقاء النص على وجوب ان يقضى احكام فى جميع الأحوال بمصادرة المواد التى تكون جسم الجريمة . ومؤدى هذا التعديل أن المشروع اعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى اثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى يعرضها للبيع ، واثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة ، وعلة الاعفاء أن التاجر الذى يراعى واجب الذمة فى معاملاته هو ضحية لصانع هذه المواد ويجب أن يتحمل الأخير وحده وزر الجريمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه عرض للبيع بكرات خياطة غير مطابقة للمواصفات وطلبت عقابه بالمواد ١٥٦،٥٦٢،١ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والمواد ٩٨،٧٢،٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل . ومحكمة بندر قنا قضت حضوريا بتغريم المتهم عشرة جنيهات ، والمصادرة فاستأنف ومحكمة قنا الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بقبول

الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم
المتهم مائة قرش وتأيدته فيما عدا ذلك •
فطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض • النخ

الحكمة

وحيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون
ضده بجريمة عرض خيوط مغشوشة للبيع قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك
بأنه اعتبر الواقعة مخالفة مع تقريره بحسن نية المطعون ضده وإثباته مصدر
السلة وطبق في حقه المادتين ١٨٠٢ من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٦ وعلى
الرغم من أن مجال تطبيق هذا القانون حسبما جاء بمذكرته الإيضاحية
هو مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها وأن جريمة المخالفة المنصوص عليها في
المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ تدل على أن القانون رقم ٨٠
سنة ١٩٦٦ الواجب التطبيق لصدوره ونشره قبل وقوع الفعل المسند إلى
المطعون ضده مما كان يتبين معه تبرئته ومصادرة المادة المغشوشة طبقا للمادة
الثانية من القانون المذكور •

وحيث أن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله • أنه
باطلاع على محضر الضبط من أن المتهم عرض للبيع بكرات خياطة غير
مطابقة للدواصفات وبسؤاله في المحضر قرر أنه اشتراها من مصنع بالقاهرة
وقدم الفاتورة الأمر الذي يقطع بأنه لاصلة للمتهم بفعل الغش ومع افتراض
حسن نية ومن ثم يتعين معاقبته بعقوبة المخالفة عملا بالمادتين ١٨٠٢ من القانون
رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ • • لما كان ذلك وكان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦
بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص في المادة الأولى منه على أنه
• يقصد بكلمة الأغذية أية مأكولات أو مشروبات تستخدم للاستهلاك
الإنساني • فإن الواقعة المسندة إلى المطعون ضده تخرج عن نطاق تطبيق هذا
القانون • ولما كان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٦ الذي صدر في ١٠ يوليو
سنة ١٩٦٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يرفع

«تدليس والغش نص في المادة الأولى منه على أن يستبدل بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش النص الآتي : ويفترض العلم بالغش والفساد اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة ، كما نص في المادة الثانية منه على أن يستبدل بالمادة السابعة من القانون المشار إليه النص الآتي « يجب أن يقضى في الحكم في جميع الاحوال بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة فإذا لم ترفع الدعوى الجنائية لسبب ما فيصدر قرار المصادرة من النيابة العامة » . وجاء بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون « أنه رأى تعديل الفقرة الثانية من البند (١) من المادة الثانية سالفة الذكر بحيث لا يقبل من التاجر المخالف أن يدحض قرينة العلم بالغش الا اذا اثبت علاوة على حسن نية مصدر المادة الفاسدة أو المغشوشة وذلك اعتبارا بأن هذا الاثبات سهل ميسر على التجار الذين يراعون واجب الذمة في معاملاتهم وفي نفس الوقت رأى أن هؤلاء التجار حسنى النية الذين يكونون ضحية لغيرهم من صانعي المواد المغشوشة أو الفاسدة أو المتجرين فيها جديرون باعفائهم كلية من العقاب حتى عن جريمة المخالفة ولهذا اقتضى الامر تعديل المادة السابعة بما يؤدي الى ذلك مع بقاء النص على وجوب أن يقضى بالحكم في جميع الاحوال بمصادرة المواد التي تكون جسم الجريمة » ومؤدى هذا التعديل أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى اثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي يعرضها للبيع ، وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة ، وعلة الاعفاء أن التاجر الذي يراعى واجب الذمة في معاملاته هو ضحية اصانع هذه المواد ويجب أن يتحمل الاخير وحده وزر الجريمة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه على الرغم من اثباته أن المتهم قد توافر له ما يوجب القضاء ببراءته بحسب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ من حسن النية واثبات مصدر البضاعة المغشوشة قضى باعتبار الواقعة مخالفة فانه يكون معيا بما يوجب النقض والبراءة مع مصادرة المادة المضبوطة التي تكون جسم الجريمة .

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور رئيس الجلسة
وعضوية السادة المستشارين : عبدالعزيز عبد العاطى ويحيى العمورى
ومحمد صلاح خاطر ونجاح نصار

(٤٠)

الطعن رقم ٤٥٦١ لسنة ٥١ القضائية :

مواد مخدرة • مصادرة • قانون « تطبيق » « تفسيره » • حكم
« تسببه • تسبب معيب » • نقض « أسباب الطعن ما يقبل منها » •
نص المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وجوب تفسيره على
هدى المادة ٣٠ عقوبات : أثر ذلك ؟ مثال لتسبب معيب •

لما كان من المقرر أن نص المادة ٤٢ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى
يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط فى جميع الاحوال - أنما يجب تفسيره
على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات - التى تحمى
حقوق الغير حسنى النية - ، وكانت المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء
المضبوط محرما تداوله بالنسبة للكافة بمن فى ذلك المالك والحائز على
المساء ، اما اذا كان الشيء مباحا لصاحبه الذى لم يكن فاعلا أو شريكا فى
الجريمة فانه لا يصح قانونا القضاء بمصادرة ما يملكه واذ كان ما تقدم وكانت
السيارات غير محرم احرارها ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد
اقتصرت على بيان واقعة ضبط المخدر بالسيارة التى استخدمت فى ارتكاب
الجريمة دون استظهار ملكية السيارة وبيان مالكيها وما اذا كانت مملوكة
للمطعون ضده الأول الذى أسند اليه وحده قصد الاتجار - أم لقائدها -
المطعون ضده الثالث - والذى أسند اليه مطلق الاحراز المجرد عن أى

المصد - أم لحد غيرهما ، وكان قصور الحكم في هذا الصدد من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها في الحكم ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه مع الإحالة دون بحث الوجه الآخر من الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بانهم حازوا واحرزوا بتسديد الاتجار جوهر (حشيشا) غني غير الأحوال المصرح بها قانونا وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم الى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة فقرر ذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت غيابيا للأول والثاني وحضوريا لثلاث عملا بالمواد ١، ٢، ٣، ٤، ٥ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ سنة ٦٦ والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ المرفق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم الأول بالاشتغال الشاقة المؤبدة ، وبغريمه مبلغ ١٠٠٠٠ عشرة آلاف جنيه ، وبمعاقبة كل من و بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبغريم كل منهما خمسمائة جنيه وبمصادرة المواد المخدرة المضبوطة .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . الخ

المحكمة

وحيث أن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضدهم بجريمة احراز جوهر مخدر وقضى بمعاقبتهم وبمصادرة المواد المخدرة قد أخطأ في تطبيق القانون إذ أغفل القضاء بمصادرة السيارة المضبوطة رغم ثبوت استخدامها في ارتكاب الجريمة وهو ما يعيبه بمخالفة حانصت عليه المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ - في شأن مكافحة

المخدرات - من وجوب القضاء بمصادرتها مما يستوجب نقض الحكم وتصحيحه وفق القانون •

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى أورد الأدلة على ثبوت التهمة قبل كل من المطعون ضدهم كما دلت على ثبوت استخدام السيارة المضبوطة في ارتكاب الجريمة وذلك من واقع محضر التحريات واذن تفتيش النيابة وضبط السيارة وبها المخدرات ثم انتهى إلى معاقبة المطعون ضدهم الأول بالاشتغال الشاقة المؤبدة مع تغريمه ١٠٠٠٠ جنيه وكل من الثاني والثالث بالحبس لمدة ٦ شهور مع تغريمه ٥٠٠ جنيه كما قضى بمصادرة المواد المخدرة - لما كان ذلك وكان من المقرر أن نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ - الذي يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط في جميع الأحوال - إنما يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات - التي تحدى حقوق الغير حسن النية - ، وكانت المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشيء المضبوط محرماً تداوله بالنسبة للكافة بمن في ذلك المالك والحائز على السواء ، أما إذا كان الشيء مباحاً لصاحبه الذي لم يكن واعلاً أو شريكاً في الجريمة فإنه لا يصح قانوناً القضاء بمصادرة ما يملكه واد كان ياتقدم وكانت السيارات غير محرم احرازها ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد اقتضت على بيان واقعة ضبط المخدر بالسيارة التي استخدمت في ارتكاب الجريمة دون استظهار ملكية السيارة وبيان مالكيها وما إذا كانت مملوكة للمطعون ضده الأول - الذي أسند إليه وحده قصد الاتجار - أم لقائدها - المطعون ضده الثالث - والذي أسند إليه مطلق الاحرار المجرى عن أى قصد - أم لاحد غيرهما ، وكان قصور الحكم في هذا الصدد من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها في الحكم ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه مع الاحالة دون بحث الوجه الآخر من الطعن ،

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٨٢

بإدارة السيد المستشار / محمد عبد الحميد صادق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد سالم يونس و فؤاد بدر و مسعد الساعى و عبد السلام خطاب

(٤١)

الطعن رقم ٤٥٦٤ لسنة ٥١ القضائية :

بطلان « بطلان اجراءات المحاكمة » • اجراءات « اجراءات المحاكمة » • محكمة ثانى درجة « نظرها الدعوى والحكم فيها » • استئناف « نظره الحكم فيه » دعوى جنائية •

قضاء محكمة الأحداث بتدبير التسليم المنصوص عليه فى البند الثانى من المادة السابعة من قانون الأحداث على متهم جاوز سنة الخامسة عشرة سنة • خطأ فى تطبيق القانون جواز استئنافه م ٤٠ / ١ من قانون الأحداث •

واجب المحكمة الاستئنافية تصحيح هذا الخطأ بالحكم وفق القانون • مخالفتها هذا النظر واعادتها الأوراق للنياحة العامة لاتخاذ شئونها فيها • حجبها عن نظر الموضوع • وجوب النقض • والاحالة •

أن المادة ٤١ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ، تنص على أنه « اذا حكم على متهم بعقوبة باعتبار أن منه جاوزت الخامسة عشرة ثم ثبت بأوراق رسمية أنه لم يجاوزها ، رفع رئيس النيابة الأمر الى المحكمة التى أصدرت الحكم لاعادة النظر فيه وفقا للقانون • واذا حكم على متهم باعتبار أن منه جاوزت الثامنة عشرة ، ثم ثبت بأوراق رسمية أنه لم يجاوزها ، رفع رئيس النيابة الأمر الى المحكمة التى أصدرت الحكم لاعادة النظر فيه والقضاء بالغاء حكمها واحالة الأوراق الى النيابة العامة للتصرف

فيها . وفي الحاليتين السابقتين يوقف تنفيذ الحكم ويجوز التحفظ على المحكوم عليه طبقاً للمادة ٢٦ من هذا القانون . وإذا حكم على متهم باعتباره حدثاً ، ثم ثبت بأوراق رسمية أنه تجاوز الثامنة عشرة . يجوز لرئيس النيابة أن يرفع الأمر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتعيد النظر فيه على النحو المبين في الفترتين السابقتين . فإن الحالة مثار البحث وهي حالة صدور حكم بتدبير التسليم المنصوص عليه في البند الثاني من المادة السابعة من قانون الأحداث على متهم تجاوزت سنة الخامسة عشرة سنة ، تخرج من عداد الحالات المشار إليها في المادة ٤١ المذكورة ، اعتباراً بأن الحكم الصادر من محكمة الأحداث بتدبير التسليم قد أخطأ في تطبيق القانون إذ صدر على خلاف أحكام الفقرة الثالثة من المادة ١٥ من قانون الأحداث التي تنص على أنه « أما إذا ارتكب الحدث (الذي تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا تجاوز ثمانى عشرة سنة) جنحة يجوز الحكم فيها بالحبس ، فلا محكمة بدلا من العقوبة المقررة لها ، أن تحكم بأحد التدبيرين الخامس أو السادس المنصوص عليهما في المادة ٧ من هذا القانون وخطأ حكم محكمة الأحداث في تطبيق القانون في شأن الحكم بتدبير التسليم في غير الحالات المقررة قانوناً ، يجوز استئناف الحكم الصادر به ، وفق نص الفقرة الأولى من المادة ٤٠ من قانون الأحداث التي تنص على أنه « يجوز استئناف الأحكام الصادرة من محكمة الأحداث عدا الأحكام التي تصدر بالتوبيخ وتسليم الحدث لوالديه أو لمن له الولاية عليه ، فلا يجوز استئنافها إلا لخطأ في تطبيق القانون أو بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر فيه ، لما كان ذلك ، فانه كان من المتعين على المحكمة الاستئنافية أن تصحح هذا الخطأ بأن تصدر للفصل في موضوع الدعوى وإن تحكم بالتدبير أو بالعقوبة المقررة قانوناً . أما وإنها لم تفعل وقضت بإعادة الأوراق للنسبة العامة لاتخاذ شئونها فيها ، فإن حكمها يكون قد اتبنى على خص في تطبيق القانون . ولما كان هذا القضاء يبنى عليه منع السير في الدعوى إذ أنه سيقابل حتماً من محكمة الأحداث بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فانه يجوز الطعن فيه بالنقض . لما كان ذلك وكان الطعن

قد استوفى باقى شروطه المقررة فى القانون فإنه يتعين القضاء بقبوله شكلاً لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون خطأ حجب المحكمة عن نظر الموضوع ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة ..

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخرين بأنهم فى دائرة مركز الخانكة - محافظة القليوبية : أحدثوا عمداً بالمجنى عليهما و..... الاصابات الوصفية بالتقرير الطبى والتي تقرر لعلاجها مد لا تزيد على عشرين يوماً . وطلبت معاقبتهم بالمادة ٢٤٢ / ٣ من قانون العقوبات . ومحكمة أحداث الخانكة قضت غيابياً بتسليم كل حدث لولى أمره على أن يتعهد بحسن سيره وسيوكة مستقبلاً .. استأنفت النيابة العامة هذا الحكم .. ومحكمة بنها الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً للأول والثالث وغيابياً للثانى بعدم اختصاص محكمة أول درجة بالنسبة للمتهمين الأول والثانى وبإعادة الأوراق الى النيابة العامة لاتخاذ مشورتها فيها بالنسبة للثالث - المطعون ضده .

فطعنّت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

المحكمة

من حيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بالغاء الحكم المستأنف وإعادة الأوراق الى النيابة العامة بالنسبة للمطعون ضده قد أخطأ فى تطبيق القانون . ذلك أن محكمة أول درجة قد استنفذت ولايتها بالفصل فى موضوع الدعوى مما كان يتعين معه على المحكمة الاستئنافية أن تصدر للفصل فى موضوعها وتحكم فيه وفق صحيح القانون .

وحيث أنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده لمعاقبته عن جنحه الضرب البسيط • ومحكمة الأحداث قضت بتسليم المطعون ضده لولى أمره على أن يتعهد بحسن سيره وسلوكه مستقبلا • فاستأنفت النيابة العامة للخطأ فى تطبيق القانون ومحكمة فيها الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بإعادة الأوراق الى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها بالنسبة للمتهم الثالث (المطعون ضده) على سند من قولها « وحيث أنه عن المهم الثالث فإن البين من أوراق الدعوى أن منه كسا ورد يزيد على خمسة عشرة عاما • ولما كانت محكمة أول درجة قد قضت عليه بالتسليم لولى أمره تكون أخطأت فى تطبيق القانون ذلك أنه يجوز الحكم بالنسبة الى ما ارتكبه بالحبس عملا بأحكام القانون الجنائى فى مادته ٢٤٢ عقوبات ومن ثم ترى المحكمة إعادة الأوراق للنيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها بالنسبة للمتهم الثالث ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤١ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ، تنص على أنه « اذا حكم على متهم بعقوبة باعتبار أن منه تجاوزت الخامسة عشرة ثم ثبت بأوراق رسمية أنه لم يجاوزها ، رفع رئيس النيابة الأمر الى المحكمة التى أصدرت الحكم لاعادة النظر فيه وفقا للقانون • واذا حكم على متهم باعتبار أن منه تجاوزت الثامنة عشرة ، ثم ثبت بأوراق رسمية أنه لم يجاوزها ، رفع رئيس النيابة الامر الى المحكمة التى أصدرت الحكم لاعادة النظر فيه والتضاء بالناء حكمها واحالة الأوراق الى النيابة العامة للتصرف فيها » وفى العائتين السابقتين يوقف تنفيذ الحكم ويجوز التحفظ على المحكوم عليه طبقا للمادة ٢٦ من هذا القانون • واذا حكم على متهم باعتباره حدثا ، ثم ثبت بأوراق رسمية أنه جاوز الثامنة عشرة ، يجوز لرئيس النيابة أن يرفع الامر الى المحكمة التى أصدرت الحكم لاعيد النظر فيه على النحو المبين فى الفقرتين السابقتين • فان الحالة مثار البحث وهى حالة صدور حكم بتدبير التسليم المنصوص عليه فى البند الثانى من المادة السابعة من قانون الأحداث - على متهم تجاوزت منه الخامسة عشرة سنة ، تخرج من عداد الحالات المشار اليها فى المادة ٤١ المذكور ، اعتبارا بان الحكم الصادر من محكمة الأحداث

بتدبير التسليم قد أخطأ في تطبيق القانون إذ صدر على خلاف أحكام الفقرة الثالثة من المادة ١٥ من قانون الأحداث التي تنص على أنه « أما إذا ارتكب الحدث (الذي تزيد سنة على خمس عشرة سنة ولا تجاوز ثمانى عشرة سنة) جنحه يجوز الحكم فيها بالحبس ، فللمحكمة بدلا من العقوبة المقررة لها ، ان تحكم باحد التدبيرين الخامس أو السادس المنصوص عليهما في المادة ٧ من هذا القانون وخطأ حكم محكمة الأحداث في تطبيق القانون في شأن الحكم بتدبير التسليم في غير الحالات المقررة قانونا ، يجوز استئناف الحكم الصادر به ، وفق نص الفقرة الاولى من المادة ٤٠ من قانون الأحداث التي تنص على أنه « يجوز استئناف الأحكام الصادرة من محكمة الأحداث عدا الأحكام التي تصدر بالتوبيخ وتسليم الحدث لوالدية أو لمن له الولاية عليه ، فلا يجوز استئنافها الا لخطأ في تطبيق القانون أو بطلان في الحكم أو في الاجراءات أثر فيه ، لما كان ذلك فانه كان من المتعين على المحكمة الاستئنافية أن تصحح هذا الخطأ بأن تتصدى للفصل في موضوع الدعوى وان تحكم بالتدبير أو بالعقوبة المقررة قانونا . اما وانها لم تفعل وقضت باعادة الأوراق للنياية العامة لاتخاذ شئونها فيها ، فان حكمها يكون قد انبنى على خطأ في تطبيق القانون . ولما كان هذا القضاء يبنى عليه منع السير في الدعوى اذ انه سيقابل حتما من محكمة الأحداث بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فانه يجوز الطعن فيه بالنقض . لما كان ذلك وكان الطعن قد استوفى باقى شروطه المقرره في القانون فانه يتعين القضاء بقبوله شكلا . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ حجب المحكمة عن نظر الموضوع ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة ..

جاسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الحميد صادق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد سالم يونس و فؤاد بدر و مسعد الساعى و عبد السلام خطاب

(٤٢)

الطعن رقم ٤٥٦٥ لسنة ٥١ القضائية :

- ١ - نقض « المصلحة فى الطعن » « الصفة فى الطعن » • طعن « المصلحة والصفة فيه » • نيابة عامة • دعوى جنائية • قضاء عسكري • صدور الحكم غيابيا بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة • جواز الطعن فيه بالنقض من النيابة العامة • أساس ذلك ؟
- ٢ - دعوى جنائية « انقضاؤها بمضى المدة » « تقادم » • اجراءات « اجراءات المحاكمة » • قضاء عسكري • التصديق على أحكام المحاكمة العسكرية • لا يعد من الاجراءات القاطمة لمدة التقادم فى مفهوم المادة ١٧ ج • أساس ذلك ؟
- ٣ - نقض « المصلحة فى الطعن » « الصفة فى الطعن » • طعن « المصلحة والصفة فيه » • نيابة عامة • « حقها فى الطعن فى الأحكام » • تقييد حق النيابة العامة فى الطعن بقييد المصلحة • انتفاء مصلحتها ومصلحة المحكوم عليه فى الطعن • عدم قبوله • المصلحة النظرية البحث • لا يؤبه بها • مثال •

١ = حيث ان الحكم المطعون فيه وان صدر فى غيه المطعون ضده الا أنه وقد قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة قبله لا يعتبر قد

أضر به حتى يصح له أن يمارض فيه فإن الطعن عليه بالنقض من النيابة العامة يكون جائزا .

٢ - لما كان التصديق على حكم المحكمة العسكرية المشار إليه بتاريخ أول يناير سنة ١٩٧٨ ليس اجراء من اجراءات الاتهام أو المحاكمة منسل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع التقادم ، ذلك أن التصديق على أحكام المحاكم العسكرية - فى مجال التقادم - لا يخرج عن أحد فرضين أولهما التصديق على حكم الادانة وبه يصبح الحكم المذكور نهائيا وفق حكم المادة ٨٤ من قانون الأحكام العسكرية ولا محل هنا للحديث عن تقادم الدعوى الجنائية فى صدور حكم بات تنقضى به الدعوى الجنائية وتبدأ منه المدة المقررة لتقادم العقوبة والفرض الآخر هو أمر السلطة المصدقة بإعادة المحاكمة أمام محكمة أخرى ، وهو أمر صادر من سلطة - على ما صرحت به المذكرة الايضاحية لقانون الأحكام العسكرية - مستقلة عن هيئة المحكمة ولا تتدخل الا بعد الحكم ، وهو بهذه المثابة لا يعدو وأن يكون أمرا اداريا الى الادارة العامة للقضاء العسكرى ومن ثم فانه لا يعد من الاجراءات القاطعة لمدة التقادم فى مفهوم المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

٣ - لما كان الأصل أن النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص اذ تمثل الصالح العام وتسمى فى تحقيق موجبات القانون الا انها لم تنقيد فى ذلك بقيد المصلحة بحيث اذا لم تكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليه مصلحة فى الطعن فان طعنها لا يقبل عملا بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحا فى قضائه باتقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة - ومن ثم فلا جدوى مما تثيره النيابة العامة فى شأن تقدير سن المتهم أو تمكيل المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه طالما أن الدعوى الجنائية قد انقضت بالتقادم ومن بعد فان ما تنص عليه النيابة

العامة في هذا الشأن لا يبدو أن يكون قائما على مصلحة نظرية بحته لا يؤبه بها ومن ثم تقضى المحكمة برفض الطعن •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أولا : سرق حافظة نقود ومحتوياتها المينة الوصف والقيمة بالأوراق والمالوكة ••• وذلك من إحدى مركبات النقل البرية • ثانيا : سافر بعربة السكة الحديد بدون تذكرة • ثالثا : ركب في غير الأماكن المحددة وطلبت معاقبته بالمادة ٣١٦ مكررا ٣/ من قانون العقوبات والمادة ١/٣ من الأمر العسكري رقم ١ لسنة ١٩٧٣. والمادة ١٧٠ مكررا من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ • ومحكمة جناح بندر بنها قضت حضوريا بانتقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة • استأنفت النيابة العامة • ومحكمة بنها الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غاييا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف •

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ••• الخ •

المحكمة

حيث ان الحكم المطعون فيه وان صدر في غيبة المطعون ضده الا أنه وقد قضى بانتقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة قبله لا يعتبر قد أضر به حتى يصح له أن يعارض فيه فان الطعن عليه بالنقض من النيابة العامة يكون جائزا •

وحيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة قد شابه الخطأ في تطبيق القانون والتصور وإبطالان - ذلك بأنه بنى قضاءه على انه منذ وقوع الجريمة في ١٩٧٣/١٢/٢٥ حتى ١٩٧٨/١١/١٥ تاريخ تقديمه لمحكمة الأحداث قد انقضى أكثر من ثلاث سنوات دون اتخاذ أى إجراء ناطع للمدة في حين أن الثابت من الأوراق أن تلك المدة قد انقطعت بإجراءات المحاكمة أمام المحكمة العسكرية وصدور حكمها في ١٩٧٥/١/١٩ بعدم اختصاصها والتصديق على هذا الحكم في ١٩٧٨/١/١ ثم تقديم المتهم لمحكمة الأحداث في ١٩٧٨/١١/١٥ وكلها إجراءات قاطعة للتقادم ولم يمتز بين أى إجراء منها والإجراء الذى سبقه أو تلاه المدة المفروضة لانقضاء الدعوى الجنائية هذا فضلاً عن أن الحكم قد صدر على خلاف أحكام المادتين ٢٨ ، ٣٢ من قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ إذ أن المحكمة لم تكن مشكلة تشكيلاً صحيحاً ولم تقدر سن الحدث طبقاً للقانون •

وحيث انه يبين من الأوراق أن المطعون ضده قدم الى المحاكمة بوصف أنه في يوم ١٩٧٣/١٢/٢٥ سرق الحافظة المينة بالمحضر وركب القطار في غير الأماكن المحددة وبدون تذكرة والمحكمة العسكرية قضت بتاريخ ١٩٧٥/١/١٩ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالة الأوراق للنيابة العامة وتصديق على هذا الحكم بتاريخ ١٩٧٨/١/١ - واذ قدمت النيابة العامة المتهم لمحكمة الأحداث في ١٩٧٨/١١/٢٥ قضت هذه المحكمة بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فاستأنفت النيابة العامة ومحاكمة بنها الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابياً بتاريخ ١٩٧٩/١١/١١ بتأييد الحكم المستأنف ومؤدى ما تقدم أنه قد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات بين صدور حكم المحكمة العسكرية بتاريخ ١٩ من يناير سنة ١٩٧٥ وبين تقديم الدعوى الى محكمة الأحداث بتاريخ ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٨ • لما كان ذلك وكان التصديق على حكم

المحكمة العسكرية المشار إليه بتاريخ اول يناير سنة ١٩٧٨ ليس اجراء من اجراءات الاتهام أو المحاكمة منهل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع التقادم ، ذلك أن التصديق على أحكام المحاكم العسكرية - في مجال التقادم - لا يخرج عن أحد فرضين أولهما المصدق على حكم الادانة وبه يصبح الحكم المذكور نهائيا وفق حكم المادة ٨٤ من قانون الاحكام العسكرية ولا محل هنا للمحديث عن تقادم الدعوى الجنائية في صدد حكم بات تنقضى به الدعوى الجنائية وتبدأ منه المدة المقررة لتقادم العقوبة والفرض الآخر هو أمر السلطة المصدقة بإعادة المحاكمة أمام محكمة أخرى ، وهو أمر صادر من سلطة - نلى ما صرحت به المذكرة الايضاحية لقانون الأحكام العسكرية - مستقلة عن هيئة المحكمة ولا تتدخل الا بعد الحكم ، وهو بهذه المثابة لا يعدو وأن يكون امرا اداريا الى الادارة العامة للقضاء العسكرى لاعادة المحاكمة أمام محكمة أخرى ومن ثم فانه لا يعد من الاجراءات القاطعة لمدة التقادم في مفهوم المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية • لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قد صادف صحيح القانون حين نقضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة • ويضحى نعى النيابة العامة في هذا الصدد غير سديد • لما كان ذلك وكان الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص اذ تمثل الصالح العام وتسعى في تحقيق موجبات القانون الا انها تتقيد في ذلك بقيد المصلحة بحيث اذا لم تكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليه مصلحة في الطعن فان طعنها لا يقبل عملا بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحا في قضائه بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة - ومن ثم فلا جدوى مما تثيره النيابة العامة في شأن تقدير سن المتهم أو تشكيل المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه طالما أن الدعوى الجنائية قد انقضت بالتقادم ومن بعد فان ما تنمناه النيابة العامة في هذا الشأن لا يعدو أن يكون قائما على مصلحة نظرية بحد لا يؤبه بها ومن ثم تحضى المحكمة برفض الطعن •

جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / فوزى المملوك وفوزى أسعد وعبد الرحيم
نافع وحسن غلاب

(٤٣)

الطعن رقم ٤٥٨٠ لسنة ١ القضاية

دعوى مدنية « الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية » « نظرها والحكم
فيها » • دعوى جنائية « نظرها والحكم فيها » • تعويض • نقض
« ملا يجوز الطعن فيه من الأحكام » •

رفع الدعوى المدنية بطريق التبعية للدعوى الجنائية • وجوب الفصل
فيهما معا • م ٣٠٩ اج •

اغفال الفصل في أيهما • للمدعى بها الرجوع الى ذات المحكمة للفصل
فيما اغفلته • م ١٩٣ مرافعات •

من المقرر أن ولاية المحكمة الجنائية في الأصل مقصورة على نظر
ما يطرح أمامها من الجرائم واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها -
أو عند الاتهام بها - إنما هو استثناء من القاعدة فيشترط أن لا تنظر الدعوى
المدنية الا بالتبعية للدعوى الجنائية ، ومتى رفعت الدعوى المدنية صحيحة بالتبعية
للدعوى الجنائية بطلب التعويض ممن لحقه ضرر من الجريمة ومن المتهم عن
الضرر العائد من رفع الدعوى عليه ، فانه يتعين الفصل في هاتين الدعويتين وفي
موضوع الدعوى الجنائية معا بحكم واحد عملا بصريح نص المادة ٣٠٩
من قانون الاجراءات الجنائية سالفة البيان ، فان هو أغفل الفصل في احدها
فانه يكون للمدعى بها أن يرجع الى ذات المحكمة التي فصلت في الدعوى

الجناية للفصل فيما اغفلته ، وذلك عملا بالقاعدة المقررة في المادة ١٩٣ من قانون المرافعات ، وهي قاعدة واجبة الاعمال أمام المحاكم الجنائية باعتبارها من القواعد العامة في قانون المرافعات المدنية ولعدم وجود نص يخالفها في قانون الاجراءات الجنائية •

الوقائع

أتام المدعى بالحق المدني دعواه ضد ... بطريق الادعاء المباشر منهما اياما أنها بتاريخ ٩ مايو ، ٢٣ من الشهر ذاته سنة ١٩٧٥ بدائرة قسم الزيتون محافظة القاهرة - أبلغت كذبا مع سوء القصد ضد المدعى بالحق المدني ، وطلب عقابها بالمواد ٣٠٥ ، ١/٢٤٠ ، ٣٠٢ من قانون العقوبات • وأدعت التهمة قبل المدعى بالحق المدني مطالبه بأن يدفع لها مبلغ واحد وخمسون جنيها على سبيل التعويض المؤقت • ومحكمة جنح الزيتون الجزئية قضت حضوريا اعتباريا عملا بمواد الاتهام بتفريم التهمة مائة جنيه والزامها بأن تؤدي للمدعى المدني مبلغ واحد وخمسون جنيها على سبيل التعويض المؤقت مع مصاريف الدعوى ومبلغ مائتي قرش أتعاب محاميه ورفض الدعوى المدنية المقامة من التهمة ضد المدعى المدني • فاستأنفت المحكوم عليها هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا عملا بالمادة ٣٠٤ اجراءات جنائية بقبول والغاء وبراءة ورفض الدعوى المدنية والزم المدعى بالحق المدني المصروفات عن الدرجتين ومبلغ خمسمائة قرش أتعاب المحاماة •

فطعن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ •

المحكمة

حيث ان ما تنعاه الطاعنة - المدعية بالحقوق المدنية - على الحكم المطعون فيه أنه وقد قضى ببراءتها من تهمة البلاغ الكاذب التي نسبها اليها المطعون ضده وبرفض الدعوى المدنية التي كان قد أقامها قبلها فتد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يتضح في دعواها المدنية التي أقامتها هي ضد المطعون ضده لتعويض الضرر الذي لحقها بسبب رفعه الدعوى عليها .

وحيث أن المادة ٢٦٧ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن :
 « للمتهم أن يطالب المدعى بالحقوق المدنية أمام المحكمة الجنائية بتعويض الضرر الذي لحقه بسبب رفع الدعوى المدنية عليه اذا كان لذلك وجه » ، كما تنص المادة ٣٠٩ من ذلك القانون على أن : « كن حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم ، وذلك مالم تر المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم اجراء تحقيق خاص يبنى عليه ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى الى المحكمة المدنية بلا مصاريف واذ كان من المقرر أن ولاية المحكمة الجنائية في الأصل مقصورة على نظر ما يطرح أمامها من الجرائم واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها - أو عند الاتهام بها - انما هو استثناء من القاعدة فيشترط أن لا تنتظر الدعوى المدنية الا بالتبعية للدعوى الجنائية ، ومتى رفعت الدعوى المدنية صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية بطلب التعويض ممن لحقه ضرر من الجريمة ومن المتهم عن الضرر العائد من رفع الدعوى عليه ، فانه يتعين الفصل في هاتين الدعويتين وفي موضوع الدعوى الجنائية معا بحكم واحد عملا بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية سالفة البيان فإن هو أغفل الفصل في احدها فانه يكون للمدعى بها أن يرجع الى ذات المحكمة التي فصلت في الدعوى الجنائية للفصل فيما اغفلته ، وذلك عملا بالقاعدة المقررة في المادة ١٩٣ من قانون المرافعات ، وهي قاعدة واجبة الاعمال أمام

المحاكم الجنائية باعتبارها من القواعد العامة في قانون المرافعات المدنية ولعدم وجود نص يخالفها في قانون الاجراءات • لما كان ذلك ، وكان الواضح من منطوق الحكم المطعون فيه أنه أغفل الفصل في الدعوى المدنية المرفوعة من المتهمته بالجريمة - الطاعة - فضلا عن أن مدوناته لم تتحدث عنها ، مما يحق معه القول بأن المحكمة الاستئنافية لم تنظر اطلاقا في هذه الدعوى ولم تفصل فيها ، فان الطريق السوية أمام الطاعة هي أن ترجع الى ذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم وأن تطلب منها الفصل فيما أغفلته ، وطالما أنها لم تفصل في هذه الدعوى فان اختصاصها يكون مازال باقيا بالنسبة لها • لما كان ذلك ، وكان الطعن بالنقض لايجوز الا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع ، فان الطعن الحالي يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له في خصوص الدعوى المدنية التي رفعتها الطاعة ، ومن ثم يتعين القضاء بعدم جواز الطعن مع مصادرة الكفالة والزام الطاعة المصروفات المدنية •

جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٨٢

بقيادة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / فوزى المملوك وراغب عبد الظاهر وفوزى
أسعد وحسن غلاب

(٤٤)

الطعن رقم ٤٥٨٩ لسنة ٥١ القضائية

- ١ - نقض « التقرير بالطعن وايداع الاسباب » • • • • •
عدم ايداع اسباب الطعن فى الميعاد • اثره : عدم قبول الطعن
• • • • •
- ٢ - دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • • • • •
سبب غير معيب • • • • •
عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى •
- ٣ - تقليد • محاكمة « اجراءاتها » • اثبات « بوجه عام » تزوير
العلامات المعاقب على تقليدها بالمادة ٢٠٦ عقوبات ؟
الآلة التى تشتمل على أصل العلامة • والاثر الذى ينطبع على
استعمالها • سواء • مثال •

من حيث أن الحكم المطعون فيه صدر على الطاعنين حضوريا بتاريخ
٢٩ من مايو سنة ١٩٨٠ ، فقرر الطاعن الأول بالطعن فيه بطريق النقض فى
١٥ من يونيو سنة ١٩٨٠ - فى الميعاد - بيد أن الأسباب التى بنى عليها طعنه
لم تودع حتى انقضت الميعاد المحدد لذلك بالمادة ٣٤ من قانون حالات
واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

وهو اربعون يوما من تاريخ الحكم الحضورى ، دون قيام عذر يبرر تجاوزه هذا الميعاد ، ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن المقدم منه شكلا عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون المشار اليه .

من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وتقصيها فى كل جزئية منها للرد عليها ردا صريحا وانما يكفى أن يكون الرد مستقادا من ادلة الثبوت التى تولت عليها فى حكمها كما هو الحال فى الدعوى .

العلامات المعاقب على تقليدها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات هى الاشارات والرموز الخاصة ببعض المصالح الأميرية أو السلطات العامة والتى يصطلح على استعمالها لغرض من الأغراض أو للدلالة على معنى خاص أيا كان نوعها أو شكلها ، وهى تنطبق على الآلة التى تشتمل على أصل العلامة أو على الأثر الذى ينطبع عند استعمالها ، لما كان ذلك ، وكان الحتمان اللذان حصل تقليدهما لطابع التمغة فئة المائة وخمسين مليما وينطبق على تقليدهما من التائيم ما ينطبق على الأثر الناتج عن استعمالها فإن هذا التقليد يكون الجريمة المعاقب عليها بمادة الاتهام ، ويكون نعى الطاعن بأن ما نسب اليه ليس سوى أعمال تحضيرية غير معاقب عليها غير سديد .

الوقائع.

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهما بدائرة قسم الجمرك - محافظة الأمكندرية : - قلدوا أوراق التمغة المينة بالتحقيقات . وطلبت من مستشار الاحالة احالتهما لمحكمة جنايات الاسكندرية لمعاقبتهما طبقا للمادة ٢٠٦/٤ من قانون العقوبات . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الأمكندرية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبسهما مدة ثلاث سنوات ومصادرة الأوراق والاكلاشيات المضبوطة .

فطن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

من حيث ان الحكم المطعون فيه صدر على الطاعنين حضوريا بتاريخ ٢٩ من مايو سنة ١٩٨٠ ، فقرر الطاعن الأول بالطعن فيه بطريق النقض في ١٥ من يونيو سنة ١٩٨٠ - في الميعاد - بيد أن الأسباب التي تبنى عليها طعنه لم تودع حتى انقضى الميعاد المحدد لذلك بالمادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وهو أربعون يوما من تاريخ الحكم الحضوري ، دون قيام عذر يبرر تجاوزه هذا الميعاد ، ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن المقدم منه شكلا عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون المشار اليه .

وحيث ان الطعن المتقدم من الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة تقليد علامات لاحدى مصالح الحكومة فقد أخطأ في تطبيق القانون واعتراه قصور في التسييب ، ذلك بأن الافعال المسندة الى الطاعن ليست الا أعمالا تحضيرية غير مماق عليها ، كما أن الحكم أغفل بيان الادلة التي أقام عليها قضاءه والرد على دفاع الطاعن بأنه صاحب محل صناعة أختام ولا يملك مطبعة أو محل زنكوغراف .

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى فيما محصله أن الطاعن والمتهمين الآخرين اتفقوا فيما بينهم على تقليد كمية من طوابع الدفعة

قئة المائة وخمسين مليدا بقصد طرحها للتداول واقتسام ثمنها فيما بينهم واعدوا ست عشرة ألف ورقة تم طلاء ظهر كل منها بطبقة من الصمغ كما اعدوا مدادا للطباعة واصطنعوا اكلاشيئين بطريق النقل بالزنكوعراف عن أوراق تمغة صحيحة من قئة المائة وخمسين مليدا أخذت نقوشها على مسطحين من الزنك ثبتا على مسطحين من الخشب يحمل احدهما نقوشا تكررت اثنى وثلاثين مرة للأرضية الخضراء نى الطابع الصحيح ، ويحمل الثاني نقوشا تكررت بذات العدد للالفاظ الموجدة بالطابع الصحيح واستعمل المتهمون الاكلاشية الأول فى طبع ٢١٠ ورقة من الأوراق المصمغة التى أعدوها لهذا الغرض مستخدمين فى ذلك مدادا مشابها لما يستعمل نى طبع النقوش المماثلة بالطوابع الصحيحة ولما تبين لهم أن المطبعة التى استعملوها من طراز قديم ولرغبتهم فى إعادة الطبع بمطبعة حديثة فقد نقلوا الأوراق والأخبار الى محل الطاعن حيث تم ضبطها كما ضبط الأكلاشيين بمنزل الطاعن الأول . لما كان ذلك ، وكانت العلامات المعاقب على تقليدها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات هى الاشارات والرموز الخاصة ببعض المصالح الأميرية أو السلطات الدامة التى يصطلح على استعمالها لغرض من الأغراض أو للدلالة على معنى خاص أيا كان نوعها أو شكلها ، وهى تنطبق على الآلة التى تشتمل على أصل العلامة أو على الاثر الذى ينطبع عند استعمالها ، لما كان ذلك ، وكان الختمان المذان حصل تقليدهما هما لطابع التمغة قئة المائة وخمسين مليدا وينطبق على تقليدهما من التأتيم ما ينطبق على الأثر الناتج عن استعمالها فان هذا التقليد يكون الجريمة المعاقب عليها بمادة الاتهام ، ويكون نعى الطاعن بأن ما نسب اليه ليس سوى أعمال تحضيرية غير معاقب عليها غير شديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة تقليد علامة لاحدى المصالح الحكومية التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة مستمدة من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى وأشار من واقع هذا التقرير الى أوجه الشبه بين الختمين المقلدين وبين الطوابع الصحيحة ، كما تساند الحكم أيضا الى شهادة ثلاثة من

ضباط قسم مكافحة جرائم الأموال بمديرية أمن الاسكندرية والى عدد من شهود الاثبات الآخرين • لما كان ذلك وكان من شأن هذه الادلة أن تؤدى الى صحة ما رتبته الحكم عليها وقد أوردتها كافية فى بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بالظروف التى وقعت فيها ومن اثباتها فى حق الطاعن فان النعى على الحكم بالتقصير فى التمييز يكون غير صائب ، ولا يغير من ذلك أن الحكم لم يعرض لدفاع الطاعن بأنه صاحب محل لصناعة الاختام ولا يملك مطبعة أو محل زنكوغراف ، لما هو مقرر من أن المحكمة لاتفترس بمتابعة اتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وتقصيها فى كل جزئية منها للرد عليها ردا صريحا وإنما يكفى أن يكون الرد مستفادا من أدلة الثبوت التى تولت عليها فى حكمها كما هو الحال فى الدعوى • لما كان ما تقدم فان طعن الطاعن الثانى برمته يكون قائما على غير أساس متعينا وفضه موضوعا •

جاسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان وحسين كامل حنفى ومحمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى .

الطعن رقم ١٥١٥ لسنة ٥١ القضائية

سلاح « الترخيص بحمله » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع » • ما يوفره • حكم • تسببيه • تسبب معيب • دفع • الدفع بانتفاء المسؤولية • نقض • اسباب الطعن • ما يقبل منها »

اثر وفاة المرخص له بحمل واحراز سلاح على الترخيص ؟
دفاع الطاعن بأن السلاح المضبوط لديه مرخص بحيازته لوالده الذى
توفى قبل ضبطه بعشرة أيام • جوهرى • علة ذلك واثره ؟

ومن حيث أن البين من استقراء نص المادتين الرابعة والعاشرة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المعدلتين بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨، والقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨، أن الشارع اعتبر الترخيص بحيارة السلاح ملغيا فى حالات حددها منها الوفاة ، وأوجب على ذوى الشأن تسليم السلاح الى مقر الشرطة الذى يقع فى دائرته محل اقامة المرخص له فى خلال أسبوعين من تاريخ الوفاة ، وجعل لهم - من بعد الحق فى التصرف فى هذا السلاح خلال خمس سنوات من تاريخ التسليم أو من تاريخ اذن الجهات المختصة بالتصرف فى السلاح بالنسبة للقصر وعديمى الأهلية ، فإذا لم يتم التصرف فيه خلال هذه المدة اعتبر ذلك تنازلا منهم للدولة عنه وسقط عنهم فى التعويض • وفرض فى المادة ٢٩ من القانون ذاته عقوبة الحبس الذى لا تزيد مدته على ثلاثة أشهر والغرامة التى لا تتجاوز عشرة جسامات

أو احدهما جزاء على عدم تسليم سلاح في الاجل المحدد - وهو أسبوعان من تاريخ الوفاة - فضلا عن مصادرة السلاح عملا بنص المادة ٣٠ منه .
لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن ضبط السلاح تم بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٧ ، وأن دفاع الطاعن قام على أن هذا السلاح مرخص بحيازته لوالده الذي توفي قبل الضبط ، كما يبين من المفردات المضمومة أن الطاعن قدم شهادتين أحدهما صادرة من مركز البدرشين تتضمن أن البندقية المضبوطة مرخص بحيازتها لوالد الطاعن حتى ١٩٨٠/١٢/٣١ ، والأخرى صادرة من المجلس المحلي تفيد وفاة والد الطاعن بتاريخ ١٩٧٨/١١/١٧ - قبل عشرة أيام من تاريخ الضبط - وكان دفاع الطاعن بماتف الذكر يعد - في صورة الدعوى - دفاعا جوهريا لما قد يترتب على ثبوت صحة من انحسار التأييم عن الواقعة المسندة اليه ، فانه كان يتعين على المحكمة أن تعرض له أو ترد عليه بما يدفعه أن رات الالتفات عنه ، أما وهي لم تفعل فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور بما يوجب نقضه والاعادة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مشسختن . بندقية خرطوش بروحين عيار ١٦ مم ، . وطلبت الى مستشار الاحالة احواله الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بآمر الاحالة فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الجيزة قضت حضوريا عملا بمواد الانهام ١/١ ، ١/٢٦ ، ٣٠٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، ٢٦ لسنة ١٩٧٨ والجدول رقم ٢ الملحق بالقانون الأول بمعاقبه المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر وتغريمه خمسة جنيهات والمصادرة وأمرت بايقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والفرامة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم الحكم .

نظن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

المحكمة

ومن حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة احراز سلاح ناري غير مشتمل بدون ترخيص قد شابه خطأ في تطبيق القانون وقصور في التسييب ، ذلك بأن الثابت من الأوراق أن البندقية المضبوطة مرخص بحيازتها لوالد الطاعن الذي توفي قبل الضبط ، وقد دفع الطاعن بانتفاء مسئولية تأسيسا على ان ملكية البندقية قد آلت الى الورثة ومنهم اخوته القصر مما كان يستوجب حصر وجرد التركة بمعرفة نيابة الأحوال الشخصية ، وان والدته هي المسئولة عن الابلاغ ، الا أن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع مما يعيبه ويوجب نقضه .

ومن حيث ان الين من استقراء نص المادتين الرابعة والعاشر من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدلتين بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، واتقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، أن الترخيص اعتبر الترخيص بحيازة السلاح ملغيا في حالات حددها منها الوفاة ، وأوجب على ذوى الشأن تسليم السلاح الى مقر الشرطة الذي يقع في دائرته محل إقامة المرخص له في خلال اسبوعين من تاريخ الوفاة ، وجعل ليم - من بعد - الحق في الصرف في هذا السلاح خلال خمس سنوات من تاريخ التسليم أو من تاريخ اذن الجهات المختصة بالتصرف في السلاح بالنسبة للقصر وعديمي الأهلية . فاذا لم يتم التصرف فيه خلال هذه المدة اعتبر ذلك تازلا منهم للدولة عنه ومنقط حقهم في التويض . وفرض في المادة ٢٩ من القانون ذاته عقوبة الحبس الذي لا تزيد مدته على ثلاثة أشهر والغرامة التي لا تجاوز عشرة جنيهاً أو احدهما جزاء على عدم تسليم السلاح في الأجل المحدد - وهو أسبوعان من تاريخ الوفاة - فضلا عن مصادرة السلاح عملا بنص المادة ٣٠ منه . لا كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن ضبط السلاح تم بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٧ ، وان دفاع الطاعن قائم على أن هذا السلاح مرخص بحيازته لوالده الذي توفي قبل الضبط ، كما يبين من المفردات المضمومة أن الطاعن قدم شهادتين احدهما صادرة من مركز

البدويين تتضمن أن البندقية المضبوطة ، رخص بجازتها لوالد الطاعن حتى
١٩٨٠/١٢/٣١ ، والأخرى صادرة من المجلس المحلي تفيد وفاة والد الطاعن
بتاريخ ١٩٧٨/١١/١٧ - قبل عشرة أيام من تاريخ الضبط - وكان دفاع
الطاعن مالف الذكر يد - في صورة الدعوى - دواعا جوهريا لما قد يترتب
على ثبوت صحته من انحسار التأييم عن الواقعة المسندة اليه ، فانه كان يتعين
على المحكمة أن تعرض له أو ترد عليه بما يدفعه ان رأأت الالتفات عنه ،
أما وهي لم تفعل فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور بما يوجب
نقضه والازادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : حسن جمعه وأحمد أبو زيد ونجيب صالح
ومصطفى طاهر

(٤٦)

الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ١ هـ القضائية

امتناع عن الاتجار • توقف عن الانتاج • تموين • خبز • جريمة
« أركانها » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير العذر » • اثبات « بوجه
عام » • عذر • قانون • تجارة • دفاع « الاخلال بحق الدفاع •
ما يوفره » • حكم • « تسببه • تسبب معيب » •

الامتناع عن التجارة • علة تأثيمه ؟

نقل المشرع في القانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ عبء اثبات قيام العذر
الجدي أو المبرر المشروع للتوقف عن التجارة على التاجر •

العذر الجدي دون القوة القاهرة •

توافر العذر الجدي مؤداه ؟

الدفع بقيام العذر أمام محكمة الموضوع • وجوب تحقيقه •

دفع الطاعن في جريمة توقف عن انتاج خبز • بانشغاله في حادث
مقتل ابن عمه • جوهرى تندفع به التهمة • يتعين على المحكمة تحقيقه •
عليهم تفطنها لدلالته وردها عليه بما لا ينفيه • عيب • أساس ذلك ؟

الواضح من المقارنة بين النصين ومن الأعمال التشريعية والمذكرات
التفسيرية المصاحبة لها أن الشارع قصد بمعاقبة الامتناع عن التجارة على
الوجه المعتاد تقييد حرية من يمارسها من التجار ايما كانت الطاقة التي ينتمى

اليها ، وذلك توفيراً للاحتياجات الأساسية للجمهور من انواد التموينية ، ومحاربة الغلاء المصطنع ومنع امتياز الامتناع وسيلة الى تحقيق ارباح غير مشروعة مما يعرقل التمويل ، وان الشارع لم يقصد الى القضاء على حرية التجارة ، وانما قصد تحقيق غايات مشروعة من تقييدها ، وانه كان يستلزم في الامتناع كما يكون صاحبة مستأهلاً للعقاب أن يكون مقصوداً به عرقلة التمويل ، ثم وجد أن هذا القصد يقع على عائق سلطة الاتهام مؤنة اثباته ، وهو أمر فضلاً عن صعوبته لم تسد به ذرائع من أراد مخالفة القانون من التجار فأوجب في نص القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت التاجر قيام العذر أو المبرر المشروع لتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد ، وضرب مثلاً لهذا العذر قيام العجز الشخصي بالتاجر أو لخسارة تصيبه من الاستمرار في عمله ، ومن البين ان ما أشار اليه الشارع بخاصة أو ما أوجبه بعامة من الاعتذار الجدية لا يرقى الى مرتبة القوة القاهرة ، لان القانون أوجب ممارسة التجارة على الوجه المعتاد ، لا الوجه انشاذ الذي يضحى فيه التاجر بمصالحته لخسارة تصيبه من الاستمرار في عمله ، ولان الشارع عبر عن افساحه في مجال العذر بما يتسع لغير القوة القاهرة من الاعتذار أو المبررات أو المواقف المشروعة . ومتى وجد احداها بصورة جدية ، كان الامتناع بعيداً عن دائرة التجريم ، واذا قدم العذر الجدى الى وزارة التمويل وانتهد الى سلامته تعين عليها قبوله واذا دنع به أمام محكمة الموضوع تعين عليها النظر فيه وتحقيقه حتى اذا وضح لها قيامه وجب عليها تبرئة الممتنع ، لان عمله يكون توافراً له المبرر الذي يجعله خارج نطاق التأثيم والعقاب ، لما كان ما تقدم وكان الطاعن قد دفع التهمة المسندة اليه بانشغاله في حادث مقتل ابن عمه وما صاحبه وأحاط به من ملازمات واجراءات ولكن المحكمة لم تفتن الى دلالة دناعه وام تقسطه حقه لم ترد عليه ، وكان عليها أن تتولى تحقيقه بلوغاً لغاية الأمر فيه ، اذ هو دفاع جوهرى تدفع به التهمة المسندة اليه ، أما وانها لم تفعل فان الحكم يكون معيباً بما يوجب نقضه والاحالة .

الوقائع

انهت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما : وهما صاحبا مخبز لانتاج الخبز توقفوا عن الانتاج دون اذن خاص من الجهة المختصة وطلبت معاقبتهم بالمواد ١/٣ مكرر و ٢٤١/٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدل ، والمادة ١٥ من القرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتحديد السلع التي يحظر التوقف فن صنعها على الوجه المعتاد . ومحكمة جنح أولاد طوق قضت غيابيا الاول وحضوريا الثاني (الطاعن) عملا بمواد الاتهام بحبس كل منهما ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه لايقاف التنفيذ . فاستأنف (المتهم الثاني) الطاعن ومحكمة سوهاج الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة التوقف عن انتاج خبز بلدى بدون ترخيص قد انطوى على خطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال ، ذلك أن دفاع الطاعن قام على أن توقفه عن انتاج الخبز كان بسبب حدوث مشاجرة قتل فيها ابن عمه فانشغل بمتابعة التحقيق ودفن الجثة والعزاء ، الا أن المحكمة لم تحقق العذر واطرحته بغير مبرر سائق مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن . . . » وآخرين توجهوا الى مخبزى الطاعن والمتهم الآخر لشراء خبز فوجدوهما مغلقين - ووردت مذكرة من الوحدة المحلية بمركز أولاد طوق شرق تضمنت أن الادارة التموينية أخطرت

٢ لوحدة في ذات اليوم بأن المخبرين مغفلين لاتهم الاتهام الآخر « »
 في حادث قتل ، وأورد دفاع الطاعن على النحو الثابت بوجه طعنه ثم برر
 قضاءه بالإدانة بقوله « وحيث انه لما كان ما تقدم فان التهمة ثابتة قبل المتهمين
 وذلك من أقوال « .. « .. « .. « التي تضمنت
 ترفعهما عن اتساع الحيز في مخبريهما ولم يجحد المتهمان الاتهام وان دفعه
 بما حدث بينهما من مشاجرة وهو دفع غير مقبول ومن ثم فان المحكمة تقضى
 بمعاقبة المتهمين طبقا لمواد الاتهام ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣ مكرر
 من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين قد أضيفت
 الى المرسوم المذكور بمقتضى القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥١ الصادر
 في ١٨/٩/١٩٥١ وجرى نصها كالآتي « يحظر على تاجر الجملة أو التجزئة
 أن يترك عمله أو يمتنع عن ممارسة تجارته على الوجه المعتاد في السلع التي
 يحددها وزير التموين بقرار منه ، قاصدا بذلك عرقلة التموين » ثم استبدل
 هذا النص بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢١/١٠/١٩٥٢ فأصبح
 على الوجه الآتي « يحظر على أصحاب المصانع والتجار الذين ينتجون
 أو يتجرون في السلع التموينية التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين
 أن يوقفوا العمل في مصانعهم أو يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه
 المعتاد الا بترخيص من وزير التموين ويعطى هذا الترخيص لكل شخص
 ثبت أنه لا يستطيع الاستمرار في العمل اما لعجز شخصي أو لحسارة نصيبه
 من الاستمرار في عمله أو لأي عذر آخر يقبله وزير التموين ، ويفصل
 وزير التموين في طلب الترخيص خلال شهر من تاريخ تقديمه ، ويكون
 قراره في حالة الرفض مسيبا ، فاذا لم يصدر الوزير قرارا مسيبا بالرفض
 خلال المدة المذكورة اعتبر ذلك ترخيصا » وكان الواضح من المقارنة بين
 النصين ومن الأعمال التشريعية والمذكرات التفسيرية المصاحبة لها أن الشارع
 قصد بمعاقبة الامتناع عن التجارة على الوجه المعتاد تقييد حرية من يمارسها
 من التجار ايما كانت الطائفة التي ينتمي اليها ، وذلك توفيراً للاحتياجات
 الأساسية للجمهور من المواد التموينية ، ومحاربة الغلاء المصطنع ومنع اتخاذ
 الامتناع وسيلة الى تحقيق أرباح غير مشروعة مما يعرقل التموين ، وان

الشارع لم يقصد الى القضاء على حرية التجارة ، وإنما قصد تحقيق غايات مشروعة من تقييدها ، وأنه كان يستلزم في الامتناع كيما يكون صاحبه مستأهلاً للعقاب أن يكون مقصوداً به عرقلة التمويل ، ثم وجد أن هذا المقصد يقع على عاتق سلطة الاتهام ، ووثنة إثباته ، وهو أمر فضلاً عن صعوبة لم تسد به ذرائع من اراد مخالفة القانون من التجار فأوجب في نص القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت التاجر قيام العذر أو المبرر المشروع لتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد ، وضرب مثلاً لهذا العذر قيام العجز الشخصي بالتاجر أو لخسارة تصيبه من الاستمرار في عمله ، ومن البين أن ما أشير إليه الشارع بخاصة أو ما أوجبه بعامة من الأعذار الجدية لا يرقى الى مرتبة القوة القاهرة ، لأن القانون أوجب ممارسة التجارة على الوجه المعتاد . لا الوجه الشاذ الذي يضحى فيه التاجر بمصلحته لخسارة تصيبه من الاستمرار في عمله ، ولأن الشارع عبر عن افساحه في مجال العذر بما يتسع لغير القوة القاهرة من الأعذار أو المبررات أو الموانف المشروعة . ومتى وجد احداها بصورة جدية ، كان الامتناع بعيداً عن دائرة التجريم ، وإذا قدم العذر الجدى الى وزارة التدوين وانتهت الى سلامته تعين عليها قبوله وإذا دافع به أمام محكمة الموضوع تعين عليها النظر فيه وتحقيقه حتى اذا وضح لديها قياده وجب عليها تبرئة المستع ، لأن عمله يكون قد توافر له المبرر الذي يجعله خارج نطاق التأنيم والعقاب ، لما كان ماتقدم وكان الطاعن قد دفع التهمة المسندة اليه بانشغاله في حادث مقتل ابن عمه وما صاحبه وأحاط به من ملاسبات واجراءات ولكن المحكمة لم تظن الى دلالة دفاعه ولم تقسطة حقه ولم ترد عليه ، وكان عليها أن تتولى تحقيقه بلوغاً لغاية الأمر فيه ، إذ هو دفاع جوهرى تدفع به التهمة المسندة اليه ، أما وانها لم تفعل فان الحكم يكون معيباً بما يوجب نقضه والاحالة .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / الدكتور إبراهيم على صالح نائب رئيس
المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار وهاشم محمد قراعه
ومحمود بهي الدين ومحمد نبيل رياض

(٤٧)

الطعن رقم ٢٥٨٧ لسنة ٥١ القضائية

١ - دعوى جنائية « وقف السير فيها » • دفع • الدفع
بالاتفاق • اخفاء أشياء مسروقة •

الدفع بوقف الدعوى الجنائية حتى يفصل في دعوى جنائية أخرى •
تقدير جديته • موضوعي •

٢ - اخفاء أشياء مسروقة • جريمة « أركانها » • حكم « تسببيه •
تسبيب غير معيب » • قصد جنائي • اثبات « بوجه عام » •

العلم في جريمة اخفاء الأشياء المسروقة • استفادته من ظروف
الدعوى وملابساتها • تحدث الحكم عنه صراحة • غير لازم • شرط ذلك ؟

٣ - اخفاء أشياء مسروقة • جريمة « أركانها » • حكم « تسببيه •
تسبيب غير معيب » •

الركن المادي في جريمة اخفاء الأشياء المسروقة • مناط تحققه ؟
ضبط الشيء المسروق لدى المتهم باخفائه ليس ركنا في الجريمة •

٤ - اثبات « بوجه عام » « شهود » • حكم « تسببيه • تسبيب
غير معيب » •

حق المحكمة في الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه • وعلى غيره ولو
عدل عنها •

٥ - أثبات « بوجه عام » « شهود » . إجراءات « إجراءات التحقيق » . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » .

حق محكمة الموضوع فى الأخذ بأقوال المتهم فى محضر الشرطة والاعراض عن قول أبداه فى تحقيق النيابة .

١ - ان المادة ٢٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية وان أوجبت وقف الدعوى الجنائية اذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل فى دعوى جنائية أخرى الا أنها لم تقيد حق المحكمة فى تقدير جدية الدفع بالابقاف وما اذا كان يستوجب وقف الدعوى أو أنه دفع لا يؤيده الظاهر قصد به هرقه السير فى الدعوى وتعويق الفصل فيها ،

٢ - من المقرر أن العلم فى جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من جريمة سرقة مسأله نفسية لاستفاد فقط من أقوال انشهود بل لمحكمة الموضوع أن تميزها من ظروف الدعوى وما توحى به ملاساتها ولا يشترط أن يتحدث الحكم عنه صراحه وعلى استقلال . اداقت الوقائع كما أثبتها الحكم تفيد بذاتها توافره .

٣ - الركن المادى لجريمة اخفاء الأشياء المسروقة يتحقق بادخال المخفى الشيء المسروق فى حيازته وأن عدم ضبط المسروق لدى المتهم باخفائه ليس من شأنه أن ينفى عنه الجريمة لانه يكفى أن تكون المحكمة قد اقتنعت بأن هذا المسروق كان فى حيازته فعلا ذلك أنه فضلا عن أن ضبط الشيء فى حيازة المخفى ليس ركنا من أركان جريمة الاخفاء فان القانون لا يشترط فيها أن يكون الدليل عليها ضبط المسروق لدى المتهم .

٤ - لمحكمة الموضوع الأخذ بأقوال المتهم فى حق نفسه وفى حق غيره . وان عدل عنها بعد ذلك مادامت قد اطمأنت اليها .

٥ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بقول المتهم فى محضر الشرطة وتعرض عن قول آخر ابداه فى تحقيق النيابة ، وهى متى أخذت بأقوال متهم فان ذلك

يفيد انها أطرحت جميع الاعتبارات التي ماقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أخفى المبلغ المنوه عنه بالتحقيقات والمتحصل من جريمة سرقة ، وطلبت عقابه بالمادة ٤٤ مكررا (١) من قانون العقوبات . ومحكمة جناح الموسيقى قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم (الطاعن) ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاذ فاستأنف . ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .
فطن الأستاذ / المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دافعه بجريمة اخفاء أشياء مسروقة قد أخطأ في القانون وشابه قصور في التسيب ، ذلك أن المدافع عنه تمسك بطلب وقف الدعوى لحين الفصل في جريمة السرقة التي أسندت لمتهم حدث واختصت محكمة جناح الأحداث بنظرها وذلك حتى يثبت أن المال المقول باخفائه متحصل من جريمة سرقة ، كما ان دفاع الطاعن قام على عدم تكامل أركان الجريمة وأنه لم يضبط في حيازته شيء مما تحصل منها كما أنه لم يحصل على أية منفعة منه وأن الاعتراف المنسوب الى المتهم الحدث غير صحيح لمخالفة بعضه لماديات الدعوى إلا أن الحكم المطعون فيه لم يستظهر أركان الجريمة ولم يتحدث عن ركن الحيازة استقلالا وعول في ادائه الطاعن على اعتراف المتهم الحدث ودون أن يرد على دفاع الطاعن بما يدفعه مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

ولما كانت المادة ٢٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية وان أوجبت وقف الدعوى الجنائية اذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل فى دعوى جنائية أخرى الا انها لم تقيد حق المحكمة فى تقدير جدية الدفع بالايقاف وما اذا كان يستوجب وقف الدعوى أو انه دفع لا يؤيده الظاهر قصد به عرقلة السير فى الدعوى وتعويق الفصل فيها ، ولما كان الحكم المطعون فيه أخذاً من اعتراف الطاعن فى محضر ضبط الواقعة ومن اعتراف المتهم الحدث فى محضر الضبط وتحقيق النيابة قد دلل على أن النقود التى أخفاها الطاعن متحصلة من سرقة المجنى عليه وخلص فى حدود سلطته التقديرية الى ما مؤداه أن الدفع بالايقاف غير جدى قصد به عرقلة السير فى الدعوى وتعويق الفصل فيها وهو تدليل مائع يؤدى الى ما رتب عليه الحكم ومن ثم فإن النعى فى هذا الشأن يكون على غير أساس •

ولما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة اخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقة أدلة من شأنها أن تؤدى الى ما رتب عليه وكان البين من مدونات الحكم أنه استند فى ثبوت التهمة واثبات علم الطاعن بالسرقه الى ما استخلصته المحكمة من اعتراف المتهم بالسرقه من أنه بعد سرقته النقود من محل المجنى عليه أخذ بعضها وهاجر والطاعن الى مدينة بورسعيد حيث قاما بانفاق مبلغا من النقود فى شئونهما وثمان لما اشترياه من عروض وأنها لما عادا الى القاهرة فقد الطاعن مبلغ ٣٥٠ جنيه ثلاثمائة وخمسين جنيها وأن الأخير كان على علم بأن هذا المال متحصل من سرقة محل المجنى عليه ، والى ما قرره الطاعن فى محضر ضبط الواقعة مؤيدا للمتهم بالسرقه فى اعترافه وكان من المقرر أن العلم فى جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من جريمة سرقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود بل لمحكمة الموضوع أن تبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملامساتها ، ولا يشترط أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال مادامت الوقائع كما أثبتتها الحكم تقيد بذاتها توافره وكان ما أورده الحكم فيما تقدم ، فى مقام التدليل على ثبوت مركز العلم فى حق الطاعن سائغة وكافيا لحمل قضائه فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير مسديد •

لما كان ذلك وكان الركن المادى لجريمة اخفاء الأشياء المسروقة يتحقق بإدخال المخفى الشيء المسروق فى حيازته وأن عدم ضبط المسروق لدى المتهم باخفائه ليس من شأنه أن ينمى عنه الجريمة لأنه يكفى أن تكون المحكمة قد اقتنعت بأن هذا المسروق كان فى حيازته فعلا ذلك أنه فضلا عن أن ضبط الشيء فى حيازة المخفى ليس ركنا من أركان جريمة الاخفاء فإن القانون لا يشترط فيها أن يكون الدليل عليها ضبط المسروق لدى المتهم فإن المعنى فى هذا الصدد يكون فى غير محله . لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع الأخذ بأقوال المتهم فى حق نفسه وفى حق غيره وأن عدل عنها بعد ذلك مادامت قد اطمأنت إليها ، كما أن لها أن تأخذ بقول للمتهم فى محضر الشرطة وتعرض عن قول آخر له أبداه فى تحقيق النيابة ، وهى متى أخذت بأقوال متهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن منازعه الطاعن فى الدلائل المستند من أقوال المتهم الحدث على النحو الذى أثاره فى أسباب طعنه لا تعدو أن تكون جدلا موضوعيا فى تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ، اتقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / الدكتور إبراهيم علي صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار وهاشم محمدقراعه وصفوت خالد مؤمن ومحمد نبيل رياض

(٤٨)

الطعن رقم ٥٤١ لسنة ٥١ القضائية

١ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات « شهود » • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

وزن أقوال الشهود • موضوعي •

٢ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات « بوجه عام » « شهود » • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

عدم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد المتعددة • كفاية إيرادها ما تطمئن اليه منها • عدم التزامها ببيان علة ذلك أو تحديد موضع الدليل من الأوراق • مادام له أصل فيها •

٣ - اثبات « شهود » « خبرة » • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » • نقض « أسباب الطعن ما لا يقبل منها » •

تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفني • غير لازم • كفاية أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق • مثال :

٤ - اثبات « أوراق رسمية » « بوجه عام » « شهود » • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » •

لمحكمة الموضوع الالتفات عن دليل النفي • ولو حملته أوراق رسمية • مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقي الأدلة القائمة في الدعوى • علة ذلك ؟

- ٥ - محكمة استئنافية « اجراءات نظرها الدعوى والحكم فيها »
 اثبات « شهود » • حكم « تسببيه • تسبیب غير معيب » •

استجابة المحكمة الاستئنافية الى طلب سماع شهود المتهم وسماعهم
 فعلا ، قضاؤها من بعد تأييد الحكم المستأنف لأسبابه مفاده ؟

- ٦ - اثبات « بوجه عام » دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » •
 عدم التزام المحكمة بتتبع المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى • مثال •
 ٧ - تعدى • شروع • ارتباط • عقوبة « عقوبة الجرائم المرتبطة » •
 نقض « حالات الطعن • الخطأ فى تطبيق القانون » « الحكم فى الطعن » •

ثبوت أن جريمة التعدى على موظف عام والشروع فى سرقة اللتين
 دين الطاعن بهما مرتبطتان توقيع عقوبة واحدة عنهما • المادة ٢/٣٢ عقوبات •
 مخالفة ذلك • خطأ • وجوب تصحيحه •

١ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون
 فيها شهادتهم وتمويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام
 حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تتزله المنزلة التى
 تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه وهى متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك
 يفيد انها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقتها الدناع لحملها على عدم الأخذ
 بها •

٢ - ان المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد اذا تعددت وبيان وجه
 أخذها بما اقتنعت به ، بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ما عداها
 وإما فى ذلك أن تأخذ بأقواله فى أى مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة
 دون أن تبين العلة فى ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق
 الدعوى مادام له أصل فيها •

٣ - لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه ليس يلزم أن تطابق
 أقوال الشهود ، فمضمون الدليل القضى بل يكفى أن يكون جماع الدلائل القولى

غير متناقض مع الدليل الفنى تناخضا يستعصى على الملائمة والتوفيق ، وكان بين
 مما حصله الحكم من أقوال شاهد الاثبات ان الطاعن دفعه أرضا فأصيب ، وكان
 ما نقله الحكم عن التقرير الطبى يفيد اصابة الشاهد بسحجات وكدمات بفروة
 الرأس والكوع الأيسر وهو مالا يتناقض مع أقوال الشاهد بل يتلاءم معه ،
 فان دعوى التناقض بين الدليلين القولى والفنى تكون ولا محل لهما •

٤ - من المقرر أن الأدلة فى المواد الجنائية اقتناعية فللمحكمة أن تلتفت
 عن دليل انفى ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح فى العقل أن يكون
 غير ملتزم مع الحقيقة التى اطمأنت اليها المحكمة من باقى الأدلة القائمة فى
 الدعوى

٥ - من المقرر أنه لا يضير حكم المحكمة الاستئنافية أنها بعد أن استجابت
 الى طلب سماع الشهود الذين طلب المتهم سماعهم وسمعتهم فعلا قد قضت
 بتأييد الحكم المتأنف لأبابه ، اذ أن مناد ذلك هو أن التحقيق الذى أجرته
 لم ينتج جديدا فى الدعوى يجعلها ترى مارأته محكمة أول درجة أو
 يستحق تعليقا أو تعقيا من جانبها •

٦ - من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بأن تتبع المتهم فى مناحى دفاعه
 المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال اذ الرد مستفاد دلالة
 من أدلة اثبوت السائغة التى أوردتها الحكم ، فان ما يثيره الطاعن فى شأن
 عدم وجود عجز بالمخزن المدعى بسرقة أو كسر بابيه وحسن ميده وسلوكه
 وعدم قدرته صحيا على ارتكاب الفعل لا يدو أن يكون مجادلة لتجريح
 أدلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك الى مناقضة الصورة التى ارتسمت
 فى وجدان قاضى الموضوع بالدليل الصحيح وهو مالا تقبل اثارته لدى
 محكمة النقض •

٧ - لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة
 عن كل من جريمتى التعدى على موظف عام والشروع فى السرقة اللتين
 وان الطاعن بهما على الرغم مما تبنى عنه صورة الواقعة كما أوردتها الحكم

من أن الجريمتين المستدتين أي الطاعن مرتبطين ببعضهما البعض ارتباطاً لا يقبل التجزئة ذلك أن الطاعن لم يتعد على المجنى عليه ويحدث به الإصابات موضوع التهمة الأولى إلا بقصد الخلاص من جريمة الشروع في السرقة موضوع التهمة الثانية ، مما يوجب اعتبارهما معاً جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وذلك ، علاً بالفقرة اثنانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وإذ كانت العقوبة المقررة لكل من الجريمتين هي الحبس أو الغرامة دون أن يجمع بينهما ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعقوبتي الحبس والغرامة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة الغرامة والاكتفاء بعقوبة الحبس عن المتهمين اعمالاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه (أولاً) تعدي على أحد الموظفين العموميين هو الخفير بهيئة السكة الحديد بأسوان ، وأحدث به الإصابات الميئة بالتقرير الطبي وكان ذلك أثناء تأدية أعمال وظيفته . (ثانياً) شرع في سرقة مخزن الخشب التابع لهيئة السكة الحديد بأسوان وكان ذلك ليلاً وبطريق الكسر وأوقف أثر الجريمة لسبب لادخل لأرادته فيه هو استيقاظ الخفير مالف الذكر وهروبه عندما حاول الإمساك به وذلك على النحو المبين بالأوراق ، وطلبت بالمواد ١٣٦ ، ١/١٣٧ ، ١/٣١٧ أولاً ورابعاً ، ٣٢١ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح أسوان قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبسـه شهراً وتعزيمه عشرين جنينهما . فاستأنف . ومحكمة أسوان الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

وحيث أن الطاعن يعنى تلمى الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمتى التعنى على موظف عموى والشروع فى السرقة قد شابه القصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع كما انطوى على خطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم عول فى قضائه على أقوال الخفير المجنى عليه على الرغم من تعدد رواياته وتناقضها مع ما جاء بالتقرير الطبى فى شأن كيفية حدوث إصابة المجنى عليه ، كما أن الحكم لم يعرض لدفاع الطاعن القائم على أنه كان موجودا فى بلدته التى تبعد بمسافة كبيرة من محل الحادث وهو ما تأيد بأقوال شهود النفى أمام المحكمة الاستئنافية وبما قدمه من مستندات وأن المعاينة التى أجريت لمكان الحادث فور الإبلاغ عنه لم تدفر عن وجود كسر أو عجز فى المخزن المدعى بسرقة وأن الطاعن يتمتع بثقة رؤسائه طوال مدة خدمته التى بلغت ثمانية عشر عاما ولا تسمح حالته الصحية بارتكاب الواقعة ، هذا الى أن الحكم أيد الحكم الابتدائى الذى أوقع على الطاعن عقوبة مستقلة عن كل تهمة على الرغم مما بينهما من ارتباط يقتضى اعمال المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات بتوقيع عقوبة واحدة عليه هى عقوبة الجريمة الأشد ، وكل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أن الحكم الابتدائى - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما ، وأقام عليها فى حقه أدلة مستقاة من أقوال المجنى عليه والتقرير الطبى ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته المحكمة عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حواها من الشبهات كل ذلك مرجعة الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه وهى متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة غير ملزمة بسرد روايات

الشاهد اذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتضت به ، بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ماعداها ولها في ذلك أن تأخذ بأقواله في أى مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون أن تبين العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أصل فيها ، ومن ثم فإن معنى الطاعن في شأن أقوال شاهد الاثبات انما يذلل في واقعة الى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب ولا يجوز أثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملازمة والتوفيق ، وكان يبين مما حصله الحكم من أقوال شاهد الاثبات أن الطاعن دفعه أرضا فأصيب ، وكان مانقوله الحكم عن التفريغ الطى يفيد اصابة الشاهد بسحجات وكدمات بفروة الرأس والكوع الأيسر وهو ما لا يتناقض مع أقوال الشاهد بل يتلاءم معه ، فان دعوى التناقض بين الدليلين القولى والفنى تكون ولا محل لها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية اقتناعية فللمحكمة أن تلتفت عن دليل الفنى ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التى اطمأنت اليها المحكمة من بائى الأدلة القائمة في الدعوى ، وكان من المقرر أيضا أنه لا يضير حكم المحكمة الاستثنائية أنها بعد أن استجابت الى طلب سماع الشهود الذين طلب المتهم سماعهم وسمعتهم فعلا قد قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ، اذ أن مفاد ذلك هو أن التحقيق الذى أجرته لم ينتج جديدا في الدعوى يجعلها ترى غير مارأته محكمة أول درجة أو يستحق تعليقا من جانبها ، فان ما يثيره الطاعن في شأن اعراض الحكم عن آوال شهود الفنى والمستندات التى قدمها تدليلا على عدم وجوده بمكان الحادث وقت وقوعه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة وفى استنباط المحكمة لمعتقداتها وهو مالا يجوز أثارته لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بأن تتبع المتهم في مناحى دفاعه المختلفه والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال اذ الرد مستفاد دلالة من أدلة

التي أثبتت السائفة التي أوردتها الحكم ، فإن ماثيره الطاعن في شأن عدم وجود عجزاً بالمخزن المدعى بسرقة أو كسر بابيه وحسن سيره وسلوكه وعدم قدرته صحياً على ارتكاب الفعل لا يعدو أن يكون مجادلة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأدياً من ذلك الى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدلائل الصحيحة وهو مالا تقبل اثارته لدى محكمة النقض .

لما كان ماتقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جريمتي التعدي على موظف عام والشروع في السرقة اللتين دان الطاعن بهما على الرغم مما تنبىء عنه صورة الواقعة كما أوردتها الحكم من أن الجريمتان المسندتين الى الطاعن مرتبطتان ببعضهما البعض ارتباطاً لا يقبل التجزئة ذلك أن الطاعن لم يتعد على المجنى عليه ويحدث به الاصابات موضوع التهمة الأولى الا بقصد الخلاص من جريمة الشروع في السرقة موضوع التهمة الثانية ، مما يوجب اعتبارها مع جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وذلك عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وإذا كانت العقوبة المقررة لكل من الجريمتين هي الحبس أو الغرامة دون الجمع بينهما ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بعوبتي الحبس والغرامة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالغاء عقوبة الغرامة والاكتفاء بعقوبة الحبس عن التهمتين أعمالاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / الدكتور ابراهيم علي صالح نائب رئيس
المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار وهاشم محمد قراعه
وصفوت خالد مؤمن ومحمد نبيل رياض

(٤٩)

الطعن رقم ٥٤١١ لسنة ٥١ القضاية

١ - وصف التهمة • محكمة الموضوع « سلطتها في تعديل وصف
التهمة » • بناء

- عدم تقيد محكمة الموضوع بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على
الواقعة • واجبها رد الواقعة المطروحة بعد تمحيصها الى الوصف القانوني
الصحيح • حد ذلك ؟

٢ - بناء • وصف التهمة • نقض « حالات الطعن بالنقض • الخطأ
في تطبيق القانون » •

- جريمة اقامة بناء بغير ترخيص واقامته على أرض زراعية بدون
ترخيص • قوامها فعل مادي واحد • تبرئه المتهم من الأخيرة لا يعفى المحكمة
من التعرض للاولى • ولولم ترد بوصف الاتهام • أساس ذلك ؟

١ - من المقرر أن محكمة الموضوع لا تقيد بالوصف القانوني الذي
تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم وأن من واجبها أن تمحص
الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص
القانون طبقا صحيحا ، ذلك انها وهي تفصل في الدعوى لا تقيد بالواقعة
في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها بل أنها مطالبة
بأنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبيتها من

الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة ، وأن ماتلتزم به في هذا النطاق هو ألا يعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور •

٢ - لما كانت جريمة اقامة بناء بغير ترخيص وجريمة اقامة البناء على أرض زراعية بدون ترخيص ولئن لزم لقيام كل منهما عناصر وأركان قانونية ذاتية تتغاير في احدها عن الاخرى إلا أن الفعل المادى المكون للجريمتين واحد وهو اقامة البناء سواء تم على أرض زراعية أو أقيم بدون ترخيص ، ومن ثم فإن الواقعة المادية التي تتمثل في اقامة البناء هي عنصر مشترك بين كاه الأوصاف القانونية التي يمكن أن تعطى لها والتي تتباين صورها بنوع وجه المخالفة للقانون ، ولكنها كلها نتائج ناشئة من فعل البناء الذي تم مخالفا للقانون • لما كان ذلك ، وكانت واقعة اقامة بناء على أرض زراعية بدون ترخيص ولئن لم تثبت في حق المطعون ضده تأسيسا على أن تلك الأرض مما لا ينطبق عليه أحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ في شأن تعديل بعض أحكام قانون الزراعة ، إلا أنه لما كان ذلك الفعل بذاته يكون من جهة أخرى جريمة اقامة بناء بدون ترخيص بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء وهي قائمة على ذات الفعل الذي كان محلا للاتهام بذلك الوصف الآخر ، فقد كان يتعين على المحكمة التزاما بما يجب عليها من تمحيص الواقعة بكافة كيوفها وأوصافها أن تضي على الواقعة الوصف الصحيح وهو اقامة البناء بغير ترخيص ، أما وأنها لم تفعل وقضت بالبراءة في الواقعة المطروحة عليها برمتها فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون مما يوجب نقض الحكم المطعون فيه •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أقام بناء على أرض زراعية وذلك بدون ترخيص من الجهة المختصة ، وطلبت عقابه بالمواد ٢٤١/١٠٧، ٢٤١/٢٤١

من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ •
ومحكمة جنح قلوب قضت حضوريا عملا بمواد الانهاض بحبس المتهم ثلاثة
أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لايقاف التنفيذ وتغريمه مائتي جنيه
والازالة فاستأنف المحكوم عليه ومحكمة بنها الابتدائية - بهيئة استئنافية -
قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية بقبول
الامتناع شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف • وبراءة المتهم
مما أسند اليه •

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ ••

المحكمة

وحيث أن النيابة العامة تتعنى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بالغاء
الحكم الابتدائي الصادر بادانة المطعون ضده بجريمة اقامة بناء على أرض
زراعية بدون ترخيص وبراءته مما أسند اليه قد أخطأ في تطبيق القانون •
ذلك بأنه أسس قضاءه على أن البناء قد أقيم على أرض غير زراعية استنادا
الى الشهادة الصادرة من مجلس المدينة في هذا الشأن وأنه لا ينطبق عليه
أحكام القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٨ في شأن تعديل بعض أحكام قانون الزراعة في
حين أن هذه الواقعة تكون بذاتها جريمة اقامة بناء بدون ترخيص مما كان
يتعين معه على المحكمة توقيع العقوبة المقررة لها التزاما منها بواجبها في
تمحيص الواقعة المطروحة عليها بكافة كيونها القانونية •

وحيث أن الحكم المطعون فيه استند في قضائه بالغاء الحكم الابتدائي
الصادر بادانة المطعون ضده من جريمة اقامة بناء على أرض زراعية بدون
ترخيص وبراءته الى ما جاء بالشهادة الصادرة من مجلس مدينة قلوب من
أن الأرض التي أقيم عليها البناء داخل حدود المدينة ولا تخضع لأحكام
القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ وأنها انما تخضع لأحكام القانون رقم ١٠٦
لسنة ١٩٧٦ • بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء • لما كان ذلك ، وكان من

المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بأوصاف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم وأن من واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، ذلك انها وهى تفصل فى الدعوى لا تتقيد بالواقعة فى نطاقها الضيق المرسوم فى وصف التهمة المحالة عليها بل أنها مطالبة بالنظر فى الواقعة الجنائية التى رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذى تجريه بالجلسة ، وأن ما تلتزم به فى هذا النطاق هو ألا يعاقب المتهم عن واقعة غير التى وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور ، وكانت جريمة اقامة بناء بغير ترخيص وجريمة اقامة البناء على أرض زراعية بدون ترخيص ولئن لزم لقيام كل منهما عناصر وأركان قانونية ذاتية تتفاير فى احداها عن الأخرى الا أن الفعل المادى المكون للجريمتين واحد وهو اقامة البناء سواء تم على أرض زراعية أو أقيم بدون ترخيص ، ومن ثم فإن الواقعة المادية التى تمثل فى اقامة البناء هى عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التى يمكن أن تعطى لها والتى تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون ، ولكنها كلها نتائج ناشئة من فعل البناء الذى تم مخالفاً للقانون . لما كان ذلك ، وكانت واقعة اقامة بناء على أرض زراعية بدون ترخيص ولئن لم تثبت فى حق المطعون ضده تأسيساً على أن تلك الأرض مما لا ينطبق عليه أحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ فى شأن تعديل بعض قانون الزراعة ، الا أنه لما كان ذلك الفعل بذاته يكون من جهة أخرى جريمة اقامة بناء بدون ترخيص بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء وهى قائمة على ذات الفعل الذى كان محلاً للاتهام بذلك الوصف الآخر ، فقد كان يتعين على المحكمة التزاماً بما يجب عليها من تمحيص الواقعة بكافة كيوفها وأوصافها أن تضى على الواقعة الوصف الصحيح وهو اقامة البناء بغير ترخيص ، أما وأنها لم تفعل وقضت بالبراءة فى الواقعة المطروحة عليها برمتها فأنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون مما يوجب نقض الحكم المطعون فيه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن تقدير أدلة الدعوى فانه يتعين أن يكون النقض مقروناً بالإعادة .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / راغب عبد الظاهر وفوزي أسعد وعبد الرحيم
نافع وحسن غلاب

(٥٠)

الطعن رقم ٢٥٤٧ لسنة ٥١ القضائية

- ١ - دعوى جنائية « نظرها والحكم فيها » • حكم « اصداره » • بطلان •
لم يحدد قانون الاجراءات الجنائية أجلا للنطق بالحكم •
مد أجل النطق بالحكم أكثر من مرة • لا عيب •
- ٢ - اعلان • اجراءات « اجراءات المحاكمة » • معارضة « نظرها
والحكم فيها » •
عدم وجوب اعلان المتهم بالجلسة التي حددت للنطق بالحكم •
حد ذلك ؟ وعلته ؟ •
- ٣ - اجراءات • « اجراءات المحاكمة » • حكم « بيانات الحكم » • محضر
الجلسة •
الحكم يكمل محضر الجلسة في خصوص اجراءات المحاكمة دون
أدلة الدعوى •
خلو محضر الجلسة من اثبات تأجيلات النطق بالحكم • لا عيب •
- ٤ - حكم « اصداره » • محضر الجلسة « بياناته » • نقض « اسباب
الطعن • مالا يقبل منها » • بطلان •
اغفال اثبات مد أجل الحكم في محضر الجلسة • لا مصلحة للنياحة
العامة أو الخصوم في النقض بشأنه •

٥ - قذف • جريمة • « أركانها » • محكمة الموضوع • « سلطتها في تقدير الدليل » • نقض « أسباب انطعن • مالا يقبل منها » • محكمة النقض •
القذف المعاقب عليه • ماهيته ؟ استخلاص وقائع القذف من عناصر الدعوى • موضوعي يخضع لرقابة محكمة النقض •

٦ - أسباب الإباحة وموانع العقاب « المادة ٣٠٩ عقوبات » • سب • قذف • دفاع « ما يستلزمه حق الدفاع » •
حكم المادة ٣٠٩ عقوبات تطبيق لمبدأ حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه •

١ - لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية لم يحدد اجلا للنطق بالحكم وانما أوجب فقط التوقيع على الأحكام في ظرف ثمانية أيام من يوم النطق بها ، على أن تبطل اذا انقضت مدة ثلاثون يوما من صدورها دون التوقيع عليها ، ولا محل للرجوع الى قانون المرافعات فيما نص عليه في قانون الاجراءات الجنائية ، فانه لا تشرب على المحكمة أن هي مدت أجل الحكم أكثر من مرة •

٢ - من المقرر قانونا انه لا يلزم اعلان المتهم بالجلسة التي حدثت لصدور الحكم فيها متى كان حاضرا جلسة المرافعة أو معلنا بها اعلانا صحيحا • طالما أن الدعوى نظرت على وجه صحيح في القانون واستوفى كل خصم دفاعه وحجرت المحكمة الدعوى المحكم فيها - كما هو الحال في الدعوى المائلة - فان صلة الخصوم بها تكون قد انقطعت ولم يبق اتصال بها الا بالقدر الذي تصرح به المحكمة وتصبح القضية في هذه المرحلة - مرحلة المداولة واصدار الحكم - بين يدي المحكمة لبحثها والمداولة فيها ويمتنع على الخصوم ابداء رأى فيها ،

٣ - من المقرر أن الحكم يكمل محضر الجلسة في خصوص اجراءات المحاكمة دون ادلة الدعوى التي يجب أن يكون لها مصدر ثابت في الأوراق - وكان الثابت من ورقة الحكم وكذا محضر الجلسة الأخيرة أن الحكم صدر

فى جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٧٩ ووقع رئيس المحكمة عليهما مما مما لاشبهه معه فى تاريخ صدور الحكم وفى أن خلو محضر الجلسة من إثبات تأجيلات النطق بالحكم الى هذا التاريخ انما كان عن سهو من كاتب الجلسة ولا يمس سلامة الحكم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعنا .

٤ - لا مصادحة للمخضوم ولا لمنياة العامة فى النعى على خصوصية اغفال اثبات مد اجل الحكم فى محضر الجلسة .

٥ - من المقرر أن الأصل فى القذف الذى يستوجب العقاب قانونا هو الذى يتضمن اسناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب احتقار المسند اليه عند أهل وطنه وأنه من حق قاضى الموضوع أن يستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى ولمحكمة النقض أن تراقبه فيما يرتبه من النتائج القانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرامى عباراتها لانزال حكم القانون نلى وجهه الصحيح .

٦ - قضاء محكمة النقض قد جرى على أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس الا تطبيقا لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذى يستلزمه ، وأن هذا الحق أشبه ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية اليه .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر ضد المطعون ضدها أمام محكمة جنح باب شرقى متهما أياها بدائرة قسم باب شرقى أبلغت ضده كذبا وبسوء التصدد واندفت فى حقه وسبته . وطلب معاقبتها بالمواد ١٧١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٦ و ٣٠٨ من قانون العقوبات مع التزامها أن تدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيها نلى ميل التعويض المؤقت والمصاريف والأتعاب مع النفاذ . ومحكمة جنح باب شرقى قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام

بمقتريم التهمة عشرين جنيها والزامها بأن تؤدي للمدعى المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة .

عارضت وقضى في معارضتها بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنفت ومحكمة الاسكندرية - بهيئة استئنافية - قضت غاييا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمتهما بالمصاريف ..

عارضت وقضى في معارضتها بقبولها شكلا وفي الموضوع بالناء الحكم الغيابي الاستئنافي وبرائة التهمة مما اسند اليها ورفض الدعوى المدنية والزمتم رافعها بمصاريفها وخمسة جنيهاات أتعاب محاماه .

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... النخ .

كما طعن فيه المدعى بالحقوق المدنية بذات الطريق ... النخ .

المحكمة

وحيث أن مبنى الطعن الأول المقدم من النيابة العامة هو أن الحكم المطعون فيه - التاضي ببراءة المطعون ضدها ورفض الدعوى المدنية قبلها - قد شابه البطلان ذلك بأن المحكمة قررت حجز القضية لاصدار الحكم فيها بجلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٧٩ ثم مدت اجل النطق به عدة مرات الى أن صدر في جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٧٩ دون أن يثبت في محاضر الجلسات متابعة تلك التأجيلات ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة في المعارضة الاستثنائية أن الدعوى نظرت بجلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٧٩ حيث حضرت التهمة وسمعت المرافعة وأبدى كل من الخصوم طلباته واختتم مرافعته وأمرت المحكمة بحجز القضية لإصدار الحكم فيها - يوم ٢٢ من فبراير سنة ١٩٧٩ ، ثم ودون بيان لما تم في تلك الجلسة الأخيرة حرر محضر لجلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٧٩ أثبت فيه صدور الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية لم يحدد أجلا للنطق بالحكم وإنما أوجب فقط التوقيع على الأحكام في ظرف ثمانية أيام من يوم النطق بها ، على أن تبطل اذا انقضت مدة الثلاثون يوما من صدورها دون التوقيع عليها ، ولا محل للرجوع الى قانون المرافعات فيما نص عليه في قانون الاجراءات الجنائية ، فانه لا تشريب على المحكمة ان هي مدت أجل الحكم أكثر من مرة . ولما كان من المقرر قانونا أنه لا يلزم اعلان المتهم بالجلسة التي حددت لصدور الحكم فيها متى كان حاضرا جلسة المرافعة أو معلنا بها اعلانا صحيحا ، طالما أن الدعوى نظرت على وجه صحيح في القانون واستوفى كل خصم دفاعه وحجزت المحكمة الدعوى للحكم فيها - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - فان صلة الخصوم بها تكون قد انقطعت ولم يبق اتصال بها الا بالقدر الذي تصرح به المحكمة وتصبح القضية في هذه المرحلة - مرحلة المداولة واصدار الحكم - بين يدي المحكمة لبحثها والمداولة فيها ويمتنع على الخصوم ابداء رأى فيها ، ومن ثم فلا مصلحة للخصوم ولا للنياحة العامة في النعي على خصوصية اغفال اثبات مد أجل الحكم في محضر الجلسة . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الحكم يكمل محضر الجلسة في خصوص اجراءات المحاكمة - دون ادلة البدوى التي يجب أن يكون لها مصدر ثابت في الأوراق - وكان الثابت من ورقة الحكم وكذا محضر الجلسة الأخيرة أن الحكم صدر في جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٧٩ ووقع رئيس المحكمة عليها معا مما لا شبهة معه في تاريخ صدور الحكم وفي أن خلو محضر الجلسة من اثبات تأجيلات النطق بالحكم الى هذا التاريخ انما كان عن سهو من كاتب الجلسة ولا يمس سلامة الحكم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه وموضوعا .

وحيث أن مما ينهائى الطاعن اثنى - المدعى بالحقوق المدنية على الحكم المطعون فيه أنه قد بنى قضاءه بتبرئة المطعون ضدها من تهمة القذف والسب والبلاغ الكاذب وبالتالي يرفض المدعى المدنية قبلها على مخالفة للثابت فى الأوراق وفسد فى الاستدلال وخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم عول فى أمبابه على ١٠ جاء فى الجنبه رقم ١٢٣٤ لسنة ١٩٧٧ باب شرقى التى اعتدت فيها المطعون ضدها بالضرب على الطاعن فى يوم ١٩ من مارس سنة ١٩٧٩ ، بدلا من أن يبنى قضاءه على محضر الاحوال رقم ١٢ نقطة الابراهيمية يوم ١٦ من مارس سنة ١٩٧٧ وهو الذى ابلغت فيه المطعون ضدها كذبا ضد الطاعن وحوى بلاغها جرائم القذف والسب فى حقه . وقد كان من أثر خطأ الحكم فى التسايد الى المحضر الأول دون الثانى أن اعتبر ماصدر من المطعون ضدها من مقتضيات الدفاع فى تهمة الضرب وخلص من ذلك الى تطبيق المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ، فى غير محل لها ، هذا فضلا عن عدم توافر شروط تطبيق تلك المادة . وكل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من دونات الحكم المطعون فيه أنه حصل من محضر الجنبه ١٢٣٤ لسنة ١٩٧٧ باب شرقى مأموداه أن المطعون ضدها ابلغت ضد الطاعن يوم ١٩ مارس سنة ١٩٧٧ متهمه اياه بأنه يسىء معاملتها وأنه غرر بها وأتهمته بأنه غير متزوج وأنه استاذ جامعى وأنه يجعل من نفسه واعظا بالمساجد ويتعرض بالضرب والاذى بداخلها وانها وصفته بأنه غير طيعى - ثم خلاص الحكم الى تبرئة المطعون ضدها ورفض الدعوى المدنية مبررا ذلك بقوله « وحيث أنه لما كان القانون قد حرص على تقدير مبدأ حرية الدفاع توفيراً لمعادلة المحاكمة ثم مدا لباب الكيد . حتى لا يتخذ من دفاع خصمه ذريه لتقاضى جديد وخصومه أخرى وقد نصت المادة ٣٠٩ على أنه لا تسرى أحكام المواد ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ المعالفة بالقذف والبلاغ الكاذب والسب على ما يستند ، أحد الخصوم لخصمه فى الدفاع الشفوى أو الكتابى أمام المحاكم بأن ذلك لا يترتب عليه الا المقاضاه المدنية أو المحاكمة التأديبية ثم أضاف الحكم أنه « وحيث أنه على هدى ما تقدم ولما كان الثابت من سائر أوراق الدعوى أن الخلاف قد قام بين طرفى

التداعى رغم كونهما متزوجان الا أن الخلاف اتسع فيما بينهما وصارت الحياة بينهما شبه مستحيلة . لذا ترى المحكمة أن ما اقترفته المتهم من العبارات التي جاءت على لسانها كانت مما يقتضيه ظروف الحال وهي في موقف التحقيق والدفاع مما تشمله حصانة الدفاع . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأصل في القذف الذى يستوجب العقاب قانونا هو الذى يتضمن اسناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب اخقار المسند اليه عند أهل وطنه وأنه من حق قاضى الموضوع أن يستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى ولمحكمة النقض أن تراقبه فيما يرتبه من النتائج القانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرامي عبارتها لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح . وكان أيضا قضاء محكمة النقض قد جرى على أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس الا تطبيقا لمبدأ عام هو حرية الدفاع بانقدر الذى يستلزمه ، وأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية اليه . ولما كن ما حصله احكم المطعون فيه واستدأه في قضائه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية لا صدى له في صورة الحكم الرسمية الصادر في الجلسة ١٢٣٤ لسنة ١٩٧٧ باب شرقى اذ جاء الحكم المذكور عن واقعة ضرب حدث بتاريخ ١٩ من مارس سنة ١٩٧٧ ولم يرد به شيء مما أورد ، الحكم المطعون فيه وتساند اليه في أسباب قضائه عن أن المطعون ضدها ابلغت ضد الطاعن بأنه يسىء معاملتها وأنه غرر بها وافهمها أنه غير متزوج وأنه استاذ جامعى وأنه يجعل من نفسه واعظا بالمساجد وأنه دائما يتعرض للضرب والأذى داخل المساجد وهو ما برره الحكم المطعون فيه في قضائه بأن المطعون ضدها كانت في مقام الدفاع . واذا كان مذكور الحكم في هذا الخصوص يخالف الثابت في صورة محضر الجلسة رقم ١٢٣٤ سنة ١٩٧٧ باب شرقى الى تساند اليها ، ولا يؤدى بالتالى الى ما انتهت اليه المحكمة من نتيجة فان حكمها يكون ممينا - فضلا عن خطئه في الاسناد - بفساد في الاستدلال اسلمه الى الخطأ في تطبيق القانون . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم والاحالة بالنسبة للدعوى المدنية دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / فوزى المملوك وفوزى أسعد وعبد الرحيم نافع
وحسن غلاب .

(٥١)

الطعن رقم ٤٥٨١ لسنة ٥١ القضائية

١ - نقض « المصلحة في الطعن » • عقوبة « العقوبة المبررة » • تموين •
خبز • تسعير جبرى •

نفي التهمة • دفاع موضوعى • اثر ذلك ؟

٢ - خبز • تموين • جريمة « أركانها » • قصد جنائى •

جريمة انتاج خبز ناقص الوزن • توافرها بمجرد انتاجه ناقصا مهما
ضؤل مقدار النقص فيه • اثر ذلك ؟

نفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان
الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم والتي من شأنها أن
تؤدى الى صحة مآربه عليها من ادانة •

لما كانت جريمة انتاج الخبز ناقص الوزن تتوافر قانونا بمجرد انتاجه
مهما ضؤل مقدار النقص فيه ، وكانت المادة ٢٦ من قرار وزير التموين
رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ الا تجيز التسامح فى أية نسبة فى وزن الخبز الساخن ،
وكان المستفاد من مدونات الحكم المطعون فيه ان وزن الخبز المضبوط قد تم
وهو ساخن فان النعى عليه بالخطأ نى تطبيق القانون بانقال نسبة التسامح فى
الوزن لا يكون صائبا •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز - طامية محافظة الفيوم - بصفته الخراط. والمدير المسئول أنتج خبزا بلديا يقل عن الوزن المقرر قانونا . وطلبت عقابه بالمادتين ٢٤ ، ٣٨/٣ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٥ والمادة ٥٦ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة جناح طامية قضت عملا بمواد الاتهام والمادة ٣٠١/٢ من قانون الاجراءات الجنائية بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتغريمه مائة جنيه وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وشهر ملخص الحكم مدة مساوية للحبس .

فاستأنف . ومحكمة الفيوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف .
فطن الاستاذ / المحامي في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

المحكمة

وحيث أن مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة انتاج خبز بلدى يقل عن الوزن المقرر قانونا ، فقد أخل بحقه فى الدفاع وأخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه لم يعن بتحقيق دفاعه بأن المسئول عن انتاج الخبز شخص آخر سواء هو خراط المخبز ، كما فاته احتساب نسبة التسامح فى الوزن المقرر بسبب الجفاف الطبيعى فى الخبز - وفى ذلك مايبب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث أن المحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة انتاج خبز بلدى يقل عن الوزن المقرر قانونا ، وأورد على ثبوتها فى حق الطاعن أدلة

مستند بما ضمنت محرر المحضر في محضره من اجراءات وزن الخبز
صاخا وتكسفه نقصا يبلغ ٧٨٦ جراما في كل رغيف ومقرره الخراط
أمام محرر المحضر من أن المتهم هو مدير المخبز المسئول وما ادلى به المتهم
في محضر تحقيق النيابة من أنه خراط المخبز ومديره المسئول معا . لما كان
ذلك ، وكان مفاد نصوص المواد ٢٨، ٢٦، ٢٤ من قرار وزير التموين رقم ٩٠
لسنة ١٩٥٧ أن الشارع يعاقب على انتاج أو بيع الخبز ناقص الوزن أو بسعر
يزيد على السعر المقرر من أى شخص يقع منه ذلك ، سواء كان صاحب
مخبز أو مديرا له أو عالا فيه ، وكان الطاعن لا يمارى فى أن ما حصله الحكم
من أنه مدير المخبز له أصله ، الثابت بالأوراق فان التفتت الحكم عن الرد
على دفاع الطاعن بعدم ارتكاب الجريمة وأن مرتكبها هو شخص آخر
لا يعبه ، لما هو مقرر من أن نفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي
لا تستأهل رعا طلما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردها
الحكم والتي من شأنها أن تؤدي الى صحة ما رتبه عليها من ادانة . لما
كان ذلك ، وكانت جريمة انتاج خبز ناقص الوزن تتوافر قانونا بمجرد
انتاجه مهما ضل مقدار النقص فيه ، وكانت المادة ٢٦ من قرار وزير
التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ لا تجيز التسامح فى أية نسبة فى وزن الخبز
الصاخن ، وكان المستفاد من مدونات الحكم المطعون فيه أن وزن الخبز
المضبوط قد تم وهو صاخن فان النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون
باغفال نسبة التسامح فى الوزن لا يكون صائبا . لما كان ما تقدم ، فان
الطعن يكون قائما على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان و حسين كامل حنفى
و محمد ممدوح سالم و محمد رفيق البسطويسى .

(٥٢)

الطعن رقم ٤٤٨٥ لسنة ٥١ القضائية

مأمورو الضبط القضائي « اختصاصهم » • اختصاص « اختصاص
مأمور الضبط القضائي » « اختصاص مكاني » • دفاع « الاخلال بحق
الدفاع • ما يوفره » • دفع « الدفع بطلان القبض والتفتيش » • حكم
« تسببه • تسبب معيب » • نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها » •
اختصاص مأموري الضبط القضائي • مقصور على الجهات التي يؤدون
فيها وظائفهم • المادة ٢٣ اجراءات • خروجهم من دائرة اختصاصهم •
أنره : اعتبارهم من رجال السلطة العامة المشار اليهم في المادة ٣٨
اجراءات •
تجاوز مأمور الضبط القضائي لاختصاصه المكاني الا لضرورة •
غير جائز •

لما كان الأصل أن اختصاص مأموري الضبط القضائي مقصور على
الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم طبقا للمادة ٢٣ من قانون الاجراءات
الجنائية فاذا خرج الأمور عن دائرة اختصاصه فانه يعتبر من رجال السلطة
العامة الذين أشار اليهم الشارع في المادة ٣٨ من قانون الاجراءات
الجنائية ، وأنه لا يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يتجاوز اختصاصه المكاني
الا لضرورة وكان ما أورده الحكم المطعون فيه لا يواجه دفاع الطاعنين في
هذا الصدد وهو دفاع جوهرى يتعين على المحكمة أن تعرض له وترد عليه

بالقبول أو الرفض بأسباب سائغة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم : أولاً : المتهمون جميعاً صرقوا الماشية الميئة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة حال كون المتهمين الآخرين (الطاعن الثاني وآخر) عائدتين . . ثانياً : المتهم الثاني - استعمل السيارة قيادته في غير الغرض المخصص من أجله بأن نقل بها الماشية المسروقة . وطلبت الى مستشار الاحالة احالتهم الى محكمة الجنايات لمعاقتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، فقرر ذلك . . ومحكمة جنايات طنطا قضت حضورياً للأول والثالث عملاً بالمادة ٣٩٧ من قانون العقوبات والمواد ٨٥، ٨٤، ١٦، ٢، ١ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ وقرار وزير الداخلية الخاص والمادتين ٢/٣٠٤ ٢/٣٨٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاقتهما بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور . .

فطن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض

المحكمة

ومن حيث ان مما ينهائ الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانهما بجريمة السرقة قد شابه قصور في التسيب ، ذلك بأن المدافع عنهما تمسك ببطلان القبض عليهما - لتجاوز مأمور الضبط القضائي اختصاصه المكاني - إلا أن الحكم عول على اعتراف الطاعنين في محضر الضبط ولم يرد على الدفع ببطلان القبض بما يسوغ اطراحه . .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفاع في قوله ، وحيث أن المحكمة ترى أن ما دفع به الحاضران مع المتهمين بطلان الضبط والتفتيش غير سديد ذلك أن المقرر أن القبض جائز لمأمور الضبط القضائي سواء كانت المجنانية متلبسا بها أو في غير حالات النلبس متى كانت ثمة دلائل كافية على اتهامه فيها وليس من ريب نرى أنه يجوز لمأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم في الأحوال التي يجوز فيها القبض عليه قانونا وإذا كان النابت بالأوراق أن تحريات المباحث أسفرت عن أن المتهمين قد اقترفوا جريمة سرقة عجلة المجنى عليه وقد اعترف المتهم باقترافه هذه الجريمة لدى واجهته بهذه التحريات وأنه دل على التهمين باعتبارهم مرتكبي السرقة وأن العجلة المسروقة لدى فإن ذلك يعد دلائل كافية تجيز لمعاون المباحث أن يقبض على المتهمين الخ ، لما كان ذلك وكان الأصل أن اختصاص مأموري الضبط القضائي مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم طبقا للمادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية فإذا خرج المأمور عن دائرة اختصاصه فإنه يعتبر من رجال السلطة العامة الذين أشار إليهم الشارع في المادة ٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، وأنه لا يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يتجاوز اختصاصه المكاني الا لضرورة وكان ما أورده الحكم المطعون فيه - فيما سلف - لا يواجه دفاع الطاعنين في هذا الصدد وهو دفاع جوهرى يتعين على المحكمة أن تعرض له وترد عليه بالقبول أو الرفض بأسباب مائنة ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالتصور مما يتبين منه نقضه والاحالة دون حاجة لمبحث باقى أوجه الطعن ..

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان و حسين كامل حنفى
و محمد مندوح سالم و محمد رفيق البسطويسى .

(٥٣)

الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٥١ القضائية

تسعير جبرى • تموين • قانون « تطبيقه » • حكم « تسببيه •
تسبيب معيب • نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها » • ما يجوز الطعن
فيه من الأحكام • الخطأ فى تطبيق القانون •

صدور قرار من المحافظ بتعديل الجدول الملحق بالمرسوم بالقانون
الخاص بالتسعير حزفا أو اضافة لا أثر له • علة ذلك ؟

ادانة المتهم بجريمة بيع سمك بورى بأكثر من السعر المحدد دون
أن يصر وزير التموين قرارا بتسعيره • خطأ فى القانون • أثر ذلك ؟

لما كانت المادة الأولى من قرار وزير التموين رقم ١٢ لسنة ١٩٧١
والتي تضمنت تحديد أسعار تداول الأسماك الطازجة المحلية بجميع المحافظات
لم تضمن تحديدا لسعر السمك البورى ، ولما كان صريح نص المادة
الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ أن تعديل الجدول الملحق
بالمرسوم بقانون الخاص بالتسعير بالحذف أو الاضافة إنما يكون بقرار
يصدر من وزير التجارة والصناعة دون غيره - وقد أحل المرسوم بقانون
الصادر بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ وزير التموين محل وزير التجارة
فى هذا الاختصاص ، فانه لا يقتضى عن ذلك صدور قرار من المحافظ ، اذ
مثل هذا القرار - بفرض وجوده - يكون معدوم الاثر ، ويكون الحكم

المطعون فيه اذ دان المطعون ضده بجريمة بيع سمك بوري بأكثر من السعر المحدد - دون أن يصدر قرار وزير التموين بتسميره - قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه والقضاء بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تغريم المطعون ضده مائة جنيه والمصادرة عن التهمة الأولى وبراءته منها وبتأييده فيما عدا ذلك •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه (١) باع سلعة مسعرة جبريا «سمك بوري هليلي» بسعر يزيد عن السعر المقرر (٢) لم يعلن عن أسعار ما يعرضه للبيع طبقا للأوضاع المقررة قانونا • وطلبت عقابه بالمواد ١٩٠٢، ١/٩ من القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ٢٨ لسنة ١٩٥٨ ، والمواد ٢٠، ١٩ من القرار ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ • ومحكمة الجنح المستعجلة الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة جنيه ومصادرة المضبوطات عن التهمة الأولى وخمسة جنيهات عن التهمة الثانية • • فاستأنف ، • • ومحكمة بورسعيد الابتدائية « بهيئة استئنافية » قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى تغريمه مائة جنيه عن التهمتين والمصادرة • •

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض • • • الخ •

الحكمة

من حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دان المحكوم عليه بجريمة بيع سمك بوري بأكثر من السعر المحدد قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك ان محافظ بور سعيد قد جاوز اختصاصه بتحديد سعر هذا النوع من الأسماك لان وزير التموين - الذي يختص دون غيره بتحديد

الاصعار - قد خلا قراره من تسعير هذا النوع وبذلك تكون الواقعة غير مجرمة مما يعيب الحكم ويوجب نقضه ..

ومن حيث ان المادة الأولى من قرار وزير التموين رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ والتي تضمنت تحديد أسعار تداول الأسماك الطازجة المحلية بجميع المحافظات لم تتضمن تحديدا لسعر السمك البورى ، ولما كان صريح نص المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ أن تعديل الجدول الملحق بالمرسوم بقانون الخاص بالتسعير بالحذف أو الاضافة إنما يكون بقرار يصدر من وزير التجارة والصناعة دون غيره - وقد أحل المرسوم بقانون الصادر بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ وزير التموين محل وزير التجارة فى هذا الاختصاص ، نانه لا يغنى عن ذلك صدور قرار من المحافظ ، اذ مثل هذا القرار - بفرض وجوده - يكون معدوم الاثر ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ دان المطعون ضده بجريمة بيع سمك بورى بأكثر من السعر المحدد - دون أن يصدر قرار وزير التموين بتسعيره - قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه والقضاء بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تغريم المطعون ضده مائة جنيه والمصادرة عن التهمة الأولى وبراءته منها وبتأييد فيما عدا ذلك .

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان و حسين كامل حنفى
و محمد ممدوح سالم و محمد رفيق البسطويسى .

(٥٤)

الطعن رقم ٥٦٤٤ لسنة ٥١ القضائية

امتناع عن الاتجار • توقف عن الانتاج • نموين • خبز • جريمة
« اركانها » • محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير العذر » • اثبات
« بوجه عام » • عذر • قانون • تجاره • دفاع « الاخلال بحق الدفاع »
ما يوفره » • حكم « تسببه • تسبب معيب » •

الامتناع عن التجارة • علة تأثيمه ؟

نقل المشرع فى القانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ عبء اثبات قيام العذر
الجدى أو المبرر المشروع للتوقف عن التجارة على التاجر •

العذر الجدى دون القوة القاهرة •

توافر العذر الجدى • مؤداه ؟

الدفع بقيام العذر أمام محكمة الموضوع • وجوب تحقيقه •

دفع الطاعن التهمة بأنه قدم طلبات بالتوقف عن انتاج الخبز لاجل
اصلاحات بمخبزه • جوهرى • اغفال المحكمة له قصور واخلال بحق
الدفاع • لا يغير من ذلك منحها المتهم أجلا • لتقديم ما يفيد الترخيص له
بالتوقف عن الانتاج • أساس ذلك ؟

١ - لما كانت المادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ، قد أضيفت بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥١ ، بأن « يحظر على تاجر الجملة أو التجزئة أن يترك عمله أو يمتنع عن ممارسة تجارته على الوجه المعتاد في السلع التي يحددها وزير التموين بقرار منه ، فاصدا بذلك عرقلة التموين » ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ واستبدل بالنص المذكور نصا يجرى بأن « يحظر على أصحاب المصانع والتجار الذين يتجرون أو يتجرون في السلع التموينية التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين أن يوقفوا العمل في مصانعهم أو يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد الا بترخيص من وزير التموين ، ويعطى هذا الترخيص لكل شخص يثبت أنه لا يستطيع الاستمرار في العمل أما لعجز شخصي أو لخسارة تضربه من الاستمرار في العمل ، أو لأي عذر آخر يقبله وزير التموين ، ويفصل وزير التموين في طلب الترخيص خلال شهر من تاريخ تقديمه . ويكون قراره في حالة الرفض مسيا ، فاذا لم يصدر الوزير قرارا مسيا بالرفض خلال المدة المذكورة اعتبر ذلك ترخيصا . » لما كان ذلك وكان الواضح من المقارنة بين النصين ومن الأعمال التشريعية والمذكرات التفسيرية المصاحبة لهما ، أن الشارع قصد بمعاينة الامتناع عن التجارة على الوجه المعتاد تقييد حرية من يمارسها من التجار أيما ما كانت الطاقة التي ينتمى إليها ، وذلك توفيراً للاحتياجات الأساسية للجمهور من المواد التموينية ، ومحاربة الغلاء المصطنع ، ومنع اتخاذ التوقف عن ممارسة النشاط وسيلة الى تحقيق أرباح غير مشروعة مما يعرقل التموين ، وأن الشارع لم يقصد الى القضاء على حرية التجارة ، وإنما قصد تحقيق غايات مشروعة من تقييدها ، وأنه كان يستلزم في الامتناع كما يكون صاحبه مستأهلا للعقاب أن يكون مقصودا به عرقلة التموين ، ثم وجد ان هذا القصد يقع على عاتق سلطة الانهام مؤونه اثباته ، وهو أمر فضلا عن صعوبته لم تسد به ذرائع من أراد مخالفة القانون من التجار فأوجب في نص القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر أن يثبت التاجر قيام العذر الجدى أو المبرر المشروع لتوقفه عن الاتجار على الوجه

المعتاد ، وضرب مثلا لهذا العذر قيام العجز الشخصى بالتاجر أو لخسارة تصيبه من الاستمرار فى عمله . واذ كان البين أن ما أشار اليه الشارع بخصوصية أو ما أوجبه بعامة من الاعتذار الجدية لا يرقى الى مرتبة القوة القاهرة ، لأن القانون أوجب ممارسة التجارة على الوجه المعتاد لا الوجه الشاذ الذى يضحى فيه التاجر بمصلحته لخسارة تصيبه من استمرار فى عمله ، ولأن الشارع عبر عن افساحه فى مجال العذر بما يتسع لغير القوة القاهرة من الاعتذار أو المبررات أو الموائف المشروعة ومتى وجد أحدها بصورة جدية ، كان الامتناع عن الاتجار بعيدا عن دائرة التجريم ، واذ قدم العذر الجدى الى وزارة التموين ، وانتهت الى سلامته تعين عليها قبوله ، واذ دفع به أمام محكمة الموضوع تعين عليها النظر فيه وتحقيقه ، حتى اذا صح لديها قيامه ، وجب عليها تبرئه الممتنع ، لان عمله يكون قد توافر له المبرر الذى يجعله خارج نطاق التأثيم والعقاب . لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن قد دفع التهمة المسندة اليه بأنه قدم الى جهة الاختصاص طلبا بالتوقف عن مزاوله انتاج الخبز حتى يتمكن من اجراء اصلاحات بمخبره بيد ان المحكمة لم تفتن الى دلالة دفاعه ولم تقسطه حقه ، فلم ترد عليه بما ينفيه أو تحققه بلوغا الى غاية الأمر فيه ، اذ هو دفاع جوهرى من شأنه - لو صح - أن تدفع به التهمة المسندة اليه ، فان حكمها يكون - فوق اخلاله بحق الدفاع - قاصر البيان بما يوجب نقضه والاعادة . ولا يقدح فى ذلك أن تكون المحكمة قد منحت الطاعن آجالا عدة لتقديم ما يفيد الترخيص له بالتوقف عن الانتاج ذلك بأن تحقيق ادلة الادانة فى المواد الجنائية لا يصح أن يكون وهنا بمثابة المنهم فى الدعوى أو بمسلكه فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن : بأنه توقف عن ممارسة نشاطه المعتاد دون الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة . وطلبت عقابه بالمواد ١/هـ ،

٣ مكررا ٥٨،٥٧،٥٦ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل والقرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٢ والمواد ٣،٢،١ من القرار رقم ١٣٠ لسنة ١٩٦٩ .. ومحكمة جناح الاسكندرية المستعجلة الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسون جنيها لوقف التنفيذ وبتغريمه مائه جنيها والاشهار .. فاستأنف ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف ..

فطن المحامي عن الاستاذ بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت أسباب الطعن في التاريخ ذاته موقعا عليها من الأخير .

المحكمة

ومن حيث ان مما ينعم الطاعن على الحكم المظنون فيه ، أنه اذ دانه بجريمة التوقف عن انتاج الخبز الافرنجى بغير ترخيص قد شابه القصور في البيان والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن دفاع الطاعن قام على أنه توقف عن انتاج الخبز بتصريح من مراقبة التموين المختصة حتى يجرى اصلاحات بالمخبز واذ لم ينته من اتمامها في الموعد المرخص له ، فقد قدم طلبا جديدا الى المراقبة المذكورة للترخيص له بمدة أخرى ، ورغم جوهرية هذا الدفاع فان الحكم المطعون فيه أغفله ايرادا وردا ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث انه يبين من محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها ان المدافع عن الطاعن أثار دفاعا مؤداه أن توقفه عن انتاج الخبز انما كان بتصريح من جهة التموين المختصة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ، قد أضيفت بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥١ ، بأن « يحظر على تاجر الجملة أو التجزئة أن يترك عمله أو

يُمْتَنَعُ عن ممارسة تجارة على الوجه المعتاد في السلع التي يحددها وزير التموين بقرار منه ، قاصداً بذلك عرقلة التموين ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ واستبدل بالنص المذكور نصاً يجرى بأن « يحظر على أصحاب المصانع والتجار الذين ينتجون أو يتجرون في السلع التموينية التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين أن يقفوا العمل في مصانعهم أو يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد الا بترخيص من وزير التموين ، ويعطى هذا الترخيص لكل شخص يثبت أنه لا يستطيع الاستمرار في العمل أما لعجز شخصي أو لخسارة تصيبه من الاستمرار في العمل ، أو لأي عذر آخر يتقبله وزير التموين ، ويفصل وزير التموين في طلب الترخيص خلال شهر من تاريخ تقديمه . ويكون قراره في حالة الرفض مسبباً ، فإذا لم يصدر الوزير قراراً مسبباً بالرفض خلال المدة المذكورة اعتبر ذلك ترخيصاً . » لما كان ذلك وكان الواضح من المقارنة بين النصين من الأعمال التشريعية والمذكرات التفسيرية المصاحبة لهما ، أن الشارع قصد بمعاقبة الامتناع عن التجارة على الوجه المعتاد تقييد حرية من يمارسها من التجار أيما كانت الطائفة التي ينتمي إليها ، وذلك توفيراً للاحتياجات الأساسية للجمهور من المواد التموينية ، ومحاربة الغلاء المصطنع ، ومنع اتخاذ التوقف عن ممارسة النشاط وسيلة إلى تحقيق أرباح غير مشروعة مما يعرقل التموين ، وأن الشارع لم يقصد إلى القضاء على حرية التجارة ، وإنما قصد تحقيق غايات مشروعة من تقييدها ، وأنه كان يستلزم في الامتناع كما يكون صاحبه مستأهلاً للعقاب أن يكون مقصوداً به عرقلة التموين ، ثم وجد أن هذا المقصد يقع على عاتق سلطة الاتهام مؤونه اثباته ، وهو أمر فضلاً عن صعوبته لم تسد به ذرائع من أراد مخالفة القانون من التجار فأوجب في نص القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ صالف الذكر أن يثبت التاجر قيام العذر الجدي أو المبرر المشروع لتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد ، وضرب مثلاً لهذا العذر قيام العجز الشخصي بالتاجر أو لخسارة تصيبه من الاستمرار في عمله . وإذا كان البين أن ما أشار إليه الشارع بخاصة أو ما أوجبه بعامة من الأعذار الجدية لا يرقى إلى مرتبة القوة

القاهرة ، لأن القانون أوجب ممارسة التجارة على الوجه المعتاد لا الوجه الشاذ الذي يضحى فيه التاجر بمصلحته لخسارة تصيبه من استمرار في عمله ، ولأن الشارع عبر عن افساحه في مجال العذر بما يتسع لغير انقوة القاهرة من الاعذار أو المبررات أو المواقف المشروعة ومتى وجد أحدها بصورة جدية ، كان الامتناع عن الاتجار بعيدا عن دائرة التجريم ، وإذا قدم العذر الجدى الى وزارة التموين ، وانتهت الى سلامته تعين عليها قبوله ، وإذا دفع به أمام محكمة الموضوع تعين عليها النظر فيه وتحقيقه ، حتى اذا صح لديها قيامه ، وجب عليها تبرئه المتهم ، لان عمله يكون قد توافر له المبرر الذى يجعله خارج نطاق التأيم والعقاب . لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن قد دفع التهمة المسندة اليه بأنه قدم الى جهة الاختصاص طلبا بالتوقف عن مزاولة انتاج الخبز حتى يتمكن من اجراء اصلاحات بمخبره بيد ان المحكمة لم تظن الى دلالة دفاعه ولم تقسطة حقه ، فلم ترد عليه بما يفيد أو تحققه بنوعا الى غاية الأمر فيه ، اذ هو دفاع جوهرى من شأنه - لو صح - أن تدفع به التهمة المسندة اليه ، فان حكمها يكون - فرق اخلاله بحق الدفاع - قاصر اليان بما يوجب نقضه والاعادة . ولا يقدح فى ذلك أن تكون المحكمة قد منحت الطاعن آجالا عدة لتقديم ما يفيد الترخيص له بالتوقف عن الانتاج ذلك بأن تحقيق ادلة الادانة فى المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهنا بشبهة اتهم فى الدعوى أو بسلكه فيها . .

جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار وهاشم محمد قراعه وصفوت خالد مؤمن ومحمد نبيل رياض .

(٥٥)

الطعن رقم ٥٦٦٣ لسنة ٥١ القضائية

١ - معارضة « نظرها والحكم فيها » . إجراءات « إجراءات المحاكمة » . شهادة مرضية . حكم « تسببيه » . تسبب معيب » . بناء بدون ترخيص .

عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض اذا كان تخلفه بعذر . والا كانت اجراءات المحاكمة معيبة .

امداد الشهادة الطبية . المثبتة لعذر المرض على مطلق القول بعدم الاطمئنان اليها وأنها مصطنعة . يعيب الحكم .

من المقرر أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر ضده اذا كان تخلفه عن حضور الجلسة التي حددت لنظر معارضته راجعا الى عذر قهري ، وكان المرض من الأعذار القهرية ولو لم يقدم الانسان ما دام يخشى عاقبة الإهمال فيه ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في اطراحه الشهادة الطبية - المقدمة من محامي الطاعن للتدليل على عذره الذي حال دون حضوره جلسة المعارضة - الى مطلق القول بأنها مصطنعة ولم تطمئن اليها المحكمة دون أن يبين فحواها ودليل المحكمة فيما اعتدته من اصطناعها حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة سلامة الأسباب التي من أجلها رفض الحكم التعويل عليها فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن ، بأنه : (١) أقام بناء على أرض زراعية بدون ترخيص • (٢) أقام بناء بدون ترخيص من الجهة المختصة • (٣) أقام بناء على أرض غير معتمدة للتقسيم ، وطلبت عقابه بالمواد ١٠،٧،٢،١ مكرراً من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والمواد ١١،٩،٨،٥،٤ و٢٢ و٢٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ • ومحكمة جنح قديوب قضت غيابيا عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لايثاق التنفيذ وتغريمه مائتي جنيه والازالة • فعارض وقضى في معارضته في ٢١ من مايو سنة ١٩٧٩ بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه • فاستأنف ومحكمة بنها الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف • فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه •

فطعن الاستاذ / المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

المحكمة

وحيث ان مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى برفض معارضته الاستئنافية قد شابه القصور والاخلال بحق الدفاع بأن اطرح الشهادة الطبية المثبتة لمرضه والتي قدمها محاميه بالجلسة دون علة ظاهرة •

وحيث انه لما كان من المقرر أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر ضده اذا كان تخلفه عن حضور الجلسة التي حددت لنظر معارضته راجعاً الى عذر قهري ، وكان المرض

من الأعذار القهرية ولو لم يقعد الانسان ما دام يخشى عاقبة الاهمال فيه ،
واذ كان الحكم المطعون فيه قد استند في اطراحه الشهادة الطيبة - المقدمة
من محامي الطاعن للتدليل على عذره الذي حال دون حضوره جلسة
المعارضة - الى مطلق القول بأنها مصطنعة ولم تطمئن اليها المحكمة دون أن
يبين فحواها ودليل المحكمة فيما اعتقدته من اصطنائها حتى يتسنى لمحكمة
التقض مراقبة سلامة الأسباب التي من أجلها رفض الحكم التعويل عليها ،
فانه يكون معينا بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه
الطمع •

جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوه نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / جمال الدين منصور وعبد العزيز عبد العاطي
ويحيى العموري ومحمد صلاح خاطر

(٥٦)

الطعن رقم ٢١٥٩ لسنة ٥٠ المتضاربة

ايجار اماكن • خلو رجل • محكمة النقض « سلطتها » • عقوبة
« تطبيقها » الاعفاء من العقوبة • قانون « القانون الاصلح » • نقض
« نظر الطعن والحكم فيه » •

— صدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن تنظيم العلاقة بين
المؤجر والمستأجر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل في الدعوى اعتبره قانونا
أصلح للمتهم في جريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار • ثمة ذلك
وأثره ؟

لما كان الين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن عن
جريمة خلو الرجل وقضى بمعاقبته وفقا للمادتين ٣٤١ من أمر نائب الحاكم
العسكري العام رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ ، بالحبس لمدة ثلاثة أشهر مع الثقل
وبتغريمه مبلغ مائتى جنيه والرد والتعويض ، ولما كان من المقرر أن لمحكمة
النقض طبقا للمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — فى شأن حالات
واجراءات الطاعن أمام محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من
تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون
أصلح للمتهم ، وكان القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ — فى شأن تنظيم العلاقة بين
المؤجرين والمستأجرين — بما نص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٢٤ منه
على أنه « ومع ذلك ينفى من جميع العقوبات المقررة لجريمة خلو الرجل

كل من بادر الى رد ما تقاضاه ، بالمخافه لأحكام القانون الى صاحب الشأن وأداء مثليه الى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادى بالمحافظة وذلك قبل أن يصبح الحكم نهائيا فى الدعوى - يتحقق به معنى القانون الأصلح للطاعن فى حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، اذ أنشأ له مركز قانونيا أصلح بما اشتملت عليه أحكامه من اتقاء من العقوبات - المقررة للجريمة المسندة اليه اذا ما تحققت موجباته ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن فى قضية الجنية رقم ١٦٠٣ بأنه فى يوم سابق على يوم ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٦ : تقاضى من كل من وآخرين مينة أسماؤهم بالتحقيقات مبالغ نقدية مقابل تحرير عقود ايجار لهم . وطلبت عقابه بالمادتين ٤٥،١٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٠ وادعى كل من وآخرين مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح بولاق قضت حضوريا فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٧ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرون جنيها لوقف التنفيذ وبتغريمه مبلغ مائتى جنيه والزائه برد ٢٥٢٥ جنيها قيمة ما حصل عليه كخلو رجل والزمته بأن يؤدى للمدعين بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المحكوم عليه . ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا فى ٩ من أبريل سنة ١٩٧٨ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم يجعل التعويض نهائيا وبالرفض والتأييد فيما عدا ذلك وأمرت بالاياقاف الشامل بالنسبة للشق الجنائى والزمت المستأنف المصاريف المدنية الاستئنافية .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. النخ

المحكمة

وحيث أنه يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن عن جريمة خلو الرجل وقضى بمعاقبته وفقا للمادتين ٣٤١ من امر نائب الخاتم العسكري العام رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ ، بالحبس لمدة ثلاثة أشهر مع الشغل وبتغريمه مبلغ مائتي جنيه والرد والتعويض ، ولما كان من المقرر أن لمحكمة النقض طبقا للمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصح للمتهم ، وكان القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - في شأن تنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين - بما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٤ منه على أنه « ومع ذلك يعفى من جميع العقوبات المقررة لجريمة خلو الرجل كل من يادر الى رد ما تقاضاه ، بالمخالفة لأحكام القانون الى صاحب الشأن وأداء مثليه الى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادي بالمحافظة وذلك قبل أن يصبح الحكم نهائيا في الدعوى » - يتحقق به معنى القانون الأصح للطاعن في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، اذ أنشأ له مركز قانونيا أصح بما اشتملت عليه أحكامه من اعتفاء من العقوبات - المقررة للجريمة المسندة اليه اذا ما تحققت موجباته ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة وذلك دون حاجة لبحث أوجه الطعن •

جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليه نائب رئيس المحكمة
وعضوية إلسادة المستشارين / جمال الدين منصور وعبد العزيز عبد العاطي
ويحيى العمورى ومحمد صلاح خاطر

(٥٧)

الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٥١ القضائية

١ - نيابة عامة • نقض • « الطعن والمصلحة فى الطعن »
النيابة العامة • خصم عادل • اختصاصها بمركز قانونى خاص •
مفاد ذلك ؟

٢ - مصادره • حكم • بيانات التسبيب • « تسببيه
تسبيب غير معيب » • « حجية الأحكام » • مخدرات •
- سكوت الحكم فى منظوقه عن بيان كنه المضبوطات التى قضى
بمصادرتها وبياناتها فى أسبابه التى يحمل المنظوق عليها • لا عيب •

١ - لما كانت النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن
هى خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص بمثابته تمثل الصالح العام
وتسعى الى تحقيق مرجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية فلها بهذه
المنابة أن تطعن فى الأحكام وان لم يكن لها كسلطة اتهام •

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه ، وان سكوت فى منظوقه عن بيان
كنه المضبوطات التى قضى بمصادرتها عن الجريمة التى قضى ببراءة المطعون
ضده عنها الا أنه بينها فى أسبابه التى يحمل المنظوق عليها ، والتى تعد
جزءاً لا يتجزأ منه وهو بيان كاف لما هو مقرر فى القانون من أنه وان كان

الأصل في الأحكام الا ترد الحجة الا على منطوقها ، الا أن هذه الحجة تمتد بالضرورة الى ما يكون من الأسباب مكملا للمنطوق ومرتبطا به ارتباطا وثيقا غير متجزى ، حيث لا يكون للمنطوق قوام الا به ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد حدد ماهية المضبوطات التي قضى بمصادرتها ، وكان لا يوجد أى تناقض بين ما أورده الحكم في أسبابه بشأنها وما انتهى اليه في منطوقه ومن ثم فإن دعوى الخطأ في تطبيق القانون والتناقض لا يكون لهما من وجه ويكون ما تثيره الطاعة في هذا الشأن على غير أساس متعين الرفض •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده في قضية الجناية أحرز بقصد الاتجار جوهر مخدرا (حشيشا) بدون ترخيص وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا • وطلب من مستشار الاحالة حالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للتبديد والوصف الواردين بأمر الاحالة فقرر ذلك • ومحكمة جنايات الاسماعيلية قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ١/٣٠ من قانون العقوبات ببراءة المتهم مما أسند اليه ومصادرة المضبوطات •

فطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ••• الخ •

الحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة احرازه جوهر مخدر ومصادرة المضبوطات قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه التناقض ذلك أنه وان أورد في أسبابه أن المصادرة ترد على المخدر المضبوط الا أنه لم يبين في منطوقه ماهية المضبوطات التي قضى بمصادرتها مما مؤداه انصراف المصادرة الى المخدر

والى مبلغ السبعة واثلاثين جنيها التى تم ضبطها مع المطعون ضده فى حين أن القانون لا يجيز مصادرة مبلغ النقود فى هذه الحالة • مما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون ويتمين معه اعمالا للمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تصحيحه وقصر المصادرة على الجوهر المخدر المضبوط •

وحيث أنه لما كانت النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص بمنابتها تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية فلها بهذه المثابة أن تطعن فى الأحكام وأن لم يكن لهما كسلطة اتهام مصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليه ، ومن ثم فإن مصلحتها فى الطعن الحالى تكون قائمة واذ كان ذلك وكان الطعن قد استوفى باقى أوجه الشكل المقررة فى القانون فانه يكون مقولا شكلا •

وحيث أنه يبين من مطالعة مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى المسندة الى المطعون ضده بقوله • ان واقعة الدعوى كما صورها الاتهام بالنسبة للمتهم تخلص فى أنه أثناء مرور الملازم ••• مساء يوم ٣/١١/٧٩ لتفقد حالة الأمن صحبه المقدم ••• دخل الأول الى احدى الغرز بطريق القاهرة يوم عيد ومع الشرطى السرى ••• شاهد المتهم يلقي بشئ فى يده ويحاول الفرار فكلف الشرطى السرى المصاحب له بالتقاط ما ألقاه المتهم المذكور مؤدى الأدلة التى استندت اليها النيابة العامة فى طلب قضاءهما بادائه المطعون ضده وعرض الامماب التى حدث به الى عدم الاطمئنان الى الادلة وخلص الى القضاء ببراءة المطعون ضده مع مصادرة المخدر المضبوط عملا بنص المادة ٢/٣٠ من قانون العقوبات وانتهى فى منطوقه الى براءة المطعون ضده ومصادرة المضبوطات •

وحيث ان الحكم المطعون فيه ، وان سككت فى منطوقه عن بيان ركنه المضبوطات التى قضى بمصادرتها عن الجريمة التى قضى ببراءة المطعون

ضده عنها الا أنه بينها في أسبابه التي يحمل المنطوق عليها ، والتي تعد جزءا لا يتجزأ منه وهو بيان كاف لما هو مقرر في القانون من أنه وان كان الأصل في الأحكام الا ترد الحجية الا على منطوقها ، الا أن هذه الحجية تمتد بالضرورة الى ما يكون من الأسباب مكملًا للمنطوق ومرتبطة به ارتباطا وثيقا غير متجزئ بحيث لا يكون للمنطوق قوام الا به ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد حدد ماهية المضبوطات التي قضى بمصادرتها ، وكان لا يوجد أى تناقض بين ما أورده الحكم في أسبابه بشأنها وما انتهى اليه في منطوقه ومن ثم فان دعوى الخطأ في تطبيق القانون والتناقض لا يكون لها من وجهه ويكون ما تثيره الطاعنة في هذا الشأن على غير أساس متعين الرفض •

جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليه نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / جمال الدين منصور وعبد العزيز عبد العاطي
ويحيى العمورى ونجاح نصار

(٥٨)

الطعن رقم ٥٦٧٦ لسنة ٥١ القضائية

امتناع عن تنفيذ حكم • جريمة • « أركانها » • حكم • تسببه
تسبب معيب •

الركن المادى فى جريمة امتناع الموظف العام عن تنفيذ حكم • مناط
تحققه ؟

سرد ما جاء بصحيفة الادعاء المباشر • قصور •

الحكم بالادانة فى هذه الجريمة • بياناته • مثال لتسبب
معيب •

لما كانت المادة ١٢٣ من قانون العقوبات قد نصت على أنه
« يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومى استعمل سلطة وظيفته فى وقف
تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين واللائحة أو تأخير
تحصيل الأموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة
أو من أية جهة مختصة وكذلك يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومى
امتنع عدا عن تنفيذ حكم أوامر مما ذكر بعد مضي ثمانية أيام من إذاره
على يد محضر إذا كان تنفيذ الحكم أو الأمر داخلاً فى اختصاص الموظف »
وكان صريح نص تلك المادة يتناول بالعقاب الموظف العمومى الذى يمتنع
عدا عن تنفيذ الأحكام المشار إليها فيما بعد إذاره بتنفيذها شريطة أن

يكون تنفيذ الحكم داخلا في اختصاصه ومن ثمن بتعين لتوافر الركن المادى هذه الجريمة تتحقق صفة الموظف العمومى وكون تنفيذ الحكم داخلا في اختصاصه فضلا عن وجوب انذار الموظف المختص المطلوب اليه تنفيذ الحكم بالتنفيذ بعد اعلانه بالصورة التنفيذية للحكم المنفذ به ومن ثم فانه يتعين على الحكم الصادر بالادانة في هذه الجريمة أن يعنى باستظهار هذا الركن على النحو السالف . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيان الواقعة والأدلة على ثبوتها فى حق الطاعنين على سرد ما جاء بصحيفة الادعاء المباشر وما انتهى اليه من أن . التهمة ثابتة من أوراق الدعوى وخلو الأوراق من دفاع للمتهمين مما تضحى التهمة ثابتة فى حقهما ويتمين تطبيق المادة ١٢٣ ع . . لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم صادر بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق الثانوى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى الأوراق دون أن يكشف عن ماهية تلك الأوراق أو يورد مضمونها ، ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة - على نحو ما سلف بيانه - الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن بوجه الطعن ما يعيب الحكم بالقصور فى التسيب بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى ما يثيره الطاعن فى طعنه .

الوقائع

أقام المطعون ضده دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جناح العدوة الجزئية ضد الطاعنين بوصف أنهما فى يوم ١٥ من يونيه سنة ١٩٧٨ امتنعا عن تنفيذ

حكم نهائى صادر لصالحه وطلب عقابهما بالمادة ١٢٣ من قانون العقوبات والزامهما بأن يؤديا له صبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس كل من الطاعنين شهرا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ مع الزامهم متضامين بأن يؤديا للمدعى بالحق المدنى قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع الزامهما بمصروفات الدعوى المدنية . فاستأنف كل من الطاعنين والنيابة العامة ومحكمة النيا الابتدائية بهيئة استئنافية قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضع -وع بتأييد الحكم المستأنف وباجتماع الآراء بتعديله والحكم بعزل الطاعن الثانى من وظيفته . فعارض المحكوم عليهما وقضى فى معارضتهما بقبولهما شكلا وفى الموضع -وع برفضهما وتأيد الحكم المعارض فيه وأمرت المحكمة بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدور الحكم .

فطن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض الح .

المحكمة

وحيث أن مما يرمى الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة الامتناع عن تنفيذ حكم قد شابه القصور فى التسيب والخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن المتهمين ليسا من الموظفين العموميين المخاطين بأحكام المادة ١٢٣ عقوبات ، كما أن المدعى بالحقوق المدنية لم يقم بانذارهما بالتنفيذ ولم يكشف الحكم فى مدوناته عن توافر أركان الجريمة المسندة اليهما بما يعنيه ويوجب تقضيه . لما كان ذلك وكانت المادة ١٢٣ من قانون العقوبات قد نصت على أنه يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومى استعمل سلطة وظيفته فى وقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين واللوائح أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة أو من أية جهة مختصة وكذلك يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومى

يُمتنع عمدا عن تنفيذ حكم أو امر مما ذكر بعد مضي ثمانية أيام من إذاره على يد محضر إذا كان تنفيذ الحكم أو الأمر داخلا في اختصاص الموظف ، وكان صريح نص تلك المادة يتناول بالعقاب الموظف العمومي الذي يمتنع عمدا عن تنفيذ الأحكام المشار إليها فيها بعد إذاره بتنفيذها شريطة أن يكون تنفيذ الحكم داخلا في اختصاصه ومن ثم يتعين لتوافر الركن المادي لهذه الجريمة تحقق صفة الموظف العمومي وكون تنفيذ الحكم داخلا في اختصاصه فضلا عن وجوب إذاره الموظف المختص المطلوب إليه تنفيذ الحكم بالتنفيذ بعد إعلانه بالصورة التنفيذية للحكم المنفذه ومن ثم فإنه يتعين على الحكم الصادر بالادانة في هذه الجريمة أن يعنى بامظهر هذا الركن على النحو السالف . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان الواقعة والأدلة على ثبوتها في حق الطاعن على سرد ما جاء بصحيفة الادعاء المباشر وما انتهى إليه من أن « التهمة ثابتة من أوراق الدعوى وخلو الأوراق من دفاع للمتهمين مما تضحى التهمة ثابتة في حقهما ويتعين تطبيق المادة ١٢٣ ع ، . لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم صادر بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها وسلامة مأخذها تمكينا لمحنة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل الاحالة الى الأوراق دون أن يكشف عن ماهية تلك الأوراق أو تورد مضمونها ، ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة - على نحو ما سلف بيانه - الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن بوجه الطعن وما يعيب الحكم بالقصور في التسيب بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقي ما يثيره الطاعن في طعنه .

جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبدالصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين وضوان وحسين كامل حنفى
ومحمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى

(٥٩)

الطعن رقم ٤٨٣٩ لسنة ٥١ القضائية

محاكم أمن الدولة « تشكيلها » « اختصاصها » • اختصاص « اختصاص
محاكم أمن الدولة » • اختلاس • محاكم الجنايات « اختصاص محاكم
الجنايات » نقض « ما يجوز الطعن فيه من الأحكام » « حالات الطعن في
الأحكام • الخطأ في تطبيق القانون » •

محاكم أمن الدولة العليا تشكيلها • المادتين ١ ، ٢ من القانون رقم ١٠٥
لسنة ١٩٨٠ ؟

— اختصاصها دون غيرها بنظر جنايات معينة حددتها المادة الثالثة
من ذات القانون منذ العمل به • علة ذلك وأثره ؟

لما كان القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن
الدولة الذى عدل به بتاريخ أول يونيو سنة ١٩٨٠ قد نص فى مادته الأولى
على أن « تشأ فى دائرة كل محكمة من محاكم الاستئناف محكمة
أمن دولة عليا أو أكثر . . . » ونص فى المادة الثانية على أن « تشكّل
محكمة أمن الدولة العليا من ثلاثة من مستشارى محكمة الاستئناف على
أن يكون الرئيس بدرجة رئيس محكمة استئناف • ويجوز أن يضم الى
عضوية هذه المحكمة عضوان من ضباط القوات المسلحة القضاء بالقضاء
العسكرى برتبة عميد على الأقل ويصدر بتعيينهما قرار من رئيس الجمهورية » •

ونصت المادة الثالثة منه على أن تختص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر جنايات معينة حددتها فيها جنايات اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ونصت المادة التاسعة من القانون ذاته على أن « على المحاكم أن تحيل من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أمن الدولة بمقتضى هذا القانون وذلك بالحالة التي تكون عليها وبدون رسوم » . وكان « أدى هذه النصوص في صريح ألتاظها وواسع معانيها أن محاكم أمن الدولة العليا أصبحت - منذ العمل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر في أول يونه سنة ١٩٨٠ - هي المختصة دون سواها بالفصل في الجرائم المحددة في المادة الثالثة من هذا القانون ، ومنها جنايات اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، وأنه « من التاريخ المشار إليه انحسر عن محاكم الجنايات الاختصاص بنظر الدعاوى الخاصة بتلك الجنايات وتعين عليها أن تحيل ما يوجد لديها بحالتها الى محاكم أمن الدولة العليا » . وأفراد محاكم معينة باختصاص معين له مثله في تشريعات عدة ، من ذلك المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية التي ناطت بدوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض - ودون غيرها - الفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية والوزارية المتعلقة بشؤونهم وحرص الشمارع على تأكيد ذلك الأفراد في شأن طلبات التويض عنها وذلك في المازنات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت ، والمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التي ناطت بمحاكم مجلس الدولة - دون غيرها - الفصل في المسائل التي حددها النص ، والمادة ٢٩ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث التي خصت محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم أو عند تعرضه للانحراف ، بل ان الدستور ذاته أخذ بهذا المنهوم ناط في المادة ١٧٥

منه بالمحكمة الدستورية - دون غيرها - تولى الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللائح . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه ان الدعوى الجنائية أقيمت قبل الطعن بوصف أنه اختلس مالا عاما وجد بين يديه بسبب وظيفته ، وأن الحكم صدر بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٨٠ - أي بعد العمل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر - وأن محكمة الجنايات هي التي أصدرته بدلالة ما ورد بعنوانه ، وما أجراه رئيس المحكمة من تصحيح بتوقيعه مؤداه أن الدءوى أحييت الى المحكمة من مستشار الاحالة ، فان الحكم اذ قضى فى موضوع الدعوى ولم يحلها الى محكمة أمن الدولة العليا ، يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بانهم : المتهمان الأول والثانى : بصفتهما موظفين عامين (الأول كاتب بوابة والثانى أمين مخازن بمطحن الأنفوشى التابع لشركة مطاحن جنوب الاسكندرية احدى شركات القطاع العام) ومن الأمانة على اودائع اختلسا كمية القمح المينة بالأوراق والبالغ قيمتها ٢٣٩م ٥٧٠٩ج والمملوكة للشركة سالفه الذكر والتي وجدت فى حيازتهما بسبب وظيفتهما . . المتهم الثانى أيضا : (أولا) بصفته سالفه البيان اختلس كمية الأجولة المينة وصفا وقيمة بالتحقيقات (ثلاثة آلاف جوال فارغ) والمملوكة للشركة سالفه الذكر والتي وجدت فى حيازته بسبب وظيفته . . (ثانيا) ارتكب تزويرا فى محررات الشركة سالفه الذكر هي أذون الاضمان ودفتر عهدة المخزن المينة بالتحقيق يجعله واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت بها كميات من القمح تقل عن المورد اليه فعلا على النحو المبين بالتحقيقات . . . المتهم الأول أيضا : ارتكب تزويرا فى محررات الشركة سالفه البيان هي أذون ورود بوابة ويومية بوابة المطحن يجعله واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه

بتزويرها بأن أثبت بها على خلاف الحقيقة ورود كميات من القمح على النحو المبين بالتحقيقات • المتهمان الثالث والرابع : اشتركا مع المتهمين الأول والثاني بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب جنايتي الاختلاس والتزوير صالفتي البيان بأن اتفقا معهما على ارتكابهما واعاناهما على بيع كميات القمح موضوع التهمة الأولى فتمت الجريمتان بناء على هذا الاتفاق وذلك المساعدة • وطلبت إلى مستشار الاحالة احالتهم الى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة فقرر ذلك • ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بحضوريا المطاعن وغيايبا للآخرين عملا بالمواد ٤٠/٢-٣ ، ٤١ ، ١١١/٦ ، ١١٢/١-٢ ، ١١٩ ، ٢١٣ ، ٢١٤/١-٢ مكرر من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من القانون ذاته أولا : بمعاقبة كل من المتهمين الاول الطاعن والثاني بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغزله منوظيفته وبتغريمه مبلغ ٢٣٩م ٥٧٠٩ وبالزامهما متضامنين برد مبلغ مماثل لذلك المبلغ للجهة المجنى عليها عما هو منسوب اليهما • ثانيا : ببراءة المتهمين الثالث والرابع مما هو منسوب اليهما •

فطعن المحكوم عليه (الأول) في هذا الحكم بطريق النقض •

المحكمة

ومن حيث أن مما ينهض الطاعن على الحكم فيه أنه إذ دانه بجناية اختلاس مال عام قد شأبه خطأ في القانون ذلك بأنه صدر من محكمة الجنايات مع أن محكمة أمن الدولة العليا هي المختصة بالفصل في الدعوى عملا بأحكام القانون رقم ١٠٥ سنة ١٩٨٠ ••

ومن حيث انه لما كان القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة الذي عمل به بتاريخ أول يونيه سنة ١٩٨٠ قد نص في مادته الأولى على أن « تشأ في دائرة كل محكمة من محاكم الاستئناف محكمة أمن دولة عليا أو أكثر ••••• » ونص في المادة الثانية على أن تشكل

محكمة أمن الدولة العليا من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف على أن يكون الرئيس بدرجة رئيس محكمة استئناف • ويجوز أن يضم إلى عضوية هذه المحكمة عضوان من ضباط القوات المسلحة القضاء بالقضاء العسكري برتبة عميد على الأقل ويصدر بتعيينهما قرار من رئيس الجمهورية • • ونصت المادة الثالثة منه على أن تختص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر جنايات معينة حددتها منها جنايات اختلاس المال العام والعدوان عليه وانه مدر المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ونصت المادة التاسعة من القانون ذاته على أن « على المحاكم أن تحيل من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أمن الدولة بمقتضى هذا القانون وذلك بالحالة التي تكون عليها وبدون رسوم ، • وكان مؤدى هذه النصوص في صريح ألفاظها وواسع معانيها أن محاكم أمن الدولة انعليا أصبحت - منذ العمل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ صاف الذكر في أول يونه سنة ١٩٨٠ - هي المختصة دون سواها بالفصل في الجرائم المحددة في المادة المائة من هذا القانون ، ومنها جنايات اختلاس المال العام والعدوان عليه والنادر المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، وانه من التاريخ المشار اليه انحسر عن محاكم الجنايات الاختصاص بنظر الدعاوى الخاصة بتلك الجنايات وتعين عليها أن تحيل ما يوجد منها لديها بحالتها الى محاكم أمن الدولة العليا • وأفراد محاكم معينة باختصاص معين له مثيله في تشريعات عدة ، من ذلك المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية التي ناطت بدوائر انواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض - ودون غيرها - الفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بالغاء القرارات الجمهورية والوزارية المتعلقة بمسئولتهم وحرص الشارع على توكيد ذلك الأفراد في شأن طلبات التعويض عنها وذلك في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت ، والمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التي ناطت بمحاكم مجلس الدولة - دون

غيرها - الفصل في المسائل التي حددها النص ، والمادة ٢٩ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث التي خضت محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم أو عند تعرضه للاحتجاز ، بل أن الدستور ذاته أخذ بهذا المفهوم ناط في المادة ١٧٥ منه بالمحكمة الدستورية - دون غيرها - تولى الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح • لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن الدعوى الجنائية أقيمت قبل الطعن بوصف أنه اختلس مالا عاما وجد بين يديه بسبب وظيفته ، وإن الحكم صدر بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٨٠ - أي بعد العمل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ سلف الذكر - وأن محكمة الجبايات هي التي أصدرته بدلالة ما ورد بعنوانه ، وما أجراه رئيس المحكمة من تصحيح بتوقيعه ، وداه أن الدعوى أحيلت إلى المحكمة من مستشار الأمانة ، فإن الحكم إذ قضى في موضوع الدعوى ولم يحلها إلى محكمة أس الدولة العليا ، يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه والقضاء بإحالة الدعوى إلى محكمة أس الدولة العليا المختصة للفصل فيها دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن •

جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : محمد نجيب صالح وعوض جادو ومصطفى
طاهر ومحمد حسن

(٦٠)

الطعن رقم ٤٨٤٤ لسنة ٥١ القضائية

١ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات
« شهود » • حكم « تسببه تسبب غير معيب » •

لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم في حق آخر وان عدل عنها بعد
ذلك •

٢ - تزوير « تزوير الأوراق الرسمية » • جريمة « اركانها »
قصد جنائي •

القصد الجنائي في جريمة التزوير موضوعي • لا يلزم التحدث عنه
صراحة في الحكم ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه •

٣ - تزوير « تزوير الأوراق الرسمية » • جريمة « الاشتراك في
الجريمة » • اشتراك • أحوال شخصية « زواج » • حكم « تسببه • تسبب
غير معيب » •

عقد الزواج وثيقة رسمية • مناط العقاب على التزوير فيها ؟ مثال
لتسبب غير معيب على الاشتراك في تزويرها •

٤ - نيابة عامة • نقض « أسباب الطعن • ما لا يقبل منها » •

رأى وكيل النيابة بالنسبة للتصرف في الجنايات اقتراح خاضع
لتقدير رئيس النيابة • أثر ذلك ؟

١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بالاقوال التي يدلى بها متهم في حق آخر - وإن عدل عنها بعد ذلك - متى اطمأنت الى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع .

٢ - القصد الجائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها ، وليس بلازم أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

٣ - نقد الزواج وثيقة رسمية يختص بتحريرها موظف مختص هو المأذون الشرعي وهذه الورقة أسبغ عليها القانون الصفة الرسمية لأنه يقتضاها تقوم الزوجية قانونا بين المتعاقدين وتكون للآثار المترتبة عليها - متى تمت صحيحة - قيمتها اذا ماجد النزاع بشأنها . ومناط العقاب على التزوير فيها هو أن يقع تغير الحقيقة في اثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك ، فكل عبث يرمى الى اثبات غير الحقيقة في هذا الصدد يعتبر تزويرا . ولما كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه حضر أمام المأذون مع المحكوم عليه الاخرى بصفته وكيلها ووافق على قولها بأنها بكر لم يسبق لها الزواج . والواقع انها كانت متزوجة فعلا مع علمه بذلك . فان هذا يكفي لادانته بالاشتراك في تزوير وثيقة الزواج بما لا يكون للنمى عليه في هذا الشأن محل .

٤ - رأى وكيل النيابة بالنسبة للتصرف في الجنايات لا يبدو أن يكون اقتراحا خاضعا لتقدير رئيس النيابة المختص وحده - أو من يقوم مقامه - ، ومن المقرر أن من حق رئيس النيابة أطراح رأى وكيل النيابة وعدم الآخذ به ، ومن ثم فانه لا يجدى الطاعن ماثيره في هذا الخصوص - بفرض صحته - طالما أن أمر رئيس النيابة باقامة الدعوى الجنائية قبله تم صحيحا في القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم أولا : اشتركوا بطريق الاتفاق والمساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو (.....) مأذون في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو وثيقة الزواج المبينة بالتحقيقات حال تحريرها المختص بوظيفته بجعلهم واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهم بتزويرها . وذلك بأن اتفق المتهم الأول والمتهمة الثانية على التقرير أمام المأذون سالف الذكر بأن الأخيرة خالية من الموانع الشرعية رغم كونها زوجه لآخر وصادقهما المتهم الثالث بصفته وكيلًا عن المتهمة الثانية . فأثبت المأذون ذلك في وثيقة الزواج انفة الذكر فوقمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتملك المساعدة . ثانيا : استعملوا المحرر المزور سالف الذكر بأن قدموه الى الجهة الحكومية المختصة للحصول على جواز سفر مع علمهم بتزويره . وطلبت الى مستشار الاحالة احالتهم الى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا لمواد الاتهام . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضوريا عملا بالمواد ٣٢٢/٤٠ ، ٤١٤ ، ٤٢٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ من قانون العقوبات مع تطبيق نص المادة ٣٢/١ من ذات القانون بمعاقبة المتهم (الطاعن) بالسجن لمدة ثلاث سنوات عما أسند اليه .

فطن المحكزم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

المحكمة

وحيث أن الطاعن ينفي على الحكم المطعون فيه أنه اذدانه بجريمة الاشتراك في تزوير محرر رسمي واستعماله مع علمه بتزويره ، قد شابه الفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه عول في قضائه على قول لمتهمة أخرى محكوم بادانتها بأن الطاعن كان يعلم بقيام مانع شرعي بها يحول دون زواجها هو كأنها في عصمة آخر على الرغم من عدولها عن ذلك

القول ونفى الطاعن سبق علمه بقيام المانع، وقد أ طرح الحكم دفاعه في هذا الشأن استنادا الى سابقة معرفته بتلك التهمة وبأن لها ابناء مع أن الامرين كليهما لا يلزم عنهما ثبوت علمه بقيام المانع بها . كما أن وكالته عنها مقصور نطقها على مجرد ابداء موافقتها على الزواج ولا يمتد لتقرير بخاوها من الموانع الشرعية . هذا الى أن وكيل النيابة بعد أن انتهى من تحقيق الواقعة قصر الاتهام على المحكوم عليهما الاخرين الا أن رئيس النيابة ادخله في الاتهام معهما . وكل ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة الاركان القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما ، وأورد على ثبوتهما في حقة أدلة مستمدة من أقوال شاهدي الاثبات واعتراف التهمة المحكوم بادانتها ، وهي أدلة لا يجادل الطاعن في أن لها معينا الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدي الى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بالأقوال التي يدلى بها متهم في حق آخر - وأن عدل عنهما بد ذلك - متى أطمأنت الى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع ، ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم في تعويله في قضائه على ما قرره المحكوم عليها الأخرى ، لما كان ذلك ، وكان النقص الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها ، وليس بلازم أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال مادام قد أورد من الوثائق ما يدل عليه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بقوله : « وحيث أن المحكمة وقد أطمأنت الى أدلة الثبوت سابقة البيان فهي لا تتول على ما دفع به الاتهام الثالث من عدم علمه بأن التهمة الثانية كانت متزوجة ذلك أن الاتهام الأول وهو من تزوج بالتهمة الثانية شقيق لزوجة الاتهام الثالث وبعلم الاول يقينا بانها كانت متزوجة من تجاوزهما في الحى وهو الذى كان يبيع لها اللبن بالاضافة الى أن الثابت كذلك أن التهمة الثانية عن مفرها طلبت من الاخير مبلغا من المال لتركه الى اولادها فاعطاها ثلاثة جنيهات الأمر الذى يقطع بأنه كان يعلم علما لا يتطرق

إليه الشك بأن المتهمة الثانية لها أولاد وبالتالي فقد كانت بالقدر المتيقن متزوجة بأخر ولا تلقى المحكمة بالا كذلك لما عدلت عنه المتهمة الثانية من أقوالها المتأخرة من أن المتهم الأخير لم يكن يعلم لعدم وجود صلة مع هذا ذلك أن المتهم المذكورة قد زعم أنه يعرف المتهمة الثانية مرفقة سابقة لأنها كانت تعمل عنده شغالة (خادمة) الأمر الذي يقطع بأن عدولها عن أقوالها الأولى أنما كان تحت تأثير المتهم الأخير وليس أدل على ذلك مما سطره المحقق من أن وكيل المتهم الأخير كان يضغط على عدم المتهمة الثانية عند الإدلاء بأقوالها كي لا تقرر الحقيقة وتعديل عن اتهام المتهم المذكور، وهو رد سليم يسوغ به أطراح دفاع الطاعن ومن ثم فإن ما يثيره في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا في واقعة الدعوى وتقدير أدلتها مما لا يجوز أثره أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان عقد الزواج وثيقة رسمية يختص بتحريرها موظف مختص هو المأذون الشرعي وهذه الورقة أسبغ عليها القانون الصفة الرسمية لانه بمقتضاها تقوم الزوجية قانونا بين المتعاقدين وتكون للآثار المترتبة عليها - متى تمت صحيحة - قيمتها اذا ما جد النزاع بشأنها . ومناط العقاب على الزوير فيها هو أن يقع تغير الحقيقة في إثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك ، فكل عبث يرمى الى إثبات غير الحقيقة في هذا الصدد يعتبر تزويرا . ولما كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه حضر أمام المأذون مع المحكوم عليها الأخرى بصفته وكيلها ووافق على قولها بأنها بكر لم يسبق لها الزواج والواقع أنها كانت متزوجة فعلا مع تلمه بذلك ، فإن هذا يكفي

لادانته بالاشتراك في تزوير وثيقة الزواج بما لا يكون للنهي عليه في هذا الشأن محل . لما كان ذلك ، وكان رأى وكيل النيابة بالنسبة للتصرف في الجنائيات لا يعدو أن يكون اقتراحا خاضعا لتقدير رئيس النيابة المختص وحده - أو من يقوم مقامه - ، ومن المقرر أن من حق رئيس النيابة أطراح رأى وكيل النيابة وعدم الأخذ به ومن ثم فانه لا يجدى الطاعن ما يثيره في هذا الخصوص - بفرض صحته - طالما أن أمر رئيس النيابة بإقامة الدعوى الجنائية قبله تم صحيحا في القانون . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جاسة ٦ من مارس سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار وهاشم محمد قراعه ومحمود بهي الدين ومحمد نبيل رياض

(٦١)

الطعن رقم ٥٥٣٣ لسنة ١٥ القضائية

١ - محكمة ثاني درجة • استئناف • نظره والحكم فيه • اجراءات • اجراءات المحاكمة • اثبات • « شهود » •

للمحكمة الاستئناف عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا • المادة ٢٨٩ اجراءات • محكمة ثاني درجة تقضى على مقتضى الأوراق • هي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه أو لاستكمال نقص في اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة •

٢ - قصد جنائي • امتناع عن توصيل راكب • محكمة الموضوع • « سلطتها في تقدير الدليل » • حكم • تسببيه • تسبیب غير معيب • نقض • أسباب الطعن • ما لا يقبل منها •

القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها بالمادتين ٧٥،٧٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ تقدير قيام القصد الجنائي فيها أو انتفاؤه موضوعي • مثال لتسبیب غير معيب •

١ - لما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة سواء أمام محكمة أول أو اثنان درجة أن الطاعن لم يطلب سماع شاهد الاثبات أو اجراء أي تحقيق فانه يعتبر متسارلا عن ذلك • لما كان ذلك وكان نص المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية يخول للمحكمة الاستئناف عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك •

يستوى فى ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنا بتصرف المتهم أو المدافع عنه مما يدل عليه ، لما كان هذا وكان الاصل أن محكمة ثانى درجة أنما تحكم على «مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى هى لزوما لاجرائه أو لاستكمال نقص فى اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، وكان الطاعن - على ما سلف بيانه - يعتبر متنازلا عن سماع شاهد الاثبات أمام درجتى التقاضى • فان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سديد •

٢ - لما كانت الجريمة التى دين بها الطاعن المؤتمة بالمادتين ٧٥ و ٧٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ لا تتطلب سوى القصد الجنائى اسم الذى يقوم على العلم والارادة المنصرفين الى أركان الجريمة ، وكان من المقرر أن تقدير أيام القصد الجنائى أو عدم قيامه - من ظروف الدعوى - يعد مسألة تتعلق بالواقع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معتب • ولما كان ما أثبتته الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أن الطاعن قد امتنع عن توصيل الشاهد بسيارته الأجرة كافيا لإستظهار تحقق القصد الجنائى لدى الطاعن فى الجريمة التى دانه فيها « الامتناع عن توصيل المواطنين بسيارته الأجرة » وسائغا فى التدليل على توافره فى حقه ، ومن ثم فان المجادلة فى هذا الخصوص لا تكون مقبولة •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : امتنع عن توصيل الركاب بالسيارة رقم ٥٥٥ أجرة القاهرة ، وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ و ١/٧٥ ، ٧٨ ، ٧٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ • ومحكمة جناح مرور القاهرة قضت حضوريا عملا بدواد الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع النخل وكفالة عشرة جنيهات لاييقاف التنفيذ وأمرت بوقف رخصة القيادة لمدة ثلاثة أشهر تبدأ من تاريخ تنفيذ عقوبة الحبس • فاستأنف •

ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .
 فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث ان الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة الامتناع عن توصيل المواطنين بسيارته الأجرة قد شابه البطلان والقصور في السبب ذلك أنه، تول في ادائته على أحوال الشاهد في محضر ضبط الواقعة دون سماع الشهود أو اجراء تحقيق فيها مع أن الأصل أن الأحكام الجنائية تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام ذلك ممكنا وأن الجريمة المسند إليه ارتكابها اذ تعد من الجرائم العمدية التي لا تقوم الا بتوافر قصد جنائي خاص فان الحكم المطعون فيه وقد أغفل الإشارة الى هذا القصد أو الى ما يفيد توافره فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه ، لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة سواء أمام محكمة أول أو ثان درجة أن الطاعن لم يطلب سماع شاهد الاثبات أو اجراء أى تحقيق فانه يعتبر متنازلا عن ذلك .
 لما كان ذلك وكان نص المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية يخول للمحكمة الاستثناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنا بتصرف المتهم أو المدافع عنه مما يدل عليه ، لما كان هذا وكان الأصل أن محكمة ثانى درجة انما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى هي لزوما لاجرائه أو لاستكمال نقص في اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، وكان الطاعن - على ما سلف بيانه - يعتبر متنازلا عن سماع شاهد الاثبات أمام درجتى التقاضى . فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير مسديد . ولما كانت الجريمة التي دين بها الطاعن المؤتمنة بالمادتين

٧٠ و ٧٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ لا تتطلب سوى القصد الجنائي العام الذي يقوم على العلم والارادة المنصرفين الى أركان الجريمة ، وكان من المقرر أن تقدير قيام القصد الجنائي أو عدم قيامه - من ظروف الدعوى - يعد مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب • ولما كان ما أثبتته الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أن الطاعن قد امتنع عن توصيل الناهد بسيارته الأجرة كافياً لإستظهار تحقق القصد الجنائي لدى الطاعن في الجريمة التي دانه فيها « الامتناع عن توصيل المواطنين بسيارته الأجرة » وسائفاً في التدليل على توافره في حقه ، ومن ثم فإن المجادلة في هذا الخصوص لا تكون مقبولة •

لما كان ذلك يكون الطعن برمته غير سديد خليفاً برفضه موضوعاً •

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوة نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : جمال الدين منصور و عبد العزيز عبد العاطي
ويحيى العمورى ونجاح نصار .

(٦٢)

الطعن رقم ٥٧٢٤ لسنة ٥١ القضائية

- ١ - شهادة زور • جريمة « أركانها » • اثبات « بوجه عام » •
مسئولية جنائية • حكم • « تسببيه • تسبیب غير معيب » •
تحقق مسئولية الشاهد زورا • مناطها •
الفصل في مخالفة الشهادة للحقيقة • موضوعي •
اثبات الحكم أن الشاهدين شهدا بما تنطق به شواهد الحال وظاهر
المستندات • عدم توافر أركان الجريمة •
- ٢ - شهادة زور • جريمة « أركانها » • اثبات « بوجه عام » •
مسئولية جنائية • نقض • « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •
كفاية أن يكون من شأن الشهادة الزور أن تؤثر في الحكم ولو لم
يتحقق ذلك بالفعل •
- ٣ - حكم • « تسببيه • تسبیب غير معيب » • دفاع « الاخلال
بحق الدفاع • مالا يوفره » •
طلب إعادة الدعوى للمرافعة لسماع شهود • أبدى في مذكرة مقدمة
بعد حيز الدعوى للحكم • عدم التزام المحكمة بإجابته • علة ذلك ؟
- ٤ - نقض « تحديد ووضوح وجه الطعن » « أسباب الطعن •
مالا يقبل منها » •
وجه الطعن • وجوب أن يكون واضحا محددا •

١ - لما كان القانون يشترط لمسئولي الشاهد زورا جنائيا قصده الى الكذب وتعبد قلب الحقيقة بحيث يكون ما يقوله محض اقراء في مجلس القضاء وبسوء نية ، وكان الفصل في مخالفه الشهادة للحقيقة أمر يتعلق بالوقائع ، وكول الى قاضي الموضوع يستخلصه من أقوال الشهود المختلفين وقرائن الأحوال وفي الجاسة من ظروف الدعوى المختلفة ، وكان الحكم المطعون فيه قد نفى هذا الوصف عن شهادة الشاهدين واثبت انهما شهدا بما تنطق به شواهد الحال وظاهر المستندات - لما كان ذلك فان شهادتهما لا تتوافر فيها اركان جريمة الشهادة الزور ، وتكون المحكمة اذ حكمت ببراءة المطعون ضدهما لم تخطئ في تطبيق القانون .

٢ - من المقرر أنه يكفي في جريمة شهادة الزور أن يكون من شأنها أن تؤثر في الحكم ولو لم يتحقق ذلك بالفعل ،

٣ - كان الثابت من محضر جلسته ١٩٧٩/١٢/٨ التي حجزت فيها محكمة ثاني درجة الدعوى للحكم أن الحاضر عن الطاعن ترفع دون طلب سماع الشهود فانه لا على المحكمة اذ هي لم تستجب الى طلبه اعادة الدعوى الى المرافعة لهذا الغرض - بفرض صحة ما ذهب من أنه تمسك به في مذكرته المصرح بها - ذلك أن محكمة الموضوع ليست ملزمة باجابة طلب التحقيق الذي يبدى في مذكرة مقدمه بعد حجز الدعوى للحكم . سواء بتصريح منها أو بغير تصريح - مادام قد سبقها دفاع شقوى بجلسة المحاكمة لم يتمسك فيه الطاعن بهذا الطلب .

٤ - من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا ، وكان الطاعن لم يفصح عن ماهية أوجه الدفاع التي يقول أنه اثارها في مذكراته التي قدمها الى المحكمة وأغفل الحكم التعرض لها ، وذلك حتى يتضح مدى اهميتها في الدعوى المطروحة ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدنى دعواه بالطريق المباشر ضد المطعون ضدهما بوصف أنهما فى يوم ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٧ بدائرة العجوزة وحدائق القبة محافظة القاهرة شهدا ضده وبسوء قصد بالوقائع المسجلة على لسانهما فى محضر جلسة التحقيق فى الدعوى رقم ٠٠٠٠٠ سنة ١٩٧٧ أحوال شخصية الدقى وطلبت عقابهما بالمواد ١٧١ ، ٢٩٧ من قانون العقوبات وبإلزامهما بأن يدفعوا له مبالغ ٥١ جنيه على مسيل التعويض المؤقت والمصاريف والمحكمة المذكورة قضت حضوريا ببراءة المتهمان ورفض الدعوى المدنية فاستأنف المدعى بالحق المدنى ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غايبا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف •

نظن الأستاذ المحامى عن المدعى بالحق المدنى فى هذا الحكم بطريق انتقض .. النخ

المحكمة

حيث أن ما ينعاد الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى ببراءة المطعون ضدهما من جريمة الشهادة الزور ورفض الدعوى المدنية قبلهما قد شابه القصور والفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون وانطوى على الإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه لم يبين وقائع الدعوى والأسباب التى أقام عليها قضاؤه بياناً كافياً ، كما خلص الى حسن نية المطعون ضدهما باستنتاج غير سائق وبما لا سند له من الأوراق ورغم ما ساق الطاعن تدليلاً على كذب شهادتهما ، فضلاً عن أن القانون لا يستلزم للعقاب على الشهادة زوراً أن تكون لدى الشاهد فيه الايقاع بمن شهد عليه بل يكفى أن يكون من شأن الشهادة أن تسبب له ضرراً وهو الأمر المتحقق فى الدعوى المطروحة ، كما عول الحكم فى لخصائه على أن الحكم فى القضية ... لسنة ١٩٧٧ أحوال شخصية الدقى -

المسبب للمطعون ضدهما انهما شهدا زورا بمحاضرها لم يعتمد في قضائه على أقوال المطعون ضدهما وهو امر غير لازم لتأيم الشهادة الزور فضلا عن أنه يخالف الثابت من هذا الحكم اذ عول على شهادة المطعون ضدهما . كما التفتت المحكمة عن طلب الطاعن سماع شهود الاثبات رغم تمسكه بهذا الطلب أمام درجتي التقاضي ولم يعرض الحكم لوجه الدفاع التي ابداهها الطاعن في مذكراته التي قدمها بالايراد أو الرد وكل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أن الواقعة تتحصل في أن الطاعن أقام دعواه المباشرة ضد المطعون ضدهما بأنهما شهدا كذبا وبسوء النية أمام محكمة الأحوال الشخصية بأن نسباً إليه امورا كاذبة في صورة وقائع صحيحة وذلك لصالح زوجته في الدعوى . . لسنة ٧٧ أحوال شخصية المدعى اذ ادلى بمعلومات غير صحيحة عن تركه لها بغير نفقه في المدة المبينة بالصحيفة ، وحكم ابتدائيا بالبراءة ورفض الدعوى المدنية والزام المدعى بالحقوق المدنية بالمصروفات ، فاستأنف الطاعن وقضى استئنافيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

وحيث أن الحكم المستأنف بعد ان استعرض ظروف الدعوى وملابساتها عرض الى التهمة المنسوبة الى المطعون ضدهما وأرسي براءتهما منها على قوله « . . . ومن حيث أن الابعديات في القانون هو عدم مساءلة الشاهد عما شهد به في حدود علمه والشهادة المطلوبة منه متى كان حسن النية وكان الثابت من محضر جلسة ١٩٧٧/١١/٢٩ في القضية . . . لسنة ١٩٧٧ ش الدعى أن المتهمين قد شهدا في حدود علمهما بحالة المدعى « المدعى المدني » المسألة والعائلية وبعده تركه المدعيه وقد أشهد المدعى عليه شاهد نفى وأن المحكمة في حكمها ام تعول على شهادة المتهمين وأخذت في تقرير النفقة بالتحريات وأقوال شاهد المدعى المدني وهو شقيقه وغنى عن البيان أن محكمة . . . وقد كشفت في قضائها عن حالة المدعى عليه ومدة تركه للمدعية وان كانت

تؤسس حكمها على أقوال المتهمين إلا أن أقوال المتهمين لا تتعارض مع هذا القضاء الأمر الذي يقطع بصحتها وينفي عن المتهمين سوء النية وهي دعامة جريمة الشهادة الزور

وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم المستأنف واعتنق أسبابه واستطرد الى القول ان الحكم المستأنف قد أثبت ان المتهمين « . . . » قد شهدا بما تنطق به شواهد الحال وبحسن نية ان محكمة أول درجة اذ قضت ببراءة الشاهدين من جريمة الشهادة الزور ورفض الدعوى المدنية تكون قد أصابت صحيح القانون

لما كان ذلك وكان القانون يشترط لمسئولية الشاهد زورا جنائيا قصده الى الكذب وتعمد قلب الحقيقة بحيث يكون ما يقوله محض افتراء في مجلس القضاء وبسوء نية ، وكان الفصل في مخالفته الشهادة للحقيقة أمر يتعلق بالوقائع وكول الى قاضي الموضوع يستخلصه من أقوال الشهود المختلفين وقرائن الأحوال وفي الجلسة من ظروف الدعوى المختلفة ، وكان الحكم المطعون فيه قد نفى هذا الوصف عن شهادة الشاهدين واثبت انهما شهدا بما تنطق به شواهد الحال وظاهر المستندات - لما كان ذلك فإن شهادتهما لا تتوافر فيها اركان جريمة الشهادة الزور ، وتكون المحكمة اذ حكمت ببراءة المطعون ضدهما لم تخطئ في تطبيق القانون .

ولئن كان من المقرر أنه يكفي في جريمة شهادة الزور أن يكون من شأنها أن تؤثر في الحكم ولو لم يتحقق ذلك بالفعل ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند - ضمن ما استند اليه - في براءة المطعون ضدهما الى أن الحكم في دعوى الأحوال الشخصية لم يعول على أقوالهما فإن خطؤه في هذا الصدد لا يعيبه لما انتهى اليه - فيما تقدم - من تقرير صحيح كاف لحمل قضاءه .

لما كان ذلك وكان الثابت من محضر جلسة ٨/١٢/١٩٧٩ التي حجزت فيها محكمة ثاني درجة الدعوى للحكم أن الحاضر عن الطاعن ترفع دون طلب

سماع الشهود فانه لا على المحكمة اذ هي لم تستجب الى طلبه اعادة الدعوى الى المرافعة لهذا الغرض - بفرض صحة ما ذهب اليه من أنه تمسك به في مذكرته المصرح بها - ذلك أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابه طلب التحقيق الذي يبدى في مذكرة مقدمه بعد حجز الدعوى للحكم • سواء بتصريح منها أو بغير تصريح - مادام قد سبقهما دفاع شفوي بجلسته المحاكمة لم يتمسك فيه الطاعن بهذا الطلب •

لما كان ذلك وكان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون راسخا محددا ، وكان الطاعن لم يفصح عن ماهية أوجه الدفاع التي يقول أنه اتارها في مذكرته التي قدمها الى المحكمة وأغفل الحكم التعرض لها ، وذلك حتى يتضح مدى اهتيتها في الدعوى المطروحة ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا ، وبالتالي يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة والزام الطاعن المصاريف •

جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / واغب عبد الظاهر وفوزى أسعد وعبد الرحيم
نافع وحسن غلاب

(٦٣)

الطعن رقم ٢١٠٧ لسنة ٥١ القضائية

١ - قبض • تفتيش « الدفع ببطان التفتيش » • دفع « الدفع
ببطان القبض والتفتيش » • نقض « أسباب الطعن • ما لا يقبل منها » •
مأمورو والضبط القضائي

التفتيش المحظور قانونا • ماهيته ؟

أحوال دخول المنازل • بيانها في المادة ٤٥ من قانون الاجراءات
الجنائية • ليس على سبيل الحصر • أثر ذلك ؟
مثال لرد سائق على دفع ببطان القبض والتفتيش •

٢ - دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • اجراءات المحاكمة
« حضور محامي مع المتهم » • محاماه « حضور المحامي مع المتهم » •

للمحامي أن يتولى واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة
شرط ذلك ؟

التعارض المخل بحق الدفاع • مناطه •

١ - لما كان من المقرر ان دخول المنازل ، وان كان محظورا على
رجال السلطة العامة في غير الأحوال المبينة في القانون ومن غير طلب
المساعدة من الداخل وحالي الفرق والحريق ، الا أن هذه الأحوال لم ترد

على سبيل الحصر في المادة ٤٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، بل اضاف النص اليها ما يشابهها من الأحوال التي يكون أساسها قيام حالة الضرورة ومن شأنها تعقب المتهم بعمد تنفيذ أمر القبض عليه واذ كانت محكمة الموضوع قد رأت في نطاق سلطتها التقديرية أن صدور تلك الاحكام الثلاثة ضد المتهم - يمثل حالة ضرورة تبيح تعقبه أو دخول منزله بقصد القبض عليه لتنفيذ تلك الاحكام ، وكان تقديرها في ذلك سائغا ، فانه لا ترتب للمها في هذا الخصوص ، واذ أطرح الحكم الدفع ببطلان القبض والتفتيش بما أثبتته من توافر حالة الضرورة ضده التي تبيح دخول منزل الطاعن بمناسبة تنفيذ تلك الاحكام فصيح بذلك دخول منزله للقبض عليه .

٢ - لما كان قضاء النقض قد جرى على ان لا يمنع من ان يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة ، ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدي الى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان ثبت في حق الطاعن وحده دون زوجته ارتكاب الفعل المكون للجريمة ، وكان ثبوت الفعل المكون لهذه الجريمة في حق أحدهما لم يكن من شأنه أن يؤدي الى تبرئه الآخر منها أو يجعل لمسند التهمة شأنها بينهما شيوعا صريحا أو ضمنا ، كما أن القضاء بأدانة أحدهما لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع وكان تعارض المصلحة الذي يوجب افراد كل منهما بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا ينبغي على احتمال ما كان يسع كل منهما أن يديه من أوجه الدفاع ، مادام لم يبدعه بالفعل ، فان مصلحة كل منهما في الدفاع لا تكون متعارضة ، واذ كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن كلا منهما أنكر التهمة تماما ولم يافق أيا منهما الاتهام على الآخر ، كما أن المحكمة لم تعول في ادانة الطاعن على أقوال زوجته ومن ثم فإن ما يشير به الطاعن في هذا الشأن من قالة الاخلال بحقه في الدفاع يكون في غير محله .

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرى بأنهما بدائرة قسم ثان طنطا -
محافظة الغربية - المتهمة الاولى أحرزت بقصد الاتجار جوهريين مخدرين
(افبونا وحشيشا) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا المتهم الثانى (الطاعن)
حاز بقصد الاتجار جوهريين مخدرين (افبونا وحشيشا) فى غير الأحوال
المصرح بها قانونا • وطلبت من مستشار الأحالة إحالتها لمحاكمة الجنايات
لمعاقبتها طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الأحالة • فقرر ذلك •
ومحاكمة جنائيات طنطا بضمت حثوريا • لا يلواد ١/١، ٢، ٧، ١/٤٣، ٣٧، ١/٤٢، ٣٨ من قانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٦٦
والبندين ٦٠، ١٢ من الجدول الملحق بسابقة المتهم (الطاعن) بالأشغال
الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاث آلاف جنيه •

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بـ «أريق النقض... الخ» •

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة
حيازة جواهر مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانونا - فقد شابه الخطأ
في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن
الطاعن دفع بطلان القبض عليه وتفتيش مسكنه الا أن المحكمة رفضت هذا
الدفاع قولا منها بأن ذلك تم بمناسبة صدور ثلاثة أحكام غائية في جنائيات
ضد الطاعن بعقوبات مقيدة للحرية ، مما يجوز معه دخول منزله للقبض
عليه ، ومآله الحكم من ذلك غير مديد لان الطاعن لم يكن موجودا في المنزل

ولا في القرية حتى يستقيم القول بتفتيش منزله ، كما لا يستقيم القول باسناد الاتهام اليه رغم عدم وجوده ، هذا وقد قام محام واحد بالمرافعة في الدعوى عن الطاعن وزوجته المتهمة اثنية رغم قيام التعارض بين مصالحهما في الدفاع الامر الذي كان يوجب افراد كل منهما بمحام خاص للدفاع عنه . وكل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال شهود الاثبات وتقرير التحليل تناول الدفع بطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله « وحيث انه عن الدفع بطلان القبض والضبط والتفتيش فانه مردود بما هو ثابت من أن هنال ثلاث أحكام غيابية صدرت ضد المتهم الاول في جنایات منسوية اليه بعقوبات مقيدة للحرية ومن ثم فالقبض عليه بمناسبة صدور تلك الأحكام جائز قانونا واذ جاز ضبطه والقبض عليه جاز دخول منزله لذلك الغرض ولا يكون هذا الاجراء موسوما بسمة البطلان باعتباره اجراء تقتضيه ضرورة تنفيذ تلك الأحكام ، واذ أوجدت ظروف الدعوى المتهمة الثانية متلبسة باحراز المواد المضبوطة قد جاء ضبطها نتيجة لتلبسها بتلك الجريمة » . وما ذهب اليه الحكم فيما تقدم سائق وصحيح في القانون ذلك بأن الثابت من مدوناته أن هناك ثلاثة أحكام غيابية صدرت ضد المتهم الطاعن ، في جنایات منسوية اليه بعقوبات مقيدة للحرية ، ومن ثم فان القبض عليه بمناسبة تلك الاحكام يكون جائزا قانونا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن دخول المنازل ، وان كان محظورا على رجال السلطة العامة في غير الأحوال المبينة في القانون ومن غير طلب المساعدة من الداخل وحالاتي الفرق والحريق ، الا ان هذه الاحوال لم ترد على سبيل الحصر في المادة ٤٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، بل أضاف النص اليها ما يشابهها من الاحوال التي يكون أمامها قيام حالة الضرورة ومن شأنها تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر القبض عليه واذ كانت محكمة الموضوع قد رأت في نطاق سلطاتها

التقديرية أن صدور الاحكام الثلاثة ضد المتهم - يمثل حالة ضرورة -
 تبيح تعقبه أو دخول منزله بقصد القبض عليه لتنفيذ تلك الاحكام ، وكان
 تقديرها في ذلك سائغا ، فانه لا تريب عليها في هذا الخصوص ، واذ اطرح
 الحكم الدفع بطلان القبض والتفتيش بما اثبتته من توافر حالة الضرورة ضده
 التي تبيح دخول منزل الطاعن بمناسبة تنفيذ تلك الاحكام فصح بذلك دخول
 منزله للقبض عليه ، وما أورده ، بعد ذلك من أسباب صحيحة يبرر تفتيش
 زوجة المتهم في المنزل لتوافر حالة التلبس في شأنها ، فان الحكم يكون براء
 من دعوى الخطأ في تطبيق القانون . لما كان ما تقدم ، وكان قضاء النقض
 قد جرى على أن القانون لا يمنع من ان يتولى محام واحد واجب الدفاع عن
 متهمين متعددين في جنائية واحدة ، ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدي الى
 القول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم ، وكان الين من مدونات الحكم المطعون
 فيه أنه اثبت في حق الطاعن وحده دون زوجته ارتكاب الفعل المكون
 للجريمة ، وكان ثبوت الفعل المكون لهذه الجريمة في حق احدهما لم يكن من
 شأنه أن يؤدي الى تبرئة الآخر منها أو يجعل اسناد التهمة سائغا بينهما شيوعا
 صريحا أو ضميا ، كما أن القضاء بادانة احدهما لا يترتب عليه القضاء
 ببراءة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقى المخل بحق الدفاع وكان تعارض
 المصلحة الذي يوجب أفراد كل منهما بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه
 الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسمع كل منهما أن يديه من أوجه
 الدفاع ، ما دام لم يده بالفعل ، فان مصلحة كل منهما في الدفاع لا تكون
 متعارضة ، واذ كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة ان كلا منهما انكر
 التهمة تماما ولم يلق أيا منهما الاتهام على الآخر ، كما أن المحكمة لم تقول
 في ادانة الطاعن على أقوال زوجته ومن ثم فان ماثيره الطاعن في هذا الشأن
 من قالة الاخلال بحقه في الدفاع يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ،
 فان الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلمة ٩ من مارس سنة ١٩٨٢

السيد المستشار / محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد أحمد حمدي وأحمد محمود هيكمل
ومحمد عبد المنعم البناء ومحمد الصوفي عبد الجواد

(٦٤)

الطعن رقم ٨٧٠ لسنة ٥١ القضائية

- ١ - اثبات « بوجه عام » • اشتراك تزوير « أوراق رسمية » •
حكم « تسببه • تسبب غير معيب » •
تمام الاشتراك في التزوير غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية
محسوسة • كفاية الاعتقاد بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها • مادام
ماتفا •
- ٢ - تزوير « الأوراق الرسمية » • جريمة « أركانها » قصد جنائي •
حكم « تسببه • تسبب غير معيب » •
القصد الجنائي في جريمة التزوير • مناط تحقيقه ؟ تحدث الحكم
استقلاً عن توافره • غير لازم •
- ٣ - تزوير « تزوير الأوراق الرسمية » اثبات « اثبات بوجه
عام » • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » •
افتراض الضرر في تزوير الأوراق الرسمية • علته ؟
- ٤ - تزوير • ضرر • • تقليد - اثبات « شهود » •
اتقان التزوير ليس بلام لتحقق الجريمة •
- ٥ - تزوير « تزوير الأوراق الرسمية » • اثبات « بوجه عام » •
امكان كشف التزوير ممن لديهم دراية خاصة • عدم انتفاء الجريمة
مادام أنه ينخدع بالمرحور بعض الناس •

٦ - تزوير « تزوير المحررات الرسمية » • « أوراق رسمية » •
موظفون عموميون •

جريمة التزوير في محرر رسمي • امكان تحقيقها باصطناع المحرر
ونسبته كذبا الى موظف عام •

٧ - تزوير المحرر الرسمي •

صفة الرسمية لا يشترط لاسباعها على الورقة أن تكون محرره على
نموذج خاص •

٨ - تزوير • استعمال محرر مزور • جريمة « أركانها » •

الركن المادي في جريمة استعمال محرر مزور • مناط تحقيقه ؟

٩ - تزوير « استعمال الورقة المزورة » • حكم « تسببيه • تسبیب
نجم معيب » •

اثبات مساهمة الطاعن في مقارفة جريمة التزوير • كفايته لاثبات علمه
بتزوير المحرر الذي اسند اليه استعماله •

١٠ - اجراءات المحاكمة • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما لا
يوفره » •

ثبوت فض المحكمة المظروف المحتوى على المحرر المزور في حضور الطاعن
والمدافع عنه • اعتبار المحرر معروضا على بساط البحث •

١١ - اجراءات « اجراءات التحقيق » • نقض « أسباب الطعن •
مالا يقبل منها » •

اجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٧، ٥٦، ٥٥ من قانون
الاجراءات الجنائية • تنظيميه • عدم ترتب البطلان على مخالفتها •

١ - من المقرر أن الاشتراك في التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية
أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليها ومن ثم يكفي لثبوته أن
تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملاساتها وأن يكون
اعتقادها مائلا تبرره الوقائع التي اثبتها الحكم •

٢ - القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق متى تعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع انتزاع استعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه ، وأنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن توافر هذا الركن مادام قد أورد من الوقائع ما يشهد بقيامه •

٣ - من المقرر أن الضرر في تزوير الأوراق الرسمية مفترض لما في التزوير من تقليل الثقة بها على اعتبار أنها من الأوراق التي يعتمد عليها في إثبات ماورد فيها •

٤ - لا يلزم في التزوير العقاب عليه أن يكون متقناً بحيث يلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوى أن يكون واضحاً لا يستلزم جهداً في كشفه أو متقناً يتعذر على الغير أن يكشفه ، مادام أن تغيير الحقيقة في الحالتين يجوز أن ينخدع به بعض الناس •

٥ - إمكان كشف التزوير لمن تكون لديهم دراية خاصة تسهل لهم ادراك هذه الحقيقة لا ينفي صفة الجريمة مادام المحرر ذاته يجوز أن ينخدع به بعض الناس •

٦ - لا يشترط في جريمة تزوير المحررات الرسمية أن تصدر فعلاً من الموظف المختص بتحريرها بل أن الجريمة - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - تتحقق باصطناع المحرر ونسبته كذبا إلى موظف عام للإيهام برسميته •

٧ - لا يشترط - كما تسبغ الرسمية على الورقة - أن تكون محررة على نموذج خاص ذلك أن صفة الورقة إنما يسبغها عليها محررها وليس طبعا على نموذج خاص •

٨ - الركن المادي في جريمة استعمال محرر مزور يتم بمجرد تدمير ورقة تكون في ذاتها مزورة تزويراً يعاقب عليه القانون •

٩ - اثبات مساهمة الطاعن في مقارفة جريمة التزوير يفيد حتما توافر علمه بتزوير المحرر الذي أسند إليه امتعماله .

١٠ - لما كان الين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان المحكمة قضت الحرز المحتوى على المحرر المزور في حضور الطاعن والمدافع عنه ومن ثم فقد كان المحرر معروضا على بساط البحث والمناقشة في حضور الخصوم وكان في مكنة الطاعن الاطلاع عليه اذا ما طلب من المحكمة ذلك .

١١ - من المقرر أن اجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٧، ٥٦، ٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية انما قصد بهاتنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلانا بل ترك الأمر في ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن في قضية الجناية بأنه بدائرة دمنهور محافظة البحيرة - ١ - اشترك بطريقى الاتفاق والمساعدة مع آخر مجهول في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو رخصة القيادة بطريق الاصطناع ووضع امضاءات واختام مزورة بأن اتفق مع هذا المجهول وساعده على اصطناع هذا المحرر فأثبت به كافة البيانات اللازمة للرخص الصحيحة ووقعها بامضاءات واختام نسبها زورا الى موظفى ادارة قسم مرور البحيرة فتنت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . ٢ - استعمل المحرر المزور سالف الذكر بأن تدمه لرجال المرور مع علمه بذلك . وطلبت من مستشار الاحالة احاله الى محكمة الجنايات لمناقشته طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات دمنهور قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٠/٢-٣، ٤١، ٢٠٦، ٢١١، ٢١٤، ٣٢/٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة اشهر واحدة .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

وحيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة الاشتراك في تزوير محرر رسمي واستعماله قد شابته انقصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون والبطالان في الاجراءات ذلك أن الحكم لم يستظهر الاركان القانونية لجريمة التزوير ، اذ لم يبين الطريقة التي اتبعت في تزوير المحرر ، ولم يدل على توافر القصد الجنائي في حق الطاعن ، ولم يعرض لركن الضرر رغم ما هو ثابت من أن التزوير كان مفضوحا بحيث اكتشفه ضابط المرور بمجرد اطلاعه على الرخصة المزورة ، كما لم يعن الحكم ببيان الصفة الرسمية للورقة حالة كونها مصطنعة باكملها ولم تحرر على النموذج المعد لذلك ، وكذلك فقد أغفل الحكم التحدث عن جريمة الاستعمال ، ولم يدل تدليلا كافيا على توافر اركان المعنوي فيها ، هذا الى ان المحكمة لم تثبت حالة الحرز المحتوي على المحرر لمزور خاصة وقدخلت التحقيقات مما يفيد حصول التحريز بمعرفة وكيل النيابة المحقق وأنه قد اتبعت فيه الاجراءات المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية ، وأيضا قد خلا محضر الجلسة من اثبات محتوى الحرز ووصف الورقة المزورة واثبات عرضها على الطاعن ومجابهة وذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد بين الواقعة بما مجمله أن الطاعن - الذي لم يكن يتحقق فيه شرط الالم بالقرائة والكتابة اللازم توافره للحصول على رخصة قيادة - اتفق مع مجهول على أن يزور له رخصة قيادة درجة ثالثة وساعده على ذلك بأن امد به بالبيانات المتعلقة بشخصه ، فاصطنع له ذلك المجهول رخصة قيادة وضع عليها امضاءات واختام مزورة ، وتسلم الطاعن هذه الرخصة وظل يستعملها الى أن ضبط لارتكابه عدة مخالفات مرور فأرسلت الرخصة مع أورنيك مجازاه الى قسم مرور البحيرة المنسوب صدور الرخصة اليه ، واذا عرضت الرخصة على الضابط المختص في قسم المرور فقد اكتشف تزويرها ، وماق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه

الصورة أدلة مستمدة من أقوال الملازم أول ، ومن تقرير مصلحة تحقيق الادلة الجنائية ، وبدا أظهر اختبار الطاعن من عدم المسامحة بالقراءة والكتابة . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم من أن المتهم المجهول اصطنع الرخصة ووضع عليها امضاءات واختام مزورة كافيا في بيان الطريقة التي اتبعت في ارتكاب التزوير ، وكان من المقرر أن الاشتراك في التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليها ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملايساتها وأن يكون اعتقادها سائغا تبرره الوقائع التي اثبتتها الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه دلل على اشتراك الطاعن في تزوير الرخصة في قوله « ان ملايسات الدعوى قاطعة الدلالة في أنه يجهل القراءة والكتابة وان الامسام بالقراءة والكتابة لازم لاستخراج الرخصة قانونا الأمر الذي يستخلص منه باللزوم العقلي - والمتهم صاحب المصلحة الوحيدة في الحصول على الرخصة والمستفيد من ذلك دون سواه - ان استخراجها على ذلك النحو المزور لا يمكن أن يكون الا باتفاقه مع شخص ارتكب التزوير ومساعدته أياه بامداه بالبيانات الخاصة بشخصه » ، وكان ما أورده الحكم - فيما تقدم - سائغا في التبدليل على اشتراك الطاعن في ارتكاب جريمة التزوير ، وكان القصد الجنائي في الجريمة يتحقق متى تعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع انتواء استعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه ، وأنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن توافر هذا الركن ما دام قد أورد من الوقائع ما يشهد بقيامه ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى أن الطاعن قد أشترك في اصطناع الرخصة ونسبة صدورها الى الموظف بقسم المرور ثم استعمالها بالفعل مما يشهد بتوافر القصد الجنائي في حقه ، وكان من المقرر أن الضرر في تزوير الأوراق الرسمية مفترض لما في التزوير من تقليل الثقة بها على اعتبار أنها من الأوراق التي يعتمد عليها في اثبات ما ورد فيها ، فان كافة ما ينعم الطاعن بشأن عدم استظهار الحكم لاركان جريمة التزوير يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقنا بحيث يلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوى أن يكون واضحا لايسئلزم

جهدا في كشفه أو متقنا يتعذر على الغير أن يكشفه ما دام أن تغير الحقيقة
 في الحالتين يجوز أن ينخدع به بعض الناس ، وكان اليين من الحكم المطعون
 فيه أن الطاعن ظل فترة يستعمل الرخصة المزورة قبل كشف تزويرها مما يفيد
 انخداع البعض بالتزوير الحاصل فيها فإن ما يثيره الطاعن من أن التزوير
 كان مفضوحا لا يكون له محل . ولا يقدح في ذلك أن يكون الضابط
 المختص بقسم المرور قد اكتشف تزوير الرخصة بمجرد اطلاعه عليها ذلك
 أن امكان كشف التزوير لمن تكون لديهم دراية خاصة تسهل لهم ادراك
 هذه الحقيقة لا ينفي صفة الجريمة ما دام المحرر ذاته يجوز أن ينخدع به
 بعض الناس . لما كان ذلك ، وكان لا يشترط في جريمة تزوير المحررات
 الرسمية أن تصدر فعلا من الموظف المختص بتحريرها بل أن الجريمة
 - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - تتحقق باصطناع المحرر ونسبته كذبا
 الى موظف عام للايهام برسميته ، كما أنه لا يشترط - كيما تسبغ الرسمية
 على الورقة - أن تكون محررة على نموذج خاص ذلك أن صفة الورقة إنما
 يسبغها عليها محرر وليس طبعها على نموذج خاص ، ومن ثم فإن ما يثيره
 الطاعن من منازعة حول رسمية الورقة موضوع الجريمة يكون على غير
 أساس . لما كان ذلك ، وكان الركن المادي في جريمة استعمال محرر
 مزور يتم بمجرد تقديم ورقة تكون في ذاتها مزورة تزويرا يماقب عليه
 القانون ، وهو مالم يخطئ الحكم في تقديره ، وكان لا يلزم أن يتحدث
 الحكم استقلالاً عن ركن العلم في هذه الجريمة مادامت مدوناته تكفي
 لبيان ، وكان اثبات مساهمة الطاعن في متارفة جريمة التزوير يفيد حتما
 توافر علمه بتزوير المحرر الذي أسند اليه استعماله فإن ما يثيره الطاعن من أن
 الحكم لم يتحدث عن جريمة الاستعمال ولم يدل على توافر ركنها المعنوي
 يكون غير سديد ، هذا الى أنه لا جدوى مما ينعاه الطاعن في خصوص
 جريمة الاستعمال مادامت العقوبة التي أنزلها به الحكم مبررة بثبوت اشتراكه
 في جريمة التزوير . لما كان ذلك ، وكان اليين من الاطلاع على محضر
 جلسة المحاكمة أن المحكمة فضت الحرز المحتوى على المحرر المزور في
 حضور الطاعن والمدافع عنه ومن ثم فقد كان المحرر معروضا على بساط

البحث والمناقشة في حضور الخصوم وكان في مكتة الطاعن الاطلاع عليه اذا ما طلب من المحكمة ذلك ، وكان من المقرر أن اجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٧،٥٦،٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلانا بل ترك الأمر في ذلك الى اطمئنان المحكمة الى ملامة الدليل ، وكان الطاعن لا يذهب الى أن يد العيب قد امتدت الى الحرز المحتوى على المحرر المزور على نحو معين فان كافة ماثيره بشأن الاجراءات التحريز ، وفرض الحرز وعرضه بالجلسة لا يكون له محل . لما كان ما تقدم فان الطعن بمرته يكون على غير أساس فيعين رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٨٢

السيد المستشار / محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد أحمد حمدي وأحمد محمود هيكمل
ومحمد عبد المنعم البنا وكمال المتيني

(٦٥)

الطعن رقم ٤٨٧٢ لسنة ٥١ القضائية

قانون « تطبيقه » • كسب غير مشروع • موظفون عموميون •

خضوع كافة العاملين بالجهاز الإداري في الدولة • عدا شاغلي فئات
المستوى الوظيفي الثالث لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب
غير المشروع الذي صدر في ظل العمل بقانون العاملين المدنيين رقم ٥٨
لسنة ١٩٧١ •

صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين المدنيين بالدولة
وحلوله محل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ واستحداثه للدرجة الثالثة المعادلة
لفئات المستوى الوظيفي الثاني في القانون الملغى والذي كان شاغله خاضعين
لأحكام قانون الكسب غير المشروع رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ • مؤداه ؟
قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة المطعون ضده استنادا إلى أن الدرجة
الثالثة المستحدثة مساوية للمستوى الوظيفي الثالث الملغى • خطأ في تطبيق
القانون •

لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن
الكسب غير المشروع - والذي صدر في ظل العمل بقانون العاملين المدنيين
بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - قد أخضعت لأحكامه كافة
العاملين بالجهاز الإداري في الدولة ، عدا شاغلي فئات المستوى الوظيفي
الثالث ، وكان قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ - والذي حل محل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - قد أعاد تنظيم

تدرج الوظائف ، فجعل الدرجة الثالثة .لتي استحدثها ، معادلة لفئات السنوى
الوظيفى الثانى فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ السابق عليه ، والتى أخضع
القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الكسب غير المشروع شاعليها لاحكامه
فان الحكم المطعون فيه - اذ قضى ببراءة المطعون ضده على سند من أن شغله
لدرجة الثالثة التى استحدثها قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، يجعله فى عداد شاعلى المستوى الوظيفى الثالث فى
ظل العمل بقانون العاملين المدنيين بالدراسة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة
١٩٧١ ، ويبقى - من ثم - من الخضوع لاحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥
فى شأن الكسب غير المشروع يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون

أوقائع

اتهمت هيئة الفحص والتحقيق بإدارة الكسب غير المشروع المطعون
ضده :بأنه بصفته موظفاً عموماً من العاملين فى الجهاز الإدارى للدولة وخاضعاً
لاحكام الكسب غير المشروع « كاتب بمستشفى الخانكة للأمراض النفسية »
حصل لنفسه ولزوجتيه ٠٠٠٠ و ٠٠٠٠ ولأولاده القصر منهما على كسب
غير مشروع بسبب استئلال الخدمة وتمثل فى زيادات طرأت على ثروته بعد
دخول الخدمة لاتتاسب مع موارده عبارة عن العقار « العمارة » رقم ٣٧ شارع
البطل أحمد عبد العزيز بالخانكة والمكونة من ثلاث طوابق والعقار المجاور
لها ومساحته ٣٠٠ متر تقريبا وعقار آخر بنفس الشارع أمام ماكنية الطحين
وباقى العقارات المملوكة لزوجتيه ٠٠ و ٠٠ المبينة تفصيلاً بالتحقيقات وشركة
٠٠٠٠٠ وشريكها والمقيدة فى السجل التجارى برقم ١٥٥٧٧ والمقدر
رأسمالها من المتهم بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه وعجز من أثبات مصدر مشروع لها
قدرها المتهم بمبلغ ٣١٨٥٥ على التفصيل الوارد بالتحقيقات وأحالته الى
محكمة جنايات بنها وطلبت معاقبته بالمواد ١/١ و ٢/٢ و ٥ ب وج و ١٠
و ٢/١٤ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ والمحكمة المذكورة قضت
حضوريا فى ٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٠ ببراءة المتهم مما أسند اليه .
فطنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ٠٠٠ الخ .

المحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة حصوله على كسب غير مشروع - بدعوى أنه لا يخضع لاحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الكسب غير المشروع، مادام يشغل وظيفة بالدرجة الثالثة فى ظل العمل بقانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أن شغله هذه الدرجة لا يفيه من الخضوع لاحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة حصوله على كسب غير مشروع على سند من أن شغله وظيفة بالدرجة الثالثة وفقا لاحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، يجعله غير خاضع لاحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الكسب غير المشروع ، لذى نصت مادته الاولى على عدم سريان أحكام على العاملين شاغلي فئات المستوى الوظيفى الثالث لما كان ذلك وكانت المادة الاولى من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الكسب غير المشروع - والذى صدر فى ظل العمل بقانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - قد اخضعت لاحكامه كافة العاملين بالجهاز الادارى فى الدولة ، عدا شاغلي فئات المستوى الوظيفى الثالث ، وكان قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - والذى حل محل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - قد اعاد تنظيم تدرج الوظائف ، فجعل الدرجة الثالثة التى استحدثها ، معادلة لفئات المستوى الوظيفى الثانى فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ السابق عليه ، والتى أخضع

القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الكسب غير المشروع شائليها لاحكامه فان الحكم المطعون فيه - اذ قضى ببراءة المطعون ضده على سند من أن شغله للدرجة الثالثة التى استحدثها قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، يجعله فى عداد شاغلى المستوى الوظيفى الثالث فى ظل العمل بقانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ويعفيه - من ثم - من الخضوع لاحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الكسب غير المشروع يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يعيه ويستوجب نقضه • واذ حجب هذا الخطأ المحكمة عن أن تقول كلفتها فى أدلة الدعوى ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة •

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان رئيس الجلسة
وعضوية السادة المستشارين / حسين كامل حنفى ومحمد ممدوح سالم
ومحمد رفيق البسطويسى ومحمود سامى البارودى

(٦٦)

الطعن رقم ٨٧٧ لسنة ١ القضاية

١ - دعوى جنائية « تحريكها » • نيابة عامة « تحريكها للدعوى » •
نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » • بطلان •

ايراد الحكم فى ديباجته أن الدعوى أحييت الى المحكمة من مستشار
الاحالة فى حين أنها رفعت مباشرة من النيابة • مجرد خطأ مادى • لا يعيبه •

٢ - محكمة الجنايات « نظرها الدعوى والحكم فيها » • اجراءات
« اجراءات المحاكمة » • حكم « بياناته • بيانات التسبيب » •

حق محكمة الجنايات عند اعادة محاكمة متهم كان غائبا أن تورد
أسباب الحكم الغيابى الساقط. أسبابا لحكمها • متى كانت تصلح لحمل
قضائها بالادانة •

٣ - قانون « سريانه » « الاعتذار بالجهل بالقانون » • حكم
« تسببيه • تسبيب غير معيب » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •
موظفون عموميون • شريعة اسلامية • احوال شخصية • زنا •
قبول الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون غير قانون العقوبات •
شرطه ؟

دفاع الطاعن بحسن نيته فى اسناد نسب مولوده اليه لأن شريكته
فى الاثم أقرت له أنها حملت منه • وأن الولد للفراش لا ينهض بمجرد سند
للتمسك بالاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون الأحوال الشخصية •

٤ - شريعة اسلامية • عقد • بطلان •
عقد الزواج على امرأة متزوجة بآخر • باطل • أثر ذلك ؟

٥ - اثبات « بوجه عام » • اثبات النسب • شريعة اسلامية « زواج » •

المقصود بالفراش الذى يثبت به النسب ؟

المراد بالنص على أن الولد للفراش ؟

٦ - استعمال محرر مزور • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » •

تزوير « أوراق رسمية » • جريمة « الاشتراك فى الجريمة » • اشتراك

احوال شخصية « زواج » • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » •

عقد الزواج • وثيقة رسمية يختص بتحريرها موظف عام هو المأذون

الشرعى •

مناط العقاب على التزوير فى وثيقة الزواج ؟ مثال •

تقديم الطاعن وثيقة الزواج المزورة الى الجهة المختصة باثبات واقعات

الأحوال المدنية وهو عالم بتزويرها • تتحقق به جريمة استعمال محرر رسمى

مزور مع العلم بتزويره • أساس ذلك ؟

٧ - استعمال محرر مزور • تزوير « أوراق رسمية » •

استعمال الورقة المزورة مع العلم بتزويرها • مؤثم ولو كان المحرر

باطلا • علة ذلك ؟

٨ - قانون « تفسيره » • تزوير « أوراق رسمية » • احوال

مدنية •

السجلات والبطاقات وكافة المستندات المتعلقة بتنفيذ القانون ٢٦٠

لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية • أوراق رسمية • كل تغيير فيها يعد

تزويرا فى أوراق رسمية • يخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون ٢٦٠

لسنة ١٩٦٠ • مثال لتسبيب غير معيب •

٩ - عقوبة « العقوبة المبررة » • تزوير « أوراق رسمية » • حكم

« مالا يعيبه فى نطاق التدليل » • نقض « اسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

اعتبار الحكم جرائم الاشتراك فى تزوير واقعة البنوة فى سجلات

الأحوال المدنية وفى تزوير واقعتى الزوجية • والبنوة فى البطاقة العائلية

واستعمال وثيقة زواج مزورة مع علمه بتزويرها مرتبطة ببعضها ومعاقبته

للمتهم بالعقوبة المقررة للجريمة الأخيرة التى لم يقبل نفيه بشأنها • انعدام

مصلحته فيما يشير به بشأن جريمتى الاشتراك فى التزوير •

١ - لما كانت المادة ٣٣٦ مكررا من قانون الاجراءات الجنائية المضاعفة بالمادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن ترفع الدعوى الجنائية مباشرة من النيابة العامة الى محكمة الجنايات بالنسبة لجرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والقدور والتزوير وغيرها من الجنايات الواردة في الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها ، ولما كان الطاعن لا يسارى في أن الدعوى الجنائية قد قيمت عليه مباشرة من النيابة العامة ، فان ما ورد بديباجة الحكم المطعون فيه من أن الدعوى أحيلت الى المحكمة من مستشار الاحالة ، يكون مجرد خطأ مادي وزلة قلم لا تخفى ، ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة في فهمها واقع الدعوى . واذ كانت العبرة في مثل هذه الحالة هي بحقيقة الواقع ، فان ما ينصاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل .

٢ - لما كان لا يوجد في القانون ما يمنع محكمة الجنايات عند اعادة محاكمة المتهم الذي كان غائبا ، أن تورد الأسباب ذاتها التي اتخذها الحكم الغيابي السابق قانونا أسبابا لحكمها ، ما دامت تصلح في ذاتها لاقامة قضائها بالادانة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فان النعي على الحكم في هذا المنحى - بفرض صحته - يكون غير ذي أثر .

٣ - لما كان من المقرر أنه يشترط لقبول الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون آخر غير قانون العقوبات أن يقيم من يدعى هذا الجهل الدليل على أنه تحرى تحريا كافيا وأن اعتقاده الذي اعتقده ، بأنه يباشر عملا مشروعا كانت له أسباب معقولة ، وهذا هو المعول عليه في القوانين التي أخذ عنها الشارع أصل المسؤولية الجنائية ، وهو الاستفادة من مجموع نصوص القانون ، فانه مع تقرير قاعدة عدم قبول الاعتذار بعدم العلم بالقانون أورد في المادة ٦٣ من قانون العقوبات أنه لا جريمة اذا وقع الفعل من موظف أميرى في الأحوال الآتية : أولا : اذا ارتكب الفعل تنفيذا لأمر صادر اليه من رئيس وجبت عليه طاعته أو اعتقد أنها واجبة عليه . ثانيا : اذا حسنت نيته وارتكب فعلا تنفيذا

لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن اجراءه من اختصاصه ، وعلى كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعيته وأن اعتقاده كان مبنيا على أسباب معقولة ، كما أورد في المادة ٦٠ من قانون العقوبات ، أن أحكام هذا القانون لا تسرى على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة • لما كان ذلك • وكان دفاع الطاعن بحسن نيته في اسناد نسب المولودة اليه لأن شريكته في الاثم قررت له أنها حملت منه وأن الولد للفراش • لا ينهض بمجرد سندنا للتمسك بالاعتذار بعدم العلم بحكم من أحكام قانون الأحوال الشخصية ، الذي يحرم الزواج بمن هي في عصمة زوج آخر ، مادام لم يقدم الدليل القاطع على أنه تحرى تحريا كافيا وأن اعتقاده الذي اعتقده بأنه يباشر عملا مشروعًا كانت له أسباب معقولة - وهو ما لا يجادل الطاعن في أنه لم يقدم الدليل عليه الى محكمة الموضوع - فان النعي على الحكم في هذا المنحى يكون بعيدا عن الصواب •

٤ - لما كان المستفاد من كتب الحنفية أن أرجح الأقوال في عقد الزواج على امرأة متزوجة بآخر ، أنه عقد باطل لا أثر له ولا يثبت النسب ، وتجب فيه الحيلولة بين الرجل والمرأة وعدم تمكينها من الدخول ، فاذا ما ارتكب المعصية ووقع الدخول بالمرأة فلا يؤثر هذا الدخول على العقد ولا يرفع عنه البطلان ولا يثبت به النسب ، ويجب التفريق بينهما جبرا أن لم يتفرقا اختيارا ، واذا كان الرجل والمرأة اللذان ارتكبا المعصية عاقلين عالمين بالتحريم فانه يجب عليهما حد الزنا - وهذا هو المتفق عليه أيضا في مذهب الأئمة الثلاثة •

٥ - لما كان من المقرر في فقه الشريعة الاسلامية ، وعلى ما جرى به قضاء دائرة الأحوال الشخصية بهذه المحكمة (محكمة النقض) أن النسب يثبت بالفراش وهو الزواج الصحيح وملك اليمين وما يلحق به من مخالفة بناء على عقد فاسد أو شبيهه ، وأن النص على أن الولد للفراش إنما يراد

به الزوجية القائمة بين الرجل والمرأة عند ابتداء الحمل لا بعد ذلك ، وكان عقد الطاعن على المتهمة الأخرى ، كما سلف البيان عقدا باطلا ، فانه لا يثبت به نسب الى الطاعن •

٦ - لما كان عقد الزواج هو وثيقة رسمية يختص بتحريرها موظف عام هو المأذون الشرعى ، وهذه الورقة قد أسيغ عليها القانون الصفة الرسمية لأنه بمقتضاها تقوم الزوجية قانونا بين المتعاقدين وتكون للآثار المترتبة عليها - متى تمت صحيحة - قيمتها اذا جد النزاع بشأنها ، ومناط العقاب على التزوير فى وثيقة الزواج ، هو أن يقع تغيير الحقيقة فى اثبات خلو أحد المتعاقدين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك ، فكل عبث يرمى الى اثبات غير الحقيقة فى هذا الصدد يعد تزويرا ، وكون المرأة فى عصمة آخر هو من الموانع الشرعية للزواج - على ما سلف بيانه - واثبات المأذون الشرعى خلو الزوجين من الموانع بعد اذ قرر أمامه الطاعن والمتهمة الأخرى بذلك مع أنهما يعلمان أنها فى عصمة آخر ، يتحقق به جريمة الاشتراك فى تزوير وثيقة الزواج مع العلم بذلك ، اذ استعمل الطاعن هذه الوثيقة بأن قدمها الى الجهة المختصة بإثبات واقعات الأحوال المدنية مندا الى ما دون فيها ، وهو على بينة من أمرها فان جريمة استعمال محرر رسمى مع العلم بتزويره تتوافر قبله ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ دانه بهذه الجريمة قد اقترن بالصواب • ولا يغير من ذلك أن تكون النيابة العامة قد أمسكت عن تقديم الطاعن للمحاكمة بتهمة الاشتراك فى تزوير ذلك المحرر ، لأن عدم تقديمه للمحاكمة بالتهمة المذكورة - فى هذه الدعوى - لا أثر فى توافر اركان جريمة استعمال المحرر المزور والتي دال الحكم المطعون فيه على قيامها •

٧ - لما كان استعمال الورقة المزورة مع العلم بذلك ، يعاقب عليه القانون ، ولو كان محل ذلك محررا باطلا ، لاحتمال حصول الضرر منه ، ذلك بأن المحرر الباطل وان جرده القانون من كل أثر ، فانه قد تتعلق ثقة الغير ممن لا يتضح أمامه ما يشوبه من عيوب ويصح أن يخدع به من الناس

من يفوتهم ملاحظة أو معرفة ما فيه من عيوب أو نقص ، وهذا وحده كاف لتوقع حصول الضرر بالتغير بسبب احتمال هذا المحرر ، فإذا ما استعمل هذا المحرر بالفعل كما هو الحال في هذه الدعوى - على ما أثبتته الحكم المطعون فيه - ولم يكتشف من قدم إليه المحرر ، من موظفي مصلحة الأحوال تزويره وأثبت استنادا إليه بعض واقعات الأحوال المدنية من ثبوت نسب وعلاقة زوجية فإن الضرر يكون قد بات محققا •

٨ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية ، تعد أوراقا رسمية ، وكل تغير فيها يعد تزويرا في أوراق رسمية واثبات البتة في سجلات الأحوال المدنية واثبات الزوجية والبنوة في البطاقة العائلية بناء على ما يقره ويتصف به طالب القيد على غير الحقيقة يخضع للقواعد العامة في قانون القوبات ويخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى اعتبار أن اتفاق الطاعن مع الموظف المختص بالسجل المدني لقيد واقعة الميلاد ونسب المولودة الى الطاعن ، واتفاقه كذلك مع الموظف المختص بالبطاقات العائلية لاثبات قيام الزوجية وبينه وبين المتهم الأخرى واثبات أن المولودة منها ابنته ، يعد اشتراكا مع هذا الموظف وذلك في ارتكاب تزوير في محررين رسميين ، فإنه يكون قد طبق القانون على وقائع الدعوى التطبيق الصحيح •

٩ - لا يجدى الطاعن فيما أثاره في طعنه بالنسبة الى جريمتي الاشتراك في تزوير واقعة البتة في سجلات الأحوال المدنية وكذا اشتراكه في تزوير واقعتي الزوجية والبنوة والبطاقة العائلية ، ما دام الحكم المطعون فيه قد أثبت في حقه توافر جريمة استعمال وثيقة زواج مزورة مع علمه بذلك ، وهي الجريمة التي خلصت هذه المحكمة الى أن ما أثاره الطاعن من مناعى في الحكم المطعون فيه بشأنها ، إنما هي مناعى غير مقبولة ، وأوقع عليه

عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات عن جميع الجرائم موضوع الاتهام التي دارت عليها المحاكمة ، وذلك بالتطبيق للمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات وهي عقوبة مقررة لجريمة استعمال الوثيقة المزورة سالفة الذكر مع العلم بتزويرها .
التي ثبت في حق الطاعن وبريء الحكم من التماعي الموجهة اليه بخصوصها ، مما تنعدم معه مصلحة الطاعن فيما ينهه على الحكم المطعون فيه بالنسبة للجريمتين المعنيتين .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا : اشترك بطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو موظف مكتب صحة الوابلي في ارتكاب تزوير في محرر رسمي حال تحرير المختص بوظيفته بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن قرر له أثناء تحرير شهادة ميلاد الطفلة . . أنها ابنته مع أنها ابنة زوج المتهمة الأولى المدعو مع علمه بذلك ووقعت الجريمة بناء على هذه المساعدة ثانيا : اشترك بطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو الموظف المختص بمكتب سجل مدني الظاهر في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو البطاقة العائلية رقم ٣٠٨٣٥ الظاهر الصادرة في ١٩٧٤/٧/١٩ حال تحرير المختص بوظيفته بجعل واقعة مزورة في صورة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن تقدم بطلب لاستخراج البطاقة المنو عنها أثبت به أنه متزوج من المتهمة الأولى وأنه والد الطفلة حالة كونه يعلم أنها لم تزل زوجا وأن الطفلة المذكورة ابنة هذا الأخير فوقعت الجريمة بناء على هذه المساعدة . ثالثا : - استعمل محررا مزورا مع علمه بذلك بأن قدم وثيقة زواجه من المتهمة الأولى الى سجل مدني الظاهر للحصول على بطاقة عائلية فوقعت الجريمة بناء على ذلك . وطلبت احالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٤٠/٣، ٤٢، ٤٣ و ٢١٤ من قانون

العقوبات ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات •

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض •

الحكمة

ومن حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه ، أنه اذ دانه بجرائم الاشتراك في تزوير محررين رسميين (شهادة ميلاد وبطاقة عائلية) واستعمال محرر رسمي مزور مع علمه بتزويره قد شابه البطلان والقصور في التسبب والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الحكم المطعون فيه نقل أسباب الحكم السابق صدوره في غيبة الطاعن والذي سقط بإعادة الاجراءات ضده ، وأورد أن الدعوى أحيلت اليه بقرار احالة صادر من مستشار الاحالة بينما أنها أحيلت اليه مباشرة من النيابة العامة وفقا للمادة ٢٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ ، كما أن الطاعن ضمن النية وذلك لأن شريكته في الاثم قررت له أنها حملت منه ، وأن اقراره بالبوة أساسه القاعدة الشرعية في النسب وهي أن الولد للفراش والأم صاحبة الاقرار في ذلك وهي مصدقة باقرارها ومع ذلك فان الحكم نفى نسب المولوده اليه بدعوى أن الزواج باطل لوقوعه على زوجة شخص آخر وكان حقيقا به اذ اعتبر عقد الزواج باطلا ، ألا يرتب عليه قيام المسؤولية الجنائية لانعدام الضرر المحقق أو الاحتمالي ، وأنه ما دامت النيابة العامة لم تسند اليه واقعة تزوير وثيقة الزواج ، فان استعماله لهذه الوثيقة في اثبات زواجه ونسب المولودة اليه لا يشكل جريمة ، هذا الى أن الحكم اذ اعتبر الواقعة المسندة اليه جنائية تزوير في البطاقة العائلية ، يكون بعيدا عن الصواب اذ الواقعة جنحة وفقا لأحكام القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ بشأن الأحوال المدنية ، كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه •

ومن حيث أن المادة ٣٣٦ مكررا من قانون الاجراءات الجنائية المضافة
بالمادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن ترفع الدعوى
الجنائية مباشرة من النيابة العامة الى محكمة الجنايات بالنسبة لجرائم الرشوة
واختلاس الأموال الأييرية والفسد والتزوير وغيرها من الجرائم الواردة في
الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات
والجرائم المرتبطة بها . ولما كان الطاعن لا يمارى في أن الدعوى الجنائية قد أقيمت
عليه مباشرة من النيابة العامة ، فإن ما ورد بدىاجة الحكم المطعون فيه من
أن الدعوى أحيلت الى المحكمة من مستشار الاحالة ، يكون مجرد خطأ مادي
وزلة تلم لا تخفى ، ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة في فهمها واقع الدعوى .
واذ كانت العبرة في مثل هذه الحالة هي بحقيقة الواقع ، فإن ما ينعمه
الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ،
وكان لا يوجد في القانون ما يمنع محكمة الجنايات عند اعادة
محاكمة المتهم الذى كان غائبا ، أن تورد الأسباب ذاتها التى اتخذها الحكم
الغيايى الساط قانونا أسبابا لحكمها ، ما دامت تصلح في ذاتها لاقامة
قضائها بالادانة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن النعى على الحكم
في هذا النحى - بفرض صحته - يكون غير ذي أثر . لما كان ذلك ، وكان
الحكم المطعون فيه قد بين واقعات الدعوى بقوله « أن واقعة هذه الدعوى
حسبما تبين بجلاء من الأوراق والتحقيقات ، ومادار بشأنها في الجلسة تخلص
في أن المتهم ، كانت تربطه بأخرى سبق الحكم عليها ، علاقة
عاطفية قبل زواجها من زوجها السعودى الجنسية ، وذلك بحكم
أن المتهم كان صديقا لشقيقها ، وبحكم هذه العلاقة فقد تصادق المتهم
على زوج المتهم الأخرى بعد زواجهما ، وكان يتردد عليهما عند حضورهما الى
القاهرة ، ويقوم بمساعدة الزوج في قضاء أعماله ثم برعاية الزوجة عندما
يتركها زوجها بالقاهرة ويسافر الى السعودية ، وقد أخذت هذه الصلة بين
المتهمين تزاد حتى كان يقض معها الأيام بالشقة التى يستأجرها لها زوجها
ويعاشرها معاشرة الأزواج ، ولما أخبرته بأنها حامل منه فوافقا على أن

يعقدا زواجا بينهما يعلمان أنه باطل ، وفى يوم ١٩ يونيه سنة ١٩٧٤ تزينت الزوجة وأحضر المتهم المأذون مأذون الكردى واثنين من- أصدقائه هما و ، وادعت المتهمة والمتهم بأن الأولى من طنطا وأنها خالية الموانع الشرعية ، وقام المأذون بالعقد عليها للمتهم الثانى الذى لم يكتم بذلك ، وقام عندما وضعت هذه المتهمة السابق الحكم عليها طفلة قام المتهم باستخراج شهادة ميلاد للطفلة باسمه ، ثم استخرج بطاقة عائلية أثبت بها الطفلة على انها ابنته وذلك بعد أن اتفقا سويا على جعل الزوج أمام الأمر الواقع ومصارحته بالحقيقة ، لكن الزوج أنكر هذه العلاقة ولم يصدق ما قيل له ، وأورد الحكم على ثبوت الوقائع لديه فى حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال ... زوج المتهمة الأخرى ومن أقوال هذه الأخيرة وإقرار الطاعن بالتحقيقات ، ومن وثيقة الزواج وشهادة ميلاد الطفلة والبطاقة العائلية للطاعن ، وهى أدلة سائغة تؤدى الى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يشترط لقبول الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون آخر غير قانون العقوبات أن يقيم من يدعى هذا الجهل الدليل على أنه تحرى تحريا كافيا وأن اعتقاده الذى اعتقده ، بأنه يباشر عملا مشروعاً كانت له أسباب معقولة ، وهذا هو المدول عليه فى القوانين التى أخذ عنها الشارع أسس المسؤولية الجنائية ، وهو المستفاد من مجموع نصوص القانون ، فانه مع تقرير قاعدة عدم قبول الاعتذار بعدم العلم بالقانون أورد فى المادة ٦٣ من قانون العقوبات أنه لا جريمة اذا وقع الفعل من موظف أمبرى فى الأحوال الآتية : أولا : اذا ارتكب الفعل تنفيذا لأمر صادر اليه من رئيس وجبت عليه طاعته أو اعتقد أنها واجبة عليه . ثانيا : اذا حسنت نيته وارتكب فعلا تنفيذا لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن اجراءه من اختصاصه ، وعلى كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل الا بعد التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعته وأن اعتقاده كان مبنا على أسباب معقولة ، كما أورد فى المادة ٦٠ من قانون العقوبات أن أحكام هذا القانون لا تسرى على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن بحسن نيته فى اسناد

نسب المولودة اليه لأن شريكته في الاثم قررت له أنها حملت منه وأن الولد للفراش • لا ينهض • مجردة سنداً للتسك بالاعتذار بحكم من أحكام قانون الأحوال الشخصية ، الذي يحرم الزواج بمن هي في عصمة زوج آخر ، ما دام لم يقدم الدليل القاطع على أنه تحرى تحرياً كائياً وأن اعتقاده الذي اعتقده بأنه مباشر عملاً مشروعاً كانت له أسباب معقولة - وهو مالا يجادل الطاعن في أنه لم يقدم الدليل عليه الى محكمة الموضوع - فإن النعى على الحكم في هذا المنحى يكون بعيداً عن الصواب • لما كان ذلك ، وكان الاستفادة من كتب الحنفية أن أرجح الأقوال في عقد الزواج على امرأة متزوجة بآخر أنه عقد باطل لا أثر له ولا يثبت النسب ، وتجب فيه الحيلولة بين الرجل والمرأة وعدم تمكينها من الدخول ، فإذا ما ارتكبت المعصية ووقع الدخول بالمرأة فلا يؤثر هذا الدخول على العقد ولا يرفع عنه البطلان ولا يثبت به النسب ، ويجب التفريق بينهما جبراً أن لم يتفرقا اختياراً ، وإذا كان الرجل والمرأة اللذان ارتكبا المعصية عاقلين عالين بالتحريم فإنه يجب عليهما حد الزنا - وهذا هو المتفق عليه أيضاً في مذاهب الأئمة الثلاثة (الشافعي ومالك وابن حنبل) • ولما كان من المترر كذلك في فقه الشريعة الإسلامية ، وعلى ما جرى به قضاء دائرة الأحوال الشخصية بهذه المحكمة (محكمة النقض) أن النسب يثبت بالفراش وهو الزواج الصحيح وملك اليمين وما يلحق به من مخالطة بناء على عقد قاصد أو شبيهه ، وأن النص على أن الولد للفراش إنما يراد به الزوجية القائمة بين الرجل والمرأة عند ابتداء الحمل لا بعد ذلك ، وكان عقد الطاعن على التهمة الأخرى ، كما سلف البيان عقداً باطلاً ، فإنه لا يثبت به نسب الى الطاعن ، ومن ثم يكون النعى في هذا الخصوص بعيداً عن محجة الصواب • لما كان ذلك ، وكان عقد الزواج هو وثيقة رسمية يختص بتحريرها موظف عام هو المأذون الشرعي ، وهذه الورقة قد أمنع عليها القانون الصفة الرسمية لأنه بمقتضاها تقوم الزوجية قانوناً بين المتعاقدين وتكون للآثار المترتبة عليها - متى تمت صحيحة - قيمتها إذا ما جد النزاع بشأنها ، ومناط العقاب على التزوير في وثيقة الزواج ، هو أن يقع تغير الحقيقة في إثبات خلو أحد المتعاقدين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك ،

فكل عبث يرمى الى اثبات غير الحقيقة في هذا الصدد يعد تزويرا ، وكون المرأة في عصمة آخر هو من الموانع الشرعية للزواج - على ما سلف بيانه - واثبات المأذون الشرعى خلو الزوجين من الموانع بعد اذ قرر أمامه الطاعن والمتهمة الأخرى بذلك مع أنهما يعلمان أنها في عصمة آخر ، يتحقق به جريمة الاشتراك في تزوير وثيقة الزواج مع العلم بذلك ، واذ استعمل الطاعن هذه الوثيقة بأن قدمها الى الجهة المختصة باثبات واقعات الأحوال المدنية سندا الى ما دون فيها ، وهو على بينة من أمرها فان جريمة استعمال محرر رسمي مع العلم بتزويره تتوافر قبله ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ دانه بهذه الجريمة قد اقترن بالصواب . ولا يغير من ذلك أن تكون النيابة العامة قد أمسكت عن تقديم الطاعن للمحاكمة بتهمة الاشتراك في تزوير ذلك المحرر لأن عدم تقديمه للمحاكمة بالتهمة المذكورة - في هذه الدعوى - لا أثر له في توافر اركان جريمة استعمال المحرر المزور والتي دلت الحكم المطعون فيه على قيامها . لما كان ذلك وكان استعمال الورقة المزورة مع العلم بذلك ، يعاقب عليه القانون ، ولو كان محل ذلك محررا باطلا ، لاحتمال حصول الضرر منه ذلك بأن المحرر الباطل وأن جرده القانون من كل أثر فانه قد تتعلق به ثقة الغير ممن لا يتضح أمامه ما يشوبه من عيوب ويصح أن يخدع به من الناس من يفوتهم ملاحظة أو معرفة ما فيه من عيوب أو نقص ، وهذا وحده كاف لتوقع حصول الضرر بالغير بسبب استعمال هذا المحرر ، فاذا ما استعمل هذا المحرر بالفعل كما هو الحال في هذه الدعوى - على ما أثبتته الحكم المطعون فيه - ولم يكتشف من قدم اليه المحرر ، من موظفى مصلحة الأحوال تزويره وأثبت امتدادا اليه بعض واقعات الأحوال المدنية من ثبوت نسب وعلاقة زوجية ، فان الضرر يكون قد بات محققا ، ويكون معنى الطاعن في هذا الشأن غير صديد . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية ، تعد أوراقا رسمية ، فكل تغيير فيها يعد تزويرا في أوراق رسمية واثبات البتة في سجلات الأحوال المدنية واثبات الزوجية والبنوة في البطاقة العائلية بناء على ما يقرره ويتصف به طالب

القيد على غير الحقيقة يخضع للتواءد العامة في قانون العقوبات ويخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى اعتبار أن اتفاق الطاعن مع الموظف المختص بالسجل المدني لقيد واقعة الميلاد ونسب المولودة الى الطاعن ، واتفاقه كذلك مع الموظف المختص بالبطاقات العائلية لاثبات قيام الزوجية بينه وبين المتهمه الأخرى واثبات أن المولودة منها ابنته ، يعد اشتراكا مع هذا الموظف وذلك في ارتكاب تزوير في محروين رسميين ، فانه يكون قد طبق القانون على وقائع الدعوى التطبيق الصحيح ، ويكون منعى الطاعن غير مقبول . ومن جهة أخرى فانه لا يجدى الطاعن فيما اتاره في طعنه بالنسبة الى جريمتي الاشتراك في تزوير واقعة البنوة في سجلات الأحوال المدنية وكذا اشتراكه في تزوير واقعتي الزوجية والبنوة في البطاقة العائلية ، ما دام الحكم المطعون فيه قد أثبت في حقه توافر جريمة استعمال وثيقة زواج مزورة مع علمه بذلك ، وهي الجريمة التي خلصت هذه المحكمة الى أن ما اتاره الطاعن من مناعى في الحكم المطعون فيه بشأنها ، انما هي مناعى غير مقبولة ، وأوقع عليه عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات عن جميع الجرائم موضوع الاتهام التي دارت عليها المحاكمة ، وذلك بالتطبيق للمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات وهي عقوبة مقررة لجريمة استعمال الوثيقة المزورة سالف الذكر مع العلم بتزويرها ، التي ثبتت في حق الطاعن وبرىء الحكم من المناعى الموجهة اليه بخصوصها ، مما تنعدم معه مصلحة الطاعن فيما ينعا على الحكم المطعون فيه بالنسبة للجريمتين المعنيتين - لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا وفقه موضوعا •

جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٨٢

بقيادة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين : محمد نجيب صالح وعوض جادو ومصطفى طاهر ومحمد
حسن

(٦٧)

الطعن رقم ٥٧٠٨ لسنة ١ • القضائية

١ - وصف التهمة • قتل خطأ • اصابة خطأ •

حق محكمة الموضوع في رد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانوني
الصحيح دون لفت نظر الدفاع • حد ذلك ؟ مناقبة الطاعن عن صورة من
الخطأ لم ترد في وصف النيابة استمدها الحكم من جماع العناصر المطروحة
على المحكمة • لا عيب • حد ذلك ؟

٢ - استئناف « نظره والحكم فيه • » محكمة استئنافية
« نظرها الدعوى والحكم فيها • » دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا
يوفره • » حكم « تسمييه • تسمييه غير معيب • » نقض « أسباب
الطعن مالا يقبل منها • » وصف التهمة •

فصل المحكمة الاستئنافية في الدعوى على أساس التعديل الذي
أجرته محكمة أول درجة في عناصر الخطأ والذي انصب عليه الاستئناف وكان
الطاعن على علم به عند استئناف الحكم • لا اخلال بحق الدفاع •

٣ - وصف التهمة • قتل خطأ • اصابة خطأ • نقض « أسباب
الطعن • مالا يقبل منها • »

عدم جواز اثارة شيء عن وصف التهمة لأول مرة أمام محكمة النقض •

٤ - اجراءات المحاكمة • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره • »
محضر الجلسة •

حضور محام عن المتهم بجنة غير واجب قانونا • حد ذلك ؟

- ٥ - اجراءات المحاكمة • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفر » •
محضر الجلسة • حكم « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •
خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم كاملا لا يعيب الحكم •
 طالما لم يتمسك باثباته في محضر الجلسة •

- ٦ - اعلان • محضر الجلسة • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا
يوفره » اجراءات • « اجراءات المحاكمة » • محاماه •
اعلان المتهم اعلانا صحيحا لجلسة المحاكمة • يوجب عليه الحضور
مستعدا لابداء دفاعه •

حق المحكمة في رفض طلب التأجيل للاستعداد • حده ؟

- ٧ - دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • اجراءات
« اجراءات المحاكمة » •

سكوت المتهم بجنحة عن المرافعة لا ينبني عليه طعن ما دام لم يدع ان
المحكمة منعتة عن المرافعة •

- ٨ - اجراءات « اجراءات المحاكمة » • دفاع « الاخلال بحق
الدفاع • مالا يوفره » •

عدم التزام المحكمة بمنح المتهم أجلا لتقديم مستندات • حده ؟

- ٩ - مسؤولية تقصيرية • خطأ • ضرر • محكمة الموضوع « سلطتها
في تقدير الدليل » • مسؤولية جنائية • مسؤولية مدنية • حكم « تسببه
تسبب غير معيب » •

صيانة العقار وترميمه واجب على مالكة • تقصيره في ذلك يوجب
مسئالته •

- ١٠ - مسؤولية تقصيرية • خطأ • ضرر • محكمة الموضوع « سلطتها
في تقدير الدليل » • مسؤولية جنائية • مسؤولية مدنية • حكم « تسببه
تسبب غير معيب » •

تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه مدنيا وجنائيا • موضوعي
عدم اذعان شاغل العقار لطلب الاخلاء الموجه اليهم لا ينفي عن الطاعن الخطأ

المستوجب لمساءلته كون الخطأ مشتركاً بين المتهم وغيره لا يمنع من مساءلته .
مثال لتسبيب غير معيب على توافر ركن الخطأ .

١ - نقض « مالا يجوز الطعن فيه من الأحكام » .

الطعن في حكم محكمة أول درجة أمام محكمة النقض غير جائز ما دام الحكم الاستثنائي قد أنشأ لنفسه أسباباً جديدة .

١ - الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الاحالة أو بورقة التكليف بالحضور بل ان من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون لان وصف النيابة هو ايضاح عن وجهة نظرها فهو غير نهائي بطبيعته وليس من شأنه أن يسع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم ما دام لا يتعدى تصرفها في ذلك مجرد تعديل الوصف ولا ينصرف الى تغيير التهمة ذاتها حتى يستلزم الامر من المحكمة تنبيه المتهم أو المدافع عنه اليه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ولم يأخذ بصورة الخطأ الواردة في وصف التهمة وهي السماح بوجود نزلاء في العقار مع أن حالته لا تسمح بذلك وعاقب الطاعن على صورة أخرى من الخطأ هي التراخي في تنفيذ قرار الهدم وعدم موالاة العقار بالصيانة والترميم التي استمدتها من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمام المحكمة على بساط البحث فانه لم يعمد بذلك الحق المخول له بالقانون الى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة وبنائها القانوني .

٢ - لما كان الطاعن حين استئناف الحكم الابتدائي الصادر بادائه على أساس التعديل الذي أجرته محكمة أول درجة في عناصر الخطأ كان على علم بهذا التعديل وكان استئناف الحكم الابتدائي منصبا على هذا التعديل الوارد به ومن ثم فلا وجه للقول بأن الدفاع لم يخطر به ظالماً أن المحكمة الاستئنافية لم تجر أي تعديل في التهمة .

٣ - لما كان الطائن لم يثر شيئا بخصوص تعديل وصف التهمة أمام المحكمة الاستئنافية وهو ما لا يجيز له اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ،

٤ - لما كان الاصل أن حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانونا الا أنه متى عهد الى محام بالدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضرا ، فاذا لم يحضر فإن المحكمة لا تقيد بسماعه مالم يثبت أن غيابا كان لذر قهرى •

٥ - لما كان من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دواعي الخصم اذ عليه أن كان يهيمه تدوينه أن يطلب صراحة اثباته في هذا المحضر كما عليه أن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم أن يقدم الدليل على ذلك وأن تسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم •

٦ - من المقرر انه اذا كان المتهم قد أعلن بالحضور اعلانا صحيحا لجلسة المحاكمة فيجب عليه أن يحضر أمام المحكمة مستعدا لبدء أوجه دفاعه وللمحكمة الا تقبل التأجيل للاستعداد اذا ما رأت أنه لا عذر للمتهم في عدم تحضير دفاعه في المدة التي أوجب القانون اعطاءه اياها من تاريخ الاعلان ويوم الجلسة فاذا حضر غير مستعد فتبعة ذلك لاتقع الاعليه اذ لاشأن للمحكمة فيه ولا فرق في هذا الصدد بين المتهم ومحاميه اذا كان وجود المحامي أثناء المحاكمة غير واجب كما هو الحال في مواد الجنح والمخالفات •

٧ - لا يجوز أن يبنى على سكوت المتهم عن المرافعة في الجنح الطعن على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع ما دام لا يدعى أن المحكمة قد منعت من المرافعة الشفوية بالجلسة •

٨ - ومن المقرر أيضا أن المحكمة لاتلتزم بمنح المتهم اجلا لتقديم مستندات ما دام قد كان في استطاعته تقديمها واذا كان لا يبين من محضر

جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المحامي الحاضر معه قد دفع بأن اعلان المتهم بالجلسة لم يكن حاصلًا في الميعاد الذي قرره القانون أو أن عذراً قهرياً قد طرأ فمنعه من تحضير الدفاع وتجهيز المستندات في هذا الميعاد فلا تشرىب على المحكمة أن هي رفضت طلب التأجيل لهذا السبب ويكون النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع غير صديد •

٩ - لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مالك العقار مطالب بتعهد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والترميم فإذا قصر كان مسئولاً عن الضرر الذى يصيب الغير بهذا التقصير •

١٠ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً ومدنيا هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها مائتفا مستندا الى ادلة مقبولة لها أصلها فى الأوراق •

١١ - حيث ان ما يثيره الطاعن بشأن فساد استدلال الحكم الابتدائى على توافر مصلحة الطاعن فى عدم تنفيذ قرار الهدم الجزئى مردودا بأنه نعى موجه الى حكم محكمة أول درجة وهو مالا يجوز الطعن فيه بطريق النقض مادام الحكم المطعون فيه قد أنشأ لتضائه أسبابا جديدة •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين فى قضية اللجنة رقم ٠٠٠٠ بأنهم بدائرة ٠٠٠ محافظة القاهرة : أولا : تسبوا خطأ فى موت ٠٠٠٠ وآخرين وكان ذلك ناشئا عن اهمالهم وعدم احترازهم ومخالفتهم للقانون بأن لم يراعوا الحيلة الواجب اتباعها عند استخدام العقار واستجلبوا نزلاء دون أن تكون حالة المبنى تسمح بذلك مما قرب عليه تصدع وانهار الطابق العلوى وما فوقه من غرف فحدثت اصابات الميجنى عليهم • ثانيا : تسبب خطأ فى اصابة ٠٠٠٠

وآخرين بالاصابات الميئة بالتقرير الطبى وكان ناشئا عن اهمالهم وعدم احترامهم ومخالفتهم للقانون • وطلبت عقابهم بالمادتين ٣٣٨/١، ٣٤٤/١ من قانون العقوبات • ومحكمة جناح الازبكية قضت حضوريا اعتباريا عملا بمادتي الاتهام المتهمين الثلاثة بحبس كل منهم سنة مع الشغل وكفالة خمسين جنهما لكل لوقف التنفيذ • فاستأنف المحكوم عليه ومحكمة القاهرة الابتدائية - بويئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برأضه وتأيد الحكم المستأنف والايقاف • فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض •

المحكمة

وحيث أن مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمتى القتل والاصابة الخطأ قد انطوى على اخلال بحق الدفاع وشابه خطأ فى تطبيق القانون وفساد فى الاستدلال ، ذلك بأن المحكمة نسبت الى الطاعن صورة للمخطأ مغايرة فى وصفها لوصف التهمة الواردة فى أمر الاحالة دون لفت الدفاع وام تمنحه اجلا لحضور محاميه الاصيل الذى تغيب لمرضه ولتحضير دفاعه وتقديم مستندات تنفى التهمة عنه ، كما استخلص الحكم ركن الخطأ فى جانبه لعدم مواءمة العقار المدلوك له بالصيانة والترميم وعلمه بحالته المستفاد من الطلب المقدم منه الى الجهة الادارية فى حين أن الملكية لم تنتقل اليه لشراؤه حصّة فى ذلك العقار بعقد عرفى لم يسجل ، كما ضمن طلبه صائب الذكر - بصفته نائبا عن الملاك - اتخاذ الاجراءات الكفيلة باخلاء العقار من مكانه بالطريق الادارى لتنفيذ قرار الهدم بعد أن لم يدعوا لطلب الاخلاء وقد تراخت تلك الجهة فى تنفيذ طلبه • مما يرفع المسؤولية عنه وينفى الخطأ فى حقه ، هذا الى أن الحكم الابتدائى ذهب الى القول بتوافر مصلحة الطاعن فى عدم تنفيذ قرار الهدم الجزئى حتى يتم هدم العقار كاملا وهى علة غير سائغة مبناها الظن والافتراض كل ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه ويوجب نقضه •

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمتى القتل والاصابة الخطأ اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الأصل ان المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الاحالة أو بورقة التكليف بالحضور بل ان واجبهما أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون لان وصف النيابة هو ايضاح عن وجهة نظرها فهو غير نهائي بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم ما دام لا يتعدى تضرعها في ذلك مجرد تعديل الوصف ولا ينصرف الى تغيير التهمة ذاتها حتى يستلزم الأمر من المحكمة تنبيه المتهم أو المدافع عنه اليه . لما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ولم يأخذ بصورة الخطأ الواردة في وصف التهمة وهي السماح بوجود نزلاء في العقار مع أن حالته لا تسمح بذلك وعاقب الطاعن على صورة أخرى من الخطأ هي التراخي في تنفيذ قرار الهدم وعدم موالة العقار بالصيانة والترميم التي استمدها من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمام المحكمة على بساط البحث فانه لم يتعد بذلك الحق المخول له بالقانون الى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة وبنائها القانوني ، هذا فضلاً عن أن الطاعن حين استأنف الحكم الابتدائي الصادر بادانته على أساس التعديل الذي أجرته محكمة أول درجة في عناصر الخطأ كان على علم بهذا التعديل وكان استأنف الحكم الابتدائي منصبا على هذا التعديل الوارد به ومن ثم فلا وجه للقول بأن الدفاع لم يخطر به طاملاً ان المحكمة الاستئنافية لم تجر أي تعديل في التهمة بخاصة أن الطاعن لم يثر شيئاً بخصوص تعديل وصف التهمة أمام المحكمة الاستئنافية وهو مالا يجيز له آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض لما كان ذلك ، وكان الأصل أن حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانوناً الا انه متى عهد الى محام بالدفاع عنه فانه يتعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضراً ، فاذا لم يحضر فان المحكمة لا تقيد

بسماعه مالم يثبت أن غيابه كان لعذر قهري . ولما كان الثابت من محضر
 جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن حضر ومعه محاميه وطلب أجلا لتقديم
 مستندات فقضت المحكمة في الدعوى ، وخلا محضر الجلسة من اثبات طلب
 الطاعن تأجيل نظر الدوى لحضور المحامي الاصيل الذي تغيب لمرضه على
 خلاف ما يزعمه الطاعن . ولما كان من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر
 الجلسة من اثبات دفاع الخصم اذ عليه أن كان يهمة تدوينه أن يطلب صراحة
 اثباته في هذا المحضر كما عليه أن ادعى أن المحكمة صادرة حقه في الدفاع
 قبل حجز الدعوى للحكم أن يقدم الدليل على ذلك وأن تسجل عليها هذه
 المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم ، واذا كان الطاعن لم يذهب
 الى الادعاء بأنه طلب أن يثبت بمحضر جلسة المحكمة تأجيل نظر الدوى
 لحضور المحامي الاصيل أو أنه تقدم بطلب سجل فيه على المحكمة مصادرة حقه
 في الدفاع وكانت أسباب طعنه قد خلت البتة من أية إشارة الى سلوك طريق
 الطعن بالتزوير في هذا الصدد فان النعي على الحكم في هذا الخصوص لا
 يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه اذا كان المتهم قد أعلن
 بالحضور اعلانا صحيحا لجلسة المحاكمة فيجب عليه أن يحضر أمام المحكمة
 مستعدا لابتداء أوجه دفاعه وللمحكمة الا تقبل التأجيل للاستعداد اذا ما رأت
 أنه لا عذر للمتهم في عدم تحضير دفاعه في المدة التي أوجب القانون إعطاءه
 اياها من تاريخ الاعلان ويوم الجلسة فان حضر غير مستعد فتبعة ذلك لا تقع
 الا عليه ولا شأن للمحكمة فيه ولا فرق في هذا الصدد بين المتهم ومحاميه اذا كان
 وجود المحامي اثناء المحاكمة غير واجب كما هو الحال في مواد الجنح
 والمخالفات ، كما أنه لا يجوز أن ينبنى على سكوت المتهم عن المرافعة في الجنح
 الطعن على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع مادام لا يدعى أن المحكمة قد
 منعه من المرافعة الشفوية بالجلسة ، ومن المقرر أيضا أن المحكمة لا تلتزم
 بمنح المتهم أجلا لتقديم مستندات ما دام قد كان في استطاعته تقديمها واذا
 كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المحامي الحاضر معه
 قد دفع بأن اعلان المتهم بالجلسة لم يكن حاصل في الميعاد الذي قرره القانون
 أو أن عذرا قهريا قد طرأ فمنعه من تحضير الدفاع وتجهيز المستندات في هذا

الميعاد فلا تشريب على المحكمة أن هي رفضت طلب التأجيل لها السبب ويكون النعى على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع غير مديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مالك العقار مطالب بتعهد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والترميم فاذا قصر كان مسؤولا عن الضرر الذي يصيب الغير بهذا التقصير وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معتب ما دام تقديرها مائتا مستندا الى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر في منطق سائح وترايل مقبول ركن الخطأ في جانب الطاعن بمادال عليه من أفعال شهود الأثبات وقرار السلطة القائمة على أعمال التنظيم عن حالة البناء من أن سبب الحادث مردود الى عدم قيام الطاعن بتنفيذ قرار الهدم الجزئي للدوار العليا حتى سطح الدور الارضى وعدم موالاتها العقار بأعمال الصيانة والترميم الصادر بها القرار الهندسى مما أدى الى انهيار الطابقين الاول والثانى فوق الارضى ووقوع الحادث ومن اقراره بمحضر الشرطة بأنه هو المالك للمبنى وعلمه بأنه أيل للسقوط وتقديمه شكوى بذلك الى الاتحاد الاشتراكي والسلطة القائمة على أعمال التنظيم - وهو مالا ينازع الطاعن في صحة اسناد الحكم بشأته - ، واذا كان الطاعن لم يشر في دفاعه أمام محكمة الموضوع أن ملكية العقار لم تنتقل اليه فلا يسوغ له أن يثير ذلك الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض لانه يتطلب تحقيقا تثبى عنه وظيفة ولما كان ما أورده الحكم فيما تقدم يتوافر به قيام ركن الخطأ في جانب الطاعن وتحقيق به رابطة السببية بين هذا الخطأ والضرر الذي أصاب المجنى عليهم ولا يعفيه من المسؤولية ما يثيره في شأن مسؤولية جهة الادارة لتراخيها في اتخاذ الاجراءات الكفيلة بإزالة العقار من مكانه بالطريق الادارى بعد أن تحقق لها خطر سقوطه ، ذلك أن تقدير وجوب هذا التدخل أو عدم وجوبه موكلون للسلطة القائمة على أعمال التنظيم فاذا جاز القول بأن خطأها في هذا التدبير يعرضها للمسئولية من ناحية القانون العام فان ذلك انما يكون بوصفها سلطة عامة ذات شخصية اعتبارية من أخص واجباتها المحافظة على الأمن وعلى أرواح الناس ، كما أنه بفرض قيام هذه المسؤولية فان هذا لاينفى مسؤولية الطاعن

طلما أن الحكم قد اثبت قيامها في حقه ، هذا فضلا عن أن عدم اذعان شاغلي العقار لطلب الاخلاء الموجه اليهم - بفرض حصوله - لا ينفي عن الطاعن الخطأ المستوجب لمسئوليته عن الحادث اذ يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى الى وقوع الحادث مشتركا بين المتهم وغيره فلا ينفي خطأ احدهما مسؤولية الآخر ومن ثم فان ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن فساد استدلال الحكم الابتدائي على توافر مصلحة الطاعن في عدم تنفيذ قرار الهدم الجزئي مردود بأنه نعي موجه الى حكم محكمة أول درجة وهو ما لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض ما دام الحكم المطعون فيه قد أثنى لقضائه أسبابا جديدة . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٨٢

بإدارة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين : حسن جمعه واحمد ابو زيد ومصطفى طاهر ومحمد
حسن

(٦٨)

الطعن رقم ٥٧٧٧ لسنة ٥١ القضاة

١ - نقض « أثر الطعن » • حكم « تسببه • تسبب معيب » • نقض
« أسباب الطعن • ما يقبل منها » •

إحالة الحكم المطعون فيه الى حكم سبق نقضه في بيان وقائع الدعوى •
يعيبه • علة ذلك ؟

٢ - نقض « الطعن للمرة الثانية » « نظره والحكم فيه » •

كون الطعن للمرة الثانية • وجوب تحديد جلسة لنظر الموضوع م٠ ٤٥
من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ •

١ - اذ كان نقض الحكم يترتب عليه الغاؤه ويعتبر بالتالي معدوم الاثر
فيصبح الحكم المتقوض لا وجود له قانونا ، فان الحكم المطعون فيه اذ احال
موا في تحصيله وقائع الدعوى أو في أسبابه - على ما أورده الحكم السابق
القضاء بنقضه ، يكون قد احال على حكم ملغى عديم الاثر مما يعيبه بما يوجب
نقضه •

٢ - ولما كان الطعن مقدما لثاني مرة فانه يتعين تحديد جلسة لنظر
الموضوع وذلك اعمالا لحكم المادة ٤٥ من قانون حالات واجراءات الطعن
أمام محكمة النقض بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجُنحة ... بأنه : تسبب بخطئه في موت ... نتيجة للإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن لم يتخذ الحيطة الكافية لفصل التيار الكهربائي عن الخلية التي أدر المجنى عليه بتنظيفها مما تسبب في صعقه بالتيار الكهربائي ووفاته ، وطالبت عقابه بمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات • وادعت زوجة المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت • ومحكمة جنح المنيا قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بتغريمه مائة جنيه والزامه بأن يدفع للمدعيه بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت فاستأنف المحكوم عليه وقيد استئنافه برقم ٣٦٤٦ لسنة ١٩٧٤ • ومحكمة المنيا الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوئا وتأيد الحكم المستأنف • فطعن ... المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ١٩ فبراير سنة ١٩٧٥ وقيد بجدول المحكمة برقم ١ لسنة ١٩٤٦ ق • قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية الى محكمة المنيا الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى • ومحكمة المنيا الابتدائية - هيئة استئنافية أخرى - قضت حضوريا في ٤ ديسمبر سنة ١٩٧٩ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف •

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم المطعون بطريق النقض •

المحكمة

وحيث ان مما ينداء الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ داته بجريمة القتل الخطأ قد شابه القصور في التسمييب ، وذلك بأنه احوال على أسباب الحكم الصادر في ٢١ يناير سنة ١٩٧٥ من المحكمة ذاتها - بهيئة أخرى - رغم قضاء محكمة النقض بنقضه مما يجعله عديم الاثر ولا يجوز بالتالي الاحالة على أسبابه • مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه •

وحيث أنه يبين من لأوراق ان هذه المحكمة - محكمة النقض - قضت بجلسة ١٢ من يونية سنة ١٩٧٦ في الطعن المقام من المحكوم عليه - الطاعن - في الحكم الصادر ضده من محكمة المنيا الابتدائية - بهيئة استئنافية - بنقض الحكم المطعون فيه واحالة القضية الى محكمة المنيا الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى • والمحكمة المذكورة قضت بحكمها المطعون فيه حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف المطعون فيه والزمته التهم (الطاعن) قرش صاغ واحد على صيل التعويض المؤقت • لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أحوال في ايراد وقائع الدعوى على الحكم المنقوض أشار الى اصابات المجنى عليه من واقع اشارة المستشفى ثم أورد قوله : « لما كان ما سبق ، وكان وجه الخطأ قد استظهره الحكم المشار اليه سابقا (الحكم المنقوض) ومن ثم يرجع اليه فيما فصله في هذا الخصوص ... » ، لما كان ذلك ، وكان نقض الحكم يترتب عليه الفأوه ويعتبر بالتالي معدوم الاثر فيصبح الحكم المنقوض لا وجود له قانونا ، فان الحكم المطعون فيه اذ أحوال سواء في تحصيله وقائع الدعوى أو في أسبابه - على ما أورده الحكم السابق القضاء بنقضه ، يكون قد أحوال على حكم ملغى عديم الاثر مما يعيه بما يوجب نقضه • ولما كان الطعن مقدما لثاني مرة فانه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع وذلك اعمالا لحكم المادة ٤٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ •

جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة وعشوية
السادة المستشارين : احمد ابوزيد ومحمد نجيب صالح وعوض جنادو
ومصطفى طاهر

(٦٩)

الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٥١ القضائية

اشكال فى التنفيذ • طعن « المصلحة فى الطعن » • نقض « المعالجة
فى الطعن » •

الاشكال فى التنفيذ وروره على طلب وقف تنفيذ الحكم مرققا • حتى
يفصل فى النزاع نهائيا • اذا كان باب الطعن مفتوحا • القضاء برفض
الطعن فى الحكم المستشكل فى تنفيذه • أثره • انقضاء وقف التنفيذ الصادر
به الحكم فى الاشكال واعتبار الطعن فى هذا الحكم الاخير عديم الجدوى •

ان الاشكال لا يرد الا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى
يفصل فى النزاع نهائيا من محكمة الموضوع اذا كان باب الطعن فى الحكم
ما زال مفتوحا ، وذلك طبقا لنص المادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات
الجنائية - ولما كان الين من الأوراق ان هذه المحكمة - محكمة النقض -
قضت فى الطعن المرفوع من المحكوم عليه فى الحكم المستشكل فى تنفيذه
بقوله شكلا ورفضه موضوعا ، وانقضى بذلك أثر وقف التنفيذ الذى
قضى به الحكم الصادر فى الاشكال ، فان طعن النيابة العامة فى هذا
الحكم الاخير الوقتى يضحى عديم الجدوى ، متعين الرفض •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده آخرين بأنهم بدائرة قسم الدقي محافظة الجيزة : واقعوا بغير رضاها بأن اصطحبها اثنان منهم خلاف المطعون ضده الى شقة احدهما وهددها قائلاًهم بالاعتداء عليها بآلة حادة (مكينة) ودفعوها عنوة الى داخل غرفة النوم وشلوا حركتها وقام أولهم بخلع ملابسها ثم أولج الجميع بما فيهم المطعون ضده عضوه التناسلي في موضع النفه منها الواحد تلو الآخر وذلك على النحو المبين بالحضر .

وطلبت اذلتهم الى مستشار الاحالة لمعاقبتهم بالمادة ٢٦٧/١ من قانون العقوبات . فقرر ذلك . وادعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهمين بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على صيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات الجيزة قضت حضوريا عملاً بمادة الاتهام بمعاقبة (المطعون ضده) بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات والزامه بأن يدفع واحد وخمسين جنيهاً تعويضاً مؤقتاً للادعية بالحق المدني . فامتشكل المطعون ضده في تنفيذ هذا الحكم . ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بقبول الاشكال شكلاً وفي الموضوع بوقف تنفيذ العقوبة مؤقتاً حتى يفصل في الطعن بالنقض .

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

وحيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه ان قضى بوقف التنفيذ في الاشكال المرفوع من المحكوم عليه في تنفيذ الحكم الصادر من محكمة جنايات الجيزة حتى يفصل في الطعن بالنقض قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أقام قضاءه على أن المحكوم عليه طعن في الحكم المستشكل فيه بطريق النقض وتصدى بأسبابه للحكم الصادر في الموضوع ، في حين ان الطعن بالنقض لا يترتب عليه ايقاف التنفيذ الا في الحالتين

المنصوص عليهما في المادة ٤٦٩ من قانون الاجراءات الجنائية ، كما ان الاشكال في التنفيذ ليس طريقا من طرق الطعن في الأحكام ، بل هو تظلم من اجراء تنفيذهما مبناه وقائع لاحقة على صدوره فتصل باجراء تنفيذه •

وحيث ان الاشكال لا يرد الا على تنفيذ حكم يطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع اذا كان باب الطعن في الحكم ما زال مفتوحا ، وذلك طبقا لنص المادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية - ولما كان البين من الأوراق ان هذه المحكمة - محكمة النقض - قضت في الطعن المرفوع من المحكوم عليه في الحكم المستشكل في تنفيذه بقبوله شكلا ورفضه موضوعا ، وانتضى بذلك أثر وقف التنفيذ الذي قضى به الحكم الصادر في الاشكال ، فان طعن النيابة العامة في هذا الحكم الأخير الوقتي يضحى عديم الجدوى ، متعين الرفض •

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار وهاشم محمد قراعه وصفوت خالد مؤمن ومحمد نبيل رياض

(٧٠)

الطعن رقم ٥٥٣٧ لسنة ٥١ القضائية

١ - استئناف • اجراءات « اجراءات المحاكمة » • نقض « أسباب الطعن • ما لا يقبل منها » •

- عدم تمسك الطاعن • أمام محكمة ثاني درجة • بطلب إعادة التحليل المبدي منه أمام محكمة أول درجة • اعتباره متنازلا عنه • أساس ذلك واثره ؟

٢ - دعوى جنائية • نيابة عامة « سلطتها في رفع الدعوى » •

صدور كتاب دورى من مكتب النائب العام يدعو أعضاء النيابة العامة الى طلب تأجيل قضية معينة الى أجل معين لا يقيد النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية •

١ - من المقرر أن محكمة ثاني درجة أنما تحكم فى الأصل على مقضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه ، وكان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة أن الطاعن تمسك أمامها بطلب اعادة تحليل عينة الدقيق المحفوظة بالمطحن مما يعد تنازلا عن الطلب الذى أبداه أمام محكمة أول درجة ، فانه لا يجوز للطاعن أن ينمى على المحكمة قنودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم ترهى موجبا لاجرائه •

٢ - من المقرر أن القانون لم يضع قيودا على حق النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية فهي صاحبة الحق في رفعها ونقلا للاوضاع التي رسمها القانون ومتى رفعت الدعوى على هذه الصورة فإن المحكمة تصبح وقد اتصلت بها ملزمة بالفصل فيها على ضوء ما تستظهره من توافر أركان الجريمة أو عدم توافره على هدى ما تقتضيه في تكوين عقيدتها من شتى الأدلة بالعناصر غير مقيدة بطلبات النيابة الشفوية أو المكتوبة اذ ليس لنا من حق لدى القضاء سوى ابداء طلبات في الدعوى أن شاء أخذ بها وأن شاء رفضها ومن ثم فإن ما ينعمه الطاعن من أن النيابة قدمته للمحاكمة بالمخالفة للكتاب الدوري الصادر من مكتب النائب العام والذي يدعو فيه أعضاء النيابة الى طلب تأجيل هذه القضايا الى أجل معين لا يكون مقبولا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطان بأنه: وهو صاحب مطحن والمدير المسئول عنه أنتج دقيقا غير مطابق المواصفات ، وطلبت عقابه بالمواد ١، ٤، ٥، ٧، ٦، ٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المدل بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ . ومحكمة جنح طهطا قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر وتغريمه مبلغ مائة جنيه وكفالة عشرين جنيها لايقاف التنفيذ والمصادرة فاستأنف ومحكمة سوهاج الابتدائية بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برأضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطن الاستاذ / المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقص ... الخ .

المحكمة

وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه دانه بجريمة انتاج دقيق غير مطابق للواصفات المقررة قانونا قد خالف القانون وانطوى على الاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن دفاع الطاعن قام على أن النسب المحددة قانونا لانتاج الدقيق إنما تنصرف الى الأقماح السليمة وأن الدقيق الذى أخذت منه العينة منتج من أقماح بعضها مستورد فرنسى به نسب عالية من الشائب وبعضها الآخر مصرى مصاب حشريا وطلب الى المحكمة أن تأمر بإعادة تحليل العينة بيد أنها رفضت اجابته الى هذا الطلب ، كما دانه الحكم بتلك الجريمة بصفته مديراً للمطحن على خلاف ما يقضى به المنشور رقم ٨ لسنة ١٩٧١ الصادر من وزارة التموين من تحرير المحاضر عن هذه العينات ضد المشرفين عن الانتاج ، هذا الى أن النيابة العامة قدمت الطاعن الى المحاكمة بجلسته ٣١ من مارس سنة ١٩٧٩ خلافا لما يقضى به الكتاب الدورى رقم ٨ لسنة ١٩٧٩ الصادر من مكتب النائب العام والذي يطلب الى أعضاء النيابة تأجيل هذه القضايا الى شهر أكتوبر سنة ١٩٧٩ ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائى - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - بين واقعة الدعوى بما توافر به أركان الجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة ماثنة لها معنيها الصحيح من الأوراق من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة ثانى درجة إنما تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه ، وكان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثانى درجة أن الطاعن تمسك أمامها بطلب إعادة تحليل عينة الدقيق المحفوظة بالمطحن مما يعد تنازلا عن الطلب الذى أبداه أمام محكمة أول درجة ، فانه لا يجوز للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم ترهى موجبا لاجرائه ، هذا الى أن الحكم

الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بهذا الشأن وأطرحه في قومه : « وحيث ان المحكمة لا ترى موجبا لاجابة المتهم الى طلبه باعادة التحليل للجنة المناظرة خاصة واذ كان من البديهي أنه منذ أخذت العينة بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢١ وهو ما يقارب الأربعة سنوات ما قد يجعلها فاسدة حايا ومصابة بالحشرات ، وكان هذا الذي رد به الحكم على طلب الطاعن سائغا في خصوص هذه الدعوى لما هو معلوم لدى الكافة من أن الدقيق يفسد بمرور الوقت ، فان منعى الطاعن بهذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز قد أناط - بما نص عليه في المادة الأولى منه - بأصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها انتاج الدقيق طبقا للمواصفات المحددة فيها كما ألزمهم - طبقا لما ورد بالمادة الثانية من ذات القرار - بتتقية الحبوب قبل طحنها من المواد الغريبة الضارة بالصحة ، واذ لم يمار الطاعن فيما أثبتته الحكم في حقه من أنه المسؤول عن ادارة المطحن فان ما يثيره بوجه الطعن من أنه قدم للمحاكمة على خلاف ما يقضى به المنشور الصادر من وزارة التموين بتحرير المحاضر عن عينات الدقيق ضد المشرف على الانتاج بالمطحن لا يكون صديدا ، ذلك أنه ليس من شأن هذا المنشور أن ينسخ أحكام القرار الوزاري سالف الذكر أو أن يعدل فيها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لم يضع قيودا على حق النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية فهي صاحبة الحق في رفعها وفقا للأوضاع التي رسمها القانون ، ومنى رفعت الدعوى على هذه الصورة فان المحكمة تصبح وقد اتصلت بها ملزمة بالتفحص فيها على ضوء ما تستظهره من توافر أركان الجريمة أو عدم توافرها على هدى ما تستلهمه في تكوين عقيدتها من شتى الأدلة والعناصر

غير مقيدة بطلبات النيابة الشفوية أو المكتوبة اذ ليس لها من حق لدى القضاء سوى ابداء طلباتها في الدعوى أن شاء أخذ بها وان شاء رفضها ، ومن ثم فان ما ينعاه الطاعن من أن النيابة العامة قدمته للمحاكمة بالمخالفة للكتاب الدوري الصادر من مكتب النائب العام والذي يدعو فيه أعضاء النيابة الى طلب تأجيل هذه القضايا الى أجل معين لا يكون مقبولا • لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا •

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوة نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : جمال الدين منصور وعبد العزيز عبد العاطي
ومحمد صلاح خاطر ونجاح نصار

(٧١)

الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥١ القضائية

١ - قتل عمد • قصد جنائي • نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها »

استخلاص نية القتل • موضوعي • مادام سائغا •

٢ - قصد جنائي • مسئولية جنائية • حكم « تسببيه • تسبب معيب »

مساء له السكران فاقد الشعور والاختيار عن القتل العمد • شرطها ؟

٣ - مسئولية جنائية « الاعفاء منها » • سكر • محكمة الموضوع « سلطتها » سلاح •

الفصل في امتناع مسئولية المتهم لوجوده في حالة سكر • وقت مقارنة الجريمة • موضوعي • بشرط أن يكون سائغا •

٤ - من المقرر أن امتخلاص نية القتل لدى الجاني وتقدير قيام هذه النية أو عدم قيامها وأن كان أمرا موضوعيا متروكا لمحكمة الموضوع دون تعقيب إلا أن شرط ذلك أن يكون امتخلاصها سائغا وأن تكون الوقائع والظروف التي استندت إليها وأسست عليها رأيها تؤدي عقلا الى النتيجة التي رتبها عليها

ولمحكمة النقض أن تراقب ما اذا كانت الأسباب التي أوردتها تؤدي الى النتيجة التي خلصت اليها •

٢ - من المقرر في قضاء النقض أن السكران متى كان فاقد الشعور والاختيار في عمله فلا يصح أن يقال عنه أنه كانت لديه نية القتل وذلك سواء أكان أخذ المسكر بعينه ورضاه أم كان قد أخذ قهرا عنه أو على غير علم منه مادام المسكر قد أفقده شعوره واختياره مثل هذا الشخص لا يصح معاقبته على القتل العمد الا اذا كان قد اتوى القتل ثم أخذ المسكر ليكون مشجعا له على تنفيذ نية •

٣ - من المقرر أن الفصل في امتناع مسئولية المتهم الجنائية لوجوده في حالة سكر وقت مقارفته للجريمة وأن كان متعلقا بموضوع الدعوى يستقل بتقديره قاضي الموضوع الا أن شرط ذلك أن يكون مبنيا على أسباب مائنه •

الوقائع

اتهمت اثنيابة العامة المطعون ضدهما: أولا : قتل الطفل •• (مجهول الأب) عمدا مع سبق الاصرار بأن بيتا النية على قتله وأعدا لهذا الغرض سلاحا ناريا (مدفع رشاش) حملة المتهم الثاني واتجها صوب مكان وجود المجنى عليه بمسكنه وأطلق عليه المتهم الأول عدة أعيرة نارية من هذا السلاح بعد أن سلمه اليه المتهم الثاني قاصدا من ذلك قتله فحدثت به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته • ثانيا : قتلا ••••• عمدا مع سبق الاصرار بأن بيتا النية على قتله وأعدا لهذا الغرض سلاحا ناريا (مدفع رشاش) واتجها صوب وجود المجنى عليه بمسكنه وأطلق عليه المتهم الأول عدة أعيرة نارية من هذا المدفع قاصدا من ذلك قتله فحدثت به الاصابات

الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ثالثا : شرعا في قتل
 ... عمدا مع سبق الاصرار بأن يتا التية على قتلها وأعدا لهذا الغرض ملاحا
 ناريا (مدفع رشاش) حمله المتهم الثاني واتجهها صوب مكان وجودها
 يمسكها وأطلق عليها المتهم الأول عدة أعيرة نارية من هذا السلاح بعد أن
 سلمه اليه المتهم الثاني قاصدا من ذلك قتلها فحدثت بها الاصابات الميئة بالتقرير
 الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادتهما فيه هو مداركة المجنى عليها
 بالعلاج رابعا : أحرزا مدفعا رشاشا . خامسا : أحرزا ذخائر مما تستعمل في
 السلاح الناري سالف الذكر وطلبت من مستشار الاحالة احالتهما الى محكمة
 الجنايات لمعاقبتهما طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة فقرر ذلك .
 ومحكمة جنايات أسوان بعد أن عدلت الوصف بأنهما أحدا بالطفل الاصابات
 الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدا من ذلك قتله ولكنها أفضت
 الى موته كما أحدا الاصابات الميئة بتقرير الصفة التشريحية ولم
 يقصدا من ذلك قتلا ولكنها أفضت الى موته كما أحدا ب الاصابات الميئة
 بالتقرير الطبي وأحرزوا مدفعا رشاشا بغير ترخيص وأحرزوا ذخائر مما
 تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٦/١ ،
 ٢٤٠/١ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٦ ، ٢٦/٢ - ٤ من القانون رقم ٣٩٤
 لسنة ١٩٥٤ المعدل بالتانين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والقسم
 الثاني من الجدول رقم ٣ الملحق مع تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون
 العقوبات . أولا : بمعاقة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة
 سنة عن كل ١٠ أسند اليه . ثانيا : - بمعاقة المتهم الثاني بالأشغال الشاقة
 لمدة عشرة سنوات عن كل ما أسند اليه .

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ

المحكمة

حيث ان مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه ادّعى عن المطعون ضدهما نية القتل وأداتهما بجريمة الضرب المفوضى الى الموت قد ثابه انقصور والفساد في الاستدلال ذلك بأنه ركن الى أنهما كانا في حالة سكر دون أن يستظهر مدى هذه الحالة وما اذا كان من شأنهما أن تفقداهما شعورهما واختيارهما باستدلال سائق ، اذ عول في ثبوتها على ماقرره المطعون ضدهما وملابسات الدتوى حال ان الثابت من الأوراق أنها جاءت خاليه مما يقطع بأن المطعون ضدهما كانا في حالة سكر الا من دفاعهما الذي لم يتأيد بأي دليل ويدحضه ما شهدت به المجنى عليها من أنهما كانا في حالة افاقة وقت ارتكاب الحادث بما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله «أن المتهمين في غمرة سكرهما بليلة ١٩٧٧/١/٣١ حملا مدفعا رشاشا عمدة الجندي . . . الحارس على المتهم الأول لسبب سجنه عسكريا بعد أن غافلا هذا الحارس وقبأدلا احراز هذا السلاح وتجوأا به في مدينة أسوان حتى اذا وصلا الى مسكن المجنى عليهما الأول والثالثة قفرا اليه عن طريق تسوره ودخلا حجرة نوم هذين الأخيرين وقام المتهم الأول باستلام السلاح من الثاني حيث أفرغ منه عدة طلقات ناريه أصابت الطفل . . . فأفضت الى موته كما أصابت والدته . . . بالاصابات الميئة بالتقرير الطبي والتي تخلفت لديها من جرائمها عاهة مستديمة هي عدم كفاءة حركة الذراع الأيمن واليد اليمنى ، ثم انتقلا الى منزل المجنى عليه . . . وهما تحت تأثير السكر أيضا الذي وقعما فيه باختيارهما وطرقا باب مسكن الأخير وما أن فتحه لهما المجنى عليه حتى أفرغ المتهم الأول أيضا من ذات المدفع عدة مقذوفات نارية عليه أصابته من الخلف وهو في طريق فراره من المنهم بعد أن سماء باسمه وتوسل اليه الا يعتدى عليه وقد أحدثت الطلقات التي أصابته به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية التي أفضت الى موته ، وذلك دون أن توفر حالة السكر المذكورة بما لها من أثر على فكر ورويه كل من المتهمين نية القتل أو سبق الاصرار لأي منهما . . . ثم استطرد الحكم في مقام نفى نية القتل لدى المطعون ضدهما

الى القول « .. وحيث أنه لما كان قد ثبت لدى المحكمة من اعترافات المتهمين بالتحقيقات ومن الالبسات المدعى أن هذين المتهمين قد احتسبا باختيارهما قدرا كبيرا من الخمر قيل ارتكاب الحادث مما أفقدهما شعورهما فانه من غير المقبول القول بتوافر سبق الاصرار أو حتى نية القتل لدى المتهمين .. » لما كان ذلك وكان استخلاص نية القتل لدى الجاني وتقدير قيام هذه النية أو عدم قيامها وأن كان أمرا موضوعيا متروكا لمحكمة الموضوع دون تعقيب ، الا أن شرط ذلك أن يكون استخلاصهما سائغا وأن تكون الوقائع والظروف التي استندت اليها وأُسست عليها رأيها تؤدي عقلا الى النتيجة التي رتبها عليهما ولمحكمة النقض ان تراقب ما اذا كانت الأسباب التي أوردتها تؤدي الى النتيجة التي خلصت اليها . وثئن كان من المقرر في قضاء النقض أن السكران متى كان نائدا الشعور والاختيار في عمله فلا يصح أن يقال عنه أنه كانت لديه نية القتل وذلك سواء أكان قد أخذ المسكر بعلمه ورضاه أم كان قد أخذه فهرا عنه أو على غير علم منه ما دام لسكر قد أفقده شعوره واختياره ومثل هذا الشخص لا يصح معاقبته على القتل العمد الا اذا كان قد اتوى القتل ثم أخذ المسكر ليكون مشجعا له على تنفيذ نية . الا أنه لما كان من المقرر أن الفصل في امتناع مسؤولية المتهم الجنائية لوجوده في حالة سكر وقت مقارفته للجريمة وان كان متعلقا بموضوع الدعوى يستقل بتقديره قاضي الموضوع الا ان شرط ذلك أن يكون مبني على أسباب سائغة وكان الحكم المطعون فيه قد عول في افتئانية القتل لدى المطعون ضدهما على أنهما كانا في حالة سكر اختياري أفقدهما شعورهما مستندا في ذلك على مجرد قولهما وملابسات الدعوى دون أن يوضح تلك الملابسات وكيف أنها نهضت دليلا على ثبوت هذه الحالة فضلا عن أن الين من مطالبة الأفراد المضمومة أن المجنى عليها

قد نفت بالتحقيقات أن المطعون ضدهما كانا في حالة سكر وقت مقارنتهما الحادث فان ما أورده الحكم من أسباب أقام عليها ما ذهب اليه من أن المطعون ضدهما كانا في حالة سكر تنفي معهما نية القتل لديهما لا تكون سائغة ولا تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها فضلا عن مجافاتها لوقائع الدعوى وظروفها بما يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقي ماثيره الطاعنة في طعنها .

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوة نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : جمال الدين منصور وعبد العزيز عبد العاطي
ويحيى العموري ومحمد صلاح خاطر

(٧٢)

الطعن رقم ٤٤١٧ لسنة ٥١ القضائية

دفاع « الأخلال بحق الدفاع • مايوفره » • حكم « تسببيه • تسبیب
معيب » • دعارة • نقض « أسباب الطعن • مايقبل منها » •

أثارة دفاع الطاعنة أن الشاهد المنسوب لها ممارسة الدعارة مع
شخص وهمي • وطلبه تحقيق هذا الدفاع وتمسكه به بمذكرته الختامية
المصرح بها • وتقديمه تأييدا لهذا الدفاع صورة ضوئية لجواز سفر شخص
آخر خلاف الشاهد ويحمل ذات رقم جوازه الوارد بمحضر جمع الاستدلالات •
دفاع جوهرى • الالتفات عنه • قصور • وإخلال بحق الدفاع •

لما كان البين من محضر جلسة المعارضة الاستئنافية ومن مظالم
المفردات أن المدافع عن الطاعنة أثار في مرافقته أن الشاهد السعودي الجنسية
المنسوب للطاعنة ممارسة الدعارة معه بمسكنه - شخص وهمي لا وجود له
في الحقيقة والواقع ، وطلب من المحكمة تحقيق هذا الدفاع وتمسك به
بمذكرة، الختامية المصرح له بتقديمها وقدم تأييدا لدفاعه صورة ضوئية لجواز
سفر شخص آخر خلاف الشاهد تحمل ذات رقم جوازه الوارد بمحضر
جمع الاستدلالات • لما كان ذلك ، وكان الدفاع الذى تمسكت به الطاعنة
يعد في خصوص الدعوى المطروحة - دفاعا جوهريا مما كان يتعين معه على

المحكمة أن تمجده وأن تناوله في حكمها بياناً لوجه ما انتهى إليه قضاؤها في شأنه ، أما وهي قد انتفتت كليه عن التعرض له مما يكشف عن أنها أطرحته وهي على بينه من أمره - مع أنها قد عولت ضمن ما عولت في قضائها بالادانة على الدليل المستند من أقوال هذا الشاهد فإن حكمها يكون قاصر البيان بخلا بحق الداع مستوجب النقض والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها اعتادت ممارسة الدخالة مع الرجال دون تمييز لقاء أجر حاة كونها سبق الحكم عليها في اللجنة رقم ٠٠٠ لسنة ١٩٧٧ أداب القاهرة . وطلبت عقابها بالمادتين ٩/ج، ١٥ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ والمادة ٣/٤٩ من قانون العقوبات ومحكمة جنح آداب القاهرة قضت حضورياً في . ببراءة المتهم . فاستأنفت النيابة العامة ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم سنة مع الدغل والنفاذ والمراقبة مدة مساوية لمدة العقوبة والإيداع وذلك باجماع الآراء . فعارضت وقضى في معارضتها بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

فطن الاستاذ المجامى عن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ

المحكمة

وحيث ان مما تنهأ اطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بادانتها بجريمة ممارسة الدخالة قد شابه قصور في التسييب واخلال بحق الدفاع ذلك بأن المحكمة الاستئنافية لم تعرض ايرادا وردا لدفاعها - المؤيد بما قدمته من دليل - بأن شاهر الاثبات في الدعوى شخص وهمي لا وجود له في الحقيقة والواقع مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان البين من محضر جلسة المعارضة الاستثنائية ومن مطالعة
المفردات أن المدافع عن الطاعة آثارني مراقبته أن الشاهد السعودي الجنسية
المنسوب للطاعة ممارسة الدارة معه بمسكنه - شخص وهمي لا وجود له
في الحقيقة والواقع ، وطلب من المحكمة تحقيق هذا الدفاع وتمسك به
بمذكرته الختامية المصرح له بتقديمها وقدم تأييدا لدفاعه صورة ضوئية بجواز
مفر شخص آخر خلاف الشاهد تحمل ذات رقم جوازه الوارد بمحضر
جمع الاستدلالات . لما كان ذلك ، وكان الدفاع الذي تمسكت به الطاعة
يعد - في خصوص الدعوى المطروحة - دفاتا جوهريا مما كان يتعين معه على
المحكمة أن تنحصر وأن تتناول في حكمها بيانا لوجه ما انتهى اليه قضاؤها في
شأنه ، أما وهي قد التفتت كلية عن التعرض له مما يكشف عن أنها أطرحته
وهي على بينه من أمره - مع أنها قد عولت ضمن ما عولت في قضائها بالادانة
على الدليل المستمد من أقوال هذا الشاهد فان حكمها يكون قاصر البيان
مخلا بحق الدفاع مستوجب انقضى والاحالة بغير حاجة الى بحث أوجه
الظمن .

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوة نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : جمال الدين منصور وعبد العزيز عبد العاطي
ومحمد صلاح خاطر وحسين لبيب

(٧٣)

الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٥٢ القضائية

تفتيش « اذن التفتيش • تنفيذه » • تلبس • حكم « تسببه •
تسبب معيب » • نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها » • مواد مخدرة •
الاذن بتفتيش شخص • جواز تنفيذه أينما وجد طالما جرى في دائرة
اختصاص من أصدر الأذن ومن نفذه •
ضبط المخدر مع المأذون بتفتيشه • يجعل الجريمة متلبسا بها • اثر
ذلك ؟

كون الخطأ الذي تردى فيه الحكم قد حجب عن نظر الموضوع • وجوب
النقض والأحالة •

١-١ كن قضاء محكمة النقض قد استقر على أنه متى صدر اذن النيابة
بتفتيش شخص كان لمأمور الضبط القضائي المندوب لأجرائه أن ينفذه أينما
وجده ما دام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقعا في دائرة اختصاص من
أصدر الامر ومن نفذه - كما هو الحال في الدتوى المطروحة - وكان ضبط
المخدر مع المظنون ضده - مستندان النيابة يجعل جريمة احراز المخدر
متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وجودها أن يقوم
بتفتيش مسكنه دون حاجة لصدور اذن من النيابة العامة بذلك ومن ثم يكون
الحكم اذ قضى بغير ذلك قد خالف القانون ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب

المحكمة عن النظر فى موضوع الدوى وتقدير ادلتها فانه يكون متعيناً مع
النقض الاحالة •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطائى بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا
(حشيشًا) فى غير الاحوال المصرح بها قانونًا • وطلبت من مستشار الاحالة
احالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة
فقرر ذلك • ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضورياً عملاً بالمادة
١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ٣٠ من قانون العقوبات ببراءة
المتهم مما أسند اليه ومصادرة المخدر المضبوط •

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض • • الخ •

الحكمة

حيث ان النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى ببراءة
المطعون ضده من تهمة احرار المخدر قد أخطأ فى قضائه بإعلان تفتيش مسكن
المطعون ضده لتجاوز الضابط المأذون له بالتفتيش حدود الاذن الذى انصب
على شخص المطعون ضده ذلك أنه وقد تم ضبط المخدر معه بعد استئذان
النيابة العامة فانه يصبح فى حالة تلبس بالجريمة مما يبيح للمأمور بالضبط القضائى
تفتيش مسكنه دون الرجوع لسلطة التحقيق •

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مفاده ان تحريرات
المقدم ••••• اسفرت عن ان الطاعن يتجر بالمواد المخدرة وبعد استئذان النيابة
العامة فى ضبطه وتفتيشه انتقل الى مسكنه الكائن بدائرة قسم اللبان بمحافظة
الاسكندرية وقام بضبطه وتفتيشه فعر بجيب جطابه الدعوى على لفاقتين بكل

منها قطعة من الجشيش ثم قام بتفتيش المسكن وعثر أسفل اريكه خشبية بإحدى غرفة على طرية كاملة من الجشيش ، وقد أخذ الحكم بدفاع المطعون ضده بطلان التفتيش وانتهى الى القضاء بالبراءة بقوله « أن الثابت من اذن التفتيش ان مصدره اذن بضبط وتفتيش المتهم أثناء تواجده بدائرة غرب الاسكندرية لضبط ما يحرزه من مواد مخدرة ولم يتضمن الاذن تفتيش مسكن المتهم ومن ثم يكون التفتيش الذي تم بمسكن المتهم قد وقع دون اذن من السلطة المختصة قانونا الا ان المبدأ له وبالتالي فلا يصح الاعتماد عليه ولا على شهادة من أجروه لان مثل هذه الشهادة تتضمن اخبارا منهم عن أمر ارتكبه مخالف للقانون •

وحيث ان قضاء محكمة النقض قد استقر على أنه متى صدر اذن النيابة بتفتيش شخص كان لمأمور الضبط القضائي المندوب لاجرائه أن ينفذه أينما وجده ما دام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقعا في دائرة اختصاص من اصدر الامر ومن نفذه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - وكان ضبط المخدر مع المطعون ضده بعد امتدان النيابة يجعل جريمة احراز المخدر متلبسا بها مما يوجب لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وجودها أن يقوم بتفتيش مسكنه دون حاجة لصدور اذن من النيابة العامة بذلك ومن ثم يكون الحكم اذ قضى بغير ذلك قد خالف القانون ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن النظر في موضوع الدعوى وتقدير ادلتها فانه يكون متعيناً مع النقض الاحالة •

جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : أحمد محمود هيكل ومحمد عبد المنعم البنا ومحمد الصوفي عبدالجواد وكمال المتيني

(٧٤)

الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٢ القضائية

حكم « تسببيه • تسبیب معیب » • بياناته « بيانات حكم الادانة » •
 بلاغ كاذب • جريمة « أركانها » • أمر حفظ • محكمة الموضوع « سلطتها
 في استخلاص صحة الواقعة » •
 كذب الوقائع المبلغ عنها • ركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب •
 أثر ذلك ؟

العبرة في كذب البلاغ أو صحته • بحقيقة الواقع •
 الأمر الصادر من الجهة الادارية بحفظ البلاغ أو التحقيق الادارى الذى
 أجرته فى شأنه ليس دليلاً على عدم صحة الوقائع المبلغ بها • أثر ذلك ؟

لما كان كذب الوقائع المبلغ عنها ركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب
 بحيث يجب للحكم بالادانة أن يثبت كذب البلاغ ، ولا يصح القول بأنه اذا
 عجز المبلغ عن الاثبات فان بلاغه يعتبر كاذباً ، اذ العبرة في كذب البلاغ أو
 صحته هي بحقيقة الواقع • وكان الامر الذى تصدره الجهة الادارية بحفظ
 بلاغ قدم اليها ، أو بحفظ التحقيق الادارى الذى أجرته فى شأنه لا ينهض
 دليلاً على عدم صحة الوقائع التى انطوى البلاغ عليها ، ولا يقيد المحكمة
 المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب أو يحجبها عن واجبها فى تضييق
 الوقائع المبلغ عنها لتقدر بنفسها مدى صحتها أو كذبها ، لما كان ذلك وكان

الحكم المطعون فيه لم يعتمد في اثبات كذب الوقائع المبلغ عنها الا على أن الطاعن لم يقدم دليل صحتها وأن الجهة الادارية قد أمرت بحفظ البلاغ المقدم اليها في شأنها ، فانه يكون معيا بالتصور البطل له .

الوقائع

اتهمت اليازة انعامه اطعن بأنه : أولاً . أبلغ كذبا وبسوء التصدد في حق موظف عمومي بأمور لو صحت لاستوجبت عقوبة فاعلها . . ثانيا : قذف في حق موظف عمومي ببارات تخدش اشرف والاعتبار حسبما جاء بالشكوى رقم ٣٥ شكارى رئاسة محكمة قنا . وطلبت معاقبته بالمواد ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٦ مكرر (ب) من قانون العقوبات . . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . . ومحكمة جنح نجع حمادى قضت حضورياً بملابعدتى الاتهام بتقرير المتهم عشرين جنيها والزمته بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ عشرين جنيها على سبيل التعويض النهائى . . فاستأنف المحكوم عليه والمدعى بالحق المدنى ، ومحكمة قنا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المستأنف . .

فطعن الاستاذ / . . . المحامى عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق التخص . . . الخ .

المحكمة

ومن حيث ان مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه ادانه بجريمة البلاغ الكاذب قد شابه القصور فى التسيب ، اذ لم يدال تدليلاً كافياً على كذب الوقائع التى أبلغ الطاعن عنها .

وحيث أن الحكم الابتدائي - الذي أيده الحكم المطعون فيه واعتمد أسبابه - يمد أن بين واقعة الدعوى والأدلة التي استند إليها في قضائه بإدانة الطاعن بجريمة الإبلاغ الكاذب ، قد استدل على كذب الوقائع المبلغ عنها بما أورده في قوله : « وحيث أن ما تضمنه بلاغ المتهم ضد المدعى بالحق المدني أخبار بأمر كاذب ، وأوراق الدعوى ومستنداتها قاطعة في كذب هذا البلاغ ، فالثابت من تحقيقات الشكوى أن المتهم لم يقدم دليلاً على صدق ما أبلغ به ، وقد انتهى السيد رئيس المحكمة إلى حفظ الشكوى لكيديتها ويقطع في كذب الإبلاغ ما اختط السيد رئيس المحكمة في مذكرة حفظ الشكوى رقم ٧٤ من أن المجنى عليه يعمل مكرتير جلستين بالمحكمة ويتمتع بالأمانة والنزاهة في عمله وله سمعة حسنة جداً ، ولا يمكن الاستغناء عنه ، ومن ثم يكون الركن الثاني من أركان جريمة الإبلاغ الكاذب متوفراً في الدعوى ، وهو أن يكون موضوع الأخبار أمراً كذباً » . لما كان ذلك ، وكان كذب الوقائع المبلغ عنها ركن من أركان جريمة الإبلاغ الكاذب بحيث يجب للحكم بالإدانة أن يثبت كذب البلاغ . ولا يصح القول بأنه إذا عجز المبلغ عن الإثبات فإن بلاغه يعتبر كذباً ، إذ العبرة في كذب الإبلاغ أو صحته هي بحقيقة الواقع . وكان الأمر الذي تصدره الجهة الإدارية بحفظ بلاغ قدم إليها ، أو بحفظ التحقيق الإداري الذي أجرته في شأنه لا ينهض دليلاً على عدم صحة الوقائع التي استوى البلاغ عليها ، ولا يقيّد المحكمة المطروحة أمامها تهمة الإبلاغ الكاذب أو يحجبها عن واجبها في تمحيص الوقائع المبلغ عنها لتقدر بنفسها مدى صحتها أو كذبها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعتمد في إثبات كذب الوقائع المبلغ عنها إلا على أن الطاعن لم يقدم دليل صحتها وأن الجهة الإدارية قد أمرت بحفظ البلاغ المقدم إليها في شأنها ، فإنه يكون معيباً بالقصور المبطل له ، والموجب لنقضه والاحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن . . .

جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس
المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد أحمد حمدي وأحمد محمود هيكل
ومحمد عبد المنعم البنا ومحمد الصوفي عبد الجواد

(٧٥)

الظعن رقم ٨٣١ لسنة ٢ هـ القضائية

١ - اجراءات « اجراءات المحاكمة » • حكم « بطلانة » • بطلان •
اعلان • نظام عام •

أوجه البطلان المتعلقة باجراءات التكليف بالحضور وميعاده • ليست
من النظام العام • أثر ذلك ؟

٢ - اجراءات « اجراءات المحاكمة » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع •
ها يوفره » •

عدم توكيل الطاعة محام للدفاع عنها وقيام المحامي المنتدب بواجب
الدفاع • لا عيب •

٣ - محكمة الموضوع • « نظرها الدعوى والحكم فيها » • اثبات
« شهود » • محاماه • دفع • « الاخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره » •

للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الاثبات • متى قبل المتهم أو
المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا ولا يحول عدم سماعهم دون الاعتماد على
أقوالهم • دامت مطروحة على بساط البحث •

٤ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات
« بوجه عام » •

كفاية ايراد الحكم للأدلة التي استخلص منها الادانة • تعقب المتهمة
في كل جزئية من جزئيات دفاعها غير لازم •

٥ - سلاح • ذخيرة • جريمة • « أركانها » •

جريمة احراز سلاح ناري بغير ترخيص • يكفي لتحقيقها مجرد الحيازة
المادية للسلاح أيا كان الباعث عليها •

قول الطاعنة أنها كانت تحتفظ بالسلاح والذخيرة لديها كإمانه • دفاع
ظاهر البطلان •

١- من المقرر أن عدم اعلان المتهم بقائمة شهود الاثبات لا يترتب عليه
البطلان وإنما يجيز فقط - طبقا لما تقضى به المادة ٣٧٩ من قانون الاجراءات
الجنائية - لصاحب الشأن الاعتراض على سماع الشاهد الذي لم يعلن به في
قائمة الشهود • ولما كان محامي الطاعنة قد تنازل بالجلسة عن سماع شهود
الاثبات فإنه يكون بذلك قد امتنع في حقه في الدفع ببطلان الاجراءات ، لما
كان ذلك وكان عدم اعلان الخصوم بالامر الصادر بالاحالة الى محكمة الجنايات
خلال الاجل المحدد لا يبنى عليه بطلانه ، وكانت أوجه البطلان المتعلقة
باجراءات التكليف بالحضور وميعاده ليست من النظام العام فاذا حضر المتهم
في الجلسة بنفسه أو بوكيل عنه فليس له أن يتمسك بهذا البطلان وإنما له
- طبقا لما تنص عليه المادة ٣٣٤ اجراءات - أن يطلب تصحيح التكليف
أو استيفاء أى نقص فيه واعطاء ميعادا لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع
الدعوى ، وكان الدفاع عن الطاعنة لم يطلب من محكمة الموضوع تأجيل
الدعوى لاعلان الطاعنة بأمر الاحالة أو اعطائه اجلا لاعداد دفاعه ، فإنه
يُعتبر قد تنازل عن حقه في ابدائه ، وليس له من بعد أن يشير ذلك لأول
مرة أمام محكمة النقض ،

٢ - لما كانت الطاعنة لم تطلب وكيل دعوى للدفاع عنها وكان المحامي
المتدب قد ترفع الدعوى حسبما أملته عليه واجبات مهنته ورسمته
تقاليدا فان دعوى الاخلال بحق الدفاع أو بطلان الاجراءات لا يكون لها
وجه ،

٣ - لما كان من المقرر أن المحكمة أن تستقنى عن سماع شهود الاثبات اذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنيا دون أن يحول عدم سماعتهم أمامها من أن تتمد في حكمها على أقوالهم التي ادلوا بها في التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث ،

٤ - بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصته من وقوع الجريمة المسندة الى الطاعنة ولا عليه أن يتعقبها في كل جزئية من جزئيات دفاعها لان مفاد التفاته عنها أنه أطرحها •

٥ - لما كان من المقرر أنه يكفي لتحقيق جريمة احراز سلاح نارى بغير ترخيص مجرد الحيازة المادية لمسلاح - طالت أو قصرت - أيا كان الباعث على حيازته ولو كان لامر عارض أو طارىء فانه - حتى مع ما تزعمه الطاعنة في طعنها من أنها كنت تحفظ بالسلاح النارى والذخيرة لديها كاماته - فان جريمة احراز السلاح النارى والذخيرة بغير ترخيص تكون متوافره في حقها ، ويكون هذا الدفاع ظاهر البطلان فلا على الحكم أن هو التفت عنه ولا يكون هناك محل للدعى عليه في هذا الشأن •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها: أحرزت سلاحا ناريا مششخنا «مسدس» بغير ترخيص من وزير الداخلية • ثانيا : أحرزت ذخائر • ست طلقات • مما تمعمل في السلاح النارى آتف البيان دون أن يكون مرخصا لها في حيازتها أو أحرازها • ثالثا : سرق سلاح النارى والذخائر صالفي الذكر المملوكة ، وذلك في إحدى وسائل النقل البرية • وطلبت الى مستشار الاحالة احالتها الى محكمة الجنايات لمعاقبتها طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام ، فقرر ذلك • ومحكمة جنايات بنى سويف قضت

حضوريا عملا بالمواد ١/٦٤١ ٢٦/٤٢، من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بقانونين رقمي ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ ، ٧٥ سنة ١٩٥٨ والجدول المرفق رقم ٣ بند (أ) من القسم الاول والمادتين ٣١٦/مكرر ثالثا و٣٢/٢ من قانون العقوبات بمعاونة المهمة بالحبس لمدة سنة واحدة مع الشغل عما أسند اليها •

قطعت المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض •• الخ

المحكمة

وحيث أن الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه إذ دأبها بجرائم احراز سلاح ناري مشحون وذخيرة بغير ترخيص وسرقة في احدى وسائل النقل قد شابه بطلان في الاجراءات وانطوى على اخلال بحق الدفاع ، ذلك أنها لم تعلن بقائمة شهود الاثبات أو امر الاحالة وجرت محاكمتها دون مراعاة لمبدأ التكليف بالحضور وبالمخالفة لأحكام المواد ١٨٥ ، ١٩٠ ، ٣٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، كما لم تعط المحكمة للمدافع عنها اجلا لتحضير دفاعه ولم تحقق الدعوى بسماع شهود الاثبات ، هذا الى ان الطاعة ابدت دفاعا حاصله أنها تسلمت السلاح والذخيرة من السائق المجنى عليه للاحتفاظ بهما كودية حين عودته ولما لم يحضر التجأت الى - سائق آخر لتوصيلها وأعطته السلاح والذخيرة مقابل ذلك حيث لم يكن معها نقود وذلك ينطق بحسن نيتها وبأن حيازتها للسلاح والذخيرة كانت حيازة عارضة ، الا أن المحكمة التفتت عن هذا الدفاع الجوهرى ايرادا له وردا عليه - ، كل ذلك يعيب الحكم بما يبطله ويوجب نقضه ••

وحيث أنه من المقرر أن عدم اعلان المتهم بقائمة شهود الاثبات لا يترتب عليه البطلان وإنما يجيز نقط - طبقا لما تقضى به المادة ٣٧٩ من قانون الاجراءات الجنائية - لصاحب الشأن الاعتراض على سماع الشاهد الذى لم

يلزم به في قائمة الشهود . ولما كان محامي الطاعة قد تنازل بالجلسة عن سماع شهود الاثبات فانه يكون بذلك قد أسقط حقه في الدفع ببطالان الاجراءات ، لما كان ذلك وكن عدم اعلان الخصوم بالامر الصادر بالاحالة الى محكمة الجنايات خلال الاجل المحدد لا يبنى عليه بطلانه ، وكانت أوجه البطلان المتعلقة باجراءات التكليف بالحضور وميعاده ليست من النظام العام فاذا حضر المتهم في الجلسة بنفسه أو بوكيل عنه فليس له أن يتمسك بهذا البطلان وأنما له - طبقا لما تنص عليه المادة ٢٣٤ اجراءات - أن يطلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه وأعطائه ميعادا لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى ، وكان الدفاع عن الطاعة لم يطلب من محكمة الموضوع تأجيل الدعوى لاعلان الطاعة بأمر الاحالة أو اعطائه اجلا لاتداد دفاعه ، فانه يعتبر قد تنازل عن حقه في ابدائه ، وليس له من بعد أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، ولما كانت الطاعة لم تطلب توكيل محام للدفاع عنها وكان المحامي المنتخب قد ترفع في الدعوى حسبما أملته عليه واجبات مهنته ورسمته تقاليدها فان دعوى الاخلال بحق الدفاع أو بطلان الاجراءات لا يكون لها وجه . لما كان ذلك وكان من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الاثبات اذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث ، وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة ان النيابة والدفاع اكتفيا بأقوال الشاهدين الواردة بالتحقيقات وأمرت المحكمة بنلاونها فقلت ولم يثبت أن الطاعة قد اعترضت على ذلك فليس لها من بعد أن تسمى على المحكمة قعودها عن سماعهم . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعة بها وأورد على ثبوتها في حقها أدلة مستمدة من أقوال شهود الاثبات ومن تقرير الطب الشرعى ومن اعترافها هي والمتهم الآخر بالتحقيقات باحرازهما السلاح والطلقات وهي أدلة سائغة في العقل والمنطق ومن شأنها

أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة
 بالرد على كل دفاع موضوعي تشيره الطاعنة اكتفاء بأدلة الثبوت التي عولت
 عليها في قضائها بالادانة وكان بحسب الحكم فيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه
 ان يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه تلي ما استخلصته من وقوع الجريمة
 المسندة الى الطاعنة ولا عليه أن يتعقبها في كل جزئية من جزئيات دفاعها
 لان مفاد الفتاى عنها أنه أطرحها فان ما تشيره الطاعنة من انها لم تسرف
 السلاح والذخيرة وأن المجنى عليه هو الذى سلمها لها لا يعدو أن يكون
 مجردا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن
 عناصر الدعوى واستنباط منقدها وهو ما لا يجوز اتارته أمام محكمة
 النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه يكفي لتحقيق جريمة احراز
 سلاح نارى بغير ترخيص مجرد الحيازة المادية للسلاح - طالت أو قصرت -
 أيا كان الباعث على حيازته ولو كان لأمر عارض أو طارىء فانه - حتى مع
 ما تزعمه الطاعنة في طعنها من انها كانت تحتفظ بالسلاح النارى والذخيرة
 لديها كأمانة - فان جريمة احراز السلاح النارى والذخيرة بغير ترخيص
 تكون متوافرة في حقها ، ويكون هذا الدفاع ظاهر البطلان فلا على الحكم
 ان هو التفت عنه ولا يكون هناك محل للنعى عليه في هذا الشأن . لما تقدم
 بضئى الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٨٢

المؤلفة برياسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان و حسين كامل حنفى و محمد ممدوح سالم و محمد رفيق البسطويسى •

(٧٦)

الطعن رقم ٥٦٠٥ لسنة ٥١ القضائية

١ - حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » • « بياناته • بيانات التسبيب » • نقض « اسباب الطعن • مالا يقبل منها » • قانون « تطبيقه » •
اشارة الحكم الاستثنافى الى مواد العقاب • غير لازم • متى اعتنق اسباب الحكم الابتدائى الذى افصح عن اخذه بهذه المراد •

٢ - قمار • محال عامة • قانون « تطبيقه » • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » •

عدم جواز لعب القمار أو مزاولة لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور • فى المحال العامة • مستغل المحل ومديره مسئولان عما يقع خلافا لذلك • المادتان ١٩ ق ١٨ قانون ٣٢١ لسنة ١٩٥٦ •

تحقق الربح المستهدف فى لعب القمار باستحقاق ثمن طعام أو شراب أو بالحصول على ما يقوم بمال •

تمام جريمة لعب القمار عدم توقفه على قبض ثمن الطلبات فعلا • مثال •

٣ - دفع « الدفع بتلفيق التهمة » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » •

الدفع بتلفيق التهمة • موضوعى • استفادة الرد عليه من القضاء • بالادانة •

١ - لما كان الثابت من حكم محكمة أول درجة أنه أشار الى المواد التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ، وخلص الى ادانة الطاعن طبقا لها ، وقد اعتنق الحكم المطعون فيه أسباب الحكم المستأنف وفي ذلك ما يكفي لبيان مواد القانون التي توجب الطان بمقتضاها .

٢ - لما كان من المقرر طبقا لنص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٢١ لسنة ١٩٥٦ أنه لا يجوز في المحال العامة لعب القمار أو مزاولة أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور ، وكان مستغل المحل ومديره مسئولين عما يقع بالمحل خلافا لذلك علا بالمادة ٣٨ من القانون ذاته وكان الربح الذي يستهدفه لاعب القمار قد يتحقق باستحقاق ثمن طعام أو شراب لصاحب المحل أو بحصة وله على شيء آخر يقوم بمال . وكان تمام جريمة لعب القمار لا يتوقف على قبض ثمن الطلبات فعلا ، فان ما أثاره الطاعن من أن الواقعة تعد شروعا غير مؤتم لان اللاعبين لم يكونوا قد سدّدوا ثمن الطلبات حين تم ضبطهم يكون دفانا قانونيا ظاهر البطلان مما لا تلتزم المحكمة بالرد عليه ،

٣ - الدفع بتلقي التهمة من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا من الحكم ما دام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أرودها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنه بصفته صاحب محل نام (مقهى) سمح بلعب القمار على النحو المبين بالحضر وطلبت عقابهم بالمواد ١ ، ١٩ ، ٣٤ ، ٣٦/٢ ، ٣٧ ، ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ . . . ومحكمة جنح بندر دمنهور الجزئية قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام بحسبة شهر مع الشغل مع الايقاف وتغريمه عشرة جنيهات ومصادرة المضبوطات

وغلق المقهى لمدة أسبوعين .. ناستأنف ، ومحكمة دمنهور الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .. فعارض ، وقضى في معارضته بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه ..
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..

المحكمة

من حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة السماح بلعب القمار ببقهاه قد شابه قصور في التسيب ذلك بأنه خلا من بيان نص القانون الذي سأل بمقتضاه ، ولم يعرض لدفاعه أن التهمة ملفقة وان الواقعة تعد شروعا غير مؤثم لأن ثمن المشروب الذي قامر عليه اللاعبون لم يكن قد حدد حتى وقت ضبطه ..

ومن حيث انه لما كان الثابت من حكم محكمة أول درجة أنه أشار الى المواد التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ، وخلص الى ادانة الطاعن طبقا لها ، وقد اعتنق الحكم المطعون فيه أسباب الحكم المستأنف وفي ذلك ما يكفي لبيان مواد القانون التي عوقب الطاعن بمقتضاها ، وكان من المقرر طبقا لنص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٢١ لسنة ١٩٥٦ أنه لا يجوز في المحال العامة لعب القمار أو مزاولة أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور ، وكان مستغل المحل ومديره مسئولين عما يقع بالمحل خلافا لذلك عملا بالمادة ٣٨ من القانون ذاته وكان الربح الذي

يستهدفه لاعب القمار قد يتحقق بانه تحقق ثمن طعام أو شراب لصاحب المحل أو بحصـوله على شيء آخر يقوم بمال • وكان تمام جريمة لعب القمار لا يتوقف على قبض ثمن الطلبات فعلا ، فان ما أثاره الطاعن من أن الواقعة تعد شروعا غير مؤثم لان اللاعبين لم يكونوا قد سددوا ثمن الطلبات حين تم ضبطهم يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان مما لا تلتزم المحكمة بالرد عليه ، لما كان ذلك ، وكان الدفع بتفريق التهمة من الدفع الموضوعية التي لا تدع وجب في الأصل ردا صريحا من الحكم ما داه الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالأدانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردها ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين عدم قبوله ••

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٨٢

بإدارة السيد المستشار / محمد وجدى عبدالصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان وحسين كامل حنفى
ومحمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى

(٧٧)

الطعن رقم ٥٦٠٦ لسنة ٥١ القضائية

أرض زراعية • تجريف • جريمة « أركانها » • عقوبة « تطبيقها » • حكم
« تسببه » • تسبب معيب • مسئولية جنائية • دفاع « الإخلال بحق
الدفاع ما يوفره » •

مناط تأثيم تجريف الأرض • أن تكون من الأراضي الزراعية • المادتين
٧١ مكررا ، ٢/١٠٦ قانون ٥٣ لسنة ٦٦ المعدل •

— انحصار — هذا الوصف عنها • لا تأثيم •

— دفاع الطاعن بأن الأرض بور وليست زراعية وتقديمه مستندات
قائداً لدفاعه اغفاله قصور •

متى كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة الدرجة
الثانية ومن المفردات المضمومة ان المدافع عن الطاعن آثار دفاعا مؤداه انتفاء
الجريمة المستندة اليه ، لان الأرض التى حدث فيها التجريف ليست أرضا
زراعية بل هى أرض بور ، ودلل على ذلك ، بشهادة رسمية صادرة من
الجمعية التعاونية الزراعية مؤرخة فى ٩ من مايو سنة ١٩٧٩ ، مفادها ان
الأرض المذكورة هى من الأراضي البور وليست ضمن نطاق الأراضي
الزراعية الداخلة فى زمام الجمعية ، وانه مصرح للمتهم برفع الرمل والأتربة
منها بترخيص وعقد من ادارة المناجم والمحاجر بمحافظة البحيرة ، كما

دلل على ذلك أيضا بعقد استقلال رسمي صادر له من تفتيش محاجر دمنهور ، يرخص له فيه باستخراج رمال من تلك الأرض ، وذلك لمدة سنة تبدأ من ١٣ سبتمبر سنة ١٩٧٨ وتنتهي في ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٧٩ . لما كان ذلك ، وكات المادة ٧١ مكررا من قانون الزراعة الصادر بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن « ينظر بغير ترخيص من وزارة الزراعة تجريف الأراضي الزراعية ونقل الأتربة منها لهذعة الطوب أو لغير ذلك من الأغراض ، وتوقف الأعمال المخالفة بالطريق الإداري ٠٠٠٠٠ » ، كما تنص المادة ١٠٦/٢ مكررا من ذات القانون على أن يعاقب على مخالفة المادة ٧١ بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع الجريمة ، وكان مؤدى النصين المتقدمين في صريح ألفاظهما أن مناط المسؤولية الجنائية في تجريف الأرض ، أن تكون هذه الأرض من الأراضي الزراعية ، فإن انحسر عنها هذا الوصف كان تجريفها غير مؤثم . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن - على ما سبق بيانه - يمد في خصوص هذه الدعوى هاما وجوهريا . لما يترتب على ثبوت صحته من انحسار التأييم عن فعلته ، فانه كان يتعين على المحكمة وقد أبدى أمامها هذا الدفاع مؤيدا بدليله ، ان تعرض له على استئذان وأن ترد عليه بما يدفعه ان رأيت الانتقادات عنه ، أما وهي لم تفعل ، فقد اضحى حكمها متهوبا بالقصور في التسمييب ، متعينا نقضه والاعادة ، دون حاجة الى بحث باتى وجوه الطعن ٠٠

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قام بتجريف أرض زراعية بغير ترخيص من وزارة الزراعة على النحو المبين بالمحضر . وطلبت عقابه بالمواد ٧١ مكرر و ١٠٦ مكرر من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ٠٠ ومحكمة جنح

مركز الدلائل الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم مائتي جنيه عن كل فدان أو كسوره .. فاستأنف .. ومحكمة دمنهور الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف ..

فطن الأستاذ / .. المحامي بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..

المحكمة

من حيث ان مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه ، انه اذ داته بجريمة تجريف أرض زراعية بغير ترخيص من وزير الزراعة ، قد شابه القصور والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه أغفل دفاعه القائم على أن الأرض - المقول بتجريفها - ليست أرضا زراعية وانما هي أرض بور ، رغم تقديمه الدليل الذي يظهر هذا الدفاع ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه ..

ومن حيث انه يبين من محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة الدرجة الثانية ومن المفردات المضمومة ان المدافع عن الطاعن أثار دفاعا مؤداه انتفاء الجريمة المسندة اليه ، لان الأرض التي حدث فيها التجريف ليست أرضا زراعية بل هي أرض بور ، ودلل على ذلك ، بشهادة رسمية صادرة من الجمعية التعاونية الزراعية مؤرخة في ٩ من مايو سنة ١٩٧٩ ، مفادها ان الأرض المذكورة هي من الأراضي البور وليست ضمن نطاق الأراضي الزراعية الداخلة في زمام الجمعية ، وانه مصرح للمتهم برفع الرمل والأتربة منها بترخيص وعقد من ادارة المناجم والمحاجر بمحافظة البحيرة ، كما دلل على ذلك أيضا بعقد استغلال رسمي صادر له من تفتيش محاجر دمنهور ، يرخص له فيه باستخراج رمال من تلك الأرض ، وذلك لمدة سنة تبدأ من ١٣ - سبتمبر سنة ١٩٧٨ وتنتهي في ١٢ من سبتمبر سنة

١٩٧٩ • لما كان ذلك ، وكانت المادة ٧١ مكررا من قانون الزراعة الصادر بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمضافة بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن « يحظر بغير ترخيص من وزارة الزراعة تجريف الأراضي الزراعية ونقل الأتربة منها لصناعة الطوب أو لغير ذلك من الأغراض ، وتوقف الأعمال المخالفة بالطريق الإداري ... » كما تنص المادة ١٠٦/٢ مكررا من ذات القانون على أن ياقب على مخالفة المادة ٧١ مكررا بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع الجريمة ، وكان مؤدى النصين المتقدمين في صريح ألفاظهما أن مناط المسؤولية الجنائية في تجريف الأرض ، أن تكون هذه الأرض من الأراضي الزراعية ، فإن انحسر عنها هذا الوصف كان تجريفها غير مؤثم • لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن - على ما سبق بيانه - يمد في خصوص هذه الدعوى هاما وجوهريا • لما يترتب على ثبوت صحته من انحسار التأييم عن فعلته ، فانه كان يتعين على المحكمة وقد أبدى أمامها هذا الدفاع ، وإيدا بدليله ، ان تعرض له على استقلال وأن ترد عليه بما يدفعه ان رأت الاتفاقات عنه ، أما وهي لم تفعل ، فقد اضحى حكمها مشوبا بالقصور في التسييب ، متعينا نقضه والاعادة ، دون حاجة الى بحث باقى وجوه الطعن ..

جاسة ١٧ من مارس سنة ١٩٨٢

برياسة السيد المستشار / محمد وجدى عبدالصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان وحسين كامل حنفى
ومحمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى

(٧٨)

الطعن رقم ٩٧٨ لسنة ١ • القضاية

١ - هتك عرض • جريمة « أركانها » • حكم « تسببيه • تسبب
غير معيب » نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

صدر المرأة • تديبها • كلاهما تعبير لمفهوم واحد • امساك الطاعن
بأيهما بغير ارادة المجنى عليها • بقصد الاعتداء على عرضها • يعتبر هتك
عرض •

٢ - هتك عرض • جريمة « أركانها » •

الركن المادى فى جريمة هتك العرض • مناط تحققه ؟

٣ - خطف • جريمة « أركانها » • نقض « أسباب الطعن مالا يقبل
منها » • حكم « تسببيه • تسبب غير معيب » •

جريمة خطف الأنثى التى يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة
بالتحليل والاكرام المنصوص عليها بالمادة ٢٩٠ عقوبات • مناط تحققها ؟

٤ - عقوبة « تطبيقها » • طعن « المصلحة فيه » • نقض « أسباب الطعن
مالا يقبل منها » •

اعتبار الحكم جرائم هتك العرض والخطف والحجز بغير أمر أحد الحكام
المختصين • جريمة واحدة ومعاقبته للمتهم بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد
لا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن جريمة الحجز بغير أمر أحد الحكام المختصين
وهى الجريمة الأخف •

٥ - نقض « أسباب الطعن • تحديدها » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات « شهود » • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » • « مالا يعيبه في نطاق التدليل » •

وجه الطعن يجب لقبوله أن يكون واضحاً محدداً • علة ذلك ؟
تناقض أقوال شهود الاثبات في بعض تفاصيلها • لا يعيب الحكم مادام قد حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه •

٦ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات « شهود » • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » •

حق محكمة الموضوع في الأخذ بقول الشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة • متى اطمأنت إليه • وأن تلتفت عما عداه دون بيان العلة أو موضع الدليل في أوراق الدعوى مادام له أصل ثابت فيها •

٧ - حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » •

تسمية الحكم أقوال المتهم اعترافاً • لا يعيبه • حد ذلك ؟

٨ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » اثبات « بوجه عام » •
حق محكمة الموضوع في أن تستمد اقتناعها من أي دليل تطعن إليه مادام له مأخذ الصحيح من الأوراق •

٩ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » •

عدم التزام محكمة الموضوع في أخذها بأقوال المتهم بنصها وظاهرها • لها أن تأخذ منها ما تراه مطابقاً للحقيقة •

١ - لما كان صدر المرأة وثديها كلاهما تعبير لفهوم واحد وبعد من العورات التي تحرم دائماً على عدم المساس بها فامسكه بالرغم عنها وبغير إرادتها بقصد الاعتداء على عرضها هو مما يخذش حياءها ويمس عرضها ويعتبر منك عرض ، فإن ما يثيره الطاعن من قالة الخطأ في الاسناد يكون غير سديد - على فرض صحة ما يدعيه من أن المجنى عليها قررت أنه أمسك بها من صدرها •

٢ - لما كان الركن المادى فى جريمة هتك العرض لا يستلزم الكشف عن عورة المجنى عليه بل يكفى فى توفر هذا الركن أن يكون الفعل الواقع على جسم المعتدى على عرضه قد بلغ من الفحش والاخلال بالحياء والعرض درجة تسوغ اعتباره هتك عرض سواء أكان بلوغ هذه الدرجة قد تحقق عن طريق الكشف عن عورة من عورات المجنى عليه أم من غير هذا الطريق .

٣ - للمحكمة أن تأخذ بقول الشاهد فى أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة متى اطأنت إليه وأن تلتفت عما عداه دون أن تبين العلة أو موضع الدليل فى أوراق الدعوى مادام له أصل ثابت فيها وهو مالا يجادل فيه الطاعن ، فانه لا يكون محل المنع على الحكم فى هذا المقام .

٤ - لا يقدح فى سلامة الحكم خطأ المحكمة فى تسمية أنوال المتهم اعترافا طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانونى للاعتراف .

٥ - لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذ الصحيح فى الأوراق .

٦ - المحكمة ليست مازمة فى أخذها بأقوال المتهم أن تلتزم نصها وظاهرها بل لها أن تأخذ منها ما تراه مطابقا للحقيقة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : هتك عرض بالقوة والتهديد بأن جذبها عنوة من ذراتها وهددها بآلة حادة « مطواه » بوضعها ملامسة لجسدها واقتادها الى مكان مظلم بعيدا عن الطريق حيث راودها عن نفسها وأمسك بشديها على النحو المين بالتحقيقات .. ثانيا : خطف بالاكراام المجنى عليها مسالفة الذكر بأن اقتادها عنوة من الطريق العام الى ذلك المكان

المظلم مهددا إياها بمطواه كان يحملها شهرها في وجهها ووضعها ملامسة لجسدها حالة كونها تجاوزت السادسة عشر من عمرها .. ثالثا : حجز المجنى عليها سالفه الذكر في مكان مظلم بعيدا عن الطريق العام بغير أمر أحد الحكم المختصين وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا وطابت الى مستشار الاحالة ١- الته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، فقرر ذلك .. ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٢٦٨ ، ٢٨٠ ، ٢٩٠ من قانون العقوبات والمادتين ٢/٣٠٤ ، ١/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية بمعاقبه المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات .

نظن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

المحكمة

ومن حيث ان الطان ينفي تلى المحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجرائم هناك عرض وخطف أنثى الاكراه وحجز بغير أمر من أحد الحكام المختصين وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا قد انطوى على خطأ في الاسناد وفي تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال ، ذلك بأنه أورد في تحصيله لواقعة الدعوى أن الطاعن أمسك بالمجنى عليها من ثديها في حين ان ما قرره المجنى عليها هو أنه أمسكها من صدرها وهو ما لا تتوافر به جريمة هناك العرض التي يجب فيها أن يقدم الجاني على كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد عورة ، كما أن الحكم دان الطاعن بجريمتي الخطف والحجز بغير أمر من أحد الحكام رغم عدم توفر الركن المادي فيها إذ أن المجنى عليها وجدت بها الشرطة في مكان مطروق هي الحارة الموصلة الى منزلا والمتفرعة من الشارع العمومي ، كما عول الحكم على أقوال المجنى عليها وشاهد الاثبات رغم تضاربها وتناقضها واعتبر اقرار الطاعن بوجوده بمكان الحادث اعترافا بارتكاب الجريمة . وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه ..

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى فى قوله :
 انها تنحصل فى أنه فى مساء يوم ١٩٧٧/١٢/٢٠ أثناء عودة المجنى
 عليها من السينما بصحبة خطيبها . . . متجهين الى منزل
 الأولى وبالطريق العام اعترضهما المتهم . . . وشهرته . . . وجذب
 المجنى عليها من يدها ودفع المرافق لها جانبا وسأل الأولى عما اذا كانت بكر
 أم ثيبا فأخبرته بانها بكر فأصر على معرفة ذلك بطريقته الخاصة وهددها
 بمطواه بأن وضعا ملامسة لجسدها وساقها الى مكان مظلم من الطريق
 وأدخلها الى فناء مظلم لاحد المنازل وتناول على جسدها بأن أمسكها من
 يديها وأثناء مقاومتها له حدثت اصابة يدها اليمنى نتيجة اصطدامها بالمطواه
 انتهى كان يهددها بها ثم حضرت شرطة النجدة وقامت بضبط المتهم بعد
 أن امتنجد بها خطيبها حين تركه المتهم مصطحبا المجنى عليها على الوجه
 المتقدم . . لما كان ذلك وكان صدر المرأة ويدها كلاهما تعبير لمفهوم
 واحد ويعد من العورات التى تجرص دائما على عدم المساس بها فامسكه
 بالرغم منها وبغير ارادتها بقصد الاعتداء على عرضها هو مما يחדش
 حياءها ويمس عرضها ويعتبر هتك عرض ، فان ما يشير الطاعن من قالة
 الخطأ فى الاسناد يكون غير سديد - على فرض صحته ما يدعيه من
 أن المجنى عليها قررت أنه أمسك بها من صدرها . لما كان ذلك
 وكان الركن المادى فى جريمة هتك العرض لا يستلزم الكشف
 عن عورة المجنى عليه بل يكفى فى توفر هذا الركن أن يكون الفعل الواقع
 على جسم المعتدى على عرضه قد بلغ من الفحش والاخلال بالحياء والعرض
 درجة تسوغ اعتباره هتك عرض سواء أكان بلوغ هذه الدرجة قد
 تحقق عن طريق الكشف عن عورة من عورات المجنى عليها أم من غير هذا
 الطريق ، فان ما يشير الطاعن فى هذا الشأن يكون غير صحيح . لما كان
 ذلك ، وكانت جريمة خطف الأتشي التى يبلغ سنها أكثر من ست عشرة
 سنة كاملة بالتحيل أو الاكراه المنصوص عليها بالمادة ٢٩٠ من قانون
 العقوبات تتحقق بابعاد هذه الأتشي عن المكان الذى خطفت منه أيا كان
 هذا المكان بقصد العبث بها وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من

شأنها التقرير بالمجنى عليها وحملها على الواقعة الجائى لها أو بامتناع أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب ارادتها واذ كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ثبوت الفعل المادى للخطف وتوافر ركن الاكراه والقصد الجائى فى هذه الجريمة ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون فى غير محله . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجرائم هنك العرض والخطف والحجز بغير أمر من أحد الأحكام المختصين واعمل فى حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة واحدة هى العقوبة المقررة للجريمة الأشد ، فانه لا جدوى للطاعن مما يثيره تعييا للحكم فى خصوص جريمة الحجز بغير أمر من أحد الأحكام المختصين وهى الجريمة الأخف . لما كان ذلك وكان متعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا مبينا به ما يرمى اليه مقدمه حتى يتضح مدى أهميته فى الدعوى المطروحة وكرنه متجها مما تلتزم محكمة الموضوع بالنصدي له ايرادا وردا ، وكان الطاعن لم يكشف بأسباب الطعن عن أوجه التناقض بين أقوال الشهود والنصارب فيها بل ساق قوله مرسلا مجهلا ، فضلا عما هو مقرر أنه لا يقدح فى سلامة الحكم عدم اتفاق أقوال شهود الاثبات فى بعض تفاسيلها مادام اثبات أنه حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها فى تكوين عقيدته - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - وأن للمحكمة أن تأخذ بقول الشاهد فى أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة متى اطمأنت إليه وأن تلتفت عما عداه دون أن تبين العلة أو موضع الدليل فى أوراق الدعوى مادام له أصل ثابت فيها ، وهو مالا يجادل فيه الطاعن ، فانه لا يكون محل للنقض على الحكم فى هذا المقام . لما كان ذلك وكان لا يقدح فى سلامة الحكم خطأ المحكمة فى تسمية أقوال المتهم اعترافا طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانونى للاعتراف ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها من أى دليل تظمن اليه طالما أن هذا الدليل له مأخذ الصحيح من الأوراق وكان ما أورده الحكم - فى معرض سرده لأقوال الطاعن - وان صدر بعبارة كما اعترف فى تحقیقات النيابة بتواجده وضبطه فى مكان الواقعة .

لا يبين منه أنه نسب إليه اعترافا بارتكاب الجريمة وانما اقتصر على بيان ما رواه في شأن تواجده في مكان الواقعة عند ضبطه ، وكانت المحكمة ليست ملزمة في أخذها بأقوال المتهم أن تلتزم نصها وظاهرها بل لها أن تأخذ منها ما تراه مطابقا للحقيقة ، وكان الطاعن لا يمارى فيما نسب به إليه الحكم من أقوال أدلى بها في التحقيقات ، فانه لا تريب على الحكم اذا هو استند من تلك الأقوال ما يدعم الأدلة الأخرى التي أقام عليها قضاءه بادانة الطاعن •

لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه
موضوعا

جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / هاشم محمد قراعه وصفوت خالد مؤمن ومحمود بهي الدين ومحمد نبيل رياض

(٧٩)

الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ١ القضائية

١ - نيابة عامة • نقض • « المصلحة في الطعن وانصاف فيه » •
« اسباب الطعن • مايقبل منها » • طعن • « الصفة في الطعن »
للنيابة العامة الطعن في الحكم • ولو كانت المصلحة للمحكوم عليه •
اساس ذلك ؟

٢ - عمل • تأمين • قانون • « تفسيره » • مسئولية جنائية •
صاحب العمل في مفهوم قانون التأمين الاجتماعي الموحد الصادر به
القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؟

تطبيق هذا القانون على صاحب العمل الذي لم ينفذ التزاماته بشأن من
يستخدمهم من عمال • لا يتعارض مع التزامه بالتأمين على نفسه •

١ - النيابة العامة - في مجال المصلحة والصفة في الطعن - خصم عادل
تختص بمركز قانوني خاص بتمثيلها تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق
موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ولها بهذه المثابة أن تطعن في
الأحكام وان لم يكن لها - كسلطة اتهام - مصلحة خاصة في الطعن
بل كانت المصلحة هي المحكوم عليه - كما هو الحال في الطعن المائل -
ومن ثم فان مصلحتها في الطعن تكون قائمة ولو أن الحكم المطعون فيه قضى
بإدانة المطعون ضده •

٢ - متى كان قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ - ومن قبله القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ بسريان بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على أصحاب الأعمال - لم يورد تعريفا لصاحب العمل ، غير انه لما كان هذا القانون قد التزم في تحديد الفئات الثلاث عشرة التي نص في مادته الثالثة على سريان أحكامه عليها بضابط عام وهو - على ما هو مستفاد في هذا التحديد ووفقا لما أشارت اليه المذكرة الايضاحية وتقرير لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب عن مشروع هذا القانون - أن أفراد هذه الفئات جميعا من المستغلين لحساب أنفسهم ، واذ كان لا يتأبى مع ذلك وانما يتسق معه استخدام أفراد بعض هذه الفئات وأخصهم من يزاول لحساب نفسه نشاطا تجاريا أو صناعيا أو زراعيًا وأصحاب وسائل النقل الآلية للأشخاص والبضائع - لعامل أو أكثر ، يدل على ذلك المفهوم اللغوي للفظ « أصحاب الأعمال » الذي استخدمه القانون فضلا عن المدلول الاصطلاحي لهذا اللفظ في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية المتعاقبة التي تعتبر أن صاحب العمل هو من يستخدم عاملا أو أكثر للعمل لديه بالاجر تحت اشرافه ورقابته ، كما يدل عليه كذلك تدرج السياسة التشريعية للدولة في مد مظلة التأمينات الاجتماعية لتغطي جميع فئات الشعب بما في ذلك المستغلين لحساب أنفسهم بعد أن كان المشرع يقصر نطاق هذه التأمينات - في البداية - على طوائف من العاملين لحساب غيرهم ، واذ كان لا مشاحة في أن صاحب العمل المخاطب بأحكام قانون التأمين الاجتماعي الموحد الصادر به القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - عدلا بالبند « د » من المادة الثالثة منه - هو كل من يستخدم عاملا أو أكثر من الخاضعين لأحكامه ، ومن ثم فانه لا تعارض البتة بين تطبيق هذا القانون على صاحب العمل الذي يتخلف عن تنفيذ الالتزامات التي القاها على عاتقه بثمان من يستخدمهم من عمال وبين التزامه في الوقت ذاته - طبقا للقانون السالف الذكر - بالتأمين على نفسه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : (١) وهو صاحب عمل لم يؤمن على نفسه • (٢) لم ينشئ ملفات وسجلات للعمال على النحو المبين بالمحضر • (٣) لم يقدم للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية البيانات والنماذج الخاصة بهؤلاء العمال ، وطلبت عقابه بالمواد ٣ ، ٥٦ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ ، ١/١٥١ ، ٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ • ومحكمة جناح ملوى قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتقريم المتهم خمسة جنيهاً عن التهمة الأولى متعدد بعدد العمال ومائتي قرشا عن التهمة الثانية ومائتي قرشا عن التهمة الثالثة • فاستأنف • • محكمة المنيا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المفضى بها لمدة ثلاث سنوات •

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض • • • الخ •

المحكمة

حيث انه ولئن كانت النيابة العامة - الطاعنة - قد فوتت على نفسها استئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة لتدارك ما شابها من خطأ في تطبيق القانون الا أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النيابة العامة - في مجال المصلحة والصفة في الطعن - خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص بمثابتها تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية فلها بهذه المثابة أن تطعن في الأحكام وان لم يكن لها - كسلطة اتهام - مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه - كما هو الحال في الطعن المائل - ومن ثم فان مصلحتها في الطعن تكون قائمة ولو أن الحكم المطعون فيه قضى بإدانة المطعون ضده •

وحيث أن لظعن استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث أن حاصل ما تنهه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذا كان المطعون ضده بجرائم عدم الأمين على نفسه بصفته صاحب عمل وعدم انشائه ملفات وسجلات لعماله وعدم تقديمه البيانات والنماذج الخاصة بهؤلاء العمال للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قد شابه التناقض والخطأ في تطبيق القانون فضلا عن القصور في التسيب ، وذلك بأن القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ - المنطبق على الجريمة الأولى لا يسرى على أصحاب الأعمال الذين يستخدمون عمالا في حين أنه يفترض طبقا للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٧ - الذي دين به المطعون ضده عن الجريمتين الثانية والثالثة - وجود عامل لدى صاحب العمل فلا يستقيم وجود هاتين الجريمتين مع نوافر الجريمة الأولى ، وإذا كان الحكم المطعون ضده رغم ذلك بهذه الجرائم جميعا فإنه يكون معيبا بالتناقض وشابه الخطأ في تطبيق القانون ، هذا إلى أنه جاء قاصرا عن استظهار استخدام المطعون ضده للعمال الذين أطلق مفتش التأمينات الاجتماعية في محضره القول بأن الجريمتين الثانية والثالثة وقعتا في شأنهم الأمر الذي نفاه محرر المحضر نفسه في مذكرته المقدمة بعد الحكم .

وحيث أن قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ - ومن قبله القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ - سريان بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على أصحاب الأعمال - لم يورد تعريفا لصاحب العمل ، غير أنه لما كان هذا القانون قد التزم في تحديد الفئات الثلاث عشرة التي نص في مادته الثالثة على سريان أحكامه عليها بضابط عام وهو - على ما هو مستفاد في هذا التحديد ووفقا لما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية وتقرير لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب عن مشروع هذا القانون - أن أفراد هذه الفئات جميعا من المشتغلين لحساب أنفسهم ، وإذا كان لا يتأبى مع ذلك وإنما يتسق معه استخدام أفراد بعض هذه الفئات وأخصهم من يزاول لحساب نفسه نشاطا تجاريا

أو صناعيا أو زراعيًا وأصحاب وسائل النقل الآلية للأشخاص والبضائع -
 لعمال أو أكثر ، يدل على ذلك المفهوم اللغوي للفظ « أصحاب الأعمال »
 الذي استخدمه القانون فضلا عن المدلول الاصطلاحي لهذا اللفظ في قوانين
 العمل والتأمينات الاجتماعية المتعاقبة التي تعتبر أن صاحب العمل هو من
 يستخدم عاملا أو أكثر للعمل لديه بالاجر تحت اشرافه ورقابته ، كما يدل
 عليه كذلك تدرج السياسة التشريعية للدولة في مد مظلة التأمينات الاجتماعية
 لتغطي جميع فئات الشعب بما في ذلك المشتغلين لحساب أنفسهم بعد أن
 كان المشرع يقصر نطاق هذه التأمينات - في البداية - على طوائف من
 العاملين لحساب غيرهم ، وإذا كان لا مشاحة في أن صاحب العمل المخاطب
 بأحكام قانون التأمين الاجتماعي الموحد الصادر به القانون رقم ٧٩ لسنة
 ١٩٧٥ - عملا بالبند د د ، من المادة الثالثة منه - هو كل من يستخدم
 عاملا أو أكثر من الخاضعين لأحكامه ، ومن ثم فانه لا تعارض البتة بين
 تطبيق هذا القانون على صاحب العمل الذي يتخلف عن تنفيذ الالتزامات
 التي القاهها على عاتقه بشأن من يستخدمهم من عمال وبين التزامه في الوقت
 ذاته - طبقا للقانون السالف الذكر - بالتأمين على نفسه ، ويكون ما تثيره
 النياية العامة في طعننا في هذا الصدد غير قويمة . ولئن كان ما تقدم
 الا أنه . لما كان الين من المفردات المضمومة أن المطعون ضده يشتغل
 حائكا للملابس الأفرنجية وخلا محضر ضبط الواقعة من أى بيان عن عمله بما لا
 يعرف معه ما اذا كان من أفراد الطائفة التي نص عليها البند الأول من المادة
 الثالثة من قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم
 فيلتزم عندئذ بالتأمين على نفسه عملا بالمادة الخامسة من هذا القانون أو أنه
 على العكس من ذلك يعتبر صاحب صناعة منزلية أو بيئية أو أسرية أو من
 صغار المشتغلين لحساب أنفسهم فيشمله في هذه الحالة الاستثناء من الخضوع

لأحكام هذا القانون وفقا لما نص عليه في مادته الرابعة ، كما لا يبين من المفردات كذلك ان المظهر. ون ضده يستخدم عاملا أو أكثر وهو مناط انطباق قانون التأمين الاجتماعي الموحد رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ عليه ، واذ خلا الحكم الابتدائي المؤيد لأمر بابه بالحكم المطعون فيه من استظهار هذين الأمرين معا وقضى رغم ذلك بإدانة المطعون ضده بالجرائم الثلاث المشار إليها فإنه يكون معيا بالانحسار الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / فوزى المملوك وراغب عبدالظاهر وفوزى أسعد
وحسن غلاب

(٨٠)

الطعن رقم ٤٧٨٢ لسنة ١ هـ القضائية

اجراءات « اجراءات المحاكمة » • حكم • « تسببيه • تسبب معيب »
نقض • « أسباب الطعن • ما يقبل منها » • تبديد محجوزات • تبديد نقود
ومنقولات •

وجوب بناء الاحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها
استناد الحكم الى واقعة لا أصل لها في التحقيقات • يعيبه •

مثال : مساءلة الطاعن عن تهمة تبديد محجوزات رغم أن التهمة الموجهة
اليه • تبديد نقود منقولات مودعه لديه • مفاده عدم تمحيص الدعوى
والاحاطه بظروفها وقضاء بما لا أصل له في الأوراق •

لما كان من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على أسس
صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها ، فاذا استند الحكم الى
رواية أو واقعة لا أصل لها في التحقيقات فانه يكون معيبا لايتناه على
أساس فاسد متى كانت الرواية أو الواقعة هي عماد الحكم ، ولما كان
الثابت من الاطلاع على المفردات المضبوطة تحقيقا لوجه الطعن أن واقعة
الدعوى - كما صورها الاتهام - هي أن الطاعن بدد منقولات سلسلة اليه
على سبيل الوديعة ومدلوكة • • • • • وأنه بددها أضرارا بالمجنى عليه
وذلك خلافا لما أورده الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه بالحكم المطعون
فيه من أن المنقولات محجوز عليها ولم يقدمها الطاعن الحارس في اليوم

الحدود للبيع ، فان الأمر ينبىء عن أن المحكمة لم تمحص الدتوى ولم تحط بظروفها وقضت بما لا أصل له فى الأوراق مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث مائر ما يثيره الطاعن فى طعنه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز حوش عيسى - محافظة البحيرة - بدد المنقولات المبينة بالمحضر رصفا وقيمة والمملوكة ل
والتي قامت اليه على ميل الوديعة وتقديمها فى اليوم المحدد للبيع فاخلسها لنفسه اضرازا بالدائن الحاجز . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح حوش عيسى قضت حضوريا اعتباريا عملا بمادتي الاتهام بمعاقبة المتهم بالحبس شهرين مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لايقضى التنفيذ . فاستأنف المحكوم عليه . ومحكمة دمنهور الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى حبس المتهم أسبوعين مع الشغل .
فطن الأستاذ / المحامى عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث أن الطعن قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث ان مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة البديد فقد أخطأ فى الاستناد وشابه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد

حصل واقعة الدعوى خطأ بأنها تبديد محجوزات فى حين أن الواقعة - كما تضمنتها الأوراق - هى تبديد نقود ومنقولات مودعة لدى المتهم على سبيل الأمانة ، وقد أدى هذا بالحكم الى اغفله دفاع الطاعن المبدي فى تحقيق النيابة والمستندات المقدمة تأييدا له وفى ذلك ما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن بدد منقولات محجوزا عليها ومسلمة اليه على سبيل الوديعة لحراستها فلم يقدمها فى اليوم المحدد للبيع أضرارا بالدائن - اجز - لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها ، فاذا استند الحكم الى رواية أو واقعة لا أصل لها فى التحقيقات فانه يكون معيبا لابتناؤه على أساس فاسد متى كانت الرواية أو الواقعة هى عماد الحكم ، ولما كان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أن واقعة الدعوى - كما صورها الاتهام - هى أن الطاعن بدد منقولات مسلمة اليه على سبيل الوديعة ومملوكة ل..... وأنه بددها اضرارا بالمجنى عليه وذلك خلافا لما أورده الحكم الابتدائى المأخوذ بأسبابه بالحكم المطعون فيه من أن المنقولات محجوزة عليه ولم يقدمها الطاعن الحارس فى اليوم المحدد للبيع ، ان الأمر ينبىء عن أن المحكمة لم تمحص الدعوى ولم تحط بظروفها رقت بما لا أصل له فى الأوراق مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر ما يثيره الطاعن فى طعنه .

جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٨٢

بإدارة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين : أحمد أبوزيد وعوض جادو ومصطفى طاهر ومحمد
حسن

(٨١)

الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٥٢ القضائية

محاماه • نقض • الخ

- توقيع أسباب الطعن غير مقروء • اعتبارها موقعة من غير ذي صفة •
- لا يغير من ذلك أن يكون التوقيع نيابة عن محام مقبول أمام محكمة النقض •
- أساس ذلك وأثره ؟ •

لما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه فى أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم ، أوجبت فى فقرتها الأخيرة بالنسبة الى الطعون المرفوعة من غير النيابة العامة أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض ، وبهذا التخصيص على الوجوب يكون المانع قد دل على أن ورقة الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات التى يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها ، ولا يجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها واذ كان الثابت من الأوراق أن التوقيع المذيل به ورقة الأسباب هو توقيع غير مقروء ، فإن الأسباب تكرر موقعة من غير ذي صفة • ولا يغير من ذلك أن يكون الذى وقع ورقة الأسباب ، قد وقعها نيابة عن محام آخر مقبول أمام هذه المحكمة - كما هو الحال فى الدوى - ذلك أن المشرع حين أوجب فى الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ السالفة الذكر أن تكون أسباب الطعن المرفوعة من

الأخيرة من المادة ٣٤ السالفة الذكر أن تكون أسباب الطعن المرفوعة من المحكوم عليهم موقفة من محام متبول أمام محكمة النقض انما أراد أن يتولى هو وضع أسباب الطعن ، فان كلف أحد أعوانه بوضعها ، وجب عليه أن يوقع على ورقته بما يفيد اقراره ايها ، ذلك لأن الأسباب هي في الواقع جوهر الطعن وأساسه ووضعتها من أخص خصائصه • فادا لم تكن ورقة الأسباب موقفا عليها من صاحب الشأن فيها عدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له • ولما كان الثابت أن ورقة الأسباب قد صدرت من غير ذي صفة ، وبقيت غفلا من توقيع محاميها المقبول أمام محكمة النقض حتى فوات بعباد الطعن ، فان الطعن يكون غير مقبول •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطعن بأنه بدائرة مركز • • • أولا : ضرب عمدا • • • بآلة حادة (مطواه) في صدره فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى ان موته • ثانيا : أحدث عمدا ب • • • الجروح الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة لا تزيد عن العشرين يوما • وطلبت الى مستشار الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا لمواد الاتهام • فقرر ذلك • • ومحكمة جنايات سوهاج قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٢٣٦ ، ١/٢٤٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات عن التهمتين المسميتين اليه •

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض • • الخ •

المحكمة

من حيث أن المحكوم عليه قرر بالطعن في الحكم بطريق النقض وأودعت أسباب الطعن مذيلة بتوقيع غير مقروء . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وايداع أسبابه في أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم ، أوجب في فقرتها الأخيرة بالنسبة الى الطعون المرفوعة من غير النيابة العامة أن يرفع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض ، وبهذا التخصيص الى الوجوب يكون المشرع قد دل على أن ورقة الأسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها ، ولا يجوز تكملة هذا لبيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها واذ كان الثابت من الأوراق ان التوقيع المذيل به ورقة الأسباب هو توقيع غير مقروء ، فان الأسباب تكون موقوفة من غير ذي صفة . ولا يغير من ذلك أن يكون الذي وقع ورقة الأسباب ، قد وقعها نيابة عن محام آخر مقبول أمام هذه المحكمة . كما هو الحال في الدسوى - ذلك أن المشرع حين أوجب في الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ السابقة الذكر أن تكون أسباب الطعن المرفوعة من المحكوم عليهم موقوفة من محام مقبول أمام محكمة النقض انما أراد أن يتولى هو وضع أسباب الطعن ، فان كلف أحد أعوانه بوضعها ، وجب عليه أن يوقع الى ورقته بما يفيد اقراره اياها ، ذلك لأن الأسباب هي في الواقع جوهر الطعن وأساسه ووضعها من أخص خصائصه . فإذا لم تكن ورقة الأسباب موقفا عليها من صاحب الشأن فيها عدت ورقة عديمة الأثر في التصحوة وكانت له ولا قيمة له . ولما كان الثابت أن ورقة الأسباب قد صدرت من غير ذي صفة ، وبقيت غفلا من توقيع محاميها المقبول أمام محكمة النقض حتى قرات مياد الطعن ، فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / الدكتور ابراهيم علي صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : حسن عثمان عمار وهاشم محمد قراعه ومحمود بهي الدين ومحمد نبيل رياض

(٨٢)

الطعن رقم ٦١٦ لسنة ١ القضاية

تميزين • خبز • جريمة « أركانها » • قصد جنائي • مسئولية جنائية • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » • اثبات « اعتراف » •

التسوية بين المسئولية الافتراضية لأصحاب المخازن والمسئولية عن ادارتها وبين المسئولية الفعلية لمن يقارف الفعل المنهى عنه • أساسها والحكمه منها ؟

اعتراف الطاعنة بادارتها للمخبز لسبب مرض زوجها
مساءلتها بناء على هذا الاعتراف • لا عيب •

من المقرر أنه ليس ثمة ما يمنع من تعدد المديرين للمخبز الواحد واذ نص المرسوم بقانون ٩٥ سنة ٤٥ الخاص بشئون التموين على مسئولية صاحب المحل مع مديره أو القائم على ادارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكامه فقد سوى في نطاق المسئولية بين أن يكون متولى المحل مديرا بنص العقد أو قائما بادارته بالفعل كما أن القرار ٩٠ سنة ٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدل بالقرار ٢٨٢ سنة ٦٥ يعاقب على انتاج الخبز ناقص الوزن من أى شخص يقع منه ذلك سواء كان صاحب مخبز أو مديرا له أو عاملا فيه أو كان غير واحد من هؤلاء مادام قد وقع منه الفعل المؤثم الموجب للعقاب ذلك بأن قيام

المسئولية في هذه الحالة انما تستند في تقريرها الى القواعد العامة في قانون العقوبات والى النصوص الخاصة في القرار وبذلك يكون القانون قد نحا نحو التسوية بين المسئولية الافتراضية لأصحاب المخابر والمسئولين عن ادارتها وبين المسئولية الفعلية لمن يقارف الفعل المنهي عنه حتى لا يخلى الأخير من تبعه فعله اعتمادا على مساءلة من لا يقع الفعل منه على اعتبار أنه أرادته افتراضا مما قد يفتح بابا للذرائع يتعذر به تنفيذ القانون حسبما أرادته الشارع ومما توخاه من تيسير الحصول على الرغيف تام الوزن لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعة قد اعترفت في محضر الشرطة بادارتها للمخبر ولم يكن زوجها متواجدا بسبب مرضه ومن ثم تكون مسئوليتها عن ادارة المخبر قائمة ويكون ما ذهبت اليه في منعها قد أقيم على غير سند من القانون •

الوقائع

انتهت النيابة لعامة الطاعة وآخر بأنهما أنتجا خبزا شاميا يقل متوسط وزن الرغيف عن وزنه المقرر قانونا ، وطلبت عقابهما بالمواد ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ٣١ ، ٣٨ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل • ومحكمة جنح أجا قضت غيابيا عملا بدواد الاتهام بحبس كل من المتهمين ستة أشهر مع العمل وكفالة عشرة جنيهات لايقاف التنفيذ وبتغريم كل منهما مائة جنيه • فعارض المحكوم عليهما وقضى في معارضتهما بقبولها شكلا وفي الموضوع برضاها وتأيد الحكم غيابي المعارض فيه • فاستأنفا ومحكمة المنصورة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للمتهمة الثانية (الطاعة) وبتعديله بالنسبة للمتهم الآخر وتغريمه مائة جنيه •

فطن الأستاذ •• المحامي عن الأستاذ •• المحامي عن المحكوم عليها

(الطاعة) في هذا الحكم بطريق النقض الخ ••

المحكمة

وحيث أن ما تنهه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة انتاج خبز أقل من الوزن المقرر قد شابه التناقص والقصور في التسبب ذلك أنه أتم قضاءه على أن المتهم الثانى هو المدير المسئول عن ادارة المخبز ووزن الخبز مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه •

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى فى قوله :
 « ان مفتش تموين المديرية قام بالتفتيش على مخبز المتهم الثانى فوجد الطاعنة تديره وتبيع الخبز الناتج من المخبز لجمهور المستهلكين واذ سألها قررت أنها زوجة صاحب المخبز وبدخوله المعجن وجد عدة طوايل خشبية مرصوفة فوق بعضها البعض وبسؤالها عن قيام بعملية الوزن والتقطيع قررت أن زوجها صاحب المخبز هو وازن الخبز وخرج منذ فترة وهى المسئولة عن ادارة المخبز وانتهى الحكم الى أن صاحب المخبز مسئول مع مديره عن كل ما يقع من مخالفات ولما كان الثابت من محضر الضبط أن الخبز المضبوط بمخبز المتهم الثانى يقل عن الوزن المقرر وقررت الطاعنة انها تقوم بادارة المحل فى فترة غياب زوجها ومن ثم تكون هى والمتهم الآخر مسئولين عما يحدث فى المخبز من مخالفات لما كان ذلك وكان من المقرر أنه ليس ثمة ما يمنع من تعدد المديرين للمخبز الواحد واذ نص المرسوم بقانون ٩٥ سنة ٤٥ الخاص بشئون التموين على مسئولية صاحب المحل مع مديره أو القائم على ادارته عن كل ما يقع فى المحل من مخالفات لأحكامه فقد سوى فى نطاق المسئولية بين أن يكون متولى المحل مديرا بنص العقد أو قائما بادارته بالفعل كما أن القرار ٩٠ سنة ٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدل بالقرار ٢٨٢ سنة ٦٥ يعاقب على انتاج الخبز ناقص الوزن من أى شخص يقع منه ذلك سواء كان صاحب مخبز أو مديرا له أو عاملا فيه أو كان غير واحد من هؤلاء مادام قد وقع منه الفعل المؤثم الموجب للعقاب ذلك بأن قيام

المسئولية في هذه الحالة انما تستند في تقريرها الى القواعد العامة في قانون العقوبات والى النصوص الخاصة في القرار وبذلك يكون القانون قد نحا نحو التسوية بين المسؤولية الافتراضية لأصحاب المخابر والمسؤولين عن ادارتها وبين المسؤولية الفعلية لمن يقترف الفعل المنهي عنه حتى لا يخلى الأخير من تبعه فعله اعتمادا على مساءلة من لا يقع الفعل منه على اعتبار أنه أراد افتراضا مما قد يفتح بابا للذرائع يتعذر به تنفيذ القانون حسبما أراد الشارع وما توخاه من تيسير الحصول على الرغيف تام الوزن لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعة قد اعترفت في محضر الشرطة بادارتها للمخبز ولم يكن زوجها متواجدا بسبب مرضه ومن ثم تكون مسئوليتها عن ادارة المخبز قائمة ويكون ما ذهبت اليه في منعها قد أقيم على غير سند من القانون • لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا •

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوة نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : جمال الدين منصور وعبدالعزیز عبدالعاطي
ونجاح نصار وحسين لبيب

(٨٣)

الطعن رقم ٥٤٤٦ لسنة ١ القضاية

- ١ - نيابة عامة • دعوى جنائية •
القيد الوارد بالمادة الثالثة من قانون الاجراءات • نطاقه ؟
- ٢ ، ٣ - مسئولية جنائية • اشتراك • فاعل أصلي • وكالة •
(٢) عدم مساءلة الشخص جنائياً عن عمل غيره •
- (٣) الموكل هو الذي يمد محاميه بالمعلومات اللازمة لكتابة مذكرة
دفاعه • أثر ذلك ؟
- ٤ - حكم « تسببه • تسبب غير معيب » • نقض « أسباب الطعن •
مالا يقبل منها » •
- الدفع القانوني ظاهر البطلان • التفات الحكم عنه • لاعيب •
- ٥ ، ٦ - اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببه تسبب غير
معيب » قذف •
- (٥) حق محكمة الموضوع في استظهار وقائع القذف من عناصر الدعوى
تراقبه محكمة النقض •
- (٦) المادة ٣٠٩ عقوبات تطبيق لمبدأ حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه •
الفصل في ذلك موضوعي مثال لتسبب سائق •

١ - من المقرر أن ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية - من عدم جواز رفع الدوى الجنائية الا بناء على شكوى شفوية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ الخ انما يتضمن قيدا على حق النيابة العامة فى مباشرة الدوى الجنائية دون حق المدعى المدنى فى ذلك اذ له حق اقامة الدوى المباشرة قبل المتهم ولو بدون شكوى سابقة - لأن الادعاء المباشر هر بمثابة شكوى - وعلى أن يتم ذلك فى خلال الثلاثة أشهر المنصوص عليها فى المادة الثالثة صالفة الذكر .

٢ - من القواعد المقررة عدم مساءلة الشخص جنائيا عن عمل غيره فلا بد لمساءلته أن يكون من ساهم فى اقيام بالعمل المعاقب عليه فاعلا أو شريكا .

٣ - من المقرر أنه وان كان الموكل لا يكتب للمحامى مذكرته التى تضمنت وقائع القذف الا أنه بالقطع يمدد بكافة المعلومات والبيانات اللازمة لكتابة هذه المذكرة اتى يبدو عمل المحامى فيها هو صياغتها صياغة قانونية تتفق وصالح الموكل فى الأساس ولا يمكن أن يقال أن المحامى يبتدع الوقائع فيها ، ومن ثم فلا يلزم لمساءلة الموكل عما ورد بها أن يكون قد وقع بنفسه عليها أو أن يقوم الدايمل على أنه أملاها على محاميه .

٤ - لما كان الطاعن لا يدعى فى أسباب طعنه أن الدوى المباشرة قد رفعت بعد الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣ من قانون الاجراءات الجنائية فان الدفع المبدى منه بعدم قبول الدوى يضحى دفعا قانونيا ظاهر البطلان بعيدا عن محجة الصواب ومن ثم فلا تشرب على الحكم ان هو التقت عنه ولم يرد عليه .

٥ - من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص وقائع القذف من عناصر الدوى ولمحكمة النقض أن تراقبها فيما ترتبه من النتائج

القانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرامى عباراتها لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح .

٦ - من المقرر أيضا أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس الا تطبيقا لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذى يستلزمه وأن هذا الحق أئتمد ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية اليه ، فقد جرى قضاء النقض على أن الفصل فيما اذا كانت عبارات السب والقذف مما يستلزمه الدفاع متروك لمحكمة الموضوع .

الوقائع

أتام المدعى بالحق المدنى دعواه بالطريق المباشر ضد الطاعن بوصف أنه قذف فى حق الطاعن بالألفاظ الواردة بعريضة الدعوى رقم ٠٠ لسنة ١٩٧٨ مستعجل القاهرة بأن نسب اليه أمورا لو صحت لاستوجبت عقابه واحتقاره بين أهل وطنه وطلب عقابه بالمواد ١٧١، ٣٠٢ و ٣٠٥ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جنح باب الشعرية الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم عشرون جنيها والزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت فاستأنف . ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه . ووضوئا وتأيد الحكم المستأنف .

فطن الاستاذ المحامى عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . . الخ

الحكمة

وحيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة القذف قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه كما شابه القصور فى التسيب ،

ذلك بأنه دفع أمام المحكمة الاستئنافية - بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية لرفعهما على خلاف ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية اذ لم يوقع المدعى المدني بنفسه على صحيفة الدعوى المباشرة ولم يصدر - لمن باشرها عنه - توكيلا خاصا وصريحا لتحريكها كما أن التوكيل المعطى له من قبل لا يخول هذا الحق - غير أن الحكم انتفت مع ذلك عن تناول هذا الدفع أو الرد عليه وقضى على خلافه بقبول الدعويين ، هذا الى أن العبارات التي أدين من أجلها الطاعن والتي تضمنتها صحيفة دعواه وأقواله بالشكوى الادارية هي مما يقتضيه دفاعه ولا يستوجب بالتالي أية مساءلة جنائية وفقا لما تقضى به المادة ٣٠٩ عقوبات ، فضلا عن انتفاء مسؤوليته أصلا عنها باعتبار أنها لم تصدر منه ولم يوقع عليها ولم يكلف وكيله بذكرها واذ دانه الحكم رغم ذلك عنها ودون أن يورد أدلة الثبوت التي أقيم عليها قضاء فانه يكون معينا بما يوجب نقضه والاحالة .

وحيث أنه لما كان من المقرر أن ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية - من عدم جواز رفع الدعوى الجنائية الا بناء على شكوى شفهوية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله اخاص في الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ النخ انما يتضمن قييدا على حق النيابة العامة في مباشرة الدعوى الجنائية دون حق المدعى المدني في ذلك اذ له حق اقامة الدعوى المباشرة قبل المتهم ولو بدون شكوى سابقة - لأن الادعاء المباشر بمباشرة شكوى - وعلى أن يتم ذلك في خلال الثلاثة أشهر المنصوص عليها في المادة الثالثة سالفه الذكر لما كان ذلك وكان من النواعد المقررة عدم مساءلة الشخص جنائيا عن عمل غيره فلا بد لمساءلته أن يكون من ساهم في القيام بالعمل المساقب عليه فاعلا أو شريكا وكان من المقرر أيضا أنه وان كان الموكل لا يكتب للمحامى مذكرته التي تضمنت وقائع القذف الا أنه بالقطع يمد به بكافة المعلومات والبيانات اللازمة لكتابة هذه المذكرة التي يبدو عمل المحامى فيها هو صياغتها صياغة قانونية تتفق وصالح الوكل في الأساس ولا يمكن أن يقال أن المحامى يتدع الوقائع

فيها ، ومن ثم لا يلزم إساءة الموكل عما ورد بها أن يكون قد وقع بنفسه عليها أو أن يتسوم الدليل على أنه أملاها على محاميه . لما كان ذلك وكان الطاعن لا يدعى في أسباب طعنه أن الدعوى المباشرة قد رفعت بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية فإن الدفع المبدى منه بعدم قبول الدعوى يضحى دفعا قانونيا ظاهر البطلان بعيدا عن محجة الصواب ومن ثم فلا تريب على الحكم أن هو التفت عنه ولم يرد عليه . لما كان ما تقدم وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القذف التي دان بها الطاعن أورد على ثبوتها في حقه قوله « . . . » وحيث أن عريضة الدعوى رقم ٠٠٠ سنة ١٩٧٨ مستجل جزئي القاهرة المعانة للمدعى بالحق المدني في يوم ١١/٣٠/١٩٧٨ قد احتوت على اتهام المدعى بالحق المدني بتزوير محررات عرقية الأمر الذي لو ثبت صدقه لأوجب عقابه بالعقوبات المقررة لذلك قانونا وقد توافر ركن العلنية إذ أن عريضة الدعوى تداولت بين أيدي الموظفين المختصين بالأمر . لذي يتضح معه اتواء المتهم اذاعة ما هو مكتوب سيذا وأن ذلك لم يكن ضربا من ضروب الدفاع في تلك الدعوى التي موضوعها الطرد المنصب ، لما كان ما تقدم جميعه فان جريمة القذف أضحت متوافرة الأركان وثابتة في جانب المتهم ، واذا كان ذلك وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى ولمحكمة النقض أن تراقبها فيما ترتبه من النتائج القانونية لبحث الواقعة مثل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرامي عباراتها لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح . . . واذا كان من المقرر أيضا أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس إلا تطبيقا لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه وأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية إليه ، فقد جرى قضاء النقض على أن الفصل فيما إذا كانت عبارات السب والقذف مما يستلزمه الدفاع متروكة لمحكمة الموضوع ، لما كان ذلك وكان ما صاته الحكم في مدوناته سالفة البيان - من استخلاصه لوقائع

القذف وتقديره لما ورد بصحيفة الدعوى المستعجلة من عبارات على أنها
تعد قذفا وليست من مستلزمات الدفاع في تلك الدعوى - سائغا وصحيفا
ومتفقا مع صحيح القانون وكائيا بالتالى فى استظهار عناصر جريمة القذف
التى دان بها الطاعن وأدلة ثبوتها فى حقه وهو ما ينفى عن الحكم حالة
القصور فى التسبب ودعوى مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه .
ولما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين من ثم رفضه موضوعا
مع مصادرة الكفالة .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوة نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : جمال الدين منصور وعبدالعزیز عبدالعاطي
ومحمد صلاح خاطر وحسين لبيب

(٨٤)

الطعن رقم ٨٥٦ لسنة ٥٢ القضائية

٦،١ اثبات « بوجه عام » « شهود » « خبرة » • قانون « تطبيقه »
دستور • حكم « تسببه تسبب غير معيب » •

(١) جواز الأخذ برواية شخص ينقأها عن آخر •

(٢) قرابة شاهد الاثبات للمجنى عليه لا تمنع من الأخذ بشهادته •

(٣) نص الدستور على أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي
للتشريع • مدلوله ؟

(٤) عدم تقيد القاضي الجنائي في المحاكمات الجنائية بنصاب معين
في الشهادة • مثال •

(٥) تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفني • غير لازم • كفاية أن
يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على
الملاءمة والتوفيق •

(٦) حق محكمة الموضوع في المفاضلة بين تقارير الخبراء •

٧ - اثبات « خبرة » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع » • مالا يوفره ،
نقض « اسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

حق محكمة الموضوع في الجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره •

٨ - سبق اصرار • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » • نقص
« اسباب لظن • دالا يقبل منها » •

البحث في توافر سبق الاصرار • موضوعي مثال لتسبيب غير
معيب •

١ - من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ
برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت
منه حقيقة ، وكانت تمثل الواقع في الدعوى •

٢ - قرابة شاهدة الاثبات للمدعى عليه لا تمنع الأخذ بشهادتها متى
اقتنت المحكمة بصحتها •

٣ - ما نص عليه الدستور في المادة الثانية منه أن مبادئ الشريعة
الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ليس واجب الأعمال بذاته ، إنما هو
دعوة للشارع كي يتخذ الشريعة الاسلامية مصدرا رئيسيا فيما يستتبعه من
قوانين ، ومن ثم فإن أحكام تلك الشريعة لا تكون واجبة التطبيق بالتحويل
إلى نص الدستور المشار اليه الا اذا استجاب الشارع لدعوته وأفرغ هذه
الأحكام في نصوص تشريعية محددة ومنضبطة تنقلها الى مجال العمل
والتنفيذ •

٤ - الشارع لم يقيّد القاضي الجنائي في المحاكمات الجنائية
بتصاب معين في الشهادة وانما ترك حرية عقيدته من أى دليل يطمئن اليه
 طالما أن له مأخذه الصحيح من الأوراق ، فان تعويل الحكم المطعون فيه
على شهادة شاهدة رؤية واحدة - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - ليس
مخالفًا لمقتضى •

٥ - من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون
الدليل الفني في كل جزئية منه بل يكفي أن يكون جماع الدليل الفني غير
متناقض مع الدليل القولي تناحضا يستعصى على الملازمة والتوفيق •

٦ - للمحكمة أن تناضل بين تقارير الخبراء وتأخذ بما تراه وتطرح ما عداه إذ أن الأمر يتعلق بسلطانها في تقدير الدليل ، وإذ أخذت المحكمة بتقرير الطبيب الشرعي في هذا الصدد ، فإن ذلك يفيد أنها أوضحت التقرير الطبي الابتدائي دون أن تلتزم بأن تعرض له في حكمها أو ترد عليه امتثالا ، إذ أن المحكمة لا تلتزم في أصول الاستدلال - بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ويكون معنى الطاعنين في هذا الشأن في غير محله .

٧ - من حق محكمة الموضوع أن تجزم بما لم يستطع الخبير الجزم به مادامت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له لديها .

٨ - من المقرر أن البحث في توافر سبق الإصرار من إطلاقات محكمة الموضوع تستتجه من وقائع الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ، وإذ كان الحكم قد استدل على توافر ذلك الظرف في حق الطاعنين من وجود خلافات سابقة بينهما وبين المجنى عليه ، وذلك لاعتقادهما أنه قد أبلغ ضدهما في قضايا احراز سلاح ، فإن امتخاذه لظرف سبق الإصرار يكون سليما وصحيحا في القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما • أولا : - قتلا عمدا مع سبق الإصرار بأن بيتا النية على قتله وأعدا لذلك سلاحا ناريا وآلات راضه • فرد وعصى ، وما أن ظفرا به ، حتى انهالا عليه ضربا بالعصى قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجنايته أخرى هي أنهما في الزمان والمكان صالفي الذكر - قتلا عمدا ومع سبق الإصرار ••• بأن بيتا النية على قتل •••

شتيق المجنى عليه الأول وأطلق عليه الأول عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأخطأ وأصاب المجنى عليها سالفة الذكر فأحدث بها الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها الأمر المنطبق على المواد ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٤/٢ عقوبات • ثانيا : المتهم الأول : أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مشتمل « فرد » • ثالثا : - أحرز ذخيرة نارية « ثلاث طلقات » مما تستعمل على الأسلحة النارية المشتملة حالة كونه غير مرخص له بهيئة سلاح قارى • وطلب من مستشار الاحالة احالتها الى محكمة الجنايات لمعاقبتها طبقا للمقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة بقرار ذلك • وادعت ••••• عن نفسها وبصفتها ••• قبل المتهمين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت • ومحكمة جنايات الجيزة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٦/٢٤١ من قانون العقوبات و ١/٢٦٤، ١/٣٠٥، ١/٣٠٥ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالتوانين رقم ٥٤٦ سنة ١٩٥٤، ٧٥٤ سنة ١٩٥٨، ٢٦٤ سنة ١٩٧٨ والجداول رقم ٢ الملحق مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من ••••• وبالأشغال الشاقة لمدة عشرة سنوات ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطتين وبالزائمتين بأن يدعيا للمدعين بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والزائمتين المصاريف المدنية ومبلغ عشرين جنيتها مقابل اتعاب المحاماة وذلك باعتبار أن الواقعة ضربا أفضى الى الموت مع سبق الادبرار •

فطن المحكوم تليهما في هذا الحكم بطريق التخص ••• الخ

المحكمة

حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة الضرب المفضى الى الموت مع سبق الاصرار قد انطوى على خطأ فى تطبيق القانون وثمابه الفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه تساند فى قضائه الى أقوال العمدة وشيخ الخقراء رغم أن شهادتهما سماعية ، ولا يبقى بعد استبعاد شهادتهما الاشهادة زوجة المجنى عليه وهى وحدها لا تكفى

للقضاء بالادانة لأنها دون نصاب الشهادة شرعا ، فضلا عن عدم الاطمئنان اليها
 لشبهة التلفيق والكذب لصلة الزوجية ، كما عول الحكم على الدليلين القولي
 والفني معا رغم ما بينهما من تعارض لم يعن برفعه الحكم ، اذ بينما قرر
 الشهود أن الاعتداء وقع على المجنى عليه بعضي - أثبت التقرير الطبي الابتدائي
 أن اصابات المجنى عليه قطعية وهي لا تنشأ إلا من آلات حادة • وخلص
 الحكم الى قدرة المجنى عليه التحدث بتعلل لفترة وجيزة بعد اصابته والافضاء
 بأسماء الجناة استنادا الى مجرد احتمال أورده الطيب الشرعي بأقواله دون
 ان تستعين المحكمة برأي كبير الأطباء الشرعيين • هذا الى أن الحكم لم يدل
 تدليلا كافيا على توافر ظرف سبق الاصرار والتي تؤكد ظروف الحادث
 اتفاه •

وحيث أن الحكم المطون فيه بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة
 العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضي الى الموت مع سبق الاصرار التي
 دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي
 الى ما رتبته الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكن من المقرر أنه ليس في القانون
 ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك
 الأقوال قد صدرت منه حقيقة ، وكانت تمثل الواقع في الدعوى ، كما أن قرابة
 شاهدة الاثبات للمجنى عليه لا تمنع الأخذ بشهادتها متى اقتنعت المحكمة
 بصدقها ، وكان ما نص عليه الدستور في المادة الثانية منه أن مبادئ الشريعة
 الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ليس واجب الأعمال بذاته ، انما هو
 دعوة للامراع كي يتخذ الشريعة الاسلامية مصدرا رئيسيا فيما يستنه من
 قوانين ، ومن ثم فإن أحكام تلك الشريعة لا تكون واجبة التطبيق بالتعويل
 ان نص الدستور المشار اليه الا اذا استجاب الشارع لدعوته وأفرغ هذه
 الأحكام في نه -وص تشريعية محددة ومنضبطة تنقلها الى مجال العمل
 والتنفيذ - لما كان ذلك ، وكان الشارع لم يقيد القاضي الجنائي في المحاكمات
 الجنائية بنصاب معين في الشهادة وانما ترك حرية عقيدته من أي دليل يطمئن اليه
 طالما أن له مأخذه الصحيح من الأوراق ، فان تعويل الحكم المطعون فيه

على شهادة شاهدة رؤية واحدة - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - ليس فيه مخالفة للقانون . واذ كان الحكم قد أفصح عن اطمئنانه الى صحة ما أدلى به المجنى عليه للعمدة وشيخ الخفراء وعول على ما تقلاه عنه من أن أفضى اليهما بأن الطاعنين هما ضاربا ، فان ما أثير حول استناد الحكم لهذه الأقوال بالاضافة الى أقوال زوجة المجنى عليه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي ملطمة محكمة الموضوع في وزن أقوال الشهود مما لا يقبل اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد نقل عن تقرير الصفة التشريحية على جثة المجنى عليه أن اصاباته كانت رضية وتحدثت من جسم صلب راض وتعزى وفاته الى الاصابة بالرأس وما أحدثته من كسر بالجمجمة ونزيف على سطح المنخ ، وكان من المقرر أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني في كل جزئية منه بل يكفي أن يكون جماع الدليل الفني غير متناقض مع الدليل القولي تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق ، وكان الحكم قد حصل من أقوال شهود الاثبات أن الطاعنين ضربا المجنى عليه بعصى على رأسه ، ونقل عن تقرير الصفة التشريحية أن وفاته تعزى الى اصابة الرأس وما أحدثته من كسر بالجمجمة ونزيف ضاغط على سطح المنخ ، فإن ما أورده الحكم من دليل قولي لا يتعارض بل يتلاءم مع ما نقله عن الدليل الفني ، ويكون الحكم قد خلا مما يظاهر قالة التناقض بينهما ويضحي النعي في هذا الصدد في غير محله . ولما كان للمحكمة أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ بما تراه وتطرح ما عداه ، اذ أن الأمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ، واذ أخذت المحكمة بتقرير الطبيب الشرعي في هذا الصدد ، فان ذلك يفيد أنها أطرحت التقرير الطبي الابتدائي دون أن تلتزم بأن تعرض له في حكمها أو ترد عليه استملا ، اذ أن المحكمة لا تلتزم في أصول الاستدلال - بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ويكون معنى الطاعنين في هذا الشأن في غير محله . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين قد نازع في قدرة المجنى عليه

التحدث بتعقل بعد اصابته ، واستجابت المحكمة الى طلبه دعوة الطبيب الشرعى لمناقشته فقرر أن المجنى عليه يستطيع التحدث بعد اصابته بتعقل لفترة وجيزة لا يمكن تحديدها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت في حدود صلايتها الموضوعية - الى أقوال الشاهدين من أن المجنى عليه تكلم بعد اصابته وأنفى اليهما باسمى الطاعنين خاصة وأن تلك الشهادة تتفق مع ما ذكرته زوجة المجنى عليه من رؤيتها لهما حال الاعتداء على زوجها ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تجزم بما لم يستطع الخبير الجزم به مادامت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له لديها ، كما أن أخذ الحكم بدليل احتمالي غير قادح فيه مادام قد أسس الادانة على اليقين - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فان ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد يكون غير صديد - ولما كان المدافع عن الطاعنين لم يطلب سماع شهادة كبير الأطباء الشرعيين لتحقيق دفاعه الذي لم يستهدف منه في الواقع سوى التشكيك في أدلة الثبوت القائمة في الدعوى ، فليس له أن يعيب على المحكمة مكوثها عن اجابته الى طلب لم يبد أمامها ، ولا تثريب على المحكمة وقد وضحت لديها الواقعة مشار المنازعة أن هي أم تر من جانبها ضرورة لاتخاذ هذا الاجراء .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن البحث في توافر سبق الاصرار من اطلاقات محكمة الموضوع تستتجه من وقائع الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتأثر عقلا مع هذا الاستنتاج ، واذ كان الحكم قد استدل على تواتر ذلك الطرف في حق الطاعنين من وجود خلافات ماثلة بينهما وبين المجنى عليه ، وذلك لاعتقادهما أنه قد أبلغ ضدهما في قضايا احراز سلاح ، فان استخلاصه لطرف سبق الاصرار يكون ملبا وصحيحا في القانون . لما كان ما تقدم جميعه فان الحكم يكون قد برىء من قالة الفساد في الاستدلال أو الاخلال بحق الدفاع ، ويضحي الطعن برمته في غير محله متعبنا رفضه موضوعا .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبدالعزيز الجندى نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : محمد أحمد حمدي وأحمد محمود هيكمل ومحمد
عبد المنعم البنا وكمال المتينى

(٨٥)

الطعن رقم ١٠٠١ لسنة ٥٢ التضيائية

قانون « تطبيقه » • حكم « تسببه تسبب معيب » • نقض « حالات
الطعن • اخطأ في تطبيق القانون » • عقوبة « تطبيقها » • مصادره •
وجوب الحكم بمصادرة اللحوم المضبوطة في جريمة عرض لحوم مذبوحة
خارج السلخانة • أساس ذلك ؟

وان كانت المادة ١٤٣ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المنطبقة
على واقعة الدعوى لم تنص على مصادرة اللحوم موضوع الجريمة الا أن
المادة ١٤٩ الواردة في نهاية الباب الثالث من الكتاب الثانى من ذات القانون
وهو الباب الذى وردت به المادة ١٤٣ قد نصت على أنه « لا تخل أحكام
هذا الباب بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو غيره من القوانين » •
لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من المرسوم بقانون
رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فى شأن التدوين قد نصت على وجوب الحكم بمصادرة
اللحوم موضوع المخالفة - وكان الحكم المطعون فيه اذ دان المطعون
ضده بجريمة عرض لحوم مذبوحة خارج السلخانة للبيع قد قضى بتفريمه
دون أن يقضى بمصادرة اللحوم المضبوطة فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق
القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالقضاء بمصادرة اللحوم

المضبوطة عملاً بالمادة ١/٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ..

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : (١) قلد خاتم مملخانة مجزر المنيا اثابة لاحدى مصالح الحكومة على الوجه المبين بالمنحضر .. (٢) استعمل الخاتم المقلد سالف الذكر مع تلمه بتقليده ، بأن بصم به اللحوم المضبوطة .. (٣) عرض للبيع لحوم مذبوحه خارج السلخانة ، وطلبت الى مستشار الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ٣/٣٠٦ من قانون العقوبات ، والمادتين ١/١٣٧ و ١٤٣ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمادة ١٢ من قرار الزراعة رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٧ ، فقرر بذلك .. ومحكمة جنايات المنيا قضت حضوريا بمعاقبة المتهم المطعون ضده بتغريمه ثلاثين جنيها عن التهمة الثالثة وبراءته من التهمتين الاولى والثانية عملاً بنص المواد ١٣٦ و ١٤٣/ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، ١٣ من قرار وزير الزراعة رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٧ ..

فطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ..

المحكمة

من حيث أن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون ..

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دان المطعون ضده بجريمة عرض لحوم مذبوحه خارج السلخانة لميج دون أن يقتضى بمصادرة اللحوم المضبوطة قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك ان المادة ١٤٩ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ الواردة في نهاية الباب الثالث من الكتاب الثانى من القانون وهو الباب الذى وردت به المادة ١٤٣ التى تنطبق على

واقعة الدعوى قد نصت على أنه لا تخل أحكام هذا الباب بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو غيره من القوانين ومن ثم فإن عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ تظل واجبة التطبيق ..

وحيث أنه وإن كانت المادة ١٤٣ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المنطبقة على واقعة الدعوى لم تنص على مصادرة اللحوم موضوع الجريمة إلا أن المادة ١٤٩ الواردة في نهاية الباب الثالث من الكتاب الثاني من ذات القانون وهو الباب الذي وردت به المادة ١٤٣ قد نصت على أنه « لا تخل أحكام هذا الباب بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو غيره من القوانين » ، لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شأن التمييز قد نصت على وجوب الحكم بمصادرة اللحوم موضوع المخالفة - وكان الحكم المطعون فيه إذ دان المظنون ضده بجريمة عرض لحوم مذبوحة خارج السلخانة للبيع قد قضى بتفريجه دون أن يقضى بمصادرة اللحوم المضبوطة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالقضاء بمصادرة اللحوم المضبوطة عملا بالمادة ١/٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجرامات الطعن أمام محكمة النقض ..

جاسمة ٣١ من مارس سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبدالصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان وحسين كامل حنفى
ومحمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى

(٨٦)

الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٥٢ القضائية

١ - محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » « سلطتها فى
استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى » اثبات « بوجه عام » « شهود »
حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معيب » •

حق محكمة النقض فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى
واطراح ما عداها •

٢ - اثبات « بوجه عام » « قرائن » حكم « تسببيه » • تسبیب غیر
معيب » •

عدم اشتراط أن يكون الدليل صريحا • دالا بنفسه على الواقعة المراد
اثباتها كتابة أن يكون ثبوتها فيه بطريق الاستنتاج من الظروف والقرائن •

٣ - اثبات « خبره » • محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل »
حق محكمة الموضوع فى الجزم بمالم يجزم به الخير •

٤ - قتل عمدا « قصد جنائى » • جريمة « أركانها » • حكم « تسببيه »
تسبیب غیر معيب » •

قصد القتل أمر خفى • لا يدرك بالحس الظاهر • ادراكه بالظروف
والمظاهر الخارجية التى يأتيا الجانى وتتم عما يضره •

٥ - قتل عمدا • قصد جنائى • جريمة « أركانها » •
استخلاص نية القتل • موضوعى •

٦ - أَعذار قضائية • عقوبة « تخفيفها » •

حالات الاثارة أو الاستقرار الغضب أَعذار قضائية مخففة لا تنفي نية القتل • أثر ذلك ؟

٧ - حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » « بطلانه » • بطلان • نقض « أسباب الظمن • مالا يقبل منها » •

البيان المعول عليه في الحكم • هو ما يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره • افاضة الحكم في بيان استبعاده ظرف سبق الاصرار • وقوله في معرض وصف الفعل الذي قارفته الطاعة أنها أعدت لذلك مسكينا دون أن يؤثر ذلك في منطقته ودون أن تكون أسبابه متناقضة • خطأ مادي لا يعيبه •

١ - لما كان من المقرر أنه من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقع الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها مائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وإلّا أصلها في الأوراق •

٢ - لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات •

٣ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت لها •

٤ - لما كان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضره في نفسه •

٥ - استخلاص نية القتل من عناصر الدعوى موكولا الى محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية ما دام دليلها على توافرها كافيا .

٦ - لما كانت حالات الاثارة أو الاستفزاز أو الغضب لا تنفي نية القتل ، كما أنه لا تناقض بين قيام هذه النية لدى الجاني وبين كونه قد ارتكب فعلته تحت تأثير أى من هذه الحالات وان عدت أعذارا قضائية مخففة يرجع الأمر في تقديرها الى محكمة الموضوع بغير معقب عليها من محكمة النقض ، فإن ما تثيره الطاعنة من أن ما ذكره الحكم من حدوث مشادة بينها وبين المجنى عليه قيل الحادث مباشرة ينفي توافر نية القتل يكون غير سديد .

٧ - لما كان من المقرر أن البيان الممول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجية عن سياق هذا الاقتناع ، فإن ما استورد اليه الحكم بعد أن استوفى دليله في اثبات فعل القتل العمد بغير سبق اصرار وبعد أن أفاض في أسباب استبعاد هذا الظرف - من قوله في معرض وصف الفعل الذي قارفته الطاعنة أنها بيّنت النية على قتل المجنى عليه وأعدت لذلك مكينا يكون سهوا وخطأ ماديا غير مؤثر لا يمس منطق الحكم مادام قد أقام قضاءه على أسباب صحيحة غير متناقضة كافية بذاتها لحمله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها : قتلت زوجها عمدا مع سبق الاصرار بأن بيّنت النية على قتله وأعدت لذلك جوهرًا ساما (مركب فسفوري كبريتي عضوي) وآلة حادة قاطعة (سكين) وما أن ظفرت به حتى دسّت له المادة السامة فتناولها وانهاالت عليه طعنا بالسكين قاصدة من ذلك قتله فأحدثت به الاصابات والأعراض الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت الى مستشار الاحالة إحالتها الى محكمة الجنايات طبقا

للقيد والوصف الواردين بأمر الأحالة فقرر ذلك • ومحكمة جنايات الجيزة
قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بمعاقبها بالاشتغال
الشاقة لمدة خمسة عشرة يوما •

قطعت المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض •

الحكمة

ومن حيث ان الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانها بجريمة
القتل العمد قد شبه فساد في الاستدلال وقصور وتناقض في التسيب ،
ذلك بأنه عول في قصائده بادانتها على قرائن استتاجية مؤداها أن الطاعة
والمجنى عليه كانا بفردهما في مسكنهما وكان مطلقا عليهما من الداخل وأما
كانت مضطربة وقميصها ملطخ بالدماء عندما توجهت لجيرانها لتخبرهم
بانتحار زوجها وأن تقرير الصفة التشريحية استبعد إمكان ضرب المجنى
عليه لنفسه لعدم ظهور اختراقات في الجروح ، وما تساند اليه الحكم
لا يفيد ثبوت الواقعة ويدحضه أن الطاعة هي التي استجبت بجيرانها
وصحبت زوجها المجنى عليه الى المستشفى لمحاولة انقاذه وأنها لم تكن
على خلاف معه وأنه كان في ضائقة مالية ، كما أن تقرير الصفة التشريحية
وان استبعد احداث المجنى عليه اصاباته بنفسه الا أنه لم يجزم بذلك ،
هذا الى أن ما ساء الحكم في بيان نية القتل لا يكفي لاثبات توافرها
كما أن ما ذكره من حدوث مشادة بين الطاعة وزوجها قيل الحادث مباشرة
بمنه توافر نية القتل ، هذا فضلا عن أنه بعد أن نفى ظرف سبق الاصرار
خلص في أسبابه الى أن الطاعة بيتت النية على قتل المجنى عليه وأعدت لذلك
مسكنا •

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله
• انه في ليلة • • • كانت • • • (الطاعة) بصحبة زوجها المجنى
عليه • • • وتناولوا عشاءهما في منزل والد هذا الأخير ثم عادا الى غرفة

ممكنهما المستقلة في منزل ٠٠٠ وفي الهزيع الأخير من الليل قامت بينهما مشادة استلت على أثرها سكينا من تلك التي تستعملها في منزلها وطعته بها بشدة بأيمن رقبته واذ أسك بتلا بيها مدافعا عن حياته عاجلته بطعنة أخرى بأسفل مقدم رقبته . فخارت قواه بعد أن نزفت دماؤه وأصبح في غيوبة فقامت بسكب بعض من ميد حشري في فمه لتجهز عليه وليظهر الحادث وكأن المجنى عليه قد انتحر بهذا السائل المميت ثم خرجت بعد ذلك وقد لطخت دماء المجنى عليه قميص نومها من قبل ودبر مستجدة بجارها ٠٠٠٠ وأبلغته بأن زوجها يتقيأ دما وقد نقل هذا الأخير المجنى عليه الى المستشفى المركزي بامبابة الا أن روح المجنى عليه فاضت الى بارئها بعد ربع ساعة من وصوله المستشفى ، وساق الحكم في الدليل على ثبوت الواقعة على هذه الصورة أدلة ماثلة من شأنها أن تؤدي الى ما وتب عليها مستمدة من أقوال الشهود ومما ثبت من تقرير الصفة التشريعية وأقوال الطبيب الشرعي بجلسة المحاكمة ومما قرره الطاعة بالتحقيقات وبمحضر الجلسة ، وبعد أن أورد الحكم مؤدى هذه الأدلة يرضى لانكار الطاعة وتصويرها الحادث بأنه انتحار واطرحه لأسباب حاصلها أن الطاعة قررت في التحقيقات وبالجلسة أنها كانت مع زوجها المجنى عليه وحدهما في حجرتهما المغلقة عليهما من الداخل وعدم استطاعة أحد غيرهما الوصول اليها وأن وجود محجبات ظفرية بكل منهما يشير الى حدوث تماسك بينهما وأنها ظهرت مضطربة بملابس النوم ملطخة بالدماء أثر الحادث وأن تقرير الصفة التشريعية والطبيب الشرعي بالجلسة قد استبعد حصول الاصابتين اللتين أودتا بحياة المجنى عليه بفعل يده وأن للمادة السامة التي وجدت بالمجنى عليه أعطيت له أثناء احتضاره . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقع الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها ماثقا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وأنه لا يشترط في الدليل أن يكون صريحة

هذا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما تكلف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، وكان ما ماقه الحكم من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها كفيها في الدلالة على أن الطاعة هي التي قتلت زوجها عمدا ، وكان هذا الذي استخلصه الحكم واستقر في عقيدته لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي ولا يتعارض مع ما نقله الحكم عن تقرير الصفة التشريعية وما شهد به الطبيب الشرعي بالجلسة وهو ما لا تمارى الطاعة في أن له مأخذه الصحيح في الأوراق إذ لم ينف التقرير المذكور وكذا شهادة الطبيب الشرعي بالجلسة هذا التصريح الذي اعتقه الحكم ، ولا ينال من ذلك أن الطبيب الشرعي سواء في تقريره المكتوب أو في شهادته بالجلسة لم يقطع بهذا التصوير إذ من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - فإن ما تثيره الطاعة من منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من أوراق الدعوى والتحقيقات التي تمت فيها لا يخرج عن كونه جديلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو مالا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان الحكم قد استظهر نية القتل في قوله « وحيث انه عن نية القتل فهي متوافرة في حق المتهم من ظروف الدعوى وملابساتها من استعمالها آلة قاتلة بطبيعتها « مكين » ومن تعدد الطعنات التي كالتها للمجنى عليه وكونها في مقتل فضلا عن مكبتها للمادة المبيد الحشري في فمه أثناء الاحتضار تأكيدا منها لتلك النية ، وكان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضمنه في نفسه ، وكان استخلاص نية القتل من عناصر الدعوى موكولا الى محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية ما دام تدليها على توافرها كافيًا . وكان الحكم قد دلل - فيما سلف بيانه - على قيام هذه النية تدليلا كافيًا ، فإن هذا حسبه ليبراً من قالة القصور في بيان تلك النية . لما كان ذلك وكانت

حالات الاثارة أو الاستفزاز أو الغضب لا تنفي نية القتل ، كما أنه لا تناقض بين قيام هذه النية لدى الجاني وبين كونه قد ارتكب فعلته تحت تأثير أى من هذه الحالات وان عدت أَعذاراً قضائية مخففة يرجع الأمر فى تقديرها الى محكمة الموضوع بغير معقب عليها من محكمة النقض ، فان ما تثيره الطاعنة من أن ما ذكره الحكم من حدوث مشادة بينها وبين المجنى عليه قبيل الحادث مباشرة ينفى توافر نية القتل يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان من المقرر أن البيان الممول عليه فى الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه اقتناع القاضى دون غيره من الأجزاء الخارجية عن سياق هذا الاقتناع ، فان ما استطرده اليه الحكم بعد أن استوفى دليله فى اثبات فعل القتل العمد بغير مسبق اصرار وبعد أن أفاض فى أسباب استبعاد هذا الظرف - من قوله فى معرض وصف الفعل الذى قارفته الطاعنة انها يبت النية على قتل المجنى عليه وأعدت لذلك مكينا يكون سهواً وخطأ ماديا غير مؤثر لا يمس منطق الحكم مادام قد أقام قضاءه على أسباب صحيحة غير متناقضة كفية بذاتها لحملة ، ويكون معنى الطاعنة فى هذا الخصوص فى غير محله . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس
المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار وهاشم محمد قراعه
وصفوت خالد مؤمن ومحمد نبيل رياض •

(٨٧)

الطعن رقم ٥٤٩٠ لسنة ٥١ القضائية

نقض « ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام » « نظره
والحكم فيه » « حالات الطعن • الخطأ في تطبيق القانون » • عقوبة
« تطبيقها » • تعدى • حكم • تسببه • تسبب معيب • نيابة
عامة • « حقها في الطعن بطريق النقض » • اثبات • « قوة الأمر
المقتضى » •

حق النيابة العامة في الطعن بالنقض في الحكم الاستثنائي •
ولو كان الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده ، مادام الحكم الاستثنائي قد
ألغى حكم محكمة أول درجة أو عدله • علة ذلك ؟ شرط ذلك عدم تسوية
مركز المتهم • مثال •

ولئن كن من المقرر أنه إذا فوتت النيابة العامة على نفسها حق
استئناف حكم محكمة أول درجة ، فإن هذا الحكم يحوز قوة الأمر
المقتضى وينتلق أمامها طريق الطعن بالنقض ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون
الحكم الصادر - بناء على استئناف المتهم - قد جاء مؤيدا لحكم محكمة أول
درجة فيصدق القول بأن الحكيم الابتدائي والاستئنافي قد اندمجا وكونا
قضاء واحدا ، أما إذا ألغى الحكم الابتدائي في الاستئناف أو عدل ،
فإن الحكم الصادر في الاستئناف يكون قضاء جديدا منفصلا تماما عن
قضاء محكمة أول درجة ويصح قوتونا أن يكون محلا للطعن بالنقض من

جانب النية مع مراعاة ألا يبنى على طعنهما - مادامت لم تستأنف حكم محكمة أول درجة - تسوية مركز المتهم . ولما كانت الجريمة المسندة إلى المطعون ضده أنه تعدى على موظف عام أثناء تأديته وظيفته بأن ضربه بقطعة من الحديد فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي ، ومحكمة أول درجة قضت - عملاً بالمادتين ١٣٦ ، ١٣٧ من قانون العقوبات - بحبس المطعون ضده أسبوعاً مع الشغل وإذا استأنف المطعون ضده هذا الحكم فقد قضت المحكمة الاستئنافية غيابياً بتأييد الحكم المستأنف ثم قضت في المعارضة - بحكمها المطعون فيه - بتعديل الحكم إلى استبدال عقوبة الغرامة عشرة جنيهات بعقوبة الحبس المقضى على المطعون ضده بها . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ١٣٧ من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ تنص على أنه إذا حصل الضرب أو الجرح باستعمال أية أسلحة أو عصي أو آلات أو أدوات أخرى أو بلغ الضرب أو الجرح درجة الجسامة المنصوص عليها في المادة ٢٤١ تكون العقوبة الحبس ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ أوقع على المطعون ضده عقوبة الغرامة ، مما يتعين معه نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : تعدى على الموظف العام (براد بويشة السكك الحديدية) أثناء تأديته وظيفته وذلك بأن ضربه بقطعة من الحديد فأحدث به الإصابات الميئة بالتقرير الطبي ، وطلبت عقابه بالمادتين ١٣٦ ، ١٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح نجع حمادى قضت حضورياً اعتبارياً عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم أسبوعاً مع الشغل عن التهمة المسندة إليه وكفالة ثلاثة جنيهات لايطاق التنفيذ فاستأنف المحكوم عليه ومحكمة قنا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع

برفضه وتأيد الحكم المستأنف • فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بتغريم المتهم عشرة جنيئات •

فطنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ ••

المحكمة

حيث انه ولئن كان من المقرر أنه اذا فوتت النيابة العامة على نفسها حق استئناف حكم محكمة أول درجة ، فان هذا الحكم يحوز قوة الامر المقضى وينتلق أمامها طريق الطعن بالنقض ، الا أن ذلك مشروط بأن يكون الحكم الصادر - بناء على استئناف المتهم - قد جاء مؤيدا لحكم محكمة أول درجة فيصدق القول بأن الحكيم الابتدائي والاستئنافي قد اندمجا وكونا قضاء واحدا ، أما اذا ألغى الحكم الابتدائي في الاستئناف أو عدل ، فان الحكم الصادر في الاستئناف يكون قضاء جديدا منفصلا تماما عن قضاء محكمة أول درجة ويصح قانونا أن يكون محلا للطعن بالنقض من جانب النيابة مع مراعاة ألا يبنى على طعنها - مادامت لم تستأنف حكم محكمة أول درجة - سوى مركز المتهم • لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة - الطاعنة - وان ارتضت الحكم الصادر من محكمة أول درجة بحبس المطعون ضده أسبوعا مع الشغل عن التهمة المسندة اليه بعدم استئنافها له ، الا أنه لما كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت - في الاستئناف المرفوع من المطعون ضده - بتعديل الحكم المستأنف باستبدال عقوبة الغرامة عشرة جنيئات بعقوبة الحبس المقضى على المطعون ضده بها ، فقد عدا هذا الحكم حكما قائما بذاته مستقلا عن ذلك الحكم الذي ارتضته النيابة وبالتالي يكون طعننا فيه بطريق النقض جائزا •

وحيث ان النيابة العامة تمنى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه رقد دان المطعون ضده بجريمة التعدي على موظف عام

أثناء تأدية وظيفته بضربه بآلة واصابته طبقاً للمادتين ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات ، فقد قضى بتعديل عقوبة الحبس لمدة أسبوع المقضى عليه بها بالحكم المستأنف الى الغرامة عشرة جنيهات ، فى حين أن العقوبة الواجب القضاء بها وفقاً للمادتين المذكورتين هى الحبس ، الأمر الذى يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لما كان يبين من مطالعة الحكم الابتدائى - المؤيد لأسبابه فى شأن بيان واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها و لتطبيق القانونى - بالحكم الاستئنفى الغيابى والحكم المطعون فيه أن النيابة العامة أسندت الى المطعون ضده أنه تعدى على موظف عام أثناء تأديته وظيفته بأن ضربه بقطعة من الحديد فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى ، وطلبت عقابه بالمادتين ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات ، ومحكمة أول درجة قضت - عملاً بالمادتين المذكورتين - بحبس المطعون ضده أسبوعاً مع الشغل واذا استأنف المطعون ضده هذا الحكم فقد قضت المحكمة الاستئنافية غايياً بتأييد الحكم المستأنف ثم قضت فى المعارضة - بحكمها المطعون فيه - بتعديل الحكم الى استبدال عقوبة الغرامة عشرة جنيهات بعقوبة الحبس المقضى على المطعون ضده بها . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ١٣٧ من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ تنص على أنه اذا حصل الضرب أو الجرح بامتعمال أية أسلحة أو نصى أو آلات أو أدوات أخرى أو بلغ الضرب أو الجرح درجة الجسامة المنصوص عليها فى المادة ٢٤١ تكون العقوبة الحبس ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون اذ أوقع على المطعون ضده عقوبة الغرامة ، مما يبين معه نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف الذى صادف صحيح القانون مادام تصحيح هذا الخطأ لا يخضع لأى تقدير موضوعى بعد أن قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت صحة اسناد التهمة مادياً الى المطعون ضده ، وذلك اعمالاً لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / فوزى الملوك وراغب عبد الظاهر وفوزى
أسعد وحسن غلاب

(٨٨)

الطعن رقم ٥٥١١ لسنة ٥١ القضائية

- ١ - قذف وسب • جريمة « أركانها » •
تقدير كون عبارات السب والقذف مما يستلزمه الدفاع • موضوعي •
- ٢ - حكم « مالا يعيبه في نطاق التدليل » • نقض « أسباب الطعن » •
« لا يقبل منها » حكم • « تسببيه • تسبب غير معيب » •
انطواء الحكم على قرارات قانونية خاطئة • لا ينال من سلامته • طالما
لم تمس جوهر قضائه • وكان قد انتهى الى نتيجة تتفق وصحيح القانون •

١ - لما كان نص المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات قد جرى على
أنه : « لا تسرى أحكام المواد ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ على
ما يسنده أحد الخصام لخصمه في الدفاع الشفوي أو الكتابي أمام المحاكم
فان ذلك لا يترتب عليه الا المناضاه المدنية أو المحاكمة التأديبية » ، وكان
الفصل فيما اذا كانت عبارات السب أو القذف مما يستلزمه الدفاع متروكا
لمحكمة الموضوع ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد رأت ان العبارات التي
تضمنتها صحيفة المعارضة التي رفعتها المدعى عليه (المطعون ضده) والغرض
الذي صيقت من أجله انما تتصل بالتزاع القائم وبالقدر الذي تقتضيه
مرافعة الخصم عن حقه وانتهت في منطق سليم الى ان تلك العبارة مما تمتد

إليه حماية القانون ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما اسند إليه ويرفض طلب التعويض تأسيسا على تعلق تلك العبارات بالخصومة ومناسبتها لسياق الدفاع ومقتضياته لا يكون قد أخطأ في شيء .

٢ - من المقرر انه لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد انطوى على قرارات قانونية خاطئة مادامت لم تمس جوهر قضائه وكانت النتيجة التي خلص إليها صحيحة وتتفق والتطبيق القانوني السليم .

الوقائع

أقامت المدعية بالحق المدني (الطاعنة) دعوها بالطريق المباشر أمام محكمة سيدي جابر الجزئية ضد المطعون ضده متهمه اياه بأنه بدائرة قسم سيدي جابر محافظة الاسكندرية : - نسب اليها أمور لو صحت لأوجبت احتقارها والسخرية منها - لدى الناس وانها ليست أهلا لحضائه أي صغير لانها مصابة بمرض عقلي يخشى على الصغير . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٠٣ ، ٣٠٤ من قانون العقوبات مع الزامه أن يدفع لها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بملا بمادتي الاتهام بتقريم المتهم خمسين جنيها والزامه أن يدفع لها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . فاستأنف المحكوم عليه . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ببراءة المتهم والزامت المدعية بالحق المدني المصاريف عن الدرجتين ومبلغ خمسة جنيهات أتعاب المحاماة .

فطعن المدعية بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض

المحكمة

وحيث ان مبنى ما تنعاه الطاعنة (المدعية بالحقوق المدنية) على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة القذف المستندة اليه - وهو ما ينطوي ضمنا على القضاء برفض الدعوى المدنية - فقد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه اعتبر العبارات التي أوردها المطعون ضده عن الطاعنة في صحيفة معارضة في الحكم الذي استصدرته ضده من محكمة الأحوال الشخصية من قبيل الدفاع المباح عملا بنص المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات - مع ان هذه العبارات لم تكن من مستلزمات دفاعه ولا تقتضيها وقائع الدعوى ، بل ان الحكم المطعون فيه أطلق القول بإباحة كافة ما ينسبه المتقاضون الى خصومهم مع ان هذه الاباحة مقيدة بوجوب أن تكون وقائع الافتراء قد استلزمها حق الدفاع ، ولم تكن بقصد التشهير ، الأمر الذي يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي - الذي احال اليه الحكم المطعون فيه في بيان واقعة الدعوى - أنه حصل واقعة الدعوى بما مفاده ان المطعون ضده كان زوجا لابنة الطاعنة واذ وقع الطلاق بينهما فقد اقامت الطاعنة دعوى بضمم ابنتها اليها وقد حكم غيابيا لصالحها بذلك ، فارض المطعون ضده في هذا الحكم بصحيفة أعلنها الى الطاعنة أورد في ختامها مانصه : « ان المدعيه ليست اهلا لحضانه الصغير لانها مصابه بمرض عقلي يخشى على الصغير منه » . لما كان ذلك وكان نص المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات قد جرى على أنه « لا تسري أحكام المواد ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ على ما يسند أحد الاخصام لخصمه في الدفاع الشفوي أو الكتابي أمام المحاكم فان ذلك لا يترتب عليه الا المقاضاة المدنية أو المحاكمة التأديبية » ، وكان الفصل فيما اذا كانت عبارات السب أو القذف مما يستلزمه الدفاع متروكا لمحكمة الموضوع ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد رأت ان العبارات التي تضمنتها صحيفة المعارضة التي رفعها المدعي عليه (المطعون ضده) والغرض

الذي سيقت من أجله انما تتصل بالنزاع القائم وبالقدر الذي تقتضيه مداواة الخصم عن حقه واثمت في منطق سليم الى ان تلك العبارة مما نمتد اليه حماية القانون ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما اسند اليه وبرفض طلب التعويض تأسيسا على تعلق تلك عبارات بالخصومة ومناسبتها لسياق الدفاع ومقتضياته لا يكون قد أخطأ في شيء • ولا يعيب الحكم - من بعد - ما استورد اليه من تقرير قانوني خاطيء لم يكن له أثر في منطق عند إطلاق القول بعدم سرعان نص المادتين ٣٠٢ ، ٣٠٣ من قانون العقوبات على ما يسند الخصم لخصومه في الدفاع اشفوى أو الكتابي أمام المحكمة لما هو مقرر من أنه لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد انطوى على تقريرات قانونية خاطئة مادامت لم تفس جوهر قضائه وكانت النتيجة التي خلص اليها صحيحة وتتفق والتطبيق القانوني السليم • لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة عملا بالمادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض •

جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبدالعزيز الجندي نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : محمد أحمد حمدي ومحمد عبد المنعم البنا
ومحمد الصوفي عبدالجواد وكمال المتيني

(٨٩)

الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٢٠ القضائية

- ترخيص • بناء • عقوبة « العقوبة التكميلية » « تطبيقها »
- حكم • « تسببه تسبب معيب » • محكمة النقض • « سلطتها »
- الحكم بالادانة في جريمة اقامة بناء بدون ترخيص • قضاؤه بإزالة البناء
- المخالف لأحكام القانون يمتنع معه الالتزام بسداد ضعف رسوم الترخيص •
- مخالفة ذلك • خطأ في تطبيق القانون وجوب تصحيحه •

لما كان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء - اذ نص في المادة ٢٢ منه - على أن « مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر يعاقب كل من يخالف أحكام المواد ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١١ و ١٢ ، ١٣ ، ٢٠ من هذا القانون ، كما يعاقب كل من يخالف أحكام لائحته التنفيذية أو القرارات الصادرة تنفيذا له بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين • ويجب الحكم فضلا عن ذلك بإزالة أو تصحيح أو استكمال الأعمال المخالفة بما يجعلها متفقة مع أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له وذلك فيما لم يصدر في شأنه قرار نهائي من اللجنة المختصة • فإذا كانت المخالفة متعلقة بالقيام بالأعمال

بدون ترخيص ولم يتقرر ازالتهما فيحكم على المخالف بضعف الرسوم المقررة - قد فرض عقوبات الحبس أو الغرامة ومداد رسوم الترخيص عن اقامة البناء دون ترخيص على أن لا يقضى بالعقوبة الأخيرة اذا ما قضى بعقوبة الازالة لمخالفة البناء لأحكام القانون ، لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعقوبة سداد ضعف رسوم الترخيص رغم قضائه بعقوبة الازالة لمخالفة البناء لأحكام القانون يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة سداد ضعف رسوم الترخيص . علا بالمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض . .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه قام بإنشاء مباني بالعقار الخاص به دون الحصول على ترخيص من الجهة المختصة وطلبت عقابه بدواد القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٦ . . ومحكمة جنح العرب قضت غيابياً عملاً بمواد الاتهام بتقرير المتهم عشرة جنيئات وهدم الأعمال المخالفة وأداء ضعف رسوم الترخيص . . عارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وتأيد الحكم المعارض فيه . . فاستأنف ، ومحكمة بور سعيد الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . . فطنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . .

المحكمة

وحيث ان النيابة العامة تعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دان المطعون ضده بجريمة اقامة بناء بدون ترخيص قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك

بأنه قضى بعقوبة سداد ضعف رسوم الترخيص رغم قضائه بإزالة الأعمال موضوع المخالفة مما يعيه بما يستوجب نقضه ..

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يؤده أن المطعون ضده أقام في يوم ٤ من فبراير سنة ١٩٧٨ بناء حجرة في القنصل المخصص لانارة وتهوية المبنى بالمخالفة لأحكام القانون وبدون ترخيص من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ، لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء - اذ نص في المادة ٢٢ منه - على أن « مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب كل من يخالف أحكام المواد ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١١ و ١٢ و ١٣ ، ٢٠ من هذا القانون ، كما يعاقب كل من يخالف أحكام لائحته التنفيذية أو القرارات الصادرة تنفيذا له بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر ويفرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين . ويجب الحكم نضلا عن ذلك بإزالة أو تصحيح أو استكمال الأعمال المخالفة بما يجعلها متفقة مع أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له وذلك فيما لم يصدر في شأنه قرار نهائي من اللجنة المختصة . فاذا كانت المخالفة متعلقة بالقيام بالأعمال بدون ترخيص ولم يقرر ازالتهما فيحكم على المخالف بضعف الرسوم المقررة . . . » - تد فرض عقوبات الحبس أو الغرامة وسداد ضعف رسوم الترخيص عن إقامة البناء دون ترخيص على أن لا يقضى بالعقوبة الأخيرة اذا ما قضى بعقوبة الإزالة لمخالفة البناء لأحكام القانون ، لما كان ذلك ، وأن الحكم المطعون فيه اذ قضى بعقوبة سداد ضعف رسوم الترخيص رغم قضائه بعقوبة الإزالة لمخالفة البناء لأحكام القانون يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة سداد ضعف رسوم الترخيص علا بالمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن -الات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ..

جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبدالعزيز الجندي نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : محمد أحمد حمدي وأحمد محمود هيكمل
ومحمد عبد المنعم البنا ومحمد الصوفي عبد الجواد .

(٩٠)

الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٢ القضائية

١ - حكم « تسببه تسبب غير معيب » • إجراءات « اجراءات
المحاكمة » • نقض « أسباب الطعن مالا يقبل منها » •

تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سبباً للطعن
على الحكم •

٢ - دفع • « الدفع ببطان القبض » • « الدفع ببطان الاعتراف » •
مأمورو الضبط القضائي « اختصاصهم المكاني » • محكمة الموضوع « سلطتها
في تقدير الدليل » • نيابة عامة • تحقيق •

- الدفع ببطان انتفيس والاستجواب لحصوله خارج دائرة الاختصاص
المكاني لمأمور الضبط القضائي وبطال الاعتراف • لا تقبل اثارته لأول مرة
أمام النقض •

- امتداد اختصاص مأمور الضبط القضائي الى جميع من اشتركوا في
الدعوى التي بدأ تحقيقها اينما كانوا •

- قيام النيابة العامة باجراء التحقيق لا يمنع مأموري الضبط من القيام
بواجباتهم المنوط بهم القيام بها عملاً بالمادة ٢٤ اجراءات •

٣ - حكم • « تسببه تسبب غير معيب » • إجراءات • « اجراءات
المحاكمة » • مأمورو الضبط القضائي • استجواب •

حق مأمور الضبط القضائي في أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة اليه
دون أن يستجوبه • المادة ٢٩ اجراءات •

٤ - حكم « تسببيه تسبیب غیر معيب » • إجراءات • إجراءات للحكمة • مأمورو الضبط القضائي • استجواب •

الاستجواب المحذور • ماهيته ؟

٥ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى • اثبات « شهود » •

- حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وإطراح ما يخالفها •

- عدم التزامها بالأخذ بالأدلة المباشرة وحدها • حقها في استخلاص الصورة بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية •

٦ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات •

لا يلزم في الأدلة التي يعتمد عليها الحكم أن ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى • علة ذلك ؟

٧ - قصد جنائي • جريمة • « أركانها » • حكم • « تسببيه تسبیب غیر معيب » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » • قتل عمد • سبق اصرار •

قصد القتل أمر خفي • ادراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره • استخلاصه • موضوعي •

٨ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • قتل عمد • سبق اصرار •

سبق الاصرار • تقدير توافره موضوعي •

٩ - سبق الاصرار • أسباب الإباحة « الدفاع الشرعي » • حكم « تسببيه تسبیب غیر معيب » •

ثبوت سبق التدبير للجريمة أو التحيل لارتكابها ينتفى به حتماً موجب الدفاع الشرعي • علة ذلك ؟

١ - اعدام • قتل عمد • محكمة النقض • « سلطتها » حكم « تسييبه
تسييب غير معيب » نيابة عامة •

اتصال محكمة النقض بالقضية المقضى فيها حضوريا بالاعدام متى
عرضتها النيابة عليها ولو تجاوزت في ذلك الميعاد المقرر بالمادة ٢٤ من
قانون حالات واجراءات الطعن أمام النقض •

١ - وكان ما ينهض الطاعن من سؤال الشاهد الأول بالتحقيقات في
غيبته لا يعدو أن يكون تعييا للاجراءات السابقة على المحاكمة وهو مالا يصح
أن يكون سببا للطعن في الحكم •

٢ - وكان الين من مطالبة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يش
شيئا أمام محكمة الموضوع بخصوص ما يدعيه من بطلان القبض عليه
واستجوابه وتكليفه بالارشاد عن المبررات لحصول هذه الاجراءات خارج
دائرة الاختصاص المكاني للشاهد وبغیراذن من النيابة العامة التي كانت قد تولت
التحقيق ، كما ان يش شيئا بخصوص بطلان اعترافه في التحقيقات فانه
لا يقبل منه طرح ذلك لأول مرة على محكمة النقض نظرا لأنه يقتضي تحقيقا
تأى عنه وظيفة هذه المحكمة • هذا فضلا عما هو مقرر من أنه اذا كان
ما أجراه مأمور الضبط القضائي في الدعوى من وقائع ضبط خارج دائرة
اختصاصه المكاني انما كان في صدد الدعوى ذاتها التي بدأ تحقيقها على
أساس حصول واقعتها في اختصاصه فان اختصاصه يمتد الى جميع من اشتركوا
فيها واتصلوا بها أينما كانوا ، كما أن قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها
لا يقتضي قعود مأموري الضبط القضائي عن القيام الى جانبها في الوقت
فانه بواجباتهم التي فرض النامع عليهم أداها بمقتضى المادة ٢٤ من قانون
الاجراءات الجنائية وغاية ما في الأمر أن ترسل هذه المحاضر الى النيابة
لتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها •

٣ - من المقرر أن لمأمور الضبط القضائي عملا بالمادة ٢٩ من قانون
الاجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة اليه دون أن يستوجه •

٤ - الاستجواب المحظور هو الذي يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التي تساق عليه دليلاً ليقول كلمته فيها تسليمياً بها أو دحضا لها .

٥ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق وهي في ذلك ليست مطالبة بالآخذ بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص صورة أخرى للدعوى كما ارتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية .

٦ - يلزم في الأدلة التي يعتمد عليها الحكم أن ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى لأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجوعها كوحدة مؤدية إلى ما قصد منها الحكم ونتيجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ،

٧ - قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضمرة في نفسه ، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ،

٨ - من المقرر أن البحث في توافر ظرف سبق الاصرار من إطلاق قاضي الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتأفر عقلاً مع ذلك الاستنتاج ،

٩ - من المقرر في صحيح القانون أنه متى أثبت الحكم التدير المجريمة سواء بتوافر سبق الاصرار عليها أو التحيل لارتكابها انتفى حتماً موجب

الدفاع الشرعي الذي يفترض ردا - الا لعدوان حل دون الاعداد له وانجبال
الخطوة في انفاذه .

١٠ - وحيث أن النيابة العامة - عملا بالمادة ٤٦ من قانون حالات
واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ -
عرضت القضية على هذه - المحكمة مشفوعة بمذكرة برأيها انتهت فيها الى
طلب اقرار الحكم لصادره باعدام الطاعن ، وذلك دون بيان تاريخ تقديم هذه
المذكرة ليستدل منه على أن العرض قد روعي فيه ميعاد الاربعين يوما المنصوص
عليه في المادة ٣٤ من القانون سالف الذكر ، الا أنه لما كان تجاوز هذا
الميعاد لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل أن محكمة النقض تتصل
بالدعوى بمجرد عرضها تليها لتفصل فيها وتستبين من تلقاء نفسها غير مقيدة
بالرأي الذي تبديه النيابة العامة في مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب
الحكم من عيوب ، فانه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل عمدا مع سبق الاصرار
بأن بيت الية على قله وأعد لذلك - لاحاقاتلا « مكين » وانتهر فرصة وجود
المجنى تليه في السيارة قيادته وخلو الطريق من المارة فانها على طعنا
بالمكين قاصدا قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي
أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنه في الزمان والمكان
سالف الذكر وفي الطريق الموصل الى برميل القديمة سرق النقود والمنتولات
المينة وصفا وقيدة بالتحقيقات والملوكة للمجنى عليه سالف الذكر حالة
كونه يحمل سلاحا ظاهرا « مكين » وكان ذلك ليلا وباحدى وسائل النقل
البرية الأمر الماقب عليه بالمادة ٣١٥ / ثلثا من قانون العقوبات ، وطلبت من
مستشار الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته بالقيء والوصف الواردين
بتقرير الاتهام . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قررت بتاريخ ٢٠
مايو سنة ١٩٨١ احالة أوراق القضية الى مفتي الجمهورية وحددت للنطق

بالحكم جلسة ٢٠ يونيو سنة ١٩٨١ وبالجلسة الأخيرة قضى حضوريا وباجتماع الآراء عملا بالمادة ٢٠١/٢٣٤ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأعدام شتقا .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . كما عرضت النيابة العامة القضية على هذه المحكمة مشفوعة بمذكرة يراها .

المحكمة

وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار المقترب بجناية سرقة باحدى وسائل النقل البرية في طريق عام ليلا مع حمل سلاح قد شابه الفساد في الاستدلال والخطأ في الاسناد والتصور في التسبيب ذلك أن الحكم عول في قضائه بالإدانة على أقوال المتقدم . . . مع أن أقواله في التحقيقات سمعت في غيبة الطاعن الذي كان محبوسا على ذمة القضية فضلا عن أن الاجراءات التي اتخذها هذا الشاهد قبل الطاعن من قبض واستجواب وتكليف بالارشاد عن المسروقات قد اعتورها البطلان لوقوعها خارج دائرة اختصاصه المكاني ودون اذن من النيابة العامة التي كانت قد تولت التحقيق في الدعوى قبل اتخاذ تلك الاجراءات ، كما عول الحكم على اعتراف الطاعن في التحقيقات على حين أنه كان وليد تلك الاجراءات الباطلة ، وأورد الحكم في بيانه للواقعة أن الطاعن لاحظ وجود أمتعه ونقود مع المجنى عليه في بيت النية على قتله والاستيلاء على ما معه وعرج على منزله حيث أحضر السكين المستعمل في الحادث وباغت المجنى عليه الذي كان قد حل به التعب وانهال عليه طعنا بالسكين وهو الى جواره داخل السيارة ، في حين أنه لم يثبت من الأوراق أن المجنى عليه كان يحمل نقودا وبفرض أنه كان يحملها فإن الطاعن لم يشاهدها ، كما خلت الأوراق من دليل على أن السكين المستعمل في الحادث كان مع الطاعن قبل اعتدائه على المجنى عليه وأن هذا الاعتداء كان مباغتاً ، كما أن وقوع الحادث داخل السيارة ينفيه ما ثبت من عدم وجود دماء بداخلها بل في الطريق حيث وجدت

الجنة ، واستدل الحكم على وقوع الحادث وفقاً للتصوير الذى اعتقه من كون الاصابات بالجانب الأيسر بجسم المجنى عليه فى حين أنه من الطبيعى أن تكون الاصابات كذلك اذا استعمل الجاني يده اليمنى وهو فى مواجهة المجنى عليه ، هذا الى أن الحكم أتى بوصف للسكين المستعمل فى الحادث مع أن المحكمة لم تفض الحرز المحتوى على هذا السكين كما تستطيع وصفه ، وأخيراً فإن الحكم لم يدل تدليلاً كافياً على توافر نية القتل وظرف سبق الاصرار ، ورد بما لا يسوغ على ما أثاره الطاعن من أنه كان فى حالة دفاع شرعى كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بين الواقعة بما مجمله أن المجنى عليه الذى كان يعمل باحدى الدول العربية عاد الى البلاد عن طريق ميناء السويس حيث استقل وزميل له السيارة الأجرة قيادة الطاعن لتوصيل كل منهما الى بلدته ، واذا لاحظ الطاعن أن المجنى عليه يحمل نقوداً وأمتعته فقد بيت النية على قتله والاستيلاء على ماله ، ولما وصلوا الى القاهرة بادر الطاعن الى التخلص من الراكب الآخر بأن امتأجر له سيارة تقله الى بلدته بينما توجه هو الى منزله وأحضر منه سكناً ثم أتجه بالسيارة قيادته يصحبه المجنى عليه الى بلدته وفى الطريق باغت المجنى عليه وانهال عليه طعناً بالسكين حتى أجهز عليه ثم ألقي بجثته فى الطريق واستولى على ما معه من نقود وأمتعته وقفل راجعاً الى القاهرة ، وفاق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال كل من المقدم و ومن اعتراف الطاعن فى التحقيقات ومن تقرير الصفة الشريحية وحصل الحكم أقوال الشاهدين واعتراف الطاعن فى قوله « شهد المقدم ... بإدارة البحث الجنائى بالمصورة أن تحرياته السرية دلت على أنه بتاريخ ١٩٨١/١/٣١ استقل المجنى عليه هو والشاهد الثانى السيارة رقم ٣٢٤٥٧ أجرة القاهرة فى نحو الساعة الخامسة مساءً كى تقلهما من مدينة السويس الى بلدة كل منهما وفى الطريق لاحظ المتهم وجود أوراق نقدية وأمتعته مع المجنى عليه فبيت النية على قتله والاستيلاء على ما معه من أمتعته ونقوده ، وتنفيذاً لهذا الغرض باعد بين المجنى عليه وزميله بأن امتأجر للأخير فى القاهرة سيارة أجرة أخرى كى توصله الى بلدته

واصطحب هو المجنى عليه ان منزله حيث أخذ منه سكيناً واستقل السيارة مع المجنى عليه وفي الطريق باغت المجنى عليه بالاعتداء وانهاهال عليه طعنا بالسكين التي معه الى أن أجهز عليه ثم ألقى بجثته في الطريق واستولى على متاعه ونقوده ، وتقل راجعا الى القاهرة حيث أخفى الأمتعة بشقة شقيقته وما أن تم ضبطه ومواجهته بالتهجريات حتى اعترف بارتكاب الحادث تفصيلا وأرشد عن المبررات وأما المبالغ المتقدمة فقد تبين أنه قد تصرف فيها وهي تعمل بالإضافة الى ما كان يخص المجنى عليه ، مبالغ أخرى تخص بعض أهلى المنطقة الذين كانوا قد أرسلوها مع المجنى عليه لتوصيلها الى ذويهم وذلك حسبما جاء ببعض الخطابات التي وردت من الخارج .. ، وشهد ... أنه كان فى ذات الرحلة تلى المركب التي كان يستقلها المجنى عليه الى أن حلت بيما فى السويس وخرجا ..ويا من الجمر ك حيث كان مع المجنى عليه حقيبة مغلقة وكرتوتين وحصيرة فوق أحدهما فضلا عن مروحة وحقيبة بلاستيك وعلم منه أنه عمل بالسعودية لمدة خمسة أشهر .

وأضاف أنه امتقل مع المجنى عليه المتهم لتوصيل كل منهما الى بلدته ، ولدى وصولهما القاهرة أخبره المتهم أنه متعب ثم أجر له سيارة أجرة أخرى أوصلة الى بلدته متريدا أنه ألح على المتهم فى الرجاء كى يقوم بتوصيله هو لكنه رفض ذلك قائلا أنه كان يحمل صرة قديمة بها غياره وتليفزيون ١٤ بوصة فضلا عن حقيبة فى حين أن أمتعة المجنى عليه كانت عبارة عن حقيبة حراء ذات مظهر نظيف وكرتوتين وحقيبة بلاستيك ومروحة وأن الناظر الى الحقيبة لابد أن يدخل فى اعتقاده أنها تحوى أشياء ذات قيمة عما بداخل صرته ، وقد اعترف المتهم تفصيلا فى تحقیقات النيابة أن المجنى عليه والشاهد الثانى استقلا بسيارة قيادته من السويس لتوصيل كل منهما الى بلدته ولدى وصولهم الى القاهرة استأجر للشاهد الثانى سيارة أخرى لتوصيله وصاحب هو المجنى عليه الى منزله حيث مكث به بعض الوقت ثم استقلا ..ويا سيارته فى الثامنة والنصف مساء متوجهين الى بلدة المجنى عليه وفى الطريق انهاهال عليه طعنا بالسكين المضبوطة ثم تركه ملقى فى

مكانه وقفل عائدا بسيارته وبها أمتعة المجنى عليه حيث أخفاها في بيت شقيقته
 كما أقر ... أنه غسل سيارته في اليوم الرابع التالي لوقوع الحادث
 • لما كان ذلك ، وكان ماينعام الطاعن من سؤال الشاهد الأول بالتحقيقات
 في غيته لا يبدو أن يكون تعيينا للإجراءات السابقة على المحاكمة
 وهو ما لا يصح أن يكون مسيئا للطعن في الحكم ، وكان الين
 من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئا أمام محكمة
 الموضوع بخصوص ما يدعيه من بطلان القبض عليه واستجوابه
 وتكليفه بالإرشاد عن المسروقات لحصول هذه الإجراءات خارج دائرة
 الاختصاص المكاني للشاهد وبغير إذن من النيابة العامة التي كانت تولت
 التحقيق ، كما لم يثر شيئا بخصوص بطلان اعترافه في التحقيقات فإنه
 لا يقبل منه طرح ذلك لأول مرة على محكمة النقض نظرا لأنه يقتضى تحقيقا
 تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة • هذا فضلا عما هو مقرر من أنه إذا كان
 ما أجراه مأمور الضبط القضائي في الدوى من وقائع ضبط خارج دائرة
 اختصاصه المكاني إنما كان في صدد الدعوى ذاتها التي بدأ تحقيقها على
 أساس حصول واقعتها في اختصاصه فإن اختصاصه يمتد الى جميع من اشتركوا
 فيها واتصلوا بها أينما كانوا ، كما أن قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها
 لا يقتضى قعود مأموري الضبط القضائي عن القيام الى جانبها في الوقت
 ذاته بواجباتهم التي فرض الشارع عليهم أداؤها بمقتضى المادة ٢٤ من قانون
 الإجراءات الجنائية وغاية ما في الأمر أن ترسل هذه المحاضر الى النيابة
 لتكون عنصرا من عناصر الدوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها •
 لما كان ذلك وكان من المقرر أن لمأمور الضبط القضائي عملا بالمادة ٢٩ من قانون
 الإجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة اليه دون أن يستجوبه ،
 وكان الاستجواب المحظور هو الذي يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام
 التي تساق عليه دليلا ليقول كلمته فيها تسليما بها أو دحضا لها ،
 وكان الين من مطالعة الأوراق والمفردات المضمومة أن الحادث وقع في
 حدود الاختصاص المكاني للشاهد الأول الذي استمر في التحري عنه بعد
 أن تولت النيابة العامة التحقيق واذا كشفت تحرياتهم عن أن مرتكب الحادث هو

الطاعن الذي اعترف له بذلك وأرشده عن المسروقات فقد سجل ذلك في محضر عرضه على النيابة العامة فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون غير سيديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص صورة الدعوى كما ارتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستتراء وكافة الممكنات العقلية ، وأنه لا يلزم في الأدلة التي يعتمد عليها الحكم أن ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى لان الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي ان تكون الأدلة في مجموعها كوحدة . وودية الى ما قصد منها الحكم ومنتجة في اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما اتهمت اليه واذا كان الحكم المطعون فيه قد اطمأن الى حصول الواقعة طبقا للتصوير الذي أورده ، وكانت الأدلة التي استند اليها في ذلك سائغة ومقبولة في العقل والمنطق ولا يجادل الطاعن في ان لها معينها الصحيح من الأوراق فإن ما يثيره الطاعن بشأن النقود التي أورد الحكم أن المجرى عليه كان يحملها وامكان رؤيته هو لهذه النقود وكذلك ما يثيره بشأن مصدر السكين المستخدم في الحادث والوضع الذي كان عليه المجرى عليه عند قتله والمكان الذي قتل فيه ، وما اذا كان داخل السيارة أم خارجها لا يعدو ان يكون محاولة لتجريح ادلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك الى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان المحكمة بالدليل الصحيح وهو ما لا يقبل آثاره أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة والمفردات المضمومة أن الطاعن لم يطلب من المحكمة فض الحرز

المحتوى على السكين المستعمل فى الحادث وأن ما أورده الحكم من وصف لهذا السكين يتفق مع الوصف الوارد بمعاينة النيابة العامة وبتقرير الصفة التشريحية فان ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن يكون على غير أساس • لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد امتظهر نية القتل وظرف سبق الاصرار ودلل على توافرها فى حق الطاعن فى قوله « وحيث أنه عن نية القتل فهى ثابتة بيقين فى الأوراق من تعدد الاصابات وتوجيهها الى مقاتل من الجسم واستعمال آلة حادة (سكين) تحدث القتل ، وان المتهم لم يترك فريسته الا بعد أن صارت جثته هامده » ، وفى قوله « وحيث أنه عن ظرف سبق الاصرار فهو متوافر ازاء ما هو ثابت فى الأوراق من توافر الباعث لدى المتهم على ارتكاب جريمة القتل وهو الاستيلاء على امتعة المجنى عليه وما معه من نقود ، وهو ما دفعه الى التصميم على جريمة القتل ورتب لذلك خطوات جريمته فسلمك بالمجنى عليه وزميله طريقه الى القاهرة وهناك زعم للشاهد الثانى أنه متعب ومكدود ثم أصر على استئجار سيارة أجرة أخرى لتوصيله رغم توسلات الاخير اليه أن يوصله وبذلك تمكن المتهم من المباحدة بين المجنى عليه وزميله بعد ان لاح له من مظهر أمتعه المجنى عليه أنها تحوى أشياء ذات قيمة عن تلك التى كان يحملها زميله ثم سحب المتهم المجنى عليه الى منزلة وهناك مكث المتهم بعض الوقت حيث أبدل ملابسه وتناول افطاره فى المطبخ على حد ما قرره فى التحقيقات وهو ما هياً له أخذ مسكين معه هى تلك التى استعملها فى الاجهاز على المجنى عليه وقد انتظرى المتهم حتى حل التعب بالمجنى عليه فباغته بالاعتداء الى ان أجهز عليه ثم قفل عائدا بأمتعه المجنى عليه بعد أن استولى على كل ما معه من مبالغ نقدية وهو ما يقطع بأن المتهم خطط لجريمته فى رويه وهدوء وأقدم على تنفيذها خطوة خطوة حتى أنفذ مقصده بما يؤكد توافر ظرف سبق الاصرار • • • • • ولما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والادارات والمظاهر الخارجية التى يأتها الجانى وتم عما يضره فى نفسه ، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل الى قاضى الموضوع فى

حدود سلطته التقديرية ، وكان من المقرر أن البحث في توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاقات قاضى الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج ، وكان ما أورده الحكم من قيام الباعث على القتل لدى الطاعن متمثلا في رغبته فى الاستيلاء على ما كان يحمله المجنى عليه من أمتعه ونقود وتخطيطه للجريمة فى رويه وهدوء ثم تنفيذه لهذه الخطة على مراحل بدأت بالعمل على الانفراد بالمجنى عليه عن طريق المباحدة بينه وبين رفيقه فى السفر الذى استأجر له الطاعن سيارة أخرى تنقل الى بلدته ثم ذهب الطاعن بعد ذلك الى منزله ومكوثه به فترة قام خلالها باعداد السكن الذى اختاره اداة للقتل ، ثم مباغتته المجنى عليه بالاعتداء عليه بالسكين عندما تهيأت الفرصة لذلك أثناء الطريق ، وتوجيه الضربات الى مقاتل من جسم المجنى عليه وموالة الاعتداء عليه الى أن فارق الحياة ، ما يكفى فى استظهار نية القتل ويتحقق به ظرف سبق الاصرار حسبما هو معرف به فى القانون فان النعى على الحكم فى هذا الشأن يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر فى صحيح القانون أنه متى أثبت الحكم التدير للجريمة سواء بتوافر سبق الاصرار عليها أو التحيل لارتكابها انتهى حتما موجب الدفاع الشرعى الذى يفترض رداً حالاً لعدوان حال دون الاعداد له وأعمال الخطة فى انفاذه ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر ظرف سبق الاصرار فى حق الطاعن فانه لا يكون هناك محل لما يثيره بشأن الدفاع الشرعى . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس فيتمين رفضه موضوعاً .

وحيث أن النيابة العامة - عملاً بالمادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - عرضت القضية على هذه - المحكمة مشفوعة بمذكرة برأيها انتهت فيها الى طلب اقرار الحكم الصادر باعدام الطاعن ، وذلك دون بيان تاريخ تقديم هذه المذكرة ليستدل منه على أن العرض قد روعى فيه ميعاد الاربعين يوماً المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون صالف الذكر ، الا أنه لما كان تجاوز هذا

الميعاد لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل أن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين من تلقاء نفسها غير مقيدة بالرأى الذى تبديه النيابة العامة فى مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب ، فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار المقترن بجناية سرقة باحدى وسائل النقل البرية فى طريق عام ليلا مع حمل سلاح التى دين بها المحكوم عليه بالاعدام ، كما خلا الحكم من قالة مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو فى تأويله ، وصدر باجماع الراء من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل فى الدعوى بعد استطلاع رأى المفتى ولم يصدر بعد قانون يسرى تلى واقعة الدعوى بما يغير ما انتهت اليه محكمة الموضوع فإنه يتعين اقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه . .

جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبدالعزيز الجندى نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : محمد أحمد حمدي وأحمد محمود هيكل ومحمد
عبد المنعم البنا وكمال المتينى

(٩١)

الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٥٢ القضائية

دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما يوفره » • حكم « تسببه تسبب
معيب » • نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها » • اختلاس أموال
أميرية •

دفاع المتهم بجريمة الاختلاس بأن قيمة المال المختلس لا تجاوز ٥٠٠
جنيه وجوب تمحيصه أو الرد عليه بما يبرر رفضه •
الرد عليه استنادا الى تقدير الجهة المجنى عليها والذي نازع فيه الطاعن •
اخلال بحق الدفاع •

لما كان الحكم المطعون فيه اثبت ان الطاعن نازع فى قيمة الاطارات
المختلسة مقرر انهما ٤٠٠ ج وليس المبلغ الذى ادعت به الجهة المجنى عليها
والذى ضمته فوائده ومصاريف اضافتها على القيمة الفعلية وطلب الاحتكام الى
السعر المحدد من الجهة المختصة ورد الحكم على هذا الدفاع بقوله « أن الهيئة
العامة لكهربة الريف » المجنى عليها » أفادت بأن قيمة الاطارات المختلسة
٧٣٥ ج وليس كما يزعم المتهم لذلك يتعين مؤاخذته على أساس هذا المبلغ، لما
كان ذلك وكان دفاع الطاعن فيما سلف يعد فى خصوص الدعوى المطروحة
هاما ومؤثرا فى تقدير العقوبة لما نص عليه المشرع فى المادة ١١٨ مكررا
من قانون العقوبات من جواز الحكم بعقوبات اخف فى حالة عدم مجاوزة
قيمة المال المختلس ٥٠٠ ج - مما كان يقتضى من المحكمة تمحيصه لتقف على

مبلغ صحته أو ان ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهي لم تفعل وردت عليه محتجة بالتقدير الذي حددته الجهة المجنى عليها وهو التقدير الذي يقوم دفاع الطاعن على المنازعة فيه - فانها تكون قد أطرحت دفاعه بما لا يسوغ مما يشوب حكمها بالاخلاق بحق الدفاع والقصور •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه: أولاً: بصفته موظفاً عمومياً أمين مخزن الهيئة العامة لكهرباء الريف « ارتكب أثناء تأدية وظيفته تزويراً في محرراً اميرى هو طلب الصرف رقم ١٠١٢ بأن اصطنع بيانات هذا الطلب وذيله بتوقيع نسبه زورا الى ثانياً: اشترك مع مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب تزوير ورقة رسمية هي المحرر سالف الذكر وذلك بأن اتفق معه على ذلك وقدم له المحرر فوق وقع عليه الأخير بتوقيع نسبه زورا الى فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة .. ثالثاً: اشترك مع مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب تزوير في محرر رسمى هو اذن الصرف رقم ٦٦٨ حاة كونه مختصاً بتحريره وذلك بأن اتفق معه على ذلك وقدم له المحرر فوق وقع عليه الأخير بتوقيع نسبه زورا الى فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة .. رابعاً: استعمل المحررين سالف الذكر بأن تدمهما الى ادارة مخازن الهيئة العامة لكهرباء الريف مع علمه بتزويرهما • خامساً: بوصفه سالف الذكر اختلس اطران الكاوتشوك المينة وصفاً وقبـه بالتحقيقات والمملوكة للهيئة العامة لكهرباء الريف والمسلمة بسبب وظيفته حالة كونه من الأمناء على الودائع • وأحاطته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام • ومحكمة جنايات المنيا قنمت حضورياً عملاً بالمواد ٤٠/٤١، ٤٢/٤١، ٤٣/٤١، ٤٤/٤١، ٤٥/٤١، ٤٦/٤١، ٤٧/٤١، ٤٨/٤١، ٤٩/٤١، ٥٠/٤١ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات

وبتقريره سبعمائة وخمسة وثلاثين جنيها والزامه برد مبلغ مائة وسبعة وأربعين جنيها وعزله من وظيفته .

نظمت المحكمة عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ

المحكمة

وحيث أن ما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجناية الاختلاس المسند ، إليه وما ارتبط بها من جرائم تزوير وأشترك فيه واستعمال ، قد شابه الاخلال بحق الدفاع والقصور في التسيب ، ذلك بأن من بين ما قام عليه دفاع الطاعن أن القيمة الفعلية للمال موضوع الجريمة لا يتجاوز خمسمائة جنيه بعد استبعاد الفوائد والمصاريف وطلب تحقيقا لدفاعه ضم دفتر التفسير الرسمي مردودا لتاريخ الحادث إلا أن المحكمة أعرضت عن تحقيق هذا الدفاع رغم جوهريته وأثره في النزول بالعقوبة الى عقوبة أخف ورفضته برد غير صائب الأمر الذي يعيب حكمها بما يوجب نقضه ،

وحيث أن الحكم المطعون فيه أثبت أن الطاعن فازع في قيمة الاطارات المختلصة مقررًا انها ٤٠٠ ج وليس المبلغ الذي ادعت به الجهة المجنى عليها والذي ضمنته فوائده ومصاريف اضافتها على القيمة الفعلية وطلب الاحتكام الى السعر المحدد من الجهة المختصة ورد الحكم على هذا الدفاع بقوله « أن الهيئة العامة لكهربة الريف » المجنى عليها ، أفادت بأن قيمة الاطارات المختلصة ٧٣٥ ج وليس كما يزعم المتهم لذلك يتعين مواخذته على أساس هذا المبلغ . لما كان ذلك وكان دفاع الطاعن فيما سلف يمد في خصوص الدعوى المطروحة

هاما ومؤثرا في تقدير العقوبة لما نص عليه المشرع في المادة ١١٨ مكررا من قانون العقوبات من جواز الحكم بعقوبات اخف في حالة عدم مجاوزة قيمة المال المختلس ٥٠٠ ج - مما كان يقتضى من المحكمة تمحيصه لتقف على مبلغ صحته أو ان ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهى لم تفعل وردت عليه محتجة بالتقدير الذى حددته الجهة المجنى عليها وهو التقدير الذى يقوم دفاع الطاعن على المنازعة فيه - فانها تكون قد أطرحت دفاعه بما لا يسوغ مما يشوب حكمها بالاخلال بحق الدفاع والقصور مما يستوجب نقضه والاحالة دون حاجة لمناقشة وجوه الطعن الأخرى •

جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبدالعزيز الجندى نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : محمد أحمد حمدي وأحمد محمود هيكمل
ومحمد عبد المنعم البنا وكمال المتينى

(٩٢)

الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٥٢ القضائية

تقليد • حكم « تسبيبه • تسبيب معيب » • نقض « أسباب
الطعن • ما يقبل منها » •
العبرة فى التقليد بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف •
كفاية أن يكون بين العلامتين المقلدة والصحيحة من التشابه ما يجعلها
مقبولة فى التعامل • أثر ذلك ؟

لما كان من المقرر أن العبرة فى التقليد بأوجه الشبه لا بأوجه
الخلاف بحيث يكون من شأنه أن يندفع فيه الجمهور فى المعاملات دون
أن يشترط أن يكون الانخداع قد حصل وتم فعلا بل يكفى أن يكون بين
العلامتين المقلدة والصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة فى التعامل - وكان
الثابت من التحقيقات المتضمنة أن تقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير قد
جاء به أن - بصمات الختم المضبوط تشابه بصمات الختم الصحيح
من حيث الشكل ومضمون الألفاظ بداخلها وأوصافها بالنسبة لبعضها
البعض وأن القالب المضبوط يصلح للاستعمال كقالب ختم وأنه مزور
بطريق التقليد من احدى بصمات قالب الختم الصحيح المثلث الشكل
والخاص بمجزر النيا ، كما تأيد كذلك وجه التشابه بين بصمتي
الختمين بما قرره الطبيب البيطرى الذى ضبط الواقعة من أن الجمهور يندفع

في بصمة ذلك الختم المزور - لما كان ذلك الحكم المطعون فيه لم يف
 يبحث أوجه التشابه بين الختمين واعتد فقط بأوجه الخلاف بينهما فانه يكون
 قد أخطأ في تطبيق القانون - واذا حجب ذلك عن تقدير ادلة الدعوى وساقه
 الى فساد في الاستدلال فانه يتعين نقضه والاحالة •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : ١ - قلد خاتم سلخاته مجزور
 النيا التابعة لمجلس مدينة النيا على الوجه المبين بالمحضر ٢ - حاز بفصد
 البيع لحوما غير صالحه للاستهلاك الآدمي • وطلبت من مستشار الاحالة احالته
 الى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقيء والوصف الواردين بتقرير الاتهام •
 فقرر ذلك • ومحكمة جنايات النيا قضت حضوريا عملا بالمادتين ١٣٦، ١٤٣ من
 القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وقرار الزراعة رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ والمادة ٢/٣٠
 من قانون العقوبات بتفريم المتهم مبلغ ثلاثين جنيها عن تهمة ذبح لحوم
 خارج السلخانة وبراءته من التهمة الاولى ومصادرة الخاتم المضبوط •
 فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض بالنسبة للتهمة الأولى •

المحكمة

حيث أن مانعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بتبرئة
 المطعون ضده من تهمة تقليد علامه لاحدى جهات الحكومة قد أخطأ في تطبيق
 القانون وشابه فساد الاستدلال ذلك أنه قد أسس قضاة على أن
 بصمة الختم المضبوط تختلف عن بصمة الختم الصحيح لمجزر النيا من حيث
 المظهر الخارجى لان بيانات بصمة الختم المضبوط تظهر بطريقة منكوسة على
 خلاف بصمة الختم الصحيح فى حين أن العبرة فى التقليد المنصوص عليه
 فى المادة ٢٠٦ عقوبات هى بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف بحيث يكون من
 شأن العلامات المقلدة أن ينخدع فيها الجمهور مما يعيب الحكم ويستوجب
 نقضه •

وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة كانت قد اسندت للمطعون ضده أنه قلد ختم سلخاته بمجزر المنيا على الوجه المين بالمحضر وطلبت عقابه عن تلك التهمة بالمادة ٣٤١/٢٠٦ تقوبات - وقد خلص الحكم المطعون فيه الى تبرئة المطعون ضده من هذه التهمة وبرر قضاءه بقوله « وحيث أنه لما كان مناط تجريم السلوك المسمى للواقعة هو استصناع خاتم على مثال صحيح لمجزر المنيا ينخدع به الجمهور لما يتوافر له من الصفة المميزة للأصل وكان الخاتم المضبوط انما يعطى بصمة تتباين في مظهرها الخارجى مع بيانات بصمة خاتم مجزر المنيا بحيث تظهر بصمته معكوسة في كتابتها على خلاف بصمة المجزر الصحيحة » وانهى الى قوله بأن الرجل العادى لا ينخدع في مظهر هذه البصمات المعكوسة لانها تبدو غير طبيعية ومن ثم يتعين القضاء بالبراءة » - لما كان ذلك وكن من المقرر أن العبرة في التقليد بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف بحيث يكون من شأنه أن ينخدع فيه الجمهور في المعاملات دون أن يشترط أن يكون الانخداع قد حصل وتم فعلا بل يكفي أن يكون بين العلامتين المقلدة والصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة في التعامل - وكان الثابت من التحقيقات المتضمنة أن تقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير قد جاء به أن - بصمات الختم المضبوط تشابه بصمات الختم الصحيح من حيث الشكل ومضمون الالفاظ بداخلها وأوصافها بالنسبة لبعضها البعض وأن القالب المضبوط يصلح للاستعمال كقالب ختم وأنه مزور بطريق التقليد من إحدى بصمات قالب الختم الصحيح المثلث الشكل والخاص بمجزر المنيا » كما تأيد كذلك وجه التشابه بين بصمتي الختمين بما قرره الطبيب البيطرى الذى ضبط الواقعة من أن الجمهور ينخدع في بصمة ذلك الختم المزور - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يف ببحث أوجه التشابه بين الختمين وامتد فقط بأوجه الخلاف بينهما قائم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون - واذا حجب ذلك عن تقدير ادلة الدعوى وساقه الى فساد في الاستدلال فإنه يتعين نقضه والاحالة »

جاسة ٦ من أبريل سنة ١٩٨٢

برياسة السيد المستشار / محمد عبدالعزيز الجندى نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : أحمد محمود هيكمل ومحمد عبد المنعم البنا
ومحمد الصوفى عبدالجواد وكمال المتينى

(٩٣)

الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٥٢ للقضائية

وصف التهمة • سلاح • ظروف مشددة • نقض • « حالات التلعب
بالنقض • الخطأ فى تطبيق القانون » • محكمة النقض • « ملطقتها » •

واجب المحكمة تمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها
وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا • ولو كان الوصف الصحيح
هو الأشد • شرط ذلك ؟

ثبوت أن صحيفة الحالة الجنائية للمتهم فى جريمة حيازة أجزاء رئيسية
من سلاح ناري والتي كانت تحت نظر المحكمة قد تضمنت سبق الحكم عليه
بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة سرقة وجوب تعديل وصف التهمة بإضافة
الظرف المشدد وتوقيع العقوبة المقررة وفقا لنص المادة ٢٦ من القانون ٢٩٤
لسنة ١٩٥٤ المعدل • مخالفة ذلك • خطأ فى تطبيق القانون •

لما كانت المحكمة مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها
وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ولو كان الوصف
الصحيح هو الأشد مادامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير وليس عليها
فى ذلك إلا مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون
الاجراءات الجنائية ومن ثم كان لزاما على المحكمة - وقد كانت صحيفة الحالة
الجنائية للمطعون ضده تحت نظرها وتضمنت سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة
للحرية فى سرقة - ان تعدل التهمة بإضافة الظرف المشدد المنصوص عليه

فى الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ولو لم يرد بأمر الاحالة أو التكليف بالحضور بشرط أن تبه المطعون ضده الى هذا التغير وأن تمنحه أجلا للاستعداد اذا طلب ذلك ، أما وهى لم تفعل وقضت بمعاقبة المطعون ضده بالحبس ستة أشهر مع الشغل والغرامة تطبيقا للمادة ١/٢٦ من القانون صالف الذكر والمادتين ٣٢،١٧ من قانون العقوبات فان حكمها يكون منظويا تلى خطأ فى تطبيق القانون •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أولا : أحرز بغير ترخيص سلاحا قاريا غير مششخن الماسورة (بندقية) • • ثانيا : أحرز ذخيرة (ستة واربعون طلقة) مما تستعمل فى السلاح النارى المذكور دون أن يكون مرخصا له بحمل السلاح • واحالته الى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/١ ، ٦،٢، ٣٠ و ٤/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ الملحق به • • ومحكمة جنابات الدنيا قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام والمادتين ١/٥٦ و ١/٥٥ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتغريمه خمسين جنيتها ومصادرة المضبوطات وأمرت بوقف تنفيذ عقوبتى الحبس والغرامة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم • •

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض •

المحكمة

وحيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دان المطعون ضده بجريمتى احراز سلاح نارى غير مششخن وذخيرته بغير ترخيص

وعاقبه بالحبس ستة أشهر مع الشغل والغرامة والمصادرة قد شابه فساد في الاستدلال وأخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الثابت من ملف الدعوى ارفاق صحيفة المطعون ضده الجنائية وأنه سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في سرقة مما كان يتعين معه على المحكمة أن تسبغ على الواقعة المطروحة عليها الوصف القانوني الصحيح وأن تعدل التهمة بإضافة الظرف المشدد وتعاقب المطعون عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٩ أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه ..

وحيث أن الثابت من الاطلاع على المفردات أن من بينها صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده وتتضمن سبق الحكم عليه في ١٩٧٥/١/٦ حضوريا بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر لسرقة ونفا للمادة ٣١٧ من قانون العقوبات بحكم أصبح نهائيا ، وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ تنص على عقاب من يحرز سلاحا ناريا من الأسلحة المنصوص عليها في الجدولين ٣،٢ بالاشغال الشاقة المؤبدة اذا كان من الاشخاص المذكورين بالفقرات من «ب» الى «و» من المادة السابعة من هذا القانون ، وقد نصت الفقرة «ج» منها على من حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة سرقة أو في جريمة أخرى من الجرائم التي حددتها مما يقتضاه عدم النزول بالعقوبة في هذه الحالة - عند تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات عن عقوبة السجن ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة مكلفة بأن تبحث الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ولو كان الوصف الصحيح هو الاشد مادامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير وليس ثمة فيها في ذلك الا مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ومن ثم كان لزاما على المحكمة - وقد كانت صحيفة الحالة

الجناية للمطعون ضده تحت نظرها وتضمنت سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في سرقة - أن تعدل التهمة بإضافة الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ولو لم يرد بأمر الإحالة أو التكليف بالحضور بشرط أن تنبه المطعون ضده الى هذا التغير وأن تمنحه أجلاً للاستعداد اذا طلب ذلك ، أما وهي لم تفعل وقضت بمعاقبة المطعون ضده بالحبس ستة أشهر مع الشغل والغرامة تطبيقاً للمادة ١/٢٦ من القانون صالف الذكر والمادتين ٣٢، ١٧ من قانون العقوبات فان حكمها يكون منطوياً على خطأ في تطبيق القانون ، ولما كان هذا الخطأ يقتضي نقض الحكم وتصحيحه لولا أن الحكم لم يتنبه لآثر الظرف المشدد ولم ينبه الدفاع عن التهم اليه لتبها له فرصة ابداء دفاعه فيه مما يقتضي أن يكون مع النقض الإحالة ..

جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبدالصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسن رضوان وحسين كامل حنفى
ومحمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى

(٩٤)

الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٥٢ للقضائية

طب • قانون « تطبيقه » • نشر • عقوبة « العقوبة التكميلية » • نقض
• اسباب الطعن • ما يقبل منها • محكمة النقض « سلطتها » •
مهنة الطب • شروط مزاولتها ؟
جريمة مزاوله مهنة الطب على وجه يخالف أحكام القانون • عقوبتها ؟

لما كان القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ فى شأن مزاوله مهنة الطب
قد حظر فى مادته الأولى مزاوله مهنة الطب على من لم يكن اسمه مقيدا بسجل
الأطباء بوزارة الصحة ويجدول تقابة الأطباء البشريين ، ونص فى المادة
العاشره منه على أن « يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد
على مائتى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من زاول مهنة الطب على
وجه يخالف أحكام هذا القانون • وفى حالة العود يحكم بالعقوبتين
معا • وفى جميع الأحوال يأمر القاضى باغلاق العيادة مع نزع اللوحات
واللافتات ومصادرة الأشياء المتعلقة بالمهنة • ويأمر كذلك بنشر الحكم مرة
أو أكثر من مرة فى جريدتين يعينهما على نفقة المحكوم عليه •• فان الحكم
المطعون فيه اذ أغفل القضاء بالنشر يكون قد خالف القانون بما يوجب
تصحيحه والقضاء بنشر الحكم وفقا للقانون ••

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أولاً : أحدث عمدا
ب الاصابة الموصوفة بتقرير الطب الشرعى بأن عالج ذراعها دون
أن يكون مرخصا له بمزاولة الطب فأحدث به غرغرينا تشأت عنها عاهة
مستديمة يستحيل برؤها هي بتر معظم الطرف العلوى الأيسر مما يقلل من
كفاءة المجنى عليها للعمل بنحو ٦٥٪ خمسة وستون في المائة . . . ثانيا :
زاول مهنة الطب دون أن يكون اسمه مقيدا بسجل الأطباء وبجدول نقابة
الأطباء البشريين . وطلبت إحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقييد
والوصف الواردين بأمر الاحالة . . . ومهكمة جنايات بنى سويف فضت
حضوريا عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية وبالمواد ١ ، ١٠
من القانون ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ فى شأن مزاولة مهنة الطب المعدل بالقوانين
٤٩١ لسنة ١٩٥٥ ، ٢٩ لسنة ١٩٦٥ ، ٤١ لسنة ١٩٦٥ والمادة ٧٥ من القانون
رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٩ : أولاً : براءة المتهم من التهمة الأولى المسندة اليه . .
ثانيا : بتغريمه مبلغ خمسين جنيها عن التهمة الثانية المسندة اليه . .
فقطعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

المحكمة

من حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دان
المطعون ضده بجريمة مزاولة مهنة الطب دون أن يكون اسمه مقيدا بسجل
الأطباء وبجدول نقابة الأطباء البشريين قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك
بأنه أغفل القضاء بنشر الحكم عملا بنص المادة العاشرة من القانون
رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ . .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجريمة مزاولة مهنة
الطب دون أن يكون اسمه مقيدا بسجل الأطباء وبجدول نقابة الأطباء

البشريين ، وقضى بتغريمه خمسين جنيها • لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة الطب قد حظرت في مادته الأولى مزاولة مهنة الطب على من لم يكن اسمه مقيدا بسجل الأطباء بوزارة الصحة وبجدول نقابة الأطباء البشريين ، ونص في المادة العاشرة منه على أن « يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من زاول مهنة الطب على وجه يخالف أحكام هذا القانون • وفي حالة العود يحكم بالعقوبتين معا • وفي جميع الأحوال يأمر القاضي بإغلاق العيادة مع نزع اللوحات واللافتات ومصادرة الأشياء المتعلقة بالمهنة • ويأمر كذلك بنشر الحكم مرة أو أكثر من مرة في جريدتين يمينهما على نفقة المحكوم عليه • • فإن الحكم المطعون فيه اذ أغفل القضاء بالنشر يكون قد خالف القانون بما يوجب تصحيحه والقضاء بنشر الحكم وفقا للقانون ••

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٨٢

بإرياسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : حسن جمعه واحمد ابو زيد ومحمد نجيب
صالح وعوض جادو

(٩٥)

الطعن رقم ٢٥٢٧ لسنة ٥ القضائية

١ - اهانة • جريمة « أركانها » • قصد جنائي • باءث •
تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الإهانة • حد ذلك ؟

٢ - أسباب الإباحة وموانع العقاب • محكمة الموضوع « سلطتها
في تقدير توافر أركان الجريمة » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها »
حكم • تسببه تسبب غير معيب • دفسوع « الدفع بالاعفاء من
العقاب » •

عدم التزام محكمة الموضوع بتقصي أسباب اعفاء المتهم من العقاب الا
اذا دفع بذلك امامها • أثر ذلك ؟

٣ - قذف • جريمة « أركانها » • قصد جنائي • باءث ؟

حسن النية في جريمة قذف الموظفين • ماهيته ؟

٤ - محكمة الاستئناف « الاجراءات امامها » • معارضة « نظرها
والحكم فيها » • نقض « مالا يجوز الطعن فيه من الاحكام » •

الغاء الحكم الغيابي الاستئنافي بالحكم الصادر في المعارضة الاستئنافية
أثره ؟

• - نقض « أسباب الطعن • تحديدها » « مالا يقبل منها » • دفاع
« الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » •
وجه الطعن • وجوب أن يكون واضحا محددا •

النعي على الحكم عدم رده على أوجه دفاع دون الإفصاح عن ماهية هذه الأوجه أو تحديد لها • أثره عدم قبول النعي • علة ذلك ؟

٦ - اثبات « شهود » • إجراءات « إجراءات المحاكمة » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • حكم • « تسببيه تسبب غير معيب » •

للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الاثبات • اذا قبل المتهم أو المدافع منه ذلك • صراحة أو ضمنا •

٧ - إجراءات « إجراءات المحاكمة » • دفاع • « الاخلال بحق الدفاع مالا يوفره »

عدم التزام المحكمة باجابة طلب تحقيق قدم في مذكرة بعد حجز الدعوى للحكم • أو الرد عليه •

١ - الأصل أن المرجع في تعرف حقيقة الفاظ السب أو القذف أو الإهانة هو بما يطمئن اليه القاضي من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض مادام لم يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة •

٢ - لما كانت محكمة الموضوع ليست ملزمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها إلا اذا دفع بذلك أمامها ، فإذا هو لم يتمسك أمام المحكمة بسبب الإعفاء فلا يكون له أن ينعي على حكمها اغفاله التحدث عنه - واذا كان الثابت ان الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بحقه في الإعفاء من العقوبة اعمالا للمفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات فليس له من بعد هذا لأول مرة أمام محكمة النقض •

٣ - من المقرر أن كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين هو أن يكون الطعن عليهم صادرا عن حسن نية أي عن اعتقاد بصحة وقائع

القذف ولخدمة مصلحة عامة لا عن قصد التشهير والتجريح شفاء لضغائن أو دوافع شخصية - ولا يقبل من موجه الطعن في هذه الحالة اثبات صحة الوقائع التي أسندتها الى الموظف بل يجب ادانته حتى ولو كان يستطيع اثبات ما قذف به .

٤ - لما كان الغاء الحكم الغيابي الاستثنائي بالحكم المطعون فيه لا يدع أى سبيل لاندماج بين هذين الحكمين ، بل يعتبر الحكم الأخير وكأنه وحده الصادر من محكمة آخر درجة ، ولما كان لا يجوز الطعن بطريق النقض الا في الحكم النهائي الصادر من محكمة آخر درجة فان ما ينعاه الطاعن في طعنه على الحكم الغيابي الاستثنائي يكون غير مقبول .

٥ - من المقرر انه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا ، ولما كان الطاعن لم يبين أوجه الدفاع التي أبدأها أثناء نظر معارضته الاستثنائية ولم يحددها لمراقبة ما اذا كان الحكم قد تناولها بالرد من عدمه ، وهل كان دفاعا جوهريا مما يجب على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه أم هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم في الأصل ردا بل يعتبر الرد عليه استفادا من القضاء بالادانة للأدلة التي أوردتها المحكمة في حكمها فان ما يشير به الطاعن في هذا الصدد يكون غير مقبول .

٦ - من المقرر قانونا ان للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الاثبات اذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات الأولية مادامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

٧ - من المقرر أن المحكمة متى أمرت بأفصال باب المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم فهي بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذي يديه الطاعن في مذكرته التي يقدمها فترة حجز القضية للحكم أو الرد عليه - سواء قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح مادام لم يطلب

ذلك بجلسة المحاكمة وقبل اقفال باب المرافعة في الدعوى ومن ثم فان النعى بـقالة الاخلال بحق الدفاع يكون في غير محله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : قذف عمدا بسوء القصد في حق هيئة المحكمة المدنية المستأنفة بمحكمة سوهاج الابتدائية (الدائرة الثالثة) قولاً وكتابة بأن اسند اليها قبول الوساطة وانتهاك القانون أثناء انعقاد الجلسة العلنية ووزع مكاتيب تتضمن هذه الأمور على العديد من الجهات على النحو المبين بالتحقيقات . ثانيا : اذان بالقول موظفا عموماً هو عضو اليمين بهيئة المحكمة القضائية السالفة بأن وجه اليه العبارات الموضحة بالتحقيق وكان ذلك أثناء انعقاد الجلسة وبسبب تأديته لوظيفته . وطلبت معاقبته بمواد الاتهام . ومحكمة بندر سوهاج الجزئية قضت حضوريا عملاً بالمواد ٣٠٣،١/٣٠٢،١٢٣ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس ثلاثة أشهر وغرامه مائة جنيه وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ فاستأنف المحكوم عليه كما استأنفت النيابة العامة هذا الحكم ومحكمة سوهاج الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفض استئناف المحكوم عليه وباجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف الى حبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتغريمه مائتي جنيه . فعارض المحكوم عليه وتضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم المعارض فيه وبقبول الاستئناف شكلاً وفي موضوعهما بتعديل الحكم المستأنف الى حبس المتهم خمسة عشر يوماً مع الشغل والنفاذ وتغريمه مائة جنيه .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض

المحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمى القذف والاهانة قد انطوى على خطأ فى تطبيق القانون وشابه البطلان والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه دانه عن فعل مباح أتاح بسلامة نية اذ ان العيارات التى صدرت منه كانت ردا على سؤال رئيس هيئة المحكمة المعتدى عليها عن سبب اقامته دعوى مخاصمة وقد قصد بها توضيح معنى الخطأ المهني الجسيم الذى نسيه الى عضوين تلك الهيئة . وقد دانه الحكم بمقتضى الفقرة الأولى للمادة ٣٠٢ من قانون العقوبات فى حين أن فقرتها الثانية هى واجبة التطبيق باعتبار أن طعنه موجه الى موظف عمومى ، ولم تعمل المحكمة فى حقه حكم الاعفاء الوارد بتلك الفقرة فصادرت بذلك حقه فى اثبات صحة الوقائع المقدوف بها ، هذا فضلا عن ان اجراءات الدعوى الجنائية لم يباشرها النائب العام تطبيقا لما نصت عليه المادة ٩٦ من قانون المحاماة اذ ان الفعل المنسوب للطاعن وقعت أثناء تأدية أعمال مهنته وبسببها أثناء وجوده بالجلسة ، كما لم تخطر نقابة المحامين بالواقعة على ما نصت عليه المادة ٩٥ من القانون سالف الذكر . واخيرا فان المحكمة الاستئنافية التفتت عن عذره فى التخلف عن حضور الجلسة التى نظرت فيها الدعوى وقضت غايبا بتشديد العقوبة المقضى بها عليه ابتداءيا وقد أطرحت عند نظر معارضته الاستئنافية دفاعه ولم تسمع شهود الاثبات رغم تمسكه بسماعهم كما التفتت عن طلب اعادة القضية الى المرافعة الذى ضمنه طلب سماع شهود نفى - كل ذلك مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائى المعدل والمكمل بالحكم المطعون فيه - بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما فى حقه أدلة سائغة تؤدى الى ما رتبته عليها - لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المرجع فى تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الاهانة هو بما يطمئن اليه القاضى من تحصيله لفهم الواقع فى الدعوى

ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض مادام لم يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة - ولما كانت محكمة الموضوع قد اطعنت في فهم سائق الواقعة الدعوى ان البارات التي صدرت من الطاعن في حق هيئة المحكمة المعتدى عليها وأحد أعضائها أثناء انعقاد الجلسة تفيد بذاتها قصد الاهانة والقذف فان ما ينمى على الحكم بشأن مدلول الألفاظ التي قررها والباعث على صدورها لا يكون له أساس . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع ليست ملزمة بتقصي أسباب اعفاء المتهم من العقاب في حكمها الا اذا دفع بذلك أمامها ، فاذا هو لم يتمسك أمام المحكمة بسبب الاعفاء فلا يكون له أن ينعى على حكمها اثقاله التحدث عنه - واذا كان الثابت ان الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بحقه في الاعفاء من العقوبة اعمالا للمفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات فليس له من بعد أن يثير هذا لأول مرة أمام محكمة النقض فضلا عن ان المتردد أن كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين هو أن يكون الطعن عليهم صادرا عن حسن نية أى عن اعتقاد بصحة وقائع القذف وخدمة مصلحة عامة لا عن قصد التشهير والتجريح شفاء لضغائن أو دوافع شخصية - ولا يقبل من موجه الطعن في هذه الحالة اثبات صحة الوقائع التي أسندتها الى الموظف بل يجب ادانته حتى ولو كان يستطيع اثبات ما قذف به ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد امتخلص استخلاصا سائغا من الأدلة التي أوردها وما اعتنقه من أسباب الحكم المستأنف ثبوت جريمتي القذف والاهانة في حق الطاعن وأنه كان سىء القصد حين وجه مطاعنه الى عضوين هيئة المحكمة - وهو موظف عام - مما يتفق معه شرط حسن النية الواجب توافره للاعفاء من العقوبة فان ما يثيره الطاعن من مجادلة حول تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات ومصادرة حقه في اثبات ما قذف به يكون ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان مفاد ما نصت عليه المادة ٩٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المحاماة أنه اذا وقع من المحامي أثناء وجوده بالجلسة لأداء واجبه أو بسببه جريمة معاقب عليها في قانون العقوبات فللنائب العام ان يتخذ فيه الاجراءات الجنائية - ولم

يورد هذا النص قيـدا على النيابة العامة في اجراءات التحقيق أو تحريك ورفع الدعوى الجنائية ، وأنما حدد في تلك الحالة اختصاص للنائب العام لا يثبت لغيره من أعضاء النيابة العامة غير أنه لا يلزم أن يباشر بنفسه رفع الدعوى بل يكفي أن يأذن يرفعها ليتولى عضو النيابة المختص اجراءات الرفع ، كما ان ما نصت عليه المادة ٩٥ من القانون سائف الذكر من تبليغ صورة المحضر المحرر عما ينسب للمحامى من جرائم القذف والسب والاهانة بسبب أقوال أو كتابات صدرت عنه أثناء أو بسبب ممارسة المهنة الى مجلس نقابة المحامين انما قصد به تمكين النقابة من ممارسة اختصاصاتها المهنية المنوطة لها ، ولم يرتب القانون على مخالفة ذلك بطلانا • واذ كان الطاعن لا يمارى فى أن الدعوى لم ترفع قبله الا بعد موافقة النائب العام ، وكان الثابت من الأوراق أن نقابة المحامين قد اخطرت بالواقعة قبل مباشرة التحقيق فان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سديد • لما كان ذلك ، وكان الغاء الحكم الغيابى الاستثنائى بالحكم المطعون فيه لا يدع أى سبيل لاندماج بين هذين الحكمين ، بل يعتبر الحكم الأخير وكأنه وحده الصادر من محكمة آخر درجة ، ولما كان لا يجوز الطعن بطريق النقض الا فى الحكم النهائى الصادر من محكمة آخر درجة فان ما ينعاه الطاعن فى طعنه على الحكم الغيابى الاستثنائى يكون غير مقبول - لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا ، ولما كان الطاعن لم يبين أوجه الدفاع التى أبداها أثناء نظر معارضته الاستثنائية ولم يحددها لمراقبة ما اذا كان الحكم قد تناولها بالرد من عدمه ، وهل كان دفاعا جوهريا مما يجب على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه أم هو من قبيل الدفاع الموضوعى الذى لا يستلزم فى الأصل ردا بل يعتبر الرد عليه استفادا من القضاء بالادانة للأدلة التى أوردتها المحكمة فى حكمها فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير مقبول • لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة ١٩٧٩/٢/١٩ أن المحكمة استمعت الى أقوال الشاهدين « » نقيب المحامين بسوهاج وبجلسة ١٩٧٩/٣/١٢ قرر الطاعن صراحة بتنازله عن سماع باقى الشهود

تقررت المحكمة حجز القضية للحكم بـ ٧٩/٤/٣٠ ثم مدت أجل النطق بالحكم أخيراً بـ ١٩٧٩/٦/٢٥ حيث صدر الحكم المطعون فيه ، وكان من المقرر قانوناً للمحكمة أن تستقنى عن سماع شهود الإثبات إذا لم قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات الأولية مادامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة ، وإن للمحكمة ثانياً درجة أن تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوماً لأجرائه ، فلا محل من بعد للنعي على المحكمة قعودها عن سماع شهود الإثبات الذين تنازل الطاعن عن سماعهم • لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة متى أمرت بأفصال باب المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم فهي بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذي يديه الطاعن في مذكرته التي يقدمها فترة حجز القضية للحكم أو الرد عليه - سواء قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح مادام لم يطلب ذلك بجلسته المحاكمة وقبل إقفال باب المرافعة في الدعوى ومن ثم فإن النعي بقالة الإخلال بحق الدفاع يكون في غير محله - لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً •

جلسة ١١ من أبريل سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوة نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : جمال الدين منصور وعبد العزيز عبد العاطي
ومحمد صلاح خاطر ونجاح نصار

(٩٦)

الطعن رقم ١٥٦٧ لسنة ٥١ القضائية

نقض • « مالا يجوز الطعن فيه من الاحكام » • أشكال في التنفيذ •
تبعية الحكم الصادر في الاشكال للحكم الصادر في الموضوع من حيث
جواز أو عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض • مثال •

لما كان البين من مطالعة الأوراق أن الحكم الصادر في موضوع
الدعوى الجنائية والمستشكل في تنفيذه - قد صدر من محكمة أمن الدولة
العسكرية وتم اقراره بتاريخ ١٩٧٩/٥/١ وفقا لأحكام القانون رقم ١٦٢
لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ - وهو ما يسلم به الطاعن في أسباب
طعنه - ومن ثم فإن هذا الحكم يكون غير جائز الطعن فيه بأي وجه من
الوجوه عملا بالمادة ١٢ من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه والذي
يحكم واقعة الدعوى - قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ - لما كان
ذلك وكان من المقرر أن الحكم الصادر في الاشكال يتبع الحكم الصادر
في موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز أو عدم جواز الطعن فيه
بطريق النقض ، واذ كان الحكم الأخير على نحو ما سلف غير جائز الطعن
فيه بطريق النقض ، فإن الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الاشكال
في تنفيذه لا يكون جائزا •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٩ من أبريل سنة ١٩٧٤ أحدث : الاصابات الميئة بالتقرير الطبي الابتدائي والتي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات ومحكمة جنح مركز دمياط قضت غيابيا في أول يونه سنة ١٩٧٦ عملا بمادة الاتهام بحس المتهم شهرين فاستشكل وقضى في اشكاله في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٧٩ بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه فاستأنف في الأشكال ومحكمة دمياط الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا في ١٤ من فبراير سنة ١٩٨٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه والاستمرار في تنفيذ الحكم الصادر في اللجنة رقم ... لسنة ١٩٧٤ أمن دولة مركز دمياط المستكمل في تنفيذه .

قطعت الاستاذة المحامية عن الأستاذ ... المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

المحكمة

لما كان البين من مطالعة الأوراق أن الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية والمستشكل في تنفيذه - قد صدر من محكمة أمن الدولة العسكرية وتم اقراره بتاريخ ١/٥/١٩٧٩ وفقا لأحكام القانون رقم ١٦٢

لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ - وهو ما يسلم به الطاعن في أسباب طعنه - ومن ثم فإن هذا الحكم يكون غير جائز الطعن فيه بأي وجه من الوجوه عملاً بالمادة ١٢ من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه والذي يحكم واقعة الدعوى - قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ - لما كان ذلك وكان من المقرر أن الحكم الصادر في الاشكال يتبع الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز أو عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض ، واذ كان الحكم الأخير على نحو ما سلف غير جائز الطعن فيه بطريق النقض ، فإن الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الاشكال في تنفيذه لا يكون جائزاً ♦

جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبدالعزيز الجندي نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : أحمد محمود هيكمل ومحمد عبد المنعم البنا
ومحمد الصوفي عبدالجواد وكمال المتيني

(٩٧)

الطعن رقم ٩٤٧ لسنة ١ • القضائية

قذف وسب • جريمة « أركانها » • قصد جنائي • حكم « تسببيه
تسبيب معيب » • نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها » •

وكن العلانية في جريمة القذف والسب لا يكفي لتوافره أن تكون
عبارات القذف والسب قد تضمنتها شكوى تداولتها أيدي الموظفين بحكم
عملهم • وجوب توافر القصد الجاني لإذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه •

عدم استظهار الحكم المطعون فيه الدليل على قصد الطاعة إذاعة ما
أسنده إلى المطعون ضده • قصور •

من المقرر أنه لا يكفي لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف والسب
أن تكون عبارات القذف والسب قد تضمنتها شكوى تداولت بين أيدي
الموظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون الجاني قد قصد إلى إذاعة ما أسنده
إلى المجنى عليه ، واذ كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم
المطعون فيه بأسبابه لم يستظهر الدليل على أن الطاعة قصدت إذاعة ما أسنده
إلى المطعون ضده الثاني فإنه يكون معيباً بالقصور •

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر ضده الطاعة متهما إياها بأنها : أولا : قذفت علنا في حقه بأن اسندت إليه أمورا لو كانت صادقة لأوجبت عقابه واحتقاره عند أهل وطنه وذلك بسوء قصد مع علمها بذلك . . ثانيا : صيته علنا بأقوال تخذش الشرف والاعتبار وطعنا في عرضه بسوء قصد مع علمها بذلك . . وطلب معاقبتها بالمواد ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٨ من قانون العقوبات والزامها بأن تدفع له مبلغ ٥١ جنيها على ميل التعويض المؤقت . . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهمه ثلاثة أشهر مع الشغل والزامها بأن تدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ ٥١ جنيها على ميل التعويض المؤقت . . فاستأنفت المحكوم عليها ، ومحكمة المنصورة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى حبس المتهمه أسبوعا واحدا والنفاذ وتأييده فيما عدا ذلك . .

فطعن الاستاذ / . . . عن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض

المحكمة

حيث ان مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه أنه دانها بجريمتي القذف والسب وقد شابه قصور في التسيب ذلك بأنه اعتق أسباب الحكم الابتدائي الذي اغفل استظهار ركن العلانية مما يعنيه بما يستوجب نقضه . .

وحيث ان الحكم الابتدائي الذي اعتق أسبابه الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى بما مؤداه ان الطاعة قدمت شكوى الى الشرطة نسبت فيها الى المطعون ضده الثاني تسميه في قتل . . . وأنه يعاشر زوجة شقيقته معاشرة غير مشروعة وحرر بشأنها المحضر رقم ٣٥٠٩ لسنة ١٩٧٧ ادارى مركز المنصورة خلص الى قوله « وحيث أنه مما تقدم وكانت التهمة ثابتة قبل التهمة بموتها كافيًا من عبارات تحمل القذف والسب على النحو السالف بيانه والثابتة

بالمحضر الادارى المتقدم صورته وقد تكاملت أركان الجريمتين الا أنه يربطهما سلوك اجرامى واحد ويتعين لذلك معاقبتها طبقا لمواد الاتهام مع انزال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يكفى لتوافر ركن العلانية فى جريمتى القذف والسب أن تكون عبارات القذف والسب قد تضمنتها شكوى تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون الجانى قد قصد الى اذاعة ما أسنده الى المجنى عليه ، واذا كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى الذى أخذ الحكم المطعون فيه باسبابه لم يستظهر الدليل على أن الطاعنة قصدت اذاعة ما أسندته الى المطعون ضده الثانى فإنه يكون معيا بالقصور مما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن الأخرى ..

جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٨٢

بإدارة السيد المستشار / محمد وجدي عبدالصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حنين رضوان وحسين كامل حنفي
ومحمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى

(٩٨)

المعن رقم ٦٠٩ لسنة ١ القضائية

حكم « وضعه والتوقيع عليه • اصداره » « بطلانه » • بطلان •

ثبوت صدور الحكم المطعون فيه من هيئة اشترك فيها قاض لم يكن
من بين أعضاء الهيئة التي سمعت المرافعة ونطقت بالحكم وخلو المفردات من
مسودة لهذا الحكم أو قائمة له • غموض يبطله • أساس ذلك ؟

لما كان قانون المرافعات المدنية والتجارية قد نص في المادة ١٦٧ منه على
أن لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة
والا كان الحكم باطلا ، وفي المادة ١٦٩ على أن « تصدر الأحكام
بأغلبية الآراء » وفي المادة ١٧٠ على أن « يجب أن يحضر القضاة
الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم فاذا حصل لأحدهم مانع وجب أن
يوقع على مسودة الحكم » كما أوجبت المادة ١٧٨ من القانون ذاته بيان
المحكمة التي أصدرت الحكم وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا
في الحكم وحضروا تلاوته ، وكانت المفردات المضمومة قد خلت من مسودة
للحكم أو « قائمة » له ، فان الحكم المطعون فيه اذ جاء به أنه صدر من
هيئة اشترك فيها القاضى بينما ورد بمحاضر جلساته أن الهيئة
التي سمعت المرافعة ونطقت بالحكم لم يكن من بين أعضائها هذا القاضى
وأما اشترك فيها القاضى يكون قد ران عليه غموض يبطله •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أنشأ فراكة لضرب الأرض بغير ترخيص من وزارة التكوين والتجارة الداخلية على النحو الثابت بالمحضر وطلبت عقابه بالمواد ٢٤١ من القرار رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم إنشاء الفراكات • ومحكمة جنح كفر الدوار الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائه جنية والمصادرة فاستأنف ، ومحكمة دمنهور الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف •

فطعن الأستاذ / المحامي بصفته وكلا عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقض •• النخ

المحكمة

من حيث أن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دأبه بجريئة إنشاء فراكة لضرب الأرض بدون ترخيص قد شابه البطلان لصدوره من غير الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى •

ومن حيث انه يبين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الهيئة التي سمعت المرافعة بجلسته ١٩٧٩/١٠/١ وقررت حجز الدعوى للحكم بجلسته ١٩٧٩/١١/١٤ كانت مشكلة من رئيس المحكمة والقاضيين و ، وقد أثبت بمحضر الجلسة الأخيرة أن الهيئة السابقة هي التي نطقت بالحكم • وجاء بصدر الحكم المطعون فيه أنه صدر من هيئة مكونة من رئيس المحكمة والقاضيين و لما كان ذلك ، وكان قانون المرافعات المدنية والتجارية قد نص في المادة ١٦٧ منه على أن « لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلا » وفي المادة ١٦٩ على أن « تصدر

الأحكام بأغلبية الآراء ، وفي المادة ١٧٠ على أن « يجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع على مسودة الحكم ، كما أوجبت المادة ١٧٨ من القانون ذاته بيان المحكمة التي أصدرت الحكم وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته ، وكانت المفردات المضمومة قد خلت من مسودة للحكم أو « قائمة » له ، فإن الحكم المطعون فيه اذ جاء به أنه صدر من هيئة اشترك فيها القاضي بينما ورد بمحاضر جلساته أن الهيئة التي سمعت المرافعة ونطقت بالحكم لم يكن من بين أعضائها هذا القاضي وإنما اشترك فيها القاضي يكون قد ران عليه غموض يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن •

جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٨٢

بقيادة السيد المستشار / محمد وجدى عبدالصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حنين رضوان وحسين كامل حنفى
ومحمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى

(٩٩)

الطعن رقم ١٠٢٦ لسنة ٥٢ القضائية

١ - محكمة الجنايات « سلطتها » • ارتباط • دفاع « الاخلال بحق
الدفاع • مالا يوفره » • حكم « تسببيه • تسبیب غير معيب » • محاماه •
اثبات « بوجه عام » •

حق محكمة الجنايات فى تقدير ارتباط الجنبه بالجناية المحالة اليها •
أساسه ومداه •

٢ - دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • محاماه •

تعارض المصلحة الذى يوجب افراد كل متهم بمحام للدفاع عنه •
أساسه الواقع • لا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهم أن يبيده من دفاع
مادام لم يبيده بالفعل •

٣ - محاماه •

استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده • موكل الى تقديره حسبما
يمليه عليه ضميره وتقاليده مهنته •

٤ - اثبات « بوجه عام » •

تساند الأدلة فى المواد الجنائية •

٥ - جريمة « أركانها » • حكم « تسببيه • تسبیب غير معيب »

خطا الحكم فى الاسناد بشأن آلة الاعتداء • لا يعيبه • أساس ذلك ؟

١ - لما كان ارتباط اللجنة بالجناية المحالة الى محكمة الجنايات هو من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الجنايات استنادا الى حكم المادة ٣٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية التي اجازت لتلك المحكمة اذا احيلت اليها لجنة مرتبطة بجناية ورأت قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط أن تفصل اللجنة وتحيلها الى المحكمة الجزئية المختصة للفصل فيها ، هذا فضلا عن ان القاعدة التي أتت بها المادة ٣٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية انما هي قاعدة تنظيمية لأعمال محكمة الجنايات لم يرتب القانون بطلانا على عدم مراعاتها ولا هي تعتبر من الاجراءات الجوهرية المتعارف عليها في المادة ٣٣١ من ذلك القانون ، فان ما ينعاه الطاعنون في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

٢ - ان تعارض المصلحة الذي يوجب افراد كل منهم بمحام خاص يتولى الدفاع عنه اساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهم ان يهديه من اوجه الدفاع ما دام لم يبدء بالفعل .

٣ - من المقرر ان استعداد المدافع عن المتهم او عدم استعداده أمر موكل الى تقديره هو حسبما يمليه عليه ضميره ويوحى به اجتهاده وتقاليده بهته .

٤ - لا يشترط ان تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينشأ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى اذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه .

٥ - لا يعيب الحكم خطأه في الاسناد فيما حصله من اقوال المجنى عليه من ان عصا استعملت في الاعتداء عليه الى جانب الضرب بالأيدي والركل

بالأقدام - على خلاف الثابت بالأوراق - طالما أنه - بفرض صحته - غير مؤثر فيما استخلصه من نتيجة وما دام ان آلة الاعتداء ليست من أركان الجريمة التي دين بها •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم أولا : - هتكوا عرض بأن خلعوا عنه سرواله ووضع كل منهم أصبعه في دبره فأحدثوا به أصابات بأعلا دبره والمينة بالتقرير الطبي الابتدائي • ثانيا : - بصفتهم موظفين عموميين «شرطة» بنقطة شرطة ابيار مركز كفر الزيات استغلوا القوة مع المجنى عليه سالف الذكر بأن تعدوا عليه فأحدثوا الاصابات المينة بالتقرير الطبي والتي تهرؤ لمعالجها مدة لا تزيد على عشرين يوما وكان ذلك اعتمادا على سلطة وظيفتهم • وطلبت الى مستشار الاحالة احوالتهم الى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالقيء والوصف الواردين بأمر الاحالة • فقرر ذلك • ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا عملا بالمادتين ١٢٩، ٢٤٢/٣٤١ من قانون العقوبات والمادة ٣٠٤ ح • (أولا) ببراءة كل من من التهمة الأولى المسندة اليهم • (ثانيا) بمعاقبة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عن التهمة الثانية المنسوبة اليه •

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض • الخ •

المحكمة

من حيث ان الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه انه اذ دانهم بجريمة استعمال القوة قد شابه خطأ في القانون واخلال بحق اندفاع وخطأ في الاستناد وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن محكمة الجنايات فصلت في جنحة استعمال القوة مع انه كان يتعين عليها - وقد قضت ببراءة الطاعنين من جناية هتك العرض -

ان تحيلها الى المحكمة الجزئية لانتهاء الارتباط بين الجريمتين • كما انها اكتفت
بندب محام واحد للدفاع عن الطاعنين برغم تعارض مصالحهم ، فضلا عن ان
المحامى المنتدب لم يتمكن من الاطلاع والاستعداد ولم يبد دفاعا فى اللجنة •
وعول الحكم على أنقوان الضابط مع انه لم يحدد أشخاص الجناه • وحصل
أقوال المجنى عليه فى ان عصا استعملت فى الاعتداء عليه علاوة على الضرب
بالأيدى والركل بالأقدام وهو ما يخالف الثابت فى الأوراق كل ذلك مما يعيب
الحكم ويوجب نقضه •

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بالنسبة لجريمة
استعمال القوة التى دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها فى حقهم أدلة مستمدة
من أقوال المجنى عليه والملازم أول • • • • • ومن التقريرين
الطيبين وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتب عليها • لما كان
ذلك ، وكان ارتباط اللجنة بالجناية المحالة الى محكمة الجنايات هو من
الأمور الموضوعية التى تخضع لتقدير محكمة الجنايات استنادا الى حكم
المادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية التى اجازت لتلك المحكمة اذا أحلت
إليها لجنة مرتبطة بجناية ورأت قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط
أن تفصل اللجنة وتحيلها الى المحكمة الجزئية المختصة للفصل فيها ،
هذا فضلا عن ان القاعدة التى أتت بها المادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات
الجنائية انما هى قاعدة تنظيمية لأعمال محكمة الجنايات لم يرتب القانون
بطلاقا على عدم مراعاتها ولا هى تعتبر من الإجراءات الجوهرية المشار
إليها فى المادة ٣٣١ من ذلك القانون ، فان ما ينعاه الطاعنون فى هذا الخصوص
يكون على غير أساس • لما كان ذلك ، وكان لا يبين من أسباب الحكم
المطعون فيه قيام تعارض بين مصالح الطاعنين ، فانه لا يعيب الحكم ان تتولى
الدفاع عنهم محام واحد ، ذلك ان تعارض المصلحة الذى يوجب افراد كل
منهم بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان
يسع كل منهم أن يبديه من اوجه الدفاع ما دام لم يبد به بالفعل ، ومتى كان
الذين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين لم يبدوا اعتراضا على ندب محام

واحد عنهم فان دعوى الاخلال بحقوقهم في الدفاع لا يكون لها محل . لما كان ذلك ، وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة ، ان المحكمة سلمت المحامي المتدب ملف القضية للاطلاع والاستعداد ، وقد ترفع في موضوع التهمين المسندتين الى الطاعنين ولم يقصر دفاعه على التهمة الاولى - كما زعم الطاعنون في طعنهم - وكان من المقرر ان استناد المدافع عن المتهم او عدم استعداده أمر موكول الى تقديره هو حسبما يمليه عليه ضميره ويوحى به اجتهاده وتقاليده مهنته فان ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث يبنى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى اذ الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة ومنها مجتمعة تكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه ، فان ما يشبه الطاعنون في شأن أقوال الضابط لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في العناصر التي استبطلت منها محكمة الموضوع معتقدها مما لا يقبل اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم خطؤه في الاسناد فيما حصله من أقوال المجنى عليه من ان عصا استعملت في الاعتداء عليه الى جانب الضرب بالأيدي والركل بالأقدام - على خلاف الثابت بالأوراق - طالما أنه - بفرض صحته - غير مؤثم فيما استخلصه من نتيجة وما دام ان آلة الاعتداء ليست من أركان الجريمة التي دين بها الطاعنون . لما كان ذلك ، فان الطعن بردهته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : حسن جمعه وأحمد أبو زيد ومحمد نجيب
صالح ومصطفى طاهر

(١٠٠)

الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٥٢ القضائية

١ - اختصاص « الاختصاص الولائي » • قضاء عسكري • نقد اجنبي •
دفع « اندفع بعدم الاختصاص » • حكم « تسببيه » • تسبیب غیر
معيب •

ولاية المحاكم العادية • عامه أصيله • اثر ذلك ؟

٢ - تلبس • قبض • تفتيش • نقد اجنبي •

حالة التلبس بجريمة التعامل بالنقد الاجنبي • مناط تحققها ؟ توافرها
يبيح القبض على المتهم وتفتيشه دون اذن من النيابة بذلك • مثال لتسبیب
غير معيب •

٣ - حكم « تسببيه تسبیب غير معيب » • اثبات « شهود » •

وزن أقوال الشهود وتقديرها • موضوعي •

١ - لما كانت المادة ٤ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالاحكام
العسكرية بينت الأشخاص الخاضعين لأحكامه ، ثم نصت المادة
الخامسة منه - والمعدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ - على أنه « تسرى أحكام
هذا القانون على كل من يرتكب بأحدى الجرائم الآتية : (١) الجرائم التي تقع
في المعسكرات أو التكنات أو المؤسسات أو المصانع أو السفن أو الطائرات أو

الأماكن أو المحلات التي يشغلها العسكريون لصالح القوات المسلحة اينما وجدت (ب) الجرائم التي تقع على معدات ومهمات وأسلحة وذخائر ووثائق واسرار القوات المسلحة ، ، كما نصت المادة السابعة من القانون المذكور على أنه • تسمى أحكام هذا القانون أيضا على ما يأتي : ١ - كافة الجرائم التي ترتكب من أو ضد الأشخاص الخاضعين لأحكامه متى وقعت بسبب تأدية وظائفهم • ٢ - كافة الجرائم التي ترتكب من الأشخاص الخاضعين لأحكامه اذا لم يكن فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين لأحكام هذا القانون • • ولما كانت التهمة المستندة للطاعن ليست من الجرائم المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون صالف الذكر ، ولم تقع بسبب تأدية وظيفته ، وكان قد اتهم فيها مع الطاعن متهم آخر من غير الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية ، فإن الاختصاص بمحاكمة الطاعن ينعقد للقضاء العادي طبقا للفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون المذكور ، ولا يغير من هذا النظر أن تكون محكمة أول درجة قد قضت ببراءة المتهم الآخر ذلك ان ولاية المحاكم العادية للحكم في الجرائم هي ولاية عامة أصيلة ، ومتى رفعت لها دعوى تدخل في اختصاصها العام وجب عليها النظر فيها وفيما يرفع عن أحكامها من طعون وعدم التخلي عن ولايتها لقضاء آخر • ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى يكون قد أصاب صحيح القانون بما يضحى معه النعى عليه في هذا الخصوص غير سديد •

٢ - لما كان الحكم الابتدائي لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تنوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقة أدلة سائغة من شأنها ان تؤدي لما رتب عليها ، وقد حصل أقوال شاهد الاثبات الرائد ••••• بما مؤداه أنه بعد أن استصدر اذن النيابة بتفتيش المتهم الآخر - الذي قضت محكمة أول درجة ببراءته - لما دلت عليه التحريات من اتجاره في النقد الأجنبي تمكن اثناء قيامه بالمراقبة من مشاهدة اللقاء الذي تم بين الطاعن ومصدره السري وسلمه فيه النقد الأجنبي المضبوط فضلا عن سماعه اجزاء من الحديث

الذى دار حول بيع هذا النقد واستبداله بنقد مصرى فان ما أورده الحكم من ذلك تتوافر به حالة التلبس بجريمة التعامل بالنقد الأجنبى لوجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع هذه الجريمة وقف عليها الشاهد بنفسه وأدرك منها بطريقة يقينية لا تحتمل شكاً وقوعها ، الأمر الذى يسوغ اتخاذ القبض والتفتيش قبل الطاعن ولو لم يكن مآذونا من النيابة بتفتيشه لاقتصار الاذن على المتهم الآخر وذلك استنادا الى حالة التلبس التى قامت فى حقه .

٣ - الأصل أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعة الى محكمة الموضوع بغير معقب فمتى أخذت بأقوال الشاهد فان ذلك يفيد أطرافها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع حملها على عدم الاخذ بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن واخر حكم ببراءته بأنهما بدائرة محافظة القاهرة : تعامللا فى أوراق النقد الاجنبى الميئة بالمحضر على غير الشروط والاوزاع المقررة قانونا وعن غير طريق المصارف المتعمدة أو الجهات الاخرى المرخص لها وطلبت عقابهما بالمواد ١ ، ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . ومحكمة جنح الجرائم المالية بالقاهرة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم الطاعن خمسمائة جنيه والمصادرة . . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا أولا : برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعا بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها . ثانيا : بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ المحامى فى هذا الحكم بطريق النقض . . الزخ .

المحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة التعامل فى النقد الأجنبى قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه فساد فى الاستدلال ، ذلك بأنه قضى برفض الدفع المبدى أمام المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى تأسيساً على وجود شريك فى الجريمة من غير الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية رغم ان محكمة أول درجة قضت - بحكم أصبح نهائياً بفوات مواعيد الطعن فيه - ببراءة هذا الشريك مما ينعقد معه الاختصاص بنظر الدعوى للقضاء العسكرى تطبيقاً لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ . كما أ طرح الحكم الدفع بطلان القبض والتفتيش استناداً الى أقوال فير صحيحة للمضابط شاهد الاثبات الذى اختلف حالة التلبس ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الين من الأوراق ان النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية أمام محكمة جناح الجرائم المالية بالقاهرة ضد الطاعن - وهو ضابط بالقوات المسلحة وآخر - من المدنيين الذين لا يخضعون لقانون الأحكام العسكرية - لتعاملهما فى أوراق النقد الأجنبى على غير الشروط والأوضاع المقررة قانوناً وعن غير طريق المصارف المعتمدة أو الجهات الاخرى المرخص لها ، وقضت محكمة أول درجة بتغريم الطاعن خمسمائة جنية ومصادرة النقد المضبوط وبراءة المتهم الآخر ، فاستأنف الطاعن وقد أصدرت محكمة جنوب القاهرة الحكم المطعون فيه ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالأحكام العسكرية بينت الأشخاص الخاضعين لأحكامه ، ثم نصت المادة الخامسة منه - والمعدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ - على أنه « تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب بأحدى الجرائم الآتية : (١) الجرائم التى تقع فى المعسكرات أو الثكنات أو المؤسسات أو المصانع أو السفن أو الطائرات أو الأماكن أو المحلات التى يشغلها العسكريون لصالح القوات المسلحة اينما وجدت

(ب) الجرائم التي تقع على معدات ومهمات وأسلحة وذخائر ووثائق واسرار القوات المسلحة ، ، كما نصت المادة السابعة من القانون المذكور على أنه « تسرى أحكام هذا القانون أيضا على ما يأتي : ١ - كافة الجرائم التي ترتكب من أو ضد الأشخاص الخاضعين لأحكامه متى وقعت بسبب تأدية وظائفهم . ٢ - كافة الجرائم التي ترتكب من الأشخاص الخاضعين لأحكامه اذا لم يكن فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين لأحكام هذا القانون ، ، . ولما كانت التهمة المسندة للطاعن ليست من الجرائم المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون سالف الذكر ، ولم تقع بسبب تأدية وظيفته ، وكان قد اتهم فيها مع الطاعن متهم آخر من غير الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية ، فإن الاختصاص بمحاكمة الطاعن ينعقد للقضاء العادي طبقا للفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون المذكور ، ولا يغير من هذا النظر أن تكون محكمة أول درجة قد قضت ببراءة المتهم الآخر ذلك ان ولاية المحاكم العادية للحكم في الجرائم هي ولاية عامة أصيلة ، ومتى رفعت لها دعوى تدخل في اختصاصها العام وجب عليها النظر فيها وفيما يرفع عن أحكامها من طعون وعدم التخلي عن ولايتها لقضاء آخر . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولأثبات نظر الدعوى يكون قد أصاب صحيح القانون بما يضحى منه النعى عليه في هذا الخصوص غير شديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي كان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقة أدلة سائغة من شأنها ان تؤدي لما رتب عليها ، وقد حصل أقوال شاهد الاثبات الرائد بما مؤداه أنه بعد أن استصدر اذن النيابة بتفتيش المتهم الآخر - الذي قضت محكمة أول درجة ببراءته - لما دلت عليه التحريات من اتجاره في النقد الأجنبي تمكن اثناء قيامه بالمراقبة من مشاهدة اللقاء الذي تم بين الطاعن ومصدره السرى وسلمه فيه النقد الأجنبي المضبوط فضلا عن سماعه اجزاء من الحديث الذي دار حول بيع هذا النقد واستبداله بتقد مصري فإن ما أورده الحكم من

ذلك تتوافر به حالة التلبس بجريمة التعامل بالنقد الأجنبي لوجود مظاهر خارجية تبين بذاتها عن وقوع هذه الجريمة وقف عليها الشاهد بنفسه وأدرك منها بطريقة يقينية لا تحتمل شكاً وقوعها ، الأمر الذي يسوغ اتخاذ القبض والتفتيش قبل الطاعن ولو لم يكن مآذونا من النيابة بتفتيشه لاقتصار الأذن على المتهم الآخر وذلك استناداً الى حالة التلبس التي قامت في حقه •

ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأسس عليه قضاءه برفض الدفع بطلان اجراءات القبض والتفتيش اطمئناناً منه الى أقوال الشاهد وصحة تصويره للواقعة ، وكان الأصل أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع بغير معقب فتمت أخذت بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها المدافع حينئذ على عدم الأخذ بها، ومن ثم فإن منازعة الطاعن في هذا الشأن بالتشكيك في أقوال الشاهد ومحاولة تجرييحها تؤدي الى نفي حالة التلبس إنما تنحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض • لما كان ما تقدم ، فإن النعي يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً •

جلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائبئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / راغب عبدالظاهر وفوزى أسعد وعبدالرحيم
نافع وحسن غلاب

(١٠١)

الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ١ القضاية

١ - ايجار أماكن • خلو رجل • قانون « تفسيره » « تطبيقه » • حكم
« تسببيه • تسبيب معيب » • نقض « أسباب الطعن • مايقبل منها » •
وسيط •

اقتضاء المؤجر • مالكا كان أم مستاجرا • مباشرة أو عن طريق وسيط •
مقدم ايجار أو أية مبالغ اضافية بسبب تحرير عقد الايجار • أو خارج
نطاق • زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليهما في العقد • مؤتم •
مناطق التأمين ؟

٢ - خلو رجل • وصف التهمة • نقض « أسباب الطعن • ما لا يقبل
منها » •

عدم تقيد محكمة الموضوع بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على
الفعل المسند الى المتهم • حقها في رد الواقعة الى الوصف القانوني السليم •

٣ - اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببيه • تسبيب معيب » • نقض
« أسباب الطعن • ما يقبل منها » •

حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة • شرطه

اثبات الحكم • تقاضى المستأجر مبالغ من مستأجر آخر بموافقة المالك
وقضاؤه بالبراءة على سند من انتفاء صفة المؤجر في حقه • دون مناقشة صورة
الوساطة في التأجير أو الاشتراك فيه • قصور •

١ - صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - فقد نص في المادة ١٧ منه على أنه « لا يجوز للمؤجر بالذات أو بالوساطة اقتضاء أى مقابل أو تعاقب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ إضافي خارج نطاق عقد الإيجار زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد ويسرى هذا الحظر أيضا على المستأجر .. »

كما نصت المادة ٤٥ من هذا القانون على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المادة ١٧ سواء كان مؤجرا أو مستأجرا أو وسيطا ثم صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن - الذي حصلت واقعة الدعوى الرأهنة في ظله - وأعاد صياغته حكم الحظر المقرر بالمادة ٢٦ منه وهي التي حلت محل المادة ١٧ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ دون أى تغيير في مضمون القاعدة - فقد أصبح الشارح بجلاء وفي دقة تقطع دابر أى لبس عن هو مقصود بالحظر المؤثم فنصت تلك المادة على أنه « لا يجوز للمؤجر مالكا كان أو مستأجرا بالذات أو بالوساطة اقتضاء أى مقابل أو تعاقب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ إضافي خارج نطاق عقد الإيجار زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليهما في العقد كما لا يجوز بأية صورة من الصور للمؤجر أن يتقاضى أى مقدم إيجار » ونص في المادة ٧٧ منه على أنه « يعاقب كل من يخالف حكم المادة ٢٦ من هذا القانون سواء كان مؤجرا أو مستأجرا أو وسيطا بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة تعادل مثل المبلغ الذى تقاضاه بالمخالفة لأحكام هذه المادة .. » ولما كان الواضح من استقراء تلك النصوص والأعمال التشريعية التي اقترنت بإصدارها أن الشارح إنما يؤثم - في ظل العمل بهذه التشريعات - أن يتقاضى المؤجر بالذات أو بالوساطة أية مبالغ إضافية بسبب تحرير عقد الإيجار أو خارج نطاقه زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد - سواء كان ذلك المؤجر مالك العقار أو مستأجره الذى يتغى تأجيره الى غيره فتقوم في جانبه حينئذ صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الإيجار وهما مناط حظر اقتضاء تلك المبالغ الإضافية . ومن ثم فإن الحظر بمقتضيات تأييده تتحاذى فيه مسئولية

المالك والمستأجر والوسيط طالما تحققت صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد
الإيجار •

٢ - الأصل ان المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه
النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لان هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته
وليس من شأنه ان يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد
تمحيصها الى الوصف القانوني السليم •

٣ - لكن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة
اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت وأن ملاك الأمر يرجع
الى وجدان القاضي وما يطمئن اليه غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل الحكم
على ما يفيد ان المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي
قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة وأن تكون الأسباب التي تستند اليها في
قضائها من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته عليها • لما كان ذلك ، وكان الحكم
المطعون فيه قد اثبت في حق المطعون ضده تقاضيه مبالغ من الطاعن في سبل
إخلاء مسكنه وأن ذلك بموافقة مالك العقار ثم انتهى الى براءته ورفض
الدعوى المدنية قبله تأسيسا على انتفاء صفة المؤجر في حقه ، دون ان يناقش
صورة الوساطة في التأجير أو الاشتراك فيه ، ويدل برأى في شأن واقعة
موافقة المالك على اقتضاء المبالغ لإخلاء العين وتأجيرها وصله هذه الموافقة
بفعل الطاعن ومدى اتصال ذلك بمناط التأييم فإنه يكون مشوبا بالتقصون
الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما
صار اثباتها بالحكم مما يتعين معه نقضه والاحالة في خصوص الدعوى
المدنية •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى غضون سبتمبر سنة ١٩٧٨ تقاضى المبالغ المينة قيمة بالأوراق من وذلك خارج نطاق عقد الايجار على النحو الوارد بالأوراق • وطلبت عقابه بالمادتين ٢٦/٧٧،١ من القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ • وادعى مدنيا قبل المتهم بمبلغ مائه جنيه تعويض • ومحكمة جنح الدرب الأحمر قضت حضوريا بتاريخ ١١ من يناير سنة ١٩٧٩ بحبس المتهم سبنة مع الشغل وكفالة مائتى جنيه وتغريمه سنة آلاف جنيه والزامه بأن يرد للمجنى عليه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه والزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ مائتى جنيه على سبيل التعويض المدنى النهائى • قاستأنف المحكوم عليه • ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية •

فعطى المدعى بالحقوق المدنية بطريق النقض ... الخ •

المحكمة

حيث ان مما ينهائ الطاعن (المدعى بالحقوق المدنية) على الحكم المطعون فيه ، أنه اذ قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة خلو الرجل ورفض الدعوى المدنية قبله - فقد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبيب ، ذلك بأنه سلم بواقعة اقتضاء المطعون ضده مبلغ اخلو من الطاعن مقابل تخليه عن العين المؤجرة ليستأجرها الطاعن بموافقة مالك العقار ، واعتبرها غير مؤثمة ، دون ان يفتن لما أثاره الطاعن من ان الواقعة بهذه الصورة تنطوى على جريمة الوساطة فى اقتضاء مبالغ بمناسبة تحرير عقد الايجار - المؤثمة بالمادتين ١/٧٧،٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بما يعيب الحكم ويوجب نقضه •

حيث ان حكم محكمة أول درجة الذي احوال اليه الحكم المطعون فيه في شأن بيان الواقعة قد أوردها في قوله « ان الواقعة تخلص فيما ابلغ به وفرره (الطاعن) بمحضر الشرطة المؤرخ ١٠/١٠/١٩٧٨ من أنه اتفق مع المتهم (المطعون ضده) على أن يتنازل الأخير له عن عقد ايجار مسكنه مقابل مبلغ ثلاثة الاف جنيه ودفعت له بالفعل أمام شهود وقام المتهم تنفيذاً للاتفاق بنقل منقولاته من الشقة محل الواقعة الا أنه ما طل في تسليم العقد لتغييره من المالك اسم ابنته بالرغم من موافقة مالك العقار على ذلك ، وأضاف أنه دخل الشقة بالفعل بعد دفع المبلغ ونقل المتهم لمنقولاته من المسكن المتفق على التنازل عنه لابنة المبلغ . » وخلص الحكم المطعون فيه الى ان الواقعة بهذه الصـورة تخرج عن نطاق التأثيم لان المطعون ضده لا يعد مؤجراً وبالتالي لا يسرى في شأنه الحظر المقرر في المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ . لما كان ذلك - وكان يبين من استقراء التشريعات التي تناولت تنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ان أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ جاءت - عند صدوره - خلوا من النص على تأثيم ما قد يتقاضاه المؤجرون من المستأجرين من مبالغ اضافية خارج نطاق عقد الايجار ، مما حدا بالمشرع الى اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٢ باضافة فقرة جديدة الى المادة ١٦ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تنص على أنه « يعاقب بالعقوبة المشار اليها كل مؤجر بتقاضى أى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار كخلو أو ما يماثله من المستأجر مباشرة أو عن طريق وسيط فى الايجار وفى الحالة الأخيرة تطبق العقوبة ذاتها على الوسيط . » وأفصح الشارع عن الهدف الذى تغياه من هذا التعديل فيما تضمنته المذكرة الايضاحية للقانون من ان « بعض المؤجرين ما زالوا يحصرون على مبالغ اضافية خارج نطاق عقد الايجار كخلو رجل تحايلا منهم على (قوانين تخفيض ايجار الأماكن) التى قصد منها حماية المستأجر من مغالة المؤجرين فى تقدير الايجار وأن المادة السادسة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٩ تنص على التزام المؤجر برد أية مبالغ يحصل عليها من المستأجر خارج نطاق عقد الأيجار سواء حصل عليها مباشرة أو عن طريق

وسيط فى الأيجار وهذه المبالغ هى ما يعرف اصطلاحا بخلو الرجل أو أى مبالغ أخرى يحصل عليها المؤجر دون سبب مشروع والغرض من تقرير هذا الحكم هو حماية الآثار التى استهدفها المشرع من تحديد الأيجار لصالح المستأجرين إلا أن القانون لم يضع جزاء جنائيا على مخالفة هذه المادة ضمن العقوبات التى نص عليها فى المادة ١٦ منه .. لذلك يقتضى الأمر إدراج هذه المخالفة ضمن المخالفات الأخرى التى تستوجب الجزاء الجنائى الوارد بهذه المادة وتطبيقها على المؤجر أو وسيط الأيجار فى حالة الحصول على هذه المبالغ ..

ثم بعد ذلك واذ صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - فقد نص فى المادة ١٧ منه على أنه « لا يجوز للمؤجر بالذات أو بالوساطة اقتضاء أى مقابل أو انعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ إضافى خارج نطاق عقد الأيجار زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها فى العقد ويسرى هذا الحظر أيضا على المستأجر ..

» كما نصت المادة ٤٥ من هذا القانون على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المادة ١٧ سواء كان مؤجرا أو مستأجرا أو وسيطا ثم صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن - الذى حصلت واقعة الدعوى الراهنة فى ظله - وأعاد صياغة حكم الحظر المقرر بالمادة ٢٦ منه وهى التى حلت محل المادة ١٧ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ دون أى تغيير فى مضمون القاعدة - فقد أفصح الشارع بجلاء وفى دقه تقطع دابر أى لبس عمن هو مقصود بالحظر المؤثم فنصت تلك المادة على أنه « لا يجوز للمؤجر مالكا كان أو مستأجرا بالذات أو بالوساطة اقتضاء أى مقابل أو انعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ إضافى خارج نطاق عقد الأيجار زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليهما فى العقد كما لا يجوز بأية صورة من الصور للمؤجر أن يتقاضى أى مقدم إيجار » ونص فى المادة ٧٧ منه على أنه « يعاقب كل من يخالف حكم المادة ٢٦ من هذا القانون سواء كان مؤجرا أو مستأجرا أو وسيطا بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة تعادل مثلى المبلغ الذى تقاضاه بالمخالفة لأحكام هذه المادة .. » ولما كان الواضح

من استقراء تلك النصوص والأعمال التشريعية التي اقترنت بإصدارها إن الشارح إنما يؤتم - في ظل العمل بهذه التشريعات - أن يتقاضى المؤجر بالذات أو بالوساطة أية مبالغ إضافية بسبب تحرير عقد الإيجار أو خارج نطاقه زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد - سواء كان ذلك المؤجر مالك العقار أو مستأجره الذي يتبغى تأجيريه إلى غيره فتقوم في جانبه حينئذ صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الإيجار وهما مناط حظر اقتضاء تلك المبالغ الإضافية • ومن ثم فإن الحظر بمقتضيات تأنيمه تتحاذى فيه مسئولية المالك والمستأجر والوسيط طالما تحققت صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الإيجار • لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحكمة لا تقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني السليم ، كما أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت وأن ملاك الأمر يرجع إلى وجدان القاضي وما يطمئن إليه غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيره وأن تكون الأسباب التي تستند إليها في قضائها من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها • لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق المطعون ضده تقاضيه مبالغ من الطاعن في سبيل إخلاء مسكنه وأن ذلك بموافقة مالك العقار ثم انتهى إلى براءته ورفض الدعوى المدنية قبله تأسيسا على انتفاء صفة المؤجر في حقه ، دون أن يناقش صورة الوساطة في التأجير أو الاشتراك فيه ، ويدل برأى في شأن واقعة موافقة المالك على اقتضاء المبالغ لإخلاء العين وتأجيرها وصله هذه الموافقة بفعل الطاعن ومدى اتصال ذلك بمناط التأنيم فإنه يكون مشوبا بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم مما يتعين معه نقضه والاحالة في خصوص الدعوى المدنية •

جلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / الدكتور أحمد رفعت خفاجي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد أحمد حمدي ومحمد عبد المنعم البنا ومحمد الصوفي عبد الجواد وكمال المتيني

(١٠٢)

الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٥٢ القضائية

١ - محكمة النقض « سلطتها » • قانون « تطبيقه » • القانون الإصلح » •

حق محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها اذا صدر قانون أصلح للمتهم قبل صيرورة الحكم باتا •

ادانة الطاعن عن جريمة خلو رجل ومعاقبته وفقا للقانون المعمول به • صدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بما نص عليه من أحكام أصلح للمتهم • قبل صيرورة الحكم باتا • يتحقق به معنى القانون الاصلح في حكم المادة ٢/٥ عقوبات •

لما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى ، وكان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع المساكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والصادر في ٢٧ من يولييه سنة ١٩٨١ بما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٤ منه من أنه « ومع ذلك يعفى من جميع العقوبات المقررة لجريمة خلو الرجل كل من يادر الى رد ماقتضاه بالمخالفة لأحكام القانون الى صاحب الشأن

وآداء مثليه الى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادى بالمحافظة وذلك قبل ان يصبح الحكم نهائيا فى الدعوى « - يعد قانونا أصلى للمحكوم عليه اذ أنشأ له مركزا قانونيا أصلى بما اشتملت عليه أحكامه من إعفاء من العقوبات المترتبة للجريمة موضوع التهمة الأولى المسندة إليه اذا ما توافرت موجباته فيكون هو القانون الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات •

الوقائع

أقام المدعيان باحق المدنى دعواهما بالطريق المباشر ضد الطاعن أمام محكمة جناح الشراية متهمين أياه بأنه: تقاضى منهما مبالغ خارج نطاق الأيجار ولم يحرر عقد ايجار للمدعى الأول وطالبا معاقبته بمواد الاتهام والزامه فضلا عن التوبة الجنائية بأن يدفع لهما واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وغرامة الف وخمسمائة جنيه ودفع مبلغ ثلثمائة جنيه للمدعى الثانى وأربعمائة جنيه للمدعى الأول وذلك عن التهمة الأولى وغرامة مائة جنيه عن التهمة الثانية مع الزامه بأن يدفع مبلغ واحد وخمسون جنيها على سبيل التعويض المؤقت والفوائد القانونية من تاريخ الحكم فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم مائة جنيه عن التهمة الأولى وتأيدته فيما عدا ذلك •

فطعن الأستاذ / المحامى عن المحكوم عليه فى هذا الحكم

بطريق النقض •• الخ

المحكمة

حيث ان مما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمتى اقضاء مبالغ اضافية خارج نطاق عقد الأيجار زيادة على التأمين والأجرة المتعاقد عليها وعدم تحرير عقد ايجار قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه الزمه بالفوائد القانونية عن مبلغ التعويض المقتضى به مع ان ذلك يخرج عن اختصاص المحكمة ، وأعمل القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن التهمين المستدتين اليه مع ان القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى مما يعيه ويستوجب نقضه ..

وحيث انه لما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى ، وكان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والصادر فى ٢٧ من يولييه سنة ١٩٨١ بما نص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٢٤ منه من أنه « ومع ذلك يعفى من جميع العقوبات المقررة لجريمة خلو الرجل كل من يادر الى رد ماقتضاه بالمخالفة لأحكام القانون الى صاحب الشأن وآداء مثليه الى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادى بالمحافظة وذلك قبل ان يصبح الحكم نهائيا فى الدعوى » - يعد قانونا أصلى للمحكوم عليه اذ أنشأ له مركزا قانونيا أصلى بما اشتملت عليه أحكامه من أعفاء من العقوبات المقررة

للجريمة . موضوع التهمة الأولى المسندة إليه اذا ما توافرت موجباته فيكون هو القانون الواجب التطبيق عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات .
لما كان ذلك ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه - لما بين التهمتين من ارتباط - والاحالة حتى تتاح للمتهم فرصة محاكمته من جديد على ضوء أحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ مالف الذكر ، وذلك دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن . .

جلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٨٢

بإدارة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / فوزى المملوك وفوزى أسعد وعبدالرحيم نافع
وحسن غلاب

(١٠٣)

الطعن رقم ١٥٨٨ لسنة ٢٠ القضائية

١ - بناء « بناء على أرض زراعية » • قرار • حكم « تسببيه • تسببيه
معيب » دعوى جنائية « نظرها والحكم فيها » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع •
ما يوفره » •

إقامة مالك الأرض الزراعية بالقرية مسكنا خاصا له أو ما يخدم أرضه
طبقا لشروط قرار وزير الزراعة رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٩ • غير مؤثم • أثر ذلك

٢ - بناء على أرض زراعية • حكم « بيانات حكم الادانة » •

بيانات الحكم بالادانة • المادة ٣١٠ اجراءات ؟

قول الحكم أن التهمة ثابتة مما تضمنه محضر الواقعة دون بيان لمضمونة
ووجه استدلاله به • قصور •

١ - لما كانت المادة ١٠٧ مكررا من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣
لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ والمعدلة بالقانون رقم ٥٩
لسنة ١٩٧٨ - الذي حصلت الواقعة محل الاتهام في ظله - تنص على انه :
« يحظر إقامة أية مباني أو منشآت في الأراضي الزراعية داخل الرقعة الزراعية
ويستثنى من هذا الحظر الأراضي التي تتزاع ملكيتها للمنفعة العامة أو

الأراضي التي يتم عليها المشروعات التي تخدم الانتاج الزراعي أو الحيواني بشرط الحصول على ترخيص من وزارة الزراعة • ومع ذلك يجوز للمالك الأرض في القرى إقامة سكن خاص له أو ما يخدم أرضه دون ترخيص وذلك في الحدود التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة • وقد أصدر وزير الزراعة بتحديد شروط إقامة السكن الخاص لمالك الأرض بالقرية أو ما يخدم أرضه دون ترخيص قراره الرقيم ٢٧ لسنة ١٩٧٩ المنشور في ١١ من يونية سنة ١٩٧٩ بالعدد رقم ١٣٦ من الوقائع المصرية بما مجمله أنه يشترط عدم وجود مسكن للمالك أو لأحد أفراد أسرته في القرية والا تزيد المساحة التي سيقام عليها السكن عن خمسة في المائة من حيازة المالك وبعد أنصى قيراطين مع استقرار الوضع الحيازي لمدة لا تقل عن خمس سنوات وعلى أن يقوم مالك الأرض بأخطار تفتيش الزراعة المختصة بذلك للتأكد من توافر هذه الشروط والا اتخذت ضده الاجراءات المقررة قانونا • ولما كان مؤدى ذلك أن إقامة مالك الأرض الزراعية بالقرية سكنا خاصا له أو ما يخدم أرضه في حدود الشروط مخالفة الذكر لم يعد يستوجب استصدار ترخيص بذلك من وزارة الزراعة بل أصبح فعلا غير مؤثم اذا توافرت الشروط المقررة قانونا ، واذ كان مناط التأثيم في حق الطاعن يقتضى استظهار مدى مخالفة ما أجراه المالك للشروط المتقدمة من وائع الأدلة المطروحة في الدعوى ، ومن ثم فقد كان على الحكم - وقد أثير هذا الدفاع أمام محكمة أول درجة - أن يمحسه وأن يرد عليه بما يفنده لما ينبئ عليه - لوصح - من تغير وجه الرأى في الدعوى ، أما وهو لم يفعل بل دان الطاعن بجريمة إقامة بناء على أرض زراعية بغير ترخيص دون أن يتضمن ما يسوغ به أطراح ذلك الدفاع فانه يكون مشوبا بالفصور في التسبيب •

٢ - المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من

مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، والا كان قاصرا واذ كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونة ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن من دعوى الخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه بالقصور الذي له الصدارة ويوجب نقضه والاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز الخانكة محافظة القليوبية : - تعدى على الأرض الزراعية المينة بالمحضر بأن أقام عليها منشآت غير ترخيص من الجهة الإدارية المختصة . وطلبت عقابه بدواد القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ . ومحكمة جنح الخانكة قضت حضوريا عملا بدواد الاتهام بتغريم المتهم مائتي جنيه والازالة وجبسه شهرا مع الشغل وكفالة اثنين جنيه . فاستأنف المحكوم عليه . ومحكمة بنها الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ / المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... النخ .

المحكمة

حث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بحريمة اقامة مبنى على ارض زراعية على خلاف أحكام القانون فقد شابه القصور في

التسبب والخطأ في تطبيق القانون ، وذلك بأنه خلا من بيان الواقعة بيانا تحقق به أركان الجريمة التي دان الطاعن بها ولم يورد مضمون أدلة الثبوت التي أقام عليها قضاءه ، كما التفت عن مناقشة ما أثاره الدفاع من ان قانون الزراعة قد أباح للطاعن باعتباره مالكا للأرض الزراعية أن يقيم عليها مسكنا خاصا له ، وذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه •

وحيث انه يبين من محضر جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ ان المدافع عن الطاعن دفع أمام محكمة أول درجة بانتفاء الجريمة المسندة اليه تأسيسا على ان المادة ١٠٧ مكررا من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ تعطي للمالك الحق في إقامة مسكن خاص • ويبين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اكتفى بنقل وصف التهمة التي نسبتها النيابة العامة الى الطاعن من أنه تعدى على الأرض الزراعية المينة بالمحضر وذلك بأن أقام عليها منشآت يغير ترخيص من الجهة الادارية المختصة وطلبها معاقبته بمواد القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، ثم استورد بعد ذلك مباشرة الى القول « : وحيث ان الاتهام ثابت قبل المتهم ثبوتا قاطعا من المحضر المحرر ضده بمعرفة رئيس مجلس قروى المنايل من ان المتهم قام ببناء منزل على أرض زراعية ببلدة كفر حمزة مخالفا للقرارات الوزارية ومن ثم فقد حق عقابه طبقا لمواد الاتهام • • لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٠٧ مكررا من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ والمعدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ - الذي حصلت الواقعة محل الاتهام في ظله - تنص على انه « يحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا الحظر الأراضي التي تنزع ملكيتها للمنفعة العامة أو الأراضي التي يقام عليها المشروعات التي تخدم الانتاج الزراعي أو الحيواني بشرط الحصول على ترخيص من وزارة الزراعة • ومع ذلك يجوز لمالك

الأرض في القرى إقامة سكن خاص له أو ما يخدم أرضه دون ترخيص وذلك في الحدود التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة . . . وقد أصدر وزير الزراعة بتحديد شروط إقامة السكن الخاص لمالك الأرض بالقرية أو ما يخدم أرضه دون ترخيص قراره الرقم ٢٧ لسنة ١٩٧٩ المنشور في ١١ من يونة سنة ١٩٧٩ بالعدد رقم ١٣٦ من الوقائع المصرية بما مجمله أنه يشترط عدم وجود مسكن للمالك أو ل أحد أفراد أسرته في القرية والا تزيد المساحة التي سيقام عليها السكن عن خمسة في المائة من حيازة المالك وبحد أقصى قيراطين مع استقرار الوضع الحيازي لمدة لا تقل عن خمس سنوات وعلى أن يقوم مالك الأرض باخطار تفتيش الزراعة المختصة بذلك للتأكد من توافر هذه الشروط والا اتخذت ضده الاجراءات المقررة قانونا . ولما كان مؤدى ذلك أن إقامة مالك الأرض الزراعية بالقرية سكنا خاصا له أو ما يخدم أرضه في حدود الشروط سالفة الذكر لم يعد يستوجب استصدار ترخيص بذلك من وزارة الزراعة بل أصبح فعلا غير مؤتم اذا توافرت الشروط المقررة قانونا ، واذا كان مناط التأثيم في حق الطاعن يقتضى استظهار مدى مخالفة ما أجراه المالك للشروط المقدمة من واقع الأدلة المطروحة في الدعوى ، ومن ثم فقد كان على الحكم - وقد أثير هذا الدفاع أمام محكمة أول درجة - أن يمهضه وأن يرد عليه بما يفنده لما يبنى عليه - لوصح - من تغيير وجه الرأى في الدعوى ، أما وهو لم يفعل بل دان الطاعن بجريمة إقامة بناء على أرض زراعية بغير ترخيص دون أن يتضمن ما يسوغ به أطراح ذلك الدفاع فانه يكون مشوبا بالفصور في التسبيب . هذا الى أنه لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالأدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الأدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها

تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، والا كان قاصراً • واذ كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالأحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بغناجبرها القانونية كافة الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والتقارير برأى فيما يشير الطاعن من دعوى الخطأ في تطبيق القانون ، بما يعيبه بالتصور الذي له الصدارة ويوجب نقضه والأحالة ••

جلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / فوزى الملوك وراغب عبد الظاهر وفوزى
أسعد وعبد الرحيم نافع .

(١٠٤)

الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٢٠ القضائية

١ - نقض « المصلحة في الطعن » • عقوبة « عقوبة مبررة » • ارتباط
سلاح • تداخل في وظيفة عمومية • نصب •

اعتبار الحكم جرائم احراز سلاح ناري والتداخل في وظيفة عمومية
والنصب • مرتبطة • ومعاقبة المتهم عنها بالعقوبة المقررة لاشدائها • وهي
جريمة احراز السلاح الناري بغير ترخيص • انتفاء مصلحته فيما يشتره بشأن
تغيير وصف التهمة بالنسبة لجريمة النصب دون تنبيهه الى هذا التغيير • وخلو
الحكم من بيان أركان جريمة التداخل •

٢ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات « بوجه
عام » • دفع « الدفع بطلان الدليل » • « بطلان التفتيش » • دفاع
« الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » •

عدم جدوى النعى على الحكم بالقصور في الرد على دفع بطلان
القبض والتفتيش طالما لم يتساند الحكم في الادانة الى دليل مستمد منها •

٣ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • دفاع « الاخلال
بحق الدفاع • مالا يوفره » • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » •

عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي •
اطمئنانها الى الأدلة التي عولت عليها يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي
ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها •

٤ - اثبات « شهود » • حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معيب • •
تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله • لا يعيب الحكم • متى
استخلص الحقيقة من أقواله بما لا تناقض فيه •

٥ - اثبات « شهادة » • بطلان • إجراءات « إجراءات التحقيق » •
حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معيب • • استعراف •
حق محكمة الموضوع في الأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يكن
عرضه في جمع من أشباهه ما دامت قد اطمأنت إليه •

٦ - اثبات « تحقيق » • حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معيب • • دفاع
« الإخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل
منها » •

تعذر سماع الشاهد لعدم الاستدلال عليه • لا يمنع من القضاء
بالإدانة • مادامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت •

٧ - إجراءات « إجراءات المحاكمة » • محضر الجلسة • اثبات « شهود » •
دفاع « الإخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • حكم « تسببيه » • تسبیب
غير معيب • •

الطلب الجازم • ماهيته ؟ •

حق المحكمة في الاستغناء عن سماع الشاهد • إذا قبل المتهم أو المدافع
عنه ذلك صراحة أو ضمنا •

١ - لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد دانّ
الطاعن بجرائم احراز سلاح ناري مششخن بنير ترخيص والتدخل في وظيفة
عمومية واجراء عمل من مقتضيات تلك الوظيفة بغير صفة رسمية او اذن من
الحكومة والتوصل بطريق الاحتيال على المجنى عليه الى الاستيلاء على سلاحه
الناري وأوراقه ونقوده واعتبر تلك الجرائم الثلاث مرتبطة ارتباطا لا يقبل
التجزئة ووقع على الطاعن عقوبة الجريمة الأشد وهي جريمة احراز السلاح
الناري بغير ترخيص - والتي لم تكن محل نعي - تطبيقا للمادة ٣٢/٢ من
قانون العقوبات ، ومن ثم فانه لا تكون للطاعن مصلحة فيما يشير بشأن تغيير

المحكمة لوصف التهمة بالنسبة لجريمة النصب دون تسيهه الى هذا التغيير ،
وخلو الحكم من بيان أركان جريمة التداخل في وظيفة عمومية ويكون منطاه
في هذا الصدد غير مقبول •

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه - فيما أورده من بيان للواقعة - لم يشر
الى حدوث قبض وتفتيش للطاعن وأورد الدليل على ثبوت الجرائم الثلاث
التي دانه بها وصحة امسادهما اليه محصلا من اعترافه ومن أقوال كل من المجنى
عليه ورئيس وحدة مكافحة النصب والاحتيال بإدارة البحث الجنائي بالقاهرة
وتقرير فحص السلاح لما كان ذلك ، فيكون من غير المجدي النعى على
الحكم بعدم الرد على الدفع بطلان القبض والتفتيش اللذين لم يستمد الحكم
مما أسفرا عنه دليلا قبل الطاعن •

٣ - والمحكمة غير ملزمة بتعقب المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي
في كل جزئية يثيرها واطمئنتانها الى الأدلة التي عولت عليها يدل على اطراحها
لجميع الاعتبارات التي صافها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها دون ان تكون
ملزمة ببيان علة اطراحها •

٤ - المقرر ان تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله لا يعيب الحكم
ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا بمالا
تناقض فيه •

٥ - من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو
لم يجز عرضه في جمع من أشباهه ، ما دامت قد أطمأنت اليه ، اذ العبرة
هي باطمئنان المحكمة الى صدق الشاهد نفسه فلا على المحكمة ان هي اعتبرت
على الدليل المستمد من تعرف المجنى عليه على الطاعن ما دام تقدير قوة الدليل
من سلطة محكمة الموضوع وحدها •

٦ - من المقرر ان استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من
الأدانة ما دامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت •

٧ - المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية قد خولت المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنه بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم الحداثق - محافظة القاهرة - (أولا) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن (مسدس) • (ثانيا) ١- أحرز ذخائر (ثلاث طلقات) مما تستعمل فى السلاح النارى سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بجيازة السلاح واحرازه • ٢ - تدخل فى وظيفة عمومية من غير أن يكون له صفة رسمية من الحكومة ومن غير اذن منها واجرى عملا من مقتضيات هذه الوظيفة بأن ادعى أنه ضابط مخبرات وطلب تفتيش المجنى عليه ••••• (ثالثا) سرق السلاح النارى ورخصة الذخيرة ومبلغ النقود الموضح وصفا وقيمة بالتحقيقات والمملوك ••••• وطلبت من مستشار الاحالة احالته لمحكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة • فقرر ذلك • ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بمسلا بالمواد ١/١ ، ٢/٢٦ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ ، ٧٥ سنة ٥٨ والقسم الأول (أ) من الجدول رقم ٣ الملحق والمادتين ١٥٥ ، ٣٣٦ من قانون العقوبات والمادتين ١٧ ، ١٠١/٣٢ - من ذات القانون بمعاقبه المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات عن المتهم الثلاثة المسندة اليه وذلك على اعتبار أنه احرز السلاح بدون ترخيص • ٢ - تدخل فى وظيفة عمومية من غير أن يكون له صفة • ٣- توصل بطريق الاحتيال الى الاستيلاء على السلاح والنقود والرخصة المملوك للمجنى عليه باستعمال طريق احتيالية •

فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق التقض وقدمت مذكرة الاسباب موقعا عليها من الأستاذ / ••• المحامى •

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجرائم النصب واحراز سلاح نارى بغير ترخيص ، والتدخل فى وظيفة عمومية - فقد خالف القانون واعتراه القصور فى التسيب والاخلال بحق الدفاع ذلك بأنه استبدل تهمة النصب بتهمة السرقة المسندة الى الطاعن فى قرار الاتهام والتي احيلت بها الدعوى وأوقع عليه العقوبة المقررة فى المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات دون أن تنبه المحكمة الى اجراء هذا التغير فى وصف التهمة - كما خلا الحكم من بيان أركان جريمة التداخل فى وظيفة عامة التى دانه بها ، ولم يعرض ايرادا وردا لدفاعه بىطلان القبض والتفتيش لحصوله بغير اذن من النيابة العامة وفى غير الأحوال التى تجيز ذلك ، وبىطلان استجوابه اذ تم بعد أربع وعشرين ساعة من القبض عليه ، وعول فى قضائه بالادانة على أقوال المجنى عليه دون أن يعنى بالرد على ما أثاره المدافع عنه من تناقض تلك الأقوال وبأن المجنى عليه لم يتعرف عليه فى عرض قانونى وبأنه لم يعثر لديه على شىء من المضيطات ، هذا الى أن المحكمة لم تستجب لطلبه مناقشة المجنى عليه لمجرد الاستدلال على هذا الأخير وفى كل ذلك ما يعيب الحكم بما يوجب نقضه •

وحيث انه لما كان الين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد دان الطاعن بجرائم احراز سلاح نارى مشتمخ من ترخيص والتدخل فى وظيفة عمومية واجراء عمل من مقتضيات تلك الوظيفة بغير صفة رسمية او اذن من الحكومة والتوصل بطريق الاحتيال على المجنى عليه الى الاستيلاء على سلاحه النارى وأوراقه ونقوده واعتبر تلك الجرائم الثلاث مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة واوقع على الطاعن عقوبة الجريمة الأشد وهى جريمة احراز السلاح النارى بغير ترخيص - والتي لم تكن محل نعى - تطبيقا للمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، ومن ثم فانه لا تكون للطاعن مصلحة فيما يشتره بشأن تغير

المحكمة لوصف التهمة بالنسبة لجريمة النصب دون تتيهه الى هذا التغير ، وخلو الحكم من بيان أركان جريمة التداخل في وظيفة عمومية ، ويكون منعاه في هذا الصدد غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - فيما أورده من بيان للواقعة - لم يشير الى حدوث قبض وتفتيش للطاعن وأورد الدلائل على ثبوت الجرائم الثلاث التي دانه بها وصحة اسنادها اليه محصلا في اعترافه ومن أقوال كل من المجنى عليه ورئيس وحدة مكافحة النصب والاحتيال بإدارة البحث الجنائي بالظاهرة وتقرير فحص السلاح لما كان ذلك ، فيكون من غير المجدي النعى على الحكم بعدم الرد على الدفع بطلان القبض والتفتيش اللذين لم يستند الحكم مما اسفرا عنه دليلا قبل الطاعن . لما كان ذلك وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بطلان استجوابه - فان هذا النعى يكون غير مقبول . لما هو مقرر من ان الدفع بطلان اجراء من الاجراءات السابقة على المحاكمة لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة بتعقب اتهم في مناحى دفاعه الموضوعى في كل جزئية يثيرها واطمئناتها الى الأدلة التي عولت عليها يدل على اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقتها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون ان تكون ملزمة ببيان علة اطراحها ، ومن ثم فلا يعيب الحكم التفاته عن الرد على دفاع الطاعن بعدم العثور على شيء من المضبوطات لديه . ويتناقض أقوال المجنى عليه وعدم تعرفه عليه في عرض قانوني ، هذا الى ما هو مقرر من أن تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا مائتا بما لا تناقض فيه كما هو الحال في الدعوى المطروحة - وأن من حق محكمة الموضوع ان تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجز عرضه في جمع من أشباهه ، ما دامت قد اطمأنت اليه ، اذ العبرة هي باطمئنان المحكمة الى صدق الشاهد نفسه فلا على المحكمة ان هي اعتمدت على الدليل المستند من تعرف المجنى عليه على الطاعن ما دام تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها . لما كان ذلك ، وكان الثابت بمحض

جلسنى ١١/٢٧ ، ١٨/١٢/١٩٨٠ ، ان المحكمة استجابت لطلب المدافع عن الطاعن تأجيل الدعوى لمناقشة المجنى عليه الا أنه لم يستدل عليه ، ومن ثم فلا تريب عليها ان هى فصلت فى الدعوى دون سماعه ولا تكون قد أخطأت فى الاجراءات أو اخلت بحق الطاعن فى الدفاع ، اذ من المقرر ان استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من الادانة ما دامت الأدلة القائمة فى الدعوى كافية للثبوت . وهذا فضلا عن أن المدافع عن الطاعن لم يعاود التمسك بجلسة المرافعة الأخيرة بطلب سماع الشاهد بعد أن تعذر الاستدلال عليه مما مفاده أنه عدل عن هذا الطلب، اذ كانت المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية قد خولت المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه - كما هو الحال فى الدعوى - فان ما يثيره الطاعن من قاله الاخلال بحقه فى الدفاع فى هذا الخصوص لا يكون صديدا . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون قائما على غير أساس متعين الرفض موضوعا .

جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وهضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان و حسين كامل حنفى
ومحمد ممدوح سالم و محمد رفيق البسطويسى .

(١٠٥)

الطعن رقم ٥٧٥٨ لسنة ٥١ القضائية

خلو رجل • ايجار اماكن • اماكن مفروشة • قانون « تفسيره »
« تطبيقه » • حكم « تسببيه • تسبيب معيب » •
الاماكن المفروشة • اقتضاء مؤجرها مبالغ خارج نطاق عقد الايجار •
غير مؤتم • أساس ذلك ؟

البين من استقراء نصوص التشريعات التى تناولت ايجار
الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين أن احكام القانون
رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ جاءت - عند صدوره - خلوا من النص صراحة على
عقاب المؤجر الذى يتقاضى من المستأجر مبالغ اضافية خارج نطاق عقد
الايجار ، مما حدا بالشارع الى اصدار القرار بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢
بإضافة فقرة ثانية الى المادة ١٦ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تنص على
أن « يعاقب بالعقوبة المشار اليها فى الفقرة الأولى ، كل مؤجر يتقاضى أى
مبالغ اضافية خارج نطاق عقد الأيجار كخلو رجل أو ما يماثله من المستأجر
مباشرة أو عن طريق وسيط الايجار ، وفى الحالة الأخير تطبق العقوبة
ذاتها على الوسيط » • وكانت المادة ١٦ سالفة الذكر تنص على عقاب كل
مؤجر خالف أحكام المواد التى عدتها ، ومنها المادة ٤ وهى تفرض حدا
أقصى لاجور الاماكن المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ ، المادة ٥ مكررا (٢)

وهما تفرضان الحد الأقصى لاجور الأماكن المنشأة قبل ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ،
 والمادة ٥ مكررا (٤) وهي تفرض الحد الأقصى لأجور الأماكن المنشأة
 قبل ١٢ يونيه سنة ١٩٥٨ . وقد أفصح الشارع عن مراده من اضافة الفقرة
 المشار اليها لهذه المادة فيما تضمنته المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٢
 لسنة ١٩٦٢ من أن " بعض المؤجرين مازالوا يحصلون على مبالغ اضافية خارج
 نطاق عقد الايجار كخلو رجل تحايلا منهم على قوانين تخفيض ايجار الأماكن
 التي قصد منها حماية المستأجرين من مغالة المؤجرين في تقدير الايجار ...
 وأن المادة السادسة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تنص على التزام المؤجر
 برد أية مبالغ يحصل عليها من المستأجر خارج نطاق عقد الايجار سواء حصل
 عليها مباشرة أو عن طريق وسيط في الايجار ، وهذه المبالغ هي ما يعرف
 اصطلاحا بخلو الرجل ، أو أى مبالغ أخرى يحصل عليها المؤجر دون سبب
 مشروع ، والغرض من تقرير هذا الحكم هو حماية الآثار التي استهدفها
 الشارع من تحديد الايجار لصالح المستأجرين ، الا أن القانون لم يضع جزاء
 جنائيا على مخالفة هذه المادة ضمن العقوبات التي نص عليها في المادة ١٦
 منه ... لذلك يقتضى الأمر ادراج هذه المخالفة ضمن المخالفات الأخرى التي
 تستوجب الجزاء الجنائي الوارد بهذه المادة وتطبيقها على المؤجر أو وسيط الايجار
 في حالة الحصول على هذه المبالغ ... ثم بعد ذلك واذ صدر القانون رقم ٥٢
 لسنة ١٩٦٩ - الذي يحكم واقعة الدعوى - فقد نص في المادة ١٧ منه على
 أن " لا يجوز للمؤجر بالذات أو بالوساطة اقتضاء أى مقابل أو أتعاب بسبب
 تحرير العقد أو أى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار زيادة عن التأمين
 والأجرة المنصوص عليها في العقد . ويسرى هذا الحظر أيضا على المستأجر
 كما لا يجوز بأى صورة من الصور للمؤجر اقتضاء مقدم الايجار " . كما نصت
 المادة ٤٥ من هذا القانون على أن " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة
 شهور وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من
 يخالف أحكام المادة ١٧ سواء كان مؤجرا أو مستأجرا أو وسيطا ، ويعفى
 من العقوبة كل من المستأجر والوسيط اذا أبلغ أو اعترف بالجريمة " وبين
 من استقراء تلك النصوص والأعمال التشريعية التي اقترنت باصدارها أن

الشارع انما يؤثم اقتضاء المؤجر آية مبالغ « اضافية » بسبب تحرير عقد الايجار أو خارج نطاقه زيادة عن الأجرة الواجبة قانونا ، وذلك بهدف الحيلولة دون استغلال حاجة المستأجر الملحة الى شغل المكان المؤجر ، نتيجة تضاحم أزمة الاسكان الناشئة عن ركود حركة البناء وعدم مسايرتها النمو المطرد في عدد السكان . وقد افرد الشارع الفصل الثاني من الباب الأول من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه - بعد ان خصص الفصل الاول للاحكام العامة - لاحكام تقدير وتحديد الأجرة ، فأرسي القواعد الاجرائية والموضوعية لتحديد أجرة الأماكن في المواد من السادسة الى الخامسة عشرة ، وخص الفصل الثالث بالتزامات المؤجر والمستأجر فالزام المؤجر في المادة السادسة عشرة عند تأجير المبنى - أو وحدة منه - بأن يثبت في عقد الايجار تاريخ ورقم وجهة اصدار ترخيص البناء ومقدار الأجرة الاجمالية المقدرة للمبنى والوحدة المؤجرة وفقا للمادة السابعة من القانون ، وهو التزام لا يتصور أن يقوم الا في حق المؤجر للوحدة خالية ، ثم حظر عليه في المادة التالية لها مباشرة - السابعة عشرة - اقتضاء أي مبلغ اضافي بالذات أو بالوساطة زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليهما في العقد ، ونص في المادة الخامسة والاربعين على عقاب من يخالف أحكام تلك المادة ثم اختتم ذلك الباب بالفصل الرابع في خصوص ايجار - الأماكن المفروشة . لما كان ذلك ، وكانت الأماكن المؤجرة مفروشة لا تسرى عليها أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المتعلقة بتحديد الأجرة ، فان اقتضاء مؤجرها مبالغ خارج نطاق العقد يكون أمرا مباحا لا عقاب عليه ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن اقتضاء الطاعن مبالغ خارج نطاق عقد الايجار لعين مفروشة للمطعون ضدهما هو أمر حظرته المادة ١٧ من القانون المذكور تأسيسا على ورودها في الفصل الثالث من الباب الأول الذي نصت المادة الأولى منه على سريان أحكامه على الأماكن المعدة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض سواء كانت مفروشة أو غير مفروشة ، فانه يكون قد أخطأ في تأويل وتطبيق القانون .

الرقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : تقاضى خلو رجل المين بالاوراق من
 بسبب تحرير عقد الايجار وطلبت عقابه بالمادتين ٧٧،٢٩ من القانون
 رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وادعى مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيتها
 على سبيل التعويض المؤقت .. ومحكمة جنح العرب الجزئية قضت حضوريا
 عملا بسادتي الاتهام : أولا : بهجس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفائه مائة
 جنيه لوقف التنفيذ وتغريمه مبلغ عشرة الاف جنيه ثانيا : فى الدعوى المدنية
 بقبولها وبالزام المتهم بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيتها على
 سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف ، ومحكمة بورسعيد الابتدائية (بهيئة استئنافية)
 قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع أولا : بالنسبة للدعوى
 الجنائية بتعديل الحكم المستأنف الى حبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وتغريمه
 خمسمائة جنيه وأمرت بايقاف تنفيذ عقوبة الحبس بلا مصاريف .. ثانيا : فى
 الدعوى المدنية (أ) برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وبقبولها (ب) بتأييد
 الحكم المستأنف ..

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

الحكمة

من حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه اذ دانه
 بجريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار قد أخطأ فى تطبيق القانون
 وتأويل القانون ، ذلك بأن عقد الايجار المبرم بين الطاعن والمدعين بالحقوق
 المدنية قد انصب على مكان مفروش يخضع فى تحديد أجرته لاتفاق
 المتعاقدين وفقا لظروف العرض والطلب ، فلا يسرى على الايجار فى هذه
 الحالة نص المادة ١٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التى تؤم اقتضاء
 مبالغ خارج نطاق عقد الايجار لان مناط سريانها أن يكون محل العقد
 مما يخضع تحديد الأجرة فيه لنص القانون ، مما يعيب الحكم ويستوجب
 نقضه وتبرئة الطاعن ..

ومن حيث ان البين من استقراء نصوص التشريعات التي تناولت ايجار
الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ان احكام القسانون
رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ جاءت - عند صدوره - خلوا من النص صراحة على
عقاب المؤجر الذي يتقاضى من المستأجر مبالغ اضافية خارج نطاق عقد
الايجار ، مما حدا بالشارع الى اصدار القرار بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢
بإضافة فقرة ثانية الى المادة ١٦ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تنص على
أن « يعاقب بالعقوبة المشار اليها في الفقرة الأولى ، كل مؤجر يتقاضى أى
مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار كخلو رجل أو ما يماثله من المستأجر
مباشرة أو عن طريق وسيط فى الايجار ، وفى الحالة الاخيرة تطبق العقوبة
ذاتها على الوسيط ، » وكانت المادة ١٦ سألقة الذكر تنص على عقاب كل
مؤجر خالف احكام المواد التى عدتها ، ومنها المادة ٤ وهى تفرض حدا
أقصى لاجور الاماكن المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ ، المادة ٥ مكررا (٢)
وهما تفرضان الحد الاقصى لاجور الاماكن المنشأة قبل ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ،
والمادة ٥ مكررا (٤) وهى تفرض الحد الاقصى لاجور الاماكن المنشأة
قبل ١٢ يونيه سنة ١٩٥٨ . وقد أفصح الشارع عن مراده من اضافة الفقرة
المشار اليها بهذه المادة فيما تضمنته المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٢ لسنة
١٩٦٢ من أن « بعض المؤجرين ما زالوا يحصلون على مبالغ اضافية خارج
نطاق عقد الايجار كخلو رجل تحايلا منهم على قوانين تخفيض ايجار الاماكن
التى قصد منها حماية المستأجرين من مغالة المؤجرين فى تقدير الايجار ... »
وأن المادة السادسة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تنص على التزام المؤجر
برد أية مبالغ يحصل عليها من المستأجر خارج نطاق عقد الايجار سواء حصل
عليها مباشرة أو عن طريق وسيط فى الايجار ، وهذه المبالغ هى ما يعرف
اصطلاحا بخلو الرجل ، أو أى مبالغ أخرى يحصل عليها المؤجر دون سبب
مشروع ، والغرض من تقرير هذا الحكم هو حماية الآثار التى استهدفها
الشارع من تحديد الايجار لصالح المستأجرين ، الا أن القانون لم يضع جزاء
جنائيا على مخالفة هذه المادة ضمن العقوبات التى نص عليها فى المادة ١٦
منه ... لذلك يقتضى الأمر إدراج هذه المخالفة ضمن المخالفات الأخرى التى

تستوجب الجزاء الجنائي الوارد بهذه المادة وتطبيقها على المؤجر أو وسيط الإيجار في حالة الحصول على هذه المبالغ . . . » ثم بعد ذلك صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - الذي يحكم واقعة الدعوى - فقد نص في المادة ١٧ منه على أن « لا يجوز للمؤجر بالذات أو بالوساطة اقتصاد أى مقابل أو أتعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الإيجار زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها فى العقد . ويسرى هذا الحظر أيضا على المستأجر كما لا يجوز بأى صورة من الصور للمؤجر اقتضاء مقدم الإيجار » . كما نصت المادة ٤٥ من هذا القانون على أن « يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو واحد من هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المادة ١٧ سواء كان مؤجرا أو مستأجرا أو وسيطا ، ويعفى من العقوبة كل من المستأجر والوسيط اذا أبلغ أو اعترف بالجريمة » وبين من استقراء تلك النصوص والاعمال التشريعية التى اقترنت باصدارها أن الشارع إنما يؤتم اقتضاء المؤجر أية مبالغ « اضافية » بسبب تحرير عقد الأيجار أو خارج نطاقه زيادة عن الأجرة الواجبة قانونا ، وذلك بهدف الحيلولة دون استغلال حاجة المستأجر الملحة الى شغل المكان المؤجر ، نتيجة تضام أزمة الاسكان الناشئة عن ركود حركة البناء وعدم مسايرتها النمو المطرد فى عدد السكان . وقد افرد الشارع الفصل الثانى من الباب الأول من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه - بعد ان خصص الفصل الاول للاحكام العامة - لأحكام تقدير وتحديد الأجرة ، فأرسى القواعد الاجرائية والموضوعية لتحديد أجرة الأماكن فى المواد من السادسة الى الخامسة عشرة ، وخص الفصل الثالث بالتزامات المؤجر والمستأجر فالزام المؤجر فى المادة السادسة عشرة عند تأجير المبنى - أو وحدة منه - بأن يثبت فى عقد الإيجار تاريخ ورقم وجهة اصدار ترخيص البناء ومقدار الأجرة الاجمالية المقدرة للمبنى والوحدة المؤجرة وفقا للمادة السابعة من القانون ، وهو التزام لا يتصور أن يقوم الا فى حق المؤجر للوحدة خالية ، ثم حظر عليه فى المادة التالية لها مباشرة - السابعة عشرة - اقتضاء أى مبلغ اضافى بالذات أو بالوساطة زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليهما فى العقد ، ونص فى المادة الخامسة والأربعين على عقاب

من يخالف أحكام تلك المادة ثم اختتم ذلك الباب بالفصل الرابع في خصوص ايجار - الأماكن المفروشة • لما كان ذلك ، وكانت الأماكن المؤجرة مفروشة لا تسرى عليها أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المتعلقة بتحديد الأجرة ، فإن اقتضاء مؤجرها مبالغ خارج نطاق العقد يكون أمرا مباحا لا عقاب عليه ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن اقتضاء الطاعن مبالغ خارج نطاق عقد الايجار لئلا مفروشة للمطعون ضدهما هو أمر حظرته المادة ١٧ من القانون المذكور تأسيسا على ورودها في الفصل الثالث من الباب الأول الذي نصت المادة الأولى منه على سريان أحكامه على الأماكن المعدة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض سواء كانت مفروشة أو غير مفروشة ، فإنه يكون قد أخطأ في تأويل وتطبيق القانون بما يوجب نقضه والقضاء ببراءة الطاعن مما اسند اليه ورفض الدعوى المدنية والزام المطعون ضدهما (المدعين بالحقوق المدنية) المصاريف المدنية ومقابل اتعاب المحاماة ••

جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٨٢

بإدارة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان وحسين كامل حنفى
ومحمد مندوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى

(١٠٦)

الطعن رقم ١٢٠٤ لسنة ٥٢ القضائية

حكم « بياناته » • بيانات حكم الادانة « بطلانه » • بطلان •
حكم الادانة وجوب اشارته الى القانون الذى حكم بموجبه عدم كفاية
الاشارة الى رقم قرار وزارى لم يبين مواده الخاصة بالتجريم والعقاب •

منى كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على أن
كل حكم بالادانة يجب أن يشتمل على نص القانون الذى حكم بموجبه وهو
بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب ، لما كان ذلك وكان كلا
الحكمين الابتدائى والمطعون فيه الذى أيده قد خلا من ذكر نص القانون الذى
أنزل بموجبه العقاب على الطاعن ، فان الحكم المطعون فيه يكون باطلا ولا يعصمه
من هذا العيب ما ورد فى ديباجته من اشارة الى القرار الوزارى رقم ١٨٠
لسنة ١٩٥٠ ما دام أنه لم يحله الى مواد هذا القرار الخاصة بالتجريم والعقاب
- أن وجدت - بما يفصح عن أخذه بها ، ومن ثم يتعين نقضه وإعادة

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ١ - لم يعلن أسعار ما يعرضه للبيع
فى محله طبقا للأوضاع المقررة • - ٢ - لم يحتفظ لديه بسجل توزيع مواد

التموين معتمد من مديرية التموين • وطلبت عقابه بمواد بقرار وزير التموين رقم ١٨٠ لسنة ١٩٨٠ •• ومحكمة جنح أمن الدولة الجزئية بالسبلاوين قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم خمسة جنيهاً من التهمة الأولى وبحبسه ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهاً لوقف التنفيذ وتغريمه مائة جنيه عن الثانية وشهر الحكم •• فاستأنف ، ومحكمة المنصورة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف ••

فطعن الاستاذ / ••••• المحامي بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ••• النع •

المحكمة

من حيث أن مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة عدم احتفاظ بسجل توزيع المواد التموينية قد شابه بظلال إذ خلا من بيان القانون الذي حكم بموجبه مما يعيبه ويستوجب نقضه ••

ومن حيث ان المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية نصت على أن لكل حكم بالادانة يجب أن يشتمل على نص القانون الذي حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب ، لما كان ذلك وكان كلا الحكمين الابتدائي والمطعون فيه الذي أيده قد خلا من ذكر نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على الطاعن ، فان الحكم المطعون فيه يكون باطلا ولا يعصمه من هذا العيب ما ورد في ديباجته من اشارة الى القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ ما دام أنه لم يحله الى مواد هذا القرار الخاصة بالتجريم والعقاب - ان وجدت - بما يفصح عن أخذه بها ، ومن ثم يتعين نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن ••

جلسة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٨٢

بإدارة السيد المستشار / أمين أمين عليوة نائب رئيس المحكمة
ومضوية السادة المستشارين : جمال الدين منصور وعبد العزيز عبد العاطي
ومحمد صلاح خاطر وحسين لبيب •

(١٠٧)

الطعن رقم ١٠٨١ لسنة ٥٢ القضائية

حكم • بيانات حكم الادانة • تسببيه • تسبب معيب •
نقض • أسباب الطعن • ما يقبل منها • ضرب • ضرب بسبط •

اقتصار الحكم على الاشارة بعبارة مبهمه الى أن التهمة ثابتة قبل
المتهم من أقوال المجنى عليهم والتقرير الطبي • دون تحديد المتهم المقصود
لو التهمة الثابتة في حقه • يعيب الحكم •

١ - من المقرر انه يتعين الا يكون الحكم مشوباً باجمال أو ابهام
مما يتعذر معه تبيين مدى صحة الحكم من فساد في التطبيق القانوني على واقعة
الدعوى وهو يكون كذلك كلما جاءت أسبابه مجملّة أو غامضة فيما اثبتته
أو نفته من وقائع سواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة أو ظروفها
أو كانت بصدد الرد على أوجه الدفاع الهامة أو الدفع الجوهريّة أو كانت
متصلة بعناصر الادانة على وجه العموم أو كانت أسبابه يشوبها الاضطراب
الذي ينبىء عن اختلال فكرته من حيث تركيزها في موضوع الدعوى
وعناصر الواقعة مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها
بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني ويعجز بالتالى محكمة النقض عن اعمال
رقابتها على الوجه الصحيح •

٢ - لما كان الحكم فى بيان تدليله على ثبوت الواقعة قد اقتصر على الإشارة بعبارة مبهمـة الى أن التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال المجنى عليهم والتقارير الطبى دون أن يحدد المتهم المقصود بهذه العبارة أو التهمة اثباتـة فى حقه مما لا يبين منه أن المحكمة قد فهمت واقعة الدعوى على الوجه الصحيح ولا يتحقق معه الغرض الذى قصده الشارع من تسييب الأحكام لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالغموض والابهام والقصور مما يعيه بما يستوجب نقضه بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كن من ٠٠٠ ، ٠٠٠ ، ٠٠٠ (الطاعن) فى قضية الجحـة رقم ٧٢١٩ سنة ١٩٧٩ بأنهم فى يوم ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٧٩ بدائرة قسم المطرية محافظة القاهرة : المتهم الأول : اهان بالقول ٠٠٠٠٠٠ أمين الشرطة بقسم المطرية أثناء تأديته وظيفته • المتهمين الثانى والثالثـة أحدا عمدا بالمتهم الأول الجروح الموصوفة بالتقرير الطبى التى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على ٢١ يوما • وطلبت عقابهم بالمواد ٣٣ / ١ ، ٢٤٢ / ٣ من قانون العقوبات • ومحكمة جناح المطرية قضت غايبا للاول والثانى وحضوريا للثالث فى ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ عملا بمادتى الاتهام بتغريم المتهم الأول عشرة جنيهات وبحبس المتهمين الثانى والثالث أسبوعين مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات • فاستأنف المتهم الثالث ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف • • فطعن المحكوم عليه (الطاعن) فى هذا الحكم بطريق النقض • • النخ

المحكمة

حيث ان مما ينهـا الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة الضرب قد شابه القصور والغموض • ذلك بأنه خلا من بيان الواقعة بيانا واضحا

تتحقق به أركان الجريمة ، ولم يبين أى من التهمتين هى التى ثبتت فى حق الطاعن وقضى بمعاقبته عنها •

وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى فى قوله « ان الواقعة تخلص فيما أبلغ به وقرره المجنى عليهم من ان المتهم الأول اعتدى على المجنى عليه أمين الشرطة أثناء عمله باللقاظة الميئة بالأوراق كما أن المتهمين الثانى والثالث قاما بالاعتداء على المتهم الأول بالضرب وأحدثا به الاصابات الميئة بالتقرير الطبى » ثم انتهى الى ادانة المتهمين وذلك بقوله « ومن حيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال المجنى عليه والتقرير الطبى وبذلك يتعين عقابه بمواد الاتهام عملا بالمادة ٢/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية » لما كان ذلك وكان من المقرر أنه يتعين الا يكون الحكم مشوبا باجمال أو ابهام مما يتعذر معه تبين مدى صحة الحكم من فساد فى التطبيق القانونى على واقعة الدعوى وهو يكون كذلك كلما جاءت أسبابه مجسلة أو غامضة فيما أثبتته أو نفتته من وقائع سواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة أو ظروفها أو كانت بصدد الرد على أوجه الدفاع الهامة أو الدفع الجوهرية أو كانت متصلة بعناصر الادانة على وجه العموم أو كانت أسبابه يشوبها الاضطراب الذى ينبىء عن اختلال فكرته من حيث تركيزها فى موضوع الدعوى وعناصر الواقعة مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانونى ويعجز بالتالى محكمة النقض عن اعمال رقابتها على الوجه الصحيح ولما كان الحكم فى بيان تدليله على ثبوت الواقعة قد اقتصر على الاشارة بعبارة مبهمه الى أن التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال المجنى عليهم والتقرير الطبى دون أن يحدد المتهم المقصود بهذه العبارة أو التهمة الثابتة فى حقه مما لا يبين منه أن المحكمة قد فهمت واقعة الدعوى على الوجه الصحيح ولا يتحقق معه الغرض الذى قصده الشارع من تسيب الأحكام لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالغموض والابهام والقصور مما يعيه بما يستوجب نقضه بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن •

جلسة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوة نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : جمال الدين منصور وعبد العزيز عبد العاطي
ومحمد صلاح خاطر وحسين لبيب .

(١٠٨)

الطعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٥٢ القضائية

١ - عقوبة « تطبيقها » • اختلاس اموال اميرية • حكم « تسببه » •
تسبب معيب • نقض « اسباب الطعن • ما يقبل منها » • ظروف
مختلفة •

القضاء بعقوبة الحبس أو بواحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها
في المادة ١١٨ مكرر (أ) عقوبات • شرطه ؟

توقيع عقوبة الحبس على المطعون ضده رغم أن المال المختلس يجاوز
في قيمته خمسمائة جنيه • خطأ •

٢ - طعن • محكمة النقض • نقض « نظر الطعن والحكم فيه » •
كون العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون
لمحكمة النقض تصحيح الحكم والقضاء وفقا للقانون •

١ - ٢ - المادة ١١٨ مكرر (أ) من قانون العقوبات - قد أجازت -
للمحكمة في الجرائم المنصوص عليها في الباب الثاني منه ووفق ما تراه من
ظروف الجريمة وملاساتها - أن كان المال موضوع الجريمة أو الضرر
الناجم عنها لا تتجاوز قيمته خمسمائة جنيه - أن تقضى فيها بدلا من العقوبات
المقررة بعقوبة الحبس أو بواحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها في
المادة السابقة - ومفاد هذا النص أنه وضع شرطا يتعين توافره حتى يمكن

أن تستعمل المحكمة حقها في تطبيقه - وهو الا تزيد قيمة المال المختلس أو الضرر الناجم عن الجريمة على خمسمائة جنيه • لما كان ذلك ، وكان الين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن المبلغ المختلس بلغ ٢٥٣١٦١٤ جنيها - فإن الحكم المطعون فيه اذ انتهى في قضائه الى توقيع عقوبة الحبس على المطعون ضده عن جريمة الاختلاس التي دانه بها وفقا لأحكام المادة ١١٨ مكررا (أ) من قانون العقوبات فإنه يكون قد خالف القانون ، واذا كان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم فإنه يتعين حسبما أوضحت الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - الحكم بتصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون ، ما دام تصحيح الخطأ لا يقتضى التعرض لموضوع الدعوى •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في خلال الفترة من يناير سنة ١٩٧٠ وحتى مارس سنة ١٩٧٦ (أولا) بصفته موظفا عموميا - صرافا بمأمورية الضرائب العقارية بـ ٠٠٠ اختلس مبلغ ٢٥٣١٦١٤ ج المملوك للدولة والمسلم اليه بسبب وظيفته حالة كونه من مأمورى التحصيل • (ثانيا) بصفته مسالفة الذكر ارتكب أثناء وظيفته تزويرا في محركات رسمية في دفاتر اليوميات والخواطف الخاصة بالتوريد وقسائم التحصيل والمختص بتحريرها بمقتضى وظيفته وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها - بأن أثبت في أصول القسائم المذكورة مبالغ أقل مما حصله فعلا • (ثالثا) استعمل المحركات المزورة مع علمه بتزويرها بأن قدمها الى مصلحة الأموال المقررة • وطلبت النيابة إحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الأحالة • ومحكمة جنايات أمن الدولة العليا بالنصورية قضت حضوريا في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ عملا بالمواد

١١٢ (أ، ب) ١١٨، ١١٨ مكرر، ١١٩ / أ، ١١٩ / أ مكرن
 و ٢١١، ٢١٣، ٢١٤ من قانون العقوبات مع اعمال المواد ١٧، ٣٢ / ٢، ٥٥ / ١
 و ٥٦ / ١ من ذات القانون بمعاقة المطعون ضده بالحبس مع الشغل مدة سنة واحدة
 وتقريبه مبلغ ٢٥٣١٦١٤ بج ألفين وخمسمائة وواحد وثلاثون جنيها وستمائة
 وأربعة عشر مليا وعزله من وظيفته مدة سنتين عن التهم المسندة اليه وأمرت
 بإيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة لمدة ثلاث سنوات •

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

الحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دان المطعون
 ضده بجريمة اختلاس الأموال الأميرية قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه
 قضى بمعاقبته بالحبس بالتطبيق لنص المادة ١١٨ مكرر (أ) من قانون العقوبات
 في حين أن المبلغ المختلس تزيد قيمته على خمسمائة جنية •

وحيث انه لما كان نص المادة ١١٨ مكرر (أ) من قانون العقوبات - قد أجاز
 للمحكمة في الجرائم المنصوص عليها في الباب الثاني منه ووفق ما تراه من
 ظروف الجريمة وملابساتها - ان كان المال موضوع الجريمة أو الضرر
 الناجم عنها لا تتجاوز قيمته خمسمائة جنية - أن تقضى فيها بدلا من العقوبات
 المقررة بعقوبة الحبس أو بواحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها في
 المادة السابقة - ومقاد هذا النص أنه وضع شرطا بتعين توافره حتى يمكن
 أن تستعمل المحكمة حقها في تطبيقه - وهو الا تزيد قيمة المال المختلس أو
 الضرر الناجم عن الجريمة على خمسمائة جنية • لما كان ذلك ، وكان الين

من مطالعة الحكم المطعون فيه أن المبلغ المختلس بلغ ٢٥٣١٦١٤ جنيها - فإن الحكم المطعون فيه اذ انتهى في قضائه الى توقيع عقوبة الحبس على المطعون ضده من جريمة الاختلاس التي دانه بها وفقا لأحكام المادة ١١٨ مكررا (أ) من قانون العقوبات فإنه يكون قد خالف القانون ، واذ كان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم فإنه يتعين حسبما أوضحت الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - الحكم بتصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون ، ما دام تصحيح الخطأ لا يقتضى التعرض لموضوع الدعوى •

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان و حسين كامل حنفى
ومحمد ممدوح سالم و محمد رفيق البسطويسى .

(١٠٩)

الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٥٢ القضائية

دعوى مدنية • دعوى جنائية « قيود تحريكها » جمارك • تهريب
جمركى • اجراءات « اجراءات التحقيق » •
الخطاب الوارد فى المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣
وطبيعته ؟
الدعوى الجنائية • بده تحريكها ؟
اجراءات الاستدلال ليست من اجراءات الدعوى الجنائية • أثر ذلك ؟
مثال يتحقق به الخطأ فى القانون •
تبرئة المطعون ضده على أساس عدم ثبوت وقوع الجريمة منه
يتلزم معها الحكم برفض الدعوى المدنية • أثر ذلك •

لما كانت المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار
قانون الجمارك تنص على أن « لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية
اجراءات فى جرائم التهريب الا بطلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينييه »
وكان من المقرر أن الخطاب الوارد فى المادة ١٢٤ موجه من الشارع
الى النيابة العامة بوصفها السلطة الأصلية صاحبة الولاية فى الدعوى الجنائية
باعتبار أن أحوال الطلب والشكوى والاذن هى قيود على حريتها فى رفع الدعوى
الجنائية استثناء من الأصل العام المقرر من أن حقها فى هذا الشأن مطلق لا يرد

عليه قيد الا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق فلا ينصرف فيه الخطاب الى غيرها من جهات الاستدلال . وكانت الدعوى الجنائية لا تتحرك الا بالتحقيق الذي تجربيه سلطة تحقيق سواء بنفسها أن يمن تدببه لذلك من مأموري الضبط القضائي أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأي اجراء آخر تقوم به جهات الاستدلال ولو في حالة التلبس بالجريمة ، ذلك بأن المقرر في صحيح القانون أن اجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من اجراءات الدعوى الجنائية بل هي من الاجراءات السابقة عليها الممهدة لها مما لا يرد عليه قيد الشارع في توقفها على الطلب أو الاذن رجوعا الى حكم الأصل في الاطلاق تحرييا للمقصود في خطاب الشارع بالاستثناء وتحديد المعنى تلك الدعوى على الوجه الصحيح والتي لا يملكها في الأصل غير النيابة العامة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أبطل اجراءات الاستدلال التي اتخذها مأمورو الضبط القضائي بما تضمنه من ضبط وتفتيش برغم أنها سابقة على الدعوى الجنائية تأسيسا على أنها كانت بغير اذن من مدير عام الجمارك ، فانه يكون قد أخطأ في تأويل القانون . ولما كان القضاء ببراءة المطعون ضده من التهمة المسندة اليه . على أساس أن الواقعة غير قائمة في حقه اما ينطوي ضمنا على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدي الى رفضها لأن القضاء بالبراءة في صدد هذه الدعوى أقيم على عدم ثبوت وقوع الجريمة من المطعون ضده أنما يتلزم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك في منطوق الحكم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى المدنية والاعادة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : شرع في تهريب البضائع الأجنبية المينة بالأوراق دون سداد الرسوم الجمركية المستحقة وطلبت عقابه بالمواد ٢٠١ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠١ ، ٢٢٢ ، ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمادتين ٤٥ و ٤٧ عقوبات .

ومحكمة جنح الميناء الجزئية قضت حضوريا ببراءة المتهم من التهمة المسندة إليه . فاستأنف المدعين بالحق المدني ، ومحكمة بور سعيد الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعنت ادارة قضايا الحكومة عن وزارة المالية في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ

المحكمة

من حيث ان مما تنعاه مصلحة الجمارك (المدعية بالحقوق المدنية) على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة شروع في تهريب جمر كى قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه أقام قضاءه بالبراءة على بطلان اجراءات الضبط لاتخاذها قبل صدور طلب مدير عام مصلحة الجمارك بتحريك الدعوى الجنائية ، فى حين أن اجراءات الضبط ليست من اجراءات الدعوى الجنائية التى تتوقف على الطلب .

ومن حيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى وأورد ما يفيد صدور طلب من مدير عام جمارك بور سعيد - مفوضا من وزير المالية - بتحريك الدعوى الجنائية ضد المطعون ضده ، خلص الى القضاء ببراءته فى قوله « وحيث ان المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أوجبت عدم اتخاذ أى اجراء من اجراءات التحقيق الا بعد اذن مدير عام الجمارك ولما كان الثابت من الأوراق وجود علم رجال الضبط بمحاولة التهريب وقد عرضت الأوراق على مدير عام الجمارك الذى لم يأذن باتخاذ الاجراءات ومن ثم يكون قد ثبت أن جميع الاجراءات التالية باطلة ويتعين الحكم ببراءة المتهم عملا بنص المادة ٣٠٤/٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، . لما كان ذلك وكانت المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك تنص على أن «لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية اجراءات فى جرائم التهريب الا بطلب كتابى من المدير العام للمجارك أو من ينييه»

وكان من المقرر أن الخطاب الوارد في المادة ١٢٤ موجه من الشارع الى النيابة العامة بوصفها السلطة الأصلية صاحبة الولاية في الدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب والشكوى والاذن هي قيود على حريتها في رفع الدعوى الجنائية استثناء من الأصل العام المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قد الا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق فلا ينصرف فيه الخطاب الى غيرها من جهات الاستدلال وكانت الدعوى الجنائية لا تتحرك الا بالتحقيق الذي تجريه سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تدببه لذلك من مأموري الضبط القضائي أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأي اجراء آخر تقوم به جهات الاستدلال ولو في حالة التلبس بالجريمة ، ذلك بأن المقرر في صحيح القانون أن اجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من اجراءات الدعوى الجنائية بل هي من الاجراءات السابقة عليها الممهدة لها مما لا يرد عليه قيد الشارع في توقفها على الطلب أو الاذن رجوعا الى حكم الأصل في الاطلاق تحريرا للمقصود في خطاب الشارع بالاستثناء وتحديد المعنى تلك الدعوى على الوجه الصحيح والتي لا يملكها في الأصل غير النيابة العامة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أبطل اجراءات الاستدلال التي اتخذها مأمورو الضبط القضائي بما تضمنه من ضبط وتفتيش برغم أنها سابقة على الدعوى الجنائية تأسيسا على أنها كانت بنير اذن من مدبر هام الجمارك ، فانه يكون قد أخطأ في تأويل القانون . ولما كان القضاء ببراءة المطعون ضده من التهمة المسندة اليه . على أساس أن الواقعة غير قائمة في حقه إنما ينطوي ضمنا على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدي الى رفضها لأن القضاء بالبراءة في صدد هذه الدعوى أقيم على عدم ثبوت وقوع الجريمة من المطعون ضده إنما يتلزم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك في منطوق الحكم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى المدنية والاعادة دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن مع الزام المطعون ضده المصروفات المدنية .

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٨٢

بإدارة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : حسن جمعه وأحمد ابوزيد ومحمد نجيب
صالح وعوض جادو

(١١٠)

الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٥٢ القضائية

اجراءات « اجراءات المحاكمة » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع » •
ما يوفره • نقض « اسباب الطعن • ما يقبل منها » • اثبات « شهود » •
تخلف الشاهد عن الحضور ولو بعد اعلانه لا يفيد أن سماعه أصبح
متمذرا • أثر ذلك ؟

المحاكمات الجنائية تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجريه
المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود لاثبات التهمة أو نفيها ، ولئن
كان وجوب سماع الشهود قاعدة لها القيدان اللذين نصت عليهما المادة ٢٨٩
من قانون الاجراءات الجنائية وأوردهما الحكم المطعون فيه ، الا أن تخلف
الشاهد عن الحضور رغم تأجيل نظر الدعوى لاعلانه - وحتى بعد تكليفه
بالحضور أمام المحكمة - لا يفيد بمجرد أن سماعه أصبح متمذرا طالما أن
قانون الاجراءات الجنائية قد بين في المادتين ٢٧٩ و ٢٨٠ منه الاجراءات التي
تتبعها المحكمة في حالة تخلف الشاهد عن الحضور بعد تكليفه به واجاز لها
تفريغه والامر بضبطه واحضاره • لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم
ودا على طلب الطاعن سماع الشهود - على ما سلف بيانه - لا ينبىء على اطلاقه
أنه استحال على المحكمة سماعهم وكانت المحكمة قد أسست قضاءها بإدانة
الطاعن على أقوال المجنى عليهما وباقي شهود الاثبات الذين لم تسمعهم فان

بحكمها يكون معييا بالاخلاق بحق الدفاع بما يوجب نقضه والاحالة بغير
 حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : (أولا) هتك عرض بغير
 رضاها بأن باغتها وضماها الى صدره وقبلها رغما عنها حالة كونها لم تبلغ
 السادسة عشر من عمرها وحالة كونه من المتولين تربيتها . (ثانيا) هتك عرض ..
 بغير رضاها بأن باغتها وعبت بصدرها وقبلها رغما عنها حالة كونها لم
 تبلغ السادسة عشرة من عمرها وحالة كونه من المتولين تربيتها . وطلبت
 الى مستشار الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا لمواد الاتهام فقرر
 ذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٨٩ من قانون
 الاجراءات الجنائية ، ١٧،٢٦٨ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة
 ثلاث سنوات عن كل تهمة من التهمتين المسندتين اليه .

فطعن الأستاذ المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

المحكمة

حيث ان مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة
 هتك العرض قد شابه الاخلاق بحق الدفاع ، ذلك ان المدافع عن الطاعن
 تمسك بجلسة المحاكمة بطلب سماع شهود الاثبات الا ان المحكمة اطرحت
 طلبه بما لا يصح ردا عليه وقضت في الدعوى بحكمها المطعون فيه مما يعيه
 بما يوجب نقضه .

وحيث انه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة ان الدفاع عن
 الطاعن كان قد طلب سماع أقوال المجنى عليهما ثم عاد بالجلسة الاخيرة واستهل

مرافقته بطلب استدعاء شهود الإثبات واختتمها طالبا البراءة واحتياطيا سماع الشهود . وقد عرض الحكم لهذا الطلب ورد عليه في قوله : « وحيث عن طلب استدعاء المجنى عليهما وسماع أقوالهما فإنه وإن كان الأصل هو سماع الشهود إلا أن هذه القاعدة يرد عليها قيدان نصت عليهما المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية أولهما إلا يكون سماع الشاهد متعذرا والآخر أن يتمسك المتهم أو المدافع عنه بسماعه . ولما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على الأوراق أن المحكمة قامت بتأجيل نظر الدعوى لإعلان المجنى عليهما مرتين وبالرغم من ذلك لم تحضرا مما يستفاد منه أنه تعذر سماعهما ومن ثم فإن الإصرار على طلبهما وسماع أقوالهما بعد ذلك يكون في غير محله ويتعين رفضه » لما كان ذلك وكانت المحاكمات الجنائية تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود لإثبات التهمة أو نفيها ، ولئن كان وجوب سماع الشهود قاعدة لها القيدان اللذين نصت عليهما المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية وأوردتهما الحكم المطعون فيه ، إلا أن تخلف الشاهد عن الحضور رغم تأجيل نظر الدعوى لإعلانه - وحتى بعد تكليفه بالحضور أمام المحكمة - لا يفيد بمجرد أن سماعه أصبح متعذرا طالما أن قانون الإجراءات الجنائية قد بين في المادتين ٢٧٩ و ٢٨٠ منه الإجراءات التي تتبعها المحكمة في حالة تخلف الشاهد عن الحضور بعد تكليفه به وإجاز لها تغريمه والأمر بضبطه واحضاره . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم ردا على طلب الطاعن سماع الشهود - على ما سلف بيانه - لا ينبىء على إطلاقه أنه استحال على المحكمة سماعهم وكانت المحكمة قد أسست قضاءها بإدانة الطاعن على أقوال المجنى عليهما وباقي شهود الإثبات الذين لم تسمعهم فإن حكمها يكون معيا بالاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / فوزى المملوك رئيس الجلسة وعضوية
السادة المستشارين : راغب عبد الظاهر وفوزى أسعد وعبد الرحيم نافع
وحسن غلاب •

(١١١)

الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢ • القضائية

١ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات « بوجه
عام » •

حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية
شرطه ؟ •

٢ - انتهاك حرمة ملك الغير • قانون « تفسيره » •

وجوب اسباب الحماية على حائز العقار الفعلي • م ٢/٣٦٩ عقوبات •
مجرد المنازعة أمام القضاء بشأن الحيازة • لا تنتفى بها الحيازة الفعلية
المجدرة بالحماية • اثر ذلك ؟ مثال لتسبيب معيب •

١ - من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى
تسكنت في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن
ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت
بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصرة وبصيرة ووازنات
بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر
الاثبات وما دام قد أقام قضاة على أساس يحمله وظالما جاءت أسبابه خالية من
الخطأ في القانون ومن عيوب التسبيب •

٢ - من المقرر في تطبيق المادة ٣٦٩/٢ من قانون العقوبات أنه يتعين اسباغ الحماية على حائز العقار الفعلي من اعتداء الغير على تلك الحيازة طالبت مدتها أو قصرت • ولما كان الحكم المطعون فيه قد رتب على ما أورده في مدوناته من قيام دعوى مدنية أمام القضاء لم يفصل فيهما بعد بين الطاعن والمتهمين حول العقار المتنازع عليه ، ان الحيازة غير مستقرة له ، ولما كانت الحيازة الفعلية الجديرة بالحماية لا تنقضي اذا تحققت للحائز لمجرد تنازعه بشأنها أمام القضاء - وكان الحكم المطعون فيه لم يفصح عن موضوع الدعوى المدنية التي أشار إليها ولم يبين كيف استدل بها على انتفاء حيازة الطاعن وسنده في هذا الاستدلال ، كما لم يعرض الحكم في قضائه بالبراءة الى أدلة الثبوت القائمة في الدعوى والتي عول عليها الحكم المستأنف في التثبت من أن الحيازة الفعلية معقودة للطاعن وهي صدور حكم قضائي وقرار من النيابة العامة لصالحه باستلام العقار المتنازع عليه ودخوله في حيازته ، فأن ذلك ينسب من ان المحكمة قد أصدرت حكمها المطعون فيه دون احاطة كافية بظروف الدعوى وتمحيص سليم لأدلتها مما يصمه بالقصور ومن ثم يكون من المتعين نقضه والإحالة في خصوص الدعوى المدنية وذلك دون حاجة لبحث أوجه الضعن الأخرى •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم بدائرة مركز شين الكوم - محافظة المنوفية - دخلوا عقارا في حيازة ••••• بقصد منع حيازته له بالقوة • وطلبت عقابهم بالمادة ٣٦٩ من قانون العقوبات • وادعى المجنى عليه قبل المتهمين بمبلغ واحد وخمسين جنية على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف وأتعاب المحاماة ومحكمة جناح شين الكوم قضت بحضورها عملا بمادة الانهاج بحبس كل متهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنية لاييقاف التنفيذ والزمتهم بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنية على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف وأتعاب المحاماة فاستأنف المحكوم عليهم

ومحكمة شين الكوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوره
بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين
مما اسند اليهم •

فطعن المدعى بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت مذكرة
الاسباب بذات التاريخ موقعا عليها من الاستاذ •••• المحامي •• الخ

المحكمة

حيث أنه مما ينعاها الطاعن (المدعى بالحقوق المدنية) على الحكم المطعون
فيه ، أنه اذ قضى ببراءة المطعون ضدهم من تهمة دخول عقار بقصد منع
حيازته بالقوة ، فقد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال ، ذلك
بأنه أقام قضائه على أن العقار محل النزاع ما زال موضوع دعوى مدنية متداولة
بالجلسات بينه وبين المطعون ضدهم دون بيان لموضوع تلك الدعوى ووجه
استدلاله بها ، مما يعيبه ويوجب نقضه •

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد ان احال في بيان الواقعة الى ما أورده
الحكم الابتدائي قال تبريرا لقضائه ببراءة المطعون ضدهم : • وحيث أن
المتهمين قد انكروا ما اسند اليهم في تحقیقات النيابة دافعين تلك التهمة بأنهم
يتملكون الارض موضوع النزاع وأن القضية الخاصة بتلك الوقائع ما زالت
منظورة أمام القضاء - ولما كانت الدعوى منظورة أمام القضاء فان تكييف
الواقعة على النحو الوارد بوصف الاتهام يكون قد جاء مخالفا لنصوص القانون
الامر الذي تقتنع به المحكمة وتجعله أساسا في تكوين عقيدتها والقضاء
بالبراءة •• ، لما كان ذلك وكان من المقرر أنه وان كان لمحكمة الموضوع
أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم
كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها
محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن

بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي ورجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات وما دام قد أقام قضاءه على أساس يحمله وطالما جاءت أسبابه خالية من الخطأ في القانون ومن عيوب التسييب • لما كان ذلك وكان من المقرر في تطبيق المادة ٣٦٩/٢ من قانون العقوبات أنه يتعين أسباب الحماية على حائز العقار الفعلي من اعتداء الغير على تلك الحيابة طالت مدتها أو قصرت • ولما كان الحكم المطعون فيه قد رتب على ما أورده في مدوناته من قيام دعوى مدنية أمام القضاء لم يفصل فيها بعد بين الطاعن والمتهمين حول العقار المتنازع عليه ، أن الحيابة غير مستقرة له ، ولما كانت الحيابة الفعلية الجديرة بالحماية لا تنقضي اذا تحققت للحائز لمجرد منازعته بشأنها أمام القضاء - وكان الحكم المطعون فيه لم يفصح عن موضوع الدعوى المدنية التي أشار اليها ولم يبين كيف استدل بها على انتفاء حيابة الطاعن ومنده في هذا الاستدلال ، كما لم يعرض الحكم في قضائه بالإبراء الى أدلة الثبوت القائمة في الدعوى والتي عول عليها الحكم المستأنف في التثبت من ان الحيابة الفعلية معقودة للطاعن وهي صدور حكم قضائي وقرار من النيابة العامة لصالحه باستلام العقار المتنازع عليه ودخوله في حيازته ، فإن ذلك ينبىء عن أن المحكمة قد أصدرت حكمها المطعون فيه دون احاطة كافية بطروفي الدعوى وتمحيص سليم لأدلتها مما يصح بالتصور ومن ثم يكون من المتعين نقضه والاحالة في خصوص الدعوى المدنية وذلك دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى •

جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان و حسين كامل حنفى
ومحمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى .

(١١٢)

الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٢ القضائية

١ - حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معيب » • نقض « أسباب الطعن » •
« لا يقبل منها » • محكمة الموضوع « ساطتها فى تقدير الدليل » • اثبات
« بوجه عام » • مواد مخدرة •

التناقض الذى يعيب الحكم • ماهيته ؟

٢ - حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معيب » • نقض « أسباب الطعن » •
« لا يقبل منها » •

كفاية الشك فى صحة اسناد التهمة الى المتهم • سندا للبراءة • متى
أحاطت المحكمة بالدعوى عن بصر وبصيرة • وخلا حكمها من عيوب التسبیب •

٣ - حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معيب » • نقض « أسباب الطعن » •
« لا يقبل منها » •

عدم التزام محكمة الموضوع فى حالة القضاء بالبراءة بالرد على
كل دليل من أدلة الثبوت متى داخلتها الريبة فى عناصر الاثبات •

٤ - مواد مخدرة • وصف التهمة • نقض « أسباب الطعن » • لا يقبل
منها •

عدم تقيد المحكمة بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على
الفعل المسند الى المتهم • حقها فى تعديله متى رأت أن ترد الواقعة الى الوصف
القانونى السليم •

— اقتصار التعديل على استبعاد قصد الاتجار باعتباره ظرفا مشددا في جريمة حيازة مواد مخدرة • لا يقتضى تنبيه الدفاع • أساس ذلك ؟

٥ - دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » •

تعارض المسلحة في الدفاع • مناط تحققه ؟

٦ - دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • محاماه • نقض « اسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

تولى ثلاثة محامين الدفاع عن الطاعن وطلب أولهم اجراء تحقيق ومعاينة • لزول الثاني صراحة عن هذا الطلب • واكتفاء الثالث بطلب القضاء بالبراءة دون اعتراض من الطاعن أو تعقيب من المحامي الأول • اعراض المحكمة عماطلته الأول • لا اخلال بحق الدفاع • أساس ذلك ؟

٧ - مواد مخدرة • قصد جنائي • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » •

القصد الجنائي في جريمة حيازة مواد مخدرة • ماهيته ؟ تحدث الحكم استقلالا عنه غير لازم •

٨ - حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » • عقوبة « العقوبة المبررة » • طعن « المصلحة فيه » • نقض « اسباب الطعن • ما لا يقبل منها » • اثبات « بوجه عام » •

اثبات الحكم من واقع دليل فني ضبط مخدر الحشيش مع الطاعن ومقابته بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة احرار الحشيش • اثره : انتفاء المصلحة في النعى على الحكم اغفاله التدليل على حيازة مادة الأفيون من واقع دليل فني •

٩ - تفتيش « اذن التفتيش » « اصداره » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » •

تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش • موضوعي • عدم جواز المجادلة فيه أمام النقض •

١٠ - اثبات « شهود » • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » • نقض « اسباب الطعن • ما لا يقبل منها » •

اختلاف الشهود في بعض التفاصيل لا يعيب الحكم • متى حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه • عدم إيراد الحكم لهذه التفاصيل • مفاده • أطراحها •

١١ - اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معيب » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » •

حق محكمة الموضوع في تقدير الأدلة وتجزئة أقوال الشاهد والمواءمة بينهما أخذته عنه وبين ما أخذته من قول آخرين • وان تجمع بين هذه الأقوال جملة • إسقاط الحكم بعض ما ورد بأقوال شاهد • مفاده • أطراحه •

١٢ - حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معيب » • اثبات « بوجه عام » •

محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على كل دفاع موضوعي للمتهم • اكتفاء بأدلة الثبوت التي عولت عليها •

١٣ - حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معيب » • مالا يعيبه في نطاق التدليل » •

التناقض الذي يعيب الحكم • ماهيته ؟

١٤ - حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معيب » •

الخطأ في الاسناد • متى لا يعيب الحكم ؟

١ - لما كان التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى وأورد أقوال شهود الإثبات كما هي قائمة في الأوراق ، ثم ساق ما قصد إليه في اقتناعه من عدم توافر قصد الاتجار بما ينفي قيام التناقض ، فإن ما تثيره الطاعة في هذا الشأن لا يكون له محل •

٢ - من المقرر أنه حسب محكمة الموضوع أن تشكك في قوة اسناد التهمة الى المتهم كي تقضى ببراءته ما دامت قد أحاطت بواقعة الدعوى عن بصر

وبصيرة وخلا حكمها من عيوب التسيب اذ مرجع الأمر في ذلك الى مبني
اطمئنانها في تقدير الأدلة •

٣ - محكمة الموضوع لا تلتزم في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل
دليل من أدلة الثبوت ما دام قد داخلتها الريبة والشك في عناصر الاثبات ولأن
في اغفالها التحدث عنها ما يفيد أنها اطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه الى
ادانة المطعون ضده •

٤ - لما كان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي
تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً
بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة
بعد تمحيصها الى الوصف القانوني السليم ، واذ كانت الواقعة المادية المبينة
بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهي واقعة
احراز المخدر ، هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساساً
للوصف الجديد الذي دان الطاعن به وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل
على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن واستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفاً مشدداً
للعقوبة دون أن يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو اضافة عنصر جديد ،
فان الوصف الذي نزلت اليه المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت احراز
الطاعن للمخدر مجرداً من أي من قصود الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال
الشخصي لا يقتضي تنبيه الدفاع ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص
غير سديد •

٥ - من المقرر أن تعارض المصلحة في الدفاع يقتضي أن يكون لكل
متهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع المتهم الآخر بحيث يتعذر على محام
واحد ان يدافع عنهم معا ، أما اذا التزم كل منهم جانب الانكار - كما هو
الحال في الدعوى المطروحة - ولم يتبادلوا الاتهام فلا محل للقول بقيام
التعارض بينهم •

٦ - لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن أول محام ترفع عن الطاعن أختم مرافقته طالبا سماع أقوال شهود الاثبات ومعاينة مسكن ولدى الطاعن وضم دفاتر أحوال مكتب المخدرات ومركز شرطة بليس ومديرية أمن الشرقية ، ثم تلاه محام ثان نزل صراحة في مفتتح مرافقته عن هذه الطلبات وطلب الثالث في مختتم مرافقته القضاء ببراءة المتهمين دون اعتراض من الطاعن ولا تعقيب ممن طلب سماع الشهود واجراء المعاينة وضم دفاتر الاحوال وكان كل ما يقرره الوكيل بحضور موكله - وعلى ما يقضى به نص المادة ٧٩ من قانون المرافعات - يكون بمثابة ما يقرره الموكل نفسه الا اذا نفاه أثناء نظر القضية في الجلسة وكان من المقرر أن نص المادة ٢٨٩ من قانون اجراءات الجنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ يخول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضميا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، وأن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والأصرار عليه في طلباته الختامية ، وكان الدفاع عن الطاعن وحدة لا تتجزأ لأن كلا مدافع أنما ينطق بلسان موكله ولم يكن الدفاع مقسما بينه وهو مالم يشر اليه الطاعن في أسباب طعنه ، فان ما يثيره في شأن اغراض المحكمة عن طلبات تمسك بها أحد المدافعين عنه ثم نزل عنها - من بعد - مدافع آخر ، يكون غير سديد •

٧ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة حيازة المواد المخدرة أنما هو علم الحائز أن المادة التي يحوزها هي من المواد المخدرة والمحكمة غير مكلفة في الأصل بالتحدث استقلا عن علم المتهم بحقيقة المادة المضبوطة اذا كان ما أوردته كافيا في الدلالة على أن المتهم كان يعلم أن ما يحوزه مخدر •

٨ - لما كان الحكم قد أثبت من واقع الدليل القنى أن المضبوطات حشيش ، فلا مصلحة للطاعن في النعى عليه اغفاله الدليل على حيازته مادة الافيون من واقع دليل قنى طالما أن العقوبة التي أوقعها الحكم عليه تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة احراز الحشيش •

٩ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بتوافر مسوغات اصدار الاذن - كما هو الحال في الدعوى - فلا يجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض •

١٠ - لما كان لا يعيب الحكم اختلاف الشهود في تفاصيل معينة ما دام قد حصل أقوالهم بما لاخلاف فيه ونم يورد هذه التفاصيل ولم يستند اليها في تكوين عقيدته ، اذ عدم ايراد الحكم لهذه التفاصيل يفيد اطراحها ، فان ما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه من فالة الفساد في الاستدلال بدعوى أخذه بأقوال شاهدين اختلفت أقوالهما في تحديد من فض جوال المخدرات إنما ينحل الى جدل موضوعي في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز أنسارته أمام محكمة النقض •

١١ - من حق محكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الادلة ولها أن تجزئ أقوال الشاهد وأن توائم بين ما أخذته عنه بالقدر الذي رواه وبين ما أخذته من قول شهود آخرين وأن تجمع بين هذه الأقوال جملة وفي اسقاط الحكم لبعض ما ورد بأقوال شاهد ما يفيد اطراحه •

١٢ - محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعي للمتهم اكفاء بأدلة الثبوت التي عولت عليها في قضائها بالادانة •

١٣ - التناقض الذي يعيب الحكم هو مايقع بين أسبابه بحيث يثبت البعض ما ينفيه البعض الآخر ولا يعرف أي الامرين قصدته المحكمة •

١٤ - الخطأ في الاستناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الادلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - ٢٠٠٠٠ - ٠٠٠ (حكم ببراءته) .
 ٣ - ٠٠٠٠ (حكم ببراءته) بأنهم : المتهم الأول (الطاعن) ١ - أحرز
 بقصد الاتجار جوهرين مخدرين « أفيونا وحشيشا » في غير الأحوال المصرح
 بها قانونا ٢٠ - أحرز بغير ترخيص سلاحين ناريتين مششخنين (مدسين)
 ٣ - أحرز ذخيرة ثمانية طلقات مما تستعمل في السلاحين الناريين مالفى
 الذكر دون أن يكون مرخصا له في حيازتهما واحرازهما المتهم الثالث
 (المظنون ضده الثانى) : أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا « حشيشا » في
 غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت الى مستشار الاحالة احوالهم الى
 محكمة الجنايات لمعايبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، فقررو
 ذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضوريا عملا بالمواد ٣٧٤٢٤١/٣٨٤١ ،
 ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦
 والبندين ٥٧٤٩ من الجدول رقم ١ المرفق والمواد ١/٢٦٤٦٤١/٢-٣٠٤٥ من
 القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٤٥ المعدل بالقوانين أرقام ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و٧٥
 لسنة ١٩٥٨ و٢٦ لسنة ١٩٧٨ والبندين ٣ من القسم الاول من الجدول رقم ٣
 المرفق بمعاقبة (الطاعن) بالسجن مدة سبع سنين وتغريمه ألفى جنيه والمصادرة
 عن التهمة الاولى ، وبالسجن مدة ثلاث سنوات والمصادرة عن التهمتين
 الثانية والثالثة باعتبار أن المتهم أحرز وحاز بغير قصد الاتجار أو التعاطي
 أو الاستعمال الشخصى - وببراءة ٠٠٠٠٠٠٠٠ مما أسند اليهما والمصادرة
 وبتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٨١ طعنت النيابة العامة فى هذا الحكم ، وفى التاريخ
 ذاته قدمت أسباب الطعن موقعا عليها من رئيسها .

كما طعن الأستاذ / ٠٠٠٠٠٠٠٠ المحامى بصفته وكىلا عن المحكوم عليه
 (الطاعن) فى هذا الحكم أيضا بطريق النقض ٠٠ الخ

المحكمة

أولا - الطعن المقدم من النيابة العامة :

من حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دان المطعون ضده الأول « » بجريمة احراز جواهرين مخدرين بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه التناقض ، ذلك بأنه بعد أن أورد أن التحريات دلت على أنه يتجر في المخدرات انتهى الى نفى هذا القصد عنه بقالة عدم توافر الدليل عليه ، وأنه اذ قضى ببراءة المطعون ضده الثاني « » من جريمة احراز جواهر مخدر بقصد الاتجار قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في التسيب ذلك بأنه أطرح أقوال الشاهد المقدم «...» بما لا يسوغ اطراحها ولم يعرض للدليل المستمد من أقواله أن المطعون ضده اعترف له باحراز المخدر المضبوط مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد مؤدى أدلة الثبوت فيها عرض لقصد الاتجار ونفى توافره في حق المطعون ضده الاول في قوله « أما عن القصد من الاحراز والحيازة فانه لم يقم دليل يقينى على أنه كان للاتجار كما ذهبت الى ذلك سلطة الاتهام لعدم ضبط ومائل الاتجار لديه واحتمال أن يكون حائزها لغيره مما يباعد بينه وبين أن يكون القصد من الحيازة والاحراز للتعاطي أو الاستعمال الشخصي مما ترى معه المحكمة أن القصد من احراز المواد المخدرة وحيازتها كان لغير ما ذكر ، لما كان ذلك وكان التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى وأورد أقواله شهود الاثبات كما هي قائمة في الأوراق ، ثم ساق ما قصد اليه في اقتناعه من عدم توافر قصد الاتجار بما ينفى قيام التناقض ، فان ما تثيره الطاعنة في هذا

الشأن لا يكون له محل • لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء براءة المطعون ضده الثاني • على تشككه في أقوال المقدم وذلك في قوله « أما بالنسبة للمتهم الثالث فإن المحكمة لا تطمئن الى تصوير المقدم ... لواقعة ضبطه اذ لو صح ان المتهم المذكور أراد الهرب بالمخدرات المضبوطة كما قرر الضابط لما حملها معه والممكن قد اقتحمه الضابط من الداخل وحاصره الجند من الخارج الا اذا كان المتصور أن يقدم دليل ادانة بيده الأمر الغير مستساغ عقلا خاصة وأنه ضبط بالمنزل كميات أضخم من الكمية المقول بمحاولة الهرب بها مما يجعل محاولته عديمة القيمة ولا تحقق الغرض المقصود بها مما يأباه المنطق السليم ويغلف واقعة الضبط بالريب والشكوك ، واذ يتسرب الشك الى وجدان المحكمة في أن ضبط المتهم الثالث قد تم بالصورة التي يرويها ضابطها فان براءته تضحى حتما مقضيا ... • • وكان من المقرر أنه حسب محكمة الموضوع أن تشكك في قوة اسناد التهمة الى المتهم كى تقضى ببراءته ما دامت قد أحاطت بواقعة الدعوى عن بصر وبصيرة وخلا حكمها من عيوب التسبيب اذ مرجع الامر في ذلك الى مبلغ اطمئنانها في تقدير الأدلة واذ كان الين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تقض بالبراءة الا بعد أن أحاطت بمفردات الدعوى وألمت بأدلة الثبوت فيها وأن الأسباب التى ساقتها من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها من شت في صحة اسناد التهمة الى المطعون ضده فان ما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه من سكوته عن مناقشة الاعتراف الصادر من المطعون ضده للضابط لا يكون له محل لما هو مقرر من أن محكمة الموضوع لا تلتزم في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت ما دام قد داخلتها الريبة والشك في عناصر الاثبات ولان في اغفالها التحدث عنها ما يفيد ضمنا أنها أطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه الى ادانة المطعون ضده ، لما كان ما تقدم فان طعن انتيابة العامة يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا •

ثانيا - الطعن المقدم من المحكوم عليه (الطاعن) :

من حيث ان الطعن استوفى الشكل المقرر في القانون •

ومن حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجرائم احراز جواهرين مخدرين بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي واحراز سلاح وذخيرة بدون ترخيص ، قد انطوى على اخلال بحق الدفاع وشابه قصور وتناقض في التسيب وفساد في الاستدلال ذلك بأنه نفى عن الطاعن قصد الاتجار دون أن ينبه الدفاع الى هذا التعديل في وصف التهمة ، وقبلت المحكمة حضور ثلاثة محامين عن الطاعن وولديه برغم تعارض مصالحهم ، ولم تحقق ما أثاره الدفاع من استحالة وضع جوال المخدرات في المكان المدعى بضبطه فيه ، ولم يتجه الى طلب سماع أقوال شهود الأثبات وضم دفاعه أحوال الشرطة وجراء معاقبة ولم يدان الحكم كسائلا سائغا على علم الطاعن بكمية المسادمة المضبوطة بذاته بجريمة احراز جواهرين مخدرين وحشيش وأفيون ، ولم يدان عن احراز الأفيون من واقع الدلائل القنينة ، وأسفل التعرض لما قدمه الطاعن من مستندات ذات صلة بمرحلة جديدة التحريات وبالتالي بطلان اذن التفتيش واحال في بيان أقوال المتقدم •• الى أقوال المتقدم •• برغم اختلافهما في تحديد من فض جوال المخدرات ، وأسقط الحكم من أقوالهما أنما لم يضبط بحوزة الطاعن إلا جوال المخدرات ولم يرد ردا سائغا على ما أثاره الطاعن من دفاع في شأن المخدر المضبوط في جيب جلبابه ، وأخيراً فقد أورد الحكم في قيام تحقيق واقعة الدعوى أنه ضبط داخل الجوال ٣٢ طربة حشيش ثم أورد في قيام تحصيل أقوال الشهود ان عدد الضرب المضبوطة ٣١ طربة ، وكل هذا يعيب الحكم ويستوجب نقضه •

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة تؤدي الى ما رتب عليه ، لما كان ذلك وكان الاصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تصبغه النيابة العامة على الفعل المستند الى التهم

لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحصيها الى الوصف القانوني السليم ، واذ كانت الواقعة المادية الميئة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهي واقعة احراز المخدر ، هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذي دان الطاعن به وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن واستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفاً مشدداً للعقوبة دون أن يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو اضافة عنصر جديد ، فان انوصف الذي نزلت اليه المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت احراز الطاعن للمخدر مجرداً من أي من قصود الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي لا يقتضي تبني الدفاع ويكون ما يشبه الطاعن في هذا الخصوص غير جديد ، لما كان ذلك وكان الحق من محضر جلسة المحاكمة أن ثلاثة محامين حضروا عن الطاعن والمتهمين الآخرين في الندوى ودارت مرافعتهم على نفي الاتهام عنهم والتشكيك في أقوال الشهود ، وكان من المقرر أن تعارض المصلحة في السماع بقضوي أن يكون لكل منهم دفاع يترجم عنه عدم صحة دفاع المقيم الآخر بحيث يتعذر على محام واحد ان يدافع عنهم معاً ، أما اذا التزم كل منهم بجانب الإنكار - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ولم يتبادلوا الاتهام فلامحل للقول بقيام التعارض بينهم ، فان ما يشبه الطاعن في هذا الصدد يعدو على غير سند ، لما كان ذلك وكان ما أثاره الدفاع في شأن تعذر وضع الجوال المضبوط تحت سرير الطاعن انما ينتجه الى إثارة التشكيك في أدلة الثبوت التي أطمأنت اليها المحكمة فضلاً عن أن الطاعن لم يطلب تحقيق هذا الدفاع فانه لا يكون له أن ينعي على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها لما كان ذلك وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن أول محام ترفع عن الطاعن اختتم مرافقته طالباً سماع أقوال شهود الاثبات ومعاينة مسكن ولدى الطاعن وضم دفاتر أحوال مكتب المخدرات ومركز شرطة بليس ومديرية أمن الشرقية ، ثم تلاه محام ثان نزل صراحة في مفتتح مرافقته عن هذه الطلبات وطلب الثالث في مختتم مرافقته القضاء

براءة المتهمين دون اعتراض من الطاعن ولا تعقيب ممن طلب سماع الشهود واجراء المعاينة وضم دفاتر الاحوال وكان كل ما يقرره الوكيل بحضور موكله - وعلى ما يقتضى به نص المادة ٧٩ من قانون المرافعات - يكون بمثابة ما يقرره الموكل نفسه الا اذا نفاه أثناء نظر القضية في الجلسة وكان من المقرر أن نص المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ يخول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضميا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، وأن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه لا ينفك - عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية ، وكان الدفاع عن الطاعن وحدة لا تتجزأ لأن كل مدافع انما ينطق بلسان موكله ولم يكن اندفاع مقسما بينه وهو مالم يشر اليه الطاعن في أسباب طعنه ، فان ما يثيره في شأن اعراض المحكمة عن طلبات تمسك بها أحد المدافعين عنه ثم نزل عنها - من بعد - مدافع آخر ، يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة حيازة المواد المخدرة انما هو علم الحائز أن المادة التي يحوزها هي من المواد المخدرة والمحكمة غير مكلفة في الأصل بالتحدث استقلالاً عن علم المتهم بحقيقة المادة المضبوطة اذا كان ما أورده كافيًا في الدلالة على أن المتهم كان يعلم أن ما يحوزه مخدر ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد ما أسفرت عنه تحريات الشرطة ومؤدى أقوال شهود الاثبات وتقرير التحليل قال « وبما أن علم المتهم أن ما يحوزه ويحرزه مخدر ثابت في حقه من كبر كمية المواد المخدرة المضبوطة وتنوعها وحملها في جيبه » واذ كان ما أوردده الحكم المطعون فيه من أدلة الثبوت وما ساءه فيما تقدم تدليلا على علم الطاعن بحقيقة المادة المضبوطة يكفي في الدلالة على علم الطاعن بكنهها ، فان منعا في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت من واقع الدليل الفني أن المضبوطات حشيش ، فلا مصلحة للطاعن في النعي عليه اغفاله التدليل على حيازته مادة الافيون من واقع دليل فني طالما أن العقوبة التي أوقعها الحكم عليه تدخل

فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة احراز الحشيش • لما كان ذلك ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بتوافر مسوغات اصدار الاذن - كما هو الحال فى الدعوى - فلا يجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض • لما كان ذلك وكان لا يعيب الحكم اختلاف الشهود فى تفاصيل معينة ما دام قد حصل أقوالهم بما لاخلاف فيه ولم يورد هذه التفاصيل ولم يستند اليها فى تكوين عقيدته ، اذ عدم ايراد الحكم لهذه التفاصيل يفيد اطراحها ، فان ما ينعماء الطاعن على الحكم المطعون فيه من قالة الفساد فى الاستدلال بدعوى أخذه بأقوال شاهدين اختلفت أقوالهما فى تحديد من فض جوال المخدرات إنما ينحل الى جدل موضوعى فى تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز اتارته أمام محكمة النقض • لما كان ذلك وكان من حق محكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تقدير الادلة ولها أن تجزئ أقوال الشاهد وأن توائم بين ماأخذته عنه بالقدر الذى رواء وبين ماأخذته من قول شهود آخرين وأن تجمع بين هذه الاقوال جملة وفى اسقاط الحكم لبعض ما ورد بأقوال شاهد ما يفيد أطراحها ، فان ما ينعماء الطاعن على الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص بضحى غير سديد • لما كان ذلك وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد أثار فى مرافعته أنه من غير المستساغ أن يضع الطاعن قطعة المخدر الصغيرة بين طيات جيب جلبابه وأن هذا القات سقط من الضابط داخل الجيب عند التفتيش ، وقد رد الحكم عن هذا الدفاع بقوله «ولما كانت قطعة المخدر التى عثر عليها المحقق بثنايا خياطة جيب جلباب المتهم العلوى الأيسر لا يستقر لها وجود فى هذا المكان الا اذا كانت وليدة قطعة أكبر حجما كانت فى هذا الجيب وخلفتها فيه وليست مدسوسة عليه كما يدعى وموضوعة فى جيبه لا لصاق التهمة به والا لكانت أكبر من ذلك بحيث يسهل كشفها ، وهو رد سائق على ما أثاره الدفاع فى هذا الشأن ، فضلا عن أن محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعى للمتهم اكتفاء بأدلة الثبوت التى عولت عليها فى قضائها بالادانة فان ما يشير الطاعن

ففي هذا الخصوص لا يبدو ان يكون جدلا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو مالا يجوز آثاره أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث يثبت البعض ما ينفيه البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة ، وأن الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة ، وكان الاختلاف في بيان عدد الطرب المضبوطة - على النحو المشار إليه في أسباب الطعن - لا أثر له في عقيدة المحكمة ولا في منطق الحكم ، فإن منعى الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ونفضه موضوعا .

جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوة نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة : المستشار : جمال الدين منصور وعبد العزيز عبد العاطي
ومحمد صلاح خاطر ونجاح نصار

(١١٣)

الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٥٢ القضائية

قصد جنائي • اكراه • جريمة « اركانها » • سرقة •

القصد الجنائي في جريمة السرقة • ما هيته ؟

عدم لزوم التحلل عنه • استقلالا •

ركن الاكراه في السرقة • عدم لزوم تحلل الحكم عنه استقلالا • شرط

لذلك •

عقوبة « تطبيقها » « العقوبة المبررة » سرقة • اكراه •

انقضاء مصلحة الطاعن في النعي على الحكم بالقصور في استظهار ظرف

الاكراه في السرقة • ما دامت العقوبة الموقعة عليه مبرره مع عدم توافر هذا
الظرف •

محكمة الاعادة •

اعادة المحاكمة طبقا لنص المادة ٣٩٥ ج • محاكمة مبتداه • اثر

لذلك •

محكمة الاعادة • محكمة الموضوع • اثبات « بوجه عام » •

عدم تقييد القاضي بما يتضمنه حكم صادر في ذات الواقعة على متهم

آخر •

ارتباط • حكم « تسببيه • تسبیب غير معيب »

مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ؟

تقدير قيام لارتباط • موضوعي • مثال •

١ - القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجنائي وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير عن غير رضا مالكة بنية امتلاكه ولا يشترط تحدث الحكم استقلالا •

٢ - لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن الاكراه في السرقة استقلالا مادامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة السرقة عليه •

٣ - انتفاء مصلحة الطاعن من النعى على الحكم بالقصور في استظهار ظرف الاكراه في جريمتي السرقة والشروع فيها ما دامت العقوبة المقررة بها وهي الحبس مع الشغل مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا الظرف •

٤ - طبقا لنص المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية هي بحكم القانون بمثابة محاكمة مبتدأ - وبالتالي فانه - وعلى ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - يكون لمحكمة الاعادة أن تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم الغيابي •

٥ - من المقرر أن القاضي وهو يحاكم منهما يجب أن يكون مطلق الحرية في هذه المحاكمة غير مقيد بشيء مما تضمنه حكم صادر في ذات الواقعة عن متهم آخر ولا مبال بأن يكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة التي تكونت لديه قيام تناقض بين حكمه والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التي تكونت لدى القاضي الآخر •

٦ - لما كان مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة المشار اليها وكان تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، وكانت الوقائع كما

أثبتها الحكم المطعون فيه وعلى ما يسلم به الطاعن في طعنه - تشير الى أن جريمتي السرقة والشروع فيها اللتين قارفهما الطاعن - قد وقعتا على أشخاص مختلفين وفي أوقات وأمكنه وظروف مختلفة وهو ما يفيد بذاته أن ما وقع منه لم يكن وليد نشاط إجرامي واحد ، ولا يتحقق به الارتباط الذي لا يقل التجزئة بين هاتين الجريمتين ، فإن الحكم اذ أوقع على الطاعن عقوبة مستقلة عن كل منهما لا يكون قد خالف القانون •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر سبق الحكم عليه بأتهما • أولا : سرقة النقود المينة بالتحقيقات والمملوكة ، بأن اعترضوا سيارتهم ليلا بالطريق العمومي الموصل بين طنطا وبلدة اخناداي وأوقفوها شاهرين اسلحتهما ويهددين أياهم بها فوق الرعب في نفوس المجنى عليهم وشلت بذلك مقاومتهم وتمكنا بذلك من سرقة النقود المذكورة • ثانيا : شرعا في سرقة النقود ، بأن اعترضوا سيارتهم أثناء سيرها بالطريق سالف البيان وأوقفوها طلبا للنقود فوق الرعب في نفوس المجنى عليهم وهبوا في ابرار نقودهم الا أن الجريمة خاب أثرها لسبب لادخل لارادة المتهمين فيه ثم رؤيتهما لاحدى سيارات الأتوبيس قادمة من الاتجاه المضاد وفرارهما خلسة ضبطتهما والجريمة متلبس بها • وطلبت من مستشار الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة فقرر ذلك • ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٣١٥ من قانون العقوبات مع اعمال المادتين ١٧، ٣٢ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين عن التهمة الأولى وسنة واحدة عن التهمة الثانية •

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض • الخ

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمتي السرقة بالاكراه بالطريق العام والشروع فيها قد شابه القصور في التسيب وانصوى على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يتحدث عن قصد السرقة وظرف الاكراه ، هذا الى أن المحكمة أوقعت به عقوبتين عن الجريمتين على تخطائي ما قضى به الحكم النهائي السابق صدوره حضوريا بالنسبة للمتهم الآخر وغيبا بالنسبة له من اعتبار الجريمتين مرتبطتين وتوقيع عقوبة واحدة عنهما •

وحيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما توافر به الأركان
الضرورية لجنايتي السرقة بالإكراه بالطريق العام والشروع فيها وأورد على
المتهم ما يثبت من حيازة المبلغ المذكور في مكانه الذي من شأنه أن يؤدي إلى
إثبات الحكم عليه ، وأنه من شأنه ، ولكن التمسد الخلفي في حريته
السرقة ، والتمسك بالسلم ، والتمسك بالركاب ، وأنه يبعد ليس المستوفى
المتهم من غير وصفه ، بل هو المتهم به ، ولا يسرعه حمله ، بل هو
المتهم من غير وصفه ، بل هو المتهم به ، أن يكون ذلك مستلزما منه ، وأن
التمسك من باحبات الحكم من أن الإكراه في السرقة استلزما ما دامت
مستأنفة ككشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة السرقة عليه ، وكان
الحكم قد منظر أن المتهم والحدود عليه الآخر اقترضا إحدى السيارات
بالطريق العام وشهرا مطواه في وجه زكايها وتمكنا من سلب أموالهم تحت
التهديد باستعمالها ، وأنهما ارتكبا الجريمة عينا مع ركاب سيارة أخرى وأمكن
ضبطهما قبل اتمامها ، وهو ما توافر به كافة العناصر القانونية لجريمتي السرقة
بالإكراه بالطريق العام والشروع فيها اللتين دان الطاعن بهما فانه لا يعيب
الحكم من بعد عدم تحدته صراحة عن نية السرقة وركن الإكراه ويضحى
ما يشبه الطاعن في هذا الصدد غير مديد . هذا الى انتفاء مصلحة الطاعن
من النعى على الحكم بالقصور في استظهار ظرف الإكراه في جريمتي السرقة
والشروع فيها ما دامت العقوبة المقررة بها وهي الحبس مع الشغل مبررة في

القانون حتى مع عدم توافر هذا الظرف • لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إعادة المحاكمة طبقا لنص المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية هي بحكم القانون بمثابة محاكمة مبتدأه - وبالتالي فانه - وعلى ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - يكون لمحاكمة الاعادة أن تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم القيايى ، وكان من المقرر أن القاضى وهو يحاكم منهما يجب أن يكون مطلق الحرية فى هذه المحاكمة غير مقيد بشيء مما تضمنه حكم صادر فى ذات الواقعة على متهم آخر ولا مبال بأن يكون من وراء قضائه على مقتضى الفقرة العقيدة التى تكونت لدى القاضى الآخر ، ولما كان مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة المشار إليها وكان تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو ما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحاكمة الموضوع ، وكانت الوقائع كما أثبتتها أحكام المأخوذ به وعلى ما يسلم به الطاعن فى طعنه - تشير الى أن جريمة سرقة السرقة والشروع فيها اللتين قارنهما الطاعن - قد وقعتا على أشخاص مختلفين وفى أوقات وأمكنة وظروف مختلفة وهو ما يفيد بذاته أن ما وقع منه لم يكن وليد نشاط إجرامى واحد ، ولا يتحقق به الارتباط الذى لا يقبل التجزء بين هاتين الجريمتين ، فإن الحكم اذ أوقع على الطاعن عقوبة مستقلة عن كل منهما لا يكون قد خالف القانون • لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا •

جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الحميد صادق نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : فؤاد بدر ومسعد الساعى وأحمد سعيان
وعبد السلام خطاب

(١١٤)

الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٥٢ القضائية

١ - إجراءات المحاكمة • معارضة • اعلان • نقض « حالات الطعن »
بطلان الاجراءات • دفاع « الاختلال بحق اندفاع • ما يوفره » •

اعلان المعارض بالجلسة الأولى المحددة لنظر معارضته • واجب • متى
كان وكيله الذى قرر بالمعارضة • علة ذلك ؟

تخلف المعارض وتأجيل نظر المعارضة • يوجب اعلانه بالجلسة
الجديدة •

٢ - معارضة « نظرها • الحكم فيها » • اجراءات « إجراءات المحاكمة » •
بطلان • اعلان • حكم « بطلان الحكم » • دفاع « الاختلال بحق الدفاع •
ما يوفره » •

اعلان المعارض لجهة الادارة • وثبوت أنه مقيم بدولة أجنبية • أثره :
بطلان الحكم • أساس ذلك ؟ •

عدم اتباع ما رسمه القانون فى اعلان ورقة التكليف بالحضور للمقيم
خارج البلاد يترتب عليه بطلانها وكذا اجراءات المحاكمة والحكم • أساس
ذلك ؟ المادتان ٢٣٤ اجراءات و ١٣ مرافعات • مثال •

١ - من المقرر أنه لا يغنى عن اعلان الطاعن لشخصه أو فى محل
اقامته بالجلسة الأولى التى حددت لنظر المعارضة علم وكيله الذى قرر
بالمعارضة نيابة عنه لأن علم الوكيل لا يفيد حتما علم الاصيل الذى لم يكن

حاضرا وقت التقرير بالمعارضة كما أن تخلف المعارض عن الحضور لشخصه في الجلسة المحددة لنظر المعارضة وتأجيلها الى جلسة أخرى يوجب اعلانه اعلانا قانونيا بالحضور بالجلسة التي أجل اليها نظر المعارضة .

٢ - لما كان ذلك ، وكان الين من الاطلاع على الاوراق أن ورقة اعلان الطاعن بالجلسة التي أجل اليها نظر المعارضة قد اثبت المحضر فيها أنه توجه الى محل اقامته للقلق وعدم وجود من يستلم عنه اعلنة للإدارة - رغم أن الثابت بالأوراق انقطاع صلة الطاعن بهذا المحل وأنه يقيم بخارج جمهورية مصر العربية ويعمل محاسباً بدولة الكويت وصدور قرارات من المحكمة باعلانه بدولة الكويت - لما كان ذلك وكانت اجراءات الاعلان وفقا للمادة ٢٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية تتم بالطرق المقررة في قانون المرافعات وكانت المادة ١٣ من قانون المرافعات نصت على أنه فيما عدا ما نص عليه في قوانين خاصة تسليم صورة الاعلان على الوجه الآتي ونصت الفقرة التاسعة منها على أنه « ما يتعلق بالاشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج تسلم للنيابة العامة وعلى النيابة ارسالها لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق الدبلوماسية ويجوز ايضا في هذه الحالة وبشرط المعاملة بالمثل تسليم الصورة مباشرة لمقر البعثة الدبلوماسية للدولة التي يقع بها موطن المراد اعلانه كي تتولى توصيلها اليه » ونص في الفقرة العاشرة على أنه اذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم وجب أن تشتمل الورقة على آخر موطن معلوم له في جمهورية مصر العربية أو الخارج وتسليم صورتها للنيابة وفي جميع الحالات اذا لم يجد المحضر من يصح تسليمه الورقة اليه أو امتنع المراد اعلانه أو من ينوب عنه عن التوقيع على أصلها بالاستلام أو عن استلام الصورة أثبت المحضر ذلك في حينه في الأصل والصورة ويسلم الصورة للنيابة . ويشترط وفقا للمادة العاشرة سالفه الذكر عدم علم طالب الاعلان لموطن المطلوب اعلانه سواء في مصر أو الخارج . ويجب أن يسبق الاعلان بهذا الطريق القيام بالتحري عن موطن المطلوب اعلانه وقت الاعلان - وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان اعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلا من اعلانه

لشخص أو في محل إقامة المعلن اليه انما اجازة القانون على ميل الاستثناء ولا يصح اللجوء اليه الا اذا قام طالب الاعلان بالتحريات الكافية التي تفرم كل باحث مجتهد للتقصي عن محل إقامة المعلن اليه ويجب أن تثبت التحريات في الورقة حتى تمكن المحكمة من اعمال رقابتها لما كان ذلك وقد ثبت للمحكمة أن الطاعن يقيم بدولة الكويت ويعمل محاميا بها وقد خلت الأوراق من اعلانه اعلانا قانونيا للجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه على هدى ما تقدم من مبادئ فان هذا الحكم يكون باطلا لابتثائه على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة وذلك بغير حاجة ليبحث باقي أوجه الطعن •

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح عابدين قيدت بجدولها برقم ٠٠٠ ضد الطاعن بوصف أنه في يوم ٠٠٠ بدائرة قسم عابدين محافظة القاهرة : بدد مبلغ ٣٤٨ ثلثمائة وثمانية واربعين جنيهاً والمسلم اليه على ميل الوكالة فاختمته لنفسه وطلبت معاقبته بالمادة ٣٤٢ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على ميل التعويض المؤقت • ومحكمة جنح عابدين قضت غيابياً بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاً لايقاف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني قرش صاغ واحد على ميل التعويض المؤقت ومصاريف الدعوى المدنية ومبلغ جنيهاً مقابل أتعاب المحاماه فعارض وقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن • استأنف ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فعارض وقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن •

فطعن شقيق المحكوم عليه بصفته وكيلا عنه في هذا الحكم بطريق النقض
 •• واودعت في ذات التاريخ مذكرة بأسباب الطعن موقعا عليها من الاستئناف
 ••••• المحامي •

المحكمة

وحيث ان مما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى باعتبار
 معارضته الاستئنافية كان لم تكن قد شابه بطلان في الاجراءات والم به
 الخطأ وانطوى على اخلال بحق الدفاع ذلك لأنه لم يعلن بالجلسة التي صدق
 فيها الحكم المطعون فيه اعلانا قانونيا - اذ هو مقيم خارج جمهورية مصر
 العربية وقد قرر بالطعن بطريق المعارضة بوكيله مما يجب الحكم بما يطلبه
 ويستوجب نقضه •

وحيث انه تبين من الاطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة ان الطاعن
 قرر بالطعن بالمعارضة الاستئنافية بوكيله في ٢٨ من ابريل سنة ١٩٧٥ وحدد
 لنظر معارضته جلسة ٨ من يونية سنة ١٩٧٥ ولعدم اعلانه لشخصه وفي
 موطنه لتلك الجلسة أجل نظر الدعوى لجلسات مقبلة حتى جلسة ٢٨ من
 ديسمبر سنة ١٩٧٩ واذا تم اعلانه لجهة الادارة - وتخلف عن الحضور
 بهذه الجلسة الأخيرة فقضت المحكمة باعتبار معارضته كان لم تكن • لما كان ذلك
 وكان من المقرر أنه لا يغنى عن اعلان الطاعن لشخصه أو في محل
 اقامته بالجلسة الأولى التي حددت لنظر المعارضة علم وكيله الذي قرر
 بالمعارضة نيابة عنه لأن علم الوكيل لا يفيد حتما علم الاصيل الذي لم يكن
 حاضرا وقت التقرير بالمعارضة كما أن تخلف المعارض عن الحضور لشخصه
 في الجلسة المحددة لنظر المعارضة وتأجيلها الى جلسة أخرى يوجب اعلانه
 اعلانا قانونيا بالحضور بالجلسة التي أجل اليها نظر المعارضة

لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على الاوراق أن ورقة اعلان الطاعن بالجلسة التي أجل اليها نظر المعارضة قد اثبت المحضر فيها أنه توجه الى محل اقامته للتلقي وعدم وجود من يستلم عنه اعلانه للادارة - رغم أن الثابت بالأوراق انقطاع صلة الطاعن بهذا المحل وأنه يقيم بخارج جمهورية مصر العربية ويعمل محاسباً بدولة الكويت وصدر قرارات من المحكمة باعلانه بدولة الكويت - لما كان ذلك وكانت اجراءات الاعلان وفقاً للمادة ٢٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية تتم بالطرق المقررة في قانون المرافعات وكانت المادة ١٣ من قانون المرافعات نصت على أنه فيما عدا مانص عليه في قوانين خاصة تسلم صورة الاعلان على الوجه الآتي ونصت الفقرة التاسعة منها على أنه « ما يتعلق بالاشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج تسلم للنيابة العامة وعلى النيابة ارسالها لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق الدبلوماسية ويجوز ايضاً في هذه الحالة وبشرط المعاملة بالمثل تسليم الصورة مباشرة لمقر البعثة الدبلوماسية للدولة التي يقع بها موطن المراد اعلانه كي تتولى توصيلها اليه » ونص في الفقرة العاشرة على أنه اذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم وجب أن تشتمل الورقة على آخر موطن معلوم له في جمهورية مصر العربية أو الخارج وتسليم صورتها للنيابة وفي جميع الحالات اذا لم يجد المحضر من يصح تسليمه الورقة اليه أو امتنع المراد اعلانه أو من ينوب عنه عن التوقيع على أصلها بالاستلام أو عن استلام الصورة أثبت المحضر ذلك في حينه في الأصل والصورة ويسلم الصورة للنيابة • ويشترط وفقاً للمادة العاشرة سالفه الذكر عدم علم طالب الاعلان لموطن المطلوب اعلانه سواء في مصر أو الخارج • ويجب أن يسبق الاعلان بهذا الطريق القيام بالتحري عن موطن المطلوب اعلانه وقت الاعلان - وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان اعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلا من اعلانها لشخص أو في محل اقامة المعلن اليه انما اجازة القانون على سبيل الاستثناء ولا يصح اللجوء اليه الا اذا قام طالب الاعلان بالتحريات الكافية التي تلزم

أكل باحث مجد للتقصي عن محل اقامه المعلن ويجب أن تثبت التحريات في الورقة حتى تمكن المحكمة من اعمال رقابتها لما كان ذلك وقد ثبت للمحكمة أن الطاعن يقيم بدولة الكويت ويعمل محاسباً بها وقد خلت الأوراق من اعلانه اعلاناً قانونياً للجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه على هدى ما تقدم من مبادئ فان هذا الحكم يكون باطلاً لابتثائه على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة وذلك بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن ♦

جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الحميد صادق نائب رئيس
المحكمة وعضوية السادة المستشارين : فؤاد بدر ومسعد الساعى واحمد
سمعان وعبد السلام خطاب

(١١٣)

الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٢ للقضائية

١ - نقض « التقرير بالطعن وايداع الأسباب » • اجراءات « اجراءات
للمحاكمة » •

التقرير بالطعن دون ايداع أسباب له • اثره : عدم قبول الطعن
هكذا • علة ذلك ؟

٢ - قتل عمد • اعدام • محكمة النقض « سلطتها » • حكم
« تسببه • تسبب معيب » • نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها »
« الحكم فى الطعن » •

الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة
١٩٥٩ • تنظيمى •

اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام بمجرد عرضها
عليها طبقا للمادة ٤٦ من القانون المذكور •

٣ - قتل عمد • جريمة « أركانها » • قصد جنائى • حكم « تسببه •
تسبب معيب » •

جناية القتل العمد تميزها بقصد ازهاق روح المجنى عليه • اختلافه
عن القصد الجنائى العام المتطلب فى مسائل الجرائم • أثر ذلك ؟
مثال لتسبب معيب •

٤ - قتل عمد • نقض • اعدام • ارتباط • حكم • تسببيه • تسبب معيب • محكمة النقض • سلطتها •

صدر الحكم القاضي بالاعدام معيبا بأحد العيوب التي أوردتها المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وجوب نقضه • المادة ٤٦ من ذات القانون • اتصال وجه النعى بغير المحكوم عليه بالاعدام • امتداد أثر نقض الحكم اليه ولو كان طعنه غير مقبول شكلا •

١ - من حيث أن الطاعن الاول وان قرر بالطعن بالنقض في الميعاد الا أنه لم يقدم أسبابا لطحنه فيكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلا لما هو مقرر من ان التقرير بالطعن هو مناط اتصال المحكمة به وان تقديم الاسباب التي بنى عليها في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وان التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها احدهما - مقام الاخر ويفنى عنه •

٢ - وحيث ان النيابة العامة وان كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملا بنص المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشنوعه بمذكرة برايتها انتهى فيها الى طلب اقرار الحكم فيما قضى به حضوريا من اعدام الطاعن الاول دون اثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعي فيها عرض القضية في ميعاد الاربعين يوما المين بالمادة ١٠٤ من ذلك القانون الا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل أن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستين - من تلقاء نفسها دون أن تتقيد بمبنى الراى الذى ضمنته النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب ، يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة في الميعاد المحدد أو بعد قواته فانه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية •

٣ - جناية القتل العمد تتميز قانونا عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو ان يقصد الجانى من ارتكابه الفعل الجنائى ازهاق

روح المجنى عليه، وكان هذا العنصر اذا طابع خاص تختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني ويضمرة في نفسه فان الحكم الذي يقضى بادانة المتهم في هذه الجريمة أو الشروع فيها يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن استقلالاً أو استظهاره بايراد الأدلة التي تكون المحكمة قد امتثلت منها ان الجاني حين ارتكب الفعل المادى المسند اليه كان في الواقع يقصد ازهاق روح المجنى عليه ، وحتى تصلح تلك الأدلة اساساً تبني عليه النتيجة التي يتطلب القانون بمقتضاها يجب أن يبنى بياناً واضحاً ويوجهها الى أصولها في الدعوى وان لا يكفي بسرد أمور دون اسنادها الى أصولها الا ان يكون ذلك بالاحالة على ما سبق بيانه عنها في الحكم ولما كان ما أورده الحكم لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادى الذي قارفه الطاعن الثانى ذلك أن استعماله مطواه وهى سلاح قاتل اذا اصابه مقتلاً وتعدد الاصابات القطعية والطعنية بجسم المجنى عليه والتي جاء بعضها فى مقتل منه لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل فى حق الطاعنين اذ لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجانين لان تلك الاصابات قد تتحقق بغير القتل العمد ، فان ما ذكره الحكم المطعون فيه تدليلاً على توفر نية القتل لا يبلغ حد الكفاية بما يشوبه عيب القصور فى التسيب بما يبطله .

٤ - لما كان ذلك وكان العيب الذى لحق الحكم المطعون فيه يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التى احالت اليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، وكانت المادة ٤٦ من القانون مسالفة الذكر قد اوجبت على هذه المحكمة ان تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم اذا وقع فيه بطلان من هذا القبيل فانه يتعين قبول عرص النيابة العامة للقضية ونقض الحكم المطعون فيه والاحالة بالنسبة للطاعن الأول المحكوم عليه باعدامه والطاعن الثانى لاتصال وجه العيب الذى شاب الحكم به وذلك بغير حاجة الى بحث ما يثيره الاخير فى أوجه طعنه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين في الجناية رقم... قسم أول المنصورة بوصف
أنها في يوم... بدائرة قسم أول المنصورة محافظة الدقهلية : قتلًا وآخر حدث...
عمداً بأن أمسك به المتهم الأول وكنم انغاسه واتهم عليه المتهم الثاني ضرباً وطعنًا
بجسم صلب حاد (مطواه) قاصدين من ذلك قتله فحدثوا به الاصابات الموصوفة
بالتقرير الطبي الشرعي والتي اودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى
هي أنهم في الزمان والمكان سالفى الذكر سرقا والاخر الحدث الساعة
والخاتم « الدبلة الذهبية » للمجنى عليه سالف الذكر وكان ذلك في طريق
العام حالة كون المتهم الثاني يحمل سلاحا ظاهر (مطواه) وطلبت من مستشار
الاحالة احالتها الى محكمة الجنايات لمحاكمتها طبقا للقيد والوصف الواردين
بقرار الاتهام وادعى... مدنيا قبل المتهمين متضامين بمبلغ قرش صاغ واحد على
سبيل التعويض المؤقت... ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا بجلسة...
وباجماع الاراء عملا بالمادة ٢٣٤/١-٢ من قانون العقوبات والمادة ٣٨١ من
قانون الاجراءات الجنائية بمعاينة المتهم الاول بالاعدام شنقا وبمعاينة المتهم
الثاني بالاشغال الشاقة المؤبدة .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الثاني في
والاول في ... وادعت مذكرة باسباب طعن الثاني في ... موقعا عليها
من الاستاذ ... المباحي ولم يودع الطاعن الأول مذكرة بأسباب طعنه
وادعت النيابة العامة مذكرة بعرضها القضية على محكمة النقض مؤرخة في
... موقعا عليها من رئيسها .

المحكمة

من حيث أن الطاعن الاول ... وان قرر بالطعن بالنقض في الميعاد الا أنه
له لم يقدم أسبابا لطحنه فيكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلا لما هو مقرر
من ان التقرير بالطعن هو مناط اتصال المحكمة به وان تقديم الاسباب التي
بنى عليها في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وان التقرير بانطعن

وتقديم أسبابه يكرنان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها احدهما - مقام الاخر
ويغنى عنه •

وحيث ان النيابة العامة وان كانت قد عرضت القضية الماثلة على
هذه المحكمة عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام
محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشفوعة بمذكرة برأيها
انتهى فيها الى طلب اقرار الحكم فيما قضى به حضورياً من اعدام الطاعن
الاول دون اثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعي
عند عرض القضية في ميعاد الاربعين يوماً المين بالمادة ١٠٤ من ذلك القانون
الا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة
لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل أن محكمة النقض تتصل بالدعوى
بمجرد عرضها تليها لتفصل فيها وتستين - من تلقاء نفسها دون أن تتقيد
بمبنى الراى الذى ضمته النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم
من عيوب ، يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد أو بعد
فواته فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية •

وحيث ان الحكم المطعون فيه تحدث عن نية القتل بقوله « وحيث أن نية
القتل متوافره فى حق المتهمين من استعمال مطواه فى الاعتداء على المجنى عليه
وهى سلاح قاتل اذا اصاب فضلا ومن تعدد الاصابات القطعية الطعنية بجسم المجنى
عليه والتي جاء بعضها فى مقتل منه كالقلب والرئة والعنق والخنجرة على النحو
الذى اشار اليه تقرير الصفة التشريحية والتي سبق بيانها لما كان ذلك ، وكانت
جناية القتل العمد تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التعدى على
النفس بعنصر خاص هو ان يقصد الجانى من ارتكابه الفعل الجنائى ازهاق
روح المجنى عليه ، وكان هذا العنصر ذا طابع خاص تختلف عن القصد الجنائى
العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطنه الجانى
ويضمره فى نفسه فان الحكم الذى يقضى بادانة المتهم فى هذه الجناية أو
الشروع فيها يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن استقلالاً أو استظهاراً
بايراد الأدلة التى تكون المحكمة قد استخلصت منها ان الجانى حين ارتكبه

الفعل المادى المسند اليه كان فى الواقع يقصد ازهاق روح المجنى عليه ، وحتى تصلح تلك الأدلة اساما تبنى عليه النتيجة التى يتطلب القانون بمقتضاها يجب أن يبنى بيانا واضحا ويوجهها الى أصولها فى الدعوى وان لا يكتفى بسرد أمور دون اسنادها الى أصولها الا ان يكون ذلك بالاحالة على ما سبق بيانه عنها فى الحكم ولما كان ما أورده الحكم لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادى الذى قارنه الطاعن الثانى ذلك أن استعماله مطواه وهى سلاح قاتل اذا اصابة مقتلا وتعدد الاصابات القطعية الطعنبة بجسم المجنى عليه والتى جاء بعضها فى مقتل منه لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل فى حق الطاعنين اذ لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجانبين لان تلك الاصابات قد تتحقق بغير القتل العمد ، فان ما ذكره الحكم المطعون فيه تدليلا على توفر نية القتل لا يبلغ حد الكفاية بما يشوبه عيب القصور فى النسيب بما يبطله ، لما كان ذلك وكان العيب الذى لحق بالحكم المطعون فيه يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التى احالت اليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، وكانت المادة ٤٦ من القانون سائف الذكر قد اوجبت على هذه المحكمة ان تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم اذا وقع فيه بطلان من هذا القيل فانه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية ونقض الحكم المطعون فيه والاحالة بالنسبة للطاعن الأول المحكوم عليه باعدامه والطاعن الثانى لاتصال وجه العيب الذى شاب الحكم به وذلك بغير حاجة الى بحث ما يثيره الاخير فى أوجه طعنه •

جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٨٢

بإدارة السيد المستشار / محمد عبدالعزيز الجندي نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : محمد أحمد حمدي وأحمد محمود هيكال
ومحمد عبد المنعم البنا ومحمد الصوفي عبد الجواد

(١١٦)

الطعن رقم ١٤٨٥ لسنة ٥١ القضائية

تقدم « انقطاعه » • دعوى جنائية « انقضاؤها بمضي المدة » • معارضة •
استئناف • نقض • اعلان •

تقرير المتهم بالمعارضة أو بالاستئناف أو بالنقض يقطع التقدم • أساس
ذلك ؟

من المقرر ان تقرير المتهم بالمعارضة أو بالاستئناف أو بالنقض يقطع
التقدم وان مفاد نص المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية هو ان كل اجراء
من اجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة المقررة
لانقضاء الدعوى الجنائية وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع
ذلك ان انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة بني على افتراض نسيانها بمرور
الزمن بدون اتخاذ الاجراءات فيها فمتى تم اتخاذ أى اجراء صحيح فى
الدعوى بما يجعلها ما تزال فى الالذهان ولم تتدرج فى حيز النسيان
انتهت علة الانقضاء •

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة عابدين
الجزئية ضده الطاعن بوصف أنه : أعطاه بسوء نية شيكا لايقابله رصيد قائم

وقابل للسحب • وطلب معاقبته بالمادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت • • والمحكمة المذكورة قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ والزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت • • عارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن • • فاستأنف - ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف • عارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن • • فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقضى فيه بتاريخ ٢٩ من فبراير سنة ١٩٧٦ بقبوله شكلا وفي الموضوع بتنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية الى محكمة عابدين الجزئية لنظر المعارضة من جديد • ومحكمة جنح عابدين الجزئية قضت باعتبار المعارضة كأن لم تكن • • فاستأنف ، ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف • عارض ، وقضى في معارضته بعدم قبولها لرفعها عن حكم غير قابل لها • • فطعن الاستاذ / • • • • المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية • • وبجلسة • • • • • قضت هذه المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتنقض الحكم المطعون فيه وحددت جلسة • • • • • لنظر الموضوع •

المحكمة

من حيث ان المعارضة الاستئنافية قد استوفت اوضاعها الشكلية • •
وحيث أن واقعة الدعوى قد فصلها حكم محكمة أول درجة والحكم الاستئنافية الغيابي المعارض فيه • •
وحيث ان الحاضر عن المتهم دفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة تأسيسا على أنه منذ صدور حكم محكمة أول درجة غيابيا بادائه في ١١/٤/١٩٧١

لم يعلن لشخصه أو في مهل اقامته اعلانا قانونيا صحيحا حتى مثوله بالجلسة في ١٩٧٨/١١/٢٩ فتكون قد انقضت أكثر من ثلاث سنوات على آخر اجراء صحيح فيها وهو الحكم الابتدائي الغيابي آنف البيان وان تقرير المتهم بالطعن في الاحكام الصادرة ضده بوكيل عنه لا يعتبر من اجراءات استعمال الدعوى فلا يقطع التقادم ، وحيث أن هذا الدفع مردود ذلك بأنه من المقرر أن تقرير المتهم بالمعارضة أو بالاستئناف أو بالنقض يقطع التقادم وان مفاد نص المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية هو ان كل اجراء من اجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع ذلك أن انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بنى على افتراض نسيانها بمرور الزمن بدون اتخاذ الاجراءات فيها فمتى تم اتخاذ أى اجراء صحيح فى الدعوى بما يجعلها ما تزال فى الأذهان ولم تدرج فى حيز النسيان انتفت علة الانقضاء . لما كان ذلك ، وكان بين من المفردات المنضمة ومن اقرار الطاعن فى مذكرته أنه قد عارض فى الحكم الغيابي الصادر ضده بالادانة من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٧١/٤/١١ واستأنف الحكم الصادر فى معارضته الابتدائية ثم طعن بالنقض على الحكم الاستئنافي لأول مرة أمام محكمة النقض واذ نقض الحكم وأعيدت محاكمته أمام محكمة أول درجة ونظرت معارضته أمامها من جديد طعن فى الحكم الصادر فيها بالاستئناف ثم عارض فى ذلك الحكم كما طعن بالنقض للمرة الثانية حيث نقض الحكم ونظرت محكمة النقض موضوع المعارضة الاستئنافية . لما كان ذلك ، وكانت كل هذه الاجراءات متلاحقة متتالية بحيث لم تنقض بين أى منها والآخر المدة المسقطه للدعوى الجنائية فى الجناح وهى ثلاث سنوات فان دفع المتهم بالتقادم يكون على غير أساس متعينا رفضه . لما كان ذلك وكان الحكم الغيابي الاستئنافي فى محله للأسباب الصحيحة التى بنى عليها والتى تأخذ بها هذه المحكمة سنداً لحكمها فانه يتعين القضاء بقبول معارضته شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه . .

جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : فوزى الملوك وراغب عبد الظاهر وفوزى أسعد
وعبد الرحيم نافع

(١١٧)

الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٥١ القضائية

- ١ - قذف « قذف بطريق النشر » • قصد جنائي • جريمة « أركانها » •
توافر حسن النية • عدم كفايته تبريرا للطعن فى أعمال الموظفين •
وجوب اقترانه باثبات صحة الوقائع المسندة الى الموظف العمومى •
- ٢ - محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » • اثبات « بوجه
عام » •
حق محكمة الموضوع فى القضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية •
شرطة ؟
- ٣ - قذف • جريمة « أركانها » • حكم « تسببيه • تسبیب معيب »
نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها » •
خلو الحكم من بيان المستندات التى اتخذ منها دليلا على صحة وقائع
القذف • قصور •

١ - ان حسن النية الذى اشترط القانون توافره لدى القاذف تبريرا
لطعنه فى أعمال الموظفين لا يكفى وحده للاعفاء من العقاب وانما يجب ان
يقترن باثبات صحة الوقائع المسندة الى الموظف العمومى ، فاذا عجز القاذف
عن اثبات الواقعة فلا يجديه الاحتجاج بحسن نيته •

٢ - لئن كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية متى تسككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية ادلة الثبوت الا ان شرط ذلك أن يكون حكمها قد اشتمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى واحاطت بظروفها عن بصر وبصيرة وفطنت الى أدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين ادلة النفي فرجحت دفاع المتهم ودخلتها الريبة والشك في صحة عناصر الاتهام وخلا حكمها من الخطأ في القانون ومن عيوب التسبيب •

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه قد خلا كلية من بيان المستندات التي اتخذ منها دليلا على صحة كل واقعة من وقائع القذف السبع الواردة في المقال المنشور ولم يبين مؤداها وكيف استخلص منها انها مؤدية الى ثبوت تلك الوقائع واقعة واقعة ، فضلا عن عدم استظهاره مقومات الفصل فيما أثاره الطاعن من تخلف المطعون ضدهما عن الاثبات في الميعاد المقرر في القانون ، فانه يكون قاصرا عن الاحاطة بعناصر الدعوى بما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم •

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح بولاق ضد المطعون ضدهم متهما اياهم بأنهم ارتكبوا جريمة قذف بطريق النشر في احدى الصحف (أخبار اليوم) • وطلب عقابهم بالمادتين ٣١٢، ٣١٣ من قانون العقوبات والمحكمة المذكورة قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام ببراءة المتهمين مما نسب اليهم ورفض الدعوى المدنية والزام رافعها بمصروفاتها فأستأنف المدعى بالحق المدني ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف والزم المدعى بالحق المدني المصاريف •

فطمعن الاستاذ المحامي عن المدعى بالحق المدني بطريق

النقض .. الخ •

المحكمة

حيث ان مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر ببراءة المطعون ضدهما الأولى والثانية من جريمة القذف في حق الطاعن بطريق النشر المسندة اليهما ويرفض دعواه المدنية قبلهما وقبل المطعون ضده الثالث المسئول عن الحقوق المدنية ، فقد شابه النقص في التسيب والخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأن هذا الحكم المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - وقد أسس قضاؤه بالبراءة ويرفض الدعوى المدنية على أن المتهمين اثبتا الوقائع التي تناولها القذف الوارد في المقال المنشور - فهو لم يدل على هذا الثبوت بغير عبارات عامة مرسلة دون أن يستظهر اقامة الدليل على صحة كل واقعة من الوقائع السبع التي تناولها القذف والتي جاءت في المقال ، فضلا عن أنه قد عول في هذا الاثبات على المستندات التي ما قدمت من المطعون ضده الثالث المسئول عن الحقوق المدنية الا بعد سقوط حق المتهمين المطعون ضدهما الأولى والثاني في اقامة الدليل على الافعال التي اسندتها الى الطاعن بقوات الميعاد المقرر قانونا طبقا للمادة ١٢٣/٢ من قانون الاجراءات . وفي كل ذلك ما يعيب الحكم فيما قضى به في الدعوى المدنية بما يوجب نقضه والاحالة .

وحيث ان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد حرك دعوى القذف عن طريق النشر بالطريق المباشر ونسب الى المطعون ضدها الأولى انها نشرت بجريدة أخبار اليوم التي يرأس تحريرها المطعون ضدها الثاني في عددها رقم ١٧١٤ الصادر في ١٠/٩/١٩٧٧ مقالا عرضت فيه تصرفاته كرئيس لمرفق مياه القاهرة بما ينطوي على قذف في حقه عن تصرفاته في سبع وقائع هي عطاء توريد محطة مياه امبابه وتعاقدات استيراد الشبه والنالكو والعدادات وصفقات شراء السيارات والاوناش واسلوب صرف المكافآت في المرفق ، وبعد أن نقل الحكم المطعون فيه عن صحيفة تحريك الدعوى المباشرة ما أورده الطاعن عن تلك الوقائع السبع أخذنا من المقال وتعقيا عليه ، استطراد

الى ما هو مقرر من استثناء الشارع عن العقاب في جرائم القذف • الطعن الذي يحصل في حق الموظفين العموميين أو الأشخاص ذوي الصفة النيابة العامة أو المكلفين بخدمة عامة ، اذا كان حاصلًا بحسن نية ولم يتعد أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة - اذا ما اثبت الطاعن حقيقة كل أمر اسنده الى المطعون ضده • ثم خلاص الحكم الى أنه • بانزال هذه القرارات القانونية على واقعة التداعي ، واذا كان الثابت من حافظة مستندات المتهمين والتي تضمنت صوراً لأصول مستندات صادرة من المرفق الذي يمثل المدعى بالحق المدني ، الذي لم يعترض على الصور أو يججدها ان هناك قصوراً واختلالاً في الاصول الفنية والادارية والمالية في ادارة المرفق الذي يمثل المدعى بالحق المدني • ولما كان ما تقدم فان الاتهام المسند للمتهمين لا دليل عليه من واقع ما تقدم من مستندات • واذا كان ••• رائد المتهمين الدفاع عن المصلحة العامة والمحافظة على المال العام وهو ما استقر في وجدان و يقين المحكمة ومن ثم فقد انتهى القصد الجنائي عن الواقعة محل الاتهام اذ كان النشر في نطاق الاطار العام لحق النشر وذلك بتوافر حسن النية وانتفاء القصد الجنائي وخلص الحكم من ذلك الى تبرئة المتهمين ورفض الدعوى المدنية قبلهما وقبل المسئول عن الحقوق المدنية لانتفاء الخطأ الموجب للتعويض • لما كان ذلك ، وكان حسن النية الذي اشترط القانون توافره لدى القاذف تبريراً لطعنه في أعمال الموظفين لا يكفي وحده للاعفاء من العقاب وإنما يجب ان يقترن باثبات صحة الوقائع المسندة الى الموظف العمومي ، فاذا عجز القاذف عن اثبات الواقعة فلا يجديهِ الاحتجاج بحسن نيته ، وكان من المقرر أنه يجب أن يشمل الاثبات كل وقائع القذف المؤثرة في جوهره واقعة واقعة ، فلا يكفي القاذف أن يكون قد ثبت من واقعة ليجتج بحسن نيته فيما عداها من الوقائع التي اسندتها للمقذوف في حقه دون دليل ، كما أنه ولئن كان من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية ادلة الثبوت الا ان شرط ذلك أن يكون حكمها قد اشتمل على ما يفيد أنها مهضمت الدعوى واحاطت بظروفها عن بصر وبصيرة وفطنت الى ادلة الثبوت التي قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين ادلة النفي فرجحت دفاع

المتهم وداخلتها الرية والشك في صحة عناصر الاتهام وخلا حكمها من اخطأ في القانون ومن عيوب التسيب . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا كلية من بيان المستندات التي اتخذ منها دليلا على صحة كل واقعة ومن وقائع القذف السبع الواردة في المقال المنشور ولم يبين مؤداها وكيف استخلص منها انها مؤدية الى ثبوت تلك الوقائع واقعة واقعة ، فضلا عن عدم استظهاره مقومات الفصل فيما أثاره الطاعن من تخلف المطعون ضدهما عن الاثبات في الميعاد المقرر في القانون ، فانه يكون قاصرا عن الاحاطة بعناصر الدعوى بما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، وبحث ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه . لما كان ذلك ، وكان القصور في الحكم له الصدارة على أوجه الطعن المتعلقة بالخطأ في تطبيق القانون ، وكان الحكم المطعون فيه لم ينشئ لنفسه اسبابا جديدة يتدراك بها هذا القصور ، فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة فيما قضى به في الدعوى المدنية بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : فوزى المملوك وراغب عبد الظاهر وفوزى أسعد
وحسن غلاب

(١١٨)

الطعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٥٢ القضائية

مفرقات • قصد جنائي • باعث • احراز مواد مفرقة بدون ترخيص •
عقوبة « العقوبة المبردة » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

القصد الجنائي في جريمة احراز المفرقات • مناط تحققه ؟

ثبوت النية في استعمال المفرق في التخريب والاتلاف • غير لازم
لتطبيق المادة ١٠٢/١ من قانون العقوبات • مادة الجلجنيث • اعتبارها في حكم
المفرقات • ولكنها ليست ذخائر • أساس ذلك وأثره ؟

لما كانت المادة ١٠٢ (أ) من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٠
لسنة ١٩٤٩ قد نصت على أنه : « يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة
كل من أحرز مفرقات أو حازها أو صنعها أو استوردها قبل الحصول على
ترخيص بذلك ، ويعتبر في حكم المفرقات كل مادة تدخل في تركيبها
ويصدر بتحديد قرار من وزير الداخلية وكذلك الأجهزة والآلات
والأدوات التي تستخدم في صنعها أو لانفجارها » ، وقد أوردت المادة الأولى
من قرار وزير الداخلية المعدلة بقراره رقم ١١ لسنة ١٩٦٣ مادة الجلجنيث
باعتبارها في حكم المفرقات • ولما كان من المقرر ان القصد الجنائي في
جريمة احراز المفرقات يتحقق دائما متى ثبت علم المحرز بأن ما يحزره

مفرق أو مما يدخل في تركيب المفرقات ، ولا ضرورة بعد ذلك في حكم تلك المادة لاثبات نيته في استعمال المفرق في التخريب والاتلاف - وانما ذلك هو شرط لتطبيق المادة التالية ١٠٢ (ب) التي تعاقب بالاعدام كل من استعمل مفرقات بنية ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٨٧ أو وبغرض ارتكاب قتل سياسي أو تخريب المباني أو المنشآت المعدة للمصالح العامة أو للمؤسسات ذات النفع العام أو للاجتماعات العامة أو غيرها من المباني أو الأماكن المعدة لارتداد الجمهور ، ومن ثم فان نعي الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

لما كانت المادة السادسة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر انما تحظر حيازة أو احرار الذخائر التي تستعمل في الأسلحة إلا لمن يكون مرخصا له في حيازة السلاح وحراره وقد نصت الفقرة الرابعة من المادة ٢٦ من ذلك القانون المعدلة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ على أن يعاقب بالسجن وبغرامة لا تجاوز خمسين جنيها كل من يحوز أو يحرز بالذات أو بالواسطة ذخائر مما تستعمل في الأسلحة النارية المنصوص عليها في الجدولين رقمي ٣٤٢ مما يبين معه ان ما اقره الطاعن لا يندرج تحت حكم أي من نصوص قانون الأسلحة والذخائر ، لأن أصابع الجلجنيث لا تعتبر من الذخائر التي تستعمل في الأسلحة النارية المشحنة وكذلك الحال أيضا بالنسبة الى قنابل البارود المضبوطة . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ حصل واقعة الدعوى ودان الطاعن على أساس توافر العناصر القانونية لجريمة احرار مواد مفرقة وخلص الى معاقبته بالمادة ١٠٢ (أ) من قانون العقوبات يكون قد انزل على الواقعة حكم القانون الصحيح مما لا محل معه للنعي على الحكم في هذا الخصوص هذا الى أنه لا جدوى مما يجادل به الطاعن من ان ما قارقه لا يبدو ان يكون جريمة احرار ذخائر ينطبق عليها نص المادتين ٢٦، ٢٦٦ فقرة رابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر ذلك أنه بفرض صحة دعواه - فان العقوبة الموقعة عليه وهي السجن لمدة ثلاث سنوات والمصادرة مقرره في القانون سائق

الذكر لجريمة احراز ذخائر مما تستخدم في الاسلحة النارية دون ان يكون مرخصا باحرازها ، مما لا تكون معه مصلحة له بهذا الوجه من النعى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يومى ٢٣،٢١ من اغسطس سنة ١٩٧٤ بدائرة قسم الجمرك - محافظة الاسكندرية - حاز مواد مفرقة (ديناميت وبارود سلطاني ومفجرات حرافيه) وذلك قبل الحصول على ترخيص من الجهة المختصة بذلك . وطلبت من مستشار الاحالة حالته لمحكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للمواد ١٠٢،٢/١٠٢،٢/١٧،٥ من قانون العقوبات وقرار وزير الداخلية رقم ١١ سنة ١٩٦٣ . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام واعمال المادة ٣٠ عقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات عما هو منسوب اليه ومصادرة المضبوطات .

فطن المحكوم عليه بطريق النقض . . الخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة احراز مواد مفرقة قبل الحصول على ترخيص بذلك فقد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أعمل في حق الطاعن المادة ١٠٢ (أ) من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ حال ان الجريمة المنطبقة - بعد ان ثبت من أقوال شاهد الاثبات ان الاحراز لم يكن من شأنه تهديد الامن العام وسلامة الدولة او حياة الافراد وأموالهم - لا تعدو ان تكون احراز ذخيرة بغير ترخيص مما ينطبق عليه حكم المادتين ٢٦،٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى كما استخلصها من الأوراق في قوله : « انه بتاريخ ١٩٧٤/٨/٢١ انتقل المقدم الضابط بادارة المباحث العامة لتنفيذ اذن النيابة العامة بضبط وتفتيش المتهم وشهرته الذي دلت التحريات على انه يتجسس في المفرقات وانه يبيعها لصائدي الأسماك ، وتمكن من ضبطه واقفا أمام مسكنه ويده كيس من الورق الأصفر به ستة أصابع من الجلجيت وقبيل أمان يحتوى على بارود سلطاني طوله متر واحد ، وقد أقر المتهم بشراؤه المضبوطات من آخر ، وثبت من تقرير مفتش المفرقات ان المضبوطات من المواد المفرقة التي يحرم احرازها دون ترخيص من مصلحة الأمن العام وتخضع لقرار وزير الداخلية رقم ١١ لسنة ١٩٦٣ ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٠٢ (أ) من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ قد نصت على أنه : « يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من أحرز مفرقات أو حازها أو صنعها أو استوردها قبل الحصول على ترخيص بذلك ، ويعتبر في حكم المفرقات كل مادة تدخل في تركيبها ويصدر بتحديد قرار من وزير الداخلية وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات التي تستخدم في صنعها أو لانفجارها ، » وقد أوردت المادة الأولى من قرار وزير الداخلية المعدلة بقراره رقم ١١ سنة ١٩٦٣ مادة الجلجيت باعتبارها في حكم المفرقات . ولما كان من المقرر ان القصد الجائى في جريمة احراز المفرقات يتحقق دائما متى ثبت علم المحرز بأن ما يحرزه مفرق أو مما يدخل في تركيب المفرقات ، ولا ضرورة بعد ذلك في حكم تلك المادة لاثبات نية في استعمال المفرق في التخريب والاتلاف - وانما ذلك هو شرط لتطبيق المادة التالية ١٠٢ (ب) التي تعاقب بالاعدام كل من استعمل مفرقات بنية ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨٧ وبفرض ارتكاب قتل سياسى أو تخريب المباني أو المنشآت المعدة للمصالح العامة أو للمؤسسات ذات النفع العام أو للاجتماعات العامة أو غيرها من المباني أو الأماكن المعدة لارتياح الجمهور ، ومن ثم فان نية الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير أساس . لما كان ذلك ،

وكانت المادة السادسة من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر انما تحظر حيازة أو احرار الذخائر التي تستعمل في الأسلحة إلا لمن يكون مرخصا له في حيازة السلاح و احراره وقد نصت الفقرة الرابعة من المادة ٢٦ من ذلك القانون المعدلة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ على أن يعاقب بالسجن وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها كل من يحوز أو يحرز بالذات أو بالواسطة ذخائر مما تستعمل في الأسلحة والنايرة المنصوص عليها في الجدولين رقمي ٣،٢ مما يبين معه ان ما اقترفه الطاعن لا يندرج تحت حكم أى من نصوص قانون الأسلحة والذخائر ، لان أصابع الجلجيت لا تعتبر من الذخائر التي تستعمل في الاسلحة النارية المشبختة وكذلك الحال أيضا بالنسبة الى قتل البارود المضبوط . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ حصل واقعة الدعوى ودان الطاعن على أساس توافر العناصر القانونية لجريمة احرار مواد مفرقة وخلص الى معاقبته بالمادة ١٠٢ (أ) من قانون العقوبات يكون قد انزل على الواقعة حكم القانون الصحيح مما لا محل معه للنعي على الحكم في هذا الخصوص هذا الى أنه لا جدوى مما يجادل به الطاعن من ان ما قارفه لا يعدو ان يكون جريمة احرار ذخائر ينطبق عليها نص المادتين ٢٦،٦ فقرة رابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر ذلك أنه بفرض صحة دعواه - فان العقوبة الموقعة عليه وهي السجن لمدة ثلاث سنوات والمصادرة مقرره في القانون سائق الذكر لجريمة احرار ذخائر مما تستخدم في الاسلحة النارية دون ان يكون مرخصا باحرارها ، مما لا تكون معه مصلحة له بهذا الوجه من النعي . ولما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلعة ١١ من مايو سنة ١٩٨٢

بإئاسة السيد المستشار / محمد عبدالعزيز الجندي نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : محمد أحمد حمدي وأحمد محمود هيكمل
ومحمد عبد المنعم البنا ومحمد الصوفي عبد الجواد

(١١٩)

الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٢ القضاية

اجراءات « اجراءات المحاكمة » « اجراءات التحقيق » • اثبات
« شهود » « بوجه عام » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما يوفره » نقض
« اسباب الطعن • ما يقبل منها » •
المحاكمات الجنائية • قيامها على التحقيق الشفوي الذي تجرية المحكمة
بالجلسة وتسمع فيه الشهود عدم جواز الخروج على هذا الأصل • الا اذا
تعذر سماع الشهود أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك • انضمام محام الى آخر
ترافع عن الطاعن وتمسك بسماع شهادة ضابط المباحث اذا لم تقضى المحكمة
بالبراءة • مفاده • اقراره بما ورد في مرافعة زميله واعتبار طلب الاخير
قائما •

لما كان من المقرر - وفق المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية -
ان الأصل في المحاكمات أنها تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة
- في مواجهة المتهم - بالجلسة وتسمع فيه الشهود لاثبات التهمة أو نفيها ،
ولا يسوغ الخروج على هذا الأصل الا اذا تعذر سماعهم لاي سبب من الأسباب
أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك - قبول صريحا أو ضمنا - واذ كان ذلك، وكان
حق الدفاع - الذي يتمتع به المتهم - يخوله ابداء مايعن له من طلبات التحقيق
ما دام باب المرافعة لم يزل مفتوحا ، فان نزول المدافع عن الطاعن - بأدى -
الأمر - عن سماع الضابط ، بمشابة أحد شهود الاثبات ، واسترسالة في
المرافعة لا يحرمه من العدول عن هذا النزول ، ولا يسلبه حقه في العودة الى

التمسك بطلب سماع هذا الشاهد طالما كانت المرافعة ما زالت دائرة لم تتم بعد . لما كان ذلك ، وكان ما اختتم به المدافع عن الطاعن مرافعته عن طلبه أصليا القضاء ببراءته واحتياطيا استدعاء الضابط لسماع شهادته يعد على هذه الصورة - بمثابة طلب جازم تلتزم المحكمة بإجابته عند الاتجاه الى القضاء بغير البراءة - فان الحكم اذ قضى بادانة الطاعن اكفاء باستناده الى أقوال الضابط في التحقيقات وما اثبت به محضره - دون الاستجابة الى طلب سماعه - يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع ، ولا يغير من ذلك أنه قد انضم للمدافع عن الطاعن محام آخر - وان هذا الاخير لم يتمسك بسماع شهادة الضابط فيما ابداه من اوجه دفاع - ذلك أن انضمامه الى زميله يتضمن معنى الاقرار بما ورد في مرافعة الاخير واعتبارها من وضعه مما يقنيه عن تكرارها ، مما يكون معه الحكم معيا بالاخلال بحق الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : حاز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الاحالة احواله الى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقيء والوصف الواردين بتقرير الاتهام فقرر ذلك . . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٤١، ٤٢٤/٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند ٥٧ من الجدول الأول الملحق والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث ان مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجناية احراز جوهر مخدر « حشيش » بقصد الاتجار فيه ، قد شابه اخلال بحق

الدفاع ذلك بأن المدافع عن الطاعن اختتم مرافقته طالبا أصليا القضاء ببراءته واحتياطيا سماع شهادتي الضابط والمرشد السرى ، بيد ان الحكم عول فيما عول عليه ، على أقوال الضابط في التحقيقات وما أثبتته بمحضر الضبط من وقائع دون ان يعرض البتة الى طلب سماع شهادته .

وحيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن وان اكتفى بمناقشة اقوال ضابط مكتب مكافحة المخدرات - كما وردت بالتحقيقات الا أنه عاد فاختم مرافقته طالبا أصليا القضاء ببراءة الطاعن واحتياطيا سماع شهادة هذا الضابط ، كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه عول ، فيما عول عليه ، على أقوال ضابط مكتب مكافحة المخدرات في التحقيقات . وما أثبتته بمحضره من وقائع - دون أن يعرض البتة الى طلب سماع شهادته ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر - وفق المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية - ان الأصل في المحاكمات أنها تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجر به المحكمة - في مواجهة المتهم - بالجلسة وتسمع فيه الشهود لاثبات التهمة أو نفيها ، ولا يسوغ الخروج على هذا الأصل الا اذا تعذر سماعهم لاي سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك - قبولا صريحا أو ضمنا - واذ كان ذلك ، وكان حق الدفاع - الذي يتمتع به المتهم - يخوله ابداء ما يعن له من طلبات التحقيق ما دام باب المرافعة لم يزل مفتوحا ، فان نزول المدافع عن الطاعن - بادي الأمر - عن سماع الضابط ، بمثابة أحد شهود الاثبات ، واسترسالة في المرافعة لا يحرمه من العدول عن هذا النزول ، ولا يسلبه حقه في العودة الى التمسك بطلب سماع هذا الشاهد طالما كانت المرافعة ما زالت دائرة لم تتم بعد . لما كان ذلك ، وكان ما اختتم به المدافع عن الطاعن مرافقته عن طلبه أصليا القضاء ببراءته واحتياطيا استدعاء الضابط لسماع شهادته يعد على هذه الصورة - بمثابة طلب جازم تلتزم المحكمة باجابته عند الاتجاء الى القضاء

بغير البراءة - فان الحكم اذ قضى بادانة الطاعن اكتفاء باستناده الى أقوال الضابط في التحقيقات وما اثبتته بمحضره - دون الاستجابة الى طلب سماعه - يكون مشوبا بالاخلاق بحق الدفاع ، ولا يغير من ذلك أنه قد انضم للمدافع عن الطاعن محام آخر - وان هذا الاخير لم يتمسك بسماع شهادة الضابط فيما ابداه من اوجه دفاع - ذلك أن انضمامه الى زميله يتضمن معنى الاقرار بما ورد في مرافعة الاخير واعتبارها من وضعه مما يغنيه عن تكرارها ، مما يكون معه الحكم معيبا بالاخلاق بحق الدفاع بما يستوجب نقضه والاحالة ، وبذلك يغير حاجة الى بحث باقي أوجه الطعن ..

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس
المحكمة وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان وحسين كامل
حنفى ومحمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى

(١٢٠)

الطعن رقم ١٨٢٠ لسنة ٥٢ القضائية

مواد مخدرة • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما يوفره » • حكم
« تسببيه • تسبیب معيب » • اثبات « بوجه عام » •

الدفاع بأن ما ضبط من مواد مخدرة يغير ما تم تحليله • ثبوت الفرق
الملحوظ بين الوزنين • اعتبار الدفاع جوهرى يشهد له الظاهر • أثر ذلك ؟

لما كان البين من المفردات المضمومة أن وزن المخدر المضبوط اثنى عشر
جراما ، وكان الفرق بين وزن المخدر عند ضبطه ووزنه عند تحليله فارقا
بمحضر الضبط بينما الثابت فى تقرير المعامل الكيماوية أن وزن المخدر ٩١
جراما ، وكان الفرق بين وزن المخدر عند ضبطه ووزنه عند تحليله فارقا
ملحوظا ، فإن ما دفع به الطاعن فى دلالة هذا الفارق البين على الشك فى
التهمة انما هو دفاع يشهد له الواقع ويسانده فى ظاهر دعواه ، وكان يتعين
على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهرى - فى صورة الدعوى - بلوغا الى
غاية الأمر فيه أو ترد عليه بما ينفيه ، اما وقد سكنت وأغفلت الرد عليه فإن
حكمها يكون مشوبا بالقصور ..

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : حاز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (حشيشًا) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا. وطلبت إلى مستشار الأحالة إحالته إلى محكمة الجنايات فقرر ذلك • ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملاً بالمواد ١/٢٠١، ٣٧، ٣٨، ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند رقم ٥٧ من الجدول «أ» الملحق بالقانون الأول والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات باعتبار أن الإحراز بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي بمعاقبته بالحبس مع الشغل سنة واحدة وبتعريمه ألف جنيه ومصادرة الجوهر المخدر •

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض • الخ •

المحكمة

من حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه قصور في التسيب ذلك بأنه لم يرد على دفاعه أن الحرز المرسل إلى التحليل ليس هو ما ضبط في حوزته بدلالة اختلاف الوزن مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه ••

ومن حيث أن الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن أثار دفاعًا مؤداه أن وزن المضبوطات اثني عشر جرامًا بينما وزن ما تم تحليله في المعامل الكيماوية تسع جرامات لما كان ذلك وكان البين من المفردات المضمومة أن وزن المخدر المضبوط اثني عشر جرامًا وذلك وفقًا للثابت في محضر تحقيق النيابة وشهادة الوزن المرفقة بمحضر الضبط بينما الثابت في تقرير المعامل الكيماوية أن وزن المخدر ٩.١ جرامًا، وكان الفرق بين وزن المخدر عند

خبطه ووزنه عند تحليله فارقا ملحوظا ، فان ما دفع به الطاعن في دلالة هذا الفارق البين على الشك في التهمة انما هو دفاع يشهد له الواقع ويسانده في ظاهر دعواه ، وكان يتعين على المحكمة ان تحقق هذا الدفاع الجوهرى - في صورة الدعوى - بلوغا الى غاية الأمر فيه او ترد عليه بما ينفيه ، أما قد سكنت وأغفلت الرد عليه فان حكمها يكون مشوبا بالقصور مما يستوجب نقضه والاعادة ..

جاسة ١٣ من مايو سنة ١٩٨٢

برياسة السيد المستشار / حسن جمعه رئيس الجلسة وعضوية السادة
المستشارين : أحمد ابو زيد ومحمد نجيب صالح ومصطفى طاهر ومحمد
حسن

(١٢١)

الطعن رقم ٥٤٨٢ لسنة ٥١ القضائية

١ - دعوى جنائية « تحريكها » .

التأشير من النيابة بتقديم الدعوى الى المحكمة . طبيعته ؟

٢ - اجراءات « اجراءات المحاكمة » . اعلان . دعوى جنائية . حكم
« تسببه . تسبب معيب » . نقض « أسباب الطعن . ما يقبل منها » .
اجراءات المحاكمة . ما يشترط فيها لقطع التقادم ؟

٣ - دعوى مدنية « نظرها والحكم فيها » . دعوى جنائية . ارتباط .
محكمة جنائية « اختصاصها بنظر الدعوى المدنية » . نقض « ما لا يجوز الطعن
فيه من الأحكام » . طعن « ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام » . اختصاص
« اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية » .

اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى . شرطه ؟

رفع الدعوى المدنية صحيحا بالتبعية للدعوى الجنائية . وجوب
الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية بحكم واحد .

٤ - محكمة الموضوع . دعوى جنائية . دعوى مدنية . حكم « تسببه » .
تسبب غير معيب » .

اغفال محكمة أول درجة الفصل في الدعوى المدنية وعدم تحدث مدونات
حكمها عنها . ليس للمدعى المدني اللجوء الى المحكمة الاستئنافية لتدارك هذا
النقص . له الرجوع الى محكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته . اساس ذلك
وأثره ؟

١ - من المقرر ان الدعوى الجنائية لا تعتبر مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العامة بتقديمها الى المحكمة لان التأشير بذلك لا يعدو ان يكون امرا اداريا الى قلم كتاب النيابة لاعداد ورقة التكليف بالحضور حتى اذا ما اعدت ووقعها عضو النيابة جرى من بعد اعلانها وفقا للقانون ترتب عليها كافة الآثار القانونية بما في ذلك قطع التقادم بوصفها من اجراءات الاتهام •

٢ - وكان من المقرر أيضا ان الأصل أنه وان كان ليس بلازم مواجهة المتهم باجراءات المحاكمة التي تقطع المدة المسقطه للدعوى مادامت متصلة بسير الدعوى أمام القضاء الا أنه يشترط فيها لكي يترتب عليها قطع التقادم ان تكون صحيحة فاذا كان الاجراء باطلا فانه لا يكون له أثر على التقادم ، كما أنه من المقرر أنه لا يجوز للمحكمة ان تحكم على المتهم في غيبته الا بعد اعلانه قانونا بالجلسة التي تحدد لنظر دعواه والا بطلت اجراءات المحاكمة لان الاعلان القانوني شرط لازم لصحة اتصال المحكمة بالدعوى ، واذ كان الثابت - على ما سلف أنه قد مضى في صورة الدعوى المطروحة ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ سؤال الطاعن في محضر جمع الاستدلالات في ١٩/٦/١٩٧٤ واعلانه اعلانا صحيحا بتاريخ ١١/١/١٩٧٨ للحضور بجلسة المحاكمة دون اتخاذ اجراء قاطع لتلك المدة اذ لا يعتد في هذا الخصوص بتأشير النيابة العامة بتقديم الدعوى للمحكمة أو بقرارات تأجيل جلسات المحاكمة السابقة على اعلان المتهم طالما ان المحكمة لم تكن قد اتصلت بالدعوى اتصالا صحيحا الا باعلان الحاصل بتاريخ ١١/١/١٩٧٨ سالف الذكر فان الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بمضي المدة ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بادانة الطاعن فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة •

٣ - اذ كانت المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على ان كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية او المتهم وذلك مالم تر المحكمة ان الفصل

فى هذه التعويضات يستلزم اجراء تحقيق خاص يبنى عليه ارجاء الفصل فى الدعوى الجنائية فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى الى المحكمة المدنية بلا مصاريف ، ومقاد هذا ان ولاية المحكمة الجنائية فى الأصل مقصور على نظر ما يطرح عليها من الجرائم واختصاصها بنظر الدعاوى المدنية الناشئة عنها انما هو استثناء من القاعدة للارتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذى تقوم عليه كل منهما فيشترط ان لا تنظر الدعوى المدنية الا بالتبعية للدعوى الجنائية ، ومنى رفعت الدعوى المدنية صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية فيتعين الفصل فيها وفى موضوع الدعوى الجنائية ما يحكم واحد .

٤ - لما كان الواضح من منطوق الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه اغفل الفصل فى الدعوى المدنية المقامة من الطاعن فضلا عن ان مدوناته لم تتحدث عنها مما يحق معه القول بأن المحكمة الاستئنافية لم تنظر اطلاقا فى الدعوى المدنية ولم تفصل فيها ، فان الطريق السوى أمام الطاعن هو ان يرجع الى ذات المحكمة التى نظرت الدعوى واصدرت الحكم وان يطلب منها الفصل فيما أغفلته اذ ليس له أن يلجأ الى المحكمة الاستئنافية لتدارك هذا النقص ذلك بان هذه المحكمة انما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة وطلالا انها لم تفصل فى جزء من الدعوى فان اختصاصها يكون مازال باقيا بالنسبة له ، ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بنفسها فى أمر لم تستفد محكمة أول درجة بعد ولايتها فى الفصل فيه . لما كان ذلك ، وكان الطعن فى الحكم بالنقض لا يجوز الا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع فان الطعن الحالى بالنسبة للدعوى المدنية يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له فى خصوص هذه الدعوى مما يتعين معه القضاء بعدم جواز الطعن بالنسبة للدعوى المدنية المقامة من الطاعن والزامه المصاريف .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم الازيكية محافظة القاهرة :
أحدث عمدا . . . اصابته الميئة بالتقرير الطبى المرفق والتى تقرر لاجهامة.

لا تزيد عن عشرين يوما • وطلبت عقابة طبقا لمواد الاتهام • ومحكمة جنح الأذربكية قضت غيابيا عملا بالمادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس شهرين مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ • فعارض المحكوم عليه وادعى مدنيا قبل المجنى عليه وآخرين بأن يدفعوا له مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت وفي ٣١ مايو سنة ١٩٧٩ قضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وأمرت المحكمة بالإيقاف فاستأنف المحكوم عليه • ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف • فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض • • الخ •

المحكمة

وحيث ان ما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة الضرب قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الطاعن دفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة الا ان المحكمة رفضت هذا الدفع بما لا يتفق وصحيح القانون كما اغفلت الفصل في دعواه المدنية مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه •

وحيث انه يبين من الاطلاع على الأوراق ان النيابة العامة اقامت الدعوى الجنائية قبل الطاعن بتهمة الضرب البسيط بتاريخ ١٥/٦/١٩٧٤ ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بتاريخ ٢/٢/١٩٧٨ بمعاقبة الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة شهرين وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ • فعارض وادعى مدنيا قبل المجنى عليه وآخرين بأن يدفعوا له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، وقضى في معارضته بتاريخ ٣١/٥/١٩٧٩ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه وأمرت المحكمة بوقف تنفيذ العقوبة • فاستأنف وقضت محكمة ثانية درجة حضوريا بتاريخ ٢٤/٢/١٩٨٠

بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . كما بين من الاطلاع على المفردات المضمومة ومحاضر جلسات المحاكمة الابتدائية ان الطاعن سئل في محضر جمع الاستدلالات بتاريخ ١٩٧٤/٦/١٩ حيث وجهت اليه التهمة ، وبتاريخ ١٩٧٧/٥/٢ قررت النيابة العامة تقديم القضية الى المحكمة لجلسة ١٩٧٧/٦/٩ حيث ظلت تؤجل لاعلان المتهم الطاعن الى ان تم اعلانه بتاريخ ١٩٧٨/١/١١ لجلسة ١٩٧٨/١/١٩ ، وبين من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه عرض للدفع المبدئي من الطاعن بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة ورد عليه بقوله « وحيث ان الثابت بمدونات الأوراق ان المتهم سئل بمحضر جمع الاستدلالات الشرطة المؤرخ ١٩٧٤/٦/١٩ والثابت ان النيابة العامة قامت على قيد ووصف التهمة وتقديم المتهم بها الى المحاكمة الجنائية لدى المحكمة في ١٩٧٧/٥/٢ لجلسة ٧٧/٦/٩ ولما كانت هذه الاجراءات تنطوي على ما يسمى في قانون الاجراءات بالتحقيق أو الاتهام وكلاهما اجراء قاطع التقدم المسقط وبالتالي يتعين بدء سريان تقدم جديد اعتبارا من اخر اجراء من اجراءات التحقيق والاتهام الحاصلة في ١٩٧٧/٥/٢ وبالتالي يضحى النعى بانقضاء الدعوى الجنائية المطروحة بمضي المدة عملا بنص المادتين ١٧،١٥ من قانون الاجراءات الجنائية مردودا متعين الرفض ، ، لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية يقضى في المادتين ١٧،١٥ منه بانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنح بمضي ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتقطع المدة باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي أو باجراءات الاستدلال اذا اتخذت في مواجهة المتهم أو اذا أخطر بها بوجه رسمي وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع ، واذا تعددت الاجراءات التي تقطع المدة فان سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر اجراء ، وكان من المقرر ان الدعوى الجنائية لا تعتبر مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العامة بتقديمها الى المحكمة لأن التأشير بذلك لا يعدو أن يكون أمرا اداريا الى قلم كتاب النيابة لاعداد ورقة التكليف بالحضور حتى اذا ما اعدت ووقعها عضو النيابة جرى من بعد اعلانها وفقا للقانون ترتب

عليها كافة الآثار القانونية بما في ذلك قطع التقادم بوصفها من اجراءات الانهاام، وكان من المقرر أيضا ان الأصل أنه وان كان ليس بلازم مواجهة المتهم باجراءات المحاكمة التي تقطع المدة المسقطه للدعوى ما دامت متصلة بسير الدعوى أمام القضاء الا أنه يشترط فيها لكى يترتب عليها قطع التقادم ان تكون صحيحة فاذا كان الاجراء باطلا فانه لا يكون له أثر على التقادم ، كما أنه من المقرر أنه لا يجوز للمحكمة ان تحكم على المتهم فى غيبته الا بعد اعلانه قانونا بالجلسة التي تحدد لنظر دعواه والا بطلت اجراءات المحاكمة لان الاعلان القانونى شرط لازم لصحة اتصال المحكمة بالدعوى ، واذ كان الثابت - على ما سلف أنه قد مضى فى صورة الدعوى المطروحة ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ سؤال الطاعن فى محضر جمع الاستدلالات فى ١٩٧٤/٦/١٩ واعلانه اعلانا صحيحا بتاريخ ١٩٧٨/١/١١ للحضور بجلسة المحاكمة دون اتخاذ اجراء قاطع لتلك المدة اذ لايعتد فى هذا الخصوص بتأشير النيابة العامة بتقديم الدعوى للمحكمة أو بقرارات تأجيل جلسات المحاكمة السابقة على اعلان المتهم طالما ان المحكمة لم تكن قد اتصلت بالدعوى اتصالا صحيحا الا بالاعلان الحاصل بتاريخ ١٩٧٨/١/١١ سالف الذكر فان الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بمضى المدة ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بادانة الطاعن فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . لما كان ذلك، وكانت المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على ان كل حكم يصدر فى موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل فى التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية او المتهم وذلك مالم تر المحكمة ان الفصل فى هذه التعويضات يستلزم اجراء تحقيق خاص ينبى عليه ارجاء الفصل فى الدعوى الجنائية فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى الى المحكمة المدنية بلا مصاريف ، ومفاد هذا ان ولاية المحكمة الجنائية فى الأصل مقصور على نظر ما يطرح عليها من الجرائم واختصاصها بنظر الدعاوى المدنية الناشئة عنها انما هو استثناء من القاعدة للارتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذى تقوم عليه كل

منهما فيشترط ان لا تنظر الدعوى المدنية الا بالتبعية للدعوى الجنائية ، ومنى رفعت الدعوى المدنية صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية فيتعين الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية معا بحكم واحد واذ كان الواضح من منطوق الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه اغفل الفصل في الدعوى المدنية المقامة من الطاعن فضلا عن ان مدوناته لم تتحدث عنها مما يحق معه القول بأن المحكمة الاستئنافية لم تنظر اطلاقا في الدعوى المدنية ولم تفصل فيها ، فان الطريق السوى أمام الطاعن هو ان يرجع الى ذات المحكمة التي نظرت الدعوى واصدرت الحكم وان يطلب منها الفصل فيما أغفلته اذ ليس له أن يلجأ الى المحكمة الاستئنافية لتدارك هذا النقص ذلك بان هذه المحكمة انما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة وطالما انها لم تفصل في جزء من الدعوى فان اختصاصها يكون مازال باقيا بالنسبة له ، ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بنفسها في أمر لم تستفد محكمة أول درجة بعد ولايتها في الفصل فيه . لما كان ذلك ، وكان الطعن في الحكم بالنقض لا يجوز الا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع فان الطعن الحالي بالنسبة للدعوى المدنية يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له في خصوص هذه الدعوى مما يتعين معه القضاء بعدم جواز الطعن بالنسبة للدعوى المدنية المقامة من الطاعن والزامه المصاريف .

جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين / حسن جمعه واحمد ابو زيد ومحمد نجيب صالح
ومحمد حسن

(١٢٢)

الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٥٢ القضائية

حكم « تسببيه • تسبیب معیب » • اثبات « شهادة » « بوجه عام » •
استناد الحكم بالادانة الى شهادة شاهدين ليست لهما أقوال سوى مذكرو
محضر محضر ضبط الواقعة من أن أقوالهما مطابقة لرواية زميل لهما • خطأ •
علة ذلك ؟

اذ كان الحكم قد استند فيما استند اليه - من أدلة الثبوت الى شهادة
الشاهدين • • • • • وكان الين من محاضر جلسات المحاكمة والمفردات
المضمومة تحقيقا لوجه الطعن انه ليست للشاهدين المذكورين من أقوال سوى
ما أثبتته محضر محضر ضبط الواقعة من انه بسماع أقوالهما وجدها مطابقة
لأقوال زميلهما ، وكان الحكم المذكور يقول بتطابق أقوالهما مع أقوال
الشاهد • • • فانه يكون قد أقام قضاءه على ما ليس له أصل في
الأوراق وانه انما اعتق رأى محضر المحضر وسلم به تسليمًا بغير أن يستوثق
من مدى صحته أو فساده لعدم وجود أقوال لها حتى يتسنى اجراء المطابقة
عليها ، وهو ما لا يجوز لما هو مقرر من ان الحكم يجب أن يكون صادرا
عن عقيدة للقاضي يحصلها بنفسه لا يشاركه فيه غيره •

الوقائع

أُتِهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها بدائرة قسمى سيدى جابر والرمل محافظة الاسكندرية أولا : سهلت واستغلت دعارة التهمة الرابعة • ثانيا : عاونت التهمة الرابعة على ممارسة الدعارة عن طريق ايوائها • وطلبت عقابها بمواد الاتهام • ومحكمة جناح آداب الاسكندرية قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١ ، ب ، ٩ ، ٥/٥ ، ١٥ من القانون ١٠ سنة ١٩٦٦ بمعاينة التهمة بالحبس مع الشغل لمدة سنة وكفالة ٢٠ جنيه لوقف التنفيذ وغرامة مائة جنيه والمراقبة لمدة مساوية لمدة الحبس المحكوم بها • فاستأنفت المحكوم عليها ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف •

فطلعن الأستاذ / • • • • المحامي عن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض •

الحكمة

حيث ان ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه انه اذ دانها بجريمتي تمهيل الدعارة والمعاونة على ممارسة البغاء قد شابه خطأ في الاسناد ، ذلك بأنه تساند في قضائه بالادانة الى تطابق أقوال الشاهدين « • • • • » ، و « • • • • » مع أقوال الشاهد « • • • • » ، بينما الثابت من الأوراق أنه لم يثبت لهما أية أقوال سوى ما قرره الضابط بمحضره من انه سمع أقوالهما فوجدها مطابقة لأقوال الشاهد « • • • • » ، مما يعيب الحكم مما يوجب نقضه •

وحيث انه يبين من الرجوع الى الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه انه بعد أن حصل واقعة الدعوى أورد أقوال شاهد

الاثبات بما مفادة انه وزميله تعرفا على فتاتين
وبعد أن مارسا الجنس معهما اعطتهما الفتاتان رقم تليفون الطاعة للاتصال
بها اذا رغبا في ممارسة الجنس مع نسوة ساقطات ، وانه بعد ذلك ظل هو
وزميله على اتصال بالطاعة التي تحضر لهما النسوة مقابل أجر تتقاضاه
كما أثبت الحكم انه بسؤال الشهود و
بمحضر الضبط جاءت أقوالهم مطابقة لشهادة الأول وانتهى
من بعد ذلك الى ادانة الطاعة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد
استند فيما استند اليه - من أدلة الثبوت الى شهادة الشاهدين
و وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة والمفردات المضمومة
تحقيقا لوجه الطعن انه ليست للشاهدين المذكورين من أقوال سوى
ما أثبتته محرر محضر ضبط الواقعة من انه بسماع أقوالهما وجدها مطابقة
لأقوال زميلهما ، وكان الحكم المذكور يقول بتطابق أقوالهما مع أقوال
الشاهد فانه يكون قد أقام قضاء على ما ليس له أصل في
الأوراق وانه انما اعتنق رأى محرر المحضر وسلم به تسليما بغير أن يستوثق
من مدى صحته أو فسادة لعدم وجود أقوال لها حتى يتسنى اجراء المطابقة
عليها ، وهو ما لا يجوز لما هو مقرر من ان الحكم يجب أن يكون صادرا
عن عقيدة للقاضي يحصلها بنفسه لا يشاركه فيه غيره - لما كان ماتقدم ،
فان الحكم المطعون فيه يكون معيا بما يستوجب نقضه والاحالة دون حاجة
الى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوة نائب رئيس المحكمة
ومعضوية السادة المستشارين / جمال الدين منصور وعبد العزيز عبد العاطي
ومحمد صلاح خاطر ونجاح نصار

(١٢٣)

الطعن رقم ١٨١٨ لسنة ٥٢ التضيائية

- ١ - تزوير « أوراق رسمية » • جريمة « أركانها » •
المحرر الرسمي • عدم اشتراط صدوره من موظف عمومي من أول
الامر •
اثر تداخل الموظف العمومي ؟
- ٢ - حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » • قصد جنائي •
عدم لزوم تحدث الحكم صراحة عن كل ركن من اركان جريمة التزوير •
مناط تحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير في اوراق رسمية ؟
- ٣ - حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » تزوير « أوراق رسمية » •
اشتراك •
اثبات الحكم ان المتهم أنتحل شخص المجنى عليه وتسمى باسمه امام
المحامي الذي تول اعداد صحيفة دعوى الاشكال على أساس ذلك • تتوافر
جريمة التزوير •
- ٤ - حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » • اثبات « بوجه عام » •
نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •
الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم • ما هيته ؟

١ - من المقرر أن ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعا في محرر رسمي أن يكون هذا المحرر قد صدر من موظف عمومي من اول الأمر - اذ قد يكون عرفيا في أول الأمر ثم ينقلب الى محرر رسمي بعد ذلك اذا ما تدخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته ففي هذه الحالة يعتبر واقعا في محرر رسمي بمجرد أن يكتسب المحرر الصفة الرسمية بتدخل الموظف ، وتسحب رسميته على ما سبق من الاجراءات ، اذ العبرة بما يؤول اليه المحرر لا بما كان عليه في أول الامر •

٢ - من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة عن كل ركن من أركان جريمة التزوير ما دام أنه قد أورد من وقائع الدعوى ما يدل عليه • ويتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية متى تعمد الجاني تغير الحقيقة في المحرر مع انتواء استعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه ، وليس أمرا لازما التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن توافر هذا الركن مادام فيما أوردته من الوقائع ما يشهد لقيامه •

٣ - لما كان مؤدى ما أوردته الحكم المطعون فيه في بيانه لواقعة الدعوى واستعراضه لأدلتها وفي رده على دفاع الطاعنين ان ما ثبت في حقهما هو الاشتراك في تزوير معنى يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وذلك بانتحال المتهم الثاني لشخصية المجنى عليه والتسمي باسمه أمام المحامي الذي تولى اعداد صحيفة دعوى الاشكال على أساس البيانات المغايرة للحقيقة التي زوده بها الطاعنان مما يتوافر به تغير الحقيقة في المحرر الرسمي باحدى الطرق المنصوص عليها في القانون ، فان النعي على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص يكون على غير سند •

٤ - من المقرر ان الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت اليها •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : وهما ليسا من أرباب الوظائف العمومية اشتركا بطريق الاتفاق والمساعدة مع آخر حسن النية هو الأستاذ المحامي في تزوير صحيفة الاشكال رقم مستعجل القاهرة . وأمليا بيانات الصحيفة المذكورة بعد أن انتحل الثاني اسم المستأجر الأصلي ، وصادقه الأول على ذلك فوقع المحامي حسن النية على صحيفة الاشكال وقدمها للموظف المختص ، وتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من مستشار الاحالة احالتهما الى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا في عملا بالمواد ٢/٤٠ ، ٣ ، ٤١ ، ١١ ، ٢١٤ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من الطاعنين بالسجن لمدة خمس سنوات .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث ان مما ينهائ الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانهما بجريمة الاشتراك في تزوير محرر رسمي (عريضة الاشكال رقم مستعجل القاهرة) قد شابه القصور والخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت في الأوراق . ذلك بأنه أخذ الطاعنين بجناية الاشتراك في تزوير محرر رسمي تأسيسا على أن صحيفة الاشكال هي ورقة رسمية حال أن تغير الحقيقة وقع في هذه الورقة قبل أن تكتسب صفة رسمية بالتأشير عليها من الموظف المختص كما لم يعرض الحكم لتوافر القصد الجنائي لدى الطاعن الثاني الذي اقتصر دوره على مجرد الاستعانة بوكيل محام لاتخاذ اجراءات طرد المدعى عليه ولم يكن يعتقد انه سيقوم بما قام به لجهله بالاجراءات ،

هذا الى أن الحكم قد عول في ادانة الطاعنين على شهادة الأستاذ
 الميhamي من أنهما طلبا اليه رفع دعوى الاشكال بعد ان انتحل الثاني أمامه
 شخصية المجنى عليه وتسمى باسمه في صحيفة في حين أن مؤدى شهادة
 هذا الشاهد ان وكيل محام اصطحب معه آخرين وقرر له أن احدهما
 هو المجنى عليه ولما انصرفا بعد سداد الرسم على صحيفة الاشكال قام المتهم
 الثاني بوضع بصمته على الصحيفة بما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان الين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أثبت في حق الطاعنين
 انهما اشتركا بطريق الاتفاق والمساعدة مع آخر حسن النية هو الأستاذ
 الميhamي في تزوير صحيفة الاشكال رقم مستعجل القاهرة
 وذلك بأن انتحل المتهم الثاني شخصية المجنى عليه وتسمى باسمه
 أمام الميhamي الذي تولى اعداد صحيفة دعوى الاشكال على أساس البيانات
 المغايرة للحقيقة التي زوده بها المتهمان ثم قام المتهم الأول بالتوقيع على
 الصحيفة وأعقب ذلك تقديمها الى الموظف المختص بقلم كتاب المحكمة الذي
 حصل الرسم المستحق عليها وقام بالتوقيع عليها وحدد جلسة لنظرها ثم
 استطرد الحكم المطعون فيه الى القول « وحيث أنه وان بدت صحيفة الدعوى
 في ثوب الورقة العرفية الا أنها قد تحولت الى محرر رسمي بتدخل الموظف
 العمومي بقلم كتاب المحكمة الذي حصل رسمها وقام بالتوقيع عليها وقبدها
 بجدول القضايا وسجل لها رقما وحدد الجلسة التي ستنظر فيها فضلا عن
 تدخل الميhamي الذي قام باعلانها وهذه الرسمية التي اكتسبتها الورقة تنسحب
 على الاجراءات التي سبقت تدخل الموظف العمومي » وانتهى الحكم
 الى ادانة الطاعنين بجريمة الاشتراك في تزوير ورقة رسمية وما ذهب اليه
 الحكم المطعون فيه يتفق وصحيح القانون لما هو مقرر من أنه ليس بشرط
 لاعتبار التزوير واقعا في محرر رسمي أن يكون هذا المحرر قد صدر من
 موظف عمومي من أول الأمر - اذ قد يكون عرفيا في أول الأمر ثم ينقلب الى
 محرر رسمي بعد ذلك اذا ما تداخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته ففي
 هذه الحالة يعتبر واقعا في محرر رسمي بمجرد أن يكتسب المحرر الصفة

الرسمية بتدخل الموظف ، وتسحب رسميته على ماسبق من الاجراءات ، اذ العبرة بما يؤول اليه المحرر لا بما كان عليه في أول الامر - ومن ثم يضحى ما ذهب اليه الطاعنان من تعيب الحكم بقالة الخطأ في تطبيق القانون ولا أساس له . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة عن كل ركن من أركان جريمة التزوير ما دام أنه قد أورد من وقائع الدعوى ما يدل عليه . ويتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية متى تعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع انتواء استعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه ، وليس أمرا لازما التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن توافر هذا الركن مادام فيما أوردته من الوقائع ما يشهد لقيامه . وكان مؤدى ما أوردته الحكم المطعون فيه في بيانه لواقعة الدعوى واستعراضه لأدلتها وفي رده على دفاع الطاعنين ان ما ثبت في حقهما هو الاشتراك في تزوير معنى بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة . وذلك بانتحال المتهم الثاني لشخصية المجنى عليه والتسمى باسمه أمام المحامي الذي تولى اعداد صحيفة دعوى الاشكال على أساس البيانات المغايرة للحقيقة التي زوده بها الطاعنان مما يتوافر به تغيير الحقيقة في المحرر الرسمي باحدى الطرق المنصوص عليها في القانون ، فان النعى على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص يكون على غير سند . واذ كان من المقرر ان الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت اليها . فانه بفرض صحة ما ذهب اليه الطاعنان من أن الاستاذ المحامي قرر أن شخصا آخر قدم له الطاعنان فقرر أن أحدهما هو المجنى عليه - خلافا لما ذهب اليه الحكم من أن الطاعنين هما اللذين قدما الى هذا الشاهد وانتحل ثانيهما اسم المجنى عليه فانه لا أثر فيما خلصت اليه المحكمة من عقيدة ، اذ يستوى في ذلك أن يكون الطاعنين قد قدما الى الشاهد من تلقاء نفسيهما أو

بواسطة شخص آخر ما دام أن المحكمة قد أثبتت في حقهما بادرة ممانعة لها
معينها من الأوراق ان احدهما انتحل شخصية المجنى عليه وانهما زودا الشاهد
ببيانات مغايرة للحقيقة اعد على أساسها صحيفة دعوى الاشكال ، فوقعت
جريمة التزوير بناء على ذلك ، ومن ثم فان منعى الطاعنين على الحكم في هذا
الخصوص لا يكون له محل •

لما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض •

جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار : محمد عبدالعزيز الجندى نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : احمد محمود هيكمل ومحمد عبد المنعم البنا
ومحمد الصوفي عبد الجواد وكمال المتينى

(١٢٤)

الطعن رقم ٩٣٤ لسنة ٥٢ القضائية

- ١ - حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » • اثبات « شهادة » •
احالة الحكم فى بيان شهادة شاهد الى ما أورده من أقوال شاهد آخر •
لا يعيبه • ما دامت أقوالهما متفقة مع ما استند اليه منها •
- ٢ - اثبات « بوجه عام » • اصابة • سلاح • ذخيرة •
اثبات الحكم اعتمادا على أقوال الشهود والتقارير الطبية فى حق كل
من المتهمين تهمة اصابة أحد المجنى عليهم نتيجة اطلاق عيار نارى كان يحمله
وادانتهم بجريمة احراز سلاح وذخيرة • لاعيب •
- ٣ - اثبات « شهادة » « خبرة » • اصابة • حكم « تسببيه • تسبيب
غير معيب » •
تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى • غير لازم • كفاية أن
يكونا غير متناقضين بما يستعصى على الملاءمة والتوفيق • مثال •
- ٤ - دعوى مدنية • مسئولية مدنية • مسئولية جنائية • تعويض •
تضامن •
ثبوت اتحاد الفكرة وتطابق الارادات بين المتهمين على التعدى •
آثره : وجوب مساءلتهم متضامنين مدنيا عما وقع منهم أو من أحدهم من فعل
غير مشروع • عدم ثبوت الاتفاق بينهم • لا أثر له فى قيام المسئولية
التضامنية أساس ذلك ؟

١ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان أقوال الشاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .

٢ - إذا كان الحكم بعد أن اثبت في حق كل من الطاعنين الثلاثة تهمة إصابة أحد المجنى عليهم نتيجة إطلاق عيار من سلاح ناري كان يحملته ، واعتمد في ذلك على أقوال الشهود وما أسفرت عنه التقارير الطبية من أن أصابة كل من المجنى عليهم حدثت من عيار ناري ، خلص إلى ثبوت تهمة احراز السلاح والذخيرة في حق كل من الطاعنين استنتاجا من الأدلة سائفة البيان ، وهو استنتاج لازم في منطق العقل ، فإن النعي على الحكم في هذه الخصوص يضحى في غير محله .

٣ - لما كان لا تناقض بين ما انتهى إليه من ادانة الطاعنين الأول والثالث باحراز سلاح ناري غير مشسوخ ، وما اثبتته - نقلا عن التقرير الطبي الشرعي - من أن إصابة كل من المجنى عليهما الأول والثالث تحدثت عن عيار ناري معمر بمقدوف مفرد ، ما دام أن الحكم قد نقل عن هذا التقرير - وبغير منازعة من الطاعنين في سلامة مأخذه منه - أنه يتعذر تحديد نوع السلاح الناري الذي أطلق منه العيار الذي أصاب كلا من المجنى عليهما سالف الذكر . فإن منعي الطاعنين في هذا الخصوص يكون على غير أساس . لما كان ذلك . وكان الأصل أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني ، بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي - كما أخذت به المحكمة - غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصي على الملازمة والتوفيق ، وكان مؤدى أقوال المجنى عليها كما حصلها الحكم أن الطاعن الثالث أطلق صوبها عيارا ناريا من سلاح ناري أصابها في ظهرها وصدرها ، وكان الثابت بالحكم أن التقرير الطبي الشرعي أورى بأن تلك المجنى عليها أصيبت من عيار ناري أطلق عليها من الخلف وأصابها بأعلا يسار الظهر ونفذ من وحشية يسار الثدي اليسر ، فانه لا يكون ثمة تناقض بين الدليلين القولي والفني ، ولا يغير من ذلك أن تكون المجنى عليها قد شهدت بالتحقيقات بأن الطاعن الثالث أطلق

العارى النارى الذى اصابها وهو قادم نحوها ، لان قدومه على هذا النحو لا يعنى أنها لم تكن مولية له ظهرها ، فضلا عن أن المحكمة لم تقول على هذا الشق من قالة المجنى عليها بفرض صدوره - ولم تورد في حكمها أو تركن اليه في تكوين عقيدتها ، ولا يعتبر ذلك منها افتئاتا على الشهادة ببتها ،

٤ - من المقرر قانونا أنه متى أثبت الحكم اتحاد الفكرة وتطابق الارادات لدى المتهمين على الاعتداء وقت وقوعه ، فانهم جميعا يكونون مسئولين متضامين مدنيا عما أصاب المدعين من ضرر نتيجة اصابتهم بسبب الاعتداء الذى وقع عليهم من المتهمين جميعا أو من أى واحد منهم ، ولا يؤثر في قيام هذه المسئولية التضامنية قبلهم عدم ثبوت اتفاق بينهم على التعدى ، فان هذا الاتفاق انما تقتضيه في الأصل المسئولية الجنائية عن فعل الغير ، أما المسئولية المدنية فتبنى على مجرد تطابق الارادات ولو فجأة بغير تدبير مسبق على الايذاء لفعل غير مشروع ، فيكفى فيها ان تتوارد الخواطر على الاعتداء وتتلاقى ارادة كل مع ارادة الاخرين على ايقاعه ، لتعمهم المسئولية المدنية جميعا ، ولو تم التفريق بينهم في المسئولية الجنائية ومن ثم فان ما يثيره الطاعنون في هذا الوجه لا يكون له محل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم أولا شرعوا في قتل
 عمدا بأن أطلق المتهم الاول
 عيارا ناريا على المجنى عليه الاول وأطلق المتهم الثانى عيارا ناريا على المجنى
 عليها الثانية وأطلق المتهم الثالث عيارا ناريا على المجنى عليها الثالثة من اسلحة
 نارية (بنادق) كانوا يحملونها قاصدين من ذلك قتلهم فأحدثوا بهم الاصابات
 الموصوفة بالتقريرين الطيين الشرعيين وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل
 لارادتهم فيه وهو مداركة المجنى عليهم بالعلاج . ثانيا : احرزوا بغير ترخيص
 أسلحة نارية غير مشمخنة « بنادق » . ثالثا : احرزوا ذخائر (ثلاث طلقات)

مما تستعمل فى الاسلحة النارية آنفة البيان دون أن يكون مرخصا لهم بحمل واحراز السلاح • وطلبت من السيد مستشار الاحالة احوالهم الى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيود والوصف الواردين بتقرير الاتهام فقرر ذلك • وادعى المجنى عليهم مدنيا قبل المتهمين متضامين بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت • ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا عملا بالمواد ١٧٦ و ٢٦١ / ٤-١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ الملحق به والمواد ٢٤٢ / ١ و ٣٢٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة والزامهم متضامين بأن يؤدوا للمدعين بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت باعتبار ان الواقعة جنحة ضرب بسيط وجناية احراز سلاح وذخيرة بدون ترخيص •

فطن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض •• الخ

المحكمة

حيث ان الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه أنه اذ دأبهم بجرائم الشروع فى القتل العمد واحراز سلاح نارى وذخائر بغير ترخيص قد شابه القصور والتناقض فى التسبيب والفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون، ذلك بأن الحكم اكتفى فى بيان مؤدى أقوال الشهود وبالأحالة الى ما أورده من أقوال المجنى عليهم الثلاثة ، على الرغم من اختلافها عما قال به الشهود ، كما ادان الحكم كلا من الطاعنين باحراز سلاح نارى غير مششخن وذخائر دون أن يدل على ذلك ، فى حين أن - الثابت من التقرير الطبى الشرعى ان اصابه كل من المجنى عليهما الاول والثالثة تحدث من مقذوف مفرد ، وبما ينبىء عن استخدام الجانى فى الحالىن سلاحا ناريا مششخما ، وعول الحكم على رواية المجنى عليها الثالثة التى شهدت بأن الطاعن الثالث أطلق عليها النار أثناء قدومه نحوها ، فى حين أثبت التقرير الطبى أن

أصابها حدث من عيار نارى أطلق من خلفها ، كما قضى الحكم بتضامن الطاعنين فى الالتزام بأداء التعويض المحكوم به ، دون سند لهذا التضامن ، وبما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم الجرح العمد واحراز سلاح نارى غير مشسختن وذخائر بغير ترخيص التى دان الطاعنين بها ، وأورد على ثبوتها فى حقهم أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان أقوال الشاهد الى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما متفقة مع ما استند اليه الحكم منها ، وكان يبين من مطالعة المفردات - التى ضمت تحقيقا لوجه الطعن أن أقوال الشهود الثلاثة - التى احال الحكم فى بيانها الى ما أورده من مؤدى أقوال المجنى عليهم تتفق فى جملتها مع ما شهد به المجنى عليهم سالفوا الذكر ، فان معنى الطاعنين فى هذا الشأن لا يكون سديدا ، لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد أن اثبت فى حق كل من الطاعنين الثلاثة تهمة اصابة أحد المجنى عليهم نتيجة اطلاق عيار من سلاح نارى كان يحملة ، واعتمد فى ذلك على أقوال الشهود وما أسفرت عنه التقارير الطبية من ان اصابة كل من المجنى عليهم حدثت من عيار نارى ، خلص الى ثبوت تهمة احراز السلاح والذخيرة فى حق كل من الطاعنين استتاجا من الأدلة سائلة البيان ، وهو استتاج لازم فى منطق العقل ، فان النعى على الحكم فى هذا الخصوص يضحى فى غير محله . لما كان ما تقدم . وكان لا تناقض بين ما انتهى الحكم اليه من ادانة الطاعنين الاول والثالث باحراز سلاح نارى غير مشسختن ، وما اثبتته - نقلا عن التقرير الطبى الشرعى - من أن اصابة كل من المجنى عليهما الأول والثالثة تحدثت من عيار نارى معبر بمقذوف مفرد ، ما دام ان الحكم قد نقل عن هذا التقرير - وبغير منازعة من الطاعنين فى سلامة مأخذه منه - أنه يتعذر تحديد نوع السلاح النارى الذى اطلق منه العيار الذى أصاب كلا من المجنى عليهما سالفى الذكر ، فان معنى الطاعنين فى هذا الخصوص يكون على غير أساس . لما كان ذلك

وكان الأصل أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى ، بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى - كما أخذت به المحكمة - غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملازمة والتوفيق ، وكان مؤدى أقوال المجنى عليها كما حصلها الحكم ان الطاعن الثالث اطلق صوبها عيارا ناريا من سلاح نارى أصابها فى ظهرها وصدرها ، وكان الثابت بالحكم ان التقرير الطبى الشرعى أوردى بأن تلك المجنى عليها أصيبت من عيار نارى أطلق عليها من الحلف وأصابها بأعلا يسار الظهر ونفذ من وحشية يسار الثدى الايسر ، فانه لا يكون ثمة تناقض بين الدليلين القولى والفنى ، ولا يغير من ذلك ان تكون المجنى عليها قد شهدت بالتحقيقات بأن الطاعن الثالث أطلق العيار النارى الذى أصابها وهو قادم نحوها ، لان قدومه على هذا النحو لا يعنى أنها لم تكن مولية له ظهرها ، فضلا عن أن المحكمة لم تمول على هذا الشق من قالة المجنى عليها بفرض صدوره منها - ولم تورد فى حكمها أو تركن اليه فى تكوين عقيدتها ، ولا يعتبر ذلك منها افتئاتا على الشهادة ببرها ، لما هو مقرر من ان لمحكمة الموضوع تجزئة الدليل المقدم لها ، وأن تأخذ بما تطمئن اليه من أقوال الشهود وتطرح ما عداه ، اذ مرجع الأمر فى هذا الشأن الى اقتناعها هى وحدها . لما كان ما تقدم ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة ومن الحكم المطعون فيه أن المجنى عليهم الثلاثة قد ادعوا مدنيا قبل الطاعنين جميعا طالين الحكم بالزامهم متضامين بأن يدفعوا لهم فرس صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ، فقضى لهم الحكم بذلك ، وكان الحكم قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه ان شجارا نشب بين أفراد من عائلة الطاعنين من بينهم ثلاثتهم ، وآخرين من عائلة المجنى عليهم ، اطلق فيه كل من الطاعنين عيارا ناريا أصاب واحدا من المجنى عليهم الثلاثة ، وكان من المقرر قانونا أنه متى أثبت الحكم اتحاد الفكرة وتطابق الارادات لدى المتهمين على الاعتداء وقت وقوعه ، فانهم جميعا يكونون مسئولين متضامين مدنيا عما أصاب المدعين من ضرر نتيجة اصابتهم بسبب الاعتداء الذى وقع عليهم من اتهمين جميعا أو من أى واحد منهم ، ولا يؤثر فى قيام هذه المسؤولية التضامنية قبلهم عدم ثبوت اتفاق بينهم على التعدى ، فان هذا الاتفاق إنما تقتضيه

في الأصل المسؤولية الجنائية عن فعل الغير ، أما المسؤولية المدنية فتبنى على مجرد تطابق الارادات ولو فجأة بغير تدبير سابق على الايذاء لفعل غير مشروع ، فيكفي فيها ان توارد الخواطر على الاعتداء وتتلاقى ارادة كل مع ارادة الاخرين على ايقاعه ، لتعمهم المسؤولية المدنية جميعا ، ولو تم التفريق بينهم في المسؤولية الجنائية ومن ثم فان ما يثيره الطاعنون في هذا الوجه لا يكون له محل ، لما كان ذلك ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / راغب عبد الظاهر وفوزى أسعد وعبد الرحيم
نافع وحسن غلاب

(١٢٥)

الطعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٥٢ القضائية

- ١ - اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببيه • تسبيب معيب » • طعن •
نقض « اسباب الطعن • ما يقبل منها » •
القضاء بالبراءة للشك • حده • احاطة الحكم بواقعة الدعوى وخلوه
من الخطأ في القانون •
- ٢ - قانون « تفسيره » « تطبيقه » • لوائح • قرارات وزارية •
سلاح • حكم « تسببيه • تسبيب معيب » •
وجوب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام الدقة في تفسيرها
وعدم تحميل عبارتها فوق ما تحتل •
الاستهداء بحكمة التشريع ودواعيه لا تكون الا عند غموض النص • أثر
ذلك ؟

قول الحكم أن التائب في حيازة سلاح بدون ترخيص يقتصر على
الأجزاء الرئيسية للسلاح منفردة دون أن تكون مجعده مخالفاً بذلك صريح
نص المادة ٣٥ مكرر من قانون الاسلحة والذخائر رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ • خطأ •

- كون الخطأ الذي شاب الحكم قد جره الى عيب القصور في التسبيب •
وجوب النقض والاحالة • مثال •

١ - من المقرر أنه يكفي ان يتشكك القاضي في ثبوت التهمة ليقضى للمتهم بالبراءة الا ان حد ذلك ان يكون قد الم بواقعة الدعوى وادلتها وخلا حكمه من عيوب التسيب ومن الخطأ في القانون .

٢ - ما تروى فيه - الحكم - من خطأ في تفسير القانون بأن منط التجريم وجود أجزاء رئيسية على انفرادها بدلالة ان النص التجريمى قد جاء تاليا لتجريم حيازة السلاح فيعتبر بمثابة ذكر الخاص بعد العام .
فمردود بأنه من المقرر أن الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل ، وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لیس فيها فانه يجب أن تعد تعبيراً صادقا عن ارادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أيا كان الباعث على ذلك ، ولا الخروج عن النص متى كان واضحا جلى المعنى قاطعا في الدلالة على المراد منه ، واذا جاء ايراد كلمة الأجزاء الرئيسية مطلقا من كل قيد في نص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ مكرر من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ .
كما ان عبارة « تعتبر أسلحة نارية في حكم هذا القانون أجزاء الأسلحة النارية » لا يمكن أن ينصرف الى غير المدلول العام الوارد في عبارة النص ، وهو الذى كان قائما في ذهن الشارع حين أجرى التعديل فان ما خاض فيه الحكم المطعون فيه من القول بالتفرقة بين الأجزاء الرئيسية على انفرادها وبينها مجمعة يكون منه تخصيص للنص بغير مخصص وبلا سند من القانون ، كما أن من شأن الأخذ به الانتهاء الى نتيجة يأبأها المنطق هي أن تخرج عن دائرة التأييم ذات الأجزاء الرئيسية المؤتمة حيازتها لمجرد أنها جمعت في شكل سلاح نقص جزء منه وهو ما لا يتصور أن يكون الشارع قد قصد اليه . لما كان ذلك ، وكان هذا الخطأ قد جر المحكمة الى عيب القصور في التسيب لأنها لم تعن ببحث مناط التأييم من كون الأجزاء المضبوطة بحوزة المطعون ضده تعد من الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية ، وما اذا كان قد حازها بقصد الاستعمال ، فان محكمة النقض

لا تستطيع اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى
كما صار اثباتها فى الحكم مما يعيب الحكم بالقصور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بدائرة مركز ديرمواس محافظة
المنيا - احرز اجزاء رئيسية من سلاح نارى غير مششخن بغير ترخيص من
وزير الداخلية وكان ذلك بقصد الاستعمال . وطلبت من مستشار الاحالة
احالته لمحكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للمواد ١/٢٦، ١/٣٥، ٢/٣٥ مكرر من
القانون ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقوانين ٥٤٦ سنة ١٩٥٤، ٧٥ سنة ١٩٥٨، ٢٦
سنة ١٩٧٨ والجدول ٢ الملحق بالقانون الأول . فقرر ذلك . ومحكمة
جنايات المنيا قضت غاييا بالمادتين ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات ، ٢/٣٠ من
قانون العقوبات ببراءة المتهم مما نسب اليه وبمصادرة المضبوطات .
فطست النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض واودعت مذكرة الأسباب
بذات التاريخ موقعا عليها من الاستاذ / . . . رئيس النيابة .

المحكمة

حيث ان النيابة العامة تمنى على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى ببراءة
المطعون ضده من تهمة حيازة اجزاء رئيسية لسلاح نارى غير مششخن بغير
ترخيص وبقصد الاستعمال فقد أخطأ فى تطبيق القانون - ذلك بأنه أقام قضاءه
على أن التائيم يقتصر على الأجزاء الرئيسية للسلاح على انفرادها دون أن نكون
مجموعة على النحو الذى ضبطت به فى الدعوى، ولم يفتن الى أن المادة ٣٥ مكررا
من قانون الأسلحة والذخائر رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ٢٦
لسنة ١٩٧٨ تؤتم حيازة اجزاء السلاح الرئيسية على اطلاقها سواء كانت على
أنفرادها أو مجموعه متى كانت بقصد الاستعمال ، وقول الحكم بأن التائيم يقتصر
على وجود اجزاء رئيسية على انفرادها فيه مخالفة لصريح النص ولا يتفق مع
روح وهدف التشريع فى هذا الصدد مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان حصل واقعة الدعوى بما مؤداه ان المطعون ضده حاز فردا غير مشسختن وأنه لا توجد به مجموعة ابره ضرب النار ويحتاج اصلاحه الى دراية فنية وبه اجزاء رئيسية صالحة للاستعمال تتكون من الماسورة ومجموعة الطارق ومجموعة التتك ، أمس قضاءه بالبراءة على قوله « ان ذلك الفرد تغيرت طبيعته فافتقد مسمى السلاح الناري بافتقاره الى جزء أساسي بدونه لا يصلح للدفاع أو الاعتداء وهو على هذه الصورة يكون وحده عضوية لا شيئا منقسما ومناطق التجريم وجود اجزاء رئيسية على انفرادها في أصل الاستعمال بدلالة ان النص التجريمي الخاص بها وقد جاء تاليا لتجريم حيازة السلاح يعتبر بمثابة ذكر الخاص بعدم العام • لما كان ذلك وكان لم يتبين اشتغال المتهم باجزاء السلاح المختلفة فقد افتقدت الواقعة السبب القانوني المنشئ للتجريم واذ لا جريمة بغير نص فقد صار لزاما تقرير براءة المتهم • لما كان ذلك وكان من المقرر أنه يكفي ان يتشكك القاضي في ثبوت التهمة ليقضى للمتهم بالبراءة الا ان حد ذلك أن يكون قد الم بواقعة الدعوى وادلتها وخلا حكمه من عيوب التسيب ومن الخطأ في القانون ، واذ كان نص المادة ٣٥ مكررا من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر المعدلة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ الذي يحكم واقعة الدعوى قد جرى بأنه « تعتبر أسلحة نارية في حكم هذا القانون اجزاء الاسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين ٣،٢ ويعاقب على الاتجار فيها او استيرادها أو صنعها أو اصلاحها بالمخالفة لأحكام هذا القانون بذات العقوبات المنصوص عليها في هذا الشأن على الاسلحة النارية الكاملة ويسرى حكم الفقرة السابقة على حيازة واحرار الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية المذكورة اذا كانت بقصد الاستعمال » وهو واضح الدلالة في تأييم حيازة واحراز الاجزاء الرئيسية للأسلحة النارية اذا كانت بقصد الاستعمال ، فان الحكم المطعون فيه اذ ذهب الى نفس التأييم لعدم ثبوت اشتغال المطعون ضده باجزاء الاسلحة النارية ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون • أما ما تردى فيه من خطأ في تفسير القانون - بالقول بأن مناطق التجريم وجود اجزاء رئيسية على انفرادها بدلالة أن النص التجريمي

الخاص بها قد جاء تالياً لتجريم حيازة السلاح ويعتبر بمثابة ذكر الخاص بعد العام - فمردود بأن من المقرر أن الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ماتحتمل ، وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها فانه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن ارادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أبداً كان الباعث على ذلك ولا الخروج عن النص متى كان واضحاً جلي المعنى قاطعاً في الدلالة على المراد منه ، واذ جاء ايراد حكم الاجزاء الرئيسية مطلقاً من كل قيد في نص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ مكرر من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ كما ان ايراد عبارة تعتبر أسلحة نارية في حكم هذا القانون اجزاء الاسلحة النارية لا يمكن أن ينصرف الى غير المدلول العام الوارد في عبارة النص ، وهو الذي كان قائماً في ذهن الشارع حين اجري هذا التعديل ، فان ما خاض فيه الحكم المطعون فيه من القول بالفرقة بين الاجزاء الرئيسية على انفرادها وبينها مجمعة يكون منه تخصيص للنص بغير مخصص وبلا سند من القانون ، كما ان من شأن الاخذ به الانتهاء الى نتيجة يأبأها المنطق هي ان تخرج عن دائرة التأييم ذات الاجزاء الرئيسية المؤتممة حيازتها لمجرد أنها جمعت في شكل سلاح نقص جزء منه - وهو مالا يتصور ان يكون الشارع قد قصد اليه . لما كان ذلك ، وكان هذا الخطأ قد جر المحكمة الى عيب القصور في التسيب اذ انها لم تكن تبحث مناط التأييم من كون الاجزاء المضبوطة بحوزة المطعون ضده تعد من الاجزاء الرئيسية للأسلحة النارية ، وما اذا كان قد حازها بقصد الاستعمال ، فان محكمة النقض لاستطيع اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى كما صار اثباتها في الحكم مما يعيب الحكم بالقصور الذي له الصدارة على أوجه النعي المتعلقة بالخطأ في تطبيق القانون . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم والاحالة .

جاسة ١٨ من مايو سنة ١٩٨٢

برياسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / راغب عبد الظاهر وفوزى أسعد وعبدالرحيم
قافع وحسن غلاب

(١٢٦)

الطن رقم ١٨٣٨ لسنة ٥٢ القضائية

مصادرة • سلاح • نقض « حالات الطعن بالنقض » « الخطأ في تطبيق
القانون » •

احراز الأسلحة • غير محرم في الأصل •

المصادرة وجوبا • شرطها ؟ •

ثبوت عدم اسهام صاحب السلاح المرخص له به قانونا في الجريمة •
آثره ؟ •

لما كانت الاسلحة غير محرم احرازها في الأصل ، وانما نظم القانون
حالات الترخيص بحملها • ولما كانت المادة ٣٠ من قانون العقوبات تحمي
حقوق الغير الحسنى النية ، وكانت المصادرة وجوبا تستلزم ان يكون الشيء
محرمًا تداوله بالنسبة الى الكافة بما في ذلك المالك والحائز على السواء - وهو
مالا ينطبق على الاسلحة المرخص قانونا في حملها ، فاذا كان الشيء مباحا
لصاحبه الذي لم يسهم في الجريمة ومرخصا له قانونا فيه فانه لا يصح قانونا
الحكم بمصادرة ما يملكه • واذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المرخص
له بحمل السلاح وهو والد المطعون ضده لم يسهم في الجريمة المنسوبة للمطعون
ضده ولم يسند اليه أنه سلم سلاحه المرخص اليه ، فانه لا يصح قانونا أن
يحكم بمصادرة ما يملكه •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخرين بأنهم بدائرة مركز الواسطي محافظة بنى سويف - أحرز بغير ترخيص من وزير الداخلية سلاحاً نارياً ذا ماسورة مصقولة من الداخل (بندقية) ١ - أحرز ذخائر (طلقتين) مما تستعمل فى السلاح النارى مالف الذكر دون أن يكون مرخصاً له فى حيازته أو احرازه • وطلبت من مستشار الاحالة احالته لمحكمة الجنايات لمصاقبته بالمواد ١/٢٦،٦١/١-٣٠،٥ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٧٥ سنة ٢٦،١٩٥٨ سنة ١٩٧٨ والجدول رقم ٢ المرفق • ومحكمة جنايات بنى سويف قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل ثلاث أشهر وتغريمه خمسة جنيهات وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة لمدة ثلاث سنوات •

قطعت النيابة العامة فى هذا الحكم وأودعت مذكرة الاسباب بذات التاريخ •• الخ •

المحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بمصادرة البندقية الحُرطوش والطلقتين المملوكة لوالد المطعون ضده المرخص له فى حيازتها فقد أخطأ فى تطبيق القانون لمخالفته حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى نصت على عدم جواز الاخلال بحقوق الغير الحسنى اليه • مما يعيب الحكم ويوجب نقضه •

وحيث أنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه أورد فى مدوناته أن السلاح المضبوط مملوك لوالد المطعون ضده ورخص باسمه وخلص الى أن تهمتى احرازه السلاح النارى والطلقتين المملوكتين لوالده ثابتة فى حقه وانتهى الى الحكم بمصادرة المضبوطات عملاً بالمادة ٣٠ من القانون

رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل • لما كان ذلك ، وكانت الاسلحة غير محرم
أحرازها في الاصل ، وأنما نظم القانون حالات الترخيص بحملها • ولما كانت
المادة ٣٠ من قانون العقوبات تهمي حقوق الغير الحسنى النية ، وكانت
المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء محرما تداوله بالنسبة الى الكافة بما في
ذلك المالك والحائز على السواء - وهو مالا ينطبق على الأسلحة المرخص قانونا
في حملها ، فاذا كان الشيء مباحا لصاحبه الذي لم يسهم في الجريمة ومرخصا له
قانونا فيه فانه لا يصح قانونا الحكم بمصادرة ما يملكه • واذ كان الثابت من
الحكم المطعون فيه أن المرخص له بحمل السلاح وهو والد المطعون ضده لم
يسهم في الجريمة المنسوبة للمطعون ضده ولم يسند اليه أنه سلم سلاحه
المرخص اليه ، فانه لا يصح قانونا أن يحكم بمصادرة ما يملكه • لما كان
ما تقدم ، فان القضاء بالمصادرة يكون منطويا على خطأ في تطبيق القانون
يستوجب نقض الحكم وتصحيحه بإلغاء عقوبة مصادرة السلاح والذخيرة
المضبوطة •

جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار : محمد عبد العزيز الجندى نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : احمد محمود هيكمل ومحمد عبد المنعم البنا
ومحمد الصوفى عبد الجواد وكمال المتينى •

(١٢٧)

الطعن رقم ١٨٤٤ لسنة ٥٢ القضائية

قانون « تفسيره » • عقوبة « تطبيقها » • نقض « حالات الطعن » • الخطأ
فى تطبيق القانون • محكمة النقض « سلطتها » •

ثبوت أن المطعون ضده قد تجاوز مدة سنة دون أن يسلم السلاح المرخص له
به أو يجدد ترخيصه • وجوب معاقبته بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد
عن ألف جنيه • مخالفة ذلك • خطأ فى القانون وجوب تصحيحه • أساس
ذلك ؟ •

لما كانت المادة ٢٨ مكرر من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدلة
بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ قد نصت على أنه : « اذا لم يتقدم المرخص له
بطلب تجديد قبل نهاية مدة الترخيص بشهر يخطر بخطاب مسجل بعام
الوصول ليتقدم بطلب التجديد خلال تلك المدة ، ويعاقب كل من يحوز أو
يحرز سلاحا انتهى مدة الترخيص له به لعدم تقديمه طلب التجديد فى الميعاد
بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها اذا لم يسلم
سلاحه فور انتهاء الترخيص - واذا انتهت مدة ستة أشهر دون تسليم السلاح
أو تجديد الترخيص به تكون العقوبة الغرامة التى لا تقل عن خمسين جنيها
ولا تزيد عن ٥٠٠ جنيه - واذا زادت تلك المدة على سنة تضاعف الغرامة •
وكان الثابت من مدونات الحكم ان المطعون ضده قد تجاوز مدة السنة المنصوص

عليها في الفقرة الرابعة من المادة ٢٨ مكرراً من القانون سالف الذكر دون تسليم السلاح أو تجديد الترخيص به ومن ثم يتعين معاقبته بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه اعمالاً لهذا النص واذ قضى الحكم المطعون فيه بمعاقبة المطعون ضده بتغريمه مبلغ عشرة جنيهات فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لنزوله عن الحد الأدنى للعقوبة المقررة قانوناً - لما كان ذلك فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بمعاقبة المطعون ضده بالغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه وذلك عملاً بالمادة ١/٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ..

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده في قضية الجناية .. بأنه : أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً (بندقية خرطوش) • وطلبت من مستشار الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقيء والوصف الواردين بتقرير الاتهام ، فقرر ذلك • ومحكمة جنايات سوهاج قضت حضورياً عملاً بالمادتين ٢٨١/١ مكرراً من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقوانين أرقام ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ و ٢٦ لسنة ١٩٧٨ بتغريم المتهم عشرة جنيهات باعتبار ان التهمة هي حيازة سلاح ناري انتهت مدة الترخيص له به ولم يقدم طلب التجديد في الميعاد ولم يسلم السلاح حتى تاريخ محاكمته ..

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ •

الحكمة

حيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دان المطعون ضده بجريمة حيازه سلاح ناري انتهت مدة الترخيص له به ولم يقدم طلب التجديد في الميعاد ولم يسلم ذلك السلاح حتى تاريخ محاكمته في ٥ فبراير

سنة ١٩٨١ - وقضى بمعاقبته بتغريمه عشرة جنيهات - قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه نزل عن الحد الأدنى للعقوبة المقررة بالمادة ٢٨/٤ مكرراً من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ وقدرها مائة جنيه مما يعيب الحكم ويوجب نقضه ..

وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد ادانت الطاعن لانه منذ ١/١/١٩٧٢ وحتى تاريخ محاكمته في ٥ فبراير سنة ١٩٨١ .. - حاز سلاحاً نارياً « بندقية خرطوش » انتهت مدة الترخيص له به لعدم تقديمه طلب تجديد الترخيص في الميعاد ولم يسلم ذلك السلاح حتى الآن . وطبقت في شأنه نص المادتين ١/١ ، ٢٨ مكرراً من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقوانين أرقام ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ و ٢٦ لسنة ١٩٧٨ - لما كان ذلك وكانت المادة ٢٨ مكرراً من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ قد نصت على أنه : « اذا لم يتقدم المرخص له بطلب تجديد قبل نهاية مدة الترخيص بشهر يخطر بخطاب مسجل يعلم الوصول ليتقدم بطلب التجديد خلال تلك المدة ، ويعاقب كل من يحوز أو يحرز سلاحاً انتهى مدة الترخيص له به لعدم تقديمه طلب التجديد في الميعاد بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهاً اذا لم يسلم سلاحه فور انتهاء الترخيص - واذا انتهت مدة ستة أشهر دون تسليم السلاح أو تجديد الترخيص به تكون العقوبة الغرامة التي لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد عن ٥٠٠ جنيه - واذا زادت تلك المدة على منه تضاعف الغرامة . وكان الثابت من مدونات الحكم ان المطعون ضده قد تجاوز مدة السنة المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة ٢٨ مكرراً من القانون سالف الذكر دون

تسليم السلاح أو تجديد الترخيص به ومن ثم يتعين معاقبته بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه اعمالاً لهذا النص واذ قضى الحكم المطعون فيه بمعاقبة المطعون ضده بتغريمه مبلغ عشرة جنيهات فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لتزوله عن الحد الأدنى للعقوبة المقررة قانوناً - لما كان ذلك فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بمعاقبة المطعون ضده بالغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه وذلك عملاً بالمادة ١/٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض •

جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار : محمد عبدالعزيز الجندى نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : احمد محمود هيكمل ومحمد عبد المنعم البنا
ومحمد الصوفى عبد الجواد وكمال المتينى .

(١٢٨)

الظعن رقم ٢٠٥٣ لسنة ٥٢ القضائية

جريمة « انقضاؤها بمضى المدة » « سقوطها » « نوعها » • نيابة
عامه • قانون « تطبيقه » •

احالة بعض الجنايات الى محكمة الجench فى الاحوال المبينة فى الفقرة
الاولى من المادة ١١٨ مكررا (أ) عقوبات عملا بالمادة ١١٦ مكررا من قانون
الاجراءات الجنائية ليس من شأنه أن يغير من طبيعتها • بقاء صفتها قائمة •
أثر ذلك انقضاء الدعوى الجنائية فيها بمضى عشر سنين • مثال •

لما كانت المادة ١٦٠ مكررا من قانون الاجراءات الجنائية وان أجازت للنائب
العام والمحامى العام فى الاحوال المبينة فى الفقرة الاولى من المادة ١١٨
مكررا (أ) من قانون العقوبات أن يحيل بعض الجنايات الى محكمة الجench
لتقضى فيها وفقا لاحكام تلك المادة ، الا ان تلك الاحالة ليس من شأنها أن
تغير من طبيعة الجناية المحالة بل تظل صفتها قائمة وتسرى على سقوطها وانقضاء
الدعوى الجنائية فيها المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنايات ،
وكانت الجريمة المستندة الى المظنون ضده - وكما رفعت بها الدعوى - جناية
مما نص عليه فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات وقعت من
موظف عام ، ومن ثم تقضى الدعوى الجنائية فيها بمضى عشر سنين تبدأ من
تاريخ انتهاء خدمة هذا الموظف مالم يكن التحقيق فى الجريمة قد بدأ قبل

ذلك • لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الجريمة المرفوعة بها الدعوى جنحة لمجرد أنها أحيلت الى محكمة الجنح عملاً بالمادة ١١٦ مكرراً من قانون الاجراءات الجنائية ، وخلص الى انقضاء الدعوى الجنائية فيها لمضي ثلاث سنين أسند بدايتها الى تاريخ وقوع الجريمة ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعنيه ويوجب نقضه •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : وهو موظف عام من الامناء على الودائع بالجمعية التعاونية الاستهلاكية بسنود اختلس الأصناف المبينة بالأوراق والبالغ قيمتها ٣٩١ مليون و ١٤٤ جنيه والمملوكة للجمعية والمسلمة اليه بسبب وظيفته وطلبت معاقبته بالمواد ١١٢، ١١١/١١٨، ٢، ١١٨ و ١١٨ مكرراً أو ١١٨ مكرر (١) و ١١٩ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ • ومحكمة جنح سنود الجزئية قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والزامه بأن يدفع للجمعية المجنى عليها مبلغ ٣٩١ مليون و ١٤٤ جنيه فاستأنف ، ومحكمة طنطا الابتدائية « بهيئة استئنافية » قضت حضورياً بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة ••

فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض •• الخ •

المحكمة

من حيث ان النيابة العامة الطاعنه تمنى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة في جناية الاختلاس المستندة الى المطعون ضده قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه أسس قضاءه على أن تلك الجريمة جنحة ، مضت ثلاث سنين بعد وقوعها - عام ١٩٧١ - دون اتخاذ اجراء قاطع للتقادم فيها ، في حين أنها جناية لا تنقضي الدعوى الجنائية فيها

الا بمضى عشر سنين تبدأ من تاريخ انتهاء خدمة الموظف الذى ارتكبها ما لم يكن التحقيق قد بدأ قبل ذلك ، وأن الثابت بالأوراق ان المطعون ضده - الذى اتهم بارتكاب هذه الجناية - لا يزال يعمل بالجهة المجنى عليها ، وقد بدأ التحقيق فى الواقعة عام ١٩٧٨ ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه ..

وحيث أنه يبين من مطالعة الأوراق ان النيابة العامة كانت قد نسبت الى المطعون ضده أنه فى عام ١٩٧١ ، وبصفته موظفا عموميا ومن الامناء على الدوائى ، اختلس بضائع قيمتها ٣٩١ مليما و ١٤٤ جنيها سلمت اليه بسبب وظيفته ، وأحالته الى محكمة الجنج - عملا بالمادة ١٦٠ مكررا من قانون الاجراءات الجنائية - لمعاقبته بمقتضى المواد ١١٢/١-٢(أ) و ١١٨ مكررا و ١١٨ مكررا (أ) و ١١٩ و ١١٩ مكررا من قانون العقوبات ، وقضت المحكمة المطعون فى حكمها - فى الاستئناف المرفوع من المطعون ضده عن الحكم الابتدائى الصادر بادانته - بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة على سند من ان ما أسند اليه يشكل جريمة جنحة مضت ثلاث سنوات بعد وقوعها عام ١٩٧١ دون اتخاذ اجراء قاطع للتقادم فيها . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٦٠ مكررا من قانون الاجراءات الجنائية وأن أجازات للنائب العام وللمحامى العام فى الاحوال الميئة فى الفقرة الاولى من المادة ١١٨ مكررا (أ) من قانون العقوبات أن يحيل بعض الجنايات الى محكمة الجنج لتقضى فيها وفقا لاحكام تلك المادة ، الا ان تلك الاحالة ليس من شأنها أن تغير من طبيعة الجناية المحالة بل تظل صفتها قائمة وتسرى على سقوطها وانقضاء الدعوى الجنائية فيها المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنايات ، وكانت الجريمة المسندة الى المطعون ضده - وكما رفعت بها الدعوى - جناية مما نص عليه فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات وقعت من

موظف عام ، ومن ثم تنقضى الدعوى الجنائية فيها بمضى عشر سنين تبدأ من تاريخ انتهاء خدمة هذا الموظف مالم يكن التحقيق فى الجريمة قد بدأ قبل ذلك . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الجريمة المرفوعة بها الدعوى جنحة لمجرد أنها أحييت الى محكمة الجنح عملاً بالمادة ١١٦ مكرراً من قانون الاجراءات الجنائية ، وخلص الى انقضاء الدعوى الجنائية فيها لمضى ثلاث سنين أسند بدايتها الى تاريخ وقوع الجريمة ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة المطعون فى حكمها عن نظر موضوع الدعوى ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة ..

جاسة ١٩ من مايو سنة ١٩٨٢

برياسة السيد المستشار / محمد وجدى عبدالصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان وحسين كامل حنفى
ومحمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى

(١٢٩)

الطعن رقم ١٢٦٠ لسنة ٥٢ القضائية

نقض « التقرير بالطعن • الصفة فيه • • محاماه • وكالة •

تقديم المحامى الذى قرر بالطعن بالنقض نيابة عن المحكوم عليه توكيلا
صادرا له من والد الأخير الذى خلت الاوراق مما يفيد أنه قاصر • أثره : عدم
قبول الطعن : أساس ذلك ؟

من حيث ان محام قرر بالطعن بالنقض بصفته وكيلا عن
والد المحكوم عليه باعتباره وليا شرعيا عليه • لما كان ذلك ، وكان الطعن
فى الأحكام الجنائية يجب أن يرفع من المحكوم عليه شخصا أو ممن يوكله
توكيلا خاصا لهذا الغرض ، ولئن كان الولي الشرعى نائباً جبريا عن والده
القاصر بحكم القانون ، ينظر فى شئونه الخاصة بالنفس أو المال فله أن
يرفع بهذه الصفة الطعن بطريق النقض وغيره فى الأحكام التى تصدر
على قاصره ، الا انه لما كانت الأوراق خلوا من دليل على أن المحكوم عليه
قاصر ، وكان التوكيل الصادر من والد المحكوم عليه لمحاميه لا يعد دليلا
حاسما فى هذا الخصوص ، فان الطعن يكون غير مقبول للتقرير به من غير
ذى صفة •

الوقائع

أنهت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : تسبب خطأ في إصابة . . .
 وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احترازه بأن قاد سيارة بحالة تمرض
 حياة الأشخاص والأموال للخطر فصدم المجنى عليه وأحدث إصابته الميئة
 بالتقرير الطبي . ثانيا : قاد سيارة بحالة تمرض الأشخاص والأموال
 للخطر . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات . وادعى المدعين
 بالحق المدني قبل المتهم بالزامه بأن يدفع مبلغ واحد وخمسين جنيها على
 سبيل التعويض المؤقت . . ومحكمة جناح الوايلي الجزئية قضت حضوريا
 بعد أن قرر بوفاة المجنى عليه بتغريم المتهم مائتي جنيه
 والزامه بأن يؤدي للمدعين بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على
 سبيل التعويض المؤقت . . فاستأنف ، ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية
 (بهيئة استئنافية) قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه
 وتأيد الحكم المستأنف . . فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا
 وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .
 فطعن الأستاذ المحامي عن والد المحكوم عليه بصفته وليا
 طبيعيا عليه نفي هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

المحكمة

من حيث ان المحامي قرر بالطعن بالنقض بصفته وكلا عن
 والد المحكوم عليه باعتباره وليا شرعيا عليه . لما كان ذلك ، وكان الطعن

فى الأحكام الجنائية يجب أن يرفع من المحكوم عليه شخصيا أو ممن يوكله
توكيلا خاصا لهذا الغرض ، ولئن كان الولي الشرعى نائباً جبريا عن والده
القاصر بحكم القانون ، ينظر فى شئونه الخاصة بالنفس أو المال فله أن
يرفع بهذه الصفة الطعن بطريق النقض وغيره فى الأحكام التى تصدر
على قاصره ، إلا أنه لما كانت الأوراق خلوا من دليل على أن المحكوم عليه
قاصر ، وكان التوكيل الصادر من والد المحكوم عليه لمحاميه لا يعد دليلا
حاسما فى هذا الخصوص ، فإن الطعن يكون غير مقبول للتقرير به من غير
ذى صفة مع مصادرة الكفالة والزام الطاعن المصاريف المدنية •

جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٨٢

بقيادة السيد المستشار / الدكتور أحمد رفعت خفاجى نائب رئيس
المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد أحمد ومحمد عبد المنعم البنا
ومحمد عبد الجواد وكمال المتينى •

(١٣٠)

الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٥٢ القضائية

عود • دعارة • ظروف مشددة • حكم « تسببيه • تسبب معيب » •
« توقيعه » •

الحكم الذى يتخذ سابقة فى العود • شرطه ؟ مثال لتسبب معيب •

يشترط فى الحكم الذى يتخذ سابقة فى العود ان يكون
قد صار نهائيا قبل وقوع الجريمة الجديدة ، ويجب على المحكمة - متى
انتهت الى اعتبار المتهم عائدا - ان تعنى فى حكمها باستظهار الشروط التى
يتطلب القانون توافرها لقيام هذا الظرف المشدد • لما كان ذلك ، وكان
الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنة بجريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة
مع كونها عائدة ، ودال على توافر ظرف العود بقوله بأن الثابت من مذكرة
الجدول المرفقة أن الطاعنة قد سبق الحكم عليها فى الجنبه رقم ٢٠٧٤ لسنة
١٩٧٩ آداب القاهرة ، فضلا عن أنها أقرت بهذه السابقة فى جلسة محاكمتها
بتاريخ ٢٧/٣/١٩٧٩ ، وكان يبين من مطالعة محضر تلك الجلسة أن الطاعنة
وان قررت بسبق الحكم عليها بالحبس لمدة ثلاثة أشهر ، الا انها لم تذكر
تاريخ صدور هذا الحكم ، أو نوع الجريمة التى دانها بها ، أو ما يشير
الى صيرورته نهائيا قبل وقوع الجريمة التى تحاكم عنها ، وكان يبين من
الرجوع الى المفردات التى ضمت ان مذكرة الجدول - التى استند اليها

الحكم المطعون فيه - قد انطوت على ان الطاعة سبق الحكم عليها من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٧٩/٧/٢٩ في الجلسة رقم ٢٠٧٤ لسنة ١٩٧٩ آداب القاهرة بالحبس لمدة ثلاثة أشهر مع الشغل والمراقبة في جريمة اعتياد على ممارسة الدعارة ، وانها استأنفت هذا الحكم ، وتحدد لنظر استئنافها جلسة يوم ١٩٧٩/٩/٢ ، ولا يعرف بعد ما آل اليه هذا الاستئناف . لما كان ذلك ، وكان ما قرره الطاعة بالجلسة على النحو المتقدم لا ينشئ عن توافر ظرف العود واكتمال شروطه كما تطلبها القانون ، كما خلت الأوراق مما يدل على ان الحكم الابتدائي الصادر في الجلسة رقم ٢٠٧٤ لسنة ١٩٧٩ آداب القاهرة قد تأيد من محكمة ثاني درجة ، أو انه قد صار نهائيا ، فان الحكم المطعون فيه - اذ خُص الى توافر ظرف العود - يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون ، ولا يبرئ الحكم من هذا العوار ان العقوبات المقررة في تطبيق القانون - وهي الحبس لمدة سنة مع الشغل والمراقبة لمدة ماثلة والوضع في اصلاحية خاصة - تدخل في العقوبات المقررة في القانون لجريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة ولو لم يتوافر ظرف العود - ومادام ان توقيع عقوبة الوضع في اصلاحية خاصة جوازي للمحكمة ان لم يتوافر هذا الظرف ووجوبى في حالة توافره ، الأمر الذي يحتمل معه عدم توقيع المحكمة لها ان هي تبنت عدم قيام ظرف العود المشدد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعة بأنها : اعتادت ممارسة الدعارة مع الرجال دون تمييز لقاء أجر حالة كونها عائدة . وطلبت معاقبتها بالمادتين ٩/ج و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ و المادتين ١/٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات . ومحكمة الآداب الجزئية قضت بحضورها عملا بمواد الانهاج بحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاذ والمراقبة مدة ماثلة لمدة العقوبة والايداع . . فاستأنفت المحكوم عليها ، ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية م . (٢١) . ج

• بهيئة استئنافية ، قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف •

• قطعت المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض •• الخ •

المحكمة

حيث ان مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانها بجريمة الاتياد على ممارسة الدعارة حالة كونها عائدة ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بان الحكم قد خلص الى توافر ظرف العود بناء على حكم سبق صدوره بادانة الطاعنة ولم يصبح نهائيا ، مما يعيبه ويوجب نقضه •

وحيث أنه يشترط في الحكم الذي يتخذ مسابقة في العود ان يكون قد صار نهائيا قبل وقوع الجريمة الجديدة ، ويجب على المحكمة - متى انتهت الى اعتبار المتهم عائدا - ان تعني في حكمها باستظهار الشروط التي تطلب القانون توافرها لقيام هذا الظرف المشدد • لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنة بجريمة الاتياد على ممارسة الدعارة مع كونها عائدة ، ودلل على توافر ظرف العود بقوله بأن الثابت من مذكرة الجدول المرفقة أن الطاعنة قد سبق الحكم عليها في الجنحة رقم ٢٠٧٤ لسنة ١٩٧٩ آداب القاهرة ، فضلا عن أنها أقرت بهذه السابقة في جلسة محاكمتها بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٧ ، وكان يبين من مطالعة محضر تلك الجلسة أن الطاعنة وان قررت سبق الحكم عليها بالحبس لمدة ثلاثة أشهر ، الا انها لم تذكر تاريخ صدور هذا الحكم ، أو نوع الجريمة التي دانها بها ، أو ما يشير الى صيرورته نهائيا قبل وقوع الجريمة التي تحاكم عنها ، وكان يبين من الرجوع الى المقررات التي ضمت ان مذكرة الجدول - التي استند اليها الحكم المطعون فيه - قد انطوت على ان الطاعنة سبق الحكم عليها من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٧٩/٧/٢٩ في الجنحة رقم ٢٠٧٤ لسنة

١٩٧٩ آداب القاهرة بالحبس لمدة ثلاثة أشهر مع الشغل والمراقبة في جريمة اعتياد على ممارسة الدعارة ، وانها استأنفت هذا الحكم ، وتحدد لنظر استئنافها جلسة يوم ١٩٧٩/٩/٢ ، ولا يعرف بعد ما آل اليه هذا الاستئناف . لما كان ذلك ، وكان ما قرره الطاعنة بالجلسة على النحو المتقدم لا ينبىء عن توافر ظرف العود واكتمال شروطه كما تطلبها القانون ، كما خلت الأوراق مما يدل على ان الحكم الابتدائي الصادر في الجلسة رقم ٢٠٧٤ لسنة ١٩٧٩ آداب القاهرة قد تأيد من محكمة ثانية درجة ، أو انه قد صار نهائيا ، فان الحكم المطعون فيه - اذ خلص الى توافر ظرف العود - يكون معيا باطلاً في تطبيق القانون ، ولا يبرىء الحكم من هذا العوار ان العقوبات المقررة في القانون - وهي الحبس لمدة سنة مع الشغل والمراقبة لمدة مماثلة والوضع في اصلاحية خاصة - تدخل في العقوبات المقررة في القانون لجريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة ولو لم يتوافر ظرف العود - ومادام ان توقيع عقوبة الوضع في اصلاحية خاصة جوازي للمحكمة ان لم يتوافر هذا الظرف وجوبى في حالة توافره ، الأمر الذي يحتمل معه عدم توقيع المحكمة لها ان هي تبنت عدم قيام ظرف العود المشدد . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون متعيينا نقضه والاحالة ، بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن ..

جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / الدكتور أحمد رفعت خفاجي نائبئيس
المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد أحمد حمدي ، أحمد محمود
هيكل ، محمد عبد المنعم البنا وكمال المتيني

(١٣١)

الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٥٢ القضائية

١ - مواد مخدرة • اثبات « خبرة » • جريمة « اركانها » • حكم
« تسببيه • تسبيب غير معيب » •

صحة الحكم بالادانة في جرائم المخدرات • اقتضاؤها أن تكون المادة
المضبوطة في عداد المواد المخدرة المبينة حصرا بالقانون •
القطع بما هي المادة المضبوطة • لا يصلح فيه غير التحليل •

٢ - اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببيه • تسبيب معيب »
« بطلانه » بطلان •

هدم جواز ابتناء الحكم الا على العناصر والادلة المستمدة من أوراق
الدعوى • اعتماده على أدلة لو وقائع استقاها من أوراق قضية أخرى لم تكن
منظمة للدعوى المحكوم فيها ولا مطروحة على بساط البحث تحت نظر الخصوم •
آثره • بطلان الحكم • مثال •

١ - لما كان يشترط لصحة الحكم بالادانة في جريمة احراز
مادة مخدرة أو حيازتها أن تكون المادة المضبوطة من عداد المواد المخدرة
المبينة حصرا في الجدول الملحق بالقانون الذي انطوى على نصوص التجريم
والعقاب ، وأن الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير
التحليل ، وكانت المادة المجرم حيازتها تحت بند ٩٤ من ذلك القانون والمضافة

بالتقرر الوزاري رقم ٢٩٥ سنة ١٩٧٦ هي مادة « المتياكوالون » وليست مادة الموتولون الواردة بتقرير معامل التحليل الكيماوية ، فانه كان يتعين على المحكمة أن تتقصى - عن طريق الخبير الفني - ما اذا كانت المادة المضبوطة هي لعقار المتياكوالون أم انها لغيره .

٢ - من المقرر ألا تبني المحكمة حكمها الا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة أمامها فان اعتمدت على أدلة ووقائع استقتها من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمومة للدعوى التي تنظرها للفصل فيها ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة تحت نظر الخصوم فان حكمها يكون باطلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز جوهرًا مخدرا أقراص « الموتولون » وكان ذلك بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام ، فقرر ذلك . . . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ١/٣٤ ، ٣٦ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمي ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ١٦ لسنة ١٩٧٣ والبند رقم ٩٤ من الجدول (أ) بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه وبمصادرة الأقراص المخدرة المضبوطة . .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

المحكمة

حيث ان مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة حيازة مادة مخدرة بقصد الاتجار قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسيب ، ذلك بأن المادة المضبوطة - كما جاء بتقرير التحليل - هي لعقار الموتولون - وهي مادة لم ترد بالجدول الملحق بقانون المخدرات ، وبذلك يكون الحكم قد عاقب الطاعن على حيازة مادة غير معاقب عليها ، مما يعيبه ويوجب نقضه •

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مفاده ان ضابط قسم مكافحة المخدرات بالقاهرة علم من أحد مرشديه السريين بأن الطاعن يقف بشارخ محمد على ويقوم ببيع أقراص مخدرة فتوجه اليه حيث وجده وطلب منه أن يبيعه بعض هذه الأقراص فباع له خمسة أقراص في مقابل سبعين قرشا وبفحص الضابط لها تبين أنها من أقراص الموتولون المخدرة فقبض على المتهم وضبط لقاقة في يده اتضح أن بها ٦٩ قرصا أخرى من هذا العقار • واستند الحكم في ادانة الطاعن الى أقوال الضابط المذكور وما ورد بتقرير المعامل الكيماوية حيث حصل مؤداه بما مفاده أن الأقراص المضبوطة وعددها ٧٤ قرصا هي لعقار الموتولون المدرج بجدول المخدرات تحت بند ٩٤ من الجدول الملحق بقانون المخدرات رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ والمعدل بالقرار الوزاري رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر في ١٩٧٦/٩/٥ • لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد دفع بأن المادة المضبوطة لا تندرج تحت البند رقم ٩٤ من جدول المخدرات اذ تنص على مادة أخرى غير الموتولون ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفاع بقوله • كذلك فان قاله الدفاع من أن البند ٩٤ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والمعدل تنص على مادة أخرى غير مادة الموتولون هذه القالة مردودة بأن كلمة «موتولون» التي جرى الغالب الأعم من تقارير المعامل الكيماوية انها هي العقار المخدر المنصوص عليه في البند

رقم ٩٤ من الجدول آنف الذكر - تلك الكلمة هي الكلمة المرادفة لكلمة « ميتا كوالون » المنصوص عليها في البند المذكور على نحو ما أفصحت به بعض تقارير تلك المعامل ومنها التقرير المودع في الدعوى رقم ٤١ لسنة ١٩٧٨ جنایات الدرب الأحمر وكذلك التقريران المقدمان في الدعويين رقمي ١١٤٠٢٩ سنة ١٩٧٨ جنایات مخدرات الدرب الأحمر المحددانظرهما جلستي ٢٨٠١٩/٣/١٩٨١ على التوالي ومن ثم فلا على المحكمة وقد قضت في الدعوى بحالتها «...» لما كان ذلك ، وكان يشترط لصحة الحكم بالادانة في جريمة احراز مادة مخدرة أو حيازتها أن تكون المادة المضبوطة من عداد المواد المخدرة المينة حصرا في الجدول الملحق بالقانون الذي انطوى على نصوص التجريم والعقاب ، وأن الكشف عن كنة المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل ، وكانت المادة المجرم حيازتها تحت بند ٩٤ من ذلك القانون والمضافة بالقرار الوزاري رقم ٢٩٥ سنة ١٩٧٦ هي مادة « المتياكوالون » وليست مادة الموتولون الواردة بتقرير معامل التحليل الكيماوية ، فانه كان يتعين على المحكمة أن تتقصى - عن طريق الحير الفني - ما اذا كانت المادة المضبوطة هي لعقار المتياكوالون أم انها لغيره ، ولا يغني عن ذلك اشارتها الى تقارير أخرى غير مطروحة عليها ومودعة في قضايا أخرى للتدليل على ما انتهت اليه من أمر تجريم هذه المادة - اذ انه من المقرر ألا تبني المحكمة حكمها الا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة أمامها فان اعتمدت على أدلة ووقائع استقتها من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمومة للدعوى التي تنظرها للفصل فيها ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة تحت نظر الخصوم فان حكمها يكون باطلا . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان على نحو لا يمكن محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة ، مما يعيبه بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث بقية أوجه الطعن .

جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار ، هاشم محمد قراعه ، صفوت خالد هؤن ومحمود بهي الدين

(١٣٢)

الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٥٢ القضائية

- دعوى مدنية «نطاقها» • دعوى جنائية «نطاقها» • شيك بدون رصيد •
- إجراءات « إجراءات المحاكمة » • حكم • « بطلانه » • بطلان •
- وجوب ان تنقيد المحكمة بوقائع الدعوى وأشخاصها • المادة ٣٠٧ ج •
- الحكم على شخص لم ترفع عليه الدعوى • بطلانه • مثال •

الأصل في المحاكمة أن تنقيد المحكمة بوقائع الدعوى وأشخاصها فلا يجوز لها طبقاً لحكم المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن تفصل في وقائع غير معروضة عليها ولا أن تحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى ، وكانت الدعوى لم ترفع على الطاعن أصلاً إذ أن المدعى بالحقوق المدنية لم يكلفه بالحضور أمام محكمة أول درجة إلا باعتباره المظهر للشيكين للحكم في مواجهته فحسب على المتهم بالعقوبة المقررة لجريمة إعطاء شيك بدون رصيد وبالتعويض ، الأمر الذي لا يعد معه الطاعن - وأياً ما كان الرأي في ادخاله في الدعوى على هذه الصورة - خصماً حقيقياً - فيها لا بوصفه متهماً أو مدعى عليه كمستول عن الحقوق المدنية مادامت لم توجه إليه أى طلبات لا في الدعوى الجنائية ولا في الدعوى المرفوعة تبعاً لها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن رغم عدم رفع الدعوى الجنائية عليه والزمه بالتعويض يكون - فضلاً عن مخالفته

القانون - مشوبا بالبطلان - ويتعين لذلك نقضه والغاء الحكم الابتدائي الذي أيده سواء فيما قضى به في الدعوى الجنائية او في الدعوى المدنية .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بطريق الادعاء المباشر قبل (الطاعن) أمام محكمة جناح الازبكية بوصف أن الأول قام بسحب شكين قيمة كل منهما خمسة آلاف جنيه على بنك مصر فرع الموسكى وبنك مصر فرع بور سعيد لصالح الثاني (الطاعن) الذي قام بتظهيرها الى البنك المدعى بالحق المدني حيث تبين انها بدون رصيد قائم وقابل للسحب وطلب معاينة الأول بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت وذلك في مواجهة الثاني . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس كل من المتهمين ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة ألف جنيه لكل منهما لوقف التنفيذ والزامهما بدفع مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . فعارضا وقضى في معارضتهما بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم الغيابي المعارض فيه والاكتفاء بحبس كل منهما ستة أشهر مع الشغل والايقاف وتأيينه فيما عدا ذلك . فاستأنف المحكوم عليه (الطاعن) . ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيين الحكم المستأنف .

فطن الاستاذ / المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد شابه البطلان ومخالفة القانون ، ذلك بأنه دان الطاعن باصدار شكين بدون رصيد والزامه

بتعويض مدنى للمدعى بالحقوق المدنية على الرغم من أن الدعوى لم ترفع عليه •

وحيث ان الثابت من الاطلاع على المقررات - التى امرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن - ان بنك التنمية الصناعية المدعى بالحقوق المدنية أقام الدعوى بطريق الادعاء المباشر بصحيفة كلف فيها المتهم والطاعن بالحضور أمام محكمة أول درجة لسماع الحكم على الأول بالعقوبة المقررة قانونا لاصداره شيكين لا يقابلهما رصيد قائم والزامه بأن يدفع له مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت عما ناله من ضرر من هذه الجريمة ، وأسس دعواه على أن المتهم السالف الذكر أصدر الشيكين محل الجريمة الى الطاعن فظهرهما هذا الأخير له واذ قدمهما للبنك المسحوب عليه أشر عليهما بالرجوع الى الساحب • لما كان ذلك وكان الأصل فى المحاكمة أن تنقيد المحكمة بوقائع الدعوى وأشخاصها فلا يجوز لها طبقا لحكم المادة ٣٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية أن تفصل فى وقائع غير معروضة عليها ولا أن تحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى ، وكانت الدعوى - وعلى ما سلف - لم ترفع على الطاعن أصلا اذ أن المدعى بالحقوق المدنية لم يكلفه بالحضور أمام محكمة أول درجة الا باعتباره المظهر للشيكين للحكم فى مواجهته فحسب على المتهم السالف الذكر بالعقوبة المقررة لجريمة اعطاء شيك بدون رصيد وبالتعويض ، الأمر الذى لا يعد معه الطاعن - وأيا ما كان رأى فى ادخاله فى الدعوى على هذه الصورة - خصما حقيقيا - فيها لا بوصفه متهما أو مدعى عليه كمستول عن الحقوق المدنية مادامت لم توجه اليه أى طلبات لا فى الدعوى الجنائية ولا فى الدعوى المرفوعة تبعا لها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن رغم عدم رفع الدعوى الجنائية عليه والزمه بالتعويض يكون - فضلا عن مخالفته القانون - مشوبا بالبطلان - ويتعين لذلك نقضه والغاء الحكم الابتدائى الذى أيده سواء فيما قضى به فى الدعوى الجنائية او فى الدعوى المدنية •

جاسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٨٢

برياسة السيد المستشار / الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار ، هاشم محمد قراعه ، صفوت خالد مؤمن ومحمود بهي الدين

(١٣٣)

للطعن رقم ١٥٥٦ لسنة ٥٢ القضائية

- معارضة « نظرها والحكم فيها » • اجراءات « اجراءات المحاكمة » •
- اعلان • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مايوفره »
- تغير مقر المحكمة • يوجب اعلان المتهم بالمقر الجديد • مخالفة ذلك اخلاله
- بحق الدفاع •

ولئن كان الأصل ان يتبع أطراف الدعوى سيرها من جلسة الى أخرى طالما كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها الا أنه اذا انقطعت حلقة الاتصال بين الجلسات بسقوط احداها أو تغير مقر المحكمة الى مكان آخر ، فانه يكون لازما اعلان المتهم اعلانا جديدا بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى بمستقرها الجديد • لما كان ذلك ، وكانت جلسة ١٩٧٩/١٠/٧ التي تأجلت اليها الدعوى وصدر فيها الحكم المطعون فيه قد انعقدت بمقر المحكمة الجديد بمدينة نصر - نفاذا لقرار وزير العدل رقم ٨٦٣ لسنة ١٩٧٩ - بعد أن انقطعت حلقة اتصالها بجلسته ١٩٧٩/٦/٢٤ بالمقر القديم ، وكان الثابت من مطالعة المفردات المضمومة أن الطاعن لم يعلن بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى أمام المحكمة بمقرها الجديد ، وكان الطاعن بسبب عدم اعلانه لتلك الجلسة لم تتح له فرص الدفاع عن نفسه ، فان الحكم المطعون فيه يكون

قد صدر بإطلا لايتائه على اجراءات معيه من شأنها حرمان الطاعن من استعمال
حقه في الدفاع ، مما يتعين معه نقضه والاحالة •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قام بفض الأختام المبينة بالمحضر دون
أذن من الجهة الآمرة بوضعها ، وطلبت عقابه بالمادتين ١٤٧، ١٥٠ من قانون
العقوبات • ومحكمة جناح الازبكية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس
المتهم شهرا مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لاييقاف التنفيذ • فعارض المحكوم
عليه وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن • فاستأنف • ومحكمة شمال
القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي
الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف • فعارض وقضى في معارضته بقبولها
شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه •
فطعن الاستاذ / المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق
النقض • الخ •

المحكمة

حيث ان مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بقبول
معارضته الاستئنافية شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه قد شابه
الاطلان ، ذلك ان تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم مرجعه
تغير مقر المحكمة من ميدان احمد ماهر الى العباسية دون ان يعلن بهذه
الجلسة بالمقر الجديد ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه •

وحيث ان الثابت من محضري جلستي المعارضة الاستئنافية أن الطاعن
حضر بجلسة ٢٤/٦/٧٩ وفيها تأجلت الدعوى لجلسة ٧/١٠/١٩٧٩

للمستندات ولاءلان محرر المحضر وبالجلسة الأخيرة لم يحضر الطاعن
فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه .

وحيث أنه ولئن كان الأصل ان يتبع أطراف الدعوى سيرها من جلسة
الى أخرى طالما كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها الا أنه اذا انقطعت
حلقة الاتصال بين الجلسات بسقوط احداها أو تغير مقر المحكمة الى مكان
آخر ، فانه يكون لزاما اعلان المتهم اعلانا جديدا بالجلسة التي حددت لنظر
الدعوى بمسئرها الجديد . لما كان ذلك ، وكانت جلسة ١٩٧٩/١٠/٧ التي
تأجلت اليها الدعوى وصدر فيها الحكم المطعون فيه قد انعقدت بمقر المحكمة
الجديد بمدينة نصر - نفاذا لقرار وزير العدل رقم ٨٦٣ لسنة ١٩٧٩ - بعد
أن انقطعت حلقة اتصالها بجلسة ١٩٧٩/٦/٢٤ بالمقر القديم ، وكان الثابت
من مطالعة المفردات المضمومة أن الطاعن لم يعلن بالجلسة التي حددت لنظر
الدعوى أمام المحكمة بمسئرها الجديد ، وكان الطاعن بسبب عدم اعلانه
لتلك الجلسة لم تتح له فرص الدفاع عن نفسه ، فان الحكم المطعون فيه يكون
قد صدر باطلا لاقتناؤه على اجراءات معيبة من شأنها حرمان الطاعن من استعمال
حقه في الدفاع ، مما يتعين معه نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث أوجه
الطعن الأخرى .

جلسة أول يونيه سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار : محمد عبد العزيز الجندى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد أحمد حمدي ، أحمد محمود هيكل ، محمد الصوفي عبد الجواد وكمال المتينى

(١٣٤)

الطعن رقم ١٦٠٤ لسنة ٥٢ التمهنية

محاماه • وكالة • نقض • « الصفة فى الطعن » •
تقرير محام بالطعن بالنقض نيابة عن المحكوم عليه • تقديمه توكيل صادر من الأخير لمحام آخر • وليس له • أثره • عدم قبول الطعن شكلا • أساس ذلك ؟

من حيث ان المحامى الاستاذ قد قرر بالطعن بطريق النقض بمثابته نائبا عن المحكوم عليه بمقتضى توكيل رسمى عام موقى عام ١٩٧٣ ، حسبما ذكر فى تقرير الطعن ، بيد ان التوكيل الذى قرر بالطعن بمقتضاه لم يقدم للتثبت من صفة المقرر ، بل قدم توكيل خاص صادر من المحكوم عليه فى تاريخ ١٩٨٠/٥/٥ يخول فيه المحامى الاستاذ مباشرة هذا الحق بنفسه او بواسطة من ينييه عنه ، ولما - كان المحامى المقرر بالطعن لم يباشر هذا الاجراء نيابة عن المحامى الموكل اصلا فى مباشرته ، بل بمثابته هو نائبا عن المحكوم عليه بمقتضى توكيل صادر منه اليه لم يقدم للتثبت من صفة المقرر فى الطعن ، وكان الطعن بطريق النقض فى المواد الجنائية حقا شخصا لمن صدر الحكم ضده ، يمارسه او لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته ، وليس لغيره ان ينوب عنه فى مباشرته الا اذا كان موكلا منه توكيلا يخولة ذلك الحق ، فان هذا الطعن يكون قد قرر به من غير ذى صفة •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين : بأنهم بدائرة قسم عابدين محافظة القاهرة تعاملوا في أوراق النقد الاجنبى المينة بالمحضر وتناقلوا حيازتها الشخصية فيما بينهم على غير الشروط والاوضاع المقررة قانونا وعن غير طريق المصارف المعتمدة والجهات الاخرى المرخص لها بذلك . وطلبت عقابهم بالمادتين ١٤٤١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ والمادة ١٩ من لائحته التنفيذية . ومحكمة الجرائم المالية قضت حضوريا بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٧٩ بالنسبة للمتهمين جميعا عدا المتهم الثانى فغيابيا بالنسبة له عملا بمادتي الاتهام بتغريم كل منهم خمسمائة جنيه وبغرامة اضافية تعادل مبلغ ٣٧٠٠٠ دولار سبعة وثلاثين الف دولار بالسعر الرسمى وقت ارتكاب الجريمة . فاستأنف الطاعن ، ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ / المحامى عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

من حيث ان المحامى الاستاذ قد قرر بالطعن بطريق النقض بمثابته نائبا عن المحكوم عليه بمقتضى توكيل رسمى عام موثق عام ١٩٧٣ ، حسبما ذكر فى تقرير الطعن ، بيد ان التوكيل الذى قرر بالطعن بمقتضاه لم يقدم للتثبت من صفة المقرر ، بل قدم توكيل خاص صادر من المحكوم عليه

في تاريخ ١٩٨٠/٥/٥ يخول فيه المحامي الاستاذ مباشرة هذا الحق بنفسه أو بواسطة من ينوب عنه ، ولما كان المحامي المقرر بالطعن لم يباشر هذا الاجراء نيابة عن المحامي الموكل اصلا في مباشرته ، بل بمثابته هو نائبا عن المحكوم عليه بمقتضى توكيل صادر منه اليه لم يقدم للتثبت من صفة المقرر في الطعن ، وكان الطعن بطريق النقض في المواد الجنائية حقا شخصا لمن صدر الحكم ضده ، يمارسه او لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته ، وليس لغيره ان ينوب عنه في مباشرته الا اذا كان موكلا منه توكيلا يخولة ذلك الحق ، فان هذا الطعن يكون قد قرر به من غير ذي صفة ، ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبوله شكلا ، مع مصادرة الكفالة .

جلسة ٥ من يونيو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار ، هاشم محمد قراعه ، صفوت خالد مؤمن ومحمود بهي الدين

(١٣٥)

الطعن رقم ١٧٣١ لسنة ٢ القضائية

- (١) تبديد • جريمة « تعيين تاريخ وقوعها » •
تعيين تاريخ وقوع الجرائم • موضوعي • أثر ذلك ؟
- (٢) اثبات « بوجه عام » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » •
العبرة في المحاكمات الجنائية • باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه • اطمئنان الحكم الى أن المطعون ضدها كانت مكرهة على التوقيع المتضمن استلامها منقولاتها النعى عليه في هذا الشأن • جدول موضوعي •
- (٣) دفع « الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية » • دعوى مدنية •
نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •
الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المتهم لعدم بلوغه سن الرشد •
من الدفع القانونية التي يخالفها الواقع • أثر ذلك عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض •

١ - من المقرر أن تعيين تاريخ وقوع الجريمة مما يستقل به قاضي الموضوع بلا رقابة من محكمة النقض مادام استدلاله سائغا ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد أخذ في تعيينه لتاريخ وقوع جريمة التبديد بالتاريخ الذي

حدوته المطعون ضدها في صحيفة الادعاء المباشر مما مفاده انه اطمأن الى وقوع الجريمة في هذا التاريخ فان النعى في هذا الوجه يكون غير سديد .

٢ - لما كانت العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بنسب على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراءته فله أن يستمد اقتناعه من أى دليل يطمئن اليه مادام له مأخذه الصحيح من الأوراق وكان الفصل في الواقع الذي يتوافق به الاكراه هو من الموضوع الذي يستقل به فاضيه بغير معقب ، واذ كان الحكم قد اطمأن في حدود سلطته التقديرية - وعلى ما هو ثابت منه - الى أن المطعون ضدها كانت مكرهة على التوقيع على الاقرار المتضمن استلامها منقولاتها استنادا الى ما شهدت به هي ووالدتها أمام المحكمة فان النعى على الحكم في هذا الصدد يكون محض جدل موضوعي لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

٣ - لما كان الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المتهم لعدم بلوغ المدعى سن الرشد من الدفوع القانونية التي يخالفها الواقع فلا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة بدرجةيتها أن الطاعن لم يثر هذا الدفع أمام محكمة الموضوع وكانت مدونات الحكم المطعون فيه لا تحمل مقوماته فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير مقبول .

الوقائع

أقامت المدعية بالحق المدني دعواها بطريق الادعاء المباشر قبل انطاعن أمام محكمة جناح الأذربكية بوصف أنه : بدد المنقولات الموضحة وصفا وقيمة بصحيفة الدعوى المملوكة لها والتي سلمت اليه على ميل الوديعة فاختلسها لنفسه اضرازا بها ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع لها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض

المؤقت • والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لاييقاف التنفيذ والزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على ميل التويض المؤقت • فاستأنف المحكوم عليه ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف •

فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ •

المحكمة

حيث ان الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة خيانة الأمانة والزمه بتعويض للمجنى عليها - المدعية بالحقوق المدنية - قد شابه التصور فى السبب والبطلان ، ذلك بأنه لم يبين الدليل على وقوع الجريمة فى التاريخ الذى حددته المطعون ضدها ، واطرح الأقرار الصادر منها والدال على استردادها المتقولات المدعى بتبديدها بدعوى أنها وقعت عليه تحت تأثير الإكراه دون أن يدل على توافر هذا الإكراه ، كما انه لم يظن الى أن المطعون ضدها أقرت فى محضر الشرطة المقدمة صورته فى الدعوى بأنها كانت تبلغ حينئذ الثامنة عشرة من عمرها مما مفاده أنها لم تكن مكتملة الأهلية الواجبة للتقاضى حتى الفصل فى الدعوى استئنافا ، مما يعيه ويوجب نقضه •

وحيث ان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - بين واقعة الدعوى بما توافر به العناصر القانونية لجريمة خيانة الأمانة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليها - المطعون ضدها - ووالدتها ومن قائمة الجهاز الموقع عليها من الطاعن والمتضمنة استلامه المتقولات المملوكة للمطعون ضدها والمينة

فيها ، وهي أدلة سائغة تؤدي الى ما رتبته عليها الحكم • لما كان ذلك وكان من المقرر أن تعيين تاريخ وقوع الجريمة مما يستقل به قاضي الموضوع بلا رقابة من محكمة النقض مادام استدلاله سائغا ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد أخذ في تعيينه لتاريخ وقوع جريمة التبديد بالتاريخ الذي حددته المطعون ضدها في صحيفة الادعاء المباشر مما مفاده انه اطمأن الى وقوع الجريمة في هذا التاريخ فان النعي في هذا الوجه يكون غير سديد • لما كان ذلك وكانت العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراءته فله أن يستمد اقتناعه من أى دليل يطمئن اليه مادام له مأخذه الصحيح من الأوراق وكان الفصل في الواقع الذي يتوافر به الاكراه هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب ، واذ كان الحكم قد اطمأن في حدود سلطته التقديرية - وعلى ما هو ثابت منه - الى أن المطعون ضدها كانت مكرهة على التوقيع على الاقرار المتضمن استلامها منقولاتها استنادا الى ما شهدت به هي ووالدتها أمام المحكمة فان النعي على الحكم في هذا الصدد يكون محض جدل موضوعي لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض • لما كان ذلك وكان الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المتهم لعدم بلوغ المدعى سن الرشد من الدفوع القانونية التي يخالطها الواقع فلا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة بدرجةيتها أن الطاعن لم يثر هذا الدفع أمام محكمة الموضوع وكانت مدونات الحكم المطعون فيه لا تحمل مقوماته فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير مقبول • لما كان ذلك فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا •

جلسة ٦ من يونيه سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوة نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : جمال الدين منصور وعبدالعزیز عبدالعاطي
ويحيى العمورى ومحمد صلاح خاطر

(١٣٦)

الطعن رقم ٤٤٠٨ لسنة ١ القضاية

- نقض • « ما يجوز الطعن فيه من الاحكام » • التقرير بالطعن وايداع
الاسباب • ميعاده • « الصفة والمصلحة فى الطعن » • معارضته •
- الحكم الغيابى الصادر بتأييد حكم أول درجة القاضى بعدم قبول
الدعوى لرفعها بغير اذن • عدم اضراره بالمتهم •
- الطعن فيه بطريق النقض من النيابة العامة يبدأ من تاريخ صدوره •
- ٢ - دعوى جنائية « تحريكها » • وكالة • جمارك • تهريب •
جمركى • نقض • « نظر الطعن والحكم فيه » •
- عدم اعتداد الحكم بطلب مدير عام جمارك بور سعيد وسيناء تحريك
الدعوى الجنائية بمقتضى التفويض الصادر اليه من مدير عام الجمارك •
خطأ فى تطبيق القانون •
- كون الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع • وجوب النقض
والاحالة •

١ - لما كان الحكم المطعون فيه وان صدر فى غيبة المتهم المطعون
ضده بتأييد حكم محكمة أول درجة الذى قضى بعدم قبول الدعوى
لرفعها بغير اذن من مدير عام الجمارك فانه لا يعتبر أنه أضر به حتى يصح
له أن يعارض فيه ، ومن ثم فان ميعاد الطعن فيه بطريق النقض من النيابة

العامة يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات ميعاد المعارضة بالنسبة الى المتهم .

٢ - مؤدى ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك من أنه « لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية اجراءات فى جرائم التهريب الا بطلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينييه » هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى اجراء من اجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينييه فى ذلك ، ولما كان يبين من المفردات المضمومة أن مدير عام جمارك بورسعيد وسيناء هو الذى طلب تحريك الدعوى قبل المطعون ضده بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢١ وأنه يملك ذلك بموجب التفويض الصادر اليه من مدير عام الجمارك بتاريخ ١٩٦٣/٧/٧ فإن الحكم اذ لم يمتد بهذا الطلب بقالة صدوره من غير ذى صفة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى فانه يتعين أن يكون مع النقص الاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : شرع فى تهريب البضائع المينة بالأوراق بدون أداء الرسوم الجمركية . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٢١ ، ١٢٤/١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . ومحكمة الميناء الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم عشرين جنيتها وتعويض يعادل مثلى الرسوم والضرائب الجمركية المستحقة والمصادرة . فعارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المعارض فيه وعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بدون اذن صحيح من مدير عام الجمارك . فاستأنفت النيابة العامة ومحكمة بورسعيد الابتدائية - بهيئة

استثنائية - قضت غاييا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه
وتأييد الحكم المستأنف •

فطمنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ •

المحكمة

من حيث ان الحكم المطعون فيه وان صدر في غيبة المتهم المطعون
ضده بتأييد حكم محكمة أول درجة الذي قضى بعدم قبول الدعوى
لرفعها بغير اذن من مدير عام الجمارك فانه لا يعتبر أنه أضر به حتى يصح
له أن يعارض فيه ، ومن ثم فان معاد الطعن فيه بطريق النقض من النيابة
العامة يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات معاد المعارضة بالنسبة
إلى المتهم ، ولما كان الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون فانه
يكون مقبولا شكلا •

وحيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ أيد
الحكم الابتدائي القاضي بعدم قبول الدعوى لرفعها بدون اذن من مدير
عام الجمارك قد شابه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق
ذلك بأنه أسس قضاؤه على أن الاذن بتحريك الدعوى صدر من مراقب
عام منافذ الجمارك ببورسعيد بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٧٧ وهو في هذا
التاريخ غير مفوض باصداره مع أن الثابت من الأوراق أن الاذن بتحريك
الدعوى قبل المتهم صادر من مدير عام جمارك بور سعيد وسيناء بناء على
التفويض الصادر اليه من مدير عام مصلحة الجمارك في ١٩٦٣/٧/٦ •
وبوجب الكتاب الدوري رقم ٦٨ سنة ١٩٦٣ •

وحيث أن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده بوصف أنه في
يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٧٧ بدائرة الميناء ببورسعيد شرع في تهريب بضائع
المينة بالأوراق بدون أداء الرسوم الجمركية وطلبت النيابة العامة عقابه

بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٢١ ، ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمادتين ٤٥ ، ٤٧ من قانون العقوبات ومحكمة أول درجة قضت غيابياً بتغريم المتهم عشرين جنيهاً وتعويض يعادل مثلي الرسوم والضرائب الجمركية المستحقة والمصادرة ، فعارض المحكوم عليه ودفع بعدم قبول الدعوى لعدم وجود اذن بتحريكها ممن له صفة في ذلك وقضى في المعارضة بقبولها شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبعدم قبول الدعوى لرفعها بدون اذن من مدير عام الجمارك • فاستأنفت النيابة هذا الحكم وقضت محكمة ثاني درجة بالتأييد • لما كان ذلك وكان مؤدى ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك من أنه « لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية اجراءات في جرائم التهريب الا بطلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينييه ، هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى اجراء من اجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينييه في ذلك » • ولما كان يبين من المفردات المضمومة أن مدير عام جمارك بورسعيد وسيناء هو الذى طلب تحريك الدعوى قبل المطعون ضده بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢١ وأنه يملك ذلك بموجب التفويض الصادر اليه من مدير عام الجمارك بتاريخ ١٩٦٣/٧/٧ فان الحكم اذ لم يستند بهذا الطلب بقالة صدوره من غير ذى صفة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه • ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة •

جلسة ٦ من يونيه سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوة نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : جمال الدين منصور ، عبد العزيز عبد
العاظم ، محمد خاطر ونجاح نصار

(١٣٧)

الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٢ القضاة

(١) - (٥) اختلاس « أموال أميرية » • حكم « تسببه • تسبب
معيب • اثبات • جريمة « أركانها » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع •
ما يوفره » • قصد جنائي •

(١) مناط العقاب • بمقتضى المادة ١١٢ من قانون العقوبات ؟

(٢) مجرد وجود عجز فى حساب الموظف العام • عدم اعتباره بذاته
دليلا على حصول الاختلاس • علة ذلك ؟

(٣) الأحكام الجنائية • وجوب أن تبني على الجزم واليقين •

(٤) اثاره الطاعن دفاعا بأن العجز فى حسابه يرجع الى عدم انتظام
العمل وقيام آخرين بالحصول معه • دفاع جوهرى • أثر ذلك ؟

(٥) عدم لزوم تحدث الحكم استقلا عن نية الاختلاس • شرطه ؟

١ - ٥ - لما كان القانون قد فوض العقاب فى المادة ١١٢ من قانون

العقوبات على عبث الموظف بما يؤتمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى
وظيفته بشرط انصراف نيته - باعتباره حائزا له - الى التصرف فيه على
اعتبار انه مملوك له ، وهو معنى مركب من فعل ماضى - هو التصرف فى
المال - ومن عامل معنى يقترن به هو نية اضرار المال على ربه •

من المقرر أن مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي لا يمكن أن يكون بذاته دليلاً على حصول الاختلاس لجواز أن يكون ذلك ناشئاً عن خطأ في العمليات الحسابية أو لسبب آخر .

الأحكام في المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال .

لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة الاختلاس لمجرد ثبوت عجز في حسابه دون أن يستظهر أن نيته انصرفت إلى إضافة المال المختلس إلى ذمته مع أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن العجز في حسابه إنما يرجع إلى عدم انتظام العمل وقيام آخرين بالحصول معه وعلى الرغم من جوهرية هذا الدفاع - في خصوصية هذه الدعوى لتعلقه بأحد أركان الجريمة التي دين الطاعن بها - مما من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذا الدفاع ولم يقسطه حقه ولم يعن بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه - فإنه يكون مشوباً بالتصور في التسيب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع .

لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن نية الاختلاس لأن شرط ذلك أن تكون الواقعة الجنائية التي أثبتها الحكم تفيد بذاتها أن المتهم قصد بفعله إضافة ما اختلسه إلى ملكه الأمر الذي خلت منه مدونات الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : في الفترة من ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٧٤ حتى ٣ من أبريل سنة ١٩٧٦ بدائرة قسم مصر القديمة محافظة القاهرة . بصفته موظفاً عمومياً « سكرتير مدرسة » ، اختلس

الأموال المملوكة لوزارة التربية والتعليم والبالغ قدرها ٢٢٦٧ ج و ٢٠٥ م (ألفان ومائتان وسبعة وستون جنيها ومائتان وخمسة مليمات) والمسلمة إليه بسبب وظيفته حالة كونه من مأمورى التحصيل وطلبت من مستشار الاحالة احواله الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمراد ١/١١٢ ، ١١٨ ، ١١٩/أ ، ١١٩ مكررا (أ) من قانون العقوبات ، مع تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبه المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتفريمه مبلغ ٩٦٤ ج و ٨٢٧ م (تسعمائة وأربعة وستين جنيها وثمانمائة وسبعة وعشرين مليما) والزامه برد مثل هذا المبلغ وعزله من وظيفته وعدم جواز تعيينه فى أى جهة وظيفية أميرية أو نيلى أى مرتب منها لمدة خمس سنوات .

فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث ان مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة الاختلاس قد شابه قصور فى التسبيب وانطوى على اخلال بحق الدفاع ذلك بأنه تمسك فى ختام مرافقته بأن العجز فى عهده مرجعه عدم انتظام العمل واشتراك آخرين معه فى التحصيل ، ورغم جوهرية هذا الدفاع الذى ساقه ، فان الحكم لم يعن بإيراده أو الرد عليه مكتفيا فى ادانته بمجرد ثبوت العجز فى حسابه دون يستظهر انصراف نيته الى اضافة المال المختلس الى ذمته ، مما يعيه بما يستوجب نقضه .

وحيث انه لما كان القانون قد فرض العقاب فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات على عبث الموظف بما يؤتمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط انصراف نيته - باعتباره حائزا له - الى التصرف فيه على

اعتبار انه مملوك له ، وهو معنى مركب من فعل ماضى - هو التصرف في المال - ومن عامل معنوى يقترب به هو نية اضرار المال على ربه ، وكان من المقرر أن مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومى لا يمكن أن يكون بذاته دليلاً على حصول الاختلاس لجواز أن يكون ذلك ناشئاً عن خطأ في العمليات الحسابية أو لسبب آخر ، وكانت الأحكام في المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة الاختلاس لمجرد ثبوت عجز في حسابه دون أن يستظهر ان نيته انصرفت الى اضافة المال المختلس الى ذمته مع ان الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن العجز في حسابه انما يرجع الى عدم انتظام العمل وقيام آخرين بالتحصيل معه وعلى الرغم من جوهرية هذا الدفاع - في خصوصية هذه الدعوى لتعلقه بأحد أركان الجريمة التي دين الطاعن بها - مما من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذا الدفاع ولم يقسطه حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغاً الى غاية الأمر فيه - فانه يكون مشوباً بالقصور فى التسيب فضلاً عن الاخلال بحق الدفاع ولا ينال من ذلك ، ما هو مقرر من انه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن نية الاختلاس لأن شرط ذلك أن تكون الواقعة الجنائية التي أثبتها الحكم تفيد بذاتها ان المتهم قصد بفعله اضافة ما اختلسه الى ملكه الأمر الذى خلت منه مدونات الحكم - لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن •

جلسة ٦ من يونيه سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوة نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : جمال الدين منصور ، عبد العزيز عبد
العاظم ، يحيى العموري ومحمد صلاح خاطر

(١٣٨)

الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٢ القضائية

- ١ - ارتباط • محكمة الموضوع • محكمة الجنايات •
تقدير ارتباط الجنبنة بالجناية المحالة الى محكمة الجنايات •
موضوعي • أساس ذلك وأثره ؟
ثبوت ان محكمة الجنايات لم تبين أن الواقعة تعد جنحة الا بعد
تلاوة أقوال الشهود وسماع دفاع الطاعن • وجوب الحكم فيها بعدم
الاختصاص والاحالة الى المحكمة الجزئية • مناطه ؟
التقرير القانوني الخاطيء • لا يعيب الحكم • حد ذلك ؟
- ٢ - معارضة « ما لا يقبل المعارضة من الأحكام » • اجراءات
« اجراءات المحاكمة » •
مناط التفرقة بين الحكم الصادر غيابيا من محكمة الجنايات التي
تقبل فيه المعارضة وذلك الذي يبطل اذا تم ضبط المتهم • بالوصف
الذي رفعت به الدعوى • مثال •
- ٣ - محكمة الموضوع « سلطتها » • اثبات « خبرة » •
تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر • موضوعي •
- ٤ - قصد جنائي • اخفاء أشياء مسروقة • حكم « تسببه •
تسبب غير معيب » •
ركن العلم في جريمة اخفاء أشياء مسروقة • كنهة وكيفيه
اثباته •
مثال لتسبب غير معيب •

١ - من المقرر أن ارتباط الجنبه بالجناية المحالة الى محكمة الجنايات أو عدم ارتباطها هو من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الجنايات استنادا الى حكم المادة ٣٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية التي أجازت لمحكمة الجنايات اذا أحيلت جنبه مرتبطة بجناية - ورأت قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط أن تفصل الجنبه وتحيلها الى المحكمة الجزئية المختصة لتفصل فيها وهي اذ تقرر توافر الارتباط أو عدم توافره غير ملزمة ببيان الأسباب التي بنت عليها قرارها في هذا الخصوص ، ومفاد ذلك أنه اذا رأت محكمة الجنايات أن الارتباط قائم وجب الحكم في الجنبه ، كما يجب عليها الحكم فيها أيضا اذا ظهر لها عدم توافر الارتباط بعد تحقيقها بمعرفتها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن يسلم في أسباب طعنه أن الدعوى أحيلت اصلا الى محكمة الجنايات بوصف الجناية - وكان الثابت من الحكم ومحضر الجلسة أن المحكمة لم تر ان الواقعة تعد جنبه إلا بعد تلاوة أقوال الشهود وسماع مرافعة الدفاع عن الطاعن ، فانه كان متعيئا عليها الحكم فيها باعتبارها كذلك اعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية - اما الحكم بعدم الاختصاص بالاحالة الى المحكمة الجزئية فلا مجال له - وعلى ما جاء بصريح الفقرة الأولى من تلك المادة - الا اذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مينة في أمر الاحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنبه ، ومن ثم يكون النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون غير صحيح - ولا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد انطوى على تقارير خاطئة في شأن اطلاقه الحق لمحكمة الجنايات - في جميع الحالات - بالفصل في الجناية المحالة اليها متى رأت أنها تعد جنبه ، مادامت النتيجة التي خلص اليها الحكم صحيحة وتتفق والتطبيق القانوني السليم .

٢ - لما كان ما ذهب اليه الطاعن في أسباب طعنه من أن الحكم الذي صدر عليه في غيته حكم غيابي صادر في جنبه وقابل للمعارضة مردود بها هو مقرر من أن مناط التفرقة في مثل هذه الحالة

هو الوصف الذى ترفع به الدعوى - فاذا رفعت بوصفها جناية - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - سرى فى حقها المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكان مؤدى تلك المادة هو تقرير بطلان الحكم الصادر فى غية التهم واعتباره كأن لم يكن اذا حضر أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة - ولما كان هذا البطلان الذى اصاب الحكم الغيايى الصادر من محكمة الجنايات فى الجناية المنسوبة الى الطاعن فيه معنى سقوط الحكم - ومن ثم فان سلوك طريق اعادة الاجراءات الجنائية طبقا لنص المادة ٣٩٥ المشار اليها يكون قد صادف صحيح القانون ، وانما التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى على هذا الأساس - فان ما يشير الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد •

٣ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها ما دامت قد اطأنت الى ما جاء به فلا يجوز مجادلتها فى ذلك ، وكان ما يسوقه الطاعن من مطاعن فى تقرير الخبير المشار اليه ينحل الى جدل موضوعى فى تقدير قيمة هذا الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مصادرة عقيدتها فى شأنه فان معنى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد •

٤ - لما كان الحكم قد استدل على علم الطاعن بسرقة المحرك الذى أخفاه من اقراره بالتحقيقات وبارتيابه فى أمره عند شرائه من المحكوم عليه ••••• وعدم وجود مثل له بالاسواق ، وكان العلم فى جريمة اخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة السرقة مسألة نفسية لا يستفاد فقط من أقوال الشهود بل لمحكمة الموضوع أن تثبتها من ظروف الدعوى وما توحى به ملايساتها ، وكان ما أورده الحكم فى مقام التدليل على ثبوت ركن العلم فى حق الطاعن سائنا وكافيا لحمل قضائه ، ومن ثم فان ما يشير الطاعن فى هذا الخصوص يكون فى غير محله •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى ليلة ١٣ من فبراير سنة ١٩٧٩ تخفى المنقول « الموتور » المبين بالتحقيقات المملوك للادارة الصحية بكفر الزيات مع علمه بأنه متحصل من جريمة سرقة • وطلبت من مستشار الاحالة احواله الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيء والوصف الواردين بأمر الاحالة فقرر ذلك • ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا عملا بالمادتين ١/٤٤ ، ٣١٦ من قانون العقوبات بمعاقبه المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عما اسند اليه •

فطمع المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض • • الخ

المحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة اخفاء محرك متحصل من جريمة السرقة مع علمه بذلك ، قد انطوى على الخطأ فى تطبيق القانون وشابه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسيب - ذلك بأن المدافع عن الطاعن تسك بجلسة المرافعة بعدم - اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى لأن الواقعة جنحة ولا ارتباط بينها وبين الجناية المحالة معها الى المحكمة ، كما دفع بعدم قبول الدعوى لعدم اتباع الاجراءات القانونية فى رفعها - اذ كان يتعين التقرير بالمعارضة بدلا من سلوك طريق اعادة الاجراءات وقد رد الحكم بما لا يتفق وصحيح القانون • وعول الحكم فى ادانته - ضمن ما عول - على تقرير الوحدة الميكانيكية بتفتيش الزراعة بكفر الزيات رغم ما أثبت بالتقرير من اختلاف ماركة المحرك المضبوط عن المبلغ بسرقة • واقتصر الحكم فى اثبات علم الطاعن بالسرقة على مجرد شرائه المحرك المسروق بمبلغ خمسون جنيها وهو ما لا يسوغ توافر ركن العلم بالسرقة فى حقه خاصة وقد أقر بحيازته فور سؤاله عنه وأرشد عن يائه - كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه •

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية المجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة كافية وسائغة لا ينازع الطاعن في أنها مردودة الى أصلها الصحيح من الاوراق ومن شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن ارتباط الجنبحة بالجنائية المحالة الى محكمة الجنايات أو عدم ارتباطها هو من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الجنايات استنادا الى حكم المادة ٣٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية التي أجازت لمحكمة الجنايات اذا أحيلت جنبحة مرتبطة بجنائية - ورأت قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط أن تفصل الجنبحة وتحيلها الى المحكمة الجزئية المختصة لتفصل فيها وهي اذ تقرر توافر الارتباط أو عدم توافره غير ملزمة ببيان الأسباب التي بنت عليها قرارها في هذا الخصوص ، ومفاد ذلك أنه اذا رأت محكمة الجنايات أن الارتباط قائم وجب الحكم في الجنبحة ، كما يجب عليها الحكم فيها أيضا اذا ظهر لها عدم توافر الارتباط بعد تحقيقها بمعرفتها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن يسلم في أسباب طعنه أن الدعوى أحيلت اصلا الى محكمة الجنايات بوصف الجنائية - وكان الثابت من الحكم ومحضر الجلسة أن المحكمة لم تر ان الواقعة تعد جنبحة الا بعد تلاوة أقوال الشهود وسماع مرافعة الدفاع عن الطاعن ، فانه كان متعينا عليها الحكم فيها باعتبارها كذلك اعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية - اما الحكم بعدم الاختصاص والاحالة الى المحكمة الجزئية فلا مجال له - وعلى ما جاء بصريح الفقرة الاولى من تلك المادة - الا اذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مينة في أمر الاحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنبحة ، ومن ثم يكون النعي على الحكم باطلا في تطبيق القانون غير صحيح - ولا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد انطوى على تقارير خاطئة في شأن اطلاقه الحق لمحكمة الجنايات - في جميع الحالات - بالفصل في الجنائية المحالة اليها متى رأت أنها تعد جنبحة ، مادامت النتيجة التي خلص اليها الحكم صحيحة وتتفق والتطبيق

القانونى السليم . لما كان ذلك ، وكان ما ذهب اليه الطاعن فى أسباب طعنه من أن الحكم الذى صدر عليه فى غيبته حكم غيابى صادر فى جنحة وقابل للمعارضة مردود بما هو مقرر من أن مناط التفرقة فى مثل هذه الحالة هو الوصف الذى ترفع به الدعوى - فاذا رفعت بوصفها جنائية - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - سرى فى حقها المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكان مؤدى تلك المادة هو تقرير بطلان الحكم الصادر فى غيبة المتهم واعتباره كأن لم يكن اذا حضر أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة - ولما كان هذا البطلان الذى أصاب الحكم الغيابى الصادرة من محكمة الجنايات فى الجنائية المنسوبة الى الطاعن فيه معنى سقوط الحكم - ومن ثم فان سلوك طريق اعادة الاجراءات الجنائية طبقا لنص المادة ٣٩٥ المشار اليها يكون قد صادف صحيح القانون ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى على هذا الأساس - فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان مؤدى ما انتهى اليه تقرير رئيس الوحدة الميكانيكية بكفر الزيات - على ما هو ثابت بالحكم - أن الآلة المضبوطة عبارة عن محرك نخاص بالادارة الصحية بكفر الزيات وأنه هو بذاته المبلغ بسرقة من مخزن الادارة - وكانت المحكمة قد اطمأنت الى التقرير المشار اليه فى حدود سلطتها التقديرية وأخذت به واستندت اليه فى اثبات ادائه الطاعن ، وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها ما دامت قد اطمأنت الى ما جاء به فلا يجوز مجادلتها فى ذلك ، وكان ما يسوقه الطاعن من مطاعن فى تقرير الخبير المشار اليه ينحل الى جدل موضوعى فى تقدير قيمة هذا الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مصادرة عقيدتها فى شأنه فان معنى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استدل على علم الطاعن بسرقة الذى أخفاه من اقراره بالتحقيقات وبارتيابه فى أمره عند شرائه من

المحكوم عليه وعدم وجود مثل له بالاسواق ، وكان العلم في جريمة اخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة السرقة مسألة نفسية لا يستفاد فقط من أقوال الشهود بل لمحكمة الموضوع أن تثبتها من ظروف الدعوى وما توحى به ملاساتها ، وكان ما أورده الحكم في مقام التدليل على ثبوت ركن العلم في حق الطاعن سائغا وكافيا لحمل قضائه ، ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٦ من يونيو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوة نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : جمال الدين منصور ، عبد العزيز عبد
العالى ، محمد صلاح خاطر ، نجاح نصار

(١٣٩)

الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٥٢ القضائية

- ايجاز أماكن • احتجاز أكثر من مسكن • مسئولية جنائية •
- حكم • تسببه • تسبب معيب • • دفاع « الاخلال بحق الدفاع •
- ما يوفره • • نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها •

دفع الطاعن بأن احتجازه مسكنين في مدينة واحدة له ما يبرره
وتدليله على صحة ذلك بما قدمه من مستندات جوهري • وجوب التصدي
له ايرادا وردا •

لما كان الين من مطالعة المفردات - التي أمرت المحكمة بضمها
تحقيقا للطعن - أن دفاع الطاعن الشفوي والمكتوب أمام درجتى التقاضى
قام على أن احتجازه مسكنين كان له ما يبرره إذ أنه إنما استأجر العين
موضوع النزاع لسكنى والدته وشقيقته واللاتى أقمن فيها وبعد وفاة
الأولى والثانية استمرت الثالثة فى الإقامة بها وأقامت ضد المدعى بالحق
المدنى الثانى الدعوى رقم ... لسنة ٧٩ مدنى كلى شمال القاهرة لاثبات
إقامتها بالعين وقت وفاة والدتها وشقيقته ، كما دلت على صحة دفاعه بما قدمه
من مستندات أخرى • وكان الين من الحكم الابتدائى - المؤيد بالحكم
المطعون فيه - أنه حصل دفاع الطاعن فى أنه استأجر الشقة موضوع
النزاع ثم أقامت فيها شقيقته لدى هجرتها عقب عدوان سنة ١٩٦٧ ثم أطرحة

فى قوله أن المتهم « لدى استجاره الشقة فى عقار المدعى المدنى الثانى لم يكن يقصد استيطان شقيقته فيها وكان حريا لهذه الأخيرة اذا ما طاب لها الاستقرار بالقاهرة أن تتخذ كافة الاجراءات القانونية التى خولها القانون لاثبات العلاقة الايجارية بينها وبين المدعى المدنى الثانى ان كانت هذه العلاقة محققة الوجود مستوفية شرائطها القانونية ، ولما كان دفاع الطاعن - آنف البيان - فى خصوص الدعوى المطروحة هاما وجوهريا لما يترتب عليه من أثر فى تحديد المسئولية الجنائية مما كان يتعين على المحكمة أن تعرض له مستقلا وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تمحص عناصره كسفا لدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه ان ارتأت اطراحه ، وكان ما أورده الحكم - فيما تقدم - لا يسوغ به الرد على دفاع الطاعن لخروجه عن نطاقه ومن ثم بات الحكم مشوبا بالقصور فى التسبيب فضلا عن الاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى ما يشبه الطاعن فى طعنه •

الوقائع

أقام المدعيان بالحق المدنى دعواهما بالطريق المباشر أمام محكمة جناح مصر الجديدة ضد الطاعن بوصف أنه فى يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٣ حتى ١١ من مارس سنة ١٩٧٩ بدائرة قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة : احتجز أكثر من مسكن فى مدينة واحدة • وطلب عقابه بمواد القانون ٢٩ لسنة ١٩٧٧ والزامه بأن يدفع لهما مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت • والمحكمة المذكورة قضت حضوريا فى ٦ من مايو سنة ١٩٧٩ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة جنيه وبانتهاء عقد الشقة الكائن بالعقار .. شارع مصر الجديدة المينة بالصحيفة ورفض الدعوى المدنية والزام المدعية المصروفات • فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا فى ٧ من يونيه

سنة ١٩٧٩ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث ان مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة حيازة مسكنين في مدينة واحدة دون مقتضى قد شابه القصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن دفاع الطاعن قام على أنه استأجر العين موضوع النزاع لسكنى والدته وشقيقته اللاتى أقمن فيها الى أن توفيت والدته واحدى شقيقته فاستمرت الأخرى فى الإقامة بالعين وأقامت دعوى لاثبات اقامتها فيها وقت وفاة والدتها وشقيقتها وقدم الطاعن المستندات التى تؤيد دفاعه الا ان الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع بما لا يواجهه بما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث ان البين من مطالعة المفردات - التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن - أن دفاع الطاعن الشفوى والمكتوب أمام درجتى التقاضى قام على أن احتجازه مسكنين كان له ما يبرره اذ أنه انما استأجر العين موضوع النزاع لسكنى والدته وشقيقته اللاتى أقمن فيها وبعد وفاة الأولى والثانية استمرت الثالثة فى الإقامة بها وأقامت ضد المدعى بالحق المدنى الثانى الدعوى رقم ... لسنة ٧٩ مدنى كلى شمال القاهرة لاثبات اقامتها بالعين وقت وفاة والدتها وشقيقتها ، كما دلل على صحة دفاعه بما قدمه من مستندات أخرى . وكان البين من الحكم الابتدائى - المؤيد بالحكم المطعون فيه - أنه حصل دفاع الطاعن فى أنه استأجر الشقة موضوع النزاع ثم أقامت فيها شقيقته لدى هجرتها عقب عدوان سنة ١٩٦٧ ثم أطرحه فى قوله أن المتهم « لدى استجاره الشقة فى عقار المدعى المدنى الثانى

لم يكن يقصد استيطان شقيقته فيها وكان حريا لهذه الأخيرة اذا ما طاب لها الاستقرار بالقاهرة أن تتخذ كافة الاجراءات القانونية التي خولها القانون لاثبات العلاقة الايجارية بينها وبين المدعى المدنى الثانى ان كانت هذه العلاقة محققة الوجود مستوفية شرائطها القانونية ، ولما كان دفاع الطاعن - آنف البيان - فى خصوص الدعوى المطروحة هاما وجوهريا لما يترتب عليه من أثر فى تحديد المسئولية الجنائية مما كان يتعين على المحكمة أن تعرض له استقلالا وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تمحص عناصره كشفا لمدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه ان ارتأت اطراحه ، وكان ما أورده الحكم - فيما تقدم - لا يسوغ به الرد على دفاع الطاعن لخروجه عن نطاقه ومن ثم بات الحكم مشوبا بالقصور فى التسبيب فضلا عن الاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى ما يثيره الطاعن فى طعنه •

جلسة ٨ من يونيه سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / الدكتور أحمد رفعت خفاجى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد أحمد حمدى ، أحمد محمود هيكى ، محمد الصوفى عبد الجواد وكمال المتينى .

(١٤٠)

الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٢ القضائية

- (١) نقض « التقرير بالطعن وايداع الأسباب » .
اقتصار الطاعن فى بيان أسباب طعنه على الاحالة الى أسباب طعن آخر . اعتبار الطعن خلوا من الأسباب . أساس ذلك ؟
- (٢) اثبات « بوجه عام » . قرائن . حكم « تسببيه » . تسبب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها » . اصابة عمدية .
العبرة فى المحاكمات الجنائية باقتناع قاضى الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه .
- (٣) اثبات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . حكم « تسببيه » . تسبب غير معيب » .
تساند الأدلة فى المواد الجنائية . مؤداه ؟
- (٤) اثبات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . حكم « تسببيه » . تسبب غير معيب » .
عدم اشتراط أن يكون الدليل صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها . كفاية أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج .
- (٥) محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . اثبات « خبرة » . اصابة عمدية .
حق محكمة الموضوع فى الجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى فى تقريره . شرط ذلك ؟

١ - لما كان الحكم المطعون فيه صدر حضوريا بتاريخ ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٠ ، فقرر المحكوم عليه الاول بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ وقرر المحكوم عليه الثاني بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ ، وقدم الطاعنان مذكرة باسباب الطعن انصرف مضمونها للمحكوم عليه الاول وحده دون الثاني ، وكل ما ورد بها بشأن الأخير هو أنه يستفيد في حالة نقض الحكم بالنسبة للمحكوم عليه الاول بنقضه بالنسبة له أيضا لحسن سير العدالة . لما كان ذلك وكان الأصل أنه عندما يشترط القانون لصحة الطعن بوصفه عملا اجرائيا شكلا معينا فانه يجب ان يستوفى هذا العمل الاجرائي بذاته شروط صحته دون تكملته بوقائع أخرى خارجة عنه واذ خلا الطعن - بالنسبة للمحكوم عليه الثاني - من الاسباب التي بنى عليها فانه لا يصح أن يقوم مقام هذا البيان القول باستفادة الطاعن من اسباب طعن شخص آخر ، وكان من المقرر ان التقرير بالطعن بالنقض في الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وان تقديم الاسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وان التقرير بالطعن وتقديم اسبابه يكونان وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه ، وكان الثابت مما تقدم ان المحكوم عليه الثاني لم يقدم اسبابا لطعنه في الميعاد فبتعين الحكم بعدم قبول طعنه شكلا .

٢ - العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الادلة المطروحة عليه بادانته المتهم أو براءته .

٣ - لا يشترط ان تكون الادلة التي يعتمد عليها الحكم بحيث ينشأ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى اذ الادلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقي الادلة بل يكفي ان تكون الادلة في مجموعها مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه .

٤ - لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائر وترتيب النتائج على المقدمات •

٥ - لمحكمة الموضوع ان تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى في تقريره متى كانت وقائع الدعوى حسبما كشفت عنها قد أيدت ذلك عندها وأكدت له لديها •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : المتهم الأول : (١) حاز بنجر ترخيص سلاحا ناريا مششخنا «مسدس» (٢) حاز ذخائر «طلقة واحدة» مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في حيازته أو احرازه • المتهمين معا : - أحدا عمدا بـ... الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما مستعملين في ذلك آلات • وطلبت الى مستشار الاحالة احالتهما الى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للمقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام ، فقرر ذلك ، ومحكمة جنايات دمنهور قضت بحضوريا عملا بالمواد ١/١ ، ٦ ، ٢٦ / ٣-٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقوانين أرقام ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، ٢٦ لسنة ١٩٧٨ والبند (أ) من القسم الاول من الجدول رقم ٣ المرفق بالقانون الاول والمادتين ٢٤٢/١-٣٢،٣/٢،٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم الاول بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر عما هو منسوب اليه وبمعاقبة المتهم الثانى بالحبس مع الشغل لمدة شهر واحد عما هو منسوب اليه باعتبار أن السلاح المستعمل مسدس وعصا •
فطن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض • • النخ •

الحكمة

من حيث أن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا بتاريخ ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٠ ، فقرر المحكوم عليه الاول بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ وقرر المحكوم عليه الثانى بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ ، وقدم الطاعنان مذكرة باسباب الطعن انصرف مضمونها للمحكوم عليه الاول وحده دون الثانى ، وكل ما ورد بها بشأن الأخير هو أنه يستفيد فى حالة نقض الحكم بالنسبة للمحكوم عليه الاول بنقضه بالنسبة له أيضا لحسن سير العدالة . لما كان ذلك وكان الأصل أنه عندما يشترط القانون لصحة الطعن بوصفه عملا اجرائيا شكلا معينا فانه يجب ان يستوفى هذا العمل الاجرائى بذاته شروط صحته دون تكملته بوقائع اخرى خارجة عند واذ خلا الطعن - بالنسبة للمحكوم عليه الثانى - من الاسباب التى بنى عليها فانه لا يصح أن يقوم مقام هذا البيان القول باستفادة الطاعن من اسباب طعن شخص آخر ، وكان من المقرر ان التقرير بالطعن بالنقض فى الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وان تقديم الاسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله ، وان التقرير بالطعن وتقديم اسبابه يكونان وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه ، وكان الثابت مما تقدم ان المحكوم عليه الثانى لم يقدم اسبابا لطعنه فى الميعاد فيتعين الحكم بعدم قبول طعنه شكلا .

وحيث ان الطعن بالنسبة للمحكوم عليه الاول قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذا دانه بجرائم حيازة سلاح نارى وذخيرة بغير ترخيص وضرب بسيط ، قد شابه قصور فى التسبب واعتوره فساد فى الاستدلال ، ذلك بأن شهادة المجنى عليه التى اخذ

بها الحكم اقتضت على أنه شاهد الطاعن ممسكا بمسدس دون ان يذكر ان
العار الذي اصابه انطلق منه ، كما ان التقرير الطبي الشرعى الذى عول
عليه الحكم فيما يتعلق باصابة الطلق النارى قد بنى على الترجيح وليس على
الجزم ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به اركان
جرائم احراز السلاح والذخيرة بغير ترخيص والضرب البسيط التى دان
بها الطاعن ، وأورد على ثبوتها فى حقه ادلة سائغة مستمدة من أقوال
المجنى عليه والتقرير الطبي الشرعى تودى الى ما رتبته عليها وحصل اقوال
المجنى عليه بقوله « أنه كان فى ديوان مركز كوم حمادة فى خصومة مع
هائلة المتهمين وخرج من المركز لشراء طعام وفوجىء بعصا على رأسه ونظر
فوجد المتهم الثانى ممسكا بالعصا ثم تى عليه بعصا على ذراعة فسقط على
الأرض ومع الضربة الأول سمع صوت عيار نارى ونظر فوجد المتهم الأول
(الطاعن) ممسكا بالمسدس ولم يكن يحس باصابة فى ذلك الوقت الا انه
تبين وجود اصابة بفخذه الأيمن ، كما نقل الحكم عن التقرير الطبي الشرعى
بصدد اصابة الفخذ « ان المجنى عليه مصاب بسحج بالفخذ الايمن يجوز ان
يكون من عيار نارى معمر بمقدوف مفرد (رصاصة) وأنه وجد فى الجلباب
الذى كان يرتديه المجنى عليه تمزق نارى فتحة دخول المقذوف مفرد ليست
حولها علامات ضرب (اطلاق) وتمزق نارى فتحة خروج المقذوف النارى .
وقد وجدت فتحة الدخول اعلا ذيل الجلباب بحوالى ٤٩ سم للجانب الأيمن
وفتحة الخروج اعلى الذيل بحوالى ٥٣ سم للجانب الايسر لما كان ذلك ،
وكانت العبرة فى المحاكمات الجنائية هى باقتناع قاضى الموضوع بناء على
الادلة المطروحة عليه بادانته المتهم أو براءته ، ولا يشترط ان تكون الادلة
التي يعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من
جزئيات الدعوى اذ الادلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا
ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حده
دون باقى الادلة بل يكفى ان تكون الادلة فى مجموعها مؤدية الى ما قصده

الحكم منها ومنتجة في اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه. كما لا يشترط في الدليل ان يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي ان يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتنع مما شهد به المجنى عليه وما اثبتته التقرير الطبي الشرعي بشبوت الواقعة بناء على استخلاص سائغ ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن من قصور اقوال المجنى عليه في اسناد اصابة الفخذ للطاعن لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في حق محكمة الموضوع في معتقدها من الادلة المطروحة عليها - والتي لا يجادل الطاعن في ان لها اصلها من الأوراق - واطراح ما رأت الالتفات عنه مما تقبل مصادرتها فيه أو الخوض في مناقشته أمام محكمة النقض لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع ان تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعي في تقريره متى كانت وقائع الدعوى حسبما كشفت عنها قد أيدت ذلك عندها وأكدته لديها ، وهو ما لم يخطيء الحكم في تقريره ، فان معنى الطاعن في هذا الصدد يكون غير قويم •

لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه

موضوعا •

جلسة ٨ من يونيه سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / الدكتور أحمد رفعت خفاجى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد أحمد حمدي ، أحمد محمود هيكى ، محمد الصوفى عبد الجواد وكمال المتينى .

(١٤١)

الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٥٢ القضائية

قتل خطأ • مسئولية جنائية « مسئولية صاحب البناء » • مسئولية المقاول • حكم « تسببيه • تسبيب معيب » • نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها » •

الأصل أن من يشترك فى أعمال الهدم والبناء لا يسأل الا عن نتائج خطئه الشخصى • صاحب البناء لا يسأل جنائيا عما يصيب الناس من الأضرار • عند اقامة البناء • بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة الا اذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته واشرافه الخاص • ان عهد به كله أو بعضه الى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئوليته • هذا المقاول هو الذى يسأل عن نتائج خطئه • مثال •

الأصل ان من يشترك فى أعمال الحفر لا يسأل الا عن نتائج خطئه الشخصى ، فصاحب العمل لا يعتبر مسئولا جنائيا عما يصيب الناس من الأضرار بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة التى تقيهم ذلك ، الا اذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته واشرافه الخاص ، فان عهد به كله أو بعضه الى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئوليته فهو الذى يسأل عن نتائج خطئه •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر فى قضية الجنبه رقم ٢٤٠٢ لسنة ١٩٧٩ بانهما فى يوم ١٩ يوليو سنة ١٩٧٩ بدائرة قسم العطارين محافظة الاسكندرية : تسببا خطأ فى قتل ٠٠٠ وكان ذلك ناشئا عن اهمالهما وعدم احترازهما بأن لم يتخذ المتهم الأول بصفته مالكا لعقار الحيطه والحذر فى وضع الحواجز وانغطية الابيار ووضع العلامات التى تفيد وجود حفر بالأرض وكذا الثانى بوصفه مقاولا مسئولا عن تنفيذ ذلك مما أدى الى سقوط المجنى عليها بأحد الابيار واحداث اصابتها التى أودت بحياتها على النحو المبين بالتحقيقات • وطلبت عقابهما بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات • وادعى شقيق المجنى عليها مدنيا قبل المتهمين بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت • ومحكمة جنح العطارين الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٨٠ عملا بمادة الاتهام بتغريم كلا من المتهمين مبلغ مائة جنيه وفى الدعوى المدنية بالزامهما بأن يؤديا للمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسون جنيها على سبيل التعويض المؤقت • فاستأنفا المحكوم عليهما، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٢٦ من أبريل سنة ١٩٨٠ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف •

فطن الاستاذ / المحامى عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض • الخ •

الحكمة

حيث ان مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة القتل الخطأ قد ران عليه القصور ، لعدم رده على دفاع الطاعن القائم على أنه عهد الى مقاول بأعمال حفر الآبار فى الأرض التى يملكها ، والتي سقطت المجنى

عليها في احداها ، مما تتفق معه مسئولته عن عدم اتخاذ ما يؤمن سلامة المارين بتلك الأرض ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائي - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - قد بين وجه الخطأ بالنسبة الى الطاعن والى المتهم الثانى - الذى لم يقرر بالطعن بطريق النقض فى قوله : « وحيث ان الثابت من الاوراق أن المتهم الاول (الطاعن) هو مالك الارض التى تنشأ فيها الابيار والثانى مقاول لم يراعى الاحتياطات اللازمة لدور الخطر ، ولم يتحرزا لما قد يقع بتلك الابيار ، بأن لم يقيما سورا أو يضعا حاجزا على قطعة الارض ، ومن ثم يكون الخطأ متوافرا فى جانبهما من عدم اتخاذ الاحتياطات واهمالهما وعدم تحرزهما بعدم وضعهما لسور وحواجز حول الأرض ، لما كان ذلك وكان الأصل ان من يشترك فى أعمال الحفر لا يسأل الا عن نتائج خطئه الشخصى ، فصاحب العمل لا يعتبر مسئولا جنائيا عما يصيب الناس من الأضرار بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة التى تقيهم ذلك ، الا اذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته واشرافه الخاص . فان عهد به كله أو بعضه الى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئولته فهو الذى يسأل عن نتائج خطئه . ولما كان دفاع الطاعن يقوم على ان مسئولته قد انتفت باقامته مقاولا لأعمال الحفر هو المتهم الثانى الذى دانه الحكم المطعون فيه بوصفه المقاول المعهود اليه بتلك الأعمال ثم ذهب مع ذلك الى ادانة الطاعن للأسباب التى سبق ذكرها ، وكان الحكم المطعون فيه حين أشرك الطاعن فى المسئولية تخلافا للأصل المقرر فى القانون لمثل واقعة الدعوى ، والزامه باتخاذ الاحتياطات من جانبه ، بعد ان سلم بأنه عهد بأعمال الحفر الى مقاول مختص يقوم بهذا العمل عادة ، لم يبين سنده فيما انتهى اليه ، فانه يكون مشروبا بالقصور الموجب لنقضه والاحالة فيما قضى به بالنسبة الى الطاعن ، دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

جريدة ٩ من يونيو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبدالصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنفى
، محمد ممدوح سالم ، محمد رفيق البسطويسى

(١٤٢)

العدد رقم ١٧٨٨ لسنة ٥٢ القضاة

مناجم ومحاجر • جريمة « أركانها » • حكم « تسببيه • تسبب
معيب • • نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها » •
تأثيم استخراج مواد المناجم والمحاجر بدون ترخيص • علته ونطاقه •
مثال لتسبب معيب •

لما كانت المادة ٤٣ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ تنص على أن
« يعاقب بعقوبة السرقة أو الشروع فيها كل من استخراج أو شرع فى
استخراج مواد معدنية من المناجم أو أى مادة من مواد المحاجر دون ترخيص »
وكان المستفاد مما ورد فى نصوص المواد ٣٢/١، ٣٣، ٤٤، ٢٥، ٢٧، ٢٩، ٣١ و ٣٢
من القانون المذكور أن الشارع لا يعنى بالتأثيم مجرد نقل مواد المناجم والمحاجر
من مكانها بحيث يكون هذا النقل رهنا بالحصول على ترخيص وإنما يعنى
استخراج تلك المواد من مكانها بما يؤدى إليه لفظ الاستخراج من معنى
لغوى ومدلول اصطلاحى هو استبطا ما فى المناجم والمحاجر من مواد
بقصد استعمالها استعمالا مغايرا لمجرد بقائها فى الأرض • يؤكد ذلك
ما أورده القانون من أحكام لاستغلال المناجم والمحاجر وما وضعه من تنظيم
لهذا الاستغلال بناء على أن ما يوجد فيها من هذه المواد - فيما عدا مواد البناء
ومنها التى توجد فى المحاجر التى ثبت ملكيتها للغير - التى يجوز الترخيص

لمالكها ان يستخرجها بقصد استعماله الخاص دون استغلالها - هو من أموال الدولة يجرى استغلاله تحت رقابتها واشرافها وترخيص منها يمنح متى توافرت الشروط والأوضاع التي نص عليها القانون • واذ كان الشارع قد دل بمسلكه هذا على أنه قصد من النقب على جريمة استخراج المواد والخامات من المناجم والمحاجر بدون ترخيص او الشروع فيها ان يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها العبث بتلك المناجم والمحاجر واستغلالها خفية ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه لا يبين منها ان كان فعل الطاعنين قد اقتصر على مجرد نقل الرمال من مكائنها مع بقائها في حيز الأرض أو انهما استخرجا هذه الرمال بقصد استعمالها استعمالا مغايرا لمجرد بقائها في الأرض بغية استغلالها ، مما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها في الحكم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين قضى ببراءتهما أنهم استخرجوا رمالا بدون ترخيص على النحو المبين بالمحضر وطلبت عقابهم بالمواد ٤٣،٤١، ٤٣،٤٦ من القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المعدل • ومحكمة جناح قويسنا الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين الاول والثاني (الطاعنين) شهرا مع الشغل والنفاذ • فأستأنفا ، ومحكمة شين الكوم الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف •

فطن الاستاذ / المحامي بصفته وكلا عن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ •

المحكمة

ومن حيث ان مما يزعمه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانهما بجريمة استخراج رمال بدون ترخيص قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن ما نسب الى الطاعنين من جمع جزء من الرمال في ارض مملوكة لهما لتسوية التربة ووضعها تحت الأشجار لا يعد فعلاً مؤثماً ما دام قد انتفى عن هذه الارض وصف المحجر .

ومن حيث انه يبين من الحكم الابتدائي المزيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد ان أثبت ان النيابة العامة اسندت للطاعنين أنهما استخرجا رمالاً بدون ترخيص وانها طلبت عقابهما بالمواد ٤٣،٦،٣،١ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ ، خلص الى ان التهمة ثابتة قبلهما ثبوتاً كافياً من محضر الضبط ومما جاء على لسان محرره ، ومن تحريات رئيس وحدة المباحث ومما قرره الطاعنان من أنهما حملاً بعض الرمال للزراعة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٣ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ تنص على ان « يعاقب بعقوبة السرقة او الشروع فيها كل من استخرج او شرع في استخراج مواد معدنية من المناجم او اى مادة من مواد المحاجر دون ترخيص » وكان الاستفادة مما ورد في نصوص المواد ١/٣،٤،٢٥،٢٧،٢٩ و٣١ و٣٢ من القانون المذكور ان الشارح لايعنى بالتأثير مجرد نقل مواد المناجم والمحاجر من مكانها بحيث يكون هذا النقل رهناً بالحصول على ترخيص وانما يعنى استخراج تلك المواد من مكانها بما يؤدي اليه لفظ الاستخراج من معنى لغوي ومدلول اصطلاحى هو استنباط ما فى المناجم والمحاجر من مواد بقصد استعمالها استعمالاً مغايراً لمجرد بقائها فى الارض . يؤكد ذلك ما أورده القانون من احكام لاستغلال المناجم والمحاجر وما وضعه من تنظيم لهذا الاستغلال بناء على أن ما يوجد فيها من هذه المواد - فيما عدا مواد البناء ومنها التى توجد فى المحاجر التى ثبتت ملكيتها للغير والتى يجوز الترخيص لمالكها ان يستخرجها بقصد استعماله الخاص دون استغلالها - هو من

أموال الدولة يجرى استغلاله تحت رقابتها وإشرافها وترخيص منها يسمح متى توافرت الشروط والأوضاع التي نص عليها القانون • وإذا كان الشارع قد دل بمسلكه هذا على أنه قصد من العقاب على جريمة استخراج المواد والحامات من المناجم والمحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها العبث بتلك المناجم والمحاجر واستغلالها خفية ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه لا يبين منها أن كان فعل الطاعنين قد اقتصر على مجرد نقل الرمال من مكانها مع بقائها في حيز الأرض أو أنها استخرجا هذه الرمال بقصد استعمالها استعمالا مغايرا لمجرد بقائها في الأرض بغية استغلالها ، مما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها في الحكم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن •

جلمة ٩ من يونيه سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبدالصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنفى
، محمد ممدوح سالم ، محمد رفيق البسطويسى

(١٤٣)

الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٥٢ للقضائية

تزوير « أوراق عرفيه » • ضرر • جريمة « أركانها » • حكم « تسببيه »
تسبيب معيب • نقض « أسباب الطعن • مايقبل منها » • دفاع « الاخلال
بحق الدفاع • ما يوفره » •

التزوير • مناط تحققه ؟

انتفاء الاسناد الكاذب • مؤداء • انتفاء التزوير •

دفاع الطاعن بأن العبارة المدعى بتزويرها أضيفت الى العقد باتفاق
المتعاقدين • جوهرى • علة ذلك واثره ؟

لما كان التزوير أيا كان نوعه يقوم على اسناد أمر لم يقع مما أسند
اليه ، فى محرر أعد لاثباته بأحدى الطرق المنصوص عليها قانونا ، بشرط
أن يكون الاسناد قد ترتب عليه ضرر أو يمتثل أن يترتب عليه ذلك ، اما اذا
انتفى الاسناد الكاذب فى المحرر ، لم يصح القول بوقوع التزوير ، واذا كان
المحرر عرفيا ، وكان مضمونه مطابقا لارادة من نسب اليه معبرا عن مشيئته ،
انتفى التزوير بأركانه ، ومنهما ركن الضرر ، واذا كان ذلك ، فان الدفاع
بأن العبارة المدعى تزويرها قد اضيفت الى العقد بناء على اتفاق المتعاقدين ،
يعد دفاعا جوهريا ، اذ من شأنه - لو صح - أن تندفع به الجريمتان المسندتان

الى المطعون ضدهما ، وكان الحكم المطعون فيه ، لم يعرض لهذا الدفاع
التيه ، ايرادا له وردا عليه ، فانه يكون قاصر البيان منطقيا على اخلال بحق
الدفاع ،

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين : بأنهما ارتكبا تزويرا في محرر عرفى هو
عقد الاتفاق المحرر بين المتهمين وذلك بأن اضافا بعض العبارات
به غير التى تم الاتفاق عليها وكتابتها وقت تحرير ذلك العقد ونسبها زورا
لديجنى عليه .. ثانيا : المتهم الثانى : استعمل ذلك المحرر المزور فيما زور من
أجله بأن قدمه لمحكمة مركز شين الكوم للاعتداد بما أثبت به خلافا للحقيقة .
وطلبت عقابهما بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات . وادعى عن نفسه
وبصفته وكىلا عن والده مدنيا قبل المتهمين بمبلغ واحد وخمسين جنيها
على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح مركز شين الكوم الجزئية
قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس كل متهم اسبوعين مع الشغل
والايقاف والزامهما بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى بصفته مبلغ
واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المحكوم
عليهما . ومحكمة شين الكوم الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غايضا
بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .
فعارض ، وقضى فى معارضتهما بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع برفضها
وتأيد الحكم المعارض فيه .

نظن الأستاذ / ... المحامى بصفته وكىلا عن المحكوم عليهما فى
هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

ومن حيث ان مما ينعم الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانهما بجريمتي تزوير محرر عرفي واستعماله قد شابه الاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه أغفل الرد على دفاعهما أن العبارة المقول بتزويرها قد اضيفت بناء على اتفاق المتعاقدين ، مما يعيبه ويستوجب نقضه •

ومن حيث أن هذا النعي في محلة اذ الثابت من محضر جلسة نظر المعارضة الاستئنافية بتاريخ ٢٤ من أبريل سنة ١٩٨٠ أن المدافع عن الطاعنين أفصح عن أن الاضافة المقول بتزويرها قائمة في الأصل والصورة ، مما مفاده أنها اضيفت باتفاق طرفي العقد • لما كان ذلك ، وكان التزوير أيا كان نوعه يقوم على اسناد أمر لم يقع مما أسند اليه ، في محرر أعد لاثباته بأحدى الطرق المنصوص عليها قانونا ، بشرط أن يكون الاسناد قد ترتب عليه ضرر أو يَحتمل أن يترتب عليه ذلك ، اما اذا انتفى الاسناد الكاذب في المحرر ، لم يصح القول بوقوع التزوير ، واذا كان المحرر عرفيا ، وكان مضمونه مطابقا لارادة من نسب اليه معبرا عن مشيئته ، انتفى التزوير بأركانه ، ومنها ركن الضرر ، واذا كان ذلك ، فإن الدفاع بأن العبارة المدعى تزويرها قد اضيفت الى العقد بناء على اتفاق المتعاقدين ، يعد دفاعا جوهريا ، اذ من شأنه - لو صح - أن تندفع به الجريمتان المسندتان الى المطعون ضدهما ، وكان الحكم المطعون فيه ، لم يعرض لهذا الدفاع البتة ، ايرادا له وردا عليه ، فانه يكون قاصر البيان منظويا على اخلال بحق الدفاع ، مما يوجب نقضه والاعادة فيما قضى به في الدعويين المدنية والجنائية ، مع الزام المطعون ضده المصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماة ، وذلك دون حاجة الى بحث باقي ما يثيره الطاعنان في طعنهما •

جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبدالصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنفى
ومحمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى

(١٤٤)

الظعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٥٢ القضائية

سلاح • ترخيص • جريمة « أركانها » • حكم « تسببه • تسبب غير
معيب » • نقض « أسباب الظعن • مالا يقبل منها »
الترخيص بحمل سلاح ينصرف الى سلاح بعينه • يبقى مستمرا مالم
يسحب أو يلغى •
القانون لم ينص على أن ادخال تعديل على السلاح المرخص به من شأنه
أن يلغى الترخيص أو يسقطه • أساس ذلك • أثره ؟

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى
شأن الاسلحة والذخائر المعدل أن الشارع بعد ان حظر فى المادة الاولى
منه حيازة او احراز أو حمل الأسلحة النارية المينة فى النص الا بموجب
ترخيص من وزير الداخلية ، نص فى المادة الثانية على سريان الترخيص
من تاريخ صدوره حتى آخر ديسمبر من السنة التالية بما فى ذلك سنة
الاصدار ، ونص فى المادة الثالثة على أن الترخيص شخصى فلا يجوز
تسليم السلاح موضوع الترخيص الى الغير قبل الحصول على ترخيص بذلك ،
ثم حدد القانون من بعد الحالات التى يسحب فيها الترخيص أو يلغى ، وهى
أما ان تكون بقرار من وزير الداخلية كما هو الحال فى الفقرة الثانية من

المادة الرابعة من القانون ، واما أن يعتبر الترخيص ملغيا بقوة القانون في حالات واردة على سبيل الحصر تكفلت المادة العاشرة منه ببيانها ، وهي :

(أ) فقد السلاح (ب) التصرف في السلاح طبقا للقانون (ج) الوفاة • وكانت نصوص القانون في هذا الشأن واضحة الدلالة في ان الترخيص بحمل سلاح ينصرف الى سلاح بعينه ويبقى هذا الترخيص مستمرا الا اذا سحب أو الغى بقرار من وزير الداخلية ، أو اعتبر الترخيص ملغيا بقوة القانون في الحالات المحددة حصرا فيه - على ما سلف بيانه - وكان القانون لم ينص على أن ادخال تعديل على السلاح المرخص به من شأنه أن يلغى الترخيص أو يسقطه ، وكانت الطاعنة لا تذهب في طعنها الى أنه صدر قرار من الوزير المختص بسحب الترخيص الممنوح للمطعون ضده بحيازة السلاح المضبوط أو بالغائه ، فان ادخال المطعون ضده تعديلا على ماسورة السلاح يجعلها مصقولة بعد ان كانت مششخنة ، لا يترتب عليه في صحيح القانون الغاء الترخيص ، بل يبقى قائما الى أن يسحب أو يلغى بقرار من وزير الداخلية أو يعتبر ملغيا اذا توافرت حاله من الحالات سالفة البيان ، ومن ثم فقد باتت حيازة المطعون ضده للسلاح المضبوط في وقت كان الترخيص به قائما ، بمنأى عن التجريم ويؤكد هذا النظر ان الشارع لو أراد أن يجعل من اجراء تعديل على السلاح المرخص بحيازته موجبا لالغاء الترخيص ، لنص على ذلك صراحة كما فعل في المادتين ١٦،١١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٤٥ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ، اذ نص على الغاء ترخيص المحل اذا أجرى فيه تعديل يتناول أوضاعه في الداخل أو الخارج أو اضافة نشاط جديد أو زيادة القوة المحركة أو تعديل أقسام المحل بغير ترخيص ، وفي المادتين ٣٠،١٠ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة من الغاء ترخيص المحل اذا أجرى فيه تعديل بغير ترخيص ولم يتم المرخص له باعادة المحل الى أصله خلال المدة التي تحددها الجهة المختصة ، وفي المادة ١٧ من قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ من وجوب الاخطار

بكل تغيير فى أجزاء المركبة الجوهرية ، وبكل تغيير فى وجوه استعمالها أو وصفها بما يجعلها غير مطابقة للبيانات المدونة بالرخصة ، وتقديم المركبة للفحص الفنى ، وحظره تسيير المركبة قبل تمام هذا الفحص ، وقد حددت الفقرة الأخيرة من تلك المادة الجزاء على مخالفة احكامها ، وهو اعتبار الترخيص ملغيا من تاريخ وقوع المخالفة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده : بأنه حاز سلاحا ناريا غير مشسختن (بندقية) بغير ترخيص من وزير الداخلية . وطلبت الى مستشار الاحالة احواله الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات المنيا قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءته مما نسب اليه .

قطعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

المحكمة

من حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه ، أنه اذ قضى ببراءته المطعون ضده من تهمة حيازة سلاح نارى بغير ترخيص ، قد أخطأ فى تأويل القانون ، ذلك بأنه أسس قضاءه بالبراءة على سند من ان السلاح المضبوط مرخص بحيازته للمطعون ضده كسلاح مشسختن ، فلا ينال من استمرار ترخيصه ، تعديل ما سورت به يجعلها مصقولة ، مع أن تعديل السلاح على ذلك النحو يغير من السلاح المرخص به ويسقط ترخيصه ، ويجعل من ثم ، حيازة المطعون ضده له بغير ترخيص ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه . .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه برر قضاء براءة المطعون ضده في قوله « أنه لما كان متعلق الترخيص بعبارة سلاح ناري هو سلاح بداته • ومقتضى ذلك ولازمه لا ينفك عنه الاعتداد بعينية السلاح بأصله وليس بوصفه مشمئزاً أو غير مشمئز ، بمعنى أنه ليس ترخيصاً بعبارة أى سلاح من فئة محددة ، وإنما ترخيص بعبارة سلاح بعينه ، وكان القانون لم يعلق استمرار وجود الترخيص على بقاء السلاح على حاله الأولى المقدم بها ، ومن ثم فلا انسحاب لاثربتغير وصفه ليس فحسب على الماضى ، بل وأيضاً على المستقبل ، ما دام هو ذات السلاح المدرج فى الترخيص فيها وما دام ذلك كذلك فلايهم القصد من التعديل الذى أدخل على ماسورة السلاح ، ذلك لان المضمون السيء والمشاعر المستكنة لا ينهض سلوكاً خطراً على المصلحة المحمية بنهوض البديهيّات ولايكفى لتدخل قانون العقوبات • لما كان ذلك ، فقد فقد الاتهام السبب القانونى المشي لتجريم الواقعة ، واذ لا جريمة بغير نص ، فقد صار لزماً تقرير براءة المتهم عملاً بالمادة ٣٠٤/أ١ ح • وهذا الذى انتهى اليه الحكم المطعون فيه صحيح فى القانون ، ذلك بأنه يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والذخائر المعدل أن الشارع بعد ان حظر فى المادة الاولى منه حيازة او احراز أو حمل الأسلحة النارية المينة فى النص الا بموجب ترخيص من وزير الداخلية ، نص فى المادة الثانية على سريان الترخيص من تاريخ صدوره حتى آخر ديسمبر من السنة التالية بما فى ذلك سنة الاصدار ، ونص فى المادة الثالثة على أن الترخيص شخصى فلا يجوز تسليم السلاح موضوع الترخيص الى الغير قبل الحصول على ترخيص بذلك ، ثم حدد القانون من بعد الحالات التى يسحب فيها الترخيص أو يلغى ، وهى : أما ان تكون بقرار من وزير الداخلية كما هو الحال فى الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون ، وأما أن يعتبر الترخيص ملغياً بقوة القانون فى حالات واردة على سبيل الحصر تكفلت المادة العاشرة منه ببيانها ، وهى :

(أ) فقد السلاح (ب) التصرف فى السلاح طبقاً للقانون (ج) الوفاة • وكانت

نصوص القانون في هذا الشأن واضحة الدلالة في ان الترخيص بحمل سلاح ينصرف الى سلاح بعينه ويبقى هذا الترخيص مستمرا الا اذا سحب أو ألغى بقرار من وزير الداخلية ، أو اعتبر الترخيص ملغيا بقوة القانون في الحالات المحددة حصرا فيه - على ما سلف بيانه - وكان القانون لم ينص على أن ادخال تعديل على السلاح المرخص به من شأنه أن يلغى الترخيص أو يسقطه ، وكانت الطاعة لا تذهب في طعنها الى أنه صدر قرار من الوزير المختص بسحب الترخيص الممنوح للمطعون ضده بحيازة السلاح المضبوط أو بإلغائه ، فان ادخال المطعون ضده تعديلا على ماسورة السلاح يجعلها مصقولة بعد ان كانت مششخنة ، لا يترتب عليه في صحيح القانون الغاء الترخيص ، بل يبقى قائما الى أن يسحب أو يلغى بقرار من وزير الداخلية أو يعتبر ملغيا اذا توافرت حاله من الحالات سالفة البيان ، ومن ثم فقد باتت حيازة المطعون ضده للسلاح المضبوط في وقت كان الترخيص به قائما ، بمنأى عن التجريم ويؤكد هذا النظر ان الشارع لو أراد أن يجعل من إجراء تعديل على السلاح المرخص بحيازته موجبا لإلغاء الترخيص ، لنص على ذلك صراحة كما فعل في المادتين ١٦،١١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ، اذ نص على إلغاء ترخيص المحل اذا أجرى فيه تعديل يتناول أوضاعه في الداخل أو الخارج أو اضافة نشاط جديد أو زيادة القوة المحركة أو تعديل أقسام المحل بغير ترخيص ، وفي المادتين ٣٠،١٠ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة من إلغاء ترخيص المحل اذا أجرى فيه تعديل بغير ترخيص ولم يرقم المرخص له بإعادة المحل الى أصله خلال المدة التي تحددها الجهة المختصة ، وفي المادة ١٧ من قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ من وجوب الاخطار بكل تغيير في أجزاء المركبة الجوهرية ، وبكل تغيير في وجوه استعمالها أو وصفها بما يجعلها غير مطابقة للبيانات المدونة بالرخصة ، وتقديم المركبة

للفحص الفني ، وحظره تسيير المركبة قبل تمام هذا الفحص ، وقد حددت
الفقرة الأخيرة من تلك المادة الجزاء على مخالفة أحكامها ، وهو اعتبار
الترخيص ملغيا من تاريخ وقوع المخالفة • لما كان ما تقدم ، فإن الحكم
المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة حيازة سلاح بدون
ترخيص تمويلا على أن ما ادخله على ما مسورته من تعديل لا يؤثر على
الترخيص الصادر له بحيازته ، يكون قد اقترن بالصواب بما يوجب
رفض الطعن •

جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس
المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار ، هاشم محمد قراعه
وصنفوت خالد مؤمن ومحمد نبيل رياض

(١٤٥)

الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٥٢ القضائية

(١) بناء • قانون « تفسيره » • حكم « تسببيه • تسبیب معيب » •
نقض « أسباب الطعن • الخطأ في تطبيق القانون » •

مفاد نصوص المواد ١ ، ٢٩/٢ ، ٣٠ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ •

انتهاء الحكم المطعون فيه الى أن قيام المطعون ضده بتعليق مبان تزيد
تكاليفها على عشرين ألف جنيه بدون ترخيص وبالمخالفة للارتفاعات القانونية بعد
حصوله على مجرد موافقة لجنة الاعفاءات على ذلك لا مخالفة فيه للقانون •
خطأ •

(٢) حكم « تسببيه • تسبیب معيب » • نقض « نظر الطعن والحكم
فيه » •

كون الخطأ الذي تردى فيه الحكم قد حجب عن تمحيص موضوع الدعوى
وجوب ان يكون مع النقض الاحالة •

١ - لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن
توجيه وتنظيم أعمال البناء تنص على أنه « فيما عدا المباني التي تقيمها الوزارات
والمصالح الحكومية والهيئات وشركات القطاع العام ، يحظر فى أية جهة من
الجمهورية داخل حدود المدن والقرى أو خارجها إقامة أى مبنى أو تعديل
مبنى قائم أو ترميمه متى كانت قيمة الأعمال المطلوب اجراؤها تزيد على خمسة

آلاف جنيه ، الا بعد موافقة لجنة يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها واجراءاتها والبيانات التي تقدم اليها قرار من وزير الاسكان والتعمير وذلك في حدود الاستثمارات المخصصة للبناء في القطاع اخاص ٠٠٠ ، ، وتنص الفقرة الثانية من المادة ٢٩ منه على أنه « ويجوز تحقيقا لمصلحة عامة أو لأسباب تاريخية أو ثقافية أو سياحية أو مراعاة لظروف العمران اعفاء مدينة أو قرية أو جهة من تطبيق أحكام الباب الثاني ٠٠٠ وفي جميع الاحوال يكون النظر في الاعفاء بناء على اقتراح المجلس المحلي ، ، كما تنص المادة ٣٠ من ذات القانون على أن « تختص بنظر طلبات الاعفاء وفقا لأحكام المادة السابقة ووضع الشروط البديله التي تحقق الصالح العام في حالة الموافقة على طلب الاعفاء ٠٠٠ وتعرض قرارات اللجنة على وزير الاسكان والتعمير وله التصديق عليها أو رفضها بموجب قرار مسبب ، وفي حالة التصديق على قرار اللجنة بالموافقة على الاعفاء يصدر الوزير قرار بالاعفاء يتضمن الشروط البديله ، ، فان الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر بما انتهى اليه من أن قيام المطعون ضده بتعليه مبان تزيد تكاليفها على عشرين ألف جنيه بدون ترخيص وبالمخالفة للارتفاعات القانونية لا يكون مخالفا للقانون بعد حصوله على مجرد موافقة لجنة الاعفاءات على ذلك يكون قد أخطأ صحيح القانون بما يوجب نقضه •

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه فيما انساق اليه من خطأ في تطبيق القانون قد حجب نفسه عن تمحيص موضوع الدعوى ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الاعادة •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أقام بناء بدون ترخيص من السلطة المختصة تبلغ تكاليفه عشرين ألف جنيه على النحو الوارد بالاوراق ، وطلبت

بحقه بالمواد ٣١، ١٧، ٥، ٤، ١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ • ومحكمة
جنح قسم الجزرة قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع
الشغل وكفالة عشرة جنيهات لايقاف التنفيذ وضعف رسوم الترخيص وغرامة
تعاادل تكاليف البناء (عشرين ألف جنيه) • فعارض المحكوم عليه وقضى في
معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم الغيابي المعارض فيه وبراءة
المتهم مما أسند اليه فاستأنفت النيابة العامة • ومحكمة الجزرة الابتدائية - بهيئة
استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد
الحكم المستأنف •

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض • الخ •

المحكمة

وحيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى ببراءة
المطعون ضده من جريمة اقامة بناء بدون ترخيص قد أخطأ في تطبيق
القانون ، ذلك بأنه أقام قضاءه على سند من القول بأنه وقد حصل المطعون
ضده على موافقة اللجنة المختصة بالاعفاءات على اقامته التعليق في البناء فان فعله
يغدو غير مؤتم في حين أن المادة ٣٠ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦
في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء تستلزم موافقة وزير الاسكان والتعمير
على قرار تلك اللجنة وصدر قرار منه بالاعفاء متضمنا الشروط البديلة وهو
ما خلت الدعوى مما يدل على حصوله ، ومن ثم فان الحكم يكون قد جانب
الصواب في تقريره عدم مسئولية المطعون ضده •

وحيث أن الحكم الابتدائي - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - بين
واقعة الدعوى بما مؤداه ان مهندسة التنظيم أثبتت في محضرها أن المطعون
ضده قام بتعليق ثلاثة طوابق فوق الطابق الحادى عشر تكاليفها في حدود
عشرين ألف جنيه مخالفا بذلك الارتفاعات المسموح بها قانونا بدون الحصول

على ترخيص بذلك من الجهة المختصة وأنه بسؤاله قرر أنه حصل على موافقة لجنة الاعفاءات بمجلس مدينة الجيزة بتجاوز الارتفاع المسموح به ، وقد تساند الحكم فى قضائه بالبراءة على ان المطعون ضده وقد حصل على الترخيص رقم ٠٠٠ ببناء بدروم وأرضى ومكاتب وعشرة طوابق متكرره كما حصل على الترخيص رقم ٠٠٠ لسنة ٠٠٠ بتعليق ثلاثة طوابق فوق الطوابق العشرة المتكررة واذا وافقت لجنة الاعفاءات على تعليق اثني عشرة طابقا فوق الطوابق المصرح بها فانه لا يكون قد ارتكب ثمة مخالفة للقانون . لما كان ذلك ، وكانت المادة الأولى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء تنص على أنه « فيما عدا المباني التى تقيمها الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات وشركات القطاع العام ، يحظر فى أية جهة من الجمهورية داخل حدود المدن والقرى أو خارجها اقامة أى مبنى أو تعديل مبنى قائم أو ترميمه متى كانت قيمة الاعمال المطلوب اجراؤها تزيد على خمسة آلاف جنيه ، الا بعد موافقة لجنة يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها واجراءاتها والبيانات التى تقدم اليها قرار من وزير الاسكان والتعمير وذلك فى حدود الاستثمارات المخصصة للبناء فى القطاع الخاص ٠٠٠ » ، وتنص الفقرة الثانية من المادة ٢٩ منه على أنه « ويجوز تحقيقا لمصلحة عامة أو لأسباب تاريخية أو ثقافية أو سياحية أو مراعاة لظروف العمران اعفاء مدينة أو قرية أو جهة من تطبيق أحكام الباب الثانى ٠٠٠ وفى جميع الاحوال يكون النظر فى الاعفاء بناء على اقتراح المجلس المحلى » ، كما تنص المادة ٣٠ من ذات القانون على أن « تختص بنظر طلبات الاعفاء وفقا لأحكام المادة السابقة ووضع الشروط البديله التى تحقق الصالح العام فى حالة الموافقة على طاب الاعفاء ٠٠٠ وتعرض قرارات اللجنة على وزير الاسكان والتعمير ونه التصديق عليها أو رفضها بموجب قرار مسبب ، وفى حالة التصديق على قرار اللجنة بالموافقة على الاعفاء يصدر الوزير قرار بالاعفاء يتضمن الشروط

البديلة ، ، فان الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر بما انتهى اليه من أن قيام المطعون ضده بتعليه مبان تزيد تكاليفها على عشرين ألف جنيه بدون ترخيص وبالمخالفة للارتفاعات القانونية لا يكون مخالفا للقانون بعد حصوله على مجرد موافقة لجنة الاعفاءات على ذلك يكون قد أخطأ صحيح القانون بما يوجب نقضه . ولما كان الحكم المطعون فيه فيما انساق اليه من خطأ في تطبيق القانون قد حجب نفسه عن تمحيص موضوع الدعوى ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الاعادة .

جلسة ١٤ من يونيه سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الحميد صادق نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : فؤاد بدر ومسعد الساعى وأحمد سعفان
وعبد السلام خطاب

(١٤٦)

الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٥٢ القضائية

١ - دعوى مدنية • دعوى جنائية • تعويض • ضرر • حكم
« تسببه • تسبب غير «عيب » •

الدعوى المدنية • شرط رفعها الى المحكمة الجنائية ؟

٢ - مسئولية مدنية • دعوى مدنية • تعويض • سرقة

مسئولية المتبوع عن فعل تابعة • أساسها ومناط تحققها ؟

٣ - تبديد • سرقة • نقض « الصفة فى الطعن » • محكمة الموضوع
« سلطتها فى نظر الدعوى » • دعوى مدنية « نظرها والحكم فيها » • نقض
« اسباب الطعن • ما لا يقبل منها » •

الطعن فى الحكم من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها • حله ؟

١ - وحيث أنه لما كان الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع الى
المحاكم المدنية وانما أباح قانون الاجراءات الجنائية فى المادة ٢٥١ منه استثناء
رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى
به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية بمعنى أن
يكون طلب التعويض ناشئاً مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع
الدعوى الجنائية •

٢ - المشرع اذ نص في المادة ١٤٧ من القانون المدني على ان المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعة بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تأدية وظيفته وبسببها انما أقام المسؤولية على خطأ يفترض من جانب المتبوع يرجع الى سوء اختيار تابعه وتقصيره في رقابته - ولا يشترط في ذلك أن يكون المتبوع قادرا على الرقابة والتوجيه من الناحية الفنية بل يكفي ان يكون من الناحية الادارية هو صاحب الرقابة والتوجيه كما أن علاقة التبعية لا تقتضي ان يكون التابع مأجورا من المتبوع على غير دائم وبحسب الضرور ان يكون حين تعامل مع التابع معتقدا صحة الظاهر من ان التابع يعمل لحساب متبوعه فمسئولية المتبوع عن تابعه ليست مسؤولية ذاتية حتى يستلزم القانون فيها اشتراكه في مقارنة الفعل الضار المستوجب للتعويض وانما هي مسؤولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة الضرور فمتى قامت مسؤولية التابع - قامت مسؤولية المتبوع - ولما كان الحكم قد أقام قضاءه بمسئولية الطاعة عن الضرر الذي اصاب المدعى بالحقوق المدنية بالتضامن مع المتهم على ما استخلصته المحكمة استخلاصا سائغا لحقيقة العلاقة بينهما بما تحقق معه تبعيته لها فان الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه فساد في الاستدلال •

٣ - لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه « لا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها الا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية » مما مفاده أنه لا يقبل من أيهما الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية لانعدام مصلحته - في ذلك - فان ما تنعاه الطاعة - المسئولة عن الحقوق المدنية - على الحكم المطعون فيه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون اذ دان المتهم بجريمة تبديد حالة كون الواقعة تشكل جنحة سرقة لا يكون مقبولا •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة و..... في اللجنة رقم بانهما بدائرة قسم المعادى محافظة القاهرة :المتهم الاول :-بهدد الاشياء المبينة وصفا وقيمة بالأوراق والملوكة ل..... والمسلطة اليه على سبيل الامانة فاختلسها لنفسه اضرارا بالمجنى عليه سالف البيان . المتهم الثانى :- سرق الأشياء المبينة الوصف والقيمة بالأوراق والملوكة ل..... وطلبت معاقبتها بالمادتين ٣٤١، ٣١٧/١-٥ من قانون العقوبات . وادعى مدنيا قبل المتهمين بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح المعادى قضت حضوريا اعتباريا للأول ببراءته مما نسب اليه بلا مصاريف جنائية مع رفض الدعوى المدنية والزام رافعهما مصروفاتها ومائتين قرشا مقابل اتعاب المحاماه . وحضوريا بمعاقبة المتهم الثانى بالحبس ستة أشهر مع الشغل والنفاد والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والزمته بمصاريف الدعوى المدنية ومائتين قرشا مقابل اتعاب المحاماه . استأنف المحكوم عليه والمدعى بالحق المدني وقيد استئنافهما برقم ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بالنسبة للدعوى الجنائية بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم الحكم على أن يكون الايقاف شاملا لكافة الآثار الجنائية المترتبة على الحكم . وبالنسبة للدعوى المدنية برفض الدفع بانعدام مصلحة المدعى بالحق المدني ورفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الجنائية ورفض الدفع بانعدام التضامن والزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بالتضامن بأن يؤدي المدعى بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات عن الدرجتين وخمسائه جنية مقابل أتعاب المحاماه .

فقرر الأستاذ المحامي بصفته وكيلًا عن الشركة المسئولة عن
الحقوق المدنية الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ •

الحكمة

حيث أن الطاعنة - الشركة المسئولة عن الحقوق المدنية - تنعى على
الحكم المطعون فيه أنه اذ ألزمها والمتهم بالتضامن بدفع مبلغ التعويض المطالب
به قد أخطأ في تطبيق القانون - واعتراه الفساد في الاستدلال - ذلك انها قد
دفعت بعدم اختصاص القضاء الجنائي بنظر الدعوى المدنية استنادا الى أن العلاقة
بينها وبين المدعى بالحقوق المدنية علاقة ايجابية - ولانتفاء رابطة التبعية بينها وبين
المتهم اذ ان علاقته بالشركة قد انتهت قبل ارتكاب الفعل المعاقب عليه - الا ان
الحكم أطرح دفاعها - وأن الحكم المطعون فيه عدل وصف التهمة من سرقة
الى تبديد رغم ان المتهم لم يخزن الامانة لديها لانه لاعلاقة لها بفعله • وانه
لا يوجد تضامن بينها وبين المتهم لأنها لم تشارك في ارتكاب الفعل المؤثم •

وحيث أنه لما كان الأصل في دعاوى الحقوق المدنية ان ترفع الى
المحاكم المدنية وانما أباح قانون الاجراءات الجنائية في المادة ٢٥١ منه استثناء
رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى
به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية بمعنى أن
يكون طلب التعويض ناشئا مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع
الدعوى الجنائية - وكان الثابت من الحكم ان الدعوى المدنية قد اقيمت على
أساس المطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة ، وكان الحكم قد خلص
الى ان المتهم قد استلم المنقولات موضوع الاتهام أثناء عمله بالشركة الطاعنة
وذلك بما استمده من كتاب الشركة الى نيابة المعادى من ان المتهم قد استلمها

أثناء وبسبب عمله لديها ومن الكتاب الذى أرسله المتهم من أنه استلم تلك المنقولات من الشركة أثناء وبسبب عمله بها وكان ما أثبتته الحكم فى هذا الخصوص تتوافر به للدعوى المدنية كافة أركانها القانونية من خطأ وضرر وعلاقة سببية فان هذه الدعوى تكون مقبولة أمام المحكمة الجنائية . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعنة بأن استلام المتهم للمنقولات كان بعد انتهاء عمله لديها وأطرحه بقوله - ولا يقدر فى ذلك ما جاء بأقوال المتهم عند مناقشته بعد إعادة الدعوى للمرافعة لتعديل وصف التهمة من أنه استلم السجاد فى وقت لم يكن فيه موظفا لدى المسئول مدنيا اذ أن هذه الأتوال لا تظمن اليها المحكمة لمخالفتها لما سبق أن قرره المتهم والمسئول مدنيا بكتابينهما المشار اليهما - فضلا عن أنها جاءت بعد ان شعر باتجاه المحكمة الى تعديل وصف التهمة الى تبديد . . . وكان ماأورده الحكم على ثبوت علاقة التبعية الصحيح ذلك بأن المشرع اذ نص فى المادة ١٧٤ من القانون المدنى على أن المتبوع يكون مسئولا عن الضرر الذى يحدثه تابعة بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تأدية وظيفته وبسببها انما أقام المسئولية على خطأ مفترض من جانب المتبوع يرجع الى سوء اختيار تابعه وتقصيره فى رقابته - ولا يشترط فى ذلك أن يكون المتبوع قادرا على الرقابة والتوجيه من الناحية الفنية بل يكفى ان يكون من الناحية الادارية هو صاحب الرقابة والتوجيه كما أن علاقة التبعية لا تقتضى ان يكون التابع مأجورا من المتبوع على غير دائم وبحسب الضرور ان يكون حين تعامل مع التابع معتقدا صحة الظاهر من ان التابع يعمل لحساب متبوعه فمسئولية المتبوع عن تابعه ليست مسئولية ذاتية حتى يستلزم القانون فيها اشتراكه فى مقارفة الفعل الضار المستوجب للتعويض وانما هى مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة الضرور فمتى قامت مسئولية التابع - قامت مسئولية المتبوع - ولما كان الحكم قد أقام قضاءه بمسئولية الطاعنة عن الضرر الذى اصاب المدعى بالحقوق المدنية بالتضامن مع المتهم على ما استخلصته المحكمة استخلاصا سائغا لحقيقة العلاقة

بينهما بما تحقق معه تبعيته لها فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال • لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه « لا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها الا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية » مما مفاده أنه لا يقبل من أيهما الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية لانعدام مصلحته - في ذلك - فإن ما تنعاه الطاعنة - والمسئولة عن الحقوق المدنية - على الحكم المطعون فيه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون اذ دان المتهم بجريمة تبديد حالة كون الواقعة تشكل جنحة سرقة لا يكون مقبولا • لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يفصح من عدم قبوله موضوعا مع مصادرة الكفالة والزام الطاعنة بالمصاريف •

جلسة ١٥ من يونيو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / فوزى المملوك وراغب عبد الظاهر
وفوزى اسعد وعبدالرحيم نافع

(١٤٧)

الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٥٢ القضائية

عقوبة « تقديرها » • مصادرة • نقض « حالات الطعن » • الخطأ في
تطبيق القانون • حكم « تسببه • تسبب معيب » • لحوم •

اغفال مصادرة اللحوم المضبوطة في جريمة بيعها في غير الأيام المصرح
بها • خطأ في القانون • أساس ذلك ؟

لما كانت عقوبة الجريمة التي دان الحكم المطعون فيه المطعون ضده بها
طبقاً لنص المادة ٦ من قرار وزير التموين رقم ٧٨ سنة ١٩٧٤ المعدل بالقرار
رقم ٣٨٢ سنة ١٩٧٥ • هي الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز
سنتين وبغرامه لا تقل عن مائه جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه او احدهما ،
وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها لما كان
ذلك ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد اغفل القضاء بمصادرة اللحوم موضوع
الجريمة طبقاً لنص المادة السادسة من قرار وزير التموين المذكور ، فانه
يكون قد خالف القانون بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً
لل قانون ، ما دام تصحيح الخطأ لا يقتضى التعرض لموضوع الدعوى •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : فى دائرة بنى مزار - محافظة المنيا - باع لحوما فى غير الأيام المسموح فيها بذلك . وطلبت عقابه بالمواد ٣٤٢ من القرار رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٦٤ والقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٩ والقرار الوزارى رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٧٥ . . . ومحكمة جناح بنى مزار قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهر مع الشغل والمصادرة وكفالة عشرة جنيهات . فأستأنف . ومحكمة المنيا الابتدائية - بهيئة استئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم مائة جنيه . . .

فطعنّت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

الحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دان المطعون ضده بجريمة بيع لحوم فى غير الايام المسموح فيها بذلك وعاقبه بتغريمه ١٠٠ جنيه ، فقد أخطأ فى تطبيق القانون . ذلك بأنه اغفل القضاء بمصادرة اللحوم المضبوطة موضوع الجريمة طبقا لما تقضى به المادة ٦ من قرار وزير التموين رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقرار رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٧٥ .

وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة بيع لحوم فى غير الايام المسموح فيها بذلك ، والتي دان المطعون ضده بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه ادلة سائغة ، انتهى الى عقابه طبقا للمواد ٣٤٢ من القرار رقم ٣٧٣

سنة ١٩٦٤ والقرار رقم ٧٨ سنة ١٩٧٤ المعدل بالقرار ٣٨٢ سنة ١٩٧٥ ، وقضى بحبس المطعون ضده لمدة شهر مع الشغل والمصادرة ، واذ استأنف المطعون ضده هذا الحكم قضى الحكم الاستئنافى المطعون فيه والذي اعتنق أسباب الحكم الابتدائى المستأنف بتعديل العقوبة المقررة بها والاكتفاء بتغريم المطعون ضده مبلغ ١٠٠ جنيه . لما كان ذلك ، وكانت عقوبة الجريمة التى دان الحكم المطعون فيه المطعون ضده بها طبقا لنص المادة ٦ من قرار وزير التموين رقم ٧٨ سنة ١٩٧٤ المعدل بالقرار رقم ٣٨٢ سنة ١٩٧٥ . هى الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين وبغرامه لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه او احدهما ، وفى جميع الأحوال تضبط الاشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها . لما كان ذلك ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد اغفل القضاء بمصادرة اللحوم موضوع الجريمة طبقا لنص المادة السادسة من قرار وزير التموين المذكور ، فانه يكون قد خالف القانون بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون ، ما دام تصحيح الخطأ لا يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

جلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / فوزى المملوك وراغب عبد الظاهر
وعبد الرحيم نافع وحسن غلاب

(١٤٨)

الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٥٢ القضائية

- تفتيش « اذن التفتيش • تنفيذ » • مأمور الضبط القضائي •
- قبض • تفتيش •
- صدر أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص • لمأمور الضبط
- القضائي المندوب لاجرائه تنفيذه عليه • أينما وجده • شرط ذلك ؟
- اختصاص مأموري الضبط القضائي مقصور على الجهات التي يؤدون
- فيها وظائفهم • أثر ذلك ؟
- مجاوزه مأمور الضبط القضائي حدود اختصاصه المكاني • لظروف
- اضطرارية مفاجئة • لا عيب •

١ - متى صدر أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص كان لمأمور
الضبط القضائي المندوب لاجرائه أن ينفذه عليه أينما وجده ، مادام المكان الذي
جرى فيه التفتيش واقعا في دائرة اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه •

٢ - اختصاص مأموري الضبطية القضائية مقصور على الجهات التي
يؤدون فيها وظائفهم ، فإذا خرج المأمور عن دائرة اختصاصه لاتكون له
سلطة ما وإنما يعتبر فردا عاديا ، وهي القاعدة العامة لاداء كل وظيفة رسمية •
ولا يغير من ذلك صدور انتداب من النيابة المختصة اليه في اجراء ذلك
التفتيش إذ شرط صحة التفتيش الحاصل بناء على هذا الاذن

ان يكون من اجراء من مأمورى الضبطية القضائية وهو لا يعتبر كذلك اذا ما خرج عن دائرة اختصاصه • الا أنه متى استوجبت ظروف التفتيش ومقتضياته متابعة الاجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة او كانت هناك ظروف اضطرارية مفاجئة او حالة ضرورة دعت مأمور الضبط القضائي الى مجاوزة حدود اختصاصه المكاني للقيام بواجبه المكلف به فان هذا الاجراء منه او من يندبه له تكون صحيحة •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم النزهة - محافظة القاهرة - حاز جوهرًا مخدرا (ديكسافيتامين) بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا • وطلبت من مستشار الاحالة احالته لمحكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ١/٣٤ ، ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٦٦ والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ المعلق بالقانون الاول ، ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المضبوطات •

فطعن المحكوم عليه بطريق النقض ••• الخ •

المحكمة

وحيث ان مما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة احراز مخدر « الديكسافيتامين » بقصد الاتجار فقد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسيب ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع بطلان تفتيش مسكنه في قسم شرطة عين شمس اذ لم يشمل اذن النيابة العامة ، كما أنه

يقع في خارج الاختصاص المكاني للضابط الذي اجراه ، ولم يكن هناك مسوغ قانوني يبرر تجاوزه اختصاصه • غير ان الحكم اطرح ذلك الدفع باسباب غير سائغة لا تتفق وصحيح القانون • مما يعيب الحكم ويوجب نقضه •

وحيث انه يبين من المفردات المضمومة ان وكيل نيابة النزهة اصدر أمره بتاريخ ١٩٧٣/١١/٨ بنذب النقيب ••••• رئيس وحدة مباحث النزهة لضبط وتفتيش شخص ومسكن الطاعن المقيم ••••• قسم النزهة •• وأنه نفاذا لهذا الاذن انتقل الضابط الى العنوان المذكور واجرى تفتيشه ولم يجد الطاعن هناك فانتقل الى قسم شرطة عين شمس حيث مسكن الطاعن يقيم به واجرى تفتيشه وقد عرض الحكم المطعون فيه الى الدفع بأن الضابط الذي اجرى التفتيش من قوة قسم النزهة وأنه تجاوز اختصاصه المكاني واجرى تفتيش مسكن الطاعن في قسم شرطة عين شمس بقوله « أن الثابت ان الاذن قد صدر بتفتيش شخص المتهم واذ كان ذلك وكان من الجائز ايضا تفتيش مسكن المتهم في كل الحالات التي يجوز فيها القبض عليه وتفتيش شخصه وكان لمأمور الضبط متى اختص بالجريمة ان يتتبعها ولو خارج اختصاصه المحلي • فان ما أثاره المتهم في هذا الشأن يكون خليقا بالرفض • ، لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد استقر على أنه متى صدر أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص كان لمأمور الضبط القضائي المندوب لاجرائه ان ينفذه عليه اينما وجده ، ما دام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقعا في دائرة اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه • وذلك ان اختصاص مأموري الضبطية مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم ، فاذا ما خرج المأمور عن دائرة اختصاصه لا تكون له سلطة ما وانما يعتبر فردا عاديا ، وهي القاعدة العامة لاداء كل وظيفة رسمية • ولا يغير من ذلك صدور انتداب من النيابة المختصة اليه في اجراء ذلك التفتيش اذ شرط صحة التفتيش الحصول بناء على هذا الاذن ان يكون من اجراء من مأموري الضبطية القضائية وهو لا يعتبر

كذلك اذا ما خرج عن دائرة اختصاصه • الا أنه متى استوجبت ظروف التفتيش ومقتضياته متابعة الاجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة أو كانت هناك ظروف اضطرارية مفاجئة او حالة ضرورة دعت مأمور الضبط القضائي الى مجاوزة حدود اختصاصه المكاني للقيام بواجبه المكلف به فان هذا الاجراء منه او من يندبه لها تكون صحيحة • لما كان ذلك ، وكان أمر التفتيش صادر بنذب النقيب ... رئيس مباحث قسم النزهة بتفتيش شخص ومسكن المتهم الكائن بدائرة قسم النزهة ، الا ان الضابط المذكور تجاوز حدود اختصاصه المحلي واجرى تفتيش مسكن المتهم الكائن بدائرة قسم شرطة عين شمس ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين الظروف الاضطرارية المفاجئة او حالة الضرورة التي دعت الضابط الى مجاوزة حدود اختصاصه المكاني ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة ، دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن •

جاسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / فوزى المملوك وراغب عبد الظاهر
وعبد الرحيم نافع وحسن غلاب .

(١٤٩)

الطعن رقم ١٩٦١ لسنة ٥٢ القضائية

١ - دفاع « الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره » . نقض « أسباب
الطعن . مالا يقبل منها » . اثبات « بوجه عام » .

استحالة تحقيق طلب المتهم ضم أوراق . لا تمنع من ادانته . متى
كانت الأدلة القائمة في الدعوى كافية .

٢ - تسعير جبرى « جدول التسعيرة » . مسئولية جنائية . قانون
« القانون الأصلح » . نقض « حالات الطعن . الخطأ فى تطبيق القانون » .
حكم « تسببيه . تسبب عيب » .

جدول التسعيرة الذى يرفع سعر السلعة . عدم اعتباره قانونا أصلياً
للمتهم . أساس ذلك ؟
مثال .

٣ - ارتباط « عقوبة الجرائم المرتبطة » . تسعيرة . عقوبة
« تطبيقها » « عقوبة الجرائم المرتبطة » . محكمة النقض « ساطتها » . نقض
« الحكم فى الطعن »

ارتباط جريمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر بجريمة
عدم الاعلان عن الأسعار . أثر ذلك ؟

١ - من المقرر ان استحالة تحقيق ما طلبه المتهم بشأن ضم بعض الاوراق لا تمنع من ادانته ما دامت الادلة القائمة في الدعوى تكفى للادانة •

٢ - من المقرر ان جدول التسعيرة الذى يرنع سعر الساعة لا يعتبر قانونا اصلح للمتهم لانه لم يبلغ التسعيرة ولكنه يعتبر تنظيما للاثمان التى تعرض بها السلع المسعرة وفق مقتضيات الأحوال وتغير ظروف العرض والطلب فى زمان ومكان محدودين • لما كان ذلك ، فان الجداول التى صدرت فى فترة لاحقة على وقوع الجريمة والتى رفعت سعر السلعة (المكرونة) لا يتحقق بها معنى القانون الاصلح للطاعن ويكون الجدول القديم الذى كان ساريا وقت الجريمة هو الذى يسرى على واقع الدعوى تطبيقا للفقرة الاولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات ويكون نعى الطاعن فى هذا الصدد فى غير محله •

٣ - لما كانت جريمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر قانوناً مرتبطة بجريمة عدم الاعلان عن الأسعار ، وكانت عقوبة الجريمة الأولى أشد من الثانية مما يتعين معه توقيعها عن التهمتين ، فان النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون فى محله مما يتعين معه نقض الحكم نقضاً جزئياً فى خصوص ما قضى به عن هاتين التهمتين وتصحيحه وفقاً للقانون •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما ١- باعا سلعه مسعرة (مكرونة) بسعر يزيد على السعر المقرر قانونا • ٢ - قاما بصرف المقررات التموينية لشهر يناير سنة ١٩٧٧ على وجه مخالف للقانون • ٣- لم يعلننا عن اسعار ما يعرضان للبيع فى محلهما طبقا للمواصفات المقررة قانونا • ٤- لم يعتمدا سجل البطاقات التموينية للمستهلكين بخاتم سجل ادارة التموين المختصة طبقا للقانون • وطلبت عقابهما بالمواد ١ - ٢ - ٦ - ٩ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ٢٨ لسنة ١٩٥٧ والجدول

الملحق والمواد ١٩-٢٠-٢١ من القانون ١٨٠ سنة ١٩٥٠ المعدل والمادتين ٢٦، ١٤ من القرار ١١٢ لسنة ١٩٦٦ والمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار ٢٦٩ سنة ١٩٦١ المعدل بالقرار ٢١٤ سنة ١٩٧٤ .
ومحكمة أمن الدولة الجزئية بالمنصورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم كل من المتهمين مائة جنيه والمصادرة عن التهمة الأولى وتغريم المتهم الأول الطاعن خمسة جنيهات عن التهمة الثانية وبرأته من التهمة الثالثة المستندة إليه وبجسسه ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لايكاف التنفيذ وتغريمه مائة جنيه عن التهمة الرابعة . فأستأنف المحكوم عليه (الطاعن) .
ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف .
فطعن الاستاذ / ... المحامي بطريق النقض ... الخ

الحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ أيد الحكم الابتدائي الذي دان الطاعن بجرائم عدم اعتماد سجل البطاقات التموينية للمستهلكين بخاتم ادارة التموين المختصة وبيع سلعة مسعرة بسعر يزيد عن السعر المحدد ، وعدم الاعلان عن اسعار السلع التي يعرضها للبيع ، فقد شابه الاخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المحكمة لم تثبت اطلاعها على السجل المخصص لاثبات البطاقات التموينية رغم تمسك الدفاع عن الطاعن بذلك ، كما ان السلعة موضوع جريمة البيع باكثر من السعر المقرر « وهي المكرونة » قد رفع سعرها بجدول التسميرة بعد الحكم الابتدائي بما يعتبر قانونا « صلح يستفيد منه الطاعن » ، هذا الى ان ارتباط جريمة البيع بأزيد من السعر المحدد وعدم الاعلان عن اسعار ما يعرضه للبيع ووقوعهما لغرض واحد يوجب طبقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات توقيع عقوبة واحدة عنهما .
وكل ذلك يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان الين من الاطلاع على الحكم الابتدائي ان المحكمة عرضت لدفاع الطاعن بقولها « وحيث انه عن التهمة الرابعة فان المحكمة تطمئن الى ثبوتها في حق المتهم صاحب المحل وذلك بما أثبتته السيد محرر المحضر ومن اعتراف المتهم الثاني بعدم ختم السجل بمحضر الضبط ولا يغير من ذلك نقد السجل بعد ذلك طالما اطمأنت المحكمة الى ما سبق » . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان استحالة تحقيق ما طلبه المتهم بشأن ضم بعض الاوراق لا تمنع من ادانته مادامت الأدلة القائمة في الدعوى تكفي للادانة ، واذ كان ما أورده الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بخصوص السجل يعنى تعذر ضمه لفقده ، وقد اقام الحكم قضاءه بالادانة عن هذه التهمة على ما أثبتته محرر المحضر ومن اعتراف المتهم الثاني بعدم ختم السجل ، بما يسوغ قضاءه ، فان نعى الطاعن على الحكم بقالة الاخلال بحق الدفاع في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان جدول التسعيرة الذي يرفع سعر السلعة لا يعتبر قانونا أصلياً لانه لم يبلغ التسعيرة ولكنه يعتبر تنظيمياً للائتمان التي تعرض بها السلع المسعرة وفق مقتضيات الاحوال وتغير ظروف العرض والطلب في زمان ومكان محددين . لما كان ذلك ، فان الجداول التي صدرت في فترة لاحقة على وقوع الجريمة والتي رفعت سعر السلعة (المكرونة) لا يتحقق بها معنى القانون الأصلي للطاعن ويكون الجدول القديم الذي كان ساري وقت وقوع الجريمة هو الذي يسرى على واقع الدعوى تطبيقاً للفقرة الاولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات ويكون نعى الطاعن في هذا الصدد في غير محله . لما كان ذلك ، وكانت جريمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر قانوناً مرتبطة بجريمة عدم الاعلان عن الاسعار ، وكانت عقوبة الجريمة الاولى اشد من الثانية مما يتعين معه توقيعها عن التهمتين ، فان النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون في محله مما يتعين معه نقض الحكم نقضاً جزئياً في خصوص ما قضى به عن هاتين التهمتين وتصحيحه وفقاً للقانون .

جلسة ١٦ من يونيو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبدالصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنفى ،
محمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى

(١٥٠)

الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٥٢ القضائية

١ - حكم « تسببه • تسبب معيب » « بياناته • بيانات حكم الادانة »
نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها » •
حكم الادانة • بياناته ؟

٢ - كحول • رسوم انتاج • مسئولية جنائية • عقوبة « تطبيقها » •
خلو القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم وتحصيل رسوم
الانتاج والاستهلاك على الكحول من النص على المسئولية المفترضة فى جانب
مالك المحل المنتج أو مديره • أثر ذلك ؟
مثال لتسبب معيب •

١ - لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن
يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تحقق به
أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت المحكمة
منها ثبوت وقوعها من المتهم ، ومؤدى تلك الادلة ، حتى يتضح وجه استدلاله
بها وسلامة المأخذ والا كان قاصرا •

٢ - اذ كان القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم وتحصيل رسوم
الانتاج والاستهلاك على الكحول ، المنطبق على واقعة الدعوى ، قد خلا من النص

على مسئولية مفترضة بالنسبة لمالك المحل المنتج أو مديره ، مما مفاده أنه يتعين لعقاب أيهما بالتطبيق لأحكام ذلك القانون ، أن تثبت مساهمته في الفعل المؤثم وكان الحكم - على ما سلف بيانه - قد عول في ادانة الطاعن على مجرد كونه مدير المحل المنتج ، وإلى ما قرره المتهم الثاني من أنه اشترى الخمور المضبوطة من ذلك المحل ، وهو ما لا يجزىء عن ضرورة بيان مدى مساهمة الطاعن في الأفعال المسندة إليه على أية صورة من صور المساهمة الجنائية لا سيما وأن الحكم أثبت ضبط هذه الخمور في حوزة المتهم الثاني ومخالفتها لأصل العينة المأخوذة من العمل الذي يديره الطاعن وقت إنتاجها ، فانه يكون معيا بالقصور في البيان •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنه : أنتج بقصد البيع شيئا من أغذية الانسان (خمور) دون أن تتوفر الحدود المقررة في عناصر تركيبها مع علمه بذلك وطلبت عقابه بالمواد ١٢، ٢٠، ٢١ من القانون ٣٦١ لسنة ١٩٥٦ و مواد القانون ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ وقرار الصناعة • وادعى وزير المالية بصفته مدنيا قبل المتهمين بالزامهما بأن يدفعا متضامنين مبلغ ٣٦ و ١٥٥٦ جنيه • ومحكمة جناح طهطا الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم كل منهما مائة جنيه والمصادرة والزام المتهمين متضامنين بأن يدفعا للمدعى بالحق المدني ٣٦ و ١٥٥٦ جنيه • فاستأنف المحكوم عليه - الطاعن - • ومحكمة سوهاج الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بتبطل الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف •

قطعن الاستاذ / المحامي بصفته وكلا عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض • • الخ •

الحكمة

من حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه اذ دانه بجريمة انتاج خمر لم تتوافر فيها عناصر التركيب المقررة ، بقصد البيع ، قد شابه القصور في السبب ، ذلك بأنه لم يدل على مساهمة الطاعن في الفعل المؤثم الذي دانه به ، والتي لا تقوم مسؤوليته الجنائية الا بثبوتها ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه •

ومن حيث ان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن ، على قوله أن واقعة الدعوى تخلص بما اثبتته معاون انتاج طهطا بمحضرة المؤرخ ١٩٧٩/٩/٢٦ من أنه أخذ عينة من الخمر الموجودة بمحل المتهم الثاني ، وقد ثبت من التحليل عدم مطابقتها للعينة المسندة اليها من حيث الدرجة الكحولية والمكونات ، واذ مثل المدير المسئول عن المحل المنتج وهو المتهم الاول (الطاعن) أنكر ما أسند اليه ••••• وبعد أن حصل الحكم واقعة الادعاء بالحقوق المدنية ودفاع الطاعن والمتهم الآخر خلس الى أن « المحكمة يطعن وجدانها وترتاح عقيدتها الى ما ورد بنتيجة التحليل ، وتلفت عما شهد به شاهد النفي المتهم ، ومن ثم فان التهمة تكون ثابتة الأركان ويتعين عقاب المتهمين طبقا لمواد الاتهام والمادة ٣٠٤ ج ٠٠٠ ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها من المتهم ، ومؤدى تلك الأدلة ، حتى يتضح وجه استدلاله وسلامة المأخذ والا كان قاصرا • واذ كان ذلك وكان القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم وتحصيل رسوم الانتاج والاستهلاك على الكحول ، المنطبق على واقعة الدعوى ، قد خلا من النص على مسؤولية مفترضة بالنسبة لمالك المحل المنتج أو مديره ، مما مفاده أنه يتعين

لعقاب أيهما بالتطبيق لأحكام ذلك القانون ، أن تثبت مساهمته في الفعل المؤثم وكان الحكم - على ما سلف بيانه - قد عول في ادانة الطاعن على مجرد كونه مدير المحل المنتج ، والى ما قرره المتهم الثانى من أنه اشترى الخمر المضبوطة من ذلك المحل ، وهو ما لا يجزىء عن ضرورة بيان مدى مساهمة الطاعن في الأفعال المسندة اليه على أية صورة من صور المساهمة الجنائية لا سيما وأن الحكم أثبت ضبط هذه الخمر في حوزة المتهم الثانى ومخالفتها لأصل العينة المأخوذة من المعمل الذى يديره الطاعن وقت انتاجها ، فانه يكون معييا بالقصور فى البيان بما يوجب نقضه والاعادة فى الدعويين الجنائية والمدنية ، مع الزام المطعون ضده (المدعى بالحقوق المدنية) المصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماه . وذلك دون حاجة الى بحث باقى وجوه الطعن .

جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبدالعزيز الجندى نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : محمد أحمد حمدي ، أحمد محمود هيكال ،
محمد عبدالمنعم البنا ومحمد الصوفى عبدالجواد

(١٥١)

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٥٢ القضائية

١ - عفو • عقوبة « العفو عن العقوبة » • دعوى جنائية « نظرها
والحكم فيها » • دعوى مدنية •

صدور قرار رئيس الجمهورية بالعفو عن العقوبة المحكوم بها • أثره ؟

٢ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات
« شهود » • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » •
وزن أقوال الشهود • موضوعي •

٣ - اثبات « شهود » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير
الدليل » • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » •
تناقض أقوال الشهود • لا يعيب الحكم • حد ذلك ؟

٤ - حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » دفوع « الدفع بتلفيق
التهمة » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •
الدفع بتلفيق التهمة • موضوعي •

٥ - اثبات « اعتراف » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا
يوفره » • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » •

الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة
الموضوع تقديرها •

٦ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات

« خبرة » • ضرب « أحدث عاهة »

لمحكمة الموضوع تقدير القوة التدللية لتقارير الخبراء والجزم بما لم
يجزم به الخبر في تقديره •

٧ - عقوبة « تقديرها » • ضرب « أحدث عاهة » • رابطة السببية •

حكم « تسببه • تسبب غير معيب » •

تغليظ العقوبة على المتهم بسبب نتيجة فعلته • رهن بتوافر حسن النية
لدى المجني عليه • أثر ذلك ؟

١ - حيث ان الثابت من اوراق الدعوى ان رئيس الجمهورية اصدر
القرار رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨١ بالعفو عن العقوبة المحكوم بها على الطاعنة ، لما
كان ذلك ، وكان الالتجاء الى رئيس الدولة للعفو عن العقوبة المحكوم بها هو
الوسيلة الأخيرة للمحكوم عليها للتظلم من العقوبة الصادرة عليها والتماس
اعفائها منها كلها او بعضها او ابدالها بعقوبة اخف منها فمحله اذن ان يكون
الحكم القاضي بالعقوبة غير قابل الطعن بأية طريقة من طرقه العادية وغير العادية
ولكن اذا كان التماس بالعفو قد حصل وصدر العفو فعلا عن العقوبة المحكوم
بها قبل ان يفصل في الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر بالعقوبة فان
صدور هذا العفو يخرج الامر من يد القضاء مما تكون معه محكمة النقض غير
مستطاعة المضي في نظر الدعوى ويتعين عليها التقرير بعدم جواز نظر الطعن ،
ولما كان من المقرر أيضا ان العفو عن العقوبة لا يمكن ان يمس الفعل في
ذاته ولا يمحو الصفة الجنائية التي تظل عالقة به ولا يرفع الحكم ولا يؤثر
فيما نفذ من عقوبة بل يقف دون ذلك جميعا • لما كان ما تقدم ، وكان أثر
العفو عن الطاعنة ينصرف الى الدعوى الجنائية وحدها ويقف دون المساس
بما قضى به في الدعوى المدنية التي تستند الى الفعل في ذاته لا الى العقوبة
المقضى بها عنه وكانت الطاعنة قد طلبت في اسباب طعنها نقض الحكم في كل
ما قضى به سواء بالنسبة للدعوى الجنائية او الدعوى المدنية ومن ثم يتعين

القضاء بعدم جواز نظر الطعن المقدم منها بالنسبة للدعوى الجنائية وحدها مع نظره بالنسبة للدعوى المدنية •

٢ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع تنزلة المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه بغير معقبات متى أخذت المحكمة بأقوال الشهود فان ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقتها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها •

٣ - لا يعيب الحكم أو يقدرح في سلامته تناقض أقوال الشهود أو تضاربها - بفرض حصوله - مادام الحكم قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا مائفا لا تناقض فيه •

٤ - الدفع بتلفيق التهمة هو دفع موضوعي لا يستأهل في الاصل ردا صريحا بل يكفي ان يكون الرد مستفادا من الادلة التي استند اليها الحكم في الادانة •

٥ - من المقرر ان الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات وكان البين من عبارة الحكم المطعون فيه ان المحكمة لم تطمئن الى اعتراف لما قدرته من أنه لا يطابق الحقيقة والواقع فأطرحته فان ما تشبه الطاعنة بشأن تناقض أقوال الشهود ودلالته واطراح اعتراف زوج المجنى عليها ينحل الى جدل موضوعي في حق محكمة الموضوع في تقدير ادلة الدعوى مما لا تجوز مجادلتها فيه او مصادرة عقيدتها في شأنه أمام هذه المحكمة •

٦ - لمحكمة الموضوع ان تجزم بمالم يجزم به الخير في تقريره ولها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء المقدمة اليها كما أنها لا تلتزم بالرد على المطاعن الموجهة الى تقرير الخير مادامت قد أخذت بما جاء

فيه لأن مؤدى ذلك انها لم تجد فى تلك المطاعن ما يستحق التفاتها اليه ومن ثم فان ما تثيره الطاعة فى هذا الصدد يكون على غير أساس •

٧ - من المقرر ان أحكام القانون فى تغليظ العقوبة على المتهم بسبب نتيجة فعلته انما لوحظ فيها قيام حسن النية لدى المجنى عليه ومراعاته فى حق نفسه ما يجب على الشخص العادى مراعاته ، فاذا كان المجنى عليه قد عمد تسوية مركز المتهم فأهمل قاصدا أو كان قد وقع منه خطأ جسيم صواباً نتيجة تلك الفعلة فعندئذ لا تصح مساءلة المتهم عما وصلت اليه حال المجنى عليه بسبب ذلك ، واذا كان المجنى عليه فى الضرب أو نحوه مطالبا بتحمل مداواة المعتادة المعروفة ، فانه اذا رفضها فلا يسأل المتهم عما يترتب على ذلك لان رفضه لا يكون له ما يسوغه ، لكنه لا يصح ان يلزم بتحمل عملية جراحية يكون من شأنها ان تعرض حياته للخطر او ان تحدث له آلاما مبرحة واذا رفض ذلك فانه رفضه لا يكون ملحوظا فيه عنده امر المتهم وفى هذه الحالة يجب أن يتحمل المتهم النتيجة باعتبار انه كان عليه وقت ارتكاب فعله أن يتوقعها بما يلابسها من ظروف، لما كان ذلك ، وكان رفض المجنى عليها لاجراء الجراحة انما كان لما قدرته من خطر على حياتها الامر الذى اكده مساعد كبير الاطباء الشرعيين بجلسة المحاكمة فان معنى الطاعة فى هذا الخصوص يكون غير قويم •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعة بأنها بدائرة قسم النزاهة محافظة القاهرة ضربت ... بجسم صلب راض « طقطوقة كريستال » فى وجهها فأحدث بها الاصابة الموصوفة بالتقارير الطبية الشرعية التى نشأت من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى ضيق فى المسالك الهوائية الانفية مما يعرضها مستقبلا للنزلات الصدرية تقدر بنحو ١٥٪ • وطلبت من مستشار الاحالة

احالتها الى محكمة الجنايات لمحاكمتها طبقا للمقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام ، فقرر ذلك • وادعت المجنى عليها قبل المتهمة مدنيا بمبلغ خمسين الف جنيه على سبيل التعويض • ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاينة المتهمة بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر وبالزامها بأن تؤدي الى المدعية بالحق المدني مبلغ ١٠٠٠ جنيه - الف جنيه على سبيل التعويض • فطنت المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض • • الخ •

الحكمة

حيث ان الثابت من أوراق الدعوى ان رئيس الجمهورية اصدر القرار رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨١ بالعفو عن العقوبة المحكوم بها على الطاعنة ، لما كان ذلك ، وكان الاتجاه الى رئيس الدولة للعفو عن العقوبة المحكوم بها هو الوسيلة الأخيرة للمحكوم عليها للتظلم من العتوبة الصادرة عليها والتماس اعفائها منها كلها او بعضها او ابدالها بعقوبة اخف ، منها فمحله اذن ان يكون الحكم القاضي بالعقوبة غير قابل للطعن بأية طريقة من طرقه العادية وغير العادية ولكن اذا كان التماس بالعفو قد حصل وصدر العفو فعلا عن العقوبة المحكوم بها قبل ان يفصل في الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر بالعقوبة فان صدور هذا العفو يخرج الامر من يد القضاء مما تكون معه محكمة النقض غير مستطاعة المضي في نظر الدعوى ويتعين عليها التقرير بعدم جواز نظر الطعن ، ولما كان من المقرر أيضا ان العفو عن العقوبة لا يمكن ان يمس الفعل في ذاته ولا يمحو الصفة الجنائية التي تظل عالقه به ولا يرفع الحكم ولا يؤثر فيما نفذ من عقوبة بل يقف دون ذلك جميعا • لما كان ما تقدم ، وكان أثر العفو عن الطاعنة ينصرف الى الدعوى الجنائية وحدها ويقف دون المساس بما قضى به في الدعوى المدنية التي تستند الى الفعل في ذاته لا الى العقوبة المقضى بها عنه وكانت الطاعنة قد طلبت في اسباب طعنها نقض الحكم في كل

ما قضى به سواء بالنسبة للدعوى الجنائية او الدعوى المدنية ومن ثم ينبغي
القضاء بعدم جواز نظر الطعن المقدم منها بالنسبة للدعوى الجنائية وحدها مع
نظره بالنسبة للدعوى المدنية •

وحيث ان الطعن بالنسبة للدعوى المدنية قد استوفى الشكل المقرر في
القانون •

وحيث ان مبنى الطعن هو الفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق
القانون ذلك بأن الحكم عول في قضائه بالادانة على أقوال شهود الاثبات رغم
تدقيها بما يهدم الدليل المستمد منها ولم تظن المحكمة الى دالة ذلك على أن
التهمة ملفقة بسبب الخلافات السابقة بين الطاعة والمجنى عليها واطرح اعترافه
..... بأنه هو محدث اصابة زوجته المجنى عليها التي نشأت عنها العاهة كما
عول الحكم على التقرير الطبى الشرعى الذى بنى على الترجيح والافتراض دون
التقرير الاستشارى رغم ما وجه الى الاول من مطاعن ، هذا الى ان الثابت من
الاوراق امكن شفاء المجنى عليها من تلك العاهة بجراحة رفضت اجراءها
مما يقطع رابطة السببية بين الفعل المسند الى الطاعة والنتيجة التي تترتب عليه ،
كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه •

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة
العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعة بها وأورد على ثبوتها في حقها ادلة
مستمدة من أقوال المجنى عليها والتقرير الطبى الشرعى
المؤيد بأقوال الدكتور مساعد كبير الاطباء الشرعيين بجلطة المحاكمة ،
وهي ادلة سائغة من شأنها ان تؤدي الى ما رتب عليه ، لما كان ذلك ، وكان
من المقرر ان وزن اقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع
تنزلة المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه بغير معقب ومنى
أخذت المحكمة بأقوال الشهود فان ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي
التي صاقتها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، ولا يعيب الحكم او يقدرح في.

سلامته ، تناقض أقوال الشهود أو تضاربها - بفرض حصوله - مادام الحكم قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه ، وإن الدفع بتلفيق التهمة هو دفع موضوعي لا يستأهل في الأصل رداً صريحاً بل يكفي أن يكون الرد مستفاداً من الأدلة التي استند إليها الحكم في الإدانة ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أوردت في حكمها المطعون فيه الأسباب التي أقامت عليها قضاءها بما لا تناقض فيه واطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات واقتنعت بوقوع الحادث على الصورة التي شهدوا بها ، وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات وكان اليمين من عبارة الحكم المطعون فيه إن المحكمة لم تطمئن إلى اعتراف لما قدرته من أنه لا يطابق الحقيقة والواقع فأطرحته فإن ما تثيره الطاعنة بشأن تناقض أقوال الشهود ودلالته واطراح اعتراف زوج المجنى عليها ينحل إلى جدل موضوعي في حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام هذه المحكمة - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد من واقع التقرير الطبي الشرعي أن المجنى عليها أصيبت بكسر بعظام الأنف يمكن حدوثه وفقاً لتصويرها وأنه تخلف عن إصابة الأنف وكسر عظامه ضيق بالمسالك الهوائية الأنفية مما يعرض المجنى عليها مستقبلاً للنزلات الصدرية ويعتبر عاهة مستديرة تقدر بنحو ١٥ ٪ في المائة ، وكان لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره ولها كامل الحرية في تقدير القوة التدايمية لتقارير الخبراء المقدمة إليها كما أنها لا تلتزم بالرد على المطاعن الموجهة إلى تقرير الخبير ما دامت قد أخذت بما جاء فيه لأن يؤدي ذلك أنها لم تجد في تلك المطاعن ما يستحق التفاتها إليه ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد يكون على غير أساس .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن أحكام القانون في تغليظ العقوبة على المتهم بسبب نتيجة فعلته إنما لوحظ فيها قيام حسن النية لدى المجنى عليه ومراعاته في حق نفسه ما يجب على الشخص العادي مراعاته ، فإذا كان المجنى عليه قد تعدد تسوية مركز المتهم فأهمل قاصداً أو كان قد وقع منه خطأ جسيم

مواً نتيجة تلك الفعلة فعندئذ لا تصح مساءلة المتهم عما وصلت اليه حال
المجنى عليه بسبب ذلك ، واذ كان المجنى عليه في الضرب أو نحوه مطالباً بتحمل
المداداة المعتادة المعروفة ، فانه اذا رفضها فلا يسأل المتهم عما يترتب على ذلك
لأن رفضه لا يكون له ما يسوغه ، لكنه لا يصح أن يلزم بتحمل عملية جراحية
يكون من شأنها أن تعرض حياته للخطر أو ان تحدث له آلاماً مبرحة واذ
رفض ذلك فان رفضه لا يكون ملحوظاً فيه عنده أمر المتهم وفي هذه الحالة يجب
أن يتحمل المتهم النتيجة باعتبار انه كان عليه وقت ارتكاب فعله أن يتوقعها بما
يلابسها من ظروف ، لما كان ذلك ، وكان رفض المجنى عليها لاجراء الجراحة
انما كان لما قدرته من خطر على حياتها الامر الذي اكده مساعد كبير الاطباء
الشرعيين بجلسة المحاكمة فان معنى الطاعة في هذا الخصوص يكون غير قويم ،
لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه
موضوعاً •

جلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / الدكتور إبراهيم على صالح نائب رئيس
المحكمة وعضوية السادة المستشارين / أحمد أبو زيد ، محمد نجيب صالح .
عوض جادو ومصطفى طاهر .

(١٥٢)

الطعن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥٢ القضائية

(١) رابطة السببية . جريمة « أركانها » . محكمة الموضوع
« سلطتها في تقدير النليل » .

رابطة السببية في المواد الجنائية . تعريفها ؟
تقدير توافر رابطة السببية . تستقل به محكمة الموضوع .

(٢) مسئولية جنائية . ضرب . رابطة السببية . نقض « أسباب
الطعن . مالا يقبل منها » .

مسئولية المتهم في جريمة الضرب أو أحداث جرح عمدا . عن
جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى . لا يدفع المسئولية
إلا ما يقطع رابطة السببية بين فعل الجانى والنتيجة .

(٣) اثبات « خيرة » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير
الدليل » . حكم « تسببيه . تسبب غير معيب » . دفاع « الاخلال بحق
الدفاع . مالا يوفره » . نقض « أسباب الطعن . مالا يقبل منها » . ضرب
أفضى الى موت .

تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير . تختص به محكمة الموضوع .
عدم التزام المحكمة باستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته . مادام أن
الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج .
قرار المحكمة في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . تحضيرى .
للمحكمة العدول عنه .

٤ - دفاع « الاخلال بحق الدفاع » • مالا يوفره • إجراءات
 « إجراءات المحاكمة » • نقض « أسباب الطعن » • مالا يقبل منها •
 سكوت الطاعن أو المدافع عنه • لا يصح أن يبنى عليه الطعن • مادام
 لا يدعى أن المحكمة منعت من ابداء دفاعه •

٥ - ضرب • أفضى الى موت • قصد جنائي • جريمة
 « أركانها » •

القصد الجنائي في جريمة الضرب أو احداث جرح عمدا • مناط
 لحقه ؟

٦ - مسئولية جنائية • جريمة « أركانها » • باعث •

اثبات الحكم في حق الطاعن تعمد قذف المجنى عليها بمصباح مشتعل •
 لا ينال من مسئوليته - من بعد - الا يكون قد قصد غير تهديدها • ملة
 ذلك ؟

٧ - اثبات « شهود » • محكمة الموضوع • سلطتها في تقدير
 الدليل • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » •
 عدم التزام المحكمة أن تورد من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه
 قضائها •

٨ - اثبات « شهود » • محكمة الموضوع • سلطتها في تقدير
 الدليل • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » •
 تناقض أقوال الشهود لا يعيب الحكم • مادام قد استخلص الحقيقة من
 أقوالهم بما لا تناقض فيه •

٩ - دستور • قانون • شريعة اسلامية • « مناط تطبيقها » •

النص في المادة الثانية من الدستور على ان الشريعة الاسلامية المصدر
 الرئيسي للتشريع • دعوة للشارع بالتزام ذلك فيما يشرعه من قوانين •

تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية • منوط باستجابة الشارع لتلك
 الدعوى وافتراغ مبادئها في نصوص محددة •

• م • (٢٤) ج •

- ١٠ - اثبات « بوجه عام » • نقض « أسباب الطعن • ما لا يقبل منها » • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » •
 بلاغ الواقعة • لاعبرة بما اشتمل عليه مغايرا لما استند اليه الحكم •
 العبرة بما اطمأنت اليه المحكمة مستخلصا بعد التحقيقات •

١ - لما كان رابطة السببية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هي علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله اذا ما أتاه عمدا ، وثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها فمتى فصل في ثبوتها اثباتا أو نفيًا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام أنه أقام قضاءه في ذلك على أسباب سائغة تؤدي الى ما انتهى اليه •

٢ - في جريمة الضرب أو احداث جرح عمدا فان الجاني يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرائي - كاطالة أمد علاج المجنى عليه أو تخلف عاهة مستديمة به أو الافضاء الى موته - ولو كانت عن طريق غير مباشر ما دام لم تتدخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل بأسباب سائغة على أن وفاة المجنى عليها كانت نتيجة اعتداء الطاعن ، وفند دفاعه في هذا الشأن بما أثبتته من أن المجنى عليها ظلت تعاني من الحروق المبرحة التي أصيبت بها منذ وقوع الحادث ونقلها الى المستشفى في ٢٢/٢/١٩٧٧ وحتى مئادرتها لها في ٨/٥/١٩٧٧ واعدتها الى بلدها ووفاتها اثر ذلك مباشرة في ١٠/٥/١٩٧٧ ، وكان الطاعن لا يماري في أن ما أقام الحكم عليه قضاءه له معينة الصحيح من الأوراق ، فان ما أثاره عن انقطاع علاقة السببية تأسيسا على فوات الفترة السالفة ما بين اصابة المجنى عليها ووفاتها لا محل له ما دام أنه لا يدعى بوقوع أهدال متعدد في علاجها •

٣ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الحبير المقدم اليها والفصل فيما يوجه اليه من اعتراضات ، وأنها

لا تلزم باستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج ، وطالما ان استنادها الى الراى الذى انتهى اليه الحبير هو استناد سليم لا يجافى المنطق والقانون ، واذ كانت المحكمة - فى الدعوى الماثلة - قد استخلصت من التقارير الطبية أن وفاة المجنى عليها انما كانت بسبب الحروق التى حدثت بها نتيجة اعتداء الطاعن ، وكان ما أوردته فى مدونات حكمها وفى ردها على دفاعه ما يبرر رفض طلبه استدعاء الطبيب الشرعى ، ومن ثم فلا تشرب عليها اذا هى لم تستجب الى هذا الطلب ، ولا جناح على المحكمة اذا أصدرت قرارا باستدعاء الطبيب الشرعى ثم عدلت عن قرارها ، اذ أن القرار الذى تصدره المحكمة فى مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صوتا لهذه الحقوق ، ويكون النعى على الحكم فيما سلف جميعه غير مديد •

٤ - لما كان الطاعن لا يدعى أن المحكمة منعت محاميه من الاستطراد فى دفاعه فلا محل للنعى عليها أن هو أمسك عن ذلك لما هو مقرر من أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعن ما دامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه فى الدفاع •

٥ - لما كانت جريمة الضرب أو احداث جرح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائى العام وهو يتوفر كلما ارتكب الجانى الفعل عن ارادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ،

٦ - لا ينال من مسئولية الطاعن - وقد أثبت فى حقه أنه قصد قذف المجنى عليها بمصباح مشتعل - ألا يكون قد قصد من ذلك غير تهديدها ، لأن هذا الأمر انما يتصل بالباعت وهو لا يؤثر فى قيام الجريمة ولا عبرة به فى المسئولية •

٧ - لا تلتزم المحكمة بحسب الأصل أن تورد النص الكامل لأقوال الشهود وبحسبها أن تورد منها ما تقيم عليه قضاؤها •

٨ - من المقرر أن تناقض الشهود أو تضاربهم في أقوالهم لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائناً لا تناقض فيه •

٩ - لما كان ما نص عليه الدستور في المادة الثانية منه من أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ليس واجب الأعمال بذاته إنما هو دعوة للشارع بأن تكون الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي فيما يشرعه من قوانين ومن ثم فإن النشاط في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية استجابة للشارع لدعوته وإفراغ مبادئها السمحاء في نصوص محددة ومنضبطة يلتزم القضاء بالحكم بمقتضاها بدءاً من التاريخ الذي تحدده السلطة التشريعية لسريانها •

١٠ - لا عبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة وإنما العبرة بما أطمأنت إليه المحكمة مما استخلصته بعد التحقيقات •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ضرب عمداً بأن قذفها بمصباح كيروسين مشتعل فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير النصفة التشريعية ولم يقصد من ذلك قتلاً وإكناً الضرب أفضى الى موتها وطلبت الى مستشار الاحالة احواله الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام • فقرر ذلك • وادعى كل من و..... مدنياً قبل الماتهم بمبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض • ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضورياً عملاً بالمادة ٢٣٦/١ من قانون العقوبات بمعاقبة الماتهم

بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبإلزامه بأن يدفع للمدعين بالحق المدني مبلغ خمسة الاف جنيه تمويضا نهائيا •

نظمن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض •• الخ •

الحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة الضرب المفضى الى الموت قد انطوى على اخلال بحق الدفاع وشابه قصور فى التسيب وخطأ فى الاسناد وفساد فى الاستدلال كما أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن تسمك بانقطاع رابطة السببية بين فعل الاعتداء المسند اليه وموت المجنى عليها لمضى مدة طويلة ما بين اصابتها ووفاتها وطلب استدعاء الطبيب الشرعى لاستجلاء ذلك الدفاع ، ورغم استجابة المحكمة المطلب وتأجيلها للدوى لحضوره فانها اذ عادت رقت فىها دون سماعه وردت على هذا الطلب الجوهرى بما لا يصلح ردا فقد ترتب على ذلك حرمان الطاعن من ابداء دفاعه لاقتصار مرافعة المدافع عنه على الطلب المقدم دون موضوع الدوى ، كذا أن الحكم لم يورد فى بيان كاف مضمون التقارير الطبية التى اعتمد عليها ، وأخطأ فيما نقله عنها بشأن سبب الوفاة ، ولم يفتن كذلك الى ما اعتورها من قصور • هذا الى أن الحكم اجتزأ أقوال المجنى عليها والضابط الذى قام بسؤالها فاطرح منها أن الطاعن لم يكن يقصد غير تهديدها ، وعول على أقوال والدة المجنى عليها رغم تناقضها ، فضلا عن أنه اعتمد شهادتها هى والمجنى عليها مع مخالفة ذلك لأحكام الشريعة الغراء مما يتعارض مع أحكام الدستور الذى نص عليها كمصدر رئيسى للتشريع ، وأخيرا فقد التفت الحكم عما جاء ببلاغ المستشفى من أن المجنى عليها أصيبت من موقد غاز ، وأغفل كلية دفاع الطاعن من أنها التى أضرمت النار بنفسها بما يفصح عن عدم اللام بالحكمة بعناصر الدوى وذلك كله يعيب الحكم ويوجب نقضه •

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله ان نزاعا حدث بين الطاعن وزوجته المجنى عليها بسبب بيعه مصوغاتها فكان ان ثار عليها وقذفها بمصباح كيرومين فاشتعلت النار بها وأصيبت بحروق أدت الى وفاتها ، وأوردت على ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعن أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى مارتب عليها مستمدة من أقوال المجنى عليها والشهود وما جاء بالتقارير الطبية ، وقد حصل الحكم أقوال المجنى عليها قبل وفاتها في ان الطاعن قذفها بمصباح مشتعل فأمسكت النار بملابسها وجسمها ، وأورد أقوال الشهود المنقولة عنها ومن بينهم والدتها بما يطابق ذلك ، ونقل عن التقارير الطبية أن وفاتها تعزى الى الامتصاص التوكسيمي والتعفن الناجم عن أصابتها بحروق في معظم أجزاء الجسم كما كان ذلك ، وكانت رابطة السببية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هي علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله اذا ما أتاه عمدا ، وثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها فمتى فصل في شأنها اثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام أنه أقام قضاءه في ذلك على أسباب سائغة تؤدي الى ما انتهى اليه ، وأنه في جريمة الضرب أو احداث جرح عمدا فان الجاني يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة ملوكة الاجرامى - كإلحاله أمد علاج المجنى عليه أو تخلف عاهة مستديمة به أو الإقصاء الى موته - ولو كانت عن طريق غير مباشر ما دام لم تتدخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل بأسباب سائغة على أن وفاة المجنى عليها كانت نتيجة اعتداء الطاعن ، وفقد دفاعه في هذا الشأن بما أثبتته من أن المجنى عليها ظلت تعاني من الحروق المبرحة التي أصيبت بها منذ وقوع الحادث ونقلها الى المستشفى في ٢٢/٢/١٩٧٧ وحتى مغادرتها لها في ٨/٥/١٩٧٧ واعادتها الى بلدتها ووفاتها اثر ذلك مباشرة في ١٠/٥/١٩٧٧ ، وكان الطاعن لا يمارى في أن ما أقام الحكم عليه قضاءه له معينه الصحيح من الأوراق ، فان ما أثاره عن انقطاع علاقة

السببية تأسيساً على قوات الفترة السالفة ما بين إصابة المجنى عليها ووفاتها لا محل له مادام أنه لا يدعى بوقوع إهمال متعمد في علاجها بقصد تجسيم مسئوليته أو بتدخل عوامل غير مألوفة بين فعله والنتيجة . ولما كان من المقرر أن المحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة الدليلية لتقرير الحير المقدم اليها والفصل فيما يوجه اليه من اعتراضات ، وأنها لا تلزم باستدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبيها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج ، وطالما أن استنادها الى الرأي الذي انتهى اليه الحير هو استناد سليم لا يجافي المنطق والقانون ، واذ كانت المحكمة - في الدعوى الماثلة - قد استخلصت من التقارير الطبية أن وفاة المجنى عليها إنما كانت بسبب الحروق التي حدثت بها نتيجة اعتداء الطاعن ، وكان ما أوردته في مدونات حكمها وفي ردها على دفاعه ما يبرر رفض طلبه استدعاء الطبيب الشرعي ، ومن ثم فلا تشريب عليها اذا هي لم تستجب الى هذا الطلب ، ولا جناح على المحكمة اذا أصدرت قرارا باستدعاء الطبيب الشرعي ثم عدلت عن قرارها ، اذ أن القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يبدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق المخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق ، ويكون النعى تلمى الحكم فيما سلف جميعه غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يدعى أن المحكمة منعت محاميه من الاستطراد في دفاعه فلا محل للنعي عليها ان هو أمسك عن ذلك لما هو مقرر من أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى تلميه طعن ما دامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه في الدفاع . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد نقل عن التقريرين الطبيين الابتدائي والشرعي أن المجنى عليها أصيبت بحروق في الجسم بنسبة ٨٠٪ وحدثت وفاتها نتيجة هبوط في القلب بسبب امتصاص توكسيمى وعفن من التقرحات الناتجة من حروق نارية من الدرجة الثالثة والرابعة مع التهاب رئوى ، فإن هذا الذي أوردته كاف في بيان مؤدى الدليل الفنى في الدعوى . واذ كان الطاعن لا ينازع

في صحة ما نقله الحكم عن التقرير الطبي الشرعي من أن وفاة المجنى عليها حدثت نتيجة امتصاص توكسيمي وعفن نجم عن الحروق فلا يعيب الحكم خطؤه في الاسناد فيما نقله بموضع منه عن ذلك التقرير من ان الوفاة حدثت نتيجة هبوط في القلب بسبب الامتصاص التوكسيمي والعفن رغم خلو التقرير الطبي الشرعي من ذكر عبارة « انهبوط في القلب » على ما جاء بأسباب الطعن - ذلك ان هذا الخطأ - بفرض صحته لم يكن له أثر على عقيدة المحكمة والنتيجة التي انتهت اليها من أن الوفاة مردها الى الحروق كما لا يقدح في سلامة الحكم ما أثاره الطعن من أن التقرير المذكور أشار الى اصابة المجنى عليها بالتهاي ونوى ساهم في الوفاة دون بيان سببه مادام أنه لا يزعم أنها كنت مصابة بهذا المرض قبل وقوع الحادث وأنه وحده دون الحروق كان السبب في وفاتها وتتنفى بذلك عن الحكم قالة القصور والخطأ في الاسناد . لما كان ذلك ، وكانت جريمة الضرب أو احداث جرح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يتوفر كلما ارتكب الجاني الفعل عن ارادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ، فانه لا ينال من مسئولية الطاعن - وقد أثبت الحكم في حقه أنه تعمد قذف المجنى عليها بمصباح مشتعل - ألا يكون قد قصد من ذلك غير تهديدها ، لأن هذا الأمر انما يتصل بالباعث ، وهو لا يؤثر في قيام الجريمة ولا عبرة به في المسئولية ، فلا على المحكمة ان هي اطراحت أقوال الشهود بشأنه - على فرض صحة ذلك - ولا يعد مسلكها ذرا لفحوى شهادتهم أو مسخا لها بما يحيلها عن معناها ، طالما أن الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم عنهم من اتيانه الفعل عمدا ، اذ لا تلتزم المحكمة بحسب الأصل أن تورد النص الكامل لأقوال الشهود وبحسبها أن تورد منها ما تقيم عليه قضاؤها . وكان من المقرر أن تناقض الشهود أو تضاربهم في أقوالهم لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته مادام أن استخلاص الحقيقة من أقوالهم امتخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، فانه لا يكون ذمة محل لتعيب الحكم في هذا الوجه ، ولما كان ما نص عليه الدستور في المادة الثانية منه أن الشريعة الاسلامية المصدر

الرئيسى للتشريع ليس واجب الاعمال بذاته انما هو دعوة لنشارع بأن تكون الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى فيما يشرعه من قوانين ومن ثم فان المناط فى تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية استجابة الشارع لدعوته وافراغ مبادئها السامعاء فى نصوص محددة ومنضبطة يلزم القضاء بالحكم بمقتضاها بدءا من التاريخ الذى تحدده السلطة الشرعية لسريانها ، والتول بغير ذلك يؤدى الى الخلط بين التزام القضاء بتطبيق القانون الوضعى وبين اشتراع القواعد القانونية التى تتأبى مع حدود ولايته ، فضلا عن أن تطبيق الشريعة الاسلامية يقتضى تحديد المعين الذى يستقى منه الحكم الشرعى من بين مذاهب الأئمة المتعددة والمتباينة فى القضية الشرعية الواحدة ويؤكد هذا النظر أنه لما كان الدستور المصرى قد حدد السلطات الدستورية وأوضح اختصاص كل منها وكان الفصل بين السلطات هو قوام النظام الدستورى مما لا ريب أنه لا يجوز لاحداها أن تجاوز ماثرره الدستور باعتباره القانون الأسمى ، وكان من المقرر وفقا لأحكامه أن وظيفة السلطة القضائية أن تطبق القانون وتختص بحكمة النقض بالسهر على صحة تطبيقه فانه يتعين على السلطة القضائية وغيرها من السلطات الزول على أحكامه ، فضلا عن ذلك فان المادة ١٩١ من الدستور تنص على أنه « كل ما قرره القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا ونافذا ، ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة فى هذا الدستور » ومن ثم فانه لا مجال للتحدى بأحكام الشريعة الاسلامية ما دام أن السلطة التشريعية لم تقن مبادئها فى تشريع وضعى ، واذا ما كان القاضى الجنائى غير مقيد بأدلة معينة فى الإثبات - الا فى الحالات المنصوص عليها صراحة بالنسبة لجرائم معينة - فانه لا تشرب على الحكم ان هو اعتمد شهادة المجنى عليها ووالدتها ضمن أدلة الإثبات التى عول عليها مادام أن ذلك لا ينطوى على مخالفة أحكام القانون الوضعى فى الدعوى المطروحة لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن اغفال الحكم الاشارة الى بلاغ

المستشفى مردودا بأنه لا عبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة وانما العبرة بما اطمأنت اليه المحكمة مما استخلصته بعد التحقيقات ، وكان الحكم قد حصل دفاع الطاعن المشار اليه باسباب طعنه وخلص في حدود ما لمحكمة الموضوع من سلطة التقدير الى اطراحه ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل • لما كان ما تقدم فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا •

جلسة ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليه نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / جمال الدين منصور ، صفوت مؤمن ، حسين
ليب وحسن عميره

(١٥٣)

الطعن رقم ٢١٤٦ لسنة ٥٢ القضائية

١ - إجراءات المحاكمة • أحداث • محاكم الأحداث • تشكيلها •
محكمة استئنافية • قانون •

تشكيل محكمة الأحداث من خبيرين من الاختصاصيين الى جانب القاضي •
المادة ١/٢٨ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ • يقتصر على محاكم أول درجة •
دون الدوائر الاستئنافية المخصصة لنظر استئناف الأحكام الصادرة في شأن
الأحداث • أساس ذلك ؟

٢ - تموين • وقف تنفيذ • عقوبة • وقف تنفيذها •
« تطبيقها » • نقض • « حالات الطعن • الخطأ في تطبيق القانون »
« الحكم في الطعن » • قانون • تفسيره •

عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة • في جريمة بيع سلعة بسعر
أكثر من المقرر وعدم الاعلان عن أسعار ما يعرض • المادة ٩ من القانون
المعدل ٢٨ لسنة ١٩٥٧ • مخالفة ذلك • خطأ • يوجب النقض والتصحيح •

١ - القانون اوجب ان يدخل في تشكيل محكمة الأحداث
خبيران من الاختصاصيين الى جانب القاضي ، وهو مالم يفعله في
شأن المحكمة الاستئنافية اذ لا يمرر له - على ما سلف بيانه - واقتصر في
شأن هذه المحكمة الأخيرة على ان تكون إحدى دوائر المحكمة الابتدائية

تخصص لهذا النوع من الاستئناف ، ومن ثم فإن ما ذهبت اليه الطاعة من وجوب ان يدخل في تشكيل الهيئة الاستئنافية المختصة لنظر استئناف أحكام محكمة الأحداث - الحيران من الاختصاصين ، أسوة بمحكمة الأحداث يكون غير مديد في القانون •

٢ - لما كان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح قد نص فى المادة ٩ منه المعدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ على أنه « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كل من باع سلعه مسعره او معينه الربح او عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المعين أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح او فرض على المشتري شراء سلعه أخرى معها أو علق البيع على شرط آخر يكون مخالفا للعرف التجارى » ونص فى المادة ١٣ منه على أنه « يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها او باحدى هاتين العقوبتين من خالف أحكام القرارات التى تصدر باعلان الأسعار والأجور ... » وكانت المادة ١٤ من ذات القانون قد نصت على أن « لايجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة فى الحالات المنصوص عليها فى المواد ٩، ١٠، ١١، ١٢ و ١٣ » •

فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بايقاف تنفيذ عقوبة الغرامة المحكوم بها يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه تصحيحه بإلغاء ما أمر به من ايقاف تنفيذ العقوبة •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بدائرة قسم أول الزقازيق محافظة الشرقية : ١ - باع سلعه مسعره بأكثر من السعر المقرر - ٢ - لم يعلن عن

أسعار ما يعرضه للبيع • وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ •
ومحكمة الأحداث الزقازيق قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة
وعشرة جنيها عن التهمتين والمصادرة • فعارض المحكوم عليه وقضى في
معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض
فيه • فأستأنف • ومحكمة الزقازيق الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت
حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف
والإيقاف •

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض •• الخ •

المحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه البطلان والخطأ في
تطبيق القانون ، ذلك بأن المحكمة الاستئنافية التي ايدت الحكم الابتدائي
لم تكن مشكلة وفق القانون الذي يوجب وجود خيرين اخصائيين احدهما
على الاقل من النساء ضمن تشكيل المحكمة وذلك اعمالا لحكم الفقرة الاولى
من المادة ٢٨ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث • هذا فضلا
عن أن الحكم قضى بإيتماف تنفيذ عقوبة الغرامة المحكوم بها في جريمتي بيع
سلعه مسعره بإزيد من السعر المقرر قانونا وعدم الاعلان عن الاسعار مع
مخالفة ذلك لنص المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠
الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الارباح • وكان ذلك مما يعيب الحكم
بما يستوجب نقضه •

وحيث ان الين من مطالعة الحكم الابتدائي انه قد صدر من محكمة
الاحداث مشكله وفق نص الفقرة الاولى من المادة ٢٨ من القانون رقم ٣١
لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث والذي يقضى بأن • تشكل محكمة الاحداث
من قاض ، يعاونه خيران من الاخصائيين احدهما على الاقل من النساء ،

ويكون حضورهما اجراءات المحاكمة وجوبيا ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٠ من القانون المشار اليه اذ نصت على أنه « يجوز استئناف الاحكام الصادرة من محكمة الأحداث ، عدا الأحكام التي تصدر بالتوبيخ وتسليم الحدث لوالديه أو لمن له الولاية عليه ، فلا يجوز استئنافها الا لخطأ في تطبيق القانون أو بطلان في الحكم أو في الاجراءات اثر فيه • يرفع الاستئناف امام دائرة تخصص بذلك في المحكمة الابتدائية ، • فقد دلت على ان الشارع لم يسبغ على الدائرة الاستئنافية المخصصة لنظر استئناف الاحكام الصادرة من محكمة الأحداث ، الوظيفة الاجتماعية التي ناطها بمحكمة الأحداث ، وهو ما عبر عنه تقرير اللجنة المشتركة ومكتب لجنة الرعاية الاجتماعية والصحية والشباب من المشروع بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ في قوله « تحقيقا للوظيفة الاجتماعية لمحكمة الأحداث فقد نص المشروع على ان يكون تشكيل هذه المحكمة من قاض يعاونه خيران من الاختصاصيين ، كما استوجب المشروع تقديم تقرير عن حالة الحدث من جميع الوجوه وظروف تعرضه للانحراف قبل ان تصدر المحكمة حكمها • وكذلك جعل لمحكمة الأحداث سلطة الاشراف على التنفيذ وخولها حق تعديل التدبير او ابداله أو انهاءه ، • واذا كان ذلك ، فان القانون اوجب ان يدخل في تشكيل محكمة الأحداث خيران من الاختصاصيين الى جانب القاضى ، وهو ما لم يفعله في شأن المحكمة الاستئنافية اذ لا يمرر له - على ما سلف بيانه - واقتصر في شأن هذه المحكمة الاخيرة على ان تكون احدى دوائر المحكمة الابتدائية تخصص لهذا النوع من الاستئناف ، ومن ثم فان ما ذهبت اليه الطاعة من وجوب ان يدخل في تشكيل الهيئة الاستئنافية المخصصة لنظر استئناف أحكام محكمة الأحداث - الخيران من الاختصاصيين ، أسوة بمحكمة الأحداث يكون غير مديد في القانون • لما كان ذلك ، وكان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح قد نص في المادة ٩ منه المعدله بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ على أنه « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر

ولا تجاوز سنتين وبغرامه لا تقل عن مائه جنيه ولا تزيد على خمسمائه جنيه
او باحدى هاتين العقوبتين كل من باع سلعه مسعره او معينه الربح او
عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المعين أو امتنع عن
بيعها بهذا السعر أو الربح أو فرض على المشتري شراء سلعه أخرى معها
او علق البيع على شرط آخر يكون مخالفا للعرف التجارى « ونص فى
المادة ١٣ منه على أنه « يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامه
لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها او باحدى هاتين
العقوبتين من خالف أحكام القرارات التى تصدر باعلان الأسعار والأجور . . . »
وكانت المادة ١٤ من ذات القانون قد نصت على أن « لا يجوز الحكم بوقف
تنفيذ العقوبة فى الحالات المنصوص عليها فى المواد ٩، ١٠، ١١، ١٢ و ١٣ . »
فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بايقاف تنفيذ عقوبة الغرامة المحكوم بها
يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه تصحيحه بالغاء ما أمر به من
ايقاف تنفيذ العقوبة .

جاسة ١٢ من اكتوبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : فوزى المملوك ، واغب عبد الظاهر ، عبد الرحيم
نافع ومحمد حسن

(١٥٤)

الاعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥٢ القضائية

١ - رشوة • جريمة « أركانها » • حكم « تسببيه • تسبیب غیر
معيب » •

تحقق جريمة الرشوة في حق الموظف ولو خرج العمل عن دائرة
وظيفته • شروط باعتقاده أو زعمه كذبا أنه من أعمال وظيفته •

٢ - رشوة • جريمة « أركانها » • قانون « تفسيره » • حكم « تسببيه •
تسبیب غیر معيب » •

الاخلال بواجبات الوظيفة في مفهوم المادة ١٠٤ عقوبات • مدلوله ؟
مثال

٣ - دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » •
الطلب الجازم • ماهيته ؟

٤ - اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » •
عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الاثر في تكوين
عقيدتها • مثال لتسبیب غیر معيب •

٥ - محكمة الموضوع • نقض « اسباب الطعن • مالا يقبل منها » •
حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها مما تطمئن اليه من ادلة وعناصر
الدعوى •

١ - ان جريمة الرشوة تتحقق من جانب الموظف ولو خرج العمل عن دائرة وظيفته بشرط أن يعتقد خطأ أنه من أعمال وظيفته أو يزعم ذلك كذبا ، وبصرف النظر عن اعتقاد المجنى عليه فيما اعتقد أو زعم اذ هو حيثذا يجمع بين ائمين الاحتيال والارتشاء .

٢ - لما كان الشارع فى المادة ١٠٤ من قانون العقوبات قد نص على « الاخلال بواجبات الوظيفة ، كغرض من أغراض الرشوة وجعله بالنسبة للموظف اسوه امتناعه عن عمل من أعمال وظيفته أو المكافأة على ماوقع منه ، وجاء التعبير بالاخلال بواجبات الوظيفة مطلقا من التقييد ليتسع مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الأعمال التى يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك ينتسب الى هذه الأعمال ويعد واجبا من واجبات أدائها على الوجه السوى الذى يكفل لها دائما أن تجرى على سند قويم ، فكل انحراف عن واجب من هذه الواجبات أو امتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الاخلال بواجبات الوظيفة الذى عناه الشارع ، فاذا تعاطى الموظف مقابلا على هذا الاخلال كان فعله رشوة مستوجبه للعقاب ، واذن يكون طلب الرشوة على الصورة التى أثبتتها الحكم فى حق الطاعن وهو موظف عام وأحد أفراد الحملة المكلفة بضبط المخالفات التموينية - فى سبيل ابداء أتوال جديدة أمام المحكمة غير ما سبق أن أبداه فى شأن واقعة الضبط هو أمر تتأذى منه العدالة وتسقط عنده ذمة الموظف وهو اذا وقع منه يكون اخلالا بواجبات وظيفته التى تفرض عليه أن يكون أمينا فى تقرير ما جرى تحت حسه من وقائع وما بوشر فيها من اجراءات تتخذ أساسا لأثر معين يرتبه القانون عليها وهذا الاخلال بالواجب يندرج بغير شك فى باب الرشوة المعاقب عليها قانونا متى تفاضى الموظف جملا فى مقابله .

٣ - من المقرر أن الطلب الذى تلتزم المحكمة باجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه فى طلباته الختامية .

٤ - من المقرر أن المحكمة لا تلتزم في أصول الاستدلال بالتحديث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، ومن ثم فان معنى الطاعن بخصوص التفات الحكم عن أقوال الشاهد رئيس الحملة التموينية - والتي لم يعول عليها ولم يكن لها أثر في عقيدته - يكون ولا محل له •

٥ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر الدعوى •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بصفته موظفا عموميا (مفتش متابعة بحى غرب الاسكندرية) طلب وأخذ رشوة للاخلال بواجبات وظيفته وذلك بأن طلب من مبلغ مائة وخمسين جنيها وأخذ منه مبلغ خمسة وسبعين جنيها مقابل مثوله أمام المحكمة التي يحاكم أمامها المذكور في احدى القضايا التموينية التي شارك في ضبطها والادلاء بشهادة مغايرة للحقيقة من شأنها تشكيك المحكمة في أدلة الجريمة المسندة إليه ، وأمرت بإحالة لمحكمة أمن الدولة العليا بالاسكندرية لمعاقبته عملا بالمادتين ١٠٣، ١٠٤ من قانون العقوبات • ومحكمة أمن الدولة العليا بالاسكندرية قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتفريمه مبلغ ٢٠٠٠ جنيه (ألفي جنيها) •

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقض •• الخ

الحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة الرشوة فقد أخطأ في تطبيق القانون وانطوى على اخلال بحق الدفاع وشابه

الفساد في الاستدلال ذلك بأنه اعتبر الطاعن موظفا عموميا بالرغم من أن ندبه للاشتراك في ضبط الجرائم التموينية قد وقع باطلا وورد على وظيفته تغاير كلية وظيفته الأصلية - وقد اقتصر دوره في الواقعة على اجراء محاولة شراء سلعه من أحد المحلات الناده بما يجعل تأديته الشهادة فيها أمام القضاء مجرد واجب عام لا يدخل في واجبات وظيفته وهو ما يتفق معه الركن المادى في الجريمة ، هذا وكان الدفاع قد طلب سماع شهادة الرئيس المباشر للطاعن لاستجلاء حقيقة وظيفته الا أن المحكمة أعرضت عن هذا الطلب كما التفت الحكم عن أقوال رئيس الحملة التموينية الذى قرر أن الطاعن ليس من مفتشى التموين أو مأمورى الضبط القضائى ، وكل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه •

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد أثبت بيانا لواقعة الدعوى ، أن الطاعن اشترك وآخرين في القبض على فى قضية تموينية وعقب الافراج عن هذا الأخير من النيابة العامة توجه اليه الطاعن فى محله وأتهمه أنه بمقدوره تخليصه من الاتهام وذلك بالادلاء بشهادة من شأنها تشكيك المحكمة فى أدلة الجريمة وطلب منه مائة وخمسين جنيها مقابل ذلك وتسلم منه عشرة جنيها ثم قبض عليه حال تلبسه بقبض مبلغ ٦٥ جنيها أخرى • ودلل الحكم دلى هذه الواقعة بما ساقه من وجوه الأدلة التى تتجها ثم عرض لدفاع الطاعن الذى رددته فى وجه الطعن - بشأن طبيعه عمله - ورد عليه بما يفنده فى قوله • • • • • بين أن المتهم يعمل مفتشا للمتابعة بحى غرب وبموجب القرار الصادر من مدير الكنب الفنى بتاريخ ١٧/١/١٩٨١ تم التنسيق بين مراقبه التموين بحى غرب وجهاز المتابعة للاشتراك فى الحملات التموينية لمراقبة الأسعار وقد اشترك المتهم فى هذه الحملة التى أسفرت عن ضبط الشاهد الأول ممتعا عن بيع سجائر سوبر ومن ثم ترى المحكمة أن العمل الذى قام به المتهم فى الحملة التموينية كان بناء على قرار صادر بنديه للاشتراك فى الحمله ولم يقوم المتهم بهذا العمل من تلقاء نفسه ومن ثم يكون العمل الذى شارك به المتهم فى الحملة التموينية ليس عملا من اختصاصه

العادي وإنما عمل عرضي اختص به بناء على تكليف صادر له من رئيس قسم المتابعة المهندس... الذي شارك في الحملة التوعوية وعلى ذلك فإن أقواله في محضر ضبط الشاهد الأول تعتبر العنصر الأساسي في القضية المتهم فيها الشاهد الأول لأنه هو الذي طلب من الشاهد شراء سجائر سوبر وأثبت امتناع الشاهد عن البيع له وعلى ذلك فإن شهادته في القضية المتهم فيها الشاهد الأول هي المرجحة للإدانة أو البراءة ومن ثم فإن طلبه من الشاهد الأول عطيه لتغيير أقواله أمام المحكمة فإنه سواء اعتقد خطأ أن هذا العمل من اختصاصه أو أنهم الشاهد أن هذا العمل من اختصاصه فإنه في جميع الأحوال يكون طلب المتهم من الشاهد الأول عطيه للعدول عن شهادته أمام المحكمة عملاً من المتهم مكوناً للركن المادي لجريمة الرشوة ولا ينال من ذلك أن المتهم كان ينوي الإدلاء بالشهادة لصالح الشاهد الأول من عدمه إذ أن القصد الجنائي يتوافر لدى الموظف ولو كان لا ينوي تنفيذ العمل الذي طلب العطيه من أجله . « وهذا الذي انتهى إليه الحكم سائق وسديد لما هو مقرر من أن جريمة الرشوة تتحقق من جانب الموظف ولو خرج العمل عن دائرة وظيفته بشرط أن يعتقد خطأ أنه من أعمال وظيفته أو يرغم ذلك كذباً ، وبصرف النظر عن اعتقاد المجنى عليه فيما اعتقد أو زعم ، إذ هو حيث يجمع بين اثنين الاحتيال والارتشاء . لما كان ذلك وكان الشارع في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات قد نص على « الإخلال بواجبات الوظيفة » كفرض من أغراض الرشوة وجعله بالنسبة للموظف سوء امتناعه عن عمل من أعمال وظيفته أو المكافأة على ما وقع منه ، وجاء التعبير بالإخلال بواجبات الوظيفة مطلقاً من التقييد ليتسع مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الأعمال التي يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك يتسبب إلى هذه الأعمال ويعد واجباً من واجبات أدائها على الوجه السوي الذي يكفل لها دائماً أن تجري على سند قويم ، فكل انحراف عن واجب من هذه الواجبات أو امتناع عن القيام به يجري عليه وصف الإخلال بواجبات الوظيفة الذي عناه الشارع ، فإذا تعاظم الموظف مقابلاً على هذا الإخلال كان فعله رشوة مستوجبة للعقاب ، واذن يكون طلب الرشوة على الصورة

التي أثبتتها الحكم في حق الطاعن وهو موظف عام وأحد أفراد الحملة المكلفة بضبط المخالفات التموينية - في ميليل إبداء أقوال جديدة أمام المحكمة غير ما سبق أن أبداه في شأن واقعة الضبط هو أمر تتأذى منه العدالة وتسقط عنه ذمة الموظف وهو إذا وقع منه يكون اخلافاً بواجبات وظيفته التي تفرض عليه أن يكون أميناً في تقرير ما جرى تحت حسه من وقائع وما يوشح فيها من إجراءات تتخذ أساساً لأثر معين يرتبه القانون عليها وهذا الاخلافاً بالواجب يندرج بغير شك في باب الرشوة المعاقب عليها قانوناً متى تقاضى الموظف جعلاً في مقابله، ومن ثم فإن ما ينهض الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الحتمية وكان يبين من محضر الجلسة التي دارت فيها المرافعة أن الطاعن لم يتسكك بالطلب لتحقيق ما في شأن ما أثاره عن اختصاصه وسؤال رئيسه المباشر وكان ما أثبت بمحضر تلك الجلسة أن المدافع عن الطاعن قد ذكر في مرافعته قوله « واذ كنتم تريدون أن ترون استدعاء رئيس حي غرب للمناقشة في هل عمل المتهم يدخل في اجراء محاولة شراية وما المتصور من أعمال المتابعة المسندة اليه . . » لا تعد من قبيل الطلب الجازم اذ أنها مما يعتبر تفويضاً منه للمحكمة ان شاءت أجابت هذا الطلب وان لم تجد هي له من ضرورة لتحقيق واقعة الدعوى غضت الطرف عنه ، واذ كانت لم تر من جانبها حاجة لاتخاذ هذا الاجراء بعد أن وضحت لديها الواقعة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم في أصول الاستدلال بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، ومن ثم فإن منعى الطاعن بخصوص التفات الحكم عن أقوال الشاهد رئيس الحملة التموينية - والتي لم يعول عليها وله يكن لها أثر في عقيدته - يكون ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة وعناصر الدعوى ، وكانت المحكمة قد

استخلصت من الأدلة السائغة التي أوردتها أن المبلغ الذي طلبه الطاعن وأخذه كان على سبيل الرشوة للاخلال بواجبات وظيفته وأطرحت في حدود سلطتها التقديرية دفاع الطاعن في هذا الشأن فإن ما يثيره الطاعن لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب عليها من محكمة النقض • لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا •

جلسة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٨٢

بإدارة السيد المستشار / محمد عبدالعزيز الجندي نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد احمد حمدي ، احمد محمود هيكمل ،
محمد عبدالمنعم البنا ومحمد الصوفي عبدالجواد

(١٥٥)

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٥٢ القضائية

- ١ - جريمة « أركانها » • قصد جنائي • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • نقض « أسباب الطعن مالا يقبل منها » • مناط تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادتين ١٦٤، ١٦٦ عقوبات ؟
- ٢ - جريمة « أركانها » • قصد جنائي • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • تقدير توافر القصد الجنائي في الجريمة • موضوعي •
- ٣ - حكم « بطلان الحكم » « تسببه » • تسبب غير معيب • محكمة الموضوع • « سلطتها في تقدير الدليل » • التناقض الذي يعيب الحكم • ماهيته ؟

١ - القانون يوجب في الجريمة المعاقب عليها بالمادتين ١٦٤ ، ١٦٦ من قانون العقوبات توافر أمرين : - انقطاع المواصلات بالفعل وكون هذا الانقطاع نتيجة لتعمد المتهم ارتكاب الفعل الذي تسبب عنه حصوله •

٢ - توافر القصد الجنائي في الجريمة أو عدم توافره مما يدخل في نطاق السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع والتي تنأى عن مراقبة محكمة النقض متى كان استخلاصه سليما مستندا من أوراق الدعوى •

٣ - التناقض الذى يعيب الحكم ويطله هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدائرة قسم الأزيكية محافظة القاهرة. تسبب عمدا فى انقطاع المواصلات التليفونية التى أنشأتها الحكومة وذلك بقطعه الأسلاك التليفونية بأن جذب الأسلاك التليفونية من فوق ترامسها الموجودة بداخل بوكس التليفونات وذلك على النحو المبين بالأوراق •• وطلبت من مستشار الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للنقد والوصف الواردين بتقرير الاتهام ، فقرر ذلك •• ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمادتين ١٦٤ ، ١٦٦ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عما هو منسوب اليه • فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض •• النخ •

الحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه دانه بجريمة قطع المواصلات التليفونية عمدا قد شابه القصور فى التسيب واعتوره التناقض ، ذلك انه لم يدل على توافر القصد الجنائي فى حق الطاعن واكتفى فى الادانة بالأخذ بشهادة شهود الاثبات من انه جذب الأسلاك التليفونية من مكانها مع انه يمكن حمل ذلك على ان المتهم كان يحاول اصلاح سلك تليفونه ، هذا الى أن الحكم فى الوقت الذى أوقع فيه على الطاعن العقوبة الأصلية بالحبس استبعد التعويض المنصوص عليه كعقوبة تكميلية لانتفاء موجهه وهو ما أوقعه فى التناقض مما يعيب الحكم به • يستوجب نقضه •

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستقاه من أقوال شهود الأثبات معززة بتحريات الشرطة وهي أدلة صائغة وكافية لها أصلها الثابت في الأوراق ومن شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان القانون يوجب في الجريمة المعاقب عليها بالمادتين ١٦٤ ، ١٦٦ من قانون العقوبات توافر أمرين : - انقطاع المواصلات بالفعل وكون هذا الانقطاع نتيجة لتعمد المتهم ارتكاب الفعل الذي تسبب عنه حصوله ، وكان الحكم قد خلص في بيان كاف الى قيام هذين الركنين وتوافر الدليل عليهما ، ودلل على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن بقوله : انه ثبت من أقوال الشاهدين الأول والثاني ان المتهم الذي قام بجذب أسلاك هذه الخطوط التليفونية بيده من فوق ترامسها الموجودة بداخل هذا الصندوق متعمدا ارتكاب هذا الفعل لضيقه من عطل تليفونه في الوقت الذي يعمل فيه تليفون محل والد الشاهد الثاني مما ترتب عليه انقطاع المواصلات التليفونية الأمر الذي يقطع بتوافر القصد الجنائي على ارتكاب الفعل الذي تسبب عنه حصول الانقطاع ، وكان توافر القصد الجنائي في الجريمة أو عدم توافره مما يدخل في نطاق السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع والتي تتأى عن مراقبة محكمة النقض متى كان استخلاصه صليبا مستمدا من أوراق الدعوى - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - أما ما يثيره الطاعن من احتمال أن يكون ما أتاها كان بقصد اصلاح تليفونه دون المساس بتليفونات الآخرين فانه فضلا من عدم ابدائه أمام محكمة الموضوع بما لا يجوز اثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا تأديا الى عدم الأخذ بالصورة التي ارتسمت في وجدان المحكمة بالدليل الصحيح ومن ثم يكون النعي على الحكم بالقصور في السبب على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الضرر ليس شرطا

لقيام الجريمة المسندة للطاعن والتي يكفي لتوافرها تحقق الركنين السابق ذكرهما ، ومن ثم فلا ضير على الحكم المطعون فيه ان يقضى بالادانة ويستبعد الحكم بالتعويض لانتفاء الضرر الموجب له مما ينفي عن الحكم المطعون فيه قالة التناقض لما هو مقرر من ان التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة • لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا •

جلسة ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدي عبدالصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنفي ، محمد مملوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى

(١٥٦)

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٥٢ القضائية

- ١ - دفوع « الدفوع بعدم قدره المجنى عليه على التكلم عقب اصابته » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما يوفره » • حكم « تسببيه • تسبیب معيب » • نقض « اسباب الطعن • مالا يقبل منها » • دفاع الطاعنين بعدم قدره المجنى عليه على التكلم عقب اصابته • اثر ذلك ؟

- ٢ - دعوى مدنية « اسباب الدعوى » • تعويض • قتل خطأ • نقض « اسباب الطعن • مالا يقبل منها » • حكم « تسببيه • تسبیب معيب » • انتهاء الحكم الى تعديل وصف التهمة من القتل العمد الى الضرب البسيط • لا يمنع من القضاء بالتعويض للمدعين بالحق المدنى •

١ - لما كان دفاع الطاعنين بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم عقب اصابته يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل فى الدعوى ، فان المحكمة اذ لم تظن الى دفاع الطاعنين ولم تقسطنه حقه وتعن بتحقيقه عن طريق المختص فنيا ، بلوغا الى غاية الأمر فيه ، بل سككت عنه ايرادا له وردا عليه ، يكون حكمها معيبا بالاخلال بحق الدفاع ، ولا يقدر فى هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ، ذلك بأن اثاره هذا الدفاع -

فى خصوص الواقعة المطروحة - يتضمن بذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه أو الرد عليه ، ولا يرفع هذا العوار أن يكون الحكم قد استند فى ادانة الطاعنين الى ادلة اخرى ، ذلك بأن الأدلة فى المواد الجنائية ضمايم متساندة يكمل بعضها بعض الآخر ، فتكون عقيدة القاضى منها مجتمعة ، بحيث اذا سقط أحدها أو امتنع تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة ، أو الوقوف على ما كانت تنهى اليه من نتيجة أو أنها فطنت الى أن هذا الدليل غير قائم •

٢ - انتهاء الحكم الى تعديل وصف - التهمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده من القتل العمد الى الضرب البسيط لا يمنع من القضاء بالتعويض للمدعين بالحقوق المدنية ، ذلك بأنه من المقرر أن سبب الدعوى هو الواقعة التى يستمد منها المدعى الحق فى الطلب ، واذ كان الحق فى طلب التعويض - فى صورة الدعوى - ناشئا عن فعل الاصابة فى ذاته المسند الى المطعون ضده احدهما بمورث الطاعنين ، فانه يستوى فى ايجاب الحكم بالتعويض أن تكون هذه الاصابة قد اسهمت فى وفاة المجنى عليه أم لم تسهم ، اذ يتسع طلب المدعين بالحقوق المدنية فى هذه الحالة لطلب تعويض الضرر الناشئ عن جريمة الضرب البسيط •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من (١) (الطاعن الأول) (٢) (الطاعن الثانى) (٣) : المتهمان الأول والثانى (الطاعنين) : قتل عمدا مع سبق الاصرار بأن بيتا النية على قتله وأعدا لذلك جسم صلب راض وآخر حاد (عصا وسكين) وانهالا عليه ضربا وطعنا قاصدين قتله فأحدثا به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتى اودت بحياته • • المتهم الثالث (.....) ضرب عمدا بجسم صلب راض (عصا) فأحدث

به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلف لديه من جراحاتها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي تحديد في حركة الفصل بالكف الأيمن يؤثر نلى قوة الذراع الايمن مما يقلل من قدرته وكفاءته على العمل بنحو ١٪ .. وطلبت الى مستشار الاحالة احالتهم الى محكمة الجنايات لمناقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة فقرر ذلك .. وادعت عن نفسها وبصفتها وصية نلى ابنهما قادر المرحوم وادعى كل من و و مدنيا تبيل المتهمين الأول والثانى بمبلغ ثلاثين ألف جنيهها على سبيل التعويض المؤقت .. كما ادعى مدنيا قيل المتزم الثالث بمبلغ ألفين جنيهها على سبيل التعويض المؤقت .. ومحكمة جنايات المنصورة قضت للأول والثانى حضورياً والثالث غيابيا عمداً بالمادتين ٢٤٢/٣٠١ و٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاقة بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة ورفض الدعوى المدنية بالنسبة له .. ومعاقة بالسجن لمدة خمس سنوات وانزاه بأن يدفع للمدعين بالحق المدني مبلغ خمسة الاف جنيه نلى سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة ، ومعاقة بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر وامرت بإيقاف تنفيذ العقوبة بالنسبة له مع الزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ مائه جنيه والمصاريف المناسبة باعتبار ان المتهم الأول ضرب عمداً بسكين فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تقرر املاجزاً مدة لا تزيد نلى عشرين يوماً .. المتهم الثانى : ضرب عمداً بعصا على رأسه فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى الى موته ..

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض كما طعن المحكوم عليه فى ذات الحكم بطريق النقض فطعن المدعون بالحقوق المدنية فيه ايضا بطريق النقض .. الخ

المحكمة

أولا : عن الطعن المرفوع من المتهمين :

من حيث ان مما ينهائ الطاعنان على الحكم المطعون فيه ، أنه اذ دان قائلهما بجريمة الضرب البسيط ، ودان ثانيهما بجريمة الضرب المفضي الى الموت ، قد شاب القصور في التسيب وانطوى على اخلال بحق الدفاع ذلك بأن الدفاع عن الطاعنين أثار عدم قدرة المجنى عليه على التحدث بتعقل عقب إصابته ، وهو دفاع رغم جوهريته لم تلتفت اليه المحكمة ولم تعن بتحقيقه بالاستعانة برأى فنى ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه ..

ومن حيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين أثار عدم قدرة المجنى عليه الى التحدث عقب إصابته . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند - من بين ما استند اليه في ادانة الطاعنين - الى أقوال المجنى عليه التي شهد شائد الاثبات بأن أنضى اليه بها من أنهما هما اللذان اعتديا عليه بالضرب . وكان دفاع الطاعنين بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم عقب إصابته يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل في الدعوى ، فان المحكمة اذ لم تخطن الى دفاع الطاعنين ولم تقسطه حقه وتعن بتحقيقه عن طريق المختص فنيا ، بلوغا الى غاية الأمر فيه ، بل سكتت عنه ايرادا له وردا عليه ، يكون حكمها معيبا بالاخلال بحق الدفاع ، ولا يقدح في هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ، ذلك بأن إثارة هذا الدفاع - في خصوص الواقعة المطروحة - يتضمن بذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه أو الرد عليه ، ولا يرفع هذا العوار أن يكون الحكم قد استند في ادانة الطاعنين الى أدلة أخرى ، ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية ضمام متسائدة يكمل بعضها البعض الآخر ، فتكون عقيدة القاضى منها مجمعة ، بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان

للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة ، أو الوقوف على ما كانت تنهى إليه من نتيجة لو أنها فطنت الى أن هذا الدليل غير قائم •
لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة فيما قضى به في الدعويين الجنائية والمدنية ، مع الزام المدعين بالحقوق المدنية المصاريف المدنية ، وذلك دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن •

ثانيا : عن الطعن المرفوع من المدعين بالحقوق المدنية :

من حيث ان مما ينعاها الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بادانة المطعون ضده • • • بجريمة الضرب البسيط ورفض دعواهم المدنية قبله ، قد انطوى على خطأ فى القانون ، ذلك بأنه وقد قضى باداته في الدعوى الجنائية فقد كان متعينا عليه أن يقضى عليه بالتعويض ، مما يعيه ويستوجب نقضه •

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الأوراق أن أرملة المجنى عليه عن نفسها وبصفتها وصية على ولدها القاصر • • • و • • • • •
و • • • • • أولاد المجنى عليه قد ادعوا مدنيا قبل المطعون ضده والمتهم الآخر ، مؤسسين دعواهم على أنه ترتب على فعل الأخيرين وفاة المجنى عليه سالف الذكر • لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى تعديل وصف التهمة قبل المطعون ضده من وصف القتل العمد الى وصف الضرب البسيط ودانه بهذه الجريمة ، ورفض الدعوى المدنية قبله ، وكان الثابت من السياق المتقدم ان المدعين بالحقوق المدنية قد طلبوا الحكم لهم بالتعويض عن وفاة المجنى عليه نتيجة اصابته الحاصلة بفعل المطعون ضده والمتهم الآخر فى واقعة القتل العمد ، وكان انتهاء الحكم الى تعديل وصف - التهمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده من القتل العمد الى الضرب البسيط لا يمنع من القضاء بالتعويض للمدعين بالحقوق المدنية ، ذلك بأنه من المقرر أن سبب

الدعوى هو الواقعة التى يستمد منها المدعى الحق فى الطلب ، واذ كان الحق فى طلب التعويض - فى صورة الدعوى - ناشئاً عن فعل الاصابة لى ذاته المسند الى المطعون ضده احداثها بمورث الطاعنين ، فانه يستوى فى ايجاب الحكم بالتعويض أن تكون هذه الاصابة قد اسهمت فى وفاة المجنى عليه أم لم تسهم ، اذ يتسع طلب المدعين بالحقوق المدنية فى هذه الحالة لطلب تعويض الضرر الناشئ عن جريمة الضرب البسيط . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدعوى المدنية قبل المطعون ضده برغم اداته فى تلك الجريمة قولاً انها لا أساس لها ، يكون قد أخطأ فى القانون بما يوجب نقضه والاعادة فيما قضى به فى الدعوى المدنية قبل المطعون ضده (.....) مع الزامه المصاريف المدنية ..

جلسة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين / احمد ابو زيد ومحمد نجيب صالح وعوض جادو
ومصطفى طاهر

(١٥٧)

للطعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٥٢ القضائية

١ - محكمة الموضوع « الاجراءات امامها » « اجراءات المحاكمة »
• بطلان

سؤال المتهم عن التهمة المسندة اليه أمام محكمة أول درجة • من
الاجراءات التنظيمية • أثر ذلك ؟

٢ - اثبات « شهود » • حكم « تسببيه • تسبيب غير
معيب » •

حق المحكمة في التعويل على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل
الدعوى •

٣ - مرور • تقاضى أجر أكثر من المقرر • حكم • « تسببيه • تسبيب
معيب » • نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها » •

اكتفاء الحكم في بيانه لواقعة تقاضى أجر أكثر من المقرر • بأن
الطاعن لم يسلك الطريق لدى توصيل الراكب • دون أن يستظهر ما اذا
كان تقاضى بالفعل أجرا زائدا عن المقرر ومقدار الزيادة • قصور •

١ - ما تتطلبه المادة ٢٧١ من قانون الاجراءات الجنائية من سؤال
المتهم عن تهمة أمام محكمة أول درجة هو من الاجراءات التنظيمية التي
لا يترتب على اغفالها البطلان •

٢ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالفت أقواله أمامها ، فإنه لا يعيب الحكم أطراحه أقوال المجنى عليه بجلسته المحاكمة لعدم الاطمئنان اليها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

٣ - لما كان الحكم قد اكتفى في بيانه لواقعة تقاضى أجر أكثر من المقرر - موضوع التهمة الثانية - بالقول بأن الطاعن لم يسلك الطريق الصحيح لدى توصيل الراكب بغير أن يستظهر ما اذا كان قد تقاضى منه بالفعل أجر زائدا عما هو مقرر ومقدار تلك الزيادة ، فإنه يكون مشوباً بقصور - يتسع له وجه الطعن - من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة التطبيق القانونى على هذه الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ويتمين معه نقضه والأحالة بالنسبة للتهمة سالفه الذكر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا : قاد السيارة الاجرة رقم ...
أجرة القاهرة بدون رخصة قيادة . ثانيا : طلب أجرا أكثر من المقرر قانونا ، وطلبت عقابه بالمواد ٧٥،٤،٣،٢،١ و٧٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ . ومحكمة جناح مرور القاهرة حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا عن كل تهمة وكفالة مائه جنيه لوقف التنفيذ . فاستأنف المحكوم عليه . ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة قيادة سيارة بدون رخصة قيادة وتقاضى أجر أكثر من المقرر قد انطوى على البطلان فى الاجراءات والاخلال بحق الدفاع وشابه الفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن محكمة أول درجة لم تواجه الطاعن بجلسة ١٩٧٩/٣/٢٧ الا بالتهمة الأولى المسندة اليه ، كما رفضت المحكمة الاستئنافية طلب المدافع عنه التأجيل لتحضيره دفاعه ، وقضى الحكم المطعون فيه بادانته على الرغم من أن المجنى عليه شهد أمام محكمة أول درجة بأنه ليس الجانى ، كما أن تهمة تقاضى أجر أكثر من المقرر لم ترد ببلاغ المجنى عليه ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان البين من مطالعة محضر جلسة ١٩٧٩/٣/٢٧ ان المحكمة واجهت طاعن بالتهمة المسندة اليه فان ما يثيره فى هذا الصدد يكون غير سديد ، هذا فضلا عن ان ما تتطلبه المادة ٢٧١ من قانون الاجراءات الجنائية من سؤال المتهم عن تهمة أمام محكمة أول درجة هو من الاجراءات التنظيمية التى لا يترتب على اغفالها البطلان ، لما كان ذلك وكان لا يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن محاميا حضر عن الطاعن فان ما يثيره بشأن رفض المحكمة منح المدافع عنه أجلا لتحضيره دفاعه يكون غير سديد ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد استند فى ادانة الطاعن عن واقعة القيادة دون رخصة - موضوع التهمة الأولى - على أقوال المجنى عليه بمحضر ضبط الواقعة بالاضافة الى اعتراف الطاعن بهذا المحضر ، وهو مالا ينازع الطاعن فى أن له أصله الثابت فى الأوراق ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالفت أقواله أمامها ، فانه لا يعيب الحكم اطراحه أقوال المجنى عليه بجلسة المحاكمة لعدم الاطمئنان اليها ومن ثم فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان الحكم

قد اكتفى في بيانه لواقعة تقاضى أجر أكثر من المقرر - موضوع التهمة الثانية - بالقول بأن الطاعن لم يسلك الطريق الصحيح لدى توصيل الراكب بغير أن يستظهر ما اذا كان قد تقاضى منه بالفعل أجرا زائدا عما هو مقرر ومقدار تلك الزيادة ، فإنه يكون مشروبا بقصور - يتسع له وجه الطعن - من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة التطبيق القانوني على هذه الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ويتعين معه نقضه والاحالة بالنسبة للتهمة صالفة الذكر ، ورفض الطعن فيما عدا ذلك ..

جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : محمد يونس ثابت وفوزى المملوك وعبد الرحيم
نافع ومحمد حسن

(١٥٨)

الطعن رقم ٢٢١٦ لسنة ٥٢ القضائية

بناء • قانون « تطبيقه » « القانون الأصلح » • جريمة « أركانها »
محكمة النقض « سلطتها » • نقض « نظر الطعن والحكم فيه » •

صدر القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يجعل إقامة مبنى تزيد قيمته
على خمسة آلاف جنيه قبل الحصول على موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال
البناء فعلا غير مؤتم بالنسبة لكافة مستويات الاسكان • عدا الفاخر • اعتباره
قانونا أصلح في هذا الصدد • أساس ذلك وأثره ؟

ان إقامة مبنى تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه قبل الحصول على موافقة
لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء تكون قد أضحت فعلا غير مؤتم بالنسبة لكافة
مستويات الاسكان عدا الفاخر ، ويكون القانون الجديد ١٣٦ لسنة ١٩٨١
المشار اليه - بهذه المثابة - أصلح للمتهم من هذه الناحية متى ثبت أن البناء
محل الاتهام ليس من المستوى الفاخر ،

الوقائع

- ١ - اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ١ - أقام بناء بدون ترخيص •
- ٢ - أقام بناء بدون موافقة اللجنة المختصة ، وطلبت عقابه بالمواد ٤١، ٣٤، ٤٥ و

٢٤،٢٣،٢٢،٢١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ومحكمة جناح بلدية القاهرة قضت غيابيا عدا بمواد الاتهام بتقريم المتهم مائه جنيه وضعف رسم الترخيص عن التهمة الأولى وبتقريمه مبلغ ٩٠٠٠ جنيه (تسعة آلاف جنيه) قيمة تكاليف البناء عن التهمة الثانية . فعارض المحكوم عليه وتضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابى المعارض فيه . فاستأنف ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطن الأستاذ المحامى عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

الحكمة

حيث انه يبين من الأوراق ان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريسة ، اقامه بناء قبل الحصول على ترخيص بذلك ودون موافقة اللجنة المختصة حالة كون تكاليفه تزيد على خمسة آلاف جنيه وأعمل فى حقه القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ . لما كان ذلك ، وكان قد صدر بعد الحكم المطعون فيه القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعمول به من اليوم التالى لتاريخ نشره فى ٣٠ يولييه سنة ١٩٨١ ونص فى المادة ١٢ منه على أنه « فيما عدا المباني من المستوى الفاخر يلغى شرط الحصول على موافقة لجنة توجيه وتنظيم أعمال البناء قبل الحصول على الترخيص باقامة المباني وسائر أحكام الباب الأول من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ، كما تلغى المادة ٢١ من ذلك القانون » ومن ثم فان اقامه مبنى تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه قبل الحصول على موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء تكون قد أضحت فعلا غير مؤثم بالنسبة لكافة مستويات الاسكان عدا الفاخر ، ويكون القانون الجديد ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه - بهذه

المتابعة - أصلح للمتهم من هذه الناحية متى ثبت أن البناء محل الاتهام ليس من المستوى الفاخر ، وبالتالي يكون هو الواجب التطبيق على الطاعن ، مادامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه لما يفصل فيها بعد بحكم بات ويكون لمحكمة النقض - من تلقاء نفسها أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم عملاً بما تخوله لها المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، لما كان ما تقدم ، واذ كان مناط أعمال حكم المادة الثانية عشرة من القانون الرقيم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ مخالفة الذكر في حق الطاعن - بوصفه قانوناً أصلح له يقتضى استظهار أن البناء محل الاتهام ليس من المستوى الفاخر ، الأمر الذي لم تكشف عنه مدونات الحكم المطعون فيه ، مما يحتاج الى تحقيق موضوعي تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة ، ذلك دون حاجة للبحث فيما يثيره الطاعن بأسباب طعنه .

جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبدالعزيز الجندي نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : محمد أحمد حمدي واحمد محمود هيكل
ومحمد عبدالمنعم البنا ومحمد الصوفي عبد الجواد

(١٥٩)

الطعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٢ القضائية

١ - أمر بالاوجه • نيابة عامة • نقض « حالات الطعن • الخطأ في تطبيق القانون » •

الأمر بالألا وجه لاقامة الدعوى الجنائية • لا يصح افتراضه أو أخذه بالظن •

٢ - اثبات • شهود • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » •

تقدير أقوال الشهود • موضوعي •

٣ - دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

عدم التزام المحكمة باجابة طلب تحقيق قدم في مذكره خلال فترة حجز القضية للحكم •

٤ - نقض « نظر الطعن ولحكم فيه » • قانون « قانون أصلح » •
خلو رجل

صدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بعد ارتكاب جريمة تقاضي مبالغ خارج نطاق عقد الايجار وقبل صدور حكم بات فيها • اعتباره قانونا أصلح للمتهم • علة ذلك وأثره ؟

١ - الأمر بالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية وان جاز أن يستفاد استنتاجا من تصرف او اجراء اخر يدل عليه ، الا أنه لا يصح أن يفترض او يؤخذ فيه بالظن •

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تقدره التقدير الذي تطمئن اليه دون رقابة من محكمة النقض •

٣ - من المقرر ان المحكمة متى أمرت بانتقال باب المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم فهي بعد لا تكون ملزمة باجابة طلب التحقيق الذي يديه المتهم في مذكرته التي يقدمها في فترة حجز القضية للحكم او الرد عليه سواء قدمها بتصريح منها او بغير تصريح ما دام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل اقفال باب المرافعة في الدعوى •

٤ - المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تخول هذه المحكمة ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على وائفة الدعوى •

٥ - القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والصادر في ٢٧ من يولية سنة ١٩٨١ بما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٤ منه من أنه « ومع ذلك يعفى من جميع العقوبات المقررة لجريمة خلو الرجل كل من يادر الى رد ما تقاضاه بالمخالفة لأحكام القانون الى صاحب الشأن واداء مثليه الى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادي بالمحافظة وذلك قبل ان يصبح الحكم نهائيا في الدعوى » يعد قانونا اصلح للمحكوم عليه اذ انشأ له مركزا قانونيا اصلح بما اشتملت عليه احكامه من اعفاء العقوبات المقررة للجريمة المستندة

إليه إذا ما توافرت موجباته فيكون هو القانون الواجب التطبيق عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات •

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح المنتزه ضده الطاعن بوصف أنه بدائرة قسم المنتزه محافظة الاسكندرية تقاضى منه مبالغ خارج نطاق عقد الايجار • وطلبت عقابه بالمادتين ٢٦ و ٢٧ من القانون برقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والزامه بتعويض مؤقت قدره ٥١ جنيها • والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه والزامه برد مبلغ ١٥٠٠ جنيه للمجنى عليه وكفالة عشرة جنيهات لايقاف التنفيذ والزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ ٥١ جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت • فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس •

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض • • الخ •

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمتى اقتضاء مبالغ اضافية خارج نطاق عقد الايجار قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسيب وانطوى على اخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه ورفض - بما لا يتفق وصحيح القانون - الدفع بعدم جواز تحريك الدعوى الجنائية

بالطريق المباشر في جريمة خلو الرجل - المستأجر الشريك فيها ولان النيابة العامة صرفت النظر عن الاتهام المسند الى الطاعن بما يعد في حقيقته امرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية يحول دون تحريكها بطريق الادعاء المباشر ، كما عول في قضائه بالادانة على أقوال المطعون ضده الثاني وشاهده رغم ان الدفاع دلل على كذبها بشواهد عددها في المذكرة المقدمة الى المحكمة الاستئنافية فاعرضت عن دلالتها ، هذا الى ان الطاعن طلب في المذكرة المقدمة الى محكمة ثاني درجة اعادة القضية للمرافعة لعرض المبلغ موضوع الايصال المؤرخ ١٨/٧/١٩٧٨ - والذي هو في حقيقته قرض من الطاعن ضده الثاني - على الاخير يد انها لم تستجب الى طلبه او ترد عليه ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه عرض للدفع المبدى من الطاعن بعدم جواز اقامة الدعوى بالطريق المباشر واطرحه بقوله « وحيث أنه عن الدفع بعدم القبول المبدى من المتهم فمردود عليه بأن المدعى بالحق المدني اقام دعواه بالطريق المباشر استعمالا منه للحق المخول له بموجب ما نصت عليه المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في نهاية فقرتها الأول وفقرتها الثانية من أنه (ويعفى من العقوبة كل من المستأجر والوسيط اذا ابلغ او بادر بالاعتراف بالجريمة . وفي جميع الاحوال يجب الحكم على المخالف بأن يرد الى صاحب الشأن ما تقاضاه على خلاف احكام المادة المشار اليها) . ومن ثم فان القانون اعفى المستأجر او الوسيط من العقوبة في حالة ابلاغه بواقعة اقتضاء المؤجر اى مقابل او اتعاب بسبب تحرير العقد او اى مبلغ خارج نطاق عقد الايجار زيادة على التأمين والاجرة المنصوص عليها في العقد او اقتضائه مقدم ايجار ولم يحدد طريقة معينة للإبلاغ ومن ثم جاز الإبلاغ عن طريق تحريك الدعوى العمومية بالطريق المباشر . » فانه اذا قسنا برفض الدفع استنادا الى ما أورده يكون قد اصاب صحيح القانون لما كان ذلك ، وكان الامر بالاوجه لاقامة الدعوى الجنائية وان جاز ان يستفاد استنتاجا من تصرف او اجراء اخر يدل عليه ، الا أنه لا يصح أن يفترض او يؤخذ

فيه بالظن ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المكمل بالحكم المطعون فيه ان النيابة العامة لم تتخذ في المحضر رقم ٨١١٢ لسنة ١٩٧٨ - ادارى المنتزه أى اجراء من اجراءات التحقيق ولم تصدر فيه قرارا وانما اقتصر قرارها على تمكين احد الطرفين من حيازة الشقة محل النزاع ، فان ذلك لا ينطوى حتما وبطريق اللزوم العقلى على أمر ضمنى بالاوجه لاقامة الدعوى الجنائية قبل الطاعن يحول دون تحريكها بعد ذلك بالطريق المباشر ومن ثم فان الدفع بعدم جواز تحريك الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر يكون على غير سند ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى برفضه قد التزم صحيح القانون ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تقدره التقدير الذى تطمئن اليه دون رقابة من محكمة النقض ، واذا كانت المحكمة قد اطمأنت الى أقوال شاعدى الاثبات وكان فى اطمئنانها لها ما يفيد انها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها فان ما يثيره الطاعن فى هذا المنع لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان المحكمة متى أمرت باقفال باب المرافعة فى الدعوى وحجزتها للحكم فهى بعد لا تكون ملزمة باجابة طلب التحقيق الذى يديه المتهم فى مذكرته التى يقدمها فى فترة حجز القضية للحكم او الرد عليه سواء قدمها بتصريح منها او بغير تصريح ما دام هو لم يطلب ذلك بجلسته المحاكمة وقبل اقفال باب المرافعة فى الدعوى ، ولما كان البين من مطالعه محاضر جلسات المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية ان الطاعن لم يشر شيئا بشأن عرض المبلغ موضوع الايصال المؤرخ ١٩٧٨/٧/١٢ على المطعون ضده الثانى ، فانه على فرض انه ابدى هذا الطلب فى المذكرة التى قدمها للمحكمة بعد اقفال باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم فلا تثريب عليها اذا هى لم

تستجيب لهذا الطلب او ترد عليه ومن ثم فان منعا على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع لا يكون له محل ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تخول هذه المحكمة ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى ، وكان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والصاد رفقى ٢٧ من يولية سنة ١٩٨١ بما نص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٢٤ منه من أنه « ومع ذلك يعفى من جميع العقوبات المقررة لجريمة خلو الرجل كل من يادر الى رد ما تقاضاه بالمخالفة لأحكام القانون الى صاحب الشأن وأداء مثليه الى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادى بالمحافظة وذلك قيل ان يصبح اخكم نهائيا فى الدعوى » يعد قانونا اصلح للمحكوم عليه اذ انشأ له مركزا قانونيا أصلح بما اشتملت عليه احكامه من اعفاء من العقوبات المقررة للمجريمة المسندة اليه اذا ما توافرت موجباته فيكون هو القانون الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، لما كان ذلك ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة حتى تتاح للمتهم فرصة محاكمته من جديد على ضوء أحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ سالف البيان •

جريدة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : محمد يونس ثابت وفوزي المملوك وعبد الرحيم
القانع وحسن غلاب

(١٦٠)

الطعن رقم ٢٢٦٩ لسنة ٥٢ القضائية

١ - اثبات « شهود » • حكم « تسببيه • تسبب غير معيب » •
التمييز • شرط للأخذ بشهادة الشاهد • أثر ذلك ؟
قيام منازعة جدية حول قدرة الشاهد على التمييز • وجوب
تحقيقها •

٢ - اثبات « بوجه عام » •
مؤدى قسائد الأدلة فى المواد الجنائية ؟

١ - لما كانت المادة ٨٢ من قانون الاثبات فى المواد المدنية والتجارية
التي أحالت إليها المادة ٢٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، قد جرى نصها على
أنه ، لا يجوز رد الشاهد ولو كان قريباً أو صهرًا لأى الخصوم الا أن يكون
غير قادر على التمييز بسبب هرم أو حادثة أو مرض أو لأى سبب آخر ، ،
مما مفاده أنه يجب الأخذ بشهادة الشاهد أن يكون مميزاً فان كان غير
مميز فلا تقبل شهادته ولو على سبيل الاستدلال اذ لا ينفى عن الأقوال التي
يبدل بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة ، وعلى محكمة الموضوع
ان هي رأت الأخذ بشهادة شاهد قامت منازعة جدية حول قدرته على
التمييز أو طعن على هذا الشاهد بأنه غير مميز أن تحقق هذه المنازعة

بلوغا الى غاية الأمر فيها للاستيثاق من قدرة هذا الشاهد على تحمل الشهادة أو ترد عليها بما يفندھا • واذ ما كان الطاعن قد طعن على شهادة المجنى عليه بأنه مصاب بتخلف عقلي ، وأورد الحكم ما يظهر هذا الدفع - على ما سلف بيانه - وقعدت المحكمة عن تحقيق قدرته على التمييز أو بحث خصائص ارادته وادراكه العام استيثاقا من تكامل أهليته لأداء الشهادة ومع ذلك تول على شهادته في قضائه بالادانة فانه يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال ومخالفة القانون •

٢ - الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ، بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت اليه المحكمة ، أو التعرف على ما كانت تنهى اليه • من نتيجة لو أنها فطنت الى أن هذا الدليل غير قائم ، بما يتعين معه إعادة النظر في كفاية باتى الأدلة لدعم الاتهام •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : هناك عرض • • • • بالقوة بأنه وضع يده على فمه لمنع من الاستغاثة وطرحه على وجهه وأولج قضيبه في دبره على النحو المبين بالتحقيقات • وطلبت الى مستشار الاحالة احالته لمحكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الوارين بأمر الاحالة فقرر ذلك • ومحكمة جنايات الاسماعيلية قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٦٨ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عن التهمة المسندة اليه •

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض • • • الخ •

الحكمة

حيث ان مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دانه بجريمة هتك عرض بالقوة فقد شابه الفساد في الاستدلال، ومخالفة القانون ، ذلك بأنه عول في الادانة - من بين ما عول عليه - على الدليل المستمد من أقوال المجنى عليه ، رغم تمسك الدفاع بطلان هذا الدليل على أساس أن المجنى عليه مصاب بضعف في قواه العقلية فلا تقبل شهادته ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من مطالعة الأوراق أن المدافع عن الطاعن أثار أن المجنى عليه متخلف عقليا كما أثبت الحكم المطعون فيه في تحصيله للواقعة أن المجنى عليه « أبله » . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٨٢ من قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية التي أحالت اليها المادة ٢٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، قد جرى نصها على أنه « لا يجوز رد الشاهد ولو كان قريبا أو صهرا لأي الخصوم الا أن يكون غير قادر على التمييز بسبب هرم أو حداثة أو مرض أو لأي سبب آخر » ، مما مفاده أنه يجب الأخذ بشهادة الشاهد أن يكون مميزا فان كان غير مميز فلا تقبل شهادته ولو على سبيل الاستدلال اذ لا ينفي عن الأقوال التي يدلى بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة ، وعلى محكمة الموضوع ان هي رأت الأخذ بشهادة شاهد قامت منازعة جدية حول قدرته على التمييز أو طعن على هذا الشاهد بأنه غير مميز أن تحقق هذه المنازعة بلوغا الى غاية الأمر فيها للاستيثاق من قدرة هذا الشاهد على تحمل الشهادة أو ترد عليها بما يفندھا . واذا ما كان الطاعن قد طعن على شهادة المجنى عليه بأنه مصاب بتخلف عقلي ، وأورد الحكم ما يظهر هذا الدفع - على ما سلف بيانه - وقعدت المحكمة عن تحقيق قدرته على التمييز أو بحث خصائص ارادته وادراكه العام امثيثاقا من تكامل أهليته لأداء الشهادة

ومع ذلك عول على شهادته في قضائه بالادانة فانه يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال ومخالفة القانون • ولا يغنى عن ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى ، اذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ، بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت اليه المحكمة ، أو التعرف على ما كانت تنتهي اليه من نتيجة لو أنها فطنت الى أن هذا الدليل غير قائم ، بما يتعين معه إعادة النظر في كفاية باقي الأدلة لدعم الاتهام • لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر ما يشبه الطاعن في أوجه طعنه الأخرى •

جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار : محمد عبدالعزيز الجندي نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : محمد احمد حمدي واحمد محمود هيكمل
ومحمد عبدالمنعم البنا ومحمد الصوفي عبدالجواد

(١٦١)

الطعن رقم ٢٢٧٧ لسنة ٢ • القضائية

١ - نقض « اصفة في الطعن » •

عدم تقديم المحامي التوكيل الذي يخوله الطعن بالنقض نيابة عن المحكوم
عليه للتحقق من صفته • أثره • عدم قبول الطعن شكلا •

٢ - وصف التهمة • محكمة الموضوع « ملطتها في تعديل وصف التهمة » •

حق المحكمة في اسباغ الوصف الصحيح على الواقعة • دون لفت نظر
الدفاع • بادامت الواقعة المادية التي اتخذتها أساسا لوصفها هي بذاتها
والواقعة الواردة بأمر الاحالة •

٣ - اختلاس • أموال أميرية • الاستيلاء عليها • عقوبة •

الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات • غرامة نسبيه •
أثر ذلك ؟

١ - حيث ان الاستاذ ••• المحامي قد قرر بالطعن بطريق النقض بمثابته
تأثبا عن المحكوم عليه ••••• بيد ان التوكيل الذي قرر بالطعن بمقتضاه ام
يقدم للنشيت من صفة المقرر • ولما كان الطعن بطريق النقض في المواد
الجنائية حقا شخصا لمن صدر الحكم ضده يمارسه او لا يمارسه حسبما يرى

فيه مصلحته وليس لغيره ان يتوب عنه في مباشرته الا اذا كان موكلا منه
توكيلا يخوله ذلك الحق ، فان هذا الطعن يكون قد قرر به من غير ذي صفة
ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبوله شكلا .

٢ - الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانون الذي تسبغه
النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم ، بل هي مكلفة بتحديد الواقعة
المطروحة بجميع كيوفها ووصفها وان تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا
صحيحا دون حاجة الى أن تلت نظر الدفاع الى ذلك مادام أن الواقعة المادية
المينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي
اتخذها الحكم اسما للوصف الذي دان المتهم به دون ان تضيف اليها المحكمة
شيئا - كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة - اذ أوجب القانون على
المحكمة ان تطبق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم
وليس في ذلك خروج في واقعة الدعوى او افتات على حق مقرر للمتهم
ومن ثم فان هذا النعى يكون في غير محله .

٣ - من المقرر ان الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من
قانون العقوبات وان كان الشارع قد ربط لها حدا ادنى لا يقل عن خمسمائة
جنيه الا انها من الغرامات النسبية التي اشارت اليها المادة ٤٤ من القانون
سالف الذكر في قولها : اذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد بجريمة
واحدة فاعلين كانوا او شركاء فالغرامات يحكم بها على كل منهم على انفراد
بخلاف الغرامات النسبية فانهم يكونون متضامنين في الالتزام بها مالم ينص في
الحكم على خلاف ذلك ، . وكان اعمال هذا النص يوجب الحكم على المتهمين
معا بهذه الغرامة متضامنين فلا يستطيع التنفيذ عليهم بأكثر من مقدارها
المحدد في الحكم سواء في ذلك ان يلزمهم الحكم بهذا المقدار متضامنين او يخص
كلا منهم بنصيب فيه ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد انزل عقوبة الغرامة
النسبية على كل من الطاعنين فانه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهما بدائرة محافظة القاهرة :

(١) اشتركا بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول فى ارتكاب جناية اختلاس الدخان المنسوبة اليه بأن اتفقا معه على ارتكابها وساعداه على نقل هذا الدخان وتوزيعه على التجار فتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . (٢) قاما بهريب كمية الدخان المينة بالمحضر من الرسوم الجمركية .

واحالتهم الى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمحاكمتهم بالقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوايا عملا بالمواد ٤٠/٢ و ٣ و ٤١ و ١١١/٦ و ١١٣/١ و ٢ و ١١٨ و ١٩ و ١١١ و ٣١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات و ١٢١ و ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ مع اعمال المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين (الطاعنين) بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريم كل منهما ستة وأربعين ألفا وتسعة عشر جنيها والزائهما متضامنين برد مبلغ ستة وأربعين ألفا وتسعة عشر جنيها ومائتين وثلاثة مليارات .

فطن الأستاذ عن المحكوم عليه الطاعن الأول فى هذا الحكم بطريق النقض وقرر بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض نيابة عن المحكوم عليه الطاعن الثانى . . . الخ .

الحكمة

حيث ان الأستاذ قد قرر بالطعن بطريق النقض بمثابته نائباً عن المحكوم عليه الطاعن الثانى . . ، بيد أن التوكيل الذى قرر بالطعن بمقتضاه لم يقدم للتثبت من صفة المقرر . ولما كان الطعن بطريق النقض فى المواد الجنائية حقا شخصيا لمن صدر الحكم ضده يمارسه او لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لغيره ان ينوب عنه فى مباشرته الا اذا كان موكلا منه توكيلا يخوله ذلك الحق ، فان هذا الطعن يكون قد قرر به من غير ذى صفة ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبوله شكلا .

وحيث ان الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكك المقرر فى القانون •

وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة الاشتراك بطريقى الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب جريمة الاستيلاء بغير حق على مال عام قد شابه اخلال بحق الدفاع وقصور فى التسيب واخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك ان الدعوى الجنائية رفعت عليه بوصف الاشتراك فى ارتكاب جريمة اختلاس مال عام فعدلت المحكمة وصف التهمة الى الجريمة التى دانت بهما دون ان تنبهه الى ذلك ، كما التفت الحكم عن الدفع الذى تضمنته المذكرة المقدمة من المدافع عنه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لان الاتهام المسند اليه لا يعدو أن يكون اخفاء لأشياء متحصلة من جناية هذا الى أن الحكم لم يستظهر اركان جريمة الاستيلاء بغير حق على مال عام التى دان الطاعن بالاشتراك فى ارتكابها ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه •

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الاشتراك بطريقى الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب جريمة الاستيلاء بغير حق على مال عام التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال شهود الاثبات واعتراف المتهمين الثانى والثالث والرابع والسادس ، من شأنها أن تؤدى الى مارتبه الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكان الاصل ان المحكمة لاتتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم ، بل هى مكلفة بتحصيل الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون حاجة الى أن تلفت نظر الدفاع الى ذلك مادام أن الواقعة المادية المينة بأمر الاحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة هى بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم أساساً للوصف الذى دان المتهم به دون أن تضيف اليها المحكمة شيئاً - كما هو واقع الحال فى الدعوى المطروحة - اذ يوجب القانون على المحكمة ان تطبق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم وايس فى ذلك خروج فى واقعة الدعوى او افتئات على حق مقرر للمتهم

ومن ثم فإن هذا النعى يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أسبغت الوصف القانوني الصحيح على الفعل المسند الى الطاعن والذي تختص بنظره دون غيرها طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة فإن الدفع بعدم اختصاصها بنظره - بفرض ابداءه بالذاكرة المقدمة من المدافع عن الطاعن - يكون دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان لا تلزم المحكمة بالرد عليه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص واقعة الدعوى بقوله « انها تبجل في ان المتهم الثاني ٠٠٠٠ والذي يعمل ملاحظاً بجمر ك السببية اتفق والمتهم الخامس « الطاعن » والمتهم الثالث الذي يتولى قيادة سيارة نقل على الاستيلاء على مال عام هو حمولة الدخان المملوكة لشركة النصر للدخان والسجاير والبالغ قيمتها ٦٠١٩ جنيه و ٢٠٣ مليم وقد تم التوقيع على بواصة الشحن بما يفيد دخولها الى مخازنها بغير ان تدخل فعلاً الى المخازن وقام السائق المتهم الثالث والمتهم الثاني بتسليم حمولة الدخان الى المتهمين الخامس « الطاعن » والسادس لتوزيعها » وكان ما أورده الحكم كافياً لاستظهار اركان جريمة الاستيلاء بغير حق على مال عام التي دان الطاعن بالاشتراك في ارتكابها فان مجادلة الطاعن في هذا الخصوص تكون غير مقبولة .

لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر ان الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات وان كان الشارع قد ربط لها حداً أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه الا انها من الغرامات النسبية التي اشارت اليها المادة ٤٤ من القانون مسانف الذكر في قولها « اذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد بجريمة واحدة فاعلين كانوا او شركاء فالغرامات يحكم بها على كل منهم على انفراد خلافاً للغرامات النسبية فانهم يكونون متضامنين في الالتزام بها مالم ينص في الحكم على خلاف ذلك » . وكان اعمال هذا النص يوجب الحكم على المتهمين بما بهذه الغرامة متضامنين فلا يستطيع التنفيذ عليهم بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم سواء في ذلك ان يلزمهم الحكم بهذا المقدار متضامنين او يخص كلا منهم بنصيب فيه ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد انزل عقوبة الغرامة النسبية على كل من الطاعنين فانه يكون معيلاً بالخطأ في تطبيق القانون ،

وإذ كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تميز للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه بني على خطأ في تطبيق القانون فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا بالنسبة إلى الطاعنين وتصحيحه بتغريضهما متضامنين مبلغ ٤٦٠١٩ جنيه بالإضافة إلى ما مضى به الحكم المطعون فيه .

جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / الدكتور ابراهيم علي صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : أحمد أبو زيد ومحمد نجيب صالح وعوض جادو ومصطفى طاهر

(١٦٢)

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٥٢ القضائية

أحداث • محكمة ابتدائية • محكمة الأحداث « تشكيلها » • محكمة استئنافية • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

تشكيل محكمة الأحداث من قاض يعاونه خيران أحدهما على الأقل من النساء • استثناء من الأصل العام • قصره على محكمة أول درجة • دون المحكمة الاستئنافية • أساس ذلك ؟

لما كان خطاب الشارع بما نص عليه في المادة ٢٨ من قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ أن تشكل محكمة الأحداث من قاض واحد يعاونه خيران من الأخصائيين أحدهما على الأقل من النساء ويكون حضورهما اجراءات المحاكمة وجوبيا انما يتجه أصلا وبطريق الاستثناء من الأصل العام الى محكمة أول درجة دون المحكمة الاستئنافية ، يؤكد ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من القانون سالف الذكر اذ نصت على أن يرفع الاستئناف أمام دائرة تخصص لذلك في المحكمة الابتدائية فلم تشترط - خروجاً على القاعدة العامة لتشكيل المحاكم الابتدائية - أن يكون بين تشكيلها خيران من الأخصائيين أحدهما على الأقل من النساء • لما كان ذلك ، وكان الين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن مندوبي الشئون

الاجتماعية كسنا حاضرين في اجراءات المحاكمة ، وكان القانون - على
 ماسلف بيانه - لا يشترط حضورهما في المحاكمة الاستئنافية فان تشكيل
 المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه يكون صحيحا ، ومن ثم فان ما تنعاه
 الطاعة على الحكم المطعون فيه من بطلان تشكيل المحكمة يكون بلا سند في
 في القانون •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : هرب من دار التربية للبنين بعد
 ايداعه بها قانونا على ذمة القضية رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٧ جنح قسم ثان المنصورة
 وطلبت عقابه بالمادة ١/١٣٨ من قانون العقوبات • ومحكمة جنح احدات
 الزقازيق قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بايداع الحدث مؤسسة الرعاية
 الاجتماعية لشدة يدي الانحراف بالقاهرة فعارض المحكوم عليه وقضى في
 معارضته باعتبارها كان لم تكن قاستأنف • ومحكمة الزقازيق الابتدائية
 - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع
 بوضع المتهم تحت الاختبار القضائي لمدة ثلاث أشهر •

فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض •• الخ •

الحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه بالبطلان لصدوره
 من محكمة استئنافية لم تكن مشكله وفقا للقانون لان المتهم حدث وكان يتعين
 أن تجري محاكمته أمام محكمة يعاونها خيران من الاختصاصيين أحدهما على
 الأقل من النساء وفق ما تنص عليه المادة ٢٨ من قانون الاحداث رقم ٣١
 لسنة ١٩٧٤ مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه •

وحيث ان البين من الحكم المطعون فيه أنه صدر من محكمة الزقازيق الابتدائية مشكلة بهيئة استئنافية من رئيس بالمحكمة رئيسا للدائرة وعضوية اثنين من قضاة المحكمة ، ولما كان المشرع قد وضع قاعدة تنظيمية عامة لتشكيل المحاكم الابتدائية بما نص عليه في المادة التاسعة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن السلطة القضائية المعدل من أن يكون بكل محكمة ابتدائية عدد كاف من الدوائر يرأس كل منهما رئيس المحكمة أو أحد الرؤساء بهه ويجوز عند الضرورة أن يرأسها أحد قضاة المحكمة ، وتصدر الأحكام من ثلاثة أعضاء • كما نصت المادة ٤١٠ من قانون الاجراءات الجنائية على أن يرفع الاستئناف للمحكمة الابتدائية الكائنة في دائرتها المحكمة التي اصدرت الحكم • ولما كان خطاب الشمارع بما نص عليه في المادة ٢٨ من قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ أن تشكل محكمة الأحداث من قاض واحد يعاونه خيران من الاخصائيين أحدهما على الأقل من النساء ويكون حضورهما اجراءات المحاكمة وجوبيا انما يتجه أصلا وبطريق الاستثناء من الأصل العام الى محكمة أول درجة دون المحكمة الاستئنافية ، يؤكد ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من القانون سالف الذكر اذ نصت على أن يرفع الاستئناف أمام دائرة تخصص لذلك في المحكمة الابتدائية فلم تشترط - خروجا على القاعدة العامة لتشكيل المحاكم الابتدائية - أن يكون بين تشكيلها خيران من الأخصائيين أحدهما على الأقل من النساء • لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن مندوبي الشئون الاجتماعية كانوا حاضرين في اجراءات المحاكمة ، وكان القانون - على ما سلف بيانه - لا يشترط حضورهما في المحاكمة الاستئنافية فان تشكيل المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه يكون صحيحا ، ومن ثم فان مانعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه من بطلان تشكيل المحكمة يكون بلا سند في القانون لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا •

جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / الدكتور ابراهيم علي صالح نائب رئيس
المحكمة وعضوية السادة المستشارين / احمد أبوزيد ومحمد نجيب صالح
وعوض - ابدو ومصطفى طاهر

(١٦٣)

الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٢٠ القضاية

١ - تزوير • محررات رسمية • جريمة « أركانها » • حكم •
• تسببه • تسبب غير معيب •

مناط رسمية المحرر ؟

٢ - تزوير • محررات عرفية • محررات رسمية • موظفون
عموميون • جريمة « أركانها » • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » •

صدر المحرر من موظف عمومي من أول الأمر • غير لازم لاعتبار
التزوير واقعا في محرر رسمي • جواز أن يكون المحرر عرفيا ثم ينقلب إلى
محرر رسمي عند تدخل الموظف العمومي فيه في حدود وظيفته •

٣ - - تزوير • محررات رسمية • جريمة « أركانها » • حكم
• تسببه • تسبب غير معيب •

جريمة ادمطناع المحرر الرسمي • مناط تحققها ؟

٤ - تزوير • اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببه • تسبب غير
معيب » •

عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة
التزوير •

١ - مناط رسمية المحرر ان يكون صادرا من موظف عمومي مكلف بتحريره وان يقع التغير فيما اعدت الورقة لاثباته أو في بيان جوهرى متعلق بها •

٢ - ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعا في محرر رسمى أن يكون هذا المحرر قد صدر عن موظف عمومي من أول الأمر ، ذلك ان المحرر قد يكون عرفيا في أول الأمر ثم ينقلب الى محرر رسمى بعد ذلك اذا ما تدخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته ، ففي هذه الحالة يعتبر التزوير واقعا في محرر رسمى بمجرد أن يكتسب المحرر صفة الرسمية بتدخل الموظف وتسحب رسميته على ما سبق ذلك من الاجراءات ،

٣ - لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية ان تكون قد صدرت فعلا من الموظف المختص بتحريرها بل يكفي لتحقيق الجريمة - كما هو الشأن في حالة الاصطناع - أن تعطى الورقة المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا الى موظف عام للايهايم برسميتها ، ويكفى في هذا المقام ان تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف في تحريرها بما يوهم انه هو الذى باشر اجراءاته في حدود اختصاصه •

٤ - عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير اذ الأمر في هذا مرجعه الى قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته الى المتهم وللمحكمة ان تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا : بصفته موظفا عموميا (كاتب خفر مركز شرطة الفشن) اشترك بطريق المساعدة مع موظفين عموميين حسنى النية في ارتكاب تزوير في أوراق أميرية حال تحريرها

المختصين بوظائفهم بأن أصدر الاشارات التليفونية المينة تفصيلا
 بالتحقيقات الى كل من . . . و . . . و . . . و . . . و . . .
 و . . . و . . . و . . . و . . . و . . . و . . . و . . . و . . .
 مركز شرطة الفشن بشأن تعيين كل من . . . و . . . و . . . و . . .
 و . . . و . . . و . . . و . . . و . . . و . . . و . . . و . . .
 كخبراء نظاميين على خلاف الحقيقة مع علمه بذلك فقام كل منهم بإثباته
 بدفتر الاشارات وتمت الجريمة بناء على هذه المساعدة . ثانيا : تداخل في
 وظيفة من الوظائف العمومية من غير أن يكون له صفة رسمية فيها وأجرى
 عملا من مقتضيات احدى هذه الوظائف بأن عين المذكورين آنفا كخبراء
 نظاميين بالنقط والنواحي التابعة لمركز شرطة الفشن وذلك باصدار اشارات
 تليفونية باسم مأمور مركز الفشن وأبلغها الى عمال التليفونات سالفى الذكر
 وقد تم التعيين بناء على هذه الاشارات . وطلبت الى مستشار الاحالة
 احالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا لمواد الاتهام . فقرر ذلك .
 ومحكمة جنايات بنى سويف قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٠ ، ٤١ ،
 ١٥٥ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة
 ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . وبتاريخ . . .
 قضت هذه المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون
 فيه واحالة القضية الى محكمة جنايات بنى سويف لتفصل فيها من جديد مشكله
 من قضاة آخرين . والمحكمة الأخيرة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٠ ، ٤١ ، ١٥٥ ،
 ٢١١ ، ٢١٣ من قانون العقوبات مع أعمال المادتين ٣٢ ، ١٧ من ذات القانون
 بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين عن التهمتين .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية)

... الخ .

الحكمة

حيث ان الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمتى الاشتراك فى تزوير محرر رسمى والتداخل فى وظيفه عمومية من غير ان تكون له صفة رسمية فيها قد انطوى على خطأ فى تطبيق القانون وشابه الخطأ تقى الاسناد ذلك بأن حديث الطاعن مع نقط الشرطة شفويا والابلاغ تليفونيا يتعين خفاء لا يعد تزويرا فى محرر رسمى فضلا عن ان الطاعن ليس مختصا بالابلاغ الاشارات أو تدوينها بل أن مأمور المركز هو الذى يحررها ويوقع عليها ثم ينقلها تليفونيا كما وان المحررات التى قيل بتزويرها - ومضى دفاتر الاشارات - تبين انها استولكت وبعضها ثم تطلع عليه النيابة والمحكمة ، هذا الى أن الحكم قد استند فى ادائته الى أنه أعترف بارسال الاشارات التليفونية وأنه نسب صدورهما الى مأمور المركز فى حين ان الثابت بأقواله بالتحقيقات أنه لم ينسبها لاحد وأنه بلغها شخصا باسمه - كل ذلك مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله « ان المتهم ...
يصفته موظفا عدوميا - كاتب خفر بمركز شرطة الفشن محافظة بنى سويف
- قام في الفترة من يوم حتى بالاشتراك مع موظفين عموميين
حسنى النية في ارتكاب تزوير في اوراق أميرية قام المختصون بتحريرها
وذلك بأن اصدار المتهم الاشارات التليفونية المزورة والموضحة بالتحقيقات
على خلاف الحقيقة ناسبا صدورهما الى مأمور مركز شرطة الفشن الى كل
عن : و و و و و
عمال تليفونات نقط الشرطة بنواحي المركز بشأن تعيين كل من :
و و و و و
و كخبراء نظاميين على خلاف الحقيقة مع علمه بذلك . فقام كل
منهم بإثباتها بدفتر الاشارات وانه بوصفه السابق تداخل في وظيفة من
الوظائف العمومية من غير أن يكون له صفة رسمية بأن أجرى عملا من
مقتضيات احدى هذه الوظائف بأن عين المذكورين كخبراء نظاميين بالنقط
التابعة لمركز شرطة الفشن وذلك باصدار اشارات تليفونية باسم مأمور

مركز الفئس وتم هذا اتعين بناء على هذه الاشارات وساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة ادلة مستمدة من أقوال كل من المقدم مأمور مركز الفئس والنقيب معاون شرطة المركز والملازم اول وباقي شهود الاثبات وما اثبت بدفاتر احوال نقطه شرطة شنترا وصفط الصرفا وصفط. النور وابسوج بتعين الخفراء محل الواقعة واستمرار عملهم حتى يوم ومن اعتراف الطاعن بالتحقيقات بارسال الاشارات التليفونية سائلة اليان • وهي أدلة سائغة تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها - لما كان ذلك وكان مناط رسمية المحرر أن يكون صادرا من موظف عمومي مكلف بتحريره وأن يقع التغير فيما أعدت الورقة لاثباته أو في بيان جوهرى متعلق بها ، وليس بشرط لاعتبار التزوير واقعا في محرر رسمى أن يكون هذا المحرر قد صدر عن موظف عمومي من اول الأمر ، ذلك ان المحرر قد يكون عرقيا في اول الأمر ثم ينقلب الى محرر رسمى بعد ذلك اذا ما تدخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته ، ففي هذه الحالة يعتبر التزوير واقعا في محرر رسمى بمجرد أن يكتسب المحرر صفة الرسمية بتدخل الموظف وتسحب رسميته على ماسبق ذلك من الاجراءات ، وكان لا يشترط في جريمة التزوير في الاوراق الرسمية ان تكون قد صدرت فعلا من الموظف المختص بتحريرها بل يكفي لتحقيق الجريمة - كما هو الشأن في حالة الاصطناع - ان تعطى الورقة المصطنعة شكل الاوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا الى موظف عام للايهام برسميتها ، ويكفى في هذا المقام أن تحتوى الورقة على مايفيد تدخل الموظف في تحريرها بما يوهم أنه هو الذى باشر اجراءاته في حدود اختصاصه واذ كان عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير اذ الامر في هذا مرجعه الى قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته الى المتهم وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات • وكان الحكم قد عرض لما أثاره الدفاع بوجه الطعن عن عدم توافر أركان جريمة التزوير واطرحه في قوله • وحيث ان ما ذهب اليه الدفاع عن المتهم مردود بأن دفتر الاشارات الموجود لدى عمال التليفونات

بالقرى والضواحي هي سجلات رسمية معدة لاثبات التبليغات والأوامر الحكومية التي تصدرها الدولة ممثلة في اشخاص موظفيها ويقوم باثباتها من جهة أخرى موظفون عموميون فان ارسال اشارات تليفونية على غير الحقيقة متضمنه واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ومنسوب صدورها لمسئول الى موظف رسمي مختص بتبليغها وقيام هذا الاخير باثباتها في السجل المعد لذلك فان ذلك يعتبر تزويرا في أوراق رسمية كما ان الدفاع سالف الذكر مردود أيضا بأنه وان كان قد ثبت من كتاب مديرية امن بنى سويف رقم ... المؤرخ ... ان الحرز الذي يحوى الأوراق المزورة قد استهلك نظرا لانتهاء العمل به ومضى المدة القانونية ومن ثم استحاله ضمه لأوراق الدوى فان هذا لا ينال من صحته ثبوت الواقعة في حق المتهم على النحو السالف بيانه طالما ان الأوراق المنسوب اليه الاشتراك في تزويرها كانت موجودة فعلا ولها أصل ثابت في أوراق الدعوى اذ لا تشترط في هذه الحالة اطلاع المحكمة عليها للقضاء بالادانة طالما ان المحكمة كونت عقيدتها مما أثبت بشأنها في محاضر التحقيقات التي اجرتها سلطات التحقيق - ولما كان الثابت بيقين من ادلة الاثبات سالفه الذكر ان المتهم ارسل اشارات الى جهات الشرطة التابعة لمركز الفشن زيلاها بما يتضمن صدورها من مأمور المركز فان دفاعه القائم على عدم اطلاع المحكمة على الاوراق سالفه الذكر يكون في غير محله خاصة وانه أثبت في محاضر تحقيق النيابة مضمون تلك الاشارات بما يفيد صدورها عن المأمور ... الخ ، وكان هذا الذى أورده الحكم يتفق وصحيح القانون فان ما ينعم الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد • لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم ينسب الى الطاعن اعترافا بالداخل في وظيفة مأمور المركز - خلافا لما يدعيه الطاعن في طعنه - بل حصل اعترافه بما مؤداه أنه أرسل اشارات تليفونية الى القرى التابع لها الخفراء الذين اجتازوا الاختبارات تتضمن تعيينهم خفراء اداريين - وعو مالا يمارى فيه الطاعن - فان النعى على الحكم بدعوى الخطأ في الاسناد يكون غير صحيح - لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا •

جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٢

بإدارة السيد المستشار / محمد عبد الحميد صادق نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : حسن عمار نائب رئيس المحكمة ومسعد
الساعي وأحمد سغفان ومحمود البارودي .

(١٦٤)

الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٢ القضائية

١ - إجراءات المحاكمة . حكم « وصف الحكم » .
وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي يكون العبرة فيه بحقيقة
الواقع .

مناط اعتبار الحكم حضوريا ؟

٢ - إجراءات المحاكمة . حكم « وصف الحكم » . استئناف .
معرضة . اعلان . دعوى مدنية .

الأحكام الصادرة في غيبة المستول عن الحقوق المدنية والمعتبرة حضوريا
بدء ميعاد استئنافها بالنسبة له من تاريخ اعلانه بها . أساس ذلك ؟

٣ - إجراءات المحاكمة . اعلان . استئناف . نقض « حالات
الطعن . الخطأ في تطبيق القانون » .

إيجاب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء أو بدء الميعاد . مفاده ؟

احتساب ميعاد الاستئناف من تاريخ صدور الحكم المستأنف تأسيسا
على أن تقديم الطاعنة مذكرة خلال خبز الدعوى للحكم يعد قرينة على علمها
اليقيني بصدور الحكم ويقوم مقام الاعلان به . خطأ في تطبيق القانون .

٤ - استئناف « ميعاده » . نظام عام . نقض « أسباب الطعن » .
ما يقبل منها » .

ميعاد الاستئناف من النظام العام . يجوز التمسك به لأول مرة أمام
محكمة النقض .

١ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه . وأن مناط اعتبار الحكم حضوريا هو بحضور المتهم الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى .

٢ - المادة ٤٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن الأحكام الصادرة في غيبة المتهم والمعتبرة حضوريا طبقا للمواد ٢٣٨ الى ٢٤١ يبدأ ميعاد استئنافها بالنسبة للمتهم من تاريخ اعلانه بها ، وكان هذا النعي وان ذكره المتهم الا أنه يسرى أيضا على المسؤول عن الحقوق المدنية من باب القياس .

٣ - لما كان قضاء محكمة النقض جرى على أنه متى أوجب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء أو بدءا لميعاد ، فإن أي طريقة أخرى لا تقوم مقامه ، وإذا كانت الأوراق قد خلت مما يدل على أن الطاعنة قد أعلنت بالحكم المستأنف اعلانا قانونيا الى أن قررت بالاستئناف ، فإن الحكم المطعون فيه اذ حاسب الطاعنة على عدم التقرير بالاستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ صدور الحكم المستأنف تأسيسا على أن تقديم الطاعنة مذكرة خلال حيز الدعوى للحكم يعد قرينة على تملها اليقيني لصدور الحكم بما يقوم مقام الاعلان القانوني أو يقتضي عن حضورها الجلسة الأخيرة التي حيزت فيها الدعوى للحكم ، يكون قد أخطأ صحيح لقانون .

٤ - ميعاد الاستئناف ككل ، وابتد الطعن في الاحكام من النظام العام ويجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ... في اللجنة رقم ... مركز المنصورة لأنه بدائرة مركز المنصورة محافظتها : أولا : تسبب خطأ في موت كل من
و وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احترازه وعدم مراعاته

للقوانين واللوائح والقرارات بأن قادم السيارة رقم بحالة
 خطرة فاصطدم بسيارة أخرى فانقلبت سيارته وحدثت إصابات المجنى عليهما
 الموصوفة بالتقريرين الطيين والتي أودت بحياتهما . ثانيا : تسبب خطأ
 في إصابة كل من وكان ذلك ناشئا عن
 إهماله وعدم احترازه وعدم مراعاته للقوانين واللوائح بأن قادم السيارة
 صالفة الذكر بحالة خطرة وبسرعة فاصطدم بسيارة أخرى وحدثت
 إصابات المجنى عليهم الموصوفة بالتقارير الطيبة . ثالثا : قادم سيارة
 بسرعة تزيد عن السرعة المقررة . رابعا : قادم سيارة بحالة تعرض حياة
 الأشخاص وأموالهم للخطر . خامسا : استعمال السيارة في غير الغرض
 المين برخصتها وطلبت معاقبته بالمادتين ١/٢٣٨ ، ١/٢٤٤ ، ٣ من قانون
 العقوبات وادعى ورثة كل من مدنيا قبل المتهم والمسئول
 عن الحقوق المدنية بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت
 ثم عدلوا طلباتهم الى الزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية متضامنين بأن
 يدفع لكل من ورثتي المجنى عليهما مبلغ خمسين ألف جنيه منها عشرين ألف
 جنيه تعويضا ، وورثا لورثتهما والباقي لورثته مع الزامهما بالمصاريف
 وأتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل وبلا كفالة . ومحكمة جنح
 مركز المنصورة قضت حضوريا أولا : في الدعوى الجنائية : بحبس المتهم
 ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها عن التهم المسندة اليه وسحب
 رخصة القيادة لمدة شهر عن التهمة الخامسة . ثانيا : في الدعوى
 المدنية . بالزام المدعى عليهما متضامنين بأن يدفع للمدعين بالحق المدني
 ورثة المرحوم مبلغ ألفين جنيها تعويضا موروثا للمجنى عليه ومبلغ
 ثلاثة آلاف جنيه تعويضا لورثته وبأن يدفع متضامنين للمدعين بالحق المدني
 ورثة المرحوم مبلغ ألفين جنيه تعويضا موروثا للمجنى عليه ومبلغ
 ثلاثة آلاف جنيه لورثته . ثالثا : بالزام المدعى عليهما متضامنين بالمصروفات
 ومبلغ خمسة جنيها مقابل أتعاب المحاماة . استأنف كل من المتهم والمدعون
 بالحق المدني وشركة التأمين المؤمن لديها « المسئولة عن الحقوق المدنية »
 بوقيد استئنافهم برقم ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت

حضوريا بجلسة أولا : بعدم قبول استئناف المسئولة عن الحقوق المدنية شكلا للتقرير به بعد الميعاد ثانيا : قبول استئناف المتهم والمدعين بالحقوق المدنية شكلا وفي الموضوع تعديل الحكم المستأنف الى حبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وارت بايقاف التنفيذ ايضا شاملا الكافة الآثار الجنائية وتأيد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك والزم كل منهم بمصاريف استئنافه ومبلغ خمسة جنيهات مقابل اتعاب المحاماه •

فقرر الأستاذ المحامي نيابة عن شركة التأمين بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ

الحكمة

حيث ان ما تنعاه الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه قضى بعدم قبول استئنافها شكلا للتقرير به بعد عشرة أيام من تاريخ صدور الحكم الابتدائي ، تأمينا على علم الطاعنة بحجز الدعوى للحكم حالة أن الحكم المستأنف هو من الاحكام الحضورية الاعتبارية التي لا يبدأ ميعاد الاستئناف بانسبة اليها الا من تاريخ الاعلان مما يوجب للحكم بما يستوجب نقضه •

وحيث ان الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول استئناف الطاعنة شكلا للتقرير به بعد الميعاد على سند من قوله « يبين للمحكمة من مطالعة محاضر جلسات محكمة أول درجة أن وكيل الشركة المسئولة عن الحقوق المدنية قد مثل أمام تلك المحكمة بالتوكيل رقم ... وأبدى دفاعا ثم تخلف عن الحضور باقى جلسات المحاكمة حتى قررت محكمة أول درجة حجز الدعوى للحكم فيها بجلسة يوم وصرحت بتقديم مذكرات لمن يشاء خلال شهر حيث قدم وكيل الشركة مسالفة الذكر مذكرة بدفاعه أشار فيها الى أن القضية مؤجلة لجلسة ويبين منها للمحكمة علمه بحجزها للحكم

بتلك الجلسة حيث طلب في نهاية تلك المذكرة على سبيل الاحتياط الكلى فتح باب المرافعة لتحقيق دفاع الشركة وقد تصادف ان يوم ٠٠٠٠٠ والمحدد للنطق بالحكم عطلة رسمية فقررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم يوم ٠٠٠ حيث أصدرت الحكم المستأنف سالف الذكر • وحيث أنه يبين مما تقدم أن وكيل الشركة المستأنفة كان على علم يقيني باليوم المحدد للنطق بالحكم وذلك واضح من مذكرة دفاعه سالف الذكر ، ومن ثم فإن مد أجل النطق بالحكم أسبوعا آخر لا يؤثر في كون الحكم الصادر في الدعوى حضوريا بالنسبة له ويسرى في شأنه ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٤٠٦/أ • ج أي خلال عشرة أيام من تاريخ صدور الحكم ، • لما كان ذلك ، وكانت العبرة في وصف الحكم بأنه - ضروري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بداء تذكروا عنه • وأن مناط اعتبار الحكم حضوريا هو بحضور المتهم الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى • وكانت المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة الى كل من يحضر من المصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل اليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا • • وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة أول درجة ان الطاعنة لم تحضر بالجلسة الأخيرة التي تم فيها حجز الدعوى للحكم فان دؤدى تطبيق النص المتقدم أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة هو حكم حضوري اعتباري لما كان ذلك وكانت المادة ٤٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن الأحكام الصادرة في غيبة المتهم والمعتبرة حضوريا طبقا للمواد ٢٣٨ الى ٢٤١ يبدأ ميعاد استئنافها بالنسبة للمتهم من تاريخ اعلانه بها ، وكان هذا النص وان ذكره المتهم الا أنه يسرى أيضا على المسئول عن الحقوق المدنية من باب القياس • لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض جرى على أنه متى أوجب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء أو بداء الميعاد ، فان أي طريقة أخرى لا تقوم مقامه ، واذ

كانت الأوراق قد خلت مما يدل على أن الطاعة قد أعلنت بالحكم المستأنف
اعلانا قانونيا الى أن قررت بالاستئناف ، فان الحكم المطعون فيه اذ
حاسب الطاعة على عدم التقرير بالاستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ
صدور الحكم المستأنف تأسيسا على أن تقديم الطاعة مذكرة خلال حيز
الدعوى للحكم يعد قرينة على علمها اليقيني لصدور الحكم بما يقوم مقام
الاعلان القانوني أو يقتضى عن حضورها الجلسة الأخيرة التي حيزت
فيها الدعوى للحكم ، يكون قد أخطأ صحيح القانون مما يعيبه ويوجب
نقضه وتصحيحه والقضاء بقبول استئناف الطاعة شكلا والاحالة بالنسبة
الى موضوع هذا الاستئناف • ولا يقدح في ذلك أن تكون الطاعة لم تشر هذا
الأمر أمام محكمة الموضوع ، اذ أن ميعاد الاستئناف ككل مواعيد الطعن
في الاحكام من النظام العام ويجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة
النقض •

جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد العزيز الجندى نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : قيس الرأى عطيه نائب رئيس المحكمة
وأحمد محمود هيكمل ومحمد عبد المنعم البنا ومحمد الصوفى عبد الجواد

(١٦٥)

الطعن رقم ٢٣١٧ لسنة ٥٢ القضائية

- ١ - نيابة عامة • نقض « المصلحة والصفة فيه » •
حق النيابة الطعن فى الحكم • ولو كان ذلك لمصلحة المحكوم
عليه • أساس ذلك ؟
- ٢ - استئناف • « حق الاستئناف » • نظره والحكم فيه •
عقوبة • نيابة عامة « حقها فى الطعن فى الأحكام » • نقض « حالات الطعن •
الخطأ فى تطبيق القانون » • حكم « تسببيه • تسبب معيب » • محكمة ثانى
درجة •
- حق النيابة فى الاستئناف ولو لمصلحة المتهم • ما دام الحكم جائز
استئنافه • استئنافها الحكم الصادر فى المعارضة دون الحكم الغيابى • يمنع المحكمة
الاستئنافية من تشديد العقوبة المقضى بها غيابيا • مجانية الحكم ذلك خطأ فى
تطبيق القانون يوجب التصحيح •

١ - لما كانت النيابة العامة - وهى تمثل الصالح العام وتسعى الى
تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هى خصم عام تختص
بمركز قانونى خاص يميز لها أن تطعن فى الحكم وأن لم يكن لها كسلطة
اتهم مصلحة خاصة فى الطعن ، بل كانت المصلحة للمحكوم عليه ، وكانت
مصلحة المجتمع تقتضى أن تكون الاجراءات فى كل مراحل الدعوى صحيحة
وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانون صحيح خال مما يشوبه من أسباب
الخطأ والبطلان ، فان مصلحة النيابة العامة فى هذا الطعن تكون قائمة •

٢ - من المقرر أن حق النيابة العامة في الاستئناف مطلق مباشره في الموعد المقرر له متى كان الحكم جائزا استئنافه ، وكان الحكم الصادر في معارضة المتهم هو حكم قائم بذاته فللنيابة حق الطعن عليه بالاستئناف اذا ما رأت وجها لذلك ، وغاية الامر أنها اذا استأنفت الحكم الصادر في المعارضة فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تتجاوز العقوبة التي قضى بها الحكم الابتدائي الغيابي المعارض فيه - كي لا يضار المعارض بمعارضته اللهم الا اذا كانت النيابة قد استأنفت الحكم الغيابي . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي الغيابي قد قضى بتغريم المطعون ضده عشرة جنيهات والازالة ، الا أن النيابة لم تستأنف هذا الحكم وانما استأنفت الحكم الصادر في معارضة المطعون ضده والقاضي بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه فانه لا تشريب على المحكمة الاستئنافية ان هي قبلت استئناف النيابة لهذا الحكم ، بيد أنه لم يكن لها بناء على هذا الاستئناف أن تتجاوز حد العقوبة التي قضى بها الحكم الابتدائي الغيابي واذا خالف الحكم هذا النظر وشدّد عقوبة الغرامة برفعها الى مائتي جنيه فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ولما كن تصحيح هذا الخطأ لا يخضع لاي تقدير موضوعي فانه يتعين - اعمالا للمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - تصحيح الحكم المطعون فيه وفقا للقانون بتأييد الحكم المستأنف .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بدائرة مركز محافظة أقام بناء على أرض زراعية غير مقسمة وطلبت عقابة بالمواد ٢ ، ٣ ، ١٠ من القانون رقم ٥٢/١٩٤٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٦/١٩٧٦ . ومحكمة الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم المطعون ضده عشرة جنيهات والازالة . عارض ، وقضى في معارضته بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المطعون فيه . فاستأنفت النيابة والمحكوم عليه ، ومحكمة الفيوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول

الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى تغريم المتهم -
المطعون ضده - مائتي جنيه والازالة •

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ •

الحكمة

وحيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه قبل استئناف النيابة العامة للحكم القاضي في معارضة المطعون ضده بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه وشدّد عقوبة الغرامة الى مائتي جنيه والازالة دون أن تكون النيابة العامة قد استأنفت الحكم الابتدائي الغيابي الذي قضى بتغريم المطعون ضده عشرة جنيهات والازالة •

وحيث أنه لما كانت النيابة العامة - وهي تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هي خصم عام تختص بمركز قانوني خاص يجيز لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن ، بل كانت المصلحة للمحكوم عليه ، وكانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الاجراءات في كل مراحل الدعوى صحيحة وأن تبني الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطلان ، فإن مصلحة النيابة العامة في هذا الطعن تكون قائمة لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن حق النيابة العامة في الاستئناف مطلق تباشره في الموعد المقرر له متى كان الحكم جائزاً استئنافه ، وكان الحكم الصادر في معارضة المتهم هو حكم قائم بذاته فللنيابة حق الطعن عليه بالاستئناف اذا ما رأت وجهها لذلك ، وغاية الأمر أنها اذا استأنفت الحكم الصادر في المعارضة فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تتجاوز العقوبة التي قضى بالحكم الابتدائي الغيابي المعارض فيه - كي لا يضار المعارض بمعارضته اللهم الا اذا كانت النيابة قد استأنفت الحكم الغيابي • لما كان ذلك وكان الحكم

الابتدائي الغيابي قد قضى بتغريم المطعون ضده عشرة جنيهاً والازالة ،
الا أن النيابة لم تستأنف هذا الحكم وإنما استأنفت الحكم الصادر في معارضة
المطعون ضده والقاضي بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه فإنه لا تريب على
المحكمة الاستئنافية ان هي قبلت استئناف النيابة لهذا الحكم ، بيد أنه لم يكن
لها بناء على هذا الاستئناف أن تجاوز حد العقوبة التي قضى بها الحكم الابتدائي
الغيابي واذ خالف الحكم هذا النظر وشدّد عقوبة الغرامة برفعها الى مائتي
جنيه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ولما كان تصحيح هذا الخطأ
لا يخضع لأي تقدير موضوعي فإنه يتعين - اعمالاً للمادة ٣٩ من القانون
رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة
التنقيص - تصحيح الحكم المطعون فيه وفقاً للقانون بتأييد الحكم المستأنف •

جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد العزيز الجندى نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : قيس الراى عطيه نائب رئيس المحكمة
وأحمد محمود هيكل ومحمد عبد المنعم البنا ومحمد الصوفى عبد الجواد

(١٦٦)

الطعن رقم ٢٣٢٠ لسنة ٥٢ القضائية

سلاح • حكم • تسببيه • تسبیب غیر معيب • نقض • اسباب
الطعن • مالا يقبل فيها •

كون التعديل الذى أدخله المطعون ضده على السلاح المرخص له بحمله
لا يؤثر على طبيعة ذلك السلاح بل ظل مطابقا لما رخص له به من حيث نوعه
ورقمه • أثره ؟

لما كان يبين من المفردات المنضمة ومن التقرير الطبى الشرعى
يفحص السلاح ان المطعون ضده لم يغير ماسورة السلاح المرخص له به
وأن كل ما أدخله عليه من تعديل هو وضع جلبية لظرف الماسورة من
الحلف تسمع له - فى حالة وضعها - باستخدام الطاقات روسيه الصنع بدلا
من الطلقات ايطالية الصنع الغير متوفرة فى الأسواق ، وان هذا التعديل لم يؤثر
على طبيعة السلاح فظل مطابقا للسلاح المرخص به من حيث نوعه ورقمه ،
فان الحكم المطعون فيه يكون قد التزم فى قضائه صحيح القانون ويكون النسي
عليه بالفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون على غير أساس •

اوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم بدائرة مركز
النيابا محافظتها : أحرز بغير ترخيص من وزير الداخلية سلاحا ناريا غير
مششخن « بندقية » • وأحيل الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف
الواردين بأمر الاحالة • ومحكمة جنايات النيابة قضت حضوريا عملا بالمادة
١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما نسب اليه •

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض •• الخ

الحكمة

حيث ان النيابة العامة تمنى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى ببراءة
المطعون ضده من تهمة احراز سلاح نارى غير مششخن بغير ترخيص قد
شابه فساد في الاستدلال وخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه أقام قضاءه على أن
ما أدخله المطعون ضده من تغيير على السلاح المرخص له به لم يغير من
مواصفاته الواردة بالترخيص في حين أن الثابت من التقرير الطبى الشرعى
وأقوال الشهود ان ما قام به المطعون ضده من تغيير يمكنه من اطلاق الأعيرة
الروسية بدلا من الأعيرة الايطالية ويفقد ماسورة السلاح شسختها وهو يعد
تغيرا للسلاح يفقده طبيعته مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه •

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله ، اذ شهد
الرائد أنه بتاريخ أثناء تواجده بمقر عمله بديوان
المركز حضر اليه المأمم بغية تجديد ترخيص سلاحه - وبمناظرته
للسلاح تبين وجود تغيير به عبارة عن وضع جلبه لظرف الماسورة من الخلف
لامكان اطلاق الأعيرة الروسية بدلا من الأعيرة الايطالية الغير موجوده
بالاسواق - وثبت من التقرير الطبى الشرعى المتضمن فحص السلاح أنه

عبارة عن بندقية ايطالى بماسورة طويلة وقد أدخل على ماسورته تعديل بحيث يمكن اطلاق الأظرف من الطراز الروسى عيار ٧٦٢ x ٣٩ مم من مطابقته على السلاح من حيث نوعه ورقمه عدا غيار السلاح أصبح ٧٦٢ مم قد انتهى الحكم الى تبرئة المطعون ضده بقوله « وحيث أنه مما تقدم والثابت بالأوراق أن ما أدخله المتهم من تغيير على السلاح ليس تغييرا دائما ولم يغير مواصفاته الواردة بالترخيص ذلك لاستعمال الطلقات الروسى حال عدم وجود الأعيرة الايطالية » •

لما كان ذلك وكان يبين من المفردات المنضمة ومن التقرير الطبى الشرعى بفحص السلاح ان المطعون ضده لم يغير ماسورة السلاح المرخص له به وأن كل ما أدخله عليه من تعديل هو وضع جلبة لظرف الماسورة من الخلف تسمح له - فى حالة رخصها - باستخدام الطلقات روسيه الصنع بدلا من الطلقات ايطالية الصنع الغير متوفرة فى الاسواق ، وان هذا التعديل لم يؤثر على طبيعة الملاح فظل مطابقا للسلاح المرخص به من حيث نوعه ورقمه ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد التزم فى قضائه صحيح القانون ويكون النعى عليه بالفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون على غير أساس •

لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون فى غير محله متينا ورفضه موضوعا •

جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبدالصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان وحسين كامل حنفى
ومحمد ممدوح سالم ومحمود بهى الدين

(١٦٧)

الطعن رقم ٢٣٢٩ لسنة ٥٢ القضائية

مجال صناعية وتجارية • قانون « تطبيقه » • عقوبة « تطبيقها »
• العقوبة التكميلية •

اضافة آلة جديدة فى ورشة نجارة • يعد تعديلا فيها بزيادة القوة
المحركة • عدم جوازه الا بموافقة الجهة المنصرفة منها رخصة الورشة • أساس
ذلك وأثره ؟

لما كانت المادة ١١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل
بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ بشأن المجال الصناعية والتجارية تنص على أن
« لا يجوز اجراء أى تعديل فى المجال المرخص بها الا بموافقة الجهة المنصرفة
منها الرخصة ويعتبر تعديلا كل ما يتناول أوضاع المحل فى الداخل
أو الخارج أو اضافة نشاط جديد أو زيادة فى القوى المحركة أو تعديل أقسام
المحل » وتنص المادة ١٧ من ذات القانون فى فقرتها الأولى على أن « كل
مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة
لا تقل عن مائة قرش ولا تجاوز ألف قرش وتعدد العقوبة بتعدد المخالفة
ولو كانت لسبب واحد » وتنص المادة ١٨ من القانون ذاته بعد تعديلها
بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أن « مع عدم الاخلال بالمادة السابقة
يجوز للقاضى أن يحكم باغلاق المحل المدة التى يحددها فى الحكم أو اغلاقه

أو ازالته نهائيا • ويجب الحكم بالاغلاق أو الازالة في حالة مخالفة أحكام الفقرة الثالثة من المادة ١ والمادتين ٢ ، ١١ وفي حالة الحكم بالاغلاق أو الازالة تكون مصاريف الضبط والاغلاق على عاتق المخالف • لما كان ذلك وكانت اضافة آلة جديدة في ورشة نجارة الطاعن تعد تعديلا فيها بزيادة القوة المحركة وهو مالا يجوز الا بموافقة الجهة المنصرفه منها رخصة الورشة ، فان الحكم المطعون فيه اذ اغفل القضاء بعقوبة الغلق أو الازالة يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه • واذا كانت العقوبة التكميلية التي ينبغي توقيعها - فضلا عن عقوبة الغرامة - هي احدى عقوبتي الغلق أو الازالة مما يقع في تقدير قاضى الموضوع ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الاعادة •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أجرى تعديلا في المحل المرخص له بإدارته دون موافقة من الجهة المختصة • وطلبت عقابه بالمواد ١٧، ١١، ١، ٢/١٨ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل والجدول الملحق والقرارات الوزارى • ومحكمة جناح زفتى الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائتى قرش • فاستأنفت النيابة العامة كما استأنف المتهم • • • ومحكمة طنطا الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حاضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي موضوعهما برفضهما وتأيد الحكم المستأنف

فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض • • النخ •

الحكمة

من حيث ان النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بتغريم المطعون ضده مائتى قرش عن جريمة اجراء تعديل في محله دون

موافقة الجهة المختصة قد خالف القانون باغفاله القضاء بعقوبة الغلق عملاً
لنص المادتين ١٨، ١١/٢ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ مـ ما يعينه
ويستوجب تصحيحه ..

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن
المطعون ضده قد أدخل تعديلاً في ورشة تشغيل الأخشاب المرخص له
بادارتها بإضافة « رابو » دون الحصول على موافقة الجهة المختصة .
لما كان ذلك وكانت المادة ١١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل
بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ بشأن المحال الصناعية والتجارية تنص على أن
« لا يجوز اجراء أى تعديل فى المحال المرخص بها الا بموافقة الجهة المنصرفة
منها الرخصة ويعتبر تعديلا كل ما يتناول أوضاع المحل فى الداخل
أو الخارج أو اضافة نشاط جديد أو زيادة فى القوى المحركة أو تعديل أقسام
المحل » وتنص المادة ١٧ من ذات القانون فى فقرتها الأولى على أن « كل
مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة
لا تقل عن مائة قرش ولا تجاوز ألف قرش وتعدد العقوبة بتعدد المخالفة
ولو كانت لسبب واحد » وتنص المادة ١٨ من القانون ذاته بعد تعديلها
بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أن « مع عدم الاخلال بالمادة السابقة
يجوز للقاضى أن يحكم باغلاق المحل المدة التى يحددها فى الحكم أو اغلاقه
أو ازالته نهائيا . ويجب الحكم بالاغلاق أو الازالة فى حالة مخالفة أحكام
الفقرة الثالثة من المادة ١ والمادتين ٢ ، ١١ وفى حالة الحكم بالاغلاق أو
الازالة تكون مصاريف الضبط والاغلاق على عاتق المخالف » . لما كان
ذلك وكانت اضافة آلة جديدة فى ورشة نجارة الطاعن تعد تعديلا فيها بزيادة
القوة المحركة وهو مالا يجوز الا بموافقة الجهة المنصرفة منها رخصة الورشة ،
فان الحكم المطعون فيه اذ اغفل القضاء بعقوبة الغلق أو الازالة يكون قد خالف
القانون بما يوجب نقضه . واذ كانت العقوبة التكميلية التى ينبغى توقيعها -
فضلا عن عقوبة الغرامة - هى احدى عقوبتى الغلق أو الازالة مما يقع فى
تقدير قاضى الموضوع ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الاعداد .

جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / أحمد أبو زيد ، محمد نجيب صالح ، عوض
جادو ومصطفى طاهر

(١٦٨)

الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥٢ القضائية

قانون « تفسيره » « تطبيقه » • ايجار أماكن • استثمار • خلو رجل •
حكم « تسببه • تسبب معيب » • نقض « أسباب الطعن • ما يقبل
منها » •

التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام الدقة في تفسيرها • وعدم
تحميل عباراتها فوق ما تحتل • واجب •

صياغة النص في عبارات واضحة جلية • اعتبارها تعبيراً صادقاً عن
إرادة المشرع • عدم جواز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أو
بدعوى الاستهداء بحكمة الشارع •

تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد ايجار المباني السكنية المنشأة وفق أحكام
القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ومباني الاسكان الإداري وفوق المتوسط المنشأة
وفق أحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل • الغير خاضعة لنظام تحديد
القيمة الإيجارية المنصوص عليها بقوانين ايجار الأماكن • زيادة عن التأمين
والأجرة المنصوص عايتها في العقد • مؤتم • أساس ذلك ؟

قول الحكم أن خضوع العقار لنظام استثمار المال العربي والاجنبي
يطلق حرية المؤجر في تحديد القيمة الإيجارية وكيفية حصوله عليها •
دون استظهار ما اذا كانت المبالغ التي تقاضاها تدخل في نطاق عقد الإيجار
من عدمه • قصور •

لما كان الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام بجانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل ، وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة المشرع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أياً كان الباعث على ذلك ولا الخروج على النص متى كان واضحاً جلي المعنى قاطعاً في الدلالة على المراد منه بدتوى الاستهداء بالحكمة التي أملهه لأن البحث في حكمة التشريع ودواعيه انما تكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه ، اذ تدور الأحكام القانونية مع علتها لا مع حكمتها وأنه لا محل للاجتهاد ازاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه . ولما كان البين من صريح نصوص التشريعات سواء ما تعلق منها بتنظيم استثمار المال العربي والأجنبي وتلك التي تناولت تنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين أن مشروعات الاسكان التي تقام وفقاً لأحكام القانون المنظم لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة لا تسرى عليها الأحكام الخاصة بتقدير وتحديد الاجرة والتأجير المفروش وبعض الأحكام الخاصة بالتمليك المنصوص عليها في القوانين الخاصة بإيجارات الأماكن وقد ورد هذا الاستثناء في تلك القوانين مع تعاقبها على سبيل الحصر ومن ثم فلا يسرى هذا الاستثناء على الأحكام الأخرى الواردة في قوانين أيجار الأماكن الخاصة بحظر تقاضى مبالغ إضافية خارج نطاق عقد الإيجار سواء كانت في صورة خلو رجل أو مقدم أيجار يجاوز أجرة شهرين وفقاً لأحكام أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ أو يجاوز أجرة سنتين وفقاً لأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وهو ما أكدته المادة السادسة من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ والمادة ١٩ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن نظام استثمار المال العربي والأجنبي والفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، وقد تضمنت التشريعات التي تناولت العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين سواء ما صدر منها بقانون أو بأمر من نائب الحاكم العسكري العام النص على تأييم فعل تقاضى مبالغ

خارج نطاق عقد الايجار وبيان ما يدخل في نطاق هذا العقد أو ما يخرج عن نطاقه وتحديد العقوبات المقررة لهذه الجريمة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ أطلق القول بأن خضوع العقار المؤجر للطاعنين لنظام استثمار المال العربي والأجنبي يخرجهم عن قواعد وتحديد الأجرة المنصوص عليها في قوانين ايجار الاماكن بما مقتضاه أنه لا يجوز وضع قيد على حرية المطعون ضده في تحديد القيمة الايجارية وكيفية حصوله عليها دون أن يستظهر ما اذا كانت المبالغ التي تقاضاها من الطاعنين تدخل في نطاق عقد الايجار أم تخرج عن نطاقه كما أنه اذ اعتبر أن ما تقاضاه من هذه المبالغ يعد أجرة معجلة لم يبين سنده في ذلك وما اذا كان مقدم الايجار الذي تقاضاه قد جاوز أو لم يجاوز الحد المقرر في القانون وفقا لتاريخ انشاء المبنى حسب الأحوال فإنه يكون معيا بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وأن تقولا كلمتها في شأن ما يثيره الطاعنان بوجه الطعن • لما كان ما تقدم ، وكان الطعن مقدما من المدعين بالحقوق المدنية فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة فيما قضى به في الدعوى المدنية •

الوقائع

أقام المدعيان بالحقوق المدنية وآخرون دعواهم بالطريق المباشر أمام محكمة جنح سيدى جابر ضد المطعون ضده بوصف أنه : تقاضى منهم المبالغ الميمنة بالصحيفة خارج نطاق عقد الايجار زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد • وطلبا عقابه بالمادتين ١٧، ٤٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والزامه بأن يدفع لكل منهم واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت • والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بالمادة ٣٠٤/١ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءة المتهم عن التهمة المسندة اليه ورفض الدعوى

المدنية • فاستأنف المدعيان بالحقوق المدنية (الطاعنان) • • ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف • .
فطعن المدعيان بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض • • • النخ •

الحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة تقاضى مبالغ اضافية خارج نطاق عقد الايجار ورفض الدعوى المدنية قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه استند في قضائه الى أن العقار المؤجر لا يخضع لنظام تحديد القيمة الاجبارية المنصوص عليها في القوانين الخاصة بايجار الأماكن لانشائه وفقا لأحكام القانون المنظم لاستثمار المال العربي والأجنبي بما يسمح للمؤجر اقتضاء أية مبالغ من المستأجر خارج نطاق عقد الايجار في حين أن العقار المؤجر لا يتمتع بأحكام هذا القانون ويخضع في تقدير أجرته لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بما يؤثم الفعل المنسوب للمطعون ضده مما يعيب الحكم ويوجب نقضه •

وحيث ان البين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الطاعنين - المدعين بالحقوق المدنية - وآخرين أقاموا الدعوى بالطريق المباشر قبل المطعون ضده بوصف أنه في خلال تسعة أشهر سابقة على تاريخ ١٩٧٨/٤/٢ تقاضى مبالغ اضافية خارج نطاق عقد الايجار (خلو رجل) زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد وطلبوا عقابه بالمادتين ١٧ ، ٤٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والزامه بأن يدفع لكل منهم واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت • وبعد أن بين الحكم واقعة الدعوى وعرض للمستندات المقدمة من المطعون ضده التي تفيد

صدور قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٧ بالموافقة على اقامة المطعون ضده مشروع انشاء عمارتين اسكان فوق المتوسط متمتا بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وأن وأسما ل كل عمارة يتكون من مبلغ نقدى بعضه مجلى والآخر أجنبى وأن المشروع لا يخضع لنظام تحديد القيمة الايجارية المنصوص عليها فى القوانين الخاصة بايجارات الأماكن انتهى الى قضائه بالبراءة ورفضه الدعوى المدنية فى قوله « وحيث أن عقد الايجار الذى يبرم فى ظل نظام استثمار المال العربى والأجنبى لا يخضع سوى لقانون العرض والطلب وهو خاص بفئة أو نوعية معينة من المستأجرين ذات مقدرة خاصة على دفع قيمة ايجارية مرتفعة يتم الاتفاق عليها وديا على خلاف الأصل دون تدخل الدولة لتحديد القيمة الايجارية بلجان التقدير التى تشكلها لتحديد القيمة الايجارية للمسكن بحيث لا يتجاوزها المؤجر ، وكان للمؤجر فى ظل هذا النظام اقتضاء الأجرة بالقدر وبالكيفية التى يراها محققة للعائد المجزى لأمواله دون وضع حد أقصى للقيمة الايجارية ، وكان الشك يفسر لصالح المتهم ومن ثم فإن اقتضاء المنهم لمبالغ معينة كانت فى الحساب لتحديد القيمة الايجارية لعقد ايجار كل من المدعين بالحق المدنى تعد فى حقيقةها قيمة ايجارية معجلة لان الأصل الاباحة والتقدير هو الاستثناء ومن ثم فلا يجوز وضع قيد على الطريقة والقدر والذى يحصل منه المتهم على القيمة الايجارية لمنشأته ، • لما كان ذلك وكان يبين من استقراء التشريعات المنظمة لاستثمار المال العربى والأجنبى أن المشرع أصدر القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن استثمار المال العربى والمناطق الحرة ونص فى المادة السادسة منه على أنه ، لا تخضع المباني السكنية المنشأة بالاموال المستثمرة فى مفهوم أحكام هذا القانون لنظام تحديد القيمة الايجارية المنصوص عليها فى قانون ايجار الأماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أو فى اية تعديلات او قوانين مستقبلا • • ثم ألغى هذا القانون بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ اعتبارا من ١٩٧٤/٦/٢٧ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ونص فى المادة ١٩ منه على أنه « لا تخضع مباني الاسكان الادارى وفوق المتوسط

المنشأة وفقا لاحكام هذا القانون لنظام تحديد القيمة الايجارية المنصوص عليها في القوانين الخاصة بايجارات الأماكن ، كما يبين من التشريعات التي تناولت تنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ان أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ جاءت - عند صدوره - خلوا من النص على تأنيم ما يتقاضاه المؤجرون من المستأجرين من مبالغ اضافية خارج نطاق عقد الايجار مما حدا بالمشرع الى اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٢ باضافة فقرة جديدة الى المادة ١٦ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تنص على أنه « يعاقب بالعقوبة المشار اليها كل مؤجر يتقاضى أى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار كخلو رجل أو ما يماثله من المستأجر مباشرة أو عن طريق وسيط فى الايجار وفى الحالة الأخيرة تطبق العقوبة ذاتها على الوسيط » ثم بعد ذلك صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ونص فى المادة ١٧ منه على أنه « لا يجوز للمؤجر بالذات أو بالواسطة اقتضاء أى مقابل أو أتعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها فى العقد ويسرى هذا الحظر أيضا على المستأجر كما لا يجوز بأى صورة من الصور للمؤجر اقتضاء مقدم ايجار ، ، كما نصت المادة ٤٥ من هذا القانون على أنه « يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه او بأحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المادة ١٧ سواء كان مؤجرا أو مستأجرا أو وسيطا ويعفى من العقوبة كل من المستأجر والوسيط اذا أبلغ أو اعترف بالجريمة ، » ثم صدر أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ المعمول به اعتبارا من ١٢/٤/١٩٧٣ ونص فى مادته الأولى على أنه « لا يجوز للمالك أن يقتضى من المستأجر أية مبالغ سواء كمقدم أجرة أو تأمين أو بأية صفة أخرى غير ذلك مما يجاوز مجموع أجرة شهرين ويعاقب المؤجر أو المالك على مخالفة ذلك بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه ولا تقل عن قيمة المبالغ المدفوعة زيادة عن الحد المذكور مع الزامه برد المبالغ التى تحصل عليها ، ويعاقب بنفس العقوبة كل من حصل من المستأجر على مقابل للتأجير (خلو رجل) بأية صورة وتحت أى ستار مع الزامه برد المبالغ التى تحصل عليها ، ثم صدر أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ المعمول به اعتبارا من

١٩٧٦/٩/٢٣ ونص في المادة ١٣ منه على أنه « كل من يتقاضى خلو الرجل بأى صورة من الصور يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مئتي مبلغ الخلو وذلك فضلا عن رد ما يتقاضاه » . ثم صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعمول به اعتبارا من ١٩٧٧/٩/٩ ونص فى المادة ٢٦ منه الواردة فى الفصل الثالث من الباب الأول على أنه « لا يجوز للمؤجر مالكا كان أو مستأجرا بالذات أو بالوساطة اقتضاء أى مقابل أو أتعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها فى العقد كما لا يجوز بأية صورة من الصور للمؤجر أن يتقاضى أى مقدم ايجار » . ونص فى المادة ٧٧ منه الواردة فى الباب الخامس على أنه « يعاقب كل من يخالف حكم المادة ٢٦ من هذا القانون سواء كان مؤجرا أو مستأجرا أو وسيطا بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة تعادل مئتي المبلغ الذى تقاضاه بالمخالفة لأحكام هذه المادة ويعفى من العقوبة كل من المستأجر والوسيط اذا أبلغ أو بادر بالاعتراف بالجريمة وفى جميع الأحوال يجب الحكم على المخالف بأن يرد الى صاحب الشأن ما تقاضاه على خلاف أحكام المادة المشار اليها » . كما نص فى الفقرة الثانية من المادة ٤٨ منه على أنه « لا تسرى أحكام الفصلين الثانى والرابع من الباب الأول وكذا أحكام الفصل الأول من الباب الرابع من هذا القانون على مشروعات الاسكان والامداد العمرانى التى تقام وفقا لاحكام القانون المنظم لاستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة » . وهى الأحكام الخاصة بتقدير وتحديد الأجرة الواردة فى الفصل الثانى من الباب الاول وتلك الخاصة بالتأجير المفروش الواردة فى الفصل الرابع من هذا الباب وبعض الأحكام الخاصة بالتملك الواردة فى الفصل الأول من الباب الرابع وقد ورد هذا الاستثناء على سبيل الحصر وجاء بالمذكرة الايضاحية فى تبرير حكم الاستثناء الوارد فى هذه الفقرة أنه لتوفير الحافز لمساهمة المستثمرين الخاضعين لاحكام القانون المنظم لاستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة فى تفريغ مشكلة الاسكان ولم يكن لهذا النص مقابل فى القانون السابق رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . ثم صدر القانون

رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والعمول به اعتبارا من ١٩٨١/٧/٣١ والمعدل لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف البيان وأبقى على حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٨ منه سالف الإشارة إليها فلم يتناولها بالتعديل أو الإلغاء كما أبقى فى المادة ٢٤ منه على العقوبة المقررة لجريمة خلو الرجل على أن يعفى من العقوبة المقررة لهذه الجريمة كل من بادر الى رد ما تقاضاه بالمخالفة لأحكام القانون الى صاحب الشأن وأداء مثليه الى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادى بالمحافظة وذلك قبل أن يصبح الحكم نهائيا ، كما نص فى المادة السادسة منه على جواز تقاضى مالك المبنى المنشأ اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون - من المستأجر مقدم ايجار لا يجاوز أجرة سنتين بالشروط المبينة بهذه المادة وعدم سرعان حكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على مقدم الايجار الذى يتقاضاه المالك وفقا لأحكام هذه المادة . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه يجب التحرز فى تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة فى ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل ، وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيرا صادقا عن ارادة المشرع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أيا كان الباعث على ذلك ولا الخروج على النص متى كان واضحا جلى المعنى قاطعا فى الدلالة على المراد منه بدعوى الاستهداء بالحكمة التى أملت له لأن البحث فى حكمة التشريع ودواعيه انما تكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه ، اذ تدور الأحكام القانونية مع علتها لا مع حكمتها وأنه لا محل للاجتهاد ازاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه . ولما كان البين من صريح نصوص التشريعات سالف الإشارة إليها سواء ما تعلق منها بتنظيم استثمار المال العربى والأجنبى وتلك التى تناولت تنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين أن مشروعات الاسكان التى تقام وفقا لأحكام القانون المنظم لاستثمار المال

العربي والأجنبي والمناطق الحرة لا تسرى عليها الأحكام الخاصة بتقدير وتحديد الأجرة والتأجير المفروش وبعض الأحكام الخاصة بالتسليك المنصوص عليها في القوانين الخاصة بإيجارات الأماكن وقد ورد هذا الاستثناء في تلك القوانين مع تعاقبها على سبيل الحصر ومن ثم فلا يسرى هذا الاستثناء على الأحكام الأخرى الواردة في قوانين إيجار الأماكن الخاصة بحظر تقاضي مبالغ إضافية خارج نطاق عقد الإيجار سواء كانت في صورة خلو رجل أو مقدم إيجار يجاوز أجرة شهرين وفقاً لأحكام أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ أو يجاوز أجرة سنتين وفقاً لأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وهو ما أكدته المادة السادسة من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ، المادة ١٩ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن نظام المال العربي والأجنبي والفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، وقد تضمنت التشريعات التي تناولت العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين سواء ما صدر منها بقانون أو بأمر من نائب الحاكم العسكري العام النص على تأثيم فعل تقاضي مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار وبيان ما يدخل في نطاق هذا العقد أو ما يخرج عن نطاقه وتحديد العقوبات المقررة لهذه الجريمة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ اطلق القول بأن خضوع العقار المؤجر للطاعنين لنظام استثمار المال العربي والأجنبي يخرجهم عن قواعد تقدير وتحديد الأجرة المنصوص عليها في قوانين إيجار الأماكن بما مقتضاه أنه لا يجوز وضع قيد على حرية المطعون ضده في تحديد القيمة الإيجارية وكيفية حصوله عليها دون أن يستظهر ما إذا كانت المبالغ التي تقاضاها من الطاعنين تدخل في نطاق عقد الإيجار أم تخرج عن نطاقه كما أنه إذ اعتبر أن ما تقاضاه من هذه المبالغ بعد

أجرة معجلة لم يبين سنده في ذلك وما إذا كان مقدم الايجار الذي تقاضاه قد جاوز أو لم يجاوز الحد المقرر في القانون وفقا لتاريخ انشاء المبنى حسب الأحوال فانه يكون معينا بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وأن تقول كلمتها في شأن ما يثيره الطاعنان بوجه الطعن • لما كان ما تقدم ، وكان الطعن مقدما من المدعين بالحقوق المدنية فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة فيما قضى به في الدعوى المدنية بغير حاجة الى بحث الوجه الآخر للطعن مع الزام المطعون ضده المصاريف المدنية •

جامعة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : أحمد أبو زيد ، محمد نجيب صالح ،
عوض جادو ومصطفى طاهر .

(١٦٩)

الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٥٢ القضائية

١ - نقض « نطاق الطعن » « أسباب الطعن » « مالا يقبل منها » «
دعوى مدنية » .

اقتصار تقرير الطعن على الحكم الصادر بادانة الطاعن فحسب .
عدم جواز التعرض للحكم الصادر فى الدعوى المدنية المقامة منه ضد
المجنى عليه .

٢ - تبديد . قصد جنائى . حكم « تسببيه » تسبب معيب » .
ادانة المتهم بجريمة التبديد . دون اثبات قيام القصد الجنائى لديه .
قصور يعيب الحكم .

القصد الجنائى فى جريمة التبديد . ماهيته ؟

١ - لما كان بين من الأوراق ان تقرير الطعن بالنقض المقدم من
الطاعن قاصر على الحكم الصادر بادانته فانه لا يقبل اثاره النعى على الحكم
فيما قضى به من عدم قبول دعواه المدنية المقامة منه ضد المجنى عليها .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن الطاعن
استولى على منقولات زوجته المجنى عليها المينة بالقائمة وبنى على

ذلك ادانته بجريمة التبيد دون ان يثبت قيام القصد الجنائي لديه وهو انصراف نيه الى اضافة المال الذي تسلمة الى ملكه واختلاسه لنفسه ، وكان ما أورده الحكم على ما سلف بيانه لا تتوافر به أركان جريمة التبيد ك.١ هي معرفة به في القانون فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه ويستوجب نقضه •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية اللجنة رقم ٣٨٧ لسنة ١٩٨٠ المطرية بأنه في يوم سابق على تحرير المحضر بهوالى أسبوع بدائرة قسم المطرية محافظة القاهرة : بدد الأشياء المينة وصفا وقيمة بالأوراق المملوكة والتي لم تكن قد سلمت اليه الا على سبيل غارية الاستعمال فاخذها لنفسه اضرارا بالمجنى عليها • وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات • وادعى كل من المجنى عليها والمتهم مدنيا قبل الآخر بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت • ومحكمة جناح المطرية قضت حضوريا في ٢٩ من ابريل سنة ١٩٨٠ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل والايقاف واثبات تنازل المدعية بالحق المدني عن دعواها المدنية • وبعدم قبول الدعوى المدنية المقامة من المتهم لرفعها بغير الطريق القانوني • فاستأنف المحكوم عليه وقيد استئنافه برقم ٣٧٤٢ لسنة ١٩٨٠ • ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا في ١٧ من يونيه سنة ١٩٨٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف • فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ •

الحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ذلك أنه لم يبين علة قضائه بعدم قبول الدعوى المدنية المطالبة منه ضد المجنى عليها ، كما لم يدلل على توافر القصد الجنائي لجريمة التبيد التي دان الطاعن بها •

وحيث أنه لما كان يبين من الأوراق ان تقرير الطعن بالنقض المقدم من الطاعن قاصر على الحكم الصادر بادانته فانه لا يقبل اثاره النعي على الحكم فيما قضى به من عدم قبول دعواه المدنية المطالبة منه ضد المجنى عليها • لما كان ذلك وكان حكم محكمة أول درجة انؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - اذ تحدث عن ثبوت جريمة التبيد في حق الطاعن قال « حيث أن الواقعة تخلص فيما أبلغت به وقررت المجنى عليها من ان المتهم طردها من منزل الزوجية وأستولى على منقولاتها المسلمة اليه على النحو المبين بالقائمة » وقد ادعت مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ، وقدمت صورة القائمة • وحيث أن النهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال المجنى عليها والثابت من القائمة لذلك يتعين عقابه بمواد الاتهام عملا بالمادة ٣٠٤/٢ من قانون الاجراءات الجنائية » لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن الطاعن استولى على منقولات زوجته المجنى عليها المبينة بالقائمة وبنى على ذلك ادانته بجريمة التبيد دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه وهو انصراف نيته الى إضافة المال الذي تسلّمه الى مائة واختلاسه لنفسه ، وكان وما أوردته الحكم على ما سلف بيانه لا تتوافر به أركان جريمة التبيد كما هي معروفة به في القانون فان الحكم يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه ويستوجب نقضه والاحالة فيما قضى به في الدعوى الجنائية بغير حاجة لبحث باقى اوجه الطعن •

جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الحميد صادق نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : حسن عمار ، مشعل الساعي ،
محمد سعفان ومحمود البارودي .

(١٧٠)

الظعن رقم ٢١٧ لسنة ٢٠٠٢ القضائية

١ - محكمة الاحالة . اجراءات المحاكمة . دفاع « الاخلال بحق
الدفاع . ما لا يوفره » . محكمة الاعادة . نقض « أسباب الظعن .
ما لا يقبل منها » .

نقض الحكم واعادة المحاكمة . أثره ؟

٢ - محكمة الموضوع « سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة
لواقعة الدعوى » . اثبات « بوجه عام » « شهود » . حكم « تسببه .
تسبب غير معيب » .

حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى
وطرائح ما يخالفها .

٣ - اثبات « شهادة » « خبرة » . حكم « تسببه . تسبب
غير معيب » .

حق محكمة الموضوع في تجزئة الدليل . والأخذ بما تظمن اليه
وطرائح ما عداه .

٤ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . اثبات
« شهود » « خبرة » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره » .
نقض « أسباب الظعن . ما لا يقبل منها » .

تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن
موضوعي .

• - سبق اصرار • اثبات « بوجه عام » •

البحث في توافر ظرف سبق الاصرار • موضوعي • حد ذلك ؟

٦ - قصد جنائي • ضرب « ضرب أفضى الى موت » •

كفاية توافر القصد الجنائي العام لتحقيق أحداث جريمة الجروح عمدا •
تحدث الحكم عن هذا القصد استقلالا • غير لازم • كفاية أن يكون
مستفادا من وقائع الدعوى •

٧ - ضرب أفضى الى موت • سبق اصرار • اثبات « بوجه عام » •
فاعل أصلي • مسئولية جنائية • حكم « تسببيه • تسبب غير معيب » •
سبق الاصرار على الضرب المفضى الى موت في حق المتهمين • أثره •
تضامنهم في المسئولية عن تلك الجريمة كفاعلين أصليين •
المادة ٣٩ عقوبات •

١ - الأصل أن نقض الحكم وإعادة المحاكمة يعيد الدعوى الى محكمة
الاعادة بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض فلا تنقيد بما ورد
في الحكم الأول في شأن تقدير وقائع الدعوى ولا يقيد بها حكم النقض في
اعادة تقديرها بكامل حريتها ، فيصبح الحكم المنقوض لا وجود له ، وتضحى
مناعى الطاعن على هذا الحكم غير ذات موضوع ، ومن ثم فإنه لا يقبل من
الطاعنين أن يطالبوا المحكمة - محكمة الاعادة - بالرد على ما أثاره الطاعن من
أوجه نعى على الحكم المنقوض •

٢ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود
وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة
الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى
ما دام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها
في الأوراق •

٣ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الدليل فلها أن تجزئ
الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تطمئن اليه من أقوال الشهود وتطرح

ما لا تثق فيه من تلك الأقوال ، اذ مرجع الأمر في هذا الشأن الى اقتناعها هي وحدها ومن ثم فلا تشريب على الحكم المطعون فيه ان كان قد عدل على شق من أقوال الشاهدة زوجة المجنى عليه وهو ما تعلق باعتداء الطاعن الأول على زوجها بأن ضربه بعصا على رأسه ولم يعبأ بقاتلها في الشق الآخر الخاص بإشتراك آخرين مع الطاعن المذكور في الاعتداء على زوجها بضربه في جميع أجزاء جسمه - وعلى ما كشف عنه الدليل الفني من حدوث إصابة المجنى عليه التي أودت بحياته من الضرب بعصا على رأسه - ولا يعتبر هذا الذي تناهى إليه الحكم افتئاتا منه على الشاهدة بيقرها أو مما يقوم به التعارض بين الدليلين ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الشأن في غير محله .

٤ - من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لقرار الخبير شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة .

٥ - من المقرر أن البحث في توافر ظروف سبق الاصرار من اطلاقات قاضي الموضوع يستتجبه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج .

٦ - من المقرر أن جريمة احداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائي العام ، وهو يتوافر كلما ارتكب الجاني الفعل عن ارادة وعن علم بأن هذا الفصل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ، وكانت المحكمة لا تلتزم بأن تتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في هذه الجرائم بل يكفي أن يكون القصد مستفادا من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم .

٧ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت توافر ظرف سبق الاصرار في حق الطاعنين مما يترتب في صحيح القانون تضامنا بينهما في المسؤولية الجنائية ، فإن كلا منهما يكون مسئولا عن جريمة الضرب المفضي الى الموت التي وقعت تنفيذا لقصدهما المشترك الذي يتا النية عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقا لمعنى المادة ٣٩ من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين في الجناية بانتهما :
 - ضربا عمدا مع سبق الاصرار بان يتا النية على ذلك وأعد
 لهذا الغرض آلات راضة وتوجها الى مسكنه وما أن ظفرا به حتى عاجله
 المتهم الاول بضربة بمصا على راسه فحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير
 الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى الى موته .
 وطلبت من مستشار الاحالة احالتهما الى محكمة الجنايات لمحاكمتها وفقا
 للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام فقرر بذلك . وادعت مدنيا
 قبل التهمين بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .
 ومحكمة جنايات بنى سويف قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٣٦/١-٢
 من قانون العقوبات (١) بمعاقة المتهم الاول بالسجن لمدة ثلاث سنوات
 (٢) بمعاقة المتهم الثانية بالسجن مع الشغل لمدة سنة واحد وأمرت بوقف
 تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات (٣) بالزامهما - متضامنين بأن يؤديا للمدعية
 بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . فطعن
 المحكوم عليه الاول في هذا الحكم بطريق النقض وقيد الطعن برقم وقضى
 فيه بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعن
 والمحكوم عليها الأخرى واحالة القضية الى محكمة جنايات بنى سويف لتحكم
 فيها من جديد دائرة أخرى . والمحكمة الأخيرة بهيئة أخرى قضت
 حضوريا عملا بالمادة ٢٣٦/١-٢ من قانون العقوبات مع تطبيق المواد
 ٥٦، ٥٥، ١٧ منه (١) بمعاقة المتهم الاول بالسجن ثلاث سنوات (٢) بمعاقة
 المتهم الثانية بالسجن مع الشغل لمدة سنة واحدة وأمرت بايقاف تنفيذ العقوبة
 لمدة ثلاث سنوات (٣) الزامهما متضامنين بأن يدفعوا للمدعية بالحق المدني مبلغ
 واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومبلغ عشرة
 جنيهات مقابل اتعاب المحاماة .

الحكمة

وحيث ان الطاعنين ينعين على الحكم المطعون فيه انه اذ دانها بجريسة الضرب المفضي الى الموت مع سبق الاعرار قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع كما أخطأ في الاسناد وفي تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يعرض بالرد على أوجه النعي التي رمى بها الطاعن الحكم المنقوض واقتصر على الوجه الذي نقض الحكم من أجله ، كما تمسك الدفاع عن الطاعن بعدم صحة تصوير زوجة المجنى عليه للواقعة الا أن الحكم عول - من بين ما عول عليه في ادانة الطاعنين - على شهادتها التي تبارلها بالمسخ والتحويل اذ وقف بتلك الشهادة عند حد القول برؤيتها الطاعن الأول يضرب المجنى عليه بالعصا الى رأسه دون ايراء لما قاله من أن المتهمين انهلوا على زوجها بالنضرب في جميع اجزاء جسمه بالاضافة الى أن الحكم أسند الى تقرير الصفة التشريعية القتل بأن اصابة المجنى عليه بجناات وفقا لتصوير زوجته المواقعة خلافا لما جاء بذلك التقرير من أن اصابة المجنى عليه لا تحدث وفقا لذلك التصوير مما يشكل تعارضا بين الدليلين ، هذا الى أن الطاعن قد نعى على ما قرره الطيب الشرعي بجلسة المحاكمة من امكان المجنى عليه التحدث بتعقل عقب اصابته بأنه لم يورد الأسباب التي تساند اليها وصولا الى تلك النتيجة الا أن الحكم رد على هذا الدفاع بما لا يصلح ردا وأخيرا فقد استدل الحكم على ظرف سبق الاصرار بما لا يسوغ به توافره ولم يستظهر التصدد الجنائي في حق الطاعنين سيما الطاعنة الثانية التي لم تقم بالاعتداء على المجنى عليه ، وكل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية لجريسة الضرب المفضي الى الموت مع سبق الاعرار التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقها أدلة سائغة لها معينها الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليه ، لما كان ذلك ، وكان الأصل أن نقض الحكم واعادة المحاكمة يعيد الدعوى الى محكمة الاعادة بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم

المنقوض فلا تنقيد بما ورد في الحكم الأول في شأن تقدير وقائع الدعوى ولا يقيد بها حكم النقض في إعادة تقديرها بكامل حريتها ، فيصبح الحكم المنقوض لا وجود له ، وتضحى مناعى الطاعن على هذا الحكم غير ذات موضوع ، ومن ثم فانه لا يقبل من الطاعنين أن يطالوا المحكمة - محكمة الاعادة - بانرد على ما أثاره الطاعن من اوجه نعى على الحكم المنقوض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناصها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخراصها مائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصل في الأوراق ، كما أن لها السلطة المطلقة في تقدير الدليل فلها أن تجزئ الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تظمن اليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا شق فيه من تلك الأقوال ، إذ مرجع الأمر في هذا الشأن الى اقتناعها هي وحدها ، ومن ثم فلا تشرب على انكم المطعون فيه ان كان قد عول على شق من أقوال الشاهدة زوجة المجنى عليه وهو ما تعلق باعتداء الطاعن الأول على زوجها بأن ضربه بعصا على رأسه ولم يعبأ بتألمها في الشق الآخر الخاص باشتراك آخرين مع الطاعن المذكور في الاعتداء على زوجها بضربه في جميع أجزاء جسمه - وعلى ما كشف عنه الدليل القنى من حدوث اصابة انجنى عليه التي أودت بحياته من الضرب بعصا على رأسه - ولا يعتبر هذا الذي تنهى اليه الحكم افتئاتا منه على الشهادة بترها أو مما يقوم به التعارض بين الدليلين ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الشأن في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير أراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة الدليلية لتقرير الخبير شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة ، وكانت المحكمة قد أطمأنت الى ما قرره مساعد كبير الاطباء الشرعيين بجلسة المحاكمة من استطاعة المجنى عليه الادلاء بأقواله لشرطى النجدة عن ضربه وأحدث اصابته وبإمكانه التكلم بتعقل خلال الفترة البيضاء التي تعقب زوال الصدمة العصبية الأولى تلك الفترة التي استمرت من الساعة الثالثة مساء حتى استقبال بالمستشفى الساعة الخامسة من مساء يوم الحادث ، فانه لا يجوز

مصادرتها في عقيدتها ويكون معنى الطاعن في هذا الصدد مجرد جدل في تقدير الدليل مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض وما يبرأ به الحكم من قاتلي الاخلال بحق الدفاع وتصور التسيب . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لظرف سبق الاصرار وكشف عن توافره في قوله : « وحيث ان الثابت بالأوراق بلا جدال من الطرفين أو خلاف سواء فيما قرره المتهم الثانية أو ما قرره المجنى عليه وزوجته أن الخلاف محتدم بينهما على مدى ست سنوات سابقة على الحادث ضبط عن بعضها محاضر بالشرطة ، ومن ثم كان توجه المتهمين الى شقة المجنى عليه وطرقهما الباب بقصد الاعتداء عليه بعد أن فكرا مليا في تدبير هذا الاعتداء ودبرا أمرهما باستحضار أدوات الاعتداء وهي أيدي المقننات الحثيية وبعد أن عقدا العزم على الاعتداء على المجنى عليه وما أن فتح الباب وظفرا به عاجله الأول بالضربة التي أودت بحياته ، كان في كل ما تقدم ما يكفي لتوافر ركن سبق الاصرار في حق المتهمين ويتعين وتبعاً لذلك مساءلتهم معا عن جريمة الضرب المفضي الى الموت ، ، وكان من المقرر أن البحث في توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاقات قاضي الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج ، فان ما أورده الحكم - فيما سلف - يتحقق به ظرف سبق الاصرار على النحو المعروف قانونا ، ويكون النعي على الحكم في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن جريمة أحداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائي العام ، وهو يتوافر كلما ارتكب الجاني الفعل عن ارادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ، وكانت المحكمة لا تلتزم بأن تتحدث استملا لا عن القصد الجنائي في هذه الجرائم بل يكفي أن يكون القصد مستفادا من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم - وهو ما تحقق في واقعة الدعوى - ،

وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت توافر ظرف سبق الاصرار في حق الطاعنين مما يرتب في صحيح القانون تضامنا بينهما في المسؤولية الجنائية ، فإن كلا منهما يكون مسئولا عن جريمة الضرب المفضى الى الموت التي وقعت تنفيذا لقصدهما المشترك الذي يتا اليه عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات ، فإن ما يشير الطاعنان في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا يقبل منهما أمام محكمة النقض . لما كان ماتقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : محمد يونس ثابت ، راغب عبد الظاهر ،
عبد الرحيم نافع ومحمد حسن .

(١٧١)

الطعن رقم ٢٣٦٦ لسنة ٥٢ القضائية

• ايجار اماكن • خلو رجل • قانون « تفسيره » « تطبيقه » •
حكم « تسببه • تسبب معيب » • نقض « اسباب الطعن • ما يقبل منها » •
جريمة خلو الرجل • مناط تحققها ؟

اثبات الحكم تقاضى الطاعن مبلغا من المطعون ضده مقابل عدم
تنفيذه حكم الطرد الصادر لصالحه • دون الادلاء برأيه فى مدى توافر
مناط التأثيم وفقا لأحكام المادة ٢٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ • قصور •

لما كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع
الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - المنطبق على واقعة
الدعوى - قد نص فى المادة ٢٦ منه على أنه : « لا يجوز للمؤجر مالكا كان
أو مستأجرا بالذات أو بالوساطة اقتضاء أى مقابل أو أتعاب بسبب تحرير العقد
أو أى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار زيادة على التأمين والأجرة
المنصوص عليها فى العقد • كما لا يجوز بأية صورة من الصور للمؤجر أن
يتقاضى أى مقدم ايجار » • وكانت جريمة خلو الرجل لا تتحقق ، وفقا لهذا
النص ، إلا بتوافر صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الايجار • واذ كان الحكم
المطون فيه قد أثبت - على نحو ما سلف - تقاضى الطاعن مبلغا من المطعون

ضده مقابل عدم تنفيذه حكم الطرد لصالحه دون أن يدلى برأيه فى مدى توافر مناط التأييم وفقا لأحكام المادة ٢٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار ذكره ولما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة ، حنى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمه النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم • لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من استظهار واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة على صورته من الصور التى يؤيدها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار ذكره ومن ايراد الأدلة المثبتة للواقعة المؤتمة ، فانه يكون قاصر البيان بما يعجز محكمة النقض عن مراقبه صحة التطبيق القانونى على الواقعة والادلاء برأى فيما يثيره الطاعن عن الخطأ فى تطبيق القانون • ولما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة لبحث سائر أوجه الطعن •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : تقاضى المبالغ الميئة وصفا وقدرا بالأوراق (خلو رجل) من المستأجر ••••• وطلبت عقابه بالمادتين ١/٢٦ ، ١/٧٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ • وادعى ••••• (المجنى عليه) مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت • ومحكمة جناح الشراية قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لايقاف التنفيذ والزامه برد المبلغ المطالب به وقدره ٧٠٠ جنيه (مبعمائة جنيها) والزامه بدفع مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت وغرامه ١٤٠٠ جنيه (ألف وأربعمائة جنيها) فاستأنف المحكوم عليه ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية -

قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... النخ

الحكمة

حيث ان مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة تقاضى خلو رجل فقد شابه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، ذلك بأنه التفت عن دفاعه الجوهري بأن الواقعة - بفرض صحتها - غير مؤثمة استنادا الى أن تقاضيه للمبلغ المقول بأنه خلو رجل - انما كان مقابل تنازلة عن تنفيذ حكم الطرد الذي صدر لصالحه ضد المدعى بالحقوق المدنية .

وحيث ان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بقوله أنها تخلص « فيما أبلغ به - المدعى بالحقوق المدنية - بمحضر الشرطة من أن المتهم (الطاعن) صاحب المسكن حصل على حكم بطرده من شقته وأراد حل النزاع وديا حتى لا يغادر مسكنه فأرسل له المتهم وطلب منه مبلغ ٧٥٠ جنيه حتى لا يتم تنفيذ حكم الطرد وتم دفع هذا المبلغ وأن الوسيط قد قام بدفع المبلغ للمتهم وتم تحرير محضر صلح بذلك .. » وبين الحكم الأدلة التي تساند اليها في ادانة الطاعن بقوله : وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال المدعى بالحقوق المدنية ومن الشهود الذين سمعت أقوالهم بمحضر الضبط ومن قيام المتهم بإجراء محضر الصلح ثم قيام المدعى بالحقوق المدنية بالتقدم بشكواه وهو ما تطمئن اليه المحكمة تماما وتجعله عمادا لقضائها ، « لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - المنطبق على واقعة الدعوى - قد نص في المادة ٢٦ منه على أنه : « لا يجوز للمؤجر مالكا كان أو مستأجرا بالذات أو بالوساطة اقتضاء أي مقابل أو أتعاب بسبب تحرير العقد

أو أى مبلغ إضافى خارج نطاق عقد الايجار زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليها فى العقد • كما لا يجوز بأية صورة من الصور للمؤجر أن يتقاضى أى مقدم ايجار • وكانت جريمة خلو الرجل لا تتحقق ، وفقا لهذا النص ، الا بتوافر صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الايجار • واذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت - على نحو ما سلف - تقاضى الطاعن مبلغا من المضعون ضده مقابل عدم تنفيذه حكم الطرد الصادر لصالحه دون أن يدلى برأيه فى مدى توافر مناط التأييم وفقا لأحكام المادة ٢٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المار ذكره ولما كانت المادة ٣١ • من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة ، حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم • لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من استظهار واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة على صوره من الصور التى يؤتمها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المار ذكره ومن ايراد الأدلة المثبتة للواقعة المؤتممة ، فانه يكون قاصر البيان بما يعجز محكمة النقض عن مراقبه صحة التطبيق القانونى على الواقعة والادلاء برأى فيما يثيره الطاعن عن الخطأ فى تطبيق القانون • ولما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة لبحث سائر أوجه الطعن •

جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار/الدكتور أحمد رفعت خفاجي نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : قيس الرأى عطيه نائب رئيس المحكمة ،
محمد أحمد حمدي ، أحمد محمود هيكمل ومحمد عبد المنعم البنا •

(١٧٢)

الطعن رقم ٢٣٨٩ لسنة ٥٢ القضائية

محكمة أمن الدولة « تشكيلا » • بطلان •

وجوب أن يكون رئيس محكمة أمن الدولة العليا بدرجة رئيس محكمة
استئناف • م ٢ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ • مخالفة ذلك •
أثره • بطلان الحكم •

حيث ان الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠
بإنشاء محاكم أمن الدولة قد جرى نصها على أن تشكل محكمة أمن الدولة
العليا من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف على أن يكون الرئيس بدرجة
رئيس محكمة استئناف ، وكان المستشار ••••• رئيس الهيئة التي أصدرت
الحكم المطعون فيه ليس كذلك ، فان المحكمة لا تكون مشكلة وفقا للقانون ،
ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مشوبا بالبطلان مما يستوجب نقضه والاحالة •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما : :
 ١ - اشتركا اتفاقا فيما بينهما وبطريق التحريض والاتفاق والمساعدة
 مع آخر مجهول في ارتكاب تزوير في محرر للبنك *
 - والذي تساهم الدولة في ماله بنصيب - هو حافظة صرف الشيك
 المضبوط بأن اتفقا فيما بينهما على أن يقوم مجهول بصرف الشيك رقم من
 بالمتيا منتحلا اسم وشخصية واستحضروا هذا المجهول واتفقا معه
 وحرضاه على صرف الشيك وانتحال اسم وشخصية سائق الذكر ، ففعل
 المجهول ذلك بأن توجه للبنك فرع المتيا وتقدم الى موظف البنك منتحلا
 اسم وشخصية ووقع بالحافظة بتوقيع نسبة زورا الى المذكور ، وقد
 ساعده على ذلك بأن توجهها معه الى البنك أثناء صرف الشيك ، وقدم له
 البطاقة الشخصية الخاصة بـ لاثبات شخصيته وأحضر له لضمانه
 فتمت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق وتلك المساعدة .
 واحالتهما الى محكمة أمن الدولة العليا لمعاقبتهما طبقا للمواد ٤٠، ٤١، ١١٣/١-٢،
 ١١٨، ١١٨ مكرر / ١، ١١٩، ١١٩ (أ) مكرر ، ٢/٢١٤ عقوبات .
 ومحكمة أمن الدولة العليا بالمتيا قضت حضوريا للمتهم الأول وغايبا للثاني
 بتاريخ ٢ أبريل سنة ١٩٨١ ببراءتهما مما اسند اليهما .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

الحكمة

وحيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم اطعون فيه البطلان ، ذلك بأنه
 صدر من محكمة أمن الدولة العليا دون ان يكون رئيسها بدرجة رئيس محكمة
 استئناف مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

حيث ان الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة قد جرى نصها على أن تشكل محكمة أمن الدولة العليا من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف على أن يكون الرئيس بدرجة رئيس محكمة استئناف ، وكان المستشار رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ليس كذلك ، فان المحكمة لا تكون مشكلة وفقا للقانون ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مشوبا بالبطلان مما يستوجب نقضه والاحالة •

جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : محمد يونس ثابت ، راغب عبد الظاهر ،
عبد الرحيم نافع ومحمد حسن .

(١٧٣)

الطعن رقم ٣٠٥٥٠ لسنة ٥٢ القضائية

تموين . حكم « بياناته . بيانات حكم الادانة » « تسببيه .
تسبيب معيب » . نقض « أسباب الطعن . ما يقبل منها » .
خلو الحكم بالادانة في جريمة انتاج خبز بلدى يقل وزنه عن الوزن
المقرر قانونا من بيان وزن الرغيف . ومتوسط العجز فيه . ومقارنته
بالوزن المقرر قانونا . قصور .

لما كان ما أورده الحكم فيما تقدم قد خلا من بيان وزن الرغيف من
الخبز المضبوط ومتوسط العجز فيه ومقارنة ذلك بالوزن المقرر قانونا ، على
الرغم مما لهذا البيان من أهمية في تعرف حقيقة الواقعة ومدى صحة تطبيق
القانون عليها ، الأمر الذى يصم الحكم بالقصور في البيان بما يوجب نقضه
والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أنتج خبزا بلديا ناقص الوزن عن الحد
المقرر ، وطلبت عقابه بالمواد ٣٨٠٢٧،٢٦،٢٤ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧

المعدل والمواد ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ٩٤٥ • ومحكمة
الجنح المستعجلة بدسوق قضت حضوريا عملا بنواد الاتهام بحبس المتهم
سنة أشهر مع الشغل وغرامة مائة جنيه والمصادرة وشهر ملخص الحكم لمدة
سنة أشهر وكفالة عشرة جنيهات • فاستأنف المحكوم عليه ومحكمة
كفر الشيخ الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف
شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف •
فطن الاستاذ •••• المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق
النقض •• الخ •

الحكمة

حيث ان مما ينهائ الطاعن على حكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة
انتاج خبز بلدى يقل وزنه عن الوزن المقرر قانونا ، فقد انطوى على قصور
فى التسبيب ، ذلك بأنه لم يواجه عناصر الاتهام المسند الى الطاعن ، مما يعيب
الحكم بما يوجب نقضه •

وحيث ان الحكم الابتدائى - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة
الدعوى بما مؤداه أنه أثناء مرور المحضر وزملائه فى حمالة تموينية فاجأوا مخبز
الطاعن الذى كثرت الشكوى منه فوجدوه قائما بالانتاج ثم أورد الحكم قوله :
« وقد اشبهوا فى الخبز الناتج من بيت النار بأنه ناقص الوزن وعليه قاموا
بجمع عدد من الارغفة الناتجة من بيت النار فى جوال نظيف ومحاك بالدوبارة
وتصادف وجود صاحب المخبز وتم عمل جشنى عن تقطيع العجين على ميزان
المخبز ووجدوه ناقص الوزن أيضا ، لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم
فيما تقدم قد خلا من بيان وزن الرغيف من الخبز المضبوط ومتوسط العجز
فيه ومقارنة ذلك بالوزن المقرر قانونا ، على الرغم مما لهذا البيان من أهمية
فى تعرف حقيقة الواقعة ومدى صحة تطبيق القانون عليها ، الأمر الذى يصم
الحكم بالقصور فى البيان بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى
أوجه الطعن •

جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : أحمد أبو زيد ، محمد نجيب صالح ،
عوض جادو ومصطفى طاهر .

(١٧٤)

الطعن رقم ٤٢٢٣ لسنة ٢٠٠٢ القضائية

١ - حكم « بطلان الحكم » « تسببه » تسببه معيب » • نقض
« أسباب الطعن » ما يقبل منها » « حالات الطعن الخطأ في تطبيق القانون » •
اختلال فكرة الحكم عن موضوع الدعوى وعناصر الواقعة • يعيبه
بالتناقض والتخايل •
قضاء الحكم بالتعويض عن واقعة لم ترفع بها الدعوى • مخالفة
للقانون •

٢ - اثبات « بوجه عام » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير
الدليل » • حكم « تسببه » تسببه معيب » •
تساند الأدلة في المواد الجنائية • مؤداه ؟

١ - لما كان تساند الحكم في ادانة الطاعنين الى ما شهد به الشاهدان
بواقعة سب والتي تغاير واقعة الضرب التي افيمت عنها الدعوى الجنائية وهو
ما ينبىء عن اختلال فكرة الحكم من حيث تركيزها في موضوع الدعوى
وعناصر الواقعة • وكان الثابت ان المحكمة ادخلت في عناصر التعويض الذى
قضت به على الطاعنين ما أصاب المجنى عليهما من ضرر نتيجة الأعداء
عليهما بالسب فى حين أن الدعوى الجنائية قد رفعت عن جنته الضرب المسند

الى الطاعنين فحسب وادعت المجنى عليهما مدنيا مطالبتين بتعويض الضرر الذى اصابهما من هذه الجريمة ، لما كان ذلك كذلك فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالتعويض عن واقعة اخرى لم ترفع بها الدعوى يكون قد خالف القانون لتصديه لفعل ليس مطروحا على المحكمة .

٢ - الادلة فى المواد الجنائية متسانده يكمل بعضها بعضا ، بحيث اذا سقط أحدهما أو أستبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان للدليل الباطل فى رأى الذى انتهت اليه المحكمة ، أو التعرف على ما كانت تنتهى اليه من نتيجة عند الحكم بالتعويض لو انها فطنت الى ان هذا العنصر من عناصر الخطأ (واقعة السب) غير قائم . لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض للحكم المطعون فيه والاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما الأول : احدث عمدا
الاصابات الميئة بالتقرير الطبى والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . الثانية : احدثت عمدا
الاصابات الميئة بالتقرير الطبى والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما وطلبت معاقبتها بالمادة ٢٤٢/٣٠١ من قانون العقوبات . وادعت كل من المجنى عليهما مدنيا قبل المتهمين بمبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جناح المنتزه قضت حضوريا عملا بالمادة ٣٠٤/١ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءة المتهمين مما هو منسوب اليهما ورفض الدعوى المدنية فاستأنفت كل من النيابة العامة والمدعيتان بالحقوق المدنية ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شيكلا وفى الموضوع وباجماع الاراء بالقاء الحكم المستأنف بشقيه وبحبس كل من المتهمين اسبوعين مع الشغل وأمرت بايقاف تنفيذ العقوبة ايقافا

شاملا وفي الدعوى المدنية بالزامهما بأن يدفعا مبلغ مائتى جنيه لكل من المدعيتين بالحق المدنى •

فطن الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض الخ •

الحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه انه اذ دانهما بجريمة الضرب البسيط وبالزامهما بالتعويض قد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال ، كما انطوى على خطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه قد تساند الى أقوال الشاهدين ، بمحض الضبط بأنهما أيدا المجنى عليهما فيما نسبته للطاعنين من واقعة السب ، فى حين أن الواقعة التى اقيمت عنهما الدعوى الجنائية هى واقعة الضرب ، وقد أدى به هذا الخلط فى فهم واقعة الدعوى الى أن ادخل واقعة السب كعنصر من عناصر خطأ عند القضاء بالتعويض مما ينبىء عن ان المحكمة لم تحط بالدعوى عن بصرة وبصيرة •

وحيث انه لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان الدعوى الجنائية أقيمت ضد الطاعنين لانهما الطاعن الاول احدث عمدا الاصابات الميينة بالتقرير الطبى والتى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما • وان الطاعنة الثانية احدثت عمدا ب الاصابات الميينة بالتقرير الطبى والتى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما • ولما كان الحكم فيه قد تساند فى ادائه الطاعنين الى اقوال الشاهدين و والتى جاءت شهادتهما مؤيدة لاقوال المجنى عليها الاولى من التعدى عليها بالسب كما أورد الحكم فى شأن ما قضى به فى الدعوى المدنية المقامة من المدعين بالحق المدنى ، ان الخطأ ثابت فى حق الطاعنين من تعدى الاخيرين عليهما

بالضرب وما تمرضتا له من سب فيه خدش لكرامتهما وامتهان لهما •
لما كان ذلك ، وكان تساند الحكم في ادانة الطاعنين الى ما شهد به
الشاهدان سالف الذكر بواقعة سب والتي تغاير واقعة الضرب التي اقيمت
عنها الدعوى الجنائية وهو ما ينبىء عن اختلال فكرة الحكم من حيث
تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة • وكان الثابت ان المحكمة
ادخلت في عناصر التمييز الذى قضت على الطاعنين ما اصاب المجنى عليهما
من ضرر نتيجة الاعتداء عليهما بالسب في حين أن الدعوى الجنائية قد رفعت
عن جنسية الضرب المسندة الى الطاعنين فحسب وادعت المجنى عليهما مدنيا
مطالبتين بتعويض الضرر الذى اصابهما من هذه الجريمة ، لما كان ذلك كذلك
فان الحكم المطاوع فيه اذ قضى بالتعويض عن واقعة اخرى لم ترفع بها
الدوى يكون قد خالف القانون التصديق لفعل ليس مطروحا على المحكمة
ولا يشفع للحكم ما أورده من أدلة أخرى تأييدا لواقعة الضرب ، ذلك بأن
الأدلة في المواد الجنائية متسانده يكمل بعضها بعضا ، بحيث اذا سقط أحدها
أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى رأى
الذى انتهت اليه المحكمة ، أو التعرف على ما كانت تنتهى اليه من نتيجة
عند الحكم بالتعويض لو انها فطنت الى أن هذا العنصر من عناصر الخطأ
(واقعة السب) غير قائم • لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون
فيه والإحالة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن مع الزام المطعون ضدهما
مصاريف الدعوى المدنية شاملة مقابل أتعاب المحاماه •

جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : أحمد أبو زيد ، محمد نجيب صالح ،
عوض جادو ومصطفى طاهر .

(١٧٥)

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٥٢ القضائية :

١ - اجراءات « اجراءات المحاكمة » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع » •
« ما يوفره » • حكم « تسببيه • تسبب معيب » • محضر الجلسة
« بياناته » •

عدم وجود المذكرة التي قدمها الطاعن بالجلسة ضمن المفردات المتضمنة
طلبه أصليا الحكم بالبراءة واحتياطيا سماع شهود الاثبات لا ينفي
تقديمه لها مادام أن الثابت بمحضر الجلسة أنه قدم مذكرة •

٢ - اثبات « شهود » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع » • ما يوفره •
المحاكمات الجنائية • قيامها على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة
وتسمع فيه الشهود سواء لاثبات التهمة أو لنفيها •

نزول المدافع عن سماع الشهود • لا يحول دون عدوله عنه •
شفاهة أو كتابة • طالما كانت المرافعة لم تتم بعد •

طلب سماع الشهود • اذا ما اتجهت المحكمة لغير البراءة • القضاء
بالادانة دون اجابة هذا الطلب • اخلال بحق الدفاع • علة ذلك ؟

١ - لما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قدم مذكرة
للمحكمة في ختام مرافعته وصفها بأنها تتضمن كل دفاعه وتمسك بما جاء
بها من طلبات ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا لوجه

الطعن أن هذه المذكرة غير موجودة • ولما كان لا وجه للمنازعة فيما يقرر
الدفاع بأسباب الطعن أنه أوردته بتلك المذكرة - التي تعتبر متمعة لدفاعه
الشفوي - من طلب البراءة أصليا واحتياطيا سماع شهود الاثبات ما دام أن
الظاهر يسانده •

٢ - الاصل أن الاحكام في المواد الجنائية انما تبني على
التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجلسة وتسمع فيها الشهود لاثبات التهمة
أو نفيها ، وانما يصح للمحكمة أن تقرر تلاوة أقوال الشاهد اذا تعذر سماع
شهادته أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك وكان من المقرر أن حق الدفاع الذي
يتمتع به المتهم يخول له ابداء ما يعن له من طلبات التحقيق طالما أن باب
المرافعة ما زال مفتوحا ، فان نزول المدافع عنه بادىء الأمر عن سماع شهود
الاثبات واسترساله في المرافعة لا يسلبه حقه في العدول عن ذلك والعودة الى
التمسك بسماعهم ما دامت المرافعة ما زالت دائرة ، سواء تم هذا التمسك في
دفاعه الشفوي أو المكتوب • لما كان ذلك وكان المدافع عن الطاعن قد تمسك
في المذكرة المشار اليها بطلب سماع الشهود - مما يعد عدولا منه عن النزول
عن سماعتهم الذي تضمنه ما أثبت بمستهل جلسة المحاكمة من الاكتفاء بتلاوة
أقوالهم بالتحقيقات - وكان يتعين على المحكمة أن توجيه الى هذا الطلب الذي
يعتبر بصورته الواردة في أسباب الطعن بمثابة طلب جازم عند الاتجاه الى
القضاء بغير البراءة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عول في الادانة
على أقوال هؤلاء الشهود دون الاستجابة الى طلب سماعتهم أو الرد عليه بما يبرر
رفضه ، فانه يكون معييا بالاخلال بحق الدفاع مما يوجب نقضه والاحالة •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا
غير مششخن «فرد بلدي» • ثانيا : أحرز ذخائر « طلقة واحدة » مما تستعمل

فى السلاح النارى سائف الذكر دون أن يكون مرخصا له باحرازه وطلبت الى مستشار الاحالة احواله الى محكمة الجنايات لمما قبله طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام • فقرر ذلك • ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١ ، ٦ ، ٢٦/١-٥ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، ٢٦ لسنة ١٩٧٨ والجسول رقم ٢ المرافق مع تطبيق المواد ٣٢ ، ١٧ ، ١/٥٥ ، ١/٥٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وتغريمه عشرة جنيهات والمصادرة عما أسند اليه وأمرت بايقاف تنفيذ عقوبة الحبس فقط •

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض • الخ •

الحكمة

حيث ان مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمتى احراز سلاح نارى وذخيرة له بغير ترخيص قد شابه الاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المدافع عنه تمسك فى المذكرة المقدمة منه بجلسة المحاكمة والمتضمنة لدفاعه بطلب سماع شهود الاثبات اذا ما اتجهت المحكمة الى القضاء بغير البراءة ، غير أن الحكم عول فى قضائه على أقوال هؤلاء الشهود دون الالتفات لطلبه ، الأمر الذى يعيب الحكم بما يوجب نقضه •

وحيث أنه لما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قدم مذكرة للمحكمة فى ختام مرافقته وصفها بأنها تتضمن كل دفاعه وتمسك بما جاء بها من طلبات ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أن هذه المذكرة غير موجودة • ولما كان لا وجه للمنازعة فيما يقرر الدفاع بأسباب الطعن أنه أوردته بتلك المذكرة - التى تعتبر متممة لدفاعه الشفوى - من طلب البراءة أصليا واحتياطيا سماع شهود الاثبات ما دام أن الظاهر يساعد ، وكان الأصل أن الاحكام فى المواد الجنائية انما تبني على

التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجلسة وتسمع فيها الشهود لإثبات التهمة أو نفيها ، وإنما يصح للمحكمة أن تقرر تلاوة أقوال الشاهد اذا تعذر سماع شهادته أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . وكان من المقرر أن حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم يخول له ابداء ما يعن له من طلبات التحقيق طالما أن باب المرافعة ما زال مفتوحا ، فان نزول المدافع عنه بادىء الأمر عن سماع شهود الاثبات واسترساله في المرافعة لا يسلبه حقه في العدول عن ذلك والعودة الى التمسك بسماعهم ما دامت المرافعة ما زالت دائرة ، سواء تم هذا التمسك في دفاعه الشفوي أو المكتوب . لما كان ذلك وكان المدافع عن الطاعن قد تمسك في المذكرة المشار اليها بطلب سماع الشهود - مما يعد عدولا منه عن النزول عن سماعهم الذي تضمنه ما أثبت بمستهل جلسة المحاكمة من الاكتفاء بتلاوة أقوالهم بالتحقيقات - وكان يتعين على المحكمة أن توجيه الى هذا الطلب الذي يعتبر بصورته الواردة في أسباب الطعن بمثابة طلب جازم عند الاتجاه الى القضاء بغير البراءة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عول في الادانة على أقوال هؤلاء الشهود دون الاستجابة الى طلب سماعهم أو الرد عليه بما يبرر رفضه ، فانه يكون معيا بالاخلال بحق الدفاع مما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن الاخرى .

جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المششارين : قيس الرأي عطيه نائب رئيس المحكمة ،
محمد أحمد حمدي ، أحمد محمود هيكال ومحمد عبد المنعم البنا .

(١٧٦)

الطعن رقم ٢٤٣٠ لسنة ٥٢ القضائية

تسعيرة • اختصاص « محكمة الأحداث » • أحداث • استئناف
« نظره والحكم فيه » •

قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين • متعلقة
بالنظام العام • ثبوت أن المتهم كان حدثا وقت ارتكاب الجريمة وأن الحكم
المستأنف صدر ضده من محكمة عادية لا ولاية لها بالفصل في الدعوى •
واجب المحكمة الاستئنافية الوقوف في قضائها عند حد الغاء الحكم
المستأنف • علة ذلك ؟

لما كانت قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين
متعلقة بالنظام العام، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية
أن المتهم المطعون ضده حدث لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة وقت ارتكاب
الجريمة وعلى الرغم من ذلك ومن جريان المحاكمة في ظل القانون رقم ٣١
لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث الذى سبق صدوره واقعة الدعوى وانطبقت عليها
احكامه لم تقدمه النيابة العامة لمحكمة الأحداث المختصة وحدها بمحاكمته بل
قدمته الى محكمة الجناح العادية « محكمة جناح ديرب نجم » المشكلة من قاض
فرد قضى في الدعوى دون ان تكون له ولاية الفصل فيها فان محكمة ثانى
درجة اذ قضت بتعديل الحكم المستأنف تكون قد أخطأت في تطبيق القانون اذ

كان يتعين عليها ان يقتصر حكمها على القضاء بالغاء الحكم المستأنف لان القول بغير ذلك معناه اجازة محاكمة المتهم أمام المحكمة الاستئنافية مباشرة عن واقعة لا تملك محكمة الدرجة الاولى محاكمته عنها لخروجها عن دائرة ولايتها ؛ فضلا عن ان ذلك يكون منها قضاء فيما لم تتصل به المحكمة طبقا للقانون ، علاوة على ما فيه من حرمان للمتهم من درجة من درجات التقاضي وهذا لتعلقه بالنظام القضائي ودرجاته يعد مخالفا للاحكام المتعلقة بالنظام العام ومن ثم يتعين قبول هذا الوجه من الطعن و نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء المستأنف واحالة الدعوى الى النيابة العامة لاتخاذ مايلزم فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بدائرة ديرب نجم : محافظة الشرقية باع سلعة مسعرة بأكثر من السعر المقرر وطلبت عقابه بالمواد ١٤، ٩، ٢، ١٤، ١٥، ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والجدول المرفق . ومحكمة جناح ديرب نجم الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائه جنيه والمصادرة فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة الزقازيق الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتسليم المتهم لولى أمره .

فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ٠٠٠ الخ .

المحكمة

حيث ان مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بتعديل الحكم المستأنف وتسليم المطعون ضده لولى أمره قد اخطأ في تطبيق

القانون ذلك ان المتهم حدث وقد صدر الحكم المستأنف من محكمة لم تكن مشكلة وفقا للقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث مما كان يستوجب القضاء بالغاء الحكم المستأنف .

وحيث انه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده لبيع سلعة مسعرة بأكثر من السعر المقرر ، ومحكمة جناح ديرب نجم الجزئية قضت حضوريا بتغريم المطعون ضده مائة جنيه والمصادرة قاستأنف ومحكمة الزقازيق الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتسليم المطعون ضده لولى أمره ، لما كان ذلك ، وكان الشارع اذ نص في المادة ٢٨ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث على أنه «تشكل محكمة الاحداث من قاض واحد يعاونه خيران من الاختصاصيين احدهما على الأقل من النساء ويكون حضورهما اجراءات المحاكمة وجوبيا» وفي المادة ٢٩ منه على أنه « تختص محكمة الاحداث دون غيرها بالنظر في امر الحدث عند اتهامه في الجرائم وعند تعرضه للانحراف » فقد دل بذلك على ان الاختصاص بمحاكمة الحدث ينعقد لمحكمة الاحداث وحدها دون غيرها ولا تشاركها فيه أى محكمة اخرى سواها ، لما كان ذلك وكانت قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن المتهم المطعون ضده حدث لم يتجاوز منه ثمانى عشرة سنة وقت ارتكابه الجريمة وعلى الرغم من ذلك ومن جريان المحاكمة فى ظل القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث الذى سبق صدوره واقعة الدعوى وانطبقت عليها احكامه لم تقدمه النيابة العامة لمحكمة الاحداث المختصة وحدها بمحاكمته بل قدمته الى محكمة الجناح العادية « محكمة جناح ديرب نجم » المشكلة من قاض فرد قضى فى الدعوى دون ان تكون له ولاية الفصل فيها فان محكمة تاني درجة اذ قضت بتعديل الحكم المستأنف تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون اذ كان يتعين عليها ان يقتصر حكمها على القضاء بالغاء الحكم المستأنف لان القول

ينير ذلك معناه اجازة محاكمة المتهم أمام المحكمة الاستئنافية مباشرة عن واقعة لا تملك محكمة الدرجة الأولى محاكمته عنها لخروجها عن دائرة ولايتها ، فضلا عن ان ذلك يكون منها قضاء فيما لم تحصل به المحكمة طبقا للقانون ، علاوة على ما فيه من حرمان للمتهم من درجة من درجات التقاضي وهذا لتعلقه بالنظام القضائي ودرجاته يعد مخلفا نلاحكام المتعلقة بالنظام العام ومن ثم يتعين قبول هذا الوجه من الطعن ونقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالناء الحكم المستأنف واحالة الدعوى الى النيابة العامة لاتخاذ ما يلزم فيها .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنفى ،
محمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى .

(١٧٧)

الطعن رقم ٢٤٥٤ لسنة ٥٢ القضائية

١ - حكم « وضعه واصداره » « تسببيه » تسبیب غیر معيب » .

عدم رسم القانون شكلا خاصا لصياغة الواقعة المستوجبة للعقوبة
والظروف التي وقعت فيها . كفاية أن يكون مجموع ما أورده الحكم مؤديا
الى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .

٢ - حكم « تسببيه » تسبیب غیر معيب » .

تقدير جدية الحريات وكفايتها لتسوية الأمر بالتفتيش . موضوعى .

٣ - مواد مخدرة . قصد جنائى . اثبات « بوجه عام » . محكمة

الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » .

احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية . تقديرها موضوعى .

٤ - مواد مخدرة « تنظيم تداولها » . صيدلة . قانون « تنفيذه » .

ايراد الحكم أن مدير الصيدلية عرض للبيع عددا من علب الفاتودرم
كالسيوم بدون تذكرة طبية وضبط عدد منها بحوزته غير مقيدة بالدفتري
الخاص . كفايته . بياننا للواقعة المستوجبة للعقوبة . أساس لك ؟

- ٥ - ارتباط • مواد مخدرة • اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببه •
تسبب غير معيب » •
تقدير توافر الارتباط • موضوعي • حد ذلك •

١ - لما كان القانون لم يرسم شكلا خاصا تصوغ به المحكمة بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، وكان مجموع ما أورده الحكم المطعون فيه كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة على السياق المتقدم ، فإن ذلك يحقق حكم القانون كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية •

٢ - لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بنير معقب ، وكان الحكم المطعون فيه قد أطرح الدفع بطلان اذن التفتيش لابتنائه على تحريات غير جدية بأسباب سائغة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل •

٣ - لما كان احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما انها تقيمها على ما ينتجها •

٤ - لما كان قرار وزير الصحة رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ في شأن تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الصيدلية المؤثرة على الحالة النفسية - الصادر تنفيذا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة - قد نص في مادته الأولى على أن تخضع المواد والمستحضرات الصيدلية المشار اليها في المادة الثانية منه والتي وردت مادة الفاتودرم كالسيوم بالبند ٣ من الفقرة ج منها - لقواعد ونظم صرف عددها من بينها ما أوجبه على مدير الصيدلية في البنود ١٠، ١١، ١٢، ١٣ من تلك المادة من قيد الوارد والمنصرف من المستحضرات المذكورة في دفتر خاص معتمد من ادارة الصيدلة بمديرية الشؤون الصحية التابعة لها الصيدلية ، وعدم صرفها الا بناء على تذاكر طبية تحتفظ بها وان لا يصرف في المرة الواحدة أكثر من علبة للمريض

الواحد ، وان تقيد تلك التذاكر بدفتر خاص بها بأرقام سلسلة كما تنبئ بدفتر المستحضرات • وأحال في البند ١٩ من المادة ذاتها على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٧٥ في بيان عقوبة من يخالف هذه القواعد والنظم • لما كان ذلك ، وكان الين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت في حق الطاعن استنادا لأدلة اثبتت التي أوردها - أنه المدير المسئول عن الصيدلية يوم الضبط وأنه عرض للبيع خمس علب من مادة الفاتودرم كالسيوم بدون تذكرة طبية ، وأنه ضبطت في حوزته ١٠٧ علب من هذه المادة غير مقيدة بدفتر المستحضرات الطبية الخاص بالصيدلية ، وانتهى الى مساءلته بالمواد ٨٣، ٨٤، ٨٥ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ وقرار وزير الصحة رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ ، وهو ما يكفى بيانا للواقعة المستوجبة للعقوبة ، فان ما يشتره الطاعن من قصور الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل •

٥ - لما كان من المقرر ان تقدير توافر الارتباط المنصوص عليه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات هو من سلطة محكمة الموضوع ما لم تكن الوقائع كما اثبتها الحكم دالة على توافر شروط انطباق هذه المادة • وكانت وقائع الدعوى كما اثبتها الحكم المطعون فيه لا تبنى بذاتها عن تحقيق الارتباط بين الجريمتين اللتين دان الطاعن بهما فان الحكم يكون قد اقترن بالصواب فيما ذهب اليه من توقيع عقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا : حاز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا (ريتالين) في غير الأحوال المصرح بها قانونا • ثانيا : وهو مدير صيدلية لم يتبع القواعد المنظمة لصرف وتداول الفاتودورم • وطلبت الى مستشار الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للنقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، فقرر ذلك • ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا

عملا بالمواد ١٧، ٢٤، ٣٤ أ، ٣٤/أوج، ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند رقم ٩٥ من الجدول رقم واحد الملحق بالقانون الأول والمواد ٨٤، ٨٣، ٥٨ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ والقرار الوزاري رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمقتضاه بالأشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الاقراص المخدرة المضبوطة عن التهمة الأولى وتغريمه خمسة جنيهات ومصادرة الادوية المضبوطة •

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض • الخ •

الحكمة

من حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمتي حيازة مخدر بقصد الاتجار ، وصرف عقار الفاتودرم على خلاف القواعد المنظمة لصرفه، قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال وخطأ في القانون ذلك بأن عول على ملف الصيدلية ودفتر قيد المخدرات بها دون أن يورد مؤدى هذين الدليلين ووجه استدلاله بهما ، ورد على الدفع بطلان اذن التفتيش لابتائه على تحريات غير جدية بما لا يصلح ردا ، وما أورده للتدليل على قصد الاتجار لا يوفر ذلك القصد • هذا الى أنه لم يبين واقعة الدعوى المستوجبة للعقاب وما حية القواعد المنظمة لتداول عقار الفاتودرم بالنسبة للجريمة الثانية وأنزل بالطاعن عقوبة مستقلة عن تلك الجريمة برغم ارتباطها بالجريمة الاولى مما كان يقتضى توقيع عقوبة واحدة عنهما عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لتجريميتين المتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى مارتب عليها • لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد ضمن تحصيله لأقوال و أعضاء لجنة الصيدالة - الذين عون عليهم في ادانة الطاعن - ما مؤداه أنه ثبت من الاطلاع على دفتر قيد الريتالين عدم وجود رصيد منه بالصيدلية ، وأن هذا العقار أوقف صرفه منذ ادراجه بجدول المادة المخدرة في ٢٤/٦/١٩٧٦ ، كما تبين من الاطلاع على دفتر قيد الوارد والمنصرف من المواد والمستحضرات التي نظم تداولها قرار وزير الصحة أن طلب الفاتودرم التي ضبطت بالصيدلية غير مقيدة في ذلك الدفتر • لما كان ذلك ، وكان القانون لم يرسم شكلا خاصا تصوغ به المحكمة بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، وكان مجموع ما أوردده الحكم المطعون فيه كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة على السياق المتقدم ، فان ذلك يحقق حكم القانون كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية • لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب، وكان الحكم المطعون فيه قد أطرح الدفع بطلان أذن التفتيش لابتناؤه على تحريات غير جدية بأسباب سائغة ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل • وفضلا عن ذلك فانه لا يجدى الطاعن أثاره ما دام أن الحكم قد استظهر - في بيانه لواقعة الدعوى وفي مقام رده على الدفع بطلان القبض والتفتيش - توافر حالة التلبس بالجريمة مما أفصح عنه من دخول الضابط للصيدلية بحجة صرف تذكرة طيه وحضوره واقعة محذولة المرشد السرى شراء عقارى الريتالين والفاتودرم من الطاعن وسماع ما دار بينهما من حديث ومشاهدته الطاعن وهو يقدم هذين العقارين للمرشد • لما كان ذلك ، وكان احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنها تقيمها على ما ينتجها ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لقصد الاتجار في قوله « وحيث أنه عن قصد

المتهم من حيازة أقراص الريتاين المخدرة المضبوطة فإن المحكمة تطمئن الى أن قصد الاتجار المسند اليه ثابت قبله من ضبطه والجريمة متلبسا بها وأثناء قيامه بإجراءات بيع ذلك المخدر للمرشد السرى ، ، وهو تدليل سائق من شأنه أن يؤدي الى مارتب عليه ، فإن ما ينعمه الطاعن في هذا الصدد يكون على غير سند .

لما كان ذلك ، وكان قرار وزير الصحة رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ في شأن تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الصيدلية المؤثرة على الحالة النفسية الصادر تنفيذا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة - قد نص في مادته الأولى على أن تخضع المواد والمستحضرات الصيدلية المشار اليها في المادة الثانية منه والتي وردت مادة الفاتودرم كالسيوم بالبند ٣ من الفقرة ج منها - لقواعد ونظم صرف عددها من بينها ما أوجبه على مدير الصيدلية في البنود ١٠، ١١، ١٢، ١٣ من تلك المادة من قيد الوارد والمنصرف من المستحضرات المذكورة في دفتر خاص معتمد من ادارة الصيدلة بمديرية الشؤون الصحية التابعة لها الصيدلية ، وعدم صرفها الا بناء على تذاكر طبية تحتفظ بها وان لا يصرف في المرة الواحدة أكثر من علبة للمريض الواحد ، وان تقيد تلك التذاكر بدفتر خاص بها بأرقام متسلسلة كما تقيد بدفتر المستحضرات . واحال في البند ١٩ من المادة ذاتها على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٧٥ في بيان عقوبة من يخالف هذه القواعد والنظم . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت في حق الطاعن استنادا لأدلة الثبوت التي أوردها - أنه المدير المسئول عن الصيدلية يوم الضبط وأنه عرض للبيع خمس علب من مادة الفاتودرم كالسيوم بدون تذكرة طبية ، وأنه ضبطت في حوزته ١٠٧ علبة من هذه المادة غير مقيدة بدفتر المستحضرات الطبية الخاص بالصيدلية ، وانتهى الى مساءلته بالمواد ٨٣، ٨٤، ٨٥ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ وقرار وزير الصحة رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ ، وهو ما يكفي بآنا لوقاعة المستوجبة للعقوبة ، فإن ما يثيره الطاعن من قصور الحكم في هذا الشأن

لا يكون له محل • لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير توافر الارتباط المنصوص عليه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات هو من سلطة محكمة الموضوع ما لم تكن الوقائع كما اثبتها الحكم دالة على توافر شروط انطباق هذه المادة • وكانت وقائع الدعوى كما اثبتها الحكم المطعون فيه لا تبني بذاتها عن تحقيق الارتباط بين الجريمتين اللتين دان الطاعن بهما فان الحكم يكون قد اقترن بالصواب فيما ذهب اليه من توقيع عقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين ويكون منعى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد • لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا ••

جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

بقيادة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : أحمد أبو زيد ، محمد نجيب صالح ،
عوض جادو ومصطفى طاهر .

(١٧٨)

الطعن رقم ٢٤٦٠ لسنة ٥٢ القضائية

تبديد • جريمة « أركانها » • قصد جنائي • حكم « تسببه •
تسبب معيب » • نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها » •

مجرد التأخير في رد الشيء المسلم أو الامتناع عن رده لا يكفي لتحقيق
الركن المادي لجريمة التبديد • ضرورة اقترانه بانصراف نية الجاني الى
إضافة المال الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بصاحبه • مثال
لتسبب معيب •

من المقرر أن التأخير في رد الشيء أو الامتناع عن رده الى حين لا يتحقق
به الركن المادي لجريمة التبديد ما لم يكن مقرونا بانصراف نية الجاني الى
إضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بصاحبه ولما كان
الحكم قد أثبت في مدوناته أن الطاعنين بررا امتناعهما عن رد المبلغ المقول
باختلاسه منذ البداية بما تمسكا به من وجود حساب بين الطرفين لم يصف
بعد ومن حقهما في حبس المبلغ حتى يستوفيا حقهما قبل المجنى عليه من
عمولات وما أنفقاه من مصروفات شحن ، وكان هذا الذي قام عليه اعتقاد
الطاعنين سائغا يشهد له الواقع ويسانده مسلكهما في مرحلة التحقيق
الابتدائي من ابداء استعدادهما لايداع المبلغ خزينة المحكمة لحين تصفية
الحساب وما آلت اليه الامور في مرحلة المحاكمة من تصفيه الحساب وقيامهما

يرد المبلغ الذى أسفرت عنه عملية التصفية الى وكيل المجنى عليه على ماأورده الحكم، ودالا فى خصوصية هذه الدعوى على انتفاء القصد الجنائى لديهما وأنهما ما هدفا بقعودهما عن الرد فترة الا حفظ حق له ما يبرره قانونا ، فان الحكم اذ دانهما بجريمة التبيد يكون قد أخطأ صحيح القانون مما يتعين نقضه وتبرئة الطاعنين مما أسند اليهما •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : بددا المبلغ النقدى المبين بالأوراق المملوك لـ والذى لم يسلم اليهما الا على سبيل الوكالة فاختلساه لتفسيهما اضرارا بمالكة ، وطلبت عقابهما بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات • ومحكمة جنح قصر النيل قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس كل من المتهمين شهرا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة • فاستأنف المحكوم عليهما • ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية-بهيئة استئنافية- قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف •

فطعن الاستاذ المحامى عن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض الخ •

الحكمة

حيث ان ما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانهما بجريمة التبيد قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأن دفاع الطاعنين قام على انتفاء نية الاختلاس لديهما وانهما امتعا عن رد المبلغ لحين تصفية الحساب المعلق بينهما وبين المجنى عليه فضلا عن حقهما فى حبسه الى أن يستوفيا حقهما فى قيمة العمولة وما أنفقاه من مصاريف الشحن ، كما أبديا استعدادهما لايداع

المبلغ خزينة المحكمة حين تصفية الحساب أثناء مباشرة النيابة العامة تحقيق الواقعة وأنه بعد تصفية الحساب قادم ما أسفرت عنه نتيجة التصفية الى وكيل المجنى عليه يد أن الحكم رغم تحصيله لهذا الدفاع وما ينطوى عليه من اعتبار الواقعة غير مؤثرة لم يعمل مؤداه مما يعيه ويستوجب نقضة

وحيث انه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن المجنى عليه تعاقد مع الطاعنين على توريد عدة صفقات من الاغنام تسلم اليه بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية وقد جنحت احدى مراكب الشحن بحمولتها من الاغنام بعرض البحر وتسبب عن ذلك نفوق ثلاثة آلاف رأس منها وقامت شركة مصر للتأمين بصرف مبلغ ٥٩٨١١ جنيه و ٥٦٠ مليم قيمة التأمين على رسالة الاغنام المؤمن عليها وتسلمه الطاعنان من الشركة المؤمنة لحساب المجنى عليه وامتنعا عن تسليمه له فأبلغن ضدتهما شقيق المجنى عليه بالتبديد . وحصل الحكم دفاع الطاعنين بأنه قام على انتفاء القصد الجنائي لديهما وأن سبب امتناعهما عن رد المبلغ الى المجنى عليه يرجع الى وجود حساب بين الطرفين اذ أن الأخير مدين لهما بمبلغ ثلاثين ألف جنيهه قيمة عوالات ومصاريف شحن ، كما أثبت الحكم أنه أثناء مباشرة النيابة تحقيق الواقعة أبدى الطاعنان استعدادهما لايداع المبلغ الذي تسلماه خزينة المحكمة حين تصفية الحساب بين الطرفين كما يبين من مطالعة الحكم ومحضر جلسة المحاكمة الابتدائية أن الطاعنين قدما اقرارا موقعا من شقيق المجنى عليه بصفته وكيلاً عنه يتضمن استلامه من الطاعنين تسعة وأربعين ألف جنيه ناتج تصفية الحساب بين الطرفين بخصوص حادث نفوق الاغنام ومبلغ التعويض الذي تسلمه الطاعنان من الشركة المؤمنة وقد مثل شقيق المجنى عليه بجلسة المحاكمة وأقر بصدور الاقرار منه واستلامه المبلغ المدون به من الطاعنين بصفته وكيلاً عن المجنى عليه وأثبتت المحكمة بمحضر الجلسة اطلاعها على التوكيل الصادر له من المجنى عليه الذي يبيح له ذلك . وخلص الحكم بعد أن حصل هذا الدفاع الى ادانة الطاعنين . لما كان ذلك ، وكان ما عول عليه الحكم في قضائه بادانة الطاعنين هو امتناعهما عن رد المبلغ الذي تسلماه من شركة

التأين للمجنى عليه واستند في قضائه بوقف تنفيذ العقوبة الى قيامهما بسداد المبلغ الذي أسفرت عنه عملية تصفية الحساب بينهما وبين المجنى عليه وهو ما لا تتوافر به أركان جريمة التبيد كما هي معرفة به في القانون ذلك بأن التأخير في رد الشيء أو الامتناع عن رده الى حين لا يتحقق به الركن المادى لجريمة التبيد ما لم يكن مقرونا بانصراف نية الجانى الى اضافة المال الذى تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بصاحبه ولما كان الحكم قد أثبت في مدوناته أن الطاعنين بررا امتناعهما عن رد المبلغ المقول باختلاسه منذ البداية بما تمسكا به من وجود حساب بين الطرفين لم يصف بعد ومن حقهما فى حبس المبلغ حتى يستوفيا حقهما قبل المجنى عليه من عمولات وما أنفقاه من مصروفات شحن ، وكان هذا الذى قام عليه اعتقاد الطاعنين سائغا يشهد له الواقع ويسانده مسلكهما فى مرحلة التحقيق الابتدائى من ابداء استعدادهما لايداع المبلغ خزينة المحكمة لحين تصفية الحساب وما آلت اليه الامور فى مرحلة المحاكمة من تصفية الحساب وقيامهما برد المبلغ الذى أسفرت عنه عملية التصفية الى وكيل المجنى عليه على ماأورده الحكم ، ودالا فى خصوصية هذه الدعوى على انتفاء القصد الجنائى لديهما وأنهما ماهدفا بقعودهما عن الرد فترة الا حفظ حق له يبرره قاتونا ، فان الحكم اذ دانهما بجريمة التبيد يكون قد أخطأ صحيح القانون مما يتعين معه نقضه وتبرئة الطاعنين مما أسند اليهما دون حاجة ليبحث باقى أوجه الطعن .

جاسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برياسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : أحمد أبو زيد ، محمد نجيب صالح ،
عوض جادو ومصطفى طاهر .

(١٧٩)

الطعن رقم ٢٤٦٦ لسنة ٥٢ القضائية

اجراءات « اجراءات المحاكمة » « تحقيق بمعرفة المحكمة » • محكمة
الجنايات « الاجراءات أمامها » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما يوفره » •
اثبات « شهود » • نقص « أسباب الطعن • ما يقبل منها » • اعلان
المحاكمات الجنائية • قيامها على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة
وتسمع فيه الشهود • سواء لاثبات التهمة أو لنفيها • تحديد القانون
اجراءات اعلان المتهم من يرى من الشهود • لم يقصد به الاخلال بهذه
الأسس •

شهود الواقعة • على المحكمة اجابة طلب الدفاع سماعهم ولو لم
يذكروا فى قائمة شهود الاثبات • وسواء أعلنهم المتهم أو لم يعلنهم •
أساس ذلك ؟

عدم اجابة المحكمة طلب الدفاع سماع شاهدين والرد عليه بما
لا يسوغه • على الرغم من اتصال الواقعة المطلوب سماعهما عنها ولزوم
سماعهما للفصل فى الدعوى • يعيب الحكم •

ان القانون حين رسم الطريق الذى يتبعه المتهم فى اعلان الشهود
الذين يرى مصلحته فى سماعهم أمام محكمة الجنايات لم يقصد بذلك
الى الاخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية والتى تقوم على التحقيق

الشفوى الذى تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة فى مواجهة المتهم وتسعى فيه الشهود سواء لاثبات التهمة أو لنفيها مادام سماعهم ممكنا ثم تجمع بين ما تستخلصه من شهادتهم وبين عناصر الاستدلال الأخرى فى الدعوى المطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها فى الدعوى ، وكان يتعين اجابة الدفاع الى طلبه سماع شهود الواقعة ولو لم يرد لهم ذكر فى قائمة شهود الاثبات أو يقيم المتهم باعلانهم لأنهم لا يعتبرون شهود نفي بمعنى الكلمة حتى يلتزم باعلانهم ، ولأن المحكمة هى الملاذ الأخير الذى يتعين أن ينفسح لتحقيق الواقعة وتقصيها على الوجه الصحيح غير مقيدة فى ذلك بتصرف النيابة العامة فيما تبينه فى قائمة شهود الاثبات أو تسقطه من أسماء الشهود الذين عاينوا الواقعة أو يمكن أن يكونوا عاينوها والا انتفت الجدية فى المحاكمة وانغلق باب الدفاع فى وجه طارقه بغير حق ، وهو ما تأباه العدالة أشد الأباء ، ولما كانت الواقعة التى طلب الطاعن سماع شهادة الشاهدين عنها متصلة بواقعة الدعوى ظاهرة التعلق بموضوعها وكان سماعها لازما للفصل فيها فان رفض المحكمة طلبه للسبب الذى ذكرته يكون غير سائغ وفيه اخلال بحق الدفاع لما ينطوى عليه من معنى الفضاىء فى أمر لم يعرض عليها لاحتمال أن تجيء هذه الشهادة التى تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها بما يقنعها مما قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز جوهرًا مخدرا « حشيشا » وكان ذلك بقصد الاتجار وفى غير الأحوال المصرح بها قانونا وطلبت الى مستشار الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الثواردين بقرار الاتهام . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا

بالمواد ١/١ ، ٢ ، ٧ ، ٣٤/أ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ المعدل
بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق مع
تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة
ثلاث سنوات وبتغريمه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة •
فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ••• النخ

الحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة
احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار قد شابه الاخلال بحق الدفاع ذلك بأن
المدافع عنه طلب سماع أقوال الشرطين السريين اللذين انتقلا مع ضابط
قسم مكافحة المخدرات عند اجراء الضبط والتفتيش غير أن المحكمة لم تجبه
الى طلبه وردت عليه بما لا يسوغ رفضه مما يعيب حكمها ويوجب نقضه •

وحيث أنه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن
الطاعن طلب ضم دفتر أحوال قسم مكافحة المخدرات في يوم واقعة الضبط
لمعرفة أسماء أفراد القوة الذين رافقوا ضابط قسم مكافحة المخدرات عند
اجراء الضبط والتفتيش لسماعهم وذلك تحقيقا لدفاعه من أن المخدر لم
يُضبط بمسكنه بل ضبط فوق سطح المنزل بمعرفة أحد أفراد القوة المرافقة
للضابط ، فقررت المحكمة ضم دفتر الأحوال استجابة لطلب الدفاع وبعد أن
أثبتت المحكمة اطلاعها على طلب الدفاع في ختام مرافقته سماع أقوال
الشرطين السريين ••••• ، ••••• ويبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن
بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة عليها عرض لما طلبه الطاعن من سماع
أقوال الشرطين السريين ورد عليه بقوله • وحيث أنه عن طلب الدفاع
••••• شاهدى نفى من رجال القوة المرافقة للضابط فإن المحكمة تلتفت عنه
لأن الضابط أجرى تفتيش مسكن المتهم بمفرده وأقتصر دور رجال القوة

على حفظ الأمن خارج المسكن ، • لما كان ذلك ، وكان القانون حين رسم الطريق الذي يتبعه المتهم في اعلان الشهود الذين يرى مصلحته في سماعهم أمام محكمة الجنايات لم يقصد بذلك الى الاخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية والتي تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة في • واجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لاثبات التهمة أو لنفيها مادام سماعهم ممكنا ثم تجمع بين ما تستخلصه من شهادتهم وبين عناصر الاستدلال الأخرى في الدعوى المطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها في الدعوى ، وكان يتعين اجابة الدفاع الى طلبه سماع شهود الواقعة ولو لم يرد لهم ذكر في قائمة شهود الاثبات أو يتم المتهم باعلانهم لأنهم لا يعتبرون شهود نفى بمعنى الكلمة حتى يلتزم باعلانهم ، ولأن المحكمة هي الملاذ الأخير الذي يتعين أن ينفسح لتحقيق الواقعة وتقصيها الى الوجه الصحيح غير مقيدة في ذلك بتصرف النيابة العامة فيما تبينه في قائمة شهود الاثبات أو تسقطه من أسماء الشهود الذين تابنوا الواقعة أو يمكن أن يكونوا عاينوها والا اقتفت الجدية في المحاكمة وانتهى باب الدفاع في وجه طارقه بغير حق ، وهو ما تأباه العدالة أشد الاباء ، ولما كانت الواقعة التي طلب الطاعن سماع شهادة الشاهدين عنها متصلة بواقعة الدعوى ظاهرة التعلق بموضوعها وكان سماعها لازما للفصل فيها فان رفض المحكمة طلبه للسبب الذي ذكرته يكون غير سائق وفيه اخلال بحق الدفاع لما ينطوي عليه من معنى القضاء في أمر لم يعرض عليها لاحتمال أن تجيء هذه الشهادة التي تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها بما يقنعها مما قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى • لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيا بما يستوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن •

جاسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برياسة السيد المستشار / أمين أمين عليوه نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / جمال الدين منصور ، صفوت مؤمن ،
صلاح خاطر وحسين لبيب .

(١٨٠)

الطعن رقم ٢٥١٩ لسنة ٥٢ القضائية

١ - محكمة الجنايات « الاجراءات أمامها » • حكم « وصف الحكم » •
اجراءات المحاكمة •

وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي • العبرة فيه بحقيقة الواقع
في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه • مناط اعتبار الحكم حضوريا •
هو بحضور الجلسات التي تمت فيها المرافعة •

٢ - قانون « تفسيره • تطبيقه » • سلاح « احراز أجزاء رئيسية
من سلاح ناري بغير ترخيص » • نقض « حالات الطعن بالنقض • الخطأ
في تطبيق القانون » •

(أ) لا محل للأجتهد ازاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه •

(ب) تأميم حيازة وأحراز الأجزاء الرئيسية للسلاح • م ٣٥ من
القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل • عدم اشتراط أفرادها • أساس لك ؟

انتهاء الحكم الى تبرئة المطعون ضده بمقولة أن مناط التجريم وجود
الأجزاء الرئيسية للسلاح على أفراد • خطأ في القانون •

١- من حيث أنه وإن أثبت بالحكم المطعون فيه أنه صدر غيابيا إلا أن ذلك مجرد خطأ مادي عن سهو في وصف الحكم ، ذلك لأن الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المطعون ضده حضر بجلسته ٢٢ يونية سنة ١٩٨١ ، وبهذه الجلسة تمت المرافعة وصدر الحكم المطعون فيه ، مما يدل بلا شك أو شبهة في أن الحكم حضوري ، إذ العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه ، ولأن مناط اعتبار الحكم حضوري هو بحضور المتهم الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى •

٢- المادة ٢٥ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدلة بالقانونين ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٠١ لسنة ١٩٨٠ تنص على أنه « ١ - تعتبر أسلحة نارية في حكم هذا القانون أجزاء الأسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين ٢ ، ٣ وكاتمات أو مخفضات الصوت والتلسكوبات المعدة لتركيبها للأسلحة النارية • ٢ - ويعاقب على الاتجار فيها أو استيرادها أو صنعها أو اصلاحها بالمخالفة لأحكام هذا القانون بذات العقوبات المنصوص عليها في هذا الشأن على الأسلحة النارية الكاملة • ٣ - ويسرى حكم الفقرة السابقة على حيازة أو أحراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية وكاتمات أو مخفضات الصوت والتلسكوبات التي تتركب على الأسلحة المذكورة » ، وبين من هذا النص في صريح لفظه ومفهوم دلالاته تأثيم حيازة وأحراز الأجزاء الرئيسية للسلاح - وجاء النص مطلقا من كل قيد ليتسع مدلوله لاستيعاب كافة تلك الأجزاء في أية صورة تكون عليها دون اشتراط أنفرادها وإذا كانت القاعدة أنه لا محل للاجتهاد إزاء صراحة نص القانون الواجب التطبيق ، وإن النص العام يعمل به على عمومه ما لم يخصص بدليل ، ومن ثم فإن ما خلص إليه الحكم من أن مناط التجريم وجود الأجزاء الرئيسية للسلاح على انفراد يكون ولا سند له من القانون ، وتخصيص للنص بغير مخصص •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٨٠ بدائرة مركز مطاى محافظة المنيا : أحرز بغير ترخيص من وزير الداخلية أجزاء رئيسية لسلاح نارى غير مششخن (فرد) حالة كونه ممن لا يجوز منح الترخيص اليهم لسبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية فى جرائم شروع فى سرقة وذلك على النحو المبين بالتحقيقات • وطلبت من مستشار الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمما تتيه طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة • فقرر ذلك •

ومحكمة جنايات المنيا قضت غيابيا عملا بالمادتين ١/٣٠٤ أ • ج • ، ٢/٣٠ من قانون العقوبات ببراءة المتهم مما نسب اليه وأمرت مصادرة المضبوطات •

قطعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ••• الخ •

الحكمة

من حيث أنه وان أثبت بالحكم المطعون فيه أنه صدر غيابيا الا أن ذلك مجرد خطأ مادى عن • هو فى وصف الحكم ، ذلك لأن الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المطعون ضده حضر بجلسته ٢٢ يونيه سنة ١٩٨١ ، وبهذه الجلسة تمت المرافعة وصدر الحكم المطعون فيه ، مما يدل بلا شك أو شبهه فى أن الحكم حضورى ، اذ العبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى هى بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه ، ولأن مناط اعتبار الحكم حضورى هو بحضور المتهم الجلسات التى تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر فى جلسة أخرى •

حيث ان مبنى طعن النيابة العامة أن الحكم المطعون فيه - اذ قضى بتبرئة المطعون ضده من تهمة حيازة الأجزاء الرئيسية لسلاح نارى بغير ترخيص تأسيسا على أن مناط التجريم هو حيازة تلك الأجزاء على انفراد ، قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك ان المشرع سوى فى التجريم بين حيازة الأسلحة النارية الكاملة والأجزاء الرئيسية لتلك الأسلحة دون اشتراط انفرادها •

وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى أورد مضمون تقرير فحص السلاح المضبوط مع المطعون ضده ، من أنه عبارة عن سلاح نارى يدوى مصنع محليا ذى ماسورة غير مثبثة غير صالح للاستعمال ويحتاج ليد ذات دراية فنية لاصلاحه وبه الماسورة والطارق ومجموعة التتاك وهى أجزاء رئيسية صالحة للاستعمال ثم خلص الحكم الى تبرئة المطعون ضده استنادا الى أن مناط التجريم وجود الأجزاء الرئيسية للسلاح على انفرادها • لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المعدلة بالقانونين ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٠١ لسنة ١٩٨٠ تنص على أنه « ١ - تعتبر أسلحة نارية فى حكم هذا القانون أجزاء الأسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين ٣،٢ وكاتمات أو مخفضات الصوت والتلسكوبات المعدة لتركيبها للأسلحة النارية • ٢ - ويعاقب على الاتجار فيها أو استيرادها أو صنعها أو اصلاحها بالمخالفة لأحكام هذا القانون بذات العقوبات المنصوص عليها فى هذا الشأن على الأسلحة النارية الكاملة • ٣ - ويسرى حكم الفقرة السابقة على حيازة أو احراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية وكاتمات أو مخفضات الصوت والتلسكوبات التى تتركب على الأسلحة المذكورة » ، ويبين من هذا النص فى صريح لفظه ومفهوم دلالاته تأميم حيازة واحراز الأجزاء الرئيسية للسلاح - وجاء النص مطلقا من كل قيد ليتسع مدلوله لاستيعاب كافة تلك الأجزاء فى أية

صورة تكون عليها دون اشتراط انفرادها واذ كانت القاءة أنه لا محل للاجتهاد أزاء صراحة نص القانون الواجب التطبيق ، وأن النص العام يعمل به على عمومته ما لم يخصص بدليل ، ومن ثم فإن ما خلص إليه الحكم من أن مناط التجريم وجود الأجزاء الرئيسية للسلاح على أفراد يكون ولا سند من القانون ، وتخصيص النص بغير مخصص • لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون • ولما كان هذا الخطأ الذي تردى فيه الحكم قد حجب المحكمة عن بحث موضوع الدعوى وتقدير ادلتها فإنه يتعين نقضه والاحالة •

جاسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برياسة السيد المستشار / أمين أمين عليوه نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / جمال الدين منصور ، صفوت مؤمن ،
صلاح خاطر وحسين لبيب .

(١٨١)

الطعن رقم ٥٢٨٨ لسنة ٥٢ القضائية

- ١ - تقليد • علامات تجارية • جريمة « أركانها » • أثبات « بوجه عام » •
حكم « تسببيه • تسبیب معيب » • نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها » •
العبرة في جرائم التقليد • هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف •
تحقق جريمة تقليد علامة مسجلة • متى كان من شأن التقليد ولو كان
ظاهرا خدع الجمهور في المعاملات ولو لم يكن ينخدع به الفاحص المدقق •
- ٢ - تقليد • علامات تجارية • جريمة • دفاع « الاخلال بحق الدفاع •
ما لا يوفره » • نقض • أسباب الطعن • ما لا يقبل منها •
النعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق أو تناول دفاع لم يثر
أمامها • غير مقبول • مثال •
- ٣ - حكم « تسببيه • تسبیب غير معيب » • دفاع « الاخلال بحق
الدفاع • ما لا يوفره » • محكمة الموضوع •
متى تلتزم محكمة الموضوع بالرد على أوجه الدفاع ؟ اذا كانت ظاهرة
ومتعلقة بموضوع الدعوى •
- ٤ - حكم « بيانات حكم الأدانه » • « تسببيه • تسبیب غير معيب » •
بيان الحكم الابتدائي مواد الاتهام التي عوقب المتهم بمقتضاها تأييده •
استثنافيا • كفايته • بيانا لمواد العقاب •

١ - الأصل في جرائم تقليد العلامات التجارية هو الاعتداد - في تقدير التقليد - بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف • وان المعيار هو بما يتخذ به المستهلك المتوسط الحرص والانتباه ، وان وحدة التشابه بين العلامتين الذي يتخذ به جمهور المستهلكين أو عدده هو من المسائل الموضوعية التي تدخل في سلطة قاضي الموضوع بلا معقب عليه من محكمة النقض • وكان الحكم - على النحو سالف الذكر - قد بين أوجه التشابه بين العلامتين فان هذا حسبه ليبراً من قالة القصور أو الفساد في الاستدلال ولا تشريب على المحكمة اذا هي لم تشر الى أوجه الخلاف بين العلامتين - بفرض وجودها - اذ لا أثر لها في قيمة الاستدلال أو في قيام التهمة ومن ثم يضحى ما يشير الطاعن في هذا الصدد غير سديد •

٢ - لما كان ذلك ، وكان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها ان الطاعن طلب الاستعانة بخير اترجمة البيانات التي ينعي الطاعن على الحكم عدم الاستعانة بخير لترجمتها - فلا يكون له النعي على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها أو الرد على دفاع لم يشر أمامها - هذا الى أن البين من مدونات الحكم - على النحو سالف البيان - أنه أقام الدليل على ادانة الطاعن بجريمة تقليد علامة تجارية مسجلة ، على وجود تشابه بين العلامتين الصحيحة والمقلدة وهما كلمتا « نيدو » و « ميدو » دون أن يعرض لتلك المدونات الأجنبية مما يدل على انها لم تكن لازمة للفصل في الدعوى ، ومن ثم فلا يقدح في سلامة الحكم عدم الاستجابة لهذا الطلب •

٣ - الأصل في طلب التحقيق الذي تلتزم المحكمة باجابه أن يكون لازماً للفصل في الموضوع ذاته ومنتجاً فيه •

٤ - لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي - المؤيد استئنافاً بالحكم المطعون فيه - قد بين مواد الاتهام التي طلبت النيابة تطبيقها وأفصح عن

أخذه بها - خلافا لما يزعمه الطاعن - فان النعى على الحكم باغفال بيان نص القانون يكون في غير محله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم ثان المنصورة محافظة الدقهلية : تلمذ تلامذة مسجلة قانونا بغرض تضليل الجمهور . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٣٣/١ ، ٣٦ ، ٤٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ . وادعت شركة . . . مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح المنصورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة جنيه والزامه بأن يؤدي للمدعين بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . فأستأنف المحكوم عليه . . . ومحكمة المنصورة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ المحامي عن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة تقليد علامة تجارية قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، وران عليه البطلان ذلك انه عول في قضائه بالادانة على وجود تشابه بين كلمتي « ميدو » و « نيدو » دون أن تفتن المحكمة الى أوجه الاختلاف بين العلامتين ، في الشكل العام والرسوم

والأغلفة والشرائط ، وقد تمسك الطاعن بضرورة ترجمة المدونات الأجنبية بالعلامة الى اللغة العربية بيد ان المحكمة اغفلت هذا الدفاع ، ودانت الطاعن استنادا الى دليل مدون باللغة الأجنبية • هذا الى خلو الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من نص القانون الذى دان الطاعن بموجبه - كل هذا مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه •

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى فى قوله « أن وكيل شركة تقدم بشكوى الى ادارة العلاقات التجارية بالقاهرة بأن مدير شركة بالموسكى بالقاهرة قام بتقليد العلامات التجارية الدولية المسجلة ، وورد من ادارة العلامات التجارية مصلحة التسجيل التجارى - ما يفيد ان علامة الشركة الشاكية صالفة الذكر مسجلة دوليا فى وانها تتمتع بالحماية القانونية بجمهورية مصر العربية - وان العلامة محل الشكوى تشابه معها - وهى عبارة عن كلمة مدونة باللغة العربية والانجليزية وأسفلها رسم نصفى لطفل داخل اطار زخرفى على احدى واجهتى الباكو وداخل اطار نصف بيضاوى على الوجه الآخر ، والباكو ملون باللونين الأصفر والأزرق - تشابها من شأنه أن يحدث اللبس بينهما ويؤدى الى تضليل الجمهور ، • ثم خلص الحكم الى ادانة الطاعن فى قوله « ان الثابت من مطالعة علامة الشركة المدعية بالحق المدنى وهى كلمة على منتجاتها بحسبان أنها الجزء الأساسى للعلامة المسجلة تشابهه معها علامة منتجات مصنع المتهم وهى كلمة وتشابه العلامتين بما ينخدع معه الشخص العادى ، • لما كان ذلك ، وكان الأصل فى جرائم تقليد العلامات التجارية هو الاعتداد فى تقدير التقليد - بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف • وأن المعيار هو بما ينخدع به المستهلك المتوسط الحرص والانتباه ، وان وحدة التشابه بين العلامتين الذى ينخدع به جمهور المستهلكين أو عدمه هو من المسائل الموضوعية التى تدخل فى سلطة قاضى الموضوع بلا معقب عليه من محكمة النقض •

وكان الحكم - على النحو سالف الذكر - قد بين أوجه التشابه بين العلامتين فإن هذا حسبه ليبراً من قاله القصور أو الفساد في الاستدلال ولا تثريب على المحكمة إذا هي لم تشر إلى أوجه الخلاف بين العلامتين - بفرض وجودها - إذ لا أثر لها في قيمة الاستدلال أو في قيام التهمة ومن ثم يضحى ما يشيره الطاعن في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة بدرجة أنها ان الطاعن طلب الاستعانة بخير لترجمة البيانات التي ينعى الطاعن على الحكم عدم الاستعانة بخير لترجمتها - فلا يكون له النعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها او الرد على دفاع لم يشر أماءها - هذا الى أن البين من مدونات الحكم - على النحو سالف البيان - انه أقام الدليل على ادانة الطاعن بجريمة تقليد علامة تجارية مسجلة ، على وجود تشابه بين العلامتين الصحيحة والمقلدة وهما كلمتا و ، دون أن يعرض لتلك المدونات الأجنبية مما يدل على انها لم تكن لازمة للفصل في الدعوى ، ومن ثم فلا يقدر في سلامة الحكم عدم الاستجابة لهذا الطلب - بفرض التمسك به - إذ الأصل في طلب التحقيق الذي تلتزم المحكمة باجابه أن يكون لازماً للفصل في الموضوع ذاته ومنتجاً فيه . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي - المؤيد استئنافاً بالحكم المطعون فيه - قد بين مواد الاتهام التي طلبت النيابة تطبيقها وأفصح عن أخذه بها - خلافاً لما يزعمه الطاعن - فإن النعى على الحكم باغفال بيان نص القانون يكون في غير محله . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً ومصادرة الكفالة .

جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوه نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / جمال الدين منصور ، صفوت مؤمن ،
صلاح خاطر ومحمد حسين لبيب .

(١٨٢)

الطعن رقم ٦٠٤٦ لسنة ٥٢ القضائية

تموين . حكم « تسببه . تسبب غير معيب » . نقض « نظره
والحكم فيه » . اثبات « بوجه عام » .

الالتزام بانتاج دقيق القمح طبقا لمواصفات معينة . وقوعه على عاتق
أصحاب المطاحن والمسئولين عن ادارتها . المادة ١ من قرار وزير التموين
رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ .

ادانة الطاعن دون بيان الصفة التي دعت الى تأثيمه . قصور .

لما كان الحكم المطعون فيه لم يبين صفة الطاعن التي بها انطبق
النص القانوني الذي دين بمقتضاه مع ان هذا الوصف في المخاطب
يتفيد القانون السالف الذكر ركن في الجريمة التي نسبت اليه . لما كان
ذلك ، وكان الواجب بنص المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان يبين
الحكم الواقعة المستوجبة العقوبة بما تتوافر به أركان الجريمة التي يسأل
عنها ، وكان مكوت الحكم عن بيان صفة الطاعن التي أوجب انطباق النص
القانوني الذي دين بمقتضاه قصورا له الصدارة على وجه الطعن المتعلق
بمخالفة القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه: «انتج دقيق القمح غير مطابق للمواصفات المقررة قانوناً» • وطلبت عقابه بالمواد ٢ ، ٣/٣٥ من قرار وزير التموين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ ، ١ ، ٤ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ • ومحكمة الجنح المستعجلة وأمن الدولة الجزئية بالاسكندرية قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات وغرامة مائة جنيه والمصادرة والاشهار • فاستأنف المحكوم عليه • ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف •

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض •• الخ •

المحكمة

حيث ان مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة انتاج قمح غير مطابق للمواصفات المقررة قانوناً - قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المخاطب بأحكام قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ - الذي دين الطاعن بمقتضاه - هم أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها ، أما الطاعن فليس الا عاملاً في المطحن ، وهو بهذه المثابة لا شأن له بإدارته •

وحيث ان المادة الأولى من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ - الذي دين الطاعن بمقتضاه - قد نصت على ايقاع الالتزام بانتاج دقيق القمح طبقاً لمواصفات معينة - على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها • لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين صفة الطاعن التي بها انطبق

النص القانوني الذي دين بمقتضاه مع ان هذا الوصف - في المخاطب
بتنفيذ القانون السالف الذكر ركن في الجريمة التي نسبت اليه • لما كان
ذلك ، وكان الواجب بنص المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان يبين
الحكم الواقعة المستوجبة العقوبة بما تتوافر به أركان الجريمة التي يسأل
عنها ، وكان سكوت الحكم عن بيان صفة الطاعن التي أوجب انطباق النص
القانوني الذي دين بمقتضاه قصورا له الصدارة على وجه الطعن المتعلق
بمخالفة القانون ، وهو ما يتسع له وجه الطعن ويعجز محكمة النقض عن
اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وتقول
كلستها في شأن ما يثيره الطاعن بوجه طعنه • لما كان ما تقدم فانه يتعين
نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن •

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : فوزى الملوك ، راغب عبد الظاهر ،
عبد الرحيم نافع ومحمد حسن .

(١٨٣)

الطعن رقم ٢٢٧١ لسنة ٢ • القضائية

١ - اختصاص « الاختصاص الولائي » • نظام عام • دفع
• الدفع بعدم الاختصاص •

اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى • من النظام العام •
جواز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض •

٢ - اختصاص « الاختصاص الولائي » • قضاء عسكري •
اختصاص المحاكم العادية بنظر جميع الدعاوى الناشئة عن جريمة •
اختصاص المحاكم العسكرية • استثنائي • مناطه ؟ •

٣ - اختصاص • قضاء عسكري • قانون « تفسيره » « تطبيقه » •
خلو قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ وقانون هيئة
الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٦ من النص على انفراد القضاء العسكري
بما يختص به • أثر ذلك ؟ •

٤ - قتل عمد • قصد جنائي • حكم « تسببيه • تسبب معيب » •
تميز القتل العمد • بنية خاصة هي قصد ازهاق الروح •
وجوب استظهار الحكم له وإيراد ما يدل على توافره • مثال
لتسبب معيب •

١ - من المقرر ان اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى من مسائل النظام العام التى يجوز التمسك بها فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، الا أن الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا الى وقائع أثبت بها الحكم والا يقتضى تحقيقا موضوعيا . لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد أفصحت عن أن الطاعن من أمناء الشرطة وان الجريمة المسندة اليه قد وقعت منه أثناء قيامه فى نقطة مرور الأمناء بطريق القاهرة الاسماعيلية الصحراوى فان تمسك الطاعن بالدفع باختصاص المحاكم العسكرية لأول مرة أمام محكمة النقض يكون جائزا بما يستوجب بحثه والرد عليه .

٢ - من المقرر أن القضاء العادى هو الأصل وان المحاكم العادية هى المختصة بالنظر فى جميع الدعاوى الناشئة عن أفعال مكونة لجريمة وفقا لقانون العقوبات أيا كان شخص مرتكبها حين أن المحاكم العسكرية ليست الا محاكم خاصة ذات اختصاص استثنائى مناطه اما خصوصية الجرائم التى تنظرها واما شخص مرتكبها على أساس صفة معينة توافرت فيه .

٣ - أجاز قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ وقانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ سنة ١٩٦٦ اختصاص القضاء العسكرى بنظر جرائم من نوع معين ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين ، الا أنه ليس فى هذين القانونين ولا فى أى تشريع آخر نص على انفراد ذلك القضاء بالاختصاص . لما كان ذلك ، وكانت الجريمة التى اسندت الى الطاعن معاقب عليها بالمادة ٢٣٤/١ من قانون العقوبات ، وكانت النيابة العامة قد قدمته الى المحاكمة أمام المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة بالفصل فى جميع الجرائم ، ولم يقرر القضاء العسكرى اختصاصه بمحاكمته ، فان الاختصاص بذلك يتعقد للقضاء الجنائى العادى وما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله .

٤ - لما كانت جناية القتل العمد تتميز قانونا عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي أزهاق روح المجنى عليه ، وكان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر تلك الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني ويضمره في نفسه ، فان الحكم الذي يقضى بإدانة متهم في هذه الجناية يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن استقلالا واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه ، واذ كان المطعون فيه لم يتحدث عن نية القتل استقلالا ولم يعرض لها الا في مجال رفض دفاع المتهم بأن ما أتاه يعتبر عملا مشروعا في تطبيق المادتين ٦١ ، ٦٣ من قانون العقوبات وكل ما أورده الحكم في خصوص توافرها قوله أنه « بمجرد عدم استجابة السيارة النقل لأمره (أي لأمر الطاعن) بالوقوف اكتفى بإطلاق عيار واحد صوبه على المجنى عليه مباشرة وقد كان يعتلى ظهر السيارة من الخلف وعن قرب شديد لا يجاوز نصف المتر فأصابه في رأسه أي في مقتل من مقاتله » ثم استطرد الحكم الى أن ما أتاه المتهم « ينم عن استهانة بالتعليمات المفروضة عليه واستخفاف بالأرواح لا يجيزه انقانون » • ولما كان هذا الذي أورده الحكم في اثبات نية القتل لا يتحقق به سوى مجرد اتجاه قصد الطاعن الى ارتكاب الفعل المادي ، وهو مالا يكفي بذاته لثبوت نية القتل مادام الحكم لم يكشف عن قيام تلك النية بنفس الطاعن فانه يكون معيا في هذا الشأن بالقصور الذي يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى •

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن بأنه : قتل عمدا بأن أطلق عيارا ناريا من سلاحه الأميري قاصدا قتله ، فأحدث به الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته ، وطلبت الى مستشار الاحالة احالته لمحكمة

- الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، فقرر ذلك .
- ومحكمة جنايات الاسماعيلية قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٣٤/١ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات .
- فطعن المحكوم في هذا الحكم بطريق النقض النخ

المحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة القتل العمد فقد اعتراه البطلان والقصور في التسيب - ذلك بأنه صدر من محكمة غير مختصة ولائيا بنظر الدعوى باعتبار أن الطاعن أمين شرطة ووقعت الجريمة المسندة اليه وهو في الخدمة ، فينقد الاختصاص بمحاكمته لجهة القضاء العسكري ، هذا الى أن الحكم لم يستظهر في أسبابه على استقلال توافرية ازهاق الروح لدى الطاعن ، وفي ذلك ما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث ان الين من محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها ، ولئن كان من المقرر ان اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى من مسائل النظام العام التي يجوز التمسك بها في أية حالة كانت عليها الدعوى ، الا أن الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا الى وقائع أثبتها الحكم والا يقتضي تحقيقا موضوعيا . لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد أفصحت عن أن الطاعن من أمناء الشرطة وان الجريمة المسندة اليه قد وقعت منه أثناء قيامه في نقطة مرور الأمناء بطريق القاهرة الاسماعيلية الصحراوى فان تمسك الطاعن بالدفع باختصاص المحاكم العسكرية لأول مرة أمام محكمة النقض يكون جائزا بما يستوجب بحشه والرد عليه . لما كان ذلك .

وكان من المقرر أن القضاء العادى هو الأصل وان المحاكم العادية هي المختصة بالنظر فى جميع الدعاوى الناشئة عن أفعال مكونة لجريمة وفقا لقانون العقوبات أيا كان شخص مرتكبها حين أن المحاكم العسكرية ليس إلا محاكم خاصة ذات اختصاص استثنائى مناطه اما خصوصية الجرائم التى تنظرها واما شخص مرتكبها على أساس صفة معينة توافرت فيه ، وأنه وان أجاز قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ وقانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ سنة ١٩٦٦ اختصاص القضاء العسكرى بنظر جرائم من نوع معين ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين ، الا أنه ليس فى هذين القانونين ولا فى أى تشريع آخر نص على انفراد ذلك القضاء بالاختصاص . لما كان ذلك ، وكانت الجريمة التى اسندت الى الطاعن معاقب عليها بالمادة ٢٣٤/١ من قانون العقوبات ، وكانت النيابة العامة قد قدمته الى المحاكمة أمام المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة بالفصل فى جميع الجرائم ، ولم يقرر القضاء العسكرى اختصاصه بمحاكمته ، فان الاختصاص بذلك ينعقد للقضاء الجنائى العادى وما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكانت جناية القتل العمد تتميز قانونا عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجانى من ارتكابه الفعل الجنائى ازهاق روح المجنى عليه ، وكان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر تلك الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطنه الجانى ويضمرة فى نفسه ، فان الحكم الذى يقضى بإدانة متهم فى هذه الجناية يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن استقلالا واستظهاره بإيراد الأدلة التى تدل عليه وتكشف عنه ، واذ كان المطعون فيه لم يتحدث عن نية القتل استقلالا ولم يعرض لها الا فى مجال رفض دفاع المتهم بأن ما أتاه يعتبر عملا مشروعا فى تطبيق المادتين ٦١ ، ٦٣ من قانون العقوبات وكل ما أورده الحكم فى خصوص توافرها قوله أنه « بمجرد عدم استجابة السيارة النقل لأمره (أى لأمر الطاعن) بالوقوف اكتفى باطلاق عبار واحد صوبه على المجنى عليه مباشرة وقد كان يعتلى ظهر السيارة من الخلف

وعن قرب شديد لا يجاوز نصف المتر فأصابه فى رأسه أى فى مقتل من من مقاتلة « ثم استطرد الحكم الى أن ما أتاها المتهم « ينم عن استهانة بالتعليمات المفروضة عليه واستخفاف بالأرواح لا يجيزه القانون » • ولما كان هذا الذى أورده الحكم فى اثبات نية القتل لا يتحقق به سوى مجرد اتجاه قصد الطاعن الى ارتكاب الفعل المسمى ، وهو مالا يكفى بذاته لثبوت نية القتل مادام الحكم لم يكشف عن قيام تلك النية بنفس الطاعن فانه يكون معيا فى هذا الشأن بالقصور الذى يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى •

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنفى ،
محمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى .

(١٨٤)

الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٢ القضائية

جريمة « أركانها » • قصد جنائى • تموين •

حكم الادانة عن جريمة حيازة دقيق القمح بقصد الاتجار لغير الجهات
المرخص لها بذلك • وجوب استظهاره قصد الاتجار لدى المتهم
والا كان قاصرا •

لما كان قرار وزير التموين رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧٥ الذى يحكم واقعة
الدعوى ، قد جعل جريمة حيازة دقيق القمح بقصد الاتجار - لغير الجهات
المرخص لها باتنتاجه أو استخدامه فى الصناعة أو الاتجار فيه أو غير ذلك من
طرق التداول - جريمة من الجرائم ذات القصد الخاصة ، فان لازم ذلك
وجوب استظهار القصد الخاص فى هذه الجريمة - وهو قصد الاتجار - لدى
المتهم ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بهذه الجريمة من غير
أن يستظهر توافر هذا القصد لديه ، فانه يكون قاصر البيان •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : حاز في مخبزه دقيقا بلديا في غير
الأحوال المصرح بها قانونا بقصد استخدامه وغش الدقيق الفاخر المخصص
لصناعة الخبز الشامي • وطلبت عقابه بالمواد ٣٨، ٣١، ١٤ من قرار وزير التموين
رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل والمادتين ٢، ١ من قرار
التموين رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧٥ • ومحكمة جنح أمن الدولة المستعجلة
قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل
وتغريمه مائة جنيا وكفالة مائة جنيا لوقف التنفيذ والمصادرة وشهر ملخص
الحكم لمدة ستة أشهر على واجهة المخبز • فاستأنف المحكوم عليه • ومحكمة
الاسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف
مشكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف •

فطعن الأستاذ / ••• المحامي عن الأستاذ / ••• المحامي نيابة عن
المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ••• الخ •

الحكمة

من حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطون فيه ، أنه اذ دانه
بجريمة حيازة دقيق بلدي بقصد الاستخدام في مخبزه في غش الدقيق
الفاخر المخصص لصناعة الخبز الشامي ، قد شابه القصور في التسيب ، ذلك
بأنه لم يعرض لقصد الاتجار في الدقيق وهو مناط التأثيم في الجريمة التي
دين بها ، مما يعنيه ويستوجب نقضه •

ومن حيث ان الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه حاز في
مخبزه دقيقا بلديا بقصد الاستخدام في غش الدقيق الفاخر المخصص

لصناعة الخبز الشامي ، ومحكمة الجنح دانت الطاعن بحكمها المطعون فيه وطبقت في حقه المواد ١٤ ، ٣١ ، ٣٨ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ ، ١ ، ٢ من قرار وزير التموين رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . لما كان ذلك ، وكان قرار وزير التموين رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧٥ الذي يحكم واقعة الدعوى ، قد جعل جريمة حيازة دقيق القمح بقصد الاتجار - لغير الجهات المرخص لها بإنتاجه أو استخدامه في الصناعة أو الاتجار فيه أو غير ذلك من طرق التداول - جريمة من الجرائم ذات القصد الخاصة ، فإن لازم ذلك وجوب استظهار القصد الخاص في هذه الجريمة - وهو قصد الاتجار - لدى المتهم ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بهذه الجريمة من غير أن يستظهر توافر هذا القصد لديه ، فإنه يكون قاصر البيان متعينا نقضه والاعادة ، دون حاجة الى بحث باقي وجوه الطعن .

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس
المحكمة وعضوية السادة المستشارين / أحمد أبو زيد ، محمد نجيب صالح ،
عوض جادو ومصطفى طاهر .

(١٨٥)

الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٥١ القضائية

تهريب • كحول • دعوى جنائية « تحريكها » « انقضاؤها
«اتصال» • صلح • نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها » •
حق مصلحة الجمارك في الاتصال مع المتهمين في جرائم التهريب
المصوص عليها في القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ •
طبيعة هذا الاتصال وأثره ؟

حيث ان المادة ٢٢ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل
رسوم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول - المنطبق على واقعة الدعوى -
قد نصت على أنه « لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أى إجراء فى
جرائم التهريب المنصوص عليها فى هذا القانون الا بناء على طلب مكتوب
من مدير عام مصلحة الجمارك أو من ينيه كتابة فى ذلك • ويجوز للمدير
العام لمصلحة الجمارك الاتصال فى جميع الأحوال وذلك بخفض مبلغ
التعويض الى ما لا يقل عن النصف وله فى هذه الحالة أن يرد البضاعة
المضبوطة مقابل أداء عشر قيمتها على الأقل حسب تقدير الجمرک علاوة على
رسوم الانتاج المستحقة ويترتب على الاتصال انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف
تنفيذ العقوبة الجنائية حسب الأحوال » • ولما كان البين من مؤدى هذا

النص أن لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين في مثل هذا النوع من الجرائم في جميع الأحوال سواء تم الصلح أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات ، ويترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الأحوال ، فالصلح يعد - في حدود تطبيق هذا القانون - بمثابة نزول من الهيئة الاجتماعية عن حقها في الدعوى الجنائية مقابل الجعل الذي قام عليه الصلح ويحدث أثره بقوة القانون مما يقتضى من المحكمة إذا تم التصالح أثناء نظر الدعوى أن تحكم بانقضاء الدعوى الجنائية ، أما إذا تراخى الى ما بعد الفصل في الدعوى الجنائية فانه يترتب عليه وجوبا تنفيذ العقوبة الجنائية المقضى بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنها : حازا كحولا لم يؤديا عنه رسوم الانتاج أو الاستهلاك وطلبت عقابهما بالمواد ١ ، ١٥ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ والمادة الأولى من القانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ . وادعى وزير الخزانة بصفته مدنيا قبل المتهمين بقيمة الرسوم المستحقة . ومحكمة جنح اللبان قضت حضوريا للاول وغيابا للثاني عملا بمواد الاتهام بتغريم كل من المتهمين خمسة جنيهات والمصادرة وغلق المحل لمدة خمسة عشر يوما والزامهما بأن يدفعا للسيد وزير الخزانة بصفته مبلغ ١٥٢٠٧٥ ج . فاستأنف المحكوم عليه (الطاعن) . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية الى محكمة الاسكندرية الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . والمحكمة الأخيرة - بهيئة استئنافية

أخرى - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتغريم المتهم خمسة جنيهاً والمصادرة وغلق المحل خمسة عشر يوما وانزاهه بأن يؤدي الى وزير الخزانة بصفته مبلغ ١٥٢٠٧٥ ج •

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية) •
وهذه المحكمة قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة لنظر الموضوع •

الحكمة

حيث ان هذه المحكمة قضت بنقض الحكم المطعون فيه وحددت جلسة لنظر الموضوع عملا بالمادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض •

وحيث ان الاستئناف استوفى الشكل المقرر في القانون •

وحيث ان واقعة الدعوى حسبما استخلصتها المحكمة من مطالعة الأوراق وما تم فيها من تحقيقات وما دار بشأنها بالجلسة تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٧٢/٩/١٣ تقدم المتهم بطلب الى المراقبة العامة لضرائب انتاج اسكندرية لاجراء عملية تخفيف مائتي لتر سوما غسل اشتراها من معمل خمور
• • • • • بموجب فاتورة مؤرخة ١٩٧٢/٨/٣ راغبا في أن يصنع هذه الكمية لكير عرق غسل باليانسون تحت اشراف ادارة الانتاج فانتقل مفتش الانتاج الى محله وأخذ عينة من هذه الكمية قبل تخفيفها لمقارنتها بأصل العملية المنسوبة اليها ، وتبين من تقرير التحليل أن العينة غير مماثلة لعينة العملية الخاصة بمعمل كليس من حيث الدرجة الكحولية الحقيقية فهي ٥٩ر٥ ٪ بدلا من ٥٥ر٤ ٪ وبسؤال المتهم في التحقيقات أنكر التهمة وقرر أنه اشترى كمية الخمور من معمل • • • • • بموجب الفاتورة

سابقة البيان وألقى مسؤولية مخالفة العينة للعملية المنسوبة إليها على عاتق المنتج • وبسؤال ••••• قرر أنه أُنْتِج هذه الخمور تحت إشراف إدارة الإنتاج وقام بسداد الرسوم المقررة وأنه باعها بحالتها للمتهم • وطلبت مصلحة الجمارك بكتابها المؤرخ ١٩٧٢/٦/٤ إقامة الدعوى الجنائية قبل المتهمين وطلبت الزامهما بتعويض قدره ٨٧٠٠٠٠ ج • وقد أقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية قبل المتهم وآخر (المنتج) بوصف أنهما « حازا كحولا لم يؤديا عنه رسوم الإنتاج والاستهلاك » وطلبت عقابهما بالمواد ١ ، ١٥ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ والمادة الأولى من القانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ •

وحيث ان الدعوى نظرت على الوجه المبين بمحضر الجلسة ولم يشمل المتهم فيها وقدمت النيابة صورة من كتاب مصلحة الجمارك المؤرخ ١٩٨٢/٥/٢٣ (المودع أصله في الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٥١ ق المنظور بذات الجلسة) يفيد أن المتهم تصالح مع مصلحة الجمارك وسدد الرسوم وتعويضا يماثل الرسوم •

وحيث ان المادة ٢٢ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسوم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول - المنطبق على واقعة الدعوى - قد نصت على أنه « لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أي إجراء في جرائم التهريب المنصوص عليها في هذا القانون إلا بناء على طلب مكتوب من مدير عام مصلحة الجمارك أو من ينييه كتابة في ذلك • ويجوز للمدير العام لمصلحة الجمارك التصالح في جميع الأحوال وذلك بخفض مبلغ التعويض إلى ما لا يقل عن النصف وله في هذه الحالة أن يرد البضاعة المضبوطة مقابل أداء عشر قيمتها على الأقل حسب تقدير الجمارك علاوة على رسوم الإنتاج المستحقة ويترتب على التصالح انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية حسب الأحوال • ولما كان البين من مؤدى هذا النص أن لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين في مثل هذا النوع من الجرائم

فى جميع الأحوال سواء تم الصلح أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات ، ويترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الأحوال ، فالصلح يعد - فى حدود تطبيق هذا القانون - بمثابة نزول من الهيئة الاجتماعية عن حقها فى الدعوى الجنائية مقابل الجعل الذى قام عليه الصلح ويحدث أثره بقوة القانون مما يقتضى من المحكمة اذا تم التصالح أثناء نظر الدعوى أن تحكم بانقضاء الدعوى الجنائية ، أما اذا تراخى الى ما بعد الفصل فى الدعوى الجنائية فانه يترتب عليه وجوبا وقف تنفيذ العقوبة الجنائية المقضى بها •

وحيث انه لما تقدم فانه يتعين القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح •

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار/الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : أحمد أبو زيد ، محمد نجيب صالح ،
عوض جادو ومصطفى طاهر .

(١٨٦)

الطعن رقم ٤٢٨٦ لسنة ٥٢ القضائية

- ١ - اثبات « شهود » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » •
جواز الأخذ بأقوال المجنى عليه • ولو تأخر في الإبلاغ أو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة • ما دامت المحكمة كانت على بينة من ذلك •
- ٢ - استئناف « نطاقه » • دعوى مدنية « نظرها والحكم فيها » •
دعوى جنائية • طعن « الصفة والمصلحة فيه » « حالات الطعن » •
- استئناف المدعى بالحقوق المدنية • قاصر على الدعوى المدنية فحسب •
تناول المحكمة الاستئنافية الدعوى الجنائية في هذه الحالة • خطأ في القانون •
أساس ذلك ؟

١ - لما كان تراخي المجنى عليه في الإبلاغ عن الواقعة لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة مادامت قد أفضحت عن اطمئنانها الى اتواله المؤيدة بما قدمه من مستندات وأنها كانت على بينة بالظروف التي كانت بها ذلك ان تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وكل جدل يشبه الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا لتعلقه بالموضوع لا بالقانون •

٢ - من المقرر ان استأف المدعى بالحقوق المدنية يقتصر أثره على الدعوى المدنية ولا يتعداه الى موضوع الدعوى الجنائية - حتى ولو كان هو الذى حركها - لأن اتصال المحكمة الاستئنافية بهذه الدعوى لا يكون الا عن طريق استئنافها من النيابة والمتهم - ولما كانت الدعوى الجنائية قد انحسم الأمر فيها بالقضاء ببراءة الطاعن وصيرورة هذا القضاء نهائيا لعدم الطعن عليه ممن يملكه فان تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى الجنائية والقضاء فيها بالغاء حكم البراءة وادانة الطاعن يكون تضديا منها لما لا تملك القضاء فيه ونصلا فيما لم ينقل اليها ولم يطرح عليها مما هو مخالف للقانون ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا من هذه الناحية بما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض وتصحيحه بالغاء ما قضى به فى الدعوى الجنائية .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر ضد الطاعن أمام محكمة الجناح المستعجلة بالاسكندرية بوصف أنه : بصفته مؤجرا تقاضى منه مبلغ ٥٠٠ جنيه خارج نطاق عقد الايجار وطلب معاقبته بالمواد ٢٥ ، ٢٦ ، ٧٦/١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والزامه بأن يدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ٣٠٤/١ من قانون الاجراءات الجنائية . أولا : ببراءة المتهم مما أسند اليه . ثانيا : رفض الدعوى المدنية . فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وباجماع الآراء بالغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وتغريمه ثلاثمائة وخمسين جنيها ورد مبلغ مائة

وخمسة وسبعين جنيهاً وألزمت المتهم بأداء مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على
 سبيل التعويض المؤقت •

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ •

الحكمة

وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة
 تقاضى مبالغ اضافية خارج نطاق عقد الايجار قد شابه فساد في الاستدلال
 وانطوى على خطأ في تطبيق القانون ذلك أنه عول في الادانة على أقوال
 المجنى عليه ولم يحفل بما أبداه الطاعن من تراخيه في الابلاغ زهاء عامين
 مما يقطع بعدم جدية البلاغ وعدم صحة الواقعة كما دانه الحكم عن الجريمة
 المسنده اليه اعمالاً للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن
 وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر في حين أن الواقعة التي عاقبه عنها قد
 وقعت قبل سريانه وينطبق عليها القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ • كما قضى
 في موضوع الدعوى الجنائية رغم أن المدعى بالحقوق المدنية وحده هو الذي
 طعن بالاستئناف دون النيابة العامة - كئ ذلك مما يعيب الحكم بما يوجب
 نقضه •

وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى كما حصلها
 من أقوال المجنى عليه وما قدم فيها من مستندات خلص الى القول « ان
 المحكمة تطمئن الى الايصال المقدم من المدعى بالحقوق المدنية وتستخلص منه
 أن المتهم تقاضى من المدعى بالحقوق المدنية مبلغ ١٧٥ جنية مقدم ايجار اذ أن
 للمحكمة أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن اليه طالما ان لهذا الدليل
 مأخذة الصحيح من أوراق الدعوى ومن ثم فقد توافرت أركان جريمة
 تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار المؤتممة بالمادتين ٢٦ ، ٢٧ من القانون
 رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قبل المتهم اذ ان طرح الدعوى المدنية وحدها أمام

المحكمة الاستئنافية باستئناف المدعى بالحق المدني الحكم الصادر من المحكمة الجزئية فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها متى جاوزت النصاب الجزئي يوجب على المحكمة الاستئنافية بحث عناصر الجريمة وثبوتها في حق المتهم وتقدير التعويض عن الضرر المترتب على ذلك ، • لما كان ذلك وكان تراخي المجنى عليه في الإبلاغ عن الواقعة لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة مادامت قد أفصحت عن اطمئنانها الى أقواله المؤيدة بما قدمه من مستندات وأنها كانت على بينة بالظروف التي كانت بها ذلك ان تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وكل جدل يشير الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولا على المحكمة اذ التفتت عن الرد عليه • ويكون النعي على الحكم في هذا الشأن في غير محله • لما كان ذلك وكانت الواقعة التي اسندها الحكم المطعون فيه الى الطاعن • وهي تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار • مؤثمة بكل من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن ايجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، وكانت الدعوى المدنية وحدها هي المطروحة على المحكمة الاستئنافية فانه لا مصلحة للطاعن في التمسك بانطباق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على الواقعة دون القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ • لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على الاوراق ان محكمة الدرجة الأولى قضت ببراءة الطاعن ورفض الدعوى المدنية فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم دون النيابة العامة وكان من المقرر ان استئناف المدعى بالحقوق المدنية يقتصر أثره على الدعوى المدنية ولا يتعداه الى موضوع الدعوى الجنائية - حتى ولو كان هو الذي حركها - لأن اتصال المحكمة الاستئنافية بهذه الدعوى لا يكون الا عن طريق استئنافها من النيابة والمتهم - ولما كانت الدعوى الجنائية قد انحسم الأمر فيها بالقضاء ببراءة الطاعن وصيرورة هذا القضاء نهائيا لعدم الطعن عليه ممن يملكه فان تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى الجنائية والقضاء فيها

بالغاء حكم البراءة وادانة الطاعن يكون تصديا منها لما لا تملك القضاء فيه. وفصلا فيما لم ينقل اليها ولم يطرح عليها مما هو مخالف للقانون ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيا من هذه الناحية بما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض وتصحيحه. بالغاء ما قضى في الدعوى الجنائية ورفض الطعن فيما عدا ذلك والزام الطاعن مصروفات الدعوى المدنية ♦

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار/الدكتور ابراهيم علي صالح نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : أحمد أبو زيد ، محمد نجيب صالح ،
عوض جادو ومصطفى طاهر .

(١٨٧)

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٢ القضائية

١ - عقوبة « تقديرها » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير
العقوبة » • حكم « تسببه • تسبب معيب » •
تقدير العقوبات • موضوعي • حد ذلك ؟

٢ - حكم « تسببه • تسبب معيب » • نقض « أسباب الطعن » •
ما يقبل منها » •

قضاء الحكم المطعون فيه بتعديل العقوبة المقضى بها بالحكم المستأنف
باعتبار أنه تضمن عقوبة على خلاف الواقع • يعيبه • مثال •

١ - لئن كان الأصل أن تقدير العقوبة هو من اطلاقات قاضي
الموضوع الا أن ذلك مشروط بأن تكون المحكمة وهي تمارس حقها في هذا
التقدير قد ألتمت بظروف الدعوى والمراحل التي سلكتها وماتم فيها من اجراءات
المأما صحيحا •

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأسباب الحكم المستأنف
الا أنه عند تقديره للعقوبة التي أوقعها على الطاعن رأى تعديل العقوبة
المقضى بها بالحكم المستأنف الى الحبس لمدة شهر مع الشغل وغفل عن أنها

هي ذات العقوبة التي قضى به هذا الحكم ابتداء ، وكان ماأورده في ديباجته من أن الحكم الابتدائي قضى بمعاقبة الطاعن بالحبس لمدة ثلاثة أشهر مع الشغل انما يصم الحكم المطعون فيه بالاضطراب ، لما كان ذلك وكان ما أعتوره لا يعتبر مجرد خطأ مادي بل أنه يفصح عن أن المحكمة الاستئنافية لم تبين حقيقة قضاء الحكم الابتدائي والعقوبة التي أنزلها وأرتأت هي تعديلها مما يعيب الحكم بالتناقض والخطأ في فهم الواقع ويوجب نقضه والاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أخفى الأشياء المينة بالمحضر والمتحصلة من جنحة سرقة مع علمه بذلك وطلبت عقابه بالمادة ١/٤٤ مكروا (١) من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الرمل قضت غاييا بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرا واحدا .

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمة

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة اخفاء أشياء مسروقة قد شبه التناقض والخطأ في فهم الواقع

ذلك بأنه قضى بتعديل الحكم المستأنف الى معاقبته بالحبس لمدة شهر في حين ان هذه العقوبة هي التي أوقعها عليه هذا الحكم ابتداء الأمر الذي ينبىء عن أن المحكمة الاستئنافية لم تفتن الى حقيقة الواقع في الحكم المستأنف الذي قضى بتعديله مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه •

وحيث ان الين من الاطلاع على الأوراق ان محكمة أول درجة قضت غيابيا بمعاقبة الطاعن بالحبس شهرا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاات لوقف التنفيذ ، فعارض الطاعن وقضى برفض معارضته وتأيد الحكم المعارض فيه ، فاستأنف هذا الحكم وقضت محكمة ثانية درجة بحكمها المطعون فيه بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس الطاعن شهرا مع الشغل ، وورد بديباجة حكمها أن الحكم الابتدائي قضى بمعاقبة الطاعن بالحبس لمدة ثلاثة أشهر • لما كان ذلك ، ولئن كان الأصل أن تقدير العقوبة هو من اطلاقات قاضي الموضوع الا أن ذلك مشروط بأن تكون المحكمة وهي تمارس حقها في هذا التقدير قد ألت بظروف الدعوى والمراحل التي سلكتها وماتم فيها من اجراءات المأما صحيحا • ولما كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأسباب الحكم المستأنف الا أنه عند تقديره للعقوبة التي أوقعها على الطاعن رأى تعديل العقوبة المقضى بها بالحكم المستأنف الى الحبس لمدة شهر مع الشغل وغفل عن أنها هي ذات العقوبة التي قضى بها هذا الحكم ابتداء ، وكان ما أورده في ديباجته من أن الحكم الابتدائي قضى بمعاقبة الطاعن بالحبس لمدة ثلاثة أشهر مع الشغل انما يصم الحكم المطعون فيه بالاضطراب ، لما كان ذلك وكان ما أعتوره لا يعتبر مجرد خطأ مادي بل أنه يفصح عن أن المحكمة الاستئنافية لم تبين حقيقة قضاء الحكم الابتدائي والعقوبة التي أنزلها وأرتأت هي تعديلها مما يعيب الحكم بالتناقض والخطأ في فهم الواقع ويوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن •

جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد يونس ثابت نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : فوزى المملوك ، راغب عبد الظاهر ،
حسن غلاب ومحمد حسن .

(١٨٨)

الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٥٢ القضائية

١ - جمارك • تهريب جمركى • قانون «تفسيره» • جريمة «أركانها» •
اثبات « بوجه عام » •

التهريب الجمركى • ماهيته ؟

٢ - تهريب جمركى • جمارك • تبغ • حكم « تسببه • تسبب
معيب » •

وقوع أفعال التهريب الحكى للتبغ وراء الدائرة الجمركية • شرط
اعتبارها تهريباً ؟

مثال لتسبب معيب •

١ - أن المراد بالتهريب الجمركى هو ادخال البضاعة فى
أقليم الجمهورية أو اخراجها منه على خلاف القانون وهو ما عبر عنه
الشارع بالطرق غير المشروعة ، وينقسم التهريب الجمركى من جهة محله
الى نوعين : نوع يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضاعة بقصد
التخلص من أدايتها ونوع يرد على بعض السلع التى لا يجوز استيرادها أو
تصديرها وذلك بقصد خرق الحظر المطلق الذى يفرضه الشارع فى هذا
الشان • وفى كلا النوعين اما أن يتم التهريب فعلاً بتمام اخراج السلعة

من اقليم الجمهورية أو ادخالها فيه ، واما أن يقع حكما اذا لم تكن السلعة الخاضعة للرسم أو التي فرض عليها المنع قد اجتازت الدائرة الجمركية ولكن صاحب جلبها أو اخراجها أفعال نص عليها الشارع اعتبارا بأن من شأن هذه الأفعال المؤثمة أن تجعل ادخال البضائع أو اخراجها قريب الوقوع في الأغلب الأعم من الأحوال فحظرها الشارع ابتداء وأجرى عليها حكم الجريمة التامة ولو لم يتم للمتهرب ما أراد • وقد افترض الشارع وقوع هذه الأفعال - ايا كانت - عند اجتياز البضاعة للدائرة الجمركية خدعا للموظفين الذين ناط بهم قانون الجمارك اقتضاء الضريبة أو مباشرة المنع •

٢ - لما كان وقوع أفعال التهريب الحكمي أيا كانت فيما وراء الدائرة الجمركية لا يعد في القانون تهريبا ، كما لا تعد حيازة البضاعة - من غير المهرب لها فاعلا كان أم شريكا - وراء هذه الدائرة تهريبا الا اذا توافرت ، فيما يختص بتهريب التبغ - إحدى حالات التهريب الحكمي المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ • لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - بعد أن حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أنه ضبطت كمية من التبغ « المعسل » بمصنع الطاعن الذي قرر بمحضر الضبط انها متبقية فيه من إحدى عمليات التشغيل وأنه تقدم بطلب امتداد صلاحية هذه العملية ، انتهى الى ادانته بجريمة التهريب الجمركي استنادا الى أنه لم يثبت امتداد عملية التشغيل المشار اليها ، وذلك دون أن يبين الحكم ماهية الأفعال التي قارفها الطاعن مما يعد تهريبا بالمعنى المتقدم ، أو يعرض لما اذا كانت تتوافر في الواقعة إحدى حالات التهريب المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ آنف الذكر ، فان الحكم يكون معيا بالقصور الذي يعيبه بما يستوجب نقضه والانحالة دون حاجة الى بحث باقى ما يثيره الطاعن بأسباب الطعن •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولاً : هرب البضاعة المينة الوصف والقيمة بالمحضر « تبغ » بأن أدخلها الى البلاد دون أداء الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عليها وكان ذلك بطرق غير مشروعة • ثانياً : استورد البضائع المينة وصفا وقيمة بالتهمة الأولى بأن أحضرها من الخارج قبل الحصول من وزارة التجارة على ترخيص باستيرادها بالمخالفة للاجراءات والقواعد التي تنظم عملية الاستيراد • وطلبت عقابة بالمواد ١٥ ، ١٣ ، ١٠ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٤٣ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٣ وإقرارات الوزارية المنفذة له والمادتين ١ ، ٥ من القانون رقم ١١٨ سنة ١٩٧٥ ولأئحته التنفيذية • ومحكمة الجرائم المالية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم دائة جنيه والمصادرة وبتعويض جمركى يعادل مثلى الضرائب الجمركية وذلك عن التهمتين • عارض المحكوم عليه وقضى فى معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه • فاستأنف • ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف • فطعن الأستاذ / المحامى فى هذا الحكم بطريق النقض نيابة عن المحكوم عليه الخ •

الحكمة

حيث ان مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمتى تهريب التبغ واستيراده بدون ترخيص قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن التبغ قد ضبط بمصنعه خارج نطاق الدائرة الجمركية مما يعتبر قرينة قانونية على سداد الضرائب الجمركية المستحقة عليه • غير أن الحكم قد التفت عن دلالة ذلك ، مما يعيبه بما يوجب نقضه •

وحيث ان البين من الأوراق أن الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعن بوصف أنه (أولا) هرب البضاعة المينة الوصف والقيمة بالمحضر بأن أدخلها الى البلاد دون أداء الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عليها وكان ذلك بطرق غير مشروعة . (ثانيا) استورد البضائع المينة وصفا وقيمة بالتهمة الأولى بأن أحضرها من الخارج قبل الحصول من وزارة التجارة على ترخيص باستيرادها وبالمخالفة للاجراءات والقواعد التي تنظم عمليات الاستيراد . وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمواد ٥ ، ١٣ ، ١٥ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٤٣ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وبالمادتين ١ و ١٥ من القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ . ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بتغريم الطاعن مائة جنية والمصادرة وبتعويض جمركي يعادل مثلي الضرائب الجمركية . واذ عارض قضت بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا ، فاستأنف الطاعن وقضت محكمة ثاني درجة - بحكمها المطعون فيه - بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٢١ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ - قد عرفت التهريب بنصها على أنه : « يعتبر تهريبا ادخال البضائع من أى نوع الى الجمهورية أو اخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة ويعتبر في حكم التهريب تقديم مستندات أو فواتير مزورة أو مصطنعة أو وضع علامات كاذبة أو أخفاء البضائع أو العلامات أو ارتكاب أى فعل آخر بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة . ولا يمنع من اثبات التهريب عدم ضبط البضائع » . وقد جرى قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - فى تفسير هذه المادة على أن المراد بالتهريب الجمركي هو ادخال البضاعة فى إقليم الجمهورية أو اخراجها منه على خلاف القانون وهو ما عبر عنه الشارع بالطرق غير المشروعة ، وينقسم التهريب الجمركي من جهة محله

الى نوعين : نوع يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضاعة بقصد التخلص من أدائها ونوع يرد على بعض السلع التي لا يجوز استيرادها أو تصديرها وذلك بقصد خرق الحظر المطلق الذي يفرضه الشارع في هذا الشأن . وفي كلا النوعين اما أن يتم التهريب فعلا بتمام اخراج السلعة من اقليم الجمهورية أو ادخالها فيه ، واما أن يقع حكما اذا لم تكن السلعة الخاضعة للرسم أو التي فرض عليها المنع قد اجتازت الدائرة الجمركية ولكن صاحب جلبها أو اخراجها أفعال نص عليها الشارع اعتبارا بأن من شأن هذه الأفعال المؤثمة أن تجعل ادخال البضائع أو اخراجها قريب الوثوق في الأغلب الأعم من الأحوال فحظرها الشارع ابتداء وأجرى عليها حكم الجريمة التامة ولو لم يتم للمهرب ما أراد . وقد افترض الشارع وقوع هذه الأفعال - ايا كانت - عند اجتياز البضاعة للدائرة الجمركية خدعا للموظفين الذين ناط بهم قانون الجمارك اقتضاء الضريبة أو مباشرة المنع . وعلى ذلك فان وقوع أفعال التهريب الحكمي أيا كانت فيما وراء الدائرة الجمركية لا يعد في القانون تهريبا ، كما لا تعد حيازة البضاعة - من غير المهرب لها فاعلا كان أم شريكا - وراء هذه الدائرة تهريبا الا اذا توافرت ، فيما يختص بتهريب التبغ - احدى حالات التهريب الحكمي المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - بعد أن حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أنه ضبطت كمية من التبغ « المعسل » بمصنع الطاعن الذي قرر بمحضر الضبط انها متبقية فيه من احدى عمليات التشغيل وأنه تقدم بطلب امتداد صلاحية هذه العملية ، انتهى الى ادانته بجريمة التهريب الجمركي استنادا الى أنه لم يثبت امتداد عملية التشغيل المشار اليها ، وذلك دون أن يبين الحكم

ماهية الأفعال التي قُرفها الطاعن مما يعد تهريبا بالمعنى المتقدم ، أو يعرض
لما اذا كانت تتوافر في الواقعة احدى حالات التهريب المنصوص عليها
تحت المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ آنف الذكر ، فان الحكم
يكون معينا بالقصور الذي يعيبه بما يستوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى
بحث باقي ما يشير الطاعن بأسباب الطعن .

جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنفى ،
محمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى •

(١٨٩)

الطعن رقم ٤٣٥٩ لسنة ٥٢ القضائية

- اثبات « شهود » « خيرة » • حكم « تسببه » • تسبب معيب » •
- اختلاس • أموال أميرية •
- انتهاء الحكم الى ادانة الطاعن بجريمة اختلاس مبالغ مختلف فى تقديره
- لها مع ما عول عليه فى الادانة من تقرير الخبير وأقوال الشهود •
- تناقض يعيبه •

لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد فى بيانه لواقعة الدعوى
أن الطاعن اختلس مبلغ ١٧٨٥ر٢١٠ ج ثم حصل أقوال الشهود
فى مدوناته بما مؤداه أن جملة المبالغ التى اختلسها الطاعن هى ١٩٣٥ر٢١٠ ج ،
كما عول فى الادانة على تقرير الخبير الذى انتهى الى أن الطاعن اختلس مبلغ
١٨٣٥ر٢١٠ ج ، ثم خلص الى ادانة الطاعن باختلاس مبلغ ١٧٨٥ر٢١٠ ج ،
فإن تمويل الحكم على أقوال الشهود وتقرير الخبير فى ادانة الطاعن على
الرغم مما بينهما من اختلاف فى النتيجة فضلا عن اختلاف كلتا النتيجةين
عن المبلغ الذى خلص الحكم الى ثبوت اختلاسه ، يدل على اضطراب
الواقعة فى ذهن المحكمة واختلال فكرتها عن عناصر الدعوى وعدم استقرارها
فى عقيدتها الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة مما يعيب حكمها
بالتناقض فى التسبب ويوجب نقضه •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : وهو في حكم الموظف العام رئيس حسابات جمعيتي الزراعتين والمعتبرة أموالهما في حكم الأموال العامة اختلس المبالغ المبنية بالتحقيقات والمبالغ قدرها ٢١٠ر١٧٨٥ ج والمسلمة اليه بسبب وظيفته حالة كونه من الأمناء على الودائع والصيارفة المنوطين بحساب النقود .. ثانيا : بصفته ساقفة الذكر ارتكب تزويرا في محركات للجمعيات التعاونية الزراعية التي تساهم الدولة في مالها هي الحوافظ باستثمارات ٦٤ زراعية المبنية بالتحقيقات حال تحريرها المختص بوظيفته وكان ذلك بجعله وقائع مزورة في صورة وقائع صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت بالحوافظ ساقفة الذكر مبالغ تزيد عن المبالغ المستحقة عن أعمال مقاومة دودة القطن وذلك على خلاف الحقيقة كما هو موضح بالتحقيقات .. ثالثا : استعمل المحركات المزورة ساقفة الذكر مع علمه بتزويرها بأن قدمها لاختصاص بنك التسليف الزراعي والتعاوني فرع بليس . وطلبت الى مستشار الاحالة احواله الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة فقرر ذلك .. ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضوريا في ١٤ من أبريل سنة ١٩٨١ عملا بالمواد ١١٢/١ - ٢ ، ١١٨ ، ٢١٣ ، ٢١٤ من قانون العقوبات والمادة ٢٩ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغزله من وظيفته وبترسيمه مبلغ ٢١٠ر١٧٨٥ ج .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمة

من حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجرائم اختلاس مبلغ ١٧٨٥ جنيها ، ٢١٠ مليون سلمت اليه بسبب وظيفته وبصفته من الأمناء على الودائع والصيارفة المنوطين بحساب النقود والتزوير في

محركات رسمية واستعمالها ، قد شابه تناقض في التسيب ، ذلك بأنه عول في ادانة الطاعن على أقوال شهود الاثبات وتقرير الخير على الرغم مما بينها من تضارب اذ تضمنت أقوال شهود الاثبات أن المبالغ المختلصة ١٧٨٥,٢١٠ ج في حين انتهى تقرير الخير الى أنها ١٨٣٥,٢١٠ ج ثم خلاص الحكم الى الأخذ بتقرير الخير في المبلغ الوارد بأمر الاحالة دون أن يورد في أسبابه علة اطمئنانه الى أن أحد المبلغين هو المختلس دون الآخر ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه •

ومن حيث انه يبين من الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى في قوله « أن المتهم رئيس حسابات جمعيتي الزراعيتين اختلس خلال عامي ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ المبالغ المينة بالتحقيقات والمبالغ قدرها ١٧٨٥,٢١٠ ج والمسلمة اليه بسبب وظيفته كما ارتكب تزويرا في حوافظ الاستثمارات ٦٤ زراعية المينة بالتحقيقات بأن أثبت بها مبالغ تزويد عن المبالغ المستحقة عن أعمال مقاومة دودة القطن خلافا للحقيقة فضلا عن استعماله المحركات المزورة سالفه الذكر مع علمه بتزويرها بأن قدمها للمختصين بنك التسليف الزراعي والتعاوني فرع بليس » ودلل على ثبوت هذه الوقائع لديه بأقوال الشهود وتقارير قسم أبحاث التزييف والتزوير وتقرير الخير • لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعن اختلس مبلغ ١٧٨٥,٢١٠ ج ثم حصل أقوال الشهود في مدوناته بما مؤداه أن جملة المبالغ التي اختلسها الطاعن هي ١٩٣٥,٢١٠ ج ، كما عول في الادانة على تقرير الخير الذي انتهى الى أن الطاعن اختلس مبلغ ١٨٣٥,٢١٠ ج ، ثم خلاص الى ادانة الطاعن باختلاس مبلغ ١٧٨٥,٢١٠ ج ، فان تعويل الحكم على أقوال الشهود وتقرير الخير في ادانة الطاعن على

الرغم مما بينهما من اختلاف في النتيجة فضلا عن اختلاف كلتا النتيجةين
من المبلغ الذي خلص الحكم الى ثبوت اختلاسه ، يدل على اضطراب
الواقعة في ذهن المحكمة واختلال فكرتها عن عناصر الدعوى وعدم استقرارها
في عقيدتها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما يعيب حكمها
بالتناقض في التسيب ويوجب نقضه مع الاعادة •

جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

بإدارة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنفى ،
محمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى .

(١٩٠)

الطعن رقم ٤٣٦٠ لسنة ٥٢ القضائية

حكم « تسببيه • تسبب معيب » • ضرب « أحدث عاهة » • ضرب
بسيط • سلاح •

ايراد الحكم بادانة الطاعن عن جريمة الضرب البسيط بأن الضرب
حدث باستعمال سلاح نارى • تم انتهاؤه الى تبرئته من جريمة احراز
السلاح النارى وذخيرته • تناقض يعيبه •

متى كان يبين من الحكم المطعون فيه ، أن النيابة العامة أقامت
الدعوى الجنائية على الطاعن بوصف انه ارتكب جرائم الضرب البسيط
والضرب الذى تشأت عنه عاهة مستديمة واحراز سلاح وذخيرة بدون
ترخيص ، وقد حصل الحكم الواقعة التى دان الطاعن بها ، كما استقرت
فى وجدان المحكمة أخذاً من أقوال المجنى عليه والتقارير الطبى ، فى أن
الطاعن تعدى بالضرب على المجنى عليه بكعب السلاح النارى الذى كان
يحملة (فرد صناعة محلية) فأحدث به اصابات الخد الأيسر والعين اليسرى
تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوماً ، وانتهى الى معاقبته بالفقرة
الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، الا أن الحكم عاد من بعد
ونفى ارتكاب الطاعن للجرائم الأخرى ، ومنها جريمة احراز السلاح

النارى بدون ترخيص ، الذى خلص الى أنه كان وسيلة الطاعن فى الاعتداء على المجنى عليه فى جريمة الضرب البسيط ، وذلك قولا منه أن الاتهام فى صدد تلك الجريمة يحوطه الشك من كل جانب ، الأمر الذى يكشف عن تناقضه واختلال فكرته عن عناصر الواقعة ، وعدم استقرارها فى عقيدة المحكمة الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة ، وينبىء عن أن الواقعة لم تكن واضحة لدى المحكمة الى الحد الذى يؤمن به الخطأ فى تقدير مسؤولية الطاعن ، مما يجعل الحكم متخاذلا متناقضا بعضه مع بعض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن أنه أولا : ضرب عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا من مسدسه فأحدث به الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى القصر فى عظمة الفخذ الأيسر ومقداره ٣ سنتيمتر مع التيبس فى مفصل الركبة الأيسر وهى عاهة تقدر نسبتها بحوالى ١٠٪ .

ثانيا : أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا (مششخنا) مسدس .. ثالثا : أحرز بغير ترخيص ذخائر مما تستعمل فى السلاح النارى سالف الذكر حالة كونه غير مرخص له بحيازته أو احرازه .. رابعا : أحدث عمدا بـ الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما .. وطلبت الى مستشار الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضوريا فى ٢٥ يناير سنة ١٩٨١ عملا بالمادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات بمعاقبته بالحبس مع الشغل مدة ثلاثة أشهر عن التهمة الرابعة - اصابة - وبراءته من باقى التهم .

فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ دانه بجريمة الضرب البسيط ، قد شابه التناقض في التسيب ، ذلك بأنه حصل الواقعة التي دان الطاعن بها ، في أنه ضرب المجنى عليه بكعب سلاح ناري كان يحملة ، ثم عاد وبرأه من تهمة احرار هذا السلاح وذخيرته بدون ترخيص ، مما يعيه ويستوجب نقضه •

ومن حيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه ، أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على الطاعن بوصف انه ارتكب جرائم الضرب البسيط والضرب الذي نشأت عنه عاهة مستديمة واحراز سلاح وذخيرة بدون ترخيص ، وقد حصل الحكم الواقعة التي دان الطاعن بها ، كما استقرت في وجدان المحكمة أخذاً من أقوال المجنى عليه والتقارير الطبية ، في أن الطاعن تعدى بالضرب على المجنى عليه بكعب السلاح الناري الذي كان يحملة (فرد صناعة محلية) فأحدث به اصابات الخد الأيسر والعين اليسرى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوماً ، وانتهى الى معاقبته بالفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، الا أن الحكم عاد من بعد ونفى ارتكاب الطاعن للجرائم الأخرى ، ومنها جريمة احرار السلاح الناري بدون ترخيص ، الذي خلص الى أنه كان وسيلة الطاعن في الاعتداء على المجنى عليه في جريمة الضرب البسيط ، وذلك قولاً منه أن الاتهام في صدد تلك الجريمة يحوطه الشك من كل جانب ، الأمر الذي يكشف عن تناقضه واختلال فكرته عن عناصر الواقعة ، وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة ، وينبىء عن أن الواقعة لم تكن واضحة لدى المحكمة الى الحد الذي يؤمن به الخطأ في تقدير مسؤولية الطاعن ، مما يجعل الحكم متخاذلاً متناقضاً بعضه مع بعض • لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة فيما قضى به من ادانة الطاعن ، بغير حاجة الى بحث باقي وجوه الطعن •

جاسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برياسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : أحمد أبو زيد ، محمد نجيب صالح ،
عوض جادو ومصطفى طاهر •

(١٩١)

الطعن رقم ٥٥١٧ لسنة ٥٢ القضائية

بناء دون ترخيص • قصد جنائي • دفاع « الاخلال بحق الدفاع •
ما يوفره » • حكم « تسببيه • تسبب معيب » •

اشارة الحكم الى المستندات التي قدمها الطاعن تمسكا بدلالاتها على
انتفاء مسئوليته في جريمة بناء على أرض زراعية • دون ترخيص • وعدم
تحدثه عنها • قصور واخلال بحق الدفاع •

لما كان الحكم المطعون فيه وان أشار الى المستندات المقدمة
من الطاعن التي تمسك بدلالاتها على انتفاء الجريمة المسندة اليه الا أنه
التفت عن تلك المستندات ولم يتحدث عنها مع ما قد يكون لها من دلالة على
صحة دفاع الطاعن ولو أنه غنى بحثها ومحض الدفاع المؤسس عليها
لجاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى فانه يكون مشوبا بالقصور والاخلال
بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أقام بناء على أرض زراعية بدون ترخيص من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالمادتين ١/١٠٧ ، ٢/١٠٧ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل . ومحكمة الجنح المستعجلة بالجيزة قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وتغريمه مائتي جنيه والإزالة على نفقته . فاستأنف المحكوم عليه . ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم أسبوعا مع الشغل والتأييد فيما عدا ذلك .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمة

وحيث ان الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة إقامة بناء على أرض زراعية بدون ترخيص قد شابه القصور في السبب والاخلال بحق الدفاع ذلك بأنه تمسك في مذكرة دفاعه بأنه أقام البناء على أرضه لعدم وجود مسكن خاص له بالقرية وقدم مستندات تؤازر دفاعه تمسك بدلالاتها على انتفاء الجريمة المستندة اليه الا أن المحكمة لم تمحص هذه المستندات ولم تقل كلمتها فيها وقضت في الدعوى دون أن تعرض لدفاعه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمعدل بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى أشار في مدوناته الى أن الطاعن قدم مذكرة بدفاعه وحافطة مستندات اشتملت على شهادة صادرة

من الجمعية التعاونية الزراعية تفيد أن الطاعن حائز لمساحة ٦ ط ١ ف أرض زراعية ، وشهادة صادرة من المجلس المحلى بناحية أبو رواش تفيد أن الطاعن ليس له منزل خاص به وأنه أقام بناء المنزل داخل كردون المدينة ثم انتهى الى ادانة الطاعن استنادا الى ما أثبتته المشرف الزراعى ورئيس الجمعية الزراعية وشيخ الناحية فى محضر ضبط الواقعة من أنه أقام منزلا على مساحة قيراط من أرضه الزراعية واعترافه بعدم الحصول على ترخيص بالبناء . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ١٠٧ مكررا من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ قد نصت على أنه « يحظر اقامة أية مبان أو منشآت فى الأراضى الزراعية . ويعتبر فى حكم الأراضى الزراعية الأراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا الخطر الأراضى التى تنزع ملكيتها للمنفعة العامة أو الأراضى التى تقام عليها المشروعات التى تخدم الانتاج الزراعى أو الحيوانى بشرط الحصول على ترخيص من وزارة الزراعة ومع ذلك يجوز للمالك الأرض فى القرى اقامة مسكن خاص له أو ما يخدم أرضه دون ترخيص وذلك فى الحدود التى يصدر بها قرار من وزير الزراعة » . ثم صدر قرار وزير الزراعة رقم ٢٧ سنة ١٩٧٩ بتاريخ ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٩ ونص فى مادته الأولى على أنه « يشترط لاقامة السكن الخاص للمالك الأرض بالقرية أو ما يخدم أرضه دون ترخيص بذلك بالشروط الآتية :

(أ) عدم وجود سكن خاص للمالك بالقرية وأسرته المكونة من زوجته أو زوجاته مهما تعددت والأولاد . (ب) ألا تزيد المساحة التى سيقام عليها السكن عن ٥ ٪ من حيازة مالك الأرض وبحد أقصى قيراطين .

(ج) استقرار الوضع الحيازى بالنسبة لمالك الأرض بمقتضى بطاقة الحيازة الزراعية لمدة لا تقل عن خمس سنوات زراعية . (د) فى حالة اقامة مبان تخدم الأرض الزراعية يتعين ألا تزيد المساحة التى

• مستقام عليها عن قيراطين لكل عشرة أفدنة بالملك قطعة واحدة •
لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وإن أشار إلى المستندات المقدمة
من الطاعن التي تمسك بدلالاتها على انتفاء الجريمة المسندة إليه إلا أنه
التفت عن تلك المستندات ولم يتحدث عنها مع ما قد يكون لها من دلالة على
صحة دفاع الطاعن ولو أنه عني ببحثها ومحض الدفاع المؤسس عليها
لجاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور والاخلال
بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة •

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليه نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : جمال الدين منصور ، صفوت مؤمن ،
حسين لبيب وحسن عميرة .

(١٩٢)

الطعن رقم ٤٣٩٤ لسنة ٥٢ القضائية

قذف • بلاغ كاذب • جريمة « أركانها » • دفوع « الدفع بحسن
نية القاذف » • عقوبة « الاعفاء منها » • حكم « تسببه • تسبب
معيب » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما يوفره » • موظفون عموميون •
الدفع بالاعفاء من العقاب لحسن النية في جريمة القذف والبلاغ
الكاذب في حق موظف عام • دفع جوهرى • علة ذلك ؟

الدفع بالاعفاء من العقاب لحسن النية في جريمة القذف في حق موظف
عام - المطعون ضده - يعد دفاعا جوهريا ، لما يترتب على ثبوت
أو عدم ثبوت صحته من تغير وجه الرأي في الدعوى • لأن القاذف
في حق الموظفين العموميين يعفى من العقاب إذا أثبت صحة ما قذف
به المجنى عليه من جهة ، وكان من جهة أخرى حسن النية ، بأن كان
يعتقد صحة الاسناد وأنه يقصد الى المصلحة العامة لا الى اشفاء الضغائن
والأحقاد الشخصية • هذا الى أنه يشترط في جريمة البلاغ الكاذب -
التي دين بها الطاعن كذلك - أن يكون الجانى سىء القصد علما بكذب الوقائع
التي أبلغ عنها ، وان يكون أيضا قد أقدم على تقديم البلاغ متويا السوء
والاضرار بمن أبلغ عنه ، ولذلك يجب أن يعنى الحكم القاضى بالادانة

في هذه الجريمة بيان هذا القصد بعنصرية المذكورين بإيراد الوقائع التي استخلص منها توافره - وإذا اقتصر الحكم الابتدائي المرئيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه على مجرد القول بسوء نية الطاعن دون أن يبين العناصر التي استخلص منها خبث القصد الذي رمى إلى تحقيقه من وراء البلاغ الكاذب الذي قدمه ، ودون تعرض إلى الدفع بأنه كان حسن النية - وهو دفاع جوهري لعلقة بركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب ، فإنه يكون معيباً بالقصور في البيان فضلاً عما ينطوي عليه من إخلال بحق الدفاع ، مما يعيبه ويوجب نقضه •

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح أبو حمص ضد الطاعن بوصف أنه بدائرة أبو حمص محافظة البحيرة : أبلغ ضد الطاعن بأمور كاذبة يعاقب عليها القانون ان كانت صادقة ٢ - أسند إلى الطالب أمور كاذبة يعاقب عليها القانون ان كانت صادقة • وطلب عقابه بالمادة ٣٠٤ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع له مبلغ ٥١ جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة • والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بمادة الانتهام - أولاً : في الدعوى الجنائية بتغريم المتهم عشرين جنيهاً ثانياً : في الدعوى المدنية بالزام المتهم بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني مبلغ ٥١ جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت • فاستأنف المحكوم عليه • ومحكمة دمنهور الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف •

فلعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ •

المحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمتي القذف والبلاغ الكاذب قد شابه القصور في التسيب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك أنه دفع في مذكرته الختامية أمام المحكمة الاستئنافية بحسن نيته واعتقاده بصحة الوقائع التي أسندها الى المطعون ضده وهو موظف عام ، بيد ان المحكمة لم تعرض في حكمها لهذا الدفاع الجوهرى ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث أن البين من مطالعة المفردات المضمومة ان الطاعن تمسك في مذكرته الختامية المقدمة لمحكمة ثانى درجة - والمصرح له بتقديمها - فى فترة حيز الدعوى للحكم ، بحسن نيته فيما أبلغ به ، وأنه اعتقد صحة الوقائع التي أسندها الى المطعون ضده ، وان فشله فى اثبات تلك الوقائع لا يسلزم توافر قصده السيئ . لما كان ذلك ، وكان هذا الدفع على جريمة القذف فى حق موظف عام - المطعون ضده - يعد دفاعا جوهريا ، لما يترتب على ثبوت أو عدم ثبوت صحته من تغير وجه الرأى فى الدعوى . لأن القاذف فى حق الموظفين العموميين يعفى من العقاب اذا أثبت صحة ما قذف به المجنى عليه من جهة ، وكان من جهة أخرى حسن النية ، بأن كان يعتقد صحة الاسناد وأنه يقصد الى المصلحة العامة لا الى اشفاء الضغائن والأحقاد الشخصية . هذا الى أنه يشترط فى جريمة البلاغ الكاذب - التي دين بها الطاعن كذلك - أن يكون الجانى سىء القصد عالما بكذب الوقائع التي أبلغ عنها ، وان يكون أيضا قد أقدم على تقديم البلاغ متويا السوء والاضرار بمن أبلغ عنه ، ولذلك يجب أن يعنى الحكم القاضى بالادانة

فى هذه الجريمة بيان هذا القصد بعنصرية المذكورين بايراد الوقائع التى استخلص منها توافره - واذ اقتصر الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه على مجرد القول بسوء نية الطاعن دون أن يبين العناصر التى استخلص منها خبث القصد الذى رعى الى تحقيقه من وراء البلاغ الكاذب الذى قدمه ، ودون تعرض الى الدفع بأنه كان حسن النية - وهو دفاع جوهري لتعلقة بركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب ، فانه يكون معييا بالقصور فى البيان فضلا عما ينطوى عليه من اخلال بحق الدفاع ، مما يعيه ويوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوة نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : جمال الدين منصور ، وصفت مؤمن ،
صلاح خاطر وحسن عميرة .

(١٩٣)

الطعن رقم ٤٤٨٢ لسنة ٥٢ القضائية

١ - اثبات « شهود » • محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» •
حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل
منها » • رشوة •

حق محكمة الموضوع في تحصيل أقوال الشاهد وتفهمها واستخلاص
مراميها غير مقيدة بالأخذ بالأقوال الصريحة أو بمدلولها الظاهر • ما دامت
لا تحرف الشهادة عن موضعها •

٢ - دفاع « الإخلال بحق الدفاع • ما يوفره » • رشوة • نقض
« أسباب الطعن • مالا يقبل منها » • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » •
عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة • كفاية
اثباتها أركان الجريمة والأدلة على ارتكاب المتهم لها دون مسايرته فيما ساقه
من أدلة للتدليل على براءته •

٣ - رشوة • جريمة « أركانها » • قانون « تفسير » • حكم
« تسببيه • تسبيب غير معيب » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

المادتان ١٠٧ مكرر ، ١٠٨ مكرر عقوبات •

نطاق تطبيق كل منهما • ؟ مثال لتسبيب غير معيب •

١ - لما كان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تحصل أقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستشف مراميها مادامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن موضعها وهي في ذلك غير مقيدة بالألا تأخذ الا بالأقوال الصريحة أو مدلولها الظاهر •

٢ - لما كان ذلك وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم في شأن اطراحه أقوال شهود النفي مردودا بما هو مقرر من أن المحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي في كل جزئية يثيرها فإنه يكفي لسلامة الحكم ان يثبت أركان الجريمة ويبين الأدلة على وقوعها من المتهم وليس عليه أن يتحدث عن الأدلة التي ساقها في سبيل التدليل على براءته وهي مجرد أقوال شهود يريد المتهم لها معنى لم تر المحكمة مسايرته فيه فأطرحتها أخذا بالأدلة القائمة في الدعوى •

٣ - المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات تنص على انه « يعاقب الراشي والوسيط بالعقوبة المقررة للمرششي ومع ذلك يعفى الراشي أو الوسيط من العقوبة اذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها » • أما نص المادة ١٠٨ مكررا من ذات القانون فيجربى بأنه « كل شخص عين لأخذ العطيصة أو الفائدة أو دلم به ووافق عليه المرششي أو أخذ أو قبل شيئا من ذلك مع علمه بسببه ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة مساوية لقيمة ما أعطى أو وعد به وذلك اذا لم يكن قد توسط في الرشوة » • ويبين من هذين النصين أن المشرع عرض في كل منهما لجريمة تختلف عن الواردة في النص الآخر وأن جريمة الوساطة في الرشوة تختلف عن جريمة تعيين شخص لأخذها • ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن بأدلة سائغة أنه ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٨ مكررا آنفة الذكر فإنه لا موجب لأعمال الاعفاء المقرر في المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات لكونه قاصرا على الراشي والوسيط دون غيرهما ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن لا مند له •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٢ من يونيو سنة ١٩٧٨ بدائرة مركز المنزلة محافظة الدقهلية : الأول - بصفته موظفا عموميا كاتب مواد البناء ومراجع الماهيات بالوحدة المحلية طلب رشوة لأداء عمل من أعمال وظيفته بأن طلب من مبلغ خمسين جنيها على سبيل الرشوة مقابل تسليمه اذن صرف حصة الحديد المقررة له . الثاني - عين بواسطة المتهم الأول لأخذ العطية التي طلبها على سبيل الرشوة من وطلبت من مستشار الاحالة احالتها الى محكمة الجنايات لمعاقتها طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١٠٣ ، ١٠٨ مكرر ، ١١٠ ، ١٧ من قانون العقوبات بمحاكمة المتهم الأول بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه ألف جنيه . وبمحاكمة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبتغريمه مبلغ خمسين جنيها وبمصادرة مبلغ الرشوة المضبوط .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة طلب رشوة لأداء عمل من أعمال وظيفته قد شابه خطأ في الاسناد وفساد في الاستدلال ذلك بأنه عول على أن النقيب . . . شاهد واقعة استلام الطاعن الثاني لمبلغ الرشوة مع أن أقوال الشاهد المذكور قد خلت مما يفيد رؤية تلك الواقعة ، كما عول على أقوال الطاعن الثاني مع أنه الذي حرر اذن الحديد المرخص به للمجنى عليه وسلمه له بعد قبض مبلغ الرشوة منه وما كان اعتراف الطاعن الثاني بالرواية التي تدين الطاعن الأول الا اعتقادا

منه بأنه وسيط في الجريمة وان اعترافه يعفيه من العقوبة ، وقد ثبت ان الطاعن الثاني كان بمنزل الطاعن الأول في حضور شهود ، اذ شهد بأن الطاعن الأول سلم الطاعن الثاني دفتر الاذن للحصول على توقيع رئيس المجلس القروى على بعضها ولم يسمع أن الطاعن الأول كلفه بتسليم الاذن للمجنى عليه وقبض مبلغ الرشوة وأنه لو كان الطاعن متوياً الحصول على الرشوة لسلم الاذن للمجنى عليه الذى قصد اليه بمنزله دون وساطة الطاعن الثاني .

وحيث ان الحكم المطعون فيه حصل الواقعة في قوله « أن توجه الى الوحدة المحلية بالجمالية لاستلام اذن شراء حديد باسمه بكمية قدرها ٩٢٥ رء طنا وتقابل مع الموظف المختص بتسليمه هذا الاذن وهو المتهم الأول وقام هذا الأخير باعداد الاذن فعلا وحصل على توقيع المختصين عليه واطلع عليه الا أنه رفض تسليمه الاذن الا اذا دفع له مبلغ خمسين جنيها كرشوة وفعلا توجه صحيفة المتهم الأول حاملا دفتر أذن صرف الحديد ومعهما المتهم الثانى الى مدينة وذهبوا ثلاثتهم الى محل تاجر الحديد واذا رفض سداد مبلغ الرشوة للمتهم الأول فقد رفض هذا الأخير تسليمه الاذن وانصرف معه المتهم الثانى مؤكدا له انه لن يتسلم الاذن الا بعد سداد مبلغ الرشوة المطلوب وان تسليم المبلغ سوف يتم أما له أو لزميله المته الثانى - فقام بتحرير شكوى قدمها للسيد وكيل نيابة الذى حرر عليها عبارة السيد رئيس وحدة مباحث المنزلة لضبط المتهم حالة تعاطيه الرشوة وقام النقيب رئيس وحدة مباحث بتحرير محضر استدالات أثبت فيه أرقام أربع ورقات مالية فئة عشرة جنيهاات وورقتين مائتين فئة خمسة جنيهاات ثم قام باعداد كمين بالقرب من محل تاجر الحديد وحضر المجنى عليه بصحبة شخص تين فيما بعد أنه المتهم الثانى وشاهد هذا الأخير بتسلم مبلغ الرشوة من المجنى عليه ويسلمه اذن صرف الحديد فقام بضبطه وبتفتيشه عثر معه على مبلغ الخمسين جنية بجيب الفانلة التى يرتديها

وهو ذات المبلغ المثبتة أرقامه بمحضر الاستدلالات كما اعترف المتهم الثانى بأن المتهم الأول عينه لاسلام مبلغ الرشوة المضبوط ، ثم أورد الحكم الأدلة على ثبوت الواقعة على هذه الصورة فى حق الطاعنين مستمدة من أقوال والنقيب رئيس وحدة مباحث وكل من و و و من قوة مباحث مركز ومن اعتراف الطاعن الثانى . لما كان ذلك وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تحصل أقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستشف مراميها مادامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن موضعها وهى فى ذلك غير مقيدة بالألا تأخذ الا بالأقوال الصريحة أو مدلولها الظاهر ، وكان اليين من المفردات المضمومة أن ما أورده الحكم مستمدا من أقوال رئيس وحدة مباحث له سنده الصحيح من الأوراق ولم يكن فيما حصله الحكم منها ما يخرج بها عن مؤداها ، اذ أنه يؤخذ منها أنه شاهد من مكنه واقعة تسلم الطاعن الثانى مبلغ الرشوة من وأنه سارع الى القبض عليه وقد ردد هذا القول أفراد قوة مباحث آنفو الذكر ، ومن ثم فإن معنى الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص لا يكون له محل لما كان ذلك وكان الطاعن لا ينازع فى صحة ما نقله الحكم المطعون فيه من أقوال الطاعن الثانى وكان ما أورده الحكم ودل به على مغارقة الطاعن لجريمة طلب الرشوة التى دين بها كافيا وسائغا ولا يتنافر مع الانتضاء العقلى والمنطقى فان ما يثيره الطاعن من منازعة فى سلامة ما استخلصته المحكمة من أوراق الدعوى وما تم فيها من تحقيقات لا يمدو أن يكون جدلا موضوعيا فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان ما ينعم الطاعن على الحكم فى شأن اطراحه أقوال شهود النفى مردودا بما هو مقرر من أن المحكمة ليست ملزمة بتعقب التهم فى مناحى دفاعه الموضوعى فى كل جزئية يثيرها فانه يكفى لسلامة الحكم ان يثبت أركان الجريمة ويبين الأدلة على وقوعها من المتهم وليس عليه أن يتحدث عن الأدلة التى ساقها فى سبيل التدليل على براءته وهى

مجرد أقوال شهود يريد المتهم لها معنى لم تر المحكمة مسأيرته فيه فأطرحتها أخذا بالأدلة القائمة في الدعوى • لما كان ما تقدم فان الطعن يكون على غير أساس متعينا ونفضه موضوعا •

ثانيا : الطعن المقدم من الطاعن الثاني •

حيث ان مبنى الطعن هو ان احكم المطعون أخطأ في تطبيق القانون ذلك انه عول في ادانة الطاعن على اعترافه وأطرح دفاعه بأن الواقعة المسندة اليه لا تعدو أن تكون صورة من صور الوساطة في الرشوة بما يحق له أن يتمسك بالاعفاء المقرر بنص المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات لاجباره بالجريمة أثناء التحقيق واعترافه بها بجلسة المحكمة •

وحيث ان الحكم المطعون فيه عرض لما أثاره الطاعن ورد عليه بقوله « وحيث انه لا محل لما أثاره المتهم الثاني من حقه في الاعفاء من العقوبة اعمالا لنص المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات ذلك لان هذا الاعفاء انما ينصرف الى الراشى والوسيط فقط دون الشخص الذي يعينه المرتشى لاستلام مبلغ الرشوة - متى كان ذلك وكان الثابت للمحكمة أن المتهم الثاني أقر صراحة ان المتهم الأول رفض تسليم اذن الحديد للمجنى عليه في المياة السابقة على يوم الضبط الا اذا دفع له خمسون جنيها ثم اعترف بأن المتهم الأول طالب منه مصاحبة المجنى عليه يوم الضبط وعدم تسليمه اذن الحديد الا بعد استلام مبلغ الخمسين جنيها منه وبالتالي يكون قد ثبت يقينا ان المتهم الثاني وهو يتسلم مبلغ الخمسين جنيها من المجنى عليه كان يعلم علم اليقين ان هذا المبلغ يدفع كرشوة لاداء المتهم الاول عملا من أعمال وظيفته هو تسليم المجنى عليه اذن الحديد الخاص به » • وما ساقه الحكم فيما تقدم صحيح في القانون ذلك ان المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات تنص على انه « يعاقب الراشى والوسيط بالعقوبة

المقررة للمرئى ومع ذلك يعفى الراشى أو الوسيط من العقوبة اذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها ، • أما نص المادة ١٠٨ مكررا من ذات القانون فيجرى بأنه « كل شخص عين لآخذ العطفة أو الفائدة أو علم به ووافق عليه المرئى أو آخذ أو قبل شيئا من ذلك مع علمه بسببه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة مساوية لقيمة ما أعطى أو وعد به وذلك اذا لم يكن قد توسط فى الرشوة » • يبين من هذين النصين أن المشرع عرض فى كل منهما لجريمة تختلف عن الواردة فى النص الآخر وأن جريمة الوساطة فى الرشوة تختلف عن جريمة تعيين شخص لأخذها • ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن بأدلة سائغة أنه ارتكب الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٨ مكررا آنفة الذكر فإنه لا موجب لأعمال الاعفاء المقرر فى المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات لكونه قاصرا على الراشى والوسيط دون غيرهما ويكون منعى الطاعن فى هذا الشأن لاسند له • لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا •

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : محمد يونس ثابت ، ومحمد عبد الرحيم نافع ،
حسن غلاب ومحمد أحمد حسن .

(١٩٤)

الطعن رقم ٤٤٢٤ لسنة ٥٢ القضائية

١ - أسباب الإباحة وموانع العقاب « أسباب الإباحة » • قانون
« تفسيره » • جريمة تزوير •
طاعة الرئيس في مفهوم المادة ٦٣ عقوبات عدم امتدائها الى
ارتكاب الجرائم •

٢ - أوراق رسمية • تزوير • قانون «تفسيره» «تطبيقه» • موظفون
عموميون •

متى يعتبر المحرر رسميا في حكم المادتين ٢١١ و ٢١٣ عقوبات ؟
اختصاص الموظف بتحرير الورقة • مناطه ؟ •

٣ - مأمورو الضبط القضائي • استدالات • موظفون عموميون •
تغيب مأمور الضبط القضائي عن مقر عمله • حقه في اناة
مساعدته باتخاذ اجراءات الاستدلال • علة ذلك ؟

٤ - حكم « تسببه » • تسبب غير معيب » • تزوير • اثبات
« بوجه عام » •

تحدث الحكم صراحة واستقلالا عن كل ركن من أركان جريمة التزوير •
غير لازم • شرط ذلك ؟

٥ - اثبات « بوجه عام » •
عدم رسم القانون شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة
المستوجبة للعقوبة •

٦ - اثبات « بوجه عام » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع »
• مالا يوفره » •

الطلب الذى تلتزم المحكمة باجابه أو الرد عليه • منال • لا يتحقق
فى هذا الطلب •

٧ - اثبات « بوجه عام » « أوراق » • تزوير •

دعاوى التزوير • لم يحدد القانون طريقة اثبات معينة فيها •
التعويل على الصورة الضوئية للمحرر المزور كدليل فى الدعوى •
لا عيب •

١ - من المقرر أن طاعة الرئيس بمقتضى المادة ٦٣ من قانون العقوبات
لا تمتد إلى حال الى ارتكاب الجرائم ، وأنه ليس على الرئيس أن يطيع
الأمر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه •

٢ - من المقرر أن المحرر يعتبر رسميا فى حكم المادتين ٢١١ و ٢١٣
من قانون العقوبات متى صدر أو كان فى الامكان صدوره من موظف عام
• يختص بتحريره بمقتضى وظيفته أو الداخلى فى هذا التحرير ، ولا يستمد
الموظف اختصاصه بتحرير الورقة الرسمية من القوانين واللوائح فحسب ،
بل يستمده كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به •

٣ - لمأور الضبط القضائى اذا ما تغيب عن مقر عمله لقيامه بعمل
آخر أن يصدر أمرا عاما لمساعدته باتخاذ ما يلزم من اجراءات الاستدلال
وذلك حرصا على حريات الناس التى أراد القانون المحافظة عليها •

٤ - من المقرر انه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن
كل ركن من أركان جريمة التزوير ما دام قد أورد من الوقائع
ما يدل عليه •

٥ - القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة والظروف التي وقعت فيها •

٦ - لما كان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى إليه به ، ويصر عليه مقدمه في طلباته الختامية ، وكان ما أثبت على لسان المدافع عن الطائن بمحضر جلسة المحاكمة التي دارت فيها المرافعة وصدر بها الحكم المطعون فيه من أنه « كان يجب إيقاف الفصل في هذه الدعوى لحين الفصل في الدعوى الأصلية لا يعتبر من قبيل الطلبات الجازمة ، فضلا عن أن المدافع عن الطاعن لم يصر عليه في طلباته الختامية إذ اختتم مرافقته بطلب البراءة أصليا واستعمال الرأفة بصفة احتياطية ، فانه لا تشريب على المحكمة أن هي اعرضت عن هذا الطلب وانغفلت الرد عليه •

٧ - لما كان القانون الجنائي لم يحدد طريقة إثبات معينة في دعاوى التزوير للقاضي أن يكون اعتقاده فيها دون التقيد بدليل معين ، فلا حرج على المحكمة ان هي أخذت بالصورة الضوئية للمسحور المزور كدليل في الدعوى مادامت قد اطمأنت الى صحتها •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بصفته موظفا عموميا ورقيب أول بقسم شرطة - ارتكب أثناء تأدية وظيفته تزويرا في محرز رسمي هو محضر الخنحة رقم لسنة ١٩٧٩ قسم أول حالة تحريره بجماله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت على خلاف الحقيقة أقوالا نسبها زورا الى شهود الواقعة لم يدلوا بها وامتنع عن اثبات أخرى أدلوا بها أمامه ، وطلبت الى مستشار

الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيّد والوصف الواردين
بأمر الاحالة فتمرر ذلك • ومحكمة جنايات بنها قضت حضوريا عملا
بالمادة ٢١٣ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات
عما أسند اليه •

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ •

الحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة
التزوير في محرر رسمي ، فقد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور
في التسبيب والاخلال بحق الدفاع وانطوى على البطلان في الاجراءات •
ذلك بأنه التفت عما دفع به الطاعن من انطباق حكم المادة ٦٣ من قانون العقوبات
عليه لأن ما صدر منه كان طاعة لأمر رئيسه ومن انتفاء اختصاصه بتحرير
محضر الجنحة المنسوب له التزوير فيه لعدم كونه من مأموري الضبط
القضائي ، وبالتالي لا يعتبر المحرر رسميا في هذا الصدد • كما جاء الحكم
قاصرا في بيان أركان الجريمة التي دان الطاعن بها وفي التدليل على صفة
الوظيفة العامة في حقه • والتفت عن طلب الطاعن ارجاء الفصل في الدعوى
لحين الفصل في جناية القتل العمد التي شملها المحضر ذاته لما قد يترتب
على الحكم فيها من ثبوت صحة البيانات التي أثبتتها الطاعن في المحضر •
هذا الى أن المحكمة لم تطلع على أصل المحرر المنسوب للطاعن التزوير فيه
مكتفية بالاطلاع على صورة ضوئية منه • كل ذلك يعيب الحكم بما
يوجب نقضه •

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة
العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه
أدلة مستمدة من أقوال شهود الاثبات واعتراف الطاعن ومن الاطلاع

على المحرر المزور ، وهي أدلة سائغة ومن شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ، ولم يجادل الطاعن في أن لها معينها الصحيح من الأوراق • لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل دفاع الطاعن - بأنه كان مأمورا من رئيسه وبعدم اختصاصه بتحرير المحرر المزور - واطرحه على أساس أنه غير صائب في صحيح القانون واذ كان من المقرر أن طاعة الرئيس بمقتضى المادة ٦٣ من قانون العقوبات لا تمتد بأى حال الى ارتكاب الجرائم ، وأنه ليس على المرءوس أن يطيع الأمر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه ، وأن المحرر يعتبر رسميا في حكم المادتين ٢١١ و ٢١٣ من قانون العقوبات متى صدر أو كان فى الامكان صدوره من موظف عام مختص بتحريره بمقتضى وظيفته أو التداخل فى هذا التحرير ، ولا يستمد الموظف اختصاصه بتحرير الورقة الرسمية من القوانين واللوائح فحسب ، بل يستمده كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به ، وكان لمأمور الضبط القضائى اذا ما تغيب عن مقر عمله لقيامه بعمل آخر أن يصدر أمرا عاما لمساعدة باتخاذ ما يلزم من اجراءات الاستدلال ، وذلك حرصا على حريات الناس التى أراد القانون المحافظه عليها ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى اطراح دفاع الطاعن متقدم البيان يكون بريئا من قالة الخطأ فى تطبيق القانون • لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه ، وكان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، واذ كانت الأدلة التى عول عليها الحكم المطعون فيه - التى لا يمارى الطاعن فى أن لها أصل صحيح فى الأوراق - من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها من مقارفة الطاعن لجريمة التزوير التى دانه بها ، فان النعى عليه فى هذا الشأن يكون غير سديد • لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الطلب الذى تلتزم المحكمة باجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى

اليه به ، ويصر عليه مقدمه في طلباته الختامية ، وكان ما أثبت على لسان المدافع عن الطاعن بمحضر جلسة المحاكمة التي دارت فيها المرافعة وصدر بها الحكم المطعون فيه من أنه « كان يجب إيقاف الفصل في هذه الدعوى لحين الفصل في الدعوى الأصلية لا يعتبر من قبيل الطلبات الجازمة ، فضلا عن أن المدافع عن الطاعن لم يصر عليه في طلباته الختامية اذ اختتم مرافعته بطلب البراءة أصليا واستعمال الرأفة بصفة احتياطية ، فانه لا تشريب على المحكمة أن هي اعرضت عن هذا الطلب واغفلت الرد عليه • لما كان ذلك ، وكان القانون الجنائي لم يحدد طريقة اثبات معينة في دعاوى التزوير للقاضي أن يكون اعتقاده فيها دون التقيد بدليل معين ، فلا حرج على المحكمة ان هي أخذت بالصورة الضوئية للمحرر المزور كدليل في الدتوى مادامت قد اطمأنت الى صحتها ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله • لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا •

جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنفى ،
محمد ممدوح سالم ومحمود بهى الدين .

(١٩٥)

تأطعن رقم ٤٤٣٨ لسنة ٥٢ القضائية

تموين . خبز . مسئولية جنائية « المسئولية الفرضية » . أسباب
الاباحة وموانع العقاب . عقوبة « تطبيقها » . دفاع « الاخلال بحق
الدفاع . ما يوفره » . حكم « تسببيه . تسبب دعيب » .

ادانة صاحب المخبز بمقولة أنه لم يبارح المدينة التى بها مخبزه
وتوقيع عقوبتى الحبس والغرامة عليه واغفال التحدث عما لمرضه المدلول
عليه بشهادة مرضية من أثر على امكان استمرار اشرافه ورقابته على العمل
بالمخبز . قصور . أساس ذلك ؟

لما كان نص الفقرة الأولى من المادة ٥٨ من المرسوم بقانون
رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يقضى بأن يكون صاحب المحل مسئولاً
مع مديره أو القائم على ادارته عن المخالفات المقررة بمقتضى أحكام هذا
المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها ، فاذا أثبت أنه بسبب الغياب
أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضت العقوبة
على الغرامة المينة فى المواد من ٥١ الى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون ، وهو
ما يتأدى منه أن صاحب المحل مسئول مسئولية مديره مستحق لعقوبتى
الحبس والغرامة معا متى وقعت فى المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها

فى المرسوم بقانون المشار اليه ، ومسئوليته هذه فرضية تقوم على افتراض اشرافه على المحل موضوع الجريمة بأسمه ولحسابه وهى قائمة على الدوام ما لم يدحضها سبب من أسباب الاباحة أو موانع العقاب والمسئولية ، وانما تقبل تلك العقوبة التخفيف بما يسقط عقوبة الحبس دون الغرامة اذا أثبت صاحب المحل انه كان غائبا او استحالت عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة • لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بمقولة أنه لم يبارح المدينة التى بها مخبزه دون أن يعرض لما عرضه - المدلول عليه بشهادة طيبة من أثر فى مكان استمرار الاشراف والرقابة على العمل بالمخبر ودون أن يمحض هذا الدفاع ليقف على مبلغ صحته بلوغا الى غاية الأمر فيه فانه يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب مما يعيه ويوجب نقضه •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : لم يزاول العمل فى انتاج الخبز الأفرنكى فى الميعاد المحدد • وطلبت عقابه بالمواد ٣٤ و ٣٨/٢ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ والمادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ • ومحكمة جناح مستعجل الجيزة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وغرامة مائة جنيه وكفالة عشرة جنيهات فاستأنف المحكوم عليه • ومحكمة الجيزة الابتدائية « بهيئة استئنافية » قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف •

فطعن الأستاذ / المحامى بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ •

الحكمة

من حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة عدم انتاج الخبز الأفرنجي وعرضه للبيع خلال الميعاد المقرر قانونا قد شابه قصور في التسبيب ذلك بأنه تمسك بأنه كان متغيبا عن المخبز لمرض - مدلول عليه بشهادة طبية - تعذر معه مراقبة عملية الانتاج الأمر الذي كان يوجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بيد أن الحكم أطرح هذا الدفاع بما لا يسوغ اطراحه

ومن حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد حصل دفاع الطاعن ورد عليه في قوله «أما ما قدمه المتهم من شهادة طبية صادرة من جامعة الأزهر كلية الطب مستشفى الحسين الجامعي تفيد أنه كان غائبا عن المخبز فان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن مجرد غياب صاحب المخبز وقت ضبط المخالفة لا يكون بذاته سببا لاعفائه من عقوبة الحبس الا اذا أثبت صاحب المحل ان ذلك الغياب كان سببا في تعذر المراقبة ومنع المخالفة فاذا أثبت صاحب المحل أنه كان غائبا عن المخبز وقد ثبت أنه خارج المخبز الا أنه لم يبارح القاهرة ومن ثم فانه لا يكون في حالة يتعذر فيها اتصاله بالمخبز وعلمه بما يجري فيه الأمر الذي لا يعفيه من العقاب واذ كان ذلك وكان المتهم لم يكن خارج القاهرة الأمر الذي لا يصلح معه التذكرة المقدمة منه سببا في تعذر مراقبة المخبز ويضحي الاتهام المسند اليه ثابتا في حقه ، ، لما كان ذلك وكان نص الفقرة الأولى من المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يقضى بأن يكون صاحب المحل مسئولا مع مديره أو القائم على ادارته عن المخالفات المقررة بمقتضى أحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها ، فاذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضت العقوبة على الغرامة المينة في المواد ٥١ الى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون ، وهو

ما يتأدى منه أن صاحب المحل مسئول مسئولية مديره مستحق لعقوبتي الحبس والغرامة معا متى وقعت في المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون المشار اليه ، ومسئوليته هذه فرضية تقوم على افتراض اشرافه على المحل موضوع الجريمة بأسمه ولحسابه وهي قائمة على الدوام ما لم يدحضها سبب من أسباب الإباحة أو موانع العقاب والمسئولية، وانما تقبل تلك العقوبة التخفيف بما يسقط عقوبة الحبس دون الغرامة اذا أثبت صاحب المحل انه كان ذائبا او استحال عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بمقولة أنه لم يبارح المدينة التي بها مخبزه دون أن يعرض لمرضه - المدلول عليه بشهادة طبية من أثر في امكان استمرار الاشراف والرقابة على العمل بالمخبز ودون أن يحص هذا الدفاع ليقف على مبلغ صحته بلوغا الى غاية الأمر فيه فانه يكون مشوبا بالقصور في التسيب مما يعيه ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار/الدكتور ابراهيم علي صالح نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : أحمد أبو زيد ، محمد نجيب صالح ،
عوض جادو ومصطفى طاهر .

(١٩٦)

الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٢ القضائية

١ - اخفاء أشياء مسروقة • دعوى جنائية « انقضاؤها » • دفع •
« الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها » • حكم « تسببه » •
تسبب معيب • نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها » •
حظر محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين • أساسه ؟

٢ - جريمة « تعدد الجرائم » • نقض « نظر الطعن » • محكمة
النقض « سلطتها » •
القول بوحدة الجريمة أو تعددها تكييف قانوني يخضع لرقابة
محكمة النقض •

٣ - اخفاء أشياء مسروقة • جريمة « أركانها » • دفع • « الدفع بعدم
جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها » •
جريمة اخفاء الأشياء المسروقة جريمة قائمة بذاتها ومنفصلة عن
السرقه • تعدد وقائع السرقة لا يقتضى حتما تعدد وقائع اخفاء الأشياء
المسروقة • جواز أن يكون فعل الاخفاء واحدا ولو كان موضوعه أشياء
متحصلة من سرقات متعددة •

١ - أن المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه « تقتضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة اليه بصدور حكم نهائى فيها بالبراءة أو الادانة • وإذا صدر حكم فى موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز اعادة نظرها الا بالطعن فى هذا الحكم بالطرق المقررة فى القانون » - ومن ثم كان محظورا محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين •

٢ - من المقرر أن القول بوحدة الجريمة أو بتعددتها هو من التكييف القانونى الذى يخضع لرقابة محكمة النقض •

٣ - متى كانت محكمة الموضوع قد اكتفت فى رفض الدفع - المثار من المحكوم عليه - بقولها باختلاف كل واقعة عن الأخرى دون بيان لوقائع الجناية رقم ٧٣٦٦ لسنة ١٩٧٥ الساحل ولا أساس المغايرة بينها وبين الجناية موضوع الطعن الحالى ، لأن من المقرر أن القانون لا يعتبر اخفاء الأشياء المسروقة اشتراكا فى السرقة ولا مساهمة فيها وانما يعتبرها جريمة قائمة بذاتها ومنفصلة عن السرقة ، وأن تعدد وقائع السرقة لا يقتضى حتما تعدد وقائع اخفاء الأشياء المسروقة بل يجوز أن يكون فعل الاخفاء واحدا ، ولو كان موضوعه أشياء متحصلة من سرقات متعددة - وبذلك جاء الحكم مشوبا بـ قصور فى بيان العناصر الكافية والمؤدية الى قبول الدفع أو رفضه بما يعجز هذه المحكمة - محكمة النقض - عن الفصل فيما هو مثار من خطأ الحكم المطعون فيه فى تطبيق القانون - ابتغاء الوقوف على وحدة الفعل موضوع الدعويين أو تعدده على استقلال أو تعدده مع وحدة الغرض والارتباط - الأمر الذى يعيب الحكم ويستوجب نقضه والاعادة •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أخفى الأشياء المسروقة الميينة بالتحقيقات والمتحصلة من جناية سرقة مع علمه بذلك وطلبت الى مستشار الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام - فقرر ذلك • ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمادة ٤٤ مكررا (١) من قانون العقوبات بمعاقبه المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر •

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ •

الحكمة

بحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة اخفاء منقولات مسروقة مع علمه بذلك قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه أقام قضاءه برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الجناية رقم ٧٣٦٦ لسنة ١٩٧٥ الساحل على اختلاف الواقعتين فى الدعويين ولوقوع كل منها فى زمان ومكان مختلف عن الأخرى ، مع أن ذلك لا يؤثر فى وحدة الواقعة فى الدعويين •

وحيث ان الحكم المطعون فيه رد على الدفع بقوله « وحيث ان هذا الدفع مردود لأن وقائع تلك القضية مختلفة عن الأخرى ولا توجد ثمة رابطة بينهما ووقعت كل منهما فى زمان ومكان مختلف عن الأخرى » ، لما كان ذلك، وكانت المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه « تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة اليه بصدر حكم نهائى فيها بالبراءة أو الادانة • واذا صدر حكم فى موضوع

الدعوى الجنائية فلا يجوز اعادتها نظرها الا بالطعن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون ، - ومن ثم كان محظورا محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين • لما كان ذلك ، وكان القول بوحدة الجريمة أو بتعددتها هو من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض • وكانت محكمة الموضوع قد اكتفت في رفض الدفع - المثار من المحكوم عليه - بقولها باختلاف كل واقعة عن الأخرى دون بيان لوقائع الجناية رقم ٧٣٦٦ لسنة ١٩٧٥ الساحل ولا أساس المغايرة بينها وبين الجناية موضوع الطعن الحالي ، لأن من المقرر أن القانون لا يعتبر اخفاء الأشياء المسروقة اشتراكا في السرقة ولا مساهمة فيها وانما يعتبرها جريمة قائمة بذاتها ومنفصلة عن السرقة ، وأن تعدد وقائع السرقة لا يقتضي حتما تعدد وقائع اخفاء الأشياء المسروقة بل يجوز أن يكون فعل الاخفاء واحدا ، ولو كان موضوعه أشياء متحصلة من سرقات متعددة - وبذلك جاء الحكم مشوبا بقرينة في بيان العناصر الكافية والمؤدية الى قبول الدفع أو رفضه بما يعجز هذه المحكمة - محكمة النقض - عن الفصل فيما هو مثار من خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون - ابتغاء الوقوف على وحدة الفعل موضوع الدعوى أو تعدده على استقلال أو تعدده مع وحدة الغرض والارتباط - الأمر الذي يعيب الحكم ويستوجب نقضه والاعادة بغير حاجة لبحث بقية أوجه الطعن •

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : محمد يونس ثابت ، فوزى المملوك ،
راغب عبد الظاهر ومحمد حسن .

(١٩٧)

الطعن رقم ٦٠٧ لسنة ٥٢ القضائية

- عقوبة • كفالة • نقض « ايداع الكفالة » • استيلاء على مال للدولة •
- تدبير الوقف عن العمل بدون مرتب اعمالا لحكم المادة ٣/١١٨ مكررا
- عقوبات • ليس من العقوبات المقيدة للحرية •
- وجوب ايداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون ٥٧
- لسنة ١٩٥٩ لقبول الطعن شكلا •

لما كان الحكم المطعون فيه لم يقض على الطاعن بعقوبة مقيدة للحرية
اذ التدبير المقضى به - بوقف الطاعن عن عمله بدون مرتب لمدة ثلاثة أشهر
اعمالا لحكم المادة ٣/١١٨ مكررا من قانون العقوبات - ليس من العقوبات
المقيدة للحرية التي نص عليها القانون • ومن ثم فقد أوجب المشرع
حيث أن لقبول الطعن شكلا - المقدم من غير النيابة العامة - ايداع الكفالة
المنصوص عليها في المادة ٣٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة
النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بصفته موظفا عموميا بشركة
بكفر الدوار ، استولى بغير حق على الأقمشة المينة بالتحقيقات والبالغ
قيمتها (ثلاثة جنيهات ومائتان وأربعون مليما) والمملوكة لشركة محلات ،
وطلبت عقابه بالمواد ١١٣/١١٨ مكررا، ١١٨ مكررا/أ ، ١١٩/ب، ١١٩
مكررا! (هـ) من قانون العقوبات. ومحكمة جناح العطارين قضت حضوريا عملا
بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالايقاف عن العمل لمدة ستة أشهر بدون مرتب
وبتغريمه مبلغ ثلاثمائة وأربعة وعشرون قرشا • فاستأنف المحكوم عليه •
ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول
الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بوقف
المتهم عن عمله بدون مرتب ثلاثة أشهر والتأييد فيما عدا ذلك •

فطعن الأستاذ المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم
بطريق النقض ... الخ •

الحكمة

من حيث ان الحكم المطعون فيه صدر من محكمة الاسكندرية
الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية بتاريخ ٧ من يونيه ١٩٨٠ ، حضوريا
بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء
بوقف الطاعن عن عمله بدون مرتب لمدة ثلاثة أشهر والتأييد فيما عدا ذلك ،
وكان الحكم الابتدائي قد دان الطاعن بوصف أنه بصفته موظفا عاما
بشركة استولى بغير حق على الأقمشة المينة بالتحقيقات ، البالغة
قيمتها ثلاثمائة وأربعة وعشرون قرشا ، والمملوكة لشركة محلات
وقضى بوقفه عن العمل بدون مرتب لمدة ستة أشهر وبتغريمه ثلاثمائة
وأربعة وعشرون قرشا ، وذلك عملا بالمواد ١/١١٣ و ١١٨ مكررا

١١٨ مكررا و١١٩ ب و١١٩ مكررا/هـ من قانون العقوبات • وبتاريخ ١٦ من يوليو ١٩٨٠ قرر الوكيل عن الطاعن بالطعن في الحكم بطريق النقض واودعت مذكرة بأسباب الطعن في ذات التاريخ •

وحيث أن الحكم المطعون فيه لم يقض على الطاعن بعقوبة مقيدة للحرية اذ التدبير المقضى به - بوقف الطاعن عن عمله بدون مرتب لمدة ثلاثة أشهر اعمالا لحكم المادة ١١٨/٣ مكررا من قانون العقوبات - ليس من العقوبات المقيدة للحرية التي نص عليها القانون • ومن ثم فقد أوجب المشرع حيثنذ لقبول الطعن شكلا - المقدم من غير النيابة العامة - ايداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ • لما كان ذلك ، وكان يبين من الأوراق أن الطاعن لم يودع مبلغ الكفالة المشار اليها أو يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية باعفائه منها ، فان الطعن يفصح عن أنه غير مقبول شكلا •

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد يونس ثابت ، فوزى المملوك ،
عبد الرحيم نافع ومحمد حسن .

(١٩٨)

الطعن رقم ٤٧١٤ لسنة ٥٢ القضائية

- ١ - احالة . اجراءات « اجراءات المجازمة » . محاكم عسكرية .
قانون . نيابة عامة . مستشار الاحالة .
- احالة الدعوى . الى محكمة أمن الدولة العسكرية العليا باجراء
صحيح . خروجها من ولاية سلطة التحقيق . أثر ذلك ؟
- ٢ - دفاع شرعى . أسباب الاباحة وموانع العقاب «الدفاع الشرعى» .
حكم « تسببيه » . تسبیب شیر معيب .
- تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعى . مثال
لتسبیب غير معيب .
- ٣ - دفوع « الدفع بشيوع التهمة » .
الدفع بشيوع التهمة . موضوعى . القضاء بالادانة . كفايته
للرد عليه .

٤ - اثبات « شهود » .

تناقض الشاهد وتضاربه فى أقواله لا يعيب الحكم . ما دامت المحكمة
قد استخلصت الحقيقة منها .

٥ - اثبات « شهود » •

عدم التزام المحكمة بسرد روايات كل من الشهود • حسبها أن تورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه •

٦ - اثبات « بوجه عام » •

الاصابة الناتجة عن الاعتداء بفأس • يصح أن تكون رضية •
أساس ذلك ؟ •

٧ - اثبات « شهود » •

احالة الحكم في بيان أقوال الشهود الى ما أورده من أقوال شاهد آخر • لا يعيبه •

١ - لما كان الأصل ان كل اجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وفقا لأحكامه ، وليس في قانون الاجراءات الجنائية ما يقضى بإبطال اجراء تم وانتهى صحيحا وفقا للتشريع الذي حصل الاجراء في ظله ، وكانت الدعوى الجنائية في القضية موضوع الطعن محالة فعلا الى محكمة أمن الدولة العليا العسكرية باجراء صحيح ، أصبحت به بين يدي القضاء وخرجت من ولاية سلطة التحقيق ، فانه يتعين إحالتها اداريا بحالتها الى المحكمة المختصة وفقا لأمر رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ ، ولا يسوغ القول باعادتها الى مستشار الاحالة ، اذ هو لا يعدو أن يكون المرحلة النهائية من مراحل التحقيق ، ولا تملك سلطة التحقيق بعد انحسار سلطانها على الدعوى بإحالتها الى القضاء للتصرف فيها على وجه آخر • ومن ثم فلا محل للنعي بانه كان يجب احالة الدعوى - موضوع الطعن المائل - الى محكمة الجنايات عن طريق مستشار الاحالة •

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن من قيام حالة الدفاع الشرعى لديه ، ورد عليه بقوله : « ... بأن أحدا من الشهود

لم يؤيد هذا القول وعلى فرض صحة رواية المتهم بمحضر جمع الاستدلالات من أن المجنى عليه كان يحمل فأسا وأنه انتزعها منه وضربه فهو قول بذاته ينفي حالة الدفاع الشرعى إذ ان المتهم وقد انتزع الفأس من المجنى عليه فقد زالت حالة الخطر التى تهدده وبالتالي فإن الاعتداء الحاصل منه بعد ذلك يكون بقصد الانتقام والتعدي وليس بغرض الدفاع عن النفس أما روايته فى تحقیقات النيابة من ان المجنى عليه أحضر فأسا أخرى فقد جاء هذا القول متأخرا وقصد به تصوير وجود حالة دفاع شرعى هذا فضلا عن ان أحدا لم يؤيده ، • واذ كان هذا الذى أوردته المحكمة كافيا وسائغا فى اطراح الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى ، وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام هذه الحالة أو انتفاؤها إنما هو من الأمور التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بلا معقب طالما كان استدلالها سائغا ، كما أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبته معتد على اعتدائه وإنما شرع لرد العدوان ، فإن معنى الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون غير مقبول •

٣ - لما كان الدفع بشيوع الاتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل من المحكمة ردا صريحا مادام الرد مستفاد ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التى يوردها الحكم ، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن من قالة القصور يكون فى غير محله •

٤ - لما كان تناقض الشاهد وتضاربه فى أقواله أو مع أقوال غيره لا يعيب الحكم ، أدامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه ولم تورد تلك التفصيلات على نحو تركز به اليها فى تكوين عقيدتها •

٥ - المحكمة غير ملزمة بسرد روايات كل من الشهود - أن تعددت - وبيان وجه أخذها بما اقتضت به ، بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه ولها فى سبيل ذلك أن تأخذ بأقوالهم فى أية

مرحلة من مراحل التحقيق دون بيان العلة ومن ثم فلا محل للنعي على الحكم في هذا الصدد •

٦ - لما كان الاعتداء بفأس لا يستتج حتما أن تكون الإصابة الناتجة عنها قطعية ، بل يصح أن تكون رضية تأويلا لأمكان حصولها من الجزء غير الحاد منها ، فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله •

٧ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان أقوال الشهود الى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند اليه منها •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ضرب بفأس على رأسه فأحدث به الإصابات الميئة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد عظمى بمقدمة عظمة القبوه تقدر بنحو ٣٠ ٪ ، واحالت المتهم لمحكمة جنايات أمن الدولة العسكرية العليا لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات والمادتين ١ ، ٢ من الأمر العسكري رقم ٣ لسنة ١٩٧٣ المعدلة بالأمر العسكري رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ • وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت • ومحكمة جنايات أمن الدولة العليا بدمنهور قضت حضوريا عملا بالمادتين ١/٢٤٠ ، ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين والزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت • فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض • ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واحالة القضية الى محكمة جنايات

دمنهور لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى • ومحكمة جنايات دمنهور -
 (بهيئة أخرى) قضت حضوريا عملاً بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات
 مع اعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة
 سنتين وبإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ ثلاثة آلاف جنيه •
 فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض (للمرة
 الثانية) الخ •

الحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن
 بجريمة الضرب الذي أحدث عاهة مستديمة ، فقد شابه البطلان والقصور
 في السبب والفساد في الاستدلال والخطأ في الاسناد ، ذلك بأنه رد على
 الدفع ببطلان اجراءات احالة الدعوى الى محكمة الجنايات بالقول أن الدعوى
 كانت منظورة أمام محكمة أمن الدولة العليا العسكرية عندما صدر قرار
 الغاء هذه المحاكم ومن ثم تصبح محكمة الجنايات هي المختصة بنظرها ،
 بينما قام الدفع على أن الدعوى لم تنظر مطلقاً أمام المحكمة العسكرية
 اذ كانت قد اُغيت من قبل صدور قرار رئيس النيابة باحالة الطاعن اليها
 مما كان ينبغي معه أن تكون احالته الى محكمة الجنايات عن طريق مستشار
 الاحالة ، كما أن الطاعن تمسك بالدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي الا أن الحكم
 رد عليه بما لا يصلح رداً كما التفتت عن دفاعه بشيوع الاتهام • وقد
 تول الحكم - فيما عول عليه - على أقوال المجنى عليه رغم تضاربها
 في مراحل التحقيق المختلفة وعول على قوله بأن الاعتداء كان بفأس رغم
 ما أورده التقرير الطبي من أن الاصابة رضية واحال في بيان شهادة الشهود
 الى أسوال المجنى عليه مع ما بينهما من خلاف • كل ذلك يعيب الحكم
 بما يوجب نقضه •

وحيث ان امر رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ - المعمول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ١١ يوليو سنة ١٩٧٦ - قد نص في مادته الأولى على احوالة القضايا المنظورة أمام محاكم أمن الدولة العليا والجزئية العسكرية ، بحالتها ، الى محاكم أمن الدولة والمحاكم العادية المختصة . لما كان ذلك ، وكان البين من المفردات المضمومة ان رئيس نيابة دنيهور أصدر بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٧٦ أمرا باحوالة الطاعن الى محكمة أمن الدولة العليا العسكرية لمحاكمته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات والمادتين الأولى والثانية من الأمر العسكري رقم ٣ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالأمر العسكري رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ ، كما ان الطاعن قد أعلن بهذا الأمر بتاريخ ٢٣ يونيو ١٩٧٦ - أى قبل العمل بأمر رئيس الجمهورية سالف الذكر . لما كان ذلك ، وكان الأصل ان كل اجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وفقا لأحكامه ، وليس في قانون الاجراءات الجنائية ما يقضى بإبطال اجراء تم وانتهى صحيحا وفقا للتشريع الذي حصل الاجراء في ظله ، وكانت الدعوى الجنائية في القضية موضوع الطعن محالة فعلا الى محكمة أمن الدولة العليا العسكرية باجراء صحيح ، أصبحت به بين يدي القضاء وخرجت من ولاية سلطة التحقيق ، فانه يتعين احوالها ادارية بحالتها الى المحكمة المختصة وفقا لأمر رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ ، ولا يسوغ القول باعادتها الى مستشار الاحالة ، اذ هو لا يعدو أن يكون المرحلة النهائية من مراحل التحقيق ، ولا تملك سلطة التحقيق بعد انحسار سلطانها على الدعوى باحوالها الى القضاء للتصرف فيها على وجه آخر . ومن ثم فلا محل للنعي بانه كان يجب احوالة الدعوى - موضوع الطعن المائل - الى محكمة الجنايات عن طريق مستشار الاحالة .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن من قيام

حالة الدفاع الشرعى لديه ، ورد عليه بقوله : « ... بأن أحدا من الشهود لم يؤيد هذا القول وعلى فرض صحة رواية المتهم بمحضر جمع الاستدلالات من أن المجنى عليه كان يحمل فأسا وأنه انتزعها منه وضربه فهو قول بذاته ينفي حالة الدفاع الشرعى إذ ان المتهم وقد انتزع الفأس من المجنى عليه فقد زالت حالة الخطر التى تهدده وبالتالي فإن الاعتداء الحاصل منه بعد ذلك يكون بقصد الانتقام والعدى وليس بغرض الدفاع عن النفس أما روايته فى تحقيقات النيابة من ان المجنى عليه أحضر فأسا أخرى فقد جاء هذا القول متأخرا وقصد به تصوير وجود حالة دفاع شرعى هذا فضلا عن ان أحدا لم يؤيده » . واذ كان هذا الذى أوردته المحكمة كافيا وسائغا فى اطراح الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى ، وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام هذه الحالة أو انتفاؤها إنما هو من الأمور التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بلا معقب طالما كان استدلالها سائغا ، كما أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبته معتد على اعتدائه وإنما شرع لرد العدوان ، فإن منعى الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون غير مقبول . لما كان ذلك وكان الدفع بشيوع الاتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل من المحكمة ردا صريحا مادام الرد مستفاد ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التى يوردها الحكم ، فإن ما ينعم الطاعن فى هذا الشأن من قالة القصور يكون فى غير محله .

لما كان ذلك ، وكان تناقض الشاهد وتضاربه فى أقواله أو مع أقوال غيره لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال واستخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه ولم تورد تلك التفصيلات على نحو تركز به عليها فى تكوين عقيدتها، وأن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات كل من الشهود

أن تعددت - وبيان وجه أخذها بما اقتضت به ، بل حسبها أن توردها منها ما نطمئن اليه وتطرح ما عداها ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بأقوالهم في أية مرحلة من مراحل التحقيق دون بيان العلة ومن ثم فلا محل للنعي على الحكم في هذا الصدد • ولما كان الاعتداء بفأس لا يستتج حتما أن تكون الإصابة الناتجة عنها قطعية ، بل يصح أن تكون رضية تأويلا لأمكان حصولها من الجزء غير الحاد منها، فإن معنى الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله • لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان أقوال الشهود الى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند اليه منها • وكان البين من المفردات المضمومة ان ما أسنده الحكم لشهود الإثبات الذين أحال في بيان شهادتهم الى ما حصله من أقوال المجنى عليه ، له أصل ثابت في تحقیقات النيابة العامة ، فإن ما يثيره الطاعن في شأن تعويل الحكم على أقوال المجنى عليه • والقول بخطئه في الاحالة عليها في بيان أقوال باقي الشهود يكون غير سديد • لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه •

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنفى ،
محمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى .

(١٩٩)

الطعن رقم ٣٥٣٦ لسنة ٥٢ القضائية

١ - قبض • تفتيش « التفتيش باذن » • دفع « الدفع ببطان القبض
والتفتيش » • نقض « أسباب الطعن » • ما لا يقبل منها •

الدفع ببطان القبض والتفتيش • من الدفع القانونية التى تختلط
بالواقع • أثر ذلك ؟

٢ - دفع « الدفع ببطان القبض والتفتيش » • تفتيش « التفتيش
باذن » • بطلان • مأمورو الضبط القضائى • نقض « أسباب الطعن » •
ما لا يقبل منها •

حق مأمور الضبط القضائى فى الاستعانة بالغير فى اجراء القبض
والتفتيش • شرط ذلك ؟

٣ - اجراءات « اجراءات التحقيق » مأمور الضبط القضائى •
اختيار المحقق لكان التحقيق متروك لتقديره • علة ذلك ؟

٤ - مأمورو الضبط القضائى • اجراءات « اجراءات التحقيق » •
استجواب • اثبات •

حق مأمور الضبط فى سؤال المتهم دون استجواب • المادة ١٢٨
اجراءات •

حق المحكمة فى التعويل على ما تضمنه محضر جمع الاستدلالات
من اعتراف • حده ؟

٥ - اثبات « اعتراف » • اعتراف • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » •

الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال • حق المحكمة في تقدير صحته • حده ؟

٦ - رشوة • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » •

اخلال الموظف بواجبات وظيفته قرينة امتناعه عن عمل من أعمالها في مفهوم المادة ١٠٤ عقوبات • أثر ذلك ؟

٧ - مأمورو الضبط القضائي « اختصاصهم » • استدلال •

الكشف عن الجريمة والتوصل الى مرتكبها • من مهمة مأمور الضبط القضائي • المادة ٢١ اجراءات • أثر ذلك وحده ؟

٨ - دفع « الدفع ببطان تسجيل واقعة عرض الرشوة » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره » •

الدفع ببطان تسجيل واقعة عرض الرشوة • دفع قانوني مختلط بواقع • عدم جواز اثارته لأول مرة أمام النقض •

١ - لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يدفع ببطان اذن النيابة العامة بضبطه لانه غير مسبوق بتحريرات جدية ، وكان هذا الدفع من الدفع القانوني المختلطة بالواقع التي لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لانه يقتضي تحقيقا موضوعيا تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يغدو غير مقبول •

٢ - لمأمور الضبط القضائي أن يستعين في اجراء الضبط

والتفتيش بمن يرى مساعدته فيه مادام يعمل تحت اشرافه •

٣ - اختيار المحقق لمكان التحقيق متروكا لتقديره حرصا على صالح التحقيق وسرعة انجازه .

٤ - من المقرر طبقا لنص المادة ٢٨ من قانون الاجراءات الجنائية ان لمأور الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة اليه دون أن يستجوبه تفصيلا وأن يثبت في محضره ما يجيب به المتهم بما في ذلك اعترافه بالتهمة ويكون هذا المحضر عنصرا من عناصر الدعوى للمحكمة أن تستند الى ما ورد به مادام قد عرض مع باقى أوراق الدعوى على بساط البحث في الجلسة ولها أن تعول على ما تضمنه محضر جمع الاستدلالات من اعتراف . اذامت قد اطمأنت اليه .

٥ - الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات بغير معقب ما دامت تقيمه على أسباب سائغة ولها سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أى دور من التحقيق بما في ذلك محضر الضبط متى اطمأنت الى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع .

٦ - لما كان الشارع قد نص في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات - التي عدت صور الرشوة - على الاخلال بواجبات الوظيفة كفرض من أغراض الرشوة وجعله بالنسبة للموظف ومن في حكمه اسوة بامتناعه عن عمل من أعمال وظيفته فكل انحراف عن واجب من واجبات الوظيفة أو الامتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الاخلال بواجبات الوظيفة الذي عناه الشارع في النص .

٧ - من مهمة مأور الضبط القضائي بمقتضى المادة ٢١ من قانون الاجراءات الجنائية الكشف عن الجرائم والتوصل الى مرتكبيها وكل اجراء يقوم به في هذا السبيل يعتبر صحيحا متجا لاثره مادام لم يتدخل بفعله في خلق الجريمة أو التحريض على مقارفتها وطالما بقيت ارادة الجاني حرة غير معدومة .

٨ - لما كان الين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان اجراء تسجيل واقعة عرض الرشوة فليس له أن يدفع بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لانه دفع قانوني يخالطه واقع •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : عرضا رشوة على موظف عمومي للاخلال بواجبات وظيفته بأن قدما لـ « أمين مخزن نيابة طنطا » مبلغ خمسة وأربعون جنيها على سبيل الرشوة لاستبدال احراز أشرطة التسجيل المشتبه في تقليدها والمضبوطة على ذمة القضية ٦٩٣ لسنة ١٩٧٩ بأخرى سليمة ولكن الموظف العمومي لم يقبل الرشوة مهما • • وطلبت الى مستشار الاحالة احالتهما الى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة فقرر ذلك • • ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمادتين ١٠٤ و ١٠٩ مكرر فقرة أولى و ١١٠ من قانون العقوبات بمعاقبتهما بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمهما خمسمائة جنيه ومصادرة مبلغ الرشوة المضبوطة •

فطن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ •

الحكمة

أولا : عن الطعن المقدم من المحكوم عليه الأول •

من حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة عرض الرشوة قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه عول على ما أسفر عنه الضبط برغم بطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش لأنه غير مسبوق بتحريات جديدة ، فضلا عن أن

المأذون بالتفتيش قد اصطحب معه أحد رجال الضبط القضائي دون أن يكون مصرحا له بذلك ، وعول الحكم على اعتراف الطاعن في تحقيق النيابة العامة الذي أجرى في مقر الشرطة وعلى اعترافه في محضر الضبط برغم بطلانه إذ كان وليد استجواب محظور على رجل الضبط القضائي ، ولم يستظهر الحكم أن المبلغ المعروض كان مقابل قيام الموظف أو امتناعه عن عمل يدخل في اختصاصه أو توهم أنه كذلك ، وأخيرا فإن ما حصله الحكم لا يكون أية جريمة لأن رجل الضبط القضائي قد أوعز الى الموظف أن يجارى الطاعن متظاهرا بقبول الرشوة . وكل هذا يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين وقائع الدعوى كما استخلصها من أوراقها في قوله « أنه بتاريخ ١٥/١١/١٩٧٩ ولضبط أشرطة تسجيل مشتبّه في تقليدها لدى المتهم الأول ومودعه بمخزن النيابة قام المتهم المذكور والمتهم الثاني وهو شرطى بالقسم بالالتقاء مع أمين مخزن قسم أول طنطا وعرضا عليه خمسين جنيها رشوة مقابل تمكينهما من تغيير أشرطة تسجيل سليمة بتلك المقلدة المضبوطة فتظاهر أمين المخزن المذكور بالموافقة حيث بادر بالإبلاغ بالواقعة وتم ضبط المتهمين متلبسين بارتكاب الجريمة داخل المخزن المذكور وقدم أمين المخزن المبلغ الذى تقاضاه من المتهمين للاخلال بواجبات وظيفته الا أنه رد عليهما قصدهما ولم يقبل الرشوة منهما » وكان ما أورده الحكم فيما تقدم تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وقد أورد على ثبوتها فى حقه أدلة تؤدى الى ما رتبّه عليها . لما كان ذلك وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يدفع ببطلان اذن النيابة العامة بضبطه لانه غير مسبوق بتحريرات جديدة ، وكان هذا اندفع من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التى لا تجوز اثارتهما لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لانه يقتضى تحقيقا موضوعيا تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يقدو

غير مقبول • لما كان ذلك وكان لمأمور الضبط القضائي أن يستعين في اجراء الضبط والتفتيش بمن يرى مساعدته فيه مادام يعمل تحت اشرافه كما هو الحال في الدعوى المسائلة ، فان ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد • لما كان ذلك وكان اختيار المحقق لمكان التحقيق متروكا لتقديره حرصا على صالح التحقيق وسرعة انجازه ، وكان من المقرر طبقا لنص المادة ٢٨ من قانون الاجراءات الجنائية ان لمأمور الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة اليه دون أن يستجوبه تفصيلا وأن يثبت في محضره ما يجيب به المتهم بما في ذلك اعترافه بالتهمة ويكون هذا المحضر عنصرا من عناصر الدعوى للمحكمة أن تستند الى ما ورد به مادام قد عرض مع باقى أوراق الدعوى على بساط البحث في الجلسة ولها أن تعول على ما تضمنه محضر جمع الاستدلالات من اعتراف مادامت قد اطمأنت اليه لما هو مقرر من أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات بغير معقب ما دامت تقيمه على أسباب سائغة ولها سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أى دور من التحقيق بما في ذلك محضر الضبط متى اطمأنت الى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع ، فان ما يشير الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد • لما كان ذلك وكان الشارع قد نص في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات - التي عدت صور الرشوة - على الاخلال بواجبات الوظيفة كغرض من أغراض الرشوة وجعله بالنسبة للموظف ومن في حكمه اموة بامتناعه عن عمل من أعمال وظيفته فكل انحراف عن واجب من واجبات الوظيفة أو الامتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الاخلال بواجبات الوظيفة الذي عناه الشارع في النص ، وكان الثابت ان الطاعن قد عرض مبلغا من المال على أمين مخزن نيابة قسم أول طنطا نظير استبدال شرائط تسجيل مضبوطة في إحدى القضايا ، وكان اختصاص أمين المخزن يسمح له بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة ، فان ما ينعاه الطاعن على الحكم من خطأ في القانون وقصور في التسيب يكون على غير أساس • لما كان ذلك وكان الثابت من

الحكم المطعون فيه أن الضابط الذي ندبته النيابة العامة لضبط واقعة عرض الرشوة قد انتقل الى المكان الذي تحدد لتقديمها نفاذا للاتفاق الذي تم بين أمين المخزن والطاعن ، وبعد أن يتقن من تسليم المبلغ ألقى القبض عليه ، وكان من مهمة مأمور الضبط القضائي بمقتضى المادة ٢١ من قانون الاجراءات الجنائية الكشف عن الجرائم والتوصل الى مرتكبيها وكل اجراء يقوم به في هذا السبيل يعتبر صحيحا منتجا لاثره مادام لم يتدخل بفعله في خلق الجريمة أو التحريض على مقارقتها وطالما بقيت ارادة الجاني حرة غير معدومة كما هو الحال في الدعوى المطروحة ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون على غير أساس . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

ثانيا : الطعن المقدم من المحكوم عليه الثاني .

ومن حيث ان الطاعن ينعى على المحكوم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة عرض الرشوة قد شابه فساد في الاستدلال وأخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه دانه برغم عدم اتهامه في واقعة عرض الرشوة وعول على نتيجة الضبط برغم بطلان اجراءات تسجيل واقعة عرض الرشوة اذ قام بالتسجيل أمين المخزن وهو ليس من مأموري الضبط القضائي مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد عول في ادانة الطاعن على ما حصله من أقوال . . . والمقدم . . . والرائد . . . واعتراف المتهمين وهي أدلة مائة من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها ، لما كان ذلك وكان الين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يدفع ببطلان اجراء تسجيل واقعة عرض الرشوة فليس له أن يدفع بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لانه دفع قانوني يخالطه واقع ، هذا الى ان الحكم المطعون فيه لم يعول في ادانة الطاعن على هذا التسجيل ، ومن ثم يضحى ما يثيره في هذا الشأن غير مجد . لما كان ما تقدم فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليه نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : جمال الدين منصور ، وصفوت مؤمن ،
وصلاح خاطر وحسن عميرة .

(٢٠٠)

الطعن رقم ٤٨٤٢ لسنة ٥٢ القضائية

اثبات « خبره » « شهود » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع »
ما يوفره • ضرب أفضى الى موت • نقض « أسباب الطعن » • ما يقبل منها •
حكم « تسببه • تسبب معيب » •

تمسك الدفاع بعدم استطاعة الطاعن وهو أعسر أصابة المجنى
عليه بيسار الصدر أثناء وقوفه في مواجهته وفق تصوير شاهد الاثبات •
وطلبه مناقشة الطبيب الشرعي • دفاع جوهرى • الأخذ بأقوال الشهود
في هذا الصدد دون تحقيقه عن طريق المختص فنيا • اخلال بحق
الدفاع •

لما كان ذلك ، وكان مؤدى أقوال شاهد الاثبات وتقرير الصفة
التشريحية وفق ما حصلها الحكم - أن الطاعن أعسر مدية في صدر
المجنى عليه فأحدث به جرحا قطعيا يقع بيسار جدار الصدر ، ومن ثم فإن
ما أثاره دفاع الطاعن من أنه أعسر يعنى استحالة حدوث إصابة بالمجنى عليه
من الجهة اليسرى من الصدر وفق أقوال شاهد الاثبات الذى اعتمدت
عليه المحكمة - يعد دفاعا جوهريا قد يترتب على تحقيقه تغير وجه الرأى

فى الدعوى • مما كان يتعين معه على المحكمة أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقه بلوغا الى غاية الأمر فيه وذلك عن طريق المختص فنيا - باعتباره من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها اليها لبدء الرأى فيها - ولما كانت المحكمة قد رفضت اجابة الطاعن الى طلب تحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق الخير الفنى ، واستندت فى حكمها فى الوقت نفسه الى أقوال شاهد الاثبات التى يعارضها الطاعن وطلب تحقيق دفاعه فى شأنها للقطع بحقيقة الأمر فيها وردت على طلبه ردا لا يواجه دفاعه ولا يسوغ به اطراحه ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد انطوى على اخلال بحق الدفاع ، فضلا عما شابه من تصور •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم الدقى محافظة الجيزة :
ضرب • • • • • بأن طعنه بمذبة فى صدره فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ، ولم يقصد من ذلك قتلا ، ولكن الضرب أفضى الى موته • وطلبت الى السيد مستشار الاحالة احالته لمحكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام ، فقرر مبادئه بذلك • ومحكمة جنايات الجيزة قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٣٦/١ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات •
فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض • • • • • الخ •

الحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دانه بجريمة الضرب المفضى الى الموت قد أخل بحقه فى الدفاع ، وشابه الفساد فى الاستدلال ، ذلك أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بطلب استدعاء الطبيب الشرعى لابتداء الرأى الفنى عما اذا كان فى استطاعته وهو أعسر - إصابة المجنى عليه بيسار الصدر أثناء وقوفه فى مواجهته وفق تصوير شاهد الاثبات ، ورغم أهمية هذا الدفاع وجوهريته فان المحكمة لم تتجيب الى تحقيقه واطرحته بما لا يسوغ اطراحه •

وحيث انه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه حصل دفاع الطاعن بقوله « وحيث ان المتهم حضر بالجلسة وانكر التهمة المستندة اليه ، وطلب محاميه البراءة على أساس أن المتهم أشول مما يتعذر معه إصابة المجنى عليه ، وطلب مناقشة الطبيب الشرعى فى ذلك » • ثم رد الحكم على هذا الدفاع بقوله « لما كان التقرير الطبى الشرعى المعروف أمام المحكمة قد انتهى الى أن إصابة المجنى عليه • • • • • جائزة الحدوث من مثل المطاوع المضبوطة فى تاريخ ماضى لتاريخ الحادث - والمحكمة تطمئن الى هذا التقرير وتعول عليه لأنه لا يجافى المنطق والقانون ، • لما كان ذلك ، وكان مؤدى أقوال شاهد الاثبات وتقرير الصفة التشريحية وفق ما حصلها الحكم - أن الطاعن أعمد مديّة فى صدر المجنى عليه فأحدث به جرحاً قطعياً يقع بيسار جدار الصدر ، ومن ثم فان ما أثاره دفاع الطاعن من أنه أعسر يعنى استحالة حدوث إصابة بالمجنى عليه من الجهة اليسرى من الصدر وفق أقوال شاهد الاثبات الذى اعتمدت عليه المحكمة - يعد دفاعاً جوهرياً قد يترتب على تحقيقه تغير وجه الرأى فى الدعوى • مما كان يتعين معه على المحكمة أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقه بلوغاً الى غاية الأمر فيه وذلك عن طريق المختص فنياً - باعتباره من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها

أيها الأبداء الرأي فيها - ولما كانت المحكمة قد رفضت اجابة الطاعن الى طلب تحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق الخبير الفنى ، واستندت فى حكمها فى الوقت نفسه الى أقوال شاهد الاثبات التى يعارضها الطاعن وطلب تحقيق دفاعه فى شأنها للقطع بحقيقة الأمر فيها وردت على طلبه ردا لا يواجه دفاعه ولا يسوغ به اطراحه ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد انطوى على اخلال بحق الدفاع ، فضلا عما شابه من قصور أدى الى فساد فى الاستدلال مما يعيبه بما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث يفتى أوجه الطعن •

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الحميد صادق نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : حسن عمار ، نائب رئيس المحكمة ،
مسعد الساعى ، أحمد سغفان ومحمود البارودى .

(٢٠١)

الطعن رقم ٤٩٧١ لسنة ٢٠٠٢ القضائية

١ - قتل عمد • اعدام • محكمة النقض « سلطتها » • حكم
« تسببيه • تسبیب معيب » • نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها »
• الحكم فى الطعن » •

اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام • ولو لم تقم
النيابة العامة بعرضها فى الميعاد • مادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧
لسنة ١٩٥٩ •

وظيفة محكمة النقض فى شأن الأحكام الصادرة بالاعدام •

٢ - أحداث • عقوبة « تطبيقها » • اعدام • اثبات • أوراق
رسمية • حكم « تسببيه • تسبیب معيب » • إجراءات المحاكمة •

تحديد سن المحكوم عليه ذو أثر فى تعيين نوع العقوبة وتحديد
مدتها • أساس ذلك وأثره ؟ •

صحة الحكم بالاعدام رهن بمجاوزة سن المحكوم عليه ثمانى عشرة
سنة وقت ارتكاب الجريمة • أثر ذلك ؟ •

تقدير سن الحدث • موضوعى • حد ذلك ؟ •

مثال لتسبیب معيب فى حكم بالاعدام •

١ - حيث ان النيابة العامة وان كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشفوعة بمذكرة برأيها انتهت فيها الى طلب اقرار الحكم فيما قضى به حضورياً من اعدام الطاعن دون اثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعى فيها عرض القضية فى ميعاد الاربعين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون ، الا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ، بل ان محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين من تلقاء نفسها دون أن تتقيد بمبنى الرأى الذى تضمنه النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد أو بعد فواته ، فانه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية •

٢ - القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث والمعمول به اعتباراً من ١٦ من مايو سنة ١٩٧٤ قد نص فى المادة ٥٣ منه على أنه « تلغى المواد من ٦٤ الى ٧٣ من الباب العاشر الخاص بالمتجرمين الأحداث من الكتاب الأول من قانون العقوبات والمواد من ٣٤٣ الى ٣٦٤ من الفصل الرابع عشر الخاص بمحاكمة الأحداث من الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون الاجراءات الجنائية كما نص فى المادة الأولى منه على أنه « يقصد بالحدث فى حكم هذا القانون من لم تجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة... » ونص فى المادة ١٥ منه على أنه « اذا ارتكب الحدث الذى تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا تجاوز ثمانى عشرة سنة جريمة عقوبتها الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات... » ويجوز للمحكمة بدلاً من الحكم على الحدث باحدى هذه العقوبات أن تحكم بإيداعه احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية مدة لا تقل عن سنة طبقاً لأحكام هذا القانون • • كما نصت المادة ٢٩ من القانون

ذاته على أنه « تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم ... » ونصت المادة ٣٢ على أنه « لا يعتد في تقدير من الحدث بغير وثيقة رسمية فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبير » . لما كان ذلك وكان تحديد سن المحكوم عليه ذا أثر في تعيين نوع العقوبة وتحديد مدتها ، فإنه يتعين ابتغاء الوقوف على هذه السن الركون في الأصل الى الأوراق الرسمية لأن صحة الحكم بعقوبة الاعدام رهن - وفقا للقانون سالف الذكر - بمجاوزة سن المحكوم عليه ثماني عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة ومن ثم كان يتعين على المحكمة وقد عاقبت المحكوم عليه بالاعدام استظهار هذه السن على نحو ما ذكر ، لما كان ذلك وكان الأصل أن تقدير السن هو أمر يتعلق بموضوع الدعوى لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض ، الا أن محل ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد تناولت مسألة السن بالبحث والتقدير واتاحت السبل لادمتهم وللنيابة العامة لابتداء ملاحظتهما في هذا الشأن ، واذ كان الحكم المعلن فيه لم يعن البتة في مدوناته بهذا الاستظهار ، رغم حداثة سن المتهم ومنازحته في بلوغه الثامنة عشرة سنة وقت ارتكاب الحادث ، وكان لا يغني عن ذلك ما ورد في هذا الصدد في غيبة المحكوم عليه ونقلته عنه ديباجة الحكم ، فإن الحكم يكون معيا بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، ويتعين لذلك نقضه والاحالة ، وذلك بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن ..

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في الجناية رقم ... مركز طامية (المقيدة بالجدول الكلي برقم ...) بأنه في يوم ... بدائرة مركز طامية محافظة الفيوم : قتل عمدا مع سبق الاصرار بأن بيت النية وعقد العزم على

قتلها وأعد لهذا الغرض آلة حادة (سكيناً) وما أن ظفر بها حتى انهال عليها بتلك الآلة ثم أشعل بها النيران قاصداً من ذلك قتلها فأحدث بها الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وطلبت إحالته الى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام فقرر بذلك • ومحكمة جنايات الفيوم قضت حضورياً عملاً بالمادتين ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات باجماع الآراء بمعاقبة المتهم بالاعدام مشقاً عما أسند إليه •

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ••• الخ •

الحكمة

وحيث ان النيابة العامة وان كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشفوعة بمذكرة برأيها انتهت فيها الى طلب اقرار الحكم فيما قضى به حضورياً من اعدام الطاعن دون اثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعي فيها عرض القضية في ميعاد الاربعين يوماً المين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون ، الا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ، بل ان محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستين من تلقاء نفسها دون أن تتقيد بمبنى الرأي الذي تضمنه النيابة بمذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة في الميعاد المحدد أو بعد فواته ، فانه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية •

وحيث أنه يبين من الأوراق أن محكمة الموضوع قد عاقبت المحكوم عليه بالاعدام اقترافه في ٣٠ من مايو سنة ١٩٨٠ جناية قتل عمد مع سبق

الاصرار ، وان المحكوم عليه قرر في التحقيق الابتدائي في اليوم التالي لتاريخ ارتكاب الجريمة ان سنه ثمانى عشرة سنة ، ثم لما كانت جلسة ٩ من يوليو سنة ١٩٨٠ أثناء نظر مد حبسه أمام محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة قدم الحاضر معه بطاقة عائلية خاصة بوالد المحكوم عليه للتدليل على أن سن المحكوم عليه سبعة عشر سنة بيد أن ديباجة الحكم أوردت أن سنه واحد وعشرون عاما . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث والمعمول به اعتبارا من ١٦ من مايو سنة ١٩٧٤ قد نص في المادة ٥٣ منه على أنه « تلغى المواد من ٦٤ الى ٧٣ من الباب العاشر الخاص بالمجرمين الأحداث من الكتاب الأول من قانون العقوبات والمواد من ٣٤٣ الى ٣٦٤ من الفصل الرابع عشر الخاص بمحاكمة الأحداث من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون الاجراءات الجنائية كما نص في المادة الأولى منه على أنه « يقصد بالأحداث في حكم هذا القانون من لم تجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكابه الجريمة » . ونص في المادة ١٥ منه على أنه « اذا ارتكب الحدث الذى تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا تجاوز ثمانى عشرة سنة جريمة عقوبتها الاعدام أو الأشغل الشاقة المؤبدة يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم على الحدث باحدى هذه العقوبات أن تحكم بإيداعه احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية مدة لا تقل عن سنة طبقا لأحكام هذا القانون » . كما نصت المادة ٢٩ من القانون ذاته على أنه « تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم ونصت المادة ٣٢ على أنه « لا يعتد في تقدير سن الحدث بغير وثيقة رسمية فاذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خير » . لما كان ذلك وكان تحديد سن المحكوم عليه ذا أثر في تعيين نوع العقوبة وتحديد مدتها ، فانه يتعين ابتغاء الوقوف على هذه السن الركون في الأصل الى الأوراق الرسمية لأن صحة الحكم بعقوبة الاعدام رهن - وفقا للقانون مالف الذكر - بمجاوزة سن المحكوم عليه ثمانى

عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة ومن ثم كان يتعين على المحكمة وقد عاقبت المحكوم عليه بالاعدام استظهار هذه السن على نحو ما ذكر ، لما كان ذلك وكان الأصل أن تقدير السن هو أمر يتعلق بموضوع الدعوى لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض ، إلا أن محل ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد تناولت مسألة السن بالبحث والتقدير واتاحت السبل لادّعتهم وللنيابة العامة لبدء ملاحظتهما في هذا الشأن ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعن اليقنة في مدوناته بهذا الاستظهار ، رغم حداثة سن المتهم ومنازعته في بلوغه الثامنة عشرة سنة وقت ارتكاب الحادث ، وكان لا يغنى عن ذلك ما ورد في هذا الصدد في غيبة المحكوم عليه ونقلته عنه ديباجة الحكم ، فإن الحكم يكون معيا بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، ويتعين لذلك نقضه والاحالة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن ..

جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

بإدارة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد يونس ثابت ، محمد عبد الرحيم نافع
حسن غلاب ومحمد حسن •

(٢٠٢)

الطعن رقم ٤٩٩٨ لسنة ٥٢ القضائية

١ - تنازع اختصاص « التنازع السلبي » • اختصاص • محكمة
النقض « اختصاصها » •

تخلي محكمة الجناح المستأنفة • والأحداث - بقضاء نهائي - عن
اختصاصها بنظر الدعوى • يقوم به التنازع السلبي •

الاختصاص في الفصل في طلب تعيين المحكمة المختصة منهما بنظر
الدعوى • منوط بمحكمة النقض • علة ذلك ؟

٢ - أحداث • اختصاص • سرقة •

اختصاص محكمة الأحداث بمحاكمة غير الحدث • مناطه ؟ •

محاكمة بالغ عن جريمة سرقة ينعقد الاختصاص بها للمحاكم العادية
وينحصر عنها اختصاص محكمة الأحداث • أثر ذلك ؟ •

١ - لما كان بين من الأوراق ان الدعوى الجنائية رفعت على المتهمين
وثالث حدث أمام محكمة جناح حقائق القبة بتهمة السرقة فقضت حضورياً
بحبس كل منهم ستة أشهر مع الشغل والنفاذ ، فاستأنف المتهمون الثلاثة
ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بالغاء

الحكم المستأنف وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى لخروجها عن ولايتها •
 واذ أعيد تقديم القضية الى محكمة أحداث القاهرة ، قضت بإدانة الحدث
 وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى بالنسبة الى المتهمين الآخرين لما تبين لها
 من مجاوزة كل منهما الثامنة عشرة من عمره وقت ارتكاب الجريمة
 لما كان ذلك ، وكانت محكمة الجنح المستأنفة ومحكمة أحداث القاهرة
 قد تخلتبا بقضائيهما سالفى الذكر عن الاختصاص بنظر موضوع الدعوى وقد
 غدا قضؤهما على ما يبين من المفردات - نهائيا ، فان التنازع السلبى بينهما
 يكون • واذ كان مؤدى نص المادتين ٢٢٦، ٢٢٧ من قانون الاجراءات
 الجنائية يجعل تعيين المحكمة المختصة منوطا بالجهة التى يرفع اليها الطعن
 فى أحكام الجهتين المتنازعتين أو احدهما ، فان الاختصاص بالفصل فى
 الطلب المائل ينعقد لهذه المحكمة - محكمة النقض - على أساس أنها الجهة
 التى يطعن أمامها فى أحكام محكمة الجنح المستأنفة - وهى إحدى الجهتين
 المتنازعتين - عندما يصح الطعن قانونا •

٢ - لما كانت المادة ٢٩ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤
 بشأن الأحداث ، التى حددت اختصاص محكمة الأحداث ، قد
 جرى نصها بأن « تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر فى أمر
 الحدث عند اتهامه فى الجرائم وعند تعرضه للانحراف ، كما تختص
 بالفصل فى الجرائم الأخرى التى ينص عليها هذا القانون • واذ أسهم فى
 الجريمة غير حدث وجب تقديم الحدث وحده الى محكمة الأحداث » وكان
 مقتضى هذا النص أن محكمة الأحداث لاتختص بمحاكمة غير الحدث الا اذا
 كانت الجريمة المنسوبة اليه من بين الجرائم المنصوص عليها فى ذلك القانون -
 وهى فى ذلك ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة تشارك القضاء العادى
 فى هذا الاختصاص دون أن تنفرد به - واذ كانت جريمة السرقة -
 موضوع الطلب المروض - ليست من بين الجرائم - المنصوص عليها فى
 قانون الأحداث سالف الذكر ، فان الاختصاص بمحاكمة المتهمين البالغين
 عنها ينحصر عن محكمة الأحداث ويكون منعقدا للحاكم العادى • ولما كانت

محكمة الجنج المستأنفة قد قضت - على الرغم من ذلك - في الاستئناف المرفوع من هذين المتهمين عن الحكم الصادر من محكمة أول درجة ، بإلغاءه وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى فانها تكون قد خالفت القانون الأمر الذى يترتب منه قبول الطلب وتعين محكمة الجنج المستأنفة بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية للفصل فى الدعوى بالنسبة الى المتهمين سالفى الذكر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم : منذ حوالى شهر ونصف سابقة على تاريخ المحضر سرقوا المنقولات الميينة وصفا وقيمة بالأوراق والخاصة بـ من حانوته ليلا بواسطة الكسر من الخارج وطلبت عقابهم بالمادة ٣١٧/٢ ، ٤ ، ٥ من قانون العقوبات . ومحكمة جنج الحداث قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس كل من المتهمين ستة أشهر مع الشغل والنفاذ . فاستأنف المتهمون الثلاثة ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم الاختصاص وذلك بالنسبة للمتهمين الثلاثة . واحالت النيابة العامة الأوراق الى محكمة أحداث القاهرة التى قضت غيابيا بمعاقبة المتهم الثالث (الحدث) بالحبس ستة أشهر مع الشغل والنفاذ وبعدم الاختصاص بالنسبة للمتهمين الأول والثانى . فتقدمت النيابة العامة بطلب الى محكمة النقض بتاريخ ٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٠ تطلب فيه تحديد المحكمة المختصة بنظر الدعوى بالنسبة للمطعون ضدهما موقعا عليه من رئيسها .

الحكمة

من حيث ان النيابة العامة قدمت طلبا بتعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى رقم ٠٠٠٠٠ لسنة ٧٩ جنح حدائق القبة طبقا لنص المادة ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، ازاء ما قام من تنازع سلبي على الاختصاص - بالنسبة الى اثنين من المتهمين فى الدعوى - بين محكمة ثان درجة التى قضت بالغاء الحكم المستأنف القاضى بادانتها الصادر من محكمة جنح حدائق القبة وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، وبين محكمة جنح أحداث القاهرة التى قضت كذلك ، بعد احالة الدعوى اليها ، بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بالنسبة الى المتهمين المذكورين •

وحيث انه يبين من الأوراق ان الدعوى الجنائية رفعت على المتهمين وثالث حدث أمام محكمة جنح حدائق القبة بتهمة السرقة فقضت حضوريا بحبس كل منهم ستة أشهر مع الشغل والنفاذ ، فاستأنف المتهمون الثلاثة ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بالغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى لخروجها عن ولايتها • واذا اعيد تقديم القضية الى محكمة أحداث القاهرة ، قضت بادانة الحدث وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى بالنسبة الى المتهمين الآخرين لما تبين لها من مجاوزة كل منهما الثامنة عشرة من عمره وقت ارتكاب الجريمة لما كان ذلك ، وكانت محكمة الجنح المستأنفه ومحكمة أحداث القاهرة قد تخلتا بقضائيهما سالفى الذكر عن الاختصاص بنظر موضوع الدعوى وقد غدا قضاؤهما على ما يبين من المفردات - نهائيا ، فان التنازع السلبي بينهما يكون قائما • واذا كان مؤدى نص المادتين ٢٢٦، ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية يجعل تعيين المحكمة المختصة منوطا بالجهة التى يرفع اليها الطعن فى أحكام الجهتين المتنازعتين أو احدهما ، فان الاختصاص بالفصل فى الطلب المائل ينعقد لهذه المحكمة - محكمة النقض - على أساس أنها الجهة التى يطن أمامها فى أحكام محكمة الجنح المستأنفة - وهى احدى الجهتين

المتنازعين - عندما يصح الطعن قانونا • لما كان ذلك وكانت المادة ٢٩ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ، التي حددت اختصاص محكمة الأحداث ، قد جرى نصها بأن « تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أثر الحدث عند اتهامه في الجرائم وعند تعرضه للانحراف ، كما تختص بفصل في الجرائم الأخرى التي ينص عليها هذا القانون • وإذا أسهم في الجريمة غير حدث وجب تقديم الحدث وحده الى محكمة الأحداث » وكان مقتضى هذا النص أن محكمة الأحداث لا تختص بمحاكمة غير الحدث الا اذا كانت الجريمة المنسوبة اليه من بين الجرائم المنصوص عليها في ذلك القانون - وهي في ذلك ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة تشارك القضاء العادي في هذا الاختصاص دون أن تنفرد به - واذا كانت جريمة السرقة - موضوع الطلب المعروض - ليست من بين الجرائم - المنصوص عليها في قانون الأحداث صالف الذكر ، فان الاختصاص بمحاكمة المتهمين البالغين عنها ينحسر عن محكمة الأحداث ويكون منعقدا للمحاكم العادية • ولما كانت محكمة الجنح المستأنفة قد قضت - على الرغم من ذلك - في الاستئناف المروع من هذين المتهمين عن الحكم الصادر من محكمة أول درجة ، بالغائه وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى فانها تكون قد خالفت القانون الأمر الذي يتعين معه قبول الطلب وتعين محكمة الجنح المستأنفة بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية للفصل في الدعوى بالنسبة الى المتهمين سالفى الذكر •

جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : محمد يونس ثابت ، فوزى أحمد المملوك ،
راغب عبد القادر عبد الظاهر ومحمد حسن .

(٢٠٣)

الطعن رقم ٤٩٩٩ لسنة ٥٢ القضائية

- محكمة النقض « اختصاصها » • اختصاص « تنازع الاختصاص » •
- نيابة عامة • أحداث •
- التنازع السلبي في الاختصاص • ماهيته • وشرط تحققه ؟ •
- مثال لا يتحقق فيه التنازع السلبي •

لما كان المقصود بالتنازع السلبي في الاختصاص أن تتخلى كل من الجهتين عن اختصاصها دون أن تفصل في الموضوع وأنه يشترط لقيامه أن يكون التنازع منصبا على أحكام - أو أوامر - متعارضة ولا سبيل إلى التحلل منها بغير طريق تعيين المحكمة أو الجهة المختصة • لما كان ذلك وكان السبيل في الدعوى الماثلة لم ينخلق أمام النيابة العامة لاعادة طرح الدعوى على المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة وهي المختصة قانونا بمحاكمة المتهم - باعتباره غير حدث وأن جريمة الضرب البسيط المسندة إليه ليست من الجرائم المنصوص عليها في قانون الأحداث - ولا تعارض في ذلك مع ما قرره محكمتي أحداث شبرا الخيمة والقاهرة من عدم اختصاصهما بمحاكمة ذلك المتهم البالغ ، فإنه لا محل للقول بقيام تنازع سلبي على

الاختصاص فى حكم المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية -
ويكون ما طلبته النيابة العامة عن تعيين الجهة المختصة بمحاكمة المتهم غير
سديد ويتعين رفضه موضوعا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - ٠٠٠٠ (المطعون ضده) ٢ - ٠٠٠٠ بأنهما :
المتهم الأول أحدث بـ ٠٠٠٠٠ الاصابات الميئة بالتقرير الطبى والتى تقرر
لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما - المتهم الثانى : أحدث بـ ٠٠٠٠٠٠٠
الاصابات الميئة بالتقرير الطبى والتى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد عن
عشرين يوما . وطلبت عقابهما بالمواد ١/٢٤٢ من قانون العقوبات والمواد ١ ،
٢ ، ٣ من الأمر العسكرى رقم ٧ سنة ١٩٧٤ . ومحكمة أحداث شبرا
الخيمة قررت احالة الدعوى الى محكمة احداث القاهرة للاختصاص
بمحل إقامة الأحداث والمحكمة الأخيرة قضت غيابيا بتغريم المتهم الحدث
٠٠٠٠٠ عشرة جنيهاً وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى بشأن المتهم الثانى
لتجاوزه الثامنة عشرة من عمره فتقدمت النيابة العامة بطلب الى هذه
المحكمة محكمة النقض بتاريخ ٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٠ تطلب فيه تحديد
المحكمة المختصة بنظر الدعوى بالنسبة للمطعون ضده ٠٠٠٠٠ الخ .

الحكمة

من حيث ان مبنى الطلب المقدم من النيابة العامة بتعيين المحكمة
المختصة بنظر الدعوى هو أن محكمة أحداث شبرا الخيمة أحالت الدعوى
موضوع الطلب الى محكمة أحداث القاهرة لاختصاصها بمحل إقامة الحدث

فقضت تلك المحكمة غيابيا بادانة الحدث وبعدم اختصاصها بمحاكمة المتهم الآخر لتجاوزه من الثامنة عشرة الا انه بإعادة الأوراق الى نيابة شبرا الخيمة الجزئية للنظر فى تقديم الدعوى بالنسبة للمتهم البالغ جحدت تلك النيابة اختصاصها مما ينطوى على تنازع سلبى على الاختصاص يستوجب الرجوع الى محكمة النقض لتعين المحكمة المختصة طبقا لنص المادة ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية •

وحيث ان البين من الأوراق أن النيابة العامة قدمت كلا من المتهم - وآخر حدث • الى محكمة أحداث شبرا الخيمة مُحاكمتها بتهمة الضرب البسيط فأصدرت محكمة أحداث شبرا قرارها بإحالة الدعوى بالنسبة للمتهمين معا الى محكمة أحداث القاهرة لاختصاصها بمحل إقامة الحدث ، وبجلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩ قضت تلك المحكمة غيابيا بتغريم المتهم الحدث عشرة جنيهاً وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى بالنسبة للمتهم الآخر لتجاوزه الثامنة عشرة من عمره مع تكليف النيابة باتخاذ اجراءاتها لتقديمه الى المحكمة المختصة ، وبعرض الأمر على نيابة شبرا الخيمة الجزئية رأت أنها غير مختصة • لما كان ذلك ، وكان المقصود بالتنازع السلبى فى الاختصاص أن تتخلى كل من الجهتين عن اختصاصها دون أن تفصل فى الموضوع وانه يشترط لقيامه أن يكون التنازع منصبا على أحكام - أو أوامر - متعارضة ولا سبيل الى التحلل منها بغير طريق تعيين المحكمة أو الجهة المختصة • لما كان ذلك وكان السبيل فى الدعوى الماثلة لم ينغلق أمام النيابة العامة لاعادة طرح الدعوى على المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة وهى المختصة قانونا بمحاكمة المتهم - باعتباره غير حدث وأن جريمة الضرب البسيط المسندة اليه ليست

من الجرائم المنصوص عليها في قانون الأحداث - ولا تعارض في ذلك مع ما قرره محكمتي أحداث شبرا الخيمة والقاهرة من عدم اختصاصهما بمحاكمة ذلك المتهم البالغ ، فانه لا محل للقول بقيام تنازع سلبي على الاختصاص في حكم المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية - ويكون ما طلبته النيابة العامة عن تعيين الجهة المختصة بمحاكمة المتهم غير صديد ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد العزيز الجندى نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : قيس الراى عطية نائب رئيس المحكمة ،
أحمد محمود هيكل ، محمد عبد المنعم البنا ومحمد الصوفى عبد الجواد .

(٢٠٤)

الطعن رقم ٥٠١٠ لسنة ٥٢ القضائية

١ - نقض « التقرير بالطعن والعسفة فيه » • محاماه • وكالة •
صدور التوكيل بعد صدور الحكم المطعون فيه وقبل التقرير بالطعن •
دلالتة • انصراف ارادة الطاعن الى توكيل محاميه بالتقرير بالطعن
بالنقض •

٢ - سرقة • استئناف • سقوطه • عقوبة • تنفيذها •

الحكم بسقوط الاستئناف المقام من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية
واجبة النفاذ • مناطه • عدم تقدمه للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته •
أساس ذلك ؟ المادة ٤١٢ اجراءات •

١ - حيث انه وان كان الطعن قد قرر به محام نيابة عن المحكوم عليهما
بموجب التوكيل الخاص المرفق الذى اقتضت عبارته على التقرير
بالمراضة والاستئناف وبالتماس اعادة النظر وتقديم أوجه الطعن والتوقيع
عليها ، الا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى أول أبريل
سنة ١٩٨٠ ، وكان هذا التوكيل قد أجري فى ١٣ من أبريل سنة ١٩٨٠
أى فى تاريخ لاحق لصدور الحكم وسابق بثلاثة أيام على ١٦ من أبريل

سنة ١٩٨٠ تاريخ التقرير بالطعن بالنقض ، فإن ذلك يدل بجلاء على انصراف ارادة الطاعنين الى توكيل محامييهما بالتقرير بالطعن بالنقض في هذه الحكم ، ومن ثم يكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون •

٢ - ان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين حضرا بجلسة ٤ من مارس سنة ١٩٨٠ أثناء نظر استئنافهما ثم حجزت الدعوى للحكم بجلسة أول أبريل سنة ١٩٨٠ حيث صدر الحكم المطعون فيه لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤١٢ من قانون الاجراءات الجنائية اذ نصت على أنه « يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بتهمة مقيدة للحرية واجبة النفاذ اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة » • قد جعلت سقوط الاستئناف منوطا بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة ، فأفادت بذلك ألا يسقط استئنافه متى كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على نضيته في يوم الجلسة ، مادام التنفيذ عليه أصبح أمرا واقعا قبل نظر الاستئناف ، لما كان ذلك ، فان الطاعنين اذ مثلا أمام المحكمة الاستئنافية لفصل في موضوع استئنافهما عن حكم مشمول بالنفاذ ، يكون التنفيذ عليهما قد أصبح أمرا واقعا قبل نظر الاستئناف ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بسقوط استئنافهما رغم مثولهما أمام المحكمة قبل نثار استئنافهما ، يكون قد أخطأ في القانون ويتعين لذلك نقضه ، ولما كانت المحكمة بسبب هذا الخطأ قد حجبت نفسها عن بحث موضوع الاستئناف فانه يتعين مع نقض الحكم احالة الدعوى اليها للفصل في موضوعها •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم : بدائرة مركز منيا القمح محافظة الشرقية : سرقوا جوالى الصوف المينة وصفا وقيمة

بالمحضر والملوكين لـ..... وطلبت عقابهم بالمادة ٣١٧/٤، ٥، ٦ من قانون العقوبات • ومحكمة مركز منيا القمح الجزئية قضت عملاً بمادة الاتهام بحبس كل منهما ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاذ • عارضا ، وقضى في معارضتهما بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم للغايي المعارض فيه • فاستأنف المحكوم عليهما ، ومحكمة الزقازيق الابتدائية ، بهيئة استئنافية قضت حضوريا بسقوط حق المتهمين في الاستئناف •

فطعن الأستاذ المحامي عن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ •

الحكمة

حيث انه وان كان الطعن قد قرر به محام نيابة عن المحكوم عليهما بموجب التوكيل الخاص المرفق الذي اقتضت عبارته على التقرير بالمعارضة والاستئناف وبالتماس اعادة النظر وتقديم أوجه الطعن والتوقيع عليهما ، الا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في أول أبريل سنة ١٩٨٠ ، وكان هذا التوكيل قد أجري في ١٣ من أبريل سنة ١٩٨٠ أي في تاريخ لاحق لصدور الحكم وسابق بثلاثة أيام على ١٦ من أبريل سنة ١٩٨٠ تاريخ التقرير بالطعن بالنقض ، فإن ذلك يدل بجلاء على انصراف ارادة الطاعنين الى توكيل محاميهما بالتقرير بالطعن بالنقض في هذا الحكم ، ومن ثم يكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون •

وحيث ان مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه اذ قضى بسقوط حق الطاعنين في الاستئناف يكون قد شابه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه بني قضاءه على أن الطاعنين وهما محكوم عليهما بعقوبة مقيدة

للحرية واجبة النفاذ لم يقدموا نفسيهما للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر استئنافهما ، رغم أنهما كانا حاضرين بالجلسة وقت النداء على قضيتهم ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه •

وحيث ان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين حضروا بجلسة ٤ من مارس سنة ١٩٨٠ أثناء نظر استئنافهما ثم حجزت الدعوى للحكم بجلسة أول أبريل سنة ١٩٨٠ حيث صدر الحكم المطعون فيه ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤١٢ من قانون الاجراءات الجنائية اذ نصت على أنه : يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بقوة مقيدة للحرية واجبة النفاذ اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة ، • قد جعلت سقوط الاستئناف منوطا بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة ، فأفادت بذلك ألا يسقط استئنافه متى كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته في يوم الجلسة ، مادام التنفيذ عليه أصبح أمرا واقعا قبل نظر الاستئناف ، لما كان ذلك ، فان الطاعنين اذ مثلا أمام المحكمة الاستئنافية للفصل في موضوع استئنافهما عن حكم مشمول بالنفاذ ، يكون التنفيذ عليهما قد أصبح أمرا واقعا قبل نظر الاستئناف ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بسقوط استئنافهما رغم مثولهما أمام المحكمة قبل نظر استئنافهما ، يكون قد أخطأ في القانون ويتعين لذلك نقضه ، ولما كانت المحكمة بسبب هذا الخطأ قد حجبت نفسها عن بحث موضوع الاستئناف فانه يتعين مع نقض الحكم احالة الدعوى اليها للفصل في موضوعها •

جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : قيس الراي عطية نائب رئيس المحكمة ،
أحمد محمود هيكل ، محمد عبد المنعم البنا ومحمد الصوفى عبد الجواد .

(٢٠٥)

الظعن رقم ٥٠١٥ لسنة ٥٢ القضائية

امر بالآ وجه • مستشار الاحالة • طعن « الطعن فى الامر بعدم وجود
وجه » • سلاح « أجزاء السلاح » •

مجرد حيازة أو احرار الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية • مؤتمه •
الفقرة الثانية من المادة ٣٥ مكررا من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن
الأسلحة والذخائر المعدلة •

لما كانت المادة ٣٥ مكررا من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن
«الأسلحة والذخائر المعدلة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٠ تنص على أنه «تعتبر
أسلحة نارية فى حكم هذا القانون أجزاء الأسلحة النارية المنصوص عليها
بالجدولين ٢ ، ٣ وكاتمات أو مخفضات الصوت والتسكوبات المعدة لتركيبها
للأسلحة النارية ، ويعاقب على الاتجار فيها أو استيرادها أو صنعها أو
اصلاحها بالمخالفة لأحكام هذا القانون بذات العقوبات المنصوص عليها
فى هذا الشأن على الأسلحة النارية • ويسرى حكم الفقرة السابقة على
حيازة أو احرار الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية وكاتمات أو مخفضات
لصوت والتسكوبات التى تركيب على الأسلحة المذكورة ، • فان الأمر
الظعن فيه اذ رأى ان هذه المادة لا تطبق الا فى حق المتجرين فى الأسلحة

النارية أو المستوردين لها أو الذين يعملون في صنعها أو اصلاحها ، يكون قد غاب عنه نص الفقرة الثانية من المادة المشار اليها الذي يحكم واقعة الدعوى ، والذي يعاقب على مجرد حيازة أو احراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية ، مما يعد خطأ في تطبيق القانون يعيب الأمر بما يوجب نقضه •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بدائرة قسم الرمل محافظة الاسكندرية : حاز بدون ترخيص سلاحا غير مشنخن (فرد خرطوش) • وطلبت من مستشار الاحالة احواله الى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/١ و ١/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٧٥ لسنة ١٩٥٨ و ٢٦ لسنة ١٩٧٨ فقرر غيابيا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية لعدم الجنائية ومصادرة أجزاء السلاح المضبوط •

قطعت النيابة العامة في هذا القرار بطريق النقض الخ •

الحكمة

وحيث ان النيابة العامة تنعى على الأمر المطعون فيه ، أنه اذ قرر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية لعدم الجنائية قبل المطعون ضده ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن أسس قراره على أن المادة ٣٥ مكررا من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر ، والتي تعتبر حيازة أجزاء الأسلحة النارية في حكم حيازة الأسلحة النارية ، لا تنطبق الا في حق المتجرين فيها أو المستوردين لها أو الذين يعملون في صنعها أو اصلاحها ، مما يعيب الأمر بما يستوجب نقضه •

وحيث انه يبين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العامة أسندت للمطعون ضده أنه في يوم حاز بدون ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن « فرد خرطوش » وطلبت من مستشار الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/١ ، ١/٢٦ ، ١/٣٠ - ٢ من القانون ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين ٧٥ سنة ١٩٥٨ ، ٢٦ سنة ١٩٧٨ فأمر مستشار الاحالة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية لعدم الجنائية ومصادرة أجزاء السلاح المضبوط وبعد أن بين الأمر المطعون فيه واقعة الدعوى خلص الى قوله « وحيث ان المستفاد من سياق عبارات قانون الأسلحة والذخائر أنه يقصد من تجريم حيازة أو أحرار السلاح الناري بنير ترخيص هو ذلك السلاح كامل الأجزاء الصالح للاستعمال » واذ كان ذلك وكان مؤدى نص المادة ٣٥ مكررا من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المضافة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن أجزاء الأسلحة النارية والتي تعتبر في حكم الأسلحة النارية الكاملة انها لا تطبق الا في حق المتجرين في الأسلحة النارية أو المستوردين لها أو الذين يعملون في صنعها أو اصلاحها ، فاذا لم يثبت في حق الحائز أنه يتجر فيها أو يستوردها أو يعمل في صنعها أو اصلاحها فإنه لا يقع تحت طائلة حكم هذه المادة ولا يمتد اليه العقاب الوارد في المادة ٢٨ من القانون المشار اليه واذ كان ذلك وكان الثابت من تقرير فحص السلاح المضبوط وجود ضعف في باي الطارق وانه غير صالح للاستعمال ويحتاج لتدخل دراية فنية لاصلاحه فمن ثم لا يعدو الحال هذه الا أجزاء من سلاح ... واذ كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أنه لم يسند الى المتهم أنه من المتجرين في الأسلحة النارية أو المستوردين لها أو الذين يعملون في صنعها أو اصلاحها ومن ثم فلا يقع تحت طائلة نص المادة ٣٥ مكررا من القانون ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المضافة بالقانون ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ ، لما كان ذلك وكانت المادة ٣٥ مكررا من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدلة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٠ تنص على أنه « تعتبر

أسلحة نارية في حكم هذا القانون أجزاء الأسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين ٣،٢ وكاتبات أو مخفضات الصوت والتلسكوبات المعدة لتركيبها للأسلحة النارية ، ويعاقب على الاتجار فيها أو استيرادها أو صنعها أو اصلاحها بالمخالفة لأحكام هذا القانون بذات العقوبات المنصوص عليها في هذا الشأن على الأسلحة النارية . ويسرى حكم الفقرة السابقة على حيازة أو احراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية وكاتبات أو مخفضات الصوت والتلسكوبات التي تتركب على الأسلحة المذكورة ، . فان الأمر المطعون فيه اذ رأى ان هذه المادة لا تطبق الا في حق المتجرين في الأسلحة النارية أو المستوردين لها أو الذين يعملون في صنعها أو اصلاحها ، يكون قد غاب عنه نص الفقرة الثانية من المادة المشار اليها الذي يحكم واقعة الدعوى ، والذي يعاقب على مجرد حيازة أو احراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية ، مما يمد خطاً في تطبيق القانون يعيب الأمر بما يوجب نقضه واذ النى مستشار الاحالة بمقتضى القانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض نصوص قانون الاجراءات الجنائية فانه يتعين أن يكون مع النقض اعادة الأوراق للنياية العامة للتصرف فيها طبقاً لاحكام ذلك القانون .

جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

بإدارة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : محمد يونس ثابت ، فوزى أحمد المملوك ،
حسن غلاب ومحمد حسن .

(٢٠٦)

للعن رقم ٥٥٠٢ لسنة ٥٢ القضائية

- ١ - استئناف « ما يجوز وما لا يجوز استئنافه من الأحكام » .
دعوى مدنية « نظرها والحكم فيها » . نقض « ما لا يجوز الطعن فيه » .
الحكم الصادر بحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة .
ليس منهيًا للخصومة في الدعوى المدنية أو مانعًا من السير فيها .
أثر ذلك ؟ .
- ٢ - نقض « ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام » . دعوى مدنية .
الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع .
شرط جوازه ؟ .
مثال .

١ - لما كان الحكم بحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة
ليس منهيًا للخصومة في الدعوى المدنية أو مانعًا من السير فيها ،
فانه لا يجوز للمدعية بالحق المدني أن تستأنفه وبالتالي يكون طعنها فيه
بطريق النقض غير جائز لما هو مقرر من أنه حيث ينطبق باب الطعن
بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض .

٢ - لما كان من غير الجائز طبقا للمادة ٣١ من قانون حالات واجراءات الطعن بالنقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا اتبنى عليها منع السير في الدعوى وكان الحكم المطعون فيه لم يفصل في موضوع الدعوى المدنية ولا هو مانع من السير فيها إذا اتصلت بالمحكمة المختصة اتصالا صحيحا ، فان منعى الطاعة على هذا الحكم يكون مردودا بعدم جوازه لأن ما قضى به في دعواها المدنية غير منه للخصومة ، ولا يغير من الأمر أن يرد الطعن على الحكم النهائي الصادر من المحكمة الاستئنافية بعدم قبول استئناف الطاعة للحكم الابتدائي القاضي بحالة دعواها الى المحكمة المدنية المختصة ، وذلك لما هو مقرر في قضاء محكمة النقض من أن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعى بالحقوق المدنية حقا في الطعن بطريق النقض متى امتنع عليه ابتداء حق الطعن بطريق الاستئناف . فانه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : يدد المنقولات المينة بالمحضر وصفا وقيمة والمملوكة لـ والتي لم تكن قد سلمت اليه الا على سبيل عارية الاستعمال فأختلسها لنفسه بنية تملكها اضارارا بالمجنى عليها المذكورة وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل . فعارض المحكوم عليه وقضى في معارضته بالتعديل والاكتفاء بتغريم المتهم عشرين جنيها واحالة الدعوى المدنية للمحكمة الجزئية المختصة . فاستأنف كل من المتهم

والمدعية بالحق المدني والنيابة العامة • ومحكمة الجيزة الابتدائية -
 بهيئة استئنافية - قضت حضوريا أولا : بعدم قبول الاستئناف بالنسبة
 للمدعية بالحق المدني • ثانيا : بقبول استئناف كل من النيابة العامة
 والمتهم شكلا • ثالثا : وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به
 من تغريم المتهم عشرين جنيها وبراءة المتهم مما نسب اليه بلا مصاريف
 جنائية •

فطعن الأستاذ / • • • • المحامي عن الأستاذ / • • • • المحامي
 نيابة عن المدعية بالحق المدني بطريق النقض • • • • • الخ •

الحكمة

من حيث أنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى
 الجنائية على المطعون ضده بوصف أنه ارتكب جريمة التبيد ، وقد
 أدعت الطاعنة مدنيا قبله بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل
 التعويض المؤقت ، ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بحبس المطعون ضده
 شهرين مع الشغل وأغلقت الفصل في الدعوى المدنية • واذا عارض
 المحكوم عليه قضت محكمة أول درجة بتعديل الحكم المعارض فيه
 والاكتفاء بتغريمه عشرين جنيها وبإحالة الدعوى المدنية الى المحكمة
 المدنية المختصة • فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم كما استأنفته
 النيابة العامة الطاعنة والمدعية بالحقوق المدنية • ومحكمة ثاني درجة
 قضت في الدعوى الجنائية بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند اليه
 وبعدم قبول استئناف الطاعنة في خصوص الدعوى المدنية لما تبين لها
 من أن الحكم المستأنف لم يفصل في موضوعها • لما كان ذلك ،
 وكان الحكم بإحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة
 ليس منهيًا للخصومة في الدعوى المدنية أو مانعا من السير فيها ،

فانه لا يجوز للمدعية بالحق المدني أن تستأنفه وبالتالي يكون طعنها فيه بطريق النقض غير جائز لما هو مقرر من أنه حيث يتعلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض ، كما أنه ومن ناحية أخرى - لما كان من غير الجائز طبقا للمادة ٣١ من قانون حالات واجراءات الطعن بالنقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع الا اذا اتبني عليها منع السير في الدعوى وكان الحكم المطعون فيه لم يفصل في موضوع الدعوى المدنية ولا هو مانع من السير فيها اذا اتصلت بالمحكمة المختصة اتصالا صحيحا ، فان منعى الطاعة على هذا الحكم يكون مردودا بعدم جوازه لأن ما قضى به في دعواها المدنية غير منه للخصومة ، ولا يغير من الأمر أن يرد الطعن على الحكم النهائي الصادر من المحكمة الاستئنافية بعدم قبول استئناف الطاعة للحكم الابتدائي القاضي بحالة دعواها الى المحكمة المدنية المختصة ، وذلك لما هو مقرر في قضاء محكمة النقض من أن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعى بالحقوق المدنية حقا في الطعن بطريق النقض متى امتنع عليه ابتداء حق الطعن بطريق الاستئناف . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن ومصادرة الكفالة والزام الطاعنة المصروفات المدنية .

جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : قيس الرأى عطية نائب رئيس المحكمة ،
أحمد محمود هيكل ، محمد عبد المنعم البنا ومحمد الصوفي عبد الجواد .

(٢٠٧)

الطعن رقم ٦٠٤٧ لسنة ٥٢ القضائية

حكم « بيانات التسييب » « تسييبه » تسييب معيب » • قتل عمد •
نقض « أسباب الطعن » ما يقبل منها •

بيانات حكم الادانة • المادة ٣١٠ اجراءات •

اكتفاء الحكم بالإشارة الى نتيجة تقرير الصفة التشريعية دون بيان
مضمونه من وصف الاصابات المنسوب للطاعن احداثها وكيفية حصولها
حتى يمكن التحقق من مدى موافقته لأدلة الدعوى الأخرى • قصور • يوجب
النقض والاحالة •

من المقرر طبقاً للمادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية
أن الحكم بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت
ويورد مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة المأخذ تمكينا لمحكمة
النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار
إثباتها في الحكم ، واذ كان الحكم المطعون فيه وقد عول - فيما
هول عليه - في قضائه بادانة الطاعنين على التقرير الطبي الشرعي قد اكتفى
بالإشارة الى نتيجة هذا التقرير دون أن يبين مضمونه من وصف
الاصابات المنسوب الى الطاعنين أحداثها وكيفية حصولها حتى يمكن

التحقق من مدى موافقتها لأدلة الدعوى الأخرى ، وكان لا يبين من الحكم أن المحكمة حين استعرضت الأدلة في الدعوى كانت ملمة بهذا الدليل المأمو شاملاً يهـى لها أن تمحصه التمحيص الشامل الكافى الذى يدل على أنها قامت بما ينبغى عليها من تحقيق البحث لتعرف وجه الحقيقة ، فان الحكم يكون قد تعيب بالقصور مما يوجب نقضه والاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما بدائرة
 الأول : ضرب عمدا بألة حادة « مطواه »
 فى ذراعه الأيسر فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى
 والتى نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهى عدم القدرة
 على القيام بحركات الذراع الأيسر فى المدى الطبيعى مع الضمور المشاهد
 بالعضلات وهو ما يقلل كفاءة المصاب على العمل ويعد عاهة مستديمة بـ ٣٠٪
 الثانى : ضرب عمدا بألة حادة « مطواه » فى بطنه فأحدث به
 الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتى تخلف من جرائها
 عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهى الفتق بجدار البطن - وهو ما يقلل
 كفاءة المصاب على العمل ويعد عاهة مستديمة تقدر بـ ٢ ٪ .
 وطلبت الى مستشار الاحالة احالتهما الى محكمة الجنايات لمحاكمتهم
 بالقيء والوصف الواردين بتقرير الاتهام فقرر ذلك . وادعى المجنى عليهما
 مدنيا قبل التهمين بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة
 جنايات الاسماعيلية قضت حضوريا عملا بالمادتين ١/٢٤٠ ، ١٧ من
 قانون العقوبات بمعاينة كل من الطاعنين بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر
 والزام كل منهما بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى قبله مبلغ ٥١ جنيها
 على سبيل التعويض المؤقت .
 فظن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمة

وحيث ان مما ينعم الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه - اذ دان كلا منهما بجريمة عاهة مستديمة - قد شابه القصور في التسبب ، ذلك أن الحكم اكتفى بإيراد النتيجة التي انتهى اليها التقرير الطبي الشرعى من تخلف عاهة مستديمة لدى كل من المجنى عليهما دون أن يبين إصابتهما وموضعهما من الجسم وكيفية حدوثها ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه عول في قضائه بإدانة الطاعنين على أقوال شاهدي الاثبات ، والتقرير الطبي الشرعى ، وأنه بعد أن أورد أقوال الشاهدين عرض للتقرير الطبي الشرعى في قوله « وثبت من التقرير الطبي الشرعى أن إصابة المجنى عليه بالذراع الأيسر قد تخلف عنها عاهة مستديمة هي عدم القدرة على القيام بحركات الذراع الأيسر في المدى الطبيعى مع الضمور الشاهد في العضلات وقدر بـ ٣٠ ٪ ، وان إصابة بالبطن قد تخلف عنها عاهة مستديمة هي فتق بجدار البطن تقدر بـ ٢ ٪ ، لما كان ذلك وكان من المقرر طبقا للمادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن الحكم بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويورد مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة المأخذ تمكينا لحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، واذ كان الحكم المطعون فيه وقد عول - فيما عول عليه - في قضائه بإدانة الطاعنين على التقرير الطبي الشرعى قد اكتفى

بالإشارة الى نتيجة هذا التقرير دون أن يبين مضمونه من وصف
الاصابات المنسوب الى الطاعنين أحداثها وكيفية حصولها حتى يمكن
التحقق من مدى موافقتها لأدلة الدعوى الأخرى ، وكان لا يبين
من الحكم أن المحكمة حين استعرضت الأدلة في الدعوى كانت ملزمة
بهذا الدليل المأما شاملا يهمل لها أن تمحصه التحيص الشامل
الكافي الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من تحقيق البحث لتعرف
وجه الحقيقة ، فان الحكم يكون قدصيب بالقصور مما يوجب نقضه
والاحالة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن •

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنفى ،
محمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى .

(٢٠٨)

الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٢ هـ القضائية

١ - خطأ . مسئولية جنائية . اثبات « بوجه عام » . حكم
« تسببيه » . تسبیب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل
منها » . قتل خطأ . اصابة خطأ .

تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة . موضوعى . حد ذلك ؟

٢ - حكم « تسببيه » . تسبیب غير معيب » . اثبات « بوجه عام » .
ابتناء الحكم على أدلة ليس بينها تناسق تام لا يعيبه . حد ذلك ؟

٣ - اثبات « اعتراف » « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها
فى تقدير الدليل » . نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها » . حكم
« تسببيه » . تسبیب غير معيب » . اعتراف .

الاعتراف فى المسائل الجنائية . من عناصر الاستدلال .

لمحكمة الموضوع ألا تعول عليه متى تراءى لها مخالفته للحقيقة
والواقع .

٤ - مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . رابطة سببية . محكمة
الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . نقض « أسباب الطعن » .
مالا يقبل منها » .

تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والنتيجة . موضوعى .

٥ - حكم « بيانات » • بيانات الديباجة • محضر الجلسة •

محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص سائر بيانات الديباجة •
هذا التاريخ •

٦ - دعوى مدنية « تعويض » • حكم « تسببه » • تسبب غير
معيب • مسئولية مدنية • ضرر •

ادانة الطاعن عن القتل الذي حكم بالتعويض من أجله • كفايتها لبيان
وجه الضرر المستوجب للتعويض • عدم بيان الحكم من بعد الضرر
بنوعيه وعناصره • لا يعيبه • علة ذلك ؟

٧ - دعوى مدنية « نظرها والحكم فيها » • تعويض • ضرر • حكم
« تسببه » • تسبب غير معيب • نقض « أسباب الطعن » • مالا يقبل منها •

القضاء بتعويض والد المجنى عليها عما لحقه من ضرر مباشر عن
الجريمة وليس عن الضرر الذي أصاب ولديه شخصيا وانتقل اليه الحق في
التعويض عنه • صحيح • أساس ذلك ؟

٨ - دعوى مدنية • اختصاص •

اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية • شرطه ؟

القضاء على الطاعن لصالح المستول عن الحقوق المدنية بأن يدفع له
ما عساه أن يدفعه الأخير الى المدعى بالحقوق المدنية خطأ في القانون •
علة ذلك ؟

١ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا
ومدنيا ، هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع
بغير معقب ، مادام تقديرها مائفا مستندا الى أدلة مقبولة لها أصلها
في الأوراق •

٢ - لا يقدح في الحكم ، ابتناؤه على أدلة ليس بينها تناسق تام ، مادام ترادفها وتظاهرها على الادانة قاضيا لها في منطق العقل بعدم التناقض .

٣ - من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك المحكمة كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ، ولها ألا تعول عليه متى تراءى لها أنه مخالف للحقيقة والواقع .

٤ - تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها ، هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ، مادام تقديرها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق .

٥ - من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص سائر بيانات الديباجة - عدا تاريخ صدوره .

٦ - من المقرر أنه يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم ادانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله . ولا يعيب الحكم عدم بيانه الضرر بنوعية المادى والأدى ، ولا عدم بيانه عناصر الضرر ذلك بأن في اثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه ، ما يتضمن في ذاته الاحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية بينهما ، ويوجب الحكم عليه بالتعويض .

٧ - من المقرر أن القانون لا يمنع أن يكون المضرور أى شخص ولو كان غير المجنى عليه ، مادام قد ثبت قيام هذا الضرر ، وكان الضرر ناتجا عن الجريمة مباشرة ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أمام أول درجة أن والد المجنى عليهما قد ادعى مدنيا قبل الطاعن والمسئول

عن الحقوق المدنية بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، وكان مفساد ما أورده الحكم المطعون فيه أنه قضى للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض عن الضرر المباشر الذي أصابه عن الجريمة موضوع الدعوى الجنائية ، وليس عن الضرر الذي أصاب المجنى عليهما شخصيا وانتقل اليه الحق في التعويض عنه منهما ، وكان الأصل في المساءلة المدنية ، وجوب تعويض كل من أصيب بضرر يستوى في ذلك الضرر المادي والضرر الأدبي ، وكان الحكم قد انتهى الى تعويض المدعى بالحقوق المدنية (وهو والد المجنى عليهما) عما لحقه من ضرر ، فإنه لا يكون قد أخطأ في القانون . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يذهب في طعنه الى أنه المدعى بالحقوق المدنية قد رفع دعواه لحساب الغير أو نيابة عنه ، فإن أغفال الحكم ذكر صفته التي أدعى بها مدنيا صراحة ، لا يترتب عليه تجهيل لها ، باعتبار أن الأصل في الشخص أنه يعمل لحساب نفسه .

٨ - لما كان الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع الى المحاكم المدنية وإنما أباح الشارع استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية ، متى كانت تابعة للدعوى الجنائية ، وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، أى أن يكون طلبه التعويض ناشئا مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة محل الدعوى الجنائية المنظورة ، فاذا لم يكن كذلك سقطت تلك الاباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ، ومتى تقرر أن تلك الاجازة مبناها الاستثناء ، فقد وجب أن تكون ممارستها في الحدود التي رسمها القاتون ، ويكون توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظام العام لتعلقه بالولاية ، واذا كان ذلك ، وكان الحكم قد قضى على الطاعن لصالح المسئول عن الحقوق المدنية بأن يدفع له ما عساه يدفعه الأخير الى المدعى بالحقوق المدنية ، تأسيسا على حق المسئول في الرجوع عليه بما يدفعه عنه من تعويض ، فإن الدعوى على هذا الاساس تكون

محمولة على سبب غير الجريمة المطروحة على المحكمة ، ويكون الحكم للمطعون فيه قد أخطأ في القانون من هذه الناحية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : (أولا) تسبب خطأ في قتل وكان ذلك ناشئا عن أهماله ورعوثته وعدم احترازه وعدم مراعاته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر دون أن يتأكد من خلو الطريق أمامه ولدى تفاديه الاصطدام بسيارة أخرى اصطدم بالمجنى عليها مما أدى الى اصابته بالاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياتها . (ثانيا) تسبب خطأ في إصابة وكان ذلك ناشئا عن أهماله ورعوثته وعدم احترازه وعدم مراعاته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر دون أن يتأكد من خلو الطريق أمامه ولدى تفاديه الاصطدام بسيارة أخرى اصطدم بالمجنى عليه مما أدى الى اصابته على النحو المبين بالتقرير الطبي . (ثالثا) قاد سيارة بدون رخصة قيادة . (رابعا) قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والاموال للخطر . وطلبت عقابه بالمادتين ١/٢٣٨ و ١/٢٤٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٧٥/٣ و ٧٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٦ واللائحة التنفيذية . وادعى والد المجنى عليهما مدنيا قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية ، متضامنين بمبلغ مئة جنيه على سبيل التعويض المؤقت . كما أقامت وزارة الداخلية (المسئولة عن الحقوق المدنية) دعوى ضمان قبل المتهم بأن يدفع لها ما عسى أن يقوم المسئول عن الحقوق المدنية بدفعه من التعويض المفضى به . ومحكمة جناح قسم ثان أسيوط الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام (أولا) بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل ستة شهور

وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم صيرورة الحكم نهائياً على أن يكون الإيقاف شاملاً لأي عقوبة تبعية ولكافة الآثار الجنائية المترتبة على الحكم وذلك عن التهم الأولى والثانية والرابعة وما قبلته عن التهمة الثالثة بتفريمه عشرة جنيهاً مع الإيقاف - مع الزام المتهم متضاهنا مع السيد وزير الداخلية باعتباره المسئول عن الحقوق المدنية بأن يدفع إلى المدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت • (ثانياً) وفي دعوى الضمان الفرعية بالزام المتهم • • • • • بأن يدفع للمسئول عن الحقوق المدنية ما عسى أن يدعيه هذا الأخير عن المتهم من التعويض المقضى به • فاستأنف المحكوم عليه - • ومحكمة أسبوط الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف •

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض • • • • • الخ •

الحكمة

ومن حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه ، أنه اذ دانه بجرائم القتل الخطأ والاصابة الخطأ وقيادة سيارة بدون رخصة قيادة وقيادتها بحالة تعرض الأشخاص والأموال للخطر ، قد شابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسيب والخطأ في الاسناد وفي القانون ، ذلك بأنه أقام قضاءه بتوافر الخطأ الموجب لمسئولية الطاعن الجنائية والمدنية على أنه لا يحسن القيادة مستدلاً على ذلك بعدم حصوله على ترخيص بقيادة السيارة ، وأنه كان يسير بسرعة ٤٠ كيلو متراً وهي سرعة تجاوز السرعة الواجبة بالنظر الى ملاسبات الحال ومقتضياته ، في حين أن عدم حصوله على رخصة قيادة لا يدل

بذاته على جهله أصول القيادة أو ارتكابه الخطأ المؤدى الى حدوث الوفاة أو الاصابة ، كما أن أحدا من الشهود لم يقرر أن السيارة كانت تسير بسرعة ٤٠ كيلو مترا سوى الشاهد ، الذى أسند اليه الحكم القول بمشاهدته الطاعن ينزل من السيارة بعد أن صدمت المجنى عليه وأنه أصطحبه الى المستشفى ومعهما المجنى عليهما ، حال أن الشاهد المذكور لم يقرر ذلك فى أية مرحلة من مراحل الدعوى ، خاصة أن المدعو قد أعترف أنه هو الذى كان يقود السيارة وأن عدل عن ذلك من بعد ، ولم يبين الحكم رابطة السببية بين الاصابة التى لحقت بالمجنى عليها الأولى وبين وفاتها استنادا الى دليل فنى اذ اتصر التقرير الطبى على وصف اصابة المجنى عليها دون أن يبين سببها وصلتها بوفاتها ، كما خلا من بيان المدعى بالحقوق المدنية ، وخلا من بيان عناصر الضرر الذى أصابه ومداه ، وهل هو ضرر شخصى أم أنه حاق بالمجنى عليهما وانتقل اليه ، هذا الى أنه قضى فى دعوى الضمان الفرعية بالزام الطاعن أن يدفع للمسئول عن الحقوق المدنية ما عسى أن يدفعه الأخير من تعويض ، حال أن المطلوب كان ألزامه بدفع ما عساه أن يحكم به عليه ، وكل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل الخطأ والاصابة الخطأ اللتين دان الطاعن بهما ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتب عليه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا ، هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ، مادام تقديرها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة لها أصلها فى الأوراق ، وكان الحكم قد استظهر ركن الخطأ وأثبتته فى حق الطاعن بقوله « أن الثابت فى يقين المحكمة أن المتهم المقدم »

رئيس وحدة مطافىء أسيوط كان يقود السيارة رقم ١ مطافىء أسيوط وقت ارتكاب الحادث وأن التهمة المسندة اليه ثابتة فى حقه من أقوال الشهود والمصابة ، ذلك بأنه لم يتخذ الحطة اللازمة عند انحرافه بالسيارة قيادته من شارع الى شارع وأنه لم يهدىء السرعة بالاضافة الى أنه لم يحسن القيادة ولا يحمل رخصة ، وأنه قاد انسيارة بحالة ينجم عنها الخطر مما أدى الى اصطدامه بالمجنى عليهما واحداث اصابتهما الميئة بالتقرير الطبى والتي أودت بحياة وأصابة شقيقها ، وأنه حسب أقوال الشهود كان يقود السيارة بسرعة ٤٠ كيلو مترا فى الساعة ، وأن المحكمة تأخذ من أقوال الشهود جملة وتفصيلا حقيقة مؤداها أن التهمة ثابتة فى حق المتهم بجميع أركانها من خطأ وضرر وتوافر البسيية بينهما ، ثم أضاف قوله أن « السرعة التى تصلح أساسا للمساءلة الجنائية فى جريمة القتل الخطأ والاصابة الخطأ ليس لها حدود ثابتة وانما هى التى تتجاوز الحد الذى تقتضيه ملابسات وظروف المرور وزمانه ومكانه ، فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجروح ، فان الحكم يكون قد خلص فى منطق سائق وتدليل مقبول الى أن الطاعن كان يقود السيارة بسرعة فى ظروف كان يتحتم عليه فيها الاقلال من سرعته عند دخوله من شارع الى شارع آخر كان به المجنى عليهما مما ترتب عليه أن اصطدم بهما وأحدث بهما الاصابات الميئة بالتقرير الطبى والتي أودت بحياة المجنى عليها الأولى واصابة المجنى عليه الثانى ، وهو ما يوفر قيام ركن الخطأ فى جانب الطاعن ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون له محل ، ولا يقدح فى ذلك أن يكون أحد شهود الاثبات هو وحده الذى حدد مقدار السرعة التى كانت عليها السيارة وقت الحادث ، دون غيره من الشهود ، مادام الحكم قد استمد من أقوال هؤلاء الأخيرين - بما له معينه من المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن - أن سرعة

السيارة كانت تجاوز الحد الذي تقتضيه ظروف المرور وزمانه ومكانه ، لما هو مقرر من أنه لا يقدح في الحكم ، ابتناؤه على أدلة ليس بينها تناسق تام ، مادام ترادفها وتظاهرها على الادانة قاضيا لها في منطق العقل بعدم التناقض ، كما لا ينال منه ما أورده في أسبابه من أن الطاعن لا يحمل رخصة قيادة ، اذ أن هذا من الحكم لم يكن الا تقرير لواقع - لم يجحده الطاعن - لم يستند الحكم اليه في قضائه ، ولم يكن له أثر في عقيدته . لما كان ذلك ، وكان ما يشير الطاعن بشأن خطأ الحكم فيما نسبه الى الشاهد من مشاهدته للطاعن ينزل من السيارة بعد الحادث بعد أن صدمت المجنى ثلبيها ومصاحبه أياه والمجنى عليهما الى المستشفى ، في حين أن الشاهد جهل رتبة الضابط ولم يصفه أو يذكر اسمه لا يعدو كونه خطأ ماديا لا أثر له في منطق الحكم واستدلاله على ارتكاب الطاعن للحادث ، فان دعوى الخطأ في الاسناد لا تكون مقبولة ، لما هو مقرر أن الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم أنه بعد أن حصل دفاع الطاعن بما مؤداه انكاره ما نسب اليه من اتهام وقوله أن آخر قد اعترف بأنه هو الذي كان يقود السيارة وقت الحادث ، خلص الى أن الطاعن هو الذي كان يقود السيارة وقت الحادث وأنه ارتكبه ، وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك المحكمة كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ، ولها ألا تعول عليه متى تراءى لها أنه مخالف للحقيقة والواقع ، وكان ما أورده الحكم من أدلة كافية وسائعا على أن الطاعن هو مرتكب الحادث ، فلا تقبل مجادلتها أو مصادرتها في هذا الشأن لكونه من الأمور الموضوعية التي تستقل بها بغير معقب . لما كان ذلك ، وكان تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها ، هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ، مادام تقديرها سائعا مستندا الى أدلة مقبولة لها أصلها في

الأوراق ، وكان الحكم قد خلص فى منطق سائق وتدلil مقبول الى ثبوت ما يوفر ركن الخطأ فى جانب الطاعن وتوافر رابطة السببية بين هذا الخطأ ووفاة المجنى عليها الاولى واصابة المجنى عليه الثانى استنادا الى التقرير الطبى الموقع عليهما ، وان ما لحق بهما من اصابات نتيجة حادث عربة ، فان ما يشيره الطاعن فى هذا المنحى لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص سائر بيانات الديباجة - عدا تاريخ صدوره - وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، وان خلت ديباجته من بيان المدعى بالحقوق المدنية الا أن الين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أنها استوفت هذا البيان ، ومن ثم فان استناد الحكم المطعون فيه الى أسباب الحكم الابتدائى بجعله بمنأى عن البطلان . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم ادانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله . ولا يعيب الحكم عدم بيانه الضرر بنوعية المادى والادبى ، ولا عدم بيانه عناصر الضرر ، ذلك بأن فى أثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه ، ما يتضمن فى ذاته الاحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية بينهما ، ويوجب الحكم عليه بالتعويض ، وكان الحكم قد أثبت بالأدلة السائغة التى أوردها ارتكاب الطاعن لجريمتى القتل الخطأ والاصابة الخطأ اللتين دانه بهما ، وهى الفعل الضار الذى ألزمه بالتعويض على مقتضاه ، فلا تريب على المحكمة من بعد أن لم تبين مدى الضرر ولا عناصره التى قدرت التعويض المحكوم به على أساسها ، اذ الأمر فى ذلك متروك لتقديرها بغير معقب . فان ما يشيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان القانون لا يمنع أن يكون المضرور أى شخص ولو كان غير المجنى عليه ، مادام قد ثبت قيام هذا الضرر ، وكان الضرر ناتجا

عن الجريمة مباشرة ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أمام أول درجة أن والد المجنى عليهما قد أدعى مدنيا قبل الطاعن والمسئول عن الحقوق المدنية بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، وكان مفاد ما أورده الحكم المطعون فيه أنه قضى للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض عن الضرر المباشر الذي أصابه عن الجريمة موضوع الدعوى الجنائية ، وليس عن الضرر الذي أصاب المجنى عليهما شخصيا وانتقل اليه الحق في التعويض عنه منهما ، وكان الأصل في المساءلة المدنية ، وجوب تعويض كل من أصيب بضرر يستوي في ذلك الضرر المادي والضرر الأدبي ، وكان الحكم قد انتهى الى تعويض المدعى بالحقوق المدنية (وهو والد المجنى عليهما) عما لحقه من ضرر ، فانه لا يكون قد أخطأ في القانون . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يذهب في طعنه الى أن المدعى بالحقوق المدنية قد رفع دعواه لحساب الغير أو نيابة عنه ، فان أغفال الحكم ذكر صفته التي أدعى بها مدنيا صراحة ، لا يترتب عليه تجهيل لها ، باعتبار أن الأصل في الشخص أنه يعمل لحساب نفسه ، ومن ثم يكون النعي على الحكم في هذا الصدد على غير سند . لما كان ذلك ، وكان الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع الى المحاكم المدنية وانما أباح الشارع استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية ، متى كانت تابعة للدعوى الجنائية ، وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، أى أن يكون طلب التعويض ناشئا مباشرة عن الفعل الخاطيء المكون للجريمة محل الدعوى الجنائية المنظورة ، فاذا لم يكن كذلك سقطت تلك الاباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ، ومتى تقرر أن تلك الاجازة مبناها الاستثناء ، فقد وجب أن تكون ممارستها في الحدود التي رسمها القانون ، ويكون توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظام العام لتعلقه بالولاية ، واذا كان ذلك ، وكان الحكم قد قضى على

الطاعن لصالح المسئول عن الحقوق المدنية بأن يدفع له ما عساه يدفعه الأخير الى المدعى بالحقوق المدنية ، تأسيسا على حق المسئول في الرجوع عليه بما يدفعه عنه من تعويض ، فان الدعوى على هذا الاساس تكون محمولة على سبب غير الجريمة المطروحة على المحكمة ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون من هذه الناحية ، بما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا فيما قضى به في دعوى الضمان وبعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظرها ، مع إلزام الطاعن بمصاريف الدعوى المدنية ، وإلزام المسئول عن الحقوق المدنية بمصاريف دعواه .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنفى ،
محمد ممدوح سالم ومحمود بهى الدين .

(٢٠٩)

الطعن رقم ٥٠٨٢ لسنة ٥٢ القضائية

حكم « تسببيه • تسبب معيب » • نقض « أسباب الطعن • ما يقبل
منها • سلاح •

تضارب الحكم فى تحصيله للواقعة وأدلة الثبوت فى نوع السلاح
المضبوط • يعيبه • مثال •

ايراد الحكم عند تحصيله للواقعة وشهادة الضابط أن السلاح
المضبوط فى حيازة المتهم • مدفع رشاش ثم نقله عن تقرير العمل الجنائى أن
السلاح بندقية سريعة الطلقات • تناقض يعيبه •

متى كان الحكم المطعون فيه فى تحصيله للواقعة وشهادة النقيب
• • • • • معاون المباحث قد أورد أن السلاح الذى ضبط فى حيازة
المتهم عبارة عن «مدفع رشاش ماركة بورسعيد» وعند ايراده الأدلة التى صحت
لديه على ثبوت الواقعة نقل الحكم عن تقرير العمل الجنائى أن السلاح
المضبوط عبارة عن بندقية سريعة الطلقات (رشاش) ماركة بور سعيد
بمأسورة « مشدخنة » • ولما كان تضارب الحكم - على السياق المتقدم -
فى تحديد نوع السلاح المضبوط وما اذا كان مدفعا رشاشا أم بندقية
سريعة الطلقات يدل على اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها

فى عقيدة المحكمة الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة ، فضلا عما ينبىء به من أن الواقعة لم تكن واضحة لدى المحكمة الى الحد الذى يؤمن معه الخطأ فى تحديد العقوبة ، الأمر الذى يجعل الحكم معيبا بالتناقض الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون - وهو ما يتسع له وجه الطعن - ويعجز هذه المحكمة عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وإعلان كلمتها فى شأن ما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : (أولا) أحرز سلاحا ناريا مششخنا مما لا يجوز الترخيص به (مدفع رشاش) • ثانيا : أحرز ذخائر (خمسة عشر طلقة) مما تستعمل فى الأسلحة النارية المششخنة دون أن يكون مرخصا له بحيازة سلاح نارى • وطلبت الى مستشار الاحالة إحالته الى محكمة الجنايات لمعلقته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة فقرر ذلك • ومحكمة جنايات الجيزة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٢ ، ٦ ، ٢٦/٢ - ٣٠ ، ٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، ٢٦ لسنة ١٩٧٨ والقسم الثانى من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون الأول والمواد ٣٢ ، ١/٥٥ و ١/٥٦ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من القانون ذاته بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور والمصادرة وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم الحكم •

قطعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض الخ •

الحكمة

من حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دان المطعون ضده بجريمتى احراز سلاح نارى مششخن مما لا يجوز الترخيص به « مدفع رشاش » وذخيرة بغير ترخيص وقضى بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وبمصادرة السلاح والذخيرة المضبوطين وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها لمدة ثلاث سنوات ، قد خالف القانون ، ذلك بأن عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة المقررة للجريمة الأولى - الأشد - فى المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ لا يجوز - عند معاملة المتهم بالرافة طبقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات - أبدالها الا بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه •

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه فى تحصيله للواقعة وشهادة النقيب • • • • • معاون المباحث قد أورد أن السلاح الذى ضبط فى حيازة المتهم عبارة عن «مدفع رشاش ماركة بورسعيد» وعند ايراده الأدلة التى صحت لديه على ثبوت الواقعة نقل الحكم عن تقرير المعمل الجنائى أن السلاح المضبوط عبارة عن بندقية سريعة الطلقات (رشاش) ماركة بور سعيد بماسورة « مششخنة » • ولما كان تضارب الحكم - على السياق المتقدم - فى تحديد نوع السلاح المضبوط وما اذا كان مدفعا رشاشا أم بندقية سريعة الطلقات يدل على اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها فى عقيدة المحكمة الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة ،

فضلا عما ينبىء به من أن الواقعة لم تكن واضحة لدى المحكمة الى الحد الذى يؤمن معه الخطأ فى تحديد العقوبة ، الأمر الذى يجعل الحكم معيبا بالتناقض الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون - وهو ما يتسع له وجه الطعن - ويعجز هذه المحكمة عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى واعلان كلمتها فى شأن ما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن . لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنفى ،
محمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى .

(٢١٠)

الطعن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٢ القضائية

١ - اثبات « بوجه عام » « شهود » • دفاع « الاخلال بحق
الدفاع • مالا يوفره » • محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » •
نقض « اسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

وزن أقوال الشهود وتقديرها • موضوعى •

٢ - اثبات « شهادة » • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب »
• بيانات الادانة •

عدم التزام محكمة الموضوع بالاشارة الى أقوال شهود النفى •
قضاؤها بالادانة • دلالة ؟ •

٣ - اثبات « شهادة » • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » •
محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » •

احالة الحكم فى بيان شهادة شاهد الى ما ورد من أقوال شاهد
آخر • لا تعيبه • حد ذلك ؟ •

٤ - محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » • اثبات
« شهود » « بوجه عام » • حكم « تسببيه • تسببيه غير معيب » •

عدم التزام محكمة الموضوع بسرد روايات الشهود • حسبها أن تورد
منها ما تظنن اليه •

٥ - اجراءات « اجراءات المحاكمة » • حكم « ما لا يعيبه في نطاق
التدليل » • بياناته » •

الأصل في الاجراءات الصحة وأنها قد روعيت •
خلو الحكم من بيان كيفية احالة الدعوى الى المحكمة • لا يبطله •
أساس ذلك ؟

٦ - محكمة الجنايات « تشكيلها » • قانون « تفسيره » •
جواز ندب رئيس محكمة بالمحاكم الابتدائية في حالة الاستعجال
للجلوس بمحكمة جنايات أمن الدولة العليا • لدور من أدوار انعقادها •
أساس ذلك وحده ؟

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان وزن أقوال الشهود
وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على أقوالهم ،
مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات ، مرجعه الى محكمة
الموضوع تقدره التقدير الذي تطمئن اليه دون رقابة عليها من محكمة
النقض •

٢ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعرض عن حالة
شهود النفي ، مادامت لا تثق بما شهدوا به ، وهي غير ملزمة بالإشارة
الى أقوالهم مادامت لم تستند اليها ، وفي قضائها بالادانة لأدلة الثبوت
التي أوردتها دلالة على أنها لم تطمئن الى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها •

٣ - لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشاهد الى ما أورده
من أقوال شاهد آخر ، مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم منها •

٤ - محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات الشهود - أن
تعددت - وبيان وجه أخذها بما اقتضت به ، بل حسبها أن توردها
ما تطمئن اليها وتطرح ما عداها •

٥ - لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن أمر الاحالة تلى في مواجهة الطاعن وترافع الدفاع عنه دون أن ينازع في صحة هذا الأمر ، وكان الأصل في الاجراءات الصحة ، وأنها قد روعيت ، وكان معنى الطاعن مبنيا على مجرد أن الحكم لم يشر في أسبابه الى كيفية احالة الدعوى الى المحكمة ولم يدع أن هذا الاجراء قد خولف في الواقع ، فان منعه في هذا الشأن لا يكون مقبولا ، هذا فضلا عن أن خلو أسباب الحكم من هذا البيان ، لا يطله ، اذ لا يوجد في القانون نص يوجب ذكره في أسباب الحكم .

٦ - لما كان كل من القانونين ، رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية ، ورقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة ، لم ينص على الغاء المادة ٣٦٧ من قانون الاجراءات الجنائية ولم يرد بنصوصهما ما يغير أحكامهما ، بل نصت المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بادی الذكر ، على وجوب اتباع الأحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية فيما لم يرد فيه نص في ذاك القانون ، وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٣٦٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على أنه يجوز عند الاستعجال اذا حصل مانع لأحد المستشارين المعينين لدور من أدوار انعقاد محكمة الجنايات ، أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات ، أو وكيلها ، على ألا يشترك في الحكم المذكور أكثر من واحد من غير المستشارين ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الهيئة التي أصدرته كانت مشكلة من اثنين من مستشاري محكمة استئناف القاهرة ، أحدهما وهو الرئيس بدرجة رئيس محكمة استئناف ، وعضو ثالث هو رئيس محكمة بالمحكمة الابتدائية (متدب) ، وكان الطاعن لا يمارى في توافر حالة الاستعجال التي اقتضت اجراء ذلك التدب ، فان تشكيل المحكمة التي أصدرت الحكم يكون صحيحا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : وهو موظف عمومي - رئيس قسم المرتبات والاستحقاقات بالمنطقة المركزية لهيئة السكة الحديد - طلب لنفسه رشوة لأداء عمل من أعمال وظيفته بأن طلب وأخذ من مبلغ عشرة جنيهات على سبيل الرشوة مقابل اتخاذ الاجراءات اللازمة لصرف التعويض المستحق له وأحيلت الى محكمة الجنايات لمعاقبته بمواد الاتهام • ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمادة ١٠٣/١ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من القانون ذاته بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتعزيمه ألف جنيه •

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ •

الحكمة

من حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه ، أنه اذ دانه بجريمة طلب وأخذ رشوة ، قد شابه البطلان والقصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع والخطأ في القانون ، ذلك بأنه أغفل الأدلة على براءة الطاعن ومنها التسجيل الذي خلا من طلبه رشوة أو ما يفيد أخذه أى مبالغ ، وأحال في بيان شهادة الرائد الى ما شهد به الرائد برغم تناقض شهادتيهما ، ولم يتفطن الحكم الى شهادة الشاهد من عدم ضبط شيء مع الطاعن ولا الى دفاعه أن الاتهام ملفق وأنه من غير المعقول أن ينتقل من مكتب الى آخر حاملا بيده مبلغ الرشوة برغم تقاريره الممتازة في عمله وقرب تقاعده ولم يبين في أسبابه كيفية احالة الدعوى الى المحكمة وهو بيان ضرورى ، ولو كشف عنه

لاستبان أن الدعوى أحييت من نيابة أمن الدولة الى المحكمة بحسبانها محكمة أمن دولة ، اشتمل تشكيلها على واحد من غير المستشارين المختصين بجنايات أمن الدولة ، هو رئيس محكمة ابتدائية ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه ..

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الاثبات من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على أقوالهم ، مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات ، مرجعة الى محكمة الموضوع تقديره التقدير الذي تطمئن اليه دون رقابة عليها من محكمة النقض ، وكان الحكم المطعون فيه قد أطمأن الى أقوال شهود الاثبات وعول عليها ، فان ما يثيره الطاعن من تشكيك في هذه الأقوال وما ساقه في شأن تلفيق الاتهام وعدم معقوليته ، انما ينحل الى جدل موضوعي لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض ، ويضحى معنى الطاعن في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعرض عن حالة شهود النفي ، مادامت لا تثق بما شهدوا به ، وهي غير ملزمة بالاشارة الى أقوالهم مادامت لم تستد اليها ، وفي قضائها بالادانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تطمئن الى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها ، فان معنى الطاعن في هذا الخصوص يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشاهد الى ما أورده من أقوال شاهد آخر ، مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم منها ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات الشهود - أن تعددت - وبيان وجه أخذها بما اقتضت به ، بل حسبها أن توردها

ما تطمئن اليها وتطرح ما عداها ، واذ كان الطاعن لا يمارى فى أن ما نقله الحكم من أقوال الشاهد الأول له أصله الثابت فى الأوراق ، ولم يخرج الحكم عن مدلول شهادته ، بل أن البين مما أورده الطاعن فى أسباب طعنه نقلا عن أقوال الضابطين أنها تتفق مع استند إليه الحكم منها ، ولا تناقض فيها ، فلا على الحكم ان هو أحوال فى بيان أقوال الرائد الى ما أورده من أقوال الرائد ، ولا يؤثر فى ذلك أن يكون للشاهد الثانى قول آخر بشأن ما كان عليه وقت الضبط - بفرض وجوده - اذ أن مفاد احالة الحكم فى بيان أقواله الى ما حصله من أقوال الشاهد الأول فيما اتفقا فيه ، أنه لم يستند فى قضائه الى ما زادت فيه هذه الشهادة من أقوال وطالما أن من حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن اليه واطراح ما عداها ، دون أن يعد هذا تناقضا فى حكمها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن أمر الاحالة تلى فى مواجهة الطاعن وترافع الدفاع عنه دون أن ينازع فى صحة هذا الأمر ، وكان الأصل فى الاجراءات الصحة ، وأنها قد روعيت ، وكان معنى الطاعن مبنا على مجرد أن الحكم لم يشر فى أسبابه الى كيفية احالة الدعوى الى المحكمة ولم يدع أن هذا الاجراء قد خولف فى الواقع ، فان منعاه فى هذا الشأن لا يكون مقبولا ، هذا فضلا عن أن خلو أسباب الحكم من هذا البيان ، لا يطله ، اذ لا يوجد فى القانون نص يوجب ذكره فى أسباب الحكم . لما كان ذلك ، وكان كل من القانونين رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية ، ورقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ باتشاء محاكم أمن الدولة ، لم ينص على الغاء المادة ٣٦٧ من قانون الاجراءات الجنائية ولم يرد بنصوصهما ما يغير أحكامهما ، بل نصت المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بادى الذكر ، على وجوب اتباع الأحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية فيما لم يرد فيه نص فى ذاك القانون ، وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٣٦٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على أنه يجوز عند الاستعجال

إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعيّنين لدور من أدوار انعقاد محكمة الجنايات ، أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات ، أو وكيلها ، على ألا يشترك في الحكم المذكور أكثر من واحد من غير المستشارين ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الهيئة التي أصدرته كانت مشكلة من اثنين من مستشاري محكمة استئناف القاهرة ، أحدهما وهو الرئيس بدرجة رئيس محكمة استئناف ، وعضو ذلك هو رئيس محكمة بالمحكمة الابتدائية (منتدب) ، وكان الطاعن لا يمارى في توافر حالة الاستعجال التي اقتضت اجراء ذلك التدب ، فان تشكيل المحكمة التي أصدرت الحكم يكون صحيحا •
لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعيا •

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد العزيز الجندى نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : قيس الرأى عطية نائب رئيس المحكمة ،
أحمد محمود هيكل ، محمد عبد المنعم البنا ومحمد الصوفى عبد الجواد .

(٢١١)

الطعن رقم ٥١٤٤ لسنة ٥٢ القضائية

١ - دعارة • عقوبة • مصادرة • حكم « تسببيه • تسبيب معيب » •
المصادرة المنصوص عليها فى المادة ٨ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ •
نطاقها ؟

٢ - دعارة • عقوبة « غلق » • نقض « حالات الطعن • الخطأ فى
تطبيق القانون » • الحكم فى الطعن » •

عقوبة الغلق المنصوص عليها فى المادة ٨ من القانون رقم ١٠
لسنة ١٩٦١ أطلقها القسانون من التوقيت • مخالفة ذلك • خطأ فى
القانون • وجوب تصحيحه •

١ - من المقرر أن النص على المصادرة فى المادة الثامنة من القانون
رقم ١٠ سنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة وجعلها وجوبية ليس من شأنه
بحد أن يغير من طبيعتها فلا يجوز أن تتناول غير المحكوم عليها وكان
الأثاث المحكوم بمصادره من محكمة الدرجة الأولى مالا داخلا فى دائرة
التعامل ولا يمد صنفه أو استعماله أو حيازته أو بيعه أو عرضه
لبيع جريمة فى حد ذاته سواء بالنسبة للكافة أو الى شخص بعينه

وكانت المادة الثامنة التي ديت بها المحكوم عليها لم توجب امتداد حكمها الى غيرها - وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان تحريرات الشرطة وأقوال المطعون ضدها قد افقت محكمة الدرجة الثانية بملكية الغير لهذا الاثبات استنادا الى أن المطعون ضدها قد استأجرت الشقة التي ارتكبت بها الجريمة مفروشة مما مقتضاه أن يكون الاثبات الموجود بها ملكا للمؤجر لا للمحكوم عليها وقد بني الحكم المطعون فيه قضاءه على هذا الاقتناع وهو استخلاص موضوعي سائق لا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض ومن ثم يكون معنى النيابة في هذا الشأن غير سديد .

٢ - لما كان ذلك وكانت المادة الثامنة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة والتي ديت المطعون ضدها بمقتضاها قد نصت في فقرتها الأولى على أن كل من فتح أو أدار محلا للدعارة أو عاون بأي طريقة كانت في ادارته يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه ويحكم باغلاق المحل ومصادرة الأمتعة والاثاث الموجود ، . وكان الحكم المطعون فيه اذ دان المطعون ضدها بجريمة ادارة محل للدعارة قد وقت عقوبة الغلق بجعلها لمدة ثلاثة أشهر في حين ان القانون أطلقها من التوقيت فانه يكون معيا بما يوجب نقضه وتصحيحه في هذا الخصوص .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها وآخرين بأنهم : بدائرة قسم النزهة محافظة القاهرة المتهمة الاولى (المطعون ضدها) ١ - سهلت دعارة المتهمات من الثانية حتى الأخيرة حال كون المتهمتين الثانية والثالثة كريمةها ومن لها سلطة عليهما على النحو المبين بالأوراق .
٢ - عاونت المتهمات سالفات الذكر على ارتكاب الفحشاء . ٣ - استغلت

بناءً على المتهمات سالفات الذكر • ٤ - أدارت الشقة محل الضبط للدعارة على النحو المبين بالأوراق • وطلبت عقابهما بالمواد ١/أ ، ٤ ، ٦/أ - ب ، ٨ ، ٩/ج ، ١٠ ، ١٢ ، ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ والمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات • ومحكمة آداب القاهرة قضت حضورياً بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٨٠ عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهمة الأولى - المطعون ضدها - سنة مع الشغل والنفاذ وتغريمها مائة جنيه وبوضعها تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة وغلق الشقة محل الضبط ومصادرة الاثاث والأمتعة الموجودة بها • فاستأنفت المطعون ضدها (المتهمة الأولى) ، ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٨٠ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بجعل عقوبة الغلق لمدة ثلاثة أشهر والغاء عقوبة المصادرة وتأيد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك •

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ •

الحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ ألغى عقوبة المصادرة ووقت عقوبة الغلق في جريمة ادارة محل للدعارة التي دان بها المطعون ضدها مع وجوب القضاء بالمصادرة واطلاق عقوبة الغلق عملاً بالمادة الثامنة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه •

وحيث ان النيابة العامة اتهمت المطعون ضدها بأنها أدارت منزلاً للدعارة فقضت محكمة أول درجة حضورياً على المطعون ضدها بالحبس

سنة مع الشغل والنفاذ وبتغريمها مائة جنيه وبوضعها تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة وغلق الشقة محل الضبط ومصادرة الاثاث والأمتعة الموجودة بها - واستأنفت المطعون ضدها فقضت محكمة الدرجة الثانية حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بجعل عقوبة الغلق لمدة ثلاثة أشهر والغاء عقوبة المصادرة وتأيد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . لما كان ذلك وكان من المقرر أن النص على المصادرة في المادة الثامنة من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة وجعلها وجوبية ليس من شأنه بحال أن يغير من طبيعتها فلا يجوز أن تناول غير المحكوم عليها وكان الاثاث المحكوم بمصادرته من محكمة الدرجة الأولى مالا داخلا في دائرة التعامل ولا يعد صنعه أو استعماله أو حيازته أو بيعه أو عرضه للبيع جريمة في حد ذاته سواء بالنسبة للكافة أو الى شخص بعينه وكانت المادة الثامنة التي ديت بها المحكوم عليها لم توجب امتداد حكمها الى غيرها - وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان تحريرات الشرطة وأقوال المطعون ضدها قد افنت محكمة الدرجة الثانية بملكية الغير لهذا الاثاث استنادا الى أن المطعون ضدها قد استأجرت الشقة التي ارتكبت بها الجريمة مفروشة مما مقتضاه أن يكون الاثاث الموجود بها ملكا للمؤجر لا للمحكوم عليها وقد بين الحكم المطعون فيه قضاءه على هذا الاقتناع وهو استخلاص موضوعي سائق لا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض ومن ثم يكون منعى النيابة في هذا الشأن غير سديد - لما كان ذلك وكانت المادة الثامنة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة والتي ديت المطعون ضدها بمقتضاها قد نصت

فى فقرتها الأولى على أن كل من فتح أو أدار محلا للدعارة أو عاون بأى طريقة كانت فى ادارته يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه ويحكم باغلاق المحل ومصادرة الأمتعة والاثاث الموجود • • وكان الحكم المطعون فيه اذ دان المطعون ضدها بجريمة ادارة محل للدعارة قد وقت عقوبة الغلق بجعلها لمدة ثلاثة أشهر فى حين ان القانون أطلقها من التوقيت فانه يكون معينا بما يوجب نقضه وتصحيحه فى هذا الخصوص •

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنفى ،
محمد ممدوح سالم ومحمود بهى الدين .

(٢١٢)

الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٥٢ القضائية

- ١ - ايجار اماكن • قانون « تفسيره » « تطبيقه » • نصب •
تحرير أكثر من عقد ايجار عن ذات الوحدة • مناط تأثيمه ؟
انحسار صفة المالك عن الطاعن ونفى الحكم اتخاذه صفة كاذبة
أو استعماله طرقا احتيالية • أثره ؟
- ٢ - دعوى مدنية « مدى اختصاص المحاكم الجنائية بنظرها »
« الحكم فيها » • اختصاص •
اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية • شرطه ؟
ثبوت أن الفعل موضوع الدعوى الجنائية غير معاقب عليه قانونا •
وجوب الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية •
- ٣ - نقض « حالات الطعن • الخطأ فى تطبيق القانون » • محكمة
النقض « سلطتها » •
متى يكون لمحكمة النقض تصحيح الحكم والقضاء وفقا للقانون ؟

١ - لما كانت الفقرة الثالثة من المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - الذي يحكم واقعة الدعوى - قد نصت على أن « يحظر على المالك القيام بإبرام أكثر من عقد إيجار واحد للمبنى أو الوحدة منه » ونصت المادة ٤٤ من ذات القانون على أن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المادة ١٦ من هذا القانون ، وكان الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتل وأن القياس محظور في مجال التأثيم ، وكان البين من نص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - الذي استند إليه الحكم المطعون فيه - أن واقعة إبرام أكثر من عقد إيجار عن ذات الوحدة لا تكون مؤثمة إلا إذا حصلت من المالك دون سواء . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم أن الطاعن لم يكن مالكا للعين المؤجرة ولا نائبا عن مالكة عند التأجير ، فضلا عن أن الثابت أيضا من الحكم أن المستأجر السابق للعين أقر بفسخ عقده عند بيع العقار للمشتري بتاريخ ١/٩/١٩٧٢ أى قيل أن يؤجر الطاعن العين للمدعى بالحقوق المدنية ، فإن الواقعة التي دين بها لا تتوافر فيها عناصر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، واذ كان الحكم قد دان الطاعن استنادا الى هذا القانون ، فإنه يكون قد أخطأ في تأويله وكان يتعين على المحكمة القضاء ببراءته عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية باعتبار أن الواقعة غير معاقب عليها قانونا بعد أن نفت عن الطاعن اتخاذ صفة كاذبة أو استعماله طرقا احتيالية عند تأجيره العين للمدعى بالحقوق المدنية بما لا تتوافر معه في الواقعة المرفوعة بها الدعوى أركان جريمة النصب .

٢ - لما كان من المقرر طبقا للمادتين ٢٥٣، ٢٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن ولاية محكمة الجنح والمحالقات تقتصر بحسب الأصل على نظر

ما يطرح أمامها من تلك الجرائم واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها استثناء من القاعدة مبنى على الارتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذي تقوم عليه كل منهما ومشروط فيه ألا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها استقلالا أمام المحكمة الجنائية ، ومؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل فى الدعوى المدنية متى كان الفعل موضوع الدعوى الجنائية ومناط التعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة تبعا لها غير معاقب عليه قانونا - كما هو الحال فى الدعوى الماثلة - فإنه كان يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظرها •

٣ - اذ كان العيب الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى تأويل القانون بالنسبة للواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ، فإنه يتعين عملا بالقاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، تصحيح اختصاصها بنظرها •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وأخرى بأنهما : بصفتيها مالكين أبرما أكثر من عقد واحد اوحدة واحدة • وطلبت عقابهما بالمادتين ١٦، ٤٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ • ومحكمة جناح مدينة نصر الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس كل منهما ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ • عارض المحكوم عليهما • وادعى مدنيا قبل التهمين متضامين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعريض المؤقت وقضى أولا : بقبول معارضة التهمين شكلا وفى الموضوع برفضها وبتأييد الحكم المعارض فيه • ثانيا : فى الدعوى المدنية برفضها

بالنسبة للمتهم الثانية وبالنزاع المتهم الأول (الطاعن) أن يدفع للمدعى المدني مبلغ مائة جنيه على ميل التعويض المؤقت . فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالنسبة للمتهم الأول (الطاعن) بتعديل العقوبة الى تغريمه عشرين جنيتها وفي الدعوى المدنية بتأييدها وبالنسبة للمتهم الثانية بإلغاء الحكم المستأنف وبراءتها مما هو منسوب اليها . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمة

من حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة تحرير أكثر من عقد ايجار للوحدة السكنية بصفته مالكا قد خالف القانون ، ذلك بأن أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي استند اليه الحكم لا تؤثم الواقعة الا اذا كانت صادرة من المالك ، وهو ليس كذلك هذا الى أن عقد الايجار المبرم عن ذات العين كان قد فسخ في تاريخ سابق على تحرير عقد الايجار الصادر من الطاعن وبالتالي ينحصر التجريم عن الواقعة .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مجمله أن الطاعن أجر شقة للمدعى بالحقوق المدنية بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢١ وأن - المقضى ببراءتها عن ذات الواقعة - التي اشترت العقار من المرحومة / بتاريخ ١٩٧٢/٩/١ قد أجرت ذات العين لـ بتاريخ ١٩٧٦/٤/١٨ . لما كان ذلك . وكانت الفقرة الثالثة من المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - الذي يحكم واقعة الدعوى - قد نصت على أن « يحظر على المالك القيام بإبرام أكثر من عقد ايجار واحد للمبنى أو الوحدة منه » ونصت المادة ٤٤ من ذات القانون على أن يعاقب بالحبس

مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المادة ١٦ من هذا القانون ، وكان الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل وأن القياس محظور في مجال التأثيم ، وكان البين من نص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - الذى استند اليه الحكم المطعون فيه - أن واقعة ابرام أكثر من عقد ايجار عن ذات الوحدة لا تكون مؤثمة الا اذا حصلت من المالك دون سواء . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم أن الطاعن لم يكن مالكا للعين المؤجرة ولا نائبا عن مالكيها عند التأجير ، فضلا عن أن الثابت أيضا من الحكم أن المستأجر السابق للدين أقر بفسخ عقده عند بيع العقار للمشتري بتاريخ ١٩٧٢/٩/١ أى قبل أن يؤجر الطعن العين للمدعى بالحقوق المدنية ، فان الواقعة التى دين بها لا تتوافر فيها عناصر الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، واذ كان الحكم قد دان الطاعن استنادا الى هذا القانون ، فانه يكون قد أخطأ فى تأويله وكان يتعين على المحكمة القضاء ببراءته عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية باعتبار أن الواقعة غير معاقب عليها قانونا بعد أن نفت عن الطاعن اتخاذ صفة كاذبة أو استعماله طرقا احتيالية عند تأجيره العين للمدعى بالحقوق المدنية بما لا تتوافر معه فى الواقعة المرفوعة بها الدعوى أركان جريمة النصب . لما كان ذلك ، وكان من المقرر طبقا للمادتين ٢٢٠ ، ٢٥٣ من قانون الاجراءات الجنائية أن ولاية محكمة الجناح والمخالفات تقتصر بحسب الأصل على نظر ما يطرح أمامها من تلك الجرائم واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها استثناء من القاعدة مبنى على الارتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذى تقام عليه كل منهما ومشروط فيه الا تنظر الدعوى المدنية الا بالتبعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها استقلالا أمام المحكمة الجنائية ، ومؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل فى الدعوى

المدنية متى كان الفعل موضوع الدعوى الجنائية ومناطق التعويض في الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً لها غير معاقب عليه قانوناً - كما هو الحال في الدعوى المائلة - فإنه كان يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظرها ، واذ كان العيب الذي شاب الحكم مقصوراً على الخطأ في تأويل القانون بالنسبة للواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، فإنه يتعين عملاً بالقاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، تصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون ، وهو ما يوجب نقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعن مما اسند اليه وبعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى المدنية المرفوعة من المدعى بالحقوق المدنية والزامه المصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماة •

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنفى ،
محمد مدوح سالم ومحمود بهى الدين .

(٢١٣)

الطعن رقم ٥٤٦٢ لسنة ٥٢ القضائية

١ - مأمورو الضبط القضائي • استدالات • نقض •

الحق المخول لمأمورى الضبط القضائي بمقتضى المادة ٢٩ من
قانون الاجراءات الجنائية • نطاقه ؟ مثال ينتفى فيه القبض •

٢ - استجواب • تحقيق • مأمورو الضبط القضائي • حكم « تسببه •
تسبب غير معيب » •

الاستجواب المحظور قانونا على غير سلطة التحقيق •

٣ - اثبات « اعتراف » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •
دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • محكمة الموضوع « سلطتها
فى تقدير الدليل » • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » •

حق محكمة الموضوع فى تقدير صحة الاعتراف وقيمته فى
الاثبات •

٤ - ارتباط • نقض « المصلحة فى الطعن » « أسباب الطعن •
مالا يقبل منها » • عقوبة « عقوبة الجرائم المرتبطة » • طعن « المصلحة فيه » •
تزوير •

ادانة الطاعن بجرائم تقليد أختام احدى الجهات الأجنبية واستعمالها
والتزوير والنصب ومعاقبته عنها بعقوبة واحدة هى عقوبة الجريمة الأشد

عملا بالمادة ٣٢ عقوبات عدم جدوى نعيه على الحكم بشأن التهمتين الآخرين .

٥ - ارتبط • عقوبة « عقوبة الجرائم المرتبطة » • نقض « حالات الطعن » « مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه » • محكمة النقض « سلطتها » • تزوير • تقليد أختام •

ادانة الطاعن بجرائم تقليد خاتم احدى الجهات الأجنبية والتزوير والنصب وتطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات وتوقيع عقوبة الغرامة الى جانب عقوبة الحبس المقررة وحدها عن الجريمة الأولى الأشد وجوب تصحيحه بإلغاء عقوبة الغرامة ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن • علة ذلك ؟

١ - لما كان من المقرر أن من الواجبات المفروضة قانونا على مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم أن يقبلوا التبليغات التي ترد اليهم بشأن الجرائم وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة رؤسهم بأجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التي يعلمون بها بأي كيفية كانت وان يستحصلوا على جميع الايضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت أو نفي الوقائع المبلغ بها اليهم ، أو التي يشاهدونها بأنفسهم كما أن المادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية تخول مأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعوا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك • ولما كان توجه مأمور الضبط القضائي الى الطاعن وسؤاله عن الاتهام الذي حام حوله في نطاق ما أسفرت عنه التحريات وما يتطلبه جمع الاستدلالات لا يعتبر بمجرد تعرضه ماديا فيه مناس بحريته الشخصية •

٢ - من المقرر أن الاستجواب الذي حظره القانون على غير سلطة التحقيق هو مجابهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته مناقشة تفصيلية كيما يفندا ان كان منكرا للتهمة أو يعترف بها ان شاء الاعتراف •

٣ - الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه ، ومتى تحققت أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بما لا يعقب عليها •

٤ - لا يجري الطاعن ما ينطأ على الحكم من اغفال المحكمة الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها وعدم اجابة طلب اعادة مضاهاة هذه الأوراق على استمارة صحيحة وعدم بيان مؤدى الأدلة التي استند اليها الحكم في ثبوت جريمة النصب قبله ، مادام الحكم قد دانه بالجرائم الثلاث المسندة اليه وقضى بمعاقبته بعقوبة الجريمة الأشد وهي تقليد أختام إحدى الجهات الأجنبية واستعمالها • موضوع الجريمة الأولى ، وذلك اعمالا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات لجامع الارتباط بين تلك الجرائم •

٥ - لما كان الحكم المطعون فيه برغم تطبيقه الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، قد قضى بمعاقبة الطاعن بالحبس لمدة ثلاث سنوات وبغرامة قدرها خمسون جنيها مع أن عقوبة الجريمة الأشد - وهي جريمة تقليد أختام إحدى الجهات الأجنبية - طبقا لنص المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات هي الحبس فقط ، فانه يتعين تصحيحة بإلغاء عقوبة الغرامة المقضى بها عملا بالحق المخول لمحكمة النقض بالمادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، من نقض الحكم لمصلحة المتهم اذا تعلق الأمر بمخالفة القانون ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم : المتهم الأول (الطاعن)
 قلد خاتما لاحدى الجهات الحكومية (مصلحة وثائق السفر والهجرة
 والجنسية) المينة بالتحقيقات . المتهمون الأول (الطاعن) والثالث
 والخامس : أولا : قلدوا خاتمين لاحدى الجهات الأجنبية خاتم شعار
 دولة الكويت وخاتم قنصلية دولة الكويت بالقاهرة واستعملوهما بأن وضعوا
 بصمتهما على أذونات السفر المضبوطة مع علمهم بتقليدها . ثانيا : ارتكبوا
 تزويرا فى محررات عرفية (أذونات سفر لدولة الكويت وذلك بطريق
 الاصطناع على غرار المحررات الصحيحة . المتهمون جميعا : توصلوا
 الى الاستيلاء على المبالغ النقدية المينة عدا وقدرها بالتحقيقات والمملوكة
 لـ بطريق الاحتيال لسلب بعض ثرواتهم وكان ذلك
 باستعمال طرق احتيالية من شأنها ايهاهم بوجود واقعة مزورة بأن
 أوهموهم بإمكانية تسفيرهم الى دولة الكويت والحاقهم ببعض الأعمال
 وقدموا لهم أذونات سفر مزورة فانخدع المجنى عليهم وتمكن المتهمون
 بذلك من الاستيلاء على تلك المبالغ . وطلبت الى مستشار الاحالة حالتهم
 الى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ،
 فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٠٦
 من قانون العقوبات : أولا : ببراءة عن التهمة الأولى المسندة اليه
 وبمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات وبغرامة قدرها خمسون جنيها
 عن باقى ما أسند اليه .

فطعن الأستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا
 الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمة

من حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجرائم تقليد خاتمين لاحدى الجهات الأجنبية وتزوير محررات عرفية ونصب ، قد انطوى على خطأ فى تطبيق القانون وشابه البطلان والاخلال بحق الدفاع والقصور فى التسيب ، ذلك بأن الطاعن دفع بجلسة المحاكمة ببطلان القبض عليه لحصوله بغير اذن من النيابة العامة وفى غير حالة من حالات التلبس ، وببطلان استجوابه بمعرفة ضابط الشرطة وببطلان اعترافه لانه كان وليد قبض باطل وتحت تأثير اكراه وتهديد ، ألا أن الحكم المطعون فيه أطرح هذه الدفوع بما لا يتفق وصحيح القانون ، كما أغفلت المحكمة الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها ، ولم تنجبه الى طلب اعادتها الى مصلحة الطب الشرعى لاجراء المضاهاة تلى استمارة صحيحة وردت عليه بما لا يسوغ به اطراحه ، وأخيرا فان الحكم لم يورد الأدلة التى استند اليها فى ادانة الطاعن بجريمة النصب ولم يرد على ما أثاره فى دفاعه أنه لا علاقة له بأى من المجنى عليهم فى هذه الجريمة كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة «أثغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتب عليها استمدها من أقوال شهود الاثبات واعتراف الطاعن بالتحقيقات ومما ثبت من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى . لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما بغير اذن من النيابة العامة ورد عليه بقوله « وحيث أنه عن الدفع الذى أثاره الحاضر عن المتهم الأول ببطلان القبض والتفتيش لتماحه بدون اذن من النيابة العامة فهو دفع بمعزل عن الصواب فالثابت أن التحريات التى قامت بها مجموعة مكافحة النشل والاحتيال بمديرية أمن القاهرة أسفرت عن

أن المتهم (الطاعن) يتزعم مجموعة من الاشخاص ويقوم بتزوير أذن سفر لزيارة دولة الكويت ويقوم وهؤلاء الأشخاص ببيع هذه الأذن المزورة مقابل مبالغ كبيرة فتم استيقافه وبمواجهته بهذه التحريات أقر المتهم بصحة ما أسفرت عنه وقدم للضابط مطرووف به عدد عشرون أذنا مزورا لزيارة دولة الكويت خالية من البيانات الأمر الذي يقطع بأنه لم يكن هناك ثمة قبض أو تفتيش وإنما مجرد تحريات قام بها رجال الشرطة استدعت سؤال المتهم الذي أسفر عن اقراره سالف الذكر وتقديم الأذن المزورة . . لما كان ذلك وكان من المقرر أن من الواجبات المفروضة قانونا على مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم أن يقللوا التبليغات التي ترد اليهم بشأن الجرائم وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة رؤسهم بإجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التي يعلمون بها بأي كيفية كانت وان يستحصلوا على جميع الايضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت أو نفي الوقائع المبلغ بها اليهم ، أو التي يشاهدونها بأنفسهم كما أن المادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية تخول مأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يسموا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك . ولما كان توجه مأمور الضبط القضائي الى الطاعن وسؤاله عن الاتهام الذي حام حوله في نطاق ما أسفرت عنه التحريات وما يتطلبه جمع الاستدلالات لا يعتبر بمجرد تعرضه ماديا فيه مساس بحريته الشخصية واذ كانت المحكمة قد اطمأنت - في حدود سلطتها التقديرية - الى أن ما قام به مأمور الضبط القضائي من توجه الى مكان تواجد الطاعن وسؤاله عن الاتهام الذي حام حوله لم يكن مقرونا باكراه ينتقص من حريته ، فإن رفعه يا المدعي بطلان القبض يكون سليما بما تنفي معه قالة الخطأ في القانون . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الاستجواب الذي حظره القانون على غير سلطة التحقيق هو مجابهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته تفصيلا كما يفندها

أن كان منكرا أو يعترف بها ان شاء الاعتراف ، وكان الطاعن لا يدعى في أسباب طعنه أن مأمور الضبط القضائي ناقشه مناقشة تفصيلية في الأدلة القائمة قبله ، وكان الحكم قد أورد في رده على دفاع الطاعن أن الضابط سأله عما جاء بالتحريات قبله فأقر بصحتها وقدم له مظروفا به عشرون اذنا مزورا ، فان ما انتهى اليه الحكم في رده على دفع الطاعن بإعلان استجوابه يكون مقترنا بالصواب . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن أن الاعتراف المعزو اليه كان وليد اكراه ورد عليه في قوله « كما وإنه ليس هناك ثمة دليل من واقع الأوراق أن اقرار المتهم . . . في محضر الضبط واعترافه في تحقيقات النيابة العامة عما أسند اليه كان وليد اكراه فالثابت أنه أقر في محضر الضبط بما أسند اليه تفصيلا . ثم عاد وردد اعترافه تفصيلا أمام النيابة العامة وهو اعتراف تطمئن المحكمة الى صدوره عن المتهم عن حرية واختيار كاملين » . وما أوردته الحكم من ذلك سائق في القانون ذلك لأن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ، ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ، ومتى تحققت أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت اليه كان لها أن تأخذ به بما لا معقب عليها . لما كان ذلك وكان لا يجدي الطاعن ما ينهه على الحكم من اغفال المحكمة الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها وعدم اجابة طلب اعادة مضاهاة هذه الأوراق على استمارة صحيحة وعدم بيان مؤدى الأدلة التي استند اليها الحكم في ثبوت جريمة النصب قبله ، مادام الحكم قد دانه بالجرائم الثلاث المسندة اليه وقضى بمعاقبته بعقوبة الجريمة الأشد وهي تقليد أختام إحدى الجهات الأجنبية واستعمالها موضوع الجريمة الأولى ، وذلك اعمالا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات لجامع الارتباط بين تلك الجرائم ، فان نعيه في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه برغم تطبيقه الفقرة الثانية

من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، قد قضى بمعاقبة الطاعن بالحبس لمدة ثلاث سنوات وبغرامة قدرها خمسون جنيها مع أن عقوبة الجريمة الأشد - وهي جريمة تقليد أختام إحدى الجهات الأجنبية - طبقا لنص المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات هي الحبس فقط ، فإنه يتعين تصحيحه بإلغاء عقوبة الغرامة المقضى بها عملا بالحق المخول لمحكمة النقض بالمادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، من نقض الحكم لمصلحة المتهم اذا تعلق الأمر بمخالفة القانون ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوه نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / جمال الدين منصور ، صفوت مؤمن ،
محمد صلاح خاطر وحسين لبيب .

(٢١٤)

الطعن رقم ٤٣٢١ لسنة ٥٢ القضائية

١ - رشوة • اثبات « بوجه عام » • دفاع « الاخلال بحق
الدفاع • مالا يوفره » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » •
حكم « تسببه • تسبب غير معيب » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل
منها » •

تطلب الفصل في الدعوى تحقيق دليل بعينه • على المحكمة تحقيقه
مادام ذلك ممكنا • استغناؤها عن تحقيق هذا الدليل وتضمينها حكمها
أسبابا سائغة دعتها الى العدول عن تنفيذ ما سبق ان أمرت به من تحقيق
هذا الدليل • لا تثريب • مثال لتسبب غير معيب في رفضه طلب انا به
قضائية •

٢ - اثبات « بوجه عام » • محكمة الموضوع • « سلطتها في تقدير
الدليل » • رشوة • اخلال بواجبات الوظيفة •

كفاية الشك في صحة اسناد التهمة الى المتهم سنداً للبراءة متى
أحاطت المحكمة بالدعوى عن بصر وبصيره • مثال •

١ - من المقرر أنه اذا كانت المحكمة قد رأت أن الفصل في
الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه اظهره لوجه الحق فيه - فواجب عليها
أن تعمل على تحقيق هذا الدليل مادام ذلك ممكنا ، فاذا استحال تحقيق
الدليل أو تعذر فلا على المحكمة أن هي مضت في نظر الدعوى وفصلت في

أدلتها القائمة ، ولا يكون هناك محل للنعي عليها أنها حكمت في الدعوى دون اجراء هذا التحقيق التي أمرت نفسها بتحقيقه مادام هذا التحقيق لم يكن في مقدورها تنفيذه - وكان ما أورده الحكم فيما سلف - قاطعاً في الدلالة على أن المحكمة لم تأل جهداً في سبيل تحقيق طلب النيابة العامة اتخاذ اجراءات الانابة القضائية لتقديم حقيقة الحساب المصرفي ، واذا تبين لها ان اتخاذ هذا الاجراء - الذي قدرت جديته - أضحي متعذراً للأسباب السائغة التي أوردها ، فانه لا يعيب الحكم أن يفصل في الدعوى بحالتها استناداً الى الأدلة والعناصر المطروحة •

٢ - ان المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية لم تشترط أن يتضمن الحكم بالبراءة أمورا أو بيانات معينة اسوة بأحكام الادانة ، وانما يكفي لسلامة الحكم بالبراءة أن تشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة الى المتهم ، اذ المرجع في ذلك الى ما تطمئن اليه من تقدير الدليل مادام ان الظاهر من الحكم انه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ، وكان الثابت من الاطلاع على مدونات الحكم انه أحاط بالدعوى وبظروفها وكافة أدلتها وتصدى بالرد على كل أوجه الدفاع والدفع التي أثارها الخصوم ، وانتهى الى براءة المتهمين لعدم اطمئنانه الى أدلة الاثبات المقدمة في الدعوى بعد تشككه فيها ، للأسباب السائغة التي أوردها - والتي تكفي لحمل النتيجة التي خلص اليها ، وكان لا يصح النعي على المحكمة انها قضت بالبراءة بناء على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد لا تصح لدى غيرها ، لان ملاك الأمر كله يرجع الى وجدان قاضيه وما يطمئن اليه مادام أقام قضاءه على أسباب تحمله - كما هو الحال في الدعوى المطروحة ، ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم بقالة الفساد في الاستدلال أو القصور في التسيب أو الخطأ في الاسناد •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في المدة من عام ١٩٧٤ حتى ١٩٧٧ بدائرة قسم الوايلي محافظة القاهرة : - المتهم الأول : (أولا) بصفته موظفا عموميا وزيرا للكهرباء طلب وأخذ عطيه للاخلال بواجبات وظيفته •
ثانيا : بصفته سائلة الذكر أخل عمدا بأموال ومصالح وزارة الكهرباء •
المتهم الثاني : قدم عطيه للمتهم الأول بصفته الوظيفية للاخلال بواجبات وظيفته • المتهم الثالث : اشترك بطريق المساعدة مع المتهم الثاني في ارتكاب جريمة الرشوة • ومحكمة جنات أمن الدولة بالقاهرة قضت بحضوريا للمتهمين الأول والثالث وغايبا للمثاني •
مما أسند اليهم •

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ •

الحكمة

حيث ان مبنى طعن النيابة العامة أن الحكم المطعون فيه اذ قضى بتبرئة المطعون ضدهم من جرائم الرشوة والاضرار العمدي بالمال العام والاشتراك فيها ، قد شابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسيب فضلا عن مخالفة الثابت بالأوراق ، ذلك بأن النيابة العامة طلبت الى المحكمة اتخاذ اجراءات الانابه القضائية لتقديم حقيقة الحساب المصرفي للمطعون ضده الأول في بنوك سويسرا - بيد أن المحكمة التفتت عن هذا الطلب وردت عليه برد غير سائق ، هذا الى أن النيابة - ساقط في معرض الاتهام - عدة قرائن من بينها أن المطعون ضده الأول كان شديد اللفه

على ابرام العقد مع شركة ، وأن هناك تواكبا زمنيا بين واقعة ابرام العقد وواقعة الرشوة ، وان المتهم الأول تجاوز اختصاصه الوظيفي بإصدار أمر مباشر بالتعاقد مع الشركة الراشية وهو أمر نيظ بمجلس ادارة مؤسسة الكهرباء وحده طبقا لنصوص لوائحها ونظمها المالية .

الا أن المحكمة لم تفتن الى دلالة هذه القرائن واطرحتها بدعوى أن موافقة المتهم الأول لم تكن هي الخطوة النهائية بل كان لابد من الحصول بعد ذلك على موافقة لجنة البت باعتبارها السلطة المختصة لاعتماد الشراء بهذه الطريقة بعد موافقة الوزير - وهو ما يخالف الثابت بالأوراق ، بالإضافة الى ما ينطوي عليه رد الحكم من تجهيل في تحديد المسئول عن اصدار الأمر المباشر المقصود - هل هو الوزير أم مجلس ادارة المؤسسة أم لجنة البت - كل هذا مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه عرض لطلب النيابة العامة اتخاذ اجراءات الانابه القضائية لبيان حقيقة الحساب امصرفي بينوك سويسرا واطرحه في قوله « وحيث انه عن طلب النيابة العامة اصدار انابه قضائية للسلطات السويسرية المختصة للكشف عن حقيقة صاحب الحساب السري الذي جاء ذكره على لسان شاهد الاثبات الأول بمقولة انه خاص بالمتهم الأول وتلقى بيانه هذا منه ليودع له فيه الجزء الرئيسي من مبلغ الرشوة البالغ وقدره ٢٥٠ ألف دولار ، وانه قد تم ايداع هذا المبلغ في هذا الحساب فعلا كما علم منه على حد قول هذا الشاهد . وقد استندت النيابة في طلبها هذا الى القول بأن سرية الحسابات السويسرية ليست مطلقة بل هناك حالات ترفع فيها السرية منها حالة ارتكاب صاحب الحساب جريمة جنائية تتعلق بهذا الحساب شريطة أن تقوم دلائل على جدية الاتهام ، وذلك حسب قانون المصارف السويسري - والذي قدمت صورة منه مترجمة ضمت للاوراق - وهو ما ينطبق على حالة المتهم الأول أيضا - كما قدمت تأييد كذلك خطابة مؤرخا ١٩٨٠/١٢/٩ صادرا من البنك الاهلي السويسري لمحافظ البنك

المركزى المصرى ردا على الاستعلام من هذا الأخير تضمن ان البنوك السويسرية ملزمة بتقديم الدليل فى الموضوعات الجنائية ويمكن أن يستفيد بهذا الالتزام الدول الأجنبية التى بينها وبين سويسرا معاهدات قضائية أو تلك التى تعاون معها سويسرا على أساس متبادل ، وان السلطة المختصة بالمساعدة المتبادلة فى الموضوعات الجنائية هى الادارة الادارية للعدل والبوليس « يرن » لما كان ذلك ، وكان من المقرر أيضا ان فى فقه القانون الدولى العام ان الانابة القضائية الدولية يجب أن تستند أصلا الى معاهدة دولية أو حتى اتفاقية دولية فى الشكل البسيط فاذا لم يتوافر شىء من ذلك فلا أقل من أن تستند الى مبادئ المجاملة الدولية والمعاملة بالمثل بين الدولة الطالبة للاجراء وتلك المطلوب منها ، واذا كان ذلك وكانت النيابة العامة قد قدمت بـجلسة ١٥/١٢/١٩٨١ بناء على استعلام المحكمة - خطابا صادرا من وزارة الخارجية المصرية تفيد ان جمهورية مصر العربية لم يسبق لها توقيع اتفاقية تعاون قضائى مع سويسرا وانها - أى الوزارة - فى سبيلها الى الاستعلام عن مدى استعداد السلطات السويسرية المختصة للدوافقة على طلبات الانابة القضائية فى المسائل الجنائية التى يقدم بها الجانب المصرى على أساس مبدأ المجاملة الدولية - وكانت النيابة العامة - رغم استعجال المحكمة لها عدة مرات بايراد هذا البيان الأخير - لم تقدمه حتى قفل باب المرافعة فى الدعوى وحجزها للحكم - فان المحكمة ازاء عدم وجود معاهدة أو اتفاقية بين جمهورية مصر العربية وبين السلطات السويسرية المختصة بشأن طلبات الانابة القضائية فى المسائل الجنائية - وازاء عدم تقديم النيابة العامة البيان الخاص بمدى استعداد السلطات السويسرية المختصة للاستجابة الى مثل تلك الطلبات من الجانب المصرى على أساس مبدأ المجاملة الدولية ولخلو الأوراق مما يفيد شيئا من ذلك ، فان المحكمة - والأمر كذلك لا يمكنها الاستجابة لطلب اصدار انابه قضائية للسلطات السويسرية المختصة للكشف عما طلبته النيابة فى هذا الشأن وذلك لافتقاره الى الأساس الدولى والقانونى

الذى يمكن أن يركز عليه مثل هذا الطلب ، وذلك دون ما حاجة للخوض فى بحث مدى انطباق شروط قانون المصارف السويسرى على حالة المتهم الأول تمهيدا لطلب تلك الانابة ولا الى بحث اجراءاتها . ثم أفصحت المحكمة عن ارتياها وعدم اطمئنانها لقول الشاهد الأول بايداع الجزء الأكبر من مبلغ الرشوة بحساب سرى للمطعون ضده الأول بأحد بنوك سويسرا فى قولها . أن واقعة قيام المتهم الثالث « » - بتنفيذ تعليمات الشاهد المذكور بتحويل مبلغ ٢٥٠ ألف دولار الذى

يمثل الجزء الأكبر من مبلغ الرشوة من حساب البنك العربى المحدود فى بيروت الى البنك السويسرى فى الحساب السرى الذى أرشد عن رقمه بمقولة « أنه خاص بالمتهم الأول » فان مستندات البنك المذكور وكشف حساب المتهم الثالث فيه وأقوال ذلك الأخير على ضوء تلك المستندات وكشف الحساب فى شأن هذه الواقعة ، لم تكشف عن حصول شىء من ذلك على وجه التحديد ، وغاية ما تمحضت عنه هذه الأقوال والمستندات وكشف الحساب أن المتهم الثالث حرر فى ١٩٧٥/٦/٥ شيكا لحامله

بمبلغ ٤٥٠ ألف دولار من حسابيه - قال ذلك المتهم أنه سلمه للمتهم الثانى - - تنفيذا لتعليمات الشاهد ، ولم تكشف تحقيقات الدعوى ولا مستنداتها عن مصير ذلك المبلغ بعد ذلك - لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه اذا كانت المحكمة قد رأت أن الفصل فى الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه اظهارا لوجه الحق فيه - فواجب عليها أن تعمل على تحقيق هذا الدليل مادام ذلك ممكنا ، فاذا استحال تحقيق الدليل أو تعذر فلا على المحكمة أن هى مضت فى نظر الدعوى وفصلت فى أدلتها القائمة ، ولا يكون هناك محل للنعى عليها أنها حكمت فى الدعوى دون اجراء هذا التحقيق التى أمرت نفسها بتحقيقه مادام هذا التحقيق لم يكن فى مقدورها تنفيذه - وكان ما أورده الحكم فيما سلف - قاطعة فى الدلالة على أن المحكمة لم تال جهدا فى سبيل تحقيق طلب النيابة العامة اتخاذ اجراءات الانابة القضائية لتقديم حقيقة الحساب المصرفى .

واذ تبين لها ان اتخاذ هذا الاجراء - الذي قدرت جديته - أضحي متعذرا للاسباب السائغة التي أوردتها ، فانه لا يعيب الحكم أن يفصل في الدعوى بحالتها استنادا الى الادلة والعناصر المطروحة - واذ خلصت المحكمة في تدليل سائق الى ارتيابها كلية في أقوال شاهد الاثبات الاول ... وأفصحت عن عدم الاطمئنان اليها جملة بما فيها قوله بايداع الجزء الأكبر من مبلغ الرشوة بحساب سرى للمطعون ضده الاول بأحد بنوك سويسرا - على ما سلف بيانه - فان ذلك مما يدخل في سلطتها التقديرية بغير معقب عليها في ذلك ، وينحل وجه الطعن في حقيقته الى جدل موضوعي حول سلطة المحكمة في تقدير الادلة القائمة في الدعوى ومبلغ اطمئنانها اليها مما لا يجوز مصادرتها فيه أو التعرض في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الين من مدونات الحكم المطعون انه اعتمد في قضائه بتبرئة المطعون ضدهم - ضمن ما اعتمد - على ما شهد به أعضاء اللجنة التي انتدبتها المحكمة لفحص العقود ومدى صحتها وملائمتها وصحة الاجراءات التي اتخذت فيها - وقد انتهوا جميعا في شهادتهم حسبما حصلها الحكم - بما له سنده من أقوالهم بمحاضر جلسات المحاكمة - من ان العقود قد اتخذت فيها الاجراءات الصحيحة قانونا ، وان قرار الوزير بالموافقة لم يكن نهائيا ، بل تم العرض على لجنة البت وكان يوسعها لو ان العقد فيه تجاوزات أن ترفضه ، لكنها بعد أن بحثته وافقت عليه وهي السلطة المختصة في ذلك ، فضلا عن ان العرض المقدم من الشركة يعتبر عرضا صالحا للموافقة عليه من ناحية الأثمان وكذلك التنفيذ ويعتبر مناسبا في الظروف الفنية والواقعية التي تم فيها التعاقد - وان بعض الاعتراضات كانت من باب التمويه وشد أزر المفاوض المصري ووسائل ضغط لامكان الحصول على شروط أفضل ان امكن ذلك ، وانتهت المحكمة في حكمها الى أن التهم المسندة الى المتهمين لا أساس لها ومن ثم قضت ببراءتهم ، لما كان ذلك ، وكان الأصل - على ما جرى به قضاء النقض -

ان المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية لم تشترط أن يتضمن الحكم بالبراءة أمورا أو بيانات معينة اسوة بأحكام الادانة ، وانما يكفي لسلامة الحكم بالبراءة أن تشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة الى المتهم ، اذ المرجع في ذلك الى ما تطمئن اليه من تقدير الدليل مادام ان الظاهر من الحكم انه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ، وكان الثابت من الاطلاع على مدونات الحكم انه أحاط بالدعوى وبظروفها وكافة أدلتها وتصدى بالرد على كل أوجه الدفاع والدفع التي أثارها الخصوم ، وانتهى الى براءة المتهمين لعدم اطمئنانه الى أدلة الاثبات المقدمة في الدعوى بعد تشككه فيها ، للأسباب السائغة التي أوردتها - والتي تكفي لحمل النتيجة التي خلص اليها ، وكان لا يصح النعي على المحكمة انها قضت بالبراءة بناء على احتمال ترجح اديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد لا تصح لدى غيرها ، لان ملاك الأمر كله يرجع الى وجدان قاضيها وما يطمئن اليه مادام أقام قضاءه على أسباب تحمله - كما هو الحال في الدعوى المطروحة ، ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم بقالة الفساد في الاستدلال أو القصور في التنبيب أو الخطأ في الاسناد ، لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا. رفضه موضوعا .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوه نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / جمال الدين منصور ، صفوت مؤمن ،
محمد صلاح خاطر وحسين لبيب .

(٢١٥)

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٢ القضائية

١ - ضرب • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره » • دعوى
جنائية • نقض « المصلحة في الطعن » •

تمسك الطاعن بإدخال شخص آخر في الدعوى • عدم جدواه •
طالما أنه لا يحول دون مساءلته عن الجريمة التي دين بها •

٢ - نقض « أسباب الطعن • ما لا يقبل منها » • حكم « تسببه •
تسبب غير معيب » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره » •

ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن القيام بأجراء لم يطلب
منها أو الرد على دفاع لم يثر أمامها • مثال •

٣ - عقوبة « تطبيقها » • ظروف مخففة • محكمة الموضوع
« سلطتها في تقدير العقوبة » •

تقدير مبررات الرأفة أو عدم قيامها موكول لقاضي الموضوع •

٤ - ظروف مخففة • صلح • حكم •

التمسك بالصلح بين المتهم والمجنى عليه بعد صدور الحكم المطعون فيه
بغية استعمال الرأفة • اطراحه • صحيح • أساس ذلك •

- ١ - لايجدى الطاعن ما يشيره من اغفال النيابة ادخال المجنى عليه متهما فى الدعوى طالما أن ادخال المذكور لم يكن ليحول دون مساءلة الطاعن عن الجريمة التى دين بها فان منعا فى هذا الشأن يكون غير سديد.
- ٢ - لما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن الطاعن لم يطلب من المحكمة سماع شهود فليس له من بعد ان ينعى على المحكمة قعودها عن القيام باجراء لم يطلب منها .
- ٣ - من المقرر ان تقدير العقوبة وقيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها موكل لقاضى الموضوع دون معقب عليه فى ذلك .
- ٤ - لا ينال من سلامة الحكم التفاته عن الصلح المبرم بين الطاعن والمجنى عليه مادامت أركان الجريمة قد توافرت اذ لا تأثير لهذا الصلح فى قيامها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة - أحدث عمدا ب الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى التى أعجزته عن اشغاله الشخصية مدة لا تزيد عن عشرين يوما وكان ذلك باستخدام الاداء المينة بالأوراق . وطليت عقابه بالمادة ٢٤٢/١ ، ٣ من قانون العقوبات . ومحكمة مصر الجديدة قضت حضوريا عملا بمادة الانهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ . قامتائف المحكوم عليه . ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة الضرب قد شبهه بطلان وقصور وانطوى على اخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن النيابة العامة قدمت الطاعن وحده للمحاكمة مع أنه تضارب والمجنى عليه مما كان يستوجب محاكمتها معا ، وقد عول الحكم المطعون فيه على أقوال المجنى عليه دون أن تسمعها المحكمة أو تجرى تحقيقا بنفسها واطرح ما قدمه الطاعن من شهادات طبية للتدليل على مرضه الشديد كما أعرض عن محضر الصلح المبرم بينه وبين المجنى عليه . وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها . لما كان ذلك وكان لا يجدى الطاعن ما يثيره من اغفال النيابة ادخال المجنى عليه متهما في الدعوى طالما أن ادخال المذكور لم يكن ليحول دون مساءلة الطاعن عن الجريمة التي دين بها فان منعاه في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن الطاعن لم يطلب من المحكمة سماع شهود فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن القيام باجراء لم يطلب منها . لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير العقوبة وقيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها موكول لقاضي الموضوع دون معقب عليه في ذلك وكان لا ينال من سلامة الحكم التفاته عن الصلح المبرم بين الطاعن والمجنى عليه مادامت أركان الجريمة قد توافرت اذ لا تأثير لهذا الصلح في قيامها فان منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير مقبول . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوه نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / جمال الدين منصور ، صفوت مؤمن ،
صلاح خاطر وحسن عميره .

(٢١٦)

الطعن رقم ٦٣٠٣ لسنة ٥٢ القضائية

وصف التهمة • محكمة الموضوع « سلطتها في تكييف الدعوى » •
دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما يوفره » • قتل خطأ • ضرب أفضى
الى موت •

تغيير المحكمة في التهمة من ضرب أفضى الى الموت الى قتل خطأ
ليس مجرد تغيير في الوصف تملك اجراءه عملاً بالمادة ٣٠٨ اجراءات •
هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على واقعة جديدة هي واقعة قتل خطأ •
وجوب لفت نظر الدفاع الى هذا التعديل والا كان الحكم مشوباً بالبطلان •
لا يؤثر في ذلك تضمن مرافعة الدفاع أن الواقعة قتل خطأ لصدور ذلك منه
دون أن يكون على بينه من عناصر الاهمال التي قالت المحكمة بتوافرها
ودانته بها حتى يرد عليها •

التغيير الذي أجرته المحكمة في التهمة من ضرب أفضى الى الموت
الى قتل خطأ ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة الى الطاعن
في أمر الاحالة مما تملك المحكمة اجراءه بغير تعديل في التهمة عملاً
بنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية وانما هو تعديل في
التهمة نفسها يشتمل على اسناد واقعة جديدة الى المتهم لم تكن واردة
في أمر الاحالة وهي واقعة القتل خطأ مما كان يتعين معه على المحكمة

أن تلفت نظر الدفاع الى ذلك التعديل وهي اذ لم تفعل فان حكمها يكون مشوباً بالبطلان ولا يؤثر في ذلك أن يكون الدفاع قال في مرافقته « ان التكييف الصحيح للواقعة لا يخرج عن كونه قتل خطأ ، لان هذا القول صدر منه دون أن يكون على بينة من عناصر الاهمال التي قالت المحكمة بتوافرها ودانته بها حتى يرد عليها ومن ثم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم السيدة زينب محافظة القاهرة : ضرب عمداً بأن أطلق عليه عياراً نارياً من السلاح الناري المرخص له بحملة فأحدث به الاصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتلاً ولكنه أفضى الى موته . وطلبت من مستشار الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمطابقة طبقاً للمقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضورياً عملاً بالمادة ١/٣٢٨ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستين بعد أن عدلت الوصف بأنه تسبب بخطأ في موت وكان ذلك ناشئاً عن رعونته وعدم احترازه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث ان مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه بطلاناً في الاجراءات أثر في الحكم واخلاقاً بحق الدفاع ذلك بأن المحكمة استندت إليه تهمة جديدة لم ترد في أمر الاحالة بأن دانته عن تهمة قتل المجنى عليه

خطأ بدلا من تهمة الضرب المفضى الى الموت الموجهة اليه من النيابة العامة ، دون أن تنبه الدفاع الى هذا التعديل مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه ضرب عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا من السلاح الناري المرخص له بحملة فأحدث به الاصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتلا ولكنه أفضى الى موتة وطلبت النيابة العامة معاقبته وفقا للمادة ٢٣٦/١ من قانون العقوبات ، وانتهى الحكم المطعون فيه الى ادانة الطاعن بآنة « تسبب بغير قصد ولا تعمد فى موت المجنى عليه وكان ذلك ناشئا عن رعوته وعدم احترازه بأن أطلق عليه عيارا ناريا من مسدسه قاصدا من ذلك تخويف المجنى عليه وآخر الا أنه أهمل فى توجيه مسدسته ولم يتحرز بجعل ماسورته لأعلى فأصاب المقذوف رأس المجنى عليه فأحدث به الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي أودت بحياة الأمر المنطبق على المادة ٢٣٨/١ من قانون العقوبات ، ، ودانت المحكمة الطاعن بهذا الوصف دون أن تلفت نظر الدفاع الى المرافعة على أساسه . لما كان ذلك ، وكان هذا التعديل ينطوى على نسبة الاهمال الى الطاعن وهو عنصر جديد لم يرد فى أمر الاحالة ويتميز عن ركن العمد الذى أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية ، وكان هذا التغير الذى أجرته المحكمة فى التهمة من ضرب أفضى الى الموت الى قتل خطأ ليس مجرد تغير فى وصف الافعال المسندة الى الطاعن فى أمر الاحالة مما تملك المحكمة اجراءه بغير تعديل فى التهمة عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية وانما هو تعديل فى التهمة نفسها يشتمل على اسناد واقعة جديدة الى المتهم لم تكن واردة فى أمر الاحالة وهى واقعة القتل الخطأ مما كان يتعين معه على المحكمة

أن تلفت نظر الدفاع الى ذلك التعديل وهي اذ لم تفعل فان حكمها يكون مشوباً بالبطلان ولا يؤثر في ذلك أن يكون الدفاع قال في مرافقته « ان التكيف الصحيح للواقعة لا يخرج عن كونه قتل خطأ ، لان هذا القول صدر منه دون أن يكون على بينة من عناصر الاهمال التي قالت المحكمة بتوافرها ودانته بها حتى يرد عليها ومن ثم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة »

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد يونس ثابت نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / فوزى المملوك ، راغب عبد الظاهر ،
عبد الرحيم نافع ومحمد حسن .

(٢١٧)

الطعن رقم ١٩٠٦ لسنة ٥٢ القضائية

١ - رشوة • جريمة « أركانها » • موظفون عموميون • حكم
« تسببه • تسبب غير معيب » •

جريمة عرض الرشوة • مالا يؤثر في قيامها ؟

٢ - رشوة • جريمة « أركانها » • موظفون عموميون • قانون
« تفسيره » « تطبيقه » •

مخالفة واجبات الوظيفة في مفهوم المادة ١٠٤ عقوبات ؟

٣ - رشوة • جريمة « أركانها » • اختصاص • موظفون عموميون •
حكم « تسببه • تسبب غير معيب » •

دخول الاعمال التي يطلب من الموظف أدائها في نطاق وظيفته
مباشرة • غير لازم • كفاية أن يكون له بها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض
المقصود من الرشوة • وأن يكون الراشي قد اتجر معه على هذا الاساس •
مثال لتسبب غير معيب •

٤ - غرامة • عقوبة « تطبيقها » • نقض « أسباب الطعن » • ما يقبل
منها « » نظر الطعن والحكم فيه • محكمة النقض « سلطتها » •

عقوبة الغرامة المنصوص عليها بالمادة ١٠٩ مكرر عقوبات • ماهيتها ؟
وجوب الحكم بها على كل متهم على انفراد •

مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر • خطأ في القانون • مثال •

١ - من المقرر أنه لا يؤثر في قيام جريمة عرض الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها وألا يكون المرتشى جادا في قبوله الرشوة متى كان عرضها جديا في ظاهره وكان الغرض منها العبث بمقتضيات الوظيفة لمصلحة الراشي •

٢ - استهدف المشرع من النص في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مدولا عاما أوسع من أعمال الوظيفة التي تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها •

٣ - ليس من الضروري في جريمة الرشوة أن تكون الاعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفي أن يكون له بها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وأن يكون الراشي قد أتعز معه على هذا الأساس •

٤ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق المتهم الاول أنه بناء على اتفائه مع الطاعن الثاني عرض على الشاهد « المبلغ » وهو موظف عام أن يمنحه مبلغا من المال لقاء انجاح ولدى الطاعن الاول - واستظهر الحكم أن عمل المبلغ عضو بلجنة الكترول وأنه له من الاختصاص قدر في رصد درجات التاجحين يسمح له بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وقد سلم الطاعنان في مذكرة أسباب طعنهما بهذا القدر من الاختصاص كما ذكر المتهم الاول بمحضر جلسة المحاكمة أنه أجرى اتصاله بالمجنى عليه عندما أكد له علمه بالرقم السري لما كان ذلك - فان ما قارفه - المتهم الاول يعد اخلافا بواجبات وظيفته في حكم المادة ١٠٤ من قانون العقوبات واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أعمل حكم القانون على وجهه الصحيح •

٥ - متى كان البين من المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات - التي دين المطعون ضدهم بها أن نصها قد جرى على النحو التالي

« من عرض رشوة ولم تقبل منه يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه اذا كان العرض حاصلًا لموظف عام . فاذا كان العرض حاصلًا لغير موظف عام تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تتجاوز مائتي جنيه » مؤدى هذا النص أن الغرامة المقررة هي الغرامة العادية اذ هي محددة بحددين يتعين التزامهما وايست محدد بنسبة الضرر المترتب على الجريمة أو الفائدة التي تحصل عليها الجاني أو كان يأمل الحصول عليها - فهي ليست من قبيل الغرامات النسبية ومن ثم يتعين وفقا للمادة ٤٤ من قانون العقوبات أن يحكم بها على كل متهم على انفراد - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتغريم المطعون ضدهم متضامين دون تفريد قدر لكل منهم - فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه طبقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا فيما قضى به من تغريم المطعون ضدهم ألف جنيه بالتضامن بينهم - وتصحيحه بتغريم كل من المطعون ضدهم خمسمائة جنيه عن التهمة المسندة الى كل منهم بالاضافة الى العقوبات المحكوم بها .

الوقائع

- اتهمت النيابة العامة كل من ١ - ٢ -
 ٣ - بأنهم : - أولا - المتهم الأول عرض رشوة على موظف عمومي
 للاخلال بواجبات وظيفته بأن عرض بواسطة المتهم الثاني
 على عضو لجنة كترول الثانوية العامة بالمنصورة مبلغ
 ٧٠٠ ج (سبعمائة جنيه) مقابل العمل على نجاح ولديه في امتحان شهادة

الثانوية العامة بمجموع مرتفع ولكن الموظف العمومي لم يقل الرشوة
 ثانياً : - المتهمان الثاني والثالث و اشتركا مع
 المتهم الاول فى ارتكاب جريمة الرشوة سالفة الذكر بطريقى الاتفاق
 والمساعدة بأن اتفقا معه على ارتكابها وعرفه المتهم الثالث بالمتهم الثانى
 الذى حدد قيمة الجعل المطلوب بمبلغ ألفى جنيه أرسله المتهم الاول
 اليه مع المتهم الثالث الذى حرر ورقة بيانات الطالبين قام المتهم الثانى
 بتسليمها الى الموظف العمومي ومبلغ ٧٠٠ ج (سبعمائة جنيه) قيمة
 الجعل السابق اتفاه عليه معه مقابل الاخلال بوظيفته ، فتمت الجريمة
 بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة ، أمرت بحالتهم لمحكمة الجنايات
 لمعاقبتهم بالمواد ٢/٤٠ ، ٣ ، ١/٤١ و ١٠٤ و ١٠٩ مكررا و ١١٠ من
 قانون العقوبات المعدل بالقانونين رقمى ٦٩ لسنة ١٩٥٣ و ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .
 ومحكمة أمن الدولة العليا بالمنصورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام
 مع أعمال المواد ١٧ ، ٢٧ ، ١/٥٥ ، ١/٥٦ من قانون العقوبات بمعاقبة
 كل المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمهم متضامنين
 مبلغ ١٠٠٠ ج (ألف جنيه) وعزل كل من و
 من وظيفتيهما لمدة ستين ومصادرة مبلغ الرشوة وقدره ٧٠٠ ج
 (سبعمائة جنيه) وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات
 تبدأ من يوم الحكم عن التهمة لهم .

فطعن الأستاذ المحامى عن المحكوم عليهما والنيابة العامة فى
 هذا الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمة

حيث ان مبنى طعن المحكوم عليهما • هو أن الحكم المطعون فيه
اذ دان الاول منهما بجريمة عرض الرشوة والثاني بالاشتراك فيها •
فقد شابه البطلان والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون •
ذلك بأن الدفاع عن الطاعنين دفع بطلان اجراءات الضبط وبطلان الدليل
المستمد منها بما في ذلك أقوال شاهد الاثبات المبلغ ورجال الرقابة واعتراف
المتهم الاول لتدخل أعضاء الرقابة الادارية في خلق الجريمة والتحريض
عليها - بدلالة ما شهد به المبلغ بالجلسة من أنه استدرج المتهم الأول وأغراه
قبل ضبط الواقعة على السير في اتمام الجريمة الا أن الحكم أطرح
هذا الدفع وتول في ادائه رغم ذلك على أقوال للمجنى عليه ورجال
الرقابة وأقوال المتهم الاول هذا الى أنه يجب لقيام جريمة عرض الرشوة
أن يكون الغرض منها مما يدخل في اختصاص الموظف الذي عرضت
عليه الرشوة وهو ما ليس قائماً في الدعوى الراهنة - اذ أن وظيفة المبلغ
لا تسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة • وذلك مما يعيب الحكم
ويوجب نقضه •

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما تتوافر
به العناصر القانونية لجريمتي عرض الرشوة والاشتراك فيها ، التي دان
الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة مستمدة من أقوال
المبلغ • • • • • وعضوى الرقابة الادارية ومن ضبط ايصال الأمانة
بمبلغ الرشوة والورقة المحررة بخط الطاعن الثاني والمبلغ المضبوط
بمسكن المتهم • • • • • ومن اعتراف هذا الأخير ، وهي أدلة سائغة ولها
أصلها من الاوراق وتؤدي الى ما رتبته الحكم عليهما • لما كان ذلك
وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعنان في طعنهما
بشأن تدخل أعضاء الرقابة الادارية وأطرحه في قوله « ان الشاهد الاول
المبلغ قرر صراحة بالتحقيقات وبالجلسة أن المتهم الاول كان جاداً في

عرضه قبل أن يصل الأمر الى الرقابة الادارية ، وقد أيدته المتهم المذكور في اعترافه في هذا الشأن ، وجديدة العرض لا يمكن أن تصدر الا عن ارادة حرة وطلقة بريئة من شبهة الاستدراج خاصة وأن الرقابة الادارية لم تظهر على ساحة العملية الا بعد أن تم العرض وقوبل بالموافقة الظاهرية مما تقع به الجريمة . ومن ثم فان انزلاق المتهم الاول الى الجريمة ثم يكن نتيجة تحريض أو استدراج وانما كان وليد ارادة قامة وصميمة ولم يتعد دور الرقابة الادارية بالنسبة له وضع الترتيبات اللازمة التي من شأنها ضبطه وباقي الجناة متلبسين بالجريمة لتمامها ، • لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لا يؤثر في قيام جريمة عرض الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها وألا يكون المرشئ جادا في قبوله الرشوة متى كان عرضها جديا في ظاهره وكان الغرض منها العبث بمقتضيات الوظيفة لمصلحة الراشئ فان الحكم اذ عول في ادانة الطاعن على أقوال الشهود والمتهم الثاني لها أصلها في الأوراق كما بان من مطالعة المفردات لا يكون قد فسد استدلاله ويضحى ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن غير سديد • لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعنين في شأن عدم اختصاص المبلغ بتنفيذ العرض من الرشوة وأطرحه في قوله « ولا يؤثر في الأمر ما أثاره الدفاع بشأن استحالة قيام المبلغ بتنفيذ سبب الرشوة أى العمل المطلوب منه وهو رفع درجات ولدى المتهم الثاني (الطاعن الاول) ذلك أن ما طلب من المبلغ يعتبر اخلايا بواجبات وظيفته كما وصفته سلطة الاتهام ... » ولا شك أن قيام المبلغ عضو الكترول بأى عمل لتنفيذ المطلوب منه لصالح صاحب الحاجة الراشئ وهو رفع درجات ولديه سواء بنفسه عند رصد الدرجات كما قرر وكيل الكترول أو بتدخل لدى زملائه العاملين في الكترول يعتبر خروجاً منه عن الواجبات العامة التي تفرضها عليه طبيعة وظيفته بالكترول ... هذا بالإضافة الى أنه لا يشترط أن يكون الموظف هو المختص وحده بالعمل الوظيفي الذي كان الغرض من أجله وانما يكفي أن يكون له نصيب من الاختصاص

يسمح له من الناحية العملية بتنفيذ الغرض من الرشوة وأن يكون من عرض الرشوة قد أئجر معه على هذا الأساس - لأن القانون لا يشترط لقيام جريمة الرشوة تحقق السبب من الرشوة وهو هنا أداء العمل بل يعائب عليها لاحتمال القيام بهذا السبب ... وقد قرر وكيل الكنترول وهو المرجع في تحديد حقيقة اختصاص المبلغ أنه لا يستطيع بمفرده القيام بالعمل وإن كان له جزء من الاختصاص في عمل الكنترول وهو الرصد والتبيض ولا مشاحة في أن هذا القدر من الاختصاص يجعل له اتصالاً بالعمل المتصل بالرشوة يسمح له بتنفيذ الغرض المقصود منها لما كان ما أورده الحكم فيما تقدم سديداً ويتفق مع صحيح القانون فقد استهدف المشرع من النص في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مدلولاً عاماً أوسع من أعمال الوظيفة التي تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها وليس من الضروري في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخلية في نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفي أن يكون له بها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وأن يكون الراشي قد أئجر معه على هذا الأساس ولما كان الحكم المظنون فيه قد أثبت في حق المتهم الأول أنه بناء على إيقافه مع الطاعن الثاني عرض على الشاهد « المبلغ » وهو موظف عام أن يمنحه مبلغاً من المال لقاء انجاح ولدى الطاعن الأول - واستظهر الحكم أن عمل المبلغ عضو بلجنة الكنترول وأنه له من الاختصاص قدر في رصد درجات الناجحين يسمح له بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وقد سلم الطاعنان في مذكرة أسباب طعنهما بهذا القدر من الاختصاص كما ذكر المتهم الأول بمحضر جلسة المحاكمة أنه أجرى اتصاله بالمجنى عليه عندما أكد له علمه بالرقم السري لما كان ذلك - فإن ما قارقه - المتهم الأول يعد اختلالاً بواجبات وظيفته في حكم المادة ١٠٤ من قانون العقوبات وإذا التزم الحكم المظنون فيه هذا النظر

فانه يكون قد أعمل حكم القانون على وجهه الصحيح • لما كان ما تقدم
فان الطعن المقدم من المحكوم عليهما يكون متينا رفضه •

وحيث ان مبنى طعن النيابة العامة هو أن الحكم المطعون فيه قد
أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه قضى بتغريم المتهمين اثلاثة مبلغ
ألف جنيه بالتضامن بينهم - مع أن عقوبة الغرامة الواردة في المادة ١٠٩
مكرر من قانون العقوبات هي عقوبة عادية مما يلزم تفريدهما بمبلغ محدد
على كل متهم على حده •

وحيث ان البين من المادة ١٠٩ مكرر من قانون العقوبات -
التي دين المطعون ضدهم بها أن نصها قد جرى على النحو التالي
« من عرض رشوة ولم تقبل منه يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن
خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه اذا كان العرض حاصلًا لموظف
عام • فاذا كان العرض حاصلًا لغير موظف عام تكون العقوبة الحبس
لمدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تتجاوز مائتي جنيه » مؤدى هذا
النص أن الغرامة المقررة هي الغرامة العادية اذ هي محددة بحددين يتعين
الالتزامها وليست محددة بنسبة الضرر المترتب على الجريمة أو الفائدة التي
تحصل عليها الجاني أو كان يأمل الحصول عليها - فهي ليست من قبيل
الغرامات النسبية ومن ثم تعين وفقا للمادة ٤٤ من قانون العقوبات أن
يحكم بها على كل متهم على انفراد - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون
فيه قد قضى بتغريم المطعون ضدهم متضامين دون تفريد قدر لكل
منهم - فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه طبقا
للمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات
الطعن أمام محكمة النقض نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا فيما
قضى به من تغريم المطعون ضدهم ألف جنيه بالتضامن بينهم -
وتصحيحه بتغريم كل من المطعون ضدهم خمسمائة جنيه عن التهمة
المسندة الى كل منهم بالاضافة الى العقوبات المحكوم بها •

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : فوزى المملوك ، وراغب عبد الظاهر ،
عبد الرحيم نافع ومحمد حسن .

(٢١٨)

الطعن رقم ٢١٩٣ لسنة ٥٢ القضائية

- ١ - حكم « حجية الحكم » • اثبات « قوة الأمر المقضي » •
دعارة • جريمة « أنواع الجرائم » • عقوبة « تطبيقها » •
حجية الأحكام • مناهها ؟ •
جرائم العادة • استقلالها عن الجرائم التي تدخل في تكوينها •
أثر ذلك ؟ • مثال •
- ٢ - دعارة • جريمة « أركانها » • اثبات « بوجه عام » •
تقدير توافر ركن الاعتياذ • موضوعي •
مثال لتسبيب غير معيب على توافره •
- ٣ - قصد جنائي • حكم « تسببه • تسبيب غير معيب » •
محلات عامة • دعارة •
تقدير توافر العلم الذي يتوافر به القصد الجنائي في جريمة ادارة
محل عام للدعارة • موضوعي •
مثال لرد سائح على دفاع بانتفاء ركن العلم •
- ٤ - نيابة عامة • محكمة الموضوع • وصف التهمة • دعارة •
عدم تقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة
على الواقعة •

مثال : اثبات المحكم المطعون فيه أن الطاعن يملك محلا
يؤجر غرضا مفروشة فيه لأشخاص بغرض ارتكاب الفجور والدعارة فيها .
يتحقق به الجريمة المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ١٠
لسنة ١٩٦١ . والعقوبة المنصوص عليها في المادة الثامنة .

٥ - محكمة النقض « سلطتها » . مصادرة . غلق . عقوبة
« تطبيقها » .

اقتصار العيب الذي شاب الحكم على التكييف القانوني للواقعة حسبما
بينتها . وحقيقة النص الواجب التطبيق عليها وكونها بذاتها هي التي
رفعت عنها الدعوى . دون اضافة عناصر جديدة . وجوب أن تصحح
محكمة النقض الخطأ وتحكم بمقتضى القانون رقم ٣٩ من قانون حالات
واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون ٥٧ لسنة ٥٩ .

١ - من المقرر ان مناط حجية الاحكام هو وحدة الخصوم والموضوع
والسبب ويجب للقول باتحاد السبب أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم
عنها هي بعينها الواقعة التي كانت محلا للحكم السابق ، ولا يكفي
للقول بوحده السبب في الدعويين أن تكون الواقعة الثانية من نوع
الواقعة الاولى أو أن تتحد معها في الوصف القانوني أو أن تكون
الواقعتين كلتاهما حادثة من سلسلة وقائع متماثلة ارتكبتها الشتم لغرض
واحد اذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة
تتحقق بها المغايرة التي يمتنع معها القول بوحدة السبب في كل منهما ،
لما كان ذلك ، وكانت الجريمة المسندة للطاعن ارتكابها بالمخالفة لاحكام
القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة - هي من جرائم
العادة . وهي بطبيعتها هذه رهن بثبوت مقدمات خاصة جعلها الشارع
امارة على قيامها بما يقتضى وانما توقيع الجزاء عنها مع جزاء الجريمة أو
الجرائم الاخرى حتى لو كانت هذه الجرائم تدخل على نوع ما في تكوين
جريمة العادة - اذ تظل في باقى أركانها مستقلة عن الجريمة الاولى ،

يستوى في ذلك أن ترفع الدعوى الجنائية عنها في قرار واحد مع الجريمة أو الجرائم الأخرى أو كل بقرار على حده ، ولا محل لسريان حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات في هذه الحالة • والقول بغير ذلك يترتب عليه تعطيل نصوص العقاب الذي فرضه الشارع لجرائم العادة في مكافحة الدعارة وانحراف عن الغاية التي تغيها من نصوص هذا القانون •

٢ - لما كان ثبوت ركن الاعتياد في الجريمة المستندة للطاعن هو من الأمور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، ولا تريب على المحكمة ان هي عولت في اثباته على أقوال الشهود واعترافات المتهمين التي اطمأنت اليها طالما ان القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة للاثبات ، كما أنه لا حرج عليها من أن تستأنس بسبق اتهام المتهم في مثل هذه الجريمة كقرينة على وقوعها بصرف النظر عن مآل الاتهام فيها ، ومن ثم ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بدعوى فساد استدلاله في استخلاص ركن الاعتياد يكون في غير محله •

٣ - من المقرر ان تقدير قيام العلم الذي يتوافر به القصد الجنائي يعد مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب وكان ما أثبتته الحكم المطعون فيه على نحو ما تقدم كاف وسائغ لاستظهار تحقق القصد الجنائي لدى الطاعن ، فان منعا في هذا الشأن لا يكون سديدا •

٤ - لما كان من المقرر ان المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم بل هي مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بكافة كيوفها وأوصافها ون تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، وكان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة قد نص في الفقرة « ب » من المادة التاسعة منه على عقاب كل من يملك أو يدير منزلا مفروشا أو غرضا مفروشا أو محلا مفتوحا للجمهور يكون قد مهل عادة الفجور أو الدعارة سواء

يقبوله أشخاصا يرتكبون ذلك أو بسماحه في محله بالتحريض على الفجور أو الدعارة وكان ما أثبتته الحكم المطعون فيه في حق الطاعن أن يملك محلا (ملهى) به بعض الغرف المفروشة ويغشاه الجمهور بغير تمييز وقد دأب على استقبال الأشخاص من الجنسين ممن يرتكبون الفجور والدعارة ويؤجر الغرف لهم لهذا الغرض فإن ذلك مما تتحقق به الجريمة الواردة في المادة التاسعة آتفة البيان وليست المادة الثامنة التي تفترض فتح أو إدارة محل على وجه التحقيق للفجور أو الدعارة وهو ما وصفت به النيابة العامة الواقعة وسائرهما في ذلك الحكم المطعون فيه • مما يكون معه مخطئا في تطبيق القانون في هذا الخصوص •

٥ - لما كان العيب الذي شاب الحكم على هذا النحو قد اقتصر على التكييف القانوني للواقعة حسبما أثبتها الحكم وحقيقة النص الواجب التطبيق عليها وهي بذاتها الواقعة التي رفعت عنها الدتوى دون إضافة عناصر جديدة وتعتبر الجريمة الأخف ، ومن ثم فإنه يتعين - حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - أن تصحح هذه المحكمة الخطأ وتحكم بمقتضى القانون - بقصر عقوبة الغلق على مدة ثلاثة أشهر والغاء عقوبة المصادرة ومع الإبقاء على عقوبة الحبس المنقضى بها على الطاعن لدخولها في نطاق العقوبة المقررة لتلك الجريمة طبقا لما هو منصوص عليه في المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم : المتهم الاول : الطاعن فتح محلا عاما يدار للدعارة على النحو المبين بالتحقيقات • المتهم الثاني : يدار محلا عاما يدار لدعارة على النحو المبين بالتحقيقات • المتهمين الثالث

والرابع : . . . و . . . عاوناً في إدارة المحل للدعارة على النحو
 المين بالاوراق ، وطلبت عقابهم بالمواد ٨ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٥ من القانون
 رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة جناح الآداب بالقاهرة قضت حضورياً اعتبارياً
 عملاً بمواد الاتهام بحبس كل منهم ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ
 وغرامة ثلثمائة جنيه لكل منهم ووضع كل منهم تحت المراقبة مدة
 مساوية لمدة العقوبة المقررة بها والغلق والمصادرة . فاستأنف المتهمون
 الأول (الطاعن) والثاني والثالث والرابع . ومحكمة شمال القاهرة
 الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً للأول والثالث والرابع وغيابياً
 للثاني بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف
 بالنسبة للمتهمين الأول والثاني والثالث بجعل عقوبة الحبس مع الشغل
 المقررة بها على كل منهم لمدة سنة واحدة ومثلها للمراقبة وتأيد الحكم
 فيما عدا ذلك مع قصر المصادرة على متعلقاتهم دون متعلقات المحافظة .
 وأمرت بالايقاف بالنسبة للمتهم الثالث لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم
 الحكم وبالنسبة للمتهم الرابع وببراءته مما أسند إليه .

فطن الاستاذ . . . المجامى عن المحكوم عليه الأول في هذا
 الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن
 بجريمة فتح محل عام يدار للدعارة ، فقد أخطأ في تطبيق القانون
 وفي الاستناد وشابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال ذلك بأن
 أمس قضاءه برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها
 في القضية رقم ٢٦١ سنة ١٩٧٨ جناح البلدية على القول بأن الجريمة محل

الدعوى الراهنة هي من جرائم العادة بينما الجريمة محل الدعوى المشار إليها من الجرائم الوقتية ، مع أن الواقعة في التهمتين واحدة • وعول في الادانة على أقوال الشاهد •••• في تحقيق النيابة وحصلها بأنه قرر أنه دفع للمتهم الثالث ستة عشر جنيتها مقابل تأجير (الشاليه) وارتكاب الفحشاء فيه وهو ما لم يقرره الشاهد ، كما دلل على توافر ركن الاعتياد في حق الطاعن بما لا يؤدي الى توافره ولم يعرض لدفاع الطاعن بانتفاء ركن العلم لغيابه عن المحل وقت الضبط • هذا وقد أثار الدفاع ان النص الواجب التطبيق على الواقعة هو نص الفقرة « ب » من المادة ٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ وليس المادة الثامنة منه بيد ان الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفاع بما لا يسوغه • وكل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه والاحالة •

وحيث أن من المقرر ان مناط حجية الأحكام هو وحدة الخصوم والموضوع والسبب ويجب للقول باتحاد السبب أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم عنها هي بعينها الواقعة التي كانت محلا للحكم السابق ، ولا يكفي للقول بوحدة السبب في الدعويين أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الاولى أو أن تتحد معها في الوصف القانوني أو أن تكون الواقعتان كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع متماثلة ارتكبتها المتهم لغرض واحد اذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة التي يتمتع معها القول بوحدة السبب في كل منهما ، لما كن ذلك ، وكانت الجريمة المسند للطاعن ارتكابها بالمخالفة لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة - هي من جرائم العادة • وهي بطبيعتها هذه رهن بشبوت مقدمات خاصة جعلها الشارع امانة على قيامها بما يقتضى دائما توقيع الجزاء عنها مع جزاء الجريمة أو الجرائم الاخرى حتى لو كانت هذه الجرائم تدخل على نوع ما في تكوين جريمة العادة - اذ تظل في باقى أركانها مستقلة عن الجريمة الاولى ،

يستوى في ذلك أن ترفع الدعوى الجنائية عنها في قرار واحد مع الجريمة أو الجرائم الأخرى أو كل بقرار على حده ، ولا محل لسريان حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات في هذه الحالة . والقول بغير ذلك يترتب عليه تعطيل نصوص العقاب الذي فرضه الشارع لجرائم العادة في مكافحة الدعارة وانحراف عن الغاية التي تفيهاها من نصوص هذا القانون .

لما كان ذلك ، وكان الين من مطالعة الأوراق والحكم المطعون فيه أن موضوع القضية رقم ٢٦١ لسنة ١٩٧٨ جنح بلدية القاهرة السابق الحكم فيها بإدانة الطاعن وآخر ، هو السماح بارتكاب أفعال مخلة بالحياء العام بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ بشأن المحلات العامة في حين أن موضوع الدعوى المطروحة هو أن الطاعن وهو صاحب محل عام سهل عادة أفعال الفجور والدعارة بقبوله أشخاصا يرتكبونها في محله وهي واقعة يعاقب عليها بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن مكافحة الدعارة ويدخل في تكوين عناصرها ركن الاعتداء فانها تكون مغايرة تماما لتلك التي كانت محلا للحكم السابق صدوره في الجنبه ٢٦١ سنة ١٩٧٨ آنفة البيان وتكون لكل من الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة ووقعت كل منهما بناء على نشاط إجرامي خاص بما تتحقق معه المغايرة التي يتمتع معها القول بوحده السبب الذي تقوم عليه عناصر الواقعة الاجرامية في كل من الدعوى السابق الحكم فيها والدعوى المطروحة مما لا يحوز معه الحكم السابق صدوره حجية في الواقعة الجديدة محل الدعوى المنظورة . واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن - ان ما أورده الحكم المطعون فيه نقلا عن أقوال الشاهد . . . في تحقیقات النيابة من أنه دفع لمتهم الثالث مبلغ ستة عشر جنيها مقابل تأجير الشاليه وارتكاب الفحشاء به - له أصله الثابت بمحضر تحقيق النيابة المفتوح بتاريخ التاسع من أبريل سنة ١٩٧٨ فان ما ينصاه الطاعن من قالة خطأ

الحكم فى الاسناد فى هذا الصدد يكون على غير أساس - • لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر ركن العادة فى حق الطاعن بما ثبت للمحكمة من الاطلاع على محضر اللجنة رقم • • • سنة ١٩٧٨ آداب القاهرة الذى قيد اداريا برقم • • • سنة ١٩٧٨ من ضبط. وجلين وامرأتين بغرف الملهى متجربين من ثيابهم ، ومما اعترف به فى الدعوى الراهنة كل من • • • ، اللذين ضبطا بغرفتين بالملهى مع امرأتين - من انهما ارتكبا الفحشاء معهما يوم الضبط وكذا فى مرة سابقة بذات الملهى - وهو ما أيدته المرأتان • وأيضا مما اعترف به آخران من انهما استأجرا غرفة بالملهى لهذا الغرض وضبطا قبل ارتكابه ، وكذا مما قرره المتهمون الثالث والرابع والخامس من ان الطاعن والمتهم الثانى يتقاضيان أجرا زائدا نظير تأجير الغرف لهذا الغرض - وبما ثبت من اطلاع النيابة العامة على دفتر قيد النزلاء من أن البقاء بشاليهات الملهى لرجل وامرأة لم يجاوز الساعة أو نصف الساعة فى بعض الايام • لما كان ذلك - وكان ثبوت ركن الاعتياد فى الجريمة المسندة للطاعن هو من الأمور التى تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، ولا تشرىب على المحكمة ان هى عولت فى اثباته على أقوال الشهود واعترافات المتهمين التى اطمأنت اليها طالما ان القانون لا يستلزم لثبوتة طريقة معينة للاثبات ، كما أنه لا حرج عليها من أن تستأنس بسبق اتهام المتهم فى مثل هذه الجريمة كقرينة على وقوعها بصرف النظر عن مآل الاتهام فيها ، ومن ثم ، فان النعى على الحكم المطعون فيه بدعوى فساد استدلاله فى استخلاص ركن الاعتياد يكون فى غير محله • لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن بانتفاء ركن العلم وأثبته فى حقه بما أورده من أقوال للمتهم الثالث من أنه طلب منه الكف عن استقبال الاشخاص الذين يرتكبون الفحشاء فى الملهى فأمره بأن يمثل لما يسند اليه من أعمال ، وبما شهد به العاملون بالملهى من انه - أى الطاعن - كان يعلم بما يجرى من أفعال منافية للاداب ، ثم بما قرره هو من أنه كان يشرف على

ما يدون بدفتر النزلاء وبه ما يشير الى قصر مدة بقاء الاشخاص من الجنسين ، لما كان ذلك ، وكان تقدير قيام العلم الذي يتوافر به القصد الجنائي يعد مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب وكان ما أثبتته الحكم المطعون فيه على نحو ما تقدم كاف وسائق لاستظهار تحقق القصد الجنائي لدى الطاعن ، فان منعا في هذا الشأن لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المستند الى المتهم بل هي مكلفة بتحصيص الواقعة المطروحة أمامها بكافة كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، وكان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة قد نص في الفقرة « ب » من المادة التاسعة منه على عقاب كل من يملك أو يدير منزلا مفروشا أو غرضا مفروشة أو محلا مفتوحا للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصا يرتكبون ذلك أو بسماحه في محله بالتحريض على الفجور أو الدعارة وكان ما أثبتته الحكم المطعون فيه في حق الطاعن أنه يملك محلا (ملهى) به بعض الغرف المفروشة ويغشاه الجمهور بغير تمييز وقد دأب على استقبال الاشخاص من الجنسين ممن يرتكبون الفجور والدعارة ويؤجر الغرف لهم لهذا الغرض فان ذلك مما تحقق به الجريمة الواردة في المادة التاسعة آتفة البيان وليست المادة الثامنة التي تفترض فتح أو ادارة محل على وجه التحديد للفجور أو الدعارة وهو ما وصفت به النيابة العامة الواقعة وسائرهما في ذلك الحكم المطعون فيه مما يكون معه مخطئا في تطبيق القانون في هذا الخصوص .

لما كان ذلك ، وكان العيب الذي شاب الحكم على هذا النحو قد اقتصر على التكييف القانوني للواقعة حسبما أثبتتها الحكم وحققة النص الواجب التطبيق عليها وهي بذاتها الواقعة التي رفعت عنها الدعوى دون اضافة عناصر جديدة وتعتبر الجريمة الأخف ، ومن ثم فانه يتعين - حسب

القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات
الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ -
أن تصحح هذه المحكمة الخطأ وتحكم بمقتضى القانون - بقصر عقوبة
الغلق على مدة ثلاثة أشهر والغاء عقوبة المصادرة ومع الإبقاء على عقوبة
الحبس المقضى بها على الطاعن لدخولها في نطاق العقوبة المقررة لتلك
الجريمة طبقاً لما هو منصوص عليه في المادة التاسعة من القانون رقم ١٠
لسنة ١٩٦١ •

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : محمد يونس ثابت ، فوزى المملوك ،
راغب عبد الظاهر وحسن غلاب .

(٢١٩)

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٥٢ القضائية

- ١ - نيابة عامة • نقض « المصلحة في الطعن والصفة فيه » •
طعن « الصفة في الطعن » •
- للنيابة العامة الطعن في الحكم • ولو كانت المصلحة للمحكوم عليه •
أساس ذلك ؟ •
- ٢ ، معارضة « نظرها والحكم فيها » • نقض « حالات الطعن •
الخطأ في تطبيق القانون » • محكمة النقض « سلطتها في نظر الطعن » •
تشديد العقوبة المحكوم بها استثنافيا • بناء على معارضة المتهم
وحده • خطأ في القانون • وجوب تصحيحه بتأييد الحكم المعارض فيه •
أساس ذلك ؟

١ - لما كانت النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي
خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص بمنايتها تمثل الصالح العام
وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه
المناسبة ان تطعن في الاحكام ، وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة
خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه ، ومن
ثم فان مصلحتها في الطعن المائل تكون قائمة ولو أن الحكم قد قضى

إبداء المطعون ضده ، واذ كان ذلك وكان الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون فانه يكون مقبولا شكلا . د

٢ - متى كان الين من الأوراق ان الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده بوصف أنه اشترك مع مجهول في تزوير محرر عرفي واستعماله . ودائمه محكمة أول درجة بالحبس ستة أشهر مع الشغل عن التهمتين فاستأنف ، ومحكمة ثاني درجة قضت حضوريا اعتباريا بتعديل العقوبة الى الحبس شهرا واحدا مع الشغل واذ طعن المحكوم عليه وحده في هذا الحكم بالمعارضة فقد حكم في المعارضة بتعديل العقوبة الى الحبس شهرين مع الشغل . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه وقد قضى في المعارضة المقامة من المحكوم عليه وحده برفع عقوبة الحبس الى شهرين بدلا من شهر واحد ، فإنه يكون قد خالف القانون ، وذلك لما هو مقرر من انه لا يصح أن يضار الطاعن بطعنه ، ويتعين من ثم نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا عملا بنص الفقرة الاولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وتصحيحه بجعل عقوبة الحبس المقضى بها شهرا واحدا مع الشغل على ما قضى به الحكم المعارض فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أولا : اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع مجهول في ارتكاب تزوير في محرر عرفي هو مخالصة مؤرخه في ١ من سبتمبر سنة ١٩٦٥ بأن حرضه واتفق معه على اصطناعها بأن يضع امضاء مزورا نسب صدوره الى وقد وقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وذلك التحريض . ثانيا : استعمل المحرر المزور سالف الذكر بأن قدمه لمحكمة منيا القمح الجزئية في القضية

رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٦٦ مدنى منيا القمح ' وطلبت عقابه بالمواد ٢/٤٠ ، ٣ ، ٤١ ، ٢١٥ من قانون العقوبات • ومحكمة جناح منيا القمح قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل عن التهمتين وكفالة ثلاثة جنيهاات لاييقاف التنفيذ • فاستأنف المحكوم عليه • ومحكمة الزقازيق الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بجعل مدة الحبس شهرا واحدا مع الشغل • فعارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه وحبس المتهم شهرين مع الشغل •

فطغت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ••• الخ •

الحكمة

من حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون أنه قد خالف القانون اذ أضرار المحكوم عليه الطاعن بطعنه بأن قضى فى المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه بعقوبة أشد مما قضى به الحكم المعارض فيه بما يعيبه ويوجب نقضه •

وحيث أنه لما كانت النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص بمثابتها تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه المثابة ان تطعن فى الاحكام ، وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليه ، ومن ثم فان مصلحتها فى الطعن المائل تكون قائمة ولو أن الحكم قد قضى بادانة المطعون ضده ، واذا كان ذلك وكان الطعن قد استوفى الشكل المقرر فى القانون فانه يكون مقبولا شكلا •

وحيث أن البين من الأوراق ان الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده بوصف انه اشترك مع مجهول في تزوير محرر عرفى واستعماله ، ودائمه محكمة أول درجة بالحبس ستة أشهر مع الشغل عن التهمتين فاستأنف ، ومحكمة ثانی درجة قضت حضوريا اعتباريا بتعديل العقوبة إلى الحبس شهرا واحدا مع الشغل واذ طعن المحكوم عليه وحده في هذا الحكم بالمعارضة فقد حكم في المعارضة بتعديل العقوبة الى الحبس شهرين مع الشغل . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه وقد قضى في المعارضة المقامة من المحكوم عليه وحده برفع عقوبة الحبس الى شهرين بدلا من شهر واحد ، فإنه يكون قد خالف القانون ، وذلك لما هو مقرر من انه لا يصح أن يضار الطاعن بطعنه ، ويتعين من ثم نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا عملا بنص الفقرة الاولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وتصحيحه بجعل عقوبة الحبس المقضى بها شهرا واحدا مع الشغل على ما قضى به الحكم المعارض فيه .

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

بإدارة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : محمد يونس ثابت ، وفوزي المملوك .
ورائب عبد الظاهر ومحمد حسن .

(٢٢٠)

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٥٢ القضائية

نقض « الصفة في الطعن » • وكالة • محاماه • وكاله •

تقرير محام بالطعن نيابة عن المدعى بالحق المدني وتقديمه اثباتاً
لصفته • توكيلاً صادراً من الأخير لعدة محامين ليس من بينهم المحامي
المقرر بالطعن • أثره : عدم قبول الطعن شكلاً • أساس ذلك ؟ •

من حيث أن الأستاذ المحامي قرر بالطعن بالنقض في
الحكم المطعون فيه بصفته وكلاً عن المدعى بالحقوق المدنية بموجب
توكيل أشير إلى رقمه بورقة التقرير بالطعن ، بيد أن التوكيل المشار
إليه لم يقدم للتثبت من صفة المقرر ، وإنما قدم توكيل آخر صادر
من المدعى بالحقوق المدنية لعدة محامين ليس من بينهم المحامي المقرر
بالطعن المائل • لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التقرير بالطعن حق
شخصي لمن صدر الحكم ضده وليس لغيره أن ينوب عنه في مباشرته
إلا إذا كان موكلًا منه توكيلاً يخوله ذلك الحق ، فإن هذا الطعن يكون
قد قرر به من غير ذي صفة ولا يشفع في ذلك ما نصت عليه المادة ٩٠
من قانون المحاماه الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ من أجازته
اتاقبة المحامي الموكل أحد زملائه في مباشرة بعض الاجراءات ، مادام

أن من قرر بالطعن لم يفصح عن أنه يباشر هذا الاجراء نيابة عن زميله الموكل ، وذلك لما هو مقرر من أن تقرير الطعن ورقة شكلية من أوراق الاجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذي يشهد بصدور العمل الاجرائي عن صدر عنه على الوجه المعير قانونا فلا يجوز تكملة أى بيان فى التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه لما كان ما تقدم فانه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا ومصادرة الكفالة عملا بحكم المادة ٣٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها : أعطت بسوء نية الى الجمعية التعاونية للبترول شيكا على بنك القاهرة فرع أسوان لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، وطلبت عقابها بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات . وادعى رئيس مجلس ادارة الجمعية التعاونية للبترول بصفته مدنيا قبل المتهمة بمبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح أسوان بعد أن ضمت الدعوى رقم لسنة ١٩٧٨ أسوان ، والمقامة بطريق الادعاء المباشر من المدعية ضد بوصف أنه فى خلال سنة ١٩٧٧ بدائرة قسم أسوان محافظتها / خان الأمانة عن الورقة التى استولى عليها ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات ، قضت حذوريا فى الدعوى الأصلية رقم لسنة ١٩٧٨ ، ببراءة المتهمة ورفض الدعوى المدنية ، وغايبا فى الدعوى المنضمة رقم لسنة ١٩٧٨ ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية . فاستأنف المدعى بالحق المدنى (فى الدعوى الأصلية) ، كما استأنفت النيابة العامة . ومحكمة أسوان الابتدائية - بهيئة استئنافية -

قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد
الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ المحامي عن المدعى بالحق المدني في هذا
الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

من حيث ان الأستاذ المحامي قرر بالطعن بالنقض في
الحكم المطعون فيه بصفته وكلا عن المدعى بالحقوق المدنية بموجب
توكيل أشير الى رقمه بورقة التقرير بالطعن ، بيد أن التوكيل المشار
اليه لم يقدم للتثبت من صفة المقرر ، وانما قدم توكيل آخر صادر
من المدعى بالحقوق المدنية لعدة محامين ليس من بينهم المحامي المقرر
بالطعن المائل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التقرير بالطعن حق
شخصي لمن صدر الحكم ضده وليس لغيره أن ينوب عنه في مباشرته
الا اذا كان موكلا منه توكيلا يخوله ذلك الحق ، فان هذا الطعن يكون
قد قرر به من غير ذي صفة ولا يشفع في ذلك ما نصت عليه المادة ٩٠
من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ من أجازة
اتابة المحامي الموكل أحد زملائه في مباشرة بعض الاجراءات ، مادام
أن من قرر بالطعن لم يفصح عن أنه يباشر هذا الاجراء نيابة عن
زميله الموكل ، وذلك لما هو مقرر من أن تقرير الطعن ورقة شكلية
من أوراق الاجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية

باعتبارها السند الوحيد الذي يشهد بصدور العمل الاجرائى عن صدر
عنه على الوجه المعتبر قانونا فلا يجوز تكملة أى بيان فى التقرير بدليل
خارج عنه غير مستمد منه لما كان ما تقدم فانه يتعين الحكم بعدم
قبول الطعن شكلا ومصادرة الكفالة عملا بحكم المادة ٣٦ من قانون
حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧
لسنة ١٩٥٩ مع الزام الطاعن المصروفات المدنية .

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عادل أبرهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : محمد يونس ثابت ، محمد عبد الرحيم نافع ،
حسن غلاب ومحمد حسن .

(٢٢١)

الطعن رقم ١٠٢٠١ لسنة ٢٠٢ القضائية

- نقض « التقرير بالطعن وايداع الأسباب » • نيابة عامة •
- التقرير بالطعن بالنقض • ورقة شكلية • وجوب حملها مقوماتها
- الأساسية • تكملتها بأي دليل خارج عنها • غير جائز • أساس ذلك ؟ •
- ورود التقرير عن بيانات قضية وحكم ومحكوم عليه تختلف عن
- الحكم موضوع الطعن • وأسباب الطعن المودعة • هو والعدم سواء •
- أثر ذلك ؟ •

من المقرر أن تقرير الطعن هو ورقة شكلية من أوراق
الاجراءات التي يجب ان تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها
السند الوحيد الذي يشهد بصدور العمل الاجرائي ممن صدر عنه على
الوجه المعتبر قانونا ، فلا يجوز تكملة أى بيان فى التقرير بدليل خارج
عنه غير مستمد منه • لما كان ذلك ، وكان من المقرر أيضا أن التقرير
بالطعن بالنقض - كما رسمه القانون - هو الذى يترتب عليه دخول
الطعن فى حوزة المحكمة واتصالها به بناء على افصاح ذى الشأن عن
رغبته ، فان عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة ، ولا تتصل به
محكمة النقض ولا يقضى عنه تقديم أسباب له ، واذا كان الثابت أن هذا

الطعن - وأن أودعت أسبابه في الميعاد موقعة من السيد المحامي العام الأول - إلا أن التقرير به قد جاء عن بيانات وحكم ومحكوم عليه تختلف كلها عن الحكم موضوع الطعن وأسباب الطعن المودعة ومن ثم فهو والعدم سواء مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أولاً : أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مشسختاً (طينجه) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ثانياً : أحرز ذخائر (٤٥٦) طلقة مما تستعمل في السلاح الناري مالف الذكر دون أن يكون مرخصاً له بأحرازه ، وطلبت إلى مستشار الاحالة احواله لمحكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للمقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات أسوان قضت حضورياً عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ٣٠ من قانون العقوبات ببراءة المتهم مما أسند اليه ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطين .

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

من حيث ان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٨١ وقد حرر تقرير الطعن فيه بطريق النقض بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٨١ وأودعت - في اليوم ذاته - الأسباب التي بنى عليها الطعن موقعة من السيد المحامي العام الأول بنيابة استئناف قنا .

بيد أن الثابت بتقرير الطعن أنه غير خاص بالأسباب المودعة ولا بالقضية المطعون في الحكم الصادر فيها إذ تختلف بياناته عنهما في اسم المطعون ضده ورقم القضية الصادر فيها الحكم المطعون فيه وتاريخ صدور ذلك الحكم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقرير الطعن هو ورقة شكلية من أوراق الاجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذي يشهد بصدور العمل الاجرائي ممن صدر عنه على الوجه المقبر قانونا ، فلا يجوز تكملة أى بيان في التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أيضا أن التقرير بالطعن بالنقض - كما رسمه القانون - هو الذي يترتب عليه دخول الطعن في حوزة المحكمة واتصالها به بناء على افصاح ذى الشأن عن رغبته ، فان عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة ، فلا تتصل به محكمة النقض ولا يغنى عنه تقديم أسباب له ، واذ كان الثابت أن هذا الطعن - وأن أودعت أسبابه في الميعاد موقعة من السيد المحامي العام الأول - الا أن التقرير به قد جاء عن بيانات قضية حكم ومحكوم عليه تختلف كلهما عن الحكم موضوع الطعن وأسباب الطعن المودعة ومن ثم فهو والعدم سواء مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

بقيادة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : محمد يونس ثابت ، عبد الرحيم نافع ،
حسن غنلاب ومحمد حسن .

(٢٢٢)

الطعن رقم ٥٢٠٢ لسنة ٥٢ القضائية

- ١ - اثبات « بوجه عام » « شهود » .
- كفاية الشك في صحة اسناد التهمة الى المتهم للقضاء بالبراءة .
- حد ذلك ؟
- ٢ - اثبات « بوجه عام » « شهود » . نقض « اسباب الطعن » .
- مالا يقبل منها .
- لا يقدح في سلامة الحكم أن تكون إحدى دعائمه معيبة . مادام
- قد أقيم على أخرى تكفى لحمله .
- مثال .

١ - من المقرر أنه يكفي في المحاكمات الجنائية ان تشكك
محكمة الموضوع في صحة اسناد التهمة الى المتهم كي تقضى له بالبراءة
اذ ملاك الأمر كله يرجع الى وجدانها مادام الظاهر انها احاطت بالدعوى
عن بصر وبصيرة وأقامت قضاءها على أسباب تحمله .

٢ - لما كان الين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى
وعرض لأدلة الثبوت فيها بما يكشف عن تمحيصه لها والأحاطة بظروفها

وبأدلة الاتهام فيها ، خُصص الى ان التهمة الموجهة الى المطعون ضده محل شك للأسباب التي أوردتها ، وهي أسباب من شأنها ان تؤدي في مجموعها الى النتيجة التي انتهى اليها ، ومن ثم فان نفي الطاعنة على الحكم بفساد الاستدلال لا يكون في محله ، اذ لا يقدح في سلامة الحكم أن تكون احدى دعائمه معيبة ، مادام قد أُقيم على دعائم أخرى تكفي لحمله ، وعلى ذلك فانه بفرض صحة ما تنعاه الطاعنة عليه من خطأ فيما استخلصه من امساك الضابط عن ذكر أسماء أفراد القوة المصاحبة له ، فان هذا العيب غير منتج مادام اليين من سياق الحكم أنه قد أُقيم على دعائم أخرى متعددة لم يوجه اليها نفي وتكفي وحدها لحمله . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهريين مخدرين (حشيشا) ، (أفيونا) ، في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت الى مستشار الاحالة احالته لمحكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة فقرر ذلك . ومحكمة جنايات أسوان قضت حضوريا عملا بالمادة ٣٠٤/١ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ٣٠ من قانون العقوبات ببراءة المتهم مما أسند اليه ومصادرة الجوهريين المخدرين المضبوطين .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث ان ما تنهيه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه اذا قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة احراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار فقد شابه الفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه استند - ضمن ما استند اليه - الى ان امساك الضابط عن الادلاء بأسماء أفراد القوة المرافقة له بحجة ان مأموريتهم اقتضت على المحافظة على الأمن انما كان بقصد التخلص مما قد يدلون به من أقوال توهم من شهادته - على الرغم من ان عدم ذكر الضابط أسماء مرافقيه لا ينال من سلامة أقواله وصلاحيتهما كدليل في الدعوى - مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث انه من المقرر أنه يكفي في المحاكمات الجنائية أن تشكك محكمة الموضوع في صحة اسناد التهمة الى المتهم كى تقضى له بالبراءة اذ ملاك الأمر كله يرجع الى وجدانها مادام الظاهر أنها احاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة وأقامت قضائها على أسباب تحمله لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه بعد ان بين واقعة الدعوى ، وعرض لأدلة الثبوت فيها بما يكشف عن تمحيصه لها والأحاطة بظروفها وبأدلة الاتهام فيها ، خلص الى أن التهمة الموجهة الى المطعون ضده محل شك للأسباب التي أوردتها ، وهى أسباب من شأنها ان تؤدي في مجموعها الى النتيجة التي انتهى اليها ، ومن ثم فان نعى الطاعة على الحكم بفساد الاستدلال لا يكون في محله ، اذ لا يقدح في سلامة الحكم أن تكون احدى دعائمه معيبة ، مادام قد أقيم على دعائم أخرى تكفى لحمله ، وعلى ذلك فانه بقرض صحة ما تنهيه الطاعة عليه من خطئه فيما استخلصه من امساك الضابط عن ذكر أسماء أفراد القوة المصاحبة له ، فان هذا العيب غير منتج مادام البين من سياق الحكم أنه قد أقيم على دعائم أخرى متعددة لم يوجه اليها نعى وتكفى وحدها لحمله ، لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

بإدارة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس
المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ، حسين
كامل حنفى ، محمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى .

(٢٢٣)

الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٥٢ القضائية

١ - حكم « تسببه • تسبب معيب » • أسباب الإباحة « الدفاع
الشرعى » .

حالة الدفاع الشرعى • مناط توافرها ؟

تجريد المجنى عليه من آلة العدوان وطعنه بها تنتفى بها حالة الدفاع
الشرعى • حد ذلك ؟

٢ - دعوى مدنية • مسئولية جنائية • ضرر • أسباب الإباحة
« الدفاع الشرعى » •

صنوع خطر من الضرر واستلزم الفعل الضار • مؤداه انتفاء
مسئولية المتهم مادام لم يجاوز فى دفاعه القدر الضرورى • أثر ذلك :
وجوب رفض الدعوى المدنية • م ١٦٦ مدنى •

١ - من المقرر قانونا ان حالة الدفاع الشرعى تتوافر بوقوع
فعل ايجابى يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها
الدفاع الشرعى سواء وقع الاعتداء بالفعل أو بدر من المجنى عليه بادرة
اعتداء تجعل المتهم يعتقد لاسباب معقولة وجود خطر حال على نفسه
أو على نفس غيره أو ماله ، أنه وان كان الأصل ان تجريد المجنى عليه
من آلة العدوان ثم طعنه بها يعد محض عدوان ولا يعد من قبيل الدفاع

الشرعى ، الا أنه اذا كان تجريد المجنى عليه من آلة العدوان ليس من شأنه - بمجرده - أن يحول دون مواصلة العدوان ، فإنه يحق للمعتدى عليه ان يستعمل القوة اللازمة لدرثه مع الاخذ فى الاعتبار ما يحيط بالمدافع من مخاطر وملاسات تتطلب منه معالجة الموقف على الفور مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادى المتزن الذى كان يتعذر عليه وهو محفوظ بالمخاطر •

٢ - لما كان الفعل الضار الصادر عن المتهم ، لم يدفع اليه ضرر خارجى ، وانما استلزمه خطر صادر من الضرور نفسه ، فهو بذاته محدث ذلك الخطر الذى توفرت به حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، فان مسئولية المتهم تتقضى بتاتا ، مادامت لم تجاوز فى دفاعها القدر الضرورى ، بما يوجب رفض الدعوى •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنه بأنها (أولا) قتلت • • • • • عمدا بأن طعنته فى صدره بمدية وأطلقت عليه عيارا ناريا من مسدس قاصدة بذلك قتله فأحدثت به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته • (ثانيا) أحرزت بدون ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (مسدس) • (ثالثا) أحرزت ذخائر « ثلاث طلقات » مما تستعمل فى السلاح النارى آنف البيان دون ان يكون مرخصا لها بحياتها أو احرازها • وطلبت الى مستشار الاحالة احوالها الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة ، فقرر ذلك • فأدعى المدعون بالحق المدنى مدنيا قبل المتهمه بالزامها بدفع مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت • ومحكمة

جنايات الجيزة قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٣٤ / ١ من قانون العقوبات والمواد ١ / ١ و ٦ و ٢٦ / ٢ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ورقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ والبند (أ) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق بمعاقبة المتهم بالاشتغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة عما اسند اليها وبالزامها بان تدفع للمدعين بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . فطعنت المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض . وبتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٨٠ قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعويين الجنائية والمدنية وباعادة القضية الى محكمة جنايات الجيزة للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى والزمّت المدعين بالحقوقي المدنية المصاريف المدنية ومبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب للمحاماة . ومحكمة جنايات الجيزة (بدائرة أخرى) قضت حضوريا أولا : في الدعوى الجنائية بمعاقبة المتهم بالاشتغال الشاقة لمدة عشر سنوات . ثانيا : في الدعوى المدنية بالزامها بان تدفع للمدعين بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف .

فطعنت المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية) وقضت هذه المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة لنظر الموضوع .

الحكمة

من حيث ان النيابة العامة استندت الى التهمة انها بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٧٧ أولا : قتلت زوجها . . . عمدا بأن طعته في صدره بمدية وأطلقت عليه عيارا ناريا من مسدس فأحدثت به الاصابات الموصوفة

بتقرير الصفة التشريحية التي أودت بحياته • ثانيا : أحرزت سلاحا ناريا مششخنا « مسدسا » بدون ترخيص • ثالثا : أحرزت ثلاثة طلقات مما يستعمل فى السلاح النارى دون ان يكون مرخصا لها بأحرازه وركنت النيابة العامة فى أثبات الاتهام الى أقوال المتهمه فى التحقيقات وتقرير الصفة التشريحية •

ومن حيث ان واقعة الدعوى تجعل فيما أبلغت به المتهمه ان زوجها المجنى عليه قد داب على ضربها وتهديدها باطلاق النار عليها ، وفى صباح يوم الحادث شجر بينهما خلاف فضربها ثم حاول أن يطعنها بسكين فى رقبته فقاومته لتدرا عدوانه فأصيب فى صدره نتيجة التماسك فهم بالتقاط مسدس من فوق السرير بيد انها سبقته اليه فتوجه صوب بندقيه معلقة فوق الحائط فأطلقت عليه عيارا من المسدس اصابه فى رأسه • وقد تبين من تقرير الصفة التشريحية ان المجنى عليه أصيب فى مؤخرة الرأس من عيار نارى معمر بمقذوف مفرد يتعذر تحديد نوعه وعياره أطلق عليه من مسافة تجاوز مسافة الاطلاق القريب ونظرا لان الرأس عضو متحرك فإنه يتعذر فنيا تحديد اتجاه الاطلاق على وجه الدقة وان كان المقذوف قد اتخذ مسارا أساسيا فى الرأس من الخلف الى الامام ويميل بسيط لاعلا وانحراف قليل الى اليسار ، كما أصيب بثلاث اصابات طعنية بالصدر نفذت اثنتان منها الى تجويف الصدر محدثة تمزقات بالقلب والرئة اليمنى ومن الجائز حدوثهما بعد تمكن المتهمه من آلة الاعتداء ، ولم تنفذ الثالثة وهى جائزة الحدوث أثناء التماسك وفق تصويرها ، وأنه لا يوجد فنيا ما ينفى احتمال ان المجنى عليه كان - بعد اصابته بطعنتى الصدر مباشرة - فى حالة تسمح له أن يتجه لالتقاط مسدس من فوق السرير ثم يحاول تناول سلاح معلق فوق الحائط ، وتعزى الوفاة الى اصابة الرأس واصابات الصدر مجتمعة • ويتبين من الكشف الطبى على المتهمه ان بها اصابتين بمقدم اعلا الفخذ ومفصل الركبة اليمنى يجوز حدوثها نتيجة الاعتداء.

عليها بجسم أو أجسام صلبة راضية في وقت يتفق وتاريخ الحادث كما تبين ان بها حروقا نارية نتيجة الكي وكدمات بالفخذ الايسر وأثر التآام يظهر ايد اليسرى يجوز حدوثها من المصادمة بجسم صلب ذي حافة كسكين وأثر التآام بالعضد الايمن يجوز حدوثها من خدش أظافر نتيجة التماسك وهذه الاصابات قديمة يجوز حدوثها نتيجة الاعتداء عليها في تواريخ مختلفة سابقة على الحادث •

ومن حيث ان كلا من • • • عن نفسه وبصفته وليا شرعيا على القاصرة • • • ادعى مدنيا بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت •

ومن حيث ان الدفاع عن التهمة طلب القضاء ببرائتها لانها كانت في حالة دفاع شرعى عن نفسها •

ومن حيث أنه من المقرر قانونا ان حالة الدفاع الشرعى تتوافر بوقوع فعل ايجابى يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى سواء وقع الاعتداء بالفعل أو بدر من المجنى عليه بادرة اعتداء تجعل المتهم يعتقد لاسباب معقولة وجود خطر حال على نفسه أو على نفس غيره أو ماله ، أنه وان كان الأصل ان تجريد المجنى عليه من آلة العدوان ثم طعنه بها يعد محض عدوان ولا يعد من قبيل الدفاع الشرعى ، الا أنه اذا كان تجريد المجنى عليه من آلة العدوان ليس من شأنه - بمجرده - أن يحول دون مواصلة العدوان ، فإنه يحق للمعتدى عليه ان يستعمل القوة اللازمة لدرئه مع الاخذ فى الاعتبار ما يحيط بالمدافع من مخاطر وملاسات تتطلب منه معالجة الموقف على الفور مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادى المتزن الذى كان يتعذر عليه وهو مخوف بالمخاطر • لما كان ذلك ، وكان الثابت من أقوال التهمة - التى تسترسل المحكمة بثقتها اليها - ان المجنى عليه حاول طعنها

يسكين في رقبته فأمسكت يده ولوتها مما أدى الى اصابته بجرح قطعى فى صدره تبين من تقرير الصفة التشريحية أنه جائز الحدوث أثناء التماسك وفق تصويرها ، فانها تكون فى حالة دفاع شرعى ، ولا يحول دون ذلك ما ورد بالتقرير الطبى الشرعى أنه من الجائز أن تكون المتهمة قد طعنت المجنى عليه بعد ذلك طعنتين فى صدره بعد ان تمكنت من السكينة ، بذلك ان انتزاع السكين من يده فى هذه الحالة - ليس من شأنه أن يضع حدا لمخاوف المتهمة من مواصلة العدوان عليها ، وقد كان لهذا التخوف أسباب معقولة تتمثل فى محاصرتها فى حجرة موصدة بها أكثر من سلاح نارى ، ولم ينف التقرير الطبى الشرعى ان يكون المجنى عليه بعد اصابته فى صدره - فى حالة تمكنه من ان يحاول تناول المسدس ثم يتوجه لمحاولة تناول البندقية ، وقد عزز مخاوفها أنه سبق أن أعتدى عليها أكثر من مرة مخلفا بها اصابات أثبتتها التقرير الطبى الشرعى ، بل ومحاولة الفتك بها منذ نحو ثلاثة أشهر سابقة على الحادث عندما ضربها وألقى بها من سيارته أثناء عودتهما ليلا الى منزلها وهو ما شهد به رئيس المتهمة فى العمل أنها أبلغته به فى حينه . لما كان ذلك ، فان الظروف التى نشأ عنها حق الدفاع الشرعى تكون قد توافرت بما يبيح للمتهمة طعن المجنى عليه فى صدره بالسكين واطلاق العيار النارى عليه من المسدس الذى سبقته اليه ، اذ كانت بذلك تدرأ عن نفسها خطر عدوان حال خشيت لأسباب معقولة أن يسفر عن موتها أو اصابتها بجراح بالغة ، مما يبيح لها قتل المعتدى عمدا ، وبالتالي أحرار اداة القتل وهى السلاح موضوع التهمتين الثانية والثالثة ، وذلك عملا بنص المادتين ٢٤٥ ، ٢٤٩ أولا من قانون العقوبات ، ويتعين من ثم الحكم ببراءتها مما نسب اليها عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية •

ومن حيث أنه بشأن الدعوى المدنية ، فإنه لما كان الفعل الصادر الصادر عن المتهم ، لم يدفع إليه ضرر خارجي ، وإنما استلزمه خطر صادر من المضرور نفسه ، فهو بذاته يحدث ذلك الخطر الذي توفرت به حالة الدفاع الشرعي عن النفس ، فإن مسئولية المتهم تنتفي بتاتا ، مادامت لم تتجاوز في دفاعها القدر الضروري ، بما يوجب رفض الدعوى عملا بصريح نص المادة ١٦٦ من القانون المدني والزام رافعها بمصاريفها •

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنفى ، محمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى .

(٢٢٤)

الطعن رقم ٥٠٧٨ لسنة ٥٢ القضاية

١ - أحداث • عقوبة « العقوبة الأصلية » « العقوبة التبعية » • نيابة • نقض « التقرير بالطعن » •

تدبير الايداع فى مؤسسة الرعاية الاجتماعية المنصوص عليه بالمادة ٧ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ • عقوبة مقيدة للحرية • أثر ذلك ؟

٢ - حكم « بياناته » « بيانات حكم الادانة » « تسببه • تسبب معيب » •

بيانات حكم الادانة ؟

١ - من حيث ان تدبير الايداع فى مؤسسة الرعاية الاجتماعية الذى نصت عليه المادة السابعة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث هو عقوبة جنائية بالمفهوم القانونى تقيد من حرية الجانى ، وقد رتبها القانون المشار اليه - وهو من القوانين العقابية - لصنف خاص من الجناه هم الاحداث وأن كانت لم تذكر بالمواد ٩ وما يليها من قانون العقوبات ضمن العقوبات الأصلية والتبعية ، فإنه لا يلزم لقبول الطعن فى الحكم الصادر بها ايداع الكفالة المنصوص عليها فى المادة ٣٦ من قانون

حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧

لسنة ١٩٥٩ •

٢ - لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ببيان تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصر •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : شرعوا في سرقة المنقولات المينة بالمحضر من ملحقات منزل مسكون حالة كونهم أكثر من شخصين • وطلبت عقابهم بالمواد ٤٥ ، ٤٧ ، ٣١٧ / ١ - ٥ ، ٣٢ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٧ ، ١٥ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ • ومحكمة أحداث بندر دمايط قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بإيداع الأحداث مؤسسة الرعاية الاجتماعية • فأستأنف المحكوم عليهم - ومحكمة دمايط الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف •

فطعن والد الحدين (الطاعن الأول والثاني) ووالد الطاعن الثالث

في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ •

المحكمة

من حيث ان تدير الايداع في مؤسسة الرعاية الاجتماعية الذي نصت عليه المادة السابعة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث هو عقوبة جنائية بالمفهوم القانوني تقيد من حرية الجاني ، وقد رتبها القانون المشار اليه - وهو من القوانين العقابية - لصف خاص من الجناه هم الاحداث وان كانت لم تذكر بالمواد ٩ وما يليها من قانون العقوبات ضمن العقوبات الأصلية والتبعية ، فإنه لا يلزم لقبول الطعن في الحكم الصادر بها ايداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ومن ثم يكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث ان مما ينهأ الطاعنون على الحكم المطعون فيه انه اذ دانهم بجريمة الشروع في السرقة من مكان مسكون قد شابه قصور في التسبب ذلك بأنه خلا من بيان أركان الجريمة ومؤدى الادلة التي استخلص منها أدانتهم مما يعيه ويستوجب نقضه .

ومن حيث أنه لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة يانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا . وكان الحكم الابتدائي المؤيد

لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر على قوله « وحيث ان التهمة ثابتة في حق المتهمين وذلك مما أثبتته السيد محرر المحضر من اعتراف المتهمين بالنسبة لهذه الواقعة » . وحيث أنه قد حضر المتهمون ولم يدفعوا الاتهام بأي دفاع مقبول تطمئن اليه المحكمة ومن ثم يتعين عقابهم بمواد الاتهام .
فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

بإدارة السيد المستشار / محمد وجدي عبد الصمد نائب رئيس
المحكمة وعضوية السادة المستشارين / إبراهيم حسين رضوان ، حسين
كامل حنفي ، محمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى .

(٢٢٥)

الطعن رقم ٥٢٢٨ لسنة ٥٢ القضائية

١ - طعن « سقوطه » • نقض « سقوط الطعن » •

عدم تقدم الطاعنة لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليها •
آثاره : سقوط الطعن •

٢ - إجراءات « إجراءات المحاكمة » • تحقيق « التحقيق بمعرفة
المحكمة » • محكمة الجنايات « الإجراءات أمامها » • دفاع « الاخلال بحق
الدفاع • ما يوفره » • اثبات « شهود » • نقض « أسباب الطعن •
ما يقبل منها » •

المحاكمات الجنائية • قيامها على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة
فى مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود • للاثبات أو النفى • تحديد
القانون إجراءات اعلان المتهم من يرى سماعهم من الشهود • لا يخل
بهذه الأسس •

شهود الواقعة • على المحكمة اجابة طلب الدفاع سماعهم • ولو لم
يذكروا فى دفاعه شهود الاثبات • أعلنهم المتهم أو لم يعلنهم • أساس
ذلك ؟

عدم استجابة المحكمة لطلب الدفاع سماع الشهود • أو الرد عليه •
بالرغم من اتصال الواقعة المطلوب سماعهم عنها بواقعة الدعوى ولزوم
سماعهم للفصل فيها • يعيب الحكم •

١ - لما كانت الطاعة الثانية - على ما أفصحت عنه النيابة العامة - لم تتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليها قبل يوم الجلسة المحددة لنظر طعنهما فيتعين الحكم بسقوطه .

٢ - لما كان القانون حين رسم الطريق الذى يتبعه المتهم فى اعلان الشهود الذين يرى مصلحته فى سماعهم أمام محكمة الجنايات لم يقصد بذلك الى الاخلال بالاسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية والتي تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود لاثبات التهمة أو لنفيها مادام سماعهم ممكنا ، ثم تجمع بين ما تسخلصه من شهادتهم وبين عناصر الاستدلال الأخرى فى الدعوى المطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها فى الدعوى ، فقد كان يتعين اجابة الدفاع الى طلب سماع شهود الواقعة ولو لم يرد لهم ذكر فى قائمة شهود الاثبات أو يقم المتهم باعلانهم لانهم لا يعتبرون شهود نفى بمعنى الكلمة حتى يلتزم باعلانهم ، ولان المحكمة هى الملاذ الاخير الذى يتعين أن ينفسح لتحقيق الواقعة وتقصيها على الوجه الصحيح غير مقيدة فى ذلك بتصرف النيابة العامة فيما تبينه فى قائمة شهود الاثبات أو تسعته من أسماء الشهود الذين عاينوا الواقعة أو يمكن ان يكونوا عاينوها والا انتفت الجدية فى المحاكمة وانغلق باب الدفاع فى وجه طارقه بغير حق ، وهو ما تأباه العدالة أشد الابداء . لما كان ذلك وكانت الواقعة التى طلب سماع الشهود عنها متصلة بواقعة الدعوى طاهرة التعلق بموضوعها ، وكان سماعهم لازما للفصل فيها ، فان الحكم المطعون فيه اذ أغفل طلب الدفاع فلم يجبه أو يرد عليه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر في قضية الجناية رقم ٩٣٤٥ لسنة ١٩٨٠ روض الفرج (المقيدة بالجدول الكلى برقم ٤٥٣ لسنة ١٩٨٠) بأنهم فى يوم ٣٠ مارس سنة ١٩٧٩ بدائرة قسم روض الفرج - محافظة القاهرة • الطاعن الأول : (أولا) اشترك بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة مع مجهول فى ارتكاب تزوير فى محررات رسمية هى شهادات الاعفاء من الخدمة العسكرية أرقام ٤٦٥٣٨ باسم ٠٠٠ ، ٦١٤٦٩٧ باسم ٠٠٠ ، ٥٤٨٨٠٣ باسم ٠٠٠ ، ٦٤٦٥٣٧٢ باسم ٠٠٠ ، ٦٣٤٥٨٢٢ باسم ٠٠٠ وذلك بان حرض واتفق معه على اصطناع تلك الشهادات وساعده فى ذلك بأن املى عليه بياناتها فأثبتها المجهول بالشهادات ووقع عليها بامضاءات نسبها زورا الى موظفى وزارة الدفاع وختم عليها بأختام مقلدة لاختام تلك الجهة على غرار الشهادات الصحيحة فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وذلك التحريض وتلك المساعدة • (ثانيا) قلد بواسطة غيره أختام لاحدى الجهات الحكومية « وزارة الدفاع » ، (ثالثا) قلد بواسطة غيره أختام حكومية هما خاتمى شعار الجمهورية وصلاحية الجوازات للسفر للدول العربية والأوربية لمصلحة الهجرة والجوازات وادارة التجنيد بان اصطنع خاتما على شكل الخاتم الصحيح • (رابعا) استعمل الخاتمين المقلدين مسالفي الذكر بان ختم بهما على جوازات السفر أرقام ٨٠/٤٤٠٠٠٥ روض الفرج باسم ٠٠٠ ، ٧٨/٢٧٨٠٧٠ طنطا باسم ٠٠ ، ٧٤/٧٦٩٥ طنطا باسم ٠٠٠ ، ٧١/٤٨٨٣٤ القاهرة باسم ٠٠٠ ، ٧٧/١٣٣٧٥٢ روض الفرج باسم ٠٠٠ مع علمه بتقليد • الطاعنة الثانية : (أولا) اشتركت بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة مع مجهول فى ارتكاب تزوير فى محررين رسميين هما رخصتى القيادة رقمى ٢٨/٢٨٤٥٣ القاهرة باسم ٠٠٠ ، ٧٧/٨٧٧٤٢ الجيزة باسم ٠٠٠ وذلك بان حرضته واتفقت معه على اصطناعها وساعدته فى ذلك بان أملت عليه بياناتها فأثبتها

المجهول بالرخصتين ووقع عليهما بأمضاءات نسبها زورا الى موظفي ادارة المرور بالقاهرة والجيزة وختم عليها بخاتمين مقلدين لخاتمي الجهتين سالفى الذكر على غرار الرخصة الصحيحة فتحت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وذلك التحريض وتلك المساعدة . (ثانيا) قلدت بواسطة غيرها خاتمين لجهتين حكوميتين هما خاتم شعار الجمهورية لادارة مرور القاهرة وخاتم شعار الجمهورية لادارة مرور الجيزة . (ثالثا) قلدت بواسطة غيرها خاتمين لجهتين حكوميتين هما خاتم شعار الجمهورية لمصلحة الهجرة والجوازات وخاتم غير مطلوب للتجنيد لوزارة الدفاع بان اصطنعت خاتمين على شكل الخاتمين الصحيحين . (رابعا) استعملت الخاتمين المقلدين سالفى الذكر بان ختمت بهما على جوازات السفر أرقام ٧٧/١٩٣٢٢ روض الفرج باسمها ، ٧٧/١٣٥٦٩٢ روض الفرج باسم ٠٠٠ ، ٧٩/١٨٤٤٨٢ روض الفرج باسم ٠٠٠ مع علمها بتقليده . وطلبت الى مستشار الاحالة إحالتهم الى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٨١ عملا بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٢٠٦ و ٢١١ و ٢١٢ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١١٧ من القانون ذاته بمعاقبه كل من المتهمين (الطاعنين) بالحبس مع الشغل لمدة سنتين عن التهم المسنده اليهن

فطعن الاستاذ / ٠٠٠ نيابة عن المحكوم عليه الأول فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٨١ ، وقدمت أسباب الطعن فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٨١ موقعا عليها منه ، كما طعن الاستاذ / ٠٠٠ عن الاستاذ / ٠٠٠ المحامى نيابة عن المحكوم عليها الثانية فى هذا الحكم بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٨١ ، وقدمت أسباب الطعن فى التاريخ ذاته موقعا عليها من المحامى الأخير .

وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

من حيث ان الطاعنة الثانية - على ما أفصحت عنه النيابة العامة - لم تتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليها قبل يوم الجلسة المحددة لنظر طعنها فيتعين الحكم بسقوطه .

ومن حيث ان طعن الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجرائم الاشتراك فى تزوير محررات رسمية وتقليد واستعمال أختام حكومية قد شابته اخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المحكمة لم تجب الطاعن الى طلب سماع الشهود الذى ضمنه مذكرته المقدمة اليها بالجلسة بعد فراغه من مرافعته الشفوية مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

ومن حيث أنه يبين من محضر جلسة ١٩٨١/١١/٤ ان المدافع عن الطاعن بعد ان اكتفى بتلاوة أقوال شاهد الاثبات الشابتة بالتحقيقات وترافع فى الدعوى طالبا الحكم بالبراءة ، قدم مذكرة بدفاعه ، فقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة ١٩٨١/١١/١١ وفيها أصدرت الحكم المطعون فيه . ويبين من المفردات المضمومة أن الطاعن ضمن تلك المذكرة دفاعا مؤداه أن أصحاب الأوراق المزورة الذين وردت أسمائهم بقرار الاتهام نفوا صلاته بالجريمة ، وطلب فى ختامها سماع هؤلاء الشهود . كما يبين من وصف الاتهام - الذى أشار اليه الحكم المطعون فيه - أن الاختام المقلدة استعملت فى تزوير شهادات اعفاء من الخدمة العسكرية وجوازات سفر لأشخاص ذكرت أسمائهم فيه . لما كان ذلك ، وكان القانون حين رسم الطريق الذى يتبعه المتهم فى اعلان الشهود الذين يرى مصلحته فى سماعهم أمام محكمة الجنايات

لم يقصد بذلك الى الاخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية والتي تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود لاثبات التهمة أو لنفيها مادام سماعهم ممكنا ، ثم تجمع بين ما تستخلصه من شهادتهم وبين عناصر الاستدلال الأخرى فى الدعوى المطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها فى الدعوى ، فقد كان يتعين اجابة الدفاع الى طلب سماع شهود الواقعة ولو لم يرد لهم ذكر فى قائمة شهود الاثبات أو يقيم المتهم باعلانهم لانهم لا يعتبرون شهود نفى بمعنى الكلمة حتى يلتزم باعلانهم ، ولان المحكمة هى الملاذ الاخير الذى يتعين أن ينفصح لتحقيق الواقعة وتقصيها على الوجه الصحيح غير مقيدة فى ذلك بتصرف النيابة العامة فيما تبينه فى قائمة شهود الاثبات أو تسقطه من أسماء الشهود الذين عاينوا الواقعة أو يمكن ان يكونوا عاينوها والا انتفت الجدية فى المحاكمة وانغلق باب الدفاع فى وجه طارقه بغير حق ، وهو ما تأباه العدالة أشد الابداء . لما كان ذلك وكانت الواقعة التى طلب سماع الشهود عنها متصلة بواقعة الدعوى ظاهرة التعلق بموضوعها ، وكان سماعهم لازما للفصل فيها ، فان الحكم المطعون فيه اذ أغفل طلب الدفاع فلم يجبه أو يرد عليه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاعادة بالنسبة للطاعن بغير حاجة الى بحث بقية أوجه طعنه - وبالنسبة للطاعنة الأخرى ايضا لحسن سير العدالة .

القسم الثاني

فهرس هجائي موضوعي

للأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

السنة الثالثة والثلاثون

١٩٨٢

الاحكام الصادرة من اندائرة الجنائية

(١)

في النقابات

الصفحة	المادة
	١ - الطعن بالنقض في قرارات مجلس نقابة المحامين الفرعية باعادة الاعلان عن فتح باب الترشيح لنقابة المحامين . عدم جوازه . اساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٩٣٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٥)
٢	١ نقابات
	٢ - اشتراط الفقرة الخامسة من المادة ٥١ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ في شأن المحاماة فيمن يقيد اسمه بجدول المحامين أن يكون غير متجاوزا السن الخمسين من عمره . حده ؟ (الطعن رقم ٦١٦٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٩)
١	٢ نقابات

(ب) في المواد الحماية

(أ)

اتفاق • اتفاقيات دولية • اثبات • اجراءات
احالة • أحداث • أحوال شخصية • أحوال مدنية
اختصاص • اختلاس أموال أميرية • اخفاء أشياء
مسروقة • ارتباط • أسباب الإباحة وموانع العقاب
استجواب • استئناف • استدلالات • استعراف
وتعرف • استيلاء على مال للدولة • اشتراك • أشكال
في التنفيذ • اصابة خطأ • اعتراف • اعدام • اعداء
قضائية • اعلان • اكراه • امتناع عن تنفيذ حكم •
أمر بالأوجه • أمر بحفظ • اهانة • أوامر عسكرية •
ايجار أماكن

إتفاق

ثبوت ايجاد الفكرة وتطابق الارادات بين المتهمين على
التعدي • أثره : وجوب مساءلتهم متضامين مدنيا عما وقع
منهم أو من أحدهم من فعل غير مشروع • عدم ثبوت الاتفاق
بينهم • لا أثر له في قيام المسؤولية التضامنية • أساس ذلك ؟
(الطعن رقم ٩٣٠٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٨)

القاعدة الصفحة

صفحة	القاعدة	
		اتفاقات دولية
١٤٩	٣٠	تطبيق أحكام الاتفاقية الدولية للمخدرات الصادر بشأنها القرار الجمهوري رقم ١٧٦٤ لسنة ١٩٦٦ لا يؤثر في مجال تطبيق أحكام قانون المخدرات المعمول به • أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٤)
		إثبات
		بوجه عام :
١١	١	١ - اعتماد الحكم على تقرير الصفة التشريعية دون بيان مضمونه اكتفاء بالإشارة الى نتيجته • قصور • (الطعن رقم ٢٧٦٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٣)
٣٧	٦	٢ - الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه • ماهيته ؟ (الطعن رقم ٢٥٠٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٩)
٢٠	٣	٣ - حالات الاثارة أو الاستقرار أو الغضب • لا تنفي نية القتل • (الطعن رقم ٢٤٥٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٠)
٤٦	٧	٤ - المراد بالتسبيب المعتبر في حكم المادة ٣١٠ ج ؟ (الطعن رقم ٢٦١٨ و ٢٦٢٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٩)
٥٧	٩	٥ - ترخيص ببناء طابقين غير البناء محل الاتهام تقل تكلفة كل منهما عن خمسة آلاف جنيه • مؤداه ؟ (الطعن رقم ٢٦٤٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٠)

صفحة	القاعدة	
		٦ - لم يرسم القانون طريقا خاصا لإثبات جريمة التزوير كفاية اطمئنان المحكمة من الادلة السائغة التي أوردتها الى ثبوت الجريمة .
		اعتراف الطاعن في التحقيقات بأنه تسمى باسم غير اسمه في جواز السفر الذي لم يطلب من المحكمة فض حظه . ليس له النعى على الحكم عدم اطلاق المحكمة على المحور المزور .
٦٢	١٠	(الطعن رقم ٢٦٥٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٠)
		٧ - استدلال الحكم على جدية اعتراف متهم بالتحقيق وباقرارين كتابيين باعتراف متهم آخر لا أصل له في الأوراق . خطأ في الاسناد .
٧٣	٣	(الطعن رقم ٢٥٠٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١)
		٨ - خلو أوراق الدعوى من صحيفة الحالة الجنائية . ونفى المتهم باحراز سلاح أن له سوابق . استبعاد المحكمة الطرف المشدد . لا عيب . مادامت النيابة العامة لم تطلب التأجيل لتقديم الدليل على توافر ذلك الطرف . لا ينال من ذلك وجود مذكرة من جدول النيابة بسبق الحكم على المتهم في جريمة شروع في سرقة لم يقم الدليل على نهائيته .
٨٥	١٥	(الطعن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٦)
		٩ - العاهة المستديمة في مفهوم المادة ٢٤٠ عقوبات ؟ تقدير قيام العاهة . موضوعي . أثر ذلك ؟
١٢٧	٢٤٠	(الطعن رقم ٤٤٧٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢)
		١٠ - كفاية الشك في صحة اسناد التهمة الى المتهم للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية في احاطة الحكم بالدعوى عن بصير وبصيرة .

صفحة	القائمة	
		الرد على كل دليل من أدلة الاتهام • غير لازم • علة ذلك ؟
١٣٣	٢٦	(الطعن رقم ٤٣٣١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٣)
١٠٤٦	٢٠٤	(والطعن رقم ٤٣٢١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦)
١٠٩٠	٢٢٢	(والطعن رقم ٥٢٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨)
		١١ - مجرد تمسك المطعون ضده بالمحرر المزور • كونه صاحب المصلحة في تزويره • عدم كفايته للتدليل على ارتكابه التزوير أو علمه به •
١٣٣	٢٠	(الطعن رقم ٤٣٣١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٣)
		١٢ - حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وإطراح ما يخالفها مادام استخلاصها مسائفا •
١٤٩	٣٠	(الطعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٤)
		١٣ - وزن أقوال الشاهد وتقدير ظروف الادلاء بها موضوعي
		أخذ المحكمة بأقوال شاهد • مفاده • أطراحها الاعتبارات التي سبقت لحملها على عدم الأخذ بها • لها ألا تأخذ بقالة شهود النفي • مادامت لم تظمن إليها •
١٤٩	٣٠	(الطعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٤)
١٠٢٠	٢٠	(والطعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)
		١٤ - العبرة في الإثبات في المواد الجنائية باقتناع قاضي الموضوع من أي دليل أو قرينة يرتاح إليها •
١٦٥	٣	(الطعن رقم ٤٤٢٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨)
		١٥ - جريمة خطف الأنثى • المنصوص عليها بالمادة ٢٩٠ عقوبات • مناط تحققها •
١٧٣	٣٤	(الطعن رقم ٤٤٩٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٦ - ركن الاكراه في جريمة الخطف • تقديره • موضوعي •
١٧٣	٣٤	(الطعن رقم ٤٤٩٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨)
		١٧ - ركن القوة في جناية الواقعة • مناط تحققه •
١٧٣	٣٤	(الطعن رقم ٤٤٩٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨)
		١٨ - اقناعية الأدلة في المواد الجنائية • للمحكمة • الالتفات عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية • حد ذلك ؟
١٧٣	٣٤	(الطعن رقم ٤٤٩٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨)
		١٩ - حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى أو اطراح ما يخالفها •
١٧٣	٣٤	(الطعن رقم ٤٤٩٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨)
٤٢٣	٨٠	(والطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٣١)
٨٣٠	١٧٠	(والطعن رقم ٤٢١٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١)
		٢٠ - سقوط الحكم الغيابي واعادة المحاكمة في مواجهة المتهم • لا يهدر الأدلة التي تضمنتها أوراق الدعوى • للمحكمة أن تستند اليها في قضائها • ولها أن تورد في حكمها اسباب الحكم الغيابي حد ذلك ؟
١٧٣	٣٤	(الطعن رقم ٤٤٩٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨)
		٢١ - تبرئة المطعون ضدهما من تهمة الشروع في تهريب بضائع لعدم ثبوت الواقعة في حقها • قضاء ضمنى في الدعوى المدنية برفضها • ولو لم ينص على ذلك في المنطوق • علة ذلك ؟
١٨٦	٣٦	(الطعن رقم ١٨٣٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١)

صفحة	القاعدة	
		٢٢ - العلامات المعاقب على تقليدها بالمادة ٢٠٦ عقوبات ؟
		الأدلة التي تشتمل على أصل العلامة • والأثر الذي ينطبع عند استعمالها • سواء • مثال •
٢١٨	٤٤	(الطعن رقم ٤٥٨٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٦)
		٢٣ - الامتناع عن التجارة • علة تأثيمه ؟
		نقل المشرع في القانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ عبء اثبات قيام العذر الجدى أو المبرر المشروع للتوقف عن التجارة على التاجر •
		العذر الجدى • دون القوة القاهرة •
		توافر العذر الجدى • مؤداه ؟
		الدفع بقيام العذر أمام محكمة الموضوع • وجوب تحقيقه •
		دفع الطاعن فى جريمة توقف عن انتاج خبز • بانشغاله فى حادث مقتل ابن عمه • جوهرى تندفع به التهمة • يتعين على المحكمة تحقيقه • عدم تفتننها لدلالته وردها عليه بما لا ينفية • عيب • أساس ذلك ؟
٢٢٧	٤٦	(الطعن رقم ٤٦٣٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٨)
		٢٤ - العلم فى جريمة اخفاء الأشياء المسروقة • استفادته من ظروف الدعوى وملابساتها • تحدث الحكم عنه صراحة • غير لازم • شرط ذلك ؟
٢٣٢	٤٧	(الطعن رقم ٢٥٨٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)

الصفحة	القائمة	
٢٣٢	٤٧	٢٥ - حق المحكمة في الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه • وعلى غيره • ولو عدل عنها • (الطعن رقم ٢٥٨٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)
٢٣٢	٤٧	٢٦ - حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال المتهم في محضر الشرطة والاعراض عن قول أبداه في تحقيق النيابة • (الطعن رقم ٢٥٨٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)
٢٣٢	٤٨	٢٧ - عدم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد المتعددة • كفاية إيرادها ما تطمئن إليه منها • عدم التزامها ببيان علة ذلك أو تحديد موضع الدليل من الأوراق • مادام له أصل فيها • (الطعن رقم ٥٤١٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)
٢٣٢	٤٩	٢٨ - لمحكمة الموضوع الالتفات عن دليل النفي • ولو حملته أوراق رسمية • ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقى الأدلة القائمة في الدعوى • علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٤١٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)
٢٣٢	٤٧	٢٩ - عدم التزام المحكمة بتتبع المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى • مثال • (الطعن رقم ٥٤١٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)
٢٣٢	٤٧	٣٠ - الامتناع عن التجارة • علة تأثيمه ؟ نقل المشرع في القانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ عبء اثبات قيام العذر الجدى أو المبرر المشروع لتوقف عن التجارة على التاجر •

صفحة	القاعدة	
		العدز الجدى دون القوة القاهرة •
		توافر العذر الجدى • مؤداه ؟
		الدفع بقيام العذر أمام محكمة الموضوع • وجوب تحقيقه •
		دفع الطاعن التهمة بأنه قدم طلبا بالتوقف عن انتاج الخبر لاجراء اصلاحات بمخبره • جوهرى • اغفال المحكمة له قصور واخلال بحق الدفاع • لا يغير من ذلك منحها المتهم أجلا لتقديم ما يفيد الترخيص له بالتوقف عن الانتاج • أساس ذلك ؟
١٦٢	٥٤	(الطعن رقم ٥٦٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٤)
		٣١ - تحقق مسئولية الشاهد زورا • مناطها ؟
		الفصل فى مخالفة الشهادة للحقيقة • موضوعى •
		اثبات المحكمة أن الشاهدين شهدا بما تنطق به شواهد الحال وظاهر المستندات • عدم توافر أركان الجريمة •
٢٩٩	٦٢	(الطعن رقم ٥٧٢٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٧)
		٣٢ - كفاية أن يكون من شأن الشهادة الزور أن تؤثر فى الحكم ولو لم يتحقق ذلك بالفعل •
٢٩٠	٦٢	(الطعن رقم ٥٧٢٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٧)
		٣٣ - تمام الاشتراك فى التزوير غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة • كفاية الاعتقاد بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها • مادام سائغا •
٣١٠	٦٩	(الطعن رقم ٤٨٧٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٩)
		٣٤ - افتراض الضرر فى تزوير الأوراق الرسمية •
		علته ؟
٣١٠	٦٤	(الطعن رقم ٤٨٧٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٣٥ - امكان كشف التزوير ممن لديهم دراية خاصة . عدم انتفاء الجريمة ما دام أنه يتخددع بالمحرر بعض الناس .
٣١٠	٦٤	(الطعن رقم ٤٧٨٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٩)
		٣٦ - المقصود بالفراش الذي يثبت به النسب ؟ المراد بالنص على أن الولد للفراش .
٣٢٢	٦٦	(الطعن رقم ٤٨٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٠)
		٣٧ - كفاية ايراد الحكم للأدلة التي استخلص منها الادانة . تعقب المتهمة في كل جزئية من جزئيات دفاعها . غير لازم .
٣٧٠	٧٥	(الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٦)
		٣٨ - حق محكمة الموضوع في أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن اليه ما دام له مأخذ الصحيح من الأوراق .
٣٨٤	٧٨	(الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٧)
		٣٩ - عدم التزام محكمة الموضوع في أخذها بأقوال المتهم بنصها وظاهرها . لها أن تأخذ منها ما تراه مطابقا للحقيقة .
٣٨٤	٧٨	(الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٧)
		٤٠ - حق محكمة الموضوع في استظهار وقائع القذف من عناصر الدعوى تراقبه محكمة النقض . المادة ٣٠٩ عقوبات تطبيق لمبدأ حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه . الفصل في ذلك موضوعي . مثال لتسبيب مسائغ .
٣٠٧	٨٣	(الطعن رقم ٥٤٤٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٦)
		٤١ - جواز الأخذ برواية شخص ينقلها عن آخر . قرابة شاهد الاثبات للمجنى عليه لا يمنع من الأخذ بشهادته .

صفحة	الترجمة	
		نص الدستور على أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع • مدلوله ؟
		عدم تقييد القاضي الجنائي في المحاكمات الجنائية بنصاب معين في الشهادة • مثال :
		تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفني • غير لازم •
		كفاية أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق • حق محكمة الموضوع في المفاضلة بين تقارير الخبراء •
٤١٣	٨٤	(الطعن رقم ٨٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٨)
		٤٢ - عدم اشتراط أن يكون الدليل صريحا • دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها • كفاية أن يكون ثبوتها منه بطريق الاستنتاج من الظروف والقرائن •
٤٢٣	٨٦	(الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٣١)
٦٨٠	١٤٠	(الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٨)
		٤٣ - لا يلزم في الأدلة التي يعتمد عليها الحكم أن ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى • علة ذلك ؟
٤٤١	٩٠	(الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦)
		٤٤ - حق محكمة الجنائيات في تقدير ارتباط الجنبه بالجنائية المحالة اليها • أساسه ومداه ؟
٤٨٥	٩١	(الطعن رقم ١٠٢٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٤)

صفحة	القاعدة	
		٤٥ - تساند الأدلة في المواد الجنائية .
٤٨٥	٩٩	(الطعن رقم ١٠٢٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٤)
٦٨٠	١٤٠	(والطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٨)
٧٨٢	٦٠	(والطعن رقم ٢٢٦٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٩)
٨٤٧	١٠٢	(والطعن رقم ٤٠٣٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٤)
		٤٦ - حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة شرطه ؟ اثبات الحكم . تقاضى المستأجر مبالغ من مستأجر آخر بموافقة المالك وقضاؤه بالبراءة على سند من انتفاء صفة المؤجر في حقه . دون مناقشة صورة الوساطة في التأجير أو الاشتراك فيه . قصور .
٤٩٦	.	(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٠)
		٤٧ - عدم جدوى النعى على الحكم بالقصور في الرد على دفع يبطلان القبض والتفتيش طالما لم يتساند الحكم في الادانة الى دليل مستمد منهما .
٥١٣	١٠٠	(الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)
		٤٨ - حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . شرطه ؟
٥٤٢	١١١	(الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٤)
٥٨٠	١١١	(الطعن رقم ٢٤٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١١)
		٤٩ - اثبات الحكم من واقع دليل فني ضبط مخدر الحشيش مع الطاعن ومعاقبته بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة احراز الحشيش . أثره . انتفاء المصلحة في النعى على الحكم اغفاله التدليل على حيازة مادة الأفيون من واقع دليل فني .
٥٤٧	١٢	(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٥)

صفحة	القاعدة	
		٥٠ - حق محكمة الموضوع في تقدير الأدلة وتجزئة أقوال الشاهد والمواهمة بين ما أخذته عنه وبين ما أخذته من قول آخرين . وأن تجمع بين هذه الأقوال جملة . اسقاط الحكم بعض ماورد بأقوال شاهد . مفاده اطراحها .
٥٤٧	١٢	(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٥)
		٥١ - محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على كل دفاع موضوعي للمتهم . اكتفاء بأدلة الثبوت التي عولت عليها .
٥٤٧	١١٢	(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٥)
		٥٢ - عدم تقييد القاضي بما يتضمنه حكم صادر في ذات الواقعة على متهم آخر .
٥٦١	١١٣	(الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٩)
		٥٣ - المحاكمات الجنائية . قيامها على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود . عدم جواز الخروج على هذا الأصل . إلا إذا تعذر سماع الشهود أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . انضمام محام الى آخر ترافع عن الطاعن وتمسك بسماع شهادة ضابط المباحث اذا لم تقض المحكمة بالبراءة . مفاد . اقراره بما ورد في مرافعة زميله واعتبار طلب الأخير قائما .
٥٩١	١	(الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١١)
		٥٤ - الدفع بأن ماضبط من مخدر يغاير ماتم تحليله . ثبوت الفرق الملحوظ بين الوزنين . اعتبار الدفاع جوهريا يشهد له الظاهر . أثر ذلك ؟
٥٩٥	١٢٠	(الطعن رقم ١٨٢٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٢)

صفحة	القاعدة	
٦٠٥	١٢٢	٥٥ - استناد الحكم بالادانة الى شهادة شاهدين ليست لهما أقوال سوى ما ذكره محرر محضر ضبط الواقعة من أن أقوالهما مطابقة لرواية زميل لهما • خطأ • علة ذلك ؟ (الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٨٢/٥/١٣)
٦٠٨	١٢٣	٥٦ - الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم • ماهيته ؟ (الطعن رقم ١٨١٨ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٨٢/٥/١٦)
٦١٢	١٢٤	٥٧ - اثبات الحكم اعتمادا على أقوال الشهود والتقارير الطبية في حق كل من المتهمين تهمة اصابة أحد المجنى عليهم نتيجة اطلاق عيار نارى كان يحمله وأدانتهم بجريمة احراز سلاح وذخيرة • لاعيب • (الطعن رقم ٩٣٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٨)
٦٢١	١٢٥	٥٨ - القضاء بالبراءة للشك • حده • احاطة الحكم بواقعة الدعوى وخلوه من الخطأ في القانون • (الطعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٨٢/٥/١٨)
٦٤٤	١٣٠	٥٩ - عدم جواز ابتناء الحكم الا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى • اعتماده على أدلة أو وقائع استقاهها من أوراق قضية أخرى لم تكن منضمة للدعوى المحكوم فيها ولا مطروحة على بساط البحث تحت نظر الخصوم • أثره • بطلان الحكم • مثال • (الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٨٢/٥/١٢)
		٦٠ - العبرة في المحاكمات الجنائية • باقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه • اطمئنان الحكم الى أن

صفحة	أقراء	
٦٥٧	١٣٠	المطعون ضدها كانت مكرهة على التوقيع المتضمن استلامها منقولاتها • النعى عليه في هذا الشأن • جدل موضوعي • (الطعن رقم ١٧٣١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٥)
٦٨٠	١٤٠	(والطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٨) ٦١ - مجرد وجود عجز في حساب الموظف العام • عدم اعتباره بذاته دليلا على حصول الاختلاس • علة ذلك ؟ الأحكام الجنائية • وجوب أن تبني على الجزم واليقين • اثارة الطاعن دفاعا بأن العجز في حسابه يرجع الى عدم انتظام العمل وقيام آخرين بالتحويل معه • دفاع جوهري • اثر ذلك ؟ عدم لزوم تحدث الحكم استقلالا عن نية الاختلاس • شرطه ؟ (الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٦)
٦٦٥	١٣٧	٦٢ - استحالة تحقيق طلب المتهم ضم أوراق • لا تمنع من ادانته متى كانت الأدلة القائمة في الدعوى كافية • (الطعن رقم ١٩٦١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)
٧٢٠	١٤٠	٦٣ - بلاغ الواقعة • لا عبرة بما اشتمل عليه مغايرا لما استندا اليه الحكم • العبرة بما اطمأنت اليه المحكمة مستخلصا من التحقيقات • (الطعن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٧)
٧٣٦	١٥٢	٦٤ - عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها • مثال لتسبيب غير معيب • (الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٢)
٧٥٢	١٥٤	٦٥ - عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير • (الطعن رقم ٤١٧٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢١)
٧٩٥	١٦٠	

الرقعة	صفحة
٦٦ - حق محكمة الموضوع في تجزئة الدليل • والأخذ بما تظنن إليه وإطراح ما عداه •	
(الطعن رقم ٤٢١٧ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٨٢/١١/١)	٨٣٠
٦٧ - البحث في توافر ظرف سبق الاصرار • موضوعي •	
حد ذلك ؟	
(الطعن رقم ٤٢١٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١)	٨٣
٦٨ - سبق الاصرار على الضرب المفضي الى موت في حق المتهمين • أثره • تضامنتهم في المسئولية عن تلك الجريمة كفاعلين أصليين • المادة ٣٩ عقوبات •	
(الطعن رقم ٤٢١٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١)	٨٣٠
٦٩ - احرار المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية • تقديرها موضوعي •	
(الطعن رقم ٢٤٥٤ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٨٢/١١/١٠)	٨٥١
٧٠ - تقدير توافر الارتباط • موضوعي • حد ذلك ؟	
(الطعن رقم ٢٤٥٤ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٨٢/١١/١٠)	٨٥٢
٧١ - العبرة في جرائم التقليد • هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف تحقق جريمة تقليد علامة مسجلة • متى كان من شأن التقليد ولو كان ظاهرا خدع الجمهور في المعاملات ولو لم يكن ينخدع به الفاحص المدقق •	
(الطعن رقم ٥٢٨٨ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٨٢/١١/١٤)	٨٧١
٧٢ - الالتزام بانتاج دقيق القمح طبقا لمواصفات معينة • وقوعه على عاتق أصحاب المطاحن والمستولين عن	

صفحة	القاعدة	
		ادارتها المادة الأولى من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ . ادانة الطاعن دون بيان الصفة التي دعت الى تأثيمة . قصور .
٨٨٤	١٨٢	(الطعن رقم ٦٠٤٦ لسنة ٥٢ قـ جلسة ١٩٨٢/١١/١٤)
		٧٣ - تحدث الحكم . صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير . غير لازم . شرط ذلك ؟
٩٣٧	١٩٤	(الطعن رقم ٤٤٢٤ لسنة ٥٢ قـ جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠)
		٧٤ - عدم رسم القانون شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة .
٩٣٧	١١٤	(الطعن رقم ٤٤٢٤ لسنة ٥٢ قـ جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠)
		٧٥ - الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابه أو الرد عليه مثال . لا يتحقق فيه هذا الطلب .
٩٣٧	١٩٤	(الطعن رقم ٤٤٢٤ لسنة ٥٢ قـ جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠)
		٧٦ - دعاوى التزوير . لم يحدد القانون طريقه اثبات معينة فيها . التعويل على الصورة الضوئية للمحرر المزور كدليل في الدعوى . لا عيب .
٩٣٧	١٩٤	(الطعن رقم ٤٤٢٤ لسنة ٥٢ قـ جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠)
		٧٧ - الاصابة الناتجة عن الاعتداء بفأس . يصح أن تكون رضية . أساس ذلك ؟
٩٥٤	١٩٠	(الطعن رقم ٤٧١٤ لسنة ٥٢ قـ جلسة ١٩٨٢/١٢/٧)
		٧٨ - احالة الحكم في بيان أقوال الشهود الى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه .
٩٥٤	١٩٨	(الطعن رقم ٤٧١٤ لسنة ٥٢ قـ جلسة ١٩٨٢/١٢/٧)

الترجمة	الترجمة	الترجمة
٧٩ - تحديد سن المحكوم عليه ذو أثر في تعيين نوع العقوبة وتحديد مدتها • أساس ذلك وأثره ؟ صحة الحكم بالاعدام رهن بمجاوزة سن المحكوم عليه ثماني عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة • أثر ذلك ؟		
تقدير سن الحدث • موضوعي • حد ذلك ؟		
مثال لتسبيب معيب في حكم بالاعدام •		
(الطعن رقم ٤٩٧١ لسنة ٥٢ ق-جلسة ١٢/١٢/١٩٨٢)	٢٠١	٩٧٣
٨٠ - تقدير الخطأ المستوجب لمستولية مرتكبه •		
موضوعي • حد ذلك ؟		
(الطعن رقم ٤٣٥٦ لسنة ٥٢ ق-جلسة ١٥/١٢/١٩٨٢)	٢٠٨	١٠٠٤
٨١ - إثناء الحكم على أدلة ليس فيها تناسق تام •		
لا يعيب • حد ذلك ؟		
(الطعن رقم ٤٣٥٦ لسنة ٥٢ ق-جلسة ١٥/١٢/١٩٨٢)	٢٠٨	١٠٠٤
٨٢ - الاعتراف في المسائل الجنائية • من عناصر الاستدلال • لمحكمة الموضوع • ألا تعول عليه متى تراءى لها مخالفته للحقيقة والواقع •		
(الطعن رقم ٤٣٥٦ لسنة ٥٢ ق-جلسة ١٥/١٢/١٩٨٢)	٢٠٨	١٠٠٤
٨٣ - عدم التزام محكمة الموضوع بسرد روايات الشهود • حسبها أن تورد منها ما تظمن إليه •		
(الطعن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٢ ق-جلسة ١٥/١٢/١٩٨٢)	٢١٠	١٠٢
٨٤ - تطلب الفصل في الدعوى تحقيق دليل بعينه • على المحكمة تحقيقه مادام ذلك ممكنا • استغناؤها عن تحقيق		

صفحة	القاعدة	
		هذا الدليل وتضمينها حكمها اسبابا سائفة دعتها الى العدول عن تنفيذ ماسبق أن أمرت به من تحقيق هذا الدليل • لاثيريب • مثال • لتسبيب غير معيب في رفض طلب انابه قضائية •
١٠٤٦	٣١٤	(الطعن رقم ٤٣٢١ لسنة ٥٢ ق-جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦)
		٨٥ - تقدير توافر ركن الاعتياذ • موضوعي • مثال • لتسبيب غير معيب على توافره •
١٠٦٩	٢١٨	(الطعن رقم ٢١٩٣ لسنة ٥٢ ق-جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨)
		٨٦ - كفاية الشك في صحة اسناد التهمة الى المتهم للقضاء بالبراءة • حد ذلك ؟
١٠٩٠	٢٢٢	(الطعن رقم ٥٢٠٢ لسنة ٥٢ ق-جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨)
		٨٧ - لايقدر في سلامة الحكم أن تكون احدى دعائمه معيبه • مادام قد أقيم على أخرى تكفى لحمله • مثال •
١٠٩٠	٢٢٢	(الطعن رقم ٥٢٠٢ لسنة ٥٢ ق-جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨)
		إعتراف :
		١ - حق محكمة الموضوع في الأخذ باعتراف المتهم في أى دور من أدوار التحقيق وأن عدل عنه بعد ذلك • تقدير صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه كان نتيجة اكراه • موضوعي •
٣٧	٦	(الطعن رقم ٢٥٠٣ لسنة ٥١ ق-جلسة ١٩٨٢/١/١٩)
		٢ - استدلال الحكم على جدية اعتراف متهم بالتحقيق وبإقرارين كتابيين باعتراف متهم آخر لا أصل له في الأوراق • خطأ في الاسناد •
٧٣	١٣	(الطعن رقم ٢٥٠٠ لسنة ٥١ ق-جلسة ١٩٨٢/١/٢١)

صفحة	العدد	
		٣ - الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع • تقديرها •
٧٢٨	١٥	(الطعن رقم ٤١٣٩ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٨٢/١٠/٥)
٩٦٢	١٩٠	(والطعن رقم ٥٣٣٦ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٨٢/١٠/٨)
		٤ - حق مأمور الضبط في سؤال المتهم دون استجواب • المادة ١٢٨ اجراءات •
		حق المحكمة في التعويل على ماتضمنه محضر جمع الاستدلالات من اعتراف • حده ؟
٩٦٢	٩٩	(الطعن رقم ٥٣٣٦ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٨٢/١٢/٨)
		٥ - الاعتراف في المسائل الجنائية • من عناصر الاستدلال لمحكمة الموضوع • ألا تعول عليه متى تراءى لها مخالفته للحقيقة والواقع •
١٠٠٤	٢٠٨	(الطعن رقم ٤٣٥٦ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)
		٦ - حق محكمة الموضوع في تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الاثبات •
١٠٣٨	٢ ٢	(الطعن رقم ٥٤٦٢ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢)
		أوراق
		١ - الحدث هو من لم تجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة • المباداة الأولى من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ • المناط في تقدير سن المتهم في هذا الخصوص هو بوثيقة رسمية فان لم تكن فبواسطة خبير • م ٣٢ من ذات القانون • البطاقة الشخصية • للمحكمة الركون اليها • في تقدير سن الحدث • علة ذلك ؟

صفحة	أند علة	
		قضاء محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى اعتبارا بأن المتهم حدث استنادا الى تقدير الخبير • ثبوت أنه يجاوز سن الأحداث بناء على أوراق رسمية • اعتبار طعن النيابة في الحكم طلبا بتعيين المحكمة المختصة • أساس ذلك ؟
٨٨	١٦	(الطعن رقم ٢٤٤٤ لسنة ٥١ قـ جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)
		٢ - لمحكمة الموضوع الالتفات عن دليل النفي • ولو حملته أوراق رسمية • مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت اليها من باقي الأدلة القائمة في الدعوى • علة ذلك ؟
٢٣٧	٤٨	(الطعن رقم ٥٤١٠ لسنة ٥١ قـ جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)
		٣ - دعاوى التزوير • لم يحدد القانون طريقة اثبات معينة فيها • التعويل على الصورة الضوئية للمحرر المزور كدليل في الدعوى • لا عيب •
٩٢١	٩٤	(الطعن رقم ٤٤٢٤ لسنة ٥٢ قـ جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠)
		خبرة
		١ - بيانات حكم الادانة • م ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية •
		اعتماد الحكم على تقرير الصفة التشريحية دون بيان مضمونه اكتفاء بالإشارة الى نتيجته • قصور •
١١	١	(الطعن رقم ٢٣٦٥ لسنة ٥١ قـ جلسة ١٩٨٢/١/٣)
		٢ - عدم التزام المحكمة بإعادة المهمة للخبير أو إعادة مناقشته مادامت الواقعة قد وضحت لديها •
٢٠	٣	(الطعن رقم ٢٤٥٠ لسنة ٥١ قـ جلسة ١٩٨٢/١/١٠)

صفحة	القاعدة	
		٣ - تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسؤوليته الجنائية • موضوعي • عدم التزام المحكمة بالاستعانة بخبير الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة •
٣٧	٦	(الطعن رقم ٢٥٠٣ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨٢/١/١٩)
		٤ - تقديم ترخيص ببناء طابقين غير البناء محل الاتهام تقل تكلفة كل منهما عن خمسة آلاف جنيه • مؤداه ؟
٥٧	٩	(الطعن رقم ٢٦٤٣ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨٢/١/٢٠)
		٥ - الحدث هو من لم تجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة • المادة الأولى من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ • المناط فى تقدير سن المتهم فى هذا الخصوص هو بوثيقة رسمية فان لم تكن بواسطة خبير • م ٣٢ من ذات القانون • البطاقة الشخصية • للمحكمة الركون اليها • فى تقدير سن الحدث • علة ذلك ؟
		قضاء محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى • اعتبارا بأن المتهم حدث استنادا الى تقدير الخبير • ثبوت أنه تجاوز سن الأحداث بناء على أوراق رسمية • اعتبار طعن النيابة فى الحكم طلبا بتعيين المحكمة المختصة • أساس ذلك ؟
٨٨	١٦	(الطعن رقم ٢٤٤٤ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)
		٦ - العاهة المستديمة فى مفهوم المادة ٢٤٠ عقوبات • تقدير قيام العاهة • موضوعي • أثر ذلك ؟
١٢٧	٢٤	(الطعن رقم ٤٤٧٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفني . غير لازم . كفاية أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملازمة والتوقيق . مثال .
٢٣١	٤٨	(الطعن رقم ٥٤١٠ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)
٤١٣	٨٤	(والطعن رقم ٨٥٦ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٨٢/٣/٢٨)
٦١٤	١٢٤	(والطعن رقم ٩٣٤ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٨٢/٥/١٨)
		٨ - حق محكمة الموضوع في المفاضلة بين تقارير الخبراء .
٤١٣	٨٤	(الطعن رقم ٨٥٦ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٨٢/٣/٢٨)
		٩ - حق محكمة الموضوع في الجزم بما لم يجزم به الخبير .
٤٢٣	٨٦	(الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٣١)
		١٠ - اثبات الحكم من واقع دليل فني ضبط مخدر الحشيش مع الطاعن ومعاقبته بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة احراز الحشيش . أثره . انتفاء المصلحة في النعي على الحكم اغفاله التدليل على حيازة مادة الأفيون من واقع دليل فني .
٥٤٧	١١٢	(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٥)
		١١ - صحة الحكم بالادانة في جرائم المخدرات . اقتضاؤها أن تكون المادة المضبوطة في عداد المواد المخدرة المبينة حصرا بالقانون . القطع بماهية المادة المضبوطة . لا يصلح فيه غير التحليل .
٦٤٤	١٣١	(الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٨٢/٥/٢٥)
		١٢ - تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير . موضوعي .
٦٦٩	١٣٨	(الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٦)

صفحة	القائمة	
		١٣ - حق محكمة الموضوع في الجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعي في تقريره • شرط ذلك ؟
٦٨٠	٤٠	(الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٨)
		١٤ - لمحكمة الموضوع تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء والجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره •
٧٢٨	٥٠	(الطعن رقم ٤١٣٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٥)
		١٥ - تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير • تختص به محكمة الموضوع •
		عدم التزام المحكمة باستدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته • ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج •
		قرار المحكمة في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة • تحسين • للمحكمة العدول عنه •
٧٣٦	١٥٢	(الطعن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٧)
		١٦ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقريرهم من مطاعن • موضوعي •
٨٣٠	١٧٠	(الطعن رقم ٤٢١٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١)
		١٧ - انتهاء الحكم الى ادانة الطاعن بجريمة اختلاس مبالغ مختلف في تقديره لها مع ماعول عليه في الادانة من تقرير الخبير وأقوال الشهود • تناقض يعيبه •
٩١٥	١٨٠	(الطعن رقم ٤٣٥٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٤)

صفحة	القاعدة	
		١٨ - تمسك الدفاع بعدم استطاعة الطاعن وهو أعسر • إصابة المجنى عليه بيسار الصدر أثناء وقوفه في مواجهته وفق تصوير شاهد الاثبات • وطلبه مناقشة الطبيب الشرعى • دفاع جوهرى • الأخذ بأقوال الشهود في هذا الصدد دون تحقيقه عن طريق المختص فنيا • اخلال بحق الدفاع •
٩٦١	٢٠٠	(الطعن رقم ٤٨٤٢ لسنة ٥٢ ق-جلسة ١٢/١٢/١٩٨٢) راجع أيضا : اثبات « بوجه عام » • (القاعدة رقم ٣٤ بالصحيفة رقم ١٧٣)
		شهود :
		١ - وزن أقوال الشهود • موضوعى •
٢٩	٥	(الطعن رقم ٢٤٨٥ لسنة ٥١ ق-جلسة ١٧/١/١٩٨٢)
١٤٩	٣٠	(والطعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥١ ق-جلسة ٤/٢/١٩٨٢)
٢٣٧	٤٨	(والطعن رقم ٥٤١٠ لسنة ٥١ ق-جلسة ٢٠/٢/١٩٨٢)
٤٩٠	١٠٠	(والطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٥٢ ق-جلسة ١٥/٤/١٩٨٢)
٧٢٨	١٥	(والطعن رقم ٤١٣٩ لسنة ٥٢ ق-جلسة ٥/١٠/١٩٨٢)
٧٧٦	١٥٩	(والطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٥٢ ق-جلسة ١٩/١٠/١٩٨٢)
١٠٢٠	٢١٠	(والطعن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٢ ق-جلسة ١٥/١٢/١٩٨٢)
		٢ - تناقض الشاهد أو تضاربه فى أقواله • لايعيب الحكم • شرط ذلك •
٢٩	٥	(الطعن رقم ٢٤٨٥ لسنة ٥١ ق-جلسة ١٧/١/١٩٨٢)
٣٥١	١٠٤	(والطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٥٢ ق-جلسة ٢٠/٤/١٩٨٢)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - حق المحكمة في الاعراض عن أقوال شهود النفي . مادامت لم تستند اليها .
٢٩	٥	(الطعن رقم ٢٤٨٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٧)
		٤ - أخذ المحكمة بأقوال شاهد . مفاده . اطراحها الاعتبارات التي سيقف لحملها على عدم الأخذ بها . لها الا تاخذ بقالة شهود النفي . مادامت لم تطمئن اليها .
١٤٩	٣٠	(الطعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٤)
		٥ - سقوط الحكم الغيابي واعادة المحاكمة في مواجهة المتهم لا يهدر الأدلة التي تضمنتها أوراق الدعوى . للمحكمة أن تستند اليها في قضائها . ولها أن تورد في حكمها أسباب الحكم الغيابي . حد ذلك ؟
١٧٢	٣٤	(الطعن رقم ٤٤٩٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨)
		٦ - الخطأ في الاسناد . متى لا يعيب الحكم ؟
١٨١	٣٥	(الطعن رقم ٤٤٤٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٩)
		٧ - حق المحكمة في الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه . وعلى غيره . ولو عدل عنها .
٢٣٢	٤٧	(الطعن رقم ٢٥٨٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)
٢٩٠	٦٠	(والطعن رقم ٤٨٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٤)
		٨ - حق محكمة الموضوع الأخذ بأقوال المتهم في محضر الشرطة والاعراض عن قول أبداه في تحقيق النيابة .
٢٣٢	٤٧	(الطعن رقم ٢٥٨٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)

صفحة	القاعدة	
		٩ - عدم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد المتعددة . كفاية ايرادها ما تطمئن اليه منها . عدم التزامها . بيان علة ذلك أو تحديد موضع الدليل من الأوراق . مادام له أصل فيها .
٢٣٧	٤٨	(الطعن رقم ٥٤١٠ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)
٩٥٤	١٩٨	(والطعن رقم ٤١٧٤ لسنة ٤٢ ق- جلسة ١٩٨٢/١٢/٧)
١٠٢٠	٢١٠	(والطعن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)
		١٠ - تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفني . غير لازم . كفاية أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . مثال .
٢٣٧	٤٨	(الطعن رقم ٥٤١٠ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)
		١١ - لمحكمة الموضوع الالتفات عن دليل النفي . ولو حملته أوراق رسمية . مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقى الأدلة القائمة في الدعوى . علة ذلك ؟
٢٣٧	٤٨	(الطعن رقم ٥٤١٠ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)
		١٢ - استجابة المحكمة الاستئنافية الى طلب سماع شهود المتهم وسماعهم فعلا ، قضاؤها من بعد تأييد الحكم المستأنف لأسبابه . مفاده ؟
٢٣٧	٤٨	(الطعن رقم ٥٤١٠ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)
		١٣ - للمحكمة الاستئنافية عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا . المادة ٢٨٩

مرفحة	القائمة	
		اجراءات • محكمة ثانى درجة تقضى على مقتضى الاوراق • هى لاتجرى من التحقيقات الا ماترى لزوما لاجرائه او لاستكمال نقص فى اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة •
٢٩٥	٦١	(الطعن رقم ٥٥٣٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٦)
٣٧٠	٧٥	(والطعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٦)
٤٦٨	٩٥	(والطعن رقم ٤٥٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٨)
٥١٣	١٠٥	(والطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)
		١٤ - اتقان التزوير ليس بلازم لتحقيق الجريمة • (الطعن رقم ٤٨٧٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٩)
٣١٠	٦٤	١٥ - تناقض أقوال شهود الاثبات فى بعض تفاصيلها • لا يعيب الحكم مادام قد حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه •
٣٨٤	٧٨	(الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٧)
٧٢٨	١٥١	(والطعن رقم ٤١٣٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٥)
٧٣٦	١٥٢	(والطعن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٧)
٩٥٤	١٩٨	(والطعن رقم ٤٧١٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٧)
		١٦ - حق محكمة الموضوع فى الأخذ بقول الشاهد فى أى مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة • متى اطمأنت اليه • وان تلتفت عما عداه دون بيان العلة أو موضح الدليل فى أوراق الدعوى مادام له أصل ثابت فيها •
٣٨٤	٧٨	(الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٧)
		١٧ - جواز الأخذ برواية شخص ينقلها عن آخر • قرابة شاهد الاثبات للمجنى عليه لا تمنع من الأخذ بشهادته • عدم تقيد القاضى الجنائى فى المحاكمات الجنائية بنصاب معين فى الشهادة •

صفحة	القاعدة	
		• مثال
٤١٣	٨٩	تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفني • غير لازم كفاية أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق • (الطعن رقم ٨٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٨)
٤٤١	٩٠	١٨ - حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واطراح ما يخالفها • عدم التزامها بالأخذ بالأدلة المباشرة وحدها • حقها في استخلاص الصورة بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية • (الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦)
٥١٣	١٠٤	١٩ - حق محكمة الموضوع في الأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجز عرضه في جمع من اشباهه مادامت قد أطمأنت إليه • (الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)
٥١٣	١٠٤	٢٠ - تعذر سماع الشاهد لعدم الاستدلال عليه • لا يمنع من القضاء بالادانة مادامت الادلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت • (الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)
٥٤٠	١١٠	٢١ - تخلف الشاهد عن الحضور ولو بعد اعلانه لا يفيد أن سماعه أصبح متعذرا • أثر ذلك ؟ (الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٩)

صفحة	القاعدة	
		٢٢ - اختلاف الشهود في بعض التفاصيل • لا يعيب الحكم • متى حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه • عدم إيراد الحكم لهذه التفاصيل • مفاده • أطراحها •
٥٤٧	١١٢	(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٥)
		٢٣ - المحاكمات الجنائية • قيامها على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود • عدم جواز الخروج على هذا الأصل • إلا إذا تعذر سماع الشهود أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك • انضمام محام إلى آخر ترافع عن الطاعن وتمسك بسماع شهادة ضابط المباحث إذا لم تقض المحكمة بالبراءة • مفاده : إقراره بما ورد في مرافعة زميله واعتبار طلب الأخير قائماً •
٥٩١	١١٩	(الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١١)
		٢٤ - استناد الحكم بالإدانة إلى شهادة شاهدين ليست لهما أقوال سوى ما ذكره محرر ضبط الواقعة من أن أقوالهما مطابقة لرواية زميل لهما • خطأ • علة ذلك ؟
٦٠٥	١٢٢	(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٣)
		٢٥ - عدم التزام المحكمة أن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاؤها •
٧٣٦	١٥٢	(الطعن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٧)
		٢٦ - حق المحكمة في التعويل على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى •
٧٦٩	١٥٧	(الطعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢٧ - التمييز • شرط للأخذ بشهادة الشاهد • أثر ذلك ؟
		قيام منازعة جدية حول قدرة الشاهد على التمييز • وجوب تحقيقها •
٧٨٢	١٦٠	(الطعن رقم ٢٢٦٩ لسنة ٥٢ ق-جلسة ١٩/١٠/١٩٨٢)
		٢٨ - المحاكمات الجنائية • قيامها على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة وتسمع فيه الشهود سواء لاثبات التهمة أو لنفيها •
		نزول المدافع عن سماع الشهود • لا يحول دون عدوله عنه شفاهة أو كتابة • طالما كانت المرافعة لم تتم بعد •
		طلب سماع الشهود • اذا ما اتجهت المحكمة لغير البراءة • القضاء بالادانة دون اجابة هذا الطلب • اخلال بحق الدفاع • علة ذلك ؟
٨٥١	١٧٥	(الطعن رقم ٤٢٤٣ لسنة ٥٢ ق-جلسة ٤/١١/١٩٨٢)
		٢٩ - المحاكمات الجنائية • قيامها على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة وتسمع فيه الشهود سواء لاثبات التهمة أو لنفيها • تحديد القانون اجراءات اعلان المتهم من يرى من الشهود • لم يقصد به الاخلال بهذه الاسس •
		شهود الواقعة • على المحكمة اجابه طلب الدفاع سماعهم ولو لم يذكروا في قائمة شهود الاثبات • وسواء أعلنهم المتهم أو لم يعلنهم • أساس ذلك ؟
		عدم اجابة المحكمة طلبه الدفاع سماع شاهدين والرد عليه بما لا يسوغه • على الرغم من اتصال الواقعة المطلوب سماعها عنها ولزوم سماعهما للفصل في الدعوى • يعيب الحكم •
٨٧٠	١٧٩	(الطعن رقم ٢٤٦٦ لسنة ٥٢ ق-جلسة ١١/١١/١٩٨٢)

البيات	القائمة	صفحة
٣٠ - جواز الأخذ بأقوال المجنى عليه • ولو تأخر في الإبلاغ أو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة • مادامت المحكمة كانت على بينه من ذلك •		
(الطعن رقم ٤٢٨٦ لسنة ٥٢ ق-جلسة ١٨/١١/١٩٨٢)	١٨٦	٩٠١
٣١ - انتهاء الحكم الى أدانة الطاعن بجريمة اختلاس مبالغ أختلف في تقديره لها مع ماعول عليه في الادانة من تقرير الخبير وأقوال الشهود • تناقض يعيبه •		
(الطعن رقم ٤٣٥٩ لسنة ٥٢ ق-جلسة ٢٤/١١/١٩٨٢)	١٨٩	٩١٥
٣٢ - حق محكمة الموضوع في تحصيل أقوال الشاهد وتفهمها واستخلاص مراميها غير مقيدة بالأخذ بالأقوال الصريحة أو بمدلولها الظاهر • مادامت لا تحرف الشهادة عن موضعها •		
(الطعن رقم ٤٤٨٢ لسنة ٥٢ ق-جلسة ٢٨/١١/١٩٨٢)	١٩٣	٩٣٠
٣٣ - عدم التزام محكمة الموضوع بالإشارة الى أقوال شهود النفي • قضاؤها بالادانة • دلالة ؟		
(الطعن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٢ ق-جلسة ١٥/١٢/١٩٨٢)	٢١٠	١٠٢٠
٣٤ - إحالة الحكم في بيان شهادة شاهد الى ماورد من أقوال شاهد آخر • لا يعيبه • حد ذلك ؟		
(الطعن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٢ ق-جلسة ١٥/١٢/١٩٨٢)	٢١٠	١٠٢٠
٣٥ - لا يقدح في سلامة الحكم أن تكون إحدى دعائمه معيبة • مادام قد أقيم على أخرى تكفى لحمله • مثال •		
(الطعن رقم ٥٢٠٢ لسنة ٥٢ ق-جلسة ٢٨/١٢/١٩٨٢)	٢٢٢	١٠٩٠

صفحة	القاعدة	
		<p>٢٦ - المحاكمات الجنائية • قيامها على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود • للاثبات أو النفي • تحديد القانون اجراءات اعلان المتهم من يرى سماعهم من الشهود • لا يخل بهذه الأساس •</p> <p>شهود الواقعة • على المحكمة اجابة طلب الدفاع سماعهم ولو لم يذكروا في قائمة شهود الاثبات • أعلنهم المتهم أو لم يعلنهم • أساس ذلك ؟</p> <p>عدم استجابة المحكمة لطلب الدفاع سماع الشهود • أو الرد عليه • بالرغم من اتصال الواقعة المطلوب سماعهم عنها بواقعة الدعوى ولزوم سماعهم للفصل فيها • يعيب الحكم •</p>
١١٠٤	٢٢٥	<p>(الطعن رقم ٥٢٢٨ لسنة ٥٢ ق-جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٩)</p> <p>قرائن :</p> <p>(ا) قوة الأمر المقضى :</p> <p>حجية الاحكام • مناطها ؟</p> <p>جرائم العادة • استقلالها عن الجرائم التي تدخل في تكوينها • أثر ذلك ؟ مثال •</p>
١٠٦٩	٢١٨	<p>(الطعن رقم ٢١٩٣ لسنة ٥٢ ق-جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨)</p> <p>(ب) قرائن قضائية :</p> <p>عدم اشتراط أن يكون الدليل صريحا • دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها • كفاية أن يكون ثبوتها منه بطريق الاستنتاج • من الظروف والقرائن •</p>
٤٢٢	٨٠	<p>(الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٥٢ ق-جلسة ١٩٨٢/٣/٣١)</p>

صفحة	القاعدة	إجراءات
		إجراءات التحقيق :
٢٣٢	٤٧	١ - حق محكمة الموضوع الأخذ بأقوال المتهم في محضر الشرطة والأعراض عن قول أبداه في تحقيق النيابة . (الطعن رقم ٢٥٨٧ لسنة ٥١ ق-جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)
٤٤١	٩٠	٢ - حق مأمور الضبط القضائي في أن يسأل المتهم عن التهمة المستندة اليه دون أن يستجوبه . المادة ٢٩ إجراءات . (الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦)
٥١٣	١٠٤	٣ - حق محكمة الموضوع في الأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجر عرضه في جمع من أشباهه مادامت قد اطمأنت اليه . (الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)
٩٥٤	١٩٨	٤ - إحالة الدعوى الى محكمة أمن الدولة العسكرية العليا بإجراء صحيح . خروجها من ولاية سلطة التحقيق . أثر ذلك ؟ (الطعن رقم ٤٧١٤ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٨٢/١٢/٧)
٩٦٢	١٩٩	٥ - اختيار المحقق لمكان التحقيق متروك لتقديره . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٣٣٦ لسنة ٥٢ ق-جلسة ١٩٨٢/١٢/٨)
٩٦٢	١٩٩	٦ - حق مأمور الضبط في سؤال المتهم دون استجواب . المادة ١٢٨ إجراءات . حق المحكمة في التعويل على ماتضمنه محضر جمع الاستدلالات من اعتراف . حده ؟ (الطعن رقم ٥٣٣٦ لسنة ٥٢ ق-جلسة ١٩٨٢/١٢/٨)

الْقَاعِدَةُ	صَفْحَةُ
إجراءات المحاكمة :	
١ - الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه ؟ (الطعن رقم ٢٥٠٣ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨٢/١/١٩)	٣٧
٢ - خلو أوراق الدعوى من صحيفة الحالة الجنائية • ونفى المتهم بإحراز سلاح أن له سوابق • استبعاد المحكمة الظرف المشدد • لاعيب • مادامت النيابة العامة لم تطلب التأجيل لتقديم الدليل على توافر ذلك الظرف • لاينال من ذلك وجود مذكرة من جدول النيابة بسبق الحكم على المتهم فى جريمة شروع فى سرقة لم يقم الدليل على نهائيته •	٨٥
٣ - تولى محام تحت التمرين - وحده - الدفاع عن المتهم بجناية • أمام محكمة الجنايات • أثره • بطلان اجراءات المحاكمة • أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨٢/١/٢٦)	١١٤
٤ - ثبوت تلاوة التلخيص من الهيئة التى فصلت فى الدعوى • كفايته كون التقرير وضعته هيئة سابقة • لاعيب • علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٤٤١٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨)	١٥٩
٥ - تقرير التلخيص • ماهيته ؟ وجود نقص أو خطأ فى تقرير التلخيص • لاعيب الحكم • عدم جواز النعى على تقرير التلخيص بالقصور لأول مرة أمام النقض • علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٤١١٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨)	١٥٩

الرقم	الصفحة	المادة
		٦ - سقوط الحكم الغيابي وإعادة المحاكمة في مواجهة المتهم لا يهدر الأدلة في أوراق الدعوى • للمحكمة أن تستند إليها في قضائها • ولها أن تورد في حكمها أسباب الحكم الغيابي • حد ذلك ؟
١٧٢	٣٤	(الطعن رقم ٤٤٩٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨)
		٧ - كون الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة هي بذاتها التي دارت عليها المرافعة • لا إخلال بحق الدفاع •
١٨١	٣٥	(الطعن رقم ٤٤٤٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٩)
		٨ - قضاء محكمة الأحداث بتدبير التسليم المنصوص عليه في البند الثاني من المادة السابعة من قانون الأحداث على متهم جاوز سنه الخامسة عشر سنة • خطأ في تطبيق القانون • جواز استئنافه • م ١/٤ من قانون الأحداث •
		واجب المحكمة الاستئنافية تصحيح هذا الخطأ بالحكم وفق القانون - مخالفتها هذا النظر واعادتها الأوراق للنياحة العامة لاتخاذ شئونها فيها • حجبها عن نظر الموضوع • وجوب النقض والإحالة •
٢٠٤	٤١	(الطعن رقم ٤٥٦٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٥)
		٩ - التصديق على أحكام المحاكمة العسكرية لا يعد من الإجراءات القاطعة لمدة التقادم في مفهوم المادة ١٧ أ • ج أساس ذلك ؟
٢٠٩	٤٢	(الطعن رقم ٤٥٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٥)
		١٠ - عدم وجوب إعلان المتهم بالجلسة التي حددت للنطق بالحكم • حد ذلك ؟ وعلمته ؟
٢٤٨	٥٠	(الطعن رقم ٢٥٤٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣)

صفحة	القاعدة	
٢٤٨	٥٠	<p>١١ - الحكم يكمل محضر الجلسة في خصوص اجراءات المحاكمة دون أدلة الدعوى . خلو محضر الجلسة من اثبات تأجيلات النطق بالحكم . لاعيب .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥٤٧ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣)</p>
٢٧٠	٥٥	<p>١٢ - عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارضة اذا كان تخلفه بعذر . والا كانت اجراءات المحاكمة معيبة .</p> <p>اهدار الشهادة الطبية المثبتة لعذر المرض على مطلق القول بعدم الاطمئنان اليها وأنها مصطنعة . يعيب الحكم .</p> <p>(الطعن رقم ٥٦٦٣ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨٢/٢/٢٧)</p>
٢٩٠	٦٠	<p>١٣ - للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا . المادة ٢٨٩ اجراءات . محكمة ثانی درجة تقضى على مقتضى الأوراق . هي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه أو لاستكمال نقص في اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة .</p> <p>(الطعن رقم ٥٥٣٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٦)</p>
٣٠٥	٦٣	<p>١٤ - للمحامي أن يتولى واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جنائية واحدة . شرط ذلك ؟</p> <p>التعارض المخل بحق الدفاع . مناطه ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢١٠٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٩)</p>
٣٢٢	٦٦	<p>١٥ - حق محكمة الجنايات عند اعادة محاكمة متهم كان غائبا أن تورد أسباب الحكم الغيابي الساقط أساسا لحكمها . متى كانت تصلح لحمل قضائها بالادانة .</p> <p>(الطعن رقم ٤٨٧٧ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨٢/٣/١٠)</p>

صفحة	القاعدة	
		١٦ - حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانونا . حد ذلك ؟
٣٣٥	٦٧	(الطعن رقم ٥٧٠٨ لسنة ٥١ قـ جلسة ١٩٨٢/٣/١١) ١٧ - خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم كاملا لا يعيب الحكم . طالما لم يتمسك بإثباته في محضر الجلسة .
٣٣٥	٦٧	(الطعن رقم ٥٧٠٨ لسنة ٥١ قـ جلسة ١٩٨٢/٣/١١) ١٨ - اعلان المتهم اعلانا صحيحا لجلسة المحاكمة . يوجب عليه الحضور مستعدا لابتداء دفاعه . حق المحكمة في رفض طلب التأجيل للاستعداد . حله ؟
٣٣٥	٦٧	(الطعن رقم ٥٧٠٨ لسنة ٥١ قـ جلسة ١٩٨٢/٣/١١) ١٩ - سكوت المتهم بجنحة عن المرافعة لا يبنى عليه طعن مادام لم يدع أن المحكمة منعتة عن المرافعة .
٣٣٥	٦٧	(الطعن رقم ٥٧٠٨ لسنة ٥١ قـ جلسة ١٩٨٢/٣/١١) ٢٠ - عدم التزام المحكمة بمنح المتهم أجلا لتقديم مستندات . حله ؟
٣٣٥	٦٧	(الطعن رقم ٥٧٠٨ لسنة ٥١ قـ جلسة ١٩٨٢/٣/١١) ٢١ - عدم تمسك الطاعن أمام محكمة ثاني درجة بطلب إعادة التحليل المبدي منه أمام محكمة أول درجة . اعتباره متنازلا عنه . أساس ذلك وأثره ؟
٣٥١	٧٠	(الطعن رقم ٥٥٣٧ لسنة ٥١ قـ جلسة ١٩٨٢/٣/١٣) ٢٢ - أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور وميعاده . ليست من النظام العام . أثر ذلك ؟

صفحة	القاعدة	
		عدم توكيل الطاعنه محام للدفاع عنها وقيام المحامي المنتدب بواجب الدفاع • لاعيب •
٣٧٠	٧٥	(الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٦)
		٢٣ - وجوب بناء الأحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها • استناد الحكم الى واقعة لا أصل لها في التحقيقات • يعيبه •
		مثال • مساءلة الطاعن عن تهمة تبديد محجوزات رغم أن التهمة الموجهة اليه • تبديد نقود ومنقولات مودعة لديه • مفاده عدم تمحيص الدعوى والاحاطة بظروفها وقضاء بما لا أصل له في الأوراق •
٣٩٧	٨٠	(الطعن رقم ٤٧٨٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٣)
		٢٤ - تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة • لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم •
٤٤١	٩٠	(الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦)
		٢٥ - الاستجواب المحظور • ماهيته ؟
٤٤١	٩٠	(الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦)
		٢٦ - للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الاثبات • اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك • صراحة أو ضمنا •
٤٦٨	٩٥	(الطعن رقم ٤٥٢٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٨)

الرقم	القائمة	صفحة
٢٧ -	عدم التزام المحكمة بإجابة طلب تحقيق قدم في مذكرة بعد حجز الدعوى للحكم • أو الرد عليه •	
٤٦٨	٩٠ (الطعن رقم ٤٥٢٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٨)	
٢٨ -	الطلب الجازم • ماهيته ؟	
	حق المحكمة في الاستغناء عن سماع الشاهد • إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا •	
٥١٣	١٠٤ (الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)	
٢٩ -	تعذر سماع الشاهد لعدم الاستدلال عليه •	
	لا يمنع من القضاء بالادانة • مادامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت •	
٥١٣	١٠٤ (الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)	
٣٠ -	تخلف الشاهد عن الحضور ولو بعد اعلانه لا يفيد أن سماعه أصبح متعذرا • أثر ذلك ؟	
٥٤٠	١١٠ (الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٩)	
٣١ -	اعلان المعارض بالجلسة الاولى المحددة لنظر معارضته • واجب • متى كان وكيله الذي قرر بالمعارضة •	
	علة ذلك ؟	
	تخلف المعارض وتأجيل نظر المعارضة • يوجب اعلانه بالجلسة الجديدة •	
٥٦٦	١١٤ (الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٠)	

الرقم	القاعدة	صفحة
٣٢ -	اعلان المعارض لجهة الادارة . وثبوت أنه مقيم بدولة أجنبية . أثره : بطلان الحكم . أساس ذلك ؟	
٣٣ -	عدم اتباع مارسمة القانون في اعلان ورقة التكليف بالحضور للمقيم خارج البلاد يترتب عليه بطلانها وكذا اجراءات المحاكمة والحكم . أساس ذلك ، المادتان ٢٣٤ اجراءات و١٣ مرافعات . مثال .	
٥٦٦	١١٤ (الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٠)	
٥٧٢	١١٥ (الطعن رقم ١٦٧٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٠)	
٣٤ -	المحاكمات الجنائية . قيامها على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود . عدم جواز الخروج على هذا الأصل الا اذا تعذر سماع الشهود أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . انضمام محام الى آخر ترافع عن الطاعن وتمسك بسماع شهادة ضابط المباحث اذا لم تقض المحكمة بالبراءة . مفاده . اقراره بما ورد في مرافعة زميله واعتبار طلب الأخير قائما .	
٥٩١	١١٤ (الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١١)	
٣٥ -	اجراءات المحاكمة . ما يشترط فيها لقطع التقادم ؟	
٥٩٨	١٢١ (الطعن رقم ٥٤٨٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٣)	
٣٦ -	وجوب ان تنقيد المحكمة بوقائع الدعوى واشخاصها . المادة ٣٠٧ أ . ج . الحكم على شخص لم ترفع عليه الدعوى . بطلانه .	
٦٤٨	١٣٢ (الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٩)	

صفحة	القاعدة	
		٣٧ - تغيير مقر المحكمة • يوجب اعلان المتهم بالمقر الجديد • مخالفة ذلك اخلال بحق الدفاع •
٦٥١	١٣٣	(الطعن رقم ١٥٥٦ لسنة ٥٢ قـ جلسة ١٩٨٢/٥/٢٩)
		٢٨ - مناط التفرقة بين الحكم الصادر غيابيا من محكمة الجنايات الذي تقبل فيه المعارضة وذلك الذي يبطل اذا تم ضبط المتهم • بالوصف الذي رفعت به الدعوى ؟ مثال •
٦٦٩	١٣٨	(الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٢ قـ جلسة ١٩٨٢/٦/٦)
		٣٩ - سكوت الطاعن أو المدافع عنه • لا يصح أن يبنى عليه الطعن • مادام لا يدعى أن المحكمة منعت من ابداء دفاعه •
٧٣٦	١٥٢	(الطعن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥١ قـ جلسة ١٩٨٢/١٠/٧)
		٤٠ - تشكيل محكمة الأحداث من خبيرين من الاختصاصيين الى جانب القاضي • المادة ١/٢٨ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ يقتصر على محاكم أول درجة • دون الدوائر الاستئنافية المختصة لنظر استئناف الأحكام الصادرة في شأن الأحداث • أساس ذلك ؟
٧٤٧	١٥٣	(الطعن رقم ٢١٤٦ لسنة ٥٢ قـ جلسة ١٩٨٢/١٠/١٠)
		٤١ - وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي يكون العبرة فيه بحقيقة الواقع • مناط اعتبار الحكم حضوريا ؟
٨٠١	١٦٤	(الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٢ قـ جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٥)
٨٧٤	١٨٠	(والطعن رقم ٢٥١٩ لسنة ٥٢ قـ جلسة ١٩٨٢/١١/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٤٢ - الاحكام الصادرة في غيبة المستول عن الحقوق المدنية والمعتبرة حضوريا . بدء ميعاد استئنافها بالنسبة له من تاريخ اعلانه بها . أساس ذلك ؟
٨٠١	١٦٤	(الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٢ ق-جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٥)
		٤٣ - ايجاب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء أو بدء الميعاد . مفاده ؟
		احتساب ميعاد الاستئناف من تاريخ صدور الحكم المستأنف تأسيسا على أن تقديم الطاعن مذكرة خلال حيز الدعوى للحكم يعد قرينة على علمه اليقيني بصدور الحكم ويقوم مقام الاعلام به . خطأ في تطبيق القانون .
٨٠١	١٦٤	(الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٢ ق-جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٥)
		٤٤ - نقض الحكم واعادة المحاكمة . أثره ؟
٨٣٠	١٧٠	(الطعن رقم ٤٢١٨ لسنة ٥٢ ق-جلسة ١٩٨٢/١١/١)
		٤٥ - عدم وجود المذكرة التي قدمها الطاعن بالجلسة ضمن المفردات والمتضمنة طلبه أصليا الحكم بالبراءة واحتياطيا سماع شهود الاثبات لا ينفي تقديمه لها مادام أن الثابت بمحضر الجلسة أنه قدم مذكرة .
٨٥١	١٧٥	(الطعن رقم ٤٢٤٣ لسنة ٥٢ ق-جلسة ١٩٨٢/١١/٤)
		٤٦ - المحاكمات الجنائية . قيامها على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة وتسمع فيه الشهود . سواء لاثبات التهمة أو لنفيها . تحديد القانون اجراءات اعلان المتهم من يرى من الشهود . لم يقصد به الاخلال بهذه الأسس .

قاعدة	قاعدة	قاعدة
		<p>شهود الواقعة • على المحكمة اجابة طلب الدفاع سماعهم ولو لم يذكروا في قائمة شهود الاثبات • وسواء أعلنهم المتهم أو لم يعلنهم • أساس ذلك ؟</p> <p>عدم اجابة المحكمة طلب الدفاع سماع شاهدين والرد عليه بما لا يسوغه • على الرغم من اتصال الواقعة المطلوب سماعهما عنها ولزوم سماعهما للفصل في الدعوى • يعيب الحكم •</p>
٨٧٠	١٧٩	(الطعن رقم ٢٤٦٦ لسنة ٥٢ قـ جلسة ١١/١١/١٩٨٢)
١١٠٤	٢٢٥	(والطعن رقم ٥٢٢٨ لسنة ٥٢ قـ جلسة ٢٩/١٢/١٩٨٢)
		<p>٤٧ - احالة الدعوى الى محكمة أمن الدولة العسكرية العليا باجراء صحيح • خروجها من ولاية سلطة التحقيق • أثر ذلك ؟</p>
٩٥٤	١٩٨	(الطعن رقم ٤٧١٤ لسنة ٥٢ قـ جلسة ٧/١٢/١٩٨٢)
		<p>٤٨ - تحديد سن المحكوم عليه ذو أثر في تعيين نوع العقوبة وتحديد مدتها • أساس ذلك وأثره ؟</p> <p>صحة الحكم بالاعدام رهن بمجاوزة سن المحكوم عليه ثمانى عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة • أثر ذلك ؟</p> <p>تقدير سن الحدث • موضوعي • حد ذلك ؟</p> <p>مثال لتسبيب معيب في حكم بالاعدام •</p>
٩٧٣	٢٠١	(الطعن رقم ٤٩٧١ لسنة ٥٢ قـ جلسة ١٣/١٢/١٩٨٢)
		<p>٤٩ - الأصل في الاجراءات الصحة وأنها قد روعيت • خلو الحكم من بيان كيفية احالة الدعوى الى المحكمة • لا يبطله • أساس ذلك ؟</p>
١٠٢٠	٢١٠	(الطعن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٢ قـ جلسة ١٥/١٢/١٩٨٢)

صفحة	القاعدة	
		إحالة
		إحالة الدعوى الى محكمة أمن الدولة العسكرية العليا باجراء صحيح • خروجها من ولاية سلطة التحقيق • أثر ذلك ؟
٩٥٤	١٩٨	(الطعن رقم ٤٧١٤ لسنة ٥٢ قـ جلسة ١٩٨٢/١٢/٧)
		أحداث
		١ - الحدث هو من لم تجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة • المادة الأولى من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٦ المناط فى تقدير سن المتهم فى هذا الخصوص هو بوثيقة رسمية فان لم تكن فبواسطة خبير • م ٢ من ذات القانون • البطاقة الشخصية • للمحكمة الركون اليها • فى تقدير سن الحدث • علة ذلك ؟
		قضاء محكمة الجنائيات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى اعتبارا بأن المتهم حدث • استنادا الى تقدير الخبير • ثبوت أنه يجاوز سن الأحداث بناء على أوراق رسمية • اعتبار طعن النيابة فى الحكم طلبا بتعيين المحكمة المختصة • أساس ذلك ؟
٨٨	١٦	(الطعن رقم ٢٤٤٤ لسنة ٥١ قـ جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)
		٢ - تشكيل محكمة الأحداث من خبيرين من الاختصاصيين الى جانب القاضى • المادة ١/٢٨ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ يقتصر على محاكم أول درجة • دون الدوائر الاستئنافية المختصة لنظر استئناف الأحكام الصادرة فى شأن الأحداث • أساس ذلك •
٧٤٧	١٥٣	(الطعن رقم ٢١٤٦ لسنة ٥٢ قـ جلسة ١٩٨٢/١٠/١٠)
٧٩٢	١١٢	(والطعن رقم ٤١٦٩ لسنة ٥٢ قـ جلسة ١٩٨٢/١٠/٢١)

الرقم	القاعدة	ملاحظات
		٣ - تحديد سن المحكوم عليه ذو أثر في تعيين نوع العقوبة وتحديد مدتها • أساس ذلك وأثره ؟
		صحة الحكم بالاعدام رهن بمجاوزة سن المحكوم عليه ثمانى عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة • أثر ذلك ؟
		تقدير سن الحدث • موضوعي • حد ذلك ؟
		مثال لتسبيب معيب في حكم بالاعدام •
٩٧٣	٢٠١	(الطعن رقم ٤٩٧١ لسنة ٥٢ ق-جلسة ١٣/١٢/١٩٨٢)
		٤ - اختصاص محكمة الأحداث بمحاكمة غير الحدث • مناطه ؟
		محاكمة بالغ عن جريمة سرقة ينعقد الاختصاص بها للمحاكم العادية وينحصر عنها اختصاص محكمة الأحداث • أثر ذلك ؟
٩٧٩	٢٠٢	(الطعن رقم ٤٩٨٨ لسنة ٥٢ ق-جلسة ١٤/١٢/١٩٨٢)
		٥ - التنازع السلبي في الاختصاص • ماهيته وشرط تحققه ؟ مثال لا يتحقق فيه التنازع السلبي •
٩٨٤	٢٠٣	(الطعن رقم ٤٩٩٩ لسنة ٥٢ ق-جلسة ١٤/١٢/١٩٨٢)
		٦ - تدبير الايداع في مؤسسة الرعاية الاجتماعية المنصوص عليه بالمادة ٧ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ • عقوبة مقيدة للحرية • أثر ذلك ؟
٩١٠٠	٢٢٤	(الطعن رقم ٥٠٧٨ لسنة ٥٢ ق-جلسة ٢٩/١٢/١٩٨٢)

أحوال شخصية

١ - عقد الزواج وثيقة رسمية . مناط العقاب على التزوير فيها ؟ مثال لتسبيب غير معيب على الاشتراك في تزويرها .

٢٩٠

٦٠

(الطعن رقم ٤٨٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٤)

٢ - قبول الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون غير قانون العقوبات . شرطه ؟

دفاع الطاعن بحسن نيته في اسناد نسب مولوده اليه لأن شريكته في الاثم أقرت له أنها حملت منه . وأن الولد للفراش لا ينهض بمجرد سنداء للتمسك بالاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون الأحوال الشخصية .

٣٢٢

٦٦

(الطعن رقم ٤٨٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٠)

أحوال مدنية

السجلات والبطاقات وكافة المستندات المتعلقة بتنفيذ القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية . أوراق رسمية . كل تغيير فيها بعد تزويرا في أوراق رسمية . يخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ . مثال لتسبيب غير معيب .

٣٢٢

٦٦

(الطعن رقم ٤٨٦٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٠)

إختصاص

(١) الإختصاص الولائي والشخصي :

١ - الحكم بعدم الاختصاص • لا تنقضى به الدعوى الجنائية •

جواز رفعها أمام المحكمة المختصة • قبل أن يصبح الحكم بعدم الاختصاص نهائيا • علة ذلك ؟

١٠٣ ١٩ (الطعن رقم ٢٧٣٤ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)

٢ - اختصاص محاكم أمن الدولة بالجرائم التي تقع بالمخالفة للأوامر العسكرية الصادرة من رئيس الجمهورية لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها بالفصل فيها • عملا بقانون الطوارئ • أساس ذلك ؟

تحقق المصلحة في النعي على الحكم • عدم تطبيقه أحكام الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ برغم التزام المحكمة عند تطبيقها القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ • الحد الأدنى للعقوبة المقررة به • أساس ذلك ؟

القضاء بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لا تنفي مصلحة الطاعن في النعي على الحكم • علة ذلك ؟

١٠٣ ١٩ (الطعن رقم ٢٧٣٤ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)

٣ - قرار جهة القضاء العسكري في صدد اختصاصه • لا يقبل تعقيبا • المادة ٤٨ قانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦

قرار النيابة العسكرية بعدم اختصاص القضاء العسكري بالجريمة • أثره : وجوب الفصل فيها من القضاء

الفاصلة	صفحة
العادي • قضاؤه على خلاف القانون بعدم اختصاصه ولائيا بنظر الدعوى • منه للخصومة • أثر ذلك : جواز الطعن فيه بالنقض •	
(الطعن رقم ٤٤٨٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٣)	٢٩
٤ - وقوع الجريمة في فترة سريان أمر عسكري مؤداه ؟	
المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة • لم يسلبها قانون الطوارئ شيئا من اختصاصها • أساس ذلك وأثره ؟	
(الطعن رقم ٤٤٢٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨)	٣٣
(والطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٥)	١٠٠
٥ - قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين • متعلقة بالنظام العام • ثبوت أن المتهم كان حدثا وقت ارتكاب الجريمة وأن الحكم المستأنف صدر ضده من محكمة عادية لولاية لها بالفصل في الدعوى • واجب المحكمة الاستئنافية الوقوف في قضائها عند حد الغاء الحكم المستأنف • علة ذلك ؟	
(الطعن رقم ٢٤٣٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٩)	١٧٦
٦ - اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى • من النظام العام • جواز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض •	
(الطعن رقم ٢٢٧١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٦)	١٨٣
قضاء عسكري :	
٧ - الأصل اختصاص المحاكم العادية بنظر جميع الدعاوى الجنائية عن جريمة • اختصاص المحاكم العسكرية استثنائي • مناط ذلك ؟	
(الطعن رقم ٢٢٧١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٦)	١٨٣

الرقم	الصفحة	المادة
٨٨٧	١٨٣	٨ - خلو قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ وقانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٦ من النص على انفراد القضاء العسكري بما يختص به . أثر ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٢٧١ لسنة ٥٢ ق-جلسة ١٦/١١/١٩٨٢)
٩٧٩	٢٠٢	٩ - اختصاص محكمة الأحداث بمحاكمة غير الحدث . مناطه ؟ محاكمة بالغ عن جريمة سرقة ينعقد الاختصاص بها للمحاكم العادية وينحصر عنها اختصاص محكمة الأحداث . أثر ذلك ؟ (الطعن رقم ٤٩٨٨ لسنة ٥٢ ق-جلسة ١٤/١٢/١٩٨٢) راجع أيضا : اختلاس . (القاعدة رقم ٥٩ بالصحيفة رقم ٢٨٤)
١٨٦	٣٦	(ب) الاختصاص المكاني : ١ - ضباط الشرطة من مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم . المادة ٢٣ اجراءات معدلة بالقانون ٢٦ لسنة ١٩٧١ . القضاء بالبراءة على مسند من بطلان التفتيش ثبوت أن ضابط المباحث الذي قام بالضبط والتفتيش في دائرة اختصاصه قد استعان ببعض زملائه من مأموري الضبط القضائي وبعض رجال الشرطة السريين في ذلك . وتم ضبط الجريمة تحت اشرافه . صحيح . مخالفة ذلك . عيب . (الطعن رقم ١٨٣٨ لسنة ٥١ ق-جلسة ١٠/٢/١٩٨٢) ٢ - اختصاص مأموري الضبط القضائي . مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم . المادة ٢٣ اجراءات .

صفحة	القاعدة	
		خروجهم عن دائرة اختصاصهم • أثره • اعتبارهم من رجال السلطة العامة المشار اليهم في المادة ٣٨ اجراءات • تجاوز مأمور الضبط القضائي لاختصاصه المكاني الا لضرورة • غير جائز •
٢٥٨	٥٢	(الطعن رقم ٤٤٨٥ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨٢/٢/٢٤)
		٣ - صدور أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص • لمأمور الضبط القضائي المندوب لاجرائه تنفيذه عليه • أينما وجده • شرط ذلك ؟
		اختصاص مأموري الضبط القضائي مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم • أثر ذلك ؟
		مجاوزه مأمور الضبط القضائي حدود اختصاصه المكاني لظروف اضطرارية مفاجئة • لا عيب •
٧١٦	١٤٨	(الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)
		(ج) الاختصاص بنظر الدعوى المدنية :
		١ - اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية • شرطه ؟
		رفع الدعوى المدنية صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية • وجوب الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية بحكم واحد •
٥٩٨	١٢١	(الطعن رقم ٥٤٨٢ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨٢/٥/١٣)

صفحة	القاعدة	
		٢ - اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية . شرطه ؟ القضاء على الطاعن لصالح المسئول عن الحقوق المدنية بأن يدفع له ما عساه أن يدفعه الأخير الى المدعى بالحقوق المدنية . خطأ في القانون . علة ذلك ؟
١٠٠٤	٢٠٨	(الطعن رقم ٤٣٥٦ لسنة ٥٢ قـ جلسة ١٩٨٢/١/١٥)
		٣ - اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . شرطه ؟ ثبوت أن الفعل موضوع الدعوى الجنائية غير معاقب عليه قانونا . وجوب الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية .
١٠٣٢	٢١٢	(الطعن رقم ٥٤٥٥ لسنة ٥٢ قـ جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢)
		تنازع الاختصاص :
		١ - الحدث هو من لم تجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة . المادة الأولى من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ المناط فى تقدير سن المتهم فى هذا الخصوص هو بوثيقة رسمية فان لم تكن فبواسطة خبير . م ٣٢ من ذات القانون . البطاقة الشخصية . للمحكمة الركون اليها . فى تقدير سن الحدث . علة ذلك ؟ قضاء محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى . اعتبارا بأن المتهم حدث استنادا الى تقدير الخبير . ثبوت

الرقم	الصفحة	المادة
		أنه يجاوز سن الأحداث بناء على أوراق رسمية • اعتبار طعن النيابة في الحكم طلبا بتعيين المحكمة المختصة • أساس ذلك ؟
٨٨	١٦	(الطعن رقم ٢٤٤٤ لسنة ٥١ قـ جلسة ١٩٨٢/١/٢٧) ٢ - تخلى محكمتي الجنج المستأنفة • والأحداث - يقضاء نهائي - عن اختصاصهما بنظر الدعوى • يقوم به التنازع السلبي • الاختصاص في الفصل في طلب تعيين المحكمة المختصة منهما بنظر الدعوى • منوط بمحكمة النقض • علة ذلك ؟
٩٧٩	٢٠٢	(الطعن رقم ٤٩٨٨ لسنة ٥٢ قـ جلسة ١٩٨٢/١٢/١٤) ٣ - التنازع السلبي في الاختصاص • ماهيته وشرط تحققه ؟ مثال لا يتحقق فيه التنازع السلبي •
٩٨٤	٢٠٣	(الطعن رقم ٤٩٩٩ لسنة ٥٢ قـ جلسة ١٩٨٢/١٢/١٤)
إختلاس أموال أميرية		
		١ - محاكم أمن الدولة العليا تشكيلها • المادتان ١ ، ٢ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ ؟ اختصاصها دون غيرها بنظر جنايات معينة حددتها المادة الثالثة من ذات القانون منذ العمل به • علة ذلك وأثره ؟
٢٨٤	٥٩	(الطعن رقم ٤٨٣٩ لسنة ٥٢ قـ جلسة ١٩٨٢/٣/٣) ٢ - دفاع المتهم بجريمة الاختلاس بأن قيمة المال المختلس لا تجاوز ٥٠٠ ج وجوب تمحيصه أو الرد عليه يما يبرر رفضه •

صفحة	القاعدة	
٤٥٤	٩١	الرد عليه استنادا الى تقدير الجهة المجنى عليها والذي قازع فيه الطاعن • اخلال بحق الدفاع • (الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦)
		٣ - القضاء بعقوبة الحبس أو بواحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها في المادة ١١٨ مكرر (أ) عقوبات • شرطه ؟
٥٣٢	١٠٨	توقيع عقوبة الحبس على المطعون ضده رغم أن المال المختلس يجاوز في قيمته هذا المبلغ • خطأ • (الطعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٥)
		٤ - مناط العقاب بمقتضى المادة ١١٢ من قانون العقوبات ؟
		مجرد وجود عجز في حساب الموظف العام • عدم اعتباره بذاته دليلا على حصول الاختلاس • علة ذلك ؟
		الأحكام الجنائية • وجوب أن تبنى على الجزم واليقين •
		اثارة الطاعن دفاعا بأن العجز في حسابه يرجع الى عدم انتظام العمل وقيام آخرين بالتحصيل معه • دفاع جوهري • أثر ذلك ؟
		عدم لزوم تحدث الحكم استقلالا عن نية الاختلاس • شرطه ؟
٦٦٥	١٣٧	(الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٦)
		٥ - الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات • غرامة نسبية • أثر ذلك ؟
٧٨٦	١٦١	(الطعن رقم ٢٢٧٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٩)

الصفحة	المادة	
٩١٥	١٨٠	٦ - انتهاء الحكم الى أدانة الطاعن بجريمة إختلاس مبالغ اختلف في تقديره لها مع ماعول عليه في الادانة من تقدير الخبير واقوال الشهود . تناقض يعيبه . (الطعن رقم ٤٣٥٩ لسنة ٥٢ ق-جلسة ١٩٨٢/١١/٢٤)
		إخفاء أشياء مسروقة
١٢٨	٢٧	١ - العقوبة المقررة لجريمة اخفاء أشياء متحصلة من جريمة سرقة ، هي الحبس مع الشغل مدة لا تزيد على سنتين . قضاء الحكم المطعون فيه بالغرامة فقط . خطأ . (الطعن رقم ٤٣٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٣)
٢٣٢	٤٧	٢ - الدفع بوقف الدعوى الجنائية . حتى يفصل في دعوى جنائية أخرى . تقدير جديته . موضوعي . (الطعن رقم ٢٥٨٧ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)
٢٣٢	٤٧	٣ - العلم في جريمة اخفاء الأشياء المسروقة . استنفادته من ظروف الدعوى وملابستها . تحدث الحكم عنها صراحة . غير لازم . شرط ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٥٨٧ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)
٢٣٢	٤٧	٤ - الركن المادي في جريمة اخفاء الأشياء المسروقة . مناط تحققه ؟ ضبط الشيء المسروق لدى المتهم باخفائه . ليس ركنا في الجريمة . (الطعن رقم ٢٥٨٧ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)

الصفحة	القائمة	
		٥ - ركن العلم في جريمة إخفاء أشياء مسروقة • كنهه وكيفية اثباته •
		مثال لتسبيب غير معيب •
٦٦٩	١٣٨	(الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٦)
		٦ - حظر محاكمة الشخص من الفعل ذاته مرتين • أساسه ؟
		مثال في جريمة إخفاء أشياء مسروقة •
٩٤٧	١٩٦	(الطعن رقم ٤٤٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢)
		٧ - جريمة إخفاء الأشياء المسروقة جريمة قائمة بذاتها ومنفصلة عن السرقة • تعدد وقائع السرقة لا يقتضي حتما تعدد وقائع إخفاء الأشياء المسروقة • جواز أن يكون فعل الإخفاء واحدا ولو كان موضوعه أشياء متحصلة من شركات متعددة
٩٤٧	١٩٦	(الطعن رقم ٤٤٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢)
		إرتباط
		١ - انتهاء الحكم الى اعتبار جرائم السرقة مع حمل سلاح واحراز ذخيرة بغير ترخيص جريمة واحدة وتوقيع العقوبة الأشد المقررة لأولهما • ينتفى به المصلحة في النعي بعدم صلاحية السلاح •
٢٩	٥	(الطعن رقم ٢٤٨٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٧)

الغاية	صفحة
٢ - ثبوت أن جريمة التعدي على موظف عام والشروع في سرقة اللتين دين الطاعن بهما يوجب توقيع عقوبة واحدة عليهما . المادة ٢/٣٢ عقوبات . مخالفة ذلك خطأ . وجوب تصحيحه .	
(الطن رقم ٥٤١٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠) ... ٤٨	٢٣٧
٣ - اعتبار الحكم بجرائم هتك العرض والخطف والمجز بغير أمر أحد الأحكام المختصة بجريمة واحدة ومعاقبته للمتهم بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد . لا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن جريمة المجز بغير أمر أحد الأحكام المختصة وهي الجريمة الأخف .	
(الطن رقم ٩٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٧) ... ٧٨	٢٨٤
٤ - حق محكمة الجنايات في تقدير ارتباط الخنعة بالجناية المحالة إليها أسامه ومداه .	
(الطن رقم ١٠٢٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٤) ... ٩٩	٤٨٥
٥ - اعتبار الحكم بجرائم احراز سلاح ناري والتدخل في وظيفة عمومية والنصب . مرتبطة . ومعاقبة المتهم عنها بالعقوبة المقررة لأشدها . وهي جريمة . احراز السلاح الناري بغير ترخيص . إنتفاء مصلحته فيما يثيره بشأن تغيير وصف التهمة بالنسبة لجريمة النصب دون تنبيه إلى هذا التغيير . وخلو الحكم من بيان أركان جريمة التدخل .	
(الطن رقم ١٥٩٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠) ... ١٠٤	٥١٣
٦ - مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ؟	

صفحة	القاعدة	
		تقدير قيام الارتباط موضوعي .
		مثال يتحقق فيه الارتباط بين جريمة السرقة وشروع في سرقة .
٥٦١	١١٣	(الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٩)
		٧ - صدور الحكم القاضي بالإعدام معيباً بأحد العيوب التي أوردتها المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ٧٩ وجوب نقضه . المادة ٤٦ من ذات القانون .
		إتصال وجه النعي بغير المحكوم عليه بالإعدام . إمتداد أثر نقض الحكم إليه ولو كان طعنه غير مقبول شكلاً .
٥٧٢	١١٥	(الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٠)
		٨ - إختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية . شرطه ؟
		رفع الدعوى المدنية صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية . وجوب الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية بحكم واحد .
٥٩٨	١٢١	(الطعن رقم ٥٤٨٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٣)
		٩ - تقدير ارتباط اللجنة بالجنائية المحالة إلى محكمة الجنائيات . موضوعي . أساس ذلك وآثره ؟
		ثبوت أن محكمة الجنائيات لم تثبت أن الواقعة تعد بجنحة إلا بعد تلاوة أقوال الشهود وسماع دفاع الطاعن . وجوب الحكم فيها بعدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة الجزئية . مناطه ؟
		التقرير القانوني الخاطيء . لا يعيب الحكم . حد ذلك ؟
٦٦٩	١٣٨	(الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٦)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - ارتباط جريمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر بجريمة عدم الاعلان عن الأسعار . أثر ذلك ؟ (الطعن رقم ١٩٦١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥) ١٤٩
٧٢٠	١٤٩	١١ - تقدير توافر الارتباط . موضوعي . حد ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٤٥٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٠) ١٧٧
٨٥٩	١٧٧	١٢ - إدانة الطاعن بجرائم تقليد أختام إحدى الجهات الاجنبية واستعمالها والتزوير والنصب ومعاقبته عنها بعقوبة واحدة هي عقوبة الجريمة الأشد عملا بالمادة ٣٢ عقوبات . عدم جدوى نعيه على الحكم بشأن ما عن الجريمة الأولى . (الطعن رقم ٥٤٦٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢) ٢١٣
١٠٣٨	٢١٣	١٣ - إدانة الطاعن بجرائم تقليد خاتم إحدى الجهات الاجنبية والتزوير والنصب وتطبيق المادة ٣٢/٣ عقوبات وتوقيع عقوبة الغرامة إلى جانب عقوبة الحبس المقررة وحدها عن الجريمة الأولى الأشد . وجوب تصحيحه بإلغاء عقوبة الغرامة ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٤٦٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢) ٢١٣
١٠٣٨	٢١٣	أسباب الإباحة وموانع العقاب أولا : أسباب الإباحة : (١) الدفاع الشرعي : ١ - حكم المادة ٣٠٩ عقوبات تطبيق لمبدأ حرية الدفاع بالقادر الذي يستلزمه . (انظر رقم ٢٥٤٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣) ٥٠
٢٤٨	٥٠	

الْقَاعِدَةُ	صَفْحَةُ
٢ — ثبوت سبق التدبير للجريمة أو التحيل لارتكابها ينتفى به حتماً موجب الدفاع الشرعى . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٦)	٩٠ ٤٤١
٣ — تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعى . مثال لتسبيب غير معيب . (الطعن رقم ٤٧١٤ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٧)	١٩٨ ٩٥٤
٤ — حالة الدفاع الشرعى . مناط توافرها ؟ تجريد المجنى عليه من آلة العدوان وطعنه بها تنتفى بها حالة الدفاع الشرعى حد ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٩)	٢٢٣ ٩٠٩٣
٥ — صدور خطر من المضرور استلزم الفعل الضار . مؤداه إنتفاء مسئولية المتهم مادام لم يجاوز فى دفاعه القدر الضرورى . أثر ذلك : وجوب رفض الدهوى المدنية . م ١٦٦ مدنى . (الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٩)	٢٢٣ ٩٠٩٣
(ب) موانع العقاب :	
١ — حالات الإنارة أو الاستفزاز أو الغضب . لانتفى نية القتل . (الطعن رقم ٢٤٥٠ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/١/١٠)	٣ ٢٠
٢ — حكم المادة ٣٠٩ عقوبات . تطبيق لمبدأ حرية الدفاع بالقدر الذى يستلزمه . (الطعن رقم ٢٥٤٧ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣)	٥٠ ٢٤٨

الصفحة	القاعدة	
		٣ — طاعة الرئيس . في مفهوم المادة ٦٣ عقوبات . عدم امتدادها إلى ارتكاب الجرائم .
٩٣٧	١٩٤	(الطعن رقم ٤٤٢٤ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠) ٤ — ادانة صاحب المخبز بمقولة أنه لم يبارح المدينة التي بها مخبزه وتوقيع عقوبتي الحبس والغرامة عليه وإغفال التحدث عما لمرضه المدلول عليه بشهادة مرضية من أثر على امكان استمرار إشرافه ورقابته على العمل بالمخبز . قصور . أساس ذلك ؟
٩٤٣	١٩٥	(الطعن رقم ٤٤٣٨ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/١)
استجواب		
		١ — حق مأمور الضبط القضائي في أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه . المادة ٢٩ إجراءات.
٤٤١	٩٠	(الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٦)
٩٦٢	١٩٩	(والطعن رقم ٥٣٣٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٨)
		٢ — الاستجواب المحظور قانونا على غير سلطة التحقيق ؟
٩٠٣٨	٢١٣	(الطعن رقم ٥٤٦٢ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢)
٤٤١	٩٠	(والطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٦)
		٣ — الحق المخول لمأموري الضبط القضائي بمقتضى المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية . نطاقه ؟ مثال ينتفى فيه القبض .
٩٠٣٨	٢١٣	(الطعن رقم ٥٤٦٢ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢)

القاعدة

صفحة

استئناف

ميعاده :

١ - الأحكام الصادرة في غيبة المستول عن الحقوق المدنية والمعتبرة حضوريا . بدء ميعاد استئنافها بالنسبة له من تاريخ إعلانه بها . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٥) .. ١٦٤ ٨٠١

٢ - إيجاب القانون الإعلان لاتخاذ إجراء أو بدء الميعاد .
مقاده ؟

إحتساب ميعاد الاستئناف من تاريخ صدور الحكم المستأنف تأسيسا على أن تقديم الطاعن مذكرة خلال حيز الدعوى للحكم يعد قرينة على علمها اليقيني بصدور الحكم ويقوم مقام الاعلان به . خطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٥) .. ١٦٤ ٨٠١

٣ - ميعاد الاستئناف من النظام العام . يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٥) .. ١٦٤ ٨٠١

نظرة والحكم فيه :

١ - المعارضة في الحكم الغيابي الاستئنائي القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا تطرح على المحكمة أولا الفصل في صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف فإن رأت أن قضاءه صحيح وقفت عند هذا الحد وأن رأت أنه خاطئ ألغته ثم

الرقم	القاعدة	صفحة
	انتقلت إلى موضوع الدعوى وحق لها في هذه الحالة فقط أن تعدل العقوبة المقررة بها لصالح المعارض .	
	تعرض المحكمة الاستئنافية لموضوع الدعوى أو للعقوبة المقررة بها . قبل الفصل في صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف وانتهائها إلى تأييد الحكم المعارض فيه . خطأ واضطراب يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة .	
١٢٣	٢٣ (الطعن رقم ٤٣٦٩ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢)	
	٢ — ثبوت تلاوة التلخيص من الهيئة التي فصلت في الدعوى كفايته كون التقرير وضعته هيئة سابقة . لا عيب . علة ذلك ؟	
١٥٩	٢٢٠ (الطعن رقم ٤٤١٩ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٨)	
	٣ — إحالة المحكمة الاستئنافية إلى أسباب الحكم المستأنف . كفايته تسيباً لفضائه .	
١٦٥	٣٣ (الطعن رقم ٤٤٢٣ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٨)	
	٤ — قضاء محكمة الأحداث بتدبير التسليم المنصوص عليه في البند الثاني من المادة السابعة من قانون الأحداث على متهم جاوز سنه الخامسة عشرة سنة . خطأ في تطبيق القانون جواز استئنافه . م ١/٤٠ من قانون الأحداث .	
	واجب المحكمة الاستئنافية . تصحيح هذا الخطأ بالحكم وفق القانون . مخالفتها هذا النظر وإعادتها الأوراق للنيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها . حجبها عن نظر الموضوع وجوب النقض والإحالة .	
٢٠٤	٤١ (الطعن رقم ٤٥٦٤ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/١٥)	

صفحة	القاعدة	
		٥ - للمحكمة الاستئناف من سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً . المادة ٢٨٩ إجراءات محكمة ثاني درجة تقضى على مقتضى الأوراق . هي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه أو لاستكمال نقص في إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة .
٢٩٥	٦١	(الطعن رقم ٥٥٣٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٦)
		٦ - فصل المحكمة الاستئنافية في الدعوى على أساس التعديل الذي أجريته محكمة أول درجة في عناصر الخطأ والذي انصب عليه الاستئناف وكان الطاعن على علم به عند استئناف الحكم . لا إخلال بحق الدفاع .
٣٣٥	٦٧	(الطعن رقم ٥٧٠٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١١)
		٧ - حق النيابة في الاستئناف ولو لمصلحة المتهم . مادام الحكم جائزاً استئنافه . استئنافها الحكم الصادر في المعارضة . دون الحكم الغيابي . يمنع المحكمة الاستئنافية من تشديد العقوبة المقررة بها غيابياً . مجانية الحكم ذلك خطأ في تطبيق القانون . يوجب التصحيح .
٨٠٧	١٦٥	(الطعن رقم ٢٣١٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٦)
		٨ - قواعد الإختصاص في المسواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين . متعلقة بالنظام العام . ثبوت أن المتهم كان حدثاً وقت ارتكاب الجريمة وأن الحكم المستأنف صدر ضده من محكمة عادية لا ولاية لها بالفصل في الدعوى . واجب المحكمة الاستئنافية الوقوف في قضائها عند حد إلغاء الحكم المستأنف . علة ذلك ؟
٨٥٥	١٧٦	(الطعن رقم ٢٤٣٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٩)

صفحة	القاعدة	
		ما لا يجوز إستئنافه :
		الحكم الصادر بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة . ليس منهيًا للتصوُّم في الدعوى المدنية أو مانعًا من السير فيها . أثر ذلك ؟
٩٩٦	٢٠٦	(الطعن رقم ٥٥٠٢ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٢/١٤/١٩٨٢)
		نطاق الاستئناف :
		إستئناف المدعى بالحقوق المدنية . قاصر على الدعوى المدنية بحسب . تناول المحكمة الاستئنافية الدعوى الجنائية في هذه الحالة . خطأ في القانون . أساس ذلك ؟
٩٠١	١٨٦	(الطعن رقم ٤٢٨٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٨/١١/١٩٨٢)
		سقوط الاستئناف :
		١ — الحكم بسقوط الإستئناف المقام من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ . مناطه . عدم تقدمه للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته . أساس ذلك ؟ المادة ٤١٢ إجراءات .
٩٨٨	٢٠٤	(الطعن رقم ٥٠١٠ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٤/١٢/١٩٨٢)
		٢ — مثول المحكوم عليه أمام المحكمة الاستئنافية للفصل في استئنافه عن حكم مشمول بالنفاذ . مؤداه ؟
		تعرض الحكم لموضوع الاستئناف . صحيح .
٩٣٣	٢٦	(الطعن رقم ٤٣٣١ لسنة ٥١ ق — جلسة ٢/٢/١٩٨٢)

صفحة	القاعدة	
		إستدلالات
		١ - تغيب مأمور الضبط القضائي عن مقر عمله . حقه في إنابة مساعده باتخاذ إجراءات الاستدلال . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٤٤٢٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠) ١٩٤ ٩٣٧
		٢ - الكشف عن الجريمة والتوصل إلى مرتكبها . من مهمة مأمور الضبط القضائي . المادة ٢١ إجراءات . أثر ذلك وحده ؟ (الطعن رقم ٥٣٣٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٨) ١٩٩ ٩٦٢
		٣ - الحق المخول لمأموري الضبط القضائي بمقتضى المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية . نطاقه . مثال ينتفى فيه القبض . (الطعن رقم ٥٤٦٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢) ٢١٣ ١٠٣٨
		إستعراف وتعرف
		حق محكمة الموضوع في الأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولولم يجر عرضه في جمع من أشباهه مادامت قد اطمأنت إليه . (الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠) ١٠٤ ٥١٣
		إستيلاء على مال مملوك للدولة
		راجع : كفالة
		(القاعدة رقم ١٩٧ بالصيغة رقم ٩٥١)

إشتراك

- ١ - عقد الزواج وثيقة رسمية . مناط العقاب على التزوير فيها ؟ مثال لتسبب غير معيب على الاشتراك في تزويرها .
(الطعن رقم ٤٨٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٤) ... ٦٠ ... ٢٩٠
- ٢ - تمام الاشتراك في التزوير غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة . كفاية الإعتقاد بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها . مادام سائغا .
(الطعن رقم ٤٨٧٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٩) ... ٦٤ ... ٣١٠
- ٣ - عدم مساءلة الشخص جنائيا عن عمل غيره . الموكل هو الذي يمد محاميه بالمعلومات اللازمة لكتابة مذكرة دفاعه . أثر ذلك ؟
(الطعن رقم ٥٤٤٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٨) ... ٨٣ ... ٤٠٧
- ٤ - إثبات الحكم أن المتهم انتحل شخصية المجنى عليه وتسمى باسمه أمام المحامي الذي تولى إعداد صحيفة دعوى الإشكال على أساس ذلك . تتوافر به جريمة التزوير .
(الطعن رقم ١٨١٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٦) ... ١٢٣ ... ٦٠٨

إشكال في التنفيذ

- ١ - الإشكال في التنفيذ . وروده على طلب وقف تنفيذ الحكم مؤقتا . حتى يفصل في التراجع نهائيا . إذا كان باب الطعن مفتوحا . القضاء برفض الطعن في الحكم المستشكل

صفحة	القاعدة	
٣٤٨	٦٩	<p>في تنقيده . أثره . إنقضاء وقف التنفيذ الصادر به الحكم في الإشكال وإعتبار الطعن في هذا الحكم الأخير عديم الجدوى .</p> <p>(الطعن رقم ٥٧٧٩ لسنة ٥١ ق — جلسة ١١/٣/١٩٨٢)</p> <p>٢ — تبعية الحكم الصادر في الإشكال للحكم الصادر في موضوع الدعوى من حيث جواز أو عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .</p> <p>مثال .</p>
٤٧٦	٩٦	<p>(الطعن رقم ١٥٦٧ لسنة ٥١ ق — جلسة ١١/٤/١٩٨٢)</p> <p>وراجع أيضا : نقض " التقرير بالطعن " .</p> <p>(القاعدة رقم ١٨ بالضحية رقم ١٠٠)</p> <p>إصابة خطأ</p> <p>١ — حق محكمة الموضوع في رد الواقعة بعد تخصيصها إلى الوصف القانوني الصحيح دون لفت نظر الدفاع . حد ذلك ؟</p> <p>معاقبة الطاعن عن صورة من الخطأ لم ترد في وصف النيابة إستمدها الحكم من جماع العناصر المطروحة على المحكمة .</p> <p>لا عيب . حد ذلك ؟</p>
٣٣٥	٦٧	<p>(الطعن رقم ٥٧٠٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١١/٣/١٩٨٢)</p> <p>٢ — عدم جواز إثارة شيء عن وصف التهمة لأول مرة أمام محكمة النقض .</p>
٣٣٥	٦٧	<p>(الطعن رقم ٥٧٠٨ لسنة ٥١ ق — جلسة ١١/٣/١٩٨٢)</p> <p>٣ — إثبات الحكم اعتمادا على أقوال الشهود والتقارير الطبية في حق كل من المتهمين تهمة إصابة أحد المجني عليهم</p>

صفحة	القاعدة	
		نتيجة إطلاق عيار نارى كان يحمله وإدانتهم بجرمة إحراز سلاح وذخيرة . لاعيب .
٦١٤	١٢٤	(الطعن رقم ٩٣٤ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/١٨)
		٤ — تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى . غير لازم . كفاية أن يكونا غير متناقضين بما يستعصى على الملاءمة والتوفيق . مثال .
٦١٤	١٢٤	(الطعن رقم ٩٣٤ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/١٨)
		٥ — العبرة فى المحاكمات الجنائية باقتناع قاضى الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه .
٦٨٠	١٤٠	(الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/٨)
		٦ — حق محكمة الموضوع فى الجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى فى تقريره . شرط ذلك ؟
٦٨٠	١٤٠	(الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/٨)
		٧ — تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مرتكبه . موضوعى . حد ذلك ؟
١٠٠٤	٢٠٨	(الطعن رقم ٤٣٥٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)
إقرار		
		١ — حق محكمة الموضوع فى الأخذ بإقرار المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك . تقدير صحة ما يدعيه المتهم من أن إقراره كان نتيجة إكراه . موضوعى .
٣٧	٦	(الطعن رقم ٢٥٠٢ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/١/١٩)

صفحة	القاعدة	
		٢ - الإقرار في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال . حق المحكمة في تقدير صحته . حده ؟ (الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٨) ١٩٩
٩٦٢		
		٣ - الإقرار في المسائل الجنائية . من عناصر الاستدلال لمحكمة الموضوع ألا تعول عليه متى تراءى لها مخالفته للحقيقة والواقع . (الطعن رقم ٤٣٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥) ٢٠٨
٤٠٠٤		
		إعدام
		١ - إتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها حضوريا بالإعدام . بمجرد عرضها عليها ولو تم بعد الميعاد .. (الطعن رقم ٢٣٦٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٣) ١
٣		
		٢ - وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ؟ (الطعن رقم ٢٣٦٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٣) ١
٣		
		٣ - قبول عرض النيابة قضائيا بالإعدام ولو تجاوزت الميعاد المقرر لذلك . (الطعن رقم ٢٥٠٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٩) ٦
٣٧		
		٤ - إتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالإعدام ولو تم بعد الميعاد . (الطعن رقم ٢٥٠٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١) ١٣
٧٣		

صفحة	القاعدة	
		٥ - صدر الحكم القاضي بالإعدام معينا بأحد العيوب التي أوردتها المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . وجوب نقضه . المادة ٤٦ من ذات القانون . إتصال سبب نقض الحكم بغير المحكوم عليه بالإعدام وجوب امتداد أثر نقض الحكم إليه حلة ذلك .
٧٣	١٣	(الطعن رقم ٢٥٠٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١)
		٦ - إتصال محكمة النقض بالقضية المقضى فيها حضوريا بالإعدام متى عرضتها النيابة عليها ولو تجاوزت في ذلك الميعاد المقرر بالمادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام النقض .
٤٤١	٩٠	(الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦)
		٧ - الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . تنظيمي .
		إتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالإعدام بمجرد عرضها عليها . طبقا للمادة ٤٦ من القانون المذكور .
٥٧٢	١١٥	(الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٠)
		٨ - صدور الحكم القاضي بالإعدام معينا بأحد العيوب التي أوردتها المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . وجوب نقضه المادة ٤٦ من ذات القانون .
		إتصال وجه النعي بغير المحكوم عليه بالإعدام . إمتداد أثر نقض الحكم إليه ولو كان طعنه غير مقبول شكلا .
٥٧٢	١١٥	(الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٠)

الرقم	الصفحة	المادة
٩٧٣	٢٠١	٩ - تحديد سن المحكوم عليه ذو أثر في تعيين نوع العقوبة وتحديد مدتها . أساس ذلك وأثره ؟ صحة الحكم بالإعدام رهن بمجاوزة سن المحكوم عليه ثماني عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة . أثر ذلك ؟ تقدير سن المحدث . موضوعي . حد ذلك ؟ مثال لتسبب معيب في حكم بالإعدام . (الطعن رقم ٩٧١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٨٢)
٩٧٣	٢٠١	١٠ - إتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالإعدام ولولم تقم النيابة العامة بعرضها في الميعاد . مادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ؟ (الطعن رقم ٩٧١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٨٢) وراجع أيضا محكمة النقض "سلطانها" . (القاعدة رقم ١١٥ بالصيغة رقم ٥٧٢)
٤٢٣	٨٦	أعذار قضائية حالات الإثارة أو الإستفزاز أو الغضب أعذار قضائية مخففة لا تنفي نية القتل . أثر ذلك ؟ (الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٣١/٣/١٩٨٢)

القاعدة صفحة

إعلان

- ١ - عدم وجوب إعلان المتهم بالجلسة التي حددت للنطق بالحكم . حد ذلك . وعلة ؟
(الطن رقم ٢٥٤٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣) ٥٠ ٢٤٨
- ٢ - إعلان المتهم إعلانا صحيحا بالجلسة المحاكمة . يوجب عليه الحضور مستعدا لإبداء دفاعه . حق المحاكمة في رفض طلب التأجيل للإستعداد . حده ؟
(الطن رقم ٤٧٠٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١١) ٦٧ ٣٣٥
- ٣ - أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التفتيش بالحضور وميعاده . ليست من النظام العام . أثر ذلك ؟
(الطن رقم ٨٣١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٦) ٧٥ ٣٧٠
- ٤ - إعلان المعارض بالجلسة الأولى المحددة تنظر معارضته . واجب . متى كان وكيله الذي قرر بالمعارضة . علة ذلك ؟
تختلف المعارض وتأجيل نظر المعارضة . يوجب إعلانها بالجلسة الجديدة .
(الطن رقم ٩٧٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٠) ١١٤ ٥٦٦
- ٥ - إعلان المعارض لجهة الإدارة . ونسبت أنه مقيد بدولة أجنبية . أثره : بطلان الحكم . أساس ذلك ؟
عدم اتباع ما رسمه القانون في إعلان ورقة التكليف بالحضور لتقيم خارج البلاد . يترتب عليه بطلانها وكذا إجراءات المحاكمة والحكم . أساس ذلك ؟
المادتان ٢٣١ إجراءات و ١٣ مرنعات . مثال .
(الطن رقم ٩٧٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٠) ١١٤ ٥٦٦

صفحة	القاعدة	
		٦ - تغيير مقر المحكمة . يوجب إعلان المتهم بالمقر الجديد مخالفة ذلك إخلال بحق الدفاع .
٦٥١	١٣٣	(الطن رقم ١٥٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلد ١٩٨٢/٥/٢٩)
		٧ - الأحكام الصادرة في غيبة المسئول عن الحقوق المدنية والمعتبرة حضوريا . بدء ميعاد استئنافها بالنسبة له من تاريخ إعلانه بها . أساس ذلك ؟
٨٠١	١٦٤	(الطن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلد ١٩٨٢/١٠/٢٥)
		٨ - إيجاب القانون الإعلان لاتخاذ إجراء أو بدء الميعاد . مفاده ؟
		اختساب ميعاد الاستئناف من تاريخ صدور الحكم المستأنف تأسيسا على أن تقديم الطاعنة مذكرة خلال حجز الدعوى للحكم يعد قرينة على علمها اليقيني بصدور الحكم ويقوم مقام الاعلان به . خطأ في تطبيق القانون .
٨٠١	١٦٤	(الطن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلد ١٩٨٢/١٠/٢٥)
		وراجع أيضا : إجراءات " إجراءات المحاكمة "
		(القاعدتان رقم ١٣٩ و ١٧٩ بالصحيفتين ٥٩١ و ٥٧٠)
		وتقدم :
		(القاعدة رقم ١١٦ بالصحيفة رقم ٥٧٨)

القاعدة

صفحة

إكراه

راجع : " جريمة . إركانها "

(القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ١٧٢)

وخطف

(القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ١٧٢)

وعقوبة " تطبقها "

(القاعدة رقم ١١٣ بالصحيفة رقم ٥٦١)

إمتناع عن تنفيذ حكم

الركن المسمى في جريمة إمتناع الموظف العام عن تنفيذ حكم . مناط محققه ؟

سرد ما جاء بصحيفة الإدعاء المباشر . قصور .

الحكم بالإدانة في هذه الجريمة . يرافقه ؟

مثال لتسبب معيب .

(الطعن رقم ٥٦٢٦ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢٨) ... ٥٨ ... ٢٠٨

أمر بالأوجه

١ — الدبرة في تحديد طبيعة أمر الحفظ الصادر من النيابة العامة . هي بمحققة الواقع . أمر الحفظ الصادر منها بعد التحقيق . هو أمر بالأوجه لإقامة الدعوى .

(الطعن رقم ١٧٤٠ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/١/٢) ... ١٤ ... ٨٠

صفحة	القاعدة	
		٢ - الأمر الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية . من التوبة العامة . أو مستشار الإحالة . بداءة . وجوب إشتماله على الأسباب التي بنى عليها . عدم إقتضاء القانون . سيب الأمر الصادر من مستشار الإحالة أو من غرفة المشورة متأيد للقرار الصادر بالأوجه لإقامة الدعوى . إعتبار ما يورده أيهما من أسباب . مكملاً لأسباب الأمر المطعون فيه وجوب النظر إلى أسبابهما معا كوحدة واحدة .
٨٠	١٤	(الطعن رقم ٢٧٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٤)
		٣ - القرار الصادر من محكمة الجنيح المستأنفة - منعقدة في غرفة مشورة - بعدم قبول طعن في أمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية عن تهمة موجهة إلى موظف عام بحرمة وقعت منه أثناء تأديته أوظيفته وبسببها . لا يجوز الطعن فيه بالنقض . أساس ذلك ؟
١١٧	٢١	(الطعن رقم ٤٢٦٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٣٠)
		٤ - الأمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية . لا يصح إقتراضه أو أخذه بالظن .
٧٧٦	١٥٩	(الطعن رقم ٢٢٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٩)
		٥ - مجرد حيازة أو إحراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية . مؤتمة . الفقرة الثانية من المادة ٣٥ مكرراً من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر المعدلة .
٩٩٢	٢٠٥	(الطعن رقم ٥٠١٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٤)

القاعدة
صفحة

أمر حفظ

١ - العبرة في تحديد طبيعة أمر الحفظ الصادر من النيابة العامة . هي بحقيقة الواقع . أمر الحفظ الصادر عنها بعد التحقيق . هو أمر بالآوجه لإقامة الدعوى .

(الطن رقم ٢٧٤٠ لسنة ٥١ ق - جاية ١٩٨٢/١/٢٠) .. ١٤ ٨٠

٢ - كذب الوقائع المبلغ عنها . ركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب . أثر ذلك ؟

العبرة في كذب البلاغ أو صحته . بحقيقة الواقع .

الأمر الصادر من الجهة الإدارية بحفظ البلاغ أو التحقيق الإداري الذي أجرته في شأنه ليس دليلاً على عدم صحة الوقائع المبلغ بها . أثر ذلك ؟

(الطن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٢ ق - جاية ١٩٨٢/٢/١٦) .. ٧٤ ٣٦٧

إهانة

تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الإهانة . حد ذلك ؟

(الطن رقم ٤٥٢٧ لسنة ٥١ ق - جاية ١٩٨٢/٤/٨) .. ٩٥ ٤٦٨

أوامر عسكرية

١ - إختصاص محاكم أمن الدولة بالجرائم التي تقع بالمخالفة للأوامر العسكرية الصادرة من رئيس الجمهورية لا يسلب

الصفحة	القاعدة	
		المحاكم العادية إختصاصها بالفصل فيها . عملاً بقانون الطوارئ . أساس ذلك ؟
		محقق المصلحة في النعي على الحكم عدم تطبيقه أحكام الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ برغم إلزام المحكمة عند تطبيقها للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . الحد الأدنى للعقوبة المقررة به . أساس ذلك .
		القضاء بوقف تنفيذ عقوبة الحبس . لا ينفي مصلحة الطاعن في النعي على الحكم . علة ذلك ؟
١٠٣	١٩	(الطن رقم ٢٧٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)
		٢ - وقوع الجريمة في فترة سريان أمر عسكري . مؤداه؟ المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة . لم يسلبها قانون الطوارئ شيئاً من إختصاصها . أساس ذلك . وأثره ؟
١٦٥	٢٣	(الطن رقم ٤٤٢٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨)
<h2>إيجار أماكن</h2>		
		١ - صدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر بعد وقوع الفصل وقبل الفصل في الدعوى . إعتباره قانوناً أصحح للتم في جريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار . علة ذلك وأثره ؟
٢٧٢	٥٦	(الطن رقم ٢١٥٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٨)
		٢ - إقتضاء المؤجر . مالكا كان أم مستأجراً . مباشرة أو عن طريق وسيط . مقدم إيجار أو أية مبالغ إضافية بسبب

الصفحة	القاعدة	
٤٩٦	١١٠	<p>محبر عقد الإيجار . أو خارج نطاقه . زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليهما في العقد . مؤتم . مناط التأمين ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)</p>
٥٢٠	١٠٥	<p>٣ — الأماكن المفروشة إقتضاء مؤجرها مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار . غير مؤتم . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٥٧٥٨ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢١)</p>
٦٧٦	١٣٩	<p>٤ — دفع الطاعن بأن احتجازه مسكنين في مدينة واحدة له ما يبرره وتدليله على صحة ذلك بما قدمه من مستندات . جوهرى وجوب التصدى له إيرادا وردا .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/٦)</p>
٧٦٩	١٥٧	<p>٥ — إكتفاء الحكم في بيانه لواقعة تقاضى أجر أكثر من المقرر . بأن الطاعن لم يسلك الطريق الصحيح لدى توصيل الراكب . دون أن يستظهر ما إذا كان تقاضى بالفعل أجرا زائدا عن المقرر ومقدار الزيادة . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٠/١٤)</p>
		<p>٦ — التحرز في تفسير القوانين الجنائية والالتزام الدقة في تفسيرها . عدم تحميل عباراتها فوق ما تحتل . واجب .</p> <p>صياغة النص في عبارات واضحة جلية . إعتبارها تعبيراً صادقا من إرادة المشرع . عدم جواز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أو بدعوى الاستهداء بحكمة الشارع .</p> <p>تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد إيجار المباني السكنية المنشأة وفق أحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ومباني الإسكان</p>

الفاصلة	صفحة
الاداري وفوق المتوسط المنشأة وفق أحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل • الغير خاضعة لنظام تحديد القيمة الإيجارية المنصوص عليها بقوانين إيجار الأماكن • زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد • مؤتم • أساس ذلك ؟ قول الحكم أن خضوع العقار لنظام استثمار المال العربي والأجنبي يطلق حرية المؤجر في تحديد القيمة الإيجارية وكيفية حصوله عليها دون استظهار ما إذا كانت المبالغ التي تقاضاها تدخل في نطاق عقد الإيجار من عدمه • قصور •	
(الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٨) ...	٨١٧
٧ — تحرير أكثر من عقد إيجار عن ذات الوحدة • مناط تأييده ؟	١٦٨
إنحسار صفة المالك عن الطاعن ونفى الحكم اتخاذ صفة كاذبة أو استعماله طرقا إحتيالية • أثره ؟	
(الطعن رقم ٥٤٥٥ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢) ...	١٠٣٢
وراجع أيضا : خلورجل	٢١٢
(الفاصلتان رقم ١٩ ، ١٧١ ، بالصحيفتين رقم ١٠٣ ، ٨٣٨)	
(ب)	
باعث • بطلان • بلاغ كاذب • بناء	
باعث	
١ — تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الإهانة • حد ذلك ؟	
(الطعن رقم ٤٥٢٧ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٨) ...	٤٦٨
٩٥	

القاعدة	صفحة
٢ - حسن النية في جريمة قذف الموظفين . ماهيته ؟ (الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٢٨/٤/٨) ٩٥	٤٦٨
٣ - جريمة إحراز سلاح ناري بغير ترخيص . ما يكفي لتحقيقها ؟ واجب المحكمة تخيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيفياتها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقاً صحيحاً . عدم تقيدها بالوصف الذي أسبغته النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم . نفي الحكم عن المطعون ضده الاتجار بغير ترخيص في الأسلحة النارية وانتهائه إلى تبرئته دون بحث مدى انطباق مواد القانون على واقعة حيازة سلاح ناري بغير ترخيص . خطأ في تطبيق القانون . اثر ذلك ؟ (الطعن رقم ٤٤٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٦) ٣١	١٥٥
٤ - القصد الجنائي في جريمة إحراز المفرقات . مناط تحققه ؟ ثبوت النية في استعمال المفرق في التخريب والانلاف . غير لازم لتطبيق المادة ١٠٢/أ من قانون العقوبات . مادة الجلجنية . إعتبارها في حكم المفرقات . وهي ليست ذخائر . أساس ذلك وأثره ؟ (الطعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١١) ١١٨	٥٨٦
٥ - إثبات الحكم في حق الطاعن تعمد قذف المجنى عليها بمصباح مشتعل . لا ينال من مسئوليته من بعد إلا يكون قد قصد غير تهديدها علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٧) ١٥٢	٧٣٦

الرقم	القاعدة	صفحة
	بطلان	
	١ - تحرير الحكم على نموذج مطبوع . لا يبطله طالع استوفى مقوماته .	
٦٨	(الطعن رقم ٢٣٥٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١) ١٢	
	٢ - تولى محام تحت الترين وحده الدفاع عن المتهم بجناية . أمام محكمة الجنايات . اثره . بطلان إجراءات المحاكمة . أساس ذلك ؟	
١١٤	(الطعن رقم ٢٧٣٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٧) ٢٠	
	٣ - المعارضة في الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلاً تطرح على المحكمة أولاً الفصل في صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف فان رأت أن قضاءه صحيح وقفت عند هذا الحد وأن رأت أنه خاطيء ألغته ثم انتقلت إلى موضوع الدعوى وحق لها في هذه الحالة فقط أن تعدل العقوبة المقررة بها لصالح المعارض .	
	تعرض المحكمة الاستئنافية لموضوع الدعوى او للعقوبة المقررة بها . قبل الفصل في صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف وانتهأها إلى تأييد الحكم المعارض فيه . خطأ واضطراب يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة .	
٩٢٣	(الطعن رقم ٤٢٦٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢) ٢٣	
	٤ - وجود نقص أو خطأ في تقرير التلخيص . لا يعيب الحكم .	

الفاصلة	صفحة
عدم جواز النعي على تقرير التلخيص بالقصور لأول مرة امام النقض . علة ذلك ؟	
(الطن رقم ٤٤١٩ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٨)	٣٢
٥ — الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات حصول تلاوة تقرير التلخيص . ورود هذا في ديباجة الحكم . لا عيب . حد ذلك وأساسه ؟	
(الطن رقم ٤٤١٩ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٨)	٣٢
٦ — حق الطاعن في التمسك بطلان الحكم . لعدم التوقيع عليه في الميعاد . شرطه ؟	
(الطن رقم ٤٤١٩ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٨)	٣٢
٧ — قضاء محكمة الأحداث بتذير التسليم المنصوص عليه في البند الثاني من المادة السابعة من قانون الأحداث على متهم جاوز سنة الخامسة عشرة سنة . خطأ في تطبيق القانون . جواز استئنافه . م . ١٤٠ من قانون الاحداث .	
واجب المحكمة الاستئنافية تصحيح هذا الخطأ بالحكم وفق القانون . مخالفتها هذا النظر وإعادتها الأوراق للنيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها . حججها عن نظر الموضوع وجوب النقض والإحالة .	
(الطن رقم ٤٥٦٤ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/١٥)	٤١
٨ — عدم تحديد قانون الاجراءات الجنائية أجلا للنطق بالحكم . مد أجل النطق بالحكم أكثر من مرة . لا عيب .	
(الطن رقم ٢٥٤٧ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣)	٥٠

صفحة	القاعدة	
		٩ - إغفال إثبات مد أجل الحكم في محضر الجلسة . لا مصلحة للنيابة العامة أو الخصوم في النعي بشأنه . (الطعن رقم ٢٥٤٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣) ٥٠
٢٤٨	٥٠	١٠ - إيراد الحكم في ديباحته أن الدعوى احيلت إلى المحكمة من مستشار الاحالة في حين أنها رفعت مباشرة من النيابة بمجرد خطأ مادي . لا يعيبه . (الطعن رقم ٤٨٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٠) ٦٦
٣٢٢	٦٦	١١ - عقد الزواج على امرأة متوجة بآخر . باطل . أثر ذلك ؟ (الطعن رقم ٤٨٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٠) ٦٦
٣٢٢	٦٦	١٢ - أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور وميعاده . ليست من النظام العام . أثر ذلك ؟ (الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٦) ٧٥
٣٧٠	٧٥	١٣ - البيان الممول عليه في الحكم . هو ما يـدو فيه اقتناع القاضي دون غيره . إفاضة الحكم في بيان استبعاده ظرف سبق الاصرار . وقوله في معرض وصف الفعل الذي قارفته الطاعة أنها أعدت لذلك سكيناً دون أن يؤثر ذلك في منطقه ودون أن تكون أسبابه متناقضة . خطأ مادي لا يعيبه . (الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢١) ٨٦
٤٢٣	٨٦	١٤ - ثبوت صدور الحكم المطعون فيه من هيئة إشتراك فيها قاض لم يكن من بين أعضاء الهيئة التي سمعت المرافعة ونطقت بالحكم . وخلو المفردات من مسودة لهذا الحكم أو قائمة له . غموض يبطله . أساس ذلك . (الطعن رقم ٥٦٠٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٤) ٩٨
٤٨٢	٩٨	

الرقم	الصفحة	المادة
٥١٣	١٠٤	١٥ - حق محكمة الموضوع في الأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولولم يجر عرضه في جمع من أشباهه ما دامت قد اطمانت إليه . (الطن رقم ١٥٩٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)
٥٢٧	١٠٦	١٦ - حكم الإدانة وجوب إشارته إلى القانون الذي حكم بموجبيه . عدم كفاية الإشارة إلى رقم قرار وزاري لم يبين مواده الخاصة بالتجريم والعقاب . (الطن رقم ١٢٠٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢١)
٥٦٦	١١٤	١٧ - إعلان المعارض لجهة الإدارة . وثبوت أنه مقيم بدولة أجنبية . أثره . بطلان الحكم . أساس ذلك . عدم اتباع مارسمه القانون في إعلان ورقة التكليف بالحضور للمقيم خارج البلاد . يترتب عليه بطلانها وكذا إجراءات المحاكمة والحكم . أساس ذلك . المسادتان ٢٣٤ إجراءات و١٣ مرافعات . مثال . (الطن رقم ٩٧٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٠)
٦٤٤	١٣١	١٨ - عدم جواز إتياء الحكم إلا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى . إعماده على أدلة أو وقائع استقاها من أوراق قضية أخرى لم تكن منضمة للدعوى المحكوم فيها ولا مطروحة على بساط البحث تحت نظر الخصوم . أثره . بطلان الحكم . مثال . (الطن رقم ١١٥٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٥)
٦٤٨	١٣٢	١٩ - وجوب أن تتقيد المحكمة بوقائع الدعوى وأنخاصها المادة ٣٠٧ (أ . ج) الحكم على شخص لم ترفع عليه الدعوى . بطلانه . مثال . (الطن رقم ١٢١٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٩)

صفحة	القاعدة
	٢٠ - سؤال المتهم عن التهمة المستندة إليه . أمام محكمة أول درجة . من الإجراءات التنظيمية . أثر ذلك ؟ (الطن رقم ١٨٠٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٤/١٠/١٩٨٢)
٧٦٩	١٥٧
	٢١ - وجوب أن يكون رئيس محكمة أمن الدولة العليا بدرجة رئيس محكمة استئناف . م ٢ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الحكم . (الطن رقم ٢٣٨٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢/١١/١٩٨٢)
٨٤٢	١٧٢
	٢٢ - حق مأمور الضبط القضائي في الاستمانة بالغير في إجراء القبض والتفتيش شرط ذلك ؟ (الطن رقم ٣٣٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٨/١٢/١٩٨٢)
٩٦٢	١٩٩
بلاغ كاذب	
	١ - كذب الوقائع المبلغ عنها . ركن من أركان جريمة بلاغ الكاذب . أثر ذلك ؟ العبارة في كذب البلاغ أو صحتها . بمحبة الوقائع . الأمر الصادر من الجهة الإدارية بحفظ البلاغ أو التحقيق الإداري الذي أجرته في شأنه ليس دليلا على عدم صحة الوقائع المبلغ بها . أثر ذلك ؟ (الطن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩/٣/١٩٨٢)
٣٦٧	٧٤
	٢ - الدفع بالإعفاء من العقاب لحسن النية في جريمة القذف والبلاغ الكاذب في حق موظف عام . دفع جوهرى . علة ذلك ؟ (الطن رقم ٤٣٩٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٨/١١/١٩٨٢)
٩٢٦	١٩٢

صفحة	القاعدة	بناء
		١ - إنشاء مبنى تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه دون موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء . أصبح غير مؤتم بالنسبة لكافة مستويات الإسكان عدا الفاجر . القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . أثر ذلك ؟
٥٧	٩	(الطعن رقم ٢٦٤٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٠)
		٢ - القانون لم يتضمن الإلزام بتنفيذ القرار الهندسى الصادر من اللجنة المختصة أو المحكمة فى شأن المنشآت الآيلة للسقوط خلال مدة معينة . أثر ذلك ؟
١٩٣	٣٨	(الطعن رقم ١٥١٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٠)
		٣ - عدم تقيد محكمة الموضوع بالوصف الذى تسبغه النيابة العامة على الواقعة . واجبهارد الواقعة المطروحة بعد تخصيصها إلى الوصف القانونى الصحيح . حد ذلك ؟
٢٤٤	٤٩	(الطعن رقم ٥٤١١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)
		٤ - جريمتا إقامة بناء بغير ترخيص وإقامته على أرض زراعية بدون ترخيص . قوامهما فعل ماضى واحد . تبرئة المتهم من الأخيرة لا يعنى المحكمة من التعرض للأولى . ولو لم ترد بوصف الاتهام . أساس ذلك ؟
٢٤٤	٤٩	(الطعن رقم ٥٤١١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)
		٥ - عدم جواز الحكم فى المعارضة بغير سماع دفاع المعارض إذا كان تخلفه بعذر . وإلا كانت إجراءات المحاكمة معيبة . إهدار الشهادة الطبية - المثبتة لعذر المرض على مطلق القول بعدم الاطمئنان إليها وأنها مصطنعة . يعيب الحكم .
٢٧٠	٥٥	(الطعن رقم ٥٦٦٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٧)

العدد	الصفحة	العدد	الصفحة
٤٣٨	٨٩	٥٠٧	١٠٣
٦ - الحكم بالإدانة في جريمة إقامة بناء بدون ترخيص . قضاؤه بإزالة البناء المخالف لأحكام القانون يتمتع معه الإلزام بسداد ضعف رسوم الترخيص . مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون وجوب تصحيحه .			
(الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٥٢ ق - - جلسة ١٩٨٢/٤/٦)			
٧ - بيانات الحكم بالإدانة . المادة ٣١٠ إجراءات . قول الحكم أن التهمة ثابتة مما تضمنه محضر ضبط الواقعة دون بيان لمضمونه ووجه استدلاله به . قصور .			
(الطعن رقم ١٥٨٨ لسنة ٥٢ ق - - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)			
٨ - إقامة مالك الأرض الزراعية بالقرية مسكنا خاصا له أو ما يخدم أرضه طبقا لشروط قرار وزير الزراعة رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٩ . غير مؤتم . أثر ذلك ؟			
(الطعن رقم ١٥٨٨ لسنة ٥٢ ق - - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)			
٩ - مفاد نصوص المواد الأولى ، ٢٩/٣٠٤٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ؟ إنهاء الحكم المطعون فيه إلى أن يقيم المطعون ضده بتعليق مبان تزيد تكاليفها على عشرين ألف جنيه بدون ترخيص وبالمخالفة للإرتفاعات القانونية بعد حصوله على مجوز موافقة لجنة الإعفاءات على ذلك لا مخالفة فيه للقانون . خطأ .			
(الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٥٢ ق - - جلسة ١٩٨٢/٦/١٢)			
١٠ - صدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يجعل إقامة مبنى تزيد قيمته على عشرة آلاف جنيه قبل الحصول على موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء فعلا غير مؤتم بالنسبة بكافة			

الصفحة	القاعدة	
		مستويات الإسكان . عدا الفاجر . إعتباره قانونا أصلياً في في هذا الصدد . أساس ذلك وأثره .
٧٧٣	١٥٨	(الطن رقم ٢٢١٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٠/١٩)
		١١ — إشارة الحكم إلى المستندات التي قدمها الطاعن تمسكاً بدلائلها على إنتفاء مسئوليته في جريمة بناء على أرض زراعية . دون ترخيص وعدم تحدته عنها . قصور وإخلال بحق الدفاع .
٩٢٢	١٩١	(الطن رقم ٥٥١٧ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢٥)
(ت)		
تبديد . تبغ . تجريف أرض زراعية . تحقيق . تزوير . لسعير جبرى . تضامن . تعدى على القائمين على تنفيذ قانون مكافحة المخدرات . تعويض . تفتيش . تقادم . تقرير تلخيص . تقليد . نابس . تموين . تهريب جمركى .		
تبديد		
١ — وجوب بناء الأحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها . استناد الحكم إلى واقعة لا أصل لها في التحقيقات . يعيبه . مثال : مساءلة الطاعن عن تهمة تبديد محجوزات رغم أن التهمة الموجهة إليه . تبديد نقود ومنقولات مودعة لديه . مفاده :		

صفحة	القاعدة
	عدم تحبص الدعوى والإحاطة بظروفها وقضاء بما لا أصل له في الأوراق .
٣٩٧	(الطن رقم ٤٧٨٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٣) ٨٠ -- --
	٢ - تعيين تاريخ وقوع الجرائم . موضوعي . أثر ذلك ؟
٦٥٧	(الطن رقم ١٧٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٥) ١٣٥ -- --
	٣ - دانة المنهم بجريمة التبديد . دون إثبات قيام القصد الجنائي لديه . قصور يعيب الحكم .
	القصد الجنائي في جريمة التبديد . ماهية . ؟
٨٢٧	(الطن رقم ١٧٤٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٨) ١٦٩ -- --
	٤ - مجرد التأخير في رد الشيء المسلم أو الامتناع عن رده لا يكفي لتحقيق الركن المادي لجريمة التبديد . ضرورة إقرانه بانصراف نية الجاني إلى إضافة المال إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضراراً بصاحبه . مثال لتسبيب معيب .
٨٦٦	(الطن رقم ٢٤٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١١) ١٧٨ -- --
	وراجع أيضاً : دعوى مدنية "نظرها والحكم فيها" القاعدة رقم ١٤٦ بالصيغة رقم ٧٠٧
	تبغ
	وقوع أفعال التهريب الحكمي للتبغ وراء الدائرة الجمركية .
	شرط اعتبارها تهريباً ؟
	مثال لتسبيب معيب .
٩٠٩	(الطن رقم ١٢٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٣) ١٨٨ -- --

القاعدة

صفحة

تجريف أرض زراعية

مناطق تأميم تجريف الأرض : أن تكون من الأراضي الزراعية . المادتان ٧١ مكررا ، ٢/١٠٦ قانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل .

إنحسار هذا الوصف عنها . لا تأميم .

دفاع الطاعن بأن الأرض بور ليست زراعية وتقديمه مستندات تأييدا لدفاعه إغفاله . قصور .

(الطعن رقم ٥٦٠٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٧) ٧٧ ٣٨٠

تحقيق

١ - العبرة في تحديد طبيعة أمر الحفظ الصادر من النيابة العامة . هي حقيقة الواقع . أمر الحفظ الصادر منها بعد التحقيق . هو أمر بالألا وجه لإقامة الدعوى .

(الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢) ١٤ ٨٠

٢ - طلب التحقيق والتأجيل لتقديم مستندات المبدى في مذكرة قدمت بعد حجز الدعوى للحكم عدم إلزام المحكمة بإجابته أو الرد عليه .

(الطعن رقم ٢٧٢٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٧) ١٧ ٩٢

٣ - الدفع ببطلان التفتيش والاستجواب لحصوله خارج دائرة الاختصاص المكاني لمأمور الضبط القضائي وبطلان الاعتراف . لا تقبل إثارة لأول مرة أمام النقض .

صفحة	القاعدة	
		إمتداد إختصاص مأمور الضبط القضائي إلى جميع من إشتركوا في الدعوى التي بدأ تحقيقها أينما كانوا .
		قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق لا يمنع مأموري الضبط من القيام بواجباتهم المنوط بهم القيام بها عملاً بالمادة ٢٤ إجراءات .
٤٤١	٩٠	(الطن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٦)
		٤ — الإستجواب المحظور قانوناً على غير سلطة التحقيق .
٦٠٣٨	٢١٣	(الطن رقم ٥٤٦٢ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢)
		٥ — المحاكم الجنائية . قيامها على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود . للإثبات أو النفي . تحديد القانون إجراءات إعلان المتهم من يرى سماعهم من الشهود . لا يخل بهذه الأسس .
		شهود الواقعة . على المحكمة إجابة طالب الدفاع سماعهم ولو لم يذكروا في قائمة شهود الإثبات . أعلنهم المتهم أو لم يعلنهم . أساس ذلك ؟
		عدم إستجابة المحكمة لطالب الدفاع سماع الشهود أو الرد عليه بالرغم من إتصال الواقعة المطلوب سماعهم عنها بواقعة الدعوى ولزوم سماعهم للفصل فيها . يعيب الحكم .
٦١٠٤	٢٢٥	(الطن رقم ٥٢٢٨ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٩)
تزوير		
		١ — إتيان التزوير ليس بلازم لتحقيق الجريمة .
٣١٠	٦٤	(الطن رقم ٤٨٧٠ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٣/٩)

صفحة	القاعدة	
		٢ إثبات الحكم أن المتهم انتحل شخصية المجنى عليه وتسمى باسمه أمام المحامي الذي تولى إعداد صحيفة دعوى الاشكال على أساس ذلك . تتوافر به جريمة التزوير .
٦٠٨	١٢٣	(الطعن رقم ١٨١٨ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/١٦)
		٣ عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتمية عدم ثبوت جريمة التزوير .
٧٩٥	١٦٣	(الطعن رقم ٤١٧٩ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٠/٢١)
		٤ — يتحدث الحكم . صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير . غير لازم . شرط ذلك .
٩٣٧	١٩٤	(الطعن رقم ٤٤٢٤ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠)
		٥ — دعاوى التزوير . لم يحدد القانون طريق إثبات معين فيها . التعويل على الصورة الضوئية للمحرر المزور كدليل في الدعوى . لا عيب .
٩٣٧	١٩٤	(الطعن رقم ٤٤٢٤ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠)
		٦ — متى يعتبر المحرر رسمياً . في حكم المادتين ٢١١ و ٢١٣ عقوبات ؟
		إختصاص الموظف بتحرير الورقة . مناطه ؟
٩٣٧	١٩٤	(الطعن رقم ٤٤٢٤ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠)
		٧ — إدانة الطاعن بجرائم تقليد أختام إحدى الجهات الأجنبية واستعمالها والتزوير والنصب ومعاقبته عنها بعقوبة واحدة وهي عقوبة الجريمة الأشد عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات عدم جدوى نفيه على الحكم بشأن ماعن الجريمة الأولى .
٩٠٣٨	٢١٣	(الطعن رقم ٥٤٦٢ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - إدانة الطاعن بجرائم تقليد خاتم إحدى الجهات الأجنبية والتزوير والنصب وتطبيق المادة ٢٢٢ عقوبات وتوقيع عقوبة الغرامة إلى جانب عقوبة الحبس المقررة وحدها عن الجريمة الأولى الأشد وجوب تصحيحه بإلغاء عقوبة الغرامة ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٤٦٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢)
١٠٣٨	٢١٣	أوراق رسمية :
		١ - جرائم التزوير لم يرسم القانون طريقا خاصا لإثباتها كفاية اطمئنان المحكمة من الأدلة السائغة التي أوردتها إلى ثبوت الجريمة .
		إعتراف الطاعن في التحقيقات بأنه تسمى باسم غير اسمه في جواز السفر الذي لم يطالب من المحكمة فض حزره . ليس له النعى على الحكم عدم اطلاع المحكمة على المحرر المزور . (الطعن رقم ٢٦٥٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٠)
٦٢	١٠	٢ - القصد الجنائي في جريمة التزوير . موضوعي . لا يلزم التحدث عنه صراحة في الحكم مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه . (الطعن رقم ٤٨٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٤)
٢٩٠	٦٠	٣ - عقد الزواج . وثيقة رسمية . مناط العقاب على التزوير فيها ؟ مثال لتسبيب غير معيب على الاشتراك في تزويرها . (الطعن رقم ٤٨٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٤)
٢٩٠	٦٠	

صفحة	القاعدة	
		٤ - القصد الجنائي في جريمة التزوير . مناط محققه ؟ تحدث الحكم استقلالاً عن توافره . غير لازم .
٣١٠	٦٤	(الطعن رقم ٤٨٧٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٩)
		٥ - إفتراض الضرر في تزوير الأوراق الرسمية . علة ؟
٣١٠	٦٤	(الطعن رقم ٤٨٧٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٩)
		٦ - إمكان كشف التزوير من لديهم دراية خاصة . عدم انتفاء الجريمة مادام أنه ينخدع بالمحرر بعض الناس .
٣١٠	٦٤	(الطعن رقم ٤٨٧٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٩)
		٧ - جريمة التزوير في محرر رسمي إمكان تحقيقها باصطناع المحرر ونسبته كذبا إلى موظف عام .
٣١٠	٦٤	(الطعن رقم ٤٨٧٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٩)
		٨ - صفة الرسمية لا يشترط لاسبابها على الورقة أن تكون محررة على نموذج خاص .
٣١٠	٦٤	(الطعن رقم ٤٨٧٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٩)
		٩ - عقد الزواج وثيقة رسمية يختص بتحريها موظف عام هو "المأذون الشرعي" .
		مناط العقاب على التزوير في وثيقة الزواج ؟ مثال .
		تعديم الطاعن وثيقة الزواج المزورة إلى الجهة المختصة باثبات واقعات الأحوال المدنية وهو عالم بتزويرها . تتحقق به جريمة استعمال محرر رسمي مزور مع العلم بتزويره . أساس ذلك ؟
٣٢٢	٦٦	(الطعن رقم ٤٨٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٠)

الفاصلة	الصفحة	
		١٠ - استعمال الورقة المزورة مع العلم بتزويرها . مؤتم ولو كان المحرر باطلا . علة ذلك ؟
٣٢٢	٦٦	(الطعن رقم ٤٨٧٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٠/٣/١٩٨٢)
		١١ - السجلات والبطاقات وكافة المستندات المتعلقة بم تنفيذ القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الاحوال المدنية . أوراق رسمية . كل تغيير فيها يعد تزويرا في أوراق . يخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ . مثال لتسييب غير معيب .
٣٢٢	٦٦	(الطعن رقم ٤٨٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٠/٣/١٩٨٢)
		١٢ - اعتبار الحكم جرائم الاشتراك في تزوير واقعة البنوة في سجلات الاحوال المدنية وتزوير واقعة الزوجية والبنوة في البطاقة العائلية واستعمال وثيقة زواج مزورة مع علمه بتزويرها مرتبطة ببعضها ومعاقبتها للمتهم بالعقوبة المقررة للجريمة الأخيرة التي لم يقبل نفيه بشأنها . انعدام مصلحته فيما يشيره بشأن جرمي الاشتراك في التزوير .
٣٢٢	٦٦	(الطعن رقم ٤٨٧٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٠/٣/١٩٨٢)
		١٣ - المحرر الرسمي . عدم اشتراط صدوره من موظف عمومي من أول الأمر . أثر تدخل الموظف العمومي ؟
٦٨٠	١٢٣	(الطعن رقم ١٨١٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٦/٥/١٩٨٢)
		١٤ - صدور المحرر من موظف عمومي من أول الأمر . غير لازم لاعتبار التزوير واقعا في محرر رسمي . جواز أن يكون

صفحة	القاعدة	
		المحرر عرفيا ثم ينقلب إلى محرر رسمي عند تدخل الموظف العمومي فيه في حدود وظيفته .
٧٩٥	١٦٣	(الطن رقم ١٧٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢١) -
		١٥ - جريمة اصطناع المحرر الرسمي . مناط تحققها ؟
٧٩٥	١٦٣	(الطن رقم ١٧٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢١) -
		١٦ - متى يعتبر المحرر رسميا في حكم المادتين ٢١١ و ٢١٣ عقوبات ؟
		اختصاص الموظف بتحرير الورقة . مناطه ؟
٩٣٧	١٩٤	(الطن رقم ٤٤٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠) -
		محركات عرفية :
		١ - مجرد تمسك المطعون ضده بالمحرر المزور وكونه صاحب المصلحة في تزويره . عدم كفايته لاندليل على ارتكابه التزوير أو علمه به .
٩٣٣	٢٦	(الطن رقم ٤٣٣١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٣) -
		٢ - التزوير . مناط تحققه ؟
		انتفاء الإسناد . مؤداه . انتفاء التزوير .
		دفاع الطاعن بأن العبارة المدعى بتزويرها أضيفت إلى العقد باتفاق المتعاقدين . جوهرى . علة ذلك وأثره ؟
٦٩٣	١٤٣	(الطن رقم ١٧٨٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٩) -
٧٩٥	١٦٣	(والطن رقم ٤١٧٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢١) -

الصفحة	القاعدة	
		٣ - صدور المحرر من موظف عمومي من أول الأمر . غير لازم لاعتبار التزوير واقعا في محرر رسمي . جواز أن يكون المحرر عرقيا ثم ينتقل إلى محرر رسمي عند تدخل الموظف العمومي فيه في حدود وظيفته .
٧٩٥	١٦٣	(الطنن رقم ٤١٧٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢١) ..
		استعمال أوراق مزورة :
		١ - مجرد تمسك المطعون ضده بالمحرر المزورة وكونه صاحب المصلحة في تزويره . عدم كفايته للتدليل على ارتكابه التزوير أو علمه به .
١٢٣	٢٦	(الطنن رقم ٤٣٣١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٣) ..
		٢ - نقد الزواج . وثيقة رسمية يختص بتحريرها موظف عام هو المأذون الشرعي .
		مناط العقاب على التزوير في وثيقة الزواج ؟ مثال .
		تقديم الطاعن وثيقة الزواج المزورة إلى الجهة المختصة بإثبات واقعات الأحوال المدنية وهو عالم بتزويرها . تتحقق به جريمة استعمال محرر رسمي مزور مع العلم بتزويره . أماس ذلك ؟
٣٢٢	٦٦	(الطنن رقم ٤٨٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٠) ..
		٣ - استعمال الورقة المزورة مع العلم بتزويرها . مؤثم ولو كان المحرر باطلا . حلة ذلك .
٨٨	١٦	(الطنن رقم ٤٨٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٠) ..

الصفحة	القاعدة	
		الإشتراك فى التزوير :
		تمام الإشتراك فى التزوير غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة . كفاية الاعتقاد بحصوله من ظروف الدهوى وملايساتها . مادام سائغا .
٣١٠	٦٤	(الطن رقم ٤٨٧٠ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٣/٩)
		تسعير جبرى
		١ — صدور قرار من المحافظ بتعديل الجدول الملحق المرسوم بقانون الخاص بالتسعير حذفا أو إضافة لا أثر له . علة ذلك ؟
		إدانة المتهم بجريمة بيع سبك بورى بأكثر من السعر المحدد دون أن يصدر وزير التموين قرار بتسعييره . خطأ فى القانون أثر ذلك ؟
٢٦١	٥٣	(الطن رقم ٤٥١٢ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢٤)
		٢ — جدول التسعيرة الذى يرفع سعر السلعة . عدم اعتباره قانونا أصلا للمتهم . أساس ذلك ؟ مثال .
٧٢٠	١٤٩	(الطن رقم ١٩٦١ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)
		٣ — إرتباط جريمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر بجريمة عدم الإعلان عن الأسعار . أثر ذلك ؟
٧٢٠	١٤٩	(الطن رقم ١٩٦١ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)

القاعدة

صفحة

- ٤ — عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة . في جريمة
بيع سامة بسعر أكثر من المقرر وعدم الإعلان عن أسعار
ما يعرض المادة ٩ من القانون المعدل ٢٨ لسنة ١٩٥٧
مخالفة ذلك . خطأ . يوجب النقض والتعديج .
- (الطعن رقم ٢١٤٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٠/١٠/١٩٨٢) ... ١٥٣ ٧٤٧
- ٥ — قواعد الإختصاص في المواد الجنائية من حيث
أشخاص المتهمين . متعلقة بالنظام العام . ثبوت أن المتهم كان
حدثا وقت ارتكاب الجريمة وأن الحكم المستأنف صدر ضده
من محكمة عادية لا ولاية لها بالفصل في الدعوى . واجب
المحكمة الاستئنافية الوقوف في قضائها عند حد إلغاء الحكم
المستأنف . حله ذلك ؟
- (الطعن رقم ٢٤٣٠ لسنة ٥٢ ق — جلسة ٩/١١/١٩٨٢) ... ١٧٦ ٨٥٥

تضامن

- ثبوت اتحاد الفكرة وتطابق الإرادات بين المتهمين على
التعدى . اثره . وجوب مساءلتهم متضامنين مدنيا عما وقع منهم
أو من أحدهم من فعل غير مشروع . عدم ثبوت الاتفاق بينهم
لا أثر له في قيام المسؤولية التضامنية أساس ذلك .
- (الطعن رقم ٩٣٠٤ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٨٢) ... ١٢٤ ٦١٤

تعدى على القائمين على تنفيذ

قانون مكافحة المخدرات

العقوبة المقررة لجريمة التعدى المنصوص عليها بالمادة
٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الأشغال الشاقة المؤقتة

القاعدة / صفحة

والغرامة من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه . أعمال
المادة ١٧ عقوبات لا يمس الحكم بالغرامة . مخالفة ذلك .
خطأ في القانون . يتعين تصحيحه .

(الطعن رقم ٢٦٥٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٠) ١١ - ٦٥

راجع أيضا : ارتباط .

القاعدة رقم ٤٨ بالصيغة رقم ٢٢٧

تعويض

١ - الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية التابعة للدعوى
الجنائية إستنادا إلى لجوء المدعى بالحقوق المدنية إلى المحكمة
المدنية صحيح .

مثال يتحقق فيه وحدة السبب في الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ٢٧٢٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٧) ١٧ - ٩٢

٢ - عقوبة الرد المنصوص عليها في المادة الأولى من أمر
نائب الحاكم العسكري رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ . طبيعتها . عقوبة
تكميلية . تنطوي على عنصر التعويض . الحكم بها حتمى
تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على المسئول عن الجريمة .

(الطعن رقم ٤٤٢٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨) ٣٣ - ١٦٥

٣ - إنتهاء الحكم إلى تعديل وصف التهمة من القتل العمد
إلى الضرب البسيط . لا يمنع من القضاء بالتعويض للمدعين
بالحق المدني .

(الطعن رقم ٤١٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٠٣) ١٥٦ - ٧٦٣

صفحة	القاعدة	
		٤ - إدانة الطاعن عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله . كفايتها لبيان وجه الضرر المستوجب للتعويض . عدم بيان الحكم من بعد الضرر بنوحيه وعناصره . لا يعيبه . علة ذلك ؟
٩٠٠٤	٢٠٨	(اللمن رقم ٤٣٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلة ١٥/١٢/١٩٨٢)
		٥ - القضاء بتعويض والد المجني عليهما عما لحقه من ضرر مباشر عن الجريمة وليس عن الضرر الذي أصاب ولديه شخصيا وانتقل إليه الحق في التعويض عنه . صحيح . أساس ذلك ؟
٩٠٠٤	٢٠٨	(اللمن رقم ٤٣٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلة ١٥/١٢/١٩٨٢)
		وراجع أيضا : تضامن .
		(القاعدة رقم ١٢٤ بالصحيفة رقم ٦١٤)
		ودعوى مدنية .
		(القاعدتان رقم ٤٣ و ١٤٦ بالصحيفتين رقمي ٢١٤ و ٧٠٧)
		وكفالة .
		(القاعدة رقم ١٨ بالصحيفة رقم ١٠٠)
		ومسئولية مدنية .
		(القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٧٠٧)

الرقم	القاعدة	صفحة
	تفتيش	
	(أ) التفتيش بإذن :	
	"إذن التفتيش . إصداره"	
	تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش .	
	موضوعي . عدم جواز المجادلة فيه أمام النقض .	
٥٤٧	١١٢	(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٢ ق - ج ٥ - ١٩٨٢/٥/٥) - -
	وراجع أيضا : مأمورو الضبط القضائي .	
	(القاعدة رقم ١٤٨ بالصحيفة رقم ٧١٦)	
	"تنفيذ الإذن"	
	١ - الإذن بتفتيش شخص . جواز تنفيذه أينما وجد	
	حالما جرى في دائرة اختصاص من أصدر الإذن ومن نفذ .	
	ضبط المخدر مع المأذون بتفتيشه . يجعل الجريمة	
	متلبسا بها . أثر ذلك ؟	
	كون الخطأ الذي تردى فيه الحكم قد حجب عن نظر	
	الموضوع . وجوب النقض والإحالة .	
٣٦٤	٧٣	(الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٥٢ ق - ج ٥ - ١٩٨٢/٣/١٤) - - -
	٢ - صدور أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص . لمأمور	
	الضبط القضائي المندوب لإجرائه تنفيذه عليه . أينما وجد	
	شرط ذلك ؟	
٧١٦	١٤٨	(الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٥٢ ق - ج ٥ - ١٩٨٢/٦/١٥)

صفحة	القاعدة	
		٣ - إختصاص مأموري الضبط القضائي مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم . أثر ذلك ؟
٧١٦	١٤٨	(الطن رقم ١٨٧٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)
		٤ - مجاوزة مأمور الضبط القضائي حدود إختصاصه المكان لظروف إضطرابيه مفاجئة . لا عيب .
٧١٦	١٤٨	(الطن رقم ١٨٧٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)
		٥ - حق مأمور الضبط القضائي في الإستعانة بغيره في إجراء القبض والتفتيش شرط ذلك ؟
٩٦٢	١٩٩	(الطن رقم ٢٣٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٨)
		(ب) التفتيش بغير إذن .
		حالة التلبس بجريمة التعامل بالنقد الأجنبي . مناط تحققها ؟
		توافرها يبيح القبض على المتهم وتفتيشه دون إذن من النيابة بذلك . مثال لتسبيب غير معيب .
٤٩٠	١٠٠	(الطن رقم ١١٨٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٥)
		(ج) الدفع ببطلان التفتيش .
		١ - التفتيش المحظور قانونا . ماهيته ؟
		أحوال دخول المنازل . بيانها في المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية . ليس على سبيل الحصر . أثر ذلك ؟
		مثال لرد سائق على دفع ببطلان القبض والتفتيش .
٣٠٥	٦٣	(الطن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٩)

صفحة	القاعدة	
		٢ — عدم جدوى النعى على الحكم بالقصور في الرد على دفع بطلان القبض والتفتيش طالما لم يتساند الحكم في الإدانة إلى دليل مستمد منهما .
٥١٣	١٠٤	(الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠ — — — — —)
		٣ — الدفع ببطلان القبض والتفتيش . من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع . أثر ذلك ؟
٩٦٢	١٩٩	(الطعن رقم ٥٣٣٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٣/٨ — — — — —)
		تقادم
		١ — دعوى جنائية . "إنقضاؤها بمضى المدة" . "تقادم" . إجراءات "إجراءات المحاكمة" . قضاء عسكري . التصديق على أحكام المحاكم العسكرية . لا يعد من الإجراءات القاطعة لمدة التقادم في مفهوم المادة ١٧ أ . ج . أساس ذلك ؟
٢٠٩	٤٢	(الطعن رقم ٤٥٦٥ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/١٥ — — — — —)
		٢ — تقرير المتهم بالمعارضة أو بالاستئناف أو بالنقض يقطع التقادم . أساس ذلك ؟
٥٧٨	١١٦	(الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/١١ — — — — —)
		تقرير تلخيص
		١ — ثبوت تلاوة التلخيص من الهيئة التي فصلت في الدعوى . كفاية كون التقرير وضعته هيئة سابقة . لا عيب . علّة ذلك ؟
٦٤٠	٣٢	(الطعن رقم ٤٤١٩ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٨ — — — — —)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - تقرير التلخيص . ماهيته ؟
		وجود نقص أو خطأ في تقرير التلخيص لا يعيب الحكم .
		عدم جواز النعمى على تقرير التلخيص بالقصور لأول مرة
		أساس النقض . علة ذلك ؟
٦٤٠	٣٢	(الطعن رقم ٤٤١٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨)
		تقليد
		١ - عدم محدث الحكم صراحة وعلى استقلال عن علم
		المتهم بتقليد الأوراق المالية التي يتعامل بها . لا يعيبه .
		مادامت الوقائع كما أثبتتها تفيد توفر هذا العلم لديه .
١٨١	٣٥	(الطعن رقم ٤٤٤٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٩)
		٢ - القول بتوافر العلم بالتقليد . موضوعي .
١٨١	٣٥	(الطعن رقم ٤٤٤٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٩)
		٣ - العلامات المعاقب على تقليدها بالمادة ٢٠٦
		عقوبات ؟
		الآلة التي تشتمل على أصل العلامة . والآثر الذي ينطبع
		عند استعمالها . سواء . مثال .
٢١٨	٤٤	(الطعن رقم ٤٥٨٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٦)
		٤ - العبرة في التقليد بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف .
		كفاية أن يكون بين العلامتين المقلدة والصحيحة من التشابه
		ما يجعلها مقبولة في التعامل . أثر ذلك ؟
٤٥٨	٩٢	(الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦)

الرقم	القاعدة	المادة
		٥ - امبرة في جرائم التقليد . هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف . يحقق جريمة تقليد علامة مسجلة . متى كان من شأن التقليد . و كان ظاهرا . خدع الجمهور في المعاملات واولم يكن يتخدع به الفاحص المدقق .
٨٦٩	١٨١	(الطعن رقم ٥٢٨٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٤) - ..
		٦ - إدانة الطاعن بمجرائم تقليد خاتم إحدى الجهات الأجنبية والتزوير والنصب وتطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات وتوقيع عقوبة الغرامة إلى جانب عقوبة الحبس المقررة وحدها عن الجريمة الأولى الأشد . وجوب تصحيحه بإلغاء عقوبة الغرامة ولولم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن . علة ذلك ؟ .
١٠٣٨	٢١٣	(الطعن رقم ٥٤٦٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢) -
		وراجع أيضا : تزوير .
		(القاعدة رقم ٦٤ بالصحيفة رقم (٢١٠) .
		وتقليد .
		(القاعدة رقم ١٨١ بالصحيفة رقم (٨٧٩) .
		وحكم .
		(القاعدة رقم ٣٥ بالصحيفة رقم (١٨١)
		تلبس
		١ - يكفي للقول بقيام حالة التلبس بإحراز المخدر أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ عن وقوع الجريمة . تبين المادة المحددة قبل التفتيش . عدم لزومه .
١٤٣	٣٠	(الطعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٤) -

٢ - الإذن بتفتيش شخص . جواز تنفيذه أينما وجد طالب جرى في دائرة اختصاص من أصدر الإذن ومن نفذه . ضبط المخدر مع المأذون بتفتيشه . يجعل الجريمة متلبسا بها . أثر ذلك ؟

كون الخطأ الذي تردى فيه الحكم قد حجب عنه نظر الموضوع . وجوب النقض والإحالة .

(الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٤) ٧٣ ٣٦٤

٣ - حالة التلبس بجريمة التعامل بالنقد الأجنبي . مناط محققها ؟ توافرها يبيح القبض على المتهم وتفتيشه دون إذن من النيابة بذلك . مثال لتهريب غير معيب .

(الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٥) ١٠٠ ٤٩٠

تموين

١ - الامتناع عن التجارة . علة تأنيده ؟

نقل المشرع في القانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ عبء إثبات قيام العذر الجدى أو المبرر المشروع للتوقف عن التجارة على التاجر .

العذر الجدى دون القوة القاهرة .

توافر العذر الجدى . مؤداه ؟

الدفع بقيام العذر أمام محكمة الموضوع . وجوب تحقيقه .

الصفحة	القاعدة	
		دفع الطاعن في جريمة توقف عن إنتاج خبز . بانسغاله في حادث مقتل ابن عمه . جوهرى تدفع به التهمة . يتعين على المحكمة تحقيقه . عدم تفتننها لدلالته وردها عليه بما لا ينفيه . عيب . أساس ذلك ؟
٢٢٧	٤٦	(الطن رقم ٤٦٣٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٨) - ..
٢٦٤	٥٤	(والطن رقم ٥٦٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٤) - ..
		٢ - جريمة إنتاج خبز ناقص الوزن . توافرها بمجرد إنتاجه نقصا مهما ضؤل مقدار النقص فيه . أثر ذلك ؟ (الطن رقم ٤٥٠٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣) - ..
٢٥٥	٥١	
		٣ - صدور قرار من المحافظ بتعديل الجدول الملحق بالمرسوم بقانون الخاص بالتسعيرة حذفاً أو إضافة لا أثر له . علة ذلك . إدانة المتهم بجريمة بيع مملك بوري بأكثر من السعر المحدد دون أن يصدر وزير التموين قرار بتسعيره . خطأ في القانون . أثر ذلك ؟
٢٦١	٥٣	(الطن رقم ٤٥١٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٤) - ..
		٤ - التسوية بين المسؤولية الافتراضية لأصحاب المخازن والمسؤولية عن إدارتها وبين المسؤولية الفعلية لمن يقارف الفعل المنهى عنه . أساسها . والحكمة منها ؟ إعتراف الطاعنة بإدارتها للخز لسبب مرض زوجها . مساءلتها بناء على هذا الاعتراف . لا عيب .
٤٠٣	٨٢	(الطن رقم ٥٦١٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٧) - ..
		٥ - عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة . في جريمة بيع سلعة بسعر أكثر من المقرر وعدم الإعلان عن أسعار ما يعرض المادة ٩ من القانون المعدل رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ . مخالفة ذلك . خطأ . يوجب النقض والتصحيح .
٧٤٧	١٥٣	(الطن رقم ٢١٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٠) - ..

الصفحة	القاعدة	
٨٤٥	١٧٣	٦ - خـو الحكم بالإدانة في جريمة إنتاج خبز بلدى يقل وزنه عن الوزن المقرر قانونا من بيان وزن الرغيف ، ومتوسط العجز فيه . ومقارنته بالوزن المقرر قانونا . قصور . (الظن رقم ٥٥٠٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢)
٨٨٤	١٨٢	٧ - الالتزام . إنتاج دقيق القمح طبقا لمواصفات معينة . وقومه على عاتق أصحاب المطاحن والمستولين عن إدارتها . م ١٠ من قرار وزير التـموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ . إدانة الطاعن دون بيان الصفة التى دعت إلى تأييده . قصور (الظن رقم ٦٠٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٤)
٨٩٣	١٨٤	٨ - حكم الإدانة عن جريمة حيازة دقيق القمح بقصد الاتجار لغـر الجهات المرخص لها بذلك . وجوب استظهاره قصد الاتجار لدى المتهم وإلا كان قاصرا . (الظن رقم ٤٢١٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٧)
٩٤٣	١٩٥	٩ - إدانة صاحب المخبز بمقولة أنه لم يبارح المدينة التى بها مخبز وتوقيع عقوبتى الحبس والغرامة عليه وإغفال التحدث عما لمرضه المداول عليه بشهادة مرضية من أثر على امـسكان استمرار إشرافه ورقابته على العمل بالمخـبز . قصور . أساس ذلك ؟ (الظن رقم ٤٤٣٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/ ٢/١)
		وراجع أيضا : دفاع " الاخلال بحق الدفاع . مايوفره " (القاعدة رقم ٥١ بالصـحيفة رقم ٢٥٥)

تهريب جمركي

		١ - الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية صلحا في جرائم التهريب الجمركي وجوب التعرض له وتخصيصه . مخالفة ذلك . قصور .
٤٦	٧	(الطعن رقم ٢٦١٨، ٢٦٢٥، ٢٦٢٥ لسنة ٥١ - جلسة ١٩/١/١٩٨٢) ..
		٢ - تبرئة المطعون ضدهما من تهمة الشروع في تهريب بضائع . لعدم ثبوت الواقعة في حقهما قضاء ضمني في الدعوى المدنية برفضها . ولو لم ينس على ذلك في المنطوق علة ذلك ؟
١٥٦	٣٦	(الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٨٢) ..
		٣ - عدم اعتداد الحكم بطلب مدير عام جمارك بورسعيد وسيناء تحريك الدعوى الجنائية بمقتضى التفويض الصادر إليه من مدير عام الجمارك . خطأ في تطبيق القانون . كون الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع . وجوب النقض والإحالة .
١٨٦	١٣٦	(الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١/٦/١٩٨٠) ..
		٤ - حق مصلحة الجمارك في التصالح مع المتهمين في جرائم التهريب المنصوص عليها في القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ . طبيعة هذا التصالح وأثره ؟
٨٩٦	١٨٥	(الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٨/١١/١٩٨٢) ..
		٥ - التهريب الجمركي . ماهيته ؟
٩٠٩	١٨٨	(الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٣/١١/١٩٨٢) ..
		٦ - وقوع أفعال التهريب الحكيم للتبغ وراء الدابة الجمركية . شرط اعتبارها تهريباً ؟
٩٠٩	١٨٨	(الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٣/١١/١٩٨٢) ..

الصفحة	القاعدة	
		(ج)
		جريمة . جمارك
		جريمة
		١ - العاهة المستديمة في مفهوم المادة ٢٤٠ عقوبات ؟ تقدير قيام العاهة . موضوعي أثر ذلك ؟ (الطعن رقم ٤٤٧٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢) - - - ٢٤ ١٢٧
		٢ - جريمة الزنا . طبيعتها ؟ وقوع الوطء بغير اختيار من الزوجة . لا تقوم به جريمة الزنا . أثر ذلك ؟ (الطعن رقم ٤٤٩٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨) - - - ٣٤ ١٧١
		٣ - تعيين تاريخ وقوع الجرائم . موضوعي . أثر ذلك ؟ (الطعن رقم ١٧٣١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٥) - - - ١٣٥ ٦٥٧
		٤ - القول بوحدة الجريمة أو تعددها تكييف قانوني يخضع لرقابة محكمة التقض . (الطعن رقم ٤٠٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢) - - - ١٩٦ ٩٤٧
		٥ - جرائم المادة . استقلالها عن الجرائم التي تدخل في تكوينها . أثر ذلك ؟ (الطعن رقم ٢١٩٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨) - - - ٢١٨ ١٠٦٩

صفحة	القاعدة	
		أركانها :
		١ - قصد القتل أمر خفي . لا يدرك بالحس الظاهر .
		ادراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التي
		يأتيها الجسائي وتم عما يضمره . استفلاصه . موضوعي .
٣٧	٦	(الطعن رقم ٢٥٠٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٩)
٤٢٣	٨٦	(والطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٣١)
٤٤١	٩٠	(والطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦)
٤٢٣	٨٦	(والطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٣١)
		٢ - سبق الاصرار . ماهيته ؟
٣٧	٦	(الطعن رقم ٢٥٠٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٩)
		٣ - جريمة النصب المنصوص عليها بالمادة ٣٣٦ عقوبات
		مناط تحققها ؟
		إدانة الطاعن بجريمة النصب تأسيسا على استعماله طرق
		احتيالية تسلب المجنى عليهم بعض ثرواتهم بالادعاء كذبا بإمكانه
		تسفيرهم للسعودية وإلحاقهم بالعمل بها على غير الحقيقة دون
		استظهار تلك الصور . قصور .
٥٣	٨	(الطعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٩)
		٤ - مناط تطبيق المادة ٣٣٦ عقوبات ؟
		مناط تحقق الطرق الاحتيالية في النصب ؟
٥٣	٨	(الطعن رقم ٢٦٢٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - مجرد ادّعاءات الكاذبة مهما بالغ فيها مبدئياً . لا تتحقق بها الطرق الاحتمالية في النصب .
٥٣	٨	(الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٩)
		٦ - جريمة إصدار شيك بدون رصيد . مناط تحققها ؟ الأسباب التي دعت إلى إصدار الشيك : دوافع لا أثر لها على المسؤولية الجنائية .
٦٨	١٢	(الطن رقم ٢٣٥٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١)
		٧ - جريمة إحراز سلاح ناري بغير ترخيص . ما يكفي لتحققها ؟
		واجب المحكمة بمحيط الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقاً صحيحاً . عدم تقيدها بالوصف الذي أسبغته النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم .
		نفي الحكم عن المطعون ضده الاتجار بغير ترخيص في الأسلحة النارية وانتهاؤه إلى تبرئته دون بحث مدى إنطباق مواد القانون على واقعة حيازة سلاح ناري بغير ترخيص . خطأ في تطبيق القانون . أرى ذلك ؟
١٥٥	٣١	(الطن رقم ٤٤٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٦)
		٨ - جريمة خطف الأثني . المنصوص عليها بالمادة ٢٩٠ عقوبات . مناط تحققها ؟
١٧٣	٣٤	(الطن رقم ٤٤٩٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨)
		٩ - ركن القوة في جنابة الواقعة . مناط تحققه ؟
١٧٣	٣٤	(الطن رقم ٤٤٩٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨)

صفحة	القاعدة	
		١٠ العلم في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة . استفادته من ظروف الدعوى وملاسلاتها . تحدث الحكم عنه صراحة . غير لازم شرط ذلك ؟
٢٣٢	٤٧	(الطن رقم ٢٥٨٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)
		١١ - الركن المادي في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة . مناط تحققه ؟ ضبط الشيء المسروق لدى المتهم باخفائه . ليس ركنا في الجريمة .
٢٣٢	٤٧	(الطن رقم ٢٥٨٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)
		١٢ - القذف المعاقب عليه . ماهيته ؟ استخلاص وقائع القذف من عناصر الدعوى . موضوعي . يخضع لمراقبة محكمة النقض .
٢٤٨	٥٠	(الطن رقم ٢٥٢٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٢)
		١٣ - جريمة انتاج خبز ناقص الوزن . توافرها بمجرد انتاجه ناقصا مهما ضؤل مقدار النقص فيه . أثر ذلك ؟
٢٥٥	٥١	(الطن رقم ٤٥٠١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٢)
		١٤ - الركن المادي في جريمة امتناع الموظف العام من تنفيذ حكم . مناط تحققه ؟
		سرد ما جاء بصحيفة الادعاء المباشر قصور . الحكم بالادانة في هذه الجريمة . بياناته . مثال لتسبيب معيب .
٢٨٠	٥٨	(الطن رقم ٥٦٧١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٨)

الصفحة	القاعدة
	١٥ - القصد الجنائي في جريمة التزوير . موضوعي . لا يلزم التحدث عنه صراحة في الحكم مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه
٢٩٠	٦٠ (الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٤)
٣١٠	٦٤ (والطعن رقم ٤٨٧٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٩)
	١٦ - تحقق مسئولية الشاهد زورا . مناطها ؟ الفصل في مخالفة الشهادة للحقيقة . موضوعي . إثبات الحكم أن الشاهدين شهدا بما تنطق به شواهد الحال وظاهر المستندات . عدم توافر أركان الجريمة . (الطعن رقم ٥٧٢٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٧)
٢٩٩	٦٢
	١٧ - كفاية أن يكون من شأن الشهادة الزور أن تؤثر في الحكم ولو لم يتحقق ذلك بالفعل . (الطعن رقم ٥٧٢٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٧)
٢٩٩	٦٢
	١٨ - كذب الوقائع المبلغ عنها . ركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب . أثر ذلك ؟ العبرة في كذب البلاغ أو صحته . بحقيقة الواقع . الأمر الصادر من الجهة الإدارية بحفظ البلاغ أو التحقيق الإداري الذي أجريته في شأنه ليس دليلا على عدم صحة الوقائع المبلغ بها . أثر ذلك ؟ (الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٦)
٣٦٧	٧٤
	١٩ - جريمة إحراز سلاح ناري بغير ترخيص . يكفي لتحققها مجرد الحيازة المباشرة للسلاح أيا كان الباعث عليها .

صفحة	القاعدة	
		قول الطاعنة انها كانت تحتفظ بالسلاح والذخيرة لديها كأمانه . دفاع ظاهر البطلان .
٣٧٠	٧٥	(الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٦) ٢٠ - مناط تأنيب تجريف الأرض . أن تكون من الأراضي الزراعية . المادتين ٧١ مكررا ، ٢/١٠٦ قانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل . إنحسار هذا الوصف عنها . لا تأنيب . دفاع الطاعن بأن الأرض بور وليست زراعية وتقديمه مستندات تأييد الدفاع . إغفاله . قصور .
٣٨٠	٧٧	(الطعن رقم ٥٦٠٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٧) ٢١ - صدر المرأة وتذويبها . كلاهما تعبير لمفهوم واحد . إمسك الطاعن بأيهما بغير إرادة المجنى عليها . بقصد الاعتداء على مرضها . يعتبر هتك عرض .
٣٨٤	٧٨	(الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٧) ٢٢ - الركن المادي في جريمة هتك العرض . مناط تحققه ؟ (الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٧) ٢٣ - جريمة خطف الاتي التي يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحويل والإكراه المنصوص عليها بالمادة ٢٩٠ عقوبات . مناط تحققها ؟ (الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٧) ٢٤ - التسوية بين المسؤولية الافتراضية لأصحاب المخبز والمسؤولية من إدارتها وبين المسؤولية الفعلية ان يقارف الفعل المنهي عنه . أساسها . والحكمة منها ؟

صفحة	القاعدة	
		إعتراف الطاعة بإدارتها للخبر لسبب مرض زوجها
		بناءً على هذا الاعتراف . لا عيب .
٤٠٣	٨٢	(الطعن رقم ٤٦١١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٧)
		٢٥ - تقدير كون عبارات السب والقذف مما يستلزمه
		الدفاع . موضوعي .
٤٣٤	٨٨	(الطعن رقم ٥٥١١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦)
		٢٦ - تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الإهانة .
		حد ذلك ؟
٤٦٨	٩٥	(الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٨)
		٢٧ - حسن النية في جريمة قذف الموظفين . ماهيته .
٤٦٨	٩٥	(الطعن رقم ٤٥٢٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٨)
		٢٨ - ركن العلانية في جريمة القذف والسب لا يكفي
		لتوافره أن تكون عبارات القذف والسب قد تضمنتها شكوى
		كداولتها أيدي الموظفين بحكم عملهم .
		وجوب توافر قصد إلحائي لإذاعة ما أسنده إلى المجني عليه .
		عدم استظهار الحكم المطعون فيه الدليل على قصد الطاعة
		لإذاعة ما أسنده إلى المطعون ضده . قصور .
٤٧٩	١٧	(الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٣)
		٢٩ - القصد الجنائي في جريمة السرقة . ماهيته ؟
		عدم لزوم التحدث عنه . استقلالاً .

صفحة	القاعدة	
		ركن الإكراه في السرقة : عدم لزوم تحدث الحكم عنه استقلالاً . شرط ذلك .
٥٦١	١١٣	(الطعن رقم ١٢٠٤ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٩)
		٣٠ — جنابة القتل العمد تميزها بقصد إزهاق روح المجنى عليه . إختلافه عن القصد الجنائي العام المتطلب في سائر الجرائم . أثر ذلك ؟
		مثال لتسبيب معيب .
٥٧٢	١١٥	(الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/١٠)
		٣١ — توافر حسن النية . عدم كفايته تبريراً للطعن في أعمال الموظفين . وجوب إقترائه بإثبات صحة الوقائع المستندة إلى الموظف العمومي .
٥٨١	١١٧	(الطعن رقم ٢٤٧٧ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/١١)
		٣٢ — المحرر الرسمي . عدم اشتراط صدوره من موظف عمومي من أول الأمر . أثر تداخل الموظف العمومي ؟
٦٠٨	١٢٣	(الطعن رقم ١٨١٨ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/١٦)
		٣٣ — عدم لزوم تحدث الحكم استقلالاً عن نية الإختلاس . شرطه ؟
٦٦٥	١٣٧	(الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/٦)
		٣٤ — تأثيم إستخراج مواد المناجم والمهاجر بدون ترخيص . طلته ونطاقه ؟ مثال لتسبيب معيب .
٦٨٩	١٤٢	(الطعن رقم ١٧٨٨ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/٩)

الرقم	القاعدة	صفحة
٣٥ -	التزوير . مناط تحققه ؟ انتفاء الاسناد . مؤداه . انتفاء التزوير . دفاع الطاعن بأن العبارة المدعى بتزويرها أضيفت إلى العقد باتفاق المتباقيدين . جوهرى . علة ذلك وأثره ؟ (الطن رقم ١٧٨٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٩)	٦٩٣
٣٦ -	الترخيص بحمل سلاح ينصرف إلى سلاح بعينه . يبقى مستمرا ما لم يسحب أو يلغى . القانون لم ينص على أن إدخال تعديل على السلاح المرخص به من شأنه أن يلغى الترخيص أو يسقطه . أساس ذلك وأثره ؟ (الطن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٩)	٦٩٦
٣٧ -	رابطة السببية في المواد الجنائية . تعريفها ؟ تقدير توافر رابطة السببية . تستقل به محكمة الموضوع . (الطن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٧)	٧٣٦
٣٨ -	القصد الجنائي في جريمة الضرب أو إحداث جرح عمدا . مناط تحققه ؟ (الطن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٧)	٧٣٦
٣٩ -	إثبات الحكم في حق الطاعن تعمد قذف المجنى عليها بمصباح مشتعل . لا ينال من مسئوليته من بعد - ألا يكون قد قصد غير تهديدها . علة ذلك ؟ (الطن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٧)	٧٣٦

صفحة	القاعدة	
		٤٠ - تحقق جريمة الرشوة في حق الموظف ولو خرج العمل عن دائرة وظيفته . مشروط بإعتقاده أو زعمه كذبا أنه من أعمال وظيفته .
٧٥٢	١٥٤	(الطن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٢)
		٤١ - الإخلال بواجبات الوظيفة ومفهوم المادة ١٠٤ عقوبات . مدلوله ؟ مثال .
٧٥٢	١٥٤	(الطن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٢)
		٤٢ - مناط تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادتين ١٦٤ ، ١٦٦ عقوبات ؟
٧٥٩	١٥٥	(الطن رقم ٤١٤٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٢)
		٤٣ - تقدير توافر القصد الجنائي في الجريمة . موضوعي .
٧٥٩	١٥٥	(الطن رقم ٤١٤٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٢)
		٤٤ - صدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يجعل إقامة مبنى تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه قبل الحصول على موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء فعلا غير مؤثم بالنسبة لكافة مستويات الإسكان . عدا الفاجر . إعتباره قانونا أصح في هذا الصدد . أساس ذلك وأثره ؟
٧٧٣	١٥٨	(الطن رقم ٢٢١٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٩)
		٤٥ - مناط رسمية المحرر ؟
٧٩٥	١٦٣	(الطن رقم ٤١٧٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢١)

صفحة	القاعدة	
		٤٦ - صدور المحرر من موظف عمومي من أول الأمر . غير لازم لاعتبار التزوير واقعا في محرر رسمي . جواز أن يكون المحرر عرفيا ثم ينقلب إلى محرر رسمي عند تدخل الموظف العمومي فيه في حدود وظيفته .
٧٩٥	١٦٣	(الطن رقم ٤١٧٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢١)
		٤٧ - جريمة إصطناع المحرر الرسمي . مناط تحققها ؟ (الطن رقم ٤١٧٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢١)
٧٩٥	١٦٣	
		٤٨ - مجرد التأخير في رد الشيء المسلم أو الامتناع عند رده لا يكفي لتحقيق الركن المادي لجريمة انتيديد . ضرورة إقرانه بانصراف نية الجاني إلى إضافة المال إلى ملكه وإختلاسه لنفسه إضرارا بصاحبه . مثال اتسييب مديب . (الطن رقم ٢٤٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١١)
٨٦٦	١٧٨	
		٤٩ - العبرة في جرائم التقليد . هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف . تحقق جريمة تقايد علامة مسجلة . متى كان من شأن التقليد ولو كان ظاهرا وخدع الجمهور في المعاملات ولو لم يكن يتخدع به الفاحص المدقق . (الطن رقم ٥٢٨٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٤)
٨٧٩	١٨١	
		٥٠ - حكم الإدانة عن جريمة حيازة دقيق القمح بقصد الابتجار لغير الجهات المرخص لها بذلك . وجوب استظهاره قصد الابتجار لدى المتهم وإلا كان قاصرا . (الطن رقم ٤٢٧٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٧)
٨٩٣	١٨٤	

الصفحة	القاعدة	
		٥١ — الدفع بالاعفاء من العقاب لحسن النية في جريمة القذف والبلاغ الكاذب في حق موظف عام . دفع جوهرى . علة ذلك ؟
٩٢٦	١٩٢	(الطعن رقم ٤٣٩٤ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)
		٥٢ — المادتان ١٠٧ مكررا ، ١٠٨ مكررا عقوبات . نطاق تطبيق كل منهما . ؟ مثال لتسبيب غير معيب .
٩٣٠	١٩٣	(الطعن رقم ٤٤٨٢ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)
		٥٣ — طاعة الرئيس في مفهوم المادة ٦٣ عقوبات . عدم امتدادها إلى ارتكاب الجرائم .
٩٣٧	١٩٤	(الطعن رقم ٤٤٢٤ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠)
		٥٤ — جريمة إخفاء الأشياء المسروقة جريمة قائمة بذاتها ومنفصلة عن السرقة . تعدد وقائع السرقة لا يقتضى حتما تعدد وقائع إخفاء الأشياء المسروقة . جواز أن يكون فعل الإخفاء واحدا ولو كان موضوعه أشياء متحصلة من سرقات متعددة .
٩٤٧	١٩٦	(الطعن رقم ٤٤٦٠ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨)
		٥٥ — جريمة عرض الرشوة . لا يؤثر في قيامها ؟
١٠٦١	٢١٧	(الطعن رقم ١٩٠٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨)
		٥٦ — مخالفة واجبات الوظيفة في مفهوم المادة ١٠٤ عقوبات ؟
١٠٦١	٢١٧	(الطعن رقم ١٩٠٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨)
		٥٧ — دخول الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها في نطاق وظيفته مباشرة . غير لازم . كفاية أن يكون له بها اتصال

صفحة	القاعدة
	يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة . وأن يكون الراشي قد اتجر معه على هذا الأساس . مثال لتسبيب غير معيب . (الطعن رقم ١٩٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨) ٢١٧ ٩٠٦١
	٥٨ - تقدير توافر ركن الاعتیاد . موضوعي . مثال لتسبيب غير معيب على توافره . (الطعن رقم ٢١٩٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨) ٢١٨ ٩٠٦٩
	وراجع أيضا : إختلاس (القاعدة رقم ١٣٧ بالصحيفة رقم ٦٦٥) و إشتراك : (القاعدة رقم ٦٠ بالصحيفة رقم ٢٩٠) وبناء : (القاعدة رقم ١٠٢ بالصحيفة رقم ٥٠٧) وتموين : (القاعدة رقم ٧٧ بالصحيفة رقم ٣٨٠) وتزوير : (القاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٣٢٢) وتقليد : (القاعدة رقم ٣٥ بالصحيفة رقم ١٨١)

القاعدة	ملاحظة
وتموين :	
(القاعدتان رق ٤٦ ٤٤ ٤٥ بالصحين رقمى ٢٢٧ ٢٦٤٤)	
وجمارك :	
(القاعدة رقم ١٨٨ بالصحيفة رقم ١٠٩)	
وحكم :	
(القاعدتان رقما ١٧٧ ٤٩٩ بالصحين رقمى ٨٥٩ ٤٨٥)	
وقانون :	
(القاعدة رقم ١٢٨ بالصحيفة رقم ٦٣٣)	
وظروف مشددة :	
(القاعدة رقم ٥ بالصحيفة رقم ٢٩)	
وقمار :	
(القاعدة رقم ٧٦ بالصحيفة رقم ٣٧٦)	
جمارك	
١ — عدم اعتداد الحكم بطاب مدير عام جمارك بورسعيد وسيناء تحريك الدعوى الجنائية بمقتضى التفويض الصادر إليه من مدير عام الجمارك . خطأ فى تطبيق القانون . كون الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع • وجوب النقض والإحالة . (الطن رقم ٤٤٠٨ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/٦)	
١٢٦	٦٦١

الصفحة	القاعدة	
		٢ - حق مصلحة الجمارك في التصالح مع المتهمين في جرائم التهريب المنصوص عليها في القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ . طبيعة هذا التصالح وأثره ؟
٨٩٦	١٨٥	(الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
		٣ - التهريب الجمركي . ماهيته ؟
٩٠٩	١٨٨	(الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٣)
		٤ - وقوع أفعال التهريب الحكمي للتبغ وراء الدائرة الجمركية . شرط اعتبارها تهريباً ؟ مثال لتسبيب معيب .
٩٠٩	١٨٨	(الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٣)
(ح)		
حكم		
وضعه والتوقيع عليه وإصداره :		
		١ - تحرير الحكم على نموذج مطبوع . لا يبطله طالع استوفى مقوماته .
٦٨	١٢	(الطعن رقم ٢٣٥٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١)
		٢ - حق الطاعن في التمسك بطلان الحكم . لعدم التوقيع عليه في الميعاد . شرطه ؟
١٥٩	٣٢	(الطعن رقم ٤٤١٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨)

صفحة	القاعدة	
		٣ - اغفال القاضي التوقيع على محاضر الجلسات . لا أثر له على صحة الحكم طالما أنه قد وقع على هذا الحكم .
١٨١	٣٥	(الطن رقم ٤٤٤٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٩)
		٤ - لم يحدد قانون الإجراءات الجنائية أجلا للنطق بالحكم .
		مد أجل النطق بالحكم أكثر من مرة . لا عيب .
٢٤٨	٥٠	(الطن رقم ٢٥٤٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣)
		٥ - إغفال إثبات مد أجل الحكم في محضر الجلسة .
		لا مصلحة للنياية العامة أو الخصوم في النعي بشأنه .
٢٤٨	٥٠	(الطن رقم ٢٥٤٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣)
		٦ - ثبوت صدور الحكم المطعون فيه من هيئة اشترك فيها قاض لم يكن من بين أعضاء الهيئة التي سمعت المرافعة ونطقت بالحكم . وخلو المفردات من مسودة لهذا الحكم أو قائمة له . غموض يبطله . أساس ذلك ؟
٤٨٢	٩٨	(الطن رقم ٥٦٠٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٤)
		٧ - عدم رسم القانون شكلا خاصا لصياغة الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها . كفاية أن يكون مجموع ما أورده الحكم مؤديا إلى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .
٨٥٩	١٧٧	(الطن رقم ٢٤٥٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٠)

صفحة	القاعدة	حكم
		بيانات الحكم :
		(أ) بيانات الديباجة .
		١ - محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص سائر بيانات الديباجة عدا التاريخ .
١٠٠٤	٢٠٨	(الطعن رقم ٤٣٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٥)
		٢ - الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات حصول تلاوة تقرير التلخيص . ورود هذا البيان في ديباجة الحكم . لا يجب .
١٥٩	٣٢	(الطعن رقم ٤٤١٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨)
		(ب) بيانات التسبيب :
		١ - بيانات حكم الإدانة . م ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية .
		اعتماد الحكم على تقرير الصفة التشريحية دون بيان مضمونه اكتفاء بالإشارة إلى نتيجته . قصور .
١١	١	(الطعن رقم ٢١٦٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٣)
		٢ - وجوب اشتغال الحكم ولو كان صادرا بالبراءة على الأسباب التي بنى عليها . وإلا كان باطلا . المادة ٣١٠ إجراءات .
		المراد بالتسبيب المعتبر ؟ .
٢٦	٤	(الطعن رقم ٢٥٥٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٢)

صفحة	القاعدة	
		٣ - المراد بالتسبب المعتبر في حكم المادة ٣١٠ أ ج ؟
٤٦	٧	(الطعن رقم ٢٦١٨ و ٢٦٢٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٩)
		٤ - الحكم يكمل محضر الجلسة في خصوص إجراءات المحاكمة دون أدلة الدعوى .
		خلو محضر الجلسة من إثبات تأجيلات النطق بالحكم .
		لا عيب .
٢٤٨	٥٠	(الطعن رقم ٢٥٤٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٢)
		٥ - سكوت الحكم في منطوقه عن بيان كنه المضبوطات التي قضى بمصادرتها وبيانها في أسبابه التي يحمل المنطوق عليها . لا عيب .
٢٧٦	٥٧	(الطعن رقم ٤٦٨١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٨)
		٦ - حق محكمة الجنايات عند إعادة محاكمة متهم كان غائبا أن تورد أسباب الحكم الغيابي السافط أساسا لحكمها . متى كانت تصلح لحمل قضائها بالإدانة .
٣٢٢	٦٦	(الطعن رقم ٤٨٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٠)
		٧ - إشارة الحكم الاستثنائي إلى مواد العقاب . غير لازم . متى اعتنق أسباب الحكم الابتدائي الذي أفصح عن أخذه بهذه المواد .
٣٧٦	٧٦	(الطعن رقم ٥٦٠٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٧)
		٨ - الاصل في الإجراءات الصحة وأنها قد روعيت .
		خلو الحكم من بيان كيفية إحالة الدعوى إلى المحكمة . لا يبطله . أساس ذلك ؟
٩٠٢	٢١٠	(الطعن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)

صفحة	القاعدة	حكم
		(ج) بيانات حكم الإدانة .
		١ - بيانات حكم الإدانة . المادة ٣١٠ إجراءات جنائية؟ جريمة النصب المنصوص عليها بالمادة ٣٣٦ عقوبات . مناط تحققها ؟ إدانة الطاعن بجريمة النصب تأسيسا على استعماله طرق احتيالية بسلب المجنى عليهم بعض ثروتهم بالادعاء كذبا بإمكانية تسفيرهم للسعودية وإلحاقهم بعمل بها على غير الحقيقة دون استظهار تلك الطرق . قصور .
٥٣	٨	(الطعن رقم ٢٦٢٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٩)
		٢ - إغفال الحكم بتحديد مدة عقوبة الحبس الموقعة على الطاعن . تجهيل للعقوبة . بيانها في محضر الجلسة . عدم جدواه . علة ذلك ؟
١٢١	٢٢	(الطعن رقم ٤١١٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٣١)
		٣ - كذب الوقائع المبلغ عنها . وكن من أركان جريمة البلاغ الكاذب . أثر ذلك ؟
		العبرة في كذب البلاغ أو صحته . بحقيقة الواقع .
		الامر الصادر من الجهة الإدارية بحفظ البلاغ أو التحقيق الإداري الذي أجرته في شأنه ليس دليلا على عدم صحة الوقائع المبلغ بها . أثر ذلك ؟
٣٦٧	٧٤	(الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٦)

الصفحة	القائمة	
		٤ - بيانات الحكم بالإدانة . المادة ٣١٠ إجراءات ؟ قول الحكم أن التهمة ثابتة مما تضمنه محضر ضبط الواقعة دون بيان لمضمونه ووجه استدلاله به . قصور .
٥٠٧	١٠٣	(الطعن رقم ١٥٨٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)
		٥ - حكم الإدانة وجوب إشارته إلى القانون الذي حكم بموجبه . عدم كفاية الإشارة إلى رقم قرار وزاري لم يبين مواده الخاصة بالتجريم والعقاب .
٥٢٧	١٠٦	(الطعن رقم ١٢٠٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢١)
		٦ - إقتصار الحكم على الإشارة بعبارة مبهمة إلى أن التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال المجني عليهم والنقرير الطبي . دون تحديد المتهم . المقصود أو التهمة . يعيب الحكم .
٥٢٩	١٠٧	(الطعن رقم ١٠٨١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٥)
		٧ - حكم الإدانة . بياناته ؟
٧٢٤	١٥٠	(الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٦)
١١٠٠	٢٢٤	(والطعن رقم ٥٠٧٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٩)
		٨ - خلو الحكم بالإدانة في جريمة إنتاج خبز بلدى يقل وزنه عن الوزن المقرر قانونا من بيان وزن الرغيف . ومتوسط العجز فيه . ومقارنته بالوزن المقرر قانونا . قصور .
٨٤٥	١٧٣	(الطعن رقم ٥٥٠٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢)
		٩ - بيان الحكم الابتدائي مواد الاتهام التي عوقب المتهم بمقتضاها . تأييده استئنافيا . كفايته بيانا لمواد العقاب .
٨٧٩	١٨١	(الطعن رقم ٥٢٨٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٤)

صفحة	القاعدة	
		١٠ - عدم إلزام محكمة الموضوع بالإشارة إلى أقوال شهود النفى . قضاؤها بالإدانة . دلالة ؟
١٠٢٠	٢١٠	(الطن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)
		”تسبب الحكم“
		(أ) التسبب المعيب .
		١ - بيانات حكم الإدانة . م ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية .
		إعتماد الحكم على تقرير الصفة التشريحية دون بيان مضمونه إكتفاء بالإشارة إلى نتيجته . قصور .
١١	١	(الطن رقم ٢٣٦٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٣)
	١٥٠	(والطن رقم ١٩٧٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٦)
	٢١٧	(والطن رقم ٦٠٤٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٤)
	٢٤٢	(والطن رقم ٥٠٧٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٩)
		٢ - وجوب إشمال الحكم ولو كان صادرا بالبراءة على الأسباب التي بنى عليها . وإلا كان باطلا . المادة ٣١٠ إجراءات .
		المراد بالتسبب المعيب ؟
٢٦	٤	(الطن رقم ٢٥٥٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٢)
		٣ - الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية صلاحا في جرائم التهريب الجمركي . وجوب التعرض له وتخصيصه . مخالفة ذلك . قصور .
٤٦	٧	(الطنان رقم ٢٦١٨ ، ٢٦٢٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - مناط تطبيق المادة ٣٣٦ عقوبات ؟
		مناطق تحقق الطرق الاحتمالية في النصب ؟
٥٣	٨	(الطعن رقم ٢٦٢٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٩)
		٥ - مجرد الأقوال والإدعاءات الكاذبة مهما بالغ منها
		عبيدتها . لا يتحقق بها الطرق الاحتمالية في النصب .
٥٣	٨	(الطعن رقم ٢٦٢٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٩)
		٦ - استدلال الحكم على جدية إقرار متهم بالتحقيق
		وبإقرارين كتابيين باقرار متهم آخر لا أصل له في الأوراق .
		خطأ في الإسناد .
٧٣	١٣	(الطعن رقم ٢٥٥٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١)
		٧ - صدور الحكم القاضي بالإعدام معينا بأحد العيوب
		التي أوردتها المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . وجوب
		تقصه . المادة ٤٦ من ذات القانون .
		اتصال سبب نقض الحكم بغير المحكوم عليه بالإعدام .
		وجوب إمتداد أثر نقض الحكم إليه . علة ذلك ؟
٧٣	١٣	(الطعن رقم ٢٥٥٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١)
		٨ - إغفال الحكم تحديد مدة عقوبة الحبس الموقعة على
		الطاعن . تجهيل للعقوبة . بيانها في محضر الجلسة . عدم
		جدواه . علة ذلك ؟
١٢١	٢٢	(الطعن رقم ٤٣١٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - خطأ الحكم في ذكر مادة العقاب الواجبة التطبيق . لا يبطله . مادامت العقوبة لم تخرج عن حدود تلك المادة . متى يكون لمحكمة النقض تصحيح أسباب الحكم ؟ (الطعن رقم ٤٤٢٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨)
١٦٥	٣٣	١٠ - نص المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . وجوب تفسيره على هدى المادة ٣٠ عقوبات . أثر ذلك ؟ مثال لتسبيب معيب . (الطعن رقم ٤٥٦١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٤)
٢٠١	٤٠	١١ - أثر وفاة المرخص له بحمل وإحراز سلاح على الترخيص ؟ دفاع الطاعن بأن السلاح المضبوط لديه مرخص بمجازته لو والده الذي توفي قبل ضبطه بعشرة أيام . جوهرى علة ذلك وأثره ؟ (الطعن رقم ٤٥١٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٧)
٢٢٢	٤٥	١٢ - اختصاص مأمورى الضبط القضائى . مقصور على الجهات التى يؤدون فيها وظائفهم . المادة ٢٣ إجراءات . خروجهم عن دائرة اختصاصهم . أثره . اعتبارهم من رجال السلطة العامة المشار إليهم فى المادة ٣٨ إجراءات . تجاوز مأمورى الضبط القضائى لإختصاصه المسمى إلا لضرورة . غير جائز . (الطعن رقم ٤٤٨٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٤)
٢٥٨	٥٢	١٣ - صدور قرار من المحافظ بتعديل الجدول الملحق بالمرسوم بقانون الخاص بالتسعير حذفاً أو إضافة لا أثر له . علة ذلك ؟

مادة	مادة	مادة
		إدانة المتهم بجريمة بيع سمك بوري بأكثر من السعر المحدد دون أن يصدر وزير التموين قرار بتسعييره . خطأ في القانون . أثر ذلك ؟
٢٦١	٥٣	(الطن رقم ٤٥١٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٤)
		١٤ - عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض إذا كان تخلقه بعذرو إلا كانت إجراءات المحاكمة معيبة .
		إهدار الشهادة الطيبة . المثبتة لعذر المرض على مطلق القول بعدم الاطمئنان إليها وأنها مصطنعة . يعيب الحكم .
٢٧٠	٥٩	(الطن رقم ٥٦٦٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٧)
		١٥ - إحالة الحكم المطعون فيه إلى حكم سبق نقضه في بيان وقائع الدعوى . يعيبه . علة ذلك ؟
٢٤٥	٦٨	(الطن رقم ٥٧٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١١)
		١٦ - مساءلة السكران فاقد الشعور والاختيار عن القتل العمد . شرطها ؟
٣٥٦	٧١	(الطن رقم ٦١٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٤)
		١٧ - إثارة دفاع الطاعنة أن الشاهد المنسوب لها ممارسة الدعارة معه شخص وهمي . وطلبه تحقيق هذا الدفاع وتمسكه به بمذكرة الختامية المصرح بها . وتقديمه تأييدا لهذا الدفاع صورة ضوئية لجواز سفر شخص آخر خلاف الشاهد ويحمل ذات رقم جواز الوارد بحضور جمع الاستدلالات . دفاع جوهري .
		الالتفات عنه . قصور . وإخلال بحق الدفاع .
٣٦١	٧٢	(الطن رقم ٤٤١٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٤)

الرقم	القاعدة	الصفحة
١٨ -	وجوب بناء الأحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها . استناد الحكم إلى واقعة لا أصل لها في التحقيقات . يعيبه .	
١٩ -	مثال : مساءلة الطاعن عن نية تبديد محجوزات رغم أن التهمة الموجهة إليه تبديد نقود ومتقولات مودعة لديه . مفاده ؟ عدم تخيص الدعوى والإحاطة بظروفها وقضاء بما لا أصل له في الأوراق .	
٣٩٧	٨٠ ... (الطعن رقم ٤٧٨٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٢)	
٢٠ -	وجوب الحكم بمصادرة اللحوم المضبوطة في جريمة عرض لحوم مذبوحة خارج السلخانة . أساس ذلك ؟	
٤٢٠	٨٥ ... (الطعن رقم ١٠٠١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٣٠)	
٢٠ -	الحكم بالادانة في جريمة إقامة بناء بدون ترخيص . قضاؤه بإزالة البناء المخالف لأحكام القانون يمتنع معه الإلزام بسداد ضعف رسوم الترخيص . مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون . وجوب تصحيحه .	
٤٣٨	٨٩ ... (الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦)	
٢١ -	دفاع المتهم بجريمة الإختلاس بأن قيمة المال المختلس لا يتجاوز ٥٠٠ ج وجوب تخيصه أو الرد عليه بما يبرر رفضه .	
	أرد عليه استنادا إلى تقدير الجهة المجني عليها والذي نازع فيه الطاعن . إخلال بحق الدفاع .	
٤٥٤	٩١ ... (الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦)	

الصفحة	القاعدة	
٤٩٦	١٠١	<p>٢٢ - إقتضاء المؤجر . مالكا كان أم مستأجرا . مباشرة أو عن طريق وسيط . مقدم إيجار أو أية مبالغ إضافية بسبب تحرير عقد الإيجار . أو خارج نطاقه . زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليهما في العقد . مؤثم . مناط التأنيم ؟ .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)</p>
٤٩٦	١٠١	<p>٢٣ - حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة . شرطه ؟ . إثبات الحكم . تقاضي المستأجر مبالغ من مستأجر آخر بموافقة المالك وقضاؤه بالبراءة على سند من انتفاء صفة المؤجر في حقه دون مناقشة صورة الوساطة في التأجير أو الاشتراك فيه . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)</p>
٥٢٩	١٠٧	<p>٢٤ - إقتصار الحكم على الإشارة بعبارة مبهمـة إلى أن التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال المجنى عليهم والتقارير الطبيـة . دون تحديد المتهم المقصود أو التهمة الثابتة في حقه . يعيب الحكم .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٨١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٥)</p>
٥٣٢	١٠٨	<p>٢٥ - القضاء بعقوبة الحبس أو بواحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها في المادة ١١٨ مكرر (١) عقوبات . شرطه ؟ .</p> <p>توقيع عقوبة الحبس على المطعون ضده رغم أن المال المختلس يجاوز في قيمته هذا المبلغ . خطأ .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٥)</p>
		<p>٢٦ - الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . تنظيمي .</p>

صفحة	القاعدة	
		إتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالإعدام بمجرد عرضها عليها . طبقا للمادة ٤٦ من القانون المذكور .
٥٧٢	١١٥	(الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٠)
		٢٧ - صدور الحكم القاضي بالإعدام معيبا بإحدى العيوب التي أوردتها المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وجوب نقضه . المادة ٤٦ من ذات القانون .
		إتصال وجه النعي بغير المحكوم عليه بالإعدام . إمتداد أثر نقض الحكم إليه ولو كان طعنه غير مقبول شكلا .
٥٧٢	١١٥	(الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٠)
		٢٨ - خلو الحكم من بيان المستندات التي اتخذ منها دليلا على صحة وقائع القذف قصور .
٥٨١	١١٧	(الطعن رقم ٢٤٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١١)
		٢٩ - الدفع بأن ما ضبط من مخدر يغير ما تم تحليله . ثبوت الفرق الملحوظ بين الوزنين . إعتبار الدفاع جوهريا يشهد له الظاهر . أثر ذلك ؟
٥٩٥	١٢٠	(الطعن رقم ١٨٢٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٢)
		٣٠ - إستناد الحكم بالإدانة إلى شهادة شاهدين ليست لهما أنوال سوى ما ذكره محرر محضر ضبط الواقعة من أن أقوالهما مطابقة لرواية زميل لهما . خطأ . علة ذلك ؟
٦٠٥	١٢٢	(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٣)
		٣١ - القضاء بالبراءة للشك . حده : إحاطة الحكم بواقعة الدعوى وخلوه من الخطأ في القانون .
٦٢١	١٢٥	(الطعن رقم ١٧٣٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٨)

٣٢ — وجوب التحرز في تفسير القوانين الجنائية . وإلتزام الدقة في تفسيرها وعدم تحميل عبارتها فوق ما تحمل .

الاستهداء بحكمة التشريع ودواعيه . لا تكون إلا عند غموض النص . أثر ذلك ؟

قول الحكم أن التأميم في حيازة سلاح بدون ترخيص يقتصر على الأجزاء الرئيسية للسلاح منفردة دون أن تكون مجموعة مخالفاً بذلك صريح نص المادة ٣٥ مكرز من قانون الأسلحة والذخائر رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ . خطأ .

كون الخطأ الذي شاب الحكم قد جره إلى عيب القصور في التسبيب . وجوب النقض والإحالة .
مثال .

٦٢١ ١٢٥ (الطعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/١٨)

٣٣ — الحكم الذي يتخذ سابقة في العود . شرطه ؟ مثال لتسبيب معيب .

٦٤٠ ١٣٠ (الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٢٥)

٣٤ — عدم جواز ابتناء الحكم إلا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى . إعتاده على أدلة أو وقائع استقفاها من أوراق قضية أخرى لم تكن منضمة للدعوى المحكوم فيها ولا مطروحة على بساط البحث تحت نظر الخصوم . أثره . بطلان الحكم . مثال .

٦٤٤ ١٣١ (الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٢٥)

الرقم	الصفحة	القاعدة
٦٨٦	١٤١	٣٥ - الأصل أن من يشترك في أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصي . صاحب البناء لا يسأل جنائيا عما يصيب الناس من الأضرار . عند إقامة البناء . بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة إلا إذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص ، إن عهد به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسؤوليته . هذا المقاول هو الذي يسأل عن نتائج خطئه . مثال . (الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلد ١٩٨٢/٦/٨)
٦٨٩	١٤٢	٣٦ - تأميم استخراج مواد المناجم والمحاجر بدون ترخيص علة ونطاقه ؟ مثال لتسبب معيب . (الطعن رقم ١٧٨٨ لسنة ٥٢ ق - جلد ١٩٨٢/٦/٩)
٦٩٣	١٤٣	٣٧ - التزوير . مناط تحققه ؟ إنتفاء الإسناد . مؤداه . إنتفاء التزوير . دفاع الطاعن بأن العبارة المدعى بتزويرها أضيفت إلى العقد باتفاق المتعاقدين . جوهرى . علة ذلك وأثره ؟ . (الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٥٢ ق - جلد ١٩٨٢/٦/٩)
٦٩٦	١٤٤	٣٨ - الترخيص بمحمل سلاح ينصرف إلى سلاح بعينه . يبقى مستمرا ما لم يسحب أو يلغى . القانون لم ينص على أن إدخال تعديل على السلاح المرخص به من شأنه إلا أن يلغى الترخيص أو يسقطه . أساس ذلك وأثره ؟ . (الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٥٢ ق - جلد ١٩٨٢/٦/٩)

الرقم	القاعدة	صفحة
٢٩ -	مفاد نصوص المواد الاولى ٢/٢٩ ، ٣٠ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٦ ؟	
	انتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن قيام المطون ضده بتعليق مبان تزيد تكاليفها على عشرين ألف جنيه بدون ترخيص وبالمخالفة للارتفاعات القانونية بعد حصوله على مجرد موافقة لجنة الإعفاءات على ذلك . لا مخالفة فيه للقانون . خطأ .	
٧٠٢	١٤٥ (الطن رقم ١٨١١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٢)	
	٤٠ - كون الخطأ الذي تردى فيه الحكم قد حجب عن تخصيص موضوع الدعوى . وجوب أن يكون مع النقص الإحالة .	
٧٠٢	١٤٥ (الطن رقم ١٨١١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٢)	
	٤١ - إكتفاء الحكم في بيانه الواقعة تقاضى أجراً أكثر من المقرر . بأن الطاعن لم يسلك الطريق الصحيح لدى توصيل الراكب . دون أن يستظهر ما إذا كان تقاضى بالفعل أجراً زائداً عن المقرر ومقدار الزيادة . قصور .	
٧٦٩	١٥٧ (الطن رقم ١٨٠٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٤)	
	٤٢ - التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام الدقة في تفسيرها . وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتل . واجب .	
	صياغة النص في عبارات واضحة جلية . إعتبارها تعبيراً صادقا عن إرادة المشرع . عدم جواز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أو بدعوى الامتداد بحكمة الشارع .	
	تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد إيجار المباني السكنية المنشأة وفق أحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ومباني الإسكان	

الصفحة	القاعدة	
		الإدارى وفوق المتوسط المنشأة وفق أحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل . الغير خاضعة لنظام تحديد القيمة التجارية المنصوص عليها بقوانين إيجار الآماكن . زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد . مؤتم . أساس ذلك ؟
		قول الحكم أن خضوع العقار لنظام استثمار المال العربي والأجنبي يطلق حرية المؤجر في تحديد القيمة التجارية وكيفية حصوله عليها . دون استظهار ما إذا كانت المبالغ التي تقاضاها تدخل في نطاق عقد الإيجار من عدمه . قصور .
٨١٧	١٦٨	(الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٨)
		٤٣ — خلو الحكم بالادانة في جريمة انتاج خبز بلدى يقل وزنه عن الوزن المقرر قانونا من بيان وزن الرغيف . ومتوسط العجز فيه . ومقارنته بالوزن المقرر قانونا . قصور .
٨٤٥	١٧٣	(الطعن رقم ٥٥٠٢ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢)
		٤٤ — اختلال فكرة الحكم عن موضوع الدعوى وعناصر الواقعة . يعيبه بالتناقض والتخاذل .
		قضاء الحكم بالتعويض عن واقعة لم ترفع بها الدعوى . مخالفة للقانون .
٨٤٧	١٧٤	(الطعن رقم ٤٢٢٣ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٤)
		٤٥ — تساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤداه ؟
٨٤٧	١٧٤	(الطعن رقم ٤٢٢٣ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٤)

الرقم	القاعدة	ملاحظة
٨٥١	١٧٥	٤٦ - عدم وجود المذكرة التي قدمها الطاعن بالجلسة ضمن المفردات المتضمنة طلبه أصليا . الحكم بالبراءة وإحتياطيا سماع شهود الإثبات لا ينتفى تقديمه لها مادام أن الثابت بحضور الجلسة أنه قدم مذكرة . (الطن رقم ٤٢٤٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٤)
٩٠٦	١٨٧	٤٧ - قضاء الحكم المطعون فيه بتعديل العقوبة المقضى بها بالحكم المستأنف باعتبار أنه تضمن عقوبة على خلاف الواقع . يعيبه . مثال . (الطن رقم ٤٢٨٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
٩٠٦	١٨٧	٤٨ - تقدير العقوبات . موضوعي . حد ذلك ؟ (الطن رقم ٤٢٨٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
٩٠٩	١٨٨	٤٩ - وقوع أفعال التهريب الحكمي للتبغ وراء الدائرة الجمركية . شرط إعتبارها تهريبا ؟ مثال لتسبب معيب ؟ (الطن رقم ١٢٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٣)
٩١٥	١٨٩	٥٠ - انتهاء الحكم الى ادانة الطاعن بجرمة اختلاس مبالغ أختلف في تقديره مع ماعول عليه في الادانة من تقرير الخبير وأقوال الشهود . تناقض يعيبه . (الطن رقم ٤٣٥٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٤)
٩١٩	١٩٠	٥١ - إيراد الحكم بادانة الطاعن عن جريمة الضرب البسيط بأن الضرب حدث باستعمال سلاح ناري . ثم انتهاؤه إلى تبرئته من جريمة إحراز السلاح الناري وذخيرة . تناقض يعيبه . (الطن رقم ٤٣٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٤)

الرقعة	صفحة	
		٥٢ - إشارة الحكم إلى المستندات التي قدمها الطاعن تمسكا بدلائلها على انتفاء مسؤوليته في جريمة بناء على أرض زراعية . دون ترخيص وعدم تحدته عنها . قصور وإخلال بحق الدفاع .
٩١٩	١٩١	(الطن رقم ٥٥١٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٥)
		٥٣ - عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة . كفاية إثباتها أركان الجريمة والادلة على ارتكاب المتهم لها دون مسايرته فيما ساقه للتدليل على براءته .
٩٣٠	١٩	(الطن رقم ٤٤٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)
		٥٤ - تمسك الدفاع بعدم استطاعة الطاعن وهو أعسر إصابة المجنى عليه بيسار الصدر أثناء وقوفه في مواجهته وفق تصوير شاهد الإثبات . وطلبه مناقشة الطبيب الشرعي . دفاع جوهري . الاخذ بأقوال الشهود في هذا الصدد دون تحقيقه عن طريق المختص فنيا . إخلال بحق الدفاع .
٩٦٩	٢٠٠	(الطن رقم ٤٨٤٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٢)
		٥٥ - تضارب الحكم في تحصيله للواقعة . وأدلة الثبوت في نوع السلاح المضبوط يعيبه مثال .
		إيراد الحكم عند تحصيله للواقعة وشهادة الضابط أن السلاح المضبوط في حيازة المتهم مدفع رشاش ثم نقله عن تقرير المعمل الجنائي أن السلاح بندقية سريعة الطلقات . تناقض يعيبه .
١٠١٦	٢٠٩	(الطن رقم ٥٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)

وراجع أيضا : إثبات .

• (القاعدة رقم ٤٨ بالصحيفة رقم ٢٣٧)

وإجراءات " إجراءات المحكمة " .

(القاعدة رقم ١٢١ بالصحيفة رقم ٥٩٨)

واختلاس أموال أميرية .

(القاعدة رقم ١٣٧ بالصحيفة رقم ٦٦٥)

وأسباب الإباحة " الدفاع الشرعى " .

(القاعدة رقم ٢٢٢ بالصحيفة رقم ١٠٩٢)

وإعدام .

(القاعدة رقم ٢٠١ بالصحيفة رقم ٩٧٣)

وإيجار أماكن .

(القواعد أرقام ١٠٥ و ١٣٩ و ١٧١ بالصفحات أرقام ٥٢ و ٦٧٦ و ٨٣٨)

وبناء .

(القاعدة رقم ١٠٣ بالصحيفة رقم ٥٠٧)

وتسوير جبرى .

(القاعدة رقم ١٤٩ بالصحيفة رقم ٧٢٠)

وتفتيش " إذن التفتيش " .

(القاعدة رقم ٧٣ بالصحيفة رقم ٣٦٤)

وتموين .

(القاعدة رقم ١٩٥ بالصحيفة رقم ٩٤٣)

وتقليد .

(القاعدتان رقم ٩٢ و ١٨١ بالصحيفتين رقمي ٤٥٨ و ٨٧٩)

وجريمة "أركانها" .

(القواعد أرقام ٤٦ و ٥٨ و ٧٤ و ٩٧ و ١٧٨ بالصفحات
أرقام ٢٢٧ و ٢٨٠ و ٣٦٧ و ٤٧٩ و ٨٦٦)

ودفوع .

(القواعد أرقام ١٥٦ و ١٩٢ و ١٩٦ بالصفحات أرقام ٧٦٣
و ٩٢٦ و ٩٤٧)

وقتل عمد .

(القاعدتان رقم ١١٥ و ١٨٣ بالصحيفتين رقمي ٥٧٢ و ٨٨٧)

وقصد جنائي .

(القاعدة رقم ١٦٩ بالصحيفة رقم ٨٢٧)

ومصادرة .

(القاعدتان رقم ١٤٧ و ٢١١ بالصحيفتين رقمي ٧١٣ و ١٠٢٧)

ونياية عامة .

(القاعدتان رقم ٨٧ و ١٦٥ بالصحيفتين رقمي ٤٣٠ و ٨٠٧)

ومصادرة .

(القاعدة رقم ١٥٦ بالصحيفة رقم ٧٦٣)

صفحة	القاعدة	
		(ب) "تسليب غير معيب" .
		١ - تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله . لا يعيب الحكم . شرط ذلك .
٢٩	٥	(الطن رقم ٢٤٨٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٧)
٥١٣	١٥٤	(والطن رقم ١٥٩٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)
٧٢٨	١٥١	(والطن رقم ٤٣١٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٥)
٧٣٦	١٥٢	(والطن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٧)
		٢ - حق المحكمة في الاعراض عن أقوال شهود النفي .
		مادامت لم تستند إليها .
		عدم إفصاح الطاعنين عن ماهية أوجه الدفاع التي أغفلها الحكم . أثره .
٢٩	٥	(الطن رقم ٢٤٨٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٧)
		٣ - تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسئولية الجنائية . موضوعي . عدم التزام المحكمة بالاستعانة بتخبير إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة .
٣٧	٦	(الطن رقم ٢٥٠٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٩)
		٤ - جرائم التزوير لم يرسم القانون طريقا خاصا لإثباتها . كفاية إطمئنان المحكمة من الأدلة السائغة التي أوردتها إلى ثبوت الجريمة .
		إعتراف الطاعن في التحقيقات بأنه تسمى باسم غير اسمه في جواز السفر الذي لم يطالب من المحكمة فسخ حوزة . ليس له النعي على الحكم عدم إطلاع المحكمة على المحرر المزور .
٦٢	١٠	(الطن رقم ٢٦٥٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - خلو أوراق الدعوى من صحيفة الحالة الجنائية . ونفى المتهم باحراز سلاح أن له سوابق . استبعاد المحكمة الظرف المشدد . لا عيب . مآدات النيابة العامة لم تطلب التأجيل لتقديم الدليل على توافر ذلك الظرف . لا ينال من ذلك وجود مذكرة من جدول النيابة يسبق الحكم على المتهم في جريمة شروع في سرقة لم يقم الدليل على نهايته .
٨٥	١٥	(الطعن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٦) ..
		٦ - مجرد تمسك المطعون ضده بالمحور المزور وكونه صاحب المصلحة في تزويره . عدم كفايته للتدليل على ارتكابه التزوير أو علمه به .
١٣٣	٢٦	(الطعن رقم ٤٣٣١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٣) ..
		٧ - نفى التهمة . دفاع موضوعي . أثر ذلك .
١٦٥	٣٣	(الطعن رقم ٤٤٢٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨) ..
		٨ - عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في كل جريمة من جريئات دفاعه .
١٦٥	٣٣	(الطعن رقم ٤٤٢٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨) ..
٢١٨	٤٤	(والطعن رقم ٤٥٨٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٦) ..
٥١٣	١٠٤	(والطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠) ..
٥٤٧	١١٢	(والطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٥) ..
		٩ - إحالة الحكم الاستئنافي إلى أسباب الحكم المستأنف . كفايته تسبباً لقضائه .
١٦٥	٣٣	(الطعن رقم ٤٤٢٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨) ..

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - الخطأ في الاستناد . متى لا يعيب الحكم ؟
١٨١	٣٠	(الظعن رقم ٤٤٤٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٩)
٥٤٧	١١٢	(والظعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٥)
٤٨٥	٩٩	(والظعن رقم ١٠٢٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٤)
٦٠٨	١٢٣	(والظعن رقم ١٨١٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٦)
		١١ - تبرئة المطعون ضدهما من تهمة الشروع في تهريب بضائع لعدم ثبوت الواقعة في حقهما . قضاء ضمنى في الدعوى المدنية برفضها . ولولم ينعى على ذلك في المنطوق . علة ذلك .
٩٨٦	٣٦	(الظعن رقم ١٨٣٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٣)
		١٢ - حق المحكمة في الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه . وعلى غيره ولو عدل عنها .
٢٣٢	٤٧	(الظعن رقم ٢٥٨٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)
٢٩٠	٦٠	(والظعن رقم ٤٨٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٠)
		١٣ - حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال المتهم في عرض الشرطة والاعراض عن قول أبدأه في تحقيق النيابة .
٢٣٢	٤٧	(الظعن رقم ٢٥٨٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)
		١٤ - عدم إلزام المحكمة بسرد روايات الشاهد المتعددة . كفاية إيرادها ما نظمته إليه منها . عدم إلزامها ببيان علة ذلك أو تحديد موضع الدليل من الأوراق . مادام له أصل فيها .
٢٣٧	٤٨	(الظعن رقم ٤٤١٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)
٧٣٦	١٥٢	(والظعن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٧)
١٠٢٠	٢١٠	(والظعن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)

القاعدة	صفحة
١٥ - تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفني . غير لازم . كفاية أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . مثال :	
(الطعن رقم ٥٤١٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)	٢٣٧ ٤٨
(والطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٨)	٦١٤ ١٢٤
١٦ - محكمة الموضوع الالتفات عند دليل النفي . ولو حملته أوراق رسمية . مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي إطمأنت إليها من باقي الأدلة القائمة في الدعوى . حلة ذلك ؟	
(الطعن رقم ٥١٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)	٢٣٧ ٤٨
١٧ - إستجابة المحكمة الاستئنافية . طلب مماع شهود المتهم ومماهم فعلا قضاؤها من بعد تأييد الحكم المستأنف لأسبابه . مفاده ؟	
(الطعن رقم ٥١٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)	٢٣٧ ٤٨
١٨ - سكوت الحكم في منطوقه عن بيان كنه المضبوطات التي قضى بمصادرتها وبيانها في أسبابه التي يحمل المنطوق عليها . لا عيب .	
(الطعن رقم ٤٦٨١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٨)	٢٧٦ ٥٧
١٩ - عقد الزواج وثيقة رسمية . مناط العقاب على التزوير فيها .	
مثال لتسبيب غير معيب على الاشتراك في تزويرها .	
(الطعن رقم ٤٨٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٤)	٢٩٠ ٦٠

صفحة	القاعدة	
		٢٠ - فصل المحكمة الاستئنافية في الدعوى على أساس التعديل الذي أبرته محكمة أول درجة في عناصر الخطأ والذي انصب عليه الاستئناف وكان الطاعن على علم به عند استئناف الحكم . لا إخلال بحق الدفاع .
٣٣٥	٦٧	(الطعن رقم ٥٧٠٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١١/٣/١٩٨٢)
		٢١ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه مدنيا وجنائيا . موضوعي . عدم إذعان شاغلي العقار لطلب الإخلاء الموجه إليهم لا ينفى عن الطاعن الخطأ المستوجب لمساءلته . كون الخطأ مشتركا بين المتهم وغيره لا يمنع من مساءلته . مثال لتدبير غير معيب على توافر ركن الخطأ .
٣٣٥	٦٧	(الطعن رقم ٥٧٠٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١١/٣/١٩٨٢)
		٢٢ - إشارة الحكم الاستئنافي إلى مواد العقاب . غير لازم . متى اعتنق أسباب الحكم الابتدائي الذي أفصح عن أخذه بهذه المواد .
٣٧٦	٧٦	(الطعن رقم ٥٦٠٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٨٢)
		٢٣ - وجه الطعن يجب اقبوله أن يكون واضحا محددا . هلة ذلك ؟
		تناقض أقوال شهود الاثبات في بعض تفاصيلها . لا يعيب الحكم مادام قد حصل اقوالهم بما لا تناقض فيه .
٣٨٤	٧٨	(الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٨٢)
		٢٤ - تسمية الحكم أقوال المتهم اعترافا . لا يعيبه . حد ذلك ؟
٣٨٤	٧٨	(الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٨٢)

صفحة	القاعدة
	٢٥ - عدم التزام محكمة الموضوع في أخذها بأقوال المتهم . بنصها وظاهرها لها أن تأخذ منها ما تراه مطابقا للحقيقة .
٣٨٤	(الطن رقم ٩٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٧) ٧٨
	٢٦ - التسوية بين المسؤولية الافتراضية لأصحاب المخازن والمسؤولية عن إدارتها وبين المسؤولية الفعلية لمن يقارف الفعل المنهي عنه . أساسها والحكمة منها ؟
	إعتراف الطاعنة بإدارتها للمخبر لسبب مرض زوجها . مسئلتها بناء على هذا الاعتراف . لا عيب .
٤٠٣	(الطن رقم ٥٦١٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٧) ٨٢
	٢٧ - الدفع القانوني ظاهر البطلان . إلغيات الحكم عنه . لا عيب .
٤٠٧	(الطن رقم ٥٤٤٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٨) ٨٣
	٢٨ - حق محكمة الموضوع في إستظهار وقائع القذف من عناصر الدعوى تراقبه محكمة النقض .
	المادة ٣٠٩ عقوبات تطبق لمبدأ حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه . الفصل في ذلك موضوعي . مثال لتسييب سائق ..
٤٠٧	(الطن رقم ٥٤٤٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٦) ٨٣
	٢٩ - جواز الأخذ برواية شخص ينقلها عن آخر . قرابة شاهد الإثبات للمجنى عليه لا تمنع من الأخذ بشهادته . نص الدستور على أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع . مدلوله ؟

الرقعة	الرقعة	الرقعة
		عدم تقييد القاضي الجنائي في المحاكمات الجنائية بنصاب معين في الشهادة
		مثال .
		تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفني . غير لازم كفاية أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملازمة والتوفيق .
		حق محكمة الموضوع في المفاضلة بين تقارير الخبراء .
٤١٣	٨٤	(الطعن رقم ٨٥٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢٨)
		٣٠ — عدم اشتراط أن يكون الدليل صريحا . دالا بنفسه على الواقعة المدعى إثباتها . كفاية أن يكون ثبوتها منه بطريق الاستنتاج من الظروف والقرائن .
٤٢٣	٨٦	(الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢١)
		٣١ — البيان المعول عليه في الحكم . هو ما يبدو فيه إقتناع القاضي دور عر . إفاضة الحكم في بيان استبعاده ظرف سبق الإصرار . وفوله في معرض وصف تفعل الذي قارفته الطاعنة أنها أعدت لذت سكيناً دون أن يؤثر ذلك في منطقته ودون أن تكون أسبابه متناقضة . خطأ مادي لا يعيبه .
٤٢٣	٨٦	(الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢١)
		٣٢ — إنطواء الحكم على قرارات قانونية خاطئة لا ينال من سلامته طالما لم تمس جوهر قضائه . وكان قد انتهى إلى نتيجة تتفق وصحيح القانون .
٤٣٤	٨٨	(الطعن رقم ٥٥١١ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٦)

الصفحة	القاعدة	
		٣٣ - تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم .
٤٤١	٩٠	الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦)
		٣٤ - حق محكمة الموضوع في الأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجر عرضه في جمع من أشباهه مادامت قد إطمأنت إليه .
٥١٣	١٠٤	(الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)
		٣٥ - تعذر سماع الشاهد لعدم الاستدلال عليه . لا يمنع من القضاء بالادانة . مادامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت .
٥١٣	١٠٤	(الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)
		٣٦ - الطلب الجازم . ماهيته ؟
		حق المحكمة في الاستغناء عن سماع الشاهد . إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا .
٥١٣	١٠٤	(الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)
		٣٧ - التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته .
٥٤٧	١١٢	(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٥)
		٣٨ - كفاية الشك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . سنداً للبراءة متى أحاطت المحكمة بالدعوى عن بصر وبصيره . وخلا حكمها من عيوب التسييب .
٥٤٧	١١٢	(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٥)

صفحة	القاعدة	
		٣٩ — عدم التزام محكمة الموضوع في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الشبوت متى داخلتها الريبة في عناصر الإثبات .
٥٤٧	١١٢	(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٥)
		٤٠ — إثبات الحكم من واقع دليل قتي ضبط مخدر الحشيش مع الطاعن ومما قبلته بعفوية تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجرمة إحرار الحشيش . أثره : انتفاء المصلحة في النعي على الحكم بإغفاله التدليل على حيازة مادة الأفيون من واقع دليل قتي .
٥٤٧	١١٢	(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٥)
		٤١ — إختلاف الشهود في بعض التفاصيل . لا يعيب الحكم . متى حصل اقوالهم بما لا تناقض فيه . عدم إيراد الحكم لهذه التفاصيل . مفاده : إطراحها .
٥٤٧	١١٢	(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٥)
		٤٢ — حتى محكمة الموضوع في تقدير الأدلة ونجوة أقوال الشاهد والمواءمة بين ما أخذه عنه وبين ما أخذه من قول آخرين . وأن تجمع بين هذه أقوال جملة . إسقاط الحكم بعض ماورد بأقوال شاهد . مفاده : إطراحه .
٥٤٧	١١٢	(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٥)
		٤٣ — إغفال محكمة ول درجة الفصل في الدعوى المدنية وعدم تحدث مدونات حكمها عنها . ليس للدعي المدني اللجوء إلى المحكمة الإستئنافية لتدارك هذا النقص . له الرجوع إلى محكمة أول درجة للفصل فيما أغفله . أساس ذلك وأثره ؟
٥٩٧	١٢	(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/١٢)

صفحة	القاعدة	
		٤٤ - إثبات الحكم أن المتهم انتحل شخصية المجنى عليه وتسمى باسمه أمام المحامي الذي تولى إعداد صحيفة دعوى الإشكال على أساس ذلك . تتوافر جريمة التزوير .
٦٠٨	١٢٣	(الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٦)
		٤٥ - إحالة الحكم في بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه . مادامت أقوالها متفقة مع ما استند إليه منها .
٦١٤	١٢٤	(الطعن رقم ٩٣٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٨)
		٤٦ - صحة الحكم بالإدانة في جرائم المخدرات . إقتضاؤها أن تكون المادة المضبوطة في عداد المواد المخدرة المبينة حصرا بالقانون .
		القطع بماهية المادة المضبوطة . لا يصلح به غير التعليل .
٦٤٤	١٣١	(الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٥)
		٤٧ - العبرة في المحاكمات الجنائية . باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه . إطمئنان الحكم إلى أن المطعون ضدها كانت مكرهة على التوقيع المتضمن إستلامها منقولاتها . النعي عليه في هذا الشأن . جدل موضوعي .
٦٥٧	١٣٥	(الطعن رقم ١٧٣١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٥)
		٤٨ - العبرة في المحاكمات الجنائية باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه .
٦٨٠	١٤٠	(الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٨)
		٤٩ - آساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤداه ؟
٦٨٠	١٤٠	(الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٨)

صفحة	لقاعدة	
		٥٠ - عدم اشتراط أن يكون الدليل صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد إثباتها . كفاية أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج .
٦٨٠	١٤٠	(الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٨)
		٥١ - وزن أقوال الشهود . موضوعي .
٨٢٧	١٥١	(الطعن رقم ٤١٣٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٥)
٧٧٦	١٥٩	(والطعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٩)
		٥٢ - تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير . تختص به محكمة الموضوع .
		عدم التزام المحكمة باستدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته . مادام أن الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج .
		قرار المحكمة في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . تحضيري للمحكمة العدول عنه .
٧٣٦	١٥٢	(الطعن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٧)
		٥٣ - بلاغ الواقعة . لا عبرة بما اشتمل عليه مغاير لما استند إليه الحكم . العبرة بما اطمأنت إليه المحكمة مستخلصا من التحقيقات .
٧٣٦	١٥٢	(الطعن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٧)
		٥٤ - عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها بلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها . مثال لتسيب غير معيب .
٧٥٢	١٥٤	(الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٢)

صفحة	القاعدة	
		٥٥ - التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته ؟
٧٥٩	١٥٥	(الطعن رقم ٤١٥٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٢)
		٥٦ - حق المحكمة في التعويل على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى .
٧٦٩	١٥٧	(الطعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٤)
		٥٧ - التمييز . شرط للأخذ بشهادة الشاهد . أثر ذلك ؟
		قيام منازعة جديدة حول قدرة الشاهد على التمييز . وجوب تحقيقها .
٧٨٢	١٦٠	(الطعن رقم ٢٢٦٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٩)
		٥٨ - حق محكمة الموضوع في تجزئة الدليل . والأخذ بما تطمئن إليه منه وإطراح ما عداه .
٨٣٠	١٧٠	(الطعن رقم ٤٢١٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١)
		٥٩ - عدم رسم القانون شكلا خاصا لصياغة الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت بها . كفاية أن يكون مجموع ما أورده الحكم مؤديا إلى تفهم الواقعة بآثارها وظروفها .
٨٥٩	١٧٧	(طعن رقم ٢٤٥٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٠)
		٦٠ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية الأمر بالتفتيش . موضوعي .
٨٥٩	١٧٧	(الطعن رقم ٢٤٥٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٠)
		٦١ - بيان الحكم الابتدائي مواد الاتهام التي عوقب المتهم بمقتضاها . تأييده استثنائيا . كفايته بيانا لمواد العقاب .
٨٧٩	١٨١	(الطعن رقم ٥٢٨٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٤)

صفحة	القاعدة	
		٦٢ — الإلتزام بإنتاج دقيق القمح طبقا لمواصفات معينة . وقومه على عائق أصحاب المطاحن والمستولين من إدارتها . م ١٠ من قرار وزير التووين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ . إدانة الطاعن دون بيان الصفة التي دعت إلى تأثيمه . قصور .
٨٨٤	١٨٢	(الطعن رقم ٦٠٤٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/١٤)
		٦٣ — جواز الأخذ بأقوال المجنى عليه . ولو تأخر في الابلاغ أو كانت بينه وبين المتهم خصومه قائمة . مادامت المحكمة كانت على بيئة من ذلك .
٩٠١	١٨٦	(الطعن رقم ٤٢٨٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
		٦٤ — حق محكمة الموضوع في تحصيل أقوال الشاهد وتفهمها واستخلاص مراميها غير مقيدة بالأخذ بالأقوال الصريحة أو بمدلولها الظاهر . مادامت لا تحرف الشهادة عن موضعها .
٩٣٠	١٩٣	(الطعن رقم ٤٤٨٢ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)
		٦٥ — المادتان ١٠٧ مكررا ، ١٠٨ مكررا عقوبات . نطاق تطبيق كل منهما . مثال لتسبيب غير معيب .
٩٣٠	١٩٣	(الطعن رقم ٤٤٨٢ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٢٨/١١/٢٨)
		٦٦ — تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعي . مثال لتسبيب غير معيب .
٩٥٤	١٩٨	(الطعن رقم ٤٧١٤ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٧)

صفحة	القاعدة	
		٦٧ — إخلال الموظف بواجبات وظيفته قرينة امتناعه عن عمل من أعمالها في مفهوم المادة ١٠٤ عقوبات . أثر ذلك .
٩٦٢	١٩٩	(الطن رقم ٥٣٣٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٨)
		٦٨ — تفسير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه . موضوعي . حد ذلك .
١٠٠٤	٢٠٨	(الطن رقم ٤٣٥٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)
		٦٩ — إبقاء الحكم على أدلة ليس بينها تناسق تام . لا يعيبه . حد ذلك .
١٠٠٤	٢٠٨	(الطن رقم ٤٣٥٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)
		٧٠ — الإقرار في المسائل الجنائية . من عناصر الاستدلال لمحكمة الموضوع ألا تعول عليه متى تراءى لها مخالفته للحقيقة والواقع .
١٠٠٤	٢٠٨	(الطن رقم ٤٣٥٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)
		٧١ — إدانة الطاعن عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله . كفايتها لبيان وجه الضرر المستوجب للتعويض . عدم بيان الحكم من بعد الضرر بنوعيه وعناصره . لا يعيبه . علة ذلك ؟
١٠٠٤	٢٠٨	(الطن رقم ٤٣٥٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)
		٧٢ — القضاء بتعويض والد المجني عليهما عما لحقه من ضرر مباشر عن الجريمة وليس عن الضرر الذي أصاب ولديه شخصيا وانتقل إليه الحق في التعويض عنه . صحيح . أساس ذلك ؟
١٠٦٩	٢١٨	(الطن رقم ٤٣٥٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)

صفحة	القاعدة	
		١٣ — عدم إلزام محكمة الموضوع بالإشارة إلى أقوال شهود النفي . قضاؤها بالإدانة . دلالة .
١٠٢٠	٢١٠	(الطن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)
		٧٤ — إحالة الحكم في بيان شهادة شاهد إلى ماورد من أقوال شاهد آخر . لاتبينه . حد ذلك .
١٠٢٠	٢١٠	(الطن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)
		٧٥ — الاستجواب المظور قانونا على غير سلطة التحقيق .
١٠٣٨	٢١٣	(الطن رقم ٥٤٦٢ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢)
		٧٦ — حق محكمة الموضوع في تقدير صحة الاعتراف وقيمه في الإثبات .
١٠٣٨	٢١٣	(الطن رقم ٥٤٦٢ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢)
		٧٧ — تطلب الفصل في الدعوى تحقيق دليل بعينه . على المحكمة تحقيقه مادام ذلك ممكنا . إستغناؤها عن تحقيق هذا الدليل وتضمينها حكمها أسبابا سائغة دعتها إلى العدول عن تنفيذ ما سبق أن أمرت به من تحقيق هذا الدليل . لا تريب . مثال التسبب غير معيب في رفض طلب إنابة .
١٠٤٦	٢١٤	(الطن رقم ٤٣٢١ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦)
		٧٨ — ليس للطاعن أن ينهى على المحكمة فعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها أو الرد على دفاع لم يثر أمامها . مثال .
١٠٥٤	٢١٥	(الطن رقم ١٨٢ لسنة ٢ د ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦)
		٧٩ — دخول الأعمال التي يطلب من الموظف أداؤها في نطاق وظيفته مباشرة . غير لازم . كفاية أن يكون له بها

الصفحة	القاعدة	حكم
		اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة . وأن يكون الرشاش قد أجر معه على هذا الأساس . مثال لتسبيب غير معيب
١٠٦١	٢١٧	(الطعن رقم ١٩٠٦ لسنة ٥٢ — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨) راجع أيضا : إثبات : (القواعد أرقام ٢٦ و ٣٣ و ٣٤ و ٧٨ و ٩٥ و ١٠٠ و ١٥١ بالصفحات أرقام ١٣٣ و ١٦٥ و ١٧٣ و ٣٨٤ و ٤٦٨ و ٤٩٠ و ٧٢٨) وأحوال شخصية : (القاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٣٢) واختصاص : (القاعدة رقم ١٠٠ بالصحيفة رقم ٤٩٠) وارتباط : (القواعد أرقام ٩٩ و ١١٣ و ١٧٧ بالصحفات أرقام ٤٨٥ و ٥٦١ و ٨٥٩) وموانع العقاب : (القاعدة رقم ٣ بالصحيفة رقم ٢٠) وأسباب الإباحة : (القاعدتان رقم ٩٠ و ٩٥ بالصحفتين رقمي ٤٤١ و ٤٦٨) واشتراك : (القاعدة رقم ٦٤ بالصحيفة رقم ٣١٠)

صفحة	القاعدة
	وإعدام :
	(القاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم ٤٤١)
	والإكراه :
	(القاعدة رقم ٣٤ بالصحيفة رقم ١٧٣)
	وتجريف :
	(القاعدة رقم ٧٧ بالصحيفة رقم ٣٨٠)
	وتزوير :
	(القواعد أرقام ٦٤ و ١٦٣ و ١٩٤ بالصفحات أرقام ٣١٠ و ٧٩٥ و ٩٣٧)
	وتفتيش :
	(القاعدة رقم ٦٣ بالصحيفة رقم ٣٠٥)
	وجريمة "أركانها" :
	(القواعد أرقام ٣٤ و ٤٧ و ٧٨ و ٨٦ و ٩٠ و ١٢٣ و ١٣٨ و ١٥٤ و ١٦٣ و ٢١٧ بالصفحات أرقام ١٧٣ و ٢٣٢ و ٣٨٤ و ٤٢٣ و ٤٤١ و ٦٠٨ و ٦٦٩ و ٧٥٢ و ٧٩٥ و ١٦٠١)
	ودعوى مدنية :
	(القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٧٠٧)
	ودفاع :
	(القاعدتان رقمًا ٦٢ و ١٨١ بالصحيفتين رقمي ٢٩٩ و ٨٧٩)
	ودفوع :
	(القاعدتان رقمًا ٢٧٦ و ١٥١ بالصحيفتين رقمي ٣٧٦ و ٧٢٨)

وسبق إصرار :

(القاعدة رقم ١٧٠ : بالصحيفة رقم ٨٣٠)

وسلاح

(القاعدة رقم ١٦٦ : بالصحيفة رقم ٨١١)

وصالح :

(القاعدة رقم ٢١٥ : بالصحيفة رقم ١١٥٤)

وعقوبة :

(القاعدة رقم ١٥١ : بالصحيفة رقم ٧٢٨)

وقانون

(القاعدة رقم ٦٦ : بالصحيفة رقم ٣٢٢)

وقتل عمد :

(القاعدتان رقم ٣ و ٦ : بالصحيفتين رقمي ٢٠ و ٣٧)

وقصد جنائي :

(القواعد أرقام ٦١ و ٦٤ و ١١٢ و ٢١٢ : بالمفحات

أرقام ٢٩٥ و ٦١٠ و ٥٤٧ و ١٠٣٢)

ومأمورو الضبط القضائي :

(القاعدة رقم ٩٠ : بالصحيفة رقم ٤٤١)

ومحكمة الأحداث

(القاعدة رقم ١٦٢ : بالصحيفة رقم ٧٩٢)

ومحكمة الموضوع :

(القاعدة رقم ١٧٠ : بالصحيفة رقم ٨٣٠)

صفحة	القاعدة	
		ومحكمة النقض :
		(القاعدة رقم ٨٦ : بالصحيفة رقم ٤٢٠)
		ومسئولية تقصيرية :
		(القاعدة رقم ٦٧ : بالصحيفة رقم ٣٣٥)
		بطلان الحكم :
		١ - تحرير الحكم على نموذج مطبوع . لا يبطله طامسا استوفى مقوماته .
٦٨	١٢	(الطعن رقم ٢٣٥٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١) ...
		٢ - صدور الحكم القاضي بالإعدام معيبا بأحد العيوب التي أوردتها المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . وجوب نقضه . المادة ٤٦ من ذات القانون . اتصال سبب نقض الحكم بغير المحكوم عليه بالإعدام . وجوب امتداد أثر نقض الحكم إليه . علة ذلك ؟
٧٣	١٣	(الطعن رقم ٢٥٠٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١) ...
		٣ - المعارضة في الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا تطرح على المحكمة أولا الفصل في صحة الحكم الممارض فيه من ناحية شكل الاستئناف فإن رأت أن قضاءه صحيح وقفت عند هذا الحد وأن رأت أنه خاطيء ألغته ثم انتقلت إلى موضوع الدعوى وحق لها في هذه الحالة فقط أن تعدل العقوبة المقررة بها لصالح المعارض .
		تعرض المحكمة الاستئنافية لموضوع الدعوى أو للعقوبة المقررة بها قبل الفصل في صحة الحكم المعارض فيه من ناحية

صفحة	القاعدة	
		شكل الاستئناف وانتهائها إلى تأييد الحكم المعارض فيه خطأ واضطراب يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة .
١٢٣	٢٣	(الطعن رقم ٤٢٦٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢)
		٤ - الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات حصول تلاوة تقرير التلخيص . ورود هذا البيان في ديباجة الحكم . لا عيب حد ذلك وأساسه ؟
١٥٩	٣٢	(الطعن رقم ٤٤١٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨)
		٥ - اغفال القاضي التوقيع على محاضر الجلسات . لا أثر له على صحة الحكم . طالما أنه قد وقع على هذا الحكم .
١٨١	٣٥	(الطعن رقم ٤٤٤٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٩)
		٦ - إعلان المعارض لجهة الإدارة . وثبت أن قيم بدولة أجنبية . أثره . بطلان الحكم . أساس ذلك ؟
		عدم اتباع مارسته القانون في إعلان ورقة التكليف بالحضور للقيم خارج البلاد . يترتب عليه بطلانها وكذا إجراءات المحاكمة والحكم . أساس ذلك ؟
		المادتان ٢٣٤ إجراءات و ١٣ مرافعات . مثال .
٥٦٦	١١٤	(الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٠)
		٧ - عدم جواز إبتناء الحكم إلا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى . اعتماده على أدلة أو وقائع استقفاها من أوراق قضية أخرى لم تكن منضمة للدعوى المحكوم فيها ولا مصروحة على بساط البحث تحت نظر الخصوم . أثره . بطلان الحكم . مثال .
٦٤٤	١٣١	(الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٥)

صفحة	القاعدة	
		٨ - وجوب أن تتقيد المحكمة بوقائع الدعوى وأشخاصها . المادة ٣٠٧ أ . ج الحكم على شخص لم ترفع عليه الدعوى . بطالانه . مثال .
٦٤٨	١٣٢	(الطن رقم ١٢١٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٩) وراجع أيضا : عقوبة (القاعدة رقم ٣٣ بالصحة رقم ١٦٥) . حجية الحكم : حجية الأحكام . مناطها ؟ جرائم العادة . استقلالها عن الجرائم التي تدخل في تكوينها . أثر ذلك ؟ مثال .
١٠٩٩	٢١٨	(الطن رقم ٢١٩٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨) مالا يعيبه في نطاق التدليل : ١ - اعتبار الحكم جرائم الاشتراك في تزوير واقعة البنوة في سجلات الأحوال المدنية وفي تزوير واقعتي الزوجية والبنوة في البطاقة العائلية واستعمال وثيقة زواج مزورة مع علمه بتزويرها مرتبطة ببعضها ومعاقبته للاثم بالعقوبة المقررة للجريمة الأخيرة التي لم يقبل نفيه بشأنها . انعدام مصلحته فيما يشير بشأن جريمته الاشتراك في التزوير .
٣٢٢	٦٦	(الطن رقم ٤٨٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٠) ٢ - انطواء الحكم على قرارات قانونية خاطئة . لا ينال من سلامته . طالما لم تمس جوهر قضائه . وكان قد انتهى إلى نتيجة تتفق وصحيح القانون .
٤٣٤	٨٨	(الطن رقم ٥٥١١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦)

صفحة	القاعدة	
		٣ - التناقص الذي يعيب الحكم . ماهيته ؟
٣٤٧	١١٢	(الطن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٥)
		٤ - الأصل في الإجراءات الصحة وأنها قد روعيت .
		خلو الحكم من بيان كيفية إحالة الدعوى إلى المحكمة
		لا يبطله . أساس ذلك ؟
١٠٢٠	٢١٠	(الطن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)
		وصف الحكم :
		١ - وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي يكون العبرة
		فيه بحقيقته الواقع .
		مناط اعتبار الحكم حضوريا ؟
٨٠١	١٦٤	(الطن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٥)
		٢ - الاحكام الصادرة في غيبة المسئول عن الحقوق
		المادية والمعتبرة حضوريا . بدء ميعاد استئنافها بالنسبة له من
		تاريخ إعلانه بها . أساس ذلك ؟
٨٠١	١٦٤	(الطن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٥)
		٣ - وصف الحكم بأن حضوري أو غيابي . العبرة فيه بحقيقة
		الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه مناط اعتبار الحكم
		حضوريا هو بحضور الجلسات التي تمت فيها المرافعة .
٨٧٤	١٨٠	(الطن رقم ٢٥١٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٤)

(خ)

خبرة . خطأ . خطف . خلو رجل

خبرة

راجع : إثبات " خبرة "

خطأ

١ — صيانة العقار وترميمه واجب على مالكة . تقصيره في ذلك يوجب مساءلته .

(الطعن رقم ٥٧٠٨ لسنة ٥١ ق — جلسة ١١/٢/١٩٨٢) .. ٦٧ ٣٣٥

٢ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه مدنيا وجنائيا . موضوعي . عدم اذعان شاغلي العقار لطلب الإخلاء الموجه إليهم لا ينفى عن الطاعن الخطأ المستوجب لمساءلته . كون الخطأ مشتركا بين المتهم وغيره لا يمنع من مساءلته . مثال لتسبب غير معيب على توافر ركن الخطأ .

(الطعن رقم ٥٧٠٨ لسنة ٥١ ق — جلسة ١١/٢/١٩٨٠) .. ٦٧ ٣٣٥

٣ — الأصل أن من يشترك في أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصي . صاحب البناء لا يسأل جنائيا عما يصيب الناس من الاضرار . عند إقامة البناء . بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة إلا إذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته و إشرافه الخاص . أن عهد به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسؤوليته . هذا المقاول هو الذي يسأل عن نتائج خطئه . مثال .

(الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٥٢ ق — جلسة ٨/٦/١٩٨٢) .. ١٤١ ٦٨٦

صفحة	القاعدة
	٤ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبيه . موضوعي . حد ذلك ؟ (الطعن رقم ٤٣٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥) ... ٢٠٨
١٠٠٤	وراجع أيضا : مسئولية جنائية . ومسئولية تقصيرية . ومسئولية مدنية . وتمويض .

خطف

	١ - جريمة خطف الاثني . المنصوص عليها بالمادة ٢٩٠ عقوبات . مناط تحققها ؟ (الطعن رقم ٤٤٩٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨) ... ٣٤
١٧٣	٣٤
٣٨٤	٧٨
	٢ - ركن الاكراه في جرائم الخطف . تقديره . موضوعي . (الطعن رقم ٤٤٩٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨) ... ٣٤
١٧٣	٣٤

خلورجل

	١ - العقاب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها حد ذلك وآثره ؟ مثال في جريمة خلورجل . (الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٧) ... ١٩
١٠٣	١٩

صفحة	القاعدة	
		٢ — النص في المادة ٢٤ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على الاعفاء من عقوبة جريمة خلو الرجل بالشروط الواردة بتلك المادة يجعل هذا القانون قانونا أصحح للتهم . أساس ذلك ؟
١٠٣	١٩	(الطن رقم ٢٧٣٤ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)
		٣ — صدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل في الدعوى . اعتباره قانونا أصحح للتهم في جريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار . علة ذلك وأثره ؟
٢٧٣	٥٦	(الطن رقم ٢١٥٣ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢٨)
		٤ — إقتضاء المؤجر مالكا كان أم مستأجرا . مباشرة أو عن طريق وسيط . مقدم إيجار أو أية مبالغ إضافية بسبب تحرير عقد الإيجار . أو خارج نطاقه . زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليهما في العقد . مؤثم . مناط التأنيم ؟
٤٩٦	١٠١	(الطن رقم ١٢٥٠ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)
		٥ — عدم تقييد محكمة الموضوع بالوصف الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم . حقها في رد الواقعة إلى الوصف القانوني السام .
٤٩٦	١٠١	(الطن رقم ١٢٥٠ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)
		٦ — الأماكن المفروشة . إقتضاء مؤجرها مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار . غير مؤثم . أساس ذلك ؟
٥٢٠	١٠٥	(الطن رقم ٥٧٥٨ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢١)

الترجمة	صفحة
٧ - صدور قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨١ بعد ارتكاب جريمة تقاض مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار وقبل صدور حكم بات فيها . اعتباره قانوناً أصحح للمتهم . علة ذلك وأثره ؟ (الطن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩/١٠/١٩٨٢)	٧٧٦ ١٥٩
٨ - التحرز في تفسير القوانين الجنائية والالتزام الدقة في تفسيرها . وعدم تحميل عباراتها فوق ما محتمل . واجب . صياغة النص في عبارات واضحة جلية . اعتبارها تعبيراً صادقا عن إرادة المشرع . عدم جواز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أو بدعوى الاستهداء بحكمة الشارع . تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد إيجار المباني السكنية المنشأة وفق أحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ومباني الإسكان الإداري وفوق المتوسط المنشأة وفق أحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل . الغير خاضعة لنظام تحديد القيمة التجارية المنصوص عليها بقوانين إيجار الأماكن . زيادة من التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد مؤتم . أساس ذلك ؟ قول الحكم أن خضوع العقار لنظام استثمار المال العربي والأجنبي يطابق حرية المؤجر في تحديد القيمة التجارية وكيفية حصوله عليها . دون استظهار ما إذا كانت المبالغ التي تقاضاها تدخل في نطاق عقد الإيجار من عدمه . قصور . (الطن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٨/١٠/١٩٨٢)	٨١٧ ١٦٨
٩ - جريمة خلو الرجل . مناط تحققها ؟ إثبات الحكم تقاض الطاعن مبلغاً من المظعون ضده مقابل عدم تنفيذه حكم الطرد الصادر لصالحه . دون الإدلاء برأيه	

صفحة	المرجع	المحتوى
		في مدى توافق مناط التأييم وفقا لأحكام المادة ٢٦٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قصور .
٨٣٨	١٧١	(الطعن رقم ٢٣٦٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢) ... وراجع أيضا : إيجار أماكن (د) دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . دستور . دعارة . دعوى جنائية . دعوى مدنية . دفاع . دفاع شرعي . دفع
		دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة وجوب إسباغ الحماية على حائز العقار النفعي . م ٣٦٩/٢ عقوبات . مجرد المنازعة أمام القضاء بشأن الحيازة . لا تنفي بها الحيازة الفعالية الجديرة بالحماية . أثر ذلك . مثال لتسييب معجب .
٥٤٣	١١١	(الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٤) ... دستور ١ — نص الدستور على أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع . مدلوله ؟ عدم تقييد القاضي الجنائي في المحاكمات الجنائية بتصاب معين في الشهادة . مثال :
٤١٣	٨٤	(الطعن رقم ٨٥٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢٨) ...

صفحة	القاعدة	
		٢ — النص في المادة الثانية من الدستور على أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع . دعوة للشارع بالتزام ذلك فيما يشرعه من قوانين .
		تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية . منوط باستجابة الشارع لتلك الدعوة وإفراغ مبادئها في نصوص محددة .
٧٣٦	١٥٢	(الطعن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٠/٧)
دعارة		
		١ — إثارة دفاع الطاعنة أن الشاهد المنسوب لها ممارسة الدعارة معه شخص وهمي . وطلبه تحقيق هذا الدفاع وتمسكه به بمذكرته الختامية المصريح بها . وتقديمه تأييداً لهذا الدفاع صورة ضوئية لجواز سفر شخص آخر خلاف الشاهد ويحمل ذات رقم جواز الوارد بخضر جمع الاستدلالات . دفاع جوهري .
		الالتفات عنه . قصور . وإخلال بحق الدفاع .
٣٦١	٧٢	(الطعن رقم ٤٤١٧ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٣/١٤)
		٢ — المصادرة المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ . نطاقها ؟
١٠٢٧	٢١١	(الطعن رقم ٥١٤٤ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢١)
		٣ — عقوبة الغلق المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ أطلقها القانون من التوقيت . مخالفة ذلك خطأ في القانون . وجوب تصحيحه .
١٠٢٧	٢١١	(الطعن رقم ٥١٤٤ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢١)

صفحة	تعداد	
		٤ - حجية الأحكام . مناطها ؟
		جرائم العادة . استقلالها عن الجرائم التي تدخل في تكوينها .
		أثر ذلك ؟ مثال .
١٠٦٩	٢١٨	(الطعن رقم ٢١٩٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨)
		٥ - تقدير توافر ركن الاعتیاد . موضوعی .
		مثال لتسبیب غیر معیوب علی توافره .
١٠٦٩	٢١٨	(الطعن رقم ٢١٩٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨)
		٦ - تقدير توافر العلم الذي يتوافر به القصد الجنائي في
		جريمة إدارة محل عام للدعارة . موضوعی .
		مثال لرد مائع علی دفاع بانتفاء ركن العلم .
١٠٦٩	٢١٨	(الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨)
		٧ - عدم تقييد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة
		العامة على الواقعة . مثال : إثبات الحكم المطعون فيه أن الطاعن
		يملك محلا يؤجر غرضا مفروشة فيه لأشخاص بغرض : ارتكاب
		الفجور والدعارة فيها . يتحقق به الجريمة المنصوص عليها في
		المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . وليست
		الجريمة المنصوص عليها في المادة الثامنة .
١٠٦٩	٢١٨	(الطعن رقم ٢٩١٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨)
		وراجع أيضا : عود
		(القاعدة رقم ١٣٠ بالصحيفة رقم ٦٤٠)

القامدة	صفحة
دعوى جنائية	
(أ) تحريكها	
١ - حق المدعى المدني في الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية . مناطه ؟	
(الطعن رقم ٥٧٢٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)	٩٢
٢ - إيراد الحكم في ديباجته أن الدعوى أحيلت إلى المحكمة من مستشار الاحالة في حين أنها رفعت مباشرة من النيابة . مجرد خطأ مادي . لا يعيبه .	
(الطعن رقم ٤٨٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٠)	٣٢٢
٣ - صدور كتاب دورى من مكتب النائب العام يدعو اعضاء النيابة العامة إلى طلب تأجيل قضايا معينة إلى أجل معين لا يقيد النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية .	
(الطعن رقم ٥٥٣٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٣)	٣٥١
٤ - التأشير من النيابة بتقديم الدعوى إلى المحكمة . طبيعته ؟	
(الطعن رقم ٥٤٨٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٣)	٥٩٨
٥ - الحكم بعدم الاختصاص . لا تنقض به الدعوى الجنائية .	
جواز ردها أمام المحكمة المختصة . قبل أن يصبح الحكم بعدم الاختصاص نهائياً . علة ذلك ؟	
(الطعن رقم ٢٧٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)	١٠٣

صفحة	القاعدة	
		٦ - إختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية .
		إختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية . شرطه ؟
		رفع الدعوى المدنية صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية .
		وجوب الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية بحكم واحد
٥٩٨	١٢١	(الطن رقم ٥٤٨٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٨٢)
		٧ - عدم اعتداد الحكم بطلب مدير عام جمارك بورسعيد
		وسيناء تحريك الدعوى الجنائية بمقتضى التفويض الصادر إليه
		من مدير عام الجمارك . خطأ في تطبيق القانون كون الخصاص
		قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع . وجوب التقض والإحالة .
٦٦١	١٣٦	(الطن رقم ٤٤٠٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ٦/٦/١٩٨٢)
		٨ - حق مصلحة الجمارك في التصالح مع المتهمين في جرائم
		التهرب المنصوص عليها في القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ .
		طبيعة هذا التصالح وأثره ؟
٨٩٦	١٨٥	(الطن رقم ٣٦٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٨/١٤/١٩٨٢)
		٩ - تمسك الطاعن بإدخال شخص آخر في الدعوى . عدم
		جدواه . طالما أنه لا يحول دون مساءلته عن الجريمة التي
		دين بها .
١٠٥٤	٢١٥	(الطن رقم ٥١٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٦/١٢/١٩٨٢)
		(ب) نظرها والحكم فيها :
		١ - رفع الدعوى المدنية بطريق التبعية للدعوى الجنائية .
		وجوب الفصل فيهما معا . م ٣٠٩ . ج
		إغفال الفصل في أيهما . للدعى بها الرجوع إلى ذات المحكمة
		للفصل فيما أغفلته . م ١٩٣ مرافعات .
٢١٤	٤٣	(الطن رقم ٤٥٨٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٨٢)

صفحة	القاعدة	
		٢ - قضاء محكمة الأحداث بتدبير التسليم المنصوص عليه في البند الثاني من المادة السابعة من قانون الأحداث على متهم جاوز سنة الخامسة عشرة سنة . خطأ في تطبيق القانون . جواز استئنائه . المادة ١/٤٠ من قانون الأحداث .
		واجب لمحكمة الاستئنافية تصحيح هذا الخطأ بالحكم وفق القانون مخالفتها هذا منظر وإعادتها الأوراق للنيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها . حججها عن نظر الموضوع يوجب النقض والإحالة .
٢٠٤	٤١	(الطعن رقم ٤٥٦٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩١٢/٢/١٥)
		٣ - مد أجل النطق بالحكم أكثر من مرة . لا عيب .
٢٤٨	٥٠	(الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣)
		٤ - صدور قرار رئيس الجمهورية بالعفو عن العقوبة المحكوم بها . أثره ؟
٧٢٨	١٥١	(الطعن رقم ٤١٣١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٥)
		٥ - إكتناف المدعى بالحقوق المدنية . قاصر على الدعوى المدنية فحسب . تناول لمحكمة الاستئنافية الدعوى الجنائية في هذا الحالة . خطأ في القانون . أساس ذلك ؟
٩٠١	١٨٦	(الطعن رقم ٤٢٨٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
		٦ - حظر محاكمة الشخص عن العمل ذاته مرتين . أساسه ؟
٩٤٧	١٩٦	(الطعن رقم ٤٤٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢)

صفحة	القاعدة	
		(ج) إنقضاؤها :
		— بالتقادم
		١ — التصديق على أحكام المحاكم العسكرية . لا يعد من الإجراءات القاطعة لمدة التقادم في مفهوم المادة ١٧ أ . ج . أساس ذلك ؟
٢٠٩	٤٢	(الطعن رقم ٤٥٦٥ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/١٥)
		٢ — صدور الحكم غيابيا بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . جواز الطعن فيه بالنقض من النيابة العامة . أساس ذلك ؟
٢٠٩	٤٢	(الطعن رقم ٤٥٦٥ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/١٥)
		٣ — تقرير المتهم بالمرض أو بالاستئناف أو بالنقض . أساس ذلك ؟
٥٧٨	١١٦	(الطعن رقم ١٤٨٥ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/١١)
		٤ — إجراءات المحاكمة . ما يشترط فيها لقطع التقادم ؟
٥٩٨	١٢١	(الطعن رقم ٥٤٧٢ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/١٢)
		— بالتصالح
		١ — الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية صلحا في جرائم التهريب الجمركي . وجوب التعرض له وتحييصه . مخالفة ذلك . قصور .
٤٦	٧	(الطعن رقم ٢٦١٨ ، ٢٦٢٥ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/١، ١٩)

صفحة	القاعدة	
		٢ - حق مصلحة الجمارك في التصالح مع المتهمين في جرائم التخريب المصوصن عليها في القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ . طبيعة هذا التصالح وأثره ؟ (الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨) ... ١٨٥ ... ٨٩٦
		(د) نطاقها : ١ - الهير الوارد بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات نطاقه ؟ (الطعن رقم ٥٤٤٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٨) ... ٨٣ ... ٤٠٧
		٢ - وجوب أن تتقيد المحكمة بوقائع الدعوى وأشخاصها . المادة ٣٠٧ أ . ج . الحكم على شخص لم ترفع عليه الدعوى . بطالاه . مثال : (الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٩) ... ١٣٢ ... ٦٤٨
		وراجع أيضا : دعوى مدنية (القاعدة رقم ١٧ بالصحيفة رقم ٩٢) ودفعوع (القاعدة رقم ٤٧ بالصحيفة رقم ٢٣٢) ونياية عامة (القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم ٢٠٩)

صفحة	القاعدة	
		دعوى مدنية
		(أ) رفعها :
		١ - رفع المدعى بالحق المدني دعواه المدنية أمام المحكمة المدنية . مفاده ؟
٩٢	١٧	(الطعن رقم ٢٧٢٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)
		٢ - رفع الدعوى المدنية بطريق التبعية للدعوى الجنائية . وجوب الفصل فيهما معا . م ٣٠٩ أ . ج .
		إغفال الفصل في أيهما . للمدعى بها الرجوع إلى ذات المحكمة للفصل فيها أغفلته . م ١٩٣ مراقعات
٣١٤	٤٣	(الطعن رقم ٤٥١٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٦)
		٣ - الدعوى المدنية . شرط رفعها إلى المحكمة الجنائية ؟
٧٠٧	١٤٦	(الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٤)
		(ب) الصفة والمصلحة فيها :
		١ - حق المدعى المدني في الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية . مناطه ؟
٩٢	١٧	(الطعن رقم ٢٧٢٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)
		٢ - الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل انهم اعدم بلوغه سن الرشد . حق الدفع القانونية التي يخالفها الواقع . أثر ذلك . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٥٧	١٣٥	(الطعن رقم ١٧٣١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٥)

الرقم	القاعدة	مادة
	(ج) نظرها والحكم فيها :	
	١ - الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها .	١٥٥ هـ ؟
٩٢	١٧ ... (الطعن رقم ٢٧٢٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٧) ...	٩٢
	٢ - الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية إستنادا إلى لجوء المدعى بالحقوق المدنية إلى المحكمة المدنية . صحيح .	
٩٢	١٧ ... (الطعن رقم ٢٧٢٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٧) ...	٩٢
	٣ - رفع الدعوى المدنية بطريق التبعية للدعوى الجنائية . وجوب الفصل فيهما معا . م ٣٠٩ ؟	
	إغفال الفصل في أيهما . للمدعى بها الرجوع إلى ذات المحكمة للفصل فيما أغفلته . م ٩٣ مرافعات .	
٢١٤	٤٣ ... (الطعن رقم ٤٢٧٠ لسنة ٥١ - جلسة ١٩٨٢/٢/١٦) ...	٢١٤
	٤ - إحتصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية . إختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية . شرطه ؟ . رفع الدعوى المدنية صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية . وجوب الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية بحكم واحد .	
٥٩٨	١٢١ ... (الطعن رقم ٥٤٧٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٢) ...	٥٩٨
	٥ - إنتهاء الحكم إلى تعديل وصف التهمة من القتل العمد إلى الضرب البسيط . لا يمنع من القضاء بالتعويض للمدعى بالحق المدني .	
٧٠٣	١٥٦ ... (الطعن رقم ١٥٦ ، لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٣) ...	٧٠٣

صفحة	القاعدة	
		٦ - إقتصار تقرير الطعن على الحكم الصادر بإدانة الطاعن بحسب . عدم جواز التعرض للحكم الصادر في الدعوى المدنية المقامة منه ضد المجنى عليه .
٨٢٧	١٦٩	(الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٨)
		٧ - إستئناف المدعى بالحقوق المدنية . قاصر على الدعوى المدنية بحسب . تساؤل المحكمة الاستئنافية الدعوى الجنائية في هذه الحالة . خطأ في القانون . أساس ذلك ؟ .
٩٠١	١٨٦	(الطعن رقم ٤٢٨٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
		٨ - الحكم الصادر بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة . ليس منهيًا للتصومة في الدعوى المدنية أو مانعًا من السير فيها . أثر ذلك ؟ .
٩٩٦	٢٠٦	(الطعن رقم ٥٥٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٤)
		٩ - القضاء بتعويض والد المجنى عليهما عما لحقه من ضرر مباشر عن الجريمة وليس عن الضرر الذي أصاب ولديه شخصيًا وانتقل إليه الحق في التعويض عنه . صحيح . أساس ذلك ؟ .
١٠٠٤	٢٠٨	(الطعن رقم ٤٣٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)
		١٠ - إختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية شرطه ؟ .
		القضاء على الطعن لصالح المسئول عن الحقوق المدنية بأن يدفع له ماعساه أن يدفعه الأخير إلى المدعى بالحقوق المدنية خطأ في القانون . علة ذلك ؟ .
٩٠٠٤	٢٠٨	(الطعن رقم ٤٣٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)

صفحة	القاعدة	
		١١ - اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . شرطه ؟ . ثبوت أن الفعل موضوع الدعوى الجنائية غير معاقب عليه قانونا . وجوب الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية .
١٠٣٢	٢١٢	(الطعن رقم ٥٤٥٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢) (د) اختصاص المحاكم الجنائية بها : اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . شرطه ؟ . ثبوت أن الفعل موضوع الدعوى الجنائية غير معاقب عليه قانونا . وجوب الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية .
١٠٣٢	٢١٢	(الطعن رقم ٥٤٥٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢) (هـ) نطاقها : وجوب أن تتقيد المحكمة بوقائع الدعوى وأغراضها . المادة ٣٠٧ أ . ج . الحكم على شخص لم ترفع عليه الدعوى . يطالاه . مثال :
٦٤٨	١٣٢	(الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٩) (و) الطعن في الأحكام الصادرة فيها : ١ - إغفال محكمة أول درجة الفصل في الدعوى المدنية وعدم تحديث مدونات حكمها عنها . ليس للمدعى المدني اللجوء إلى المحكمة الاستئنافية لتدارك هذا النقص . له الرجوع إلى محكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته . أساس ذلك وأثره ؟ .
٥٩٨	١٢١	(الطعن رقم ٥٤٨٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٣)

الْقَاعِدَةُ	الصفحة
٢ - الطعن في الحكم من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها • حده ؟ (الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٤)	١٤٦
٣ - الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع شرط جوازه ؟ مثال • (الطعن رقم ٥٥٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٤)	٢٠٦
وراجع أيضا : أسباب الإباحة "الدفاع الشرعى" : (القاعدة رقم ٢٢٣ بالصحيحة رقم ١٠٩٢) وعقوبة "لعفو عن العقوبة" • (القاعدة رقم ١٥١ بالصحيحة رقم ٧٢٨) •	٩٩٦
دفاع	
الإخلال بحق الدفاع :	
(أ) ما يوفره :	
١ - تولى محام تحت التميين وحده الدفاع عن المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات • أثره • بطلان إجراءات المحاكمة • أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٧٣٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)	٢٠
	١١٤

الصفحة	القاعدة
	<p>٢ - الامتناع عن التجارة . علة تأييده ؟</p> <p>نقل المشرع في القانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ عبء إثبات قيام العذر الجسدي أو المبرر المشروع للتوقف عن التجارة على التاجر .</p> <p>العذر الجسدي دون القوة القاهرة .</p> <p>توافر العذر الجسدي . مؤداه ؟</p> <p>الدفع بقيام العذر أمام محكمة الموضوع . وجوب تحقيقه .</p> <p>دفع الطاعن في جريمة توقف عن انتاج خبز . بانشغاله في حادث مقتل ابن عمه . جوهرى تندفع به التهمة . يتعين على المحكمة تحقيقه . عدم تفطنها لدلالته وردّها عليه بما لا ينفيه عيب . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٤٦٢٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٨) ٤٦</p>
٣٢٧	<p>٣ - مناط تأييم تجريف الأرض : أن تكون من الأراضى الزراعية المسادين ٧١ مكررا ٢/١٠٦ قانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل .</p> <p>إنحسار هذا الوصف عنها . لا تأييم .</p> <p>دفاع الطاعن بأن الأرض بور وليست زراعية وتقديمه مستندات تأييدا لدفاعه إغفاله . قصور</p> <p>(الطعن رقم ٥٦٠٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٧) ٧٧</p>
٣٨٠	<p>٤ - دفاع المتهم بجريمة الاختلاس بأن قيمة المال المختلس لا يتجاوز خمسمائة جنيه . وجوب تقييده أو الرد عليه بما يبرر رفضه .</p> <p>الرد عليه استنادا إلى تقدير الجهة المجنى عليها والذي نازع فيه الطاعن . إخلال بحق الدفاع .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦) ٩١</p>
٤٥٤	

صفحة	القاعدة	
		٥ - إقامة مالك الأرض الزراعية بالقرية مسكنا خاصا له أو ما يخدم أرضه طبقا لشروط قرار وزير الزراعة رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٩ . غير مؤتم . أثردك ؟
٥٠٧	١٠٣	(الطعن رقم ١٥٨٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)
		٦ - إعلان المعارض بالجلسة الأولى المحددة لنظر معارضته واجب . متى كان وكيله الذي قرر بالمعارضة . علة ذلك ؟
		تخلف المعارض وتأجيل نظر المعارضة . يوجب إعلانه بالجلسة الجديدة
٥٦٦	١١٤	(الطعن رقم ١٩٧٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٠)
		٧ - الدفع بأن ماضبط من مخدر يغاير ماتم تحليله . ثبوت الفرق الملحوظ بين الوزين . اعتبار الدفاع جوهر يا يشهد له الظاهر . أثردك ؟
٥٩٥	١٢٠	(الطعن رقم ١٨٢٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٢)
		٨ - تغيير مقر المحكمة . يوجب إعلان المتهم بالمقر الجديد . مخالفة ذلك إخلال بحق الدفاع .
٦٥١	١٣٣	(الطعن رقم ١٥٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٩)
		٩ - فع الطاعن بأن احتجازه مسكين في مدينة واحدة له ما يبرره وندليله على صحة ذلك بما قدمه من مستندات . جوهرى . وجوب التصدى له إيرادا وردا .
٦٧٦	١٣٩	(الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٦)
		١٠ - دفاع الطاعنين بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم عقب إصابته . أثردك ؟
٧٦٣	١٥٦	(الطعن رقم ٤١٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		١١ - عدم وجود المذكرة التي قدمها الطاعن بالجلسة ضمن المفردات المتضمنة طلبه أصليا بالحكم بالبراءة واحتياطيا سماع شهود الإثبات لا ينبغي تقديمه لها مادام أن الثابت بحضور الجلسة أنه قدم مذكرة .
٨٥١	١٧٥	(الطنن رقم ٤٢٤٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٤)
		١٢ - المحاكمات الجنائية . قيامها على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة وتسمع فيه الشهود سواء لإثبات التهمة أو لتفنيها .
		نزول المدافع عن سماع الشهود . لا يحول دون عدوله عنه شفاهة أو كتابة . طالما كانت المرافعة لم تتم بعد .
		طلب سماع الشهود . إذا ما اتجهت المحكمة لغير البراءة .
		القضاء بالإدانة دون إجابة هذا الطلب . إخلال بحق الدفاع .
		علّة ذلك ؟
٨٥١	١٧٥	(الطنن رقم ٤٢٤٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٤)
		١٣ - إشارة الحكم إلى المستندات التي قدمها الطاعن تمسكا بدلائلها على انتفاء مسؤوليته في جريمة بناء على أرض زراعية . دون ترخيص . وعدم تحدّثه عنها . قصور وإخلال بحق الدفاع .
٩٢٢	١٩١	(الطنن رقم ٥٥١٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٥)
		١٤ - عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة . كفاية إثباتها أركان الجريمة والأدلة على ارتكاب المتهم لها دون مسأيرته فيما ساقه من أدلة للتدليل على براءته .
٩٣٠	١٩٣	(الطنن رقم ٤٤٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)

صفحة	القاعدة	
		١٥ - تمسك الدفاع بعدم استطاعة الطاعن وهو أعمى إصابة المجنى عليه بيسار الصدر أثناء وقوفه في مواجهته وفق تصوير شاهد الإثبات . وطلبه مناقشة الطبيب الشرعى . دفاع جوهري . الأخذ بأقوال الشهود في هذا الصدد دون تحقيقه عن طريق المختص فنيا . إخلال بحق الدفاع .
٩٦٩	٢٠٠	(الطن رقم ٤٨٤٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٨٢)
		١٦ - تغيير المحكمة في التهمة من ضرب أفضى إلى موت إلى قتل خطأ ليس مجرد تغيير في الوصف تملك إجراءه عملا بالمادة ٣.٨ إجراءات . هو تعديل في التهمة نفسها يشمل على واقعة جديدة هي واقعة قتل خطأ . وجوب لفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل وإلا كان الحكم مشوبا بالبطلان لا يؤثر في ذلك تضمين مرافعة الدفاع أن الواقعة قتل خطأ لصدور ذلك منه دون أن يكون على بينة من عناصر الإهمال التي قالت المحكمة بتوافرها ودانته بها حتى يرد عليها .
٩٠٥٧	٢٠٦	(الطن رقم ٦٣٠٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٦/١٢/١٩٨٢)
		وراجع أيضا :
		إثبات "خبرة" . "شهود" .
		(القاعدتان رقم ٦ ٤ ١١٠ بالصحيفتين رقمي ٣٧ ٤ ٤٠٤)
		وتزوير :
		(القاعدة رقم ١٤٣ بالصحيفة رقم ٦٩٣)
		وتموين :
		(القاعدة رقم ١٩٥ بالصحيفة رقم ٩٤٣)

صفحة	القاعدة
	و إجراءات " إجراءات المحاكمة " :
	(القواعد أرقام ١١٤ و ١١٩ و ١٧٩ بالصفحات أرقام ٥٦٦ و ٥٩١ و ٨٧٠)
	واختلاس أموال أميرية :
	(القاعدة رقم ١٣٧ بالصحيفة رقم ٦٦٠)
	ودعارة :
	(القاعدة رقم ٧٢ بالصحيفة رقم ٣٦١)
	وسلاح :
	(القاعدة رقم ٤٥ بالصحيفة رقم ٢٢٣)
	وما موررو الضبط القضائي :
	(القاعدة رقم ٥٢ بالصحيفة رقم ٢٥٨)
	ومحكمة الإعادة :
	(القاعدة رقم ١٧٠ بالصحيفة رقم ٨٣٠)
	(ب) ما لا يوفره :
٢٠	٣ - ١ - خلو الملف المطبوع من صورة التقرير الطبي . لا إخلال بحق الدفاع . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٤٥٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٠)
٢٩	٥ - ٢ - حق المحكمة في الإعراض عن أقوال شهود النفي . مادامت لم تستند إليها . عدم إفصاح الطاعنين عن ماهية أوجه الدفاع التي أغفلها الحكم . أثره ؟ (الطعن رقم ٢٤٨٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٧)

الصفحة	القاعدة	
٣٧	٦	٣ - الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه ؟ (الطعن رقم ٢٥٠٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٩)
٥٧	٩	٤ - تقديم ترخيص ببناء طابقين غير البناء محل الاتهام تقل تكلفة كل منهما عن خمسة آلاف جنيه . مؤداه ؟ (الطعن رقم ٢٦٤٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٠)
٩٢	١٧	٥ - طلب التحقيق والتأجيل لتقديم مستندات المبدأ في مذكرة قدمت بعد حجز الدعوى للحكم . عدم إلزام المحكمة بإجابته أو الرد عليه . (الطعن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)
١٦٥	٢٣	٦ - نفي التهمة . دفاع موضوعي . أثر ذلك ؟ (الطعن رقم ٤٤٢٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨)
٢٥٥	٥١	(والطعن رقم ٤٥٨١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣)
١٦٥	٣٣	٧ - عدم إلزام المحكمة بتعقب المتهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه . (الطعن رقم ٤٤٢٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨)
٢١٨	٤٤	(والطعن رقم ٤٥٨٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٦)
٢٣٧	٤٨	(والطعن رقم ٥٤١٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)
٣٧٠	٧٥	(والطعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٦)
٥١٣	١٠٤	(والطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)
٢٩٩	٦٢	٨ - طلب إعادة الدعوى للمرافعة لسماع شهود أبدي في مذكرة مقدمة بعد حجز الدعوى للحكم . عدم إلزام المحكمة بإجابته . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٧٢٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٧)

الْقَاعِدَةُ	الصفحة
٩ - للمحامي أن يتولى واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة . شرط ذلك ؟ التعارض المخل بحق الدفاع . مناطه ؟	
(الطعن رقم ٢١٠٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٩) ٦٣	٣٠٥
١٠ - فصل المحكمة الاستئنافية في الدعوى على أساس التعديل الذي أجرته محكمة أول درجة في عناصر الخطأ والذي انصب عليه الاستئناف وكان الطاعن على علم به عند استئناف الحكم . لا إخلال بحق الدفاع .	
(الطعن رقم ٥٧٠٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١١) ٦٧	٣٣٥
١١ - حضور محام عن المتهم بمجنعة غير واجب قانونا . حد ذلك ؟	
(الطعن رقم ٥٧٠٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١١) ٦٧	٣٣٥
١٢ - سكوت المتهم بمجنعة عن المرافعة لا يثبت عليه طعن مادام لم يدع أن المحكمة منعتة عن المرافعة .	
(الطعن رقم ٥٧٠٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١١) ٦٧	٣٣٥
١٣ - الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي . إستفادة الرد عليه من القضاء بالإدانة .	
(الطعن رقم ٥٦٠٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٧) ٧٦	٣٧٦
١٤ - وجه الطعن . وجوب أن يكون واضحاً محدداً . النعي على الحكم عدم رده على أوجه دفاع دون الإفصاح عن ماهية هذه الأوجه أو تحديدها . أثره . عدم قبول النعي . علة ذلك ؟	
(الطعن رقم ٤٥٢٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٨) ٩٥	٤٦٨

صفحة	القاعدة	
		١٥ — عدم إلزام المحكمة بإجابة طلب تحقيق قدم في مذكرة بعد حجز الدعوى للحكم . او الرد عليه .
٤٦٨	٩٥	(الطعن رقم ٤٥٢٧ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٨)
٧٧٦	١٥٩	(والطعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٠/١٩) ..
		١٦ — للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الإثبات . إذا قبل المتهم أو المدفع عنه ذلك . صراحة أو ضمنا .
٤٦٨	٩٥	(الطعن رقم ٤٥٢٧ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٨)
		١ — تعارض المصلحة الذي يوجب إفراد كل متهم بمحام للدفاع عنه . أساسه الواقع . لا يبنى على احتمال ما كان يسع كلا منهم أن يبديه من دفاع دام لم يبده بالفعل .
٤٨٥	٩٩	(الطعن رقم ١٠٢٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/١٤)
		١٨ — عدم جدوى النعى على الحكم بالقصور في الرد على دفع ببطلان القبض والتفتيش طالما لم يتساند الحكم في الإدانة إلى دليل مستمد منها .
٥١٣	١٠٤	(الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)
		١٩ — تعذر سماع الشاهد لعدم الاستدلال عليه . لا يمنع من القضاء بالإدانة . مادامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت .
٥١٣	١٠٤	(الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)
		٢٠ — تعارض المصلحة في الدفاع . مناط تحقيقه ؟
٥٤٧	١١٢	(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٥)

صفحة	القاعدة	
		٢١ - إستحالة تحقيق طلب المتهم ضم أوراق . لا تمنع من إدانته . متى كانت الأدلة القائمة في الدعوى كافية .
٧٢٠	١٤٩	(الظعن رقم ١٩٦١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)
		٢٢ - سكوت الطاعن أو المدافع عنه . لا يصح أن يبنى عليه الطعن . مادام لا يدعى أن المحكمة منعت من إبداء دفاعه .
٧٣٦	١٥٢	(الظعن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٧)
		٢٣ - الطب الجازم . ماهية ؟
٧٥٢	١٥٤	(الظعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٢)
٩٣٧	١٩٤	(والظعن رقم ٤٤٢٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٣)
		٢٤ - متى تلتزم محكمة الموضوع بإزد على أوجه الدفاع ؟
		إذا كانت ظاهرة ومتعلقة بموضوع الدعوى .
٨٧٩	١٨١	(الظعن رقم ٥٢٨٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٤)
		٢٥ - النعي على المحكمة تمودها عن إجراء تحقيق أو تناول دفاع لم يثر أمامها . غير مقبول . مثال .
٨٧٩	١٨١	(الظعن رقم ٥٢٨٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٤)
		٢٦ - الدفع ببطلان تسجيل واقعة عرض الرشوة . دفع قانوني مختلط بواقع . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام النقض .
٩٦٢	١٩٩	(الظعن رقم ٥٣٣٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٨)
		٢٧ - تطالب الفصل في الدعوى بتحقيق دليل بعينه . هل المحكمة تحققة مادام ذلك ممكنا . إستغناؤها عن تحقيق هذا الدليل وتضمينها حكمها أسبابا سائغة دعتها إلى العدول عن

الرقعة	صفحة	
		تنفيذ ما سبق أن أمرت به من تحقيق هذا الدليل . لا تريب . مثال لتسبيب غير معيب في رفض طاب إنابة قضائية .
٢١٤	١٠٤٦	(الطعن رقم ٤٣٢١ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦)
		٢٨ — تمسك الطاعن بإدخال شخص آخر في الدعوى . عدم جدواه . طالما أنه لا يحول دون مساءلته عن الجريمة التي دين بها .
٢١٥	١٠٥٤	(الطعن رقم ٥١٨٢ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦)
		٢٩ — ليس للطاعن أن ينسب على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها أو الرد على دفاع لم يثر أمامها . مثال .
٢١٥	١٠٥٤	(الطعن رقم ٥١٨٢ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦)
		٣٠ — المحاكمات الجنائية . قيامها على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود . للإثبات أو النفي . تحديد القانون إجراءات إعلان المتهم من يرى سماعهم من الشهود . لا يتخل بهذه الأسس .
		شهود الواقعة . على المحكمة إجابة طاب الدفاع . سماعهم ولولم يذكروا في قائمة شهود الإثبات . أعلنهم المتهم أو لم يعلنهم . أساس ذلك ؟
		عدم استجابة المحكمة لطاب الدفاع . سماع الشهود . أو الرد عليه . بالرغم من اتصال الواقعة المطلوب سماعهم عنها بواقعة الدعوى ولزوم سماعهم للفصل فيها . يعيب الحكم .
٢٢٥	١١٠٤	(الطعن رقم ٥٢٢٨ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٩)

القاعدة | صفحة

وراجع أيضا :

إثبات . " إقرار " . " خبرة " . " شهود " .

بالصفحات أرقام : ١٠٣٨ ، ١٠٢٠ ، ٨٣٠ ، ٧٣٦ ، ٧٢٨ ، ٥١٢ ، ٢٠١
القواعد أرقام : ٣ ، ٤ ، ١٠٤ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٧٠ ، ٢١٠ ، ٢١٣

وإجراءات المحاكمة :

القاعدتان رقم ٣٠ ، ٦٧ ، بالصحيفتين رقمى ١٨١ ، ٣٥٠

وارتباط :

القاعدة رقم ٩٩ بالصحيفة رقم ٤٨٥

وحكم :

القاعدة رقم ٣٤ بالصحيفة رقم ١٧٣

وزنا :

القاعدة رقم ٣٤ بالصحيفة رقم ١٧٣

ومحاماه :

القاعدتان رقم ٧٥ ، ١١٢ بالصحيفتين رقمى ٣٧٠ ، ٤٧٥

ومحكمة الإعادة :

القاعدة رقم ١٧٠ بالصحيفة رقم ٨٣٠

دفاع شرعى

راجع : أسباب الإباحة وهوان العقاب " الدفاع الشرعى "

الصفحة	القاعدة	دفع
		(أ) الدفع بالإعفاء من العقاب .
		١ - عدم التزام محكمة الموضوع بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب إلا إذا دفع بذلك أمامها . أثر ذلك ؟
٤٦٨	٩٥	(الطعن رقم ٤٥٢٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٨)
		٢ - الدفع بالإعفاء من العقاب لحسن النية في جريمة القذف والبلاغ للكاذب في حق موظف عام . دفع جوهرى .
		علة ذلك ؟
٩٢٦	١٩٢	(الطعن رقم ٤٣٩٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)
		(ب) الدفع بانتفاء المسؤولية .
		أثر وفاة المرخص له بحمل وإحراز سلاح على الترخيص ؟
		دفاع الطاعن بأن السلاح المضبوط لديه مرخص بمحاذاة لوالده الذي توفي قبل ضبطه بمشرفة أيام . جوهرى . علة ذلك .
		وأثره ؟
٢٢٣	٤٥	(الطعن رقم ٤٥١٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٧)
		(ج) الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية .
		١ - الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية صلحا في جرائم التهريب الجمركي . وجوب التعرض له وتحييصه . مخالفته ذلك .
		قصور .
٥٣	٧	(الطعن رقم ٢٦٢٥، ٢٦١٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٩) ..

الرقم	القاعدة	صفحة
	(د) الدفع بالإيقاف .	
	الدفع بوقف الدعوى الجنائية حتى يفصل في دعوى جنائية أخرى . تقدير جديته . موضوعي .	
٢٣٢	(الطن رقم ٢٥٨٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠) ٤٧	
	(هـ) الدفع ببطلان التفتيش .	
	١ - إختصاص مأموري الضبط القضائي . مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم . المادة ٢٣ إجراءات خروجهم من دائرة اختصاصهم . أثره . إعتبارهم من رجال السلطة العامة المشار إليهم في المادة ٣٨ إجراءات .	
	تجاوز مأمور الضبط القضائي لإختصاصه المكاني إلا للضرورة غير جائز	
٢٥٨	(الطن رقم ٤٤٨٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٤) ٥٢	
	٢ - التفتيش المحظور قانونا ماهيته ؟	
	أحوال دخول المنازل . بيانها في المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية ليس على سبيل الحصر أثر ذلك .	
	مثال لرد سائق على دفع ببطلان القبض والتفتيش .	
٣٠٥	(الطن رقم ٢١٠٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٩) ٦٣	
	٣ - الدفع ببطلان التفتيش والإستجواب لحصوله خارج دائرة الإختصاص المكاني لمأمور الضبط المكاني وبطلان الإعتراف . لا تقبل إثارة لأول مرة أمام النقض .	
	إمتداد إختصاص مأمور الضبط القضائي إلى جميع من اشتركوا في الدعوى التي بدأ تحقيقها أينما كانوا .	

الصفحة	القاعدة	
		قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق لا يمنع مأموري الضبط من القيام بواجباتهم المنوط بهم القيام بها عملاً بالمادة ٢٤ إجراءات .
٤٤١	٩٠	(الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦)
		(و) الدفع ببطلان القبض :
		١ - عدم جدوى النعى على الحكم بالقصور في الرد على دفع ببطلان القبض والتفتيش طالما يتساند الحكم في الإدانة إلى دليل مستمد منها .
٥١٣	١٠٤	(الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)
		٢ - الدفع ببطلان القبض والتفتيش . من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع . أثر ذلك ؟
٩٦٢	١٩٩	(الطعن رقم ٥٣٢٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٨)
		٣ - حق مأموري الضبط القضائي في الاستعانة بغيره في إجراء القبض والتفتيش . شرط ذلك ؟
٩٦٢	١٩٩	(الطعن رقم ٥٣٢٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٨)
		(ز) الدفع ببطلان التسجيل :
		الدفع ببطلان تسجيل واقعة عرض الرشوة . دفع قانوني مختلط بواقع . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام النقض .
٩٦٢	١٩٩	(الطعن رقم ٥٣٢٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٨)

صفحة	القاعدة	
		(ح) الدفع بتلفيق التهمة :
		١ — الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي . إستفادة الرد عليه من القضاء بالإدانة .
٣٧٦	٧٦	(الطعن رقم ٥٦٠٥ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٣/١٧)
		٢ — الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي .
٧٢٨	١٥١	(الطعن رقم ٤١٣٩ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٠/٥)
		(ط) الدفع بشيوع التهمة :
		الدفع بشيوع التهمة . موضوعي . القضاء بالإدانة . كفايته للرد عليه .
٩٥٤	١٩٨	(الطعن رقم ٤٧١٤ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٧)
		(ي) الدفع بعدم الاختصاص :
		١ — ولاية المحاكم العادية . عامة أصيلة . أثر ذلك ؟
٤٩٠	١٠٠	(الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/١٥)
		٢ — اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى . من النظام العام .
		جواز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٨٧	١٨٣	(الطعن رقم ٢٢٧١ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/١٦)
		(ك) الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها :
		١ — حظر محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين . أساسه ؟
٩٤٧	١٩٦	(الطعن رقم ٤٤٦٠ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢)

الصفحة	القاعدة	
٩٤٧	١٩٦	٢ — جريمة إخفاء الأشياء المسروقة جريمة قائمة بذاتها ومنفصلة عن السرقة . تعدد وقائع السرقة لا يقتضي حتما تعدد وقائع إخفاء الأشياء المسروقة . جواز أن يكون فعل الإخفاء واحدا ولو كان موضوعه أشياء متحصلة من سرقات متعددة . (الطعن رقم ٤٤٦٠ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٢/٢/١٩٨٢)
		(م) الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية :
٦٥٧	١٣٥	١ — الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المتهم لعدم بلوغه سن الرشد . من الدفوع القانونية التي يخالفها الواقع . أثر ذلك عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٧٣١ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/٥)
٧٦٣	١٥٦	٢ — دفاع الطاعنين بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم عقب إصابته . أثر ذلك ؟ (الطعن رقم ٤٥١٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٠/١٣)
		(ذ)
		ذخيرة
٣٧٠	٧٥	١ — جريمة إحراز سلاح ناري بغير ترخيص . يكفي لتحقيقها مجرد الحيازة المادية للسلاح أيا كان انبأث عنها . قول الطاعنة أنها كانت تحتفظ بالسلاح والذخيرة لديها كأمينة . دفاع ظاهر البطلان . (الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٣/١٦)

صفحة	القائمة	
		٣ - إثبات الحكم اعتماداً على أقوال الشهود والتقارير الطبية في حق كل من المتهمين تهمة إصابة أحد المجنى عليهم نتيجة إطلاق صار نارى كان يحمله وادانتهم بجرمة احراز سلاح وذخيرة . لا عيب .
٦١٤	١٢٤	(الطعن رقم ٩٣٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٨)
		(ر)
		رابطة سببية . رسوم انتاج . رشوة
		رابطة سببية
		١ - تغليظ العقوبة على المتهم بسبب نتيجة فعلته . رهن بتوافر حسن النية لدى المجنى عليه . أثر ذلك ؟
٧٢٨	١٥١	(الطعن رقم ٤١٣٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٥)
		٢ - رابطة السببية في المواد الجنائية . تعريفها ؟
		تقدير توافر رابطة السببية . تستقل به محكمة الموضوع .
٧٣٦	١٥٢	(الطعن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٧)
١٠٠٤	٢٠٨	(الطعن رقم ٤٣٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)
		٣ - مسئولية المتهم . في جريمة الضرب أو إحداث جرح عمدا . عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى . لا يدفع المسؤولية إلا ما يقطع رابطة السببية بين فعل الجانى والنتيجة .
٧٣٦	١٥٢	(الطعن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٧)
		وراجع أيضا : قتل خطأ
		وإصابة خطأ

الرقم	القاعدة	صفحة
	رسوم إنتاج	
	خلو القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم وتحصيل رسوم الانتاج والاستهلاك على الكحول من النص على المسؤولية المفترضة في جانب مالك المحل المنتج أو مديره . أثر ذلك ؟ مثال لتسبيب معيب .	
٧٢٤	١٥٠ (الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٦)	
	رشوة	
	١ - تحقق جريمة الرشوة في حق الموظف ولو خرج العمل عن دائرة وظيفته . مشروط باعتقاده أو زعمه كذبا أنه من أعمال وظيفته .	
٧٥٢	١٥٤ (الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٢)	
	٢ - الإخلال بواجبات الوظيفة في مفهوم المادة ١٠٤ عقوبات . مدلوله ؟ مثال .	
٧٥٢	١٥٤ (الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٢)	
	٣ - حق محكمة الموضوع في تحصيل أقوال الشاهد وتفهمها واستخلاص مراميها غير مقيدة بالأخذ بالأقوال الصريحة أو بمدلولها الظاهر . مادامت لا تحرف الشهادة عن موضعها . مثال .	
٩٣٠	١٩٣ (الطعن رقم ٤٤٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)	
	٤ - عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة . كفاية إثباتها أركان الجريمة والأدلة على ارتكاب المتهم لها دون مسأيرته فيما ساقه من أدلة للتدليل على براءته .	
٩١٠	١٩٣ (الطعن رقم ٤٤٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)	

الرقم	القاعدة	صفحة
٥ -	المادتان ١٠٧ مكررا ، ١٠٨ مكررا عقوبات . نطاق تطبيق كل منهما ؟ مثال لتسبب غير معيب .	
٩٣٠	١٩٣ (الطعن رقم ٤٤٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)	
٦ -	إخلال الموظف بواجبات وظيفته قرين امتناعه عن عمل من أعمالها في مفهوم المادة ١٠٤ عقوبات . أثر ذلك ؟	
٩٦٢	١٩٩ (الطعن رقم ٥٢٣٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٨)	
٧ -	تطاب الفصل في الدعوى تحقيق دليل بعينه . على المحكمة تحقيقه مادام ذلك ممكنا . استغناؤا عن تحقيق هذا الدليل وتضمينها حكمها أسبابا سائغة دعما إلى العدول عن تنفيذ ماسبق أن أمرت به من تحقيق هذا الدليل . لا تريب : مثال لتسبب غير معيب في رفض طلب إنابة قضائية .	
١٠٤٦	٢١٤ (الطعن رقم ٤٣٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦)	
٨ -	كفاية الشك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم سنداً للبراءة . متى أحاطت المحكمة بالدعوى عن بصر وبصيره . مثال .	
١٠٤٦	٢١٤ (الطعن رقم ٤٣٢١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦)	
٩ -	جريمة عرض الرشوة . مالا يؤثر في قيامها ؟	
١٠٦١	٢١٧ (الطعن رقم ١٩٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨)	
١٠ -	مخالفة وأجبات الوظيفة في مفهوم المادة ١٠٤ عقوبات ؟	
١٠٦١	٢١٧ (الطعن رقم ١٩٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨)	

الماعدة	صفحة	
		١١ - دخول الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها في نطاق وظيفته مباشرة . غير لازم . كفاية أن يكون له بها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة . وأن يكون الراشي قد اتجر معه على هذا الأساس . مثال لتسييب غير معيب .
٢١٧	١٦٠١	(الطعن رقم ١٩٠٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٢/٢٨/١٩٨٠)
		(ز)
		زنا
		١ - جريمة الزنا . طبيعتها ؟
		وقوع الوطء بغير اختيار من الزوجة . لا تقوم به جريمة الزنا . أثر ذلك ؟
٣٤	١٧٣	(الطعن رقم ٤٤٩٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨)
		٢ - قبول الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون غير قانون العقوبات . شرطه ؟
		دفاع الطاعن بحسن نيته في إسناد نسب مولوده إليه لأن شريكته في الإثم أفرت له أنها حملت منه . وأن الولد للفراش لا ينهض بمجرد سند التمسك بالاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون الأحوال الشخصية .
٦٦	٣٢٢	(الطعن رقم ٤٨٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٠)

صفحة	القاعدة	
		(س)
		سبق إصرار • سرقة سلاح •
		سبق إصرار
		١ - سبق الإصرار • ماهيته •
٣٧	٦	(الطن رقم ٢٥٠٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٩)
٤٤١	٩٠	(والطن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦)
٨٣٠	١٧٠	(والطن رقم ٤٢١٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١)
		٢ - ثبوت سبق التدبير للجريمة أو التحيل لإرتكابها ينتفى
		به حتما موجب الدفاع الشرعى هل ذلك ؟
٤٤١	٩٠	(الطن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦)
		٣ - سبق الإصرار على الضرب المفضى إلى موت فى حق
		المتهمين • أثره • تضامنهم فى المسؤولية من تلك الجريمة كفعاين
		أصليين • المادة ٣٩ عقوبات •
٨٣٠	١٧٠	(الطن رقم ٤٢١٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٢)
		وراجع أيضا : قتل عمد •
		سرقة
		١ - تغايط العقاب على السرقة إذا كان مرتكبها يحمل
		سلاحا • علته وأثره ؟
٢٩	٥	(الطن رقم ٢٤٨٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٧)
		٢ - انتفاء مصلحة الطاعن فى النعى على الحكم بالقصور
		فى استظهار ظرف الإكراه فى السرقة • أدامت العقوبة الواقعة
		عليه مبررة مع عدم توافر هذا الظرف •
٥٦١	١١٣	(الطن رقم ١٢٠٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٩)

صفحة	القاعدة	
		٣ - القصد الجنائي في جريمة "سرقة" ماهيته ؟
		عدم لزوم التحدث عنه . استقلالا ؟
		ركن الاكراه في السرقة . عدم لزوم يحدث الحكم عنه
		استقلالا . شرط ذلك ؟
٥٦١	١١٣	(الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٩)
		٤ - مسئولية المتبوع عن فعل تابعه . أساسها ومناط
		تحققها ؟
٧٠٧	١٤٦	(الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٤)
		٥ - الطعن في الحكم من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول
		عنها . حده ؟
٧٠٧	١٤٦	(الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٤)
		٦ - اختصاص محكمة الأحداث بمحاكمة غير الحدث .
		مناطه ؟
		محاكمة بالغ عن جريمة سرقة ينمقد الاختصاص بها للمحاكم
		العادية و ينحسر عنها اختصاص محكمة الأحداث . أثر ذلك ؟
٩٧٩	٢٠٢	(الطعن رقم ٤٩٨٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٤)
		٧ - الحكم بسقوط الاستئناف المقام من المحكوم عليه
		بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ . مناطه : عدم تقديمه
		للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته . أساس ذلك ؟
		المادة ١٢٤ إجراءات .
٩٨٨	٢٠٤	(الطعن رقم ٥٠١٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٤)

صفحة	القاعدة	سلاح
		١ - تغليظ العتاب على المارقة . إذا كان مرتكبها يحمل سلاحا . عنته وأثره ؟
٢٩	٥	(الطنن رقم ٢٤٨٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٧)
		٢ - خلو أوراق الدعوى من صحيفة الحالة الجنائية . ونفى المتهم باحراز سلاح أن له سوابق . استبعاد المحكمة الظرف المشدد . لا عيب . مادامت النيابة العامة لم تطلب التأجيل لتقديم الدليل على توافر ذلك الظرف . لا ينال من ذلك وجود مذكرة من جدول النيابة بسبق الحكم على المتهم في جريمة شروع في سرقة لم يقم الدليل على نهائيته .
٨٥	١٥	(الطنن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٦)
		٣ - العقوبة المقررة لجريمة احراز سلاح ناري مشتمل على غير ترخيص المنصوص عليها بالمادتين ٢٢/٢ و ٣٠٠ من القانون ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل هي الأشغال الشاقة المؤقتة والمصادرة .
		نزول الحكم عند معاملة المتهم بالرفقة عملا بالمادة ١٧ عفوآت بالعقوبة إلى ثلاثة شهور . خطأ في القانون . وجوب تصحيحه .
١٤٢	٢٨	(الطنن رقم ٤٤٨٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٣)
		٤ - جريمة احراز سلاح ناري بغير ترخيص . ما يكفي لتحقيقها ؟
		واجب المحكمة تقيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا . عدم

الصفحة	القاعدة	
		تقيدها بالوصف الذي أسيغته النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم .
		نفي الحكم عن المطعون ضده الاتجار بغير ترخيص في الأسلحة النارية و انتهاء إلى تبرئته دون بحث مدى إنطباق مواد القانون على واقعة حيازة سلاح ناري بغير ترخيص . خطأ في تطبيق القانون . أثر ذلك ؟
١٥٥	٣١	(الطعن رقم ٤٤٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٦)
		٥ - أثر وفاة المرخص له بحمل وإحراز سلاح على الترخيص؟ دفاع الطاعن بأن السلاح المضبوط لديه مرخص بحيازته لوالده الذي توفي قبل ضبطه بعشرة أيام . جوهرى . علة ذلك وأثره ؟
٢٢٣	٤٥	(الطعن رقم ٤٥١٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٧)
		٦ - الفصل في إمتناع مسئولية المتهم لوجوده في حالة سكر وقت مفارقة الجريمة . موضوعى . بشرط أن يكون سائغا .
٣٥٦	٧١	(الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٤)
		٧ - جريمة إحراز سلاح ناري بغير ترخيص . يكفى لتحقيقها مجرد الحيازة المادية للسلاح أيا كان الباعث عليها . قول الطاعنة أنها كانت تحتفظ بالسلاح والذخيرة لديها كإمانه . دفاع ظاهر البطلان .
٣٧٠	٧٥	(الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٦)
		٨ - واجب المحكمة تحييص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا . واو كان الوصف الصحيح هو الأشد . شرط ذلك ؟

الْقَاعِدَةُ	صَفْحَةُ
<p>ثبوت أن صحيفة الحالة الجنائية للتهمة في جريمة حيازة أجزاء رئيسية من سلاح ناري والتي كانت تحت نظر المحكمة قد تضمنت سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مرفقة . وجوب تعديل وصف التهمة بإضافة الظرف المشدد وتوقيع العقوبة المنقررة وفقا لنص المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل . مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦) ٩٣</p> <p>٩ - اعتبار الحكم بجرائم إحراز سلاح ناري والتدخل في وظيفة عمومية والنصب . مرتبطة . ومعاقبة المتهم عنها بالعقوبة المقررة لأشدها . وهي جريمة إحراز السلاح الناري بغير ترخيص . إنتفاء مصلحته فيما يشير بشأن تغيير وصف التهمة بالنسبة لجريمة النصب دون تنبيه إلى هذا التغيير . وخلو الحكم من بيان أركان جريمة التدخل .</p> <p>(الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠) ١٠٤</p> <p>١٠ - إثبات الحكم إعتادا على أقوال الشهود والتقارير الطبية في حق كل من المتهمين تهمة إصابة أحد المحن عليهم نتيجة إطلاق عيار ناري كان يحمله وإدانتهم بجريمة إحراز سلاح وذخيرة . لا عيب .</p> <p>(الطعن رقم ٩٣٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٨) ١٢٤</p> <p>١١ - وجوب التجرز في تفسير القوايين الجنائية . وإلتزام الدقة في تفسيرها وعدم تحميل عبارتها فوق ما تحتل .</p> <p>الاستهداء بحكمة التشريع ودواعيه . لا تكون إلا عند غموض النص . أثر ذلك ؟</p>	<p>٤٩١</p> <p>٥١٣</p> <p>٦١٤</p>

صفحة	القاعدة	
		قول الحكم أن التائيم في حيازة سلاح بدون ترخيص يقتصر على الأجزاء الرئيسية للسلاح منفردة دون أن تكون مجمعة مخالفاً بذلك صريح نص المادة ٣٥ مكرراً من قانون الأسلحة والذخائر رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ . خطأ .
		كون الخطأ الذي شاب الحكم قد جره إلى عيب الفصور في التسبيب . وجوب النقض والإحالة .
		مثال .
٦٢١	١٢٥	(المعلن رقم ١٨٣٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٨٢)
		١٢ - إحراز الأسلحة . غير محرم في الأصل .
		المصادرة وجوباً . شرطها ؟
		ثبوت عدم إسهام صاحب السلاح المرخص له به قانوناً في الجريمة . أثره ؟
٦٢٦	١٢٦	(المعلن رقم ١٨٣٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٨٢)
		١٣ - الترخيص بحمل سلاح ينصرف إلى سلاح بعينه .
		يبقى مستمراً ما لم يسحب أو يبلغ .
		القانون لم ينص على أن إدخال تعديل على السلاح المرخص به من شأنه أن يلغى الترخيص أو يسقطه . أساس ذلك وأثره ؟
٦٩٦	١٤٤	(المعلن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩/٦/١٩٨٢)
		١٤ - كون التعديل الذي أدخله المطعون ضده على السلاح المرخص له بحمله لا يؤثر على طبيعة ذلك السلاح بل ظل مطابقاً لما رخص له به من حيث نوعه ورقمه . أثره ؟
٨١١	١٦٦	(المعلن رقم ٢٣٢٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٦/١٠/١٩٨٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٥ - لا محل للاجتهاد إزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه .
		تأنيم حيازة وإحراز الأجزاء الرئيسية للسلاح . م ٣٥ من القانون ٣٩٢ لسنة ١٩٥٤ المعدل . عدم اشتراط إنفرادها . أساس ذلك ؟
		إنهاء الحكم إلى تبرئة المطعون ضده بمقولة أن مناط التجريم وجود الأجزاء الرئيسية للسلاح على إنفراد . خطأ في القانون .
٨٧٤	١٨٠	والطعن رقم ٢٥١٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٤ - ..
		١٦ - إيراد الحكم بإدانة الطاعن عن جريمة الضرب البسيط أن الضرب حدث باستعمال سلاح ناري . ثم إنتهأؤد إلى تبرئته من جريمة إحراز السلاح الناري وذخيره . تناقض يعيبه .
٩١٩	١٩٠	(الطعن رقم ٤٣٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٤) - ..
		١٧ - مجرد حيازة أو إحراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية مؤثمة . الفقرة الثانية من المادة ٣٥ مكررا من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر المعدلة .
٩٩٢	٢٠٥	(الطعن رقم ٥٠١٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٤) - ..
		١٨ - تضارب الحكم في تحصيله للواقعة وأدلة الثبوت في نوع السلاح المضبوط . يعيبه . مثال .
		إيراد الحكم عند تحصيله للواقعة وشهادة الضابط أن السلاح المضبوط في حيازة المتهم مدفع رشاش تم نقله عن تقرير المعمل الجناي أن السلاح بندقية سريعة الطلقات . تناقض يعيبه .
١٠١٦	٢٠٩	(الطعن رقم ٥٠٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥) - ..

القاعدة

صفحة

(ش)

شروع • شريعة إسلامية • شهادة سلبية •
شهادة زور • شهادة مرضية • شيك بدون رصيد •

شروع

١ - تبرئة المظعون ضدهما من تهمة الشروع في تهريب
بضائع لعدم ثبوت الواقعة في حقهما • قضاء ضمنى في الدعوى
المدنية رفضها • ولو لم ينصر على ذلك في المنطوق علة ذلك ؟

١٨٦

٣٦

(المظن رقم ١٨٣٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١)

٢ - ثبوت أن جريمتي التعدي على موظف عام والشروع
في سرقة اللتين دين الطاعن بهما مرتبطتان • وجوب
توقيع عقوبة واحدة عنهما • المادة ٢٢ / ٢ عقوبات
مخالفة ذلك • خطأ • وجوب تصحيحه •

٣٣٧

٤٨

(المظن رقم ٤١٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)

شريعة إسلامية

١ - قبول الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون غير قانون
الحقوق • شرطه ؟

دفاع الطاعن بحسن نيته في إسناد نسب موأوده إليه لأن
شريكته في الإثم أفرت له أنها حملت منه • وأن الولد للفراش
لا ينهض بمجرد سند التمسك بالاعتذار بالجهل بحكم من
أحكام قانون الأحوال الشخصية •

٣٣٢

٦٦

(المظن رقم ٨٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٠)

صفحة	القاعدة	
		٢ - عقد الزواج على إمرأه متزوجة بآخر . باطل . أثر ذلك ؟
٣٢٢	٦٦	(الطعن رقم ٤٨٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٨٢) ٣ - المقصود بالفراش الذي يثبت به النسب ؟ المراد بالنص على أن الولد للفراش ؟
٣٢٢	٦٦	(الطعن رقم ٤٨٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٨٢) ٤ - النص في المادة الثانية من الدستور على أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع . دعوة للشارع بالتزام ذلك عما يشرعه من قوانين . تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية . منوط باستجابة الشارع لتلك الدعوة وإفراغ مبادئها في نصوص محددة .
٧٣٦	١٥٢	(الطعن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٧/١٠/١٩٨٢) شهادة سلبية حق الطاعن في التمسك ببطلان الحكم . لعدم التوقيع عليه في الميعاد . شرطه ؟
١٥٩	٣٢	(الطعن رقم ٤٤١٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ٨/٢/١٩٨٢) شهادة زور ٥ - تحقق مسئولية الشاهد زورا . مناطها ؟ الفصل في مخالفة الشهادة للحقيقة . موضوعي . إثبات المحكمة أن الشاهدين شهدا بما تنطق به شواهد الخال وظاهر المستندات . عدم توافر أركان الجريمة .
٢٩٩	٦٢	(الطعن رقم ٥٧٢٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ٧/٢/١٩٨٢)

صفحة	القاعدة	
٢٩٩	٦٢	٢ — كفاية أن يكون من شأن الشهادة الزور أن تؤثر في الحكم ولو لم يتحقق ذلك بالفعل . (الطن رقم ٧٢٤ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٧)
شهادة مرضية		
٢٧٠	٥٥	عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض إذا كان تخلفه بعذر وإلا كانت إجراءات المحاكمة . معيبة . إهدار الشهادة الطبية . المثبتة لعذر المرض على مطلق القول بعدم الاطمئنان إليها وأنها مصطنعة . يعيب الحكم . (الطن رقم ٦٦٣ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢٧)
شك بدون رصيد		
٦٤٨	١٢	١ — جريمة إصدار شك بدون رصيد . مناط تحققها ؟ الأسباب التي دعت إلى إصدار الشك . دوافع لا أثر لها على المسؤولية الجنائية . (الطن رقم ٢٣٥٩ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/١/٢١)
		٢ — وجوب أن تتقيد المحكمة بوقائع الدعوى وأشخاصها . المادة ٣٠٧ . أ . ج . الحكم على شخص لم ترفع عليه الدعوى . بطلانه . مثال :
٦٤٨	١٢٢	(الطن رقم ١٢١٤ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٢٩)

القاعدة

صفحة

(ص)

صلح . صيدلة

صلح

١ - الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية صلحا في جرائم التهريب
الغمرى . وجوب التعرض له وتخصيصه . مخالفة ذلك . قصور .
(الطعن رقم ٢٦١٨ و ٢٦٢٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٩)

٤٦

٧

٢ - التمسك بالصلح بين المتهم والمجنى عليه بعد صدور
الحكم المطعون فيه بغية استعمال الرأفة . إطراحه . صحيح .
أساس ذلك ؟

١٠٥٤

٢١٥

(الطعن رقم ٤١٨٢ سنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦)

صيدلة

إيراد الحكم أن مدير الصيدلية عرض للبيع عدد من علب
الأناتودرم كالسيوم بدون تذكرة طبية وضبط عدد منها بحوزته
غير مقيدة بالدفتر الخاص . كفايته . أساس ذلك ؟

٨٥٩

١٧٧

(الطعن رقم ٢٤٥٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٠)

(ض)

ضرب . ضرر

ضرب

(أ) ضرب بسيط :

١ - إقتصار الحكم على الإشارة بعبارة مبهمه إلى أن التهمة
ثابتة قبل المنهم من أقوال المجنى عليهم والتقرير الطبى . دون
تحديد المتهم المقصود أو التهمة . يعيب الحكم .

٥٢٩

١٠٧

(الطعن رقم ١٠٨١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢)

صفحة	لقاعدة	
		٢ — مسئولية المتهم . في جريمة الضرب أو إحداث جرح عمدا . عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي لا يدفع المسؤولية إلا ما يقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة .
٧٣٦	١٥٢	(الطن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٠/٧)
		٣ — إيراد الحكم بإدانة الطاعن عن جريمة الضرب البسيط أن الضرب حدث باستعمال سلاح ناري . ثم انتهاؤه إلى تبرئته من جريمة إحراز السلاح الناري وذخيرة . تناقض يعيبه .
٩١٩	١٩٠	(الطن رقم ٤٢٦٠ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢٤)
		(ب) ضرب أحدث عاهة .
		١ — تغليب المقوبة على المتهم لسبب نتيجة فعلته . وهو يتوافق حسن النية لدى المجنى عليه . أتر ذلك ؟
٧٢٨	١٥١	(الطن رقم ٤١٣٩ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٠/٥)
		٢ — لمحكمة الموضوع تقدير القوة الدليلية لتقارير الخبراء والجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره .
٧٢٨	١٥١	(الطن رقم ٤١٣٩ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/١٠/٥)
		٣ — إيراد الحكم بإدانة الطاعن عن جريمة الضرب البسيط أن الضرب حدث باستعمال سلاح ناري . ثم انتهاؤه إلى تبرئته من جريمة إحراز السلاح الناري وذخيرة . تناقض يعيبه .
٩١٩	١٩٠	(الطن رقم ٤٢٦٠ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢٤)
		٤ — العاهة المستديمة في مفهوم المادة ٢٤٠ عقوبات ؟ تقدير قيام العاهة . موضوعي . أتر ذلك ؟
١٢٧	٢٤	(الطن رقم ٤٤٧٥ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢)

صفحة	القائمة	
		(ج) ضرب أفضى إلى موت .
		١ - سبق الإصرار على الضرب المفضى إلى موت في حق المتهمين . أثره . تضامنهم في المسؤولية عن تلك الجريمة كفاعلين أصليين . المادة ٣٩ عقوبات .
٨٣٠	١٧٠	(الطعن رقم ٤٢١٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١)
		٢ - تمسك الدفاع بعدم استطاعة الطاعن وهو أعسر إصابة المجنى عليه بيسار الصدر أثناء وقوفه في مواجهته وفق تصوير شاهد الإثبات . وطلبه مناقشة الطبيب الشرعى . دفاع جوهرى . الأخذ بأقوال الشهود في هذا الصدد دون تحقيقه عن طريق المختص فنيا . إخلال بحق الدفاع .
٩٦٩	٢٠٠	(الطعن رقم ٤٨٤٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٢)
		٣ - تغيير المحكمة في التهمة من ضرب أفضى إلى موت إلى قتل خطأ ليس مجرد تغيير في الوصف تملك إجراءه عملا بالمادة ٣٠٨ إجراءات . هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على واقعة جديدة هي واقعة قتل خطأ . وجوب لفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل وإلا كان الحكم مشوبا بالبطلان لا يؤثر في ذلك تضمن مرافعة الدفاع أن الواقعة قتل خطأ لصدور ذلك منه دون أن يكون على بينة من عناصر الإهمال التي قالت المحكمة بتوافرها ودانته بها حتى يرد عليها .
١٠٥٧	٢١٦	(الطعن رقم ٦٣٠٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦)
		وراجع أيضا :
		دعوى جنائية .
		(القائمة رقم ٢١٥ بالصحيفة رقم ١٧٠٤)
		وقصد جنائى .
		(القاعدتان رقم ١٥٢ و ١٧٠ بالصحيفتين رقمي ٨٣٠٠٧٢٦ و ٨٣٠٠٧٢٦)

اللائحة	صفحة
ضرر	
١ - إدانة الطاعن عن القتل الذي حكم بالتعويض من أجله . كفايتها لبيان وجه الضرر المستوجب للتعويض . عدم بيان الحكم من بعد الضرر بنوعيه وعناصره . لا يفيد . حلة ذلك ؟	
(الطعن رقم ٤٣٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)	٢٠٨ ١٠٠٤
٢ - للدعوى المدنية . شرط رفعها إلى المحكمة الجنائية ؟	
(الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٤)	١٤٦ ٧٠٧
٣ - القضاء بتعويض والد المجنى عليهما عما لحقه من ضرر مباشر عن الجريمة وليس من الضرر الذي أصاب ولديه شخصيا وانتقل إليه الحق في التعويض عنه . صحيح .	
(الطعن رقم ٤٣٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)	٢٠٨ ١٠٠٤
٤ - صدور خطر من المضرور امتلزم الفعل الضار . مؤداه إنتفاء مسئولية المتهم مادام لم يجاوز في دفاعه القدر الضروري أثر ذلك . وجوب رفض الدعوى المدنية . م ١٦٦ مدني .	
(الطعن رقم ٥٠١٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٩)	٢٢٣ ١٠٩٣
وراجع أيضا :	
تزوير .	
(القاعدتان رقم ٦٤ و ١٤٣ بالصحيفتين رقمي ١١٠ و ٦٧٣)	
وخطأ .	
(القاعدة رقم ٦٧ بالصحيفة رقم ٢٣٥)	

الصفحة	القاعدة	
		(ط)
		طب . طعن
		طب
		مهنة الطب . شروط مزاولتها ؟
		جريمة مزاولة مهنة الطب على وجه يخالف أحكام القانون .
		عقوبتها ؟
٤٦٥	٩٤	(الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٧)
		طعن
		الصفة والمصلحة في الطعن :
		١ - حق المدعى المدني في الطعن على الحكم بأوجه متعلقة
		بالدعوى الجنائية . مناطه ؟
٩٢	١٧	(الطعن رقم ٢٧٢٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)
		٢ - صدور الحكم غيابيا بانقضاء الدعوى الجنائية ؛ متى
		المدة . جواز الطعن فيه بالنقض من النيابة العامة . أساس ذلك ؟
٢٠٩	٤٢	(الطعن رقم ٤٥٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٥)
		٣ - تقييد حق النيابة العامة في الطعن بقيود المصلحة .
		إنتفاء مصالحتها ومصلحة المحكوم عليه في الطعن . عدم
		قبوله . المصلحة النظرية البحت . لا يؤبه بها . مثال .
٢٠٩	٤٢	(الطعن رقم ٤٥١٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٥)

الصفحة	القاعدة	
٣٤٨	٦٩	٤ - الإشكال في التنفيذ وروده على طلب وقف تنفيذ الحكم مؤقتا . حتى يفصل في النزاع نهائيا . إذا كان باب الطعن مفتوحا . القضاء برفض الطعن في الحكم . المستشكل في تنفيذه . أثره . إنقضاء وقف التنفيذ الصادر به الحكم في الإشكال واعتبار الطعن في هذا الحكم الأخير عديم الجدوى . (الطعن رقم ٥٢٧٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١١/٣/١٩٨٢)
٣٨٤	٧٨	٥ - اعتبار الحكم جرائم ذلك العرض والخطف والحجز بغير أمر أحد الأحكام المختصة بجريمة واحدة ومعاقبته للتهمة بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد . لامصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن جريمة الحجز بغير أمر أحد الأحكام المختصة وهي الجريمة الأخف . (طعن رقم ٩٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٨٢)
٥٤٧	١١٢	٦ - إثبات الحكم من واقع دليل قتي ضبط مخدر الحشيش مع الطاعن ومعاقبته بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة إحراز الحشيش . أثره . إنتفاء المصلحة في النعي على الحكم لغفاله التدليل على حيازة مادة الأفيون من واقع دليل قتي . (الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٥/٥/١٩٨٢)
١٠٣٨	٢١٣	٧ - إدانة الطاعن بجرائم تقليد أختام إحدى الجهات الأجنبية واستعمالها والتزوير والنصب ومعاقبته عنها بعقوبة واحدة هي عقوبة الجريمة الأشد عملا بالمادة ٣٢ عقوبات . عدم جدوى نعيه على الحكم بشأن الجرائم الأخرى . (الطعن رقم ٥٤٦٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٢/٢/١٩٨٢)

صفحة	القاعدة	
		وراجع أيضا :
		إختصاص
		(القاعدة رقم ١٩ بالصحيفة رقم ١٠٣)
		ونبابة عامة .
		(القاعدتان رقم ٢٨ و ٢١٩ بالصحيفتين رقمي ١٩٣ و ١٠٧٩)
		(ب) حالات الطعن :
		١ - حق النيابة العامة في الطعن بالنقض في الحكم الإستئنائي . ولو كان الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده .
		مادام الحكم الإستئنائي قد ألغى حكم محكمة أول درجة أو عدله .
		علة ذلك ؟ شرط ذلك عدم تسوية مركز المتهم . مثال .
٤٣٠	٨٧	(الطعن رقم ٥٤٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٣)
		٢ - استئناف المدعى بالحقوق المدنية . قاصر على الدعوى المدنية فحسب . تناول المحكمة الاستئنافية الدعوى الجنائية في هذه الحالة . خطأ في القانون . أساس ذلك ؟
٩٠١	١٨٦	(الطعن رقم ٤٢٨٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٨)
		(ج) سقوطه
		عدم تقديم الطاعنة لتنفيذ العقوبة المقيده للحرية المقضى بها
		عليها . أثره . سقوط الطعن .
١١٠٤	٢٢٥	(الطعن رقم ٥٢٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٩)
		(د) طرق الطعن في الأحكام :
		١ - التصديق على الأحكام عدم وجوبه إلا بالنسبة للأحكام الصادرة في الموضوع بالإدانة أو بالبراءة . المواد ١٢

صفحة	القاعدة	
		و ١٣ ، ١٤ ، ١٥ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ .
١٠٣	١٩	(الطعن رقم ٢٢٤٣ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)
		٢ — عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشككة وفقا لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ بأي وجه . انغلاق باب الطعن بالاستئناف . أثره . عدم جواز الطعن بالنقض . الحكم خطأ من محكمة الجناح المستأنفة في الاستئناف المرفوع من الطاعن بقبوله شكلا لا ينشئ للحكوم عليه طريقا من طرق الطعن حظه القانون .
١٣٠	٢٥	(الطعن رقم ٢١٣٢ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٣)
		(هـ) نطاقه
		١ — وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ؟
		عدم تقيدها بحدود أوجه الطعن أو رأي النيابة . المادة ٢/٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٧٣	١٣	(الطعن رقم ٢٥٠٠ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/١/٢١)
		٢ — المعارضة في الحكم الغيابي الاستئنافي القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا تطرح على المحكمة أولا الفصل في صحة الحكم المعارض فيه من ناحيه شكل الاستئناف فإن رأت أن قضاءه صحيح وقفت عند هذا الحد وإن رأت أنه خاطيء ألغته ثم انتقلت إلى موضوع الدعوى وحق لها في هذه الحالة فقط أن تعدل العقوبة المقررة بها لصالح المعارض .

صفحة	القاعدة	
		تعرض المحكمة الاستئنافية لموضوع الدعوى أو للعقوبة المقضى بها . قبل الفصل في صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف واتهاؤها إلى تأييد الحكم المعارض فيه . خطأ واضطراب يعجز محكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة .
١٢٣	٢٣	(الطن رقم ٤٣٦٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢)
		(ظ)
		ظروف مخففة • ظروف مشددة
		ظروف مخففة
		١ - العقوبة المقررة لجريمة التعدي المنصوص عليها بالمادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الأشغال الشاقة المؤقتة والغرامة من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه . أعمال المادة ١٧ عقوبات لا يمس الحكم بالغرامة . مخالفة ذلك . خطأ في القانون يتعين تصحيحه .
٦٥	١١	(الطن رقم ٢٦٥٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٠)
		٢ - تقدير مبررات الرأفة أو عدم قيامها موكل لقاضي الموضوع .
١٠٥٤	٢١٥	(الطن رقم ٥١٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦)
		٣ - التمسك بالصلح بين المتهم والمجني عليه بعد صدور الحكم المطعون فيه بغية استعمال الرأفة . إطراحه . صحيح . أساس ذلك .
١٠٥٤	٢١٥	(الطن رقم ٥١٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦)

ظروف مشددة

١ - خلو أوراق الدعوى من صحيفة الحالة الجنائية . ونفى
المتهم باحراز سلاح أن له سوابق . استبعاد المحكمة الظرف
المشدد . لا صيب . مادامت النيابة العامة لم تطلب التأجيل لتقديم
الدليل على توافر ذلك الظرف . لا ينال من ذلك وجود مذكرة
من جدول النيابة بسبق الحكم على المتهم في جريمة شروع في
سرقه لم يقيم الدليل على نهائيته .

(الطن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٦) - - - ١٥ ٨٥

٢ - واجب المحكمة تحييص الواقعة المطروحة أمامها بجميع
كيفية وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقاً
صحيحاً . ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد شرط ذلك ؟
ثبوت أن صحيفة الحالة الجنائية للمتهم في جريمة حيازة
أجزاء رئيسية من سلاح ناري والتي كانت تحت نظر المحكمة قد
تضمنت سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة سرقه .
وجوب تعديل وصف التهمة بإضافة الظرف المشدد وتوقيع
العقوبة المقررة وفقاً لنص المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤
لسنة ١٩٥٤ . المعدل مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون .

(الطن رقم ١٠٠٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦) - - - ٩٣ ٤٦١

٣ - الحكم الذي يتخذ سابقه في العود . شرطه ؟ مثال
لتسبيب . صيب .

(الطن رقم ١٠٥٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٥) - - - ١٣٠ ٦٤٠

صفحة	القاعدة
	<p>(ع)</p> <p>عقد . عقوبة . عمل . عود</p> <p>عقد</p> <p>راجع : شريعة اسلامية</p> <p>(القاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٢٢٢)</p> <p>عقوبة</p> <p>(أ) تطبيقها :</p> <p>١ - العقوبة المقررة لجريمة التعدي المنصوص عليها بالمادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الأشغال الشاقة المؤقتة والغرامة من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه . أعمال المادة ١٧ عقوبات لايمس الحكم بالغرامة . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . يتعين تصحيحه .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٥٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٠) ١١</p> <p>٢ - إغفال الحكم تجديد مدة عقوبة الحبس الموقعة على الطاعن . تجهيل للعقوبة . بيانها في محضر الجلسة . عدم جدواه علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٤٣١٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٣١) ٢٢</p> <p>٣ - العقوبة المقررة لجريمة إحراز سلاح ناري مششخن بغير ترخيص المنصوص عليها بالمادتين ٢٢٢ ، ٣٠٤ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل هي الأشغال الشاقة المؤقتة والمصادرة .</p>
٦٥	
١٢١	

صفحة	القاعدة	
		نزول الحكم عند معاملة المتهم بالرافة عملاً بالمادة ١٧ عقوبات بالعقوبة إلى ثلاثة شهور . خطأ في القانون . وجوب تصحيحه .
١٤٢	٢٨	(الطعن رقم ٤٤٨٧ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢)
		٤ — القانون لم يتضمن الالتزام بتنفيذ القرار الهندسي الصادر من اللجنة المختصة أو المحكمة في شأن المنشآت الآيلة للسقوط خلال مدة معينة . أثر ذلك ؟
١٩٣	٣٨	(الطعن رقم ١٥١٣ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/١٠)
		٥ — صدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل في الدعوى اعتباره قانوناً أصح للمتهم في جريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار . علة ذلك وأثره ؟
٢٧٢	٥٦	(الطعن رقم ٢١٥٩ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢٨)
		٦ — القضاء بعقوبة الحبس أو بواحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها في المادة ١١٨ مكرراً (١) عقوبات . شرطه ؟ توقيع عقوبة الحبس على المطعون ضده رغم أن المال المختلس تجاوز في قيمته هذا المبلغ . خطأ .
٥٣٢	١٠٨	(الطعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٢٥)
		٧ — انتفاء مصلحة الطاعن في النعي على الحكم بالقصور في استظهار ظرف الاكراه في السرقة . مادامت العقوبة الواقعة عليه مبررة مع عدم توافر هذا الظرف .
٥٦١	١١٣	(الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٩)

صفحة	القاعدة	
		٨ - ثبوت أن المطعون ضده قد تجاوز مدة سنة دون أن يسلم السلاح المرخص له به أو يجدد ترخيصه . وجوب معاقبته بغرامة لا تقل من مائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه . مخالفة ذلك خطأ في القانون وجوب تصحيحه . أساس ذلك ؟
٦٢٩	١٢٧	(الطن رقم ١٨٤٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٨٢)
		٩ - حق النيابة في الاستئناف ولو لمصلحة المتهم . مادام الحكم جائزا استئنافه . استئنافها الحكم الصادر في المعارضة دون الحكم الغيابي يمنع المحكمة الاستئنافية من تشديد العقوبة المقضى بها غيابيا بجانب الحكم ذلك خطأ في تطبيق القانون . يوجب التصحيح .
٨٠٧	١٦٥	(الطن رقم ٢٣١٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٦/١٠/١٩٨٢)
		١٠ - إدانة صاحب الخبز بمقولة أنه لم يبارح المدينة التي بها مخبزه وتوقيع عقوبتي الحبس والغرامة عليه وإغفال التحدث عما لمرضه المدلول عليه بشهادة مرضية من أثر على إمكان استمرار إشرافه ورقابته على العمل بالمخبز . قصور . أساس ذلك ؟
٩٤٣	١٩٥	(الطن رقم ٤٤٣٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١/١٢/١٩٨٢)
		١١ - عقوبة الغلق المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ أطلقها القانون من التوقيت . مخالفة ذلك خطأ في القانون . وجوب تصحيحه .
١٠٢٧	٢١١	(الطن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢١/١٢/١٩٨٢)
		١٢ - تقدير مبررات الرأفة أو عدم قيامها موكل لقاضى الموضوع .
١٠٥٤	٢١٥	(الطن رقم ٥١٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٦/١٢/١٩٨٢)

الرقم	القاعدة	صفحة
١٣	عقوبة الغرامة المنصوص عليها بالمادة ١٠٩ مكرر عقوبات . ماهيتها ؟ وجوب الحكم بها على كل متهم على انفراد . مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في القانون . مثال .	
١٠٦١	(الملحق رقم ١٩٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢) - - - ١٤ - تشديد العقوبة المحكوم بها استئنافيا . بناء على معارضة المتهم وحده . خطأ في القانون . وجوب تصحيحه بتأييد الحكم المعارض فيه . أساس ذلك ؟	٢١٧
١٠٨٣	(الملحق رقم ١٩٩٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨) - - - وراجع أيضا : أحداث : (القاعدة رقم ٢٠١ بالصحيفة رقم ٩٧٣) وارتباط : (القاعدة رقم ١٤٩ بالصحيفة رقم ٧٢٠) واعدام : (القاعدة رقم ١٣ بالصحيفة رقم ٧٣) ودعارة : (القاعدة رقم ٢١٨ بالصحيفة رقم ١٠٦٩) وسلاح : (القاعدة رقم ٣١ بالصحيفة رقم ١٥٥)	٢١٩

صفحة	القاعدة
	<p>وعود :</p> <p>(القاعدة رقم ١٣٠ بالصحيفة رقم ٦٤٠)</p> <p>ومحال تجارية وصناعية :</p> <p>(القاعدة رقم ١٦٧ بالصحيفة رقم ٨١٤)</p> <p>ومسئولية جنائية :</p> <p>(القاعدة رقم ١٥٠ بالصحيفة رقم ٧٢٤)</p> <p>ومصادرة :</p> <p>(القاعدة رقم ٢١١٤٨ بالصحيفتين رقمي ١٠٢٧٦٤٢٠)</p> <p>ونقض " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " :</p> <p>(القاعدة رقم ٥ بالصحيفة رقم ٢٩)</p> <p>ونياية عامة :</p> <p>(القاعدة رقم ٨٧ بالصحيفة رقم ٤٢٠)</p> <p>(ب) أنواعها</p> <p>١ - عقوبة الرد المنصوص عليها في المادة الأولى من أمر نائب الحاكم العسكري رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ . طبيعتها . عقوبة تكميلية . تنطوي على عنصر التعويض . الحكم بها حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على المسئول عن الجريمة .</p> <p>(الطعن رقم ٤٤٢٢ لسنة ٥١ ق - جاسة ١٩٨٢/٢/٨) ٣٣</p> <p>٢ - الحكم بالإدانة في جريمة إقامة بناء بدون ترخيص . قضاؤه بإزالة البناء المخالف لأحكام القانون يمتنع معه الإلزام</p>
١٦٥	

صفحة	القاعدة	
		بسداد ضعف رسوم الترخيص . مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون وجوب تصحيحه .
٤٣٨	٨٩	(الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٦)
		٣ — الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات . غرامة نسبية . أثر ذلك ؟
٧٨٦	١٦١	(الطعن رقم ٢٢٧٧ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٠/١٩)
		٤ — تدبير الوقف عن العمل بدون مرتب إعمالا لحكم المادة ٣,١١٨ مكررا عقوبات . ليس من العقوبات المقيدة للحرية .
		وجوب إيداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لقبول الطعن شكلا .
٩٥١	١٩٧	(الطعن رقم ٤٧٠٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٧)
		٥ — تدبير الايداع في مؤسسة الرعاية الاجتماعية المنصوص عليه بالمادة ٧ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ . عقوبة مقيدة للحرية . أثر ذلك ؟
١١٠٠	٢٢٤	(الطعن رقم ٥٠٧٨ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٩)
		وراجع أيضا :
		طب :
		(القاعدة رقم ٩٤ بالصيغة رقم ٤٦٥)
		(ج) عقوبة الجرائم المرتبطة :
		راجع : ارتباط

صفحة	القاعدة	
		(د) العقوبة المبررة :
		١ - نفى التهمة . دفاع موضوعي . أثر ذلك ؟
٢٥٥	٥١	(الطن رقم ٤٥٨١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٢)
		٢ - اعتبار الحكم جرائم الاشتراك في تزوير واقعة البنوة في مجالات الأحوال المدنية وفي تزوير واقعتي الزوجية والبنوة في البطاقة العائلية واستعمال وثيقة زواج مزورة مع علمه بتزويرها مرتبطة ببعضها ومعاقبته لتهم بالعقوبة المقررة للجريمة الأخيرة التي لم يقبل نفيه بشأنها . انعدام مصلحته فيما يشيره بشأن جرمي الاشتراك في التزوير .
٣٢٢	٦٦	(الطن رقم ٤٨٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٠)
		٣ - إثبات الحكم من واقع دليل قبي ضبط مخدر الحشيش مع الطاعن ومعاقبته بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة إحراز الحشيش . أثره . انتفاء المصلحة في النفي على الحكم إغفاله التدليل على حيازة مادة الأفيون من واقع دليل قبي .
٥٤٧	١١٢	(الطن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٥)
		٤ - انتفاء مصلحة الطاعن في النفي على الحكم بالقصور في استظهار ظرف الإكراه في السرقة . مادامت العقوبة الموقعة عليه مبرره مع عدم توافر هذا الظرف .
٥٦١	١١٣	(الطن رقم ١٢٧٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٩)
		٥ - القصد الجنائي في جريمة إحراز المفرقات . مناط تحققه ؟

الصفحة	القاعدة	
		• - ثبوت النية في استعمال المفرقعة في التخريب والاتلاف . غير لازم لتطبيق المادة ١٠٢ / ١ من قانون العقوبات . مادة الجلجنية . اعتبارها في حكم المفرقات . ولكنها ليست ذخائر . أساس ذلك وأثره ؟
٥٨٦	١١٨	(الطعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١١) وراجع أيضا : سلاح : (القاعدة رقم ١٠٤ بالصيغة رقم ٥١٣) (٥) تقديرها :
		١ - تقدير العقوبة في حدود النص المنطبق . موضوعي . أثر ذلك ؟
٥٩١	١٩	(الطعن رقم ٢٧٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٧) ٢ - حالات الإثارة أو الاستفزاز أو الغضب أعمار قضائية مخففة لا تنفي نية القتل . أثر ذلك ؟
٤٢٣	٨٦	(الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٣١) ٣ - تغليظ العقوبة على المتهم بسبب نتيجة فعلته . وهن بتوافر حسن النية لدى المحنى عليه . أثر ذلك ؟
٧٢٨	١٥١	(الطعن رقم ٤١٣٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٥) ٤ - تقدير العقوبات . موضوعي . حد ذلك ؟
٩٠٦	١٨٧	(الطعن رقم ٤٢٨٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		وراجع أيضا : مصادرة (القاعدة رقم ١٤٧ بالصيغة رقم ٧١٢) (و) تنفيذها
١٣٣	٢٦	١ - مثول المحكوم عليه أمام المحكمة الاستئنافية للفصل في استئنافه عن حكم مشمول بالنفاذ . مؤداه ؟ تعرض الحكم لموضوع الاستئناف . صحيح . (الطعن رقم ٤٢٢١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٣)
٩٠٨	٢٠٤	٢ - الحكم بسقوط الاستئناف المقام من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ . مناطه : عدم تقديمه للتنفيذ حتى وقت النسيء على قضيته . أساس ذلك ؟ المادة ١١٢ بإجراءات . (الطعن رقم ٥٠١٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٤)
		(ز) الإعفاء من العقوبة .
١٠٣	١٩	١ - النص في المادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على الإعفاء من عقوبة جريمة خلو الرجل بالشروط الواردة بتلك المادة يجعل هذا القانون قانونا أصحح للتهم . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٧٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)
٢٧٣	٥٦	(الطعن رقم ٢١٥٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٨)
٤٦٨	٩٥	٢ - عدم الترام محكمة الموضوع بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب إلا إذا دفع بذلك أمامها . أثر ذلك ؟ (الطعن رقم ٤٥٢٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - صدور قرار رئيس الجمهورية بالعفو عن العقوبة المحكوم بها . أثره ؟
٧٢٨	١٥١	(الطن رقم ١٢٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٥)
		٤ - الدفع بالإعفاء من العقاب لحسن النية في جريمة القذف والبلاغ الكاذب في حق موظف عام . دفع جوهري . حلة ذلك ؟
٩٢٦	١٩٢	(الطن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)
		(ح) وقف تنفيذها :
		١ - اختصاص محاكم أمن الدولة بالجرائم التي تقع بالمخالفة للأوامر العسكرية الصادرة من رئيس الجمهورية . لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها بالفصل فيها . عملاً بقانون الطوارئ . أساس ذلك ؟
		تحقق المصاحبة في النعي على الحكم . عدم تطبيقه أحكام الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ برغم إلزام المحكمة عند تطبيقها للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . الحد الأدنى للعقوبة . المقررة به . أساس ذلك ؟
		القضاء بوقف تنفيذ عقوبة الحبس . لا ينفي مصاحبة الطاعن في النعي على الحكم . حلة ذلك ؟
١٠٣	١٩	(الطن رقم ٢٧٢٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)
		٢ - حق محكمة النقض في القضاء بوقف تنفيذ عقوبة الحبس متى كانت محكمة الموضوع قد قضت به .
١٤٢	٢٨	(الطن رقم ٤٤٨٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٣)

اللائحة	صفحة
٣ - عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة . في جريمة بيع سلعة بسعر أكثر من المقرر وعدم الإعلان عن أسعار ما يعرض . المادة ٩ من القانون المعدل ٢٨ لسنة ١٩٥٧ . مخالفة ذلك . خطأ . يوجب النقض والتصحيح .	
(الطعن رقم ٢١٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٠)	٧٤٧
(ط) نطاقها :	١٥٣
خطأ الحكم في ذكر مادة العقاب الواجبة التطبيق . لا يبطله .	
مادامت العقوبة لم تخرج عن حدود تلك المادة .	
متى يكون لمحكمة النقض تصحيح أسباب الحكم .	
(الطعن رقم ٤٤٢٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢٨)	١٦٥
٣٣	
عمل	
صاحب العمل في مفهوم قانون التأمين الاجتماعي الموحد الصادر به القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؟	
تطبيق هذا القانون على صاحب العمل الذي لم ينفذ التزاماته بشأن من يستخدمهم من عمال . لا ينعارض مع التزامه بالتأمين على نفسه .	
(الطعن رقم ٤٥٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٠)	٣٩١
٧٩	
عود	
الحكم الذي يتخذ سابقة في العود . شرطه ؟	
مثال لتسييب معيب .	
(الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٥)	٦٤٠
١٣٠	

الْقَاعِدَةُ

صَفْحَةُ

(غ)

غرامة . غش . غرقة مشورة .

غرامة

عقوبة الغرامة المنصوص عليها بالمادة ١٠٩ مكررا
عقوبات . ماهيتها ؟

وجوب الحكم بها على كل متهم على انفراد .
مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في القانون .
مثال .

(الطعن رقم ١٩٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨) ٢١٧ ١٠٦١
راجع أيضا : عقوبة " تطبيقتها " . " أنواعها " .

غش

نطاق تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ؟

الأثر المترتب على صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ بتعديل
بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش
والتدليس .

إعتبار الحكم المطعون فيه الواقعة مخالفة رغم ثبوت حسن
نية المتهم وإثبات مصدر البضاعة المغشوشة خطأ في القانون .
أساس ذلك وأثره ؟

(الطعن رقم ٤٥٥٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٤) ٣٩ ١١٧

القاعدة

صفحة

غرفة مشورة

١ - الأمر الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية .
من النيابة العامة . أو مستشار الإحالة . بداءة . وجوب
إشتماله على الأسباب التي بنى عليها . عدم إقتضاء القانون .
تسبب الأمر الصادر من مستشار الإحالة أو من غرفة المشورة
بتأييد القرار الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى . إعتبار
ما يورده أيهما من أسباب . مكمل لأسباب الأمر المطعون فيه .
وجوب النظر إلى أسبابهما معا كوحدة واحدة .

٨٠ ١٤ (الطعن رقم ٢٧٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٤) ..

٢ - القرار الصادر من محكمة الجناح المستأنفة - منعقدة
في غرفة مشورة - بعدم قبول طعن في أمر بالأوجه لإقامة
الدعوى الجنائية عن تهمة موجهة إلى موظف عام لحرية
وقعت منه أثناء تأديته لوظيفته وبسببها . لا يجوز الطعن فيه
بالتقاضي . أساس ذلك ؟

١١٧ ٢١ (الطعن رقم ٤٣٦٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٥) ..

(ف)

فاعل أصلي

١ - عدم مساءلة الشخص جنائيا عن عمل غيره .
الموكل هو الذي - مد محاميه بالمعلومات اللازمة لكتابة
مذكرة دفاعه . أثر ذلك ؟

٤٠٧ ٨٣ (الطعن رقم ٥٤٤٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٨) ..

الصفحة	القاعدة	
٨٣٠	١٧٠	٢ - سبق الإصرار على الضرب المفضى إلى موت في حق المتهمين • أثره : تضامنهم في المسؤولية عن تلك الجريمة كفاعلين أصليين • المادة ٣٩ عقوبات • (انظر رقم ٤٢١٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١)
(ق)		
قانون • قبض • قتل خطأ • قتل عمد • قذف قرارات إدارية • قصد جنائي • قضاء عسكري • قمار		
قانون		
تطبيق القانون وسريانه :		
١٦	٢	١ - ثبوت أن لعب القمار وقع في طريق عام • لا تأنيب أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٤٠٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٥)
		٢ - إنشاء مبنى تزيد قيمته على خمسة آلاف دون موافقة موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء • أصبح غير مؤتم بالنسبة لكافة مستويات الإسكان مدا الفاجر • القانون ٣٦ لسنة ١٩٨١ • أثر ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٦٤٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٠)
٥٧	٩	

صفحة	القاعدة	
		٣ - العقاب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها . حد ذلك وأثره ؟ . مثال في جريمة خلو رجل .
١٠٣	١٩	(الطعن رقم ٢٧٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)
		٤ - تطبيق أحكام الاتفاقية الدولية للمخدرات الصادر بشأنها القرار الجمهوري رقم ١٧٦٤ لسنة ٩٦٦ لا يؤثر في مجال تطبيق أحكام قانون المخدرات المعمول به . أساس ذلك ؟
١٤٩	٣٠	(الطعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٤)
		٥ - ضباط الشرطة من مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم . المادة ٢٣ إجراءات معدلة بالقانون ٢٦ لسنة ١٩٧١ .
		ثبوت أن ضابط المباحث الذي قام بالضبط والتفتيش في دائرة اختصاصه قد استعان ببعض زملائه من مأموري الضبط القضائي وبعض رجال الشرطة السريين في ذلك . وتم ضبط الجريمة تحت إشرافه . صحيح . مخالفة ذلك . عيب .
١٨٦	٣٦	(الطعن رقم ١٨٢٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٠)
		نطاق تطبيق القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ ؟
		٨ - الأثر المترتب على صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس ؟
		إعتبار الحكم المطعون فيه الواقعة مخالفة رغم ثبوت حسن نية المتهم وإثبات مصدر البضاعة المغشوشة خطأ في القانون أساس ذلك وأثره ؟
١٩٧	٣٩	(الطعن رقم ٤٥٥٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٤)

صفحة	القاعدة	
		٧ - نص المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، وجوب تفسيره على هدى المادة ٣٠ عقوبات . أثر ذلك ؟ مثال لتسبيب معيب .
٢٠١	٤٠	(الطن رقم ٤٥٦١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٨٢) ... ٨ - خضوع كافة العاملين بالجهاز الإداري في الدولة . عدا شاغلي فئات المستوى الوظيفي الثالث لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع الذي صدر في ظل العمل بقانون العاملين المدنيين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين المدنيين بالدولة وحلوله محل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ واستحداثه للدرجة الثالثة المعادلة لفئات المستوى الوظيفي الثاني في القانون الملغى والذي كان شاغلوه خاضعين لأحكام قانون الكسب غير المشروع رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ . مؤداه ؟ قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة المطعون ضده استنادا إلى أن الدرجة الثالثة المستحدثة مساوية لاستوى الوظيفي الثالث في القانون الملغى . خطأ في تطبيق القانون .
٣١٨	٦٥	(الطن رقم ٤٨٧٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ٩/٢/١٩٨٢) ... ٩ - قبول الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون غير قانون العقوبات . شرطه ؟ دفاع الطاعن بحسن نيته في إسناد نسب مولوده إليه لأن شريكته في الإثم أقرت له أنها حملت منه . وأن الولد للفراش لا ينهض بمجرد سند التمسك بالاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون الأحوال الشخصية .
٣٢٢	٦٦	(الطن ر. ٤٨٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٨٢) ...

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - عدم جواز لعب القمار أو مزاولة أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور في المحال العامة. مستغل المحل ومديره مسؤولان عما يقع خلافا لذلك. المادتان ١٩، ٣٨. قانون ٣٢١ لسنة ١٩٥٦ تحقق الربح المستهدف في لعب القمار باستحقاق ثمن طعام أو شراب أو بالحصول على ما يقوم بمال. تمام جريمة لعب القمار. عدم توقفه على قبض ثمن الطلبات فعلا. مثال.
٣٧١	٧١	(الطن رقم ٦٠٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٧)
		١١ - وجوب الحكم بمصادرة اللحوم المضبوطة في جريمة عرض لحوم مذبوحة خارج السلاخانة. أساس ذلك ؟
٤٢٠	٨٥	(الطن رقم ١٠٠١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٣٠)
		١٢ - حق محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر قانون أصلح للتهم قبل صيرورة الحكم باتا.
		إدانة الطاعن من جريمة خلورجل ومعاقبته وفقا للقانون المعمول به. صدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بما نص عليه من أحكام أصلح للتهم. قبل صيرورة الحكم باتا. يتحقق به معنى القانون الأصلح في حكم المادة ٢/٥ عقوبات.
٥٣١	١٠٢	(الطن رقم ١٠٥٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)
		١٣ - وجوب التحرز في تفسير الوازين الجنائية. التزام الدقة في تفسيرها وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحمل.
		الاستهداء بمحكمة التشريع ودواعيه. لا تكون إلا عند غموض النص. أثر ذلك ؟
		قول الحكم أن التائم في حيازة سلاح بدون ترخيص يقتصر على الأجزاء الرئيسية للسلاح منفردة دون أن تكون

صفحة	القاعدة	
		مجموعة مخالفا بذلك صريح نص المادة ٣٥ مكررا من قانون الأسلحة والذخائر رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ . خطأ . كون الخطأ الذي شاب الحكم قد جره إلى عيب القصور في التسبيب . وجوب النقض والإحالة . مثال .
٦٢١	١٢٥	(الطن رقم ١٨٣٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٨٢) ... ١٤ - النص في المادة الثانية من الدستور على أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع . دعوة للشارع بالالتزام ذلك فيما يشرعه من قوانين . تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية . منوط باستجابة الشارع لتلك الدعوة وإفراغ مبادئها في نصوص محددة .
٧٣٦	١٥٢	(الطن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٧/١٠/١٩٨٢) ... ١٥ - إضافة آلة جديدة في ورشة نجارة . يعد تعديلا فيها بزيادة القوى المحركة . عدم جوازه إلا بموافقة الجهة المنصرفة منها ورخصة الورشة أساس ذلك . وأثره ؟
٨١٤	١٦٧	(الطن رقم ٢٣٢٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٧/١٠/١٩٨٢) ... ١٦ - التحرز في تفسير القوانين الجنائية - والزام الدقة في تفسيرها . وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتل . واجب . صياغة النص في عبارات واضحة جلية . إعتبارها تعبيرا صادقا عن إرادة المشرع . عدم جواز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أو بدعوى الاستهداء بحكمة الشارع . تقاضى مبالغ خارج نطاق عتد إيجار المباني السكنية المنشأة وفق أحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ومباني الإسكان الإداري وورق المتوسط المنشأة وفق أحكام القانون رقم ٤٣

صفحة	القاعدة	
		لسنة ١٩٧٤ المعدل . الغير خاضعة لنظام تحديد القيمة الإيجارية المنصوص عليها بقوانين إيجار الأماكن . زيادة عن التأمين والاجرة المنصوص عليها في العقد مؤتم . أساس ذلك ؟ قول الحكم أن خضوع العقار لنظام استثمار المال العربي والأجنبي يطلق حرية المؤجر في تحديد القيمة الإيجارية وكيفية حصوله عليها . دون استظهار ما إذا كانت المبالغ التي تقاضاها تدخل في نطاق عقد الإيجار من عدمه . قصور .
٨١٧	١٦٨	(الطن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٨) ١٧ - إيراد الحكم أن مدير الصيدلية عرض للبيع عدد من علب الفاتودرم كالسيوم بدون تذكرة طبية وضبط عدد منها بحوزته غير مقيمة بالدقتر الخاص . كفايته . أساس ذلك ؟ (الطن رقم ٢٤٥٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٠)
٨٥٩	١٧٧	١٨ - لاجل للاجتهاد إزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه . تأنيم حيازة وإحراز الأجزاء الرئيسية للسلاح . م ٢٥ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل . عدم اشتراط انفرادها . أساس ذلك ؟ إنهاء الحكم إلى تبرئة المظنون ضده بمقولة أن مناط التجريم وجود الأجزاء الرئيسية للسلاح على انفراد . خطأ في القانون . (الطن رقم ٢٥١٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٤)
٨٧٤	١٨٠	١٩ - خلو قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ وقانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٦ من النص على انفراد القضاء العسكري بما يختص به . أثر ذلك ؟ (الطن رقم ٢٢٧١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٦)
٨٨٧	١٨٣	

الصفحة	القاعدة	
		٢٠ - متى يعتبر المحور رسميا في حكم المادتين ٢١١ ، ٢١٣ عقوبات ؟
		إختصاص الموظف بتحرير الورقة . مناطه ؟
٩٣٧	١٩٤	(الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠)
		٢١ - تحرير أكثر من عقد إيجار عن ذات الوحدة .
		مناط تأنيده ؟
		إنحسار صفة المالك عن الطاعن ونفى الحكم إتخاذ صفة
		كاذبة أو استعماله طرقا احتيالية . أثره ؟
١٠٣٢	٢١٢	(الطعن رقم ٥٤٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢)
		٢٢ - مخالفة واجبات الوظيفة في مفهوم المادة ١٠٤
		عقوبات ؟
١٠٦١	٢١٧	(الطعن رقم ١٩٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨)
		راجع أيضا :
		أحداث .
		(القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ٨٨)
		وتسعين جبرى .
		(القاعدة رقم ٥٣ بالصحيفة رقم ٢٦١)
		وتموين .
		(القاعدتان رقم ٤٦ ، ٤٤ بالصحيفتين رقمي ٢٢٧ ، ٢٦٤)
		ودستور .
		(القاعدة رقم ٨٤ بالصحيفة رقم ٤١٣)

الصفحة	القاعدة	
		ودعوى جنائية .
		(القاعدة رقم ١٢٨ بالصيغة رقم ٦٣٣)
		وطب .
		(القاعدة رقم ٩٤ بالصيغة رقم ٤٦٥)
		ووصف التهمة .
		(القاعدة رقم ١٩ بالصيغة رقم ١٥٣)
		تفسيره :
		١ - اشتراط الفقرة الخامسة من المادة ٥١ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ في شأن المحاماه فيمن يقيد اسمه بمجدول المحامين أن يكون غير متجاوزا لسن الخمسين من عمره . حله ؟
٦	٢	(الطعن رقم ٦١٦٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٩) نقابات
		٢ - ثبوت أن لعب القمار وقع في طريق عام . لا تأني .
		أساس ذلك ؟
١٦	٢	(الطعن رقم ٢٨٠٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٥)
		٣ - تطبيق أحكام الإتفاقية الدولية للمخدرات الصادر بشأنها القرار الجمهوري رقم ١٧٦٤ لسنة ١٩٦٦ لا يؤثر في مجال تطبيق أحكام قانون المخدرات المعمول به . أساس ذلك ؟
١٤٩	٣٠	(الطعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٤)
		٤ - نص المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .
		وجوب تفسيره على هدى المادة ٣٠ عقوبات . أثر ذلك ؟
		مثال لتسييب معيب .
٢٠١	٤٠	(الطعن رقم ٤٥٦٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - السجلات والبطاقات وكافة المستندات المتعلقة بتنفيذ القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية . أوراق رسمية . كل تغيير فيها يعد تزويرا في أوراق رسمية يخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ . مثال لتسبيب غير معيب .
٣٢٢	٦٦	(الطن رقم ٤٨٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٠)
		٦ - صاحب العمل في مفهوم قانون التأمين الاجتماعي الموحد الصادر به القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؟ تطبيق هذا القانون على صاحب العمل الذي لم ينفذ التزاماته بشأن من يستخدمهم من عمال . لا يعارض مع التزامه بالتأمين على نفسه .
٣٩٦	١٧٩	(الطن رقم ٤٥٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٠)
		٧ - اقتضاء المؤجر . مالكا كان أم مستأجرا . مباشرة أو عن طريق وسيط . مقدم إيجار أو أية مبالغ إضافية بسبب تحرير عقد الإيجار . أو خارج نطاقه . زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليهما في العقد . مؤتم . مناط التأثيم ؟
٤٩٦	١٠١	(الطن رقم ١٢٥٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)
		٨ - الأماكن المفروشة إقتضاء مؤجرها مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار . غير مؤتم . أساس ذلك ؟
٥٢٠	١٠٥	(الطن رقم ٥٧٥٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢١)
		٩ - وجوب إسباغ الحماية على حائز العقار الفعلي . م ٢/٣٦٩ م تنوبات .

صفحة	القاعدة	
		مجرد المنازعة أمام القضاء بشأن الحيازة . لا تنفي بها الحيازة الفعلية الجديرة بالحماية . أثر ذلك ؟ مثال لتسبيب مريب .
٥٤٣	١١١	(الطنن رقم ١٢٤٤ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٤) ١٠ — وجوب التحرز في تفسير القوانين الجنائية . والالتزام الدقة في تفسيرها وعدم تحميل عباراتها فوق ما يحتمل . الاستبعاد بحكمة التشريع ودواحيه . لا تكون إلا عند غموض النص . أثر ذلك ؟ قول الحكم أن التأميم في حيازة سلاح بدون ترخيص يقتصر على الأجزاء الرئيسية للسلاح منفردة دون أن تكون مجمعة مخالفاً بذلك صريح نص المادة ٣٥ مكرراً من قانون الأسلحة والذخائر رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ . خطأ . كون الخطأ الذي شاب الحكم قد جره إلى عيب القصور في التسبيب . وجوب النقض والإحالة . مثال .
٦٢١	١٢٥	(الطنن رقم ١٨٣٧ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/١٨) ١١ — مفاد نصوص المواد الأولى ، ٢/٢٩ ، ٣٠ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ؟ إنهاء الحكم المطعون فيه إلى أن قيام المطعون ضده بتعليق مبان تزيد تكاليفها على عشرين ألف جنسيه بدون ترخيص وبالمخالفة لإرتقاعات القانونية بعد حصوله على مجرد موافقة لجنة الإعفاءات على ذلك . لا مخالفة فيه للقانون . خطأ .
٧٠٢	١٤٥	(الطنن رقم ١٨١١ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢ ٦/١٢)

الفاصلة	الفاصلة	الفاصلة
١٢	الإخلال بواجبات الوظيفة في مفهوم المادة ١٠٤	عقوبات . مدلوله ؟ مثال .
٧٥٢	١٥٤	(الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٢)
١٣	جريمة خلو الرجل . مناط تحققها ؟	
١٧١	٨٣٨	(الطعن رقم ٢٣٦٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢)
١٤	خلو قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦	وقانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٦ من النص على انفراد القضاء العسكري بما يختص به أئذ ذلك ؟
٨٤٥	١٨٣	(الطعن رقم ٢٢٧١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٦)
١٥	المادتان ١٠٧ مكرر ، ١٠٨ مكرر عقوبات ؟	نطاق تطبيق كل منهما . ؟ مثال لتسيب غير معيب .
٩٣٠	١٩٣	(الطعن رقم ٤٤٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)
١٦	طاعة الرئيس . في مفهوم المادة ٦٣ عقوبات .	عدم امتدادها إلى ارتكاب الجرائم .
٩٣٧	١٩٤	(الطعن رقم ٤٤٢٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠)
١٧	متى يعتبر المحرر رسمياً في حكم المادتين ٢١١ و ٢١٣	عقوبات ؟
٩٣٧	١٩٤	(الطعن رقم ٤٤٢٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠)

صفحة	القاعدة	
		١٨ — جواز نذب رئيس محكمة بالمحاكم الابتدائية في حالة الاستعجال للجلوس بمحكمة جنائيات أمن الدولة العليا . لدور من أدوار انعقادها . أساس ذلك وحده ؟
١٠٢٠	٢١٠	(الطعن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)
		١٩ — تحوير أكثر من عقد إيجار عن ذات الوحدة . مناطة تأييده ؟
		إنحسار صفة المالك عن الطاعن ونفى الحكم إتخاذ صفة كاذبة أو استعماله طرقا احتيالية . أثره ؟
١٠٣٢	٢١٢	(الطعن رقم ٥٤٥٥ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢)
		٢٠ — مخالفة واجبات الوظيفة في مفهوم المادة ١٠٤ مقوبات ؟
١٠٦١	٢١٧	(الطعن رقم ١٩٠٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨)
		وراجع أيضا : تموين . (القاعدة رقم ٤٦ و ٥٤ بالصحيفتين رقمي ٢٢٧ و ٢٦٤) وجريمة " أركانها " . (القاعدة رقم ١٨٨ بالصحيفة رقم ٨٨٧) وسلاح . (القاعدة رقم ١٢٧ بالصحيفة رقم ٦٢٩) العانون الأصلح .
		١ — إنشاء أو إقامة مبنى تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه

صفحة	القاعدة
	دون موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء . أصبح غير مؤتم بالنسبة لكافة مستويات الإسكان عدا الفاجر .
	القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . أثر ذلك ؟
٥٧	٩ (الطن رقم ٢٦٤٣ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/١/٢٠)
	٢ — العقاب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها . حد ذلك وأثره ؟ . مثال في جريمة خلو رجل .
١٠٣	١٩ (الطن رقم ٢٧٣٤ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)
	٣ — اختصاص محاكم أمن الدولة بالجرائم التي تقع بالمخالفة للأوامر العسكرية الصادرة من رئيس الجمهورية لايسلب المحاكم العادية اختصاصها بالفصل فيها . عملاقانون الطوارئ أساس ذلك ؟
	تحقق المصلحة فى النعى على الحكم عدم تطبيقه أحكام الامر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ برغم التزام المحكمة عند تطبيقها للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . الحد الأدنى للعقوبة المقررة . أساس ذلك ؟
	القضاء بوقف تنفيذ عقوبة الحبس . لاتفى مصلحة الطاعن فى النعى على الحكم . حلة ذلك ؟
١٠٣	١٩ (الطن رقم ٢٧٣٤ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)
	٤ — النص فى المادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على الإعفاء من عقوبة جريمة خلو الرجل بالشروط الواردة بتلك المادة يجعل هذا القانون قانونا أصلىح للتهم . أساس ذلك ؟
١٠٣	١٩ (الطن رقم ٢٧٣٤ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - صدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل في الدعوى اعتباره قانونا أصالح للتهمة في جريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار . علة ذلك وأثره ؟
٢٧٢	٥٦	(الطعن رقم ٢١٥٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٨)
		٦ - حق محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر قانون أصالح للتهمة قبل صيرورة الحكم باتا .
		إدانة الطاعن عن جريمة خلو رجل ومعاقبته وفقا للقانون المعمول به . صدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بما نص عليه من أحكام أصالح للتهمة . قبل صيرورة الحكم باتا . يتحقق به معنى القانون الأصالح في حكم المادة ٢/٥ عقوبات .
٥٠٣	١٠٢	(الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)
		٧ - جدول التسمية الذي يرفع سعر السلعة . عدم اعتباره قانونا أصالح للتهمة . أساس ذلك ؟
		مثال .
٧٢٠	١٤٩	(الطعن رقم ١٩٦١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)
		٨ - صدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يجعل إقامة مبنى تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه قبل الحصول على موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء فعلا غير مؤثم بالنسبة لكافة مستويات الإسكان . عدا الفاجر . إعتباره قانونا أصالح في هذا الصدد . أساس ذلك وأثره ؟
٥٣٢	١٥٨	(الطعن رقم ٢٢١٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٩)

القاءة	صفحة	
		٩ — صدور القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ بعد ارتكاب جريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار وقبل صدور حكم بات فيها . إعتباره قانونا أصلاص للتهم . غلة ذلك وأثره ؟ (الطن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩/١٠/١٩٨٢) ٧٧٦
١٥٩		الإعتذار بالجهل بالقانون . قبول الإعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون غير قانون العقوبات . شرطه ؟ دفاع الطاعن بحسن نيته في إسناد نسب مولوده إليه لأن شريكته في الإثم أقرت له أنها حملت منه . وأن الولد للفراش لا ينهض بمجرد سند التمسك بالاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون الأحوال الشخصية . (الطن رقم ٤٨٧٧ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٠/٢/١٩٨٢) ٣٢٢١
		قبض
		١ — حالة التلبس بجريمة التعامل بالنقد الأجنبي . مناط تحققها ؟ توافرها يبيح القبض على المتهم وتفتيشه دون إذن من النيابة بذلك . مثال لتسبيب غير معيب . (الطن رقم ١١٨٧ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٨٢) ٤٩٠
١٠٠		٢ — الدفع ببطلان القبض والتفتيش . من الدفع القانونية التي تختلط بالواقع أثر ذلك ؟ (الطن رقم ٥٢٢٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ٨/١٢/١٩٨٢) ٩٦٢

الصفحة	القاعدة
	٣ - الحق المخـول لمأموري الضبط القضائي بمقتضى المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية . نطاقه ؟ مثال ينتفى فيه القبض .
١٠٣٨	٢١٣ ... (الطعن رقم ٥٤٦٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢) ... وراجع أيضا : مأمورو الضبط القضائي . (القاعدة رقم ٢١٣ بالصحيفة رقم ١٠٣٨)

قتل خطأ

	١ - حق محكمة الموضوع في رد الواقعة بعد تقيصها إلى الوصف القانوني الصحيح دون لفت نظر الدفاع . حد ذلك ؟ معاقبة الطاعن عن صورة من الخطأ لم ترد في وصف النيابة استمدها الحكم من جماع العناصر المطروحة على المحكمة . لا عيب . حد ذلك ؟
٣٣٥	٦٧ ... (الطعن رقم ٥٧٠٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١١) ... ٢ - تغيير المحكمة في التهمة من ضرب أفضى إلى موت إلى قتل خطأ ليس مجرد تغيير في الوصف تملك إجراءه عملاً بالمادة ٣٠٨ إجراءات . هو تعديل في التهمة نفسها يشمل على واقعة جديدة هي واقعة قتل خطأ . وجوب لفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل وإلا كان الحكم مشوباً بالبطلان لا يؤثر في ذلك تضمن مراعاة الدفاع أن الواقعة قتل خطأ لصدور ذلك منه دون أن يكون على بينة من عناصر

صفحة	القاعدة	
		الإهمال التي قالت المحكمة بتوافرها ودانته بها حتى يرد عليها .
١٠٥٧	٢١٦	(الطعن رقم ٦٣٠٣ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦)
		وراجع أيضا :
		خطأ
		(القاعدة٤٦١ رقم ١٤١ و ٢٠٨ بالصحيفتين رقمي ٦٨٦ و ١٠٠٤)
		ووصف النهمة
		(القاعدة رقم ١٧ بالصحيفة رقم ٢٣٥)
		قتل عمد
		١ — قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر .
		استخلاص توافره . موضوعي .
٣٠	٣	(الطعن رقم ٢٤٥٠ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/١/١)
٣٧	٦	(والطعن رقم ٢٥٠٣ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/١/١٩)
٤٢٣	٨٦	(والطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٣/٣١)
٤٤١	٩٠	(والطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٦)
		٢ — استخلاص نية القتل . موضوعي . مادام سائغا .
٣٥٦	٧١	(الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٣/١٤)
٤٢٣	٨٦	(والطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٣/٣١)
		٣ — اتصال محكمة النقض بالقضية المنقضية فيها حضوريا بالإعدام متى عرضتها النيابة عليها ولو تجاوزت في ذلك الميعاد المقرر بالمادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام النقض .
٤٤١	٩٠	(طعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٦)

صفحة	القاعدة	
		٤ — انتهاء الحكم إلى تعديل وصف التهمة من القتل العمد إلى الضرب البسيط . لا يمنع من القضاء بالتعويض للمدعى بالحق المدني .
٧٦٣	١٥٦	(الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٠/١٢)
		٥ — تمييز القتل العمد . بنية خاصة هي قصد إزهاق الروح .
		وجوب استظهار الحكم له وإيراد ما يدل على توافره .
		مثال لتسبب معيب .
٨٨٧	١٨٣	(الطعن رقم ٢٢٧١ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/١٦)
		٦ — اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالإعدام .
		ولو لم تقم النيابة العامة بعرضها في الميعاد . مادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
		وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام .
٩٧٣	٢٠١	(الطعن رقم ٤٩٧١ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/١٣)
		٧ — بيانات حكم الإدانة . المادة ٢١٠ إجراءات .
		اكتفاء الحكم بالإشارة إلى نتيجة تقرير الصفة التشريحية دون بيان مضمونه من وصف الإصابات المنسوب للطاعن إحدائها وكيفية حصولها حتى يمكن التحقق من مدى موافقته لأدلة الدعوى الأخرى . قصور . يوجب النقض والإحالة .
١٠٦١	٢١٧	(الطعن رقم ٦٠٤٧ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/١٤)
		وراجع أيضا :
		إثبات "إعتراف"
		(القاعدة رقم ١٢ بالصيغة رقم ١٢)

الْقَاعِدَةُ	الصفحة
وأسباب الإباحة وموانع العقاب. "موانع العقاب"	
(القاعدة رقم ٣ بالصحيفة رقم ٢٠)	
وإعدام .	
(القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ١٠٠٤)	
وجريمة "أركانها" .	
(القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٥٧٢)	
وسبق إصرار	
(القاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم ٤٤١)	
قذف	
١ - حتى محكمة الموضوع في استظهار وقائع القذف من	
عناصر الدعوى تراقبه محكمة النقض .	
المادة ٣٠٩ عقوبات تطبيق لمبدأ حرية الدفاع بالقدر الذي	
يستلزمه . الفصل في ذلك موضوعي .	
مثال لتسييب سائغ .	
(الطعن رقم ٥٤٤٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٨) ٨٣	٤٠٧
٢ - تقدير كون عبارات السب والقذف مما يستلزمه	
الدفاع . موضوعي .	
(الطعن رقم ٥٥١١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦) ٨٨	٤٣٤
٣ - حسن النية في جريمة قذف الموظفين . ماهيته ؟	
(الطعن رقم ٤٥٢٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٨) ٩٥	٤٦٨

صفحة	القاعدة	
		٤ - تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الإهانة. حد ذلك ؟
٤٦٨	٩٥	(الطن رقم ٤٥٢٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٨)
		٥ - ركن العلانية في جريمة القذف والسب لإيكفى لتوافره أن تكون عبارات القذف والسب قد تضمنتها شكوى متداولتها أيدي الموظفين بحكم عملهم .
		وجوب توافر قصد الجاني لإذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه .
		عدم استظهار الحكم المطعون فيه الدليل على قصد الطاعة إذاعة ما أسنده إلى المطعون ضده قصور .
٤٧٩	٩٧	(الطن رقم ٩١٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٣)
		٦ - توافر حسن النية . عدم كفايته تبريرا للطعن في أعمال الموظفين . وجوب إقترانه بإثبات صحة الوقائع المسنده إلى الموظف العمومي .
٥٨١	١١٧	(الطن رقم ٢٤٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١١)
		٧ - خلو الحكم من بيان المستندات التي اتخذ منها دليلا على صحة وقائع التذمة قصور .
٥٨١	١١٧	(الطن رقم ٢٤٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١١)
		٨ - الدفع بالإعفاء من العقاب لحسن النية في جريمة القذف والبلاغ الكاذب في حق موظف عام . دفع جوهري . علة ذلك ؟
٩٢٦	١٩٢	(الطن رقم ٤٢٩٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		قرارات إدارية
		إقامة مالك الأرض الزراعية بالقرية مسكنا خاصا له أو ما يتخادم أرضه طبعنا لشروط قرار وزير الزراعة رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٩ . غير مؤتم . أثر ذلك ؟ (الطن رقم ١٥٨٨ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠) .. ١٠٣ ٥٠٧
		قصد جنائي
		١ — قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر . استخلاص توافره . موضوعي . (الطن رقم ٢٤٥٠ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/١/١) .. ٣ ٢٠ (الطن رقم ٢٥٠٣ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/١/١٩) .. ٦ ٣٧ (الطن رقم ٦١٣ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٣/١٤) .. ٧١ ٣٥٦ (الطن رقم ٨٦٧ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٣/٣١) .. ٨٦ ٤٢٣ (الطن رقم ٨٨٢ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٦) .. ٩٠ ٤٤١
		٢ — جريمة إصدار شيك بدون رصيد . مناط تحققها ؟ الأسباب التي دعت إلى إصدار الشيك . دوافع لا أثر لها على المسؤولية الجنائية . (الطن رقم ٢٣٥٩ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/١/٢١) .. ١٢ ٦٨
		٣ — مجرد تمسك المطعون ضده بالمحرر المزور . وكونه صاحب المصلحة في تزويره . عدم كفايته للتدليل على ارتكابه التزوير أو علمه به . (الطن رقم ٤٣٣١ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢) .. ٢٦ ٩٣٣

صفحة	القاعدة	
		٤ - القول بتوافر العلم بالتقليد . موضوعي .
١٨١	٣٥	(الطعن رقم ٤٤٤٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٩)
		٥ - العلم في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة . استفادته من ظروف الدعوى وملابساتها . تحدث الحكم عنه صراحة . غير لازم . شرط ذلك ؟
٢٣٢	٤٧	(الطعن رقم ٢٥٨٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)
٦٦٩	١٣٨	(الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٦)
		٦ - جريمة انتاج خبز ناقص الوزن . توافرها بمجرد انتاجه ناقصا مهما ضؤل مقدار النقص فيه . أثر ذلك ؟
٢٥٥	٥١	(الطعن رقم ٤٥٨١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣)
		٧ - القصد الجنائي في جريمة التزوير . موضوعي . لا يلزم التحدث عنه صراحة في الحكم مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .
٢٩٠	٦٠	(الطعن رقم ٤٨٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٤)
١١٠	٦٤	(الطعن رقم ٤٨٧٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٩)
		٨ - القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها بالمادتين ٧٠ ، ٧٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ . تقدير قيام القصد الجنائي فيها أو انقضاؤه . موضوعي . مثال لتسبيب غير معيب .
٢٩٥	٦١	(الطعن رقم ٥٥٣٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٦)
		٩ - مساءلة السكران فاقد الشعور والاختيار عن القتل العمد . شرطها ؟
٣٥٦	٧١	(الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - جنابة القتل العمد تميزها بقصد إزهاق روح المجني عليه . اختلافه عن القصد الجنائي العام المتطلب في سائر الجرائم . أثر ذلك ؟
		مثال لتسبب معيب .
٥٧٢	١١٥	(الطن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٠)
		١١ - توافر حسن النية . عدم كفايته تبريرا للطعن في أعمال الموظفين . وجوب اقترانه بإثبات صحة الوقائع المسندة إلى الموظف العمومي .
٥٨١	١١٧	(الطن رقم ٢٤٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١١)
		١٢ - مناط تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادتين ١٦٤ ، ١٦٦ عقوبات ؟
٢٧٠	١٥٥	(الطن رقم ٤١٥٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٢)
		١٣ - إدانة المتهم بجريمة التبديد . دون إثبات قيام القصد الجنائي لديه . قصور يعيب الحكم .
		القصد الجنائي في جريمة التبديد . ماهيته ؟
٨٢٧	١٦٩	(الطن ١٧٤٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٨)
		١٤ - كفاية توافر القصد الجنائي العام لتحقيق أحداث جريمة الجروح عمدا .
		تحدث الحكم عن هذا النقض استقلا . غير لازم . كفاية أن يكون مستفادا من وقائع الدعوى .
٨٣٠	١٧٠	(الطن رقم ٤٢١٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١)

صفحة	القاعدة	
		١٥ - إشارة الحكم إلى المستندات التي قدمها الطاعن تمسكا بدلائلها على انتفاء مسئوليته في جريمة بناء على أرض زراعية دون ترخيص . وعدم تحدته عنها . قصور و إخلال بحق الدفاع .
٩٢٢	١٩١	(الطعن رقم ٥٥١٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٥)
		١٦ - تقدير توافر العلم الذي يتوافر به القصد الجنائي في جريمة إدارة محل عام للدعارة . موضوعي . مثال لرد سائق على دفاع بانتفاء ركن العلم .
١٠٦٩	٢١٨	(الطعن رقم ٢١٩٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨)
		وراجع أيضا : إثبات " بوجه عام "
		(القاعدة رقم ١٤٠ بالصحيفة رقم ٦٨٠) وإختلاس (القاعدة رقم ١٣٧ بالصحيفة رقم ٦٦٥) وتبديد (القاعدة رقم ١٧٨ بالصحيفة رقم ٨٦٦) وجريمة " أركانها " (القواعد أرقام ٩٧ و ١١٣ و ١٢٣ و ١٥٥ و ١٨٤ بالصفحات أرقام ٤٧٩ و ٥٦١ و ٦٠٨ و ٧٥٩ و ٨٩٣) وحكم " تسببه تسبب معيب " (القاعدة رقم ١٨٣ بالصحيفة رقم ٨١٧)

صفحة	القاعدة
	وسلاح (القاعدة رقم ٣١ بالصحيفة رقم ١٥٥ وضرب أفضى إلى موت (القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٧٣٦) وغش (القاعدة رقم ٣٩ بالصحيفة رقم ١٩٧) وقذف (القاعدة رقم ٩٥ بالصحيفة رقم ٤٦٨) ومسؤولية جنائية (القاعدة رقم ٨٢ بالصحيفة رقم ٨٧٤) ومفرقات (القاعدة رقم ١١٨ بالصحيفة رقم ٥٨٦) ومواد مخدرة (القاعدة رقم ١١٢ و ١٧٧ بالصحيفتين رقمي ٥٤٧ و ٨٥٩)
	قضاء عسكري
	قرار جهة القضاء العسكري في صدد اختصاصه . لا يقبل تحقيقا . المادة ٤٨ قانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ . قرار النيابة العسكرية بعدم اختصاص القضاء العسكري بالجريمة . أثره . وجوب الفصل فيها من القضاء العادي .

الصفحة	القاعدة	
١٤٦	٢٩	<p>قضاؤه على خلاف القانون بعدم اختصاصه ولائيا بنظر الدعوى . منه للتصومة . أثر ذلك . جواز الطعن فيه بالنقض .</p> <p>(الطعن رقم ٤٤٨٨ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٣)</p> <p>وراجع أيضا :</p> <p>إختصاص</p> <p>(القاعدة رقم ١٨٣ بالصحيفة رقم ٨٨٧)</p> <p>وتقدم</p> <p>(القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم ٢٠٩)</p> <p>ومحكمة عسكرية</p> <p>(القاعدتان رقم ١٠٠ و ١٨٣ بالصحيفتين رقمي ٤٩٠ و ٨٨٧)</p> <p style="text-align: center;">قمار</p> <p>١ — ثبوت أن لعب القمار وقع في طريق عام . لاثباته أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٠٨ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/١/٥)</p> <p>٢ — عدم جواز لعب القمار أو مزاوله أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور في المحال العامة . مستغل المحل ومديره مسئولان عما يقع خلافا لذلك . المسادتان ١٩ ، ٣٨ قانون ٣٢١ لسنة ١٩٥٦ لتحقيق الربح المستهدف في لعب القمار باستحقاق ثمن طعام أو شراب أو بالحصول على ما يقوم بهال .</p> <p>تمام جريمة لعب القمار عدم توقفه على قبض ثمن الطلبات فعلا . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٥٦٠٥ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/١٧)</p>
٣٧٦	٧٦	

(ك)

كحول . كسب غير مشروع . كفالة

كحول

خلو القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم وتحصيل رسوم الإنتاج والإستهلاك على الكحول من النص على المسؤولية المفترضة في جانب مالك المحل المنتج أو مديره . أثر ذلك ؟
مثال لتسيب معيب .

(الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٦) ١٥٠ ٧٢٤

كسب غير مشروع

خضوع كافة العاملين بالجهاز الإداري في الدولة . عدا شاغلي فئات المستوى الوظيفي الثالث لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع الذي صدر في ظل العمل بقانون العاملين المدنيين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين المدنيين بالدولة وحلوله محل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ واستحداثه للدرجة الثالثة المعادلة لفئات المستوى الوظيفي الثاني في القانون الملغى والذي كان شاغله خاضعين لأحكام قانون الكسب غير المشروع رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ . مؤداه ؟

قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة المطعون ضده استنادا إلى أن الدرجة الثالثة المستحدثة مساوية للمستوى الوظيفي الثالث في القانون الملغى . خطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٤٨٧٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٩) ٦٥ ٣١٨

صفحة	القاعدة	كفالة
		١ - مصادرة الكفالة في حالة القضاء بعدم قبول الطعن أو رفض أو عدم جواز أو سقوطه . مناطها . أن يكون إيداع الكفالة واجبا . انتفاء موجب الإيداع . أثره ؟ الإشكال في التنفيذ يتبع الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية .
١٠٠٠	١٨	(الطعن رقم ٢٧٣٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)
		٢ - تدبير الوقف عن العمل بدون مرتب إعمالا لحكم المادة ١٨/٣ مكررا عقوبات . ليس من العقوبات المقيدة للحرية . وجوب إيداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بقبول الطعن شكلا .
٩٥١	١٩٧	(الطعن رقم ٤٧٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٧)
		٣ - تدبير الإيداع في مؤسسة الرعاية الاجتماعية المنصوص عليه بالمادة ٧ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ . عقوبة مقيدة للحرية . أثر ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٠٧٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٩)
١١٠٠	٢٢٤	

(م)

مأمورو الضبط القضائي . محاكم أمن الدولة . محال صناعية
وتجارية . محاماة . محضر جلسة . محكمة استئنافية .
محكمة الاحداث . محكمة الإعادة . محكمة أمن الدولة .
محكمة الجنايات . محكمة الموضوع . محكمة النقض .
محكمة أول درجة . محكمة ثان درجة . مسئولية جنائية .
مسئولية مدنية . مستشار الإحالة . مسئولية تقصيرية .
مرور . مصادرة . معارضة . مفرقات .
مناجم ومحاجر . مواد مخدرة . موظفون عموميون .

مأمورو الضبط القضائي

١ - تغيب مأمور الضبط القضائي عن مقر عمله حقه في إنبابة
مساعدته باتخاذ إجراءات الاستدلال . علة ذلك ؟

(الطعن رقم ٤٤٢٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٠) ١٩٤ ٩٣٧

٢ - حق مأمور الضبط القضائي في الإستعانة بغيره في إجراء
القبض والتفتيش . شرط ذلك ؟

(الطعن رقم ٥٢٣٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٨) ١٩٩ ٩٦٢

٣ - إختيار المحقق لمكان التحقيق متروك لتقديره .
علة ذلك .

(الطعن رقم ٥٢٣٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٨) ١٩٩ ٩٦٢

وراجع أيضا :

إستجواب .

(القواعد أرقام ٩٠ و ١٩٩ و ٢١٣ بالصفحات أرقام ٤٤١

و ٩٦٢ و ١٠٣٨) .

الصفحة	القاعدة	
		وتفتيش . (القاعدتان رقا ٦٣٠ و ١٤٨ بالصيحتين رقمي ٣٠٥ (٧١٦)
		إختصاص مأموري الضبط القضائي :
		١ — يكفي للقول بقيام حالة التلبس باحراز المخدر أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ عن وقوع الجريمة . تبين المادة المخدرة قبل التفتيش . عدم لزومه .
١٤٩	٣٠	(الطعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٤)
		٢ — ضباط الشرطة من مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم . المادة ٢٣ إجراءات معاملة بالقانون ٢٦ لسنة ١٩٧١ . ثبوت أن ضابط المباحث الذي قام بالضبط والتفتيش في دائرة اختصاصه قد استعان ببعض زملائه من مأموري الضبط القضائي وبعض رجال الشرطة المرين في ذلك . وتم ضبط الجريمة تحت إشرافه . صحيح . مخالفة ذلك . عيب .
١٨٦	٣٦	(الطعن رقم ١٨٣٨ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/١٠)
		٣ — إختصاص مأموري الضبط القضائي . مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم . المادة ٢٣ إجراءات . خروجهم عن دائرة اختصاصهم . أثره : إعتبارهم من رجال السلطة العامة المشار إليهم في المادة ٣٨ إجراءات . تجاوز مأمور الضبط القضائي لاختصاصه المكاني إلا لضرورة . غير جائز .
٢٥٨	٥٢	(الطعن رقم ٤٤٨٥ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢٤)

الرقم	القاعدة	صفحة
٨٤١	٩٠	٤ - الدفع ببطلان التفتيش والاستجواب لمصوله خارج دائرة الاختصاص المكاني لمأمور الضبط المكاني وبطلان الاعتراف . لا تقبل إثارته لأول مرة أمام النقض . إمتداد اختصاص مأمور الضبط القضائي إلى جميع من اشتركوا في الدعوى التي بدأ تحقيقها أينما كانوا . قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق لا يمنع مأموري الضبط من القيام بواجباتهم المنوط بهم القيام بها عملاً بالمادة ٢٤ لإجراءات . (الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦)
٧١٦	١٤٨	٥ - اختصاص مأموري الضبط القضائي مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم . أثر ذلك ؟ مجازة مأمور الضبط القضائي حدود اختصاصه المكاني . ظروف اضطرارية مفاجئة . لا عيب . (الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)
٩٦٢	١٩٩	٦ - الكشف عن الجريمة والتوصل إلى مرتكبها . من مهمة مأمور الضبط القضائي . المادة ٢١ إجراءات . أثر ذلك . وحده ؟ (الطعن رقم ٥٢٣٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٨)
محاكم أمن الدولة		
١ - التصديق على الأحكام . عدم وجوبه إلا بالنسبة للأحكام الصادرة في الموضوع بالإدانة أو بإبراء المواد ١٢		

الصفحة	القاعدة	
		و ١٣ و ١٤ و ١٥ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ .
١٠٣	١٩	(الطعن رقم ٢٧٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)
		٢ - إختصاص محاكم أمن الدولة بالجرائم التي تقع بالمخالفة للأوامر العسكرية الصادرة من رئيس الجمهورية لا يسلب المحاكم العادية إختصاصها بالفصل فيها . عملاً بقانون الطوارئ . أساس ذلك ؟
		تحقق المصلحة في النعي على الحكم . عدم تطبيقه أحكام الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ رغم إلزام المحكمة عند تطبيقها للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الحد الأدنى للعقوبة المقررة به . أساس ذلك ؟
		القضاء بوقف تنفيذ عقوبة الحبس . لا ينفي مصلحة الطاعن في النعي على الحكم . علة ذلك ؟
١٠٣	١٩	(الطعن رقم ٢٧٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)
		٣ - عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكّلة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ بأي وجه .
		إنغلاق باب الطعن بالاستئناف . أثره . عدم جواز الطعن بالنقض . الحكم خطأ من محكمة الاستئناف المستأنفه في الاستئناف المرفوع من الطاعن بقبوله شكلاً لا ينشئ للحكوم عليه طريقاً من طرق الطعن حظره القانون .
١٣٠	٢٥	(الطعن رقم ٢١٣٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٣)
		٤ - محاكم أمن الدولة العليا تشكيلها . المادتان ١ ، ٢ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ ؟

الْقَاعِدَةُ	سُفْهَةٌ	
		إختصاصها دون غيرها بنظر جنایات معينة حددتها المادة الثالثة من ذات القانون منذ العمل به . علة ذلك وأثره ؟
٢٨٤	٥٩	(الطعن رقم ٤٨٣٩ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٣/٣)
		٥ — وجوب أن يكون رئيس محكمة أمن الدولة العليا بدرجة رئيس محكمة استئناف . م ٢ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الحكم .
٨٤٢	١٧٢	(الطعن رقم ٢٣٨٩ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢)
محال عامة		
		١ — عدم جواز لعب القمار أو مزاولة أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور في المحال العامة . مستغل المحل ومديره مسئولان عما يقع خلافا لذلك . المادتان ١٩ ، ٣٨ قانون ٣٢١ لسنة ١٩٥٦ . تحقق الربح المستهدف في لعب القمار باستحقاق ثمن طعام أو شراب أو بالحصول على ما يقوم بهمال .
		تمام جريمة لعب القمار . عدم توقيفه على قبض ثمن الطلبات فعلا . مثال .
٣٧٦	٧٦	(الطعن رقم ٥٦٠٥ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٣/١٧)
		٢ — تقدير توافر العلم الذي يتوافر به التقصيد الجنائي في جريمة دارة محال عام للدعارة . موضوعي .
		مثال لرد سائق على دفاع بانتفاء ركن العلم .
١٠٦٩	٢١٨	(الطعن رقم ٢١٩٣ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨)

القاءة	صفحة
محال صناعية وتجارية	
إضافة آلة جديدة في ورشة نجاره . يعد تعديلا فيها بزيادة القوى الحركة . عدم جوازه إلا بموافقة الجهة المنصرفة منها وخصه الورشة . أساس ذلك وأثره ؟	
(الطعن رقم ٢٣٢٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٧)	١٦٧
٨١٤	
محاماه	
١ - الطعن بالنقض في قرارات مجلس نقابة المحامين الفرعية باعادة الإعلان عن فتح باب الترشيع لنقابة المحامين . عدم جوازه . أساس ذلك ؟	
(الطعن رقم ٩٣٠١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٥)	١ نقابات ٣
٢ - اشتراط الفقرة الخامسة من المادة ٥١ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ في شأن المحاماه فيمن يفيد اسمه بمجدول المحامين أن يكون غير متجاوزا لسن الخمسين من عمره . حده ؟	
(الطعن رقم ٦١٦٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٩)	٢ نقابات ٦
٣ - تولى محام تحت التمرين - وحده - الدفاع عن المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات . أثره : بطلان إجراءات المحاكمة . أساس ذلك ؟	
(الطعن رقم ٢٧٣٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)	٢٠
١١٤	
٤ - للمعامي أن يتولى واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة . شرط ذلك ؟	
التعارض المخل بحق الدفاع . مناطه ؟	
(الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٩)	٦٣
٣٠٥	

صفحة	القاعدة
	٥ - توقيع أسباب الطعن بتوقيع غير مقروء . إعتبارها موقعة من غير ذى صفة . لا يغير من ذلك أن يكون التوقيع نيابة عن محام مقبول أمام محكمة النقض . أساس ذلك وأثره ؟
٤٠٠	٨١ (الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٥)
	٦ - إستعداد المدافع عن المتهم أو عدم إستعدادة . موكل إلى تقديره حسبما يملكه عليه ضميره . وتقاليده مهنته .
٤٣٥	٩٩ (الطعن رقم ١٠٢٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٤)
	٧ - تولى ثلاثة محامين الدفاع عن الطاعن وطلب أولهم إجراء تحقيق ومعاينة . نزول الثاني صراحة عن هذا الطلب . واكتفاء الثالث بطلب القضاء بالبراءة دون اعتراض من الطاعن أو تعقيب من المحامي الأول . إعراض المحكمة بما طلبه الأول . لا إخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟
٥٤٧	١١٢ (الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٥)
	وراجع أيضا :
	إجراءات :
	(القاعدتان رقم ٦٧ و ٧٥ بالصحيفتين رقمي ٣٢٥ و ٣٧٠)
	ودفاع "الإخلال بحق الدفاع" . مالا يوفره .
	(القاعدة رقم ٩٩ بالصحيفة رقم ٤٨٥)
	ونقض :
	(القواعد أرقام ١٧ و ١٨ و ١٢٩ و ١٣٤ و ٢٠٤)
	و ٢٢٠ بالصفحات أرقام ٩٢ و ١٠٠ و ٦٣٧ و ٦١٤ و ٩٨٨
	(١٠٣٢ و

صفحة	القاعدة	محضر الجلسة
		١ - الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات حصول تلاوة تقرير التلخيص. ورود هذا البيان في ديباجة الحكم. لا عيب. حد ذلك وأساسه ؟
١٥٩	٣٢	(الطن رقم ٤٤١٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨)
		٢ - إغفال القاضي التوقيع على محاضر الجلسات لا أثر له على صحة الحكم. طالما أنه قد وقع على هذا الحكم.
١٨١	٣٥	(الطن رقم ٤٤٤٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٩)
		٣ - الحكم يكمل محضر الجلسة في خصوص إجراءات المحاكمة دون أدلة الدعوى. خلو محضر الجلسة من إثبات تأجيلات النطق بالحكم. لا عيب.
٢٤٨	٥٠	(الطن رقم ٢٥٤٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣)
		٤ - إغفال إثبات مد أجل الحكم في محضر الجلسة. لا مصلحة للنياحة العامة أو الخصوم. في النعي بشأنه.
٢٤٨	٥٠	(الطن رقم ٢٥٤٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣)
		٥ - خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم كاملا لا يعيب الحكم. طالما لم يتمسك بإثباته في محضر الجلسة.
٢٣٥	٦٧	(الطن رقم ٥٧٠٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١١)
		٦ - عدم وجود المذكرة التي قدمها الطاعن بالجلسة ضمن المفردات المتضمنة طلبه أصليا الحكم بالبراءة واحتياطيا سماع شهود الإثبات لا ينفي تقديمه لها مادام أن الثابت بمحضر الجلسة أنه قدم مذكرة.
٨٥١	١٧٥	(الطن رقم ٤٢٤٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٤)

	القاعدة	
١٠٠٤	٢٠٨	<p>٧ - حكم "بياناته . بيانات الديباجة" . محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص سائر بيانات الديباجة . عدا التاريخ .</p> <p>(الطن رقم ٤٣٥٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)</p> <p>وراجع أيضا :</p> <p>إجراءات : "إجراءات المحاكمة" .</p> <p>(القاعدة رقم ٦٧ بالصحيفة رقم ٣٣٥)</p> <p>ودفاع : الإخلال بحق الدفاع مالا يوفره .</p> <p>(القاعدة ٦٦ ، ١٠٤ ، ٣٧ بالصحيفتين رقم ٥١٣٤)</p>
٢٣٧	٤٨	<p>١ - استجابة المحكمة الاستئنافية طلب مسمع شهود المتهم وسماعهم فعلا . قضاؤها من بعد تأييد الحكم المستأنف لأسبابه .</p> <p>مفاده ؟</p> <p>(الطن رقم ٥٤١٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)</p>
٣٣٥	٦٧	<p>٢ - فصل المحكمة الاستئنافية في الدعوى على أساس التعديل الذي أجرتة محكمة أول درجة في عناصر الخطأ والذي أنصب عليه الاستئناف وكان الطاعن على علم به عند استئناف الحكم .</p> <p>لا إخلال بحق الدفاع .</p> <p>(الطن رقم ٥٧٠٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١١)</p>
٤٦٨	٩٥	<p>٣ - إلغاء الحكم الغيابي الاستئنافي بالحكم الصادر في المعارضة الاستئنافية . أثره ؟</p> <p>(الطن رقم ٤٥٢٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٨)</p>

الْقَاعِدَةُ	صَفْحَةُ
٤ - تشكيل محكمة الأحداث من قاض يعاونه خبيران أحدهما على الأقل من النساء . استثناء من الأصل العام . قصره على محكمة أول درجة . دون المحكمة الاستئنافية . أساس ذلك ؟	
(الطن رقم ١٦٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢١)	١٦٢
(والطن رقم ٢١٤٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٠)	١٥٣

وراجع أيضا :

محكمة أول درجة

(القاعدة رقم ١٢١ بالصيغة رقم ٥٩٨)

محكمة الأحداث

١ - الحدث هو من لم تجاوز سنة ثمان عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة . المادة الأولى من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ . المناط في تقدير سن المتهم في هذا الخصوص هو بوثيقة رسمية فإن لم تكن فبواسطة خبير . م ٣٢ من ذات القانون . البطاقة الشخصية . للمحكمة الركون إليها في تقدير سن الحدث . علة ذلك ؟

قضاء محكمة الجنايات بعدم اختصاصها نظر الدعوى إعتبارا بأن المتهم حدثا . استنادا إلى تقدير الخبير . ثبوت أنه تجاوز سن الأحداث بناء على أوراق رسمية . إعتبار طعن النيابة في الحكم طالبا بتعيين المحكمة المختصة . أساس ذلك ؟

(الطن رقم ٢٤٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)

٨٨

٢ - قضاء محكمة الأحداث بتقدير التسليم المنصوص عليه في البند الثاني من المادة السابعة من قانون الأحداث على

الرقم	القاعدة	صفحة
	<p>متهم جاوز سنه الخامسة عشرة سنة . خطأ في تطبيق القانون جواز استئنافه . م ١/٤٠ من قانون الاحداث .</p> <p>واجب المحكمة الاستئنافية تصحيح هذا الخطأ بالحكم وفق القانون . مخالفتها هذا النظر وإعادتها الأوراق للنياية العامة لاتخاذ شئونها فيها . حجبا عن نظر الموضوع . وجوب النقض والإحالة .</p>	
٢٠٤	٤١ (الطن رقم ٤٥٦٤ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٨٢)	
	<p>٣ — تشكيل محكمة الأحداث من قاض يعاونه خبيران أحدهما على الأقل من النساء . استثناء من الأصل العام . قصره على محكمة أول درجة . دون المحكمة الاستئنافية . أساس ذلك ؟</p>	
٧٩٢	١٦٢ (الطن رقم ٤١٦٩ لسنة ٥٢ ق — جلسة ٢١/١٠/١٩٨٢)	
	<p>٤ — قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث اقتضاض المتهمين . متعلقة بالنظام العام . ثبوت أن المتهم كان حدثا وقت ارتكاب الجريمة وأن الحكم المستأنف صدر ضده من محكمة عادية لولاية لها بالفصل في الدعوى واجب المحكمة الاستئنافية الوقوف في قضائها عند حد إلغاء الحكم المستأنف علة ذلك ؟</p>	
٨٥٥	١٧٦ (الطن رقم ٢٤٣٠ لسنة ٥٢ ق — جلسة ٩/١١/١٩٨٢)	
	<p>محكمة الإعادة</p> <p>١ — إعادة المحاكمة طبقا لنص المادة ٣٩٥ أ.ج . محاكمة مبتدأة . أثر ذلك ،</p>	
٥٦١	١١٣ (الطن رقم ١٢٧٤ لسنة ٥٢ ق — جلسة ٩/٥/١٩٨٢)	
٨٣٠	١٧٠ (الطن رقم ٤٢١٧ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١/١١/١٩٨٢)	

صفحة	القاعدة	
		٢ - عدم تقيد القاضي بما يتضمنه حكم صادر في ذات الواقعة على متهم آخر .
٥٦١	١١٣	(الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٩)
		محكمة أمن الدولة
		١ - وقّع الجريمة في فتوه سريان أمر عسكري . مؤداه ؟
		المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة . لم يسلبها قانون الطوارئ شيئاً من اختصاصها . أساس ذلك وأثره ؟
١٦٥	٣٣	(الطعن رقم ٤٤٢٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨)
		٢ - إحالة الدعوى إلى محكمة أمن الدولة العسكرية العليا بإجراء صحيح . خروجها من ولاية ساطة التحقيق . أثر ذلك ،
٩٥٤	١٩٨	(الطعن رقم ٤٧١٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٧)
		وراجع أيضا :
		إختصاص :
		(القاعدة رقم ١٩ بالصحيفة رقم ١٠٣)
		محكمة الجنايات
		١ - الحدث هو من لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة . المادة الاولى من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ . المناط في تقدير سن المتهم في هذا الخصوص هو بوثيقة رسمية فإن لم تكن فبواسطة خبير .
		م ٣٢ من ذات القانون . البطاقة الشخصية . للمحكمة الركون إليها في تقدير سن الحدث . هل ذلك ؟
		قضاء محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى اعتبارا بأن المتهم حدثا . استنادا إلى تقدير الخبير . ثبوت أنه يتجاوز

الرقم	القاعدة	ملاحظة
٨٨	١٦	<p>من الاحداث بناء على أوراق رسمية . إعتبار طعن النيابة في الحكم طلبا بتعيين المحكمة المختصة . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٧)</p>
١١٤	٢٠	<p>٢ - تولى محام تحت التمرين - وحده - الدفاع عن المتهم بجناية . أمام محكمة الجنايات . أثره : بطلان إجراءات المحاكمة أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٣٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)</p>
١٧٣	٣٤	<p>٣ - سقوط الحكم الغيابي وإعادة المحاكمة في مواجهة المتهم . لا يهدر الأدلة التي تضمنتها أوراق الدعوى . للمحكمة أن تستند إليها في قضائها . ولها أن تورد في حكمها أسباب الحكم الغيابي . حد ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٤٤٩٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨)</p>
٢٨٤	٥٩	<p>٤ - محاكم أمن الدولة العليا . تشكيلها . المادتان ١ و ٢ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ ؟</p> <p>إختصاصها دون غيرها بنظر جنايات معينة حددتها المادة الثالثة من ذات القانون منذ العمل به . علة ذلك وأثره ؟</p> <p>(الطعن رقم ٤٨٣٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٣)</p>
٣٢٢	٦٦	<p>• - حق محكمة الجنايات عند إعادة محاكمة متهم كان غائبا أن تورد أسباب الحكم الغيابي الساقط أساسا لحكمها . متى كانت تصلح لحمل قضائها بالإدانة .</p> <p>(الطعن رقم ٤٨٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٠)</p>
٤٨٥	٩٩	<p>٦ - حق محكمة الجنايات في تقدير إرباط الجنبنة بالجناية المحالة إليها . أساسه ومداه .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٢٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٤)</p>

صفحة	القاعدة	
٦٦٩	١٣٨	٧ - ثبت أن محكمة الجنايات لم تدبين أن الواقعة تعد جنحة إلا بعد تلاوة أقوال الشهود وسماع دفاع الطاعن. وجوب الحكم فيها بعدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة الجزئية. مناطه ؟ التقرير القانوني الخاطيء. لا يعيب الحكم. حد ذلك ؟ (الطن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٦)
		٨ - المحاكمات الجنائية. قيامها على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة وتسمع فيه الشهود. سواء لإثبات التهمة أو لنفيها. تحديد القانون لإجراءات إعلان المتهم من يرى من الشهود. لم يقصد به الإخلال بهذه الأسس.
		شهود الواقعة. على المحكمة إجابة طلب الدفاع سماعهم ولو لم يذكروا في قائمة شهود الإثبات. وسواء أعلنهم المتهم أو لم يعلنهم. أساس ذلك ؟
		عدم إجابة المحكمة طلب الدفاع سماع شاهدين والرد عليه بما لا يسوغه. على الرغم من اتصال الواقعة بالمطالب سماعهما عنها ولزوم سماعهما للفصل في الدعوى. يعيب الحكم.
٨٧٠	١٧٩	(الطن رقم ٢٤٦٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١١)
١١٠٤	٢٢٥	(والطن رقم ٥٢٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٩)
		٩ - جواز نذب رئيس محكمة بالمحاكم الابتدائية في حالة الاستعجال للجلوس بمحكمة جنايات أمن الدولة العليا. ومن أدوار إنعقادها. أساس ذلك وحده ؟
١٠٢٠	٢١٠	(الطن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)
		وراجع أيضا :
		حكم "وصف الحكم".
		(القاعدة رقم ١٨٠ بالصيغة رقم ٨٧٤)

القاعدة
صفحة

محكمة الموضوع

سلطانها في تقدير الدليل :

١ - حق محكمة الموضوع في الأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك .

تقدير صحة ما يدعيه المتهم من أن إقراره كان نتيجة إكراه .
موضوعي .

٣١ (الطن رقم ٢٥٠٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٩) ... ٦

٢ - وزن أقوال الشاهد وتقدير ظروف الإدلاء بها .
موضوعي .

أخذ المحكمة بأقوال شاهد . مفاده . إطراحها الاعتبارات التي سبقت لحملها على عدم الأخذ بها . لها ألا تأخذ بنالة شهود النفي . مادامت لم تطعن إليها .

١٤٩ (الطن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٤) ... ٣٠

٢٣٧ (والطن رقم ٥٤١٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠) ... ٤٨

٧٢٨ (والطن رقم ٤١٣٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٥) ... ١٥١

٢١٠ (والطن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥) ... ٦٢

٣ - نفي التهمة . دفاع موضوعي . أثر ذلك ؟

١٦٥ (الطن رقم ٤٤٢٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨) ... ٣٢

٤ - تبرئة المطعون ضدهما من تهمة الشروع في تهريب بضائع لعدم ثبوت الواقعة في حتمها . قضاء ضمنى في الدعوى المدنية برفضها . ولولم ينص على ذلك في المنطوق علة ذلك ؟

١٨٦ (الطن رقم ١٨٣٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١) ... ٣٦

صفحة	القاعدة	
		٥ - عدم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد المتعددة . كفاية إيرادها ما تيسر إليه منها . عدم التزامها ببيان علة ذلك أو تحديد موضع الدليل من الأوراق . مادام له أصل فيها .
٢٣٧	٤٨	(الطعن رقم ٥٤١٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)
٩٠٢٠	٢١٠	(والطعن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)
		٦ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال المتهم في حق آخر وإن عدل عنها بعد ذلك .
٢٩٠	٦٠	(الطعن رقم ٤٨٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٤)
		٧ - عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي . إطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها يفيد إطراحها جميع الاستدلالات التي ساقها الدفاع لجمالها على عدم الأخذ بها
٥١٣	١٠٤	(الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢)
١٦٥	٣٣	(والطعن رقم ٤٤٢٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨)
٣٧٠	٧٥	(والطعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٦)
		٨ - تناقض أقوال شهود الإثبات في بعض تفاصيلها . لا يعيب الحكم مادام قد حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه .
٣٨٤	٧٨	(الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٧)
٧٢٨	١٥١	(والطعن رقم ٤١٣٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٥)
٧٣٦	١٥٢	(والطعن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٧)
		٩ - حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية شرطه ؟
٥٤٣	١١١	(الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٤)
٥٨١	١١٧	(والطعن رقم ٢٤٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١١)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - العبرة في المحاكمات الجنائية . باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه . إطمئنان الحكم إلى أن الماطعون ضدها كانت مكرهة على التوقيع المتضمن استلامها منقولاً لها . النعى عليه في هذا الشأن . جدل موضوعي .
٦٥٧	١٣٥	(الطن رقم ١٧٣١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢ / ٦ / ٥)
		١١ - ساند الادلة في المواد الجنائية . مؤداه ؟
٦٨٠	١٤٠	(الطن رقم ١٦١١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢ / ٦ / ٨)
٨٤٧	١٧٤	(الطن رقم ٤٢٣٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢ / ١١ / ٤)
		١٢ - تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير . تختص به محكمة الموضوع .
		عدم التزام المحكمة باستدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته . مادام أن الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متج .
		قرار المحكمة في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . تحضيري للمحكمة العدول عنه .
٧٣٦	١٥٢	(الطن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢ / ١٠ / ٧)
		١٣ - عدم التزام المحكمة أن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها .
٧٣٦	١٥٢	(الطن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢ / ١٠ / ٧)
		١٤ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن . موضوعي .
٨٣٠	١٧٠	(الطن رقم ٤٢١٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢ / ١١ / ١)

صفحة	القاعدة	
		١٥ - جواز الأخذ بأقوال المجن عليه . ولو تأخر في الإبلاغ أو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة . مادامت المحكمة كانت على بينة من ذلك .
٩٠١	١٨٦	(الطعن رقم ٤٢٨٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٠٨)
		١٦ - حق محكمة الموضوع في تحصيل أقوال الشاهد وتفهمها واستخلاص مراميها غير مقيدة بالأخذ بالأقوال الصريحة أو بدلوها الظاهر . مادامت لا تحرف الشهادة عن موضعها .
٩٣٠	١٩٣	(الطعن رقم ٤٤٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)
		١٧ - حق محكمة الموضوع في تقدير الأدلة وتجزئة أقوال الشاهد والمواءمة بين ما أخذته عنه و بين ما أخذته من قول آخرين . وأن تجمع بين هذه الأقوال جملة . إسقاط الحكم بعض ماورد بأقوال شاهد . مقاده . إطراحه .
٥٤٧	١١٢	(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٥)
		١٨ - الإقرار في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال . حق المحكمة في تقدير صحته . حده ؟
٩٦٢	١٩٩	(الطعن رقم ٥٢٢٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٨)
١٠٣٨	٢١٣	(والطعن رقم ٥٤٦٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٢)
		١٩ - الإقرار في المسائل الجنائية . من عناصر الاستدلال لمحكمة الموضوع إلا تعول عليه متى تراءى لها مخالفته للحقيقة والواقع .
١٠٠٤	٢٠٨	(الطعن رقم ٤٣٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢٠ - إحالة الحكم في بيان شهادة شاهد إلى ما ورد من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه . حد ذلك ؟
١٠٢٠	٢١٠	(الطعن رقم ٤٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)
		٢١ - كفاية الشك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم سنداً للبراءة . متى أحاطت المحكمة بالدعوى عن بصرو وبصريه . مثل .
١٠٤٦	٢١٤	(الطعن رقم ٤٣٢١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦)
		٢٢ - تطلب الفصل في الدعوى تحقيق دلائل بعينه . على المحكمة تحقيقه مادام ذلك ممكناً . استغناؤها عن تحقيق هذا الدليل وتضمينها حكمها أسباباً سائغة دعوتها إلى العدول عن تنفيذ ما سبق أن أمرت به من تحقيق هذا الدليل . لا تريب .
١٠٤٦	٢١٤	(الطعن رقم ٤٣٢١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦)
		٢٣ - حق محكمة الموضوع في الأخذ بقول الشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة . متى اطمأنت إليه . وأن تلتفت عما عداه دون بيان العلة أو موضع الدليل في أوراق الدعوى مادام له أصل ثابت فيها .
٣٨٤	٧٨	(الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٧)
		٢٤ - حق محكمة الموضوع في أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن إليه مادام له مأخذ صحيح من الأوراق .
٣٨٤	٧١	(الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٧)
٧٥٢	١٥٤	(والطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٢)
		٢٥ - عدم التزام محكمة الموضوع في أخذها بأقوال المتهم بنصها وظاهرها لها أن تأخذ منها ما تراه مطابقاً للقيفه .
٣٨٤	٧٨	(الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٧)

اللائحة	صفحة
٢٦ - محكمة الموضوع تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء والجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره .	
(الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٥٢ - جلسة ١٩٨٢/٣/٣١)	٨٦
(الطعن رقم ١٩٠٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٦)	١٣٨
(الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٨)	١٤٠
(الطعن رقم ٤١٣٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٥)	١٥١
٢٧ - حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وإطراح ما يخالفها .	
عدم التزامها بالاخذ بالأدلة المباشرة وحدها . حقها في استخلاص الصورة الصحيحة بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية .	
(الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦)	٩٠
(الطعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٤)	٣٠
(الطعن رقم ٤٤٩٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨)	٣٤
(الطعن رقم ٤٢١٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١)	١٧٠
٢٨ - لا يلزم في الأدلة التي يعتمد عليها الحكم أن ينبيء كل دليل منها و يقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى . علة ذلك ؟	
(الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦)	٩٠
(الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٨)	١٤٠
وراجع أيضا :	
إتبات " بوجه عام "	
(القاعدة رقم ١١٣ بالصحيفة رقم ٥٦١)	

القاعدة	مادة
و إجراءات " إجراءات المحاكمة "	
(القاعدة رقم ١٥٧ بالصحيفة رقم ٧٦٩)	
و آفتيش	
(القاعدة رقم ١١٢ بالصحيفة رقم ٥٤٧)	
و جريمة	
(القاعدة رقم ٣٤ و ١٥٥ بالصحيفتين رقمي ١٧٣ و ٧٥٩)	
و حكم . " تسليبه . تسليب غير معيب "	
(القاعدة رقم ١٥٥ بالصحيفة رقم ٧٥٩)	
و خطأ	
(القاعدة رقم ٦٧ بالصحيفة رقم ٣٣٥)	
و دعوى مدنية	
(القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٧٠٧)	
و دفاع " الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره "	
(القاعدة رقم ١٨١ بالصحيفة رقم ٨٧٩)	
و دفع	
(القاعدة رقم ١٠٤ بالصحيفة رقم ٥١٣)	
و رابطة سببية	
(القاعدة رقم ١٥٢ و ٢٠٨ بالصحيفتين رقمي ٧٣٦ و ١٠٠٤)	
و سبق إصرار	
(القاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم ٤٤١)	

صفحة	القاعدة	
		وقصد جنائي
		(القاعدتان رقم ٦١ و ١٥٥ بالصحيفتين رقمي ٢٩٥ و ٧٥٩)
		وقذف
		(القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٢٤٨)
		وما مورر الضبط القضائي
		(القاعدة رقم ٩٥ بالصحيفة رقم ٤٤١)
		ومحكمة الجنايات
		(القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٦٦٩)
		ومسؤولية تمصيرية
		(القاعدة رقم ٦٧ بالصحيفة رقم ٢٣٥)
		ومواد مخدرة
		(القاعدة رقم ١٧٧ بالصحيفة رقم ٨٥٩)
		سلطتها في تقدير العقوبة .
		١ - تقدير العقوبة في حدود النص المنطبق . موضوعي .
		أثر ذلك ؟
١٠٣	١٩	(الطعن رقم ٢٧٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)
		٢ - تقدير العقوبات . موضوعي . حد ذلك ؟
٩٠٦	١٨٧	(الطعن رقم ٤٢٨٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
		٣ - تقدير مبررات الزانة أو عدم قيامها موكل لقاضي الموضوع .
١٠٥٤	٢١٥	(الطعن رقم ٥١٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦)

القاعدة	منحة
سلطانها في تقدير العذر .	
راجع تموين :	
(القاعدتان ٤٦ و ٥٤ بالصحيفتين رقمي ٢٢٧ و ٢٦٤)	
سلطانها في تعديل وصف التهمة :	
١ - عدم تقييد محكمة الموضوع بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الواقعة . واجبا راد الواقعة المطروحة بعد تحييدها إلى الوصف القانوني الصحيح . حدد ذلك ؟	
(الطن رقم ٥٤١١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)	٤٩
(والطن رقم ٢٧٣٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)	١٩
(الطن رقم ٢١٩٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢ ١٢/٢١)	٢١٨
٢ - حق المحكمة في إسباغ الوصف الصحيح على الواقعة . دون لفت نظر الدفاع . مادامت الواقعة المسادية التي اتخذتها أساسا لوصفها هي بذاتها الواقعة الواردة بأمر الإحالة .	
(الطن رقم ٢٢٧٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١ / ١٩)	١٦
وراجع أيضا : دفاع "الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره"	
(القاعدة رقم ٢١٦ بالصحيفة رقم ١٠٥١)	
سلطانها في تقدير وقوع الجريمة .	
٣ - العاهة المستديمة في مفهوم المادة ٢٤٠ عقوبات ؟	
تقدير قيام العاهة . موضوعي . أثر ذلك ؟	
(الطن رقم ٤٤٧٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢)	٢٤
	١٢٧

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الفصل في امتناع مسئولية المتهم لوجوده في حالة سكر • وقت مفارقة الجريمة • موضوعي • بشرط أن يكون سائغا •
٣٥٦	٧١	(الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٨٢) وراجع أيضا :
		دفع : الدفع بالإعفاء من العقاب • (القاعدة رقم ٩٥ بالصحيفة رقم ٤٦٨) نظرها الدعوى والحكم فيها :
		طالب التحقيق والتأجيل لتقديم مستندات المبدى في مذكرة قدمت بعد حجز الدعوى للحكم • عدم التزام المحكمة بإجابته أو الرد عليه •
٩٢	١٧	(الطعن رقم ٢٧٢٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٧/١/١٩٨٢) محكمة النقض راجع : إختصاص : (القاعدتان رقم ٢٠٢ و ٢٠٣ بالصحيفتين رقمي ٩٧٩ و ٩٨٤) وارتباط : (القاعدة رقم ١٤٩ بالصحيفة رقم ٧٢٠) وإعدام : (القواعد أرقام ١ و ١٣ و ٩٠ و ١١٥ و ٢٠١ بالصفحات أرقام ١١ و ٧٢ و ٤٤١ و ٥٧٢ و ٩٧٣)

القاعدة
صفحة

وحكم "تسليمه . تسليم معيب" .

(القاعدة رقم ٨٩ بالصحيفة رقم ٤٣٨)

وسلاح :

(القواعد أرقام ٩٣ ، ١٢٥ ، ١٢٧ بالصفحات أرقام ٤٦١

و ٦٢١ و ٦٢٩)

وطب :

(القاعدة رقم ٩٤ بالصحيفة رقم ٤٦٥)

وعقوبة "تطبيقها" "وقف تنفيذها"

(القواعد أرقام ٢٨ و ٣٣ و ٢١٧ بالصفحات أرقام ١٤٢

و ١٦٥ و ١٠٦١)

وقانون "قانون أصلح" .

(القواعد أرقام ٩ و ٥٦١ و ١٠٢ و ١٥٨ بالصفحات

أرقام ١٤٢ و ١٦٥ و ١٠٦١)

ونقض :

(القواعد أرقام ١ و ١٠٨ و ١٩٦ و ٢١٢ و ٢١٣

بالصفحات أرقام ١١ و ٥٣٢ و ٩٤٧ و ١٠٣٢ و ١٠٣٨)

محكمة أول درجة

راجع : أحداث .

(القاعدة رقم ١٥٣ بالصحيفة رقم ٧٤٧)

ودعوى مدنية :

(القاعدة رقم ١٢١ بالصحيفة رقم ٥٩٨)

ودعوى جنائية :

(القاعدة رقم ١٢١ بالصحيفة رقم ٥٩٨)

صفحة القاعدة

محكمة ثاني درجة

راجع : إجراءات " إجراءات المحاكمة " .

(القاعدتان رقم ٦١ ر ٧٠ بالصحيفتين رقمي ٢٩٥ و ٣٥١)

وأحداث :

(القاعدة رقم ٤١ بالصحيفة رقم ٢٠٤)

مسئولية جنائية

١ - حالات الإثارة أو الاستفزاز أو الغضب . لا تنفي
نية القتل .

٢٠ ٣ (الطعن رقم ٢٤٥٠ لسنة ٥١ - جلسة ١٠/١/١٩٨٢)

٢ - جريمة إصدار شيك بدون رصيد . مناط تحققها ؟
الأسباب التي دعت إلى إصدار الشيك . دوافع لا أثر لها
على المسؤولية الجنائية .

٦٨ ١٢ (الطعن رقم ٢٣٥٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢١/١/١٩٨٢)

٣ - عدم تحدث الحكم صراحة وعلى استقلال من علم المتهم
بتقليد الأوراق المالية التي يتعامل بها . لا يعيبه . مادامت
الوقائع كما أثبتتها تفيد توافر هذا العلم لديه .

١٨١ ٣٥ (الطعن رقم ٤٤٤٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ٩/٢/١٩٨٢)

٤ - تحقق مسؤولية الشاهد زورا . مناطها ؟

الفصل في مخالفة الشهادة للحقيقة . موضوعي .

صفحة	القاعدة	
		إثبات الحكم أن الشاهدين شهدا بما تنطق به شواهد الحال وظاهر المستندات . عدم توافر أركان الجريمة .
٢٩٩	٦٢	(الطعن رقم ٥٧٢٤ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٣/٧)
		٥ — كفاية أن يكون من شأن الشهادة الزور أن تؤثر في الحكم ولولم يتحقق ذلك بالفعل .
٢٩٩	٦٢	(الطعن رقم ٥٧٢٤ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٣/٧)
		٦ — صيانة العقار وترميمه واجب على مالكة . تقصيره في ذلك يوجب مساءلته .
٣٣٥	٦٧	(الطعن رقم ٥٧٠٨ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٣/١١)
		٧ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه مدنيا وجنائيا . موضوعي . عدم إذعان شاغلي العقار بطاب الإخلاء الموجه إليهم لا ينفى عن الطاعن الخطأ المستوجب لمساءلته . كون الخطأ مشتركا بين المتهم وغيره لا يمنع من مساءلته . مثال لتسبيب غير معيب على توافر ركن الخطأ .
٣٣٥	٦٧	(الطعن رقم ٥٧٠٨ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٣/١١)
		٨ — الفصل في إمتناع مسئولية المتهم لوجوده في حالة سكر . وقت مفارقة الجريمة . موضوعي . بشرط أن يكون سائغا .
٣٥٦	٧١	(الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٣/١٤)
		٩ — مساءلة السكران فاقد الشعور والاختيار عن القتل العمد . شرطها ؟
٣٥٦	٧١	(الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٣/١٤)

صفحة	القاعدة	
		١٠ - التسوية بين المسؤولية الافتراضية لأصحاب المخازن والمسئولية عن إدارتها وبين المسؤولية الفعلية لمن يقارف الفعل المنهى عنه . أساسها والحكمة منها ؟
		إعتراف الطاعنة بإدارتها للمغز بسبب مرض زوجها . مساءلتها بناء على هذا الاعتراف . لا عيب .
٤٠٣	٨٢	(الطن رقم ٥٦١٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٧) ..
		١١ - عدم مساءلة الشخص جنائيا عن عمل غيره . الموكل هو الذي يمد محاميه بالمعلومات اللازمة لكتابة مذكرة دفاعه . أثر ذلك ؟
٤٠٧	٨٣	(الطن رقم ٥٤٤٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٨) ..
		١٢ - ثبوت إتحاد الفكرة وتطابق الإرادات بين المتهمين لي التعدي . أثره : وجوب مساءلتهم متضامنين مدنيا عما وقع منهم أو من أحدهم من فعل غير مشروع . عدم ثبوت الاتفاق بينهم . لا أثر له في قيام المسؤولية التضامنية . أساس ذلك ؟
٦١٤	١٢٤	(الطن رقم ٩٣٠٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٨) ..
		١٣ - الأصل أن من يشترك في أعمال المدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصي . صاحب البناء لا يسأل جنائيا هما يصيب الناس من الأضرار . عند إقامة البناء . بسبب عدم إتخاذ الاحتياطات المعتولة إلا إذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص . إن عهد به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسؤوليته . هذا المقاول هو الذي يسأل عن نتائج خطئه . مثال .
٦٨٦	١٤١	(الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٨) ..

صفحة	القاعدة	
		١٤ - خلو القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم وتحصيل رسوم الإنتاج والاستهلاك على الكحول من النص على المسؤولية المفترضة في جانب مالك المحل المنتج أو مديره . أثر ذلك ؟ مثال لتسبب معيب .
٧٢٤	١٥٠	(الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٦) ١٥ - مسؤولية المتهم . في جريمة الضرب أو إحداث جرح عمدا . عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي . لا يدفع المسؤولية إلا ما يقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة .
٧٣٦	١٥٢	(الطعن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٧) ١٦ - إثبات الحكم في حق الطاعن تعمد قذف المحجى عليها بمصباح مشتمل . لا ينال من مسؤوليته من بعد - لا يكون قد قصد غير تهديدها . هالة ذلك ؟
٧٣٦	١٥٢	(الطعن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٧) ١٧ - سبق الإصرار على الضرب المفضى إلى موت في حق المتهمين . أثره : تضامنهم في المسؤولية عن تلك الجريمة كفاعلين أصليين . المادة ٣٩ عقوبات .
٨٣٠	١٧٠	(الطعن رقم ٤٢١٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١) ١٨ - إدانة صاحب المخبز بمقولة أنه لم يبارح المدينة التي بها مخبزه وتوقيع عقوبتي الحبس والغرامة عليه وإغفال التحدث عما لمرضه المذلول عليه بشهادة مرضية من أثر على إمكان استمرار إشرافه ورقابته على العمل بالمخبز . قصور . أساس ذلك ؟
٩٤٣	١٩٥	(الطعن رقم ٤٤٣٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١)

صفحة	القاعدة
	<p>وراجع أيضا : أسباب الإباحة "الدفاع الشرعي" . (القاعدة رقم ٢٢٢ بالصحيفة رقم ١٠٩٣)</p> <p>وإيجار أماكن . (قاعدة رقم ١٣٩ بالصحيفة رقم ١٧٦)</p> <p>وتأمين . (القاعدة رقم ٧٩ بالصحيفة رقم ٢٩١)</p> <p>وتسجير جبري . (القاعدة رقم ١٤٩ بالصحيفة رقم ٧٢٠)</p> <p>وحكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب " . (القاعدة رقم ٢٠٨ بالصحيفة رقم ١٠٠٤)</p> <p>ورابطة سببية . (القاعدة رقم ٢٠٨ بالصحيفة رقم ١٠٠٤)</p> <p>وقمار . (القاعدة رقم ٧٦ بالصحيفة رقم ٣٧٦)</p> <p>مسئولية مدنية</p> <p>١ - مسئولية المتبوع عن فعل تابعه . أساسها ومناط تحققها ؟ (الطن رقم ١٩٤٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٤) ١٤٦ ٧٠٧</p> <p>٢ - الأحكام الصادرة في غيبة المسئول عن الحقوق المدنية والمعتبرة حضوريا . بدء ميعاد استئنافها بالنسبة له من تاريخ إعلانه بها . أساس ذلك ؟ (الطن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٥) ١٦٤ ٨٠١</p>

الصفحة	القاعدة	
١٠٠٤	٢٠٨	<p>٣ — إدانة الطاعن عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله كفايتها لبيان وجه الضرر المستوجب للتعويض . عدم بيان الحكم من بعد الضرر بنوعيه وعناصره . لا يعيبه . علة ذلك؟</p> <p>(الطنن رقم ٤٣٥٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)</p> <p>وراجع أيضا :</p> <p>مسئولية جنائية .</p> <p>(القاعدتان رقما ١٢٤٠٦٧ بالحققتين رقما ٦١٤٠٣٣٥)</p>
		<h3>مستشار الإحالة</h3>
٨٠	١٤	<p>١ — الأمر الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية . من النيابة العامة . أو مستشار الإحالة . بداءة . وجوب إشتماله على الأسباب التي بني عليها . عدم إقتضاء القانون . تسبب الأمر الصادر من مستشار الإحالة أو من غرفة المشورة بتأييد القرار الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى . إعتبار ما يورده أيهما من أسباب . مكا لا أسباب الأمر المطعون فيه وجوب النظر إلى أسبابهما معا كوحدة واحدة .</p> <p>(الطنن رقم ٢٧٤٠ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/١/٢٤)</p>
٩٥٤	١٩١	<p>٢ — إحالة الدعوى . إلى محكمة أمن الدولة العسكرية العليا بإجراء صحيح . خروجها من ولاية سلطة التحقيق . أثر ذلك؟</p> <p>(الطنن رقم ٤٧١٤ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٧)</p> <p>وراجع أيضا :</p> <p>سـلاح .</p> <p>(القاعدة رقم ٢٠٥ بالمحكمة رقم ٩٩٢) .</p>

القاعدة

صفحة

مسئولية تقصيرية

راجع مسئولية جنائية .

(القاعدة رقم ٦٧ بالصيغة رقم ٢٢٥)

مرور

- ١ - القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها
بالمادتين ٧٠ ، ٧٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ .
تقدير قيام القصد الجنائي فيها أو إنتفاؤه . موضوعي .
مثال لتسبب غير معيب .

٢٩٥ ٦١ (الطعن رقم ٥٥٢٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٦)

- ٢ - إكتفاء الحكم في بيانه لواقعة تقاضى أجر أكثر من
المقرر . بأن الطاعن لم يسلك الطريق الصحيح لدى توصيل
الراكب . دون أن يستظهر ما إذا كان تقاضى بالفعل اجرا
زائدا عن المقرر ومقدار الزيادة . قصور .

٧٦٩ ١٥٧ (الطعن رقم ١٨٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٤)

مصادرة

- ١ - سكوت الحكم في منطوقه عن بيان كنه المضبوطات
التي قضى بمصادرتها وبيانها في أسبابه التي يحمل المنطوق عليها .
لا عيب .

٢٧٦ ٥٧ (الطعن رقم ٤٦٨١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - وجوب الحكم بمصادرة اللخوم المضبوطة في جريمة إعريض لخم مذبوحة خارج السلخانة . أساس ذلك ؟
٤٢٠	٨٥	(الطن رقم ١٠٠١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٣٠)
		٣ - إحراز الأسلحة . غير محرم في الأصل . المصادرة وجوبا . شرطها ؟ . ثبوت عدم إسهام صاحب السلاح المرخص له به قانونا . في الجريمة . أثره ؟ .
٦٢٦	١٢٦	(الطن رقم ١٨٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٨)
		٤ - إغفال مصادرة اللخوم المضبوطة في جريمة بيعها في غير الأيام المصرح بها . خطأ في القانون . أساس ذلك ؟
٧١٣	١٤٧	(الطن رقم ١٧٧١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)
		٥ - المصادرة المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ . نطاقها ؟
١٠٢٧	٢١١	(الطن رقم ٥١٤٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢١)
		وراجع أيضا : تمويض . (القاعدة رقم ١٥٦ بالصحيفة رقم ٧٦٢) ومواد مخدرة . (القاعدة رقم ٤٠ بالصحيفة رقم ٢٠١)

القامعة	صفحة
معارضة	
قبولها :	
<p>مناطق التفرقة بين الحكم الصادر غيابيا من محكمة الجنايات الذي تقبل فيه المعارضة وذلك الذي يبطل إذا تم ضبط المتهم . بالوصف الذي رفعت به الدعوى . مثال . (الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٦)</p>	
١٣٨	٢٦٩
إعلانها :	
<p>١ - عدم وجوب إعلان المتهم بالجلسة التي حددت للنطق بالحكم . حد ذلك ؟ وعلمته ؟ (الطعن رقم ٢٥٤٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣)</p>	
٥٠	٢٤٨
<p>٢ - إعلان المعارض بالجلسة الاولى المحددة لنظر معارضته واجب . متى كان وكيله الذي قرر بالمعارضة . علمه ذلك ؟ تختلف المعارض وتأجيل نظر المعارضة . بوجوب إعلانها بالجلسة الجديدة . (الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٠)</p>	
١١٤	٥٦٦
<p>٣ - إعلان المعارضة لجهة الإدارة . وثبتت أنه مقسم بدولة أجنبية . أثره : بطلان الحكم . أساس ذلك ؟ عدم اتباع مرسومه القانون في إعلان ورقة التكليف بالحضور للقيم خارج البلاد يترتب عليه بطلانها وكذا إجراءات المحاكمة والحكم . أساس ذلك ؟ السادتان ٢٣٤ إجراءات و ١٣ مرافعات مثال . (الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٠)</p>	
١١٤	٥٦٦

الصفحة	القاعدة	
		٤ — تغيير مقر المحكمة . يوجب إعلان المتهم بالمقر الجديد . مخالفة ذلك إخلال بحق الدفاع .
٦٥١	١٣٣	(الطن رقم ١٥٥٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٢٩) نظرها والحكم فيها :
		١ — المعارضة في الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلاً تطرح على المحكمة أولاً الفصل في صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف فإن رأت أن قضاءه صحيح وقفت عند هذا الحد وإن رأت أنه خاطيء ألغته ثم انتقلت إلى موضوع الدعوى وحق لها في هذه الحالة فقط أن تعدل العقوبة المنقضى بها لصالح المعارض .
		تعرض المحكمة الاستئنافية لموضوع الدعوى أو للعقوبة المنقضى بها . قبل الفصل في صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف وإنهاؤها إلى تأييد الحكم المعارض فيه . خطأ واضطراب يميز محكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة .
١٢٣	٢٣	(الطن رقم ٤٣٦٩ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢)
		٢ — عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض إذا كان تخلفه بعذر وإلا كانت إجراءات المحاكمة معيبة . إهدار الشهادة الطبية . المثبتة لعذر المرض على مطلق القول بعدم الاطمئنان إليها وأنها مصطنعة . يجب الحكم .
٢٧٠	٥٥	(الطن رقم ٥٦٦٣ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢٧)
		٣ — الحكم الغيابي الصادر بتأييد حكم أول درجة القاضي بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير إذن . عدم إضراره بالمتهم .

الصفحة	القاعدة	
		الطعن فيه بطريق النقض من النيابة العامة يبدأ من تاريخ صدوره .
٦٦١	١٣٦	(الطعن رقم ٤٤٠٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٦)
		٤ - إلغاء الحكم الغيابي الاستثنائي بالحكم الصادر في المعارضة الاستثنائية . أثره ؟
٤٦٨	٩٥	(الطعن رقم ٤٥٢٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٨)
		٥ - الاحكام الصادرة في غيبة المسئول عن الحقوق المدنية والمقيدة حضوريا . بدء ميعاد استئنافها بالنسبة له من تاريخ إعلانه بها . أساس ذلك ؟
٨٠١	١٦٤	(الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٥)
		٦ - تشديد العقوبة المحكوم بها استئنافيا . بناء على معارضة المتهم وحده خطأ في القانون . وجوب تصحيحه بتأييد الحكم المعارض فيه . أساس ذلك ؟
١٠٧٩	٢١٩	(الطعن رقم ٥١٩٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨)
مفرقات		
		القصد الجنائي في جريمة إحراز المفرقات . مناط تحققه ؟
		ثبوت النية في استعمال المفرق في التخريب والإتلاف . غير لازم لتطبيق المادة ١٠٢/١ من قانون العقوبات . مادة الجلجنت . إعتبارها في حكم المفرقات . ولكنها ليست ذخائر . أساس ذلك وأثره ؟
٥٨٦	١١٨	(الطعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١١)

الرقم	القاعدة	صفحة
	مناجم ومحاجر	
	تأثير استخراج مواد المناجم والمحاجر بدون ترخيص . ملته ونطاقه ؟ مثال لتسبيب معيب .	
٦٨٩	١٤٢	(الطن رقم ١٧٨٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٩)
	مواد مخدرة	
	١ - تطبيق أحكام الإتفاقية الدولية للمخدرات الصادر بشأنها القرار الجمهوري رقم ١٧٦٤ لسنة ١٩٦٦ لا يؤثر في مجال تطبيق أحكام قانون المخدرات المعمول به . أساس لك ؟	
١٤٩	٣٠	(الطن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٤)
	٢ - نص المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وجوب تفسيره على هدى المادة ٣٠ عقوبات : أثر ذلك ؟	
	مثال لتسبيب معيب .	
٢٠١	٤٠	(الطن رقم ٤٥٦١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٤)
	٣ - سكوت الحكم في منظوقه عن بيان كنه المضبوطات التي قضى بمصادرتها وبيانها في أسبابه التي يحمل المنظوق عليها . لا عيب .	
٢٧٦	٥٧	(الطن رقم ٤٦٨١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٨)
	٤ - صحة الحكم بالإدانة في جرائم المخدرات . إقتضاؤها أن تكون المادة المضبوطة . في عداد المواد المخدرة المبينة حصرا بالقانون .	
	القطع بمادية المادة المضبوطة . لا يصلح فيه غير التحليل .	
٦٤٤	١٣١	(الطن رقم ١١٥٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٥)
	٥ - إحراز المخدر بقصد الإتجار واقعة مادية . تقديرها موضوعي .	
٨٥١	١٧٧	(الطن رقم ٢٤٥٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٠)

الصفحة	القاعدة
٨٥٩	١٧٧
	٦ - إيراد الحكم أن مدير الصيدانية عرض للبيع عدد من علب النانو درم كالسيوم بدون تذكرة طبية وضبط عدد منها بحوزته غير مقيدة بالدقتر الخاص . كفايته . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٤٥٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٠) ..
	راجع أيضا :
	ارتباط :
	القاعدة رقم ١٧٧ بالصحيفة رقم ٨٥٩
	وتعدى على القائمين على تنفيذ قانون مكافحة المخدرات :
	القاعدة رقم ١١ بالصحيفة رقم ٦٥
	وتفتيش :
	القاعدة رقم ٧٣ بالصحيفة رقم ٣٦٤
	وتلبس :
	القاعدة رقم ٣٠ بالصحيفة رقم ١٤٩
	دفاع "الإخلال بحق الدفاع ما يوفره" :
	(القاعدة رقم ١٢٠ بالصحيفة رقم ٥٩٥)
	وقصد جنائي :
	(القاعدة رقم ١١٢ بالصحيفة رقم ٥٤٧)
	ووصف التهمة :
	القاعدة رقم ١١٢ بالصحيفة رقم ٥٤٧

القاعدة
صفحة

موظفون عموميون

خضوع كافة العاملين بالجهاز الإداري في الدولة . عدا
شاغلي فئات المستوى الوظيفي الثالث لأحكام القانون رقم ٦٢
لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع الذي صدر في ظل
العمل بقانون العاملين المدنيين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين المدنيين
بالدولة وحلوله محل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ واستحداثه
لدرجة الثالثة المعادلة لفئات المستوى الوظيفي الثاني في القانون
الملغى والذي كان شاغلوه خاضعين لأحكام قانون الكسب
غير المشروع رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ مؤداه ؟

فضاء الحكم المطعون فيه براءة المطعون ضده إستنادا إلى
أن الدرجة الثالثة المستحدثة مساوية للمستوى الوظيفي الثالث
في القانون الملغى . خطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٤٨٧٢ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٣/٩) ٦٥

٣١٨

وراجع أيضا :

أحوال شخصية

(القاعدة رقم ٦٦ بالصيغة رقم ٣٢٢)

وتزوير "محركات رسمية

(القواعد أرقام ٦٤ و ١٦٣ و ١٩٤ بالصفحات أرقام ٣١٠

و ٧٩٥ و ٩٣٧)

ورشوة

(القاعدة رقم ٢١٧ بالصيغة رقم ١٠٦١)

ومأمورو الضبط القضائي

(القاعدة رقم ١٩٤ بالصيغة رقم ٩٣٧)

صفحة	القاعدة	
		(ن)
		نسب . نصب . نظام عام . نقد . نقض . نيابة عامة
		نسب
		المقصود بالفراش الذي يثبت به النسب ؟
		المراد بالنص على أن الولد للفراش ؟
٣٢٢	٦٦	(الطعن رقم ٤١٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٠)
		نصب
		١ - بيانات حكم الإدانة . المادة ٣١٠ إجراءات جنائية
		جريمة النصب المنصوص عليها بالمادة ٣٣٦ عقوبات .
		مناطق تحققها ؟
		إدانة الطاعن بجريمة النصب تأسيسا على استعماله طرقا احتيالية يسلب المحبى عليهم بعض ثرواتهم «لادعاء كذبا بإمكانه تسفيرهم للسعودية وإلحاقهم بعمل بها على غير الحقيقة دون امتطهار تلك الصور . قصور .
٥٣	٨	(الطعن رقم ٢٦٢٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٩)

صفحة	القاعدة	
		٢ - مناط تطبيق المادة ٢٣٦ عقوبات ؟ مناطق تحقق الطرق الاحتمالية في النصب ؟
٥٣	٨	(الطعن رقم ٢٦٢٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٩)
		٣ - مجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة مهما بالغ فيها مبديها . لا تتحقق بها الطرق الاحتمالية في النصب .
٥٣	٨	(الطعن رقم ٢٦٢٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٩)
		٤ - إنحسار صفة المساك عن الطاعن وتبقى الحكم إتخاذ صفة كاذبة أو استعماله طرعا احتمالية . أثره ؟
١٠٣٢	٢١٢	(الطعن رقم ٥٤٥٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢)
		وراجع أيضا : إرتباط
		القاعدة رقم ١٠٤ بالصيغة رقم ٥١٣)
		نظام عام
		١ - ميعاد الاستئناف من النظام العام . يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٠١	١٦٤	(الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٥)
		٢ - اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى من النظام العام .
		جواز الدفاع به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٨٧	١٨٣	(الطعن رقم ٢٢٧١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٦)
		وراجع أيضا : بطلان
		(القاعدة رقم ٧٥ بالصيغة رقم ٣٧٠)

القاعدة

صفحة

نقد

راجع :

إختصاص

(القاعدة رقم ١٠٠ بالصيغة رقم ٤٩٠)

وتلبس

(القاعدة رقم ١٠٠ بالصيغة رقم ٤٩٠)

نقض

إجراءات الطعن :

التقرير بالطعن وإيداع الأسباب وتوقيعها :

١ - التقرير بالطعن في الميعاد . دون تقديم الأسباب .
أثره . عدم قبول الطعن شكلا . ملة ذلك ؟

(الطعن رقم ٢٥٠٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٩) .. ٦ ٣٧
(والطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٠) .. ١١٥ ٥٧٢

٢ - قبول عرض النيابة قضايا الإعدام ولو تجاوزت الميعاد
المقرر لذلك .

(الطعن رقم ٢٥٠٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٩) .. ٦ ٣٧
(والطعن رقم ٢٥٠٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١) .. ١٣ ٧٣

٣ - التقرير بالطعن . ورقة شكية من أوراق الإجراءات
وجوب ان تحمل بذاتها موماتها الأساسية . عدم جواز تكملة
أى بيان فيه بأى دليل آخر خارج عنه غير مستمد منه .
ملة ذلك ؟

(الطعن رقم ٢٣٤٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٠) .. ٣٧ ١٩٠

مسحة	القاعدة	
		٤ - عدم إيداع أسباب الطعن في الميعاد . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .
٢٠٨	٤٤	(الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٦)
		٥ - توقيع أسباب الطعن بتوقيع غير مقروء . إعتبارها موقعة من غير ذي صفة . لا يغير من ذلك أن يكون التوقيع نيابة عن محام مقبول أمام محكمة النقض . أساس ذلك وأثره ؟
٤٠٠	٩١	(الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٥)
		٦ - الحكم الغيابي الصادر بتأييد حكم أول درجة القاضي بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير إذن . عدم إضراره بالمتهم . الطعن فيه بطريق النقض من النيابة العامة يبدأ من تاريخ صدوره .
٦٦١	١٣١	(الطعن رقم ٤٤٠٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٦)
		٧ - إقتصار الطاعن في بيان أسباب طعنه على الإحالة إلى أسباب طعن آخر . إعتبار الطعن خسلوا من الأسباب . أساس ذلك ؟
٦٨٠	١٤٠	(الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٨)
		٨ - التقرير بالطعن بالنقض . ورقة شكلية . وجوب حملها مفوماتها الأساسية . تكملتها بأي دليل خارج عنها . غير جائز . أساس ذلك ؟
		ورود التقرير عن بيانات فعلية وحكم ومحكوم عليه مختلف عن الحكم موضوع الطعن . وأسباب الطعن المودعة . هو والعدم سواء . أثر ذلك ؟
١٠٨٧	٢٢١	(الطعن رقم ٥٢٠١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨)

صفحة	القاعدة	
		٥ - تدبير الإيداع في مؤسسة الرعاية الاجتماعية المنصوص عليه بالمادة ٧ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ . عقوبة مقيدة للحرية . أثر ذلك ؟
١١٠٠	٢٢٤	(الطعن رقم ٥٠٧٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٩)
		وراجع أيضا :
		تقدم :
		(القاعدة رقم ١١٦ والصيغة رقم ٥٧٨) .
		إيداع الكفالة :
		تدبير الوقف عن العمل بدون مرتب إعمالا لحكم المادة ١١٨/٣ مكررا عقوبات . ليس من العقوبات المقيدة للحرية .
		وجوب إيداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٥٩ لقبول الطعن شكلا .
٩٥١	١٩٧	(الطعن رقم ٤٧٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٧)
		الصفة والمصلحة في الطعن :
		١ - اختصاص النيابة العامة بمركز قانوني خاص يميز لها الطعن في الحكم ولو لمصلحة المحكوم عليه .
١٦	٢	(الطعن رقم ٢٤٠٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٥)
٣٩١	٧٩	(وادع رقم ٤٥٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٠)
٨٠٧	١٦٥	(والطعن رقم ٢٣١٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٦)
١٠٧٩	٢١٩	(وادع رقم ٥١٩٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - عدم تقديم المحامي التوكيل الذي يخوله الطعن بالنقض نيابة عن المحكوم عليه أثره : عدم قبول الطعن شكلا . أساس ذلك ؟
٧٣	١٣	(الطعن رقم ٢٥٠٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١)
٩٢	١٧	(الطعن رقم ٢٧٢٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)
١٠٠	١٨	(الطعن رقم ٢٧٣٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)
٧٨٦	١٦١	(الطعن رقم ٢٢٧٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٩)
		٣ - الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها . حده ؟
٩٢	١٧	(الطعن رقم ٢٧٢٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)
٧٠٧	١٤٦	(الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٤)
		٤ - وجه الطعن . وجوب أن يكون متصلا بشخص الطامن .
١٥٩	٣٢	(الطعن رقم ٤٤١٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨)
		٥ - توقيع المقرر بالطعن بالنقض بتوقيع غير مقروء وخلق التقرير من بيان اسمه ووظيفته . أثره . عدم قبول الطعن شكلا . علة ذلك ؟
١٩٠	٣٧	(الطعن رقم ٢٢٤٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٠)
		٦ - النيابة العامة خصم عادل . أثر ذلك .
١٩٣	٣٨	(الطعن رقم ٤٥١٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٠)
٢٧٦	٥٧	(الطعن رقم ٤٦٨١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٨)
		٧ - صدور الحكم غيابيا بانتضاء الدعوى الجنائية بنقض المدة . جواز الطعن فيه بالنقض من النيابة العامة . أساس ذلك ؟
٢٠٩	٤٢	(الطعن رقم ٤٥٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - تقييد حق النيابة العامة في الطعن بقييد المصلحة . إنتفاء مصلحتها ومصلحة المحكوم عليه في الطعن . عدم قبوله المصلحة النظرية البحت . لا يؤبه بها . مثال .
٢٠٩	٤٢	(الطعن رقم ٤٥٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٥)
		٩ - تقديم المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض نيابة عن المحكوم عليه توكيلا صادرا له من والد الأخير الذي خلت الأوراق مما يفيد أنه قاصر . أثره . عدم قبول الطعن . أساس ذلك ؟
٦٣٧	١٢٩	(الطعن رقم ١٢٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٩)
		١٠ - تقرير محام بالطعن بالنقض نيابة عن المحكوم عليه . تقديمه توكيل صادر من الأخير لمحام آخر . وليس له أثره : عدم قبول الطعن شكلا . أساس ذلك ؟
٦٥٤	١٣٤	(الطعن رقم ١٦٠٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١)
		١١ - صدور التوكيل بعد صدور الحكم المطعون فيه وقبل التقرير بالطعن . دلالة . إنصراف إرادة الطاعن إلى توكيل محاميه بالتقرير بالطعن بالنقض .
٩٨٨	٢٠٤	(الطعن رقم ٥٠١٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٤)
		١٢ - تمسك الطاعن بإدخال شخص آخر في الدعوى عدم جسدها . طالما أنه لا يحول دون مساءلته عن الجريمة التي دين بها .
١٠٥٤	٢١٥	(الطعن رقم ٥١٩٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦)

صفحة	القاعدة	
		١٣ - تقرير محام الطعن نيابة عن المدعى بالحق المدني وتقديمه إثباتا لصفته توكيلا صادرا من الأخير لعدة محامين ليس من بينهم المحامي المقرر بالطعن . أثره . عدم قبول الطعن شكلا . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨) ٢٢٠
١٠٨٢		وراجع أيضا : إشكال في التنفيذ (القاعدة رقم ٦٩ بالصحيفة رقم ٢٤٨) ولارتباط (القاعدتان رقم ١٠٤ و ٢١٢ بالصحيفتين رقمي ١٢ و ١٠٢٨) سقوط الطعن : عدم تقدم الطاعة لتنفيذ العقوبة المفيدة لحرية المقضى بها عليها . أثره . سقوط الطعن . (الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٩) ٢٢٥
١١٠٤		نطاق الطعن : صدور الحكم القاضى بالإعدام معيبا بأحد العيوب التي أوردتها المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . وجوب نقضه المادة ٤٦ من ذات القانون . اتصال سبب نقض الحكم بغير المحكوم عليه بالإعدام . وجوب إمتداد أثر نقض الحكم إليه . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٥٠٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١) ١٣
٧٢		وراجع أيضا : نصب (القاعدة رقم ٨ بالصحيفة رقم ٥٣)

الرفعة	القاعدة	
		ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام
		١ - الطعن بالنقض في قرارات مجلس نقابة المحامين الفرعية بإعادة الاعلان عن فتح باب الترشيح لنقابة المحامين . عدم جوازه . أساس ذلك ؟
٣	١ نقابات	(الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٥)
		٢ - القرار الصادر من محكمة الجناح المستأنفة - منعقدة في غرفة مشورة - بعدم قبول طعن في أمر بالآ وجه لإقامة لدعوى الجنائية عن تهمة موجهة إلى موظف هام بالجريمة وقعت منه أثناء نأديته لوظيفته وبسببها . لا يجوز الطعن فيه بالنقض . أساس ذلك ؟
١١٧	٢١	(الطعن رقم ٤٣٦٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٣٠)
		٣ - عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة وفقا لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ . بإى وجه . إنغلاق باب الطعن بالاستئناف . أثره . عدم جواز الطعن بالنقض . الحكم خطأ من محكمة الجناح المستأنفة في الاستئناف المرفوع من الطاعن بقبوله شكلا لا بنشأ للمحكوم عليه طريقا من طرق الطعن يحظره القانون .
١٣	٢٥	(الطعن رقم ٢١٣٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢)
		٤ - رفع الدعوى المدنية بطريق التبعية للدعوى الجنائية وجوب الفصل فيهما معا . م ٣٠٩ . أ . ج ؟
		إنقال انفصل في أيهما . للدمى بها الرجوع إلى ذات المحكمة للفصل فيما اغفلته . م ١٩٣ مرافعات .
٢١٤	٤٣	(الطعن رقم ٤٥٨٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٦)

الصفحة	القاعدة
	٥ - صدور قرار من المحافظ بتعديل الجدول الملحق بالمرسوم بقانون الخالص بالتسعير حذفاً أو إضافة لا أثر له . علة ذلك ؟
	إدانة المتهم بجريمة بيع سمك بوري بأكثر من السعر المحدد دون أن يصدر وزير التموين قرار بتسعييره خطأ في القانون . أثر ذلك ؟
٢٦١	٥٣ (الطعن رقم ٤٥١٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٤)
	٦ - محاكم أمن الدولة العليا تشكيهاً . المادتان ٢٦١ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ ؟ إختصاصها دون غيرها بنظر جنابات معينة حددتها المادة الثالثة من ذات القانون منذ العمل به . علة ذلك وأثره ؟
٢٨٤	٥٩ (الطعن رقم ٤٨٣٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٣)
	٧ - حق النيابة العامة في الطعن بالنقض في الحكم الاستثنائي . ولو كان الاستئناف مرفوعاً من المتهم وحده . مادام الحكم الاستثنائي قد ألغى حكم محكمة أول درجة أو عدله . علة ذلك ؟ شرط ذلك عدم تسوية مركز المتهم . مثال .
٤٣٠	٨٧ (الطعن رقم ٥٤٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٣)
	٨ - إلغاء الحكم الغيابي الاستثنائي بالحكم الصادر في المعارضة الاستئنافية . أثره ؟
٤٦٨	٩٥ (الطعن رقم ٤٥٢٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٨)
	٩ - تبعية الحكم الصادر في الإشكال للحكم الصادر في موضوع الدعوى من حيث جواز أو عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض . مثال .
٤٧٦	٩٦ (الطعن رقم ١٥٦٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١١)

الصفحة	القاعدة	ملاحظة
٩٩٦	٢٠٦	١٠ - الحكم الصادر بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة. ليس منهيًا للتصومة في الدعوى المدنية أو مانعًا من السير فيها. أتردك ؟ (الطعن رقم ٥٥٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٤)
٩٩٦	٢٠٦	١١ - الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع بشرط جوازه ؟ مثال . (الطعن رقم ٥٥٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٤)
٩٩٦	٢٠٦	حالات الطعن . (أ) الخطأ في تطبيق القانون : ١ - إندرأج البطلان انتهى شاب الحكم تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٢٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . وجوب أن تنقص محكمة النقض الحكم من تلقاء نفسها . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٣٦٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٣)
١١	١	٢ - العقوبة المقررة لجرمة التعدي المنصوص عليها بالمادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الأشغال الشاقة المؤقتة والغرامة من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه . أعمال المادة ١٧ عقوبات لا يمس الحكم بالغرامة . مخالف ذلك . خطأ في القانون . يتعين تصحيحه . (الطعن رقم ٢٦٥٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٠)
٦٥	١١	٣ - العقوبة المقررة لجرمة إخفاء أشياء متحصلة من جريمة سرقة هي الحبس مع الشغل مدة لا تزيد على ستين . قضاء الحكم المطعون فيه بالغرامة فقط . خطأ . (الطعن رقم ٢٣٦٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٣)
١٢٨	٢٧	

الرقعة	صفحة
٤ - العقوبة المقررة لجريمة حراز سلاح نارى مششخن بغير ترخيص المنصوص عليها بالمادتين ٢/٢٠ ، ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل هى الأشغال الشاقة المؤقتة والمصادرة .	
نزول الحكم عند معاملة المتهم بالرأفة عملا بالمادة ١٧ عقوبات بالعقوبة إلى ثلاثة شهور . خطأ فى القانون . وجوب تصحيحه .	
(الطعن رقم ٤٤٨٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٣) ٢٨	١٤٢
٥ - القضاء العسكرى فى صدد اختصاصه . لا يقبل تعقبا المادة ٤٨ القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .	
قرار النيابة العسكرية بعدم اختصاص القضاء العسكرى بالجريمة . أثره : وجوب الفصل فيها من القضاء العادى . قضاؤه على خلاف القانون بعدم اختصاصه ولائيا بنظر الدعوى . منه للخصومة . أثر ذلك : جواز الطعن فيه بالنقض .	
(الطعن رقم ٤٤٨٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٣) ٢٩	١٤٦
٦ - جريمة إحراز سلاح نارى بغير ترخيص . مايكفى لتحقيقها ؟	
واجب المحكمة تجميع الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا . عدم تقيدها بالوصف الذى أسبغته النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم .	
نقى الحكم عن المطعون ضده الاتجار بغير ترخيص فى الأسلحة النارية وانتهاؤه إلى تبرئته دون بحث مدى انطباق مواد القانون	

الصفحة	القاعدة	
		على واقعة حيازة سلاح نارى بغير ترخيص . خطأ فى تطبيق القانون . أثر ذلك ؟
١٥٥	٢١	(الطن رقم ٤٤٩٠ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٦)
		٧ — ثبوت أن جريمتى التعدى على موظف عام والشروع فى سرقة اللتين دين الطاعن بهما مرتبطتين بتوقيع عقوبة واحدة عنهما . المادة ٢/٣٢ عقوبات .
		مخالفة ذلك . خطأ . وجوب تصحيحه .
٢٣٧	٤٨	(الطن رقم ٥٤١٠ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)
		٨ — جريمتا إقامة بناء بغير ترخيص وإقامته على أرض زراعية بدون ترخيص . قوامهما فعل ماضى واحد . تبرئة المتهم من الأخيرة لا يعفى المحكمة من التعرض للأولى . ولو لم ترد بوصف الانهام . أساس ذلك ؟
٢٤٤	٤٩	(الطن رقم ٥٤١١ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢)
		٩ — وجوب الحكم بمصادرة اللوم المضبوطة فى جريمة عرض لحوم مذبوحة خارج السلخانة . أساس ذلك ؟
٤٢٠	٨٥	(الطن رقم ١٠٠١ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)
		١٠ — واجب المحكمة تخيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقاً صحيحاً ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد . شرط ذلك ؟
		ثبوت أن صحيفة الحالة الجنائية لاتهم فى جريمة حيازة أجزاء رئيسية من سلاح نارى والى كانت تحت نظر المحكمة قد تضمنت سبق الحكم عليه بمقوبة مقيدة للحرية فى جريمة سرقة . وجوب

صفحة	القاعدة	
		تعديل وصف التهمة بإضافة الظرف المشدد وتوقيع العقوبة المقررة وفقا لنص المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل . مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون .
٤٦١	٩٣	(الظن رقم ١٠٠٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦)
		١١ - إحرار الأسلحة . غير محرم في الأصل .
		المصادرة وجوبا . شرطها ؟
		ثبوت عدم إسهام صاحب السلاح المرخص له به قانونا .
		في الجريمة . أثره ؟
٦٢٦	١٢٦	(الظن رقم ١٨٣٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٨)
		١٢ - ثبوت أن المطعون ضده قد تجاوز مدة سنة دون أن يسلم السلاح المرخص له به أو يجدد ترخيصه وجوب معاقبته بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه مخالفة ذلك . خطأ في القانون . وجوب تصحيحه . أساس ذلك ؟
٦٢٩	١٢٧	(الظن رقم ١٠٤٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٨)
		١٣ - مفاد نصوص المواد الأولى ، ٢/٢١ ، ٣٠ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ؟
		إنهاء الحكم المطعون فيه إلى أن قيام المطعون ضده بتعليه مبان تزيد تكاليفها على عشرين ألف جنيه بدون ترخيص وبالمخالفة للإرتفاعات القانونية بعد حصوله على مجرد موافقة لجنة الإعفاءات على ذلك لا مخالفة فيه للقانون . خطأ .
٧٠٢	١٤٥	(الظن رقم ١٨١١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٢)
		١٤ - إغنائى مصادرة اللحوم المضبوطة في جريمة بيعها في غير الأيام المصرح بها . خطأ في القانون . أساس ذلك ؟
٧١٣	١٤٧	(الظن رقم ١٧٧١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		١٥ — جدول التسعيرة الذي يرفع سعر السلعة . عدم اعتباره قانوناً أصحح للمتهم . أساس ذلك ؟ مثال .
٧٢٠	١٤٩	(الظن رقم ١٩٦١ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/١٥ ١٦ — عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة في جريمة بيع سلعة بسمو أكثر من المقرر وعدم الإعلان عن أسعار ما يعرض . المادة ٩ من القانون المعدل ٢٨ لسنة ١٩٥٧ ، مخالفة ذلك . خطأ . يوجب النقض والتصحيح .
٧٤٧	١٥٣	(الظن رقم ٢١٤٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٠/١٠) ١٧ — الأمر بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية . لا يصح افتراضه أو أخذه بالظن .
٧٧٦	١٥٩	(الظن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٠/١٩) ١٨ — إيجاب القانون الإعلان لاتخاذ إجراء أو بدء الميعاد مفاده . إحتساب ميعاد الاستئناف من تاريخ صدور الحكم المستأنف تأسيساً على أن تقديم الطاعنة مذكرة خلال حيز الدعوى للحكم يعد قرينة على علمها اليقيني بصدر الحكم ويقوم مقام الإعلان به . خطأ في تطبيق القانون .
٨٠١	١٦٤	(الظن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٥) ١٩ — حق النيابة في الاستئناف ولو لمصلحة المتهم . إدام الحكم جائز استئنائه . استئنافها الحكم الصادر في المعارضة . دون الحكم الغيابي . يمنع المحكمة الاستئنافية من تشديد العقوبة المقضى بها غيابياً بجانب الحكم ذلك خطأ في تطبيق القانون يوجب التصحيح .
٨٠٧	١٦٥	(الظن رقم ٢٣١٧ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢٠ - إختلال فكرة الحكم عن موضوع الدعوى وعناصر الواقعة . يعيبه بالتناقض والتخاذل . قضاء الحكم بالتعويض عن واقعة لم ترفع بها الدعوى . مخالفة للقانون .
٨٤٧	١٧٤	(الطن رقم ٤٢٣٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٤) ٢١ - لا محل للاجتهاد إزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه . تأيم حيازة وإحراز الأجزاء الرئيسية للسلاح . م ٣٥ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الملحق . عدم اشتراط انفرادها . أساس ذلك ؟ إنتهاء الحكم إلى تبرئة المطعون ضده بمقولة أن مناط التجريم وجود الأجزاء الرئيسية للسلاح على انفراد . خطأ في القانون .
٨٧٤	١٨٠	(الطن رقم ٢٥١٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٤) ٢٢ - عقوبة الغلق المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ أطلقها القانون من التوقيت . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . وجوب تصحيحة .
١٠٢٧	٢١١	(الطن رقم ٥١٤٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢١) ٢٣ - متى يكون لمحكمة النقض تصحيح الحكم والقضاء وفقا للقانون ؟ (الطن رقم ٥٤٥٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢)
١٠٣٢	٢١٢	٢٤ - إدانة الطاعن بجرائم تقليد خاتم إحدى الجهات الأجنبية والتزوير والنصب وتطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات . وتوقيع عقوبة الغرامة إلى جانب عقوبة الحبس المقررة وحدها

صفحة	القاعدة	
		عن الجريمة الأولى الأشد وجوب تصحيحه بإلغاء عقوبة الغرامة ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن . علة ذلك ؟
١٠٣٨	٢١٣	(الطعن رقم ٥٤٦٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢)
		٢٥ - تشديد العقوبة المحكوم بها إستثنافيا . بناء على معارضة المتهم وحده خطأ في القانون . وجوب تصحيحه بتأييد الحكم المعارض فيه . أساس ذلك ؟
١٠٧٩	٢١٩	(الطعن رقم ٥١٩٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨)
		(ب) بطلان الحكم .
		إعلان المعارض بالجلسة الأولى المحدة لنظر معارضته . واجب . متى كان وكيله الذي قرر بالمعارضة . علة ذلك ؟
		تخلف المعارض وتأجيل نظر المعارضة . يوجب إعلانه بالجلسة الجديدة .
٥٦٦	١١٤	(الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٠)
		راجع أيضا :
		إختصاص
		(القاعدة رقم ٥٩ بالصحيفة رقم ٢٨٤)
		وعقوبة .
		(القاعدتان رقم ٢١١٤١٦٥ بالصحيفتين رقمي ١٠٢٧٤٨٠٧)
		أسباب الطعن .
		(أ) ما يقبل منها :
		١ - وجوب اشتغال الحكم ولو كان صادرا بالبراءة على

صفحة	القاعدة	
		على الأسباب التي بني عليها . وإلا كان باطلا . المادة ٣١٠ . إجراءات . المراد بالتسبيب المعتبر ؟
٢٦	٤	(الطن رقم ٢٥٥٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٢) ٢ - الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية صاحبا في جرائم التهريب الجمركي وجوب التعرض له وتخصيصه . مخالفة ذلك . قصور .
٤٦	٧	(الطنان رقم ٢٦١٨ ، ٢٦٢٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٩) ٣ - مجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة مهما بالغ منها مبديها . لا يتحقق بها الطرق الاحتمالية في النصب .
٥٣	٨	(الطن رقم ٢٦٢٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٩) ٤ - قضاء محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى . اعتبارا بأن الاتهم حدثا إستنادا إلى تقدير الخبير . ثبوت أنه يجاوز من الأحداث بناء على أوراق رسمية . اعتبار طعن النيابة في الحكم طلبا بتعيين المحكمة المختصة أساس ذلك ؟
٨٨	١٦	(الطن رقم ٢٤٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٧) ٥ - إغفال الحكم تجديد مدة عقوبة الحبس الموقعة على الطاعن . تجهيل للمقوبة . بيانها في محضر الجلسة . عدم جدواه حالة ذلك ؟
١٢١	٢٢	(الطن رقم ٤١١٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٣١) ٦ - نص المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٦٠ وجوب قصره على هدى المادة ٣٠ عقوبات . أثر ذلك ؟ مثال لتسبيب معيب .
٢٠١	٤٠	(الطن رقم ٤٥٦١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٤)

القامدة	صفحة
٧ - أثر وفاة المرخص له بحمل وإحراز سلاح على الترخيص ؟	
دفاع الطعن بأن السلاح المضبوط لديه مرخص بمجازته لوالده الذي توفي قبل ضبطه بعشرة أيام . جوهرى . علة ذلك وأثره ؟	
(الطعن رقم ٤٥١٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٨٢) ٤٥	٢٢٣
٨ - إختصاص مأمورى الضبط القضائى . مقصور على الجهات التى يؤدون فيها وظائفهم . المادة ٢٢ إجراءات . خروجهم عن دائرة إختصاصهم . أثره : إعتبارهم من رجال السلطة العامة المشار إليهم فى المادة ٣٨ إجراءات .	
بمجاوز مأمور الضبط القضائى لإختصاصه المكانى إلا لضرورة . غير جائز .	
(الطعن رقم ٤٤٨٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٤/٢/١٩٨٢) ٥٢	٢٥٨
٩ - صدور قرار من المحافظ بتعديل الجدول الملحق بالمرسوم بقانون الخاص بالتسعير حذفاً أو إضافة لا أثر له علة ذلك ؟	
إدانة التهم بجرمنة بيع سلك بورى بأكثر من السعر المحدد دون أن يصدر وزير التموين قرار بتسعييره . خطأ فى القانون . أثر ذلك ؟	
(الطعن رقم ٤٥١٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٤/٢/١٩٨٢) ٥٣	٢٦١
١٠ - إحالة الحكم المطعون فيه إلى حكم سبق نقضه فى بيان وقائع الدعوى . يعيبه . علة ذلك ؟	
(الطعن رقم ٥٧٧٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١١/٣/١٩٨٢) ٦٨	٣٤٥

صفحة	القاعدة	
		١١ — إثارة دفاع الطاعنة أن الشاهد المنسوب لها ممارسة الدعارة معه شخص وهمي . وطلبه تحقيق هذا الدفاع وتمسكه به بمذكرة الختامية المصرح بها . وتقديمه تأييدا لهذا الدفاع صورة ضوئية لجواز سفر شخص آخر خالف الشاهد ويحمل ذات رقم جواز الوارد بحضور جمع الاستدلالات . دفاع جوهرى .
		الالتفات عنه . قصور . وإخلال بحق الدفاع .
٣٦١	٧٢	(الطعن رقم ٤٤١٧ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٤/٣/١٩٨٢)
		١٢ — الإذن بتفتيش شخص . جواز تنفيذه أينما وجد طالما جرى في دائرة اختصاص من أصدر الإذن ومن نفذه . ضبط المخدر مع المأذون بتفتيشه . يجعل الجريمة متباسبها أثر ذلك ؟
		كون الخطأ الذى تردى فيه الحكم قد حجبه عن نظر الموضوع وجوب النقض والإحالة .
٣٦٤	٧٣	(الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٤/٣/١٩٨٢)
		١٣ — وجوب بناء الأحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها . استناد الحكم إلى واقعة لأصل لها فى التحقيقات . يعيبه .
		مثال . مساءلة الطاعن عن تهمة تبديد محجوزات رغم أن التهمة الموجهة إليه . تبديد قود ومتقولات مودعه لديه . مفاده عدم تحييص الدعوى والإحاطة بظروفها وقضاء بما لأصل له فى الأوراق .
٣٩٧	٨٠	(الطعن رقم ٤٧٨٢ لسنة ٥١ ق — جلسة ٢٣/٣/١٩٨٢)

صفحة	القاعدة	
		١٤ - حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة . شرطه ؟ إثبات الحكم تقاضى المستأجر مبالغ من مستأجر آخر بموافقة المالك وقضاؤه بالبراءة على سند من استقاء صفة المؤجر في حقه دون مناقشة صور الوساطة في التأجير أو الاشتراك فيه . قصور .
٤٩٦	١٠١	(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)
		١٥ - تخلف الشاهد عن الحضور ولو بعد إعلانه لا يفيد أن سماعه أصبح متعذرا . أثر ذلك ؟ (الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٩)
٥٤٠	١١٠	١٦ - خلو الحكم من بيان المستندات التي اتخذ منها دليلا على صحة وقائع القذف . قصور .
٥٨١	١١٧	(الطعن رقم ٢٤٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١١)
		١٧ - المحاكمات الجنائية . قيامها على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود . عدم جواز الخروج على هذا الأصل إلا إذا تعذر سماع الشهود أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . انضمام محام إلى آخر ترافع عن الطاعن وتمسك بسماع شهادة ضابط المباحث إذا لم تقضى المحكمة بالبراءة . مفاده . إقراره بما ورد في مرافعة زميله وإعتبار طالب الاخير قائما .
٥٩١	١١٩	(الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١١)
		١٨ - دفع الطاعن بأن احتجازه مسكين في مدينة واحدة له ما يبرره وتدليله على صحة ذلك بما قدمه من مستندات جوهرى . وجوب التصدي له إرادا وردا .
٦٧٦	١٣٩	(الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٦)

الْقَاعِدَةُ	مَفْهُومُ
١٩ - تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد إيجار المباني السكنية المنشأة وفق أحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ومباني الإسكان الإدارى وفوق المتوسط المنشأة وفق أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل . الغير خاضعة لنظام تحديد القيمة الإيجارية المنصوص عليها بقوانين إيجار الأماكن زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها فى العقد مؤتم . أساس ذلك ؟ قول الحكم أن خضوع العقار لنظام استثمار المال العربى والأجنبى بطئ حرية المؤجر فى تحديد القيمة الإيجارية وكيفية حصولها عليها . دون استظهار ما إذا كانت المبالغ التى تقاضاها تدخل فى نطاق عند الإيجار من عدمه . قصور .	٨١٧
(الطن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٨) ١٦٨	٨١٧
٢ - المحاكمات الجنائية . قيامها عن التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة وتسمع فيه الشهود . سواء لإثبات التهمة أو لنفيها . تحدد القانون إجراءات إعلان المتهم من يرى من الشهود . لم يقصد به الإخلال بهذه الأسس .	٨٧٠
شهود الواقعة . على المحكمة إجابة طالب الدفاع سماعهم واو لم يذكروا فى قائمة شهود الإثبات . وسواء أعلنهم المتهم أو لم يعلنهم . أساس ذلك ؟	٨٧٠
عدم إحابة المحكمة طلبه الدفاع سماع شاهدين والرد عليه بما لا يسوغه . على الرغم من اتصال الواقعة المطلوب سماعهما عنها ولزوم سماعهما للفصل فى الدعوى . يعيب الحكم .	٨٧٠
(الطن رقم ٢٤٦٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١١) ١٧٩	٨٧٠
٢١ - حق مصلحة الجمارك فى التصالح مع المتهمين فى جرائم التهريب المنصوص عليها فى القانون رقم ٣١٣ لسنة ١٩٥٦ . طبيعة هذا التصالح وأثره ؟	٨٩٦
(الطن رقم ٣٦٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨) ١٨٥	٨٩٦

القاعدات	صفحة
٢٢ - قضاء الحكم الماطعون فيه بتعديل العقوبة المقضى بها بالحكم المستأنف باعتبار أنه تضمن عقوبة . على خلاف الواقع . يعيبه مثال .	
(الطن رقم ٤٢٨٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨) ١٨٧	٩٠٦
٢٣ - حظر محاكمة شخص عن الفعل ذاته مرتين . أساسه ؟	
(الطن رقم ٤٤٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢//١٢/٢) ١٩٦	٩٤٧
وراجع أيضا :	
إعدام .	
(القاعدتان رقا ١٠١١٥ - ٢ بالصحيفتين رقمي ٩٧٣٤٥٧٢)	
وإيجار أماكن .	
(القاعدتان رقا ١٠١٤١٠١ بالصحيفتين رقمي ٤٩٦ ٨٣٨٤)	
وتبديد .	
(القاعدة رقم ١٧٨ بالصحيفة رقم ٨٦٦)	
وتزوير .	
(القاعدة رقم ١٤٣ بالصحيفة رقم ٦٩٣)	
وتفادام	
(القاعدة رقم ١٢١ بالصحيفة رقم ٥٩٨)	
وتقليد .	
(القاعدتان رقا ٩٢ ١٨١٤ بالصحيفتين رقمي ٤٥٨ ٨٧٩٤)	

العمدة	صفحة
وتعمين .	
(القاعدة رقم ١٧٣ بالصحيفة رقم ٨٤٥)	
وحكم " تسليه . تسليه معيب " .	
(القواعد أرقام ١٠٧ ، ١٢٥ ، ١٤٢ ، ١٥٠ ، ١٥٧ بالصفحات	
أرقام ٢٩ ، ١٤ ، ١٢ ، ١٨ ، ٢٤ ، ٧٦٩)	
ودعوى مدنية .	
(القاعدة رقم ١٦٩ بالصحيفة رقم ٨٢٧)	
دفاع " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " .	
(القواعد أرقام ٩١ و ١٩٣ و ٢٠٠ و ٢٢٥ بالصفحات أرقام	
٤٥٤ و ٩٣٠ و ٩٦٩ و ١١٠٤)	
ورشوة .	
(القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ٩٣٠)	
وسلاح .	
(القاعدة رقم ٢٠٩ بالصحيفة رقم ١٠١٦)	
وطب .	
(القاعدة رقم ٩٤ بالصحيفة رقم ٤٦٥)	
وعقوبة .	
(القاعدتان رقم ١٠٨ ، ٢١٧ بالصحيفتين رقم ١٠٦١ ، ٥٣٢)	
وقتل خطأ .	
(القاعدة رقم ١٤١ بالصحيفة رقم ٦٨٦)	

الصفحة	القاعدة
	وقتل عمد .
	(القاعدتان رقما ٢٠٧٤٧١ بالصحيفتين رقمي ١٠٠٠٠٤٣٥٦)
	وقذف .
	(القاعدة رقم ٩٧ بالصحيفة رقم ٤٧٩)
	ونظام عام :
	(القاعدة رقم ١٦٤ بالصحيفة رقم ٨٠١)
	ونقض " حالات الطعن : الخطأ في تطبيق القانون " .
	(القاعدة رقم ١٧٤ بالصحيفة رقم ٨٤٧)
	ونية عامة .
	(القاعدة رقم ٧٩ بالصحيفة رقم ٣٩١)
	(ب) ما لا يقبل منها .
	١ - قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر استخلاص توافره . موضوعي .
٢٠	٣ ... (الطعن رقم ٢٤٥٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١)
٩٠	٩٠ ... (الطعن رقم ١٨٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦)
	٢ - تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسئوليته الجنائية . موضوعي . عدم الترام المحمدة بالاستمانة . بخير إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة .
٣٧	٦ ... (الطعن رقم ٢٥٠٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٩)
	٣ - الأمر الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية . من النيابة العامة . أو مستشار الإحالة . بداءة . وجوب اشتماله على الأسباب التي بني عليها .

الصفحة	القاعدة	
		عدم اقتضاء القانون . تسهيب الأمر الصادر من مستشار الإحالة ، من غرفة المشورة . بتأييد القرار الصادر بأن لاوجه لإقامة الدعوى . إعتبار ما يورده أيهما من أسباب . مكلا لأسباب الأمر المطعون فيه . وجوب النظر إلى أسبابهما معا كوحدة واحدة .
٨٠	١٤	(الطعن رقم ٢٧٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٤)
		٤ - كون الواقعة المسادية المبينة بأمر الإحالة هي بذاتها التي دارب عليها المرافعة . لا إخلال بحق الدفاع .
١٨١	٣٥	(الطعن رقم ٤٤٤٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٩)
		٥ - إغفال إثبات مد أجل الحكم في محضر الجلسة .
		لامصلحة للنياية العامة أو الخصوم في النقض بشأنه .
٢٤٨	٥٠	(الطعن رقم ٢٥٤٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣)
		٦ - وجه الطعن . وجوب أن يكون واضحاً محدداً . عدم إفصاح الطاعن عن ماهية الدفاع الذي ينمى على الحكم الإلتفات عنه . أثره ؟
١٥٩	٣٢	(الطعن رقم ٤٤١٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨)
٢١٩	٦٢	(الطعن رقم ٥٧٢٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٧)
		٧ - وجه الطعن وجوب أن يكون متصلاً بشخص الطاعن .
١٥٩	٣٢	(الطعن رقم ٤٤١٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨)
		٨ - فصل المحكمة الإستئنافية في الدعوى على أساس التعديل الذي أجرته محكمة أول درجة في عناصر الخطأ والذي أنصب عليه الاستئناف وكان الطاعن على علم به عند استئناف الحكم .
		لا إخلال بحق الدفاع .
٢٣٥	٦٧	(الطعن رقم ٥٧٠٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١١)

القامة	صفحة	
		٩ - عدم جواز إثارة شيء من وصف النهمة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٧	٣٣٥	(الطن رقم ٥٧٠٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١١/٣/١٩٨٢)
		١٠ - خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم كاملا لا يعيب الحكم طالما لم يتمسك بإثباته في محضر الجلسة .
٦٧	٣٣٥	(الطن رقم ٥٧٠٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١١/٣/١٩٨٢) -
		١١ - عدم تمسك الطاعن . أمام محكمة ثاني درجة . بطلب إعادة التحليل المبدى منه أمام محكمة أول درجة . إعتباره متنازلا عنه . أساس ذلك وأثره ؟
٧٠	٣٥١	(الطن رقم ٥٥٣٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٨٢) - -
		١٢ - وجه الطعن يجب لقبوله أن يكون واضحا محددا .
		علة ذلك ؟ تناقض أقوال شهود الإثبات في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم مادام قد حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه .
٧٨	٣٨٤	(الطن رقم ٩٨٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٨٢) - -
		١٣ - البيان المعول عليه في الحكم . هو ما يبدو فيه إقتناع القاض دون غيره . إفاضة الحكم في بيان إستبعاده ظرف سبق الإصرار . وقوله في معرض وصف الفعل الذي قارفته الطاعنة أنها أعدت لذلك سكبيا دون أن يؤثر ذلك في منطقته ودون أن تكون أسبابه متناقضة . خطأ مادي لا يعيبه .
٨٦	٤٢٣	(الطن رقم ٨٦٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٣١/٣/١٩٨٢) -
		١٤ - إنطواء الحكم على تقارير قانونية خاطئة . لا ينال من سلامته طالما لم تمس جوهر قضائه . وكان قد انتهى إلى نتيجة تتفق وصحيح القانون .
٨٨	٤٣٤	(الطن رقم ٥٥١١ لسنة ٥١ ق - جلسة ٦/٤/١٩٨٢) - - -

الصفحة	القاعدة	
		١٥ - وجه الطعن . وجوب أن يكون واضحاً محدداً . النعي على الحكم عدم رده على أوجه دفاع دون الإفصاح عن ماهية هذه الأوجه أو تحديدها أنه عدم قبول النعي . حالة ذلك ؟
٤٦٨	٩٥	(الطعن رقم ٤٥٢٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٨)
		١٦ - تذر سماع الشاهد لعدم الاستدلال عليه . لا يمنع من القضاء بالإدانة . ما دامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للتبوت .
٥١٣	١٠٤	(الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)
		١٧ - تولى ثلاثة محامين الدفاع عن الطاعن وطلب أولهم إجراء تحقيق ومعاينة نزول الثاني صراحه عن هذا الطلب . وإكتفاء الثالث بطلب القضاء بالبراءة دون إعتراض من الطاعن أو تمقيب من المحامي الأول إعتراض المحكمة عما طلبه الأول . لا إخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟
٥٤٧	١١٢	(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٥)
		١٨ - إثبات الحكم من واقع دليل في ضبط مخدر الحشيش مع الطاعن وسع قبته بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة إحرز الحشيش أثره إنتفاء المصلحة في النعي على الحكم إغفاله التعليل على حيازة مادة الأفيون من واقع دليل في
٥٤٧	١١٢	(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٥)
		١٩ - سكوت طاعن أو المدافع عنه . لا يصح أن يبنى عليه الطعن ما دام لا يدعى أن اعلمه منعه من إبداء دفاعه .
٧٣٦	١٥٢	(الطعن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٧)

اللائحة	صفحة
٢٠ - بلاغ الواقعة . لا عبرة بما اشتمل عليه مغايرا لما استند إليه الحكم . العبرة بما إطمأنت إليه المحكمة مستخلصا من التحقيقات .	
(الطعن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٧)	٧٣٦
٢١ - حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها بما تطمئن إليه من أدلة وعناصر الدعوى .	١٥٢
(الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٢)	٧٥٢
٢٢ - عدم إلتزام المحكمة بإجابة طلب تحقيق قدم في مذكرة خلال فترة حيز القضية للمحكّم .	١٥٤
(الطعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٩)	٧٧٦
٢٣ - النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق أو تناول دفاع لم يثر أمامها . غير مقبول . مثال .	١٥٩
(الطعن رقم ٥٢٨٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٤)	٨٧٩
٢٤ - تطلب الفصل في الدعوى تحقيق دليل بعينه . على المحكمة تحقيقه مادام ذلك ممكنا . استغناؤها عن تحقيق هذا الدليل وتضمينها حكمها أسبابا سائغة دعنها إلى العدول عن تنفيذ ما سبق أن أمرت به من تحقيق هذا الدليل . لا أثر . مثال لتسيب غير معيب في رفض طلب إنابة قضائية .	١٨١
(الطعن رقم ٤٢٢١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦)	١٠٤٦
٢٥ - ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها أو الرد على دفاع لم يثر أمامها . مثال .	٢١٤
(الطعن رقم ٥١٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦)	١٠٥٤

القاعد	صفحة
--------	------

وراجع أيضا :

إثبات " بوجه عام " " خبرة " " شهود " .

(القواعد أرقام ٣ و ٥ و ٢٣ و ٢٤ و ٤٨ و ٤٩ و ١٤٠ و ١٧٠ و ١٩٣ و ٢٠٨ و ٢١٠ و ٢٢٢ بالصفحات أرقام ٢٠ و ٢٩ و ١٦٥ و ١٧٣ و ٢٣٧ و ٦٨٠ و ٧٢٠ و ٨٣٠ و ٩٣٠ و ١٠٠٤ و ١٠٢٠ و ١٠٩٠)

إجراءات " إجراءات المحاكمة " .

(القاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم ٤٤١)

وارتباط .

(القاعدة رقم ٢١٣ بالصحيفة رقم ١٠٣٨)

وأسباب الإباحة وموانع العقاب " موانع العقاب " .

(القاعدة رقم ٩٥ بالصحيفة رقم ٤٦٨)

واستئناف .

(القاعدة رقم ٣٣ بالصحيفة رقم ١٦٥)

وإعراف .

(القاعدتان رقم ٨ و ٢١٣ بالصحيفتين رقمي ١٠٣٨ و ١٠٠٤)

وتزوير " أوراق رسمية " .

(القاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٢٢٢)

وتعويض .

(القاعدة رقم ٢٠٨ بالصحيفة رقم ١٠٠٤)

وتفتيش .

(القاعدتان رقم ٦٣ و ١٩٩ بالصحيفتين رقمي ٣٠٥ و ٩١٢)

وتقليد .

(القاعدة رقم ٣٥ بالصحيفة رقم ٨١)

القاعدة

صفحة

وجريمة أركانها .

(القاعدة رقم ٧٨ و ١٥٥ بالصحيفتين رقمي ٢٨٤ و ٧٥٩)

وحكم " تسببه . تسبب غير معيب " " إصداره " .

(القواعد أرقام ٣٢ و ٣٤ و ٤٨ و ٨٣ و ١١٢ و ١٢٣)

بالصفحات أرقام ١٥٩ و ١٠٣ و ٢٣٧ و ٤٠٧ و ٥٤٧ و ٦٠٨)

ودعوى جنائية " تحريكها " .

(القاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٣٢٢)

ودعوى مدنية .

(القاعدتان رقم ١٧ و ١٤٦ بالصحيفتين رقمي ٩٢ و ٧٠٧)

ودفوع .

(القواعد أرقام ١٣٥ و ١٥١ و ١٥٦ بالصفحات أرقام

٦٥٧ و ٧٢٨ و ٧٦٣)

ورابطة سببية .

(القاعدة رقم ٢٠٨ بالصحيفة رقم ١٠٠٤)

وزنا .

(القاعدة رقم ٣٤ بالصحيفة رقم ١٧٣)

وسلاح .

(القاعدتان رقم ١٤٤ و ١٦٦ بالصحيفتين رقمي ٦٩٦ و ٨١١)

وشريعة إسلامية .

(القاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٣٢٢)

وعقوبة " تطبقها " .

(القاعدتان رقم ٥ و ٧٨ بالصحيفتين رقمي ٢٩ و ٣٩٤)

وقتل عمد

(القاعدة رقم ٣ بالصحيفة رقم ٢٠)

القاعدة

صفحة

وقذف .

(القاعدة رقم ٥٠ بالصحيفة رقم ٢٤٨)

وقصد جنائي .

(القاعدة رقم ٦١ بالصحيفة رقم ٢٩٥)

ومحكمة الأحداث .

(القاعدة رقم ١٦٢ بالصحيفة رقم ٧٩٢)

ومحكمة الإحالة .

(القاعدة رقم ١٧ بالصحيفة رقم ٨٣٠)

ومسؤولية جنائية .

(القاعدتان رقمان ١٥٢ و ١٢٢ بالصحيفتين رقمي ٦٦٨ و ٧٣٦)

ومفرقات .

(القاعدة رقم ١١٨ بالصحيفة رقم ٥٨٦)

ونياية عامة .

(القاعدة رقم ٦٠ بالصحيفة رقم ٢٩٠)

وهتك عرض .

(القاعدة رقم ٧٨ بالصحيفة رقم ٢٨٤)

ووصف التهمة .

(القواعد أرقام ١٠١ و ١١٢ و ١٥٦ بالمنحآت أرقام

(٤٩٦ و ٥٤٧ و ٧٦٣)

صفحة	المقعد	
		نظر الطعن والحكم فيه :
		١ - ثبوت أن جريمة التعدي على موظف عام والشروع في سرقة . اللتين دين الطاعن بهما مرتبطين وجوب توقيع عقوبة واحدة عنهما . المادة ٢/٣٢ عقوبات . مخالفة ذلك . خطأ . وجوب تصحيحه .
٢٣٧	٤٨	(الطعن رقم ٥٤١٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)
		٢ - صدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل في الدعوى . إعتباره قانوناً أصحح لاتهم في جريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار . علة ذلك وأثره ؟
٢٧٣	٥٦	(الطعن رقم ٢١٥٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٨)
		٣ - كون الطعن للمرة الثانية . وجوب تحديد جلسة لنظر الموضوع . م ٤٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٣٤٥	٦٨	(الطعن رقم ٥٧٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١١)
		٤ - كون العيب الذي شاب الحكم مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون . لمحكمة النقض تصحيح الحكم والقضاء وفقاً للقانون ؟
٥٣٢	١٠٨	(الطعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٥)
		٥ - عدم اعتداد الحكم بطلب مدير عام جمارك بورسعيد وصيناء تحريك الدعوى الجنائية بمقتضى التفويض الصادر إليه من مدير عام الجمارك . خطأ في تطبيق القانون كون الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع . وجوب النقض والإحالة
٦٦١	١٣٦	(الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٦)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - كون الخطأ الذى تردى فيه الحكم قد حجبته عن تحييص موضوع الدعوى وجوب أن يكون مع النقص الإحالة .
٧٠٢	١٤٥	(الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٢)
		٧ - إرتباط جريمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر بجريمة هدم الإعلان عن الأسعار . أثر ذلك ؟
٧٢٠	١٤٩	(الطعن رقم ١٩٦١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)
		٨ - صدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يجعل إقامة مبنى تزايد قيمته على خمسة آلاف جنيه قبل الحصول على موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء فعلا غير مؤتم بالنسبة لكافة مستويات الإسكان . عدا الفأخر . إعتباره قانونا أصلى فى هذا الصدد . أساس ذلك وأثره ؟
٧٧٣	١٥٨	(الطعن رقم ٢٢١٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٩)
		٩ - صدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بعد ارتكاب جريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار وقبل صدور حكم بات فيها . إعتباره قانونا أصلى لثمتهم . علة ذلك وأثره ؟
٧٧٦	١٥٩	(الطعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٩)
		١٠ - الالتزام بإنتاج دقيق القمح طبقا لمواصفات معينة وقوعه على عاتق أصحاب المطاحن والمستوليين عن إدارتها م.م.أ. من قرار وزير التوين رقم ٩٠ لسنة ١٥٧ .
		إدانة الطاعن دون بيان العفة التى دعت إلى تأنيمة .
		قصور .
٨٨٤	١٨٢	(الطعن رقم ٦٠٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٤)

صفحة	القاعدة	
		١١ - القول بوحدة الجريمة أو تعددها تكييف قانوني يخضع لرقابة محكمة النقض .
٩٤٧	١٩٦	(الطعن رقم ٤٤٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢)
		١٢ - عقوبة الغلق المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ أطلقها القانون من التوقيت . مخالفة ذلك خطأ في القانون . وجوب تصحيحه .
١٠٢٧	٢١١	(الطعن رقم ٥١٤٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢١)
		١٣ - عقوبة الغرامة المنصوص عليها بالمادة ١٠٦ مكرر عقوبات . ماهيتها ؟ وجوب الحكم بها على كل متهم على انفراد . مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في القانون .
		مثال .
١٠٦١	٢١٧	(الطعن رقم ١٩٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨)
		نقض الحكم من تلقاء نفس المحكمة :
		إندراج البطلاق الذي شاب الحكم تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بوجوب أن تنقض محكمة النقض الحكم من تلقاء نفسها . أساس ذلك ؟
١١	١	(الطعن رقم ٢٣٦٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٣)
		سلطتها عند عرض الحكم بالإعدام .
		١ - وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام .
١١		(الطعن رقم ٢٣٦٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٣)

الفاصلة	صفحة
٢ - الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . تنظيمي .	
اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالإعدام بمجرد عرضها عليها . طبقا للمادة ٤٦ من القانون المذكور .	
(الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٠)	١١٥
٣ - اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالإعدام . ولولم تقم النيابة العامة بعرضها في الميعاد . مادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .	
وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ؟	
(الطعن رقم ٤٩٧١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٣)	٢٠١
(والطعن رقم ٢٣٦٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٣)	١١
(والطعن رقم ٢٥٠٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١)	٧٣
(والطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦)	٩٠

نيابة عامة

١ - اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها حضوريا بالإعدام . بمجرد عرضها عليها ولو تم بعد الميعاد .	
(الطعن رقم ٢٣٦٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٣)	١١
٢ - إختصاص النيابة العامة بمركز قانوني خاص يجيز لها الطعن في الحكم ولو لمصلحة المحكوم عليه .	
(الطعن رقم ٢٤٠٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٥)	١٦
(والطعن رقم ٢٣١٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢١)	١٦٥
(والطعن رقم ٥١٩٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨)	٢١٩

الصفحة	القاعدة	
		٣ - وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ؟
٩١	١	(الطعن رقم ٢٢٦٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٣)
		٤ - قبول عرض النيابة قضائيا بالإعدام ولو تجاوزت الميعاد المقرر لذلك .
٣٧	٦	(الطعن رقم ٢٥٠٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٩) ..
		٥ - قضاء محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى اعتبارا بأن المتهم حدثا استنادا إلى تقدير الخبير . ثبوت أنه تجاوز سن الأحداث بناء على أوراق رسمية . إعتبار طعن النيابة في الحكم طالبا بتعيين المحكمة المختصة أساس ذلك ؟
٨٨	١٦	(الطعن رقم ٢٤٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)
		٦ - الحكم بعدم الاختصاص . لا تنقض به الدعوى الجنائية .
		جواز رفعها أمام المحكمة المختصة . قبل أن يصبح الحكم بعدم الاختصاص نهائيا . هل ذلك ؟
١٠٣	١٩	(الطعن رقم ٢٧٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)
		٧ - النيابة العامة خصم عادل . أثر ذلك
١٩٣	٣٨	(الطعن رقم ٤٥١٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٠)
٢٧٦	٥٧	(الطعن رقم ٤٦٨١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٨)
		٨ - صدور الحكم غيابيا بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . جواز الطعن فيه بالنقض من النيابة العامة . أساس ذلك ؟
٢٠٤	٤١	(الطعن رقم ٤٥٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٥)

صفحة	القائمة
	٩ - تقييد حق النيابة العامة في الطعن بقيد المصلحة . استفاء مصلحتها ومصلحة المحكوم عليه في الطعن . عدم قبوله المصلحة النظرية البحث . لا يؤثر بها . مثال .
٢٠٩	٤٢ (الطعن رقم ٤٥٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٥) ...
	١٠ - رأى وكيل النيابة بالنسبة للتصرف في الجنايات إقتراح خاضع لتقدير رئيس النيابة . أثر ذلك ؟
٢٩٠	٦٠ (الطعن رقم ٤٨٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٤) ...
	١١ - إيراد الحكم في ديباجته أن الدعوى أحيت إلى المحكمة من مستشار الإحالة في حين أنها رفعت مباشرة من النيابة مجرد خطأ مادي . لا يعيبه .
٣٢٢	٦٦ (الطعن رقم ٤٨٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٠) ...
	١٢ - صدور كتاب دوري من مكتب النائب العام يدعو أعضاء النيابة العام إلى طلب تأجيل قضايا معينة إلى أجل معين لا يقيد النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية .
٣٥١	٧٠ (الطعن رقم ٥٥٣٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٣) ...
	١٣ - للنيابة العامة الطعن في الحكم . ولو كانت المصلحة للمحكوم عليه أساس ذلك ؟
٣٩١	٧٩ (الطعن رقم ٤٥٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠) ...
	١٤ - القيد الوادر بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات نطاقه ؟
٤٠٧	٨٣ (الطعن رقم ٥٤٤٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٨) ...
	١٥ - حق النيابة العامة في الطعن بالنقض في الحكم الاستثنائي . ولو كان الاستئناف مرفوعاً من المتهم وحده .

الصفحة	القاعدة	
		مادام الحكم الاستثنائي قد ألغى حكم محكمة أول درجة أو عدله علة ذلك ؟
		شرط ذلك عدم تسوية مركز المتهم مثال .
٤٣٠	٨٧	(الطعن رقم ٥٤٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٣)
		١٦ - إتمام محكمة النقض بالقضية المقضى فيها حضوريا بالإعدام متى عرضتها النيابة عليها ولو تجاوزت في ذلك الميعاد المقرر بالمادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام النقض .
٤٤١	٩٠	(الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦)
		١٧ - إحالة بعض الجنايات إلى محكمة الجناح في الأحوال المبينة في الفقرة الأولى من المادة ١١٨ مكررا عقوبات عملا بالمادة ١١٦ مكررا من قانون الإجراءات الجنائية ليس من شأنه أن يغير من طبيعتها بقاء صفتها قائمة . أثر ذلك انقضاء الدعوى الجنائية فيها بمضى عشر سنين . مثال .
٦٣٣	١٢٨	(الطعن رقم ٢٠٥٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٨)
		١٨ - الأمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية . لا يصح إقتراضه أو أخذه بالظن .
٧٧٦	١٥٩	(الطعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٩)
		١٩ - حق النيابة في الاستئناف ولو لمصلحة المتهم . مادام الحكم جائزا استئنافه استئنافا الحكم الصادر في المعارضة . دون الحكم الغيابي يمنع المحكمة الاستئنافية من تشديد العقوبة المقضى بها غيابيا . بجانب الحكم ذلك خطأ في تطبيق القانون يوجب التصحيح .
٨٠٧	١٦٥	(الطعن رقم ٢٣١٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢٠ - إحالة الدعوى إلى محكمة أمن الدولة العسكرية العليا بإجراء صحيح . خروجها من ولاية سلطة التحقيق . أثر ذلك ؟ (الظعن رقم ٤٧١٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٧) ١٩٨
٩٥٤		وراجع أيضا : إختصاص (القاعدة رقم ٢٠٣ بالصحيفة رقم ٩٨٤) ومأمورو الضبط القضائي (القاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم ٤٤١) ونقض " التقرير بالطعن وإيداع الأسباب " الطعن فيه (القاعدتان رقم ٣٧ و ٢٢١ بالصحيفتين رقمي ١٩٠ و ١٠٨٧) ووصف التهمة (القاعدة رقم ٢١٨ بالصحيفة رقم ١٠٦٩) (ه) هتاك عرض ١ - ركن القوة في جنائية الواقعة . مناط تحققه ؟ (الظعن رقم ٤٤٩٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨) ٣٤
١٧٣		٢ - الركن المادي في جريمة هتاك العرض . مناط تحققه ؟ (الظعن رقم ٩٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٧) ٧٨
٣٨٤		وراجع أيضا : جريمة " أركانها "

صفحة	القاعدة	
		(و)
		وصف التهمة . وقف تنفيذ . وكالة
		وصف التهمة
		١ - عدم تقييد المحكمة بالوصف المسبغ على الواقعة أو بالقانون المطلوب تطبيقه .
١٠٣	٨٩	(الطن رقم ٢٧٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)
		٢ - جريمة إحراز سلاح ناري بغير ترخيص . ما يكفي لتحققها ؟
		واجب المحكمة تحييص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقاً صحيحاً . عدم تقيدها بالوصف الذي أسبغته النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم .
		نفي الحكم عن المطعون ضده الاتجار بغير ترخيص في الأسلحة النارية وانتهائه إلى تبرئته دون بحث مدى انطباق مواد القانون على واقعة حيازة سلاح ناري بغير ترخيص . خطأ في تطبيق القانون . أم ذلك ؟
١٥٥	١	(الطن رقم ٤٤٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٦)
		٣ - عدم تقييد محكمة الموضوع بالوصف الذي أسبغته النيابة العامة على الواقعة . واجبها رد الواقعة المطروحة بعد تحييصها إلى الوصف القانوني الصحيح . حد ذلك ؟
٢٤٤	٤٩	(الطن رقم ٥٤١١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)
٤٩٦	١٠١	(الطن رقم ١٢٥٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)
٥٤٧	١١٢	(الطن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٥)
٧٨٦	١٦	(الطن رقم ٢٢٧٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٦)
١٠٦٩	٢٠٨	(الطن رقم ٢١٩٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨)

القاعدة

صفحة

٤ - جريمتا إقامة بناء بغير ترخيص وإقامته على أرض زراعية بدون ترخيص . قوايهما فعل ماضى واحد . مبرر ؟ المتهم من الأخيرة لا يعفى المحكمة من التعرض للأولى . ولو لم ترد بوصف الأهم . أساس ذلك ؟

(الطن رقم ٤١١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠) ... ٤٩ ٣٤٤

٥ - حق محكمة الموضوع في رد الواقعة بعد توجيهها إلى الوصف القانوني الصحيح دون لفت نظر الدفاع . حد ذلك ؟ معاقبة لطاعن عن صورة من الخطأ لم ترد في وصف النيابة استمدها الحكم من جماع العناصر المطروحة على المحكمة . لا عيب حد ذلك ؟

(الطن رقم ٨ ٥٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١١) ... ٦٧ ٣٣٥

٦ - فصل المحكمة الاستئنافية في الدعوى على أساس التعديل الذي أجرته محكمة أول درجة في عناصر الخطأ والذي انصب عليه الاستئناف وكان لطاعن على علم به عند استئناف الحكم . لا إخلال بحق الدفاع .

(الطن رقم ٨ ٥٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١١) ... ٦٧ ٣٣٥

٧ - عدم جواز إثارة شيء عن وصف التهمة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٨ ٥٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١١) ... ٦٧ ٣٣٥

٨ - واجب المحكمة تحييص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقاً صحيحاً ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد . شرط ذلك ؟

صفحة	القاعدة	
		<p>ثبوت أن صحيفة الحالة الجنائية للنهم في جريمة حيازة أجزاء رئيسية من سلاح ناري والتي كانت تحت نظر المحكمة قد تضمنت سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة سرقة . وجوب تعديل وصف التهمة بإضافة الظرف المشدد وتوقيع العقوبة المقررة وفقا لنص المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل . مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون .</p>
٤٦١	٩٣	<p>(الطن رقم ١٠٠٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦)</p> <p>٩ - تغيير المحكمة في التهمة من ضرب أفضى إلى موت إلى قتل خطأ ليس بمجرد تغيير في الوصف تملك إجراءه عملا بالمادة ٣٠٨ إجراءات . هو تعديل في التهمة نفسها يشمل على واقعة جديدة هي واقعة قتل خطأ . وجوب لفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل وإلا كان الحكم مشوبا بالبطلان . لا يؤثر في ذلك تضمن مرافعة الدفاع أن الواقعة قتل خطأ لصدور ذلك منه دون أن يكون على بينة من عناصر الإهمال التي قالت المحكمة بتوافرها ودانته بها حتى يرد عليها .</p>
١٠٥٧	٢١٦	<p>(الطن رقم ٦٣٠٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦)</p>
		<h3>وقف تنفيذ</h3> <p>١ - اختصاص محاكم أمن الدولة بالجرائم التي تقع بالمخالفة للأوامر العسكرية الصادرة من رئيس الجمهورية لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها بالفصل فيها . عملا بقانون الطوارئ .</p> <p>أساس ذلك ؟</p> <p>تحقق المصلحة في النسي على الحكم . عدم تطبيقه أحكام الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ برغم التزام المحكمة عند تطبيقها</p>

الترتيب	الصفحة	المادة
		للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . الحد الأدنى للعقوبة المقررة به . أساس ذلك .
		القضاء بوقف تنفيذ عقوبة الحبس . لا ينفي مصلحة للطاعن في النعي على الحكم . حلة ذلك .
١٠٣	١٩	(الطعن رقم ٢٧٢٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)
		٢ - حق محكمة النقض في القضاء بوقف تنفيذ عقوبة الحبس متى كانت محكمة الموضوع قد قضت به .
١٤٢	٢٨	(الطعن رقم ٤٤٨٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٣)
		٣ - عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة . في جريمة بيع سلعة بسعر أكثر من المقرر وعدم الاعلان عن أسعار ما يعرض . المادة ٩ من القانون المعدل ٢٨ لسنة ١٩٥٧ . مخالفة ذلك . خطأ . يوجب النقص والتصحيح .
٧٤٧	١٥٣	(الطعن رقم ٢١٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٠)

وكالة

		١ - عدم تقديم المحامي الذي قرر بالطعن التوكيل الذي ينحوله حق الطعن للتحقق من صفته . أثره ؟
٩٢	١٧	(الطعن رقم ٢٧٢٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)
		٢ - مصادرة الكفالة في حالة القضاء بعدم قبول الطعن أو رفضه أو عدم جوازه أو سقوطه . مناطها . أن يكون إيداع الكفالة واجبا . إلتفاء موجب الإيداع . أثره ؟ الإشكال في التنفيذ يتبع الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية .
١٠٠	١٨	(الطعن رقم ٢٧٣٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - عدم مساءلة الشخص جنائيا عن عمل غيره . الموكل هو الذي يمد محاميه بالمعلومات اللازمة لكتابة مذكرة دفاعه . أثر ذلك ؟
٤٠٧	٨٣	(الطعن رقم ٥٤٤٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٨)
		٤ - تقديم المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض نيابة عن المحكوم عليه توكيلا صادرا له من والد الأخير الذي خلت الأوراق مما يفيد أنه قاصر . أثره . عدم قبول الطعن . أساس ذلك ؟
٦٣٧	١٢٩	(الطعن رقم ١٢٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٩)
		٥ - تقرير محام بالطعن بالنقض نيابة عن المحكوم عليه . تقديمه توكيل صادر من الأخير لمحام آخر وليس له . أثره . عدم قبول الطعن شكلا . أساس ذلك ؟
٦٥٤	١٣٤	(الطعن رقم ١٦٠٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١)
		٦ - عدم اعتداد الحكم بطلب مدير عام جمارك بور سعيد وسيناء تحريك الدعوى الجنائية بمقتضى التفويض الصادر إليه من مدير عام الجمارك . خطأ في تطبيق القانون . كون الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع . وجوب النقض والإحالة .
٦٦١	١٣٦	(الطعن رقم ٤٤٠٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٦)
		٧ - صدور التوكيل بعد صدور الحكم المطعون فيه وقبل التقرير بالطعن . دلالة . إنصراف إرادة الطاعن إلى توكيل محاميه بالتقرير بالطعن بالنقض .
٩٨٨	٢٠٩	(الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٠٤)
		٨ - تقرير محام بالطعن نيابة عن المدعى بالحق المدني وتقديمه إثباتا لصفته توكيلا صادرا من الأخير لعدة محامين وليس من بينهم المحامي المقرر بالطعن . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . أساس ذلك ؟
١٠٨٣	٢٢٠	(الطعن رقم ٥١٩٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨)

موضوعات فهرس الأحكام

الصادرة من إدارة الجناحية

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
			(أ)
٦٦	إستدلالات	٢	إتفاق
٦٦	إستمراف وتعرف ..	٣	إتفاقيات دولية ..
	إستيلاء على مال مملوك	٣	إثبات
٦٦	للدولة	٣٤	إجراءات
٦٧	إشتراك	٣٤	إجراءات التحقيق ..
٦٧	إشكال في التنفيذ ..	٣٥	إجراءات المحاكمة ..
٦٨	إصابة خطأ	٤٥	إحالة
٦٩	إتلاف	٤٥	أحداث
٧٠	إعدام	٤٧	أحوال شخصية ..
٧٢	أعذار قضائية	٤٧	أحوال مدنية
٧٣	إعلان	٤٨	إختصاص
٧٥	إكراه	٥٣	إختلاس أموال أميرية
٧٥	إمتناع عن تنفيذ حكم	٥٥	إخفاء أشياء مسروقة ..
٧٥	أمر بالأوجه	٥٦	إرتباط
٧٧	أمر حفظ		أسباب الإباحة وموانع
٧٧	إهانة	٥٩	العقاب
٧٧	أوامر عسكرية	٦١	إستجواب
٧٨	إيجار أماكن	٦٢	إستئناف

(ب)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٠٦	تقليد		(ب)
١٠٧	تبس	٨٠	باعث
١٠٨	تسوين	٨٢	بطلان
١١١	تهريب جمركي	٨٦	بلاغ كاذب
	(ج)	٨٧	بناء
١١٢	جرمة		(ت)
١٢٥	جمارك	٨٩	تبديد
	(ح)	٩٠	تبغ
١٢٦	حكم	٩١	تجريف أرض زراعية
	(خ)	٩١	تحقيق
١٦٩	خبرة	٩٢	تزوير
١٦٩	خطأ	٩٩	لسعير جبري
١٧٠	خطف	١٠٠	تضامن
١٧٠	خلو رجل		تعدي على القائلين على
	(د)		تنفيذ قانون مكافحة
	دخول عقار بقصد منع	١٠٠	المخدرات
١٧٣	حيازته بالقوة	١٠١	تعويض
١٧٣	دستور	١٠٣	تفتيش
١٧٤	دعارة	١٠٥	تقادم
		١٠٥	تقرير تلخيص

(ج)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٢١٣	شريعة إسلامية	١٧٦	دعوى جنائية
٢١٤	شهادة سلبية	١٨١	دعوى مدنية
٢١٤	شهادة زور	١٨٥	دفاع
٢١٥	شهادة مرضية	١٩٦	دفاع شرعى
٢١٥	شيك بدون رصيد	١٩٧	دفوع
(ص)		(ذ)	
٢١٦	صلح	٢٠١	ذخيرة
٢١٦	صيدلة	(ر)	
(ض)		٢٠٢	رابطة سببية
		٢٠٣	رسوم إنتاج
٢١٦	ضرب	٢٠٣	رشوة
٢١٩	ضرر	(ز)	
(ط)		٢٠٥	زنا
		(س)	
٢٢٠	طب		
٢٢٠	طعن	٢٠٦	سبق إصرار
(ظ)		٢٠٦	سرقه
		٢٠٨	سلاح
٢٢٤	ظروف مخففة	(ش)	
٢٢٥	ظروف مشددة	٢١٣	شروع

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ع)		(ك)	
عقد	٢٢٦	كحول	٢٦٥
عقوبة	٢٢٦	كسب غير مشروع ..	٢٦٥
عمل	٢٣٦	كفالة	٢٦٦
عود	٢٣٦		
(غ)		(م)	
غرامة	٢٣٧	مأمورو الضبط القضائي	٢٦٧
غش	٢٣٧	محاكم أمن الدولة ..	٢٦٩
غرفة مشورة ..	٢٣٨	محال عامة	٢٧١
(ف)		محال صناعية وتجارية ..	٢٧٢
فاعل اصلي	٢٣٨	محاماه	٢٧٢
(ق)		محضر الجلسة	٢٧٤
قانون	٢٣٩	محكمة استئنافية	٢٧٥
قبض	٢٥٣	محكمة الأحداث	٢٧٦
قتل خطأ	٢٥٤	محكمة الإعادة	٢٧٧
قتل عمد	٢٥٥	محكمة أمن الدولة	٢٧٨
قذف	٢٥٧	محكمة الجنايات	٢٧٨
قرارات إدارية ..	٢٥٩	محكمة الموضوع	٢٨١
قصد جنائي	٢٥٩	محكمة النقض	٢٩٠
قضاء عسكري	٢٦٣	محكمة أول درجة	٢٩١
قرار	٢٦٤	محكمة ثان درجة	٢٩٢
		مسئولية جنائية	٢٩٢

(أ)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
مسئولية مدنية	٢٩٦	نظام عام	٣٠٧
مستشار الإحالة	٢٩٧	نقابات	١
مسئولية تقصيرية	٢٩٨	نقد	٣٠٨
مرور	٢٩٨	نقض	٣٠٨
مصادرة	٢٩٨	نيابة عامة	٣٤١
معارضة	٣٠٠		
مفرقات	٣٠٢	(هـ)	
مناجم ومحاجر	٣٠٣	هذه عرض	٣٤٥
مواد مخدرة	٣٠٣		
موظفون عموميون	٣٠٥	(و)	
(ن)		وصف التهمة	٣٤٦
نسب	٣٠٦	وقف تنفيذ	٣٤٨
نصب	٣٠٦	وكالة	٣٤٩

(د)
تصويبات

العدد الجنائي للسنة ٣٣ القضائية

رقم الصفحة	رقم سطر	الخطأ	الصواب
١٧	١٦	١٩٥٧	١٩٥٦
٥٨	١٢	تضمنت	تضمنت
١١٨	٨	مستخدم	مستخدم
١٩٤	٤	٩٧	٧٩
١٩٧	٦	٤	٤٨
٢٥٧	٨	عالا	عاملا
٢٨٥	١٦	تسريبات	تسريعات
٢٩٣	١٦	بد	بعد
٢٩٤	١٤	الزوير	التزوير
٢٩٦	١٠	السام	التسام
٣٠٤	٢	المرافة	المرافعة
٣١٢	٨	متقنا	متقنا
٣١٤	١٢	التحقيقات	التحقيقات
٣١٥	١٤	بامداه	بامداده
٣٢٥	٣	بالفل	بالفعل
٣٣٠	٢٠	ن	من
٣٦٠	١٣	لم	علم
٤٠٤	٥	اراده	اداره
٤٠٦٩			
٤٠٩	الأول	القارنيه	القانونية
٤١١	الآخر	ماحانه	ما ساقه

(ز)

العقوبات	الخطا	رقم الصفحة	رقم الصفحة
بالسادة ١/٣٩	بالسادة ١/٣	١	٤٢١
المستشكل	المستكمل	١٠	٤٧٧
عموميين	عموميين	٧	٤٨٧
إليه	إليه	٦	٤٨٧
الإبتدائي المؤيد لأسبابه	الإبتدائي لأسبابه	١٩	٤٩١
المعتمدة	المتعمده	١٣	٤٩٢
ما تم قضاؤه	ما تم قضاؤه	٦	٥٠٥
رقم ٥٣	رقم —	١٧	٥١٠
١/٣٢	١٠١/٣٢	١٨	٥١٦
إقتضاء	إقتضاء	٤	٥٢٥
١٩٥٠	١٩٨٠	٢	٥٢٨
للجدارك	للجدارك	الأخير	٥٣٨
قيد	قد	٥	٥٣٩
« تحذف »	الفقره	٨	٥٦٥
مقتلا	فصلا	٧	٥٧٦
ويعتبر	ويعتبر	١٦	٥٨٦
نفسه	نفسه	١٠	٦٠٥
التهمة	التهمة	٣	٦٠٦
يونيه	يونيه	١	٦٧٦
يونيه	يونيه	١	٦٨٦ و
يونيه	يونيه	١	٦٨٩ و
« مساديين »	بالمواد	٤	٧١٤
عادي	بمواد	٥	٧١٤
٧٣٦	٣٣٦	رقم الصفحة	٧٣٦

(ح)

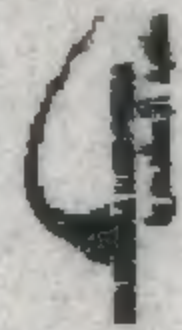
الاصواب	الخطا	رقم السطر	رقم الصفحة
على	الى	١٠	٧٦٦
رقم	رقه	١٣	٧٧٧
من المستاجر	المستاجر	١	٧٧٩
الواردين	الوارين	١٨	٧٨٣
لا بما تذكره المحلة عنه	لا بما تذكره عنه	١	٨٠٥
عول	عدل	٢	٨٣٢
الشهادة	الشاهدة	٨	٨٣٢
الفعل	الفصل	١٨	٨٣٢
مرور محور المحضر	مرور المحضر	١٦	٨٤٦
ذلك	لك	١٨	٨٧٤
وجوبا وقف تنفيذ	وجوبا تنفيذ	٩	٨٩٧
العقوبة	القعوبة	١٧	٩٠٨
المتهم	المتم	١٨	٩٣٣
يعرض لمرضه	يعرض لما عوضه	٧	٩٤٤
لا يستتبع	لا يستنتج	٣	٩٥٧
التطبيق	الطبق	١٢	١٠٧٣
كان	كن	٢٠	١٠٧٤
المطعون فيه	المطمعون	١٢	١٠٨١

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
فرع دار القضاء (بالقاهرة)

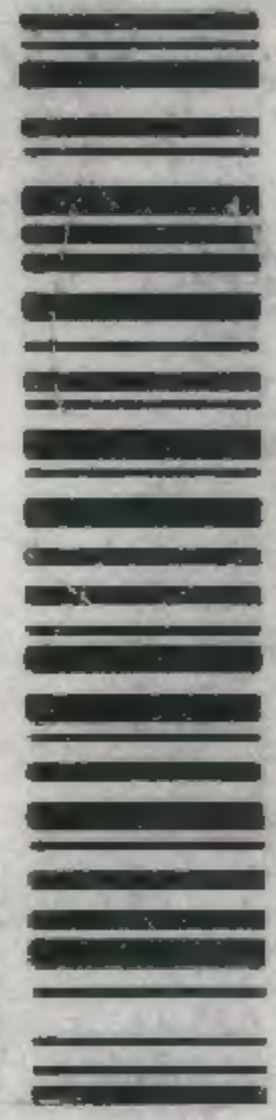
رئيس مجلس الإدارة
(رمزي السيد شعبان)

رقم الايداع بدار الكتب ٤٧٦٢ لسنة ١٩٧٩

هيئة المطابع الأميرية (دار القضاء) ٥٥٩٩/٨٥/٤٦٢٩



Bibliotheca Alexandrina



0338291